

کتابخانه صنفی کار میر عالی حیر آباد و کمر	سور ۲۰
۱۷۱۳	نمبر ۱۰
۱۷۱۳	تاریخ و محل
حاشیه و مختار و بیع مثالی	نام کتاب
قنار	فصل کتاب
۵۱	نمبر کتاب فن مذکور

فهرست ایلمزه الثالث من ساشية الطحاوى على الدر المختار

صفحة	كتاب البيوع	صفحة
٢٤	كتاب البيوع	٢٩٠ كتاب الدعوى
٩٠	فصل فيما يدخل في البيع بطلانها لا يدخل	٣٠٣ باب التحالف
٢٨	باب خيار الشرط	٣٠٧ فصل في دفع الديناوى
٢٤	باب خيار الرقبة	٣١٠ باب دعوى الرجولين
٤٥	باب خيار العيب	٣٢٠ باب دعوى النسب
٦٢	باب البيع الفاسد	٣٢٦ كتاب الاقرار
٨٥	فصل في القسوى	٣٣٥ باب الاستثناء وما في معناه
٨٩	باب الاقالة	٣٣٩ باب اقرار المريض
٩٣	باب المراجعة والتولية	٣٤٥ فصل في مسائل شتى من كتاب الاقرار
٩٩	فصل في التصرف في المبيع الخ	٣٤٩ كتاب الصلح
١٠٤	فصل في القرض	٣٥٧ فصل في دعوى الدين
١٠٦	باب الربا	٣٥٩ فصل في التخارج
١١٢	باب الحقوق	٣٦٧ كتاب المضاربة
١١٤	باب الاستحقاق	٣٦٧ باب المضارب يضارب
١١٩	باب السلم	٣٧١ فصل في المتفرقات المضاربة لا تفسد الخ
١٢٦	باب المتفرقات	٣٧٥ كتاب الايداع
١٣٧	باب الصرف	٣٨٤ كتاب العارية
١٥٤	كتاب الكفالة	٣٩٢ كتاب الهبة
١٦٥	باب كفالة الرجلين	٤٠١ باب الرجوع في الهبة
١٦٦	كتاب الحوالة	٤٠٧ فصل في مسائل متفرقة من كتاب الهبة
١٧٢	بسم الله الرحمن الرحيم كتاب القضاء	
١٨٥	فصل في الحبس	
٢٠٦	باب التحكيم	
٢٠٩	باب كتاب القاضى الى القاضى وغيره	
٢١٤	مسائل شتى	
٢٢٦	كتاب الشهادات	
٢٤٩	باب القبول وعدمه	
٢٥٥	باب الاختلاف في الشهادة	
٢٥٨	باب الشهادة على الشهادة	
٢٦٠	باب الرجوع عن الشهادة	
٢٦٤	كتاب الوكالة	
٢٦٩	باب الوكالة بالبيع والشرأ	
٢٧٥	فصل لا يعقد وكيل البيع والشرأ	
٢٨١	باب الوكالة بالخصومة	
٢٨٦	باب عزل الوكيل	

4682
SIA



الثالث
من المحظورات

كتاب البيوع

(كتاب البيوع)

قوله لما فرغ من حقوق الله تعالى الخ) قال في البحر المشروحات اربعة حقوق الله تعالى خالصة وحقوق العباد خالصة وما اجتماعيه وغلب حق الله وما اجتماعيه وغلب حق العبد وقدم الاول لانه المقصود من خلق الثقلين ثم شرع في المعاملات فبدأ بالشكاح وما يتبعه لما فيه من معنى العبادة وذكر العتاق لمناسبة الطلاق في الاسقاط ثم الايمان لمناسبتها الكاظمين ثم الحدود لمناسبتها لليمين من جهة الكفارة فانها آخرة بين العبادة والعقوبة والحدود عقوبات ثم ذكر السر بعد هذا للاشتراك في المقصود وهو اخلاء العالم عن الفساد وقدم الاول لانه معاملة مع المسلمين والثاني مع الكفار ثم التقيط للاشتراك في كون النفوس عرضة للفوات ثم اللقطة للاشتراك في كون الاموال كذلك وكذا في الاباق والمفقود ثم ذكر الشركة لان المال لما كان فيها امانة في يد الشريك كان بعرضية التوى ثم الوقف بعد هذا للاشتراك في استبقاء الاصل مع الانتفاع بالزيادة ثم البيوع لان الوقف ازالة الملك لالي مالك وفي البيوع اليه فكان الوقف بمنزلة البسيط والبيع كالتركيب انتهى وهذا يقتضي ان اول المعاملات الشكاح وكلام الشارح يفيد ان اول البيع والاول اظهر (قوله لكن لا الى مالك) اي ازالة في الوقف لا تنتهي الي مالك فهو في حكم ملك الله تعالى وهذا قولهما وقال الامام هو حبس العين على ملك الواقف والتصدق بالمنفعة (قوله فكانا كبسيط ومركب) انما لم يكن البيع مركبا حقيقة لان ازالة امر اعتباري لا يتحقق منها تركيب (قوله وجمع الخ) قال في حاشية الشلبي ثم البيع مصدر قد يراد به المفعول فيجمع باعتبار ما يجمع المبيع وقد يراد به المعنى وهو الاصل في جمعه باعتبار انواعه والحاصل ان بيع انما يجمع لوجهين اما لكونه بمعنى مبيع فيشترط تكون خفائض افراد مختلفة والجمع ظاهر الا ان فيه مجازا وهو اطلاق المتعلق بالكسر على المتعلق بالفتح كما في هذا التعلق الله والعلاقة التعلق الشكاح بين المصدر واسم المفعول اذ لا بد للحدث من محل واما نظرا لانواعه فحقيقته واحدة لا تعدد فيها ولا تجوز فيه ودل جمعه على هذا الوجه قياسي وهو ما عليه المبرد والرماني وجماعة اوسماي وهو ما عليه ميبويه والجمهور وهو الصحيح كما قاله ابو حيان انتهى ابو السعود بتصرف (قوله باعتبار كل من البيع والمبيع الخ) هذا يقتضي انه يجمع باعتبار هذين النظيرين مع الثالث وفيه انه ان نظر الى البيع باقيا على حقيقة فالجمع باعتبار الانواع والحقيقة متحدة وان نظر الى المبيع فالجمع باعتبار اختلاف افراد فان خفائض المبيعات متعددة ويتحقق المجاز في الثاني لا الاول فيلزم على كلامه استعمال اللفظ في حقيقة ومجازة فتأمل (قوله نافذ) هو ما افاد الحكم للمحال وفي كلامه نفذ ونشر مرتب (قوله موقوف) هو ما افاد

(كتاب البيوع)
لما فرغ من حقوق الله تعالى العبادات والعقوبات
شرع في حقوق العباد المعاملات ومناسبتها
للقبض ازالة الملك لكن لا الى مالك وهذا اليه
فكانا كبسيط ومركب وجمع لكونه
باعتبار كل من البيع والمبيع والذين انواعا
ابعد نافذ موقوف

الحكم عند الاجابة (قوله فانه) هو ما اذا حكم عند القبض وصافى الفاضل على الموقوف لظاهر في ان الموقوف ليس من القامد وانما هو من قسم المبيع او قسم فرائضه وهو ظاهر كلامهم بغير (قوله باطل) هو ما لم يقد الحكم اصلا والمراد بالحكم المذكور هنا المالك (قوله ومقايضة) اي بالعاطف الاشارة الى ان هذه من قبلة بغير ما انبسط به الاربعة الاولى وكذا يقال في قوله ومراجبة والمقايضة يبيع الدين بالدين وقد نظر الى جانب المبيع وبصره على شكل من السلعتين انه مبيع وعن (قوله صرف) هو بيع الدين بالدين والمراد بالدين هو النقدان (قوله سلم) هو بيع الدين بالدين (قوله يبيع لغير الدين) وعليها كثر البيانات ولذا اذا اطلق ينصرف اليها والمراد بالدين فيه ما يبيع بالتقيد والبيعة (قوله وقرا بجهة) هو بيع الدين بالدين الاول وزيادة (قوله تولية) هو بيع بثل الاول لا غير (قوله وضعية) هو بيع بالتقيد من الثمن الاول (قوله مضافة) هو البيع بالثمن الذي يتفقان عليه هندية وجعل في البصر انواع الثمن خمسة فزاد الاشتراك على ما هنا وهو ان يشترط غيره فبما اشتراه ولعل الشارح انما حذفه لعدم خروجها من هذه الاربعة (قوله مالا او لا) قال نظر الاسلام البيع في اللغة عبارة عن تقليد المال بالمالي وفي الشرع هكذا ايضا وكذا الشراء والالتزام والبيع والاعتبار حقيقة اللغة تقع هذه الانقسام على فعل البائع والمشتري في سبيل الاثر ان قال الله تعالى وشروه بغير اني ياعوه الا انه في العرف اختص لفظ البيع بالبائع ولفظ الشراء بالمشتري والالتزام بالبيع والمشتري انتهى شاي فان قلت يرد على التعريف قوله تعالى وشروه بغير فانه ليس فيه مبادلة مال بل اطلاق ليس بمال اوجب عنه بانه انما اطلق الشر آلا دعائهم انه عبدهم فاعتبر الصورة في الاطلاق وقوله تعالى ان الله اشترى من المؤمنين انفسهم الا به لاجرة فيه لمن اطلق اذ هو مجاز (قوله وشروه الخ) ضمير الجمع لا خوة يوفى اي باع اخوة يوفى يوسف بغير خمس ناقص وكان مشتريين درهمين او اثنين قششرين درهمين او باعه الذي اشتراه العزيز بمشتريين دينارين او زوجي درهمين او ثوبين (قوله وهو من الاضداد) كالشراء بمصر (قوله ويعدى متديا) اي الى مفعولين (قوله وبغير) اي على المفعول الاول من (قوله للتأكييد) الاولى تأخيره بعد قوله او باللام (قوله ففهي) اي اللام او من فالضمير لها على البدلية (قوله وباع عليه) اي به اشارة الى انه يتعدى به الى ايضا (قوله اي بلارضاه) اخذته من لفظ على فانها تنفيدهم الاختيار (قوله مبادلة ثمن) مصدر مضاف الى مفعوله الثاني والاصل مبادلة المتبايعين الشيء المرغوب فيه فانه سرى الدين في حاشية الزبلي (قوله مرغوب فيه) اي شانه ان يرضى فيه ران لم يتحقق رغبة من العاقدين ويرد على هذا التعريف بيع الخمر من متعاطيه المسلم وقد صرح في المحيط انه ليس بمال وانه لا يتعدى عليه العقد بخلاف ما لو باع شيئا بخصر فانه يتعدى في ذلك الشيء بالقية فالاولى ما ذكره حافظ الدين في الكثر من قوله هو مبادلة المال بالمال بالتراضي وفي البصر المال ما يبيع اليه الطبع ويمكن ادخاره لوقت الحاجة والمالية انما ثبت بقول الناس كافة او يتقوم البعض والتقوم يثبت بما وباباحة الانتفاع به شرعا فاذا يكون مباح الانتفاع بدون قول لا يكون مالا مكتبة خنطة وما يكون مالا بين الناس ولا يكون مباح الانتفاع لا يكون متقوما كالخمر واذا عدم الاسرار لم يثبت واحد منهم ما كالم انتهى وقيل في التلويح من حيث القضاء والتحقيق ان المنتفعة ملك لا مال لان الملك ما من شانه ان يتصرف فيه بوصف الاختصاص والمال ما من شانه ان يدخر للانتفاع وقت الحاجة والتقوم يستلزم المالية عند الامام والملك عند الشافعي ذكره سرى الدين (قوله بجملة) اي في الرغبة لافي القدر والوصف او في القدر ايضا اذا قبل بجملة كما في بدل الصرف المتحدى الجلس ويرد على التعريف ايضا الاجارة والنكاح فان فيما مبادلة مرغوب فيه بمرغوب فيه ولا يخرج ان بقوله على وجه مخصوص لان المراد به الايجاب والقبول والتعاطي (قوله بايجاب) اي وقبول ولو كان المراد الايجاب فقط لدخول التبرع من الجانبين لوجوده فيه (قوله تخرج التبرع من الجانبين ظاهرا) انه داخل في المبادلة وانما خرج بقوله على وجه مخصوص وليس كذلك بل هو مبدء مبتدأة من كل جانب وان فرع على المبادلة فلا اشكال وقوله والهبة بشرط العوض تحريش بالوجه الخصوص وان دخلت في المبادلة (قوله والهبة بشرط العوض) رد بفتح المبادلة فيها ابتداء وهي بالنظر للانتهاء ببيع (قوله فلا يصح بيع درهم بدرهم) والظاهر ان كل مثلي بمثله كذلك لعدم الفارق وحرره (قوله استويا) اما اذا لم يستويا فيه فالبيع فاسد لربا الفضل لعدم الفائدة وقوله ومدة تخرج ما اختلفا فيها مع اتحاد الوزن كدرهم اسود بدرهم ابيض والظاهر ان المواز لو جود الفائدة

فاسد باطل ومقايضة صرف سلم بغير
ومراجبة تولية وضعية مساوية (قوله)
مقابلة ثمن ثمن مالا او لا بدليل ويستعمل
بغير بغير وهو من الاضداد ويستعمل
متديا وبغير للتا كيدا او اللام قال بغيرك
الشيء بغيرك لافى اي بلارضاه وشرا
وباع عليه لقادى اي بلارضاه وشرا
(مبادلة ثمن) مرغوب فيه بجملة (قوله)
مرغوب (قوله) مرغوب فيه بجملة (قوله)
تخرج التبرع من الجانبين والهبة بشرط
العوض وتخرج بغير مالا بغيره فلا يصح
بيع درهم بدرهم استويا وزنا رصنة

بقوله ولا مفاضلة احد الشريكين) وقد استوى نصيبا ههنا سواء كانا مقررين اولا (قوله ولا اجازة السكتى بالسكتى) لان المفعة معدومة فيكون بيع الجنس بالجنس نسيئة وهو لا يجوز اذ بالسعود في حاشية الاشياء (قوله ويكون بقول وفعل الخ) قال في البحر اعلان البيع وان كان مبنيا على البدلين لكن الاصل فيه المبيع دون الثمن ولذا يشترط القدرة على المبيع دون الثمن وينفسخ به لانه المبيع دون الثمن واما ركنه ففي البدل كونه ركنه المبادلة المذكورة وهو معنى ما في فتح القدير من ان ركنه الايجاب والقبول الدالان على التبادل او ما يقوم مقامهما من التعاطي فركنه الفعل الدال على الرضى يتبادل الملكين من قول او فعل انتهى (قوله وشرط اهلية المتعاقدين) قال في شرح المتن ثم الكلام فيه في مواضع كثيرة منها شروط صحته وانعقاده ولزومه ونفاذه فشرطه في العاقد الولاية ولو بوكالة او وصية وتعيين فيصم عقد الممومة وفا على اجازة وليه او وصيه او نفسه بعد البلوغ والتعدد فلا يتعد بالوكيل من الجانبين الا في الاب والقاضي والوصى وعبد يترى نفسه من مولاه بامرة وسماح كل منهما ككلام الاخر فلا بد في احدهما عدمه مع سماح اهل المجلس لم يصدق حيث لا وقرينه وشرطه في العقد موافقة الايجاب والقبول وكونهما في مجلس حقيقة او حكما بلفظ الماضي حقيقة او حكما كما يأتي وشرطه في صحة الايجاب ان لا يقرن بما يبطله فلو ربه الثمن قبل القبول بطل وشرط في صحة القبول حياة الموجب وكونه قبل رجوع الموجب وقبل تغير المبيع وقبل رد الخطايب الايجاب وفي الحاشية القبض يقوم مقام القبول بشرط في المبيع كونه ما لا متقوم ما شرعا مقدورا للتسليم في الحال او في ثانی الحال كما بسطه في البحر زاد في البحر وان يكون مملوكا في نفسه موجودا لم يخرج بيع الكلا ولو في ارضه والماء في بئر مبيع المعلوم وباقي المرام يأتي في اثناء الكلام انتهى بقليل زيادة واصل صاحب البحر الشروط الى ستة وسبعين شرطا وبسطها فيه فراجع ان شئت (قوله ومحل المال) قد تقدم ما يثبت به المالية فلا يكون في مباح وشرط المبيع كونه مملوكا كاحالة المبيع واسباب الملك ثلاثة مثبت للملك وهو الاستيلاء ونقل للملك وهو البيع ونحوه وخلافه وهو الميراث والوصية (قوله وحكمه ثبوت الملك) اي في البدلين لكل منهما في بدله وهذا الحكم اصلي له والحكم التابع له وجوب تسليم المبيع والثمن وجوب استبراء الجارية على المشتري ومثلها لاستمتاع بالجارية وثبوت الشفعة لو كان عقارا وحق المبيع لو كان محرما من البائع بحر والاولى من المشتري وفي الهندية واما حكمه ثبوت الملك في المبيع للمشتري وفي الثمن للبائع اذا كان البيع باتا وان كان موقوفا ثبوت الملك فيهما عند الاجازة انتهى (قوله وحكمته نظام بقاء المعاش) اي انتظام بقائه ولو قال بقاء انتظام المعاش لكان اولى وهو كذلك في نسخ فان الله خلق نظاما بقاء ذلك الانتظام باشيء منها البيع وفي البحر وحكمته اطلاق الانتفاع انتهى وهو لا يأتي ما ذكره المؤلف لان اطلاق الانتفاع هو المتقضى لبقاء انتظام المعاش (قوله والعالم) ولو غير عاقل فان البهائم يبق معاشها منتظما يبيعها كما اذا كانت عند من لا يرعاها لغفلته عنها ادعساره فاذا باعها انتظمت بهاؤها وكذا يبيع علفها المالكها (قوله وصفته مباح) كما ذكر ما يقع بين المسلمين من البيع (قوله مكروه) هو البيع عند اذان الجمعة (قوله حرام) كالبيع الفاسد ويجب فسخه لحق الشرع (قوله واجب) كبيع مال اليتيم اذا خشي على اليتيم الهلاك لعدم النفقة او خشي تلف نفس المال (قوله وثبوت بالكتاب) قال الله تعالى واحل الله البيع وحرم الربا وقال تعالى الان تكون تجارة عن تراض منكم (قوله والسنة) هي ما روي انه صلى الله عليه وسلم باع قدحا وحلما والحلما للبعير كسما رقيق يكون تحت البردعة انتهى سرى الدين عن الصحاح وكا وايتبايعون فاقروهم زيلعي (قوله والاجماع) فاجعت الامة على جوازه وانه اجد اسباب الملك زيلعي (قوله والقياس) عبارة البحر والمقول انتهى حلي وهي الاولى لانه ليس هنا مقبس ونقيس عليه وذلك لانه من الامور الضرورية التي لا يستغنى عنها احد في معاشه فالعقل لا يمنع (قوله فالاجماع) هو ما ذكره اولا حال الكمال الايجاب الاثبات لغة لا شيء كان والمراد هنا اثبات الفعل الخاص الدال على الرضى الواقع اولا وموات وقع من البائع كبعت او من المشتري كان يتدى المشتري فيقول اشتريت منك هذا بالثمن والقبول الفعل الثاني والاف كل منهما ايجاب اي اثبات فسخي الاثبات الثاني بالقبول تغييره عن الاثبات الاول ولانه يقع قبولا ورضى بفعل الاول انتهى شلي (قوله فالقبول ما يذكرنا بالخ) تفريع على تعريف الايجاب ولذا قال المصنف ولما ذكر ان الايجاب ما ذكره اولا علم ان القبول هو ما ذكرنا من كلام احدهما

ولا مفاضلة احد الشريكين حصة
 فان بجمعة الاخر صيرفية ولا اجازة بالسكتى
 بالسكتى اشياء (ويكون قبول وفعل اما
 القول فالاجماع في القبول) وهذا ركنه
 وشرط اهلية المتعاقدين ومحل المال
 وحكمه ثبوت الملك وصحته مباح
 نظام بقاء المعاش والقياس (فالاجماع) هو
 مكروه حرام واجب وثبوت بالكتاب
 والسنة والاجماع والقياس (فالاجماع) هو
 ما يذكر اولا من كلام احدهما او من الاخر
 فالقبول ما يذكرنا من الاخر

وفي نسخ بالواو (قوله سواء كان بيعت او اشتريت) هذا الاطلاق يرجع الى التعريفين (قوله الدال على التراضي)
الاولى ان يقول الرضى وهو الذي في الجهر ولذا قال الحلبي فيه ان التراضي من الجانبين لا يدل عليه الايجاب وحده
بل مع القبول وعبارته لا تنفيده مما في الكثر من قوله هو مبادلة المال بالمال بالتراضي احسن اه (قوله اقتداء بالابية)
هي قوله تعالى الا ان تكون قهارة عن تراض منكم انتهى الحلبي (قوله ويانا بالبيع الشرعي) قال في الفتح الذي
يظهر ان التراضي لا بد منه لغة ايضا فانه لا يفهم من باعه وباع زبده لغة الا انه استبدل به بالتراضي انتهى
(قوله ولذا لم يلزم بيع المكره وان انعقد) هذا يقتضي انه صحيح موقوف كبيع القضيوي وليس كذلك بل هو فاسد
موقوف صرح به في الجهر انتهى الحلبي وفي الجهر حيث هذا الشرط قال ومنها الرضى ففسد بيع المكره وشرأؤه
وقوله بل هو فاسد موقوف اي على الرضى وفي المنار وشرجه في ذكر بيع المكره قال الا انه يستدل به بقصد فاسدا
لعدم الرضى الذي هو شرط الثبوت فلا يجازيه بعد زوال الاكراه صريحه او دلالة صحيح تمام رضاه والقصد كان بمعنى
وقد زال انتهى (قوله ولم يتعقد مع الهزل) الهزل في اللغة اللعب وفي الاصطلاح هو ان يراد بالشئ ما لم يوضع له
ولا يصلح له اللفظ استعماله والهزل يتكلم بصيغة العقد مثلا باختياره ورضاه لكن لا يختار ثبوت الحكم
ولا يرضاه والاختيار هو القصد الى الشئ وادائه وارضى هو اثاره واستعداده فالسكره على الشئ يختاره
ولا يرضاه ومن هنا قالوا ان المعاصي والقبايح بارادة الله تعالى لا يرضاه ان الله لا يرضى لعباده الكفر مستكذبا
في التلويح وشرطه اي شرط تحقق الهزل واعتباره في التصرفات ان يكون صريحا باللسان مثل ان يقول
اني ابيع هازلا ولا يكتفي بدلالة الحال الا انه لا يشترط ذكره في اللفظ فيمكن ان تكون المراجعة سابقة على العقد
فان تراضعا على الهزل باصل البيع اي تراضعا على انهما يتكلمان بلفظ البيع عند التماس ولا يريدانه واتعفا على
البناء اي على انهما لم يرفعا الهزل ولم يرجعا عنه فالبيع منعقد لصدوره من امله في محله لكنه يفسد البيع لعدم
الرضى بالحكم فصار كالبيع بشرط الخيار ابدال كنهه لا يملك بالقبض لعدم الرضى بالحكم حتى لو اعتقه المشتري
لا ينفذ عقده فكذلك كروار ينبغي ان يكون البيع باطلا لو وجود حكمه وهو انه لا يملك بالقبض واما القامد فحكمه
ان يملك بالقبض حيث كان مختارا راضيا بحكمه اما عند عدم الرضى به فلا انتهى منار وشرحه لصاحب الجهر
فتقول الشارح ولم يتعقد مع الهزل الذي هو من مدخول العلة غير صحيح لنا فانه ما تقدم من انه منعقد لصدوره
من امله في محله لكنه يفسد البيع لعدم الرضى بالحكم الا ان يحمل على نفي الاعتقاد الصحيح او يخفى على البحث
الذي ذكره بقوله ويظني الخ (تجئة) التجلئة كالهزل الا انه اهم منها لما في المغرب التجلئة ان ياتي امر اياها بخلاف
ظاهرها فهي انما تكون عن اضطرار ولا يكون مقارنا للهزل قد يكون مضطرا اليه وقد لا يكون وقد يكون مابعا
ومقارنا قال في التقرر والظاهر انهما سواء وفي المبسوط صورته ان يقول الجني اليك داري ومعناه جعلتك
ظهرا لا تمكن بجهالك من صيانة ملكي يقال التجأ فلان الى فلان والمأظاهرة الى كذا المراد هذا المعنى كذا
في المنار وشرحه المذكور (قوله ويرد على التعريفين) اي تعريفى الايجاب والقبول قاله الحلبي اي حيث قيد
الايجاب بكونه اولا والقبول بكونه ثانيا والقبول بفتح القاف وخطه لغة كما في الجهر (قوله لكن في القهستاني الخ)
عبارته بعد قول القهستاني يايجاب وقبول ويظني ان يكون الواو بمعنى الفاء فانها لو كانتا معا لم يتعقد كما قالوا
في السلام انتهى قوله كما قالوا في السلام يعني لو سلم فرد عليه في زمن واحد لا بد من اعادة الرد وكأنه مأخوذة من
الاية في قوله تعالى فليؤا لغيره انتهى الحلبي ومثل ما في التنازع في الهدي فانه قال فيها ولو قال البائع بعث وقال
المشتري اشترى بت وخرج الكلامان معا يتعقد البيع هكذا كان يقول والذي رحمه الله تعالى كذا في التمهيد
انتهى (قوله وعلى الاول) اي ويرد على التعريف الاول قاله الحلبي اي حيث قيد بالاولية فان الايجاب المعتبر
في التكرار هو الثاني ويكرر الجواب بان المراد بالاول ما تقدم القبول ولو كان ثانيا بالنسبة الى غيره وبان الاول
لما بطل صار كعدمه وصار الثاني كانه الاول حقيقة (قوله ما في الاشياء تكرر الايجاب مبطل للاول الا في عتق
وطلاق على مال) لم يذكر فيها الطلاق وانما ذكره الواو الحلبي وهو قول محمد فخر ما قال ابو يوسف انها كالبيع وصورته
في البيع قال لغيره بعثت هذا القدرهم ثم قال به تكة بما في دينار فقال المشتري قبلت انصرف قبوله الى الايجاب
الثاني ويكون بيما بما في دينار بخلاف ما لو قال لعبدك انت حر على القدرهم انت حر على ما في دينار فقال العبد
قبلت لانه المالك والفرق ان الايجاب الثاني رجوع عن الايجاب الاول ورجوع البائع اي قبل قبول المشتري

سواء كان بيعت او اشتريت (الدال على
التراضي) قديده اقتداء بالابية ويانا بالبيع
الشرعي ولذا لم يلزم بيع المكره وان انعقد
هذا ويرد على التعريفين ما في القهستاني
لو كانا معا لم يتعقد كما قالوا في السلام وعلى
الاول ما في الاشياء تكرر الايجاب مبطل
للاول الا في عتق وطلاق على مال

دفع اليه درهم ليشتري منه البطاطنج المبيضة فاخذها وقال لا اعطياها واخذ المشتري البطاطنج فلم يسترد ما
ويعلم من عادة السوق ان البائع اذا لم يرش يرفأه ان يشتري المتنازع والا يكون راضيا ويصبح خلفه لا اعطيا لطيبيا
لقاب المشتري فقال مع هذا لا يصح البيع انتهى (قوله كما لو كان بعد عقد فاسد) قال الحموي في شرحه ولا بد ايضا
ان لا يكون بعد عقد فاسد او باطل فان كان لم ينعقد به قبل المتاركة لانه بناء على السابق انتهى وعزاه الى الخلاصة
(قوله ففي بيع التعاطي بالاولى) اي فعدم انعقاد بيع التعاطي بعد الفاسد قبل المتاركة بالاولى لان بعض
المجتهدين يمنع بيع التعاطي ونصوا الى ان من شهد بيع التعاطي لا يصح ان يشهد انه باع بل يشهد على التعاطي
(قوله وعليه) اي على ما في البصر من التقدير بكونه قبل المتاركة (قوله ما في الخلاصة) من ان التعاطي لا بد
ان لا يكون بعد عقد فاسد (قوله على ذلك) اي على كونه قبل المتاركة قلت هو صريح الخلاصة كما نقله الحموي
عنه (قوله اذا بطل المتضمن بالكسر بطل) المتضمن بافتح فانه لما بطل البيع الاول بطل ما تضمنه من القبض اذا
كان قبل المتاركة قاله الحلبي وهو يدل من القواعد يدل بعض من كل (قوله وقيل لا بد من الاعطاء من الجانبين)
لانه من المعاطاة وهي مفاعلة فيقتضي حصولها من الجانبين كالمضاربة والمقاسمة والمعاينة (قوله فتعبر ثلاثة
اقوال) الاول دفع احدهما ايا كان كاف الثاني لا بد من التعاطي من الجانبين الثالث الفصل وهذا الاختلاف
نشأ من كلام الامام محمد فانه ذكر بيع التعاطي في راضع فصوره في موضع بالا عطاء من الجانبين ففهم
البعض انه شرط وصوره في موضع بالا عطاء من احدهما ففهم البعض انه يكفي به وصوره في موضع تسليم
المبيع ففهم البعض ان تسليم الثمن لا يكفي بجر من الذخيرة (قوله وقد صلت المتي به) وهو انه يكفي
الاعطاء من احدهما لا بد من كونه هو الحق به مطلقا (قوله وسرنا في شرح الملتقى الخ) عبارته عن البرازية الاتالة
تعمد بالتعاطي ايضا من احدهما لا بد من البيع انتهى وكذا الاجارة كما في العمادية وكذا الصرف كما في النهر
مستدلا عليه بما في التتارخانية اشترى عبد الف درهم على ان المشتري باطلا ارفاعطاء ما ه دينار ثم فسخ البيع
فعلى قول الامام الصرف جائز ويرد الدرهم وعلى قول ابي يوسف الصرف باطل وهو فائدة حسنة لم ار من به
عليها انتهى وفي البصر ومن بيع التعاطي حكما اذا جاز المدوع بانه يبيع بالتعاطي وعن ابي يوسف لو قال الخياط ليست هذه
ليست اياها رحت فاخذها حل الوطى للمدوع وكان يبيع بالتعاطي وعن ابي يوسف لو قال الخياط ليست هذه
بطاقي فحلف الخياط انها هي وسعه اخذها ويغني تعديده بما اذا كانت العين ملكا للدافع اما اذا لم تكن له فلا
ومنه قول الدلال للبراز هذا الثوب بدرهم فقال ضعه وكذا بكم تبيع فقبرنا خبطة فقال بدرهم فقال اعزله فعزله
فموجب وكذا لو قال للقصاب مثله ومنه لورد هاهنا رصيب والبدائع متيقن انها ليست له فاخذها ورضي فهو بيع
بالتعاطي كذا في فتح القدير وعلى هذا لا بد من الرضى في جارية الودعة وبطانة الخياط انتهى (قوله فروع ما يستجبره
الانسان الخ) قال في البصر بعد ما ذكر ان من شرائط العقود عليه ان يكون موجودا ما لا متقوما معلقا في نفسه
فلم ينعقد بيع المعلوم وماله خطر لعدم مانسه ومما نسا محوافه وان رجوعه عن هذه القاعدة ما في القصة الاشياء
التي تؤخذ من البائع على وجه الخرج كما هو العادة من غير بيع كالعدس والمخ والزيت ونحوها ثم اشترها بعد
ما اندهت مع انتهى فيجوز بيع المعلوم منها انتهى وقال بعض الفضلاء ليس هذا بيع معلوم انما هو من باب
ضممان المتلفات باذن مالكها عرفا تسهلا لا لامرودها الصريح كما هو العادة انتهى وفيه ان الضمان بالاذن
كما لا يعرف في كلام الفقهاء ابو السعود في حاشية الاشياء وفيه ايضا ان ضمان المتلفات بالمثل لا بالقبة والتعدييات
بالقبة لا بالثمن (قوله بيع البراآت) جمع برآة وهي الاوراق التي يكتبها كتاب الديوان على العامين على البلاد
يحفظ كعطاء او على الاكارين بقدر ما عليهم ومجبت برآة لا يبرأ دفع ما فيها (قوله بخلاف بيع خطوط الآفة)
بالخط الممالة والطلب المذلة جمع حظ بمعنى النصيب المرقب له من الوقف اي فانه يجوز بيعه وهذا بخلاف
ما في الصيرفية فان مؤتمها مثل من بيع الحظ فاجب لا يجوز الى آخر ما ذكره الشيخ صالح الغزى مع لادله
ابو السعود (قوله من الشرف) متعلق بقبض والمراد بالشرف المباشر الذي يسلم ذلك الخبز (قوله وتعقبه في النهر
حيث قال) اقول الطاهر ان ما في القصة ضعيف لا تنفق كلمهم على ان بيع المعلوم لا يصح وكذلك غير المعلوم
وما المانع ان يكون المأخوذ من العدس ونحوه يباع بالتعاطي ولا يحتاج في مثله الى بيان الثمن لانه معلوم
كاسيا في وحظ الامام لا يثبت قبل القبض فاني يبيع يبعه وكن على ذكر مما قاله ابن وهبان في كتاب الشرب

كما لو كان بعد عقد فاسد خلاصة ويزانية
وصرح في البصر ان الايجاب والتبطل بعد
عقد فاسد لا ينعقد بهما البيع قبل متاركة
الفاسد ففي بيع التعاطي بالاولى وعليه في بطل
ما في الخلاصة وهو ان اذا بطل المتضمن بطل
في الانسان من القواعد على الفاسد فاسد (وقيل لا بد
المتضمن والمبني على الاعطاء من الجانبين وعليه
في التعاطي) قاله الطرسوسي واختاره البرازي
الاكثر (قوله الخياط) واكتفى الكرماني بتسليم
وافتى به الحلواني واكتفى الثلاثة بقوله
المبيع مع بيان الثمن فصور ثلاثة افعال وقد
عملت الفتوى به وصرنا في شرح الملتقى صحة
الاتالة والاجارة والصرف بالتعاطي فلم يفتوا
فروع ما يستجبره الانسان من البيع اذا
خروج ما يستجبره بعد استهلاكها على
حاشية على ايمانها التي يكتبها الديوان على
استحسانا ببيع البراآت التي يكتبها الديوان
العمال لا يصح بخلاف بيع خطوط الآفة
لان مال الوقت قائم ثمة ولا كذلك هذه الاشياء
وقد عرفت من المشرب بخلاف الجندی
جوز تعقبه في النهر

العوض واحد لا سقط حق النازل مجرد افتداه لا يتعلق حق المنزول له بها او بشرط حصوله بل يلزم ناطر
 الوظيفة تولية من تقتضيه المصلحة الشرعية ولو غير المنزول له ولا رجوع على النازل حيثئذ كما مر انتهى قوله
 المفتي عبد الملك في شرحه على كثر الدقائق آثر باب الاستحقاق وتطاهره ان المذهب يوافق (قوله ويلزم خلو
 الخوايت الخ) مما يستدل به على حوازي ذلك ما في واقعات الضريري قال رجل في دكان فغاب فرفع المنولي امره
 الى القاضي فامر بقبضه واجارته ففعل المتولد ذلك وحضر الغائب فمروا به الى مكانه وان كان له خلو فمروا به
 بخلوه ايضا وله الخيار في ذلك فان شاء فسخ الاجارة وسكن في دكانه وان شاء اجاز الاجارة ورجع بخلوه على
 المستأجر ويؤمر المستأجر بآداء ذلك ان رضى به والا يؤمر بالخروج من الدكان انتهى وصرحوا بان المستأجر
 اذا احدث في الارض بناء او غراسا او بستانا باذن الواقف ارباذا الناطر يبقى في يده وفي البحر وفي الغفارة فلا
 عن القنية وهي في الحاوي الزاهدي ايضا استأجر ارضا وقفا وغرس فيها اوبى ثم مضى مدة الاجارة فللمستأجر
 ان يقيه باجر المثل ولو ابي الموقوف عليهم الا القلع ليس لهم ذلك قال في المنح والبحر وبهذا تعلم مسئلة الارض
 المحتركة وهي منقولة ايضا في اوقاف الخصاص وعبرة الاوقاف حافوت اصله وقف وعمارته لرجل وه ولا يرضى
 ان يستأجر ارضه باجر المثل قالوا ان كانت العمارة بحيث لورفت يستأجر الاصل باكثر مما يستأجره صاحب
 البناء كانه رفته ويؤجر من غيره والارث في يده بذلك لا جراته وما ذكره في القنية والحواي لا يخالف ما في الكثر
 وشرحه لالمسكين من كتاب الاجارة حيث ذكر امانته وصح اجارة الاراضي للبناء والقرس فاذا مضت المدة
 فله ما وسلمه فارغة الا ان يغرم الموقر قية كل واحد منهما ما قبله بما يتملكه الموقر او يرضى الموقر بتركه انتهى
 لانه مقروض فيما اذا لم يشترط المستأجر ابقاء العمارة له بعد انقضاء مدة الاجارة وما في القنية والحواي مقروض
 نجا اذا اشترط ذلك انتهى واعلم ان الخلو يثبت في الارض المملوكة لما ذكره المؤلف في كتاب الوقف ان وقف البناء
 بدون الارض صحيح وان الخلو يصدق ولو الارض مملوكة على ما عليه الفتوى انتهى واعلم ان الخلو يصدق بما اتصل
 بالعين اتصال قرار كالبنا بالارض المحتركة ويصدق بالدرهم التي تدفع بمقابلته التمكن من استيفاء المنفعة
 اذ ما ذكره المصنف يعني صاحب الاشياء من ان السلطان الغوري لما بنى حوائط الجملون اسكنها للتجار بالخلو
 وجعل لكل حافوت قدرا اخذه منهم الخ صريح في ان الخلو في حادثة السلطان الغوري عبارة عن المنفعة
 المقابلة للقدرة المأخوذ من التجار فيرجع الى ما ذكره العلامة الاجهوري من ان الخلو اسم لما يملكه دافع الدراهم
 من المنفعة التي دفع الدراهم بمقابلتها وعلى هذا فلا يكون الخلو شاه بالمتصل بالعين اتصال قرار بل يصدق به
 وبغيره وكذا الجدلة المتعارف في الحوائط المملوكة ومحوها كالحقهاوى تارة يتعلق بماله حتى ادرار كالبنا
 بالحنوت وتارة يتعلق بما هو اعم من ذلك والذي يظهر انه كالخلو في الحكم وانه لا فرق بينهما بجاسع وجود العرف
 في كل منهما والمراد بالمتصل اتصال قرار ما وضع لاي فصل كالبنا ولا فرق في صدق كل من الخلو والجدلة به
 وبالمصل لاعلى وجه القرار كالخشب الذي يركب بالحنوت لاجل وضع هذه الحلاق مثلا فان الاتصال وجد
 لكنه لاعلى وجه القرار وكذا يصدق بان مجرد المنفعة المقابلة للدراهم لكن يتقرر الجدلة بالعين الغير المتصلة
 اصلا كالبنكارج والفتاحين بالنسبة للقهوة والقشة وانفوط بالنسبة للعمام والشونة بالنسبة للفرن وبهذا
 الاعتبار يكون الجدلة اعم من لو كان الخلو بناء او غراسا بالارض المحتركة او الارض المملوكة فانه يجري فيه حق
 الشفعة لانه لا يصل بالارض اتصال قرار التحق بالمعارف انتهى ابو السعود ملخصا (قوله ان كرايا) كرايا الارض
 سرتها وتهدتها لالتقاء البذر فيها (قوله او كرى انهار) اى تظيفها بما يجتمع فيها من المحوطين ليجس برى الماء
 فيها (قوله ونحوه) كسوية الارض من انخفاض او ارتفاع فيها (قوله ولا بمعنى مال) هو كالمسكن في الارض
 الموقوفة بطريق الخلو وكالجدلة على ما سلف (قوله ان بيع السكة) اى بيع حق المرور فيها كما اذا كان لشخص
 دارى شلة غير باذنة له حق المرور فيها فتح له بايام من الشارع العام وباع حق استطراده من غير النافذ له صاحب
 دار ليس له حق الاستطراق فيها وقد مر ان في بيع حق المرور روايتين (قوله وسند كره في بيع الوفاء) ما ذكره
 هناك هو ما ذكره هنا من ان صحة الدورل عن اوطائف وصحة الخلو اتماهما على اعتبار العرف الخاص
 وذكر ما ذكرناه عن واقعات الضريري (قوله انشا) اى كما ينفعه بايجاب وقبول منهما او يعاط (قوله كافي بيع
 القاشي) اى يبيعه مال يقيم من يقيم آخر او شرأته كذلك اما عقده لنفسه لا يجوز لان فعله قضاء ذم نفسه

ويلزم خلو الحوايت فلا يبي (رب الحانوت
 انجازه ولا اجارته لغيره ولو وقف انتهى
 ملخصا وفي معنى المفتي المصنف معنى
 لاول الجنية عبارة كرايا او كرى
 او انجازه لا يركن ذلك بماله ولا بمعنى مال
 ونحوه مما لم يكن ذلك بماله ان يبيع السكة
 لم يجز انتهى قلت ونحوه ان يبيع السكة
 لا يجوز وكذا رهنه ولذا جملوه الان في بيع
 كالوطائف فلجبر راتنه وسند كره في بيع
 الرافا (ويجوز) ايضا بلطف واحد كافي في بيع
 الباني

باطل افاده في لصر جادعا بذلك بين ما في البدائع من الجواز وما في الخزانة من عدمه (قوله والوصي) قال
 في البرازية لو اهر انسان الوصي ان يشتري له مال بتيه لا يجوز بخلاف ما اذا اشترى لنفسه مع النفع وفي وصايا
 الخزانة فسر شمس الائمة المرحوم الخيرية التي هي المراد بالنفع فقال اذا اشترى الوصي مال اليتيم لنفسه
 ما يساوي عشرة بخمسة عشر يكون خيرا لليتيم وان باع مال نفسه من اليتيم ما يساوي خمسة عشر
 بعشرة كان خيرا لليتيم وقال بعضهم ان باع ما يساوي عشرة بثمانية او اشترى ما يساوي ثمانية بعشرة كان خيرا
 لليتيم انتهى (قوله والاب من طقه) وفيه لا يشترط ان يكون خيرا انتهى زاد في الهنديه الرسول من الجانبين
 والعبد يشتري نفسه من مولاه باصره فانها ابصر عقدهما بلفظهما فقط (قوله فانه لو فور شفقتك) تعليل
 قاصر على الاب (قوله وتما في الدرر) ذكر فيها بعد عبارة المؤلف مانصه فلم يحجج الى القبول وكان اصيلا
 في حق نفسه ونائبها عن طقه - حق اذا بلغ كانت العهدة عليه دون ابيه بخلاف ما اذا باع ماله من اجنبي
 فبلغ كانت العهدة على ابيه فاذا ازم الثمن في صورة شرائه لا يبرأ عن الدين - قري - نصب القاضى وكلا يقضيه
 لا صغير فبرده على ابيه فيكون امانة عنده انتهى (قوله قبل الاخر) بشرط ان يكون القبول قبل رجوع الموجب
 فلورجع في كاه اوبعضه بطل وان يكون قبل تغير المبيع فلو قطعت يد الجارية بعد الايجاب واخذ البائع ارشها
 او ولدت الجارية او تحمض العصور ثم صار خلا لا يصح قبول المشتري ولا بد ان لا يكون قبل رد المحاطب الايجاب
 فلو قال بعثك بالق فمقال لا قبل هل اعطيتك بخمسمائة ثم قال اخذته بالق قال ابو يوسف ان دفعه اليه
 وهو رضى والا فلا بجر ملخصا (قوله في المجلس) حتى لو تكلم البائع مع انسان في حاجة فانه يبطل بجر فالمراد
 بالمجلس ما لا يوجد فيه ما يدل على الاعراض وان لا يشتغل بفوته فيه وان لم يكن للاعراض افاده في التهر
 فان وجد بطل ولو اتعد المكان (قوله كل المبيع بكل الثمن او ترك) قال في البحر وما شرط العقد خوافقة
 القبول لايجاب بان يقبل المشتري ما اوجبه البائع بما اوجبه فان خالفه بان قبل غير ما اوجبه او بعض
 ما اوجبه او غير ما اى فمن ما اوجبه او بعض ما اوجبه لم ينفذ العقد فانه لا يجوز الا في الشفعة بان باع
 عبدا رعا فطالب الشفع اخذ العقار وحده فله ذلك وان تفرقت الصفقة على البائع الا فيما اذا كان الايجاب
 من المشتري فقبل البائع بانقص من الثمن او كان من البائع فقبل المشتري بازيد العقد فان قبل البائع الزيادة
 في المجلس جازت انتهى ملخصا (قوله لا يلزم تفريق الصفقة) قال في المنح الصفقة ضرب اليد على اليد في البيع
 ثم جعلت عبارة عن العقد نفسه انتهى وهو على التحذوف تقديره ولا يقبل في البعض (قوله الا اذا اعاد الايجاب
 والقبول) فيكون المعتبر الثاني لوجود ركنيه وحاصل ما ذكره ان الموجب اذا اتعد وتعدد المحاطب
 لم يجز التفريق بقبول احدهما باتعا كان الموجب او مشتريا وعلى العكس لم يجز القبول في حصه احدهما
 وان اتعدا لم يصح قبول المحاطب في البعض فلم يصح تفريقهما مطلقا في الاسوال الثلاثة اعني ما اذا اتعد
 لموجب او تعدد او اتعد القابل او تعدد لا اتعد الصفقة في الكل وكذا اذا اتعد العاقدان وتعدد المبيع
 كان يوجب في مثليين او قبي ومثلي لم يجز تفريقهما بالقبول في احدهما الا ان يرضى الاخر بذلك بعد قبوله
 في البعض ويكون المبيع مما ينقسم الثمن عليه بالاجزاء كعبد واحد ومكيل او موزون فيكون القبول ايجابا
 والرضى قبولا وبطل الايجاب الاول فان كان مما لا ينقسم الا بالقيمة كتوبيين وعبدين لا يجوز فلوين في
 كل واحد فلا يجوز اما ان يكون من غير تكرار البيع او تكراره فحينئذ اكرهه فالاتفاق على انه صفقتان فاذا قبل
 في احدهما يصح مثل ان يقول بعثك هذين العبدين بعثك هذا بالعبد وبعتك هذا بالق وفيما اذا لم يكرره وفصل
 الثمن فظاهر الهداية التعدد ومنعه آخرون واعلم ان تفصيل الثمن انما يجعله اعقد من على القول به اذا كان
 الثمن منقسما عليهما باعتبار القيمة اما اذا كان منقسما عليهما باعتبار الاجزاء كالقنبرين من جنس واحد فان
 التفصيل لا يجعله في حكم عقدين للتقسام من غير تفصيل فلم يضر التفصيل وهو تقييد حسن بجر ملخصا
 (قوله كسكيل وموزون) ادخلت الكاف العبد الواحد كما سلف ذكره في عبارة البحر (قوله والا لا) يعني ان كان
 لا ينقسم الثمن عليه بالاجزاء وانما ينقسم عليهما بالقيمة لا يجوز وان رضى الاخر الا اذا فصل الثمن وكرر لفظ
 البيع او فصل الثمن فقط على ما ذهب اليه صاحب الهداية (قوله لعدم جواز البيع بالحصه ابتداء) نكاح البيع
 عقد على واحد منه ابتداء من غير تعيين فلا يجوز وقوله ابتداء مخرج به ما اذا عرض البيع بالحصه بان باعه الدار

والوصي (والاب من طقه وشرا منه)
 فانه لو فور شفقتك جعلت عبارة كسكيل
 وتما في الدرر (واذا اوجب واحد قبل
 الاخر) بانما كان ايجابا (في المجلس)
 لان خيار القبول مقيد به (كل المبيع بكل
 الثمن او ترك) لا يلزم تفريق الصفقة
 (الا اذا اعاد) الايجاب وثقه بول ارضي
 الاخر وكان الثمن منقسما على المبيع بالاجزاء
 كسكيل وموزون والا لا وان رضى الاخر
 لعدم جواز البيع بالحصه ابتداء

بتمامها فاستحق بعضها ورضي المشتري بالباقي فانه يصح لعروض البيع بالحصة انتهاء وقد علمت ان محل عدم
الجواز في اداء المكرر الثمن ولفظ البيع او يفصل الثمن فقط على ما ذهب اليه صاحب الهداية (قوله كما حرره الوافي)
لم يذكر الوافي في هذا المحل تحريرا (قوله وان لم يكرر لفظ بعث الخ) بان يقول بعثك هذين الثوبين بمائة كل واحد
خمسين فانه يصح حينئذ في الاختار بناء على قولهما انه بتفصيل الثمن تتعدد الصفقة وان لم يكرر لفظ بعث
لانه لا ضرورة له بعد تفصيله ولئن وجد فقد رضى به وشرط ابو حنيفة لتعدد تكرار لفظ البيع بان يقول بعثك
هذين العبدين بعثك هذا بخمسمائة وبعتك هذا بخمسمائة انتهى ثمر ليلية وقيل ان اشتراط تكرار البيع
للتعدد استحسن وهو قول الامام وعدمه قياس وهو قولهما ورجح في فتح القدير قولهما حيث قال والوجه
الاكتفاء بمجرد تفريق الثمن لان الظاهر ان فائدته ليس الا قصد به ان يبيع منه ايما شاء والا فلو كان غرضه
ان لا يبيعهما منه الا جملة لم يكن فائدته لتعيين ثمن كل منهما انتهى (قوله وان لم يذهب عن مجلسه على الراجح)
وقيل لا يبطل ما دام في مكانه بجري سبيل بالقيام وان كان لمصلحة لا معرضا كما في القضية قال في التهر واختلاف
المجلس باعتراض ما يدل على الاضرار من الاشتغال بعمل آخر كما كل الا اذا كان لشدة وشرب الا اذا كان الاناء
في يده ونوم الا ان يكونا جالسين وصلاة الا تمام القرينة او شفع ثقلا وكلام ولولحاجة ومشي مطلقا في ظاهر
الرواية حتى لو تبايعا وهما عريان او يسيران ولو على دابة واحدة لم يصح واختار غير واحد كالطحاوي انه ان اجاب
على فور كلامه - تصلا جاز وجمعه في المحيط وقال في الخلاصة لو قبل بعد ما مشى خطوة او خطوتين جاز وفي جمع
التناريق وبه نأخذ وفي المجتبى المجلس المتعبد ان لا يشتغل احد المتعاقدين بغير مائة له المجلس او ما هو دليل
الاعراض والسقينة كالبيت فلا ينقطع المجلس بجرياتها لانها لا يمكن ان اقباضها انتهى ملخصا (قوله فانه
كمجلس خيار المحيرة) اي التي ملكها زوجها طلاقا وهذا بخلاف مجلس سجدته الثلاثة فتح (قوله وكذا سائر
التعليكات فتح) لم يذكر في الفتح الا خيار المحيرة وصورة التعليك ان يقول لزوجته فوضت امر طلاقك لك او طلق
نفسك ان شئت او طلق زوجي ان شئت او لرقبته ملكتك عتقك (قوله لزوم البيع بلا خيار) عندنا وكذا عند
الامام مالك رضي الله تعالى عنهم اجمعين (قوله خلافا لشافعي) وبقوله قال الامام احمد رضي الله تعالى عنهما
(قوله وحديثه) اي الخيار والشافعي وقد روي بروايات متعددة كما في التتميم منها ما في البخاري من حديث ابن عمر
رضي الله تعالى عنهما المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا او يكون البيع خيارا (قوله محمول على تفرق) اي اختلاف
الاقوال هو ان يقول الاخر بعد الايجاب لا اشتري او يرجع الموجب قبل القبول وامداد التفرق الى الناس يراد به
تفرق اقوالهم وهو كثير في الشرع والعرف قال الله تعالى وما تفرق الذين اوتوا الكتاب الا من بعد ما جاءتهم
البينة وقال صلى الله عليه وسلم افرقت بنوا اسرائيل على ثنتين وسبعين فرقة وستفرق امتي على ثلاث وسبعين
فرقة فتح (قوله اذا احوال ثلاث الخ) لان حقيقة المتبايعين المشتغلان بامر البيع لا من ثم البيع بينهما واتقضى
لانه مجاز والمشتغلان يعني المتساويين يصدق عند ايجاب احدهما قبل قبول الاخر انهما متبايعان فيكون
ذلك هو المراد وهذا هو خيار القبول وهذا اجل ابراهيم الضبي رحمه الله تعالى لا يقال هذا ايضا مجاز لان الثابت
قبل قبول الاخر بائع واحد لا متبايعان لانا نقول هذا من المواضع التي تصدق الحقيقة فيها بجزء من معنى اللفظ
ولانا نفهم من قول القائل زيد وعمر وهما متبايعان على وجه التبادر انهما مشتغلان بامر البيع متراوضان فيه
فليكن هو المعنى الحقيقي والمحل على الحقيقي متعين فيكون الحديث لثني قوهما انهما اذا اتفقا على الثمن وتراضيا
عليه ثم اوجب احدهما البيع يلزم الاخر من غير ان يقبل ذلك اصلا بالاتفاق والتراضي السابق على ان السمع
والقياس معضدان للمذهب اما السمع فتوجه تعالى يا ايها الذين آمنوا اوفوا بالعقود وهذا عقد قبل التخيير
وقوله تعالى لا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل الا ان تكون تمارة عن تراض منكم وبعد الايجاب والقبول
تصدق تمارة عن تراض غير متوقف على التخيير فقد راجح الله تعالى اكل المشتري قبل التخيير وقوله تعالى
واشهدوا اذا تباعتم) امر بالتوثق بالشهادة حتى لا يقع التجاحد للبيع والبيع يصدق قبل الخيار بعد الايجاب
والقبول فلو ثبت الخيار وعدم الزوم قبله كان ابطالا لهذه النصوص واما القياس فعلى التكاح والخلع والعقود
والكتابة كل منها مقدم مع اوضة يتم بلا خيار والمجلس بمجرد اللفظ الدال على الرضى فكذا البيع وقامه في المنع
والفتح (قوله مجاز الاول) اي باعتبار ما يؤول اليه عاقبته من (قوله معروفة قدر) هو في المصنف مذون يشمل قدر

كما حرره الوافي (او بين ثمنين) كقول
بعت بمائة كل واحد بمائة وان لم يكرر لفظ
بعت في التبريد لانية عن البرهان (وما لم يقبل
بطلان الايجاب ان يرجع الموجب) قبل
القبول (او قام احدهما) وان لم يذهب
(من مجلسه) على الراجح فهو ان الكمال
فانه كمجلس خيار المحيرة وكذا البيع
التعليكات فتح (واذا وجدنا خلاف الشافعي
بلا خيار الا لعيب او في تفرق الاقوال
وتحديثه محمول على قولهما وبعد
الاحوال ثلاث قبل قولهما وبعد
الاول وفي الثاني خيار الكون وفي الثالث
حقيقة فعيل عليه) فشرط لعينه معرفة قدر

المبيع والتمن قال في البصر وأشار بالمعرفة الى ان المشرط العلم بهما دون ذكرهما كما في الايضاح فلو كان المبيع مجهولاً وجهالة فاحشة ولم يجر بها العرف لا يصح البيع فلو قال بعث منك جميع مالي في هذه الدار فمن الرقيق والذئب والذئب والمثغري لا يعلم ما فيها كان فاسداً لان المبيع مجهول ولو جاز هذا لجاز اذا باع مالي هذه المدينة ارفى هذه القرية وجاز اذا باع مالي الدنيا او قيدنا بالجهالة العاحشة لانه لو قال بعث منك جميع مالي في هذا البيت فكذا جاز وان لم يعلم المشتري به لان الجهالة في البيت يسيرة وفيما تقدم من الدار وغيرها كثيرة فاذا جاز في البيت جاز في الصندوق والجواري وانما قيدنا بعد جريان العرف بها لانه لو اشترى من السقاء كذا كذا قرية من ماء الفرات قاله ابو يوسف ان كانت القرية بغيرها لم يكن له ان يملكه وكذا لو اشترى من هذا الصبيان وفي القياس لا يجوز اذا كان لا يعرف قدرها وهو قول الامام وظاهر الظهيرية ترجيح الجواز ومحل اشتراط معرفة قدر المبيع اذا كان يحتاج الى التسليم اما اذا كان لا يحتاج اليه فليس بشرط لما في القنية بيع مال لم يعلم البائع والمشتري قدره يجوز اذا لم يحتاج فيه الى التسليم والتسليم كمن اقر ان في يده مشاع فلان خصها او بديعة ثم اشترى المقر من المقر له جاز وان لم يعرف مقدارها انتهى وكذا لا يصح البيع اذا كان التمن مجهولاً كما اذا باع شيئاً بقيته او بحكم المشتري او فلان وبعثك برغى او رأس ماله ولم يعلم المشتري والرقم يسكون القاص علامة يعلم بها مقدار ما وقع به البيع من التمن وكذا لو باع بمثل ما باع به فلان ولم يعلم به حتى نفر قال ان علمه في الجمل من فانه يصح مع الخيار ولو اشترى بوزن هذا الحجر ذهباً لم يجر به جهالة فان علم بوزنه فله الخيار واطلق في اشتراط معرفة قدر التمن مثل المعرفة صريحا او عرفا ولذا قال في البرازية لو قال اشتريت هذه الدار او هذا الثوب او هذه البطيخة بمشرة وفي البلد يتباع بالدرهم والدنانير والفلس ولم يذكر واحد منها ففي الدار يعتقد على الدنانير وفي الثوب على الدرهم وفي البطيخة على الفلس وان كان لا يتباع الا بواحد منها لم يصر ف الى ما يتباع الناس بذلك النقد انتهى وعاصلة اذا صرح بالعدد فتعين المدة وعلى ما يناسب المبيع من كونه دنانير او دراهم او فلسا ولو وقع شك فيما يناسب وجب ان لا يتم البيع كذا في القمح (قوله ووصف ثمن) قيد بالتمن لانه لا يلزم للعصمة بيان اوصاف المبيع والمصنف كصاحب الكنز وكثير من الفقهاء اشترطوا معرفة وصف الثمن وقال في البدائع واما معرفة اوصاف المبيع والتمن فقال اصحابنا ليس بشرط والجهل بها ليس بمانع من العصمة لكنه شرط للزوم فيصح بيع مال به انتهى (قوله كعصرى او دمشق) وتظيره اذا كان التمن بهر الابد من بيان وصفه بكونه بغير اوصافه لبيان كره السكال واوضحه صاحب التهر (قوله غير مشار اليه) اى الى ما ذكر من المبيع والتمن وذلك لان التسليم والتسلم واجب بالعقد وهذه الجهالة مفضية الى المازعة فيمنع التسليم والتسلم وكل جهالة هذه صفاتها تمنع الجواز (قوله لا يشترط ذلك) اى معرفة القدر فيما اوصف في التمن (قوله لا في مشار اليه) يعنى ان المشار اليه مبيعا كان او تمنا لا يحتاج الى معرفة قدره ووصفه ولو قال بعثك هذه الصبرة من الخنطة او هذه السكورجة من الارز والشاشات وهى مجهولة العدد بهذه الدراهم التى في يدي وهى مرتبة له فقبل جاز ولم لان الباقي جهالة القدر وهو لا يشترط لا يمنع من التسليم والتسلم جبره تصرف (قوله لا في المشار اليه بالاشارة) لان الاشارة ابلغ اسباب التعريف جوتى (قوله مال يكتنر بواو قبل بصفته) يبيع بمخارفة مشارا اليه فانه لا يصح لاحتمال الربا واحتماله مانع كحقيقته (قوله ارسلنا انفا) لاحاطة اليه لانه لا يستغناء عنه بما بعده وذلك لان الكلام في رأس مال السلم لا في المسلم فيه اذا لم يكن مشارا اليه وقت العقد لانه مؤجل (قوله كما يجب) قال المصنف مع التارخ في باب السلم عاظم على ما يشترط في السلم وبيان قدر رأس المال ان نعلق العقد به اراه كافي مكيل وموزون وعدوى غير متقارب واكتفيا بالاشارة كما في مذروع وحيوان فلنار بما لا يقدر على تحصيل المسلم فيه فيحتاج الى ورأس المال ابن كمال وقد ينفق بعضه ثم يجد باقيه معيبا فبرده ولا يرد قبله رب السلم في مجلس الرد فيفسخ العقد في المردود ويبقى في غيره فلهزم جهالة المسلم فيه فيما بقي ابن ملك فوجب بيانه انتهى (قوله خبر الخ) اى البائع الذى في القمح را بصره من التعيير وعبارة القمح لو قال اشترى منها هذه الصبرة من الدراهم فوجد البائع ما فيها بخلاف نقد البائع فله ان يرجع بتد البطلان مطلق الدراهم في البيع ينصرف الى نقد البائع وان وجدها نقد البطلان جاز ولا خيار للبائع بخلاف ما لو قال اشترى بيت بمائة هذه الخابية ثم رأى الدراهم التى كانت فيها كان له الخيار وان كانت نقد البطلان لان الصر يغير مقدار ما فيها من خارجها وفي الخابية لا يعرف ذلك من الخارج

المبيع والتمن قال في البصر وأشار بالمعرفة الى ان المشرط العلم بهما دون ذكرهما كما في الايضاح فلو كان المبيع مجهولاً وجهالة فاحشة ولم يجر بها العرف لا يصح البيع فلو قال بعث منك جميع مالي في هذه الدار فمن الرقيق والذئب والذئب والمثغري لا يعلم ما فيها كان فاسداً لان المبيع مجهول ولو جاز هذا لجاز اذا باع مالي هذه المدينة ارفى هذه القرية وجاز اذا باع مالي الدنيا او قيدنا بالجهالة العاحشة لانه لو قال بعث منك جميع مالي في هذا البيت فكذا جاز وان لم يعلم المشتري به لان الجهالة في البيت يسيرة وفيما تقدم من الدار وغيرها كثيرة فاذا جاز في البيت جاز في الصندوق والجواري وانما قيدنا بعد جريان العرف بها لانه لو اشترى من السقاء كذا كذا قرية من ماء الفرات قاله ابو يوسف ان كانت القرية بغيرها لم يكن له ان يملكه وكذا لو اشترى من هذا الصبيان وفي القياس لا يجوز اذا كان لا يعرف قدرها وهو قول الامام وظاهر الظهيرية ترجيح الجواز ومحل اشتراط معرفة قدر المبيع اذا كان يحتاج الى التسليم اما اذا كان لا يحتاج اليه فليس بشرط لما في القنية بيع مال لم يعلم البائع والمشتري قدره يجوز اذا لم يحتاج فيه الى التسليم والتسليم كمن اقر ان في يده مشاع فلان خصها او بديعة ثم اشترى المقر من المقر له جاز وان لم يعرف مقدارها انتهى وكذا لا يصح البيع اذا كان التمن مجهولاً كما اذا باع شيئاً بقيته او بحكم المشتري او فلان وبعثك برغى او رأس ماله ولم يعلم المشتري والرقم يسكون القاص علامة يعلم بها مقدار ما وقع به البيع من التمن وكذا لو باع بمثل ما باع به فلان ولم يعلم به حتى نفر قال ان علمه في الجمل من فانه يصح مع الخيار ولو اشترى بوزن هذا الحجر ذهباً لم يجر به جهالة فان علم بوزنه فله الخيار واطلق في اشتراط معرفة قدر التمن مثل المعرفة صريحا او عرفا ولذا قال في البرازية لو قال اشتريت هذه الدار او هذا الثوب او هذه البطيخة بمشرة وفي البلد يتباع بالدرهم والدنانير والفلس ولم يذكر واحد منها ففي الدار يعتقد على الدنانير وفي الثوب على الدرهم وفي البطيخة على الفلس وان كان لا يتباع الا بواحد منها لم يصر ف الى ما يتباع الناس بذلك النقد انتهى وعاصلة اذا صرح بالعدد فتعين المدة وعلى ما يناسب المبيع من كونه دنانير او دراهم او فلسا ولو وقع شك فيما يناسب وجب ان لا يتم البيع كذا في القمح (قوله ووصف ثمن) قيد بالتمن لانه لا يلزم للعصمة بيان اوصاف المبيع والمصنف كصاحب الكنز وكثير من الفقهاء اشترطوا معرفة وصف الثمن وقال في البدائع واما معرفة اوصاف المبيع والتمن فقال اصحابنا ليس بشرط والجهل بها ليس بمانع من العصمة لكنه شرط للزوم فيصح بيع مال به انتهى (قوله كعصرى او دمشق) وتظيره اذا كان التمن بهر الابد من بيان وصفه بكونه بغير اوصافه لبيان كره السكال واوضحه صاحب التهر (قوله غير مشار اليه) اى الى ما ذكر من المبيع والتمن وذلك لان التسليم والتسلم واجب بالعقد وهذه الجهالة مفضية الى المازعة فيمنع التسليم والتسلم وكل جهالة هذه صفاتها تمنع الجواز (قوله لا يشترط ذلك) اى معرفة القدر فيما اوصف في التمن (قوله لا في مشار اليه) يعنى ان المشار اليه مبيعا كان او تمنا لا يحتاج الى معرفة قدره ووصفه ولو قال بعثك هذه الصبرة من الخنطة او هذه السكورجة من الارز والشاشات وهى مجهولة العدد بهذه الدراهم التى في يدي وهى مرتبة له فقبل جاز ولم لان الباقي جهالة القدر وهو لا يشترط لا يمنع من التسليم والتسلم جبره تصرف (قوله لا في المشار اليه بالاشارة) لان الاشارة ابلغ اسباب التعريف جوتى (قوله مال يكتنر بواو قبل بصفته) يبيع بمخارفة مشارا اليه فانه لا يصح لاحتمال الربا واحتماله مانع كحقيقته (قوله ارسلنا انفا) لاحاطة اليه لانه لا يستغناء عنه بما بعده وذلك لان الكلام في رأس مال السلم لا في المسلم فيه اذا لم يكن مشارا اليه وقت العقد لانه مؤجل (قوله كما يجب) قال المصنف مع التارخ في باب السلم عاظم على ما يشترط في السلم وبيان قدر رأس المال ان نعلق العقد به اراه كافي مكيل وموزون وعدوى غير متقارب واكتفيا بالاشارة كما في مذروع وحيوان فلنار بما لا يقدر على تحصيل المسلم فيه فيحتاج الى ورأس المال ابن كمال وقد ينفق بعضه ثم يجد باقيه معيبا فبرده ولا يرد قبله رب السلم في مجلس الرد فيفسخ العقد في المردود ويبقى في غيره فلهزم جهالة المسلم فيه فيما بقي ابن ملك فوجب بيانه انتهى (قوله خبر الخ) اى البائع الذى في القمح را بصره من التعيير وعبارة القمح لو قال اشترى منها هذه الصبرة من الدراهم فوجد البائع ما فيها بخلاف نقد البائع فله ان يرجع بتد البطلان مطلق الدراهم في البيع ينصرف الى نقد البائع وان وجدها نقد البطلان جاز ولا خيار للبائع بخلاف ما لو قال اشترى بيت بمائة هذه الخابية ثم رأى الدراهم التى كانت فيها كان له الخيار وان كانت نقد البطلان لان الصر يغير مقدار ما فيها من خارجها وفي الخابية لا يعرف ذلك من الخارج

وكان له اختيار وبسعى هذا الخيار الكمية لا خيار الرقبة لان خيار الرقبة لا يثبت في النقود انتهى (تنبيه)
 اعلم ان الاعراض في المبيع اما درهم او دينار او عيان قيمة او مثلية فالاول والثاني ثمن سواء قبولت بمجلسها
 او بغيرها والثالث مبيعة اي لا يجوز البيع فيها الا هيئتنا الا فيما يجوز فيه السلم كالتياب وكما ثبت مبيعة في الذمة
 سلمت ثبتت ديناً مؤجلاً في الذمة على ان يسلم وحيدته يشترط الاجل لانها سلم بل لكونها مبيعة بالسلم
 لكونها ديناً في الذمة فلذا قلنا اذا باع عبد ثوب وصوف في الذمة الى اجل جاز وبكون يباع في حق العبد
 حتى لا يشترط قبضه في المجلس بخلاف ما لو سلم الدرهم في الثوب وانما ظهرت احكام السلم فيه في الثوب حتى
 شرط فيه الاجل وامتنع بعه قبل قبضه لاحاقه بالسلم فيه والرابع كيلي او زني او عدي متقارب كالبيض
 فان قبولت بالنقود فهي مبيعات او بامثالها من المثليات فما كان موصوفاً في الذمة فهو ثمن وما كان معيناً
 قبضه فان كان كل منهما معيناً فاصحبه صرف الباء او على كان ثمناً والاخر مبيعة اكد في فتح القدير وغيره والفلوس
 كالقدين كافي المعراج ودخل المصوغ من الذهب والفضة كاللينة تحت القييات فتعني بالتعيين للصناعة
 واما المثلي اذا قبل بقيى فلم يدخل فيما ذكرناه وقال خرازمي زاده انه ثمن ومن حكم النقود انها لاتعين ولو عينت
 في عقود الماوضات وقضوها في حق الاستحقاقات فلا يستحق عنها للمشتري امساكها ودفع مثاها قدرها
 ووصفها وتعنيان في الغصوب والامانات والوكالات على تفصيل فيها وكذا في كل عقد ليس معاوضة ولا تعين
 في المهر قبل الطلاق وبعده قبل النكاح وفي تعيينها في المعاوضات الفاسدة روايتان ولا تعين في الكتابة وتعين
 في العتق المعلق بالاداء يجرى في القسيه ادنى القيمة التي تشتترط لمواز البيع فليس ولو كانت كسر خبر لا يجوز انتهى
 اي اذا كانت لا تساوي فلها (قوله وصح ثمن حال) بتشديد اللام قال في المصباح حل الدين يحل بالكسر
 ح اولاً انتهى (قوله وهو الاصل) معناه ان الحلول مقتضى العقد وموجبه والاجل لا يثبت الا بالشرط (قوله
 ومؤجل) يقال اجل الشيء اجلا من باب ثعب واجل اجلا من باب تعد واجلته تأجيلا جعلت له اجلا واجل
 الشيء مدته ووقته الذي يحل فيه (قوله لئلا يخفى الى التراجع) هذا لتعليل لمعلوم من المقام تقديره ولا يصح مؤجل
 الى مجهول ووجه التراجع ان البائع يطالبه في مدة قريبة والمشتري ياها فيفسد (قوله صرف لشهر) كانه لانه
 المجهول في الشرع في السلم واليمين اي فيما اذا حلف ليقضي دينه آجلاً بجر (قوله به يفتي) وقيل يكون ثلاثة ايام
 (قوله فالقول لنا فيه) وهو البائع لان الاصل عدمه (قوله الا في السلم) فان القول لمثبتته لان ما فيه يدعي فساد
 بفقد شرط صحته وهو التأجيل ومدعيه يدعي صحته بوجوده والقول لمدعي الصحة (قوله فمدعي الاقل)
 لانكاره الزيادة حلبي (قوله والبينة فيهما للمشتري) لانه يثبت خلاف الظاهر والبيئات للاثبات انتهى حلبي
 (قوله ولو في مضيه) فالبايع يقول مضى الاجل والمشتري يقول انه باق (قوله فالقول والبينة للمشتري) اما
 الاول فلان الاصل بقاء ما كان على ما عليه كان واما الثاني فقال في الجبر لان البينة مقدمة على الدعوى انتهى
 حلبي وفيه انها بيينة اقيمت على النفي معني فان معناه ان الاجل لم يضر وقد يقال ان هذا النفي مما يصعب به علم
 الشاهد لعله الايام بعددها (قوله ويبطل الاجل بموت المدين) لان فائدة التأجيل ان يتجر فيؤدى الثمن
 من ثماء المال فاذا مات من له الاجل تعين المتروك لقضاء الدين فلا يفيد التأجيل انتهى حلبي عن الجبر (قوله
 او مجهولاً) هذا على قولهما وعند يفسد قال في الجبر وفي الخاتمة لو باعه ثم اجل الثمن الى الحصاد ففسد عند الامام
 خلافاً لهما انتهى وعبارة الخاتمة رجل باع شيئاً بجايزاً واخر الثمن الى الحصاد او الدياس قال يفسد البيع
 في قول الامام وعن محمد انه لا يفسد البيع ويصح التأجيل لان التأخير بعد البيع تبرع فيقبل التأجيل الى الوقت
 المجهول كالموكل بمال الى الحصاد او الدياس وقال القاضي ابو علي النسفي رحمه الله تعالى هذا يشكل بما اذا
 اقضى رجلاً بشرط في القرض ان يكون مؤجلاً لا يصح التأجيل ولو اقضى ثماً اخر لا يصح ايضا فكان الصحيح
 من الجواب ما قاله الشيخ الامام انه يفسد البيع اجله الى هذا لا وفات في البيع او بعده (تنبيه) الاجال على
 شئ بين معلومة ومجهولة والمجهولة ضربان متقاربة ومتفاوتة والمعلومة السنون والشهور والايام والمجهولة
 المتقاربة الحصاد والدياس والبروز والمهرجان وقدم الحاج وخروجه والجذاذ والقطاف وموم النصاري
 وفطرم والمتفاوتة كهبوب الريح والى ان تمطر السماء والى قدوم فلان والى الميسرة فتأجيل الثمن الدين للمجهول
 بنوعيه لا يجوز ولو عينا فسد بالتأجيل ولو معلوماً واذا اجل الدين اجلاً مجهولاً لا يجهالة متقاربة ثم ابطاله

ويسمى خيار الكسبة لا خيار الرقبة
 لعدم نيته في النقود فتح (وصح ثمن حال)
 وهو الاصل (تقريباً) ولو باع مؤجلاً صرف
 بقضى الى التراجع ولو اختلف في الاجل فالقول
 لشهر به يفتي ولو اختلف في قدره فمدعي المضى
 لتأنيه الا في السلم للمشتري ولو في مضى
 فالقول والبينة للمشتري (قوله) باع بحال ثم اجله
 بموت المدين (قوله) باع بحال ثم اجله

المشتري قبل محله وقبل فسخه لتصاد انقلب جائزا وان مضت المدة قبل ابطاله تأكد فساد وان كانت
جهالة متغايرة فان ابطاله المشتري قبل التفرق انقلب جائزا انتهى حلي والذي ذكره المؤلف في البيع
الفاقد انه اذا كان التأجيل فيه جهالة فاحشة كهيبوب الريح ومجئ مطر لا ينقلب وان ابطل الاجل ونقعه
عن العيني (قوله كنيز وحصاد) مثالان للمجهول وقد علمت بما قدمناه ان جهالة التهمة متغايرة انتهى حلي
(قوله ان اخل بنجم الخ) حال من فاعله جعله بتقدير القول اي جعله ربه مجنونا فائلا ان اخل الخ انتهى حلي
(قوله بضرب جديدة) اي قطع جديدة (قوله تجيب قيمتها من الذهب لغير) هذا بخلاف لما في البحر حيث قال
ولو كسدت في يد الدلال فلا مطالبة على المشتري حيث باع باذن المالك انتهى (قوله تمنع السلطان منها) ولانه لا فائدة فيه
محول على ما اذا كسدت قبل ان يقبضها البائع او الدلال انتهى (قوله تمنع السلطان منها) ولانه لا فائدة فيه
اذ هي لا تمنع (قوله فبيدها ورديتها سواء) قد يقال حيث استوى الجيد والرديء يومر المشتري يدفعه من
جديدة ووزن الكسادة وقد يجاب بان الكسادة ان كانت من الجياد يتضرر البائع يدفع ما غلب فسخه من
الجديدة والمشتري في عكسه الا ان هذا الجواب لا يظهر فيما اذا كانتا جميعا من الجياد او من غالب الغش (قوله
كما يصح في فصل القرض) هو مذکور في باب الصرف لافي فصل القرض وعبارة مع المصنف في باب
الصرف اشترى شيئا به اي بغالب الغش وهو ناقض او فلو لم يفسد ذلك قبل التسليم للبائع بطل البيع
كما لو انقطعت عن ايدي الناس فانه كالكساد وكذا حكم الدراهم لو كسدت وانقطعت بطل وصحها
بقية المبيع وبه يفتي رفقا بالناس بحر وحقائق وحدالك اذ ان ترك المعاملة بها في جميع البلدان فلوراجت
في بعضها لم يطل بل يتغير البائع لتعيبها انتهى واما الذي ذكره في فصل القرض فهو غير مفيد بغالب الغش فانه
قال مع مصنفه استقرض من الفلوس الراجحة والتعدالي فكسدت فعليه مثلها كاملة ولا يفرغ قيمتها وكذا
ما يكال ويوزن لما مر انه مضمون بمثله فلا عبرة بغلته ورخصه ذكره في البسوط من غير ذكر خلاف وجعله
في البرازية وغيره اتول الامام وعند الثاني عليه قيمتها يوم القبض وعند الثالث قيمتها في آخر يوم رواجها وعليه
التوى انتهى (قوله وهذا) اي صحة البيع بنحو رجل (قوله فمن دين) اي نقد بقرينة مقابلة بالعين (قوله
ولو بين فسخ) قد يقال ان هذا يناقض ما ذكره في شرح قول صاحب الهداية والاثمان المطلقة وعبارة
وكما ثبت اثبات مبيعا في الذمة بطريق السلم ثبت دينا مؤجلا في الذمة على انها ممنوعة ويستند بشرط الاجل
لانها ممنوعة بل انصير ملحقة بالسلم في كونها باقية في الذمة فلذا قلنا اذا باع عبدا شوب موصوف في الذمة الى اجل
جاز ويكون بيعا في حق العبد حتى لا يشترط قبضه في المجلس بخلاف ما لو اسلم الدراهم في الثوب وانما ظهرت
احكام السلم فيه في الثوب حتى شرط فيه الاجل وامتنع سعه قبل قبضه لاحاقه بالسلم فيه فتدبر وقد يجاب
بجمل كلامه المذكور في المؤلف على العين التي لا يصح السلم فيها وقد سلف ما يفيد ذلك (قوله او بخلاف
جنسه) الاولى الواو وهي في نسخ لان كلاهما شرط وليس الشرط احدهما (قوله او بخلاف جنسه ولم
يجمعهما قدر) اي كيل او وزن كثوب بدراهم فان كان من جنسه وجمعهما قدر كاردب قمع مثله او كان
بجنسه ولم يجمعهما قدر كعبر بحجر او كان بخلاف جنسه وجمعهما قدر كاردب قول باربد شعير لا يصح
التأجيل لما فيها من النسا قول الشارح لما فيه من ربا النساء لتعليل لمفهوم المتن وهو عدم صحة التأجيل
في الصور الثلاث انتهى حلي بايضاح (قوله اجل سنة ثانية) هذا قول الامام ووجهه ما يأتي وعندهما
لاجل له بعد سنة لان اجله سنة وقدم مضت انتهى (قوله تحصيل لا فائدة التأجيل) وذلك لان التأجيل
للتصرف في المبيع وايضا الثمن بواسطة من (قوله فلو معينة) مثلها كل معين فلو قال الى رجب وحده
اليه فليس له من الاجل غيره لانه علم على رجب فانصرف الى اول رجب ياتي عقب العقد باتفاق ابو السعود
عن الدرر والشرع لايه (قوله او لم يتنع البائع الخ) قال في الهندية ومحل الاختلاف فيما اذا امتنع البائع من
التسليم اما اذا لم يتنع فابتدأه من وقت العقد اجماعا انتهى انما علمت ذلك تعلم ان ما في شرح المجمع من قوله
ولم يرد منه عدم قبض المشتري المبيع مجازا لكون منعه سبيله وثقه في البحر عنه لا وجه له فتدبر (قوله لان
التقصير منه) بعدم القبض وهو له للاخيرة اما المعينة فليس له التأجيل ولو امتنع البائع من التسليم (قوله
المسمى قدره) اي ونوعه بغير (قوله مجمع الفناي) قال فيه مزا الى يسوع الخزائن باع عينا من رجل باسمه فان

كثير وزر خصاد صار مؤجلا منبذ الف
من من مبيع قال اخط كل شهر مائة فليس
تا جيل ان اخل بنجم الخ
فجوما ان اخل بنجم الخ
شرط انقطعت وهي
بكر ونوعه ما لو شري بقطع راجحة فكسدت
بضرب جديدة بغير قيمتها يوم القبض
الذهب لا غير اذا لم يكن الحكم الحاكم
لمنع السلطان منها ولا يدفع قيمتها من القرض
الجديدة لانها مالم يغلب غشها
ورديتها سواء اجماعا اما ما غلب غشها
ففيه الخلاف كما سيجي في فصل القرض
فتدبر به اجاب سعدى او لى وهذا انا
بمن دين) فلو بعين فسد فسخ (وبخلاف
جنس ولم يجمعهما قدر) (الاجل) (الاجل) (الاجل)
كما سيجي في باب (و) (الاجل) (الاجل)
وقت التسليم (والمشتري) (الاجل) (الاجل)
عنده خاتمة (الاجل سنة ثانية) (الاجل)
الى سنة متكررة (الاجل سنة ثانية) (الاجل)
(لحق البائع السلعة) (الاجل) (الاجل)
الاجل (الاجل) (الاجل) (الاجل)
فلا معينة اول تمنع البائع من التسليم
لا سيما لان التقصير منه (و) (الاجل) (الاجل)
قدرة لا وصفه (بصرف مطلقه الى الجالب)
تعد البلد) بلد العقد مجمع فتاوى

وشرحوا ما لا يجوز ولو جله على الدابة ثم باعه الحمل جازا تعين قدر المبيع في الثاني فتح (قوله هـ) كسبه الخ
طاهر عبارة الفتح وغيره ان هذه رواية ضعيفة ينقله عن ابي جعفر وعبارته الفتح وتظير ما نحن فيه ما اذا باع
خطة مجموعة في بيت او مطهورة في الارض والمشتري لا يعلم مبلغها ولا منتهى مخز الحفرة ان له الخيار اذا علم
ان ساء اخذها بجميع الثمن وان ساء وان كان يعلم منتهى المطهورة ولا يعلم مبلغ الخطة جاز ولا خيار له
الا ان يظهر تحتها كان او صفة ونحوها كذا في تناوي القاضى وعن ابي جعفر باعه من هذه الخطة قدر ما يملأ
الطشت جاز ولو باعه قدر ما يملأ هذا البيت لا يجوز انتهى (قوله وضح فيما سمى صاع) اشار به الى ان الصاع ليس
بقيده حتى لو قال كل صاعين او كل عشرة بدرهم صم في اثنين او عشرة وفي هذا قول المتن صاع بديل من ما يدل
بعض من كل وفيه من الخزانة ما لا يخفى انتهى حاشي في الجبر والصبرة الطعام مثال لان كل مكيل ارموزون
او معدود من جنس واحد اذ لم يكن مختلف القيمة كذا وكذا في قوله كل صاع لانه لو قال كل صاعين او ثلاثة فانه
يصح بقدر ما سمى عنده انتهى (قوله في بيع صبرة) قال في القاموس الصبرة بالضم ما جمع من الطعام بلا كيل
ووزن وقد صبر واطعمهم ذكره العلامة فوح وفي الجبر والكرس وزان قفل ما يجمع من الطعام في اليد فاذا
دبس ودق فهو العرمة والصبرة كذا في المصباح سميت بذلك لافراغ بعضها على بعض وارااد صبرة مشارا اليها
وفي المعدن ومن باع صبرة اي صبرة مجهولة المجموع لانه لو كانت معلومة المجموع يصح في الكل بلا حاشا
ذكره المكي في حاشية العيني (قوله كل صاع بكذا) بالجبر بديل من صبرة على قياس ما ذكره العيني ونقل السيد
الحوى عن المفتاح انه مبتدأ وخبر والحيلة صحة صبره والصاع اسم للشيء المقورة التي تسع اربعة اماء
ابو السعود (قوله مع الخيار للمشتري) دون البائع لان التفرق جاء من قبله لانها امتنع عن تسمية جميع
القشزان كان راضيا ذكره العلامة نوح وفي الجبر عن انفاية ان لكل منهما الخيار في مسألة الكتاب قبل الكيل لان
الجملة فائمة او لتفرق الصفقة انتهى (قوله لتفرق الصفقة) استشكل قول الامام بانه قائل بانصرافه الى الواحد
فلا تفرق واجاب في المعراج بان انصرافه الى الواحد محتمل وفيه والعوام لا علم لهم بالمسائل الاجتهادية فلا ينزل
علما فلا يكون راضيا طهيري وفيه تأمل وصرح في البدائع بان يوزن المبيع في الواحد وهذا هو الظاهر جبر (قوله
ويسمى خيار التكتف) ان تكتف الحلال بالصفة في واحد وهو من الاضافة الى السبب (قوله وضح في الشكل)
اي انفاقا (قوله لزوال المدة) وهو الجملة (قوله قبل تفرقه) اي قبل قبوته بانتضاء المجلس (قوله او يسمي
جملة قفرائها) كذا لو بين ثمن الجميع ولم يبين جملة الصبرة كما لو قال بعتك هذه الصبرة بمائة درهم كل قفيز بدرهم جبر
(قوله بلا خيار) يرجع الى الثانية وهي التسمية حالة العقد اما الكيل بعده او التسمية كذلك فله الخيار كما بان في
في عبارة الزبلي (قوله لو عند العقد) اذ قبله في مجلسه (قوله وبه لو بعده) في مجلسه اي وضح في الشكل بالخيار
للمشتري لو سمى جملة قفرائها بعد العقد في المجلس قاله الحلبي وقال في التبيين ولو كاله في المجلس جاز بالايجاع
لزوال المانع قبل تقرير الفساد وكذا اذا سمى جملة قفرائها وله الخيار فيهما لانه علم في ذلك الوقت فصار كما اذا اشترى
ما لم يره فراه انتهى ملخصا فالخيار ثابت فيهما لا في احدهما وفي الجبر والتظير مكيل يبيع ثمانية مكاكين والجمع
اقفزة وقفزان انتهى (قوله عندهما) يرجع الى قوله او بعده فقط اي بعد المجلس وكلامه يقتضى ان للمشتري
الخيار عندهما ايضا مع انه لا خيار عندهما في هذه المسئلة ايضا قاله الحلبي قال في الملتقى وشرحه وعندهما
يصح في الكل في جميع ذلك المذكور من الصبرة والقطيع بلا خيار للمشتري اذا رآه انتهى وذكر المكي انه ان علم
ذلك بعد الاقتراف فسد البيع يعني فيما زاد على الصاع اي عنده واما في الصاع فصح مع الخيار للمشتري انتهى
(قوله وبه يفتى) لا لضعف دليل الامام بل تفسيره على الناس كذا في شرح الملتقى ولذا قال السكال وتأخير
صاحب الهداية دليلهما ظاهري ترجيح قوالهما وهو ممنوع وروح قول الامام فليراجع (قوله فان رضى الخ)
قال في التمر وافهم كلامه انه فاسد في الباقي بعد الصاع الى تسمية الكل في المجلس او كيله فيه لزوال المفسد قبل
تقريره فيثبت حيفتد على وجه يكون الخيار للمشتري فان رضى هل يلزم البيع بدون رضى البائع او توقف على
قبوله روى الثاني عن الامام انه لا يجوز الا بتراضيهما وروى محمد خلافة حتى لو فسخ البائع بعد الكيل ورضى
المشتري باخذ الكل لا يعمل فسخه وهو الظاهر انتهى (قوله بفتح تشديد) قال في القاموس التلة جماعة الغنم
او الكثرة منها ومن الضأن خاصة جمعه كبدور وحلال وبالضم الجماعة معنا اي من الناس والكثير من الدراهم

كسبه قدر ما يملأ هذا البيت ولو قدر
ما يملأ هذا الطشت جاز سراج (و) ص
(ق) ما سمى (صاع) في بيع صبرة (و) ص
بكذا مع ان خيار المشتري لتفرق الصفقة
عليه ويسمى خيار التكتف (و) ص
(ق) الشكل ان كملت في المجلس (و) ص
المستقبل تقرره او (و) ص جملة قفرائها
بلا خيار لو عند العقد وبه لو بعده في المجلس
او بعده عندهما وبه يفتى فان رضى هل
يلزم البيع بلا رضى من البائع الظاهر ثم
نهر (و) ص في الشكل في بيع تلة بفتح
تتسبب قطيع الغنم

ويقع وبالكسر الهلكة جمع كسب انتهى حتى (قوله وثوب الخ) المطلق في الثوب جعل الكسب مطلقا وهو ما
 وجدته العتاني في الجامع الصغير يثوب بضم الهمزة المعجمة الخاف الكسب ليس فيه شيء ان يجوز عنه في ذراع واحد كما
 في الطعام كذا في غاية البيان مخ واما عند هذا في السكك دون الصبرة لان الافراد هنا مختلفون بخلاف الصبرة في
 (قوله وان علم عدد الغنم في المجلس) اي بعد العقد فلا يتأخر قوله بعد ولو سمى عدد الغنم والذرع اربعة الثمن صح
 اتفاقا انتهى فانه مفروض قبل العقد افاده ابو السعود ان في صفة (قوله ولو رخصنا العقد بالتعاطي) ينافيه
 ما ذكره في التعاطي انه لا بد ان لا يكون بعد عقد فاسد او باطل فان كان لم ينعقد به قبل المتاركة لانه بناء على
 السابق صرح به في الخلاصة الا ان يحصل على ان ذلك بعد المتاركة (قوله وتظيره البيع بالرقم) اي فانه يصح بيعا
 بالتعاطي اذا تراضيا وهذا عندهما فانه ذكر في الفتح ان البيع بالرقم فاسد لان الجهالة تمسكت في صلب العقد
 وهو جهالة الثمن بسبب الرقم وصار بمنزلة القمار للخطر الذي فيه انه سيظهر كذا وكذا او جوزه فجاء اذا علم
 في المجلس بعقد آخر هو التعاطي كما قاله الحلواني انتهى (قوله ولو سمى عدد الغنم والذرع) اي في صلب العقد
 اما بعد فلا يصح الا اذا تراضيا فيتعقد بيعا بالتعاطي على ما بينا (قوله والضابط لكلمة كل) اي بعد تصرحهم
 بانها لا تستغرق اخر ادماد خلته في المتكررا وجزائه في المعرف حلي عن البصر (قوله ان لم تعلم نهايتها) اما ان علمت
 كما اذا مال كل زوجة لي طالق وله اربع زوجات مثلا فان كانت غرقها انتهى حلي (قوله فان لم تؤد للجهالة)
 الاولى الجهالة للمنازعة الا انه اطلق السبب واراد المسبب وبعبارة البصر فان لم تنفض الجهالة الى المنازعة (قوله
 كمين وتعليق) الاولى كامن وتعليق فان التعليق بين مثال التعليق كل امرأة ائز وجوها وكذا الوقال كلما اثريت
 ثوبا فهو صدقة او كلما ركبت هذه الدابة اودابة وفي الخاتمة كلما كانت العم اي فعلى درهم فعليه بكل اقامة
 درهم ومثال الامر اذ دفع عن كل شهر كذا فدفع المأمورا كثر من شهر لزم الامر انتهى (قوله والا فان لم تعلم)
 اي وان افضت الجهالة الى المنازعة فان لم تعلم الى آخره (قوله كاجارة) صورته اجرتك داري كل شهر بكذا الزمة
 شهر واحد وكل شهر سكن اوله لزمه (قوله وكفالة) صورته اذا ضمن له اتفقها كل شهر او كل يوم لزمه نفقة واحد
 عند الامام خلافا لابي يوسف بحر (قوله واقرار) صورته اذا دل لك على كل درهم ولو زاد من الدراهم فقياس قول
 الامام عشرة وقال ثلاثة (قوله والا فان تفاوت الخ) اي بان علمت نهايتها الخ وفيه ان الغنم اذا علمت نهايتها بعد
 العقد فكما قال وان علمت في صلب العقد فالحكم الصفة فانه قال ولو سمى عدد الغنم الخ وفي الصبرة ان علمت
 نهايتها بعد العقد في المجلس صح وله الخيار سواء علمت بالكيل او التسمية واذا علمت بالتسمية عند العقد فلا خيار
 كما تقدم فليتأمل (قوله كالغنم) ادخلت الكفاف كل عدد متقاربت (قوله وصحها فيهما في السكك) اي وصح
 الضاحيان العقد في الثلث والصبرة في كل الغنم وكل الاقتره انتهى حلي (تقمة) لو قال كل غريم لي فهو حل
 قال ابن مقائل لا يبرأ غريمه لان البراءة اسقاط حق عن الغرماء وبراءة الحقوق لا يجوز الا لقوم باعينهم
 واما اذا وقعت كل في الاباحة كقوله كل انسان تناول من مالي فهو حلال قال محمد بن سلة لا يجوزون تناول
 ضمن وقال ابو نصر محمد بن سلام هو جائز نظر الى الاباحة والاباحة للمجنول جائز ومحمد يعني ابن سلة جعله ابراء
 عما تناوله والبراءة للمجهول باطل والفتوى على قول ابن سلام انتهى (قوله وان باع صبرة على انها مائة قنير الخ)
 يعني سمى جملة المبيع وجملة الثمن وهذا مقابل قوله وفي صاع في بيع صبرة كل صاع بكذا (قوله اخذ المشتري
 الاقل بخصته الخ) هذا التحذير مقيد بما اذا لم يقبض المبيع او قبض البعض فان قبض السكك لا يخير وقد اشار
 المشرح الى هذا القيد بقوله الا اذا قبضه وانت خبير بان الموجب للتحذير انما هو تنريق الصفة وهذا القدر ثابت
 فيما اذا وجد بعد القبض ناقصا الا ان يقال انه بالقبض يكون راضيا بذلك فتدبره نهرو فيه انه انما يظهر اذا علم
 نقصه عند قبضه وانما كان له اخذ الاقل بخصته لان الكيل ذو اجراء والثمن ينقسم على اجزاء المبيع (قوله ليس
 في بعضها ضرر) خرج بهذا القدر ما في الخاتمة لوياع اوله على انها زن مثقالا فوجدناها اكثر سلت للمشتري لان
 الوزن فيما يضره التبعيض وصف بمنزلة الذرعات في الثوب انتهى واعلم ان القول للمشتري في النقصان وان وزنه
 البائع ما لم يقر انه قبض منه المقدار انتهى (قوله وما زاد للبائع) قيد الزاهدي بما لا يدخل تحت الكيلين
 او الوزنين اما ما يدخل فلا يجب رده واختلف في مقداره فقيل نصف درهم في مائة وقيل دافق في مائة لا سكم له
 (قوله على قدر معين) فإزاد عليه لا يدخل في العقد فيكون البائع (قوله وان باع المذروع) سواء كان ثوبا وارضا

مثال لا قيد وكذلك الدار (قوله تعالى) الاولى تأخير عن قوله دخل في بيعها (قوله فان من حقوقه ومراقبه)
 المرافق كاللؤلؤ والحبل في بيع البئر والشرب في بيع الارض ابو السعود (قوله فيدخل البناء) سواء باع باسم البيت
 او المثل او الدار سوى في شرحه عن الكافي (قوله والمقاييس) لو قال والاغلاق لكان اولى لان المقاييس من غير
 المتصل ودخولها بطريقا تباع الاغلاق (قوله المتصلة اغلاصها) جمع غلق يفتحون قاله الحلبي (قوله لا القفل)
 بضم فسكون انتهى حلبي سواء ذكر الحقوق او لا سواء كان الباب مغلقا او لا سواء كان المبيع حائطا او بيتا
 او دارا كما في الحساية وفي الهندية عن المحيط اذا اشترى دارا او حائطا فانه لم يملكه فوجد فيه رصاصا او ساجا
 او خشبا ان كان من بجله البناء كالخشب الذي تحت الدار يوضع ليبنى عليه فهو له مشترى وان كان مودعا فيه
 فهو للبائع وفي وجيز الكردوى لو كان على الحائط غلة كما يكون في الامواق ان ذكر المرافق يندخل والا فلا
 انتهى (قوله والسلم المتصل) في عرف القاهرة ينبغي دخوله مطلقا لان بيعهم طبقات لا ينتفع بها بدونه بصرف (قوله
 المتصلة) راجع الى السير ايضا قال في الهندية واذا كان درج من الدار من خشب او ما ج اصلها في البناء فانهما
 تدخل في بيع الدار من غير ذكر ولو لم تكن في بناء بل تحول وتصب فهو للبائع وهذا مثل السلم انتهى محيط وكذا
 السلاسل ولقناديل المسحورة في السقف تاريخانية (قوله والرحى لو اسافها مبنيا) اي رحى اليداعلاها واسفلها
 قال في الفتح هذا في ديارهم اما في ديار مصر فلا تدخل رحى اليد لانها بمنجرتها تنقل وتتحول انتهى (قوله والبكرة)
 اي بكرتها التي عليها فتدخل مطلقا لانها مركبة بالبئر انتهى بجزء نظام التعليل انها لو لم تكن مركبة بان
 كانت شديدة بجبل او موضوعة بخلاف في حلقه الخشبية التي على البئر انها لا تدخل وبجزء وفي الهندية
 والبكرة والدلو الذي في الحمام لا يدخل كذا في محيط السرخسي قال السيد ابو القاسم في عرفنا للسرخسي
 كذا في مختارات الفتاوى انتهى وهذا بقضي بان المعتبر العرف (قوله وكذا بستانها) قال في الهندية
 ولو اشترى دارا فيها بستان دخل في البيع صغيرا كان او كبيرا فان كان خارجا عنها لا يدخل وان كان له باب
 في الدار كذا قال ابو سليمان انتهى (قوله ويدخل في بيع الحمام القدور) قال في البحر وتدخل القدور في بيع الحمام
 دون القصاع بخلاف قدر الصباغ والقصار واجانة الغسال ونجاسة الزيات وحبالهم ودنانهم ولو كانت مدفونة
 كالصندوق المثبت في البناء وجدع القصار الذي يدق فيه لا يدخل في بيع الارض وان قال بحقوقها انتهى
 (قوله وفي الجار كافه) قال في القماموس كاف الجار ككتاب وغراب بردعته وهي المجلس تحت الرحل وقد
 سقط داله انتهى والعرف انه الخشب فوق البردعة سوى ملصقا من الجير (قوله ان ثمره من المزارعين) قال
 في شرح المتنق وتدخل بردعة الجار والا كاف وان لم يكن موكفا هو المختار ظهيرة وقيل لا يدخل الا كاف
 بلا شرط قال في الخاتمة وهو الظاهر وفي المنع عن حيرة الفقهاء ان اشترى من الجارين لا يدخل ومن المزارعين
 راحل القرى يدخل قلت وينبغي ان يكون محمل القولين وان يكون الفارق العرف كافي التبيين انتهى (قوله
 لاسن الجارين) جمع جري وهو من يبيع الجار كانه لان عاداتهم التجارة فيها مجردة من الاكاف (قوله وتدخل
 قلاذته عرفا) قال في الهندية عن المحيط والحبل المشدود على قرن البقر والحبل لا يدخل الا بالشرط انتهى (قوله
 العرف بخلافه انتهى) وتمام الدابة والحبل المشدود على قرن البقر والحبل لا يدخل الا بالشرط انتهى (قوله
 ويدخل ولد البقر فالخ) قال في الهندية وفصيل الناقة وقلو الرمكة وبحش الاتان والجهول ان ذهب به مع الام
 الى موضع البيع دخل بدلالة الحال الا ان يكون العرف بخلافه انتهى فالخامس ان مدار هذه الامور العرف
 ووجه العرف فيما ذكره المؤلف ان البقرة لا ينتفع بلبنها غالبا الا بالجهل ولا كذلك الاتان وفي المسئلة خلاف
 طويل (قوله ويدخل ثياب عبد وجارية) قال في الهندية ثياب الغلام والجارية تدخل في البيع بلا شرط للعرف
 الا ان تكون ثيابا من تفعلة ليست للعرض فلا تدخل الا بالشرط لعدم العرف اذا العرف في ثياب البذلة والمهنة
 ثم البائع بالخيار ان شاء اعطى الذي عليه وان شاء اعطى غيره لان الداخل بحسب العرف كسوء مثلها ولهذا
 لم يكن لها حصه من الثمن حتى لو استحق ثوب منها لا يرجع على البائع شيء وكذا لو وجد بها عيبا ليس له ان ردها
 كذا في التبيين ولو هلكت الثياب عند المشتري او تعيبت ثم ردت الجارية بعيب ردها بجميع الثمن كذا في البحر
 الرائق انتهى (قوله لاجلها الخ) قال في الظهيرية هشام عن ابي يوسف رحمه الله تعالى رجل باع جارية وعلمها
 قاب فاضة وقرطان ولم يشترط او البائع ينكر ذلك قال لا يدخل شيء من الحل في البيع وان سلم البائع الحل لها فهو

وذكر الثانية بقوله (او متصلا به) اي
 دخل في بيعها) يعني ان كل ما كان متصلا
 بالبيع اتصل به من حقوقه ومن افعاله
 من القسطنطين فان من حقوقه ومن افعاله
 بذكرها والا فلا (فيدخل البناء المتتابع)
 متصلة اغلاصها كخشب وكلاون ولو من
 فنية لا القفل لعدم اتصاله (والسلم المتصل
 والسير والدين المتصلة) والرحى لو اسفلها
 مبنيا والبكرة والدلو والحبل مالم يقل بغيرها
 (في بيعها) اي الدار وكذا بستانها
 واما البئر كانه في الدار وتدخل في بيع
 كل شيء في باب الاستحقاق وبذلك في بيع
 الحمام القدور لا القصاع وفي الجار كافه
 ان ثمره من المزارعين واهل القرى لا لو من
 الجارين وتدخل قلاذته عرفا ويدخل ولا
 البقرة الرضيع وفي الاتان لا رضيعا ولا
 به بنى ويدخل ثياب عبد وجارية اي كسوة
 مثلها بغيرها او قبضها وسكت وتمايز
 الا ان سلمها او قبضها وسكت وتمايز
 في الصيرفية

لها وان سكت عن طلبه وهو يراعا فهو بمنزلة ما انتهى ولو باع عبده مال ان لم يذكر المال في البيع فانه لم يولد
 الذي باعه وان باع العبد مع ماله فقال بهته مع ماله بكذا ولم يبين المال فسد البيع ونماه في البحر والهندية
 (قوله ويدخل الشجر الخ) قال في المحيط كل ماله ساق ولا يقطع اصله كان شجرا يدخل تحت بيع الارض من
 غير ذكر وما لم يكن بهذه الصفة لا يدخل تحت بيع الارض من غير ذكر لانه بمنزلة الثمرة انتهى هندية (قوله
 قيد في المشتري) الاولى البناء وما عطف عليه والثانية الشجر (قوله شجرة كذا) قال في الفتح لم يفصل محمد بين
 الشجرة المثمرة وغير المثمرة ولا بين الصغيرة والكبيرة فكان الحق دخول الكل خلافا لمن قال بان غير المثمرة لا تدخل
 الا بالذكر لانها لا تغرس للقرار بل للقطع اذا كبر خشبها فصارت كالزراع انتهى وفي الهندية ان كان الثمر
 موجودا وقت العقد وشروطه للمشتري فله حصته من الثمن بحسابه فلو كانت باعة سماوية او باكل البائع قبل
 القبض طرح بحسابه وخير المشتري في اخذ الارض والنخل وتعتبر قيمة الثمار حين اكلت وان لم تكن اثمرة
 موجودة وقت العقد واثمرت بعده قبل القبض فهي للمشتري ونماه فيها (قوله لانها على شرف القطع)
 فهي كالحطب الموضوع بجر (قوله كالبناء) اشار بذلك الى ان العلة في دخول الشجر هي العلة في دخول البناء
 وهي انها موضعا للقرار وايضا البناء دخل لكونه متناولا لفظ المبيع (قوله ونماه في شرح الوهبانية) قال
 العلامة عبد البر في شرحه القصب الفارسي يدخل لانه ليس من ربيع الارض حتى لا يجب فيه عشر وقصب
 السكر لانه كالزراع والورد والاس لا يدخل بلا ذكر لانه كالثمار واصولها تدخل لانه لانها لا تقطعها
 والاشجار وشجره على هذا والقطن والعصر بمنزلة الثمار لا يدخل بلا ذكر وفي اصولها قولان وفي فتاوى
 قاضي خان الصحيح ان اصول القطن لا تدخل وقال السرخسي قوائم الباذلجمان لا تدخل والرطب والكرات
 وشبهه وكل ما كان على وجه الارض لا يدخل والجوز والبصل والسلم المدرك للبائع والمغيب والظاهر منه
 سواء وغير المدرك للمشتري ولا يدخل الرغفران بلا ذكر وفي اموله عن محمد روايتان والحبوب والكتان
 والذرة كالزراع انتهى ملخصا (قوله دخل الوثائق المدسوبة في الارض) الوثائق بالتحريك الحبل من ليف والوثيل
 ثبت كذا في جامع اللغة انتهى حلي وهو المنقول عن القنية وفي نسخة الوثائق وهو جمع وتيرة وهي
 ما يوترب الاعمدة من البيت كالوتر محركة كذا في القاموس ثم قال وترها يترها علق عليها انتهى فالمراد ما يعلق
 عليه الكرم والذي وقع فيما رأيت من نسخ المنع اشترى كرمه يدخل الوثائق المدسوبة على الاوتاد المدسوبة
 في الارض انتهى (قوله وكذا الاعمدة المدفونة في الارض) تقييده بالمدفونة يفيد ان المقام على الارض
 لا تدخل لانها بمنزلة الحطب الموضوع في الكرم وصارت المسئلة واقعة الفتوى فيفق بالدخول في المبيع
 ان كانت مدفونة وهي المسئلة في ديارنا ببراير الكرم منع (قوله وفي انهر الخ) قال فيه ولذا قال في القنية
 اشترى دارا فذهب باؤها لم يسقط ثمن من الثمن وان استحق اخذ المشتري الدار بالحصة ومنهم من سوي بينهما
 انتهى ونحو ذلك في باب الحاربة كما سلف (قوله ولا يدخل الزرع في بيع الارض بلا نسبية) لانه متصل بها للفصل
 اي لفصل الادى للاستفاد فصار كالمشاع الذي فيها واطلاقه بعم ما اذا لم يثبت لانه حينئذ يمكن اخذه بالقربال
 وما ادفعن واختار الفضلي وتبعه في الذخيرة انه حينئذ يكون للمشتري لانه لا يجوز بيعه على الانفراد سوى
 في الشرح وفي الهندية بذرا راضه وباعها قبل ان يثبت لا يدخل في البيع لانه ما لم يثبت لا يصير تبعا ولو ثبت
 ولم يصير قيمة ذكر الفقيه ابو الليث رحمه الله تعالى انه لا يدخل فيه والصواب انه يدخل كذا في الظهيرية (قوله
 الا اذا ثبت ولا قيمة له) قال في البحر والحاصل ان المصحح عدم المدخول ولو لم يكن له قيمة الا اذا كان قبل النبات
 والصواب دخول ما لا قيمة له فاختلف الترجيح فيما لا قيمة له وعلى هذا الخلاف الثمر الذي لا قيمة له وقيل يحكم
 الثمن في الكل فان كان مثل الارض والزرع والثمر يدخل تبعا والا فلا كذا في المجتبى وتعرف القيمة بان تقوم
 الارض بلا زرع وبه فان زاد فالزاد قيمة قاله السكال (قوله ولا الثمر في بيع الشجر) سواء كان له قيمة او لا ومنه
 الاختلاف والراجع من القوانين في دخول الزرع والتمر والحق الشجر فسهل المؤبره وغير المؤبره والتأبير التلقيح
 وهو ان يشق الكرم ويذرع من طلع الغل فانه يصلح شجرات الحل لما رواه محمد من اشترى ارضا فيها نخل فالتمر
 للبائع الا ان يشترط المبتاع فلم يفصل بين المؤبره وغيرها وعند الاثمة الثلاثة ان لم تكن ابرت فهو للمشتري لما روى
 مرفوعا من اتباع فخلا بعد ان يؤبر ثمرتها الذي باعها الا ان يشترطها المبتاع والمحدث اذا استدل بحديث كان

(ويدخل الشجر في بيع الارض بلا ذكر)
 قيد في المشتري قبل الذكر اولى (قوله كذا)
 اولاً (قوله صغير او كبير) لا الالبابية لانها على
 شرف القطع فتخرج (اذا كانت موضوعة فيما)
 كالبناء والقرار (قوله فلو فيها صغير وان من وبه)
 الربيع ان من اصلها تدخل ونماه في شرح
 الارض لا الا بالنسبة كرمه يدخل في الارض
 الوهبانية وفي القنية بشرى كرمه يدخل الوثائق
 المشدودة على الاوتاد المدسوبة في الارض التي عليها
 وكذا الاعمدة المدفونة في الارض لا يدخل
 اغصان الكرم المستاه بارض الخليل بركان
 الكرم وفي التبر كل ما دخل مع الاصل
 من الثمن لكونه كالوصف في السلم (ولا يدخل
 في باب الاستحقاق قبيل بلا نسبية) اذا ثبت
 الزرع في بيع الارض في الاصح شرح مجمع
 ولا قيمة له قيد دخل في الاصح شرح مجمع
 (ولا الثمر في بيع الشجر بدون الشرط)

تصحى له فلا يحتاج الى شيء بعده ومحمد ما مجتهدا وانا قل ادلة الامام الاعظم فاستدل له تصحيح والاصح انه لا يجوز
حل المطلق على المقيده عندنا لافى حادثة ولا فى حادتين حتى يجوز ابو حنيفة التيم بجميع اجزاء الارض عملا
بقوله صلى الله عليه وسلم (جعلت لى الارض مسجدا وطهورا ولم يجعل هذا المطلق على المقيده وهو قوله صلى
الله عليه وسلم التراب طهور المسلم وقامه فى الحصر (قوله عبر هنا بالشرط الخ) قال فى البحر ذكر فى الررع
التسمية وذكر فى التمر الشرط فهل للمغايرة تكتة قلت لافرق بينهما من جهة الحكم وانما غايتهما المقيده
لا فرق بين ان يسمى الزرع والتمر بان يقول بعثك الارض وزرعها او يزرعها او الشجر فثمة
او يزرعها او يخرج من شجر الشرط فيقول بعثك الارض على ان يكون زرعها لك وبعتك الشجر على ان يكون
الثمرات انتهى (قوله وخصه) اى ذكر الشرط بالتمر وكان يمكنه ان يذكر التسمية فى الثمر والشرط فى الررع وهذا
جواب عن سؤال حاصله لم يعكس التعبير وحاصل الجواب انه انما دعاه الى ذلك اتباع لفظ التوبة حيث ذكر
الاشراط فى التمر بقوله الا ان يشترط المبتاع (قوله ويؤمر البائع بقطعها) لم يتكلم على مالها اشترى الشجر
هل يؤمر بقلعه او لا وقال فى الهذلية اعلم ان شراء الشجر لا يخلو من ثلاثة اوجه اما ان يشتريها للقطع بدون
الارض وفى هذا الوجه يؤمر المشتري بقلعها وله ان يقلعها بدوفاها وامامها يدخل فى البيع وليس له ان
يخفر الارض الى ما تنهاه اليه العروق لكن يقلعها على ما عليه العرف والعادة الا اذا شرط البائع القلع
على وجه الارض او يكون فى القلع مضرة للبائع فهو ان يكون بقرب من الحائط او ما شبهه فيمنع من
المشتري ان يقلعها على وجه الارض فان قلعه او قطعها ثم نبت من اصلها او عروقها شجرة فانها للبائع وان
قطع من اعلى الشجرة فما نبت يكون للمشتري واما اذا اشتراها مع قرارها من الارض فانه لا يؤمر المشتري
بقلعها ولو قلعه فانه ان يغرس مكانها اخرى واما اذا اشتراها ولم يشترط ثبته فعند ابي يوسف رحمه الله تعالى
الارض لا تدخل فى البيع وعند محمد رحمه الله تعالى تدخل فى البيع وله الشجرة مع قرارها من الارض قال
الصدر الشهيد والقنوي على ان الارض تدخل كذا فى المحيط وهو المختار كذا فى البحر واجمعوا الله واشترائها
له قطع لم يدخل ما تحتها من الارض نهروا واشترائها للقرار يدخل اتفاقا يجوز فى اى موضع دخل ما تحت الشجر
من الارض فانها تدخل بقلعها وقت مباشره فذلك التصرف حتى لو زادت الشجرة غلظا بعد البيع
كان لصاحب الارض ان يقطع ولا يدخل تحت البيع ما يتناهى اليه العروق والاضغان وعليه القنوي كذا
فى المحيط انتهى (قوله لم يؤمر به) لعدم وجوب التسليم (قوله لان ملك المشتري الخ) قال فى البحر قيد بالبيع
لان المدة اذا انقضت فى الاجارة وفى الارض زرع فان المشتري لا يؤمر بقلع زرعها وانما يبق باجر المثل الى انتهائه
لان المدة انقضاء وذلك بالترك دون القاع بخلاف الشراء لان ملك الرقبة فلا يراعى فيه امكان الانتفاع انتهى
(قوله وما فى القنوين) اى جامع القنوين لابن قاضي معاوية جمع فيه بينه وبين العمدادى والامرونى
(قوله ومن باع ثمرة الخ) قال فى المصباح الثمرة هو الحمل الذى تخرجه الشجرة وسواء اكل ام لا فيقال ثمر الارز وثمر
العوسج وثمر الدوم وهو المثل كما يقال ثمر الغنم وثمر العنب قال الازهرى وثمر الشجر اطلع ثمرة اول ما يخرج منه فهو
ثمرته انتهى مكي (قوله اما قبل الظهور فلا يصح اتفاقا) واما بيعها قبل بدو صلاح بشرط القطع فى المنتفع به
صحح اتفاقا وقبل بدو صلاح بعد الظهور بشرط الترتيب صحح اتفاقا وبعد بدو صلاح صحح اتفاقا وبعد
ما ناهت صحح اتفاقا اذا اطلق واما بشرط الترك ففيه اختلاف سياتى فصار محل الخلاف البيع بعد الظهور
قبل بدو صلاح مطلقا اى لا بشرط القطع ولا بشرط الترك فعند الامم الثلاثة لا يجوز وعند ما يجوز بحر وقد
بين السكالك الدلائل مع التحقيق فى فتح القدير (قوله طهر صلاحها ولا) طهور الصلاح ان تصلح لتناول بنى آدم
وعلف الدواب وعدمه ان لا تصلح لذلك حكى عن المعتمد وفى حاشية السلبى بدو صلاحها عندنا ان تأمن العاهة
والفساد **الشافعي** رضى الله عنه هو طهور النضج وبدو الخلا وما انتهى وهكذا فى البحر (قوله فى الاصح) قال
فى البحر احمد سوا فيما اذا كان غير منتفع به الان اصلا كذا وعلقا للدواب بل بعدم الجواز ونسبه قاضى خان
لعامة مشايخنا والصحيح الحوازي انتهى (قوله وصححه السرخسى) اى صحح ظاهر المذهب افاده المصنف (قوله
لوان الخارج اكثر) تسع فيه القهستانى والذى فى البحر وكان الحلوانى يفتى بجواره فى الكل ورعم انه مروي
عن احمد ابنا وكذا حكى عن الامام الفضلى وكان يقول الموجود وقت العقد اصل وما يحدث تبع نقله شمس

عبر هنا بالشرط وقتما بالتسمية ليعيدان لافوق
وان هذا الشرط غير مفيد وخصه بالبائع
اجماعا قوله صلى الله عليه وسلم (قوله البائع
الا ان يشترطه المبتاع) (قوله التسليم المبيع)
تقطعها) (قوله المبيع) (قوله التسليم المبيع)
الارض والشجر عند غروب الشمس (قوله المبيع)
يتعد الثمن لم يؤمر به خاتمة (قوله المبيع)
صلاحه) لان ملك المشتري مشمول بطلب
البائع فغيره على تسليبه فارغا (قوله المبيع)
تدخل رجل وعليه بغير حساب بحر العينة على
قلع البسرة والمختار من الرواية ولو لم يكن
وما فى القنوين باع ارضه على ما اذ ارضى
البائع باجر ثمنها يجوز على ما اذ ارضى
المشتري من (ومن باع ثمرة باجر) اما قبل
الظهور فلا يصح اتفاقا (قوله المبيع)
او لا يصح (قوله المبيع) (قوله المبيع)
بعض لا يصح (قوله المبيع) (قوله المبيع)
السرخسى رافى الحلوانى بالجواز والشافعي
اكثر رواية

الائمة عنه ولم يقيد به يكون الموقوف وقت العقد كالمثل قال منه اجل ان وجود اصله في العقد وما يحدث بعد ذلك كما قال استحسن فيه لمعامل الناس فانهم تعاملوا ببيع ثمار الكرم بهذه الصفة ولهم في ذلك الحاجة ظاهرة وفي نزاع الناس عن عادتهم خرج انتهى (قوله ويقطعها المشتري في الحال) تفريغ المالك البائع وابرة المقطوع على المشتري ولو بالبيعة وتسليم الثمرة بالتخلية بدائع (قوله فبعد البيع) لانه شرط لا يقتضيه العقد عيني والمناسبت هنا زيادة مطلقا اي سواء تاهت ام لا وبما به تفصيل محمد (قوله فاقطعها بالحق) فانه يقول استحسن ان لا يفسد بشرط الترتل للمعادة بخلاف ما اذا لم يفسد لانه شرط فيه الجزاء المردوم وهو ما يرداد بيمين في الارض والشجر بجر (قوله عن المضمرات) قال صاحب النقاية والقهستاني في شرحهما وشرط تركها على الشجر والرضى به يفسد البيع عندهما وعليه التوى كافي النهاية ولا يفسد عند محمد ان يداصلح بعض وقرب ملاح الباقى وعلم به الفتوى مضمرات (قوله فتنبه) اشار به الى ان كلام القولين معنى به فالتقى مخير (قوله قيد باشتراط الترتل) اي قيد الترتل به (قوله مطلقا) اي من غير شرط انقطع والترك (قوله بما زاد في ذاتها) وتعرف الزيادة بالتقويم يوم البيع والتقويم يوم الادراك فالزيادة تفاوت ما بين ما عيني وانما تصدق به لحصوله بجملة محظورة اي من اصل مملوكا لغیره كذا في حاشية الشلبي (قوله لم تصدق بشئ) لان التغيير في حال الثمرة لا في ذاتها فان التمس تنصيحها وتأخذ اللون من القمر والطعم من الكواكب بتقدير الله تعالى عيني (قوله بطلت الاجارة) اي وان عين مدة لعدم العرف والحاجة انتهى جلبي عن الدر المنقي وذلك لان الحاجة تدفع باجارة الارض مدة معلومة لو بالاذن بالترك ولا تعامل في اجارة الاشجار المجردة (قوله ولم تلعب الزيادة) والزيادة ما زاد على الثمن وعلى ما غرم من اجرة المثل لان الاجارة فاسدة للجهالة فاوردت خبثا انتهى عيني (قوله كما حررناه في شرحه) وانصه اقتصاد الاذن بفساد الاجارة وفساد المتضمن يوجب فساد المتضمن بخلاف الباطل فانه معدوم شرعا اصلا ووصفا فلا يتضمن شيئا فكانت مباحته عبارة عن الاذن انتهى حلي وقال في حاشية الشلبي عن الاثنائي والفرق بين الاذن الثابت في ضمن الاجارة الباطلة وبينه في ضمن الاجارة الفاسدة ان الاذن في الاجارة الباطلة صار اسلا مقصودا بنفسه لان الباطل لا وجود له والمعدوم لا يصلح ان يكون متضمنا فاذا فسد المتضمن فسد لان الفاسد فاسد ثابت انوصف دون الاصل فلم يكن معدوما باصلا فيصح ان يكون متضمنا فاذا فسد المتضمن فسد المتضمن انتهى (قوله والحيلة) اي في بيع الاثمار مع بقائها على الاشجار وهي المصلحة من الفساد والحيلة (قوله ان ياخذ) اي مشتري الثمر (قوله معامله) اي سلفا فانه انتهى حلي وهي دفع الشجر ليصلحه بجزء من الثمر كما بان ان شاء الله تعالى (قوله على ان له) اي للبائع قال في شرح المتن وفيه ان يقول المشتري للبائع بعد ما دفع الثمن اخذت منك هذا الشجر معامله على ان لك جزءا من الثمر ولى القبر جزء الاجزاء اي من الثمر ذكره الشلبي وفيه ان المشتري قد اخذ الثمر شرعا فكيف يأخذه معامله الا ان يقال انه دفع له الثمن على وجه التبرع ويكون الاعتبار على عقد المعاملة (قوله ولن يشتري اصول الرطبة) اي مع اذن صاحب الارض ببقائها فيها والاستجارها منه مدة معلومة كما لا يخفى انتهى حلي اي تحصل الزيادة على ملكه ثم يبيع الاصول بعد قضاء حاجته من البائع ان شاء عيني (قوله وفي الاشجار) الذي في الصر وفي ثمار الاشجار الخ (قوله ويجعل له البائع) بضم الباء اي يبيع له البائع الانتفاع بما يوجد انتهى حلي اي ثم بأذن له في الترتل (قوله تكون مأذونا في الترتل) باذن جديده (تنبيه) نقل في البحر عن الخانية رجل اشترى الثمار على رؤس الاشجار فرأى من كل شجرة بهنما اثبت له خيار الرؤية حتى لو رضى بعده يلزمه وان باع ما هو مغيب في الارض كالجوز والبصل وبصل الزعفران والثوم والسلم والفضيل ان باع بعد ما التي في الارض قبل الثبات او ثبت الا انه غير معلوم لا يجوز البيع فان باع بعد ما ثبت ثباتا معلوما بعلم وجوده تحت الارض يجوز البيع ويكون مشتريا شيئا لم يره عندا في حنيقة ثم لا يبطل خياره ما لم ير الكل ويرضى به وعلى قول صاحبيه لا ينوب خيار الرؤية على رؤية الكل وعليه الفتوى فان كان مما يكال او يوزن بعد القلع كالجزر والثوم والبصل فاذا قلع البائع شيئا من ذلك او قلع المشتري باذن البائع سقطان كانا للقلوع يدخل تحت الكيل او الوزن ينبت خيار الرؤية حتى لو رده يلزمه الكل وان رضى بطل البيع وان كان المشتري قلعه بغير اذن البائع فان المقلوع شيئا له قيمة لزمه الكل لانه قبل القلع كان ينمو وبعد القلع لا ينمو وان عيب الحادث عند المشتري يمنع الرد بخيار الرؤية وان كان المقلوع شيئا لا قيمة له لا يعتبر القلع وعدمه سواء وان

(ويقطعها المشتري في الحال) جابر عليه
(وان شرط تركها على الاشجار ففسد البيع)
كشرط القلع على البائع حوى (وقيل)
قال محمد (لا) يفسد (انما كانت) الثمرة
لان ما رفق فكان شرط يقتضيه العقد (وهو يفتي)
يجوز عن الاصل ان يكون قوله مطلقا اذ تركها
المضمرات ان على قولها الفتوى فتنبيه قيد
ما شرط البائع طلبة الزيادة وان يغير اذنه
بأن البائع طلبة الزيادة وان يغير اذنه
تصدق بشئ وان استأجر الشجر لبقاء
لم تصدق بشئ وان استأجر الشجر لبقاء
الادراك بطلت الاجارة ملائقي الاجر
الاذن ولو استأجر الارض لبقاء الباطل
ببطلان المدة ولم تلعب الزيادة بخلاف الباطل
لفساد الاذن بفساد الاجارة بخلاف الباطل
كما حررناه في شرحه والمصلحة ان ياخذ
اقتصادا لا يفسد الاصول الرطبة كالبساتين
وان يشتري اصول الرطبة يكون الحادث
واشجار الرطبة والخيار ينبت في الارض
للمشتري وفي الزرع والمشتري ينبت في الارض
الزروع بعض الثمن ويستأجر البائع
منه معلومة يعلم فيها الادراك ياتي الثمن
وفي الاشجار والخيار ينبت في الارض
ما يوجد فان اذن البائع يبيع يقول على ان
يبيعه

كان الغيب يباع بعد القلع عدد اكمل قبل وقلم البائع بعضه او قلم المشتري باذن البائع لا يلزمه ما لم ير الكل
 لانه من العدييات المتفاوتة بمنزلة الثياب والعبيد ونحو ذلك وان قلع المشتري بغير اذن البائع لزمه الكل الا ان
 يكون ذلك شيئا يسيرا وان اختصم البائع والمشتري قبل القلع فقال المشتري اخاف ان قلعت لا يصلح لي
 فيلزمي وقال البائع ان قلعت لا ترضى به وترد فان تضرر به لم يتطوع انسان بالقلع ولا يفسخ القاضي بينهما
 انتهى (قوله بانقراده) اي حال كونه منفردا (قوله صح استثناءه منه) سواء دخل في المبيع بعا كالبنا والشمع
 او لا بجر كالارطال المعلومة والضمير في منه للمبيع المعلوم من المقام وما لا يفسخ ايراد العقد عليه لا يصح استثناءه
 فلا يصح استثناءه من الجارية الحاصلة او الشاة واطراف الحيوان كاذاباع هذه الشاة الا اليها وهذا العبد
 الايده (قوله الا الوصية بالخدمة) قال ابو السعود في حاشية الاشياء تعلقا من بعض الاطامل اذا اوصى بجارية
 للاخدمتها او لا غلها لا يصح لان الارث لا يجري في الخدمة بانقرادهما وكذا الفلة حتى لو اوصى بخدمة الجارية
 او غلها فلان ثقات فلان تعد صحة الوصية لا يرث وورثته خدمتها ولا غلها بل تعود الى وورثة الموصي والوصية
 اخت الميراث بخلاف ما لو اوصى بمحل جاريته لا ترحم يصح ويكون جملها له واورد على الاصل السابق ان
 لخدمة يصح افرادها بالوصية فيجب ان يصح استثناءها واجيب بان الكلام في العقد والوصية ليست بعدة حتى
 يصح قبول الموصى له بعدم موت الموصي والعقد بعد الموت لا يصح فلا يرد نقضا كذا في فتح القدير والنهاية (قوله
 يصح افرادها) بان يوصى بها وحدها بدون الرقبة انتهى حاي ويصح ايضا ان يجعل مهرها فيما اذا كان الزوج
 عبدا جعل سيده مهر زوجته خدمته (قوله دون استثناءها) بان يوصى له به دون خدمته انتهى حاي (قوله
 فصح استثناء فقير من صبرة الخ) روى الحسن عن الامام انه لا يجوز لان الباقي بعد الاستثناء مجهول واجيب
 بان هذه الجملة لا تنفي الى المنازعة لان المبيع معلوم بالاشارة وبهالة القدر لا تمنع جواز البيع في المشار
 اليه الا ترى ان يبعد مجازفة جائز وان كان مجهول القدر وهذا هو بعينه لانه يضاف فيما بقي بعد المشتري زبلي
 ملخصا (قوله وشاة معينة من قطع) قيد بالمعينة لانه لو استثنى شاة من قطع بغير عينها او نوبان عند بغير عينه
 لا يجوز ان يبيعه (قوله وارطال معلومة الخ) يجري فيها الخلاف السابق ومحل الاختلاف ما اذا استثنى معينة
 فان استثنى جزا كربع وثلاث فانه صحيح اتفاقا كذا في البدائع ولذا قال في الكتاب ارطال معلومة وقيد بالارطال لانه
 من بيع ثم تحلة اي على ما سأل لانه لو كان محمدا وذاوا استثنى منه ارطال معلومة جاز اتفاقا وقيد بالارطال لانه
 لو اتفق رطال واحد اجاز اتفاقا لانه استثنى القليل من الكثير بخلاف الارطال لجواز ان لا يكون الا ذلك للقدر
 فيكون استثناء الكل من الكل بصر عن النباية (قوله على الظاهر) مقابله ما رواه الحسن عن الامام من عدم
 الجواز وهو مرتبط بما بعده لولا المعطوف عليه المعلوم من المقام لانه لا خلاف في صحته كما سلف (قوله كصحة بيع
 بر في سنبلة) قيد بالبر لانه لو باع ثمن الحنطة في سنبلة سادون الحنطة لم ينعقد لانه لا يصير ثوبا الا بالعلاج ولم يكن ثوبا
 قبله فكان بيع المعدوم فلا ينعقد بجر واجر الدرس والتذرية على البائع ويجوز بيع الشعير والذرة في سنبلة
 بالاتفاق كذا في حاشية السليبي (قوله بغير سنبلة البر) متعلق ببيع قاله السليبي (قوله لاحتمال الربا) اي وشبهة الربا
 ملحق بجملة يفته (قوله وباءلاء) قال في المصباح الباءلاء وزان فاصلا يشد فيقص ويصطف فيمد الواحدة بافلا
 في الوجهين كذا في حاشية المسك والنسبة على الاول باقلى وعلى الثاني باقلا في افاده الجوى (قوله في قشرها
 الاول) قيد به تصبصا على موضع الخلاف فان الشاعني لا يجوز ذلك كله وفي بيع السنبلة قولان منع (قوله
 وعلى البائع اخراجه) قال في التهرلواشتري حنطة في سنبلة فاعلى البائع تغليبها بالدرس والتذرية ردونها
 الى المشتري هو المختار والتنب للبائع ولو اشتري ثيابا في جراب فتح الجراب على البائع واخراج الثياب على المشتري
 انتهى (قوله الا اذا باع بما فيه) عبارة في الدرر التي الا اذا بيعت بما هي فيه انتهى وهي اوضح يعني اذا باع الحنطة
 بالثمن والارز بجلسته فانه لا يلزم البائع تغليبها (قوله الوجه نم) لانه لم يرد فتح (قوله وانما بطل بيع مافي ثمر)
 قال السكال واورد المطالبة بالترقي فيما اذا باع حب قطن في قطن بعينه اروي ثمر في ثمر بعينه اي باع مافي هذا
 القطن من الحب او مافي هذا الثمر من الثمر فانه لا يجوز مع انه ايضا في خلافه اشار ابو يوسف الى الفرق بان الثمر
 هنالك معتبر بما هو الكافي العرف فانه يقال هذا ثمر وقطر ولا يقال هذا ثمر في ثمره ولا حب في قطنه ويقال
 هذه حنطة في سنبلة هذا لزره حتى في قشره ولا يقال هذه قشور في الوز ولا يذهب اليه وهم حاي تم قال

(ما جاز ايراد العقد على ما بانقراده مع
 استثناء منه) الا الوصية بالخدمة يصح
 افرادها دون استثناءها شيئا ثم فرع على
 هذه الصاحبة بقوله (فصح استثناءه)
 من صبرة وشاة معينة من قطع
 معلومة من بيع ثم تحلة
 العقد عليها ولو اوصى على رذ من الفضل على
 الظاهر كصحة بيع بر في سنبلة بغير سنبلة
 الع لا احتمال الربا (وباءلاء واران ويصم
 في قشرها وجوز دوز وقطن في قشرها
 الاول) وهو الا على وعلى البائع اخراجه
 الا اذا باع بما فيه وهل له خيار روية الوجه
 نعم فتح وانما بطل بيع مافي ثمر وقطن وضري

بما اذا وقع الثمن وكان مرتهما فان حق حبسه لا يمتد من واذا ضاع ضاع عليه يدينه في دفعه الى الشايع لا يمتد
 حق حبسه في المبيع (قوله والا فلا يرد ولا يسترد) لان قضاء الدين حصل بقبض جنس حقه وبعد العلم بحقه
 في قسح ذلك القضاء وهو ممتنع به لانه ما به حصل القضاء ذرو (قوله كالمعلم بذلك) اي بانها زوف عند القبض
 فانه يسقط حقه في الرد (قوله وقال ابو يوسف الخ) وجهه ان الرجوع بالنقصان باطل لا يستلزمه الربا ولا وجه
 لا يبطال حقه في الجوده لعدم رضاه فكان النظر فيما عينا انتهى دررا قول ذكر في الخلق من العيون ان ما حاله
 ابو يوسف احسن وادفع للضرر ولذا اخبرناه لا فتوى انتهى ذكر العلامة نوح (قوله كالمعلم كانت رضاه المستوفى)
 فانها زوف وانما انتهى درر وظاهر اطلاقه انها ترد ولو علم بها وقت القبض لانها ليست من جنس الاثم ان (قوله
 فالبايع اسوة الغرماء) اي يساوهم في قسخته ولا يختص به (قوله اذامات المشتري مفلسا) الظاهر قرآته
 بالتخفيف لان المراد به انه معسر لانه محكوم عليه من القاضي بالتفليس (قوله ويعكسه لا) كان وجهه ان
 نصف الزرع مستحق البقاء بعد المزارعة ونصفه المبيع مستحق القطع ولا يميز بينهما فلذا منع اما اذا كان
 البذر منه يصير كانه مستأجر للارض فيكون مستحق الوضع فيصير في البحر عن اخذ ارض مهازع فباع
 الارض بدون الزرع او الزرع بدون الارض جاز وكذا لو باع نصف الارض بدون الزرع ثم ذكر ما في التشرح
 والا كالأرض يزرع الارض ولا يملكها (قوله وحينئذ فيعبر بالشجر) ولا يجوز استيعار الشجر من المشتري لانه
 الثمر عليه بجزءه وقد سلب ان البايع يزرع بقطع الثمر ويسلم المبيع فارغا الا ان يحمل ما سلف على ما اذا ادرك
 الثمر ويجوز (قوله ولا فرق في نظم بين المشتري والبايع) اي فلم يشترى الخيار المذكور كما هو للبايع اصله باصحاب
 البحر فانه قال وينبغي على قياس هذا انه لو باع ثمر بدون الشجرة ولم يدرك ولم يرخص البايع باعادة الشجر ان يتخير
 المشتري ان شاء ابطال البيع وقطعه لان في القطع اتلاف المال لكنه قد مر ريبا ان المشتري يجبر على القطع
 واطلق والله تعالى اعلم واستغفر الله العظيم

باب خيار الشرط

الاضافة من قبيل اضافة الحكم الى سببه لان الشرط سبب الخيار ومعناه الاختيار وقيل التخيير بين الامضاء
 والفسخ ذكر العلامة نوح (قوله وجه تقديمه مع بيان تفصيله في الدرر) حيث قال اعلم ان البيع ثارة يكون
 لازما لآخرى غير لازم فاللازم ما لا خيار فيه بعد وجود شرائطه وغير اللازم ما فيه الخيار ولكون اللازم
 اقوى قدمه ثم ذكر خيار الشرط والتعيين فاذا بالاول ان يكون العقد تخيرا بين قبول اصل العقد ورده واراد
 بالثاني ان يشتري احد الشيئين او الثلاثة على ان يعين ما شاء وقدمهما على باقي الخيارات لانهما يمنعان
 استدعاء الحكم ثم ذكر خيار الرؤية لانه يمنع تمام الحكم واخر خيار العيب لانه يمنع لزوم الحكم وخيار الشرط
 انواع فاسده اتفاقا كما اذا قال اشترت على ابي بالخيار او على ابي بالخيار اياما او على ابي بالخيار اذا وفي البحر
 عن الكمال لو قال انت بالخيار فله خيار المجلس فقط وفي ماشية المكي اذا اطلق في غير المجلس افسد ولو فيه ثبت له
 خيار المجلس كما في التبرع بالفتح والبرازية وهذا هو التوفيق بين العبارتين وجاز فاقا ان يقول على ابي بالخيار
 ثلاثة ايام فادونها ومختلف فيه وهو ان يقول على ابي بالخيار شهرا او شهرا من فانه فاسده عند الامام وزفر والامام
 الشافعي رضي الله تعالى عنهم جاز عند ابي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى انتهى مزيدا وذكر العلامة نوح ان الخيار
 ثابت بالنص على خلاف القياس لانه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع بشرط الا ان النص ورد به وهو ما اخرج
 الحاكم في المستدرک عن ابن عمر قال كان حبان يفتح الحاء وبالباء الموحدة ابن منقذ وكان حبان ممن شهد احدا
 وكان رجلا ضاه يفاقد سق في راسه مأومة اي ضرب في راسه شجة بلغت ام دماغه فجعل له رسول الله صلى
 الله عليه وسلم الخيار فبما اشتراه ثلاثة ايام وكان قد ثقل لسانه فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم بيع وقيل
 لا خلاية اي لا خداع فكان يشتري الشيء ويحجي به الى اهله فيقولون ان هذا قال فيقول ان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قد خيرني في بيع انتهى بزيادة من حاشية مري الدين وذكر العلامة نوح رحمه الله تعالى ان اهل الاصول
 قسموا الموانع خمسة اقسام مانع يمنع انعقاد العلة وهو رية المبيع فلا ينعقد البيع في الحر لانه لا ينعقد
 الا في محله ومحله المال والحر ليس بمال فلا وجود فيه للبيع اصلا ومانع يمنع تمام العلة وهو البيع المضاف الى الغير
 ومانع يمنع انعقاد استدعاء الحكم بعد انعقاد العلة وهو خيار الشرط يمنع ثبوت حكمه وهو خروج المبيع عن ملكه

(ثم علم بانها زوف) (بردها ويسترد الحيا) دن
 كانت (قائمة والا فلا) يرد ولا يسترد كالمعلم
 بذلك عند القبض وقال ابو يوسف يرد مثل
 الزوف ويرجع البايع ويقتضه ومات مفلسا
 المستوفى (اشترى شيئا وقبضه ومات مفلسا)
 او مستوفى (اشترى شيئا وقبضه ومات مفلسا)
 قبل ذرا لانه قال بايع ح اسوة الغرماء (المشتري
 الشافعي هو احق به) كالمعلم بقبضه عليه
 (فان البايع احق به) اتفاقا ولو لم يفسد
 الصلاة والسلام اذامات المشتري مفلسا
 فوجب البايع متاعه بغيره اسوة الغرماء
 ثم يجمع امين (فبيع) بايع نصف الزرع بلا
 ارض ان باعه الاسارى البذر من الاسارى
 وبالعكس لا الا اذا كان بايع ثمر او كرم
 فينبغي ان يجوز خاتبة بايع ثمر او كرم
 ثم لا يخل الثمر وحينئذ فيعبر بالشجر
 الى الادراك فالواجب المشتري اجماره خبر
 البائع ان شاء اربال البيع او قطع الثمر جامع
 التصولي قال في التمر ولا فرق يظهر بين
 المشتري والبايع (باب خيار الشرط)
 وجه تقديمه مع بيان تفصيله مبي في الدرر
 ثم الخيارات بلغت مسبعة عشر

وما منع يمنع تمام الحكم بعد ثبوته كخيار الرتبة المشتري وما منع يمنع لزومه كخيار العيب وقال بعض الفضلاء تقسيم
الموانع مبني على قول ضعيف وهو جواز تخصيص العطل واما على الصحيح من انه لا يجوز تخصيصها فلا مانع لها
اصلا في كل موضع عدم الحكم فانما هو له عدم الالة فخصف المالك مع شرط الخيار انما هو لعدم الالة لانها لا تبسح
بالخيار وقولهم فيها فيه خيار علة اسمها ومعنى لا حكم مجاز على الصحيح لان الموجود شرط العلة لا كلها لانها
لا تتم الا بالوصاف الثلاثة ان تكون موضوعة وان تكون مؤثرة وان يوجد الحكم بعدها بلا تراخ مادام الخيار
باعتبار تتم العلة فاذا سقطت انتهي وفي النهر من التلويح اعتبار باقي العلة ثلاثة امور اضافة الحكم اليها وتأثيرها
فيه وحصولها معه في الزمان وسجوها بالاشياء الا لا في العلة او في الثاني العلة معني وبالثالث العلة معني وحكما
انتهى (قوله الثلاثة المبني لها) خيار الشرط وخيار الرتبة وخيار العيب (قوله وخيار تعيين) هو المالك كونه
في قول المصنف باع عبيدين على انه بالخيار في احدهما ان فصل فمن كل واحد منهما وعين الذي فيه الخيار صريح
والالا (قوله وعين) هو ما قاله المصنف في المراجعة ولا رد بعين فاحش في ظاهر الرواية وينبغي بالرد ان غره اي غر
البائع المشتري او بالعكس او غره الدلال والا لا انتهى بزيادة من شرح المؤلف (قوله ونقد) هو ما قاله المصنف
في هذا الباب قريبا بقوله فان اشترى على انه ان لم يتقدمه الى ثلاثة ايام فلا يصح (قوله وكية) صورتها قال
اشترى بجمافي هذه الخاية ثم رأى الدراهم التي فيها كان له الخيار وان كانت نقد البلد والمراد بالخيار خيار الكمية
لا خيار الرتبة لانه لا يثبت في النقة ودا انتهى نهر (قوله واستحقاق) هو ما قاله المصنف في باب خيار العيب استحق
بعض المبيع فان كان استحقاقه قبل القبض للكل خير في الكل لتفرق الصفقة وان بعده خير في القبي لا في غيره
لان تبعض القبي حيب لا المثل انتهى بزيادة من شرح المؤلف (قوله وتقرى قول) كالتصريه على احدى
الروايتين كذا في البحر والمصنعة هي ما كانت قليلة اللين وشد البائع ضرره فيجتمع لينا فيظن المشتري انها
غزيرة اللين هذا والذي في المجمع ان الروايتين في رجوع المشتري بالتقصان اما عدم الرد فرواية واحدة فليصر
انتهى حلبي (قوله وكشف حال) هو فيما اذا اشترى بوزن هذا الجرد هيا ونسبه في جمع التفاريق الى الحمد وينبغي
ثبوته ايضا فيما لو اشترى بازاء لا يعرف قدره نهر وادخل في خيار الكشف خيار الكشف وهو ما اذا باع صبرة
كل صاع بدرهم صاع البيع في صاع مع الخيار للمشتري لتفرق الصفقة دون البائع (قوله وخيانة مراجهة
وقولية) ذكره المصنف في المراجعة حيث قال فان ظهر خيانه في مراجهة باقراره او بغيره ان على ذلك او بكونه
عن العين اخذه المشتري بكل ثمنه او رده لقوات الرضى وله الخط قدر الخيانة في التولية لتحق التولية انتهى مع
شرحه قال الحلبي وينبغي ان تكون الوضعية كذلك اي الخيانة في تصان الثمن كما اذا قال له ان ثمنه عشرة
دراهم ولكن اضع عنك منه درهمين فظهرت خيانه في الثمن (قوله وفوات وصف مرغوب فيه) هو الذي
ذكره المصنف بقوله اشترى عبدا بشرط خبزه او كتبه فظهر بخلافه اخذه بكل الثمن او تركه انتهى (قوله وتقرى قول
صفقة بهلاك بعض مبيع) ولا يصح كون ذلك الا قبل القبض (قوله واجازة عقد القسولي) فان المالك يجزى
في اجازته وابطاله (قوله ويظهر المبيع مستأجرا او موهونا) قال المصنف مع شرحه في فصل القسولي
عاطفا على الموقوف ويسع المرهون والمستأجر والارض في مزارعة الغير على اجازة مرتين ومستأجر ومزارع
انتهى فان اجاز المستأجر او المرتين فلا خيار للمشتري وان لم يجز فاختيار للمشتري في الانتظار والفسخ (قوله
ويفسخ باقالة) وهي ان يترافيا على فسخ العقد (قوله وقالف) بان اختلاف في قدر ثمن او مبيع او فيها او مجزا
عن البيعة ولم يرخص واحد منهما بدعوى الاخر فالحال ففسخ القاضى البيع بطلب احدهما قال الحلبي عن الاشياء
وكلها مباشرة العاقدان الا تعالف فانه لا يفسخ به وانما يفسخه القاضى وكلها تحتاج الى الفسخ ولا يفسخ
شي بنفسه انتهى (قوله المتبايعين) قال في الحاية اذا شرط اختيار لهما لا يثبت حكم العقد اصلا ولو قال من له
الخيار ان لم افعل كذا اليوم فقد ابطلت خيارى كان باطلا ولا يبطل خياره وكذا لو قال في خيار العيب ان لم
ارده اليوم فقد ابطلت خيارى ولم يرد اليوم لا يبطل خياره وقام في البحر (قوله ولو وصيا) قال في البحر اطلق
في المتبايعين ففعل الاصيل والنايب فصح للوكيل والوصى ولو امره ببيع بطلق ففقد خياره او لا امره ولا جني
صحاه ولو امره ببيع بخيار لا امره فشرطه لنفسه لا يجوز ولو امره بشرا بخيار لا امره فاشترائه دون الخيار نقد
الشرا عاياه دون الا امر المضالفة بخلاف ما اذا امره ببيع بخيار فباع با تاحيث يبطل البيع اضلا انتهى

الثلاثة المبني لها وخيار تعيين وعين وقوله
وكية واستحقاق وتقرى قول وكشف حال
وخيانة من جهة وقولية وفوات وصف
من غوب فيه وتقرى عقد القسولي وطهر المبيع
من بيع واجازة عقد القسولي وطهر المبيع
مستأجرا او موهونا اشياء من احكام
القسولي قال ويفسخ باقالة ويخالف فلو لم
تسعة عشر سببا واغلبها ذكرها المصنف
يعرف من مارجن الكتاب (مع تركه
للشرايعين) معا (ولا احدهما) ولو وصيا

ملخصه (قوله ولو بعد العقد) قال في البصر وشمل ما اذا شرط وقت العقد والحقا به فلو قال احدهما بعد البيع ولو بايام جعلت بالخيار ثلاثة ايام صح اجماعا فلو شرطه بعده ازيد من ثلاثة ايام فسد عنده وعندهما لا يفسد ويهطل الشرط بغير ولو قدم المؤقت قوله ولو بعد العقد وقال صح شرطه ولو بعد العقد لكان اولى لانه تأخيره ربما يتوهم منه اختصاصه بقوله وبغيرهما مع انه جار في الاقسام الثلاثة ذكره الحلبي ولو كان الخيار للبائع فصالحه المشتري على معين لا مضاء البيع صح ويكون زيادة في الثمن وكذلك لو كان الخيار للمشتري فصالحه البائع على اسقاطه فخط عنه من الثمن كذا اوزاده عرضا جاز انتهى ولو صالحه البائع على ابطال البيع وبعطيه مائة ففعل انفسح البيع ولا يثبت له كذا في التنازعانية (قوله لا قبله) فلو قال جعلت بالخيار في البيع الذي نعده ثم اشترى مطلقا لم يثبت انتهى بغير وفي التنازعانية واذا شرطه المشتري له في الثمن او في المبيع كان له الخيار فيهما ما انتهى (قوله اوبعضه) لا فرق في ذلك بين كون الخيار للبائع او للمشتري ولا بين ان يفصل الثمن اولا لان نصف الواحد لا يمتاوت انتهى بغير (قوله ولو فاسدا) اي ولو كان العقد الذي شرط فيه الخيار فاسدا وكان الاقعد في التركيب ان يقول صح شرطه ولو بعد العقد ولو فاسدا انتهى حلبي وفائدة اشتراطه انه يثبت لمن اشترطه ولو بعد القبض ولا يتوقف على القضاء به او الرضى (قوله فالتقول ثنانيه) لانه خلاف الاصل كما في البصر وهو مكرر مع ما يأتي متنا آخر الباب قاله الحلبي (قوله على المذهب) وعند محمد القول لمدعيه والبيته للآخر كذا في البصر انتهى حلبي (قوله ثلاثة ايام) هذا اذا كان المبيع مما لا يتسارع اليه الفساد فان كان مما يتسارع اليه حكمه في الثانية قال اشترى شيئا يتسارع اليه الفساد على انه بالخيار ثلاثة ايام فالقياس لا يجهل المشتري على شيء وفي الاستحسان بغيره للمبتدئ اما ان تنفسح البيع واما ان تأخذ المبيع ولا شيء عليك من الثمن حتى تجوز البيع او يفسد المبيع عندك دفعه للضرر من الجانبين (قوله عند اطلاق) اي صادر في صلب العقد اما لو باع بلا خيار ثم رقبه بعد مدة فقال له انت بالخيار فله الخيار مادام في المجلس بمنزلة قوله لك الاقالة بغير (قوله اوتأيد) سئل التوقيت بجهول كما في الحلبي عن البصر ولو ذكر الخيار مطلقا عن المدة اعتمادا على ما هو العرف بينهم من ان المراد من قوله انت بالخيار اي ثلاثة ايام فهل يكون من قبيل قولهم المعروف كالمشروط فلا يقتصر على المجلس حيث كان بعد العدة ولا يفسد اذا كان مقارنا له بغير رجوع (قوله فالحل ففسده) ولو الفاسخ غير من له الخيار لو جوب القسح رفا للفساد (قوله خلافا لهما) فاجازاه اذا كرمدة معلومة طالت او قصرت مكي عن ملائمتين وفي شرح المجمع والاصح ان ابا يوسف يوافق الامام كذا في حاشية الشلبي والكلام مشير الى انه لو لم يكن الخيار موقتا لم يكن له الاجازة في الثلاث فهستان (قوله في الثلاثة) ولو في ذيل الرابع ما لم يطلع الفجر كذا في الدر المنثور من القهستاني (قوله على الظاهر) اي ظاهر الرواية فعاد العقد الى الجواز بعد ان كان فاسدا لانه المفسد قد ارتفع قبل تفرره وهذا قول العراقيين من اصحابنا وقال علماء اسان العقد موقوف وبالا اجازه في المدة المذكورة يتخذ وظهر ان لافساد والا بان مضى جزء من اليوم الرابع قبل الاجازة فهو فاسد وهذا هو الاوجه كما قاله الزبلي وفائدة الخلاف تظهر في حرمة مباشرة العقد وهدمها فحرم على الاول لا على الثاني افاده ابو السعود ودوزكره في البصر فائدة اخرى فقال وبغني انه لو كان عبدا واعتقه قبل قبضه لم يصح على القول بان عقاده فاسدا ويصح على القول بالوقف وفي الحاشية فان استقر الخيار في الثلاثة ايام او اعتق العبد او مات العبد او اشترى او احدث به ما يوجب لزوم البيع ينقلب البيع جائزا في قول الامام ويلزمه الثمن انتهى (قوله في لازم) اخرج به الوصية فلا محل للخيار فيها لان للموصي الرجوع في الوصية مادام حيا والموصى به القبول بعده (قوله يمتثل القسح) اخرج به ما لا يمتثل كالنكاح والطلاق (قوله ومعاملة) اي مساقاة انتهى حلبي وانه اصح فيهما لانهم امن عقود الاجاره (قوله وعنت على مال) ينبغي ذكره بلمصق الكتابة ليكون قول الشارح بعد وقت راجعا اليهما قال الحلبي وكان ينبغي ان يذكر الطلاق على مال ايضا لانه معاوضة من جانب المراء كالطاع وكما ان العتق على مال معاوضة من جانب العبد انتهى (قوله لزوجة وراهن وقتن) لان العقد في جانبهم لازم يمتثل القسح بخلاف الزوج والسيد فان العقد من جانبهم لازم لا يمتثل القسح لانه معين وبخلاف المرتهن فان العقد من جانبه غير لازم اصلا انتهى اهله نقض الرهن متى شاء بلا خيار منع (قوله ككفالة) اي بنفس اموال وشرط الخيار لا موقوف او لا كذا بل انتهى حلبي عن المنع وفي حاشية المكي عن الدراية ويصح اشتراط اكثر من ثلاثة ايام

(واقرهما) ولو بعد العقد لا قبله تنازعانية
(في مبيع) كذا (اوبعضه) ختمته اوردته
ولو فاسدا ولو خلافا في اشتراطه فالتقول
لثانيه على المذهب (قوله لا قبله) فنيست
ففسد عند خلافهما (غير انه يجوز ان
يكون من له الخيار (قوله لا قبله) فنيست
مصححا على الظاهر (وصح) من له ايضا
ان لازم) ففعل القسح (كراهة ومعاملة
واحدة وقتن) ومنه (وعنت على مال)
(وتأيد) وراهن وقتن (وتحويها)

أيام للمعتال وفي الكفالة لو كفل على أنه بالخيار عشرة أيام أو أكثر صرح بخلاف البيع لأن منها ما على التوسع
وفي الوقت لأن جوارزه على قول الثاني وهو غير مقيد عنده بالثلاث انتهى ملخصا (قوله وحالة) إذا شرط للمعتال
أو المعتال عليه لأنه يشترط رضا (قوله وإبراء) بأن قال إبراهيم أني بالخيار فلا يبرأ كما لو أبرأه هازلا أبو السعود
لكن نقل الشريف الخوي عن العمادية لو أبرأه من الدين على أنه بالخيار فأن خياره باطل انتهى وله في المسئلة
خلاف (قوله ووقف عند الثاني) أما محمد فيشترط أن لا يذكر فيه خيار شرط معلوما كان أو مجهولا واحتاره
هلال وقال أبو يوسف أن كان الوقت معلوما جازا لوقف والشرط نص على ذلك صاحب التهر أول كتاب الوقف
انتهى أبو السعود وهو من أبي يوسف بناء على أصله من صحة اشتراط العلة لنفسه ولم يفتوا بقوله هناك فينبغي
أن يفق به أيضا في جواز اشتراطه انتهى حلي وأما لم يصح فيها لأنها لا تحتل القسح (قوله وصرف وسلم) وذلك لأن شرط
أي بلا مال لما عرفت انتهى حلي وأما لم يصح فيها لأنها لا تحتل القسح (قوله وصرف وسلم) وذلك لأن شرط
الخيار يناق ما هو شرط فيما قبل الاتفاق وهو قبض كل من بدلي الصرف ورأس مال السلم لأن اشتراط
القبض قبل الاتفاق فرع ثبوت الملك فيما وشرط الخيار ينافيه فلهذا لم يجز فيهما مع انهما من اللزوم
المحتمل للفسخ أبو السعود (قوله وإقرار) فإذا قال لفلان على ألف درهم على أني بالخيار ثلاثة أيام لزمه ما اقربه
وبطل الشرط لأن الإقرار حجة ملزمة وهو اختيار عن الكائن وليس بإنشاء والاختيار لا يقبل الخيار ولا أن الخيار
في معنى التعليق بالشرط والخبر لا يحتمل التعليق بالشرط ذكره أبو السعود في حاشية الاشياء (قوله الا لإقرار
بعقد يقبله) كما إذا قال له على ألف درهم من ثمن مبيع ابتعته على أني بالخيار صرح وبطل الخيار إذا صدقه المقر له
أو أقام على ذلك يئنه لأن المقر له عقد يقبل الخيار وان كان له المقر له لم يثبت وكان لا قول المقر له لأنه من
العوارض كالاجل والقول في العوارض قول المنكر كذا في الحاشية المذكورة وشمل إطلاقه الإقرار بكل عقد
يقبله وما ذكر مثال لا يخصص (قوله وكالة) فلا خيار فيها لعدم اللزوم من الطرفين ولزومها في بعض الصور
نادر (قوله وقد كنت غيرت الخ) لم يغير الأقول التهر مع الحوالة أبدلها بقوله كذا والقصة ولم يرد عدا عما فيه
بل ارتكب تغيير الأعراب فإن أعراب لغة القصة الرفع على الابتداء والخبر قوله كذا ولا يلزم مثل هذا على
صاحب التهر إلا أن يجعل قوله والخلع بالرفع وخبره كذا ويكون من عطف الجملة ويقرأ والقصة بالجر على أن
النظم لم يستوف المذكور ولا إذا سقط من القسم الأول المزاوعة والمعاملة والكتابة ومن الثاني الوصية (قوله
فقلت) هو من الرجز (قوله على أنه أي المشتري الخ) مثله يجري في البائع قال في الذخيرة وإذا باع عبدا ونقد
التمن على أن البائع أن رد الثمن إلى ثلاثة أيام فلا يبيع بينهما كان جائزا وهو بمعنى شرط الخيار للبائع انتهى
والمتنفع بالشرط في مسألة المصنف البائع والخيار للمشتري باعتبار أنه المتكسب من أمضاء المبيع بالنقد
ومن فسحه بعده وفي الثانية بعكس ذلك أفاده صاحب البحر (قوله خلافا لفر) وجه قوله أنه يبيع بشرط
فيه الأقالة الفاسدة والصحة مما تفسده فالقاسدة أولى وأما كانت قاسدة لتعلقها بالشرط وهو عدم دفع الثمن
في الثلاثة أيام والأقالة لا تتعلق بالشرط لأن فيها معنى التملك حتى جعلت به أجدد في حق ثالث ولنا أن ابن
عمر رضي الله تعالى عنهما باع ناقه بهذا الشرط ولم يسكر عليه أحد من العصابة رضي الله تعالى عنهم أجمعين
منه زيادة من حاشية المحكي (قوله فلو لم ينقد في الثلاثة) فسدت فذنته بعدها (أعلم أنه إما أن يعتقه قبل مضى
الثلاثة أو بعدها مع عدم نقد الثمن فيهما رين حكم ذلك في البحر بقوله قال في المحيط وينسخ البيع أن لم ينقد
فإن كان المبيع عبدا قد اعتقه أو باعه ثم لم ينقد الثمن حتى مضت الثلاثة فنقضته ويصح لأن هذا بمعنى شرط
الخيار لأن الإجازة والفسخ تعلقا بفعل المشتري وهو النقد في الثلاث وترك النقد فيها ولو اعتقه أو باعه في خيار
الشرط يلزم البيع فكذا هذا ولو اعتقه بعد مضى الثلاثة ولم ينقد الثمن لم يذكره في ظاهر الرواية وذكر في
النوادر فقال أن كان قبل القبض لا ينقضه وبعد القبض ينقض ويصح البيع فاسدا بمضى ثلاثة أيام متى ترك
النقد لأن قوله أن لم ينقد إلى ثلاثة أيام فلا يبيع ينشأ توقيت للبيع وليس ينسخ له نصا في ترك النقد في الثلاثة
صار كأنه قال بطلت هذا العبد إلى ثلاثة أيام فيكون توقيتا للبيع وهو لا يقبل التوقيت قصار بمزلة شرط
فاسد فيفسد البيع انتهى (قوله فنقضته بعدها) وعليه قيمته خالية (قوله لو في يده) لأن كان في يد البائع
خانية (قوله وإن اشترى كذلك) أي فأن لا ينقد الثمن إلى أربعة أيام (قوله خلافا لمحمد) فإنه جوز له إلى ما سمي

وحالة وإبراء وتسليم شخص بعد الطلبين
وقف عند الثاني أشياء وإقالة بزازية
فهي مستعسر وسلم وإقرار إلا الإقرار بعقد
وبطلت وقيل أشياء وكالة ووصية بغير شرط
وقد كنت غيرت بالانظمة في التهر فقلت
بأن خيار الشرط في الإجارة
والبيع والإبراء
والرهن والعقود وترك الشفعة كذا والتجسعة
والوقف والمحوالة الإقالة
والصلح والخلع كذا والتجسعة
ولا النكاح والطلاق والسلم
نذر وإيمان وهذا يغتفر
فإن اشترى شخص شيئا
أي المشتري (أن لم ينقد ثمنه إلى ثلاثة أيام
فلا يبيع مع) استعسا بما خذ فنقضته
فلو لم ينقد في الثلاثة ففسد فذنته
بعدها لو في يده فلهذا (و) أن اشترى
كذلك (الاربعة) أيام (لا) يبيع خلافا لمحمد

وقول أبي يوسف الاول مثل قول الامام وقوله الثاني مثل قول محمد غايه (قوله فان نقد في الثلاثة جاز انما قال) الخ
 الخلاف السابق فيما لو شرط الخيار اكثر من ثلاثة ثابت هنا فيفسد عنده ويرتفع بالنقد قبل مضي اليوم الثالث
 على ما ذهب اليه العراقيون وموقوف على ما ذهب اليه الخراسانيون ذخيرة (قوله فلو ترك التفرع) اي في قوله
 اول المسئلة فان اشترى على انه الخ وهو تفرع على قوله ملحق لان اللاحق يقتضي المغايرة والتفرع يقتضي انه
 من صوره وعبارة الغرر ان اشترى على انه ان لم يقدر الثمن الى ثلاثة ايام فلا يبيع صح حال في الدرر لم يذكره بالقاء
 كما ذكره في الوقاية لثارة الى انه ليس من صور خيار الشرط حقيقة ليعتبر عليه بل اوزده عقينه لانه في حكمه
 معني انتهى (قوله ولا يخرج مبيع عن ملك البائع الخ) لان تمام هذا العقد بالرضا ولا يتحقق مع الخيار واذا كان
 لا يخرج عن ملكه فينفذ عتق البائع ولا يملك المشتري التصرف فيه وان قبضه باذن البائع وفي الخاتمة ان الاولاد
 والا كساب فيما اذا كان الخيار للبائع تدور مع الاصل فان اجيز كانت للمشتري وان كان فسخ كانت للبائع
 وان كان الخيار للمشتري تحدث عند البائع فكذا الجواب وان حدثت عن المشتري كانت له ثم البيع او انتقض
 قبل هذا قولهما اما على قوله فهو دائر مع الاصل انتهى ولو سلم المبيع الى المشتري فلو سلمه على وجه التملك
 بطل خياره لا لوصفه على وجه الاختيار ولو باع بخيار فوجب ثبوت خياره في المشتري في المدة او ابراء عنه او شري به شيئا
 من المشتري صح تصرفه ومع عدم خروجه عن ملكه في خياره يملك مطالبة المشتري بالثمن بخلاف ما اذا كان
 للمشتري ويثبت الملك للمشتري بالاجازة تمتد الى وقت العقد وانما لم يستند الارث فيما اذا اشترى ابنه بخيار
 البائع ثم مات المشتري فاجاز البائع مثنى الابن ولا يرث اياه لان العقد لا يصلح ان يكون سببا لارث بغير وهر
 (قوله مع خياره فقط) لا وجه للتمسك به فان الحكم كذلك فيما اذا كان الخيار لهما او جعل الخيار لاجنبي
 او جعل كل الخيار لاجنبي غير ما جعله الاخر افاده الحلبي (قوله فيملك) بكسر اللام (قوله على المشتري بقبضه)
 لان البيع ينفسخ بالهلاك لانه كان موقوفا ولا تقايدون المحل فبي قبضه ايده على سوم الشراء وفيه القية
 كذا في الهداية (قوله اذا قبضه باذن البائع) ولو قبضه بغير اذنه كان الحكم كذلك بالاولى (قوله يوم قبضه)
 نظرف لقوله بقبضه وانما اعتبر يوم القبض لان ملكه بالضممان ثبت مستندا اليه (قوله فانه بعد بيان الثمن
 مضمون) اي على المقتضى وقيل مضمون مطلقا ذكر القية ابواليث في سوع العيون اذا قال اذهب بهذا
 الثوب فان رضيته اشترته فذهب به فملك لا يضمن وان قال ان رضيته اشترته بعشرة فذهب به فملك ضمن
 قيمته وعليه الفتوى انتهى ولا فرق في بيان الثمن بين كونه من المشتري او من البائع وحده على ما حقه في البحر
 والضمان بالقية سواء استهلكه المشتري او هلك عنده (قوله بالغة ما بلغت) رد على الطرسوسي حيث قال وينبغي
 ان لا يراد على المعنى انتهى حلبي (قوله ولو شرط المشتري عدم ضمانه) لان اشتراط عدم الضمان في المقبوض
 على السوم باطل انتهى بحر واطلاق المشتري على المساوم مجاز (قوله ولو في يد الوكيل ضمنه الخ) قال في البحر
 واما مقبوض الوكيل بالسوم فقال في الخاتمة الوكيل بالشراء اذا اخذ الثوب على سوم الشراء افاد الموكل
 فلم يرض به ورده عليه فملك عند الوكيل قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ضمن الوكيل قيمته ولا يرجع
 بها على الموكل الا ان يأمره بالاخذ على سوم الشراء فحينئذ اذا ضمن الوكيل يرجع على الموكل انتهى (قوله واما
 على سوم النظر) بان يقول فانه متى انظر اليه او حتى اريه غيري ولا يقول فان رضيته اخذته اي بكذا حلبي عن
 التهر وانما قال ولا يقول الخ لانه يفرق بين سوم الشراء والنظر وان كان سوم الشراء متعديا في الحكم مع سوم النظر
 عند عدم تسمية الثمن (قوله مطلقا) سواء ذكر الثمن او لا حلبي عن التهر (قوله وعلى سوم الرهن) صوره كان
 عليه دين فوضع شيئا ليرهنه عنده فقبضه على سوم الرهن فملك عند المرتهن فانه يملك مضمونا عليه بالاقبل
 من قيمته ومن الدين فهو كالمقبوض على حقيقة الرهن (قوله وعلى سوم القرض) صورته طلب قرض عشرة
 دراهم ودفع له شيئا ليرهنه بها فملك عند من يريد المدفع فانه يملك بالعشرة دراهم قال في البحر وما قبض على سوم
 القرض مضمون بمساوم كقبوض على حقيقة بمنزلة مقبوض على سوم البيع الا انه في البيع ضمن القيمة
 وهما هنا ملك الرهن بمساومه من القرض انتهى والفرق بين هذه ومثله الرهن من وجهين الاول ان الدين
 ثابت في ذمة الراهن ولم يثبت في ذمة المستقرض الثاني ان الرهن مضمون بالاقبل وهما مضمون بالقرض
 المساوم عليه (قوله وعلى سوم النكاح لامة بقبضها) يعني لو قبض امة غيره ليتزوجها باذن مولاهما فملك

(فان قدر في الثلاثة جاز) انما قال ان خيار
 التفرع ملحق بخيار الشرط فلو ترك التفرع
 اذ كان اولى (ولا يخرج مبيع عن ملك
 البائع مع خياره) اي بطل البيع على
 المشتري بقبضه (قوله فيملك) اذا قبضه
 باذن البائع (قوله فانه بعد بيان الثمن
 على سوم الشراء) فانه بعد بيان الثمن
 مضمون بالقية بالغة ما بلغت ولو في يد الوكيل
 المشتري عدم ضمانه بزيادة ولو في يد الوكيل
 ضمنه من ماله بلا رجوع الا باسره بالسوم
 مطلقا وعلى سوم الرهن (قوله وعلى سوم
 القرض) فانه لا يضمن الا بالقرض
 ومن الدين وعلى سوم النكاح لامة بقبضها

في يده ضمن قيمتها والمهر قبل تسليمه مضعون انتهى (تكملة) في الجهر عن البرازية علط ومن غير المبيع وهاتين ضمن
 التبعة لانه قبضه على جهة البيع بعث رسول الله البرازي ان ابعت الى ثوب كذا فبعث اليه البرازي معه او مع غيره
 فضاغ الثوب قبل الوصول الى الاخر وتصادقوا عليه لاضمان على الرسول ثم ان كان رسول الامر فاضمان
 على الاخر وان كان رسول البرازي فلا ضمان على احد لكن اذا وصل الى الاخر ضمن الاخر وكذا لو ارجع الى آخر
 وقال ارسل الى عثمة دراهم قرضا فارسل معه فالأخر ضامن اذا اقرانه رسول له فان بعثه مع غيره رسوله لاضمان
 على الاخر قبل ان يصل وكذا الدائن اذا بعث رسول لا قبض دينه فيبعث معه وضاع يكون من مال الدائن وان مع
 الاخر لاحق بصل اليه انتهى (قوله ويخرج من ملكه اي البائع الخ) فلو اهنقه البائع لم يصح عنقه بجر (قوله مع
 خيار المشتري فقط) ومثله ما اذا جعل المشتري الخيار لا ينجي انتهى (قوله في يده بالتمن) لان الهلاك
 لا يخلو عن مقدحة عيب ووجود العيب يمنع الرد حال قيامه كاتمامه كان فاذا اتصل به الهلاك لم يوجد حاله مجزئة
 للرد فيهلك وقد اثيرم العقد وانبرام العقد يوجب التمن لا التبعة انتهى (قوله كتعبه) تشببه بالهلاك في الصورتين
 اعني في صورة ما اذا كان الخيار للبائع او للمشتري فان التعيب المذكور كالهلاك يوجب التبعة في الاولى والتمن
 في الثانية مخ والفرق بين التمن والتبعة ان التمن مراضى عليه المتعاقدان سواء زاد على التبعة او نقص والتبعة ما تقوم
 به الشيء بمنزلة المعيار من غير زيادة ولا نقصان والاستهلاك كالهلاك انتهى وسواء عيبه المشتري او بائنه او باقة
 معاوية او بفعل المبيع او البائع عندهما وقال محمد لا يسقط تعيب البائع فان اجاز البيع ضمن البائع النقصان
 انتهى بقى لو زاد عند المشتري وحاصل ما ذكرنا في الزيادة انها اما ان تكون متصلة او منفصلة سواء كانت متولدة
 من الاصل كالولد والسجن والجمال والبر من المرض وذهاب البياض من العين او لا كالصبغ والمقر والكس
 والبناء وورش الارض وفي جميعها يمنع الفسخ الا في المنفصلة الغير المتولدة فانها لا تمنع شارحنا (قوله لا المثل)
 اي اذا باع مثليا وجعل الخيار له تعيب عند المشتري مع بقاها فان البائع لا يرجع بنقصان المثل لاحتمال الرأ
 (قوله ولا يملك المشتري) لكن الثقة عليه اتفاقا ابو السعود عن السراج (قوله خلافا لهما) خلافا لهما يدخل
 في ملكه اذ لو خرج عن ملك البائع ولم يدخل في ملك المشتري لصار سائبة قوله لا يصير له الاضاد من قوله
 خلافا لهما (قوله والثاني موجود هنا) وهو علة الملك اي للبائع اذ قد يرد عليه فيعود اليه حقيقة ملكه
 والمشتري ايضا اذ قد يسقط خياره فيكون له (قوله ويلزم اجتماع البدلين) يعني لو قلنا ان المبيع يدخل في ملكه
 والتمن لم يخرج عن ملكه لا اجتماع البدلان في ملك رجل واحد حكم للمعاوضة ولا اصل له في الشرع لان المعاوضة
 تقتضي المساواة ولان الخيار سرع للمشتري ليترى فيقف على المصلحة فلو ثبت الملك وكان المبيع رقيقا اذ ابرحم
 محرم منه لعنق عليه من غير اختياره فيفوت النظر وتقامه في الجهر وهذا معنى قول الشارح والعود على
 موضوعه بالنقض فتأمل (قوله ولا يخرج شي من ماله الخ) فان تصرف البائع في المبيع جاز وكان فسخا وكذا
 ان تصرف المشتري في التمن (قوله عن مالك) لا حاجة اليه (قوله واجما صبح في المدة الخ) وان لم يوجد منهما
 ابازة ولا فسخ حتى مضت المدة لزم البيع ولو اجاز احدهما وفسخ الاخر بطل البيع بينهما سواء سبق الفسخ
 الاجازة او فسخا تامعا ولا عبرة للاجازة بكل حال صبح (قوله وهذا الخلاف) اي بين الامام القائل بعدم الملك
 والصاحبين القائلين بالملك فيما اذا كان الخيار للمشتري (قوله في التسكاح) لانها لم تدخل في ملك الزوج عنده
 واذا سقط الخيار بطل التسكاح للتنافي وعندهما انفسخ له خولها في ملك الزوج فاذا فسخ المشتري البيع رجعت
 الى مولاهما بلانكاح عليهما عندهما وعنده زوجة يجر عن الفسخ (قوله لا يعتبر استبراء) عندهما وعندهما يعتبر
 الحيضة ولو ردت بحكم الخيار الى البائع لا يجب الاستبراء عندهما ويجب اذا ردت بعد القبض بجر (قوله
 فلا يعتق محرمة) وخياره باق عنده خلافا لهما صبح (قوله ردها) لان الوطى يحكم ملك النكاح لبقائه لا يحكم
 ملك العين لعدمه وعندهما ليس له ان يردّها اطلقه وهو مقيد بما اذا لم تكن بكر اذ لو كانت بكر او نقصها الوطى
 امتنع الرد ولو نيا ولوردها الى سيدتها تعود مستكوحة عندها وعندهما بلانكاح وتيد بمكوحته لانه لو اشترى غير
 زوجته بغيره فوطئها امتنع الرد مطلقا وان لم يتحصا وسقط الخيار وليس له الوطى في هذه الصورة كما انه ليس
 للبائع ولو كان الخيار للبائع فبني حله له لا للمشتري كذا في الجهر عن في المنع الذي قبله او روى الوطى
 كالوطى فاذا اشترى غير زوجته بالخيار قبلها بشهوة اولسها كذا في النظر الى فريحتها كذا في سقط خياره

(ويخرج من ملكه) اي البائع (مع خيار
 المشتري) فقط (في يده بالتمن) كتعبه
 في المسئلة الاولى والبائع فسخ البيع وانته
 نقصان التبعة ولو رجع على خياره الا ان كان
 في المدة فهو على خياره (ولا يملك المشتري
 ان يرد المثل) لان المشتري لا يملك
 خلافا لهما (قوله لا يملك المشتري) لان المشتري
 هي التي لا يملك فيها لاسد ولا يملك ملك
 والثاني في الجهر على موضوعه بالنقض
 البدلية والعود على موضوعه بالنقض
 بئس آفة قريته (ولا يخرج شي من ماله الخ)
 مبيع ومن ملكه بائع لو اشترى من
 مالكا تامعا (ان كان الخيار لهما) ولا يملك
 فخرج في المدة انفسخ البيع وانفسخا
 بطل خياره فقط وهذا الخلاف يظهر من
 في غير مسائل جمعها العيني في قوله استحق
 منك نكاحي (قوله في التسكاح) والسكن من
 وهو زوجة بغيره في المدة لا يعتبر استبراء
 (ق) من
 القربان لتكويته المشتري في قوله ردها
 الا اذا تصيبها

وجدها انتصاراً لآله أو زيادته وقيل بالقلب وإن لم تتغير وإن كان بغير شهوة لم يسقط في الكل انتهى في ينبغي العمل
بالتمثيل الثاني في العين كما في التهر والحبوب كما في الحوى وليست مسئلة القرين مكررة مع مسئلة الزوجية التي
هي أول المسائل لأن الأولى من حيث الملك وعدمه المتروك عليه فساد التكاح وعدمه والثانية من حيث سقوط
الخيار وعدمه بالوطى (قوله من الوديعة عند بائعه) يعني إذا قبض المشتري بالخيار المبيع بأذن البائع ثم أودعه
عند البائع فهو ملك في يده في المدة هلكت من مال البائع لا ارتفاع القبض بالرد لعدم الملك ولو كان الخيار للبائع فسلم
المبيع إلى المشتري فأودعه البائع فهو ملك عند بطل البيع عند الكل ولو كان البيع باتاً قبض المشتري المبيع
بأذن البائع أو بغيره ثم أودعه البائع فهو ملك البائع في المشتري اتفاقاً لجهة الإيداع بجرع عن التنازلية (قوله
لم تصرف ولم) أي عنده لانتها لم تدخل في ملكه وصارت له ولا عندهما أي إذا ادعاه ذكره السكك (قوله إذا ولدت
بطل خياره) محمول على ما إذا ولدت في يد المشتري فيوافق ما قبله (قوله لا يبطل خياره) لعدم التعيب (قوله
فهو للبائع) بعد الفسخ عنده وعند المشتري وأما إذا لم يفسخ فالأثر يبيع المبيع كما سلف (قوله فلا استبرأه
على البائع) لعدم دخولها في ملك المشتري وعندهما يجب إذا ردت بعد القبض كما تقدم من البصر (قوله لكن
عبارته ابن السكك اسم المشتري) هو المتيقن فيحصل الأحق في عبارة العيني والمصنف على المعين قاله الحلبي وفي البحر
ونها إذا اشترى ذي من ذي خرا على أنه بالخيار ثم سلم بطل الخيار عندهما لأنه ملكها فلا يملك ردها وهو مسلم
وعنده فيبطل البيع لأنه لم يملكها فلا يملكها باسقاط الخيار بعده وهو مسلم انتهى ولو كان الخيار للبائع فسلم
بطل البيع ولو سلم المشتري لا خيار البائع على حاله فإن أجاز صارت الخيرة للمشتري حكماً والمسلم أهل لأن يملكها
حكماً انتهى (قوله لو أبرأه البائع مني الثمن) أي في المدة بجر (قوله وبقي خياره) وعندهما بطل خياره لأنه لما ملكه
كان الرده منه تملكاً بغير عوض وهو ليس من أهله (قوله كان ملكه فهو حر) بخلاف ما إذا قال إن اشتريت لأنه
يصير كالمتنشي للعتق بعد الشراء فسقط الخيار أي اتفاقاً انتهى (قوله لم يعتق) عنده لعدم الملك ويعتق عندهما
لوجوده (قوله واستدامة السكنى الخ) صورتها اشترى داراً على أنه بالخيار وهو ما كتبها بآجارة أو عارة فاستدام
سكناها قال خواهر زاده استدامتها اختياراً للمالك العين عندهما وليس باختياراً انتهى ولو ابتدأها بطل خياره
كما في جامع الفضولين (قوله فأكرم) أي وهو في يده (قوله بطل البيع) ويرد إلى البائع وعندهما يلزم المشتري
ولو كان الخيار للبائع ينقض بالاجماع بجر (قوله للبائع) عنده لأنها لم تحدث على ملك المشتري وعندهما
للمشتري لأنها حدثت على ملكه انتهى منع وفي الحلبي أن الزوائد تم المصلحة والمنفعة فيستغنى بها عن الكاف
المشار إليها السكنى (قوله فسد) أي البيع عنده لجره عن تملكه (قوله خلا فالحما) فيمن لجره عن رده منع
(قوله ويضم الرمز إلى الرمز) فيصير المعنى أصح عزك أي المحبة بتواضعك وعظم الله في قلبك فامثل امره
ونهي عظم الناس بأنزالهم منازلهم فصر صورا أي قدما ومقرباً عند الله وعند الناس (قوله ولم أبرأه لاحد) أي
لم ير الرمز بتصدر روالاً فالمسائل في المنع والجر (قوله صحيح) لأنها اسقاط حق فلا يعتبر علم صاحبه بها كالطلاق
والعناق مخ (قوله فان فسخ بالقول لا يصح) فان فسخ فيها ولم يعلم صاحبه فهو موقوف عند الطرفين فمستأنى
فلو أجاز البائع بعد فسخه قبل أن يعلم المشتري جاز وبطل فسخه كذا ذكره الأصمعي وأبي وعدم صحة الفسخ قولهما
وقال أبو يوسف يصح وهو قول الأئمة الثلاثة ولهما أنه تصرف في حق الغير بالرفع ولا يعرى عن مضرة لأنه قد
يعتمد تمام البيع السابق فيصرف فيه فتزيمه انقضاء بالهلاك فيما إذا كان الخيار للبائع أولاً يطلب استلذه
مشترياً فيما إذا كان الخيار للمشتري وهذا نوع ضرر فيوقوف على العلم بخلاف الإجازة ولو اختار الرد أو القبول
بقبله فهو باطل لاعتق الأحكام بالظاهر دون الباطن والخلاف المذكور يجري في خيار الرؤية ولا خلاف
في خيار العيب أنه لا يملكه انتهى (قوله والحيلة أن يستوثق بكفيل) الذي في البحر وغيره أن يأخذ منه وكفيل
حتى إذا بدله الفسخ رده عليه انتهى حلبي (قوله أو رفع الأمر للعالم) قال بعضهم أن الحاكم لو نصب من يختصم
صح الرئاستي وفي العمادية وهذا أحد قولين وقيل لا ينصب لأنه ترك النظر لنفسه بعدم أخذ الوكيل فلا ينظر
القاضي إليه وتامه في التهر (قوله لصحته بالفعل) مثال الفسخ بالفعل أن يتصرف البائع في مدة الخيار تصرف
المالك كما إذا اعتق المبيع أو باعه أو كان جارية ووطئها أو قبلها يعني إذا كان الخيار للبائع وفعل شيئاً من هذه
المذكورات كان فسخاً حكماً لأنه دليل الاستبقاء بخلاف ما إذا كان الخيار للمشتري وفعلها فإنه يتم البيع

(ع) من الوديعة عند بائعه في ملك على البائع
لا ارتفاع القبض بالرد لعدم الملك (ز) من
الزوجية الشتر لو ولدت في المدة في يد البائع
لم تصرف ولم يولد ولو في يد المشتري لزمت العقد
لأن الولاد عيب درو ابن كمال وفي البحر
عن التنازلية إذا ولدت بطل خياره وان كان
الولد ميتاً ولم تقصم الولاد لا يبطل
خياره وأقره المصنف (ك) من الكسب
للمعنى في المدة فهو للبائع بعد الفسخ (ف)
من الفسخ لبيع الأمانة فلو تصرفه ذي
على البائع (ح) من الخمر فلو تصرفه
من مثله بالخيار فسلم أحدهما فهو للبائع
عيني وبقيته المستفاد لكن عبارة ابن السكك
اسم المشتري (م) من المأذون لو أبرأه
البائع من الثمن صح استصاها وبقي خياره
لأنه بلى عدم التملك كل ذلك عنده خلافاً
لما قلت وزيد على ذلك مسائل منها (ن)
التعليق كان ملكه فهو بفسخه خيار
لم يعتق (ت) واستدامة السكنى بآجارة
أو عارة ليس باختيار (ص) وصية سراه
بغير فسخ فاحرم بطل البيع (د) والزوائد
المأذنة في المدة بعد الفسخ للبائع (ر)
والعصية في بيع مسكين لو تخلف في المدة قد
شلا ما لم يسأ فبني أن يرعى لها لفظ
(تصدر) ويضم الرمز إلى الرمز ولم أبرأه لاحد
فليخلف (أجاز من له الخيار) ولو أجنبي
(صحيح) ولو مع جهلي صاحبه (أجماعاً إلا أن
يكون الخيار له ما وقع فسخ أحدهما فليس
لأنه لا يبرأه لأن المفسوخ (لا) يصح (الأداة
الإجازة) فان فسخ (بالقول لا) يصح (الأداة
علم) الأخرى المدة فلو لم يعلم لم العقد والحيلة
أن يستوثق بكفيل مخافة العيبة أو يرفع
الأمر للحاكم ليصحب من يرد عليه عيني قيدنا
بأنه قول أجمعه بالفعل والإعلم اتفاقاً

ولو كان الثمن عينا فنصرف فيه المشتري تصرف المالك وكان الخيار له بفسخ العقد به صرح به الاكل في العناية
 وغير من المشايخ من غير زيادة من ابي السعود (قوله كما افاده بقوله) هذا خطأ لان ما في المتن تمام العقد بطلون
 وما عطف عليه لا انفساخه قاله الحلبي (قوله وتم العقد) اي الذي شرط فيه الخيار مسكين بموته اي يموت من له
 الخيار بائنا كان او مشتريا ولو حكما كما في التهر فان كان البائع دخل الثمن في ملك ورثته وان كان المشتري دخل
 المبيع في ملك ورثته والبائع الثمن في التركة ان لم يكن قبضه وان مات من لا خيار له فالأخر على خياره بالايجاع
 فان امضى البيع مضي وان فسخه انفسخ كذا في حاشية المسكي عن البرهان وفي جامع الفصولين وكيل البيع
 او الوصي باع بخيار او المالك بنفسه باع بخيار بغيره فالت الوصي او الموكل او الوصي او من باع بنفسه
 او من شرط له الخيار قال محمد بن ميمون في كل ذلك لان لكل منهم حق في الخيار والموتون بطلون بصر (قوله
 ولا يخلفه الوارث) يعني ان العقد لا يفسخ بفسخ الوارث كما كان يفسخ بفسخ المورث حال حياته قاله لا تقا
 وذلك لانه ليس الامشية وارادة اي ارادة الفسخ او الاجازة وارادته قد انقطعت بموته كسائر تصرفاته والحاصل
 ان الارث انما يكون في شيء يتصور انتقاله لا في شيء لا يتصور انتقاله لان سائر تصرفات المورث من القدرة والعلم ونحو
 ذلك لا تورث كذا في حاشية الشلبي (قوله وتقرر) قال المصنف في شرحه بعد ان ذكر دليلنا على عدم ارث خيار
 الشرط ما نصه اذا علمت هذا ظهر ان خيار التهر يروى وهو ما اذا فر البائع المشتري او بالعكس ووقع البيع بينهما
 بغير فاحش لا يورث لانه مجرد حق ثبت للبائع او المشتري كما في خيار الشرط فتأمل انتهى والمتبادر انه بحث
 عنه ويدل عليه قول شيخه في الجرو لم يسلكوا خيارا ثبت على غير الاربعة من خيار الشرط والرؤية
 والعيب والتعيين هل يورث اول الاخير قوات الوصف المرغوب فيه انتهى موضعنا قالوا يجب على المؤلف ان
 يبين انه بحث (قوله وتقد) هو بحث لصاحب التهر قال فيه ولم ارفي كلامهم حكم خيار النقد وبيني ان يكون
 كالشرط انتهى (قوله لان الاوصاف لا تورث) قال العلامة نوح لان وصف شخص لا يمكن فيه ذلك والارث
 فيمكن فيه الانتقال وهو الاعيان لا في الاوصاف لا يمكن فيه الانتقال وهو الاوصاف انتهى (قوله وما خيار العيب الخ)
 جوابه هما الورود على قوله لان الاوصاف لا تورث من ان خيار العيب ونحوه ثبت للوارث وما حصل الجواب
 ما افاده المرحوم نوح ان خيار العيب يثبت للوارث ابتداء لان المورث استحق المبيع ما لم يكن وارثه لقيامه
 مقامه في التحقيق المورث هو الذي به صفة السلامة من العيوب وكذا خيار التعيين فانه ايضا يثبت للورثة
 ابتداء في ضمن اختلافه بملك البائع فالخيار الثابت فيهما للوارث غير الخيار الذي كان للمورث فان خيار
 المورث كان موقفا والخيار الثابت للوارث غير موقت (قوله فخلفه الوارث فيما) اي لانه ينتقل من جهة المورث
 قال العلامة نوح هذا هو الظاهر من كلام صاحب الهداية وصاحب الكافي واختاره المصنف وصرح صاحب
 الوقاية بان خيار العيب والتعيين يورثان وتبعه صاحب التقاية والظاهر ان المشايخنا قولين انتهى (قوله
 ومضى المدة) للبائع او للمشتري اذا لم يثبت الخيار الا فيها فلا يبقا له بعد هاجم (قوله واغما) فان افاق في المدة
 فالاصح انه على خياره ولو ارتد فهو على خياره اجماعا نهر (قوله والاعتناق) تبصيرا او تعليقا اذا وجد الشرط
 في المدة نهر (قوله ونوابه) هي التدبير والكتابة منع قال في البحر وشار بالاعتناق الى كل تصرف لا يفعل
 الا في الملك كما اذا باعه او وهبه وسلم اورهن واقاده الشارح بقوله وكذا كل تصرف الخ (قوله كاجارة الخ) لف
 ونشر مرتب ويطلب المشتري الاجر من الساكن ويجمع العبد وبقية دواء وحلق رأسه وسقى مرن
 الارض وحصد وعرض المبيع للمبيع او اسكن الدار ولو بلا اجر او تم منها ثيابا او بنى او حصص او طين او هدم منه
 شيئا ولو طين في الرعي يعرف قدر طعمه ان طين اكثر من يوم وليلة بطل خياره لا في ابدونه والاستخدام ثابا
 اجازة الا اذا كان في نوع آخر وقد اختلف كلام صاحب الصغرى فيما قال في موضع الاستخدام مما لا يكون
 اجازة وفي موضع آخر الثانية بطل الخيار كذا في الفتح واقول يمكن حمل الاول على ما اذا كان الثاني في نوع آخر
 والثاني على ما اذا اتحد النوع نهر ولو شري امة فاسرها بارضاع ولده لم يكن رضى لانه استخدام ولو ركب دابة لسعيها
 او ليردها على البائع بطل خياره قياسا لا استحصانا ولو حلب البقرة بطل خياره عند الامام لا عند الثاني الا اذا
 شربه او اطلقه ولو ابراء من الثمن او اشترى منه شيئا او ماومه به فهو اجازة وفي جامع الفصولين المشتري بالخيار اذا
 حال ابرمت شرآه او شئت اخذه او رضيت اخذه بطل خياره ولو حال هو ميت اخذه او اصبحت ارادت او اصبحت

كما افاده بقوله (تم العقد بموته)
 ولا يخلفه الوارث كخيار رثة ونحوه بطلون
 لان الاوصاف لا تورث وما خيار العيب
 والتعيين وقوات الوصف المرغوب فيه
 فخلفه الوارث فيما لا له وان لم يعلم لم يرض
 واغما (والاعتناق) ولو لم يرض (ونوابه)
 وكذا حكم تصرف لا ينفذ او لا يجل
 الا في الملك كاجارة ولو لا تسليم الاصح

انما الملقى لا ينطلي انتهى بجر (قوله) ان مما يتم به البيع ما اذا كان المبيع في يد المشتري زيادة متصلة بقوله من
 الاصل كالمسح والنجلاء ياتى المعنى خلافا لمحمد ولا خلافا في امتناع الفسخ في المتصلة غير المتصلة كالمسح كالمسح
 وهو وكذا في المتصلة المتصلة كالولد والحر والمنفصلة الغير المتصلة كالغلة والكسب لا تمنعه انفاقا (قوله) ونظر
 الخارج داخل) مقتضى الضابط ان النظر الى الاصل لا يحل الا تحليل اذا فعله من له الخيار بتم به العقد او يفسخ به
 (قوله) والقول لمتكر الشهوة) لانه يكره سقوط خياره من (قوله) ومنه اذ (قوله) الى هذا الضابط قال في التهر لان هذا
 الفعل وارنا حشيش اليه للاختصاص الا انه لا يحل في غير الملك انتهى (قوله) ولم يثبت) اما اذا ثبت كان رضى (قوله)
 فله الرضا العيب) اي وان سقط خيار الشرط بالوطى (قوله) وسبب في بابه) اي خيار العيب فان المصنف
 قال هنالك اشترى جارية فوطئها وقبلها او مسها بشهوة ثم وجد بها عيبا لم يرد لها مطلقا ولو ثبتا ورجع بالنقصان
 لا تمنع الرد في المنظومة الهية لو شرط بكارها فبانت ثيبا لم يرد لها بل يرجع باربعين درهما نقصان هذا العيب
 وفي الحاشي والمقتطع الثبوتية ليست بعيب الا اذا شرط البكارة فغيره لعدم المشروط انتهى ولعل ما في الحاشي
 والمقتطع محمول على ما اذا شرط البكارة فوجد بها ثيبا فغيره بالوطى فلا يخالف ما قبله ونحوه نقلا (قوله) ولو فعل
 البائع ذلك) اي التصرف الذي لا ينفذ ولا يحل الا في الملك وكان الخيار له (قوله) وطالب الشفعة) صورته
 ان يشتري دارا بشرط الخيار ثم يبعث دارا يحوارها فطلب الشفعة فيها (قوله) اذا كان الخيار له) وانظر ما لو كان
 الخيار له البائع وطلب الشفعة هل يكون فسخا للعقد لانه دليل الاستيفاء يصر (قوله) بخلاف خيار رقية وعيب
 قال في الدرر بخلاف خيار الرقية فانه لو اشترى دارا ولم يبرها غيبته دارا يبيعها فاحدها بالشفعة فله ان يرد الدار
 الاولى بخيار الرقية انتهى (قوله) لانه دليل الاجازة) لان طلب الشفعة دليل اختياره الملك فيها لان ثبوتها لدفع
 ضرر الدخيل وهو بالاستدامة فيتضمن سقوط الخيار سابقا عليه فيثبت الملك من وقت الشراء بالاستناد
 فتبين ان الجواز كان ثابتا انتهى درر (قوله) او البائع الخ) قال في المفتاح التقييد بالمشتري اتفاقا فانه قد نص
 في المبسوط وغيره انه لو شرط احد المتعاقدين الخيار لغيره صح جوى فالتقييد بالمشتري لانه المحتاج الى رأى
 الغير غالبا كذا في شرح الملتقى (قوله) فاذا كان او غيره) الاولى قصره على الاجنبى لانه اذا جعل الخيار لاحد
 المتعاقدين ذكر اول الباب في قوله او لا احدهما مع ذلك يكون الخيار في المن جعل له فقط فلا يناسب حكم المسئلة
 ولذا قال في الصر ولو قال المصنف ولو شرط احد المتعاقدين الخيار لاجنبى صح اكان اولى ليشمل ما اذا كان
 الشارط البائع او المشتري ويخرج اشتراط احدهما للاخر فان قوله لغيره صادق بالبائع وليس بمراد انتهى حاشي
 ويمكن تصويره فيما اذا تعدد البائع او المشتري على وجه الاشتراك واشترطه احد المتبايعين لاخر منهم او احد الباعة
 كذلك (قوله) صح استصحابا) وقال زفر لا يجوز لانه من احكام العقد فخصص بالعائد ولنا ان تصرفات العاقد
 تصان عن الفهم مما يمكن فاشترطه لغيره اذ اشترط للعائد فيجعل كانه شرط الخيار لنفسه وجعل الاجنبى
 تابعا عن نفسه اقتضاء تخصيصه تصرفه فاذا كان تابعا عنه يكون لكل واحد منهما ان يارمخ (قوله) لعدم المزاحم
 اي لانه وجد في زمان لا يرتفع فيه غيره والثاني لغو جوى (قوله) ولو كانا معا) اوله يعلم التاريخ انتهى مكي عن
 العلامة مسكين (قوله) احق في الاصح) عبارة التهر وهذا اعنى كون الفسخ اولى رواية كتاب الماذون وهي الاصح
 وفي رواية كتاب البيوع تصرف المالك اولى قبل الاول قول ابي يوسف والثاني قول محمد اخذا بما لو باع الوكيل من
 رجل والموكل من غيره فعند ابي يوسف يستويان فيكون بين المشتريين وقال محمد يملكه المشتري من المالك انتهى
 مكي (قوله) بل يبيع ابتداء) قول المصنف واعادة العقد اما ان يحمل على ذكر الايجاب والقبول ثانيا فيكون بيعا
 بالصيغة او على دفع المبيع بالثمن من غير ان يلاحظ منهما فيكون بيعا بالنعاطى (قوله) باع عبيدين الخ) اراد بالعبدان
 التبيين احثرا من قبي واحد ومثليين اذ في القبي الواحد اذا شرط الخيار في نفسه يصح مطلقا وفي المثليين
 كذلك لعدم التفاوت بجر عن الشارح (قوله) ان فصل ثمن كل واحد منهما وعين الخ) صورته ان يقول البائع مثلا
 بعثك كل واحد من هذين العبدان بخمسمائة درهم على اني بالخيار في هذا (قوله) والا يعين ولا يفصل
 كان يقول بعث هذين بالثمن على اني بالخيار في احدهما (قوله) لجهة المبيع والثمن) وذلك لان الذي فيه الخيار
 لا ينعقد البيع فيه في حق الحكم فكانه خارج عن البيع والبيع انما هو في الاخر وهو مجهول بجهة ما فيه
 الخيار ثم ثمن المبيع مجهول لان الثمن في مثله لا ينقسم على المبيع بالسوية ذكره العلامة نوح (قوله) او احدهما

ونظر الخارج داخل شهوة والدول المتدبر
 المشتري قطع ونقصانه انه لو شرط لها بالخيار
 على ان ياتي بغيره فوطئها لم يفسخ
 كان خيارا ولو شرطه ما يبيع بغيره
 بهذا العيب من وسبب في بابه) اي خيار العيب فان المصنف
 البائع ذلك كان فسخا (قوله) الى داره
 وان لم يخذها معراج (قوله) اي داره
 خيارا لشرط بخلاف اذا كان المشتري
 معراج (قوله) من المشتري اذا كان المشتري
 لانه دليل الاجازة (قوله) ولو شرط البكارة
 او البائع كما يفسده كلام الدرد وغيره
 او البائع (قوله) فاقدا كان او غيره
 الاجنبى (قوله) فثبت الخيار له
 اجنبى مع استصحابا من التائب والمستتب
 (قوله) ان اجازة اخرى (قوله) فان اجاز
 (قوله) مع) ان واقعه الاخر (قوله) اول
 احدهما او كسب الاخر (قوله) فالفسخ
 لعدم المزاحم (قوله) فلو كانا معا فالفسخ
 في الاصح رواية لان الجواز في الفسخ
 لا يجوز واعتبر بان الجواز في الفسخ
 لو فسخا (قوله) فلو كانا معا فالفسخ
 (قوله) فلو كانا معا فالفسخ
 اجازة واجيب بجمع كونه اجازة بل يبيع ابتداء
 باع عبيدين على ان ياتي بغيره (قوله) الذي فيه
 فصل ثمن كل واحد منهما وعين الخ) (قوله) والا
 انشأ (قوله) البيع للعلم بالبيع والتمن (قوله) والا
 يعين ولا يفصل او عين ففصل او اصل فقط
 (قوله) ببيع لجهة المبيع والتمن واحد

أيه عشر فأذرع فوجد ما حده عشر ذراعا وكذا لو اشترى جارية على أنها تيب فإذا هي بكر فتكون الصفقة الزائدة
 للمشتري ولا خيار لكن اشترى عبدا على أنه معيب فوجده صحيحا انتهى (قوله البيوع لا يبطل بالشرط في اثنين
 وثلاثين موضعا) وفيما عدا ذلك يبطل بالشرط ما بين ذلك ان الشرط الذي يشترط في البيع لا يخلو اما ان يكون
 شرطا يقتضي العقد اي يجب بالشرط من غير شرط وانه لا يوجب فساد العقد وكذا ان كان شرطا لا يقتضيه العقد
 الا انه يلائم العقد اي يؤكد موجب العقد اذا تكيد موجب الشيء بلائمه ذلك الشيء وكذا ان كان غير ملائم له
 الا ان الشرع ورد بجواز كالتحريم والابطل وكذا اذا لم يرد الشرع بجوازه الا انه متعارف كما اذا اشترى فعلا
 او شرا كاعلى ان يحدوه البائع فانه يجوز استقصاها وان كان القياس يابي بجوازه كذا ذكره البيهقي معزيا
 الى التنازعانية قال وفي مختارات التوارك الشروط الفاسدة في معنى الربا في المهورات دون التهورات وعلى
 ذلك في المعراج بان فيه نفع احد المتعاقدين بلا عوض انتهى ابو السعود (قوله مذكوره في الاشياء) هي شرط
 رهن بان يباع شيئا على ان يعطيه المشتري بالثمن رهنا فان كان الرهن مجعولا كان فاسدا وان كان معلوما فاشارة
 او تحسية فان اعطاء الرهن في المجلس جاز استقصاها جوي وهذا البيع بشرط الرهن كالكفيل مما يوجب تكايد
 العقد ونها البيع بشرط كفيل بان يباع على ان يعطيه بالثمن كفيل فان كان الكفيل غائبا عن المجلس فكفيل
 حين علم ولم يكمل كان فاسدا وان كان الكفيل حاضرا في المجلس او كان غائبا وحضر قبل الافتراق وكفيل جاز
 استقصاها جوي ومنها شرط الاحالة اي لو يباع على ان يحيل المشتري البائع على غيره بالثمن فسد البيع قياسا
 وجاز استقصاها ولو يباع على ان يحيل البائع بالثمن على المشتري فسد البيع قياسا واستقصاها جوي ومنها شرط
 الى ثلاثة ايام كما اذا يباع على ان لا يرد الثمن الى ثلاثة ايام فلا بيع بينهما فالبيع والشرط جائزان ومنها شرط
 البرائة من الذنوب كما اذا يباع شيئا على انه بريء من كل عيب صح البيع ونهت البرائة من كل عيب ومنها
 تأجيل الثمن الى معلوم ومنها شرط قطع التمار المبيعة اي على المشتري فانه مما يقتضيه انعقد فقهاء المال
 البائع من ملكه ومنها شرط تركها على الفضل بعد ادراكها على المفقو به وهو قول محمد بن حنبل ومنها شرط عدم
 تسليم المبيع حتى يتسلم الثمن ومنها شرط رده بعيب وجد ومنها شرط كون الطريق لكثير المشتري ومنها
 شرط عدم خروج المبيع عن ملكه في غير الادى حق لو اشترى شيئا من الحيوانات سوى الرقيق بشرط
 ان لا يبيعه وان لا يهبه فالبيع جائز بخلاف ما اذا اشترى عبدا على ان لا يبيعه او على ان لا يخرج من ملكه حيث
 يفسد البيع والفرق في حواشيها ومنها شرط اطعام المشتري المبيع الا اذا عين ما يطعم الادى بان شرط
 ان يطعم العبد المبيع خبيثا ومنها شرط حمل الجارية قال الفقيه ابو جعفر ان كان الشرط من قبل البائع جاز
 لانه برائة من العيب وان كان الشرط من قبل المشتري لا يجوز لان مقصوده الزيادة وانما هو هومة فيه فسد
 البيع كالشرط الحمل في البهائم وهكذا روى هشام عن محمد انه قال جاز البيع الا ان يكون المشتري محتاجا الى
 الظرف فيه اشارة الى ما قاله الفقيه ابو جعفر وروى الحسن عن الامام ما قلناه من ان الحمل في الجوارى عيب
 عند الناس فكان شرط الحمل بمنزلة شرط البرائة عن العيب فيجوز البيع في الصحيح من الجواب حتى لو كان
 في بدو يرخصون في شراء الجوارى بلا حمل الاولاد كان فاسدا ومنه يعلم ان المصنف اطلق في محل التقييد ومنها
 شرط كونها مغنية بمعنى اشترى جارية على انها مغنية جاز البيع روى ان رجلا جاء الى محمد بن جارية وقال اني
 اشتريتها على انها دمي كذا وكذا فانها هي لا تغني فقال محمد قد علم ان البيع لك وانما خبرك عن عيبها
 وفي البدائع اشترى جارية على انها مغنية ان شرط على وجه الرغبة فسد البيع لكونه شرط ما هو محظور
 محرم وان شرط على وجه التبري من العيب لا يفسد فان لم يجدها مغنية فلا خيار له لانه وجدها سالمة من
 العيب ومنها شرط كون البقرة حلوبا ومنها شرط كون القرس هلالا بكسر الهاء المذكور والاني اي انه
 سهل السير بسرعة لان الوقوف على هذا الشرط ممكن وقت البيع ومنها شرط كون الجارية ما ولدت
 حتى لو يباع جارية على انها ما ولدت ونظير انها كانت ولدته ان يرد لها وظاهره انهم يوجبون الولادة فوجب
 نقصان القوة ومنها شرط ابقاء الثمن في بلد آخر اطلاق المصنف الحكم وهو مقيد لانه ان شرط ان يؤدي الثمن
 في بلد كذا فالبيع فاسد لانه شرط ابل لا يجوز ولا هذا اذا كان الثمن حالا فان كان الثمن مؤجلا الى شهر مثلا
 فالبيع صحيح والشرط باطل الا ان يكون له مؤنة فيتعين كافي الوالدية ومنها شرط الحمل الى منزل المشتري

البيع لا يبطل بالشرط في اثنين وثلاثين
 موضعاً كونه في الاشياء

فجعلته محل بالفارسية وان ذكر بالعربية بان قال اشترى هذا المبرك كذا على ان تحمله الى منزلي بجمعة عند لا يجوز
 لانه في العربية يفرق بين الجمل والايضا لان الجمل لا يقتضيه العقد وانما يقتضى الابقاء وهو يتصور بدون
 الجمل فيكون مفسدا واما في الفارسية فلا يفرق في كل موضع جاز شرط الابقاء بالعربية يجوز بالفارسية ويحصل
 اللفظ المحتمل على اشراط الابقاء ومنها حذف الفعل ونحو الخف ويجعل رقعة على الثوب قال في الحاشية باع
 خنقاه بخرق على ان يخرقه البائع جاز كمال اشترى فعلا على ان يخرقه البائع وكذا لو اشترى من خلقا في ثوبا
 وبه خرق على ان يخرقه البائع ويجعل عليه الرقعة جاز ومنها شرط كون الثوب سداسيا فاذا وجدته سداسيا
 خيرا اشترى ان شاء خفه بجميع الثمن وان شاء تركه لان هذا اختلاف نوع لا اختلاف جنس فلا يفسد البيع
 ومنها كون السويق ملتوتا بسمن يعني اشترى سويقا على ان البائع له بمن من السمن وتقاضا والمشتري ينظر
 اليه فظهر انه لته نصف من جاز البيع ولا خيار لان هذا مما يعرف بالعبان فان عاينه انتفى الغرر ومنها شرط
 كون الصابون متخذ من كذا جرة من الزيت ثم ظهر انه المتخذ من اقل من ذلك والمشتري كان ينظر الى الصابون
 وقت الشراء وكذا لو اشترى قيصا على انه المتخذ من عشرة اذرع وهو ينظر اليه فاذا هو من تسعة اذرع جاز
 البيع ولا خيار لانه اشترى لما اقتضا من قبل ومنها شرط بيع العبد الا اذا قال من فلان بان بعثك هذا العبد
 منك على ان تبعه فانه جاز لعدم المطالب اما اذا قال من فلان فانه يفسد لانه مطالب ومنها شرط جعلها
 ببيعة والمشتري ذي معنى اذا اشترى ذي دارا من مسلم على ان يتخذها ببيعة جاز البيع ويبطل الشرط ويكره
 للمسلم ان يبيعه بها هذا الشرط وكذا بيع الهبيرة على ان يتخذها ببيعة جاز البيع ويبطل الشرط ويكره
 وليس هاهنا احد يطالب بتحصيل الشرط فيجوز البيع بخلاف اشراط ان يجعله المسلم مسجدا فانه يفسد
 وكذا لو باع طعنا على ان يصدق به على الفقراء لان المسجد يخرج عن ملكه الى الله تعالى وكذا لو باع بشرط
 ان يجعله اساقية او مقبرة للمسلمين فانه يفسد ونها شرط رضى الجيران قال في الحاشية رجل اشترى دارا على انه
 ان رضى جيرانه يبيعهها قال الصغار لا يجوز البيع وقال ابوالاثير ان سمي الجيران وقال ان رضى فلان وفلان
 الى ثلاثة ايام اخذتها جاز حوى (قوله شرط على انها مغنية) هي والمثله التي بعد هاتقد متاف مسائل الاشياء
 (قوله ولو شرط الخ) قال في البحر واختلفوا فيما اذا باع جارية على انها ذات لبن فقيل لا يجوز ولا كثر على الجواز
 انتهى (قوله لا ما فيه غرر) كحل الجارية (قوله الا ان يرضى فيه) فيكون اشراطه للبرائة منه (قوله متى عاين
 ما يعرف بالعبان) كمثل السويق الملتوت والصابون المتخذ من كذا جرة والتميم اذا قال انه المتخذ من عشرة
 اذرع فاذا هو من تسعة وقد تقدم في كلام الاشياء (قوله انتفى الغرر) فليس له ان يردده اذا طهر بخلاف ما اشترط
 والله تعالى اعلم واستغفر الله العظيم

باب خيار الرؤية

قدمه على خيار العيب لانه يمنع تمام الحكم وذلك يمنع لزومه واللزوم بعد اتهام منح وخيار الرؤية ثبت حكما
 لا بالشرط ولا يمنع وقوع الملك للمشتري حتى لو تصرف فيه جاز تصرفه وبطل خياره وزمه الثمن وكذا لو هلك
 في يده او صار الى حال لا يملك فسخه بطل خياره كذا في السراج الوهاج (قوله من اضافة المسبب الى السبب)
 الذي ذكره في الفتح والبحران الرؤية شرط ثبوت الخيار وعدم الرؤية هو السبب لثبوت الخيار عند الرؤية انتهى
 ما ذكره من ان الرؤية قبلها فالجواب عنه ان حتى الفسخ قبلها ليس من نتائج ثبوت الخيار بل يحكم انه عقد
 غير لازم لانه لم يقع منه ما يجاز فسخه انتهى حلي (قوله فليس في ديون) كالمسلم فيه وكالمكيلات والموزونات
 والدراهم والدنانير اذا كانت غير معينة قال في البحر واما في رأس مال السلم اذا كان حينما فانه يثبت الخيار فيه
 لا مسلم اليه انتهى (قوله ونقود) اي اثمان خالصة بخلاف ما لو كان المبيع انا من احد التقدين فان فيه الخيار
 كذا في حاشية المكي (قوله وموقوف لا يفسخ بالفسخ) قال في حاشية المكي ومعه كل ما كان في عقد يفسخ بالفسخ
 لا في ما لا يفسخ كالمهر ويبدل الصلح عن القصاص وبذل الخلع وان كانت اعيانا لانه لا يفسد فيها لا بالرد
 لما لم يوجب الانفساخ بئ العقد فاشتماء بقيامه بوجوب المطالبة بالدين لا بمقابلتها من القيمة فلو كان له ان يرد
 كان له ان يرد ابد او اعلم انه لا يتوقف الفسخ على قضاء ولا رضى بل بمجرد قوله ردت يفسخ قبل القبض ويؤديه
 مكن بشرط علم البائع بمد الامام ومحمد خلافا لابي يوسف تنهى (قوله صح الشراء الخ) سواء وصف له المبيع

شرط على انما مغنية ان التبري لا يفسد وان
 للزينة فمبدأ الخ ولو شرط سلبها ان
 اشترط من المشتري فيدرك للبرائة منه متى
 جاز لان سلبها عيب قد ذكره الامام الاولاد
 لو كان في يده يرضون في شرا لا ما فيه غرر لان جاز على
 فسد خاتمة ولو شرط انها ذات لبن جاز على
 لا غرر فيه فاشترطه جاز لا ما فيه غرر لان
 لا غرر فيه وفي الحاشية انتفى الغرر والله اعلم
 وقاين ما يعرف بالعبان انتفى الغرر والله اعلم
 (باب خيار الرؤية)
 من اضافة المسبب الى السبب وما قيل
 من اضافة الثمن الى شرطه غير ظاهري
 لما سمي ان له الرؤية (قوله وثبت في)
 اربعة مواضع (اشترأه) لا عيان
 (والا جارة والتسعة) لان كل منهما معاوضة فليس
 على ثبوت الرؤية منع (صح الشراء) لا يفسخ بالفسخ
 في ديون وتعود عقود لا يفسخ بالفسخ
 خيار الرؤية منع (اي المبيع) ان لم يكن له
 بقاءه والاشارة اليه (ان لم يكن له)

أولا وجوده كما وصفه أولا محاضرا كان ولا كذا في الادرالمنتقى (قوله لم يجز اجماعا) في كون هذا شرط جواز البيع
 لا سيما بالاجماع كلام جوي عن الخواشي السعدية (قوله الاصح الجواز) قال في الخلاصة في الفصل الثالث من
 البيوع ولو كان له بعض المنطقة في السواد والبعض في المصر لا يجوز ولو كان الكل في المصر لكن في موضعين
 يجوز من غير اشارة وهو الاصح وفي المنتقى رجل اشترى من آخر حنطة وحنطة غير معينة وغير مشار اليها
 لكن في ملكه قدر ما باع من الطعام في السواد ان كان المشتري يعلم ذلك لا خيار له وان لم يعلم فله الخيار فذكر
 الخيار يدل على الجواز وفي المحيط باع حنطة عنده ولم يشر اليها جاز لانه باع ما يملكه كما لو باع عبده ولم يشر اليه
 يدل عليه ما روي عن محمد بن رجل باع الطعام والطعام في السواد فان علم المشتري بمكان الطعام فلا خيار له بان لم
 يعلم فله الخيار انتهى فلهما نقول ان تدل على جواز البيع وان لم يكن حاضرا عند جزمه فلا مشارا اليه ~~فكذلك~~ كذا
 اطلاق مشهور المذهب وبعض الشروح وكذا اطلاق القدوري وقد وقعت المسئلة في زمان الشيخ سري الدين
 عبد البر ابن النخعي ووقع في الفتوى وافق نليذه الشيخ شهاب ابن الشهي بالجواز فانه العلامة سري الدين
 في حاشية الزيلعي (قوله اذ ارأه) المراد بالرؤية العلم بالمقصود فهو من عموم الجواز لوجود مسائل اتفاقية لا يكتفي
 بالرؤية فيها مثل ما اذا كان المبيع مما يعرف بالشتم كسك اشتراه وهو يراه فانه انما ينبت الخيار له عنده فله
 الفسخ عنده لعمد رؤيته وكذا لو رأى شيئا ثم اشتراه فوجد متغيرا لان هذه الرؤية غير معرفة بالمقصود والآن
 وكذا اشراء الاغني ثبت له الخيار عند الوصف له فاقم فيه الوصف مقام الرؤية جوي عن الفتح وفي المحيط
 اشترى راوية ماء فله الخيار اذ ارأه لان بعض الماء اطيب من بعض فغلب هذا رد الماء بعد صبه في الزر حيث
 لم يره قبل بخر (قوله فلا يرد الخ) سواء ازدادت قيمته بالحل ام لا بخر لانه لو رده يحتاج الى الحل فيه وهذا كعيب
 حدث عند المشتري ومثله رد المبيع بعيب ولو بخيار شرط او رؤية على المشتري ولو اشترى متاعا وجده الى موضع
 فله رده بعيب او شرط او رؤية لورده الى موضع العقد والا فلا حل على عنصر (قوله وان رضى بالقول) فحده
 لان امان اجازته بالفعل بان تصرف فيه يزول خياره شرئلاية (قوله لان خياره معلق بالرؤية الخ) فيمان هذا
 استدلال بمفهوم الشرط ونحن لا نقول به فالوجه ان يقال لوزم العقد بالرضى قبلها لزم امتناع الخيار
 عندهما وهو ثابت بالنص فاقوى الى بطلانه باطل انتهى درر منحصا (قوله لعدم لزوم المبيع الخ) قال في البصر
 واورد طلب الفرق بين الفسخ والاجازة قبلها فانها غير لازمة وهو لازم مع استوائهما في التعليق بالشرط
 في الحديث وهو من اشترى شيئا لم يره فله الخيار اذ ارأه ان شاء اخذه وان شاء تركه والجواب ان الفسخ سببا آخر
 وهو عدم لزوم هذا العقد وما ليس يلزم فله مشتري فسخه ولم يثبت لها سبب آخر فثبت على العدم وحاصله
 ان العقد غير لازم قبل الرؤية بسبب جهالة المبيع فاذا ارأه حدث له سبب آخر لعدم لزومه وهو الرؤية ولا مانع
 من اجتماع اسباب على سبب واحد انتهى بتصرف (قوله غير موقت) تفسير للاطلاق اي ليس له وقت
 معين فثبت في جميع العمر شرئلاية لانه يثبت بمكان لانعدام الرضى فيبقى الى ان يوجد ما يدل على الرضى انتهى
 مكي عن النخعي (قوله هو الاصح) وقيل موقت بوقت امكان الفسخ اذ ارأه شرئلاية (قوله لاطلاق النص)
 وهو الحديث المتقدم (قوله وهو مبطل خيار الشرط) استشكل هذا بمسئلتين في فتاوى قاضي خان
 احدهما ما لو اشترى دارا لم يرها فبيعت دار بجنيها فآخذها بشفعة لا يبطل خيار الرؤية في ظاهر الرواية
 ويبطل خيار الشرط الثانية ما اذا عرض المشتري المبيع على البيع يبطل خيار الشرط ولا يبطل خيار الرؤية
 واجيب بان الاصل فيهما اي المسئلتين ان خيار الرؤية لا يبطل بصريح الرضى قبل الرؤية فلا يبطل ايضا
 بدليل الرضى قبل الرؤية بالطريق الاولى لانه دونه والاخذ بشفعة والعرض على البيع دليل الرضى فلا يعملان
 في خيار الرؤية انتهى من حاشية سري الدين (قوله مطلقا) سواء كان صريحا او دلالة اذا كان ذلك بعد الرؤية
 واما قبلها فلا يسقط وان صرح به الا في ضمن بعض التصرفات وهو التصرف الذي لا يمكن رفعه كالاغتياق
 والتدبير او يوجب حقا للغير كالبيع المطلق والرهن والاجارة فانها اذا وجدت هذه التصرفات قبل الرؤية يسقط
 بها الخيار لتعذر الفسخ وان كان نهي فلا يوجب حقا للغير كالبيع بشرط الخيار والمساومة والهبة من غير
 تسليم لا يبطله قبل الرؤية ويبطله بعدها ويبطل خيارها بالقبض بعدها لانه يدل على الرضى انتهى عيني ملخصا
 فالاطلاق يفسر بالصريح والدلالة بعد الرؤية ويكون قبل الرؤية او بعدها بالنظر الى بعض التصرفات فتدبر

قالوا بشر لذلك لم يجز اجماعا ففتح ويجوز
 حاشية اخي زاده الاصح الجواز (قوله اي
 للمشتري ان يرد اذ ارأه) الا اذا جله
 للمشتري لبيتا المشتري فلا يرد اذ ارأه الا اذا
 البائع لبيتا المشتري (وان رضى) بالقول
 اعاده الى البائع ان يراه لان خياره معاني
 (قوله اي قبل ان يراه) لان خياره معاني
 بالرؤية بالنص ولا وجود للمعاني قبل الشرط
 (ولو فسخه قبلها) بخر لعدم لزوم المبيع بسبب
 (قوله الاصح) بخر لعدم لزوم المبيع بسبب
 جهالة المبيع (مطلقا غير موقت) بخر
 الخيار للرؤية لاطلاق النص ما لم يوجد
 مبطله وهو يبطل خيار الشرط مطلقا

(قوله ومفيد الرضى بعد الرقبة) كقبضه وعرضه على البيع والاخذ بالشفعة اذا وجدت هذه بعددها (قوله فله
 الاخذ بالشفعة الخ) تفريع على قوله لا قبلها (قوله ويشترط لقضه علم البائع) عند الامام ومحمد خلافا
 لابي يوسف كما هو خلافا في الفسخ في خيار الشرط انتهى مكي (قوله خوف الغرر) اي غرر البائع بسبب
 اعتماد على شرائه فلا يطلب لسلعته مستريا آخر (قوله ولا خيار لبائع ما لم يره) لانه معلق بالشرأ فلا يثبت
 دونه ومراه البيع بنقن تقد كما اذا ورث عينا ولم يرها فباعها فلا خيار له اذا ارادها بعد بيعها اما اذا باع سلعة بسلعة
 ولم يركل منهما العوض ثبت لكل الخيار (قوله في الاصح) هو القول الذي يرجع اليه الامام وما يرجع عنه المجتهد
 ما يردن بالمقصود (اي يعلم به ذلك لان الاصل فيه ان رؤية جميع المبيع غير مشروطة لهذره فليكتفي برؤية
 ما ذكره (قوله كوجه صبرة) مراده بها المكيلات والموزونات فيكتفي برؤية بعضها الا اذا كان الباقي اردي بما راي
 فليقتد بكونه له الخيار اى خيار العيب قال في الفتح والتحقيق انه في بعض الصور خيار عيب وهو ما اذا كان
 اختلاف الباقي يومه الى حد العيب وخيار رؤية اذا كان الاختلاف لا يوصله الى اسم المبيع بل الدون انتهى
 قال الاتقي في المعقود عليه اما ان يكون شيئا واحدا او شيئا فان كان شيئا واحدا فلا يخلو اما ان لا تتفاوت آحاده
 كالكيل والموزون والمعدى المتقارب فاذا راي البعض ورضى به يكون ذلك رضى البعض الذي لم يره اذا كان
 مثل ما راي فله في هذا يكون النظر الى وجه الصبرة من قطا الخيار اذا كان الباقي مثل ذلك لان رؤية البعض
 تعرف مال الباقي لان الحنطة والشعير تعرف بالخبز ولكن هذا فيما اذا كان المكمل في وعاء واحدا اما اذا كان
 في وعاءين فقال مشايخ العراقي رؤية احدهما كرقبة الكل وقال مشايخ بلخ لا يكون رؤية احدهما كرقبة الكل
 لانهما متى كانا في وعاءين كانا شيئين والاول هو المروي عن ابي يوسف وهو الاصح كذا في التحفة لان تعريف الباقي
 فيما اذا كان الكل في وعاء واحد باعتبار المانلة لا باعتبار اتحاد الوعاء وقد وجدت عند اختلافه وان كانت
 تتفاوت آحاده كالتياب في صندوق والبطيخ في شريحة والارمان والسفرجل في قفة فان رؤية البعض لا تعتبر
 رؤية في الباقي ويكون على خياره ما لم ير الكل لان رؤية البعض لا تعرف الباقي للتفاوت اما اذا كان المعقود
 عليه شيئا واحدا كالعبد والجارية فراى الوجه دون سائر الاعضاء يستط خياره انتهى (قوله ورقيق) اي ووجه
 رقيق وكذا اذا نظر الى اكثر الوجه لانه كرقبة جميعه ولو نظر من بني آدم الى جميع الاعضاء غير الوجه لخياره باقى
 شربلاية عن الجوهره واطلق في الرقيق فتشمل الذكرو والانثى ولا تسترط رؤية الكفين واللسان والاسنان والشعر
 عندها انتهى بصر (قوله تركب) اخرج به الشافى وسيأتى الكلام عليها واخرج به البقر فينظر حكمها فانه
 الشر نبلالى وفي المنع عن الجوهره ولو اشترى بقرة حلوا فراى كلها ولم ير ضرعها فله الخيار لان الضرع هو المقصود
 وسيأتى للمواظ (قوله وكفها ايضا في الاصح) انما ذكر الكفل في الداية لانه اذا راي وجهها فقط لا يقطع خياره
 لان المؤخر موضع مقصود منها بخلاف الرقيق وهو قول ابي يوسف وقال محمد لا خيار له لان الاصل في الحيوان
 الوجه فيكتفي برؤية كاهبه منخ (قوله ورؤية ظاهره من مطوى) لان البادى يعرف ما في الطى فلو شرط قحه
 لتضرر البائع بكسره ونقصان قيمته وبذلك ينقص ثمنه عليه الا ان يكون له وجهه ان فلا بد من رؤية كليهما
 او يكون في طيه ما يقصد بالرؤية كالعالم او تكون البطانة مقصودة بان كانت سمورا ونحوه انتهى بصر (قوله
 لا بد من شمره كله) لانه استقر اختلاف الباطن والظاهر في التياب (قوله وهذا اختلاف زمان الخ) هذا باقى
 ما قبله من قوله وهو الصحيح وعليه الفتوى قال في التهر والاصح ان هذا بناء على عادتهم في الكوفة او بغداد
 فان دورهم لم تكن متفاوتة الا في الكبير والصغر وكونها جديدة او لا فاما في ديارنا فهي متفاوتة قال الشارح
 لان يوت الشوية والصيفية والمالوية والسفلية ومراقتها ومطابخها واطلوحها فتختلف فلا بد من رؤية ذلك
 صكه في الاظهر وفي الفتح وهذا هو المعتبر في ديار مصر والشام والعراق وبهذا عرف ان ما نقله بعضهم
 من ان ما في الكتاب قول زفر غير واقع انتهى (قوله ومثله الكرم والبستان) اما البستان فجزم قاضى خان بانه
 لا يكتفي برؤية طاهره وقالوا في الكرم لا بد من رؤية غنبيه من كل نوع وفي الرمان لا بد من رؤية الحامض والحلو
 جوى (قوله وكفى جس شاة لحم) اي لمسها باليد لانه هو الذي يعرف به كثرة اللحم وقلته فان راي ذلك من بعيد
 ولم يجسه فله الخيار وذلك لان السمن لا يظهر من الصوف فلا بد من الجس اتحاد الشلبي (قوله شاة قنية) يقال

ومفيد الرضى بعد الرقبة لا قبلها ادركه
 الاخذ بالشفعة الخ تفريع على قوله لا قبلها
 من خيار الشرط فلا يثبت (قوله ويشترط
 لقضه علم البائع) بالفسخ خوف الغرر
 (ولا خيار لبائع ما لم يره) في الاصح (وكفى
 رؤية ما يردن بالمقصود كوجه صبرة
 ورقيق) ووجه (دابة) تركب (وكفها)
 ايضا في الاصح (ق) رؤية (ظا) مروب
 مطوى) وقال زفر لا بد من شمره كله
 وهو المختار كافي الصكر المختبرات فانه
 المصنف (وذا دخل دار) وقال زفر لا بد
 من رؤية داخل البيت وهذا اختلاف زمان
 الفتوى جوهره ومثله الكرم والبستان (ق) كفى
 لا بد من شمره (ظفر) جميع جس (شاة قنية)
 (جس شاة لحم) مع شمره طاهره ونسرع
 لندروا نسل مع شمره طاهره ونسرع
 بقره سلوب فاقه لانه المقصود جوهره

[illegible]

رأى انهم ظهرت اياها كان لها خيار بعد ما يوجب الحكم عليه بالرضى او رأى ثوبا فلف في ثوب فيسبح فاشترى وهو
لا يعلم انه ذلك شلبي عن الكيال (قوله ولا يعرفه) اي الباقى بجزر اما اذا عرفه المرفوع فاحره ظاهر لتعين المبيع (قوله
وكذا لو كانا موقوفين الخ) في الجبر من الظهيرية لو رأى ثوبين ثم اشتراهما بثمن متفاوتا موقوفين فله الخيار لانه
ربما يكون الاردى باكثر الثمنين وهو لا يعلم وفيه ان كلامهم ما داخل في ملكه فلا ضرر عليه وهذا انما يظهر اذا
قال هذا الاسفل بكذا مثلا والاعلى بكذا اما اذا قال احدهما بكذا والاخر بكذا فلا يظهر وقد يقال يلزم المشتري
التضرر لذا اراد بيع الاردى مراهجة او قولية فان احدا لا يشترى بالثمن الاعلى (قوله عشرة) اي ثمن معلوما ومثل
ذلك اذا كانت الثمن متفاوتا وعلم المرفوع بثمنه (قوله لان الثمن الخ) هذا التعليل منطوقه الى الغالب والا فقد
يتساوى الثمن ويختلف المبيع مما لا ارى على الجيد (قوله والقول للبايع بيمينه الخ) لان دعواه بعد ظهور
سبب لزوم العقد وهو رؤية ما يدل على المقصود من المبيع دعوى امر جادث بعده والاصل عدمه فلا يقبل
الا بينة جوى (قوله هذا الوالد قربة الخ) قال الاتقاني ان كان لا يتفاوت في تلك المدة لمالب بالقول للبايع وان
كان التفاوت غالبا فالقول للمشتري كما قال شمس الائمة السرخسي انتهى وقال الشربل الى المدة تختلف
باختلاف الاشياء فتغير الاشجار في سنة والدواب في اقلها والاربع في ثلثها والتمسك في ثلثها والتمسك في ثلثها
الا اذا بعدت المدة لان الظاهر شاهد له الا ترى ان الجارية النسيئة تكون مجوزا بطول المدة انتهى وقال في الهداية
الان بعدت المدة على ما قالوا ولم يرد على هذا انتهى (قوله عملا بالظاهر) لان الظاهر ان الشيء لا يبقى في حذر
التغير زمانا طويلا لم يقره تغير جوى والظاهر انه تعليل للمستثنى (قوله لانه يسكر الرقبة) اي وللبايع يدعى
امرا فادضا هو العلم بصحته والقول للمسكر بجزر (قوله في بيع بات) فكذا في التمر واصله لصاحب الفسخ والرد
في البات يكون بالاقالة او بظهور خيانته في قولية او مراهجة او بضوات وصف مرغوب فيه (قوله فالقول
للمشتري) لانه انفسخ العقد برده وبقي ملك البائع في يده فيكون القول قول القابض في تعيين ملكه
امنا كان او تخينا كالمودع والعاصب والحاصل ان الاختلاف في التعيين مع خيار الشرط والسلعة مقبوضة
يكون القول فيه للمشتري سواء كان الخيار له او للبايع وان لم تكن مقبوضة فان كان الخيار للمشتري فالقول
للبائع وعكسه فالقول للمشتري بجزر (قوله فالقول للبايع) لان العقد لا يفسخ بفسخ المشتري حتى يلزمه
اقاضي فيبقى المشتري مدعي الحق الفسخ والبائع سكر فيكون القول له بجزر (قوله في الاول) مراده ما يكون
القول فيه للمشتري وهما مسئلتا خيار الشرط والرؤية ومراده بالاخير مسئلة خيار العيب فلا يقال كان الاولى
ان يقول في الاولين (قوله اشترى عدلا) هو بكسر العين المثل ومنه عدل المتاع والمراد هنا القراءة التي هي
عدل غرارة اخرى على الجمل وفهمه فتح (قوله ولم يره) الاولى حذفه لانه ذكر الخيارات الثلاث بعد (قوله بعد
القبض) قيد به لانه ما لم يقبض لا يصح بيعه ولا هبته نهر (قوله وهو بعد اتمام) اي تقرى الصفقة بعد تمامها
(قوله بمنعان تمامها) قال في البصر ليس له رد البعض وامسالك البعض في خيار الشرط والرؤية قبل القبض
وبعد لكونه تفرقة قبل اتمام لكونه مانعا من التمام في الرؤية ومن الابتدأ في الشرط وله ذلك في خيار العيب
بعد القبض لتامها وخيار العيب مانع من المازوم فقط لا قبله لكون القبض من تمامها انتهى اذا علمت ذلك فاعلم
ان ما يمنع من ابتدأ الحكم يمنع من تمامه بدون عكس فقول الشارح خيار الشرط والرؤية يمنعان تمامها صادق
لان خيار الشرط يمنع الابتدأ فيمنع التمام اي وليس له الرقبة قبل التمام (قوله يمنع) اي التمام (قوله قبل القبض
لا بعده) اي فله الرقبة بعد لا قبله لان القبض من التمام (قوله وهل يعود خيار الرؤية بعد سقوطه) يعني اذا اشترى
شيأ ولم يره ثم باعه او وهبه وسأله ثم عاد اليه بسبب هو قسح بان رده عليه بقضاء في المبيع او رده عليه في الهبة
مطلقا وفي المبيع خيار شرط او رؤية انتهى (قوله عن الثاني لا) لانه سقط واذا سقط لا يعود بلا سبب وهذا الوجه
لان ثبوت هذا التصرف يدل على الرضى ويبطل الخيار قبل الرؤية وبعد ما انتهى وقابله انه على خياره لانه من
قبيل المانع الذي زال فيعمل مقتضى وهو خيار الرؤية عمله وباليه ذهب شمس الائمة السرخسي (قوله ليس
للبايع مطالبة بالثمن) لعدم تمام الصفقة (قوله فلهما الخيار) لان كل واحد منهما مشترعا عوض الذي يحصل له
بجزر (قوله شري جارية الخ) فهو ما في المحيط باع عينا بعين لم يرها بدين ثم رآها فردا ينقض البيع في حصة
العين ولا ينقض في حصة الدين لانه لا خيار في حصة بجزر (قوله للزوم تقرى الصفقة) فيه انه لا يلزمه ذمرا

(رأى ثوبا فرفق البائع بعضه ثم اشترى الباقي
ولا يعرفه فله الخيار) وكذا لو كانا موقوفين
فوقهما متفاوتا لانه ربما يكون الاردى
بالاكثر ثمننا (ولو لم يكن كذلك لم يختلف
عشرة لا) خيار له لان الثمن للمبيع
استوى في الاوصاف بجزر (والقول للبايع
بعينه) اذا اختلفا في الثمن هذا (والأولى
قربة وان بعينه فالقول للمشتري
في الظاهر وفي الظهيرية الشهر فافوقه بعينه
الفتح الشهر في مثل الدابة والمملوك قليل (كما
ان القول للمشتري بعينه) لو اختلفا في
اصل (الرؤية) لانه ينكر الرؤية وكذا لو اوفيه
البائع كون المردود مبيعا في بيع بات اوفيه
خيار شرط او رؤية فالقول للمشتري
اشترى رخيص فالقول للبايع والعرق ان للمشتري
ينفرد بالفسخ في الاول لا الاخير (اشترى
عدلا) من متاع ولم يره (وبائع) او ليس نهر
(منه ثوبا) بعد القبض (او وهب وسلم رده
بجزر عيب لا بخيار رؤية او شرط) الاصل
ان رد البعض يوجب تفرق الخيار الشرط والرؤية
في التمام جائزا قبله لخيار العيب ثم بعد سقوطه
يمنعان تمامها او خيار الرؤية بعد سقوطه
لا بعده وهل يعود خيار شرط وصحة فانهى فان
عن الثاني لا خيار شرط لم يره ليس للبايع
ونعير (فروع) شري شيأ لم يره ليس للبايع
مطالبة بالثمن قبل الرؤية ولو باعها عينا
بعين فلهما الخيار مجتبي شري جارية بعد
والف فتبا بضا ثم رد بايع الجارية بحصة الالف
رؤية لم يطل المبيع في الدين اراد بيع
ظهيرية لما مر انه لا خيار في الدين اراد بيع
ضبعة ولا يكون للمشتري خيار فالجيلة
ان يقر بنبوب لانسان ثم يبيع الثوب المقصود
الضبعة ثم المقر له يستحق الثوب المقصود
فيبطل خيار المشتري للزوم تقرى الصفقة

لانه لو ردهما لا اخذ المستحق المقربة له فهو على كل حال ما اخذ على ان ضرره جاء من جهة نفسه باقراره (قوله ثم المقر له) يستحق الثوب باقامة اليقنة على اقرار البائع لان الثوب للمستحق (قوله الا في الشفعة) قال في شرح الجمع لو كانت دار الشفع ملامعة لبعض المبيع كان له الشفعة فيما لامعه فقط ولو فيه تفريق الصفقة ذكر المؤلف في فروع الشفعة (قوله لما مر) من ان له رد البعض في خيار العيب بعد القبض لتمامها لا قبله لكون القبض من تمامها والله سبحانه وتعالى اعلم واستغفر الله العظيم

(باب خيار العيب)

من اضافة الشيء الى غيره يقال صاب المتاع صابا عيبا وعابه زيد يتعدي ولا يتعدى وعيبه مشددا نسبته الى العيب سوى (قوله اصل الفطرة السليمة) الفطرة الخلقة التي هي اساس الشيء وهو وان كان تعريضا لقويا اعتبر في تعريف الاحكام عليه الا ترى انه لو قال بعثك هذه الحلقة واثار اليها فوجدتها المشترى ردية لم يكن علمها ليس له خيار الرد بالعيب لان الحلقة تخلف جديده وردية ووسطا والعيب ما يتخلو عنه اصل الفطرة السليمة عن الاعيان المعارضة لها كالبلبل والسوس او العفن او دقة الحب بسبب هوائه منها تمام الادراك افاده في الشر بلاية (قوله ما افاده بقوله الخ) محل الافادة قوله ما يتقص (قوله ما يتقص الثمن) لان التضرد بتقصان المالية وذلك بانتقاص القيمة من هوائه كان يتقص العين ولا يتقصها ولا يتقص المنفعة بل مجرد النظر اليها كالظفر الاسود الصحيح اتقوى على العمل وكما في جارية تركية لا تعرف اسنان التوك فتح وقيد في الدراية سواد الظفر بالاثمال اما في الحديث فلا قال في الثمر والظاهر اطلاق ما في القمح وفي المحيط اشترى جارية هندية فوجدها لا تحسن الهندية ان كان الداس بعدونه عيبا فله الرد ولا فلا ولو اشترى جارية تركية فوجدها لا تعرف التركية فله الرد لان ذلك عيب ولو كان المشتري يعلم به لكن لا يعلم ان هذا عيب فان كان هذا يخفى على الناس انه عيب فله الرد ولا لا سوى (قوله عند التحار) بضم التاء وشد الجيم وبكسر هاء مع التعقيب جمع تاجر حجر (قوله المراد بهم الخ) اي ليس المراد خصوص البصائر فان المبيع قد يكون من المصنوعات فيعتبر عرف الصانع لا التجار واذا اريد بهم ما يعم الصانع اندفع هذا الاشكال وقال الحلبي يعني انه يعتبر في كل تجارة اداها وفي كل صنعة اهلها انتهى وليس المراد ان ذلك العيب يتقصه عند جميع التجار وجميع ارباب الصنائع وان لم يكن من تجارهم ولا من صناعتهم (قوله اخذه بكل الثمن) اي المبيع المبيع بجميع ثمنه اوردته على البائع لان مطلق العقد يقتضي السلامة من العيب فعمد فواتها بتخيرا ولا يتقص من الثمن شيئا لان الاوصاف لا يقابلها شيء من الثمن بخلاف ما اذا صارت مقصودة بالاتفاق بان حدث العيب بفعل البائع بعد البيع قبل القبض حيث يسقط من الثمن حصته اذا اختار الاخذ به ولا بد للمثله من قبود الاول ان يكون العيب عند البائع الثاني ان لا يرد له المشتري عند البيع الثالث ان لا يعلم به عند القبض وهي في الهداية الرابع ان لا يتمكن من ازالته بلا مشقة فان تمكن فلا كراهة الجارية فانه يسيل من تعليلها وفي اللؤلؤية اشترى فوجد فيه دما ان كان اذا غسل منه الدم ينقص الثوب كان عيبا لوجود دمه والا لا يكون عيبا انما سمن ان لا يشترط البراءة منه خصوصا ومن العيوب هو ما السادس ان لا يزول قبل الفسخ فان زال ليس له الرد مثل بياض العين اذا الحلي والحي اذا زالت بصر (قوله كحللين احرا او احدهما) يعني اذا اشترى احدا كحللين من الاخر صيدا ثم احرا او احدهما ثم وجد المشتري به عيبا استنع رده ورجع بالتقصان انتهى حلي عن البصر (قوله وقبضه ثلاثة آلاف) الظاهر ان هذا اتفاق بل المدار على الزيادة التي تركها يكون مضرا (قوله بخلاف خيار الشرط والرؤية) اي حيث يكون لهم الرد لعدم تمام الصفقة انتهى حلي عن البصر (قوله وينبغي الرجوع بالتقصان) اي في مسائل المحيط انتهى حلي (قوله كوارث شري من التركة كغنا ووجد به عيبا) اي فانه يمنع الرد ويرجع بالتقصان انتهى حلي عن البصر (قوله ولو تبرع بالكفن اجنبي لا يرجع) يعني لو اشترى اجنبي كفا من ماله تبرعا لميت ثم وجد به عيبا لا يرد ولا يرجع والتعبير بالاجنبي اتفاق قال المقدسي في شرح السكز ولو اشترى كفا لميت ثم وجد به عيبا لا يرد كذا في الخلاصة وفي حاشيته التعلق بحق الميت به ولا يرجع بتقص العيب لاحتمال ان يفترسه مبيع فيعود لملك المشتري فيتمكن من الرد وما لم يقع يأم عن الرد لا يرجع بتقصه قال في الخلاصة وكذا لو شري ارضا وجعلها مسجدا فوجد بها عيبا لا يرجع بتقصه على قول من يقول بعوده الى ملك

وهو لا يجوز الا في الشفعة ولو الحلية شريكة
شعنين واحدهما عيب ان قبضه ماله رد
بالعيب والا لا ماس (باب خيار العيب)
هو لغة ما يتخلو عنه اصل الفطرة السليمة
ونحن ما افاده بقوله (من وجد عيبا في شريته)
بنتقص الثمن ولو سيرا جوهرة (عند التجار)
المراد بهم ارباب المعرفة بكل تجارة ومنفعة
قاله المصنف (اخذه بكل الثمن اوردته) مالم
ينبغي ماسا كحللين فاسرما واحدهما
وفي المحيط وصي او وكيل او عبد ماذون
شري شيئا بالثمن وقبضه ثلاثة آلاف لم يرد
بسبب خلاف خيار الشرط والرؤية شيا
للانصرار في شريه وكل وسولي وفي التبرع
الرجوع بالتقصان كوارث شري من التركة
كغنا ووجد به عيبا ولو تبرع بالكفن اجنبي

لا يرجع

المشتري اذا ضرب ولا تأخذه انتهي حلي (قوله وهذه احدي ست مسائل لارجوع فيها) الثانية اشترى من عبده المأذون المديون المستغرق فوجد به عيبا لا يهدده عليه ولا على بائعه ان كان الثمن منقودا وان لم يتقدم المولى وقبض المبيع او لا يوجد به عيبا له الرد ان كان الثمن من النقود او كيميا او زينا بغير عينه لانه يدفع بالرد مطالبة المأذون عن نفسه وان كان عرضا لا يملك الرد وفي المحيط لو اشترى المولى من مكاتبه شيئا فوجد به عيبا لا يرجع به ولا يرد به ولا يخاصم بائعه لكونه عبده الثالثة باع نفس العبد من العبد بجارية ثم وجد به عيبا بارد الجارية واخذ من العبد فقيمة نفسه عندهما وعند محمد يرجع بقيمة الجارية الرابعة باع الوارث من مورثه شيئا فمات المشتري وورثه البائع ووجد به عيبا رده الوارث الا ان كان والا يرد ولا يرجع بالنقصان وبقيمة المسائل في الحر (قوله معري القنية) قال فيها وفي قيمة العناوى الصخرى باع عبدا وسلمه وكل رجل لا يقبض ثمنه فقال الوكيل قبضته فضاع او دفعت الى الامر ووجد الامر كاه قال قول للوكيل مع عينه وبر المشتري من الثمن فلو وجد به عيبا ورده لا يرجع بالثمن على البائع لعدم ثبوت القبض في زعمه ولا على الوكيل لانه لا عقد بينهما وانما هو أمين في قبض الثمن وانما يصدق في دفع الضمان عن نفسه قال رضى الله تعالى عنه وعرف به انه اذا صدق الا تهر الوكيل في الدفع اليه يرجع المشتري بعد الرد بالعيب بالثمن على الا تهر دون القابض انتهى حلي (قوله كالا باق) بالكسر اسم والمصدر ابق والفعل من باب منع وجمع وضرب وقتل والاكثر اتيانه من باب ضرب وفي الجوهرة من باب الابق قال اللغوي الابق الهارب من غير ظلم السيد فان هرب من الظلم لا يسمى ابقا بل يسمى هاربا فعلى هذا الا باق عيب والهرب ليس بعيب انتهى واطلقه فتشمل ما اذا ابق من المولى او من غيره مستأجرا او مستعيرا او مودعا الامن فاصبه الى المولى او غيره ان لم يعرف منزله او لم يقو على الرجوع اليه وتولى ما اذا كان ميرة سفر او اقل وما اذا خرج من البلد او لم يخرج لكن الاشبه ان البلد اذا كانت كبيرة كالقاهرة فهو عيب وان كانت صغيرة بحيث لا يخفى عليه اهله وابيوتها لا يكون عيبا كما ذكره الشارح وشمل الصغير والكبير لكن اذا كان غير عيلا لا يكون عيبا لانه يسمى ضالا لا يفتاوى القنية اشترى عبدا فابق ثم وجد به ولم يأتى عند بائعه بل ابق عند بائع بائعه فله الرد انتهى بجر (قوله في البلدة) قديها لانه لو ابق من قرية المشتري الى قرية البائع يكون عيبا حوى (قوله ولم يختلف) يفيد مفهومه انه اذا اختفى يكون عيبا (قوله واختلاف في الثور) على ثلاثة اقوال الاول ما ذكره المؤلف والثاني ان بائعه ليس بعيب مطلقا والثالث انه ان دام على هذا الفعل فهو عيب اما المرتان والثلاث فلا والظاهر ان حكم غير شور من البهائم كالا نوار (قوله وليس للمشتري مطالبة البائع بالثمن) وهذا لا يرجع بنقصان العيب مادام الثمن حيا آتقا عند الامام رحمه الله تعالى بجر (قوله والسرقة) سواء اوجب قطع او لا كالنباش والطارق واسباها في حكمها كما اذا نهب البيت واطلاقه يعم السرقة كبرى كما في الظهيرية حلي عن التهر (قوله للاكل) انما لم يكن عيبا لان التقصير جاء من قبل المولى حيث اوجبه اليه مكي عن الزيلعي قال في التهر ينبغي انه لو سرق من المولى زيادة على ما يأكله عرفا يكون عيبا حوى وقيد بالاكل لانه لو سرق للببيع يكون عيبا ونحو البيع الا هدا وان سرق للادخار كان عيبا مطلقا فاده صاحب البحر وقوله للاكل يشتمل ان المسروق مهيلا للاكل ويحتمل ان المراد ما يعم الدراهم اذا سرقها للاكل وقوله من المولى يفيد مفهومه اذا سرق من غيره للاكل يكون عيبا (قوله اودس الخ) جزم به الشارح وظاهر ما في المعراج انها قوله وان المذهب الاطلاق بجر وحكا في المعدن بقبيل ايضا مكي (قوله يرجع ربع الثمن) سواء كانت السرقة متكررة عندهما او تحدثت عند احدهما وتكررت عند الاخر كما يفيد التعليل ووجه الرجوع ربع الثمن ان دية اليد في الحر نصف دية النفس وفي الرقيق نصف القيمة وقد تواف هذا النصف بسببين فحقق احدهما عند البائع والاخر عند المشتري فينتصف الموجب فيرجع النصف وهو الربع واطلق فيه فتشمل ما اذا طلب رب المال المسروق في السرقتين او في احدهما دون الاخرى وهذا التعليل يفيد اعتبار القنية لا الثمن وقد يقال انما عبر به نظرا الى الغالب ان الثمن قد والقيمة (قوله عيني) اها رضى الله تعالى عنه ان هذا قوله وعندهما يرجع بالنقصان قال ولولم تداولته الايدي قطع عند الاخير ترجع الباعة بعضهم على بعض عنده وعندهما يرجع الاخير على بائعه بالنقصان ثم هو لا يرجع على بائعه انتهى (قوله لقصور عقل) يرجع الى الا باق والسرقة كما ان قوله بعد لسوء اختيار يرجع اليه (قوله ان من نوعه رده) لانحداد السبب

وهذه احدي ست مسائل لارجوع فيها
بالنقصان المذكورة في البرازية وقد سئل
شربنا للماتى معز القنية انه قد يرد
بالعيب ولا يرجع بالثمن (كالا باق) الا اذا
اتى من المشتري الى البائع في البلدة ولم يختلف
عنده فانه ليس بعيب وليس للمشتري مطالبة
والاحد من انه عيب وليس للمشتري مطالبة
البائع بالثمن قبل عوده من الا باق ابن ملك
قنية (قوله) فان ابق من المولى او يسر قطع
سرقة للاكل من المشتري ايضا قطع
وهو بولوس سرق عند المشتري ايضا قطع
ويرجع ربع الثمن لقطعه بالسرقة اربع
ولوردي (قوله) انما يوجب رجوع ثلثة ارباع
ثمنه عيبا (قوله) انما يوجب رجوع ثلثة ارباع
وقد رده بجهش من سبب اكل باكل ولباس
وعدم لم يكن عيبا ابن ملك (قوله) انما يوجب
الصغر اربعة ارباع من ثمنه بطلان عيب رده
وفي الكدر لسوء اختيار رده بطلان عيب رده
فقد اختلفا في ثلثة ارباع من ثمنه بطلان عيب رده
ثم مشتري كذا في اختلاف
لا اتحاد السبب وعندهما رده ولا عيني
عيبا حدثا كما يرد رده ولا عيني
مشتري ان من نوعه رده ولا عيني

والمراذبه ان يحرم في وقت واحد عندهما وان كان في غيره وليس له الرد وهو المحفوظ عن انسابها خاتبة (قوله
 بقى لو وجدته يبول) اي عنده كما كان يبول عند البائع في حالة واحدة كالصغر (قوله ثم تعيب) اي حدث فيه
 عيب عند المشتري امتنع به الرد على البائع (قوله ينبغي ثم) قال في الفتح وفي التذكرة انما الظاهر في مسئلة تعيبة هي
 ان من اشترى عبدا صغيرا فوجده يبول في الفراش كان له الرد ولو تعيب بعيب آخر عند المشتري كان له ان يرجع
 بنقصان العيب فاذا رجع به ثم كبر العبد هل للبائع ان يسترد النقصان لزال ذلك العيب بالبلوغ لا رواية فيه
 وكان والدي يقول ينبغي ان يراد منه لا لا يستلزم احدهما اذا اشترى جارية فوجدها ذات زوج صك كان له
 ان يردها ولو تعيبت بعيب آخر يرجع بالنقصان فاذا رجع ثم اياها الزوج كان للبائع ان يسترد انقصان الشبهة
 اشترى عبدا فوجده مريضا له الرد فاذا تعيب بعيب آخر يرجع بنقصان العيب فاذا رجع ثم يرى بالمدواة لا يرد
 والا استرد والبلوغ هنا لا بالمدواة فيقضي ان يسترد انتهى جلي (قوله والجنون) قال في الصحاح جن الرجل
 جنونا واجنه الله تعالى فهو مجنون ولا يقال مجنونا وقواهم في الجنون ما اجنه شاذ لانه اما من المبنى للجهول
 او من الرباعي المبني للفاعل فلا يقاس عليه وفي فتح القدير والحق عيب وفسره في المعرب بنقصان العقل بجر
 (قوله تلويح) الذي في البحر من التلويح انه اختلال القوة المميزة بين الاشياء الحسنة والقبيحة المدركة للعوائب
 انتهى ثم قال والاخصار اختلال القوة التي بها ادراك الكليات وبه يعلم نعر بن العقل انه القوة التي بها ذلك
 انتهى فماد كره نعر بن صاحب البحر (قوله وشعاعه في الدماغ) والجنون انقطاع ذلك الشعاع ذكر العلامة
 نوح (قوله وهو لا يختلف بهما) فلا يشترط اتحاد الحالة فالوجن عند البائع في صغره ثم عند المشتري في صغره
 او بعد بلوغه فهو عيب لكونه عين الاول لانه عن فساد في الباطن ولا يختلف بهما بالصغر والكبر بجر فالثاني
 عين الاول لان الجنون لا يكون الا في محل العقل وهو الدماغ ففي اي وقت ظهر فهو وبذلك السبب اتحاد
 الاثنائي (قوله بخلاف ماسر) من العيوب الثلاثة فانهم اختلفت صغرا وكبرا (قوله وقيل يختلف) لان سببه
 في الصغر الضعف الشامل على الاعضاء وهو يزول بالكبر كما في ضعف المثانة وفي حالة الكبر لتساد اختص محل
 العقل كذا في حاشية الشلبي (قوله ومقداره فرق يوم وليلة) ومادون ذلك لا يكون عيبا لجنون يوم وليلة وجرم
 به الشارح وقيل هو عيب ولو ساعة جوى وشرب ليلية وقيل المطبق عيب دون غيره كذا في المعراج والمطبق يفتح
 الباء بجر (قوله ولا بد من معاودته عند المشتري) وان لم يتحد الحال ومنهم من اشترط اتحاد الحال كما سلف قريبا
 ومنهم من لم يشترط المعاودة لان آثاره لا ترتفع وما ذكره المؤلف هو الذي اختاره الصدر الشهيد وقاضى خان
 وصاحب الهداية وصحوه وحكموا بخلط ما عده (قوله والا فلا رد) الاول ان يقول وكذا في كل عيب يمكن
 معاودته والا فلا رد الا في ثلاث تشمل وفي البحر والاصل ان الماودة عند المشتري بعد الوجود عند البائع
 شرط للرد الا في مسائل الخ (قوله والتولد من الرناء) بان يكون الرق متولدا من الرناء لا من الرناء لا يمكن
 معاودته كالجذام والحمى (قوله والولادة) لان الضعف الذي حصل بها لا يرد الا في الفتح ان عليه الفتوى
 اقوله وعليه الفتوى قد علمت ان الاول انفي به ايضا فيغير الحق والقاضي (قوله واعتقده في التهر) حيث
 قال وعندى ان رواية كتاب البيوع اي القائلة بعدم الرد وبوجه لان الله تعالى قادر على ازالة الضعف الحاصل
 بالولادة ايضا وهذا الذي ينبغي ان يعول عليه انتهى واعلم ان محل الرد على القول به اذا لم تلد ثانيا عند المشتري
 لا مناعه بتعييبها عنده بالولادة ثانيا مع العيب السابق بها شرب ليلية فيرجع بالنقصان او السعود (قوله
 والقروح) اي الجروح قال في القاموس القريح الجريح والقروح من به قروح (قوله وكذا الادر) يفتح
 الهمزة والدال مقصورا اما بالهمزة الممدودة وكسر الدال المهملة فهو المادور وهو من يصيبه فتق في احدى
 خصيتيه والفاعل كقروح والاسم الادرة بالضم وقوله الاتيين التقيد بهما ليس بشرط في تحقق العيب
 بل انتفاخ احدهما كاف فيما يظهر (قوله عيب) اي ذو عيب والواضح ان يقول والعنة والنصاعيبان (قوله
 فلا خيار له) لانه وجدته على اتم من الحالة التي اشتراه عليها (قوله والبحر) بالباء المفتوحة والهاء المجهمة المفتوحة
 الفوقية من بحر القم بجزا من باب بع بفتح والذكر البحر والاني بجزا والجمع بجزا مثل امر وجرآ
 وجر كذا في المباح والضر الذي هو عيب هو الناتج من تغير المعدة دون ما يكون لقطع الاسنان فان ذلك
 يزول بتطعيمها كذا في فتح القدير وفي المستطرف يقال ان البحر يحصل من طول انطباق القم وكل رطب القم

بقى لو وجدته يبول ثم تعيب عيبا رجوع
 بالنقصان ثم يفتح هل للبائع ان يسترد النقصان
 لزال ذلك العيب بالبلوغ ينبغي ثم
 (وتجنون) واختلال القوة التي بها ادراك
 الكليات تلويح وهو لا يختلف بهما لا يحا
 القوة المذكورة ومقداره فرق يوم وليلة
 في الدماغ درر (وهو لا يختلف بهما) لا يحا
 سببه بخلاف ماسر وقيل يختلف عيب
 ومقداره فرق يوم وليلة ولا بد من معاودته
 عند المشتري والتولد من الرناء لا يمكن
 ثلاث زنا الجارية والتولد من الرناء لا يمكن
 فتح قلت لكن في الازمة والولادة لا يست
 الا ان فوجبه الجليل عيب في نبات آدم لاني
 في التهر وفيه الجليل والبصر والعصى والادور
 البهائم والجذام والحمى والخمس والته سروح
 والحول والاصم والجنون وكذا الادور وجر انما
 والامساك والغني والحمى عيب واد اشترى
 الاتيين والغني والحمى عيب واد اشترى
 على انه خصي فوجده حيا فلا خيار له
 جوه من (والبحر) ثنى القم

سائل اللعاب سالم منه واما الجبر بالجيم فهو عيب فيهما وهو انتفاخ ما تحت السرة وسحق بعض الناس الجبر
 كذا في الجبر عن النهاية وفي حاشية التاجي كل راحة ساطعة فهي بحر مأخوذ من بخار الماء من بخار الدخان
 انتهى (قوله والدفر) قال السكال الدفر تنريح الابط يقال رجل ادفر وامرأة دفر آه ومنه السبب يقال يدفر
 معدول عن دافرة ويقال شمت دفر الشئ ودفره يسكون القاء وقتها كل ذلك والدال مهملة واما باهجام
 الدال فيفتح الفاء لا غير وهو حدة من طيب او تنور بما يخص به الطيب قيل مسك ادفر ذكره في الجمهرة وفيها
 وصفت امرأته من العرب شيا فالتدوير فلا يدعيبا (قوله والزياد) سوء اعتادته اولاً جوى (قوله عيب
 في الافيه) انه يخل بالاصح والاصح في الاصح لان المقصود من الغلام الاستخدام وهذه الاشياء
 لا يخل به عيب (قوله ولو امر في الاصح) لان المقصود من الامر دونه وغيره استعماله ولا التفات
 الى ميل بعض الانفس الى مخالطة الامر دونه والمخالطة دون غيره وقيل انه عيب فيه جوى (قوله
 واللوطة بها عيب مطلقاً) لانها تصد القراش بحر (قوله لانه دليل الابنة) قال في الصحاح هي العدة في العود
 والعدارة انتهى والمراد بها هنا فخره الذي يطلب المني فلا يسكن الابن قال في البحر وهو عيب حتى في البهائم
 ودعوى مسئلة الحمار له الجمر (قوله ان طواع عيب) لان ذلك يكون علامة على انه من مرض وهو عيب
 بخلاف ما اذا لم يطاوع وقيل عيب جوى (قوله فان كثرة) ظاهر اطلاقه ان هذا الحكم في الذكر والانثى
 وبحر (قوله والكفر باقسامه) اطلقه فشم كفر الغلام والاربية وما اذا شرط اسلامه فظهر كفره او اطلق
 وما اذا كان قريلاً من بلاد الكفر او من بلاد الاسلام انتهى بحر (قوله وكذا الرقص والاعتزال) لان السني يتفر
 عن محبته ورجاءه الرافض بحر وادى بالرافض الذي يجب عليه ويقدره على غيره لا الرافض الذي يسب
 الشيعين فانه داخل في الكافر انتهى لمصان حاشية في السعود عن الجوى (قوله ولو المشتري ذمياً) استبعده
 في اثربانه لا نوع للذي بالاسلم لانه يجبر على اخراجه من ملكه وهو متبعه لكون الكفر عيباً بالنسبة الى الذي
 دون الا لام مع كونه لا ينته بالمسلم يعني فان كان الكفر عيباً فليكن الاسلام كذلك بالنسبة للذي بالطريق
 الاول جوى واقول مدمم فكذلك من ابقاء المسلم في ملكه لا يقتضي جعل الاسلام عيباً بالنسبة له حتى اذا اشتراه
 على انه كافر فوجده مسلماً لا يمكن رده كما يأتى التصريح به وان كان يجبر على بيعه وحيلته فلا وجه
 للاعتداء بالسعود (قوله وعدم الحيض) لان انقطاع علامة الآء وذلك لان الحيض هو الاصل في نبات
 آدم وهو دم حصه فاذا لم تحص فالظاهر انه عن دآءها ولد قاءوا لا تسمع دعواها بآءه الا اذا كرسبه من دآء
 او جبل والمرجع في الجبل قول النساء وفي دآءه الاطباء وهما عدلان فان ادعى الجبل يريها القاضي النساء
 فان قلن هي جلي يحلف البائع ان ذلك لم يكن عنده وان قلن ليست بجلي فلا يمين بحر (قوله وعندهما خمسة
 عشر) ويقولها ما يفتق (قوله ويعرف بقولها الخ) قال في البحر ويمرق ذلك بقول الامة لانه لا يعرف غيرها
 ولكن لا ترد بقولها ما بل لا بد من استعلاف البائع فتد بتكولها ان كان بعد القبر وان كان قبله كذلك في الصحيح
 وحاصله انه اذا صحح دعواه مثل البائع فان صدقه ردت عليه والا لم يحلف عند الامام ان اقربه وانكر كونه عنده
 حلف فان نكل ردت عليه ولا تقبل البيعة على ان الانقطاع كان عند البائع لا يمين بكذبهم بحر (قوله عند
 الثاني) وعند محمد اربعة اشهر وعشر وعن الامام وزفر مفتان حلفي عن النهر واعلم ان عدم الحيض انما يكون
 عيباً فيمن يتا في فيها ما من لا يتا منها الحيض كالابسة والصغيرة فلا يعد عيباً بحر ويجب ان يكون معناه
 اذا اشتراها ما بذلك جوى وفي القضية اذا وجد الجارية تحيض في كل ستة اشهر مرة فنه الرد (قوله والاستحاضة)
 بالجر عطف على المضاف الذي هو عدم قال البد والعيني وهي استمرار الدم وهو علامة الدآء (قوله والبال القديم)
 لان دوامه دليل الدآء اما ما لمه فليس بعيب لانه حركة طبيعية والامور الطبيعية ليست بدآء كما بين في محله وقيد
 بالقديم لان المعتاد منه ليس عيباً انتهى جوى والمظاهر ان ما كان عن دآءه فهو قديم وان هذا هو المراد من كونه
 قديماً فالمراد به كونه عن دآءه لا القدم بحر وحكى عن المستطرف ان المأمون خطب بحر وفسل الناس فنادى
 بهم الامن كان به سعال فابتدوا بشرب خل الخمر ففعلوا فاقطع عنهم السعال انتهى (قوله والدين الخ)
 لان ما لانه تكون مشغولة والغرماء مقدمون على المولى بحر وهذا التعليل يقتضي نقيضه ليدرس بما اذا كان

(والدفر) تن الابط وكذا تن الانص بان في
 (والن بالانص) كما عيب (فوما) لا فيه
 (الانص) في الاصح خلاصة (الان يصحش
 (او يكون انما عاده) بان يكررا
 (من سني واللوطة) بها عيب مطاوعه
 (ان محبها لانه دليل الابنة وان باجر لا تنفي
 (وهي ياترى حماراً تلو الجمر ان طواع عيب
 (والا واما التفتت بافت صوت وتكسر شئ
 (فان يمدد لان قل بان في) (والكفر) باقسامه
 (وإذا لم يمدد الاعتزال بحر) (عيب فيهما)
 (ولو المشتري ذمياً سراج) (وعدم الحيض)
 (لبن سبعة عشر وعند ساجدة عشر
 (ويعرف بقولها اذا انضم اليه تكول البائع
 (سبع في اقل من ثلاثة اشهر عند الثاني
 (والاستحاضة والسعال القديم) لا المعتاد
 (والدين) الذي يطالب به في الحال

٣٢٦ لا ينبغي به فان كان لم يكن عيبا ابو السعد (قوله لا المؤجل) كدين زنه بالبايعه بغير اذن ابو السعد (قوله
 لكن عم الكمال) هو مخالف للمنفرد وقيد الدين في القضية بغير اليسير الذي لا يعد نقصا مكي عن البصر (قوله وعمله
 بنقصان ولا نه وميراثه) ثم يظهر لي وجه نقصان الولاء الا ان يراد بنقصان الولاء نقصان ثمرته وهو الميراث فتأمل
 انتهى ساجي وقال ابو السعد نقصان الولاء بالنسبة لما اذا كان الوارث له عصبه المعنق وقوله وميراثه بالنسبة
 الى ما اذا كان الوارث هو المولى ووجه نقصان الولاء والارث ان الغرماء يقدمون على المولى وعصبته انتهى
 وما في الحلبي اولى (قوله والشعر والماء في العين) لانها يضعفان البصر ويورثان العمى بصر (قوله وكذا اكل مرض
 فيها) منه العشا وهو ضعف البصر بحيث لا يبصر ليلا والغرب وهو ورم في الما قور عايجل منه شيء حتى قال
 محمد انه اذا كان سائلا فصاحبه من اصحاب الاعذار والشتر وهو انقلاب في الاضخان والقبل وهو يقتضيان اقبال
 السواد على الانف (قوله كسبل) هو آء في العين يشبه غشاوة كانت انسج العنكبوت يعرف حمر انتهى ساجي
 عن جامع اللغة (قوله وحوص) يقتضيان والحاء والماء مهملان ضيق في مؤخر العين وبابه ضرب كذا في الحلبي
 (قوله بتر صغير) يضم الباء وسكين المثلية يفرق بينه وبين واحده بالهاء ويذكر كونه اسم جنس ويؤنث نظرا
 الى الجمعية فانه اسم جنس وضمما جعي استعمالا على المختار (قوله والاصبعان عيبان) اي فلا يبرأ ان كان البراءة
 عن عيب واحد حلبي عن الهندية (قوله عيب واحد) فاذا اشتراه على انه عيب بعيب واحد فوجده مقطوعا
 مع الكف فليس له الرد كذا ظهر (قوله الا ان يعمل بالعين ايضا) قال في البصر الا ان يكون امه سر وهو لا يضبط
 الذي يعمل بهما فهو زاده (قوله والشيب) وعد في الصر من العيوب التمث وهو اختلاط البياض بالسواد
 في الشعر فانه في غير اوانه دليل الداء وفي اوانه دليل الكبر (قوله وشرب خمر جهر) عبارة البصر وشرب الخمر عيب
 على سبيل الاعلان والادمان لا على الكتمان احيانا انتهى (قوله ان عديبا) كقمار ترد وشرط مج ونحوهما
 بصر (قوله وعدم ختنهما الى كبيرين) قال في البصر وعدم الختان في الغلام والجارية المولدين البالغين بخلافه
 في الصغيرين وفي الحلبي من دار الحرب لا يكون عيبا مطلقا وفي فتاوى قاضي خان وهذا عندهم معنى عدم
 الختان في الجارية المولدة اما عندنا فعدم الخفض في الجوازي لا يكون عيبا انتهى (قوله وعدم خنق حمار) لانه يدل
 على داء فيه والظاهر ان كثرة الفاحشة عيب ويحرم (قوله وقلة اكل دواب) ولما كثرة فيها فليس بعيب وهي
 في الامه عيب لانها تقصد الفراش لا في العبد (قوله ونكاح) اي في جارية وغلام فان طلقها رجعا فله الرد
 وان كانت معتدة من طلاق بائن فليس بعيب لانه لا سبيل للزوج معها والحرمة عارضة لحرمة الحيض بصر
 وانما كان النكاح عيبا لان فرج الجارية عليه حرام اذا كان لها زوج ولان العبد يلزم بنفقة المرأة انتهى
 من حاشية السلي (قوله وكذب ونميمة) فيها بصر لما يترتب عليه من الافساد وجعل في البصر كل الذنوب عيبا
 وفيه بطر لما تقدم قربا في شرب الخمر (قوله لكن في القضية) ما فيها اذا انفردت به لا يعارض غيره فكان المعتد
 المذكور في غيرها (قوله لو طهر ان الدار الخ) وعبر في البصر بالارض (قوله والخال عيب الخ) قال في البصر وكذا
 الخال ان كان عيبا منه صا واطلق فيه (قوله والعيوب كثيرة) منها الصهوبة وهي احمرار الشعر قال المجوى
 يعني في التركية والهندية لا في الرومية والصقالبة لان عامة شعور الروم تكون كذلك كما في الحانية ومنها
 الحزن على وجه لا يستقر ولا ينقاد للراكب عند العطف والسير والجمع وهو ان لا يلين عند البكاء وخلع الرمن
 من العذار ويل الخلاء وهو ان يسيل لعاب القرم على وجهه يبل الخلاء اذا جعل على رأسه وفيه علقه والعزل
 وهو ان يعزل ذنبه في احد الجانبين والمشش وهو تباعد ما بين القدمين والصكك وهو ان يصل احدى ركبتيه على
 الاخرى والقرن والرتق والعفل والفتق وهو يجمع في المثانة وورعما يهيج بالمرء فيقتله ولا يكون الا لدا في الباطن
 والذخس وهو ورم يكون في اطراف حافر القرم والحمار والشندق وهو معة مفرطة في القم ولو اشترى زوجي
 الخف واحد هما اضيق من الاخر فان خرج عن المادة فله الرد وان كان الخف لا ينسج في اللبس وقد اشتراه
 فهو عيب والتراب في الخنطة الخارج عن العادة عيب فله ردها وليس له ان يميز التراب ويرجع بمحضه وان وجد
 الجارية دمية او سوداء لا بردوان كانت محترقة الوجه لا يعرف جمالها وقبحها فله الرد ولو استنع الرد رجع بفضل
 ما بينهما والصلعة بكسر السين اسم لزيادة تمدد في الجسد كالغدة تنصل اذا حركت وتكون من حمى الى بطيخة
 والصلعة بالفتح الشجة والعدار في الدواب ان كان كثيرا فاحشاوا كل العذرة اما الزكام فليس بعيب كما اذا وجد

لا انا فوسيل لعنته فانه ليس بعيب كما نقله
 مسكين عن الذخيرة لكن في الكمال وعمله
 بنقصان ولا نه وميراثه (قوله والشعر والماء في
 العين وكذا سبل مكي عن البصر) وهو عيب
 كسبل وهو من وجوه بصر بصل مستدبر على
 بمثلثة كن جبر بصر بصل الهداية (وكذا الكلى)
 صور شق جمعة ثا بصل (وكذا الكلى)
 بالكثره بعض شراح الهداية (وكذا الكلى)
 عيب (لو عن داء والا لا) وقطع الاصبع
 عيب والاصبعان عيبان والاصبع
 الكسب عيب واحد والعسر وهو من يعمل
 مسار فقط الا ان يعمل بالعين ايضا كعسر
 التلطاب رضى الله عنه والشيب وشرب
 خمر جهر او قماران عيبا وعدم ختنهما
 لو كبيرين مولدين وعدم خنق حمار
 دواب ونكاح وكذب ونميمة وشرب الخمر
 بلكن في القضية تركها في العبد لا يجوز
 وفيها لو طهر ان الدار منقورة بغير ان يمكن
 من الرد لان الناس لا يغيثون فيها وفي
 المنقورة العيبة والخال عيبا ولو على الذن
 او الشدة لا الحد والعيوب كثيرة فاما الله منها

الامة لا تحسن الطبع والخير فليس بعيب واذا وجد في المصنف سقطا او خطأ فهو عيب ولو اشترى فله ان يرجع
فوجد محلول في العيب يرد وعدم استكمال البول عيب ولو اشترى عابا عليها فوجد بها عيبا لا يرد ولا يرد
في الاذن ان كان واضعا فهو عيب في التركيبة ان عيبا لا في الهندية ومنها سوس الحنطة واختلاف العيين
بالزرق وغيره ولو كانت البقرة قصص احدى ثدييها له الرد وان كانت الدابة بطيئة السير لا يرد الا ان شرط انها
تجول والنتب الكبير في الجدار عيب وكذا يوت النمل في الكرم ان قاحشا ولو اقر البائع بعد بيع السمن الذي
يموت فارة فيه يرجع المشتري بالنقصان عندهما وعليه القنوى والدخن عيب وهو ان يسيل الماء من المخزير
والاجهر وهو من لا يصير نهارا يرد ولا يتشار وهو اتعاخ العصب عند الاعياء وفي القنفة اشترى حافونا فوجد
مكتوبا على يابه بعد قبضه وقف على مسجد كذا ليرده لانها علامة لا تبنى الاحكام عليها والمصرأة اذا حلبها ليس
ليردها عند ناولا يرجع بالنقصان في رواية الكرخي ويرجع في رواية الطحاوي لقوات وصف من عيوب فيه بعد
زياده منفصلة ولو اشترى ثيابا فتوى كان حسنا ليردها المشتري بالتصيرية وعن ابي يوسف انه يردها وقية صاع من
خروجه بس لبنا لنفسه انتهى ملخصا من البحر (قوله حدث عيب آخر عند المشتري) حدوث العيب بشئ ازاد
المرض الذي كان وجودا عند البائع فليس له الرد وقيل ينبغي ان يرد كما في ربيع السن اذا ازداد الا اذا صار
صاحب فراش وفي جامع الفصولين بل ابريسما فرأى عيبه يرجع بنقصه وكذا الاديم لو وقع في الماء فرأى عيبه
لا يرد وان رضى بآتعه وهو مشكل ولو ادخل النار قد وما فرأى عيبه لم يرد اذا الحديد ينقص بالنار والقنفة
مثله بخلاف الذهب اقول الذهب ينقص في النار اذا ذاب اللهم الا ان يكون قبل الذوب ولو وجد سكيناً فرأى
عيبه فان حده بمحرقه الرد لا لو حده مجرد لانه ينقص منه انتهى وفي البرازية يرده المشتري بعيب وعلم البائع
بحدوث عيب آخر عند البائع رجوع البائع على المشتري بارش العيب القديم او رضى بالمردود ولائى له وان حدث فيه
عيب آخر عند البائع رجوع البائع على المشتري بارش العيب الثاني الا ان يرضى بعيبه الثاني ايضا انتهى (قوله
بغير فعل البائع) اعلم ان حدوث العيب عند المشتري شامل لما اذا نقص عنده وحاصل مسائل النقصان ان لا يخلو
اما ان يكون في يد البائع او في يد المشتري فان كان الاول فهو على خمسة اوجه بفعل البائع او بفعل المشتري
او اجنبى او المعقود عليه او بافة سماوية فان كان بفعل البائع خير المشتري ووجد به عيبا قديما او لا ان شاء تركه
وان شاء اخذه وطرح من الثمن حصة النقصان وان كان بفعل المشتري لزمه جميع الثمن وليس له ان يسكه ويطلب
النقصان ولو منعه البائع بعد جناية المشتري لاجل الثمن فلامشتري رده بالعيب القديم ويسقط عنه الثمن
الا ما نقصه بفعله وان كان النقصان بفعل الاجنبى فالمشتري بالخيار ميبا او لا ان شاء رضى به بجميع الثمن
واتبع الخافى بارشه وان شاء تركه وسقط عنه الثمن وان كان النقصان بافة سماوية او بفعل المعقود عليه يرد به بكل
الثمن او يأخذه ووجد به عيبا قديما او لا ويرطرح عنه جناية المعقود عليه او الافة السماوية ولا يرد به بالعيب
القديم لانه يرد به بعين وان كان الثاني وهو ما اذا كان النقصان بعد ان قبضه المشتري فان كان بفعله او بفعل
المعقود عليه او بافة سماوية لا يرد به بالعيب القديم لانه يرد به بعين ويرجع بحصة العيب الا اذا رضى به البائع
فاخصا وان كان بفعل البائع او الاجنبى يجب الارش على الخافى وانه يمنع الرد ويرجع بحصة العيب من الثمن كذا
في البحر اذا عرفت هذا فاعلم ان حدوث العيب الاخر فرضه المصنف فيما بعد القبض بحيث قال عند المشتري
وقد منا انه فيما بعد القبض يرجع المشتري بالنقصان اى نقصان العيب في الصور الخمس وانما استثنى الشارح
فعل البائع لعدم امكان الرد فيه برضى البائع لكن يرد عليه ان الحكم في فعل الاجنبى كذلك فكان على الشارح
ان يقول بغير فعل البائع او الاجنبى انتهى حلي (قوله بعد القبض) لا حاجة اليه لان الكلام فيه انتهى حلي
(قوله يرجع بمحضه) اى بحصة العيب الاول انتهى حلي ويمنع الرد كما في النهر (قوله ووجب الارش) اى ارش
العيب الذى حدث بفعل البائع عليه لحيث يرجع على البائع بشيئين الاول حصة العيب الاول من الثمن
والثاني ارش التعيب الثاني (قوله فله اخذه) اى مع طرح حصة النقصان من الثمن انتهى حلي (قوله بكل الثمن)
متعلق بقوله اورده فقط ولا حاجة اليه لانه معلوم لا يحتاجه بل ربما اوههم خلاف المراد من تعاقبه بقوله فله
انه كما لا يخفى انتهى حلي (قوله مطلتا) اى سواء وجد به عيبا او لا انتهى حلي ومثله في البحر والنهر وفيه
المراد من قوله انه تعيب بفعل البائع قبل القبض فكيف يتأني الاطلاق الا ان يرد بقوله سواء وجد به عيبا

حدث عيب آخر عند المشتري
فعل البائع فلو وجد بعد القبض
رجع بمحضه من الثمن ووجب الارش وما قبله
قوله اخذه اورده بكل الثمن مطلقا

أى قد يغير هذا الحادث بفعله ويحتمل نفسه بما إذا كان يفعل البائع أو غيره ويكون قوله وأما قبله كالأما
 عندنا نفا وهو الذى يفيد بعض التقارير (قوله فالقول للبائع الخ) الذى فى التهر ولو أقام البائع بينة أنه حدث
 عند المشتري والمشتري بينة أنه كان معيبا في يد البائع تقبل بينة المشتري لأنه ثبت الخيار والقول للبائع
 لأنه ينكر الخيار انتهى فقوله والقول للبائع محله عند عدم وجود البرهان (قوله ولا يرد جبرا الخ) لما تقدم من أنه
 بمنزلة حدوث عيب ومقتضاه أنه يجري فيه حكم العيب الحادث عند المشتري وقوله الا فى بلد العقد قيل عاينه
 ان الحمل والموتة يتحققان فى بلده واحدة فيستحب ان يدار الحكم على الموتة (قوله رجع بقصانه) وذلك بان يقوم
 وبه عيب يعنى العيب القديم خاصة وكأنه ليس به غيره ثم يقوم سالما من كل عيب فيرجع بالتفاوت شربلا لية
 وفى البرازية والقوم لا يد أن يكون اثنين يخبران بلفظ الشهادة بمحضرة البائع والمشتري والقوم الاهل فى كل
 جرة انتهى ويحتاج الى الفرق بين التقويم هنا وفى كل موضع فانهم اكتفوا فى تقويم المتلفات بتقويم واحد
 كما فى شرح المنظومة بجزر (قوله الا فيما استثنى) وهى ست مسائل تقدم ذكرها اول الباب (قوله وحده ما لو اشترى
 تولية) قال فى الفتاوى الفقهية يستثنى من قوله لو حدث به عيب وبه عيب قديم رجع بنقصه او رضى بانه
 مستثنان احدهما بيع التولية لو باع شيئا تولية ثم حدث به عيب عند المشتري وبه عيب قديم لا رجوع ولا رداى
 الا برضى البائع لانه لو رجع صار الثمن الثانى ناقص من الاول وقضية التولية ان يكون مثل الاول الثانية لو قبض
 المسلم فيه فوجد به عيبا كان عند المسلم اليه وحدث به عيب عند جوب السلم قال الامام بخير المسلم اليه ان شاء
 قبله معيبا بالعيب الحادث وان شاء لم يقبل ولا تنى عليه من رأس المال ولا من نقصان العيب لانه لو غرم نقصان
 العيب من رأس المال كان اعتياضا عن الجودة فيكون ربا انتهى ملخصا من البحر (قوله او خاطه اطفله) هذا
 مبنى على ما سياتى من ان كل موضع للبائع اخذه معيبا لا يرجع المشتري بالنقصان اذا اخرج من ملكه
 والارجع فالاب لو قطع الثوب المشتري لولده الصغير لساما وخاطه ثم اطاع على عيب لا يرجع بالنقصان
 لان التملك صدر من الاب للصغير بمجرد القطع له والاب نائبه فى التسلم فصار حابسا للمبيع بذلك اخراج
 وانما قد بد الصغير لانه لو كان الولد كبيرا رجع بالنقصان لانه لم يصير مسلما اليه الا بعد الخطاطة وكانت الخطاطة
 على ملكه وامتنع الرد بسبب زيادتها قبل ان يخرج من ملكه فبعد ذلك لا يتفاوت الحال بين ان يخرج من ملكه
 ملكه بالمبيع مثلا او لا فى جواز الرجوع بالنقصان لتحقق الامتناع من الرد قبل الاخراج فالخراج لم ينفذ
 الامتناع انتهى حلى تصرف (قوله اورضى البائع به) يعنى لورضى البائع بالرد لا يرجع المشتري بالنقصان
 بل اما ان يسكه من غير رجوع واما ان يرد ولا حاجة الى هذه المسئلة مع قول المتن وله الرد برضى البائع انتهى
 حلى (قوله وله الرد برضى البائع) لان فى الرد ضررا بالبائع لكونه خرج عن ملكه سالما الى عن الحادث فتمت
 الرجوع بالنقصان الا ان يرضى بالضرر فيضرب المشتري حينئذ بين الرد والامسالة من غير رجوع بنقصان انتهى
 حلى (قوله الامتناع عيب) اى الالعيب مانع من الرد فانه يتعين الرجوع بالنقصان كالمقتل المبيع عند
 المشتري رجلا خطأ ثم ظهر انه قتل آخر عند البائع قبله البائع بالخنا بين لا يجبر المشتري على ذلك وانما يرجع
 بنقصان الجنابة الاولى دفعا للضرر عنه لانه لو رده على بائعه كان مختارا للقدام فمما وكما لو اشترى عصيرا فقتل
 بعد قبضه ثم وجد به عيبا لا يردده وان رضى البائع وانما يرجع بالنقصان حلى من التهر (قوله او زيادة) اى او لا
 زيادة مانعة كما سياتى فى نحو الخطاطة انتهى حلى (قوله كان اشترى) تمثيل لاصل المسئلة لزيادة قال فى البحر
 وهو تكرار لان رجوعه وجواز رده برضى بائعه فى الثوب من افراد ما قدمه ولم تظهر فائدة لافراد الثوب
 الا ليرتب عليه مسئلة ما اذا خاطه فانه يمتنع الرد ولو برضا انتهى (قوله فاطاع على عيب) ذكر الفاء يفيد
 ان القطع لو كان بعد الاطلاع على العيب لا يرجع بالنقصان ووجهه ظاهر فليراجع انتهى حلى (قوله ولو اشترى
 بعيرا) اى مثلا (قوله لا يرجع) اى عند الامام وتقل فى البحر عن جامع القصولين مانعه لو اشترى بعيرا فملاذ خله
 داره فقط فذبحه رجل بامر المشتري فظهر عيبه يرجع بنقصانه عندهما وبه اخذ المشايخ كالأكل طعنا
 فوجد به عيبا ولو علم عيبه قبل الذبح فذبحه هو او غيره بامره لا يرجع انتهى وفى الواقعات الفتوى على قوله
 فى الاكل فكذا هنا انتهى (قوله لافساد ماليته) اشار به الى الفرق اى عند الامام بين هذه المسئلة وما قبلها
 وهوان النهر افساد للمالية لصبره المبيع عرضة لالتن والفساد ولذا لا يقطع السارق به فاختلف معنى قيام

ولو برهن البائع على حدوثه والمشتري
 على قدمه فالقول للبائع والبيعة للمشتري
 ولا يرد جبرا (رجع بقصانه) الا فيما استثنى
 انعقد بجزر ما لو اشترى تولية لو خاطه لطفله
 ورضى اورضى به البائع عيب او زيادة (وله الرد
 برضى البائع) الا لان عيب او زيادة (قد
 اشترى نوبا قطعه فاطاع على عيب) قد
 (رجع به) اى بنقصانه كذلك ذلك لانه انقطع
 عنه (ولو اشترى بعيرا فملاذ خله) لانه انقطع
 فاسد الا يرجع لافساد ماليته

المبيع انتهى حلي عن النهر (قوله كما لا يرجع لو باع المشتري الثوب كله) سواء باعه بعد رؤية العيب أو قبله
 كان لضروره اولاً في القنية لشترى بحكمة فوجد هامعيبه وغاب البائع ولو انتظر حضوره ففقد فشاها وباعها
 ليس له ان يرجع بالنقصان العيب ولا سبيل له في دفع هذا الضرر والمبيع مانع من الرجوع بالنقصان مطلقاً
 سواء كان بعد حدث نقص عند المشتري او قبله الا اذا كان بعد زيادة كما سيأتي بجر (قوله اوده منه اوده به)
 قال في المحيط ولو اخرج المبيع عن ملكه بحيث لا يبقى للملك اثر بان باعه او وهبه او اقر به لغيره ثم علم بالعيب لا يرجع
 بالنقصان وكذا لو باع بعضه وان تصرف تصرفاً لا يخرج عنه عن ملكه بان آجره او رهنه او كان طعاماً فطبخه
 أو سويقاً فقلته بسجن أو بغيره ثم علم بالعيب فانه يرجع بالنقصان الا في الكتابة انتهى (قوله بل لو اذ
 رده مقطوعاً لا يخيط) يعني ان الرد غير ممتنع بالقطع برضى البائع فكان مقولاً للرد اي باخراجه عن ملكه
 بخلاف ما اذا خاطه ثم باعه حيث لا يمتنع الرجوع بالنقصان لانه لم يصير حاسباً له بالمبيع لامتناع الرد قبله
 بالخيطة من غير علم بالعيب ويصح بعد امتناع الرد لا تأثير له من (قوله وخاطه) قال في البحر اعلم ان خياطة
 الثوب كما تمنع رده بعيب تمنع الرجوع به عند استحقاقه فلو اشترى قميصاً وقطعه وخاطه ثم رهنه مستحق
 ان القميص له وقضى له لم يرجع المشتري بالثمن على بائعه لكونه استحق ببيع سبب حادث بخلاف ما اذا قطعه ولم يخاطه
 فبرهن ان القميص له يرجع بالثمن انتهى قال الحلي وأشار بالخيطة مع ما عطف عليها الى الزيادة المتصلة غير
 المتولدة قال في الدر المنثور بخلاف الزيادة المتصلة المتولدة كالسجن والجمال فلا يمنع اخذه على الظاهر قلت
 فالزيادة نوعان متصلة ومنفصلة والنوعان متولدة كالجمل فلا يمنع وغير متولدة كقنطرة والمنفصلة نوعان
 متولدة كالولد والثر والارث قبل القبض لا تمنع ويصح الرجوع بالنقصان وغير متولدة منه كالكسب والغلة
 والهبة ملائمة مع فاذا فسح سلمت الزيادة للمشتري مجازاً انتهى (قوله باي صبح كان) اي ولو اسود وعند الامام
 رضى الله تعالى عنه السواد نقصان فيكون للبائع اخذه وهو اختلاف زمان انتهى حلي (قوله اوت السويق
 بسجن) قال في المصباح لت الرجل السويق اثنا من باب قتل به بشئ من الماء وهو اخف من البس انتهى (قوله
 او غرس اوبق) اي في الارض المبيعة (قوله ثم اطاع على عيب) اي في السويق او الثوب بعد هذه الاشياء من
 قال الحلي وهو يفيد ان الزيادة لو كانت بعد الاطلاع على العيب لا يرجع بالنقصان ووجهه ظاهر ويدل عليه
 ايضا كلامه. سكين حيث قال ولم يكن عالماً وقت الصبح والله انتهى (قوله لامتناع الرد بسبب الزيادة)
 لانه لا وجه للفسخ في الاصل دونها لانها لا تنفك عنه ولا وجه اليه معها لان الزيادة ليست بمبيعة فامتنع اصلاً
 وليس للبائع ان يأخذها لان الامتناع لم يفسد لا حقه انتهى بجر (قوله لحصول الربا) الاولى ان يقول لشبهة
 الربا لان حرمة الربا بالقدر والجنس وقد فقد احدهما (قوله اي الممتنع رده) اشار به الى ان امتناع الرد سابق على البيع
 فلا تأخير للمبيع في امتناع الرد فلا يصير له حاداً فيرجع بالنقصان انتهى حلي (قوله بعد رؤية العيب) افاده انه
 لو باعه في هذه الصورة قبل رؤية العيب يرجع بالاولى انتهى حلي (قوله اودالة) ينظر لم يكن البيع بعد رؤية
 العيب رضى به دلالة انتهى حلي والرضى دلالة كما جعله لئسا او ركوباً (قوله اومات العبد) قال في الهداية
 اما الموت فلان الملك ينتهي به والامتناع حكماً لا بفعله انتهى قال في الفتح اما الموت فلان الملك ينتهي به والشئ
 بانتهائه بقرينة فكان بقاء الملك قائماً والرد متعذر وقد اطاع على عيب وذلك موجب للرجوع اذا امتناع الرد انما
 يكون مانعاً اذا كان عن فعل المشتري اما اذا ثبت حكماً لشيء فلا وهن ثبت حكماً للموت فلا يمنع الرجوع
 بالنقصان وامتنع كل عليه بما اذا صبح الثوب آجر واخواته فانه يرجع بالنقصان مع الامتناع به عليه واجيب
 بان امتناع الرد في ذلك انما هو بسبب الزيادة التي حصلت في المبيع حقاً للشرع للزوم شبهة الربا انتهى وقال
 في التهر ولا فرق في هذا اي موت العبد بين ان يكون بعد رؤية العيب او قبلها انتهى حلي (قوله المراد هلالاً
 المبيع عند المشتري) لا فرق بين الادى وغيره ومن ثم قال في القصول ذهب به الى بائعه ليرده بعيبه فهلك
 في الطريق هلك على المشتري ويرجع بنقصه وفي القنية اشترى جداراً مثلاً فلم يعلم به حتى سقط فله الرجوع
 بالنقصان كذا في حاشية المكي (قوله اواعقه) قال في الهداية واما الاعتاق فالتقيا فيه ان لا يرجع لان
 الامتناع بفعله فصار كالمقتل وفي الاستحسان يرجع لان العتق انما للملك لان الادى ما خلق في الاصل مجلاً
 للملك وانما يثبت الملك فيه مؤقتاً الى الاعتاق فصار انهاء كالموت وهذا لان الشئ يقرر بانتهائه فيجعل كان الملك

(كما لا يرجع لو باع المشتري الثوب كله)
 اوده منه اوده به (بعد القطع) بل لو اذ
 مقطوعاً لا يخيط (قوله وخاطه او صبح)
 (قوله بل لو اذ رده) اوت السويق بسجن
 باي صبح كان عيباً او غرس اوبق
 او غرس اوبق او غرس اوبق (امتناع الرد بسبب
 عيب) (رجع نقصانه) لا يمنع الرجوع بالاولى
 الزيادة المتصلة (قوله بل لو اذ رده) اي الممتنع
 لو راضياً على الرد لا يقضي التراضي به بحد
 وان كان (كما) يرجع (لو باعه) اي الممتنع
 رده (في هذه الصورة بعد رؤية العيب) اومات
 العبد المراد هلالاً المبيع عند المشتري
 اواعقه اوده به او اسنوله

باق والرد متعذر والتدبير والاستيلاء فخرته لانه تعذر النقل انتهى حلي (قوله او وقف) قال في البحر وشار
بالاعتاق الى الوقف فاذا وقف المشتري الارض ثم علم بالعيب رجع بالنقص وفي جعلها مسجدا اختلاف والمختار
الرجوع بالنقص كلما في جامع الفصولين وعليه الفتوى كما في البرزخية واذا رجع بالنقص لم يلزم له لان النقصان
لم يدخل تحت الوقف كذا في البرزخية ايضا انتهى حلي (قوله قبل علمه) ظرف لاعتقه وما بعده انتهى حلي
والخاص ان هلاله المبيع ليس كاعتقائه فانه اذا ملك المبيع رجع بالنقصان العيب سواء كان بعد العلم به او قبله
واما الاعتاق بعد العلم به فمانع من الرجوع بنقصانه بخلافه قبله وليس اعتاقه كاستهلاكه فانه اذا استهلكه
فلا رجوع مطلقا الا في الاكل عندهم لم يصح (قوله لو كان طعاما فاكله او بعضه) قال في الهداية واما الاكل
فعلى الخلاف عندهما يرجع وعنده لا يرجع بينهما وعلى هذا الخلاف آيا ليس الثوب حتى يخرق لم يملك
انه صنع بالمبيع ما يقصد بشرائه ويعتاده له فيه فاشبه الاعتاق وله انه تعذر الرجوع ففعل مضمون منه في المبيع
فاشبه البيع والقتل ولا يعتبر بكونه مقصودا الا يرى ان البيع عما يقصد بالشراء ثم هو يمنع الرجوع وان اكل
بعض الطعام ثم علم بالعيب فكذا الجواب عند الامام رحمه الله تعالى لان الطعام كشي واحد فصار كبيع البعض
وعنه انه يرجع بنقصان العيب في السكك وعنه انه يرد ما بقي لانه لا يضره التبعض انتهى قوله ثم علم بالعيب
يدل على ان الرجوع فيما اذا اطعمه عبده او مديره او ام ولد له وليس الثوب حتى يخرق مقيد بما قبل العلم بالعيب
فلو اخرج الشارح قوله قبل علمه بعبه عن قوله او لبس الثوب حتى يخرق ليكون قيدا في المسائل المشترقة
اولها الاعتاق لكان اولي انتهى حلي (قوله او اطعمه عبده او مديره او ام ولد له) انما يرجع في هذه المسائل لان
ملكه باق كما في البحر يعني ان العبد والمديروا ام الولد اكلوا الطعام على ملك السيد لانهم لا يملكون وان ملكوا
فكان ملكه باقيا في الطعام والرد متعذر كما قررناه في الاعتاق بخلاف ما اذا اطعمه طرفة وما يملك عليه
عامة ما في حيث لا يرجع لان فيه حبس المبيع بالتعليك من هؤلاء فانهم من اهل الملك انتهى حلي (قوله فانه
يرجع بالنقصان) اي الحاصل في المبيع (قوله استحصانا) تبع فيه صاحب البحر والذي في الهداية والعناية
والفتح والتبيين ان الاستحصان عدم الرجوع وهو قول الامام انتهى حلي والذي في المنع عن الاختيار مثل
ما في البحر (قوله عندهما) يوهن ان الخلاف جار في جميع المسائل المتقدمة اوفي الاخير فقط مع انه لم يذكر
اذا في اكل الطعام كله او بعضه وفي لبس الثوب كما علمته من النقول المتقدمة انتهى حلي (قوله وعليه الفتوى)
اي على الرجوع بالنقصان (قوله وعنه ما يرد ما بقي) لانه لا يضره التبعض (قوله ولو سكنان في وعاءين) قال
في ابطاح الاصلاح والخلاف فيما اذا كان الطعام في وعاء واحد ولم يكن في وعاء فان كان في وعاءين فله رد الباقي
بخصته من الثمن في قولهم كذا في الحقائق والخاتمة انتهى حلي (قوله وسعي) اي في هذا الباب انتهى حلي
(قوله يترجع القياس) اي الذي هو قولهما وهو الرجوع بالنقصان وقد وافق هنا ما في الهداية والعناية والفتح
والتبيين ان القياس قواهما فاذا حلي (قوله ولو اعتقه على مال) اي لا يرجع لانه حبس بده وحبس البديل
كحبس المبدل وعن الامام انه يرجع لانه انما الملك وان كان يعرض حلي عن الهداية (قوله او كانه) هي بمعنى
الاعتاق على مال كما في البحر والكلام فيه مغف عن الكلام فيما انتهى حلي (قوله او قبله) هذا ظاهر الرواية
وعن ابي يوسف انه يرجع لان قتل المولى عبده لا يتعلق به حكم ديني فصار كالموت جنته انفه فيكون انهاء
ووجه الظاهر ان القتل لا يوجد الا مضحونا وانما سقط الضمان هنا باعتبار الملك فيصير كاستفداده عوضا
بخلاف الاعتاق لانه لا يوجب الضمان لانه كاعتاق المعسر عبدا مشتركا انتهى حلي (قوله او ائتم)
ظاهره انه لا يرجع بالنقصان مطلقا وقد تقدم لصاحب التتير في ذكر الا باق ما نصه ولو اراد المشتري ان يرجع
بنقصان العيب ليس له ذلك قبل عوده او موته انتهى والجواب ان ذلك في اباي ثبت عندهما فانه هو الذي يوجب
الرجوع او الرد وما هنا مفروض فيما اذا حصل عند المشتري بعد تحقق عيب فيه آخر قديم عند البائع (قوله
او اطعمه طرفة) ليس بقيد بل الكبير كذلك قال في البحر من المجتبى لو اطعمه ابنه الصغير او الكبير او امرأته
او مكاتبه او ضيفه لا يرجع بشئ انتهى (قوله اوضيفه) بالصاد المعجمة والقاء (قوله في الرمز) اي رمز الحقائق وشرح
كثر الدقائق انتهى حلي (قوله في الجمع) اي جميع المسائل التي اولها قوله ولو اعتقه على مال وقوله قبل الرؤية
يعني انه فعلها قبل الرؤية (قوله حتى العيني) اي في شرح الجمع اي فاقض كلامه في الرمز قال الحلي وما في الجمع

او وقف قبل علمه بعبه (او كان) المبيع
لو اطعمه ما كانه او بعضه او اطعمه عبده
او مديره او ام ولد له او لبس الثوب حتى يخرق
فانه يرجع بالنقصان استحصانا ما في الرجوع
وعليه الفتوى بحر وفصل ما في الرجوع
بنقصان ما اكل وعليه الفتوى ان خيار
وفهستان ولو كان في وعاءين فله رد الباقي
بخصته من الثمن اتفاقا ما في الاختيار والتهستان
وسعي قلت فعلى ما في الاختيار والتهستان
نقد جميع القياس قنينة (ولو) اعتقه على
ماله (او كانه) (او قبله) (او ائتم) (او ائتم)
اولها (او كانه) (او قبله) (او ائتم) (او ائتم)
الملاحة على عيب كذا ذكره المصنف سيما
للعيني في الرمز كذا في الرمز حتى العيني فيعيد
قبل الرؤية وقرره المصنف (لا) يرجع بشئ
الاجدية بالاولوية قنينة (لا) يرجع بشئ
لا يمنع الرد بعبه

هو التلق واللا يبقى فرق بين هذه المسائل والمسائل التي قبلها (قوله والاصل الخ) قال في البصر حاله
في جنس هذه المسائل ان الردي من امتنع بفعل مضمون من المشتري كالقتل والتعليك من غيره امتنع الرجوع
بالنقصان ومن امتنع لامن جهته او من جهته بفعل غير مضمون كالهلاك بافة مماوية او نقص او ازداد
زيادة مانعة للرد او الاعتاق او توبعه كالتدبير والامتيلا لا يمنع الرجوع بالنقصان انتهى (قوله وفيه الغتوى
الخ) مكر مع ما قدمه قريبا انتهى حلبي (قوله شري نحو بيض) غير بيض النعام كما في المفتاح حموي فانه اذا وجد فاسدا
لا يرجع لانه اذلك المبيع (قوله شري نحو بيض) غير بيض النعام كما في المفتاح حموي فانه اذا وجد فاسدا
هذا لكسر يرجع بقوله ان العيب لان ماله باعيا القشر جحر وتماه في الثمر (قوله او بطبخ) بكسر الباء
او السعود (قوله وقضاء) همزة اولية وكسر القاف اكثر من ههنا وههنا من جنس لما يقول له الناس ان خيار
والهرو والقوس الواحدة قضاء وبعض الناس يطلق القضاء على نوع يشبه الخيار او السعود من المصباح (قوله
فوجد فاسدا ينتفع به) وكذلك اذا وجد مبيعاً كما اذا وجد له قليلا او اسود ولو كسر بعضه فوجد فاسدا
فانه برده او يرجع بنقصه فقط ولا يقبس الباقي عليه وفي البرازية اشترى عددا من البطيخ ارا الرمان او السفرجل
فكسر واحدا واطلع على عيب يرجع بمحضته من الثمن لا غير ولا برد الباقي الا ان يبرهن ان الباقي فاسد انتهى
(قوله ينتفع به) بالبناء للمجهول ليشمل استنفاع غيره به من الفقر او الدواب افاده في البصر (قوله ان لم يتناول الخ)
فان تناول بعد ما ذاقه لم يرجع بشئ نهرا لانه ضاربه آكل لا بعض وينبغي ان يكون على الخلاف الذي ذكرنا
في الطعام مكى عن الزبلى وفيه ان الخلاف في الطعام اذا علم بالعيب بعد الاكل لا قبله (قوله فله رده)
اي بلا كسر فلو كسره بعد ما لم بالعيب لا يرد لانه يدل على رضاه نهرا (قوله وان لم ينتفع به اصلا) بان كان البيض
مستنوا القشامرا والجوزا وما في الحاوى او مرقم خافيه نظر لانه يأكله الفقر آنه ولا يهتبر في الجوز صلاح
قشره على ما قيل لان ماله باعيا القشر جحر (قوله لطلان المبيع) لانه تين بالكسر انه ليس بمال نهرا (قوله
ولو وجد اكثر فاسدا) اي واقله صحيحا جازيصة الاقل قال في البحر وقيد بوجود المبيع اي جميعه لانه لو وجد
البعض منه فاسدا فان كان قليلا جاز المبيع لعدم خلوه منه عادة ولا خيار له وان كان كثيرا فالصحيح عنده
البطالان وعندهما يجوز في حصة الصحيح منه والقليل الثلث ومادونهما في الماء والكثير ما زاد والفاكهة من هذا
القبيل معراج انتهى وصرح في الغنية بان الواحد في العشرة كثير (قوله عندهما) هو الاصح انتهى حلبي
(قوله يرجع بنقصان العيب) بان يقوم طاهر او متصفا بهذه النجاسة فيرجع على البائع بقدر التفاوت (قوله
عندهما) وبه يفتي هي من افراد مسئلة الاكل السابقة (قوله فرد المشتري الثاني) قيده لانه لو باعه فاطلع
مشتريه على عيب قديم لا يجاؤه وحدث عنده عيب ورجع بنقصان العيب القديم فعند الامام لا يرجع
البائع على بائعه بنقصان العيب القديم وعند هامة ان يرجع جحر (قوله رده على بائعه) اي انه ان يخصص الاول
ويقبل ما يجب ان يفعل عند قصد الرد ولا يكون الرد عليه ردا على بائعه جحر قال في الثمر واطلاق الرد على البائع
قيده في المبسوط بما اذا ادعى العيب عند البائع الاول اما اذا اقام البينة ان العيب كان عند المشتري الاول
ولم يشهد انه كان عند البائع الاول ليس للمشتري الاول ان يرد عليه اجماعا كذا في فتح القدير (قوله لو رده عليه
بقضاء) اطلق القضاء فحمل القضاء بينة او اقرار او تكول عن البين وهو على القضاء بما لا قراراته انكر الاقرار فانبت
بالبينة كما في الهداية او اقرار او القبول فغنى عليه كما في الكافي وصورة الاقرار ان يقول اشترته وبه ذلك
العيب ولم اعلم به وقضى به ثم اذا اراد المشتري الاول رده ما دعاه على بائعه وبرهن بينة او استخلف بائعه وليس
المراد منه انه يجبر بالقضاء عليه باقراره برده فليأمل جحر (قوله لانه فسخ) اي لان الرد بالقضاء فسخ من الاصل
لجعل المبيع كان لم يكن غاية الامر انه انكر قيام العيب لكنه صار مكذبا شرعا بالقضاء هداية (قوله عالم يحدث به
عيب آخر عنده) اي المشتري الثاني وهو كالا مقتضاء من معلوم من القسام تقديره انه اي للثاني الرد ما لم يحدث به
عيب آخر عنده الخ ويصح ارتباطه بقوله رده على بائعه يعني ان الرد ثبت للمشتري الاول على البائع
الا اذا حدث عنده عيب آخر الخ (قوله فيرجع) اي المشتري الثاني على المشتري الاول بالنقصان ولا يرجع الاول
على البائع بالنقصان عند الامام كما ساف قريبا (قوله وهذا) اي اشتراط انقضائه للرد (قوله لو بعد قبضه) اي
قبض المشتري الثاني المبيع (قوله فلو قبله) اي لو رد المشتري الثاني المبيع على الاول قبل قبضه منه (قوله

والاصل ان كل موضع البائع اخذ
رجع انتصار وفيه الغتوى على قوله ما
في الاكل واقره القهستاني (قوله
نحو بيض او بطبخ) يجوز وثنا (قوله
فوجد فاسدا ينتفع به) ولو علمه بعيب
(قوله) ان لم يتناول منه شيئا بعد علمه بعيب
(نقصانه) الا اذا رضى البائع به ولو علم بعيب
قبل كسره فله رده (وان لم ينتفع به اصلا
قوله كل الثمن) لطلان المبيع ولو وجد
فاسدا جازيصة عند هامة نهرا وفي الجنب
لو كان سندا آيا فاكاه ثم اقر بائعه عند هامة
فان رده يرجع بنقصان العيب عند هامة (عليه
في عيب رده على بائعه لو رده عليه بقضاء)
لا فسخ ما لم يحدث به عيب آخر عنده
فويرجع بالنقصان وهذا هو (بعد قبضه) فلو قبله

ردده مطلقا) اي سواء كان بقضاء او رضى لانه فسخ في حق الكل بجر (قوله في غير العصار) اما فيه فلا يردده
الاول على البائع الا اذا رد عليه بقضاء مطلقا - و آ قبضه الثاني اولا اذ لو ردده عليه قبل قبضه يرضى لا يردده على
البائع لانه بمنزلة البيع الجدي فيه اذ يجوز بيعه قبل قبضه فكان المشتري الاول اشتراه من الثاني فليس له الرد
ولا يقال مثله في المنقول لانه لا يجوز بيعه قبل قبضه فاذا ردده الثاني على الاول قبله كان فسخا لايه اجديدا
(قوله كالتدبير روية او شرط) اي كما اذا ردده الثاني على الاول بذلك فان الاول الرضاى بالعيب على البائع
مطلقا سواء كان بقضاء او رضى لكونه فسخا في حق الكل بجر فقوله كالتدبير في قوله فله ردده مطلقا
(قوله فلا رد مطلقا) ولو بقضاء لان بيعه بعد دليل الرضى به (قوله وهذا) اي التفصيل المذكور في الردين كونه
بالقضاء والرضى (قوله على غير التقديرين) قال في الجهر وقيد بالمبيع وهو الذي استعمله عن المصنف فانه يجعل
فسخا اذا ردده بعيب لا فرق بين القضاء والرضى لانه لا يمكن ان يجعل بيعا جديدا لان الدينار هنا لا يمين
في العقود فاذا اشترى دينارا بدينارهم ثم باع الدينار من آخر ثم وجد المشتري الثاني بالدينار عيبا ورد المشتري
بغير قضاء فانه يردده على بائعه لما ذكرنا ووجهه في الكافي بان المبيع ليس بمبيع بل بالمبيع السليم فيكون
المبيع ملك البائع وهو المشتري الاول فاذا ردده على المشتري يردده على بائعه انتهى (قوله لعدم تنهما) في ذاباع
المشتري الاول الذي يرد للمشتري الثاني لا يمين عليه دفع ما اخذه من البائع (قوله وان لم يحدث مثله في الاصح)
وقيل في عيب لا يحدث مثله كالا صاع الزا منه يرد للتيقن به عند البائع الاول من (قوله لانه لا فالة) وهو يرح
جديد في حق ثالث وان كانت فسخا في ذاباعهما والاول ثالثهما نهر (قوله فموجب الفسخ) فيما اذا لم يحدث غيره
عنده وقوله او شرط عن فيما اذا حدث عنده غيره (قوله بعد قبضه المبيع) قد يقال انه اتفاق لان البائع
المطالبة باليمن قبل تسليم المبيع فاذا طال به قبل قبضه فادعى عيبا لم يجبر فسخا في عدم الجبر قبل القبض ايضا
بجر وفيه انه لا يجبر قبل القبض ولن ثبت المطالبة والشئ لا يتيقن الا حيث يمكن ثبوته اي شرعا قلت يفهم
عدم الجبر على الدفع قبل القبض بالاولى (قوله لم يجبر المشتري) على دفع الثمن لا بائع لاحتمال ان يكون صادقا
في دعواه من (قوله بل يبرهن المشتري لاثبات العيب) اي يقيم البيينة لاثبات العيب اي انه وجد بالمبيع عنده
اي عند المشتري لانه اذا لم يوجد العيب عنده ليس له ان يردده بالعيب وان كان به عند البائع لاحتمال انه زال فاذا
برهن انه وجد عنده يحتاج الى ان يبرهن ايضا ان هذا العيب كان به عند البائع فاذا برهن كذلك فسخ العقد
بينه ما ثبوته في الحالين عنده وعند البائع من قوله لاثبات العيب صادق باثباته عند المشتري والبائع (قوله
او يحلف بائعه) صورة التحليف ان يحلف البائع ان هذا العيب لم يكن فيه عنده وذلك بعد اقامة المشتري البيينة
انه وجد فيه عنده اي المشتري واذا لم يقيم بيينة على ثبوته عنده ليس له تحليف البائع في الاصح لان التحليف
يترتب على دعوى صحيحة ولا تصح الامن خصم ولا يصير خصما فيه الا بعد قيام العيب عنده كما في التبيين
وسيد كره المصنف في مسئلة ابا القاسم واستظهر صاحب انهر ان موضوع هذه المسئلة في عيب لا يشترط
تكراره ~~كما لو لاداة فاذا ادعى المشتري ولا يبرهن ان له حلف بائعه~~ (قوله ويدفع الثمن) الضمير الى المشتري (قوله
ان لم يكن شهود) مرهبط بقول المصنف او يحلف بائعه (قوله غيبة شهود) اي في المصنف نهر وقيد بها لانه لو قال
لي بيينة حاضرة امهله القاضي الى المجلس الثاني اذ لا ضرر فيه على البائع بجر (قوله يدفع الثمن) لان في الانتظار
اضرار بالبائع وليس في الدفع كبر ضرر على المشتري لانه على بيئته متى اقام البرهان عليها قبلت نهر (قوله
خلقه) بصيغة الماضي والضمير للمشتري الى القاضي (قوله خلافا لهما) الذي في الجهر عن الفسخ وعند محمد لا تقبل
(قوله ولزم العيب بنكوله) لان النكول حجة فيه بخلاف الحدود حيث لا يكون فيها حجة ولذا لم يحلف فيها من
(قوله وجنون) فيه ان الجنون يشترط وجوده عندهما على الصحيح وانما الضعيف جعله مختلفا صغرا وكبرا
(قوله لم يحلف بائعه) قال في الجهر اي اذا ادعى عيبا يطلع عليه الرجال ويمكن حدوثه فلا بد من اقامة البيينة اولا
على قيامه بالمبيع مع قطع النظر من قدمه وحدثه ليقبض البائع خصما فان لم يبرهن لا يمين على البائع عند
الامام على الصحيح وعندهما يحلف على نفي العلم لان الدعوى معتبرة حتى يترتب عليها البيينة فكذا يترتب
التحليف وله ان الحلف يترتب على دعوى صحيحة ولا تصح الامن خصم ولا يصير خصما فيه الا بعد قيام العيب
(قوله ما يشترط لردده وجود العيب عندهما) فيه ان هذا يشترط في كل عيب الا في الزنا والتولد منه والتولادة

ردده مطلقا في غير العصار كالتدبير
روية او شرط در رددها اذا باعه قبل
اطلاعه على العيب فلو ردده فلا رد مطلقا
بجر وهذا في غير التقديرين (ولو ردده) برضاه
فلا رد مطلقا من مجموع (ولو ردده) برضاه
ملا فالة (لا) وان لم يحدث مثله في الاصح
لا ما فالة (ادعى عيبا) موجب الفسخ او شرط
من (بعد قبضه المبيع) لم يجبر (المشتري
على دفع الثمن) (او يحلف بائعه) على نفيه
لاثبات العيب ان لم يكن شهود (ان حلف بائعه)
ويدفع الثمن (ان حلف بائعه) (وان ادعى
فبيئته فهو دفع) الثمن (ان حلف بائعه) (وان ادعى
ولو قال لا بيئته فخلقه من ان يحلف بائعه) اي البائع
لهما فسخ (ولزم العيب بنكوله) (المشتري) (اقاما) (وهو من
عن الحلف) (ادعى) (المشتري) (اقاما) (وهو من
ما يشترط لردده وجود العيب عندهما
سجل وصرفه وجنون (او يحلف بائعه)

استحقاق ما استحق لا يورث عيبا في الباقي كما اذا كان المعتود عليه فوين او عيدين فاستحق احدهما او صبرة
 حطلة او جلة وزنى فاستحق بعضه فانه لا ضرر في بيعه فيلزم الباقي المشتري بحصته من الثمن وليس له الخيار
 انتهى (قوله لحكمه حكم ما قبل قبضه ما) بينه بقوله فلو استحق الخ (قوله وما في الحاوي) اي من انه اذا امسكه
 بعد الاطلاع على العيب مع قدرته على الرد كان رضى انتهى حلي (قوله فلو خاصم الخ) نقل في الفقه عن القنية
 لو وجدته معيبا خاصم بآتعه فيه ثم ترك المصومة ايا ما ثم هاد اليها فقال له بآتعه لم يكت من المصومة مدة
 فقال لا نظره انه يزول ولا فله رده كذا في المجتبى (قوله وفي الخلاصة) قال في المخ وفي خلاصة الفتاوى رجل
 اشترى دابة او غلاما او وجده عيبا ولم يجد البائع ليرده فاطبعه وواسكه ولم يصرف فيه نصرا فابدل على الرضى
 فانه يرد على البائع لو حضر ولو هلك يرجع بالقيمة لمن انتهى (قوله والركوب) اي يكون المشتري المبيع بآتعه
 انتهى حوى (قوله والمداواة وبه صحت) وكذا ذكره المصنف فانه قال والمداواة بالمبيع بعد الاطلاع على العيب
 ومداواة المبيع بان كان عبدا فسقاه دواء رضى بالعيب لانه دليل استبقائه وامساكه انتهى (قوله الذي
 يداويه فقط) اما اذا داوى المبيع من عيب وبه عيب آخر فانه لا يمتنع رده به (قوله ما لم يتقصه) كما اذا داوى به
 الموجوعة فشت او عجنه من يماض بها فاعورت فانه يمتنع رده بعيب آخر لما يحدث فيه من النقص
 عند المشتري (قوله والارش) اي النقصان فليس له ان يرجع بالنقصان اذا تصرف هذه التصرفات بعد الاطلاع
 على العيب (قوله ومنه العرض على البيع) ولو باع البائع بان قال البائع له عرضها على البيع فان لم يشتر
 منك رده على افاده صاحب البحر وعنده من الذي يقيد الرضى الاجارة والعرض عايبا والمطالبة بالغلة والرهن
 والكفالة وارسال ولد البقرة عليها الموضع منها وابتداء السكنى في الدار لادوامها ومنه سقى الارض وزراعتها
 وكسح الكرم والبيع بعد الاطلاع مانع من الرد والرجوع وكذا الهبة والاعناق مطلقا برأيه وفيها دفع باقي الثمن
 بعد العلم بالعيب رضى وفي الواقعات الهبة رضى وان لم يسل العين الى الموهوب له لانها اقوى من العرض انتهى
 وفيها لو عرض نصف الطعام على البيع لزمه النصف وردد النصف كالببيع وجمع غلات الضيعة رضى وكذا
 تركها لانه تضييع انتهى (قوله فليس رضى) لانه انما يرد على البائع لكونها خلاف حقه اذ حقه في الخيار
 فلم تدخل الزئوف في ملكه بخلاف ما اذا كان المبيع عيبا فانه يملكه فاذا عرضه على البيع كان رضى به افاده
 صاحب البحر (قوله كعرض ثوب الخ) تشبيهه في عدم الرضى (قوله ولا تقر بالملك) لفظ لا مبتدأ وقوله تقر
 خبر والضمير في ملكه يرجع الى البائع كانه يقول لا يبيعه لكونه ليس ملكا لاني اردته بل هو ملكك وفي البرازية
 وينبغي ان يقول اي المشتري بدل قوله نعم لان نعم الخ يريد بذلك ان يبيعه المشتري على لفظ يمكن به من الرد
 وهو لفظ لا يحد منه من مانعه وهو نعم (قوله لها) اي خاصة اما لو كان مشتركا بين اثنين غيرهما فافظا هرا رضى
 (قوله لهن) اي فيه وقوله او صعوبة اي من الدابة (قوله واعتمد المصنف) الذي ذكره المصنف تبع البحر انه قيد
 للاخيرين حيث قال ولا بد له منه اي لا بد من الركوب في ذلك اي في شراء العلف والسقي وهذا قيد لازم وذلك
 اما لصعوبتها او لكون العلف في عدل واحدا ما اذا كان له بد منه فهو رضى كما في الهداية وعليه عول
 شيخنا فقيده من الكثر حيث قال اطلقه وهو كذلك في الرد وما في السقي وشراء العلف فلا بد ان يكون لا بد له
 منه لصعوبتها او لهنزله او لكون العلف في عدل واحدا ما اذا كان له بد منه فهو رضى وعزم الى الهداية واقتصر
 عليه انتهى هذا في الشرع بلالية عن المواهب الركوب لا لاداء والسقي او شراء العلف لا يكون رضى مطلقا
 في الاظهر انتهى (قوله وغيرهم الاول) انه قيد للاخيرين والاولى ان يقول التلق والحاصل انهما قولان قيل
 الركوب في الثلاثة لا يكون رضى مطلقا وقيل بالتفصيل فقبلا اذا كان الرد لا يكون رضى مطلقا وفيما اذا كان
 للسقي وشراء العلف لا يكون رضى اذا كان لا بد له منه (قوله فالقول للمشتري) لان الظاهر يشهد له (قوله
 فهو عذر) قال في الشرع بلالية بعدة له ويحالفه ما في البرازية لوجله عليه فاطلع على عيب في الطريق ولم يجد
 ما يحمل حمله ولو القاء في الطريق يتلف لا يمكن من الرد وقيل يمكن قياسا على ما اذا حمل عليه علف قلت
 الفرق واضح فان علفه مما يقو به اذ لولاه لا يبقى ولا كذلك العدل فكان من ضرورات الرد انتهى ما في البرازية
 وهذا يفيدان ما في الفقه ضعيف (قوله اختلاف بعد انقباض الخ) صورته اشترى جارية وتسلها ثم وجد بها عيبا
 فقال البائع بعثتها واخرى معها وقال المشتري وحدها فالقول للمشتري (قوله ليتوزع) هذا علة له عوى

(وان) اشترى شئين (فقبض احدهما دون
 الاخر لحكمه حكم ما قبل قبضهما)
 فلو استحق او تعيب احدهما بعد رؤية العيب (على
 اي خيار العيب بعد رؤية العيب غير صحيح)
 (الترجيح) على المعتد وما في الحاوي غير صحيح
 (فالخاصم ثم تركه ثم عاد وخصصه في الخلاصة
 بوجد مسطلة كدليل الرضى فتح وفي الخلاصة
 لو لم يجد البائع حق فله الرجوع بالنقصان
 (والدبس والركوب) الذي يداويه فقط ما لم يتقصه
 (رضى بالعيب) وكذا كل مفيد رضى بعد العلم
 برجدي وكذا كل مفيد رضى ومنه العرض
 بالعيب يمسح الرد والارش اذا وجد هار يونا
 على البيع الا الدراهم اذا وجد هار يونا
 فعرضها على البيع فليس رضى كعرض
 ثوب على خياط لينظر ايكفه ام لا او عرضه
 على الموهوبين لانه لا ان لم عرض على
 قال نعم لزم ولو قال لا لانه لا يكون
 البيع ولا تقر بالملك بلانية (لا) يكون
 رضى (الركوب للرد) على البائع (او كثر
 العلف) لها (او السقي) والحال ان المشتري
 لا بد له منه (اي الركوب بجزء او صوبة
 وهل هو قيد للاخيرين واعتمد المصنف بما لا ريب
 البرجدي الثاني واعتمد المصنف بما لا ريب
 والبحر والشعبي وغيرهم الاول ولو قال البائع
 وكتبها لاجتك وقال المشتري بل لا رها
 فالتقول للمشتري بجزء في الفقه وجديها
 عيبا في السفر فخاصها فهو عذر (احتياط
 بعد التقاض في عدد المبيع) او خاصم
 منه لم يتوزع الثمن على تقدير الرد

أردام لا وقيل يمنع فلا يرجع بالنقصان مع إمكان الرد كما في البدائع انتهى حلي (قوله فبانت ثوبا) أي بوطي
المشتري ليوافق ما قبله أي وليت ما إذا لم يلبث فله ردها كما يأتي عن الثانية والبرازية وأما ما في الحواشي والمقتطع
فمحمول على ما إذا علمت الشيبة بغير الوطى أو به ولم يلبث وفي الشريعة لالية البكارة لا تستحق بالبيع حتى
لوجودها لا يتمكن من الرد إذا لم يكن شرط البكارة فعدمها أي عند وجودها شرطها من باب عدم الوصف
المربوب فيه لا من باب وجود العيب كما في الفتح وفي البرازية والثانية اشتراطها على أنها بكر فعلم بالوطى عدم
البكارة فلما علم نزع بلا بلبث من ساعته رد وان لبث بعد العلم لا (قوله بل يرجع بأربعين درهما نقصان هذا
العيب) فيه أن هذا العيب قد ينقص القيمة أقل من هذا القدر وقد ينقصها أكثر منه فوجه هذا التمهين (قوله
فردوها) أي إذا علم ذلك بغير الوطى أو بالوطى بغير لبث كما تقدم (قوله ويعيد الردي) محل هذه الجملة عند قول
المصنف سابقا حدث عيب آخر عند المشتري يرجع بنقصانه (قوله ليعود الممنوع) إشارة إلى أن الرد لم يسقط وإنما
منع منه مانع أدل كان ساقطاً لمعاد (قوله مع النقصان) أي الذي يرجع به المشتري على البائع حين كان الرد
ممنوعاً (قوله على الرجوع) بناء على أنه من زوال المانع وقيل لا يرد لأن الرد مقتطع والساقط لا يعود وقيل إن كان
بدل النقصان قائماً ثبت له الرد والالا (قوله فوضعه) أي القاضي فأداه صاحب الدرر (قوله هلك على المشتري)
لأن الرد على البائع لم يثبت لمكان غيبته انتهى درر (قوله الا اذا قضى بالرد على بائعه) أي فينبغي أن يملك
من مال البائع ويسترد المشتري الثمن درر (قوله ينقد على الظاهر) اعلم أن القضاء على الغائب في فوائده روايتان
صحروا في كتاب المقهور رواية النفاذ وفي كتاب القضاء رواية عدمه قال صاحب البصري كتاب المقهور وقع الاشتباه
بين أهل العصر في المراد بالقضاء على الغائب هل المراد به القضاء من الحنفي وغيره أو المراد به القضاء من غير الحنفي
ومنشأه من فهم عبارة الهداية وغيرهما حيث قالوا إذا رآه القاضي فخذله المراد أنه رأى له واعتقد
فيخرج الحنفي لأنه لا يرى القضاء على الغائب أو المراد إذا رآه القاضي معصية فقال في العناية إذا رآه القاضي
أي جعل ذلك رأياً له وحكم به وقال في فتح القدير رأي القاضي المصلحة في الحكم على الغائب أوله انتهى وعلى
ما في العناية جرى السارحون وصاحب الخلاصة والبرازية وفي شرح الحوى وظاهر كلامهم كما قد علمت أن
المراد بالقاضي الجتهاد وغير الحنفي ممن يرى ذلك أما الحنفي فكيف يجعله رأياً له ولا رأى له مع اعتنا مذاهب أئمة
(قوله أوقف) أي بعد قبضه أما إذا قطع عند البائع ثم باعه فأتى عند المشتري به فانه يرجع بالنقصان اتفاقاً
وقيد بالقطع لأنه لو اشتراه من بضائحات عند المشتري أو عند الزنى عند البائع فخلد عند المشتري فانه يرجع
بالنقصان عند الإمام أيضاً ونظامه في الجهر (قوله بسبب عند البائع) أما لو سرق عند المشتري فانه يرجع
فخلد عند المشتري بالنقصان وعنده لا يرد بدون رضى البائع بالعيب الحادث ويرجع ربع الثمن وان قبله البائع
فثلاثة الأرباع لأن اليد من الأذى نصفه وقد ثلثت بالجنايتين وفي أحدهما الرجوع فيتنصف بجر (قوله
أو أمسكه) إلا أن تأخيره عن قوله واخذ ثمنهما بأن يقول وله أن يمسك المقتطوع ويرجع نصف ثمنه (قوله واخذ
ثمنهما) ما لم يعتقهما أمالو اعتنق ثم قتل أو قطعت يده فانه لا يرجع عنده بشئ لفوات المألية وعندهما يرجع
بالنقصان انتهى (قوله رجع الساعة بعضهم على بعض) كما في الاستحقاق وعندهما يرجع الأخير على بائعه
ولا يرجع هو على بائعه لأنه بمنزلة العيب انتهى (قوله لكونه كالا مستحقاً) والعلم بالاستحقاق لا يمنع الرجوع بجر
(قوله خلافاً لها) فقال أنه يرجع بيمينته سارقاً إلى غير سارق ومثل القطار والرجوع عندهما مقيد بعدم
العلم ثم إذا تداولته الأيدي انما يرجع الأخير على من قبله قطع خلافاً لها في كل المدكور والدلائل مستوفاه
في المطولات والحاصل أنه بمنزلة الاستحقاق عنده وبمنزلة العيب عندهما (قوله وصح البيع بشرط البراءة الخ)
بأن قال بعثك هذا العبد على أن يبرى من كل عيب حوى (قوله وان لم يسم) وسواء عمله البائع أو لا وقف
عليه المشتري أو لم يقف أشار إليه أولاً موجوداً كان عند العقد والقبض أو حدث بعد العقد قبل القبض عند
الشخصين في رواية مخ (قوله خلافاً للشافعي) فقال لا يصح إلا أن يعد العيوب كلها مخ (قوله لعدم انقضائه إلى
النازعة) لأن الجهرالة في الاسقاط لا تنقض اليها وإن كان في ضمنه التملك لعدم الحاجة إلى التسليم فلا تكون
مفيدة بجر (قوله ويدخل فيه الموجود والحادث) لأن الغرض الزام التقديس باسقاط حقه في صفة السلامة وذلك
بالبراءة فمن الموجود والحادث (قوله كقوله من كل عيب به) فانه لا يدخل الحادث إجماعاً بجر (قوله صح عند

فبانت ثوبا لم يرد لها بل يرجع بأربعين درهما
نقصان هذا العيب وفي الحواشي والمقتطع الشيبة
ليست بعيب إلا إذا شرط البكارة فعدمها لعدم
المشروط (الا إذا قبلها البائع) لأن الامتناع طمعه
فإذا رضى زال الامتناع ويعود الرد بالعيب القديم
بعد زوال العيب الحادث لعود الممنوع بزوال
المانع درر فغير المبيع مع النقصان على الرجوع
نهر (ظهر عيب بمشري) البائع (القائب)
والبئنه (عند القاضي فوضعه عند عدل) فأن
هالك (هالك على المشتري الا اذا قضى) القاضي
(بالرد على بائعه) لأن القضاء على الغائب بلا
نقصان ينقد على الظاهر درر (قتل) العبد
المقبور (من أوقف بسبب) كان (عند البائع)
كقوله أورده (رد المقتطوع) أو ما يرد مع بعضه
ثم جمع (واخذ ثمنهما) أي ثمن المقتطوع والمقبول
ولو تداولته الأيدي فقطع عند الأخير أو قتل
رجع الساعة بعضهم على بعض وان حلوا بذلك
لكونه كالا مستحقاً لا كالعيب خلافاً لها
(وصح البيع بشرط البراءة من كل عيب وان لم
يسم) خلافاً للشافعي لأن البراءة من الخفوي
الجهولة لا تصح عنده وتصح عند المدعي
إلى المنازعة (ويدخل فيه الموجود والحادث)
بعد العقد (قبل القبض فلا يرد بعيب) وبخصه
نهر وما لك بالموجود كقوله من كل عيب به ولو
قال بما حدث صح عند الثاني
وفد عند الثالث نهر (أبرأه من كل داء فهو
على المرض وقيل على ما في الباطن) واعتده
المصنف تبعاً للاختيار والجوهرة لأنه المعروف
في العادة (وما سواه) في العرف (من ض) ولو
أبرأه من كل غائلة فهي السرفة والباقي والزنا
(اشترى عبد فقال إن ماومه أياه اشتريه فلا عيب
به فلم ينفق بينهما البيع فوجد) مشترية (به عيباً)
فله (رده على بائعه) بشرطه (ولا يضمنه من)
الرد عليه (أقراره السابق) بعدم العيب لأنه مجاز
عن الترويج (ولو عيبه) أي العيب فقال لا عوربه
أو لا شلل (لا) يرد له لحاطة العلم به إلا أن لا يحدث
مثله كذا مبيع به زائدة ثم وجدها فله ردها لئلا يثبت
بكذبه (قال) لاخر (عبدى) هذا (أبى) واشترى
منى فاشترىه وباع) من آخر (توجد) المشتري

الثاني آتيا لا يرد بما سبق من اقرار البائع
للاول (ما لم يرد من انه ابق عنده) لان اقرار
البائع الاول ليس بحجة على البائع الثاني
الموجود منه السكوت (اشترى جارية له ابن
فأرضعت صبياه ثم وجد بها عيبا كان له ان
يردها) لانه استخدام بخلاف الشاة المصرية
فلا يرد هاهنا لصاحبه من قبل يرجع بالتقصير
على المختار شرعيا جميع وحرقه فباعه على
المختار (كالواحدة منها) في غير ذلك في المبسوط
الاستخدام بعد العلم بالعيب ليس برضى استصا
لان الناس يتوسعون فيه وهو للاختبار وفي
البرازية الصحيح انه رضى في المرة الثانية الا اذا
كان في نوع آخر وفي الصغير انه مرة ليس رضى
الا على كره من التمس بصر (قال المشتري ليس به)
فالمبيع (اصبح زائدة او نحوها لا يحدث)
مثل في تلك المدة (ثم وجد به ذلك كان له الرد)
بلايين (بائع عبد او قال) للمشتري (برئت
اليك من كل عيب به الا الا باق فوجده ابقاؤه
الرد ولو قال الا باقه لا) لانه في الاول لم يصف
الا باق للعبد ولا وصفه به فلم يكن اقرارا
باياقه للعالم وفي الثاني اخافه اليه فكان
اخبارا بانه ابق فيكون راضيا به قبل الشراء
خاتية وفيها لو برى من كل حقه قبله
دخل العيب لا الدرك (مشتري لعبد اوامة
قال ائتني بالبائع) العبد (او دبر او استولد)
الامة (او دبر او اصل وانكر البائع حلف) لعجز
المشتري عن الاثبات (فان حلف قضى على
المشتري بما قاله) من العتق ونحوه لا قراره بذلك
(ورجع بالعيب ان علم به) لان المبتل للرجوع
ازالته من ملكه الى غيره باثباته اقراره ولم
يوجد (حتى لو قاله باعه وهو ملك فلان وصدة)
فلان (واحدة لا) يرجع بالتقصير لزالته باقراره
كانه ومعه (وجد المشتري لغنيمة محرزة) بدانها
او غير محرزة او البيع من الامام او امينه بغير قال
المصنف فمحرزة غير لازم (صبي لا يرد)
عليهما لان الامين لا يتصب خصما (بل)
ينصبه الامام خصما فردد (على منصوب
الامام ولا يخلقه) لان فائدة الحلف السكوت
ولا يصح تكوله واقراءه (فادار عليه) العيب

فقال في المبسوط وقيل لا يصح اقراره في حاشية في السعدانية لو شرط البراءة فمن العيوب السكوت
فقال في سبب فوجدها انهما وبه قطع الا كثرون انه فاسد جوى عن شرح الجميع (قوله وفيه عند
الثالث) لان الامارة لا يخلو الاضافة فكان شرطها فاسدا ولا ينفذ ان الغرض ايجاز البيع على وجه
لاستحق فيه سلامة المبيع من العيب انتهى حلي (قوله وقيل على ما في الباطن) من طحال او فساد حيض
منه (قوله واعنده المصنف) حيث قال وهذا ما هو كذا عليه في المختصر اعتمادا على ما هو معروف في العادة
والا فالمشهور من المذهب الاول وانما قيدنا بالمادة لان الداء في اللغة هو المرض سواء كان بالخوف او بغيره
انتهى (قوله فمضى الترتيب) ولا يدخل فيه الكس والثر والرمد والتثلول وان برأ البائع من كل عيب يدخل
فيه العيوب والادواء من (قوله بشرطه) اي بالبينة او باقرار البائع او تكوله انتهى حلي (قوله لانه يجوز عن
الترويج) لانه لا يخلو عن عيب ما في حق القاضي ان ظاهره غير مراد له منج فهو كمن قال لجارية يا زينة يا محذونة
فليس باقرار بالعيب ولكنه للشفقة شربلاية (قوله عدي هذا ابق) بصيغة الماضي او اسم الفاعل والمراد به
الماضي لا الحال (قوله فوجده المشتري الثاني آتيا) بان تحقق الا باق عنده لانه من العيوب التي لا يرد بها
الا بكررها (قوله انه ابق عنده) اي عند البائع الاول المقر من (قوله الموجود منه السكوت) يعني والسكوت
ليس تصديقا منه لبائعه فبما اقرب فاما اذا قال البائع الثاني وجدته آتيا صادقا للبائع في اقراره بكونه
آتيا شربلاية (قوله لانه استخدام) قد يقال ان فيه استيعاء البعض وهو اظهر من استيعاء ما في الوطى ثم هذا
التعليل بغيره انما هو لاربعته ثانيا لا يرد لانه استخدام ثانيا بين الاول (قوله بخلاف الشاة المصرية) هي ما كانت
قليلة الثمن وشد البائع شرعها ليجمع لبنها في ظن المشتري انها غزيرة اللبن انتهى حلي (قوله فلا يرد هاهنا مع لبنها
او صاع من تمر) وقال الشافعي يجوز له ان يرد هاهنا مع لبنها ان كان فاما مع صاع من تمر ان كان هاهنا فليلا كان
اللبن او كثيرا كذا في ابن المثل انتهى حلي (قوله على المختار) هو رواية الطحاوي وفي رواية الاسرار لا يرجع
لان المشتري لم يصرف مخرورا بقول البائع بل اغتر بكبر ضررها وغفل عن تفتيشها وجه الاول ان البائع يفعل
التصريف بقر المشتري فصار كما اذا غره بقوله انها لبون كافي ابن المثل انتهى حلي (قوله لما من) اي من التيقن بكذبه
انتهى حلي (قوله فلم يكن اقرارا باياقه للعالم) لان هذا الكلام كما يشتمل التبري عن اباق موجود من العبد يشتمل
التبري عن اباق سجدت في المسئلة فلا يصير مقرا بكونه آتيا للعالم بالشك فلا يثبت حق الرد بالشك شربلاية
(قوله بانه ابق) بصيغة الماضي وقوله فيكون اي المشتري (قوله دخل العيب لا الدرك) هو ضمان الثمن للمشتري
اذا طهر ان المبيع مستحق فلو كان اشترى عبدا فوجده معيبا ثم ان المشتري قال ذلك للبائع فليس له الرد به اذا
لعيب ولو اطاع عليه بعد القول ولو قال ذلك للكتيل بالدرك لا يطل الكفالة كانه لان الحق حينئذ لم يتحقق
والله تعالى اعلم (قوله ازالته من ملكه الى غيره) الاولى ان يحذف قوله الى غيره ليشمل ما اذا اعتقه بعد العلم (قوله
وصدقه فلان) فان كذبه رده بالعيب لبطان اقراره بتكذيبه فانه المرحوم نوح (قوله او غير محرزة او البيع الخ)
قال في المنع من شخه اعلم ان الامام يصح بيعه لغنايم ولو في دار الحرب كافي التخصيص وشرحه وقولهم لا يصح
بيعها قبل انفسه ولو في دار الحرب محمول على غير الامام وامينه انتهى وبهذا طهر ان قوله اي صاحب الدرك
ومحرزة ليس بقيد لازم انتهى (قوله لان الامين لا يتصب خصما) المراد بالامين ما يميز الامام اميرافق الدليل
المدهى لان الامام نفسه امين بيت المال ذكره المرحوم نوح (قوله ولا يصح تكوله واقراءه) كذا وقع في الدرر وتبعه
في المنع ووجه عدم صحة التناول انه اما اقراره او بطل وهما لا يصحان من هذا المنصوب وحينئذ لا رد الا بالبينة
(قوله بعدد رتبه) اي بالبينة (قوله يباع) اي يبيعه الامام لا المنصوب لانه انما انصبه الامام ليرد عليه (قوله ويرد
التقصير والفضل الى محله) اي ان تقصير الثمن الاخر من الاول ان كان المبيع من الاربعة اجناس يعطى منها وان
كان من اجناس يعطى منه وكذا الزيادة توضع فيما كان المبيع منه من (قوله الدراهم) الاولى تنكيرا للدراهم انتهى
قال في البحر والى هذا طهر ان خيار العيب يسقط بالعلم وقت البيع او وقت القبض والرضى به بعده او اشتراط
البراءة من كل عيب او الصلح على شئ انتهى (قوله لانه لا وجه له غير الرشوة فلا يجوز) اعلم ان الرشوة لغة الجعل
قال في القاموس الرشوة مثلثة الجعل ومعناه اصطلاحا ما في المصباح حيث قال الرشوة بالكسر ما يعطيه
الشخص للحاكم وغيره ليحكم له او يحمله ما يريد وجمعها رشى بالضم ورشوته رشوا من باب قتل اعطيته رشوة

قال زيجل اشترى الاسرى من اهل الحرب جازله ان يعطيهم الزئوف والمغشوش لان شرائه الاحرار لا يكون
 شرأ حقيقة وان كان الاسرى عبيدا لا يسعه ذلك انتهى بخط خليل احدى تاييد المحتش انتهى قال سيربيس
 لا مشتر فامل (قوله في الجبايات) باذله لاجل واحدة لا باليون كما قبله فيه بعضهم وهي جمع جباية ما يجبي من
 الناس ظلا ويطبق بالجبايات حصول القاضي فزملنا وفي الولولجية اذا اضطر المرء الى اعطاء جعل الاعوان
 اجزاء ان يعطى الزئوف والمستوفة وفي فتح القدير للجبايات المتعلقة على الناس ببلاد فارس على الصناعات
 للسلطان في كل يوم او شهر او ثلاثة اشهر فانها ظلم كذا ذكره البيري والمراد بالاعوان فيجسد بقاعوان الظلمة
 ابوالسعود والجبايات التي هي محض ظلم كثيرة بمصر (قوله فسخ في حق الكل) اي البائع والمشتري وذلك فيما
 يستقبل لافي الاحكام الماضية ولذا كانت زوايا المبيع للمشتري ولا يرد ما مع الاصل ابوالسعود عن البصر
 (قوله لو حال البائع بالثمن) صورة المسئلة كما في الذخيرة باع عبدا من رجل بالثمن درهم ثم ان البائع حال غريبا
 على المشتري حواله مقيدة بالثمن فمات العبد قبل القبض حق سقط الثمن اورد العبد بخيار رؤية او بخيار شرط
 او بخيار عيب قبل القبض اورد بعد القبض لا يطل الحواله استقصانا لانها تعتبر متعلقة بمثل ما اضيفت الحواله
 اليمن الذين فلا تكون معلقة بعين ذلك الذين وقيد ذلك بما اذا حال البائع لانه اذا حال المشتري البائع
 فان الااضي يبطل الحواله انتهى باختصار وروى انه يعلم ان البائع في عبارة المصنف يفرق بالرفع على انه فاعل حال
 ابوالسعود وفي حاشية الاشياء (قوله ثم رد) بالبناء للمجهول (قوله من غير المشتري) اما لو باعه منه ثانيا جاز لانه
 عنده (قوله وكان مثقولا) قيده للاحتراز عن القابل لوجوب بيعه قبل القبض لان انتهى عن بيع ما لم يقبض
 معلل بغير انقضاء العقد بالهلاله وهلاك العقار قبل القبض نادرا فاتي الفرر وعند الشافعي ومحمد وزفر
 رضي الله تعالى عنهم لا يجوز بيع ما لم يقبض من العقار ايضا لاطلاق النبي ابوالسعود (قوله لانه ضمان العهدة)
 وهو باطل عند الامام للاشتباه فيه كما ياتي ان شاء الله تعالى وهذا لما ضمن له عيوبه يحتمل ان المراد انه يداويه منها
 ويحتمل انه يضمن له النقصان ويحتمل انه يضمن له الرد على البائع من غير منازعة فلذا كان الضمان فاسدا (قوله
 لانه ضمان العيوب) اي وهو عنده ضمان الدرك كما في الهندية فهو كالمسئلة المذكورة بعد (قوله ضمن الثمن)
 للمشتري وان مات عنده قبل الرد وقضى على البائع رجوع الضامن سوى وغيره (قوله ان بعد القبض)
 ان ان حصلت غلبة الزناير بعد ان قبض المشتري انكرم ليجز ثمره (قوله لم يرد) لانه عيب حدث عند المشتري
 (قوله وان قبله) اي وان حصلت الغلبة قبل القبض (قوله لتفرق الصفقة عليه) بذهاب ما تناوله الزناير وبالبهرز
 عن جز ما غلبت عليه هذا ما ظهر والله تعالى اعلم والله تعذر الله العظيم

(باب البيع القاسد)

اسم القاسد من الصحيح لما انه مخالف للدين ولكونه لا ينقطع به حق كل من البائع والمشتري لثبوت القسح لهما
 بل يجب عليهما ودم الصحيح لانه موصل الى تمام المقصود وهو سلامة الدين التي لهما شرعت العقود ليندفع
 التغالب والوصول الى الحاجة الدنيوية وكل منهما بالعمه انتهى مكي والقاسد لغة من فسد كفسد وقعد وكرم
 فسادا ضد صلح والفساد في الحيوان اسرع منه الى الجراد لان الرطوبة في الحيوان اكثر من الرطوبة في النبات
 وحاصل المعنى اللغوي يرجع الى انه ما تغير وصفه وامكن الاستفاد به فانه يقال فسد اللحم اذا اتن مع بناء الاستفاد
 به واصطلاحا ما كان مشروعا باصله دون وصفه ولا يفتي مناسبه للمعنى اللغوي ومراوده من مشروعية اصله
 كونه ما لا يستقيم الاجوازه وصفه فان كونه فاسدا يمنع صحته انتهى (قوله الممنوع بمجاز عرفيا) هو اولى من
 جهله مشترك بين الاعمال الذي يعم الباطل والافسوس وهو المنعوع باصله لا بوصفه لان المجاز خير من الاشتراك
 (قوله عرفيا) اي باعتبار عرف الفقهاء فانهم المفرقون بينهما ولم يكن لغويا لعدم التفرقة عند اهل اللغة (قوله
 فيم الباطل) الباطل لغة من بطل الشيء يبطل بطلا وبطولا وبطلانا فيضم الا واكل فسادا وسقط حكمه واصطلاحا
 ما لا يكون مشروعا باصله ولا بوصفه وحكمه عدم افاده الحكم وهو المالك قبضه او لا وفيه مناسبه للمعنى اللغوي
 لانه بمعنى ما سقط حكمه (قوله والمكروه) اي تحريمه فانه ممنوع عنه قال في البصر والبياعات المنهي عنها ثلاثة
 فاسد وباطل ومكروه فحريمها هو لغة ضد المحبوب واصطلاحا ما منى عنه لجوار كالمبيع عند اذا ان الجملة منى عنه
 للسلا وعرفه في البناء بما كان مشروعا باصله ووصفه لكن منى عنه لجوار وانتهى وفي الشهر عن المستصحب في البيع

الابنية يجوز اعطاء الزئوف والناقص في
 الجبايات اشياء وفي رواية المبيع بعيب يقضاه
 فسخ في حق الكل الا في مستحقين احداهما
 لو حال البائع بالثمن ثم رد المبيع بعيب
 يقضاه لم يبطل الحواله لان المشتري وكان مثقولا
 بعيب يقضاه من غير القبض لو كان فسخا لم يرد
 لم يرد في قبضه ولو كان فسخا لم يرد في قبضه
 البرازية يشترى عبدا فضمن له ضمان العيوب
 فاطلع على عيب ورده لم يضمن لانه ضمان العيوب
 العهدة ونحوه الثاني لانه ضمان العيوب
 وان ضمن السرقة او الحسرة او الخسران وفي
 اولا هي فوجده كذا لثمن ضمن لا يمكن
 جواهر الفتاوى الزناير ان بعد القبض لم يرد
 قط فها لتغلب الزناير ان بعد القبض لم يرد
 وان قبله فان تقص الصفقة عليه والله تعالى اعلم
 فلهذا المصحح لتصرف الصفقة عليه والله تعالى اعلم
 (باب البيع القاسد)
 المراد بالقاسد المنعوع بمجاز عرفيا فيم
 الباطل والمكروه وقد يترك فيه بعض
 ابيح نيبا

نوعان صحيح وفاسد والصحيح نوعان لازم وغير لازم انتهى وغير اللازم هو الموقوف وهو من اقسام الصحيح على ما هو
الحق لان الصحيح ما كان مشروعا باصله ووصفه والموقوف كذلك وسكمه ايضا يجري فيه فانه ما افاد الملك
من غير توقف على القبض والموقوف كذلك ولا يضر توقفه على الاجازة كتوقف البيع الذي فيه الخيار على
استقاطه ومعنى التوقف فيه انه يتوقف في الجواب انه صحيح في حق الحكم ام لا ولا يقطع القول به الحال
ولكن يقطع القول بصحته عند الاجازة وهذا جائز كالبيع بشرط الخيار للبائع او للمشتري قال في التهر وحصر
في الخلاصة الموقوف في خمسة عشرها بيع العبد والصبي المحجورين موقوف على اجازة المولى والاب الوصي
وبيع غير الرشيد موقوف على اجازة القاضي وبيع الرهون والمستاجر وما فيه زريعة الغير على اجازة المرفق
والمستأجر والمزارع وكذا بيع البائع بعد القبض من غير المشتري يتوقف على اجازته وبيع المريد عند الاتمام
والبيع برهقه وبما باع به فلان والمشتري لا يعلم وقوف على العلم في المجلس وبيع فيه خيار المجلس ومثل ما يبيع
الناس وبيع المالك المقصوب وقوف على اقرار الغاصب او البرهان بعد انكاره وبيع مال الغير وقامه
في البحر وفيه عن جامع الفصولين وبيع مال الغير بغير اذن وبدون تسليمه ليس بمعصية (قوله وكل ما اورث خلا
في ركن البيع الخ) قال في شرح البدعي مينا للباطل والفساد ان ركن البيع اعني الايجاب والقبول ومحلله اعني
المبيع ان سلم كل من الخلل يكون البيع صحيحا وان لم يسلم بان وقع الخلل في اعلية المتصرف بسبب كونه ميبعا
غير مجبر او مجتونا او وقع في المبيع بسبب كونه ميتة او دما او حرا او خيرا يكون البيع باطلا لا صحيحا لعدم اجتماع
اركانه وشرائطه والبيع الفاسد ما سلم ركنه ومحلله من الخلل لكن التمس فيه الخلل بان كان خيرا او خيرا
او وقع فيه الخلل من جهة كونه غير مقدور التسليم او كان فيه شرط مخالف لما تنضي العقد على ما بين في محله
فيكون البيع بهذه الصفة فاسدا لا باطلا لسلامة ركنه ومحلله من الخلل فالاولى للشارح كتابه الخ لاني ان يقول
وكل ما اورث خلا في ركن البيع او محلله فظهر من مقتضى كلامهم ان اصل البيع عبارة عن ركنه ومحلله
اعني المال المتقوم اذ البيع يتنقضي عليهما والاصل ما يتنقضي عليه غيره وان وصفه عبارة عما كان خارجا
عن الركن والمحل كالشرط المخالف لمقتضى العقد والتمنية فانها صفة له لانها تابعة له فان قيل مدار البيع على
البدلين لكونه بادل مال بمال فيكون كل منهما ركنا لا تابعا ولهذا لا بد من تسمية البديل اجيب بان الاصل
فيه هو المبيع دون الثمن مكي وذكر بعضهم ضابطا للتمييز الباطل من الفاسد وهو ان احد العوضين اذا لم يكن مالا
في دين سماوى فالبيع باطل سواء كان ميبعا او مغبيا في المنة والدم والخمر باطل وكذا البيع بها وان كان مالا
في بعض الاديان دون بعض ان امكن اعتباره ثمنا فالبيع فاسد في بيع العبد بالخمر وبيع الخمر بالعبد فاسد
وان تعين كونه ميبعا فالبيع باطل في بيع الخمر بالدراهم والدراهم بالخمر باطل انتهى وفيه بعض مخالفة لما في
شرح البدعي الا انه يوافق ما يأتي من قول المصنف وبيع مال غير متقوم كخمر وخنزير وميتة لم تمت حنف انقها
بالثمن (قوله ما يميل اليه الطبع) اي موجود وبه في الدرر فخرج المعدوم الذي يميل اليه الطبع كمال يتناه
الشخص وقوله ويجري فيه البذل اي الاعطاء بنحو بيع وهبة والمنع اي منع مال كله عن الغير (قوله فخرج
التراب والمحوه) وذلك كالهذرة الخالصة اما بيع المرقين والبعر والاتقاع به والوقود فجاز كذا في البحر عن
المسرايح والمراد بالتراب الخالص اما اذا اختلط برجيع جاز بيعه كما يأتي (قوله كالدوم) اصله دمي تقيته دميان
ودمان وجعه دما ودمي ودمي كرضي ويقال دميته وادهيته بجر (قوله والميتة) بفتح الميم وسكون الياء هي التي
ماتت حنف انقها لا بسبب الميتة بفتح الميم وتشديد الياء المكسورة هي التي لم تمت حنف انقها بل ماتت
بسبب غير الذكاء كالمنخقة والموقودة والقسم الاول ليس بمال هذا المسلمين واهل الذمة اتقافا والقسم الثاني
ليس بمال في حق المسلمين اتقافا وفي حق اهل الذمة روايتان وقال الشيخ كمال الدين انها في حكم الميتة شرعا
وانما تحكم بجوازها اذا وقعت بينهم لانها مال عندهم كالخمر كذا ذكره المصنف في التبيين من غير ذكر خلاف
وفي جامع الكرخ يجوز بينهم عند ابي يوسف خلافا لما انتهى من حاشية المرحوم فوح وحاصله كافي
البحران فيما لم يمت حنف انقها بل بسبب غير الذكاء روايتان بالنسبة للكافر في رواية الجواز وفي رواية
الفساد واما البطلان فلا واما في حنفا لكل سواء انتهى (قوله ولا فرق الخ) هذا اذا قرئت المتعققة بدراهم
حق تعين كونها ميبعا اما اذا قرئت بدين ويمكن اعتبار المنخقة ثمنا كان فاسدا بانتظر المبالغة العوض الاخر

وكل ما اورث خلا في ركن البيع
مطل وما اورثه في غيره ففسد (بطل بيع
مالين بمال) المال ما يميل اليه الطبع
ويجوز فيه البذل (كالدوم) المنع دور فخرج
التراب والمحوه (والميتة) سوى ميتك وموت
كيد وطحال (والميتة) سوى ميتك وموت
ولا فرق في حق المسلم بين التي ماتت حنف
انقها

وباطل النظر اليها وقد اما اقتضاء الضابط السابق (قوله يحنق) بكسر النون (قوله ونحوه) كالقوله (قوله)
 ولم يوجد) اي المال لان المبالغة الشئ انما ثبت بقول كل الناس اربعة منهم والحر ونحوه لا يتناول عند كل الناس
 (قوله كبيع حق التعلل) مثالة دار لهم اعلو من غل المفلوج بل والسفل لاخر فسقطا وسقط العلوي في السفل
 فباع صاحب العلو موضع العلو فالبيع باطل لان حق التعلل معدوم محض ولانه متعلق بالهواء وهو ليس
 بمال لان المال ما يمكن احراره الى وقت الحاجة والهواء ليس بهذه الصفة ذكر العلامة نوح (قوله اي علو
 سقط) الاولى حذفه لان المبيع موضع العلو لا العلو الساقط ثم رأيت في حاشية مري الدين مانصه قوله
 وعلو سقط اي وهواء علو سقط او يكون المراد بالعلو التعلل وقوله سقط اي بناؤه فيكون في كلام المصنف
 استخدام حيث اريد بالظاهر التعلل وبغيره شئ آخر (قوله لانه معدوم) هذا تعليل بعين الموضوع فالاولى
 حذفه (قوله ومنه) اي من المعدوم فيجري حكمه عليه (قوله بيع ما اصله غائب) قال في الهندية ان كان
 المغيب في الارض مما يكال او يوزن بعد اطلع كالثوم والجزر والبصل فقلع المشتري شيئاً باذن البائع او قلع
 البائع ان كان المفلوج مما يدخل تحت الكيل او الوزن اذا رأى المفلوج ورعى به لزم البيع في الكل ويكون رؤية
 البعض رؤية الكل اذا وجد الباقي كذلك وان كان المفلوج شيئاً لا يدخل تحت الوزن لا يبطل خياره ثم قال
 هذا اذا كان المغيب معلوماً وجوده في الارض فان باعه قبل النسيان او بعد ما ثبت في الارض الا انه لا يدرى
 اهو ثابت في الارض او ليس بثابت لا يجوز بيعه قال في البصر وان كان المغيب يباع بعد القلع عدداً كالقيل
 فقلع البائع بعضه او قلع المشتري باذن البائع لا يلزمه التكل لانه من العدييات المتساوية بمنزلة الثياب والعبيد
 وان قلع المشتري بغير اذن البائع لزمه التكل الا ان يكون شيئاً يسيراً ان ابي كل القلع تبرع تبرع بالقلع اوضح
 القاضي العقد (قوله ولجل) بضم الفاء وبضمة ياء واحدة بالهاء جيد لوجع المفاصل والبرقان ولوجع السكبد
 والاستسقاء ونمش الاقاعى والعقارب وان وضع قشره ارمائه على عقرب ماتت وبعد الطعام يهضم ويلين
 وينفذه وقبله بطبقه واقرى ما فيه برز ثم قشره ثم ورقه ثم لحمه فاموس (قوله كورد وباسمين) فانه يخرج
 بالتدريج (قوله وورق فرصاد) بالكسر التوت ووجه او اجره افاده في القاء وس (قوله وبه افقي بعض مشايخنا)
 بالياء في مشايخ لا بالهمز قال التمهستاني وافقي الفضلي وغيره بجوازه بتعبية الموجود اذا كان اكثر من المعدوم
 (قوله وتكني رؤية البعض عندهما) وعند الامام لا يبطل خياره ما لم ير الكل ويرضى به (قوله والمضامين)
 جمع مضمنة درر (قوله ما في ظهور الالباء) اي ما في اصلاب الفحول من الماء درر (قوله ما في البطن من الجنين)
 قال في المنع ويجب ان يعمل هنا على ما سيكون من المني الواقع في الرحم قبل ان يكون حلقه او مضغة
 مما لا يصدق عليه اسم الحمل والا كان كذلك لاسيما في ان يبيع الحمل فاسد لا باطل كذا قررته ملاخسر وزيادة من
 الزواني وافاد في الجهر ان يبيع الحمل باطل وفي الجموي ولا يبيع الحمل بسكون التيم الجنين في البطن ثم يهيه عليه الصلاة
 والاسلام عن شرآه ما في بطون اذ نعام حتى تضع رواه احمد والترمذي وابن ماجه ولانه مشكوك في وجوده انتهى
 وفي شرح الجموي عن باكير ينبغي ان يكون الحمل والتناج باطلا لان التناج وهو حمل الحبله معدوم فلا يكون
 ما لا وكذا الحمل لانه مشكوك الوجود وفي البرهان يبعه باطل وفي الدرر فامد (قوله بكسر النون) كذا ضبطه
 النوروي وضبطه السكاكي بفتح النون ذكره المرحوم نوح وهو مصدر تحت الناقعة على البناء للمفعول والمراد به
 المبني للفاعل (قوله حبل الحبله) ينصر يكهم ما ولد الولد الذي في البطن وذلك كان يقول بعث منك ولد وهذه
 الناقعة ان كان انثى وكان ذلك معنادا في الجاهلية فابطله النبي صلى الله عليه وسلم ومن روى الحبله بكسر الباء
 فقد اخطأ والحبل مصدر حبلت المرأة حبله فهي حبل فسمي به المحول كما سمي بالحمل والتاء اما لا شعاعا بالانثوية
 فيه لان معنادا ان يبيع ما سوف يبعه الجنين ان كان انثى وقيل للمبالغة ويحتمل ان يكون جمع حبله وروى
 بعض الفقهاء حبله بكسر الميم ولم يثبت بنايته (قوله او آدمي) بان يبيع حبل باريته (قوله ويبيع امة الخ)
 عطف على بيع من قوله وبطل بيع (قوله وعكسه) بالرفع عطف على قوله يبيع وبالجزم عطف على امة الخ (قوله)
 بخلاف البهائم) فانه يشق دفرها ويغير اشوات الوصف المرغوب فيه (قوله جنسان حكما فيبطل) وذلك لقش
 التفاوت في الاغراض وفي غير بني آدم جنس واحد كما اذا اشترى كبشاً فاذا هو نبتة فالبيع معتقد وهذا
 اذا وجدت التسمية بانفرادها اما اذا اجتمعت الاشارة والتسمية في مختلف الجنس يتعلق العقد بالاسم فيبطل

او يحنق ونحوه (والحر والبيع به) اي حله
 مثلاً وانما المال الباع عليه لان ركن البيع
 مبادلة المال بالمال (اي علو سقط لانه معدوم
 كبيع حق التعلل) اي علو سقط لانه معدوم
 ومنه بيع ما اصله غائب وباسمين وورق فرصاد
 تبعاً لمعدوم كورد وباسمين وورق فرصاد
 جنون ما لا يتعامل الناس وهذا اذا ثبت ولم
 مشايخنا عمداً لا لا يتعامل الناس وهذا اذا ثبت ولم
 يعلم وجوده فاذا علم جاز له خيار الرقية وتكني
 رؤية البعض عندهما عليه الفقوى شرح
 مجمع (واضامين) ما في ظهور الالباء من
 المني (والملامح) جمع ملوح ما في البطن
 من الجنين (التناج) بكسر النون حبل
 الحبله اي تناسل التناج لاداة او آدمي
 (ويبيع امة عكسه) بخلاف البهائم
 التمس (عبد وعكسه) بخلاف البهائم
 والاصل ان الذكر والانثى من بني آدم
 جنسان حكما فيبطل ويغير اشوات الوصف
 (وتشرك التسمية عمداً) وانما كافر بائنه

[illegible]

وقد اما قسم اليه لان سرته بالتصا (وبيع
 الكراب وكري الانهار) لانه ليس بمال
 متقوم بخلاف بناء ونجور فيصح اذالم
 يشترط تركها ولو الجنية (كام الولد والمكاتب
 اى حكم المطلق) فان بيع هو لاه ببيع
 والماء فلم يملكوا بالتبض ويسع من ضم النجم درر
 اى بقضاء فلم يملكوا بالتبض لا ابتداء فصم
 بيعهم من انفسهم هو لا يمال مؤوف
 وقول ابن السكال بيع هو لا يمال مؤوف
 وضعه في الجريان الموضع
 وضعه في الجريان الموضع
 المكاتب قبل البيع وعدم نقاد قضاء بيع
 ام الولد وصح في القمع نقاده قلت الاوجه
 توقفه على قضاء آخر امضاء اوردا على من
 فليكن التوقيف في السرار ولد هو لاه
 كهم ويبيع بعض كمر (و) بطل (بيع
 مال غير متقوم) اى غير مباح الانتفاع به
 ابن كمال فليحفظ (كهم) وخنزير وبيته
 لم تمت متف انفسا بل بالحق وغنوه فانما
 مال عبد الذي كهم وخنزير

كالضرب (قوله كدراهم الخ) ادخلت الكاف الفلوس الناقصة وبه صرح في الغرر (قوله بطل في الكل) قال
 للمصنف في شرحه وانما بطل بيعه بالثمن لانه لا يفيد الحكم في طرف المبيع فان المبيع هو الاصل في البيع
 لكونه المبيع على وجوده بغيره لا على ان يكون له ثمن لا يشترط في الذمة انما هو حكمي
 تحكمه بمقابلته تلك مال آخر فاذا لم يوجد ذلك لا يثبت في الذمة فلا يثبت فيه الملك لاستحالة ثبوت الملك في المعدوم
 ولين قوله بطلت بعين فسد البيع حتى يملك ما يبايعها وان لم يملك عين الخبز وانفترضا انتهى (قوله بغيره ابن كمال)
 لم يذكر ابن السكال القصة وان كان مراد (قوله وان سمي ثمن كل) هذا عند الامامين ابي حنيفة ومالك رضي
 الله تعالى عنهما وهو رواية عن الامام احمد وقال ابو يوسف ومحمد ان سمي ثمن كل واحد منهما جاز في الثمن
 والذكية والا فلا وهو قول الشافعي ورواية عن احمد لانه اذا سمي كل منهما صار كل صفقة على حدة والفساد
 بقدر الفساد فلا ينعدي الى الثمن والذكية واذا لم يسم ثمن كل منهما صار العقد بيعا بالصفة اداء وهو لا يجوز
 لجهاالة الثمن عند العقد وللإمام ان الصفقة متعددة والحر والمبنة لا يدخلان تحت العقد لانهما ليسا بمال فكان
 لقبول في الحر والمبنة شرط المبيع في الثمن والذكية وهو شرط فاسد فيبطل بيع الثمن والذكية ذكره العلامة
 نوح (قوله ونحوه) ككتاب وام ولد فاستثنى (قوله غير المسجد العام) فانه كالحراي فيبطل البيع فيما انضم
 اليه (قوله الخراب) على حذف اي التفسير (قوله فكمدبر) اي فيصنع فيما ضم اليه لانه حينئذ يعود الى ملك
 الباقي اورثته عند محمد كاتبة دم في الوقف فصار مجتهدا فيه كالمدرج في زيادة من حاشية العلامة نوح (قوله
 خلافا لما افق به المنلا ابو السعود) قال في التهر (تكميل) قد علمت ان الاصح في الجمع بين الوقف والملك انه يصح
 في الملك وقيدته بعض موالى الروم وهو مولانا ابو السعود جامع اشبات العلوم تفهده الله برضوانه بما اذا لم يحكم
 بلزومه فافق بقساد البيع في هذه الصورة ووافقه بعض علماء العصر من المصريين ومنهم شيخنا الاخ الا انه
 قال في شرحه هنا يرد عليه ما صرح به قاضي خان من ان الوقف بعد القضاء تسع دعوى الملك فيه وليس
 هو كالحرب ابل انه لو ضم الى ملك لا يفسد البيع في الملك فمكدا في الظهيرية وهذا لا يمكن تأويله فوجب
 الرجوع الى الحق وهو اطلاق الوقف لانه بعد القضاء وان صار لازما بالاجاع لكنه يقبل البيع بعد لزومه اما
 بشرط الاستبدال على المفق به من قول ابي يوسف او يورود غصب عليه ولا يمكن اتزاعه وشو ذلك انتهى حلي
 (قوله فيصح بخصته) نشر مرتب (قوله لم يصح) لانه كالجمع بين الحر والعبد وقال في المحيط قيل يصح في الملك
 وهو الاصح لان البيع ينعقد على الوقف لانه مال متقوم وقال الشيخ زين في البحر ولا يشك اي على بطلان
 الملك اذا انضم الى مسجد عام ما في المحيط من انه لو باع قرية ولم يستثن ما فيها من المساجد والمقابر فالاصح
 الصحة في الملك لان ما فيها من المساجد والمقابر مستثنى عادة افاده العلامة نوح وما في البحر والى لان المعلوم
 بالعرف كالمشروط (قوله لا يعقل) قيده لان الصبي العاقل اذا باع او اشترى انعقد بيعه او شراؤه موقوفة
 على اجازة وليه ان كان لنفسه وناقذا بلا عهدة عليه ان كان لغيره بطريق الوصية كالممنوع (قوله ويحتمل)
 لذي فيما شرح عليه المصنف بالواو (قوله شيا) قدره للاشارة الى ان الاضافة في بيع صبي من اضافة
 المصدر الى فاعله (قوله جاز) اي يبيعه (قوله كسرقين وبعر) قال في القاموس السرجين والسرقين بكسرهما
 الزبل معتربا سركين بالفتح انتهى والمراد انه يجوز بيعهما ولو خالصين (قوله مغلوبا به جاز) فيه ان العذرة وحدها
 والتراب وحدها ليسا بمال فكيف حدثت المالية باجتماعهما قلت ان جواز البيع يتبع حل الانتفاع وبالحل يصل
 الانتفاع وبدونه لا (قوله واكتفى في البحر الخ) عبارة البحر ولم ينعقد بيع الثمن ودور القرا لا يباع ولا يبيع العذرة
 الخالصة بخلاف السرقين والمخلوطة بنراب مخ (قوله ذكره المصنف) حيث قال والادبي مكرم شرعا وان كان
 كافرا فايراد الله عليه وابتداه به والحاقه بالجمادات اذ لا له انتهى اي وهو غير جائز وبه في حكمه
 وصرح في فتح القدير بطلانه (قوله ويبيع ما ليس في ملكه) اذ من شرط المعقود عليه ان يكون مالا موجودا
 متقوما مملوكا في نفسه وان يكون ملكا لبايعه فيما يبيعه لنفسه وان يكون مقدورا للتسليم مخ وما ليس عنده
 ليس ملكه وليس مقدورا للتسليم (قوله وماله خطر العدم) كالحمل واللين في الضرع والتمر والزروع قبل الظهور
 والزرع في البطيخ والنوى في التمر واللحم في الشاة الحية والشحم والالية فيما واكارها ورأسها والشعر
 في السمسم انتهى حلي عن المخ (قوله صرح بنى الثمن فيه) اما لو سككت عن الثمن فانه يشبه فاسدا كباياني

وهذا ان بيعت (الثمن) ان الذي يبيعه رايهم
 ودناير ومكيل وموزون بطل في الكل وان
 بيعت بعين كعرض بطل في الكل وان
 العرض في ملكه بالقبض بغيره بطل في الكل وان
 (بيع من ضمن افعاء) فبيده لا يكون سكر
 ماتت حلت (كل) اي فصل الثمن لا تعدد
 (ان سمي ثمن كل) اي فصل الثمن لا تعدد
 لهما ومنه خلاف لا يبيد من ثمن ولا يلفظ
 بغيره فبطل الثمن بل لا يبيد من ثمن ولا يلفظ
 العقد عنده خلافا لهما وظاهر انما يبيد
 العقد عنده خلافا لهما وظاهر انما يبيد
 ان فاسد (بجلاف بيع) ثمن الى وقف
 ونحوه (لوقن غيره) وذلك ضم الى وقف
 غير المسجد العام فانه كالحرب بخلاف العام
 ما باع في الخراب فكمد برأيه (ولو محكم ما به)
 اجتماع الحرام والحلال (ولو محكم ما به)
 في الاصح خلافا لما افق به المنلا ابو السعود
 فيصح بخصته في الثمن وعنده الملك لانها مال
 في الجلالة ولو باع قرية (كالبطل بيع صبي
 والفساد لم يصح صبي) شيا وبول (ورجوع
 لا يعقل ويحتمل) شيا وبول (ورجوع
 لا يعقل لم يغل بغيره في البيع بغير دخله
 آدعي لم يغل بغيره في البيع بغير دخله
 كسرقين وبعر واكتفى في البيع بغيره في بيع
 بنراب (وشعر انسان) ككرامة الا دعي
 ولو كافرا ذكره المصنف وغيره في بيع
 شعر الخنزير (بيع ما ليس في ملكه) لا يبارق
 شعر المعدوم وماله خطر العدم (لا يبارق
 بيع المعدوم وماله خطر العدم) لا يبارق
 السلم فانه ماله خطر العدم (لا يبارق
 نهى عن بيع ما ليس في ملكه) لا يبارق
 في السلم (و) بطل (بيع) صرح بنى الثمن
 فيه (لا يبارق) وهو المال

(و) ابيع الباطل (حكمه عدم ملك المشتري
 المالك) اذا قبضه (فلا ضمان لو هلك) المبيع
 (فنده) لانه امانة وهصح في القضية ضمانه
 قبل وعليه القسوى وفيما يبيع المحرر اياه
 اوليه قبل باطل وقيل فاسد وفي وصاياها
 يبيع الوصى مال اليتيم وفي التتبع يبيع المضطر
 وقيل فاسد (وقد) يبيع (ما ملك) اى
 وشراؤه فاسد (ففيه عن التمن) كبيعته بقبضته
 وقع السكون (بيع عرض) هو المتاع الذى
 (و) فسد (بغير وعكسه) فبينة فى العرض
 ابن كمال (بغير وعكسه) فبينة فى العرض
 لا الحجر كما مر (و) فسد (بغيره) اى اعرض
 (بام الولد والمكاتب والدبر حتى لو قابضا
 ملك المشتري) للعرض (العرض) لا يرانهم
 مال فى الجلة (و) فسد (بيع ملك صده
 لو بالعرض والا فباطل لى مكان لا يؤخذ
 الشريعة (او صديقه) للتبع عن التسليم (وان) اخذ
 منه الا بجملة (وله خيار الرقبة) (الا اذا حل
 بدونها صح) وله خيار مدخله (فان صده ملكه
 بنفسه ولم يصد مدخله) لى صا منها السك بغير
 ولم يجز اجازة بركة لى صا منها السك بغير
 (و) يبيع (ما برى الله وآله اولا فباطل
 ارساله من يده ما قبل صده اولا فباطل
 لعدم الملك (وان) كان (بطبر ويرجم)
 كالحمام (صح) وتنبى لا

عدم عودها بعد المقدسة ما يقع البيع وفريق ما بين هذا وبين الايق فان الايق ليس محتاجا لعود حادة
 فتأمل جوى وفي الحلبي وما ادهاه من اشتراط القدرة على التسليم فقبه ان اراد به القدرة حقيقة فهو ممنوع والا
 لا يشترط حضور المبيع مجلس العقد ولا يقول بل بعد وان اراد به القدرة حكما كما ذكره بعد هذا فالحكم فيه كذلك
 لحكم العادة بعوده انتهى (قوله ويرجعه في الشهر) قد علمت رده الا انه في الشرع بلائية قال قوله وانما قال لا يرجع المخ
 اقول ما ذكر من التقييد عن الربلي خلاف ظاهر الرواية لما قال في البرهان ولو كان يعنى الطير يذهب ويحيى
 كالجسم لا يجوز ايضا انتهى وبسببه في الفتح عن التمرناشي ونحوه في العناية والبحر قال الجوى في شرحه
 ثم على القول بعدم الجواز هل هو باطل او فاسد قولان واثرا لخلاف فيما لو اخذه وسلمه من قال بالاول قال انه
 لا يعود صحبا وعابه البلخيون ومن قال بالثاني قال انه يعود وعليه الكرخي وطائفة انتهى (قوله ويسع الحمل)
 بفتح الحاء وسكون الميم وانما كان يسع التناج باطلا ويسع الحمل فاسدا لان عدم الاول سقطوع به وعدم الثاني
 مشكول فيه مخ عن الدور (قوله ويجزم في البحر بطلانه) قلت حيث لا يكون ما لا يكون بيعه باطلا لا بحالة
 على ان علة عدم جواز يسع الحمل والتناج نهيه صلى الله عليه وسلم عن بيعهما ذكره المرحوم نوح اى فالحكم
 فيهما واحد (قوله له ساد بالشرط) قال في المخ لما تقرر ان ما لا يصلح افراد به العقد لا يصح استثنائه من العقد
 والحمل كذلك لانه بمنزلة اطراف الحيوان ويسع الاصل يتناولهما فالا استثناء يكون على خلاف الموجب فلم يصح
 فيصير شرطا فاسدا والبيع يفسد به انتهى وقال العلامة نوح فعلة الفساد اما عدم القدرة على تسليم الامة
 عقيب العقد بدون الحمل لاتصاله بها خلقة واما فساد الشرط السكائر على خلاف الموجب انتهى (قوله بخلاف
 هبة ووصية) قال في البحر عن السراج ولا يجوز بيع الحمل وحده دون الام ولا الام دونه فلو باع الحمل
 وولدت قبل الاقتراق وسلم لا يجوز وكذا لا تجوز هبته وان سلم الى الموهوب له مع الام ثم قال ويجوز الوصية به اذا
 ولدت لاقبل من ستة اشهر من وقت الوصية انتهى واما هبة الام دون الحمل فصح فانه اذا اعتق الحمل ووهب امه
 جاز كما في الاشياء عن الفتح اول اليسوع وفي اول كتاب الوصية من هذا المتن وصحت بالامة الاجلها انتهى (قوله
 وابن في ضرع) ذكره في وجه فساد بيع اللبن في الضرع امورا الاول ان فيه ضررا لانه لا يدري انه لبن او اتقاخ
 وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الفرر والثاني الاختلاف في كيفية الحلب فيؤدي الى النزاع والثالث
 يجوز ان يحدث ابن قبل الحلب فيختلط مال البائع بمال المشتري على وجه يجوز عن التخليص والرابع ما رواه
 الشافعي رضي الله تعالى عنه عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما انه كان يبيع عن يسع اللبن في ضرع الغنم
 والصوف على ظهرها قال في المصباح الضرع لذات الثلاث كاللدي للمرأة والجمع ضرع كغلس وفلوس انتهى
 (قوله ويجزم البرجندى بطلانه) قال صدق الشريعة ذكره في فساد بيع اللبن في الضرع علقين احدهما
 انه لا يعلم انه لبن او دم او ریح وهذه تقتضي بطلان البيع لانه مشكول في الوجود فلا يكون مالا والاخرى ان اللبن
 يوجد شيئا فشيئا فيختلط بمالك المشتري بطلت البائع انتهى اى وهذه تقتضي الفساد (قوله ولولو في صدف) الاول
 الدور احدهما والصدف محرر كغشاء الدور الواحد بهما والجمع اصناف منه عن القاموس (قوله للفر) لانه
 مجمول لا يعلم وجوده ولا قدره ولا يمكن تسليحه الا بضرر وهو كسر الصدف وعن ابي يوسف الجواز لان الصدف
 لا ينفع به الا بالكسر ولا بعد ضرر راسخ (قوله وصوف على ظهر غنم) لانه من اوصاف الحيوان لانه يقوم به
 اولانه غير المقصود من الشاة فكان كالوصف منها وهو لا يفرق بالبيع ولانه يثبت من اسفل فيختلط بالمبيع بغيره
 نور (قوله ويجوز الثاني) الذي في الرمز عن ابي يوسف يجوز لانه مقدور التسليم في الحال (قوله وانما صححه وابع
 الكراث) هو جواب عما اورد على قولم في تعليل ف ادييع الصوف انه يثبت من اسفل قال الجوى في شرحه
 وجاز بيع الكراث وان كان يقوم من اسفله للتعامل انتهى وفي القاموس الكراث كرمان وكان بقل وكسحاب
 شجر كبار رأيها بجبال الطائف انتهى (قوله وشجر الصقاصاف) اى فانه يجوز بيعه لانها تزيد من اعلاها
 وكل ما يزداد منها يزداد على ملك المشتري فلا يختلط بالمبيع بغيره شاي عن الاتفاقى وعليه فلا حاجة للتعليل
 بالتعامل وصحح الامام القاضى عدم جواز بيع الخلاف لانه وان كان يقوم من اعلاه فوضع القطع بجوهول
 كن اشترى شجرة على ان يقطعها المشتري لا يجوز لجهالة موضع القطع قال في الفتح وما ذكره من منع بيع الشجرة
 ليس متفقا عليه بل منهم من منعها اذا لا بد للقطع من حفر الارض ومنهم من اجازها للتعامل وفي الصغرى

ويرجعه في الشهر (و) يسع الحمل اى الجنين
 ويجزم في البحر بطلانه كالتناج (قائمة الا
 حكام) فساد بالشرط بخلاف هبة ووصية
 (و) ابن في ضرع) ويجزم البرجندى بطلانه
 (و) ولو كثر في صدف) للفرر (وصوف على ظهر
 غنم) ويجوز اشراق مالك في بطلان
 لو سلم الصوف واللبن بعد العقد لم يتقلب
 صححا وكذا كل ما يخلط مما من امه معدوم عرفا
 ونوى ثمر ويزر يطبخ لما من امه معدوم عرفا
 وانما صححه وابع الكراث وشجر الصقاصاف

القياس في بيع القوت أنه لا يجوز ولكن جاز للتعامل انتهى ثم والخلاف وزان كتاب صغير المصنف الواحد
 خلافة قال الصغاني وقسيد اللام من لحن العوام ويحكى عن بعض المولود لهم رجاء فقرأى شجر الخلاف فقال
 لوزيره ما هذا الشجر فكره الوزير ان يقول شجر الخلاف لتقوّر النفس عن لفظه فوجاه باسم خذ فقال شجر
 الوفاق فعظمه الملك لتباهته ولا يكاد يوجد في البداية انتهى بجر (قوله واوراق التوت باغصانها) اي اذا كان
 موضع القطع معلوما قال في البعية تطهير القضية نص في (ط) على جواز بيع الاغصان من موضع معلوم حتى
 لو اشترى الاوراق باغصانها وكان موضع قطعها معلوما ومضى وقتها ليس للمشتري ان يسترد الثمن (يج) اشترى
 اوراق التوت ولم يبين موضع القطع لكنه معلوم عرفا فتح انتهى (قوله باع لوراق توت) اي باغصانها وقوله لم تقطع
 اي اغصانها فخير تقطع الى الاغصان وان لم تذكر جهة لم تقطع صفة اوراق وقوله ياز وجهه ان موضع القطع
 معلوم عرفا وقوله يستين اي اذا كانت الاغصان قبل وقت البيع يستين والمسئلة بحالها لا يجوز البيع
 لاشتباها محل القطع ومثله اذا لم يذبح كذلك ومضى سنة او سنتان فيصير في الاول دون الثاني وهي مسئلة البغية
 (قوله وجذع معين في سنة) ما علم ان بيع الجذع في المسقف لا يخلو اما ان يكون معيناً غير معين فان كان معيناً
 فعلة عدم جواز له لزوم الضرر في التسليم وان كان غير معين فعلة عدم جواز بيعه لزوم الضرر وجملة الجذع
 وكل منهما علة لفساد البيع قال في النهر لجذع القطعة من الشغل وغيره فوضع عليها الاختاب ونحوه صاحب
 القاموس بالخل (قوله اما غير المعين) الاولى تأخير هذه الجملة بعد قوله فلو قطع الخ (قوله فلا يقلب محيصاً)
 ابن كمال تبع الزاهد في شرحه للتدوير ونقل العلامة نوح عن الزاهد في شرحه مختصر الحمادى ان البائع
 اذا تحمل الضرر وسلمه الى المشتري زال المقصد وانفتحت الجملة (قوله وذراع من ثوب) ولو بين الموضع بجر (قوله
 يضره التبعض) كعمامة وقيص (قوله فلو قطع) الاولى زيادة او قلع ليقيم حكم الجذع (قوله قبل فسخ المشتري)
 اما بعد فسخ المشتري البيع لا يعود محيصاً زال المقصد بعد التقرر ذكر العلامة نوح (قوله عاد محيصاً) وهو الصحيح
 من اقوال اربعة (قوله لا تنفاد المانع) وهو وجود الضرر بالتسليم (قوله وضربة القناص) بان يقول بعثك
 ما يخرج من القناص هذه الشبكة من شبكة او المعنى فيه انه مجهول وان فيه غرراً لانه يجوز ان لا يدخل في الشبكة
 شيء من الصيد افاده المصنف (قوله الصائد) سواء كان في برايه بجر نوح (قوله والعائص) هو ان يقول للتاجر
 اخص لك غوصة فاخرجت فهو لك بكذا منع والوجه فيه ما سبق في ضربة القناص (قوله كجاء) اي في قول
 المصنف وبيع ماليس في ملكه الا في السلم (قوله والمزانية) من الزين وهو الدفع وانما جرى هذا البيع بالمزانية
 لانه يؤدي الى النزاع والدفاع ذكر العلامة نوح ويقال للناقة اذا كانت قد دغح حاليها عند حلب زبون وفي الحديث
 لا يقبل الله صلاه الزين اي الذي يدافع الاخبيين فاله سرى الدين (قوله هي يبيع الرطب على الخل) قال
 في الصحاح المزانية يبيع الرطب في رؤس الخل بالتدوير ونهى عن ذلك لانه يبيع مجازفة من غير كيل ولا وزن انتهى
 (قوله مثل كيلة تقدير) اي يكون الرطب على الخل مثلاً بطريق الظن والتقدير لكل كيل الثمر المقطوع لا بطريق
 العلم والتحقيق افاده للفاضل نوح (قوله ومثله العنب) اي على الكرم بالزيب المقطوع (قوله وشبهة الربا) لانه
 باع مكبلاً بمكيل من جنسه فلا يجوز خرصاً لما ذكر من شبهة الربا الملققة بالحقيقة في التحريم افاده المصنف (قوله
 فلولم يكن رطباً) اي بان كان بسراً جاز قال المصنف بعد ذكره ان كلاً المزانية بانها يبيع الثمر بالتاء المثلثة
 على رأس الخل بجر بالتاء المثلثة مجزاً ومثل كيلة خرصاً بكسر الخاء وقتها كما في شرح مسلم للتورى اي حرراً
 وطناً لا حقيقياً مانصه وفيه كلام لانه فسر المزانية بما سمعت وهو خلاف التحقيق لان الثمر بالمثلثة محل الشجر
 رطباً كان او بسراً او غيره واذا لم يكن رطباً جاز لا اختلاف الجفص فالاولى ان يقول يبيع الرطب بجر الخ فتقوله
 واذا لم يكن رطباً جاز اي بان كان فهو بسراً وقال الاتقالي الاول بالمثلثة والثاني بالمثلثة كذا تكرر مما عتبر غفلة
 وبجاري وذلك لان ما على الخليل قد يكون رطباً وقد يكون ثمر اذا جف فيضبط بالمثلثة حتى يعصمها جميعاً
 والغالب من حال الجذوذ ان يكون ثمر فيضبط بالمثلثة ولوروا بالمثلثة او بالمثناة يكون الحكم كذلك لان بيع
 المزانية لا يجوز كيف ما كان سواء كان الرطب بالرطب او الثمر بالثمر او احدهما بالآخر انتهى (قوله والملاسة)
 قال في المغرب بيع الملاسة والعاس ان يقول لصاحبه اذا لمست ثوبك او لمست ثوبي فقد وجب البيع او يقول للمشتري
 وفي الثني من الامام هي ان يقول ابيعك هذا المتاع بكذا فاذا لمستك فقد وجب البيع او يقول للمشتري

واوراق التوت باغصانها للتعامل وفي القضية
 باع اوراق توت لم تقطع قبله بسنة جاز ويستين
 لانه يشتبه موضع قطعها عرفاً (وجذع)
 لا لانه يشتبه موضع قطعها عرفاً (وجذع)
 مدني (في سقف) اما غير المعين فلا يقلب
 محيصاً ابن كمال (وذراع من ثوب) يضره
 التبعض (قوله يقطع وسلم قبل فسخ المشتري)
 عاد محيصاً ولو يضره القطع ككراس جاز
 لانه المانع (وضربة القناص) بقاء ونون
 الصائد (والعائص) بغير مجة القواص
 وبيع فيها باطل للغير بجر نوح واليك
 وابن السكيت قال المصنف وقد نقله نوح
 غير وفي سلب التامد قد جته في المختصر
 ويجب ان يراى وبالسائل لانه مما ليس
 في ملكه كجاء (والمزانية) في بيع الرطب
 على الخل بجر ومثله العنب بان يبيع عناء
 ثمره ونسبة الربا قال المصنف فلولم يكن
 رطباً جاز لا خلاف الجنب (والملاسة)

للسلعة (والمنفعة) اي نفعها للمشتري
 (والنفع الجب) عليها وهي منفعة
 القمار عليه الجبر قد يعتكدهم (قوله ان سبق ذكر الثمن) اي نفعها
 معني القمار فليكن ان قبضه بقبضته وانما عتده لان الثمن هو حقه
 يتي الثمن وقال الحنفى انه باطل وجوزة تطلا (قوله ونوب من نوبين) قيد بالقبض لان بيع المهر في المثل جاز به
 (قوله لجهازة المبيع) اي وهي مانعة من صحة العقد حيث اقتضت المنازعة وهذا كذلك لان البائع لا يدري
 ما يبيع والمشتري لا يدري ما يتسلم اقاده الشلبي (قوله ضمن نصف قيمة كل) لان احدهما مضمون بالقيمة لانه
 مقبوض بحكم البيع القاسد والآخر امانة وليس احدهما باولى من الآخر فشاعت الامانة والضمان مخ
 (قوله ان القاسد معتبرا للصحيح) وصورة الصحيح ان يقبض ثوبين على انه بالخيار في احدهما فاذا اهلكا ضمن
 نصف ثمن كل واحد والقيمة في القاسد كالثمن في الصحيح اقاده صاحب البصر (قوله ولو من شين) مفهوم قوله
 وملكهما معا (قوله لتعذر رده) اي ردهما هلكا ولا تقيين مضمونا والثاني امانة (قوله والمقول للضامن) اي
 في تعيين المضمون فاذا ادعى ان الهالك ولا زيد لا عمر وصديق (قوله وهذا) اي القاسد فيما اذا باع ثوبا من ثوبين
 مثلا (قوله فلو شرط اخذ ايهما شاء جاز) بان قال بعتك واحدا منهما على انك بالخيار تاخذ ايهما شئت فانه يجوز
 استحقاقا فتح (قوله للمهر) اي عند ذكر خيار التعيين (قوله والمراعى) قال في المصباح الراعى بالكسر والمراعى بمعنى
 واحد وهو ما رعا ما للدواب والجمع المراعى انتهى (قوله اي الكلا) قال صاحب القاموس الكلا بكسر الكاف
 وطيه وباسمه انتهى وفي المغرب هو ما رعت الدواب مطلقا ذكره الفاضل فوح واخرج بذلك الشجر قال في البحر
 بخلاف الاشجار لان الكلا ما لا ساق له والشجر ما له ساق فلا تدخل فيه حتى يجوز بيعه اذا ثبت في ارضه
 لكونها ملكه (قوله الناس شركاء في ثلاث الخ) يعني اذا اوقد نار فكل احد ان يصطلي بها وان ينفث ثيابه وليس
 له ان يأخذ الجمر الا باذن هذه المعنى الشركة في النار ومعناها في الماء الشرب وسقي الدواب والاستقاء من الابار
 والحياض والاموار المملوكة ومعناها في الكلا ان له احتشاشه وان كان في ارض مملوكة غير ان لصاحب
 الارض ان يمنع من اراد الدخول في ارضه لاخذ الكلا او الماء واذا منع فلم يرد ذلك ان يقول ان لي في ارضك حقا
 فاما ان توصلي اليه او تقبضه او تستقي وتدفعه لي وصار كشوب رجل وقع في دار رجل فانه امان باذن للمالك
 في دخوله لياخذها واما ان يضربه ويحمله فمحل ما ذكر ان لم يحجز الماء بالاستقاء في آية ولم يحجز الكلا بقطعه اما
 اذا اسرنا جاز بيعهما لانه بالامر ازمكهما ومحملة ايضا فاما اذا ثبت بنفسه فاما اذا كان سقي الارض واعدها
 للابيات فثبت فانه يجوز بيعه لانه ملكه كما في الذخيرة والمحيط والتوازل وهو مختار الصدر الشهيد وعليه
 الاكثر ومنع القدرى بيعه بغير تصرف (قوله واسا بطلان اجازتها الخ) قال في التبر وهل اجازتها فائدة
 ذكر في الشرب نعم حتى ملك الا بجر الاجرة بالقبض والظاهر ان البيع باطل كبيع السمك قبل الصيد بجماع
 عدم الملك فمما يحتاج الى الفرق بينه وبين الاجارة مكي (قوله فلانها على استهلاك عين) اي مباحة ولو عقدت
 على استهلاك عين مملوكة بان استأجر بقرقشرب البانها لا يجوز فلهذا اولى بغير (قوله وتربية) الواو بمعنى اوعى
 ما يظهر (قوله وقيل لا) فائله القدرى وهذا الخلاف يجري فيما لو ساق الماء الى ارضه ولحقته مؤنة فقال
 القدرى تبي الشركة وانما تقطع بالحيازة وسوق الماء الى ارضه ليس بحيازة والاكثر على انها لا تبي اقاده
 في البحر (قوله قال) اي المعنى ويسع التفصيل قال المكي في حواشيه على شرح العيني للكنز لقصل قطع الشيء
 ومنه التفصيل وهو الشعر يجر اخضر لعنف الدواب والنفقها يسهون الزرع قبل ادراكه قصه لا وهو مجاز كذا
 في المغرب وفي القاموس التفصيل ما اتصل من الزرع اخضر والقصل محركة وبالفصح وبالكسر وكما في ما هزل
 من البراذن في غيرى انتهى (قوله جاز) لانه شرط يقتضيه العقد عيني (قوله لم يحجز) لانه شرط لا يقتضيه العقد
 عيني (قوله وحيلته) اي جواز اجارة المراعى (قوله ان يستأجر الارض) اي يقدّر ما يريد صاحبه من الثمن
 والاجرة فيحصل بهما غرضه ما بغير (قوله اي الابرسم) قال في المصباح التزمعرب قال للثب هو ما يعمل منه
 الابرسم وانما قال بعضهم التزم والابرسم مثل الخططة والدقيق انتهى واما الخرفاسم دابة ثم اطلق على الثوب

كذلك والمنفعة ان يقول اذا ثبت مالك او يقول المشتري اذا ثبتته الى فقد وجب البيع والقام الجبر ان يقول
 المشتري او البائع اذا ثبت الجبر وجب البيع قاله المكي (قوله السلعة) او لاحد المتعاقدين منقضى (قوله لوجود
 القمار) اي بسبب تعليل التعليل باخذ هذه الاقوال انتهى جلي فصار في المعنى كانه قال للمشتري اي ثوب
 القيت عليه الجبر قد يعتكدهم مكي (قوله ان سبق ذكر الثمن) اما اذا لم يسبق ذكر الثمن فالظاهر ان الحكم كذلك لوجود
 معني القمار فليكن ان قبضه بقبضته وانما عتده لان الثمن هو حقه هذه كبر الثمن ولا يكون باطلا لعدم التصريح
 بتي الثمن وقال الحنفى انه باطل وجوزة تطلا (قوله ونوب من نوبين) قيد بالقبض لان بيع المهر في المثل جاز به
 (قوله لجهازة المبيع) اي وهي مانعة من صحة العقد حيث اقتضت المنازعة وهذا كذلك لان البائع لا يدري
 ما يبيع والمشتري لا يدري ما يتسلم اقاده الشلبي (قوله ضمن نصف قيمة كل) لان احدهما مضمون بالقيمة لانه
 مقبوض بحكم البيع القاسد والآخر امانة وليس احدهما باولى من الآخر فشاعت الامانة والضمان مخ
 (قوله ان القاسد معتبرا للصحيح) وصورة الصحيح ان يقبض ثوبين على انه بالخيار في احدهما فاذا اهلكا ضمن
 نصف ثمن كل واحد والقيمة في القاسد كالثمن في الصحيح اقاده صاحب البصر (قوله ولو من شين) مفهوم قوله
 وملكهما معا (قوله لتعذر رده) اي ردهما هلكا ولا تقيين مضمونا والثاني امانة (قوله والمقول للضامن) اي
 في تعيين المضمون فاذا ادعى ان الهالك ولا زيد لا عمر وصديق (قوله وهذا) اي القاسد فيما اذا باع ثوبا من ثوبين
 مثلا (قوله فلو شرط اخذ ايهما شاء جاز) بان قال بعتك واحدا منهما على انك بالخيار تاخذ ايهما شئت فانه يجوز
 استحقاقا فتح (قوله للمهر) اي عند ذكر خيار التعيين (قوله والمراعى) قال في المصباح الراعى بالكسر والمراعى بمعنى
 واحد وهو ما رعا ما للدواب والجمع المراعى انتهى (قوله اي الكلا) قال صاحب القاموس الكلا بكسر الكاف
 وطيه وباسمه انتهى وفي المغرب هو ما رعت الدواب مطلقا ذكره الفاضل فوح واخرج بذلك الشجر قال في البحر
 بخلاف الاشجار لان الكلا ما لا ساق له والشجر ما له ساق فلا تدخل فيه حتى يجوز بيعه اذا ثبت في ارضه
 لكونها ملكه (قوله الناس شركاء في ثلاث الخ) يعني اذا اوقد نار فكل احد ان يصطلي بها وان ينفث ثيابه وليس
 له ان يأخذ الجمر الا باذن هذه المعنى الشركة في النار ومعناها في الماء الشرب وسقي الدواب والاستقاء من الابار
 والحياض والاموار المملوكة ومعناها في الكلا ان له احتشاشه وان كان في ارض مملوكة غير ان لصاحب
 الارض ان يمنع من اراد الدخول في ارضه لاخذ الكلا او الماء واذا منع فلم يرد ذلك ان يقول ان لي في ارضك حقا
 فاما ان توصلي اليه او تقبضه او تستقي وتدفعه لي وصار كشوب رجل وقع في دار رجل فانه امان باذن للمالك
 في دخوله لياخذها واما ان يضربه ويحمله فمحل ما ذكر ان لم يحجز الماء بالاستقاء في آية ولم يحجز الكلا بقطعه اما
 اذا اسرنا جاز بيعهما لانه بالامر ازمكهما ومحملة ايضا فاما اذا ثبت بنفسه فاما اذا كان سقي الارض واعدها
 للابيات فثبت فانه يجوز بيعه لانه ملكه كما في الذخيرة والمحيط والتوازل وهو مختار الصدر الشهيد وعليه
 الاكثر ومنع القدرى بيعه بغير تصرف (قوله واسا بطلان اجازتها الخ) قال في التبر وهل اجازتها فائدة
 ذكر في الشرب نعم حتى ملك الا بجر الاجرة بالقبض والظاهر ان البيع باطل كبيع السمك قبل الصيد بجماع
 عدم الملك فمما يحتاج الى الفرق بينه وبين الاجارة مكي (قوله فلانها على استهلاك عين) اي مباحة ولو عقدت
 على استهلاك عين مملوكة بان استأجر بقرقشرب البانها لا يجوز فلهذا اولى بغير (قوله وتربية) الواو بمعنى اوعى
 ما يظهر (قوله وقيل لا) فائله القدرى وهذا الخلاف يجري فيما لو ساق الماء الى ارضه ولحقته مؤنة فقال
 القدرى تبي الشركة وانما تقطع بالحيازة وسوق الماء الى ارضه ليس بحيازة والاكثر على انها لا تبي اقاده
 في البحر (قوله قال) اي المعنى ويسع التفصيل قال المكي في حواشيه على شرح العيني للكنز لقصل قطع الشيء
 ومنه التفصيل وهو الشعر يجر اخضر لعنف الدواب والنفقها يسهون الزرع قبل ادراكه قصه لا وهو مجاز كذا
 في المغرب وفي القاموس التفصيل ما اتصل من الزرع اخضر والقصل محركة وبالفصح وبالكسر وكما في ما هزل
 من البراذن في غيرى انتهى (قوله جاز) لانه شرط يقتضيه العقد عيني (قوله لم يحجز) لانه شرط لا يقتضيه العقد
 عيني (قوله وحيلته) اي جواز اجارة المراعى (قوله ان يستأجر الارض) اي يقدّر ما يريد صاحبه من الثمن
 والاجرة فيحصل بهما غرضه ما بغير (قوله اي الابرسم) قال في المصباح التزمعرب قال للثب هو ما يعمل منه
 الابرسم وانما قال بعضهم التزم والابرسم مثل الخططة والدقيق انتهى واما الخرفاسم دابة ثم اطلق على الثوب

المتخذ من وبرها بجر (قوله وهو بزر القليل) قال في المغرب القليل اسم لما يتخذ منه القز معرب بيله انتهى
 فالإضافة للبيان وفي القاموس القليل الجليس والرجل العظيم (قوله الذي فيه الدود) أي يكون منه أبو السعود
 (قوله الحرز) المقدور التسليم بأن كان بعينه لانه مشتق به حقيقة وشرعا مقدور التسليم وان كان لا يؤكل
 كالبلغل والحار حوى (قوله وهو دود العسل) الأولى حيوان العسل لان النحل ليس بدود (قوله وهذا) أي جواز
 بيع ما ذكر من دود القز ويضه والنحل عند محمد اما النحل فقد علمت وجهه واسادود القز فلكونه مستغابا
 وما في البيض فلكان الضرورة واجاز السليم فيه كيلا اذا كان وقت معلوما وحصل منتهى الاجل في وقت
 وقال لا يجوز بيع النحل لانه ليس مال وقال الامام لا يجوز البيع في دود القز ويضه لانه من الهوام ويضه
 غير مستغاب به بعينه بل بما يحدث منه وهو معدوم في الحال وأبو يوسف معه في الدود الا اذا ظهر فيه القز فيجوز
 بيعه بعد ادون الدود أي الجرد (قوله واجاز أبو الليث بيع العلق) قال في المصباح العلق شيء اسود شبيه الماء يكون
 في الماء يعلق بانفواه الابل عند الشرب انتهى (قوله للساجدة) أي حاجة الناس اليه ليمول الناس له بجر (قوله
 فلا يجوز) ويبيعها باطل ذكره قاضي خان (قوله كحيات) اقول ينبغي ان يستثنى نوع من الحيات وهي الحيات
 السليمانية للانتفاع بها ولذا كانت من اخلاط الترياق وللتعامل بها ومن ثم جاز بيع الترياق حوى وفيه تأمل
 (قوله واعتمد المصنف) حيث قال تغلاص المجتبى لا يجوز بيع هوام الارض وما في البحر كالسرطان والنفذع
 الا السمك وما يجوز الانتفاع بجذده او عظمه فالخاص ان جواز البيع يدور مع حل الانتفاع انتهى قال وهذا ظاهر
 فليكن المفعول عليه والله تعالى اعلم انتهى (قوله عيني مخلصا) لم يذكر نوجبه الحكم فيما ذكر وتبعه المؤلف (قوله
 ومثله دفع البيض) قال في التهر والمتعارف في ارياف مصر دفع البيض ليكون الخارج منه بالنصف مثلا وهو على
 وزان دفع القز بالنصف الخارج كله لصاحب البيض والعامل اجره ثله واقه تعالى اعلم انتهى وفي الهندية دفع
 بقرة على ان يعلفها وما يكون من اللبن والسمن بينهما نصفان فالاجارة فاسدة وعلى صاحب البقرة ابرقيامة
 وقية علفها اذا علفها من علف هو ملكه لا ما سرحها في المرمى ويرد كل اللبن ان كان قائما وان اختلف فامثل
 الى صاحبها لان اللبن مثلي وان اتخذ من اللبن مصلى فهو للمتعذر ويضمن مثل اللبن لاقطاع حق المالك بالصناعة
 وكذا لو دفع الدجاج على ان يكون البيض بينهما او بزر القليل على ان يكون الابريس بينهما لا يجوز والحادث كله
 لصاحب الدجاج والبزرم قال وللمصلحة في جنس هذا المسائل ان يبيع صاحب البيضة نصف البيضة وصاحب
 الدجاجة نصف الدجاجة من المدفوع اليه ثم يبريه عن ثمن ما اشترى فيكون للخارج بينهما انتهى محيط ذكره
 في الاجارة في فصل قفيز الطحسان (قوله والا بقر) اعلم ان يبعه تارة يكون باطلا كما اذا باعه لرجل لم يكن الا بقر
 عنده وهو احد قولين وتارة يكون فاسدا كما اذا باعه من رجل يزعم انه عنده غيره فانه لا يصح لكون التسليم فعل
 الغير وهو لا يقدر عليه ولكنه اذا قبضه المشتري ما كونه تارة يكون صحيحا كما اذا باعه ممن يزعم انه عنده وقيد
 بالا بقر لان المرسل في حاجة المولى يجوز بيعه بجر (قوله ولو وهبه لم يصح) الفرق بين البيع والهبة ان شرط
 البيع القدرة على التسليم عقب البيع وهو منصف وما بقي له من السيد يصلح قبض الهبة منه لولده لا قبض
 البيع لانه قبض بازا مال مقبوض من مال الابن وهذا قبض ليس بازا مال يخرج من مال الولد فكيف تلك
 اليد نظرا للصغير فانه لو عاد الى ملك الصغير وقيد صاحب الذخيرة صحة الهبة لانه الصغير يكون العبد
 مترددا في دار الاسلام (قوله وما في الاشياء تحريف نهر) الاولى كما يستفاد من التهر وما في بعض نسخ الخاتمة أي
 من عكس الحكم في البيع والهبة واما المذكور في الاشياء فوافق لما هنا وعبارتها بيع الا بقر لا يجوز الا ممن
 يزعم انه عنده ولو لولده الصغير كما في الخاتمة انتهى حلي (قوله الا ممن يزعم انه عنده) أي الا من شخص ومصدوقه
 المشتري يزعم ذلك المشتري انه عنده مكي فالنظر لزعم المشتري لا عند البائع (قوله عنده) مثله ما اذا كان يقدر
 على اخذه ممن هو عنده فان كان لا يقدر على اخذه منه الا بخصومة الحاكم لم يجز بيعه تله الفاضل فوجع عن
 السراج وفيه مخالفة لما تقدم قريبا عن البصر وتزول مخالفة بحمل ما في البصر على ما اذا كان لا يقدر على اخذه
 الا بخصومة عند الحاكم وحرره (قوله فيلنذ يجوز) لان المنهى عنه بيع آبق مطلق وهو ان يكون آبقا في حقهما
 وهذا غير آبق في حق المشتري ولانه اذا كان آبقا عند المشتري اتى الجرح عن التسليم وهو المانع بجر (قوله ان
 قبضه لنفسه) أي حال وجوده (قوله نعم) لان قبضه هذا قبض فصب وهو يتوب عن قبض البيع لانه قبض

أي بزره وهو بزر القليل الذي فيه الدود
 (والنحل) الحرز وهو دود العسل وهذا عند محمد
 وفيه قال الثلاثة وبه يفتي عيني وأبو الليث
 وخلاصة وغيرها واجاز أبو الليث
 العلق وبه يفتي المجتبى (بخلاف
 غيره ما من الهوام) فلا يجوز انتفاعا
 كحيات ونب وما في جسر كسرطان الا
 السمك وما جاز الانتفاع بجذده او عظمه
 والحاصل ان جواز البيع يدور مع حل
 الانتفاع مجتبى واعتمد المصنف وسجي
 في المنفردات (قوله) انما يجوز الشربة
 في التهر اذا كان البيض منها والعمل بزر القز
 ومع من اتصافا لا غير العلف منها صفة
 او بقر او دجاجة لا غير العلف من ملكه
 فانما خرج العلف واجر مثل العامل عيني
 وعليه قية العلف ولا يخفى (والا بقر)
 مخلصا ومثله دفع البيض كالا بقر
 ولو لولده او لبني في حجره ولو وهبه له
 صح عيني وما في الاشياء تحريف نهر (الا
 ممن يزعم انه) أي الا بقر (عنده)
 يجوز لعدم المانع وهل يصير فاضلا ان
 قبضه لنفسه او قبضه ولم ينسبها

المضارب اذا لم يتخذه من ابطال حق المضارب اي فمكان الدنانير باقية بعينها بخلاف ما لو اشتريه من غيره
 حق المضارب ثبت فيها فلا يملك شيئا الا ان حصل له المال نفسه (قوله وانتهى) صورته اذا كان مال المضاربة ويحكم
 بعد العمل والانتفاء فثبت له المال او حصل له المضارب كونه المضارب ان يصرفه باذن ناير وليس له ان يتصرف فيه
 شيئا سوى ذلك ولو صار مال المضاربة هرسا او مثليا ففصل ما ذكره كان للمضارب ان يتصرف فيه حتى يحول
 اليه رأس المال فانما يقول اليه لم يملكه ان يتصرف الا بطلبه لطلبه لطلبه الى الاخر على قوله وقال
 الا يملك بطلبه المضارب كذا في حصول العمادى (قوله ويقام) صورته اذا كانت احوال المضاربة دراهم
 في المضاربة فالأمر بالذات كان الشراء على المضاربة ولا يعد ذلك استئدانة من المضارب ولو اشترى
 عروضا بكيلى او رزنى لم الشراء المضارب ولا يكون للمضاربة لانه لم يأذن له رب المال في الاستئدانة (قوله
 وامتناع من ايجته) صورته اشترى ثوبا بعشرة دراهم وباعه من ايجته باثني عشر درهما ثم اشترى ايضا دينار
 لا يبيعه من ايجته لانه يحتاج الى ان يحط من الدينار ربعه وهو درهما في قول الامام ولا يدرك ذلك الا بالخز
 والظن لانه يحتاج الى تقويم الدينار بالدرهم وهو مجرد ظن ومبنى المراجعة كالتولية والوضعية على اليقين
 بما قام عليه لتثني شبهة الخيانة وكذا لو اشترى بعشرة دراهم وباعه بثمانين قيتها اثنا عشر قيتها المراجعة عليها (قوله
 زكاة) فانه يضم احد الجنتين الى الاخر ويكمل به النصاب ويخرج زكاة احد الجنتين من الاخر
 (قوله وشركا) اي اذا كان مال احد هرسا دراهم ومال الاخر دنانير فانهما شفعة شركة العتق يطبقا (قوله
 وقيم متلفات) يعنى ان المقوم ان يملك قوم المتلفين واهم وان شاء قومه بتمامه فلا يتعين احد الجنتين (قوله
 واروش جنابيات) بذلك كالموضحة يجب فيها نصف عشر الدية ويجب في الهاشمية عشرها والذقة عشر ونصف
 عشر وفي الهاشمية ثلثها والدية اما الف دينار او عشرة آلاف درهم من الورق فيصور التقدير في هذه الاشياء من
 اي الجنتين (قوله كما بسطه المصنف معزيا الى العمادية) الذي في المنع ان المسائل سبع غير الاربع الزيادة
 انتهى حلي وزاد الشارح مسألة المضاربة ابتداء (قوله كل عوض الخ) كالمقول اذا اشترى لا يجوز للمشتري
 ان يتصرف فيه قبل قبضه بالمبيع بخلاف ما اذا اعتقه او بخره او وهبه او تصدق به او اقرضه من غير بالعه فانه
 يصح على ما سبق والضمير في ينسخ يعود الى العقد والى به لا كما الى العوض واخرج به الثمن فانه يجوز التصرف
 فيه به ببيع او بيع او غيره ما قبل قبضه سواء تعين بالتعين ككيلى او لا كتقود وذلك لان العقد لا ينسخ بهلا كما
 لان الاصل وهو المبيع موجود وبأى ايضا ان شاء الله تعالى في فصل التصرف في المبيع والثمن قبل
 القبض (قوله فيما ضم اليه) اي في مبيع ضم الى مبيع اشترى البائع (قوله ثم شراء مع شيء آخر بعشرة)
 انظر ما لو اشترى بها باقل من الثمن الاول (قوله لانه طار) اي لان القساد طار وذلك لانه قابل الثمن بالمبيعين وهى
 قابله للخصصة اذ لم يشترط فيلان يكون بازا ما باع ما قبل من الثمن الاول لكن بعد ذلك انقسم الثمن على قيمتهما
 فصار البعض بازا ما باع والبعض بازا ما لم يبيع فصار المبيع تقسدا ليس بازا ما باع ولا شك في كونه طاريا فلا ينعى
 الى الاخر انتهى حلي عن العناية (قوله وان كان لا يجرى) حتى لو قضى قاض بجوازه صحز يلغى ولانه انما منع
 في الاول باعتبار شبهة الربا فلا واعتبرت في المضموم ان كان اعتبارا للشبهة الشبهة وهى غير معتبرة درر (قوله
 ويسع زيت) اي مثلا لان مقتضى العقد الخ اي وهذا الشرط ليس مقتضى فيفسد به العقد والحيلة في جوازه
 ان لا يعد العقد الا بعد الوزن بحرا للصحة فيقول بعد الوزن بعثك ما في هذا الطرف بكذا ويقول الا ترقبكت
 فيكون هذا من بيع الخراف وهو الصحيح سوى عن شرح ابن السلبى (قوله كالمعرف قدر وزنه) اي كما يجوز
 شرط ان يطرح مكان الطرف عشرة ارطال اذا كان وزن الطرف عشرة ارطال انتهى حلي (قوله وقدره) الواو
 بمعنى او ما عة للسو فانه قد يكون القدر واحدا ويختلفان في عينه (قوله لانه قابض او منكر) يعنى لو رد المشتري
 الرزق فوزن فجاء عشرة ارطال فقال البائع الرزق غير هذا وهو خمسة ارطال فاقول للمشتري لان هذا
 الاختلاف اما ان يعتبر في تعيين الرزق المقبوض او مقدار الثمن فان كان الاول فالمشتري قابض والقول قول
 القابض ضعيفا كالفاسد او امينا كالمودع وان كان الثانى فهو في الحقيقة اختلاف في الثمن فيكون القول
 للمشتري لانه ينكر الزيادة والقول للمكرم مع عينه واذا برهن البائع قبلت بيته فان قلت الاختلاف في الثمن
 يوجب التحالف فوجه العدول الى الخلف قلت اجيب بانه موجب اذا كان قصدا وهذا معنى لوقوعه في ضمن

وانتهى وبيعها وامتناع من ايجته ويزاد
 ويزاد في ثمن متلفات واروش جنابيات
 بسطه المصنف معزيا الى العمادية وفي الملاحة
 كل عوض مذكور بعد قبضه قبل قبضه (وسمع)
 فانه لم يجرى التصرف فيه قبل قبضه ولم
 البيع فيما ضم اليه) كان باع بعشرة
 يقضها ثم يبرأه مع شيء آخر بعشرة
 في الاول ويجوز في الاخر فبقسم الثمن
 قيمتهما ولا يبيع العمد اولاه طاريا وان كان
 الاجتهاد (ق) بيع (ق) يبيع (ق) يبيع
 ويوطح عنه بكل طرف كذا وطال لان
 مقتضى العقد طرح مقدار وزن الطرف
 بقوله (بخلاف شرط طرح قدر وزنه) ولو اختلفا
 في نفس الطرف وقدره فاقول للمشتري
 بينه لانه قابض او منكر

الاختلاف في الزق والفقته فيه ان الاختلاف لا يند آ في الثمن انما يوجب التحائف ضرورة ان كل واحد منهما
يدعي عقدا آخر واما الاختلاف بناء على اختلافهما في الزق فلا يوجب الاختلاف في العقد فلا يوجب منع
(قوله وصح بيع الطريق) الى ذات الارض التي يستطرق منها على طريقة اهل بلخ شربلاية (قوله ومن قسمة
الوهابية) خبر مقدم والبيت مبتدأ ونحو هذا البيت منقول منها (قوله وليس لهم) قال الامام تقاسم الخ
مسئلة البيت من التهمة فانه قال ذكر في نوادر ابن رستم قال ابو حنيفة رضي الله تعالى عنه في سكة غير نافذة ليس
لاصحابها ان يبيعوها ولو اجتمعوا على ذلك ولا ان يجمعوها فيما بينهم لان الطريق الاعظم اذا كثر الناس فيه
كان لهم ان يدخلوا هذه السكة حتى يفتحوا طريقا للزجاج فالتجديس في بيعه واقعه هذا كله لفظ ابن رستم
وقال شاذان في دورين خمسة تابع احدهم نصيب عن الطريق فليس له ان يبيع في هذا الطريق
الا ان يشتريه او البائع الذي كان له الطريق انتهى قال وذكر قبل ذلك ما يقويه فقال اهل السكة اذا ارادوا
ان يجمعوا على رأس سكتهم دربا ويسدوا رأس السكة ليس لهم ذلك لان مثل هذه السكة وان كانت ما كما
لاهلها ظاهر الكن للامة فيها نوع حق وهو انه اذا ازدحم للناس في الطريق كان لهم ان يدخلوها حتى يخف
الزحام كذا في شرح العلامة عبد البر وجهه ليس مقول القول والرواية ولم يند للعال والبيع في كرم مبتدأ وخبر
اي البيع مذكور في النص مثل ذكر التقاسم اي ليس قسمة يدرب غير نافذة ولو تراخوا بجمعها وليس لهم سددها
لوجه لو ابا عليه يغلقونه عند الخوف اوليا لا فاعلا ظاهر انهم لا يمنعون لانه لا يمنع حق العامة والتقييد بغير النافذة
ليعلم حكم النافذ بالاولى (قوله وفي معاياتها) هي معاملة من عاياه اذا ما له عن شيء يقطن ان المسؤول يجز من
الجواب مأخوذ من قولهم عي عن حجه وجوابه اذ يجوز له بيعه لوجه وهو مباح اذا كان المقصد منه تشييد
الاذهان واستعمال القرأين والاصل فيه سؤاله صلى الله عليه وسلم الصاية رضي الله تعالى عنهم عن الشجرة
التي لا يسقط ورقها كرم العلامة عبد البر (قوله وما للارض من الخ) هي الارض المملوكة من السكة الغير النافذة
فانه لا يملك بينهما من غير شريكه قال ولو باعها البعض الشريك هل يجوز فيه نظره ولم اقف على الجواب فيه انتهى
قلت يظهر قولهم انه لا يجوز بيع الطريق يقتضي المنع مطلقا حاله الافراد وانما يجوز بالتبعية فيما اذا باع الدار
وطريقها قاله العلامة عبد البر قلت الذي تقدم عن شاذان جواز البيع ثم عدم الجواز انما هو على ما في الخاتمة
وقال في مشايخ بلخ بالجواز (قوله بعد عرض باب الدار العظمى) الاولى ان يقول الاعظم ومراده باب الدار الاول
ولا يظهر اذا كان الطريق بقدره وفيه شركا لهم دور فيه فانه لا يبلغ الطريق اكل منهم هذا القدر وعبارة
المصنف والشارح في فصل الشرب واذا اختلفوا فانهم يسترون في ملك الرقبة بلا اعتبار سرعة الطريق وضيعة
لان المقصود الاستطراق (قوله لا يبيع مسيل الماء) المسيل بفتح الميم وكسر السين موضع سيله قاموس (قوله
لجهااته) افادته انه باع قدر ما يشغله الماء اذا باعه محدودا يجري فيه الماء فانه يصح لا نقاء لجهااته (قوله وصح
بيعه حق المرور لارض) صورته لارض يملكها له حق المرور في ارض غيره فباعها صح (قوله وصححه
ابو الايث) الاولى تأنيث الضمير فيه وفيما قبله ووجهه انه حق من الحقوق وبيع الحقوق بالانفراد لا يجوز درر
(قوله وكذا يبيع الشرب) اي فانه يجوز تباع الارض بالاجماع ووجده في رواية وهو اختيار مشايخ بلخ لانه
نصيب من الماء لم يجز في اخرى وهو اختيار مشايخ بخارى للجهالة منع والشرب لغة نصيب الماء وشرعا نوبة
الاتماع بالماء سقيا للزراعة والدواب ذكره المؤلف في فصل الشرب (قوله وظاهر الرواية فساد) اعلم انه اذا باع
الشرب منفردا وقع فيه خلاف فقيل انه يبيع باطل حتى اذا باع المشتري هذا الشرب مع ارض له بعد قبضه اياه
من بانه منفردا لا يصح بيعه ويكون باطلا لان المشتري الاول لم يملك الشرب بالشرا أو القبض لان بيع الشرب
بيعه لا يقع على موجود وانما يقع في الماء على ما يحدث منه وقتا بعد وقت فاذا لم يقع الشراء على موجود يملك
بالقبض فلا يجوز بيعه وهذا ما عليه الفقيه ابو جعفر وقيل انه فاسد لان بيع الشرب وحده وان كان لا يجوز
في ظاهر الرواية يجوز في رواية اخرى وبه اخذ بعض المشايخ وقد جرت العادة ببيع الشرب في بعض البلاد فكان
حكمه حكم البيع القاسد والمبيع يباع فاسدا يملك بالقبض فاذا باعه بعد القبض وجب ان يجوز وهو ما عليه
القاضي وقواء العلامة عبد البر (قوله وسحقته في احياء الموات) حيث قال هو المصنف هناك ولا يباع الشرب
ولا يوهب ولا يورث ولا يتصدق به لانه ليس بمال متقوم في ظاهر الرواية وعليه الفتوى ثم نقل عن شرح الوهبانية

(وصح بيع الطريق) وفي الشرب سلاية
عنه الخاتمة لا يصح ومن قسمة الوهبانية
وليس لهم قال الامام تقاسم
يدرب ولم يند كذا البيع في
وفي معاياتها ان يجوز في الغار الاشياء
وبالتاوض ليس يملك بيعها
لغير شريكه في (اولا)
وبالتاوض له طول وعرض باب الدار
(حد) اي مدين له طول وعرض
وهبة) واذا لم يبين بقدر عرض
العظمى (لا يبيع مسيل الماء وهبة)
لجهااته اذ لا يدري قدر ما يشغله من الماء
(وصح بيع الطريق) حق المرور لارض
بلا خلاف (قوله وما للارض من الخ) رواية
وبه اخذ عامة المشايخ ثم في ان يرى
وصححه ابو الليث (وكذا) بيع (الشرب)
وظاهر الرواية فساد الا سحاخاتية ونسح
وهبانية وسحقته في احياء الموات

من غير شرط ومنه يعرف معنى ما لا يقتضيه العقد ومعنى كونه ملائمة ان يؤكد موجب العقد وفي السراج
ان يكون راجعا الى صفة المبيع او الثمن كاشتراط الخبز الطبخ والكتابة بجر زيادة من المتخ (قوله وفيه نفع
لا حدهما) خرج ما فيه مضرة لاحدهما كبيع ثوب بشرط ان لا يبيعه ولا يبيعه فانه يجوز البيع على
قوله ما وقال ابو يوسف انه يفسد وخرج ايضا ما لا مضرة فيه ولا منفعة كان اشترى طعما بشرط ان ياكله او يوبا
بشرط ان يلبسه فانه يجوز بخر (قوله هو من اهل الاستحقاق) اي من اهل ان يستحق حقا على الغير كالادى (قوله
فلو لم يكن المتخ) لا حاجة الى هذا المحترز لحيثه قريبا وكذا قوله اما لو جرى العرف به منع (قوله او ورد به الشرع)
فانه لما ورد به الشرع دل على انه من باب المصلحة دون المقدرة وهذا جواب الاستحسان والقياس ان يفسد
لكونه شرطاً بخلاف مقتضى العقد وهو ثبوت الملك حال في العوضين منع (قوله وفيه نفع للمشتري) منه ما اذا
باع بستانا بشرط ان يبي البائع حوائطه ذخيرة او ساحة على ان يبنى بها مسجدا او طعما على ان يصدق به
فهو فاسد منع (قوله مثال لما فيه نفع البائع) منه ما اذا شرط ان يدفع المشتري الثمن الى غريم البائع لم يقوط مؤنه
لقضاء عنه بخر (قوله لما سراج المتخ) هذا انما يظهر لو قال ابو يستخذه ازيد من ثلاثة ايام وقوله جاز ان بشرط
الاستخدام ظاهر يعي استخدام البائع والمشتري وان كان التام في الاول (قوله اربعة اشهر) قال في البخر ولم يحصل
المؤلف رضي الله تعالى عنه بين شرط وشرط في الفساد وهو كذلك الا البيع بشرط العتق فان المشتري اذا
اعتقه صح البيع ووجب عليه الثمن عند ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه ولا يفتى فاحدا وقبب الفجة لان
البيع قد وقع فاسدا فلا ينقأ صحها وله ان شرط العتق من حيث ذاته لا يلازم العقد على ما ذكرناه ولكن
من حيث حكمه يلازمه لانه منهي له والاشئ بانتهائه يتقرر اذا وجد العتق تحققت الملائمة فترجع جانب
الجواز فكان الحال موقفا بخلاف ما اذا دبر ما استولدها فانها لا ينيان الملك لجواز قضاء الذاتي بينهما
انتهى مطلقا وفي المصنف تشبث الضمان (قوله والا لا) قال الحموي اجمعوا انه اذا اعتقه قبل القبض لا يعتق
(قوله مثال) اي قوله او يعتقه المتخ كما اذا ما اعتقه فالمراد بالمثال المنس (قوله لم يبيع يستحقه) فان الثمن يجب
ان لا يشأوله الا ايدى فتوجد زيادة خالية عن العوض فيفسد البيع منع (قوله كشرط الملك للمشتري) اي
في المبيع (قوله فلو شرط) اي البائع (قوله اربعة اشهر البائع) هذا بشرط من المشتري لا يبي وقوله او المشتري
شرط من البائع الاجنبى (قوله وظاهر البخر ترجيح العصة) اي حيث قدم القول بها وان كان آخر عبارة بزيادة
الفساد فانه نقل آخرها عن المتفق مانعه قال محمد كل شيء بشرط على البائع يفسد به البيع فاذا شرطه على
اجنبى فهو باطل كما اذا اشترى دابة على ان يبيعه فلان الاجنبى كذا فتم وباطل كما اذا شرط على البائع ان يبيعه
وكل شيء بشرطه على البائع لا يفسد به البيع فاذا شرطه على اجنبى فتم وجاز (قوله كشرط رهن معلوم) اي
بالاشارة او التسمية فلو لم يكن مسمى ولا مشارا اليه لم يجوز الا اذا تراضى على تعيينه في الماس ودفع اليه قبل
ان يتفرقا وان يهل الثمن بطلان الرهن بخر (قوله وكما قبل حاضر) قيد بمضرة الكفيل لانه لو كان الكفيل غائبا
وقبل قبل التفرق او كان حاضرا فلم يقبل لم يخر بخر (قوله اي صرم) قال في المصباح الصرم بالفتح الجلد وهو
مهرب واصله بالغارسية جرم انتهى (قوله على ان يخذل) اي يجعل معه ما لا آخر لئلا يتركه لئلا يتركه ويضربه
في الجرم يقطعه (قوله ويذكره) بالاشارة يدعى عن الصمغ قندي (قوله وهو الهدي) الذي على ظهر القدم مكي
والسير يفتح البين وسكون الياء الذي يقد من الجلد انتهى (قوله ويذكره) اي التذمر بك (قوله استحضارنا)
والقياس فساد ما فيه من النفع للمشتري مع كون العقد لا يقتضيه (قوله لا تعامل) وفي الخروج عنه جريين
بخر (قوله هذا اذا علقه بكامة على) قال في البخر وتقدم على لان الشرط لو كان بان فان البيع يفسد بجميع
الوجوه الا فيما اذا قال ان رضي ابي او فلان في ثلاثة ايام والتفصيل السابق اثنا هو اذا علق بكامة على والظاهر
من كلامهم ان قوله بشرط كذا بخر على لا يخره ان وليد يعل بدون او لانه لو زادها كان قال بخره هذا بكذا
وعلى ان ترضى هكذا فالبيع جائز ولا يكون شرطا ويحل الفساد في الشرط اذا لم يخرج منه مخرج الوعد
اما اذا أخرجه مخرجه كما اذا قال اشتر حتى ابني لك الخواطة لم يفسد ولكن لو لم يبين البائع لم يخرج منه مخرج المشتري
في الرد وان كان مقارنا للعقد فلو اطلق الشرط فاعاد بالعقد قيل ياتحق عند الامام رضي الله تعالى عنه وقيل لا
وهو الصحيح ونظامه فيه (قوله ووقته) بصيغة الماضي من التوقيت (قوله واذا قبض المشتري المبيع المتخ) شروع

(وقته نفع لاحدهما او) فيه نفع (اي بخر)
هو (من اهل الاستحقاق) النفع بان يكون
آدميا فلو لم يكن بشرط ان لا يركب البائيه
المبيعة لم يكن فاسدا كما سيجي (ولم يخر
للعرف به ولم يرد الشرع بجواز) اما لو جرى
العرف به كبيع فعل مع شرط نشر بخر
او ورد الشرع به كخيار بشرط فساد
(كشرط ان يقطع) البائع (ويجيبه قبا)
او يستخذه (مثال لما فيه نفع للمشتري)
قال (شورا) لما سراج ان الخيار اذا كان ثلاثة
ايام جاز ان بشرط فيه الاستخدام درر
(اربعة اشهر) فان اعتقه صح ان يعتقه
ولزم الثمن عنده والا لشرع بجمع (او يخره
او يخره او يخره) ولها او لا يخرج الثمن عن
ملكه (مثال لما فيه نفع للمشتري) بخر
على الاصل بقوله (فبيع) البيع (بشرط
بقتضيه العقد كشرط الملك للمشتري) بشرط
بخر المبيع لاستيفاء الثمن (او لا يقتضيه
ولا نفع فيه لاحد) ولو اجنبيا لم يخر
شرط ان يسكنها فلان لو ان يخر البائع
او المشتري كذا فالظاهر الفساد ذكره ان
زاده وظاهر البخر ترجيح العصة (كشرط ان
لا يبيع) عبر ابن كمال بخر (الاداء المبيعة)
فانها ليست باهل للنفع (او لا يقتضيه
لكن) بلاءه كشرط رهن معلوم وقيل
حاضر ابن كمال او (جرى العرف به كبيع
نعم) اي صرم بخر باسم ما اول اليه عبى
(على ان يخره) البائع (ويشركه) اي بخر
عليه ان يخره وهو السيرة وله تسخير
القباب (استحضارنا) لاتعامل بلاءه كذا
لذا علقه بكامة على وان بكامة ان يخر
البيع الا في بيت ان رضي بلاءه
كشيار الشرط اشباهه من الشرط والذات يخر
ويخرج من مسائل شتى

في بيان احكام البيع الفاسد قال في البصر فعلمه معصية فعلية التوبة منه بفسخه واثار المصنف بذكر القبض
الى انه ليس مقبوضا في يده ولو كان في يده ودعته ملكه بمجرد القبول وشمل كلامه قبض الوكيل (قوله برضى)
تبع في التعبير به صاحب الدرر (قوله عبر ابن السكال باذن بائعه) قال في شرحه انما ذكر الاذن دون الرضى
اذ لا عبرة برضاه في البيع الفاسد على ما سنقف عليه في كتاب الاكراه انتهى حلي والذي عبر به حافظ الدين بامر
البائع وهو شامل لما اذا باع مكرها وسلم مكرها فانه يثبت المالك مع ان الرضى مختلف في صورة الاكراه فانه
يعدم الرضى مطلقا كان او غير غاية الامر ان غير المجلي لا يفسد الاختيار فالشرط هو الامر لا الرضى ومن هنا
تعلم نافي عبارة الدرر من الابهام فلو قال كما في اكثرنا من البائع بدلا عن قوله برضى بائعه لكان اولي ابو السعود
(قوله صريحا) بان يأمره بالقبض سواء قبضه بمحضرة او غيبته ثلثي عن الاتفاق (قوله بان قبضه في مجلس
العقد بمحضرة) تصوير للاذن دلالة اما بعد المجلس فلا بد من صريح الاذن الا اذا قبض البائع التمن وهو ما يملك به
فانه يكون اذنا بالقبض دلالة انتهى حلي عن التهرقان كان مما لا يملك بالقبض كالتجرؤ والخزير فلا بد من صريح
الاذن ابو السعود عن الزيلعي (قوله وتقدم مع حكمه) حيث قال المصنف والشارح والبيع الباطل حكمه عدم
ملك المشتري لما اذا قبضه فلا ضمان لو ملك المبيع عنده لانه امانة وصحيح في القضية ضمانه قيل وعليه الفتوى
(قوله وجبئذ) اي حيث تخرج الباطل بذكر الفاسد (قوله كما مر) اي في اول ترجمة البيع الفاسد حيث قال
الشارح المراد بالفاسد الممنوع مما اذا صرفا قيم الباطل والمكروه (قوله حقق ارجحه) اي الباطل بذلتى
بقوله وكل من عوضه مال ونفقة الجموى بان من افراد الباطل ما لا يخرج بهذا القيد وهو بيع التجرؤ والخزير
بالذراهم فانه باطل مع ان كلا من عوضه مال وعلى هذا فلا بد من حذف هذا القيد لاقتضائه ان هذا الفرد
من الباطل يكون فاسدا يملك بالقبض وليس كذلك ابو السعود (قوله ولم ينهه البائع عنه) لاجابة اليه فان
قوله برضى بائعه مغل عنه واما ذكرها في عبارة الاصلاح وغيرها وهي قوله باذن بائعه صريحا او دلالة كما اذا
قبض في مجلس عقده ولم ينهه انتهى في محزه لانها من تنمة قوله كما اذا قبض في مجلس عقده انتهى حلي واذا انهاء
وقبضه كان غاصبا (قوله ولم يكن فيه خيار شرط) اما لو كان فيه خيار شرط فلا يفسد الملك بالقبض لانه
لا يفيد في الصحيح مطلقا اتفاقا في الفاسد اولى وينبغي افادة الملك بالقبض عند سقوط الشرط كما لا يفتي انتهى
حلي (قوله ما سكه) اي ملك عينه هو قول ائمة بلغ بدليل ان المشتري اذا اعتقه بعد قبضه صح وكان الولاء له
ولو باعه كان التمن له وبديل وجوب الاستبراء على البائع اذ اردت الجارية عليه ولو لا خروجها عن ملكه لم يجب
وقال ائمة العراق انما يملك التصرف دون العين (قوله في بيع الهازل) قال في البصر وليس كل فاسد يملك بالقبض
فقد كتبنا في الفوائد الفقهية ان بيع الهازل لا يملك بالقبض كما ذكره البزدوى في الاصول وقال الحلبي لاجابة
الى استثنائه لما قدمه اول السبع من انه باطل غير منعقد اصله وانما هنا الفرق بينه وبين المصكوك انتهى
وفي حواشي الاشياء القول بطلانه مشكل لخالفته ما تقرر من التفرقة بين الباطل والفاسد من ان الباطل
هو الذي لم يكن منعقدا باصله ولا بوصفه والفاسد ما كان منعقدا باصله لا بوصفه وبيع الهازل منعقد بحسب
اصله لان اصله مال بمال غير منعقد بوصفه لان الهزل بمنزلة خيار المتبايعين وهو شرط فيه منفعة لهما فيكون
فاسدا فكيف يكون باطلا واجاب بعض الفضلاء بان المراد بالبطلان الفساد لانهما لو اجازاه ولو كان باطلا
حقيقة لما جاز اذا الباطل لا تلحقه الاجازة او بانه يشبه الباطل في حكمه وهو عدم افادة الحكم والهزل هو ان
لا يراد باللفظ معناه الحقيقي ولا المجازي ضد الجحد وهو ان يراد به احدهما وشرطه ان يكون صريحا مشروطا
بالاسان قبل العقد الا انه لا يشترط ذكره في العقد بخلاف خيار الشرط فاذا اوضحا على الهزل منعقد فاسدا
غير موجب للمالك وان اتمل به القبض لانعدام الرضى بالملك (قوله وفي شراء الاب من ماله لطفله) نقله في البصر
عن المحيط وعبارة المحيط باع عبدا من ابنه الصغير فاسدا او اشترى عبدا لنفسه من مال الصغير فاسدا
لا يثبت المالك حتى يقبضه ويستعمله انتهى وذلك لان القبض في صورتين من الاب متحقق فلا يثبت المالك
الا بالاستعمال فلو قال الشارح وفي بيع الاب من ماله لطفله فاسدا او شرأته لنفسه من مال طفله كذلك لا يملكه
حتى يقبضه ويستعمله لكان اوضح الا انه اذا كان الشراء للطفل يكون الاستعمال في حاجة الطفل (قوله
كذلك) اي من ماله (قوله لا يملكه به) اي بالقبض هذا مبنى على ان التولية لا تعد قبضا وهو ما في المجتبى والعمادية

(واذا قبض المشتري المبيع برضى)
ابن السكال باذن (بائعه صريحا او دلالة)
بان قبضه في مجلس العقد بمحضرة
(في البيع الفاسد) ويخرج الباطل الهداية
مع حكمه وجبئذ فلا حاجة لذكر الاقادة بان
والغاية وكل من عوضه مال كما اذا كان
المالك لكان اجاب ما لا يجازا كما هو مقتضى
الفاسد ببيع الباطل (ولم ينهه) البائع
اخر ارجحه ذلك فتنبه (مطلوبه)
عنه ولم يكن فيه خيار شرط (مطلوبه)
الافى لان في بيع الهازل وفي شراء الاب
من ماله لطفله او بعبده كذلك فاسدا
لا يملكه حتى يستعمله والقبض في يده
المشتري امانة لا يملكه به

اذ لو كانت قبض المالك بتخليته له بعدة قابضا وقيل ان التولية قبض وصحة في الخيانة وعليه ولو كانت الامانة
حاضرة وخلى بينهما ينزل قابضا وعليه يخرج ما في جمع التناوين من قوله حتى لو كان وديعة حاضرة ملكها
ويخرج ايضا ما في فتح القدير من قوله فلو كان في يده وديعة ملكه بمجرد القبول (قوله واذا ملكه) منطبق بقول
المصنف ملكه (قوله ثبت كل احكام المالك) فيكون المشتري خصما لمن يدعيه لانه يملك رقبته اذا اعتقه بعد
قبضه صح منته وكان الولاء له ولو باعه كان الثمن له (قوله لا يجل له اكله) لو طعنا (قوله ولا يجله) لو كان ثوبا (قوله
ولا يوطؤها) ذكر العماد في فصوله خلافا في حرمة وطئها قبل بكرة ولا يحرم وقيل يجوز للمشتري كل تصرف
تجري فيه الاباحة والا فلا كذا في البحر عن جامع الفصولين فيجوز الاكل والشرب بالوطئ قال الاتفاقى نقل
عن الفقيه انما يجل للمشتري ان يطأها لانه وجب عليه ردها كيلا يكون حصرا في المعصية فاشتغاله بالوطئ
اعراض عن الرد فلهذا المعنى لم يجز وطئها لالعدم الملك وانما لم تجب فيها الشفعة لان حق البائع لم يقطع عنها
انتهى حلي (قوله ولا ان يتزوجها امنه البائع) لبقاء شبهة الملك (قوله ولا شفعة لجاره لو عقارا) ولا خليطة
في نفس المبيع وشريكه في حق المبيع لان حق البائع لم يقطع لانه على شرف الفسخ والاسترداد نقبا للفساد حتى
اذا سقط حق الفسخ بان يبي المشتري فيه ثبت حق الشفعة نقله ابو السعود في حاشية الاشياء (قوله ولا شفعة
بها) بخالفه ما في الزيلعي لو اشترى دارا شرآ فاصدا فبيعته بغيرها دار اخذ المشتري بالشفعة ابو السعود
وفي البحر نحوه (قوله يعني ان يهد هلاك الخ) والواجب قبله رد العين (قوله او تعذر رده) من عطف العام وعبارة
النهر هذا اذا تعذر رده بغيره والواجب قبله انما هو رد العين فالتعذر بصفة المصدر عطف على هلاكه
(قوله يوم قبضه) هذا عندهما وقال محمد رضي الله تعالى عنه تعتبر قيمته يوم انقلبه لانه بالانقلاب يقرر كافي
(قوله لان به) اي بالقبض والاولى لانه (قوله لا نكارة الزيادة) اي والقول قول من نفي الضمان من نفسه والمبيدة
للبيع جهر (قوله فسخته قبل القبض) يعلم ما عليه لا يرضاه وان كان بعد القبض فان كان الفساد في صلب العقد
بان كان راجعا الى البدلين المبيع او الثمن كبيع درهم بدرهمين وكالبيع بالخمر او الخنزير فكذلك وان كان بشرط
زائد كالبيع الى اجل مجهول او بشرط فيه نفع لاحدهما فكذلك عندهما لعدم اللزوم وعند محمد الفسخ لمن له
منفعة الشرط ولم يشترط ابو يوسف علم الآخر واقتصر في الهداية على قول محمد بشرط علمه ولا يذ كر خلافا
جهر (قوله ويكون امتناعا عنه) الاولى امتناعا قوله ويكون ليكون قوله امتناعا معه لانه كما عدا ما انتهى
حلي (قوله مادام المبيع بحاله في يد المشتري) سيما في محترزه في قول المصنف قريبا فان باعه بيعا صحيحا
باتا الخ وهو انه يتمتع الفسخ اذا باعه او اعتقه وزاد زيادة منتهية غير متولدة (قوله لانه معصية) اي البيع الفاسد
وهو معلوم من المقام (قوله فيجب ردها) وذلك بالفسخ (قوله واذا اصر احدهما) مثله ما اذا اصر احدى البرازية
(قوله فله فسخته) الاولى فعلية فسخته لان رفع المعصية واجب على القادر وهو اولى مما في البحر لان الوجوب
يستفاد منه الجواز دون محكم (قوله رده المشتري) اي ورجع الى البائع كيا في (قوله هبة او صدقة) ويرجع
المشتري فيما بالثمن الذي دفعه لانه متاركة (قوله اوسع) مقتضى كونه الرثة فيه متاركة لانه لا يصح بيعه بازيد
من الثمن الاول ولا يرجع الا بقدر ما دفعه (قوله وغصب) فيه تأمل اذ لا رتبة في الغصب الا ان يراد بالرد وصوله
الى يد البائع مطلقا لا بقيد كونه برت من المشتري افاده ابو السعود (قوله ووقع في يده بائعه) فاما اذا لم يقع في يده
بائعه لا يكون متاركة فلا يخرج عن ملكه الا اذ رده عليه فلم يقبله فاعاده المشتري الى منزله فملكه عنده
لا يلزمه الثمن ولا القية وفيد ابن سلام بان يكون البيع متفقا عليه فان كان مختلفا فيه لا يبرأ الا بقبوله او بقضاء
القاضي وقال ابو بكر الاسكافي يبرأ في الوجهين وما قاله ابن سلام اشبه بجهر (قوله فهو متاركة) والاثم لا يرتفع
الا بالتوبة على ما يظهر (قوله ان المستحق بجهة) كالبيع فاسدا فانه يستحق البائع رده مراعاة لحق الشرع
ولشبهة ملكه فيه (قوله والا فلا) حتى ان المشتري فاسدا اذا وهبه المشتري من غير بائعه او باعه فوهبه ذلك
الرجل للبائع وساه لا يبرأ المشتري عن قيمته حيث لم يصير اليه واصل الى البائع بالجهة المستحقة لانه وصل اليه
من جهة اخرى انتهى (قوله وقامه في جامع الفصولين) حيث قال والمهر لوعينا فوهبته من غير زوجها
وهو وهبه من زوجها ثم طلقها قبل الدخول فلزوجها نصف قيمة العين عليها ولو وهبته من زوجها والمستحقة
بحاله لا يرجع عليها بشئ آخر كافي المنع انتهى حلي (قوله فان باعه الخ) انما نقض بيعه لانه ملكه فلك التصرف

واذا ملكه ثبت كل احكام الملك الا انه سنة
لا يجل له اكله ولا لبسه ولا ووطئها ولا ان
يتزوجها امنه البائع وفي الجوهرة وشرح الجمع
لو عقارا اشياء وفي الجوهرة سادسة (مثله) ان (مثليا
ولا شفعة بها فهو سادسة) يعني ان يهد هلاكه او تعذر رده
والا بقتنه (يعني ان يهد هلاكه او تعذر رده
يوم قبضه) لان يبيد قبل (والقول فيها
زيادة قيمته) كالتمصوب (و) يجب (على
المشتري) لا نكارة الزيادة (و) يكون
سجل واحد منهم ما فسخته قبل القبض (و) يكون
امتناعا عنه من ملك (او بعد ما دام) المبيع
بحاله جوهرة (في يد المشتري) (و) اذا
للفساد لانه معصية فيجب ردها جهر (و) الواجب
لا يشترط فيه قضاء (و) اذا اصر
شرعا لا يحتاج للقضاء (و) يعلم القاضي فله
احدهما (على اسمائه) وحكم القاضي فله
فسخته جبر عليها حق المشتري على بائعه
(و) كل مبيع فاسد رده المشتري على بائعه
بغير اوصاف او بيع (و) وقع في يده بائعه
كالحاقه بائعه (و) بولي المشتري بجهة
فهو وشركه (و) فنية والاصل ان المستحق بجهة
ضمانه (و) فنية والاصل ان المستحق بجهة
اذا وصل الى المستحق بجهة اخرى اعتبر
واصلاحه عليه والا فلا وقامه في جامع
المستحق عليه (اي باع المشتري
الفصولين) (فان باعه) (يعني جها تاتا)
المشتري فاسدا (يعني جها تاتا)

فيه وسقط حق الاسترداد لتعلق حق العبد الثاني ونقض الاول انما كان لحق الشرع وحق العبد مقدم في الاسترداد
لحاجته (قوله لم يمنع القسح) لان البيع فيما ليس بلازم ولم يدخل المبيع في ملك المشتري في ضرورة الخيار
فالبائع القسح وان لم يفسخ العقد الثاني ولو القسح في مدة الخيار (قوله كما علمت) من قول المصنف وكل بيع
فاسد الخ لولوباعه بازيد من الثمن الاول لان زعمه الزيادة (قوله ينتقض كل تصرفات المشتري) ظاهره بعم الاعتناق
ونقضه (قوله وسلم) شرط التسليم في الهبة لانها لا تقيد المالك الا به (قوله واستولوها) ظاهره ان المراد استيلاء
حادث فلو كانت زوجته اولا واستولوها ثم اشتراها فاسدا وقبضها هل يكون كذلك للملك اباها يحرر (قوله بعد
قبضه) الاولى وضعه آخر المسائل (قوله بامر) اي المشتري (قوله وكذا الوامر بطعن الخطة الخ) فان المشتري
بالامر يكون قابضا حكما فذلك مع مثله الاعتناق لاتفاقهما في القبض الحكمي (قوله اقتضاء) الاولى ان
يقول حكما لان الاقتضاء لا يظهر هنا (قوله قد ملك المأمور مالا يملكه الا امر) قال في البحر اطلق القبض فتشمل
القبض الحكمي كما في الظهيرية لو اشترى عبدا فاسدا ولم يقبضه فامر البائع باعتناقه فاعتقه صح عتقه
عن المشتري لانه بمنزلة قبض المشتري ولو اعتقه المشتري بنفسه لا يصح لعدم الملك وهذه بحجية حيث ملك
المأمور مالم يملك الامرا انتهى ولو طعن الخطة المشتري اذ يصح قبل القبض ارتكاب حراما ولزمته القيمة
فيما يظهر (قوله وما في الخاتمة الخ) حيث قال اذا اشترى عبدا فاسدا فاقبال للبائع قبل القبض اعتقه عن
فاعتقه البائع منه كان العتق عن البائع دون المشتري وكذا لو اشترى خنطة شرآ فاسدا فامر البائع بطعنها
كان الدقيق للبائع وكذا لو كانت شاه فامر البائع بذبحها كذا في الخ (قوله وقها صحتها) التقيد بالصحة يفيد
ان الوقف لو كان فاسدا بان اشترط فيه بيعه هذا الحاجة لا يمنع القسح (قوله وانخرجه عن ملكه) عطف لازم
(قوله وما في جامع الفصولين الخ) حيث قال ولو وقفه او جعله مسجدا لا يبطل حق القسح مالم يبين حلي عن
النهر (قوله غير صحيح) حمله في النهر على احدي روايتين وهو اولى من التغليب قاله الحلبي وحله في البحر على
ما اذ لم يقض به اما ما اذ قضى به فانه يرتفع الفساد بمعا للزوم (قوله او رهنه) اي المبيع فاسدا لانه من العقود
اللازمة فيمنع من الردمخ (قوله او اوصى به) اي المشتري ثم مات سقط حق القسح لان المبيع اتى من ملكه الى
ملك الموصى له وهو ملك مبتدئ فصار كالموابعه (قوله او تصدق به) الظاهر انه لا ينقطع حق القسح بالصدقة
الا بالتسليم كذا كروا في الهبة (قوله الا في ربيع مذ كورة في الاشياء) قال فيها العقد الفاسد اذا تعلق به حق عبد
لزم وارتفع الفساد في مسائل آخر فاسدا فامر المستأجر صحتها فلاول تقضها المشتري من المكره لو باع صحتها
فلمكره تقضه المشتري فاسدا اذا اجرها للبائع نقضه وكذا اذا زوج انتهى وانت خبير بان كلام المتن في تصرف
المشتري فاسدا فلا يصح استثناء الاولى منه لعدم دخولها وكذا الثانية لاحترام المتن عنها بقوله وفساد بغير
الاكراه والثالثة والرابعة ذكرهما الشارح حيث قال غير اجارة ونكاح انتهى حلي (قوله وكذا كل تصرف)
قوله كالتدبير (قوله غير اجارة) لان الاجارة تفسخ بالا عذار ورفع الفساد من الاعذار انتهى بجر (قوله ونكاح)
لان ليس فيه اخراج عن الملك (قوله المختار نعم ولو الجنية) اعلم ان الكلام موضوع فيما اذا تصرف المشتري
بالنكاح بعد القبض كما هو الموضوع في كل المسائل السابقة وكلام اللولابي مفروض فيما قبل القبض
وعبارته زوج الجارية المبيعة قبل قبضها وانتقض البيع فان النكاح يبطل في قول ابي يوسف وهو المختار لان
البيع متى انتقض قبل القبض ينتقض من الاصل فصار كأنه لم يكن فكان النكاح باطلا ولم يبق على هذا المصنف
ولا شبهه في بخره واما انكاحها بعد القبض فقال في السراج انه لا يفسخ لانه لا يفسخ بالا عذار وقد عده
المشتري وهي على ملكه انتهى بقوله وهي على ملكه صريح في انه بعد القبض اذا ملك في الفاسد قبله فتدبر (قوله
ومتى زال المانع) اي من القسح (قوله كرجوع هبة) اي كرجوع واهب في هبة وهذا تخيل لما يرزول به المانع والاوضح
ان يقول بان رجوع في هبة ويكون تصوير الزوال قال في الفتح ولا فرق في الرجوع في الهبة بين القضاء وغيره
(قوله عاد حق القسح) لان هذه العقود كأنها لم توجد لكونها فسخا من كل وجه في الكل مخ (قوله لو قبل القضاء)
اي على المشتري فاسدا (قوله لا بعده) اي لو زال المانع بعد القضاء بالقيمة فلا يعود حق القسح لما يلزم عليه من
ابطال القضاء ومرا دة بالقيمة ما يعم المثل (قوله حتى يرتد ثمنه المنقود) لان المبيع مقابل به فيصير محبوسا به كالمهر
نحو واراد بالثمن والمنقود موضع ليشل غير التدين (قوله كاجارة ورهن) اي فاءدين قال في التبيين ولو اشترى

فلو فاسدا او بغير خيار لم يمنع القسح لغیر
(قوله فاسدا بغير الاكراه) او رهنه وسلم ان اعتقه
تصرفات المشتري ولو لم يقبض (قوله قبله
او كانه او استولوها) بعد قبضه (قوله وكذا
عقروا انفسا فاسدا) بغير قبض للبائع بامر وكذا
لم يفتق بعقده بل يفتق الخطة اذ يصح النكاح في غير
لو امر بطعن الخطة اقتضاء قد ملك المأمور
المشتري قابضا اقتضاء قد ملك المأمور على
ملا لا يملكه الا امر وما في الخاتمة على
خلاف هذا الماد وانه او غلط من الكتاب
كالمسألة السادسة (قوله وفيه) وقفا صحتها
لانه استلزمه حتى رهنه واخرجه من
ملكه وما في جامع الفصولين على خلاف
هذا غير صحيح كما بسطه المصنف (قوله
او اوصى) او تصدق في (قوله فاسد في
القاسد في جميع ما من وامتنع الفسخ لتعلق
حق العبد في الا في ربيع مذ كورة في الاشياء
وكذا كل تصرف قولي غير اجارة ونكاح
وهل يبطل نكاح المانع كرجوع هبة ويجوز
ولو الجنية متى زال المانع حق القسح لو قبل
مكاتب وفلذ من عاد حق القسح (قوله
القضاء بالقيمة لا بعده) ولا يبطل حق القسح
بموت احد هما (قوله فسخه الوارث بغيره)
بعد القسح (قوله لا ياخذ) بانه (قوله بغيره)
المنقود بخلاف ما لو اشترى من مدونه بدينه
ثم آفاسدا فليس للمشتري حصة لاستيفاء
دينه كاجارة ورهن وقد جمع

من مد يده عبد الدين سابق له عليه شرآء فاسدا وقبض العبد بأذن البائع فأراد البائع استرداد العبد بحكم
 الفساد ليس للمشتري ان يحبس العبد لاستيفاء ماله عليه من الدين بخلاف الصحيح وكذا لو كانت الاجارة بدين
 سابق عليها وقبض المستأجر العبد ثم فسخ المؤجر الاجارة بحكم الفساد ان يسترد العبد قبل ايفاء الاجارة
 وليس للمستأجر الحبس بالاجارة بخلاف الصحيح وكذا الرهن فاسدا لو كان بدين سابق عليه انتهى وقال في حاشية
 الشلبي قوله بخلاف الصحيح يعني لو كان البيع صحيحا والاجارة صحيحة ثم انفسخ العقد بينهما بوجه صحيح
 للمشتري ان يحبس المبيع حتى يستوفي الدين الذي كان له على البائع اه عمادى وشيخه في حاشية سرى الدين
 عن قاضي خان اذا علمت ذلك تعلم ان قول الشارح ومحمد صحيح غير صواب والاولى ان يقول بخلاف عقدها الصحيح
 وبعد كتابي هذا الحل وجدت المحشى به عليه ونقله في النهر (قوله والفرق في الكافي) نقله عنه صاحب البصر
 قال اما المبيع اذا اضيف الى الدراهم لا يتعلق الملك في الثمن بمجرد العقد فاذا وجب للمدين على المشتري مثل
 الدين صار الثمن قصاصا لاستواءهما قدر او وصفا فيصير البائع مستوفيا عنه بطريق المقاصة فاعتبر بما واستوفيا
 حقيقة وثم للمشتري حق الحبس في المبيع الى ان يستوفي الثمن فكذا هنا وفي الفساد لم يملك الثمن بل يجب قيمة
 المبيع عند القبض والقيمة قبل القبض غير قدر لاحتمالها السقوط كل ساعة بالفسخ ولان القيمة قد تكون
 من جنس الدين وقد لا تكون ودين المشتري على البائع مقدار المقاصة انما تكون عند استواء الواجبين وصفا ولذا
 لا تجب المقاصة بين الحال والمؤجل والجيد والردي واذا لم تقع المقاصة لم يصير البائع مستوفيا الثمن اصلا
 فلا يكون للمشتري حق حبس المبيع بعد فسخ البيع ولو كان الرهن باطلا بان امتنع الرهن الفار عن ام ولده
 او مدبره ان يسترد قبل قضاء الدين لعدم الانعقاد حلبي (قوله وزيلبي) عبارة وان مان البائع فالمشتري احق
 به حتى يستوفي الثمن لانه يقدم عليه حال حياته فكذا يقدم على تجهيزه بعد وفاته وعلى هذا لو استأجر اجارة
 فاسدة ونقد الاجارة او رهن رهننا فاسدا او اقترض قرضا فاسدا واخذ به رهنا له ان يحبس ما استأجر وما رهن
 حتى يقبض ما تقدم اعتبارا بالعقد الجائر اذا تفاهما خلاصتها فوضه فتوجب المساواة من البدلين فان مات المؤجر
 او الرهن او المستقرض فهو احق بما في يده من المقبوض من سائر الغرماء انتهى (قوله والمستقرض) بان اقترضه
 قرضا فاسدا واخذ به رهنا فاقترض احق بما في يده من سائر الغرماء (قوله فاسدا) يرجع الى جميع ما قبله (قوله
 بعد الفسخ) نص على المتوهم فان الحكم كذلك قبل الفسخ بالاولى (قوله وشيخه) وهو الوارث فيما اذا مات المشتري
 والمستأجر واقترض والمرتهن (قوله بل قبل تجهيزه) يتعلق حقه بالعين التي يده والاولى ان يقول بل من تجهيزه
 (قوله وانما طاب للبائع ما ربح الخ) جواب سؤال وارده على قوله وهو الاصح حاصله اذا كان الاصح تعين الدراهم
 في البيع الفساد وجب ان لا يطيب للبائع ما ربح وحاصل الجواب انه انما طاب له الربح لانه ناشئ من الثمن
 باعتبار العقد الثاني والثمن في العقد الثاني غير متعين انتهى حلبي قال الاتقاني وصوره المسئلة في الجامع الصغير
 محمد عن يعقوب عن ابي حنيفة في رجل اشترى من رجل جارية يعطا فاسدا بالف درهم وتقابضوا ورجع كل منهما
 فيما قبض قال تصدق الذي قبض الجارية بالربح ويطيّب الربح الذي قبض الدراهم انتهى وعما فيه ونقل
 ابو السعود عن الزيلبي وصاحب الدرر تعليل المسئلة بقوله لان العقد يتعلق بما تعين فيمكن الحبس فيه
 ولا يتعلق العقد الثاني بما تعين بل يجب مثله في الذمة فلا يمكن الحبس فيه فلا يجب التصديق به هذا في الحبس
 الذي لفساد الملك وان كان الحبس لعدم الملك كالغصب والامانات اذا خان فيها المؤتمن فانه يشمل ما تعين
 وما لا يتعين عند ابي حنيفة ومحمد كالمودع والغاصب اذا تصرف في العرض او التقدر ورجع تصدق بالربح عندهما
 انتهى (قوله لا على الرواية الصحيحة) اي القائلة بعدم تعين الدراهم في العقد الفاسد انتهى حلبي ولو قال وطاب
 للبائع ما ربح على الروايتين لكان اوضح واخصر ومجمل ما لم يكن يبيع مقايضة والا فلا يطيب لهما كما انه يطيب
 لهما اذا كان عقد صرف (قوله لا يطيب للمشتري ما ربح) اي اول عقد وما اذا اخذ الثمن وانجز ورجع بعد ايضا
 يطيب له لعدم التعين في العقد الثاني وتدبر (قوله كما طاب ربح مال) المراد به النقد ان لعدم التعين لا العروض
 لتعنيها فلا يطيب ربحها وصوره المسئلة في الجامع الصغير وكذا لو ان رجلا قال لرجل لي عليك الف درهم
 فاقضها ففقدتها ثم تصادقا انه لم يكن وقد تصرف فيها ورجع قال ربح يطيب له لان الدين ثبت من حيث
 التسمية لان المدعي ادعاه فقضاء المدعي عليه فكان الربح حاصل في ملكه فاذا تصادقا بعد ذلك على عدم الدين

والفرق في الكافي (فان مات) احدهما
 او المؤجر او المستقرض او الرهن فاسدا
 صبي وزيلبي بعد الفسخ (فالمشتري) ونحوه
 احق به من سائر الغرماء بل قبل تجهيزه
 حق حبسه حتى يأخذ ماله (قياخذ)
 المشتري (دراهم الثمن بعينها او فاقعة وشاهها)
 لوها لكة (بناء على تعين الدراهم في البيع
 الفاسد وهو الاصح (و) انما طاب للبائع
 ما ربح في الثمن لا على الرواية الصحيحة
 في العقد الثاني غير متعين ولا ينصرف حقه
 في الاول كما افاده سعدى (لا) بل يجب
 (المشتري) ما ربح في مبيع بعينه
 بالتعيين بان يباعه بازيلبي يتعلق العقد بعينه
 فيمكن الحبس في الربح فينبذ في (كما طاب
 ربح مال ادعاء) على آخر فصدقه على
 تصادقا هما انه لم يكن ما به نفي

أبو عبد الله
في كتاب
السنن

في التلويح (قوله عند الاذان الاول) هو الواقع بعد الزوال جوى (قوله فلا بأس به) صرح به في النهاية والعناية
والذي في التبيين والبحر من باب الجمعة انه مكروه قال بعضهم وهذا انما يتأني على القول بان النصوص غير
معلقة اما على القول بانها معلقة فلا كراهة فان على التلويح الاشتغال عن الشيء فاذا لم يوجد بان تباعا ما شيين
انتفت العلة فينتفي المعلول (قوله وقد خص منه) اي من كراهة البيع عند الاذان الاول وفيه انه لم يدخل
لعدم العلة فيه حتى يخرج وقد يقال ان من لم يقب عليه الجمعة اذا تباعا عند الاذان لا كراهة ولو مبعا بعد
لان الشيء تبرع وانظره (قوله من لا جمعة عليه) كالنساء والمسافرين والمرضى لعدم وجوب الشيء عليهم
وفي المضمرة والذي يبيع ويشترى في المسجد اعظم انما وانقل وزر انتهى من (قوله او يحدده) تنويح في المعنى
والحكم واحد (قوله ويجزى في التسكاح) كان يزيد في سهر امره ان يقصر الرضبة وليس براضب او يحددها بما ليس
فيها البروج زواجها وانما جرى فيه وفي غيره لقوله عليه السلام لا تباعوا شيئا الا بغيره وهو مطلق (قوله
وضيره) كالاجارة (قوله لا يكره) قال في الجوهر اما اذا طلبة باقل قيمته فلا بأس ان يزيد في ثمنه الى ان يبلغ قيمة
المبيع وان لم يكن له رغبة انتهى والظاهر ان يجري ذلك في التسكاح ونحوه وظاهره انه يجوز مدحه بما ليس فيه
اذ لم تبلغ القيمة وفيه نظر اذ هو كذب (قوله والسوم ماخ) السوم اي المتي عنه طلب المبيع باكثر من الثمن الذي
دفعه غير مذكرة العلامة فوح (قوله وذكر الاخر في الحديث) وهو قوله عليه الصلاة والسلام لا يستام الرجل
على سوم اخيه ولا يخطب على خطبة اخيه من (قوله بل زيادة التغير) اي فهي في حق الاخر اشد حرمة كقوله
في الغيبة ذكره انما لا يكره ان لا يخاف في منع غيبة الذي نهر (قوله وهذا بعد الاتفاق الخ) صورته كافي العناية
ان يسام الرجلان على السبعة والبايع والمشتري رضا بذلك ولم يعقد العقد البيع حتى دخل آخر فزاد على
سومه فانه يجوز لكنه يكره لا سيما على الاضمار والاضرار وهما قيصان منفسكان عن البيع فكان مكروها
اذا جئ البائع الى البيع بما يطلب به الاول من الثمن وكذلك في التسكاح اما اذا لم يجمع فلا بأس بذلك انتهى من
(قوله او الماهر) الاول ان يقول بعد تمامه مثله السوم وثلث التسكاح (قوله وقد دأب عليه السلام قد حارحلسا)
قال في الجملة رة المجلس كسما يطرح على ظهر البعير او الحمار والجمع احلاس وحلوس انتهى غاية زوروى الترمذي
من حديث انس رضي الله تعالى عنه قال قال رجل من الانصار يا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له
رسول الله صلى الله عليه وسلم ما في بيتك شيء فقال بلى طمس ثلبس بعضه ونسبط بعضه وقعب فشرب فيه الماء
فقال اتقي بهما فاناهم ما فاخذهما صلى الله عليه وسلم من يزيد على دونهما من ثمن او ثلثا فقال رجل انا آخذهما بذهرين
فاخذهما اياه واخذ الدهرين فاخذهما الرجل وقال اشتريا حدهما طعاما فانبذه الى اهلك واشتريا لآخر فاسا
فالتني به فاني به فشد فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم عودا بيده ثم قال اذهب فاحطب ربع ولا اوتك خمسة
عشر يوما ففعل ثم جاء وقد اصاب عشرة دراهم فاشترى ببعضها ثوبا وببعضها طعاما فقال له صلى الله عليه وسلم
هذا خير لك من ان تصبي المسئلة تكن في وجهك يوم القيامة ان المسئلة لا تحل الا لذي ضرر مدح اوزى غرم منقطع
اولذي دم موجه انتهى من حاشية الشلبي (قوله وتلقى الجلب) بفتح اللام يعني الجلوب هذا هو المذكور في التهر
وتقله في البحر من المغرب ولم يرتضيه بالمعنى الثاني وعلى كل فهو من اضافة المصدر الى مفعوله وصورته كما ذكره
الامام الاسجيباني ان واحدا من اهل مصر اخبر عجمي قافله عظيمة واهل مصر في خط وجذب فتأني ذلك الواحد
الفاظه واشترى منهم جميع ما يجتارون ودخل مصر وباعه على ما يريد من الثمن ولو تركهم فادخلوا به من انفسهم
وباعوه من اهل مصر متفرقة توسع اهل مصر بذلك فاذا كان الامر كما مضى فهو مكروه وان كان اهل مصر
لا يتضررون بذلك فلا يكره وقال بعضهم صورته ان يتلقا رجل من اهل مصر فيشترى منهم بارخص من سعر
المصر وهم لا يعلمون سعر مصر فالشراء جائز في الحكم ولكنه مكروه لانه غرر وسوا ما تضر به اهل مصر اذ لم
يستفسر به انتهى اتفاقا (قوله اذا كان يضر باهل البلدة) اي وان لم يضر اما اذا كان لا يضر كما اذا خرج يشتري
قوت عياله فلا (قوله فيكره لاضرر والغرر) انما ونشره تب ويدل له قول صاحب التهر لما في الاول من الاضرار
والثاني من الغرر (قوله وهذا في حالة الخط وعوز) لما فيه من الاضرار قال في القاموس العوز بالتحريك الحاجة
والفعل كفرح يقال عوز الشيء لم يوجد والرجل اقتصر كعوز والامر اشتد اما العوز بالسكون حب للعيب

وهو ما يكره قال في التلويح لما كان زوال الباس لا يخرج عن كراهة بل هو مكروه ونرى على ما مضى من كراهة
وكذا فصل الكراهات كلها تحريرا لا يعلم فلا فاني الاثر ومعنى النظر عندى ان يكون على اصولنا انشاء على سوم الاخر
والى قول الباعى في الخط ولا ضرر فاسد لا يلقى الجلب اذا ليس باطلا او يثبت من الجلب وهذا لان النهي مطلق للشيء
الا لضرر وهذه المعاني المذكورة سببا للنهي في كل المنع لا تصرفه عند فان اشترى من الرجل على سوم الاخر بعد ان يكون

مع الحصة (البيع) عند الاذان الاول
الا اذا تباعا عيشان فلا بأس بالتلويح
الرجل بالاختلاف بالشيء فاذا انتهى انتهى وقد
خمس منه من لا جمعة عليه ذكره المستند
ان يزيد في ثمنه الى ان يبلغ قيمة
المبيع وان لم يكن له رغبة انتهى
والظاهر ان يجري ذلك في التسكاح ونحوه
وظاهره انه يجوز مدحه بما ليس فيه
اذ لم تبلغ القيمة وفيه نظر اذ هو كذب
(قوله والسوم ماخ) السوم اي المتي عنه
طلب المبيع باكثر من الثمن الذي دفعه
غير مذكرة العلامة فوح (قوله وذكر
الاخر في الحديث) وهو قوله عليه
الصلاة والسلام لا يستام الرجل على
سوم اخيه ولا يخطب على خطبة اخيه
من (قوله بل زيادة التغير) اي فهي في
حق الاخر اشد حرمة كقوله في الغيبة
ذكره انما لا يكره ان لا يخاف في منع
غيبة الذي نهر (قوله وهذا بعد
الاتفاق الخ) صورته كافي العناية
ان يسام الرجلان على السبعة والبايع
والمشتري رضا بذلك ولم يعقد
العقد البيع حتى دخل آخر فزاد على
سومه فانه يجوز لكنه يكره لا سيما
على الاضمار والاضرار وهما قيصان
منفسكان عن البيع فكان مكروها
اذا جئ البائع الى البيع بما يطلب به
الاول من الثمن وكذلك في التسكاح
اما اذا لم يجمع فلا بأس بذلك
انتهى من (قوله او الماهر) الاول ان
يقول بعد تمامه مثله السوم وثلث
التسكاح (قوله وقد دأب عليه
السلام قد حارحلسا) قال في الجملة
رة المجلس كسما يطرح على ظهر
البعير او الحمار والجمع احلاس
وحلوس انتهى غاية زوروى الترمذي
من حديث انس رضي الله تعالى عنه
قال قال رجل من الانصار يا رسول
الله صلى الله عليه وسلم فقال له
رسول الله صلى الله عليه وسلم ما في
بيتك شيء فقال بلى طمس ثلبس
بعضه ونسبط بعضه وقعب فشرب
فيه الماء فقال اتقي بهما فاناهم
ما فاخذهما صلى الله عليه وسلم من
يزيد على دونهما من ثمن او ثلثا
فقال رجل انا آخذهما بذهرين فاخذ
هما اياه واخذ الدهرين فاخذهما
الرجل وقال اشتريا حدهما طعاما
فانبذه الى اهلك واشتريا لآخر
فاسا فالتني به فاني به فشد فيه
رسول الله صلى الله عليه وسلم عودا
بيده ثم قال اذهب فاحطب ربع ولا
اوتك خمسة عشر يوما ففعل ثم
جاء وقد اصاب عشرة دراهم فاشترى
ببعضها ثوبا وببعضها طعاما
فقال له صلى الله عليه وسلم هذا
خير لك من ان تصبي المسئلة تكن في
وجهك يوم القيامة ان المسئلة لا
تحل الا لذي ضرر مدح اوزى غرم
منقطع اولذي دم موجه انتهى من
حاشية الشلبي (قوله وتلقى الجلب)
بفتح اللام يعني الجلوب هذا هو
المذكور في التهر وتقله في البحر
من المغرب ولم يرتضيه بالمعنى
الثاني وعلى كل فهو من اضافة
المصدر الى مفعوله وصورته كما
ذكره الامام الاسجيباني ان واحدا
من اهل مصر اخبر عجمي قافله
عظيمة واهل مصر في خط وجذب
فتأني ذلك الواحد الفاظه واشترى
منهم جميع ما يجتارون ودخل مصر
وباعه على ما يريد من الثمن ولو
تركهم فادخلوا به من انفسهم
وباعوه من اهل مصر متفرقة
توسع اهل مصر بذلك فاذا كان
الامر كما مضى فهو مكروه وان
كان اهل مصر لا يتضررون بذلك
فلا يكره وقال بعضهم صورته ان
يتلقا رجل من اهل مصر فيشترى
منهم بارخص من سعر مصر وهم
لا يعلمون سعر مصر فالشراء
جائز في الحكم ولكنه مكروه لانه
غرر وسوا ما تضر به اهل مصر
اذ لم يستفسر به انتهى اتفاقا
(قوله اذا كان يضر باهل البلدة)
اي وان لم يضر اما اذا كان لا
يضر كما اذا خرج يشتري قوت
عياله فلا (قوله فيكره لاضرر
والغرر) انما ونشره تب ويدل له
قول صاحب التهر لما في الاول من
الاضرار والثاني من الغرر (قوله
وهذا في حالة الخط وعوز) لما
فيه من الاضرار قال في القاموس
العوز بالتحريك الحاجة والفعل
كفرح يقال عوز الشيء لم يوجد
والرجل اقتصر كعوز والامر اشتد
اما العوز بالسكون حب للعيب

الواحدة بيها انتهى بالمعنى (قوله قيل الحاضر المالك والبادي المشتري) وعلى هذا اللام يعنى من فان الاستعمال
على باع منه دون له انتهى فوج (قوله انهما المصنوع والبياع) لف ونشر من تب فال حاضر المصنوع والبادي البياع
وهو المعنى بقول صاحب الاختيار وهو ان يجلب البادي السلعة فيأخذها الحاضر لبيعها له بعد وقته بسعر
اعلى من السعر الموجود وقت الجلب وعلى هذا اللام باقية على ظاهرها انتهى فوج (قوله يرزق الله بعضهم
بعضا) الذى فى البحر وحاشية الفاضل فوج بزيادة من ووجه الموافقة انه لو كان المترادفا للمعنى الاول لكان آخر
الحديث يدل على جواز لا منعه واعلم ان كلا المعنيين مكروه والكلام فى ايه ما مراد بالحديث (قوله لما مر) من
بيعه عليه السلام القدر والحلوس ولانه لا ضرر فيه ولكونه يبيع الفقراء والحاجة ماسة اليه بجر (قوله مبالغة
فى المنع) ويحرمه انه جعله بمنزلة الحال الذى لا يقع (قوله للغة عليه السلام) حلة لعدم التفريق بين الخ اخرج الحاكم
عن عمران بن حصين انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ملعون من فرق بين والده وولده قال الحاكم
اسناده صحيح انتهى فوج (قوله وعن اثنائ الخ) قال العلامة فوج فى حواشى الدرر وعن ابي يوسف روايتان
فى رواية لا يجوز البيع فى قرابة الولاد لقوتها ويجوز فى قرابة غيرها لضعفها وهو الاصح فى مذهب الشافعي
وفى رواية لا يجوز فى الكل اى قرابة الولاد وغيرها وهو قول الامام احمد لان الامر بالرد الوارد فى الحديث
لا يكون الا فى الفاسد وقال مالك لا يجوز فى الام ويجوز فى غيرها وما ذكر الشارح بعيد عن هذا مطلقا
اى فى قرابة الولاد وغيرها انتهى (قوله غير بالغ) انما زاده لدفع توهم ان المراد به من لم يستقل بمصالح نفسه
الضرورية وحينئذ فالمراد حق صغير وفى حاشية المكي عن المبسوط قال بعض مشايخنا واذا راقى الصبيان
ورضيا بالتفريق فلا بأس به لانهم ما من اهل النظر لا نفسهما (قوله وتوابعه) كالتدبير والاستيلاء والكتابة
(قوله ولو على مال) مبالغة على الاعتقاد فقط كما لا يخفى فلو دمه على التوابع لكان اولى انتهى حلي وذلك
لان الممنوع التفريق بالهبة او الوصية او البيع ونحو ذلك (قوله من حلف بعقده) اذا ملكه (قوله او كان
المالك كافرا) قال فى البحر وكذا لا يرد عليه ما اذا كان البائع حرييا مستأمنيا لم فانه لا يمنع المسلم من الشراء
دفعاً للمفسدة منه (قوله لعدم مخاطبته بالشرايع) قد مر ان الاصح انه مخاطب بها اعتقادا واداءة قال فى الفتح
والوجه انه ان كان فى ملتهم حلالا لا يضرهم لهم والا فلا يجوز جوى (قوله او متعددا) فلو كان احدهما له
والاخر لغيره فلا بأس ببيع احدهما (قوله فلا بأس به) لا حاجة اليه حلي (قوله غير الاقرب) حال من ما انتهى
(قوله والابوين) عطف على الاقرب انتهى حلي قال فى البحر فصار الاصل انه اذا كان معه عدد احدهم ابعد
جازيعة وان كانوا فى درجة فان كانوا من جنسين مختلفين كالأب والام والخالة والعمة لا يفرق ولكن يباع
الكل او يملك الكل وان كانوا من جنس واحد كالأخوين والعمين والخالين جازان يملك مع الصغير
احدهما ويبيع ماسواه ومثل الخالة والعمة الاخ لآب والاخ لآم كذا فى الفتح (قوله والمحقق بهما) قال فى البحر
والجدة كالأب فلو كان معه جدة وعمة وخالة جازيعة العمة والخالة ولو كان معه عمة وخالة لا يباعون الامعا
لاختلاف الجهة مع اتحاد الدرجة (قوله كخروجه) اى كخروج احدهما مستحقا للغير (قوله بالجناية)
اى التى جناها المدفوع (قوله ويبيعه بالدين) بان كان احدهما عبدا مائذنا مديونا (قوله لان النظر الخ) يعنى
ان منع المالك من التفريق بين صغير وذى رحم محرم منه لاجل دفع الضرر عن الصغير فلا يكلف بدفع الضرر
عنه على وجه يلحق الضرر بنفسه لانه لو منع عن التفريق بينهما مطلقا لحقه الضرر بالزامه الفداء لولى الجناية
فى المسئلة الاولى والزامه القيمة للغرماء فى المسئلة الثانية والزامه المعيب من غير اختياره فى المسئلة الثالثة
ذكره الفاضل فوج (قوله من الغير) وهو الصغير (قوله بالغير) هو المالك (قوله بخلاف الكبيرين) لانه عليه السلام
فرق بين مارية وسيرين بالسيف الممثلة المفتوحة ذكره الفاضل فوج اهداهما له المقوقس ملك الاسكندرية
ومصر وكانت مارية بيضا جعدة جميلة فوطئها بالملك فولدت له ابراهيم وتوفى وهو ابن ثمانية عشر شهرا ووهب
اختها سيرين لسان بن ثابت وهى ام ولد لسان بن ثابت ولم يكن بمصر احسن ولا اجل منهما وهما من اهل
محض من كوره انصافا لما رآهما صلى الله عليه وسلم اعجبتهما وكانت احدهما تشبه الاخرى فقال اللهم اختر
لتيك فاختر الله تعالى له مارية وذلك انه قال لهم ما قولنا لانه لانه لا الله وان محمدا رسول الله فبادرت
مارية فشهدت قبل اختها ومكثت اختها ساعة ثم شهدت وقال صلى الله عليه وسلم لوبى ابراهيم ماتركت قبطيا

قيل الحاضر المالك والبادي المشتري
والاصح كافى الجنبى انهما المصنوع والبياع
لموافقة آخر الحديث دعوا الناس يرزق
الله بعضهم بعضا ولذا دعى باللام لا بـ
(لا يكبر) بـ من زيد (لما مر) بـ
الدلالة (ولا يفرق) عربيا انتهى مبالغة فى المنع
للفقه عليه الصلاة والسلام من فرق بين
والد وولده واخ واخيه رواه ابن ماجه وغيره
صحيح وعن اثنائى فساد مطلقا وبه قال زهر
والائمة الثلاثة (بين صغير) غير بالغ (وذى رحم
محرم منه) اى محرم من جهة فافهم
لا الرضاى كان من هم موافق رضا فافهم
الا اذا كان التفريق باعتراف او كان
ولو على مال او بيع من حلف بعقده او كان
المالك كافرا او كان مستأمنيا لم فانه لا يمنع المسلم من الشراء
دفعاً للمفسدة منه (قوله لعدم مخاطبته بالشرايع) قد مر ان الاصح انه مخاطب بها اعتقادا واداءة قال فى الفتح
والوجه انه ان كان فى ملتهم حلالا لا يضرهم لهم والا فلا يجوز جوى (قوله او متعددا) فلو كان احدهما له
والاخر لغيره فلا بأس ببيع احدهما (قوله فلا بأس به) لا حاجة اليه حلي (قوله غير الاقرب) حال من ما انتهى
(قوله والابوين) عطف على الاقرب انتهى حلي قال فى البحر فصار الاصل انه اذا كان معه عدد احدهم ابعد
جازيعة وان كانوا فى درجة فان كانوا من جنسين مختلفين كالأب والام والخالة والعمة لا يفرق ولكن يباع
الكل او يملك الكل وان كانوا من جنس واحد كالأخوين والعمين والخالين جازان يملك مع الصغير
احدهما ويبيع ماسواه ومثل الخالة والعمة الاخ لآب والاخ لآم كذا فى الفتح (قوله والمحقق بهما) قال فى البحر
والجدة كالأب فلو كان معه جدة وعمة وخالة جازيعة العمة والخالة ولو كان معه عمة وخالة لا يباعون الامعا
لاختلاف الجهة مع اتحاد الدرجة (قوله كخروجه) اى كخروج احدهما مستحقا للغير (قوله بالجناية)
اى التى جناها المدفوع (قوله ويبيعه بالدين) بان كان احدهما عبدا مائذنا مديونا (قوله لان النظر الخ) يعنى
ان منع المالك من التفريق بين صغير وذى رحم محرم منه لاجل دفع الضرر عن الصغير فلا يكلف بدفع الضرر
عنه على وجه يلحق الضرر بنفسه لانه لو منع عن التفريق بينهما مطلقا لحقه الضرر بالزامه الفداء لولى الجناية
فى المسئلة الاولى والزامه القيمة للغرماء فى المسئلة الثانية والزامه المعيب من غير اختياره فى المسئلة الثالثة
ذكره الفاضل فوج (قوله من الغير) وهو الصغير (قوله بالغير) هو المالك (قوله بخلاف الكبيرين) لانه عليه السلام
فرق بين مارية وسيرين بالسيف الممثلة المفتوحة ذكره الفاضل فوج اهداهما له المقوقس ملك الاسكندرية
ومصر وكانت مارية بيضا جعدة جميلة فوطئها بالملك فولدت له ابراهيم وتوفى وهو ابن ثمانية عشر شهرا ووهب
اختها سيرين لسان بن ثابت وهى ام ولد لسان بن ثابت ولم يكن بمصر احسن ولا اجل منهما وهما من اهل
محض من كوره انصافا لما رآهما صلى الله عليه وسلم اعجبتهما وكانت احدهما تشبه الاخرى فقال اللهم اختر
لتيك فاختر الله تعالى له مارية وذلك انه قال لهم ما قولنا لانه لانه لا الله وان محمدا رسول الله فبادرت
مارية فشهدت قبل اختها ومكثت اختها ساعة ثم شهدت وقال صلى الله عليه وسلم لوبى ابراهيم ماتركت قبطيا

لما وضعت عنه الجزية وقد انقطع أهلها وأغار بها الايتان واحد مات ما رية سنة خمس عشرة وصلى عليه عام
ودفنت بالبقيع انتهى من حاشية الشلبي والتقييد بالكبيرين بفيد الكراهة في صورتين الصغيرين والصغير مع
الكبير (قوله فالتسني أحد عشر) يجب تقديم هذه الجملة على قوله بخلاف الكبيرين والزوجين لانهما غير متسني
لعدم دخولهما في التسني منه انتهى حلي والاحد عشر اولها الاعتاق الثانية وتابعه الثالثة باعه من حلف
اعتقه الرابعة اذا كان المالك كافرا الخامسة اذا تعدد السادسة اذا تعددت المحارم السابعة اذا ظهر مستحقا
الثامنة دفعه بجناية التاسعة بيعه بالدين العاشرة بيعه باتلاف مال الغير الحادية عشرة اذا رد بعيب وزاد
في البحر ما اذا كان الصغير مراهقا ورخصت امه ببيعه (قوله وبسقة في الميراث) طاهر ولو لم يترك المتوفى غيرهما
وله ابنان خص كل واحد منهما واحدا من الرقيقين وحيث قلوا واجب بيعهما الواحد وسقة ثمنهما بينهما وقوله
والثناثم فيحرم على قاسم العنبة التغريق وعلى الغازي لانه بمنزلة المشتري والكراهة تنه عن في العاقدين الا فيمن
اشترى من حربي (قوله ايضا) اي كافي البيع الفاسد (قوله مسلما) اي رقيقا مسلما (قوله مع الاجبار على
اخراجهما من ملكه) رفع ذل الكافر عن السلم ولحفظ الكتاب عن الاهانة والله تعالى اعلم واستغفر الله العظيم

(فصل في الفضولي)

نسبة الى الفضول جمع الفضل اي الزيادة وفتح الفاء خطأ ولم ينسب الى الواحد وان كان هو القياس لانه صار
بالغلبة كالعالم لهذا المعنى فصار كالا نصاري والاعرابي انتهى بناية (قوله مناسبتة ظاهرة هي توقف اقادة كل
من الفاسد والموقوف المالك على شيء وهو لقبض في الاول والاجارة في الثاني انتهى حلي (قوله لانه من صوره)
وجهه ان المشتري يقول عند الدعوى هذا ملكي ومن باعك انما باعك بغير اذني فهو عين بيع الفضولي انتهى
حلي عن العناية وقد يوجه بانه بعد بيع الفضولي اذا لم يجز يظهر انه حق الغير (قوله هو من يشتغل الخ) هذا
معناه لغة والاولى التصريح به ليقابل قوله بعد واصطلاحا انتهى حلي (قوله يحشى عليه الكفر) لان الامر
بالمعروف واجب عليه شرعا وبعبارة وقوله انت فضولي طاهر في نفي الوجوب والعناية وانما لم يكفر حقيقة لانهم
لا يقصدون نفي الوجوب بهذا اللفظ ومثل الامر بالمعروف انتهى عن المنكر (قوله بمنزلة الجنس) فدخل فيه
الوكيل والوصي والولي والفضولي من (قوله خرج به نحو وكيل ووصي) وهو القاضي انتهى حلي (قوله فليكن)
اي حقيقة او حكما كما ان الاسقاط يتم اسقاطهما (قوله او اسقاطا كطلاق واعتاق) حتى لو طلق الرجل امرأه
غيره واعتق عبده فاجاز طاقته وبه تنق (قوله وما لا يجيز له حالة العقد) كان طلاق زوجة الصغير واعتق رقيقه
او وهب ماله فانه لا ينفذ على الصغير لانه لا يملك اجازته الولي ولا الصغير (قوله يباين الخ) نحو في المنع ولا يظهر
لان الصبي في هذه العقود لا يقال له فضولي فلو حذف المصنف قوله منه وجعل الكلام في مطلق تصرف لكان
اولى وحديث يظهر هذا البيان ويكون اول الكلام على الفضولي (قوله وقف بيع مال الغير) وقد يجاب بان الصبي
فضولي هنا لانه تصرف في حق غيره وهو التصرف اذ لا تصرف له في ماله (قوله باع مثلا) او اشترى او تزوج
امرأه او زوج امته او كاتب عبده او عقد عقدا يجوز عليه فوفقه له في حال صغره من (قوله قبل اجازة وليه)
فان اجاز وليه قبل بلوغه جاز فانه يتوقف على اجازة وليه مادام صغيرا من (قوله فاجاز بنفسه جاز) ولا يجوز
بنفس البلوغ من غير اجازة من (قوله بخلاف ما لو طلق مثلا) اي او طالع او اعتق عبده مجازا او يعوض او وهب
ماله او تصدق به او زوج عبده امرأه او باع ماله محاباة فاحسنة او اشترى شيئا باكثر من قيمته بما لا يتعاب الناس في
مثله من (قوله ما لم يقل او فعله) قال في المنع الا اذا كانت اجازته بعد البلوغ تصلح لابتداء العقد فيصح على جهة
الابتداء لا على جهة الاجازة فتعوان بقول بعدا بلوغ وقعت ذلك الطلاق او الاعتاق فيقع لانه يصلح للابتداء
انتهى وطاهر انه لو قال اجزته لا يقع لانه لا يصلح للابتداء (قوله لم ينقد اصلا) لانه عقد لا يجز له اذ هو ليس من
اهل الاجازة وانظر لما اذا لم يتوقف على اجازة وليه انتهى حلي والمراد بالاجيز ما يعم الاصيل والوكيل كمال (قوله
وهذا ان باعه) اسم الاشارة يرجع الى التوقف المأخوذ من قوله وقف (قوله او باعه من نفسه) قال في المنع واما اذا
باعه من نفسه فهو شرآؤه لنفسه وهي معروفة قد صرح حوايان الواحد لا يتولى الطرفين في البيع كباقي (قوله
او شرط الخيار فيه لمالكه) لان الخيار له بدون الشرط فيكون الشرط مبطل له وفي التعليل نظر ووجهه
ان اثبات للمالك الاجازة لا الخيار وفيه ان المالك ان شاء اجاز وان شاء فسخ وهو معنى الخيار وتقييده بالمالك

فالتسني أحد عشر (وكما يكبره التثنية في بيع)
وغیره من اسباب الملك كصدقة ووصية
(يكن) تسني آلا من حربي ابن ملان (تسنة)
في الميراث والعنات (جوهرة واعلم ان فسخ
الكارود واجب على كل واحد منهما ايضا بعد
وغیره فرفع الاثر بجمع وفيه نصح شر
مسلم او سبعة مع الاجبار على ارجحها
عن ملكه وسجتي في التفرقات والله اعلم
(فصل في الفضولي)
مناسبتة ظاهرة وذكر في الكبر بعد الاستحقاق
لانه من صور (هو) من يشتغل بما لا ينبغي
فالقاتل لمن يامس بالمعروف واصطلاحا (ان
يخشى عليه الكفر فتح بعبارة الجنس) (بأن
يتصرف في حق غيره) بعبارة الجنس (بأن
اذن شرعي) فصل من خرج به نحو وكيل ووصي
(كل تصرف او اسقاطا كطلاق واعتاق) (حال
وتزوج او اسقاطا كطلاق واعتاق) (وله مجيز)
اي لهذا التصرف من يقدر على اجازته (حال
وقوعه انعقد موقفا) وما لا يجز له حالة
العقد لا ينقد اصلا بانه صبي باع مثلا
بلغ قبل اجازة وليه فاجاز بنفسه جاز لان
ولي المجيز حالة العقد بخلاف ما لو طلق مثلا
ولم يبلغ فاجاز بنفسه لم يجز لانه وقت العقد
ثم بلغ فاجاز بنفسه لم يقبل او فعله فجمع اتناه
لا يجز له فيبطل ما لم يقبل او فعله فجمع اتناه
لا اجازة كما بسطه العمادى (وقف بيع مال
الغير) او الغير بالعامة فلا يصح او بمجنونا
لم ينقد اصلا كما في الزواهر ممن بالعاوى
وهذا ان باعه على انه (لمالكه) اما لو باعه
على انه لنفسه او باعه من نفسه او شرط
الخيار فيه لمالكه المكلف

لغير بشرط بل اذا شرطه الفاضل للمستري له بان قال اشترت هذا الفلان بكذا على ان فلانا بالخيار فلا شيء
لا يتوقف يري من قاضي بنان ومنية المفق (قوله المكاف) قيده لان المالك اذا كان مبيعا او محجورا فلا يتبع باطل
وان لم يشترط الخيار فيه انتهى حلي (قوله اوباع عرضا الخ) يعني تباع عاصبان عرضين لرجل واحد فاجاز
المالك لم يجز لان فائدة البيع ثبوت ثلث الرقبة والتصرف وهما حاصلان للمالك في البدلين بدون هذا العقد
فلم ينعقد فلم تنطقه الاجازة ولو غصبا من رجلين وتبايعا واجاز المالك ان يجاز والعلة المذكورة تظهر في قضولين
فعلا ما ذكرنا فالتصديق ليس بقيد فيا يظهر وقيد بالعرض لانها لو غصبا التقدود من رجل وعقدا صرفا يصح
لانها لا تمنع في المعاصيات ابوالهود في حاشية الاشياء (قوله للمالك) خبر لم يستأجر خذوف اي كلاهما للمالك
واحد ويحتمل تعلقه ببيع اي باع على انه المالك لان نفسه الا ان هذا معلوم من المصنف (قوله به) اي بالعرض
الاخر وهو متعلق ببيع (قوله الا في هذه الخمسة) بزيادة بيع مال الصغير والمجنون وجعلهما مسئلة واحدة (قوله
قيد) اي المصنف في قوله وقف بيع مال الغير (قوله نه عليه) اي على المشتري ولو اشهد انه يشتره لغيره وقال الغير
رضيت فالعقد للمشتري لانه اذا لم يكن وكلا بالشرا وقع المالك فلا اعتبار بالاجازة بعد ذلك لانها انما تلحق
الموقوف لا النافذ فان دفع المشتري اليه العبد واخذ الثمن كان بيعا بالتعاطي بينهما بغير (قوله فيتوقف) على
اجازة من اشترى له بغير (قوله هذا) اي النافذ على الفاضل المقصود من نفعه عليه انتهى حلي (قوله فلو اضافته
بان قال الخ) هذا يقتضي انه لا بد في التوقف من الاضافة الى فلان من الجانبين وهو خلاف الصحيح والصحيح
انه اذا اضيف العقد في احد الكلامين الى فلان يتوقف على اجازة فلان كذا في البحر من البرازية (قوله لان يبيعه
باطل) لتعديله لقوله سابقا بالبيع باطل وكان ينبغي ذكره عقبه انتهى حلي والاولى ان تكون تعليلا لقول
المصنف لانه وقد اطال الشارح بهذه العبارة ومخط فاندتها الاستدراك فلو ذكره موضع هذه الجملته بنهايتها
لفهم المقصود من غير سامة (قوله كما مر) اي اول البيوع وذكر الشارح هذا القاضي والوصي مع الاب انتهى
حلي (قوله وعبارة الاشياء الخ) لم يفد فائدة زائدة عما قبله وانما ذكره للاستدراك عليه (قوله الاولى) وهي
ما اذا باع لنفسه (قوله بان يبيع الغاصب) اي الذي هو المالك عليه (قوله على الظاهر) اي من الرواية (قوله
مع انه توقف) الضمير يرجع الى بيع البائع لنفسه في صورة الاستحقاق والاولى حذفها لعلها (قوله وينبغي الغاء
الشرط) اي شرط الخيار فقط اي ويتوقف البيع وهو بحث لا يعارض المنقول وقال صاحب الاشياء
خيار الشرط داخل في الحكم لا البيع فلا يملكه الا في بيع الفاضل ذكره البيري (قوله فانت وحاصله الخ) لواني
بالقارفره على قوله لكن ضعف المصنف لكان اولي وهو من كلام المؤلف لاصحاب النهروية قوله انتهى اي قول
شيخه (قوله لكن في حاشية ابن المصنف) هي الزواهر وهو مكرر مع قوله قريبا فلو صغيرا او مجنونا لم ينعقد اصلا
كافي الزواهر معزى بالماوى انتهى حلي (قوله الى هنا) اي انتهى (قوله المحجورين) اخرج به المأذونين فانه
لا يتوقف بيعهم الزوال الجبر بالاذن (قوله وكذا المعتوه) اي حكمه اذا تصرف بالبيع كحكم الصبي والعبد
المحجورين (قوله لا تنعقد اقرار العبد) اي بانظر الى سيده اما بالنظر الى نفسه فينعقد ويتأخر العمل بموجبها الى
العقود وهذا اذا كان محجورا فان كان مأذونا حال المصنف والشارح في المأذون ويقر بوجوبه وغصب ودين
ولو عليه دين لغير زوج وولد والودسيه فان اقراره لهم بالدين باطل عنده خلافا لما (قوله ولا عقوده) ظاهره
في ان المصنف فان البيع من جهة العقود وهو موقوف لا غير منعقد ويمكن ان يجاب بان المراد انها لا تنعقد
لازمة (قوله وسفقه في الحجر) حاصل ما ذكره فيه ان اقراره معتبر في حق نفسه فيؤخر الى ما بعد العتق انتهى
حلي (قوله من فاسد عقل غير رشيد) هو والسقيبه الذي لا يحسن التصرف ثم ان كان المراد به المحجور عليه
بالسفه فهو في الحكم كصغير كما في الحجر فلا يقتصر على اجازة القاضي وان كان المراد من بلغ رشيدا فالمنصوص
عليه في الحجر ان تصرفاته صحيحة (قوله على اجازة مرتين ومستأجر) فيملكها دون القسح على الصحيح وفرق
بينهما الكرايمى فجعل المرتين الاجازة والقسح دون المستأجر فلا يملكه لان المستأجر حقه في المنفعة ولهذا
له ملك العين لا يسقط دينه وفي الرهن يسقط فهو استيفاء حكيم (قوله وزارع) صورته كما في الحاي عن
افتاوى الهندية اذا دفع ارضه مزارعة مدة معلومة على ان يكون البذر من قبل العامل فزرعها العامل اول يزرع
فباع صاحب الارض الارض يتوقف على اجازة المزارع انتهى (قوله انه فاسد الخ) نحوه في الشربلية حيث قال

اوباع عرضا من غاصب عرض آخر للمالك
به فالبيع باطل والحاصل ان يبيعه موقوف
الا في هذه الخمسة فباطل قيد بالبيع لانه
لو اشترى لغيره نفعه عليه الا اذا كان المشتري
مبيعا او محجورا عليه فيتوقف هذا اذ لم
يفضه الفاضل الى غيره فلو اضافته بان قال
بيع هذا العبد فلان فبطل البيع لان يبيعه لنفسه
فلان توقف برزاية وغيره لان يبيعه لغيره
باطل كما في البحر والاشياء من البدل لا يتولى
غاصب وكذا من نفسه لان الواسط لا يتولى
طريق البيع الا الاب كما مر وعبارة الاشياء
طريق الفاضل موقوف الا في ثلاث فباطل
بيعه الفاضل موقوف اذا شرط الخيار فيه
اذا باع لنفسه بدائع واذا باع عرضا من غاصب عرض
للمالك فليصح واذا باع عرضا من غاصب العرض
آخر للمالك فليصح لكن ضعف المصنف بان
فان القيد الموقوف لا يفسد البيع اذا
فان القيد الموقوف لا يفسد البيع اذا
بيعه الغاصب موقوف اجازته على الظاهر مع ان
انه حق فليصح اجازته الذي هو المستحق
البائع باع لنفسه لا للمالك الذي هو المستحق
مع انه توقف على الاجازة واما الثانية ففي
الزواهر وينبغي الغاء الشرط فقط فليصح
كما قاله بن جنان ان يبيعه موقوف ولو لنفسه على
الصحيح انتهى لكن في حاشية الاشياء لابن
المصنف وزدت عليه مستثنين من المداوى
وهما بيع الفاضل مال صغير ومجنون
لا ينعقد اصلا الى هنا (و) وقف (بيع العبد
والصبي المحجورين) على اجازة المولى وقارب
المعتوه وفي العمادية وغيرها لا تنعقد اقرار
العبد ولا عقود وسفقه في الحجر (و) وقف
(بيع ماله من فاسد عقل غير رشيد) على
(بيع المراهون والمستأجر
اجازة القاضي) (و) بيع المراهون والمستأجر
والارض في مزارعة الغير) على اجازة مرتين
ومستأجره زارع (و) وقف (بيع شيء
برقية) اي بالكتاب عليه فان علمه المشتري
في مجلس البيع نفذ والا بطلت وقته
من جهة البحر انه فاسد له عرضة العفة

انهم من قبيل الفاسد لا الموقوف وهذا قابل ما في المصنف فانه سبق على انه صحيح له مرضية القساد بعدم العلم
 لان الموقوف صحيح اذا علمت ذلك تعلم ان قول المؤلف والابطال فيه تسامح (قوله ويبيع المبيع من غير مشترية)
 قال في الدرر صورته باع شيئا من زيد ثم باعه من بكر لا ينفذ الثاني حتى لو تفاخضا الاول لا ينعقد الثاني لكن
 يتوقف على اجازة المشتري ان كان بعد القبض وان كان قبله في المنقول لا وفي العقار على الخلاف انتهى قال
 في المنع واعترض عنه لانه في الحقيقة يرجع الى ما تقدم من بيع مال الغير لان المشتري ملكه بالشراء كما لا يخفى
 على ان قوله لا ينعقد الثاني ينسأضه قوله بعده لكنه يتوقف على الاجازة لان غير المانع لا يتوقف عليه
 كما لا يخفى انتهى واعتراض في الشرية لاجازة قول الدرر وفي العقار على الخلاف حيث قال اقول الخلاف الذي سياتي
 فيما اذا اشترى عقارا وبعه قبل قبضه لا فجازا كرهنا انتهى حلي (قوله ويبيع المرتد) فانه موقوف عند الامام
 رحمه الله تعالى انتهى من غير اي على الاسلام ولا يتوقف عندهما (قوله والبايع يعلم) من باي باع اذ لم يعلم (قوله
 فان علم في المجلس) يرجع الى الصور الثلاثة (قوله والابطال) غير مسلم لانه قاصد بقيد الملك بالقبض شرية لاجازة
 في البيع بما باع فلان (قوله ويبيع فيه خيار المجلس) قال في الشرية لاجازة انه ليس من الموقوف والخيار
 المشروط المقدر بالمجلس صحيح ولا خيار مادام فيه واذا شرط الخيار ولم يقدر له اجل كان له الخيار بذلك المجلس
 فقط فتح اذا علمت ذلك تعلم ان ما قاله الفاضل الواني بعد ذكر هذه المسئلة من قوله فيه تأمل فان خيار المجلس
 عندنا في قبول المقابل بعد ايجاب الموجب والبيع الموقوف يكون بعد تحقق الايجاب والقبول معا انتهى فيه
 نظر فانه فهم ان المراد انه اوجب احدهما ولم يقبل الاخر فان له خيار المجلس وليس كذلك (قوله لانه قد علم
 بل ولو لنفسه على ما قدمه الى ذلك الاشارة بقوله على ما مر عن البدائع (قوله على البيعة) اي ان انكر الغاصب
 (قوله ويبيع ما في تسليمه ضرر) كبيع جذع من السقف سواء كان معينا او لا على ما في النهر عن الفتح وقد علم
 ان المراد بعد اد الموقوف ولو صدر فاسدا فان البيع في هذه الصورة موقوف (قوله ويبيع المريض لو ارادته)
 ولو يمثل القيمة عند منهر (قوله وارسله) اي البيع الموقوف (قوله الى نصف وثلاثين) اي عمان واثنتين ذكر
 المصنف والمؤلف منها اثنا وعشرين صورة وذكر في التهر بيع غير الرشيد فانه موقوف على اجازة القاضي
 والذي ذكره المصنف هنا البيع منه ويبيع البائع المبيع بعد القبض من غير المشتري فانه يتوقف على اجازة
 المشتري وما شرط فيه الخيار اكثر من ثلاث فان الاصح انه موقوف وشرأه الوكيل نصف هب وكل في شرأه كله
 فانه موقوف ان اشترى الباقي قبل الخصومة نفذ على الموكل ويبيع نصيبه من مشترك بالخلط والاختلاط فانه
 موقوف على اجازة شريكه ويبيع المولى عبده المأذون فانه موقوف على اجازة الغرماء وكذا بيعه اكسابه ويبيع
 وكيل الوكيل بلاذن فانه موقوف على اجازة الوكيل الاول ويبيع الصبي بشرط الخيار اذا بلغ الصبي في المارة
 والبيع بما حل به او بما يريد او بما يحب او برأس ماله او بما اشتراه انتهى اي فانه يتوقف على بيانه في المجلس
 كانه من نظيره (قوله اذا كان البائع والمشتري والمبيع قائما) لان الاجازة تصرف في العقد وذلك لا يتم الا قيام
 هذه الاشياء ولو لم يلم حال المبيع وقت الاجازة من بقاء وعدم جاز البيع في قول ابي يوسف رضى الله تعالى عنه
 اولاه وهو قول محمد لان الاصل بقاءه وقال ابو يوسف ثانيا لا يصح ما لم يعلم قياسه عندهما لان الشك وقع
 في شرط الاجازة فلا ثابت مع الشك (قوله بحيث يرد شيئا آخر) بان قطعه وخاطه فان الاجازة لا تعمل حيثئذ
 بخلاف ما لو صبغه المشتري فانه اذا اجاز رب الثوب البيع جازا فاده المصنف والذي في البحر خلافه فانه قال
 و اشار المصنف رضى الله تعالى عنه بان شرط قيام المبيع اي باسمه وحاله الى انه لو اجاز بعد صبغ المشتري احو
 فانه لا يجوز انتمى (قوله لان اجازته كالبيع حكما) اي ولا بد في البيع من قيام ما ذكر (قوله وكذا يشترط قيام
 الثمن ايضا لو كان عرضا معينا الخ) قال في البصروان كان الثمن عرضا كان مملوكا للقبضى واجازة المالك اجازة
 نقد لا اجازة عقد لانه لما كان العرض متعينا كان شرأه من وجهه والشرأه لا يتوقف بل يتقدم على المباشرة وبعد
 نقادا فيكون ملكا له واجازة المالك لا ينفذ اليه بل تأثر اجازته في انقضاء العقد ثم يجب على القضاة مثل
 المبيع ان كانه شايئا او لا فقيته لانه لما صار للبذل له صار مشتريا لنفسه بما لا تغير من ثمنه في ضمن الشرأه
 فيجب عليه رد اي رد بده كالموقوف دينه بما لا غير واستقرض غير المثل جازر فحشا وان لم يجر قصدا الا ترى
 ان الرجل اذا تزوج امرأه على عبد الغير صح ويجب عليه قيمته انتهى وقيد بالمعين لانه لا يجوز العقد بغير المعين

ولا بالعكس هو الصحيح وعليه قهرم مباشر
 وعلى الضعيف لا يؤثر المصنف قول الدرر
 ويبيع المبيع من غير مشترية لا يخوله في بيع
 مال الغير (ويبيع المرتد والبيع بما باع فلان
 وانما يعلم المشتري لا يعلم والبيع بمثل ما
 بين الناس باو يمل ما اخذ به فلان) فان
 علم في المجلس صح والابطال (ويبيع النقي
 بقبضه) فان بين خيار المجلس مع وقف بيع
 (ويبيع فيه خيار المجلس) وقف بيع
 الغاصب على ما مر عن البدائع ووقف بيع
 لا لنفسه على ما مر عن البدائع ووقف بيع
 بيع المالك المنصوب على تسليمه
 الغاصب ويبيع المريض لو ارادته على اجازة
 في المجلس ويبيع التركة المستغرة على اجازة
 ويبيع الورثة التركة المستغرة على اجازة
 الغرماء ويبيع احد الوكيلين او الوصيين
 او الناطقين اذا باع بغيره الا ان يتوقف على
 اجازته او بعينه فباطل واوصله في التهر الى
 اجازته او بعينه (وسكده) اي بيع الغرض
 نصف وثلاثين (وسكده) كماله (قبول الاجازة)
 لوله محجزا لوقوعه كماله (قبول الاجازة)
 من المالك (اذا اشك ان البائع والمشتري والمبيع
 قائما) بان لا ينفذ بيع حكما (وكذا) يشترط
 ان لا ينفذ بيع حكما (وكذا) يشترط
 قيام (المن) ايضا (لو) كان (عرضا) معينا
 لانه يبيع من وجه

فيكون ملكا للفضولي وعليه مثل المبيع لو
 ما ياب والافقيته وغير العرض ذلك المجيز
 امانة في يد الفضولي ملتي (و) كذا يشترط
 قيام (صاحب النافع ايضا) فلا يجوز امانة
 وارثه لبطانه بموت (و) حكمه ايضا ان
 اخذ المالك (الثلث او ثلثه) من المشتري الرجوع
 يكون امانة عمادية وهل للمشتري الاجارة
 على الفضولي بمثل لو هلك في يده قبل الاجارة
 الاصح نعم ان لم يعلم انه فضولي وقت الاداء
 فلا ان علم فنية واعتده ابن النخبة واقتر
 المصنف ويرى ان يلزم (بأن ما صنعت
 قطعاً وقوله) اسات نمى على المختار فتح (وهبة
 احسن او صحت) على المشتري والتصدق عليه (به) اجارة
 التي من المبيع فاما عمادية (وقوله لا اجيز رده
 لو المبيع فاقول فلو اجاز بعده لم يجز لان
 أي المبيع الموقوف فلو اجاز المستأجر لو قال
 الموقوف لا يجزى خلاف المستأجر فاد كاد
 لا يجزى بيع الا بغيره ثم اجاز وان المالك
 جواز الاجارة بالفعل والقول لا الاجارة
 الاجارة والقسم والمشتري القسم لا النكاح
 وكذا الفضولي قبلها في البيع لو اجمعت لاجازته
 لا يصح بيعه بزيادة في حصته رآه محمد بن
 المالك بن خنيس في حصته رآه محمد بن
 (سبح) ان فضول ابا ع ملكه فاجاز له لصورته
 التي فلما علم رده المبيع فاعتبر اجازته (سبح) من التي
 بالاجارة كالوكيل حق يصح حظه من التي
 من امانة (اشترى من غاصب عبد افا عتقه)
 مطلقا بزيادة (اشترى من غاصب عبد افا عتقه)
 المشتري (او باعه فاجاز المالك) بيع الغاصب
 (او ادى الغاصب) (ادى) المشتري الضمان
 الاصح هداية (ادى) (المشتري الضمان
 البه) على العصب زيلبي (تقد الاول) وهو
 العتيق (لا الثاني) وهو البيع لان الاعاق
 انما يقتصر له ذلك وقت تعاضده لا وقت ثبوته
 فريد بعتيق المشتري لان عتيق الغاصب لا ينفذ
 داه الضمان لثبوت ملكه به زيلبي (البيع
 به) مثلا (عند مشتريه فاجيز) (البيع

بما تالته (قوله فيكون ملكا للفضولي) فاذا هلك في يده عليه (قوله وغير العرض الخ) قال في البيع والاشارة
 المالك المبيع وكان الثمن قد اصاب على كاله امانة في يد الفضولي بمنزلة الوكيل لان الاجارة اللاحقة كالوكالة
 السابقة انتهى (قوله وكذا يشترط قيام صاحب النافع ايضا) وهو المالك لان العقد توقف على مجازته فلا ينفذ
 باجارة غيره بغير (قوله فلا تجوز اجارة وارثه) كما لا يقوم مقام الفضولي والمشتري وارثهما ويكون الضمان على
 الفضولي اذا سلمه الى المشتري لتعديده (قوله وحكمه ايضا الخ) لوجه لتغير المصنف عن ظاهره فانه جعله مبتدأ
 والخبر قوله بعد اجازته وليس هذا من احكام بيع الفضولي بل المقصود بيان ما يكون اجازته وما لا يكون على انه قد
 ذكر انه اجازته بقوله يكون اجازته (قوله وهل للمشتري الخ) هذه ليست مرتبطة بالمصنف بل هي مسألة مستقلة
 (قوله بانه امانة مطلقا) اي سواء هلك قبل الاجارة او بعد هاهنا ما افاده المصنف وقال الحلبي في بيان
 الاطلاق علم انه فضولي ام لا وما في المصنف هو الذي في الزيلبي وحيث لا وجه لذكر هذه العبارة هنا فاقام
 (قوله على المختار) مقابلة ما ذكره قاضي خان ان احسن او صحت او وقت لا يكون اجازته وله ان يردّه لانه يكر
 الاستهزاء (قوله لو المبيع فاما) هذا معلوم مما تقدم قريبا (قوله ثم اجاز جاز) لان المستأجر انما يملك الاجارة دون
 القسم بغير (قوله واد كاد كاد) الخ) الاولى ذكره قبل قوله وقوله لا اجيز رده وقوله والقسم افاده بقوله وقوله
 لا اجيز رده (قوله والمشتري القسم) اي قبل الاجارة فخرزا عن لزوم العقد وهي جملة مستأنسة ليست من
 المضاد (قوله وكذا للفضولي قبلها) اي قبل ان يفسخ فقط حتى لو اجاز المالك بعد فسخ الفذولي لا ينفذ لزال
 العقد الموقوف وانما كان له ذلك ليدفع الحقوق عن نفسه فانه بعد الاجارة يكون كالوكيل فترجع حقوق
 العقد اليه فيطالب بالتسليم ويخاصم بالعيب وفي ذلك ضرر به فله دفعه عن نفسه قبل ثبوته مخ (قوله
 لا النكاح) فليس له ان يفسخه بالقول ولا بالفعل مخ (قوله لانه معبر محض) فبالاجارة تنتقل العبارة الى
 الموكل فتصير الحقوق منوطة به لا بالفضولي مخ (قوله غير المشتري في حصته) لتفرق الصفة عليه (قوله
 فالمعتبر اجازته) بخلاف ما اذا اوصى رجل بوصايا فبلغ ورثته ان اباهم اوصى بوصايا لا يعلمون ما اوصى به
 فقالوا قد اجزنا ما اوصى به لانهم اجازتهم لان اجازتهم انما تجوز بعد موت المورث (قوله لصيرورته بالاجارة
 كالوكيل) اي والوكيل ان يبيع بما قل او كثر عند الامام (قوله مطلقا) علم المالك بالحط اولم يعلم مخ وهذا يلحق
 ان يكون على قول الامام اما عند ههنا فيتعبد المبيع بمثل القيمة وبالنقد فاذا ظهر ان الثمن دون القيمة يعمل
 القسم (قوله على الاصح) مقابلة انه لا ينفذ باداء الضمان من الغاصب وينفذ باداء المشتري لان ملك المشتري
 ثبت مطلقا بسبب مطلق وهو الشراء بخلاف الغاصب لانه سبب ضروري فكان الملك فيه ناقضا ذكره
 الشارح (قوله لان الاعاق انما يقتصر الى الملك وقت تعاضده لا وقت ثبوته) اي بخلاف البيع فانه يحتاج الى
 الملك وقت ثبوته قال في التهر والقياس ان لا يجوز وهو قول محمد والخلاف مبني على ان يبيع الفضولي لا ينفذ
 عند محمد في حق الحكم وهو الملك لانعدام الولاية فكان الاعاق لافي الملك فيبطل وعندهما يوجب المالك
 موقوفا لان الاصل اتصال الحكم بالسبب والتأخير دفع الضرر عن المالك والضرر في نقض الملك لا في ثبوته
 ولا نسلم ان الاعاق يحتاج الى الملك وقت ثبوته بل وقت تعاضده والمراد بقوله صلى الله عليه وسلم لا عتيق لابن آدم
 فيما لا يملك العتيق النافذ في الحال وغاية ما يفيد لزوم الملك للمعتق وهو ثابت هنا فانا لم نوقعه قبل الملك انتهى
 واما عدم نفوذ البيع فلانه بالاجارة طرأ ملك للمشتري من الغاصب على ملك موقوف للمشتري الثاني
 فابطله انتهى الحلبي (قوله لثبوت ملكه به) اي بالضمان لا بالغصب لان الغصب غير موضوع لافادة الملك انتهى
 الحلبي اي فقد وقع عتقه في غير ملكه اصلا فلا ينفذ بخلاف ما اذا ادى المشتري الضمان فان الملك يستند الى عقد
 المبيعة (قوله ولو قطعت يده) اي يد العبد الذي باعه الفضولي انتهى مخ (قوله مثلا) فالمراد ارش الجراحة بغير
 (قوله والولد والعقر) اي فيما اذروا وجهها وولدت (قوله لان الملك تم له من وقت الشراء) اي قتيان القطع ورد على
 ملكه مخ (قوله بخلاف الغاصب) صورته غصب عبدا قطعت يده وضمنه الغاصب فانه لا يملك الارش وان ملك
 المضمون لان الملك في المقصود ثبت ضرورة على ما عرف وهي تدفع بثبوته من وقت الاداء فلا يملك الارش
 لعدم حصوله في ملكه افاده في الخ (قوله لما مر) اي في قوله قريبا لثبوت ملكه به اي بالضمان لا بالغصب فان
 الغصب لم يوضع للمالك (قوله لعدم دخوله في ضمانه) قال في الخ لان فيه شبهة عدم المالك فانه غير موجود حقيقة

وقت القطع وارث اليد الواحدة في الحرف نصف الدية وفي العبد نصف القيمة والذي دخل في ضمانه هو ما كان بمقابلته الثمن فنه ياراد على نصف الثمن شبهة هدم المالك فيتصدق به وجوبا ففتح القدير (قوله قيد اتفاق) لانه ليس من صورة المسئلة فانه محل المنازعة بين البائع والمشتري (قوله فبرهن المشتري مثلاً) اي اولي برهن قال في البحر و اشار المصنف بعدم قبول البيعة الى عدم قبوله لولم يكن له بينة وليس المراد منه ان برهان البائع كذلك لانه يصير مكرراً مع قول المصنف كالأوام البائع البيعة (قوله الفضولي) لاجابة اليه لانه محل المنازعة بين المتعاقدين (قوله للتناقض) اذا قدمهما على العقد وهما عاقلان اعتراف منهما بعصته وتعاذه والبيعة لا تبني الاعلى دعوى صحيحة فاذا بطلت الدعوى لا تقبل واعتريض في البينة قولهم انه متناقض فلا تجمع دعواه ولا يشته بان التوفيق يمكن لجواز ان يكون المشتري اقدم على الشراء ولم يعلم باقرار البائع بعدم الاهم ثم ظهر بعد ذلك بان قال عدول معناه قبل البيع اقر بذلك وشهدوا به ومثل ذلك ليس بمانع واجيب بانه وان امكن التوفيق لم يقبل لكونه ساعياً في نقض ما تم من جهته وكل من سعى في نقض ما تم من جهته فسد عليه ودود عليه فقولهم ان اسكان التوفيق يدفع التناقض على احد قولين مقيد بما اذا لم يكن ساعياً في نقض ما تم من جهته بجر (قوله الا في مستثنين) الاول اشترى عبداً وقبضه ثم ادعى الواهب انه كان دبرها واستولدها وبرهن تقبل وبستردها الثانية وهب جارية واستولدها المرهوب له ثم ادعى الواهب انه كان دبرها واستولدها وبرهن تقبل وبستردها والعقر ويجعل على انه فعل ذلك ثم تاب الى الله تعالى فاقرب بالتدبير والاستيلاء دخراً عن المعصية (قوله لان التناقض) اي من البائع (قوله لا يمنع صحة الاقرار) اي اقراره بعدم الامر فلهذا اشترى ان يساعده فيه فينتقلان فينتقض في حقهما بجر (قوله لعدم التهمة) اي في الاقرار على نفسه (قوله لا المشتري) لبرأيه بالتصادق من (قوله خلافاً للثاني) فقال له ان يطالبه فاذا ادى رجع به على البائع بناء على ان ابرأه الوكيل المشتري من الثمن صحيح عندهما ويضمن للموكل وعنده لا يصح من (قوله بغير امره) لاجابة اليه لانه محل النزاع (قوله نهر) نقله عن العناية ولم يتكلم على مفهومه ولعله انما تركه لانه اولوي فانه اذا لم يضمن اذا قبضها لا يضمن اذا لم يقبض بالاولي (قوله) واما ادخالهما في بناء المشتري اي كما ذكره حافظ الدين في الكنز (قوله ثم اعترف البائع) اي بعدم دعوى المالك الغصب (قوله لعدم سرية اقراره على المشتري) هذا لا يصلح عليه لما قبله وانما هو عليه لعدم نزاع الدار من يد المشتري واما علة هدم ضمان البائع قيمة الدار مع اقراره بغصبها فهو عدم صحة غصب الفقار وهو قولهما وقال محمد يضمن قيمة الدار وهو قول ابني يوسف والاصح غصبه عنده (قوله ثبت الاقوى) قالوا لم يكن احدهما اقوى كان زوجه كل من رجائين او باعاهما فاجيزا معا بطل التزوج ويخير كل من المشتريين بين اخذ النصف او الترتك وكل من العتق والكتابة والتدبير احق من غيرها لانها لازمة بخلاف غيرها والاجاره احق من الرهن لا فادتها لان المنفعة دونه من (قوله عند العقد) اي عقد الفضولي وكذا سكونه بعد العلم لا يكون اجازة بجر والله تعالى اعلم واستغفر الله العظيم

(باب الاقالة)

مناسبتها للفضولي ان عقد الفضولي يرفع عند عدم اجازته والاقالة رفع (قوله من اقال) وبأى ثلاثيا يقال فانه قيل من باب باع الا انه قليل نهر (قوله اجوف) اي عينه صرف علة ثم بينه بانه باق وهو خبر محذوف اي هو اجوف وبأى خبر ثان انتهى حلي قال العلامة فوح الاقالة مشتقة من القيل لامن القول لوجوه ثلاثة الاول انهم قالوا قلته البيع بالكسر ولو كانت مشتقة من القول لقليل قلته بالضم الثاني مجي مصدره بالياء دون الواو قال في مجموع اللغة قال البيع قילה فنه انتهى والمصدر من الامور التي يستدل بها على اصل الكلمة الثالث ان اهل اللغة كصاحب الصحاح والقاموس وغيرهما ذكروها في مادة ق ي ل لافي مادة ق ي ول انتهى (قوله فعبر بالعقد) فانه يسم اقالة البيع والاجارة وغيرهما بجر وجعل صاحب التهرال في العقد للعمد وقصره على البيع فساوى ما هنا وكانه لخصوص المقام (قوله وهذا ركها) الاول تأخير عن قوله واحدهما مستقبل كما فعله المصنف (قوله لعدم المساومة فيها) هذا جواب عن سؤال ورد على قوله واحدهما مستقبل حاصله ان الاقالة عند الثاني بيع من كل وجه وعند الامام يسع من بعض الوجوه والبيع لا ينعقد بذلك وحاصل الجواب انها لم تعط حكمه في ذلك لان المساومة لا تجري فيها فحمل اللفظ على التصديق بخلاف البيع (قوله وقال

فارشه) اي التطلع (له) وكذا سأل ما يحدث من المبيع (كالسب والولد والعقر) ولو (قبل الاجازة) يكون للمشتري لان المالك ثم له من وقت الشراء بخلاف الغائب لاسم (وتصدق في عا زاد على نصف الثمن وجوباً) لعدم دخوله في ضمانه قطع (بائع بغيره بغير امره) قيد اتفاق (فبرهن المشتري) مثلاً (على اقرار البائع) الفضولي (او على اقرار البائع) (وذا المبيع) (بالبيع) (العبد) (واراد) (المشتري) (كأوام) (بالبيع) (يشته ولم يقبل قوله للتناقض) (كأوام) (بائع) (بائع بلا امره) (برهن على اقرار البائع) (البيعة) (انه باع بلا امره) (بائع) (في نقض ما تم من جهته لا يقبل الا في مستثنين) (وان اقر المشتري بذلك) (واصله ان من سعى في نقض ما تم من جهته لا يقبل الا في مستثنين) (وان اقر البائع) (المذكور) (ولو عند غير القاضي بجر) (بان) (رب العبد) (بامر) (بالبيع) (وواقعه عليه) (على عدم الامر) (المشتري) (انتقض) (البيع) (لان التناقض لا يمنع صحة الاقرار لعدم التهمة فاذا توافقا بطل (في حقهما) (اي حق المالك) (للعبد) (وان كنههما) (واذى انه كان بامر فيطالب البائع بالثمن لانه وكيل لا المشتري خلافاً للثاني (بائع دار غيره بغير امره) (واقبضها المشتري نهر) (واما ادخالها في بناء المشتري فقيده اتفاقاً في رد (ثم اعترف البائع) (الفضولي) (بالغصب) (وانكر) (ثم اعترف البائع) (البائع) (قيمة الدار) (لعدم) (المشتري لم يضمن) (فان برهن المالك سرية اقراره على المشتري (فروع) (بأمره فضولي) (اخذها) (لانه نورد دعواه بها) (فروع) (بأمره فضولي) (واجزه آخر اوزوجه اورنه فاجيزا معا ثبت الاقوى فتصير مملوكة لازوجه قطع سكوت المالك عند العقد ليس باجازة خاتمة من آخر فصل الاقالة (باب الاقالة) (هي) (لغة الرفع من اقال اجوف باق ونسراً) (رفع) (البيع) (وعم في الجوهره فعبر بالعقد) (وتصح) (بلفظين ماضيين) (وهذا ركها) (او احدهما مستقبل) (كأقلى) (قال اقلته لعدم المساومة فيها كانت سكال سكال)

(قوله كالبيع) فلا تعتقد إلا بما ضيق أو ما ض وحال وذكر بعض الامام معه وبعض مع الثاني (قوله وتصح في كل
 يقاسمك) أي البيع وحذفه كالذي بعده لعله وأشار بذلك إلى أنه لا يشترط لفظ الاقالة (قوله وفي السراجية)
 مقابل الجميع (قوله لا بد من التسليم) أي تسليم المبيع والقبض أي قبض الثمن المدفوع (قوله ويتوقف الخ) ذكره
 وإن علم بقوله بلغظين لقوله ولو فعلاً (قوله فور قول المشتري اقلتك) مرتبط باحد اللغظين وحذف من الآخر نظيره
 والمراد بالقرينة وقوع ذلك في المجلس انتهى حلي عن الهندية (قوله لأن من شرائها اتحاد المجلس) بما يفرع
 عليه ما في القضية جاء الدلال بالثمن إلى البائع بعدما يباعه بالامر المطلق فقال البائع لا دفعه بهذا الثمن فاحببه
 المشتري فقال اما لا يريد ايضا لا ينسخ لعدم اتحاد المجلس ولأن ما ذكر ليس من الفاظ النسخ انتهى بتصرف
 (قوله ورضى المتعاقد من الخ) الاولى جعله كلاً ما مستاناً فبان يقول ويشترط رضی المتعاقد من الخ لأن العطف
 يفيد أنه من جملة العلة لاتحاد المجلس وهي لا تصلح لذلك كذا الذي بعده افاده الحلبي وانما اشترط رضاها
 لأن الكلام في رفع عقد لازم واما رفع ما ليس بل لازم فلم له الخيار النسخ بعلم صاحبه لا برضا افاده المصنف
 وفيه ان هذا محض نسخ لا اقالة (قوله او الورثة او الوصي) اشار بذلك إلى أنه لا يشترط لصحتها بقا المتعاقدين من
 (قوله بقاء المثل) فاذا هلك لا تصح الاقالة من (قوله القابل للنسخ) محترزة قوله فلوراد الخ (قوله بخيار) متعلق
 بالنسخ أي القابل للنسخ بخيارات كخيار الشرط والعيب والرؤية انتهى حلي عن الهندية (قوله
 تنسخ النسخ) هي الزيادة المتصلة بخيار المتولدة من الاصل كالبيع والخياطة والمنفصلة المتولدة كالكول والتمر انتهى
 ابو السعود (قوله وقبض بدلي الصرف في اقالته) اما على قول أبي يوسف فتأخر لانها بيع واما على اصلها
 فلانها بيع في حق ثالث وهو الشرع بصر (قوله وان لا يجب البائع الثمن للمشتري) أي المأذون فلو وجبه لم تصح
 الاقالة بعدها وقوله قبل قبضه أي قبض البائع الثمن من المأذون وذلك لانها لو صحت الاقالة حينئذ لكان
 متبرعاً بالبيع للبائع ولا يقدر على الرجوع عليه بالثمن لانه لم يصل البائع منه شيء وهو ليس من اهل التبرع
 اما بعد القبض فيرجع المأذون عليه بالثمن لو صوله ليده فلم يكن متبرعاً فصحت الاقالة ويرجع على البائع بعدها
 بقدر الموهوب له فيكون اواصل اليه قدر الثمن مرتين الموهوب وقدره فليأمل وقاس الحلبي على المأذون
 وصى النبي ومتولى الوقف لنظر الصغير والوقف فيصير فيهما حكمه (قوله وان لا يكون البيع بأكثر من القيمة
 الخ) وان لا يكون باقل منها في شرائهم نهر (قوله الاصل ان من ملك البيع) أي او الشراء وفرع عليه في الجهر
 صفة اقالة الموكل ما يباعه وكيله واقالة الوكيل بالبيع ويضمن اذا كان بعد قبض الثمن اما قبله فيملكها وفي العيب
 اقالة الوكيل بالبيع تسقط الثمن عن المشتري عندهما ويلزم المبيع الوكيل وعند أبي يوسف لا تسقط الثمن عن
 المشتري (قوله الا في خمس) يراد عليها مسئلتان ذكرهما المصنف في كتابه الوقف الاولى اذا كان العاقد ناظراً
 قبله الثانية اذا كان الناظر تعجل بالامره جوى (قوله اثلاثة المذكورة) بينها في الاشياء بقوله الا في مسائل
 اشترى الوصي من مديون الميت دارا بعشرين وقيمتها خمسون لم تصح الاقالة اشترى المأذون غلاماً بالف وقيمته
 ثلاثة آلاف لم تصح والمتولى على الوقف لو اجر الوقف ثم اقال ولا مصلحة لم يميز على الوقف انتهى ملخصاً (قوله
 والوكيل بالشراء) اما الوكيل بالبيع فقد سلف حكمه (قوله بالسلم) أي بشراء السلم فيه فانها لا تجوز اقالته
 عند أبي يوسف وتجوز عندهما جوى في حاشية الاشياء (قوله ولا اقالة في نكاح) كانه لان الشارع جعل له
 رافعا مخصوصا وهو الطلاق والنسخ بنص قوله والطلاق اذا وقع لا يرتفع برفع كالعناق (قوله وبراء) لان الدين
 بالبراء سقط والساقط لا يعود (قوله الحديث) هو قوله صلى الله عليه وسلم من اقال نادماً بيعته اقال الله عزته
 يوم القيامة (قوله وفاسد) فيه نظر لان لكل منهما فسخه بدون رضی الآخر والقاضي فسخه ايضا بدون رضاها
 والاقالة يشترط لها الرضى اللهم الا ان يراد بالاقالة مطلق النسخ افاده ابو السعود (قوله نهر بحثاً) اصله لاخيه
 في البحر ولعل الوجوب فيه بالنسبة إلى البائع بمعنى ان المشتري اذا طلب منه الاقالة يجب ان يقبله لرفع معصية
 الغرور ابو السعود (قوله وحكمها الخ) فيه ان هذا حقيقة اقلها حكمها وانما اراد المصنف تنويع الحقيقة من حيث
 المتعاقدان والثالث (قوله فسخ في حق المتعاقدين) سواء كانت قبل القبض او بعده ولا تكون بيعاً جديداً في حق
 غيرهما الا اذا كانت بعد القبض وهذا قول الامام وقال ابو يوسف هي بيع مطلقاً وقال محمد فسخ مطلقاً أي
 في حقهما وحق غيرهما (قوله من موجبات العقد) جمع موجب بالفخ قال في المنع وهو ما يثبت بنفس العقد

وقال محمد كالبيع قال البرجندي وهو
 المختار (قوله تصح ايضا) يقاسمك في ترك
 وتاركك ورفع (قوله كالبيع) هو الصحيح بخارجه
 احداً الجاهل (قوله لا بد من التسليم) ولا بد من
 وفي السراجية لا بد من التسليم والقبض
 من الجاهل (قوله ويتوقف على قبول الآخر في
 المجلس ولو كان القبول اقلتك لان من
 او قبضه فور قول المشتري اقلتك لان من
 شرائها اتحاد المجلس وبقاء المثل القابل للنسخ
 او الورثة او الوصي وبقاء المثل القابل للنسخ خلافاً
 بخيار فلوراد زيادة تنسخ النسخ وان
 خياراً قبض بدلي الصرف في اقالته وان
 لها وقبض الثمن للمشتري قبل قبضه
 لا يجب البائع البيع بأكثر من (قوله
 وان لا يكون المأذون وصى وقبول (قوله
 في بيع ما دون وصى) لوقف (والالا)
 اقالة المأذون ان خيراً لوقف (والالا)
 الاصل ان من ملك البيع ما لا يملكه الا في
 خمس اثلاثة المذكورة والوكيل بالبيع
 قبل بالسلم اشياء ولا اقالة في نكاح وطلاق
 وقفاق جوى وبراءة من باب التصالف
 (وهي) مندوبه للحديث وتجيب في عقد مكرره
 وفاسد جوى وبراءة من باب التصالف
 جواً فلوراد حاشية الرذ كما سيجي وحكمها
 انها (فسخ في حق المتعاقدين فيما هو من
 موجبات) بفتح الجيم أي احكام (العقد)

من غير شرط انتهى (قوله بشرط زائد) الاولى ان يقول بامر زائد وذلك لحلول الدين فانه لا يفسخ بالاقالة ليعود
 الاجل لان حلوله انما كان برضى من هو عليه حيث ارتضاء غنا فقد احقته فلا يعود بعد (قوله كأنه باعه منه)
 اي بهذا الثمن وهو يجب حالا (قوله ولورده بخيار قضاء) الذي في التهر من الصغير لورده المبيع بعيب بقضاء عاد
 الاجل كما كان انتهى فالمراد خيار العيب (قوله لم تعد الكفالة فيما) اي في الاقالة والرد بعيب بقضاء انتهى
 حلي فتصل ان الاجل والكفالة في البيع بما عليه لا يعودان بعد الاقالة وفي الرد قضاء في العيب يعود الاجل
 ولا تعود الكفالة (قوله لا قبله مطلقا) اي لا تقع الزيادة الاقالة قبل القبض سواء كانت الزيادة متصلة او منفصلة
 (قوله وبالسكوت عنه) اي من الثمن الاول ويجب الثمن الاول بلا خلاف انتهى مخ (قوله ويرده مثل المشروط والمخ)
 قال في المخ وكذا لو قبض ارد من الثمن الاول او اوجده منه يجب رد مثل المشروط في البيع الاول كأنه باعه
 من البائع بمثل الثمن الاول وقال الفقيه ابو جعفر يرده مثل المقبوض لانه لو وجب عليه مثل المشروط للزمه
 زيادة ضرر بسبب تبرعه ولو كان القسح بخيار روية او شرط ابو عيب بقضاء يجب رد المقبوض اجماعا لانه فسخ من
 كل وجه انتهى (قوله وقد كسدت) كذا الدراهم نهر (قوله لم تجز اقالته) رعايه بجانب الوقف والصغير مخ (قوله
 وان شرط غير جنسه) متعلق بما قبل الاستثناء فكان ينبغي تقديمه عليه انتهى حلي والوجه في ذلك انه انفسخ
 والفسخ لا يكون الا على مثل الثمن الاول (قوله فيكون فسخا بالاقول) لان نقصان الثمن يكون بمقابلته الفاسد
 بالعيب انتهى مخ (قوله لا يزيد ولا ينقص) نلو كانت زيادة او نقصان هل يرجع بكل الثمن او ينقص بقدر العيب
 ويرجع بما بقي راجع (قوله قيل لا بعد ما يتغابن فيه) يرجع الى الزيادة والنقصان افاده المصنف (قوله لا تنفسد
 بالشرط الفاسد) لان فساد البيع به للزوم الربا في القسح مخ (قوله وان لم يصح تعليلها به) صورته باع
 ثوبا من زيد فقال اشترته رخيصا فقال زيد ان وجدت مشتريا بالزيادة فبعضه منه فوجد فباع بزيادة لا ينقص البيع
 الثاني لانه تعليل الاقالة بالشرط انتهى بخر (قوله كما سيجي) اي قبيل الصرف انتهى حلي (قوله لا يطل) اي
 افسد وبه عبر المصنف ووجه انه باع المنقول قبل قبضه (قوله بلا اعاده كيله ووزنه) فاذا باعه البائع بعد القبض
 قبل اعاده الكيل او الوزن يجوز لصحة القبض افاده ابو السعود (قوله لما جاز كل ذلك) وجه عدم الجواز في الاخير
 ان البيع ينفسخ بسبب المبيع للبائع قبل القبض مخ (قوله في غير العقار) انما لم يجعل بيعا في غير العقار قبل
 قبضه لان يعمه كذلك لا يجوز واما العقار فيجوز بيعه فلا مانع من جعلها بيعا فيه (قوله لم يجعل بيعا انفاها)
 اعمالا لموضوعه اللغوي انتهى درر (قوله ولو بلفظ البيع فيبيع) صورته قاله يعني ما اشترت كان بيعا
 انتهى مخ (قوله فيبيع اجماعا) اي من ابي يوسف ومنها فيجوز فيها حكم البيع حتى اذا دفع السلعة من غير ثمن
 كان بيعا فاسدا (قوله وثمرته) اي ثمره كونها بيعا في حق ثالث (قوله والثاني لا يرد المخ) يعني اذا باع المشتري
 المبيع من آخر ثم تقابله ثم اطلع على عيب كان في يد البائع واراد ان يرد به على البائع ليس له ذلك لانه يبيع
 في حقه كأنه اشتراه من المشتري منه مخ ولورده على المشتري لرد عليه ايضا ولو جعلت فسخا كان للثاني الرد
 على الاول (قوله لانه كما اشترى المخ) واختلاف العقود كاختلاف الايدي (قوله اذا باع المبيع من آخر قبل نقد
 الثمن) اي ثم تقابله لا يبيع وصورته كما في المخ اشترى شيئا قبضه ولم يتقد الثمن معني باعه من آخر ثم تقابله وعاد
 الى المشتري فاشترى بائنه منه قبل نقد ثمنه باقل من ثمن جاز وكان في حق البائع كالمطلوك بشرآء جديد من
 المشتري الثاني انتهى موضعا (قوله عبد الخدمة) قيد العبد بكونه للخدمة لانه لو كان للتجارة لا يكون الشراء
 استهلاكا لان استبدال مال التجارة بمال التجارة ليس استهلاكا انتهى ابو السعود اي فادار به عيب بغير قضاء
 وهلكت العروض لا تجب زكاتها لدم استهلاكها بالبيع (قوله فرد بغير قضاء) اما اذا رده بقضاء يكون
 فسخا في حق الجميع فكانه لم يصدر بيع وقد هلكت العروض فلا تجب الزكاة ولو قال فسخا لا يبيع لكان اوضح
 للمقام (قوله اذا رد بعيب بلا قضاء اقالة) اي والاقالة يبيع جديد في حق الفقير فيكون بالبيع الاول مستهلكا
 للعروض فتجب الزكاة ولو كانت الاقالة فسخا في حق الفقير لا يرتفع البيع الاول وصار كأنه لم يبيع وقد
 هلكت العروض فلا تجب الزكاة انتهى حلي (قوله ووجوب الاستبراء) صورته اشترى جارية وقبضها
 ثم تقابله البيع نزل هذا التقابل منزلة البيع في حق ثالث حتى لا يكون البائع الاول وطوؤها لا بعد الاستبراء
 (قوله والاقالة) عطف على التقابض قال في التهر وسئل عن الاقالة بعد الرهن فاجبت بانها موقوفة كالبيع

ما لو وجب بشرط زائد كانت بيعا جديدا في حقه ما
 ايضا كأن شري بدينه الموجل عينات ثم تقابلا
 لم يعد الاجل فيصير دينه حالا كأنه باعه منه
 ولورده بخيار بقضاء عاد الاجل لانه فسخ ولو كان به
 كقبيل لم تعد الكفالة فيها خاتمة ثم ذكر كونها فسخا
 مروعا فالاول انها (تبطل بعد ولادة المبيعة) لتعذر
 الفسخ بالزيادة المنفصلة بعد القبض حقا للشرع
 لا قبله مطلقا ابن ملك (و) الثاني (تصح بمثل الثمن
 الاول وبالسكوت عنه) ويرد مثل المشروط ولو
 المقبوض اوجده او ارادى ولو تقابلا وقد كسدت ردة
 السكاسة (الا اذا باع المتولى او الوصي لا وقف
 او للصغير شيئا أكثر من قيمته واشترى شيئا باقل منها)
 الوقف او للصغير لم تجز اقالته ولو بمثل الثمن الاول
 وكذا المأذون كأم (وأن) وصليته (شرط غير جنسه
 او أكثر منه او) اجله وكذا في (الاقول الاسع نعيه)
 يكون فسخا بالاقول لو بقدر العيب لا يزيد ولا ينقص
 قيل الا بدم ما يتغابن الناس فيه (و) الثالث
 (لا تنفسد بالشرط) الفاسد (وان لم يصح تعليلها
 به) كما سيجي (و) الرابع (جاز للبائع بيع المبيع
 منه) ثانيا بعد ما (قبل قبضه) ولو كان بيعا في حقه
 لم يطل كبيعه من غير المشتري عني (و) الخامس
 (جاز قبض المكيل والموزون منه) بعده (بلا اعادة
 كيله ووزنه) السادس (جاز هبته المبيع منه بعد
 الاقالة قبل القبض) ولو كان بيعا في حقه مما جاز
 كل ذلك (و) انما (هي بيع في حق ثالث) لو بعد
 القبض بلفظ الاقالة فلو قبضه فهي فسخ في حق
 الكل في غير العقار ولو بلفظ فسخة او متاركة
 او زاد لم يجعل بيعا انفا فلو بلفظ البيع فيبيع
 اجماعا وثمرته في مواضع فالاول (لو كان المبيع
 عقارا فسلم الشفع الشفعة ثم تقابلا قضى له بها)
 لكونه بيعا جديدا فكان الشفع ثالثا (و)
 انثاني (لا يرد البائع الثاني على الاول بعيب علمه
 بعدها) لانه يبيع في حقه (و) الثالث (ليس الواهب
 الرجوع اذا باع الموهوب له الموهوب من آخر ثم
 تقابله) لانه كما اشترى من المشتري منه (و) الرابع
 (المشتري اذا باع المبيع من آخر قبل نقد الثمن جاز
 للبائع شراؤه منه بالاقول) الخامس (اذا اشترى
 بعروض التجارة عبد الخدمة بعد ما حال عليها
 الحول ووجده عيبا فرد بغير قضاء واسترد العروض
 فهلكت في يده لم تسقط الزكاة) فالفقير ثالثا انما اذا ارد

اخذ من قولهم انها يسجد في حق ثالث وهو هنا المرتبة وعلى هذا لو آجره ثم تقابلا انتهى قوله
 الرهن موقوفة على اجازة المرتبة او قضاء الرهن ذنبه وبعد الاجازة موقوفة على اجازة المستأجر ان اجازة
 والابطلت انتهى ابو السعود (قوله فالمرتبة ثالثهما) الاولى زيادة المستأجر (قوله ويمنع صحتها هلاك المبيع)
 لانها رفع البيع والاصل فيه المبيع انتهى منع ولو كان الهلاك بعد الاقالة بطلت وعاد البيع كذا في البحر
 (قوله كذا) قال في البرازية تقابلا فابق العبد من يد المشتري وعجز عن تسليمه بطل الاقالة انتهى (قوله لا
 الثمن) لانه ليس بمحل للعقد لكونه يثبت بالعقد فكان حكما وهو يعقبه فلا يكون محلا له انتهى بحر (قوله
 ولو في بدل الصرف) الاولى ان يقول ولو في بدل الصرف لان كالا من بدليه عن قال في البحر وفي بيع المقايضة
 اذا هلك احدهما صحت في الباقي منهما وعلى المشتري قيمة الهالك ان كان قيميا ومثله ان كان مثليا فيسلمه الى
 صاحبه ويسترد العين الا اذا هلكا بخلاف البدلين في الصرف اذا هلكا لعدم التعيين ولذا لا يلزمهما ما الارادة
 المثل بعدها انتهى (قوله وهلاك بعضه الخ) منه ما لو اشترى ارضاع الزرع وحده المشتري ثم تقابلا صحت
 في الارض بجهتها كما يأتي (قوله وليس منه) اي من هلاك البعض فليس له ان ينقص شيئا من الثمن بلخافه
 (قوله وكذا في السلم) قال في البحر ثم اعلم انه لا يرد على اشتراط قيام المبيع لعصاة الاقالة اقالة السلم قبل قبض
 المسلم فيه فانها صحيحة سواء كان رأس المال عينا او دينار وسواء كان قائما في يد المسلم اليه او هالك لان المسلم
 فيه وان كان دينار حقيقة فله حكم العين حتى لا يجوز الاستبدال به قبل قبضه واذا صحت فان كان رأس
 المال عينا ردت وان كانت هالك رد المثل ان كان مثليا والقيمة ان كان قيميا وكذا اقالته بعد قبض المسلم
 فيه ان كان قائما وبرد رب السلم عين المقبوض لكونه متعينا كذا في البدائع انتهى حلي (قوله الا في الصرف)
 استثناء منقطع انتهى حلي (قوله تقابلا فابق العبد) اراد به ان الهلاك كما يمنع ابتداء الاقالة يمنع بقاها انتهى
 حلي (قوله او هلك المبيع) بيان للهلاك الحقيقي بعد الحكمي وهذه العبارة ليست فيما شرح عليه المصنف ولا
 هي من البرازية وقد ذكرها في البحر من غير عزو ولم يذكر فيها التقييد بما قبل قبض وهذا نصه وفي البرازية تقابلا
 فابق فابق العبد من يد المشتري وعجز عن تسليمه بطل الاقالة انتهى وشار الى ان المبيع اذا هلك بعد الاقالة
 بطلت وعاد البيع انتهى حلي (قوله مشجرة) بضم الميم وكسر الجيم اي كثيرة الشجر انتهى حلي ولا يتعين
 اذ يجوز فتح الميم والجيم اسم مكان ويكون بدل عما قبله (قوله قطعه) اي المشتري والضمير الى الشجر المعلوم من
 مشجرة (قوله من ارض الشجر) مراده بالارض ما بين البدل ولو قال من ارض اليد وقيمة الشجر لكان اوضح قال
 في البحر ورقم اي صاحب القنية برقم اخر ان الاشجار لا تسلم للمشتري وللبائع اخذ قيمتها منه لانها موجودة وقت
 البيع بخلاف الارش فانه لم يدخل في البيع اصلا لا قصدا ولا ضمنا انتهى (قوله شري ارضا من روعة) قد سبق
 ان هذا داخل في هلاك بعض المبيع (قوله ولو تقابلا بعد ادراكه لم يجز) قال في البحر بخلاف ما اذا ادرك لزرع
 في يده ثم تقابلا فانها لا تجوز لان العقد انما ورد على التفصيل دون الخطة انتهى (قوله ردها واخذ ثمنها) لعل
 المراد ان له ذلك وليس بواجب عليه وانما ثبت له الركن السابق ان الاقالة ثبت فيما يمكن رده بخيار والوطئ مانع
 من الرد اذا كان البيع بخيار (قوله مطافا) سواء كان بحضرة المبيع او بغيبته قال في المنع تقابلا ونفسا
 فثبوت الرد على البائع لانه عاد الى ملكه فثبوت رده عليه قال القاضي بديع الدين سواء تقابلا بحضرة المبيع
 او بغيبته انتهى الا انه لم يوجد في عبارة القنية كما ذكره الحلبي (قوله والساقط لا يعود) اي باقالة الاقالة (قوله
 رأس المال) اي رأس مال السلم (قوله كهو قبلها) اي حكم رأس المال بعد الاقالة كحكمه قبلها وفيه ادخال
 الكاف على ضمير الرفع المنفصل وهو مختص بالضرورة جوي (قوله فلا يتصرف فيه بعدها كقبليها) فلا يتصرف
 فيه المسلم اليه قبل قبضه كما لا يتصرف المسلم فيه بعد الاقالة قبل قبضه من المسلم اليه اي بان يأخذه شيئا لقوله
 عليه الصلاة والسلام لا تأخذوا لاسمك او رأس مالك اي الاسمك حال قيام العقد أو رأس المال حال انقضاءه
 ولعله اذا كان السلم صحيحا ما اذا كان فاسدا فاقرب السلم ان يتصرف في رأس المال قبل قبضه انتهى ابو السعود
 في حاشية الاشياء وقوله كقبليها قال الجوى فيه ان الظروف التي تقع غايات لا تجر الا بئنا انتهى (قوله لو اختلفا
 فيه فلا تحالف) ويكون القول فيه قول المسلم اليه ذخيرة بخلاف ما قبلها فانها يتحالفان ابو السعود قال
 الحلبي لان التحالف باعتبار ان اختلافهما في رأس المال اختلاف في نفس العقد ولا عقد بعد الاقالة انتهى

ويجب بلا قضاء اقالة ويراد التقابض في الصرف
 وجوب الاستبراء لانه حق الله تعالى فاقه
 فانها مصدر الشريعة والاقالة بعد الاجازة
 والمرتبة فالمرتبة ثالثهما هلاك المبيع
 (و) الاقالة (ينسخ) ولو في بدل الصرف
 ولو حكا كباقي (لا الثمن) (تقديره) اعتبارا
 (وهلاك بعضه يمنع) الاقالة (تقديره) ما لو اشترى صابونا
 للجزء بالكل وليس منه ما لو اشترى صابونا
 فحجب تقابلا في المقايضة (وكذا في السلم
 احد البدلين في المقايضة) وكذا في السلم
 (صحت) الاقالة (في الباقي منها وعلى المشتري
 قيمة الهالك ان قيميا ومثله ان مثليا ولو هلك
 بطلت) الا في الصرف تسليمه او هلك المبيع بعدها
 المشتري وعجز عن تسليمه او هلك المبيع بعدها
 قبل القبض بطلت (برازية) وان اشترى ارضا
 مشجرة فقطعه او (عبد) فقطعت يده واخذ
 ارضها ثم تقابلا صحت وزنه جميع الثمن
 ولا شيء لبايعه من ارض (الشجر) (وقت الاقالة
 حالها) بقطع اليد والشجر (وقت الاقالة
 وان غير عالم خبرين لا اخذ بجميع ثمنه
 او اتركه) غيبه وفيما شري ارضا بجهتها
 ثم حصده ثم تقابلا صحت في الارض بجهتها
 ولو تقابلا بعد ادراكه لم يجز وفيما تقابلا ثم
 غلب ان المشتري كان ووطئ البائع مطلقا (ونسخ
 ثمنها وفيما مؤونة الرد على البائع مطلقا) (ونسخ
 اقالة الاقالة ولو تقابلا المبيع ثم تقابلا
 اي الاقالة (ارتفعت وعاد) البيع (الاقالة
 السلم) فانها لا تقبل الاقالة لكون المسلم
 فيه دين ساقط والساقط لا يعود اشياء
 وفيما رأس المال بعد الاقالة كقبليها فلا
 يتصرف فيه بعدها كقبليها
 لو اختلفا فيه بعد الاقالة

(قوله ولو تفرقا قبل قبضه) أي رأس المال بعد الاقالة يجوز ولو تفرقا قبل قبضه قبل الاقالة لا يجوز لأن قبض رأس المال إنما هو شرط حال بقاء العقد وأما بعد ارتقائه بطريق الاقالة فليس بشرط في مجلس الاقالة (قوله الا في الصرف) فإنه لا يجوز التصرف من غير قبض بدليه بعد الاقالة كما هو الحكم قبلها لأن قبض البدلين فيه ما شرط لعينه وإنما شرط للتعين وهو ان يصير البديل معيناً بالقبض مبيته عن الاقتراق عن دين بدين ولا حاجة الى التعيين في مجلس الاقالة في السلم لأنه لا يجوز استبداله فتعود اليه عينه فلا تقع الحاجة الى التعيين بالقبض فكان الواجب نفس القبض فلا يراعى له المجلس بخلاف الصرف لأن للمتعين لا يحصل الا بالقبض لأن استبداله جائز فلا بد من شرط القبض في المجلس للتعين انتهى أبو السعود في حاشية الاشياء وقوله الا في الصرف استثناء منقطع لأن أصل الكلام في رأس المال قاله الطلبي (قوله ثم نقول لمدي الخطلان) لأنه منكر للعقد انتهى أبو السعود (قوله لمدي العصة) لأن مدي العصة ينكر الفساد ومدي العصة ينكر العصة فهما متساويان في ذلك لكن منكر العصة يدعي حق القسح وخصمه ينكر ذلك فهو المنكر في الحقيقة والقول قول المنكر وقيل البيري عن قاضي خان ان كان مدي الفساد يدعي الفساد بشرط فاسد او اجل فاسد كان القول قول مدي العصة والبينة بينة مدي الفساد باتفاق الروايات فان كان مدي الفساد يدعي العصة لمعنى في صلب العقد بان ادعى انه اشتراه بالثمن ودفعهم ورطل من نجر والاخر ادعى البيع بالثمن ودفعهم فيه روايتان من ابني حنيفة في ظاهر الرواية القول قول مدي العصة ايضاً والبينة بينة الاخر كما في الوجه الاول وفي رواية القول قول مدي الفساد انتهى وفي الوسيط منتخب المحيط اقاما البينة على العصة والفساد فالبينة بينة مدي الفساد لانها اكثر اثباتاً انتهى ولو اختلفا في الطوع والكراهة فالقول لمدي الطوع وان اقاما البينة فينته مدي الكراهة اولى وبه يفتي انتهى يبري وذكر انهما اذا اختلفا في الجدل والهزل فالقول لمدي الهزل وان اعطاه شيئاً من الثمن لا نسجع دعوى الهزل أبو السعود (قوله اذا ادعى المشتري) وذلك من البيوع الفاسدة كما سبق (قوله قبل المنقذ) أي قبل نقد المشتري الثمن الى البائع وهو شرط بقوله يبعه (قوله وادعى البائع الاقالة) وادعاء الاقالة مستلزم لادعاء عصة البيع اذا الاقالة لا تكون في غير العصة سوى (قوله ولو بعكسه) صورته ادعى البائع انه اشتراه من المشتري باقل مما باعه والمشتري يدعي الاقالة (قوله فخالفاً) وجه التحالف ان المشتري بدعواه الاقالة يدعي ان الثمن الذي يجب له مائة والبائع بدعواه البيع منه باقل من الثمن الاول يدعي ان الثمن الذي يجب تسليمه الى المشتري خمسون مثلاً فتزل اختلافهما فيما يجب تسليمه الى المشتري منزلة اختلافهما في قدر الثمن الموجب للتحالف بالنص والا فالأمة هي الثمن الاول انما ترد الى المشتري بحكم الاقالة في البيع الاول وهي غير التحسين التي هي الثمن في البيع الثاني انتهى سوى (قوله بشرط قيام المبيع الخ) هذا شرط التحالف مطلقاً قال في الاشياء بشرط قيام المبيع عند الاختلاف في التحالف الا اذا استهلكه في يد البائع غير المشتري كما في الهداية انتهى فإنه اذا استهلكه غير المشتري تكون قيمة العين قائمة مقامها او اذا استهلكه المشتري في يد البائع نزل قابضاً وامتنعت الاقالة وكذا اذا استهلكه احد في يده لغير شرط العصة وهو بقاء المبيع ومحل عدم التحالف عند هلاك المبيع اذا كان الثمن ديناً اما اذا كان صنانياً كان العقد مقايضة وهناك احد العوضين فانهما يتخالفاً من غير خلاف لان المبيع في احد الجانبين قائم ويرد مثل الهالك او قيمته والمصير الى التحالف فرع البهر عن اثبات الزيادة بالبينة وتماه في حاشية الاشياء لابي السعود (قوله نزله) بضم النون والزاى والمراد ثمرته انتهى شلبي (قوله لم يسمع) لأنه لا يسمع القسح بخيار من التيارات وشرطها ان يكون المحل قابلاً للقسح بخيار من التيارات كما سلف والله تعالى اعلم واستغفر الله العظيم

(باب المراجعة والتولية)

وجه تسميته الاقالة عليه ما ان الاقالة بمنزلة المفرد من المركب لأن الاقالة انما تكون مع البائع بخلاف التولية والمراجعة فانهما اعم من كونهما مع البائع وغيره (قوله لما بين الثمن شرع في الثمن) قال في الغاية لما فرغ من بيان ايقاع البيوع اللازمة وغير اللازمة كالبيع بشرط الخيار وكانت هي بالنظر الى جانب المبيع شرع في بيان انواعها بالنظر الى جانب الثمن كالمراجعة والتولية والربا والصرف وتقديم الاول على الثاني لاصالة المبيع دون الثمن انتهى شلبي (قوله ولم يذكر المساومة) هي البيع ما يثنى اتفاق وهو المعتاد شلبي (قوله والوضيعة) هو عتقه

ولو تفرقا قبل قبضه جاز الا في الصرف وفيما اختلف التباين في العدة والبطان فاقول لمدي العصة قلت الا في مسئلة والفساد لمدي المشتري بعد من باع باقل من الثمن قبل النقد وادعى البائع الاقالة فالقول للمشتري مع عدم قيام المبيع الا اذا استهلكه في يد البائع كمرأته فاعلى من غير غيره للمراجعة والتولية (باب المراجعة والتولية) لما بين الثمن شرع في الثمن ولم يذكر المساومة والوضيعة

المبيع بثلث الثمن مع نقصان منه ينسب اليه اتفاق وتزلفا ما هو الا اشتراؤه وبيع التوبة
وقد نقله الشافعي (قوله لظهورهما) قال في المستصحب ولم يذكر القسم الثاني في هذا الكتاب ويعني به بيع الوضعية
لان ذلك لا يقع الا بالان لان الغرض في المبيعات الاسترباح انتهى (قوله مصدر راجح) اي باع المتاع او اشترى
مراجه اذا سعى لكل قد ورض من الثمن ربحا حوى (قوله من العروض) اخرج ما اذا اشترى دراهم بدنانير فانه
لا يجوز بيع الدراهم مراجه كنفى البصر وفي حاشية سرى الدين على الزيلعي تعلقا عن البدائع انه يجوز (قوله
ووجهه اوارث او وصية) اي ظله المراجعة على القيمة اذا كان صادقا في التقويم ولم اركيف بقول وينبغي ان يقول
فيمتد كذا بجر (قوله او غصب) صورته ضاع المغصوب عند الغاصب وضمن قيمته ثم وجده جازله ببعه مراجه
وتولية على ما ضمن من العقد وان لم يوجد ابتدأ فقد وجد انتهاء فانه اذا قضى القاضي على الغاصب بالقيمة عاد
ذلك عقدا حتى لا يقدر المالك على رد القيمة واخذ به بعد عود من الغاصب افاده صاحب التهر (قوله فانه اذا غنمه)
مراده ما يبيع القيمة قال الحلبي واخرج الشارح بقوله فانه اذا غنمه بعض تعريف المراجعة عن كونه من التعريف
وغير الفضل بما يضم مع ان المراد في كلام المصنف الزيادة على الثمن التي هي الربح وهي عبارة مستقيمة
في ذاتها لكن بقي تعريف المراجعة بيع مملوكة فقط وهو تعريف قاسد لكونه غير مانع انتهى (قوله بما قام عليه)
مثله ما اذا رقم عليه ثمننا زيد من الاقل وراج عليه اي من غير ان يذكر ان ذلك هو الذي اشترى به من بانه قال
في البحر وقتلنا امرقه ايدخل ما اذا اشترى متاعا ثم رقه باكثر من الثمن الاول ثم باعه مراجه على رقه جاز
ولا يقول قام على بكذا ولا قيمته كذا ولا اشترى به بكذا قصرنا عن الكذب وانما يقول رقه كذا فانما اراج على كذا
نهاية (قوله وان لم تكن من جنسه) اي وان لم تكن المودعة المضمومة من جنس المبيع (قوله ونحوه) كصباغ
وطراز (قوله على تلك القيمة) مراده بها ما يبيع الثمن فان القيمة انما تظهر في الهبة وما بعدها واما المبيع فلا بد فيه
من رعاية الثمن ولا يصح التقويم مع وجوده لوجود اصل يرجع اليه حينئذ بخلاف الهبة وما بعدها (قوله يعني
بقيته) تفسير للثمن الحكمي فقط لان قوله بثمنه فانه الحلبي وانما زاده ليكمل بيع الغاصب المغصوب الا ببق بعد
تضمين القيمة فان للغاصب ان يولي بها (قوله وعبر به) اي بالثمن عنها اي عن القيمة الاولى حذف عنها لان المراد
بالثمن ما يبعه وبمع القيمة لا هي بخصوصها (قوله لانه الغالب) اي لان العادة جرت غالبا ان التولية ومثلها
المراجعة لا يكونان الا عن ثمن في العقد الاول (قوله كون العرض) اي العرض الكائن في العقد الاول فانه الحلبي
فلا تصح المراجعة ولا التولية في الثمن الاول اذا كان من ذوات القيم لما تقرران مبناهما على الاحتراز من الخيانة
وشبهتها والمشتري لا يشتري المبيع الابغية مادفع فيه من الثمن وهي مجهولة تعرف بالخبر والظن فتتمكن فيه
شبهة الخيانة من مخلصا واعلم ان المعتبر في المراجعة ما وقع العقد الاول عليه دون ما دفع عوضا عنه حتى لو كان
بقشرة دراهم فدفعت عن ادينارا او ثوبا بقيته عشرة اواقل او اكثر كان رأس المال هو العشرة دون ما دفع فتح
وفي الظهيرية اشترى بالجياذ وتقد الزبوف راجح بها في قول الامام وقال ابو يوسف بالجياذ وجرم به في المحيط من
غير ذكر خلاف حوى (قوله او قيميا مملوكا للمشتري) صورته اشترى زيد من عمرو عبدا بشوب ثم باع العبد من بكر
بذلك الشوب مع ربح او لا والحال ان بكرا كان قد ملك الشوب من زيد قبل شراء العبد واشترى العبد بالشوب قبل
ان يملكه من زيد فاجازه بعده فلا شك ان الشوب بعد الاجازة صار مملوكا لبكر المشتري فيتناوله قول المتن او مملوكا
للمشتري انتهى الحلبي (قوله حتى لو باعه) تفريع على قوله معاوما وقوله بربح دة يازد قال في البنانية
ولفظه دة بفتح الدال وسكون الهاء اسم للعشرة بالفارسية وازده بالياء اول الحروف وسكون الزاي اسم احد
عشر بالفارسية انتهى (قوله لم يجز) للجهالة (قوله اجر القصار) قيد بالاجر لانه لو فعل شيئا من ذلك يده لا يضمنه
وكذا ان تطوع متطوع بهذه بمرور وبيع (قوله والصبيغ) هو بالفتح مصدر وبالكسر ما يصبغ به ابو السعود
عن الدرر والاطهر في المصنف الفتح لقول الشارح بعد باي لون كان (قوله والقتل) من فئات الجبل افعله
اخرجته طرزه وهي ما يفعل باطراف الثياب والمناديل بحري او كان انتهى نهر (قوله وحمل الطعام) اطلقه
شمل البر والبحر مع (قوله وسوق الغنم) الى منزله والغنم مثال والمراد المواشي نهر (قوله بلا سرف) اخرج به
ما كان سرفا وزياده فلا يضم مع اي الزيادة انتهى شلي في الحاشية (قوله وسقى الزرع) اي اجره وكذا يقال
فما بعد (قوله وكسحها) اي كسها يقال كسحت الارض كسحت الارض قشرت عنها التراب والمكسحة المكساة وكسح

على خمسة ولو اشتراها بعشرة وباعه بعشرين مائة ثم اشتراها بعشرة لا يبيعه مائة أصلاً ومائة مائة ربح
على عشرة في القطن (قوله لم يربح) ولما ان يبيعه مائة مائة (قوله ولو بين ذلك) فقال كذا بعته فربحت
فيه كذا ثم اشتريته بكذا وأنا يبيعه الآن بكذا أربح كذا أجاز القضاة انتهى فتح القدير (قوله أو باع بغير الجش)
صورته باع العرض بوصيف أو دابة أو عرض آخر ثم اشتراها بعشرة فإنه يبيعه مائة على عشرة لأنه عاد إليه
بشئ ليس من جنس الثمن الأول (قوله أو تحلل ثالث) لأن العقد الثاني عقد مقبوض منقطع الأحكام عن الأول
فيصوره ثانياً المراجعة عليه والظاهر أنه إذا تحلل ثالث ثم عاد إلى المشتري وأخذ منه الأول أن الحكم كذلك (قوله أي
جاز أن يبيع مائة) الأقعد في التعبير أي إذا أراد أن يربح سيدي الخ وجب عليه أن يربح على ما شري العبد
لأن المراجعة حيث تد على ما شري من العبد وعكسه واجبة لأجازة قنائل (قوله لتحقيق الشراء) من العبد
لأنه إذا لم يكن مديوناً لا يصح شراؤه منه لأنه ماله والشخص لا يشتري ملك نفسه (قوله نصيب النعمة) وذلك لأن
هذا العقد وإن كان صحيحاً لا فادته ملك العين والتصرف إلا أن فيه شبهة لعدم لأن الحاصل للعبد لا يتخلو عن
حق المولى ولذا كان له أن يستبقى ما في يده ويقضي دينه وكذا في كسب المكاتب ويكون ذلك الحق له حقيقة
بهمزة ضار كأنه باع واشترى ملك نفسه من نفسه فاعتبره بما في حكم المراجعة نصيب النعمة (قوله كما صله
وفرعه) بأحد الزوجين وأحد المتفارضين وهذا قول الأمام وخالفه فيمأدا العبد والمكاتب (قوله باع الثوب
مراجعة رب المال بأثنى عشر ونصف) لأن حقيق هذا البيع على الاحتراز عن الخيانة وشبهتها وفي بيعه مائة
على خمسة عشر شبهة خيانة لأن هذا البيع وان حكم يحوز له لأشتماله على الفائدة فإن فيه استقادة ولاية
التصرف لأن بالتسليم إلى المضارب انقطع ولا يربح المال عن ماله في التصرف فيه فبالشراء من المضارب
يحصل له ولاية التصرف وهو مقصود وإذا اشتمل على الفائدة بعقد لأن الانقضاء يقع الفائدة لكنه فيه شبهة
العدم لأن البيع مبادلة المال بالمال وإنما يتحقق بمال غيره لا بمال نفسه فلا يكون البيع موجوداً وإذا كان
فيه شبهة لعدم كان البيع الثاني كالمعروف في حق نصف الربح لأن ذلك حق رب المال فيصط من الثمن احترازاً
عن شبهة الخيانة ولا شبهة في أصل الثمن وهو عشرة ولا في نصيب المضارب فيبيع مائة على ذلك من مائة
واعلم أن قيمة المبيع في المضاربة تارة تتساوى مع الثمن الذي اشتراه به رب المال ورأس المال يكون مساوياً للقيمة
أيضاً كما إذا كان المبيع عبداً قيمته ألف واشتراه رب المال بألف ورأس المال ألف والمضارب قد اشتراه بخصم مائة
مثلاً وتارة تزيد قيمة المبيع على الثمن وعلى رأس المال كما إذا كانت القيمة القوامية وباقي الصورة بحالها وفي هاتين
الصورتين يربح رب المال على ما اشتري المضارب ولا يضم حصة المضارب وتارة تزيد القيمة والثمن على رأس
المال بأن كان كل القوامية ورأس المال ألف وتارة تتساوى القيمة مع رأس المال والزيادة انما هي في الثمن فقط
كما إذا كان كل منهما القوامية ألف ومائة وفي هاتين الصورتين يربح رب المال على ما اشتري به المضارب ويضم
حصة المضارب من الربح وهذه الصور مذكورة في البحر من المحيط أعاده الحلبي (قوله لأن نصف الربح ملكه)
قال في التبيين لأن نصف الربح وهو درهمان ونصف لم يربح المال ولم يخرج عن ملكه فيصط عن الثمن فبق
اثنا عشر ونصف خارجة عن ملكه عشرة منها دفعها المضارب إلى بائعه ودرهمان ونصف نصيب المضارب
فتحصل له الثوب بهذا القدر فيبيعه عليه مائة مائة (قوله وكذا عكسه) وهو ما إذا كان البائع رب المال
والمشتري منه المضارب وهذه المسئلة على أربع صور كسابقة فأن الأشياء الثلاثة تارة تتساوى كما إذا كانت القوا
ميا رب المال فباشتراه بأقل منها وتارة تتساوى القيمة مع رأس المال وتزيد الثمن وفي هاتين الصورتين لا يربح
المضارب إلا على ما اشتري به المال ولا يضم حصة رب المال وتارة يزيد كل من القيمة والثمن على رأس المال
بأن كان كل منهما الثمن وهو الثوب بأن اشتري رب المال عبداً بألف قيمته ألفان ثم باعه من المضارب بألفين ألف
رأس المال وألف ربح هذه الألف من تجارة سابقة وتارة تزيد قيمة المبيع على كل منهما بأن اشتراه رب المال بألف
وباعه من المضارب بألف وقيمة العبد ألف وخمسة مائة فإن المضارب يربح في المسئلة الأولى على السب وخمسة مائة
يضم حصة رب المال من الربح وفي الثانية على ألف ومائتين وخمسين انتهى الحلبي تصرف (قوله كما ينبغي في بابه)
وهو باب المضارب الذي يضارب (قوله ونحقيقه في التمه) هذا راجع إلى أصل المسئلة لا إلى حكمها وهو ما إذا
اشتري رب المال من المضارب وذلك أن الزيلعي ذكر في المضاربة أن رب المال انما يبيع مائة على ما اشتري

(لم يربح) خلافاً لهما وهو أن في قوله أو تبي
يجوز ولو بين ذلك أو باع بغير الجش أو تحلل
ثالث جازاً نعماً فافهم (ربح) أي جازان
بيع مائة لغيره (سبب شري من) ملكه
أو مسأله ولو (الاستعراق) الشراء فغير
فأضرب هذا الضرب (على ما شري المادون
المديون بالاولى) وكذا سبب من لا قبل
كعكسه نصيب النعمة وكذا سبب من لا قبل
شهادته كاصله ودرعه ولو بين ذلك ربح
على شراؤه نفسه (بالنصف) اشتري
مضارباً منه عشرة رب المال بخمسة عشر
بها ثوباً وباعه من رب المال بأثنى عشر
(ربح) الثوب (سبب) ربح رب المال بأثنى عشر
ونصف لأن نصف الربح ملكه وكذا عكسه
كما ينبغي في بابه ونحقيقه في التمه

المضارب فقط ولا يضمن حصة المضارب قال في البحر وهو سهل وتخلقه ما ذكره في المراجعة وفي المضاربة فان صاحب الهداية ذكر في الموضوعين انه يضمن حصة المضارب وقد صرح هو نفسه بالضم في المراجعة وحمل في التهر على انه رواية والحق في الجواب ان كلام الشارح في المضاربة محمول على صورتين الاولى من كلام صاحب المحيط فان رب المال انما يبيعه فيما على ما اشتراه المضارب فقط من غير ضم وما ذكره في المراجعة محمول على الصورتين الاخيرتين من كلام صاحب المحيط فان رب المال فيما يبيعه من اجهة ويضمن حصة المضارب فلا تناقض وقد تقدمت الصور الاربع قريبا (قوله لى من غير بيان) لاجابة الى هذا البيان لوضوحه (قوله اما بيان نفس العيب فواجب) لثلاث يكون غشاه وفي الحديث من غشيتنا فليس منا وفي الخلاصة قيل المصرفى رجل يبيع سلعة معيبة وهو يعلم يجب ان يبينها قال بعض مشايخنا رضي الله تعالى عنهم يصير فاسقا مردود الشهادة اى ان لم يبين قال الصدر الشهيد ولا تأخذه انتهى بحر وهو بعيد ان كتمان العيب من الكتمان لان الصغيرة لا تمتد بها الشهادة الا بالاصرار عليها ولو وجد بالمبيع عيبا فرضى به كانه ان يبيعه من اجهة على الثمن الذى اشتراه به لان الثابت له خيار فاستقاله لا يمنع من البيع من اجهة كالموكل فيه خيار شرط او روية (قوله فتعيب عنده بالتعيب) سواء كان نقصان العيب يسيرا او كثيرا وعن محمد رحمه الله تعالى انه ان نقص قدر الا يتعاب الناس فيه لا يبيعه من اجهة بل ابيان ودل كلامه انه لو نقص بتغير السعر بامر الله تعالى لا يجب عليه ان يبين بالاولى انه اشتراه في حال غلته وكذا لو اصر الثوب لطول مكثه او توسخ انتهى بحر (قوله كقرض فار) القرض بالقاف وبالفاء مخ (قوله ورجعه السكال) بان مبنى المراجعة على عدم الخيانة وعدم ذكره انها انقصت انهاء للمشتري ان الثمن المذكور كان لها ناقصة والغالب انه لو علم ان ذلك ثمنها صحيحة لم يأخذها معيبة الا بحسطة انتهى (قوله ووطى البكر) لان العذرة جرم من العين فيقال بوطى من الثمن وقد حسم انتهى بحر (قوله لصيرورة الخ) علة للبيان في مسئله التعيب اى بخلاف مسئله التعيب فان الاوصاف لم تقصد فيها بالانلاف ولوزاد قوله بخلاف مسئله التعيب ليربط به قوله ولذا قال ولم يقصدها الوطى لكان اولى فانه ذكره في مسئله التعيب وذلك لانه اذا انقصها الوطى دل على انه قصد الانلاف لان الوطى من غير قصد انلاف لا ينقص قالبا (قوله بالف نسيئة) افاد به انه ذكر الاجل حالة العقد فلو اجله بعد العقد لا يلزمه بانه كافي البحر لانها لو اطلقا بالمبيع شرطا لا يلتصق باصل العقد على الاصح فيكون تأجلا مستأنفا كذا في التهر فلو لم يشترطاه الا انه معتاد التحميم قيل يلزمه بانه لان المعروف كالمشروط وينبغي ترجيحه لانها مبنية على الامانة والاحتراز عن شبهة الخيانة وقيل لا لان الثمن حال بالعقد كالمواضع حال او مطلق اى شهر فانه راجع بالثمن بحر قال الزيلعي وهو قول الجمهور وحوى (قوله بلا بيان) اى للاجل كله وذكر بعضه كعدم ذكره اصلا قال في البحر والماصل ان عدم بيان اصل الاجل خيانة وكذا بيان بعضه واخفاء البعض (قوله خير المشتري) بين اخذه بكل الثمن حالا وتركه لان للاجل شبهة بالمبيع الا ترى انه يراد في الثمن لاجله والشبهة في المراجعة ملغاة بالحقيقة فكأنه اشترى شيئين بالغب وباع احدهما بها على وجه المراجعة وهذا خيانة فيما اذا كان مبيعا حقيقة فان كان احدهما شيئين يشبه المبيع يكون هذا شبهة الخيانة (قوله بتعيب) بان كان بافئة محابوة (قوله او تعيب) كان هلك بفعل المشتري (قوله لزمه كل الثمن حالا) لان الاجل في نفسه ليس بمال فلا يقابله شئ من الثمن حقيقة اذا لم يشترط زيادة الثمن بمقابلته قصد او يراد في الثمن لاجله اذا ذكر الاجل بمقابلته زيادة الثمن قصدا فاقترع حالا في المراجعة احترازا عن شبهة الخيانة ولم يعتبر ما لا في حق الرجوع عملا بالحقيقة (قوله في جميع مامر) فلا بد من البيان في التولية في التعيب ووطى البكر ويدونه في التعيب ووطى التعيب وهى مثلها في النسيئة ايضا (قوله بحر مصنف) الاولى مصنف عن البحر فان المصنف نقله في شرحه عنه (قوله بما قام عليه) اى بما اشتراه به مع ما لحقه من المؤن حوى (قوله بكم قام عليه) انرجح المصنف كم عماله من الصدارة حوى (قوله وخير الخ) لان الفساد لم يقرر فاذا حصل العلم في المجلس جعل كابتداء العقد وصار كاختر القبول الى آخر المجلس (قوله والابطال) المراد انه تقرر فساد والا فمفسد وهذا علمت ان المراد بالبطالان الفساد قال في البحر ونظائر كلام المصنف وغيره ان هذا العقد ينفق فاسدا بعرضية العصة وهو الصحيح خلافا لما روى عن محمد انه صحيح له عرضية الفساد كذا في الفقه وينبغي ان تظهر ثمة الخلاف في حرمة مباشرة فعلى الصحيح تحريم وعلى الضعيف لا والله تعالى اعلم انتهى (قوله يغبن)

(برايح) مزیدها (بلا بیان) ای من غیر
بیان (انه اشتراء سلیم) اما بیان نفس العیب
فواجب (فتعيب عند البيع ووطئ الثوب ولم
یساو به او یصنع کفرض فاروق نارالثوب
یتقهما الوطئ کفرض فاروق وثلاثة
المشتری وقال ابو یوسف واللیث وبه تأخذ
لابد من بیانه قال ابو الیث وبه تأخذ
ورجعه الکمال واقرب المصنف (و) رایح
(یعین بالتعيب) ولو فعل غیره بغیرائه
وان لم يأخذ الارض وقیداخذه فی الهدایة
وغیرهها اتفاتی فتح (وطئ الاوصاف
وتکسر ونشره وطیه لصیرورة الاوصاف
متصورة بالانلاف ولذا قال ولم تقمها
الوطئ) (اشتراء بالمستری فان تلف بالمبيع
بلا بیان خبر المستری فانی تلف) (زمن کل
تعيب او تعيب) (ولم) بالاجل (زمین کل
تعيب او تعيب) حکم (الدولية) فی جمیع
النسب حالوا کما حکم (الدولية) الرجوع
ما مروا قال ابو جعفر اختیار للمستوی الرجوع
بفضل ما بین الحال والموجمل جهرو مصنف
(ولی وجلا نسبا) ای باجمه نوابه (بما طام
عليه اوبه بالشتراء) به (ولم يعلم المشتري بکم
قام عليه فسد) (المراجعة وخیر) (ولا بد له)
حکم (المراجعة) (ولا بد له) تحت
وزنه (وعلی فی مجلسه) (ولا بد له) تحت
لاراد بفن فاحش) هو لا بد غلط تحت
تقدم القومین (فی ظاهر الرواية)

والغبن للفقير فالغبنون المستوفون في الثمن او غيره والغبن هل هو غبن من باب غش أو غش من باب غش
وكما يكون المشتري مغيبا فانه غش وان يكون البائع كذلك انتهى فتاوى قاضي الهداية (قوله وبه آفتي بعضهم مطلقا)
سواء وقع غرر من انجد المتعاقدين ام لا وحل صاحب التحفة قول من قال بعدم الرد على حالة لا غرر فيها
اما اذا وجد الغرر فثبت الرد وعبارته كما في المخ واصحابنا يقولون في الغبن لا يرد ولكن هذا في مغيبون لا يرد
اما في مغيبون غير يكون له حق الرد استدلالا لا بمسئلة المراجعة انتهى غرر القول المطلق الى الفصل (قوله وبه آفتي
بالرد) اي مطلقا سواء غره ام لا بقرينة التفصيل بعده (قوله وبه آفتي صدر الاسلام) ابو اليسر وهو الصحيح منع
ونظاهر كلامه ان الخلاف حقيق ولو قيل انه لفظي ويحمل القولان المطلقان على القول المفصل لكان حسننا
ويدل عليه حل صاحب التحفة المتقدم (قوله قبل علمه بالغبن) اما بعده فيكون رضى منه فلا يثبت له خيار الرد
(قوله فبرده مثل ما اقلعه) اي مع رد الباقي واسقطها المؤلف من عبارة القنية فانه قال فيها والصواب ان رد الباقي
وهو مثل ما صرف الى حاجته ويسترد جميع الثمن وذا على من قال فله ان رد الباقي بحصته من الثمن انتهى حلبي
(قوله انتهى) اي ما في القنية (قوله بقي لو غيبا لم اره) صاحب القنية ذكر كلاما من المثلي والقبلي فانه ذكر ما نصه
قال لغزال لا معرفة لي بالغزل فأتى بغزل اشتريه فأتى رجل بفزل لهذا الغزال ولم يعلم به المشتري فجعل الغزال
نفسه دلا لا بينهما واشترى ذلك الغزل بازيد من ثمن المثلي وصرف المشتري بعضه الى حاجته نفسه ثم علم بالغبن وبما
صنع له رد الباقي بحصته من الثمن قال رضى الله تعالى عنه والصواب ان يرد الباقي وهو مثل ما صرف في حاجته
ويسترد جميع الثمن كمن اشترى بيتا فله من بره فاذا فيه وكان عظيم فله الرد واخذ جميع الثمن قبل اتفاق شيء منه
وبعد رد الباقي ومثل ما اتفق ويسترد الثمن كذا ذكره ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى فالغزل قيمته والبر مثلي
فان المثليات المكيلات والموزونات والمعدودات المتقارب لكن بقي الكلام في قوله في الغزل فانه يرد مثل ما صرف
في حاجته فانه يقتضي ان الغزل مثلي وليس كذلك ما علمت ولو قيل في القبلي انه يحسب قيمته وينظر فان كان
الربع مثلا بقط عنه بحسابه ويستدل على قيمته بما بقي منه لكان له وجه وليس رد (قوله قلت وبه لاخير) الى قوله
وغیره الاول ذكر هذه عند قوله وبه آفتي صدر الاسلام وغيره انتهى حلبي (قوله وفي كفاية الاشياء الخ) نقل بالمعنى
ويظهر امله بالاطلاع عليه (قوله منها هذه) اي مسألة المتناهي حلبي (قوله يرجع نفعه الى الدافع) اعم من
كونه البائع او المشتري او المودع او المتجرع فانه المودع ينتفع بحفظ ماله والمتجرع ينتفع بالاجرة (قوله كوديعة)
مورثها ان يودع آخر شيئا على انه ملكه اي ملك المودع بالكسر فهلك الوديعة في يد المودع ثم استحققت بعد
الهلاك فلما لكت تضمين المودع بالفتح لوضع يده على ملكه بغير اذنه بمنزلة خالص الغاصب والمودع الرجوع به
ضمن على المودع لانه غره بان الوديعة ملكه (قوله واجارة) مورثها آجر دابة مثلا على انها ملكه فهلك في يد
المستأجر ثم استحققت ضمن المستأجر فله الرجوع بما ضمن على المؤجر حيث غره بانه آجره ملكه
ابو السعود في حاشية الاشياء عن الجوى (قوله رجع على الدافع بما ضمنه) الاول ان يقول رجعا على الدافع
بما ضمنه وهو كذلك في الاشياء (قوله ولا رجوع في عارية وهبة الخ) يعني اذا هلك الدين المستعاره
او الموهوبة في يد المستعير او الموهوب له ثم استحققت ضمنه المستحق لم يرجع بما ضمنه على المعير والواهب لان
القبض كان لا نفسهما اي فكان المستعير والموهوب له هو المتنازع بهذا القبض دون المعير والواهب انتهى
ابو السعود في حاشية الاشياء (قوله ان يكون في ضمن عقد معاوضة) من يسع صحيح او فاسد والخارج به عقود
التبرعات كالهبه والصدقة فان الغرر لا يثبت الرجوع فيها ابو السعود عن البيهقي (قوله ان كان الاب سرا) في
بعض نسخ الاشياء ان كان الاذن سرا اي الذي صدر منه الاذن بقوله لاهل السوق بايعوا ابني وهي الانسب
لانه لا وجه للرجوع على اب الابن لعدم الغرر منه (قوله وهذا ان اضاف الخ) اي ان الرجوع على الغارته
شرطان الاول ان يضيغه الى نفسه بان يقول عبدي او ابني فان لم يضيغه فلا رجوع عليه الثاني ان يامر
بالمبايعه قال في المحيط الرضوي دخل الرجل السوق بعبد وقال هذا عبدي واذنت له في التجارة ثم وجد حرا
او مستحقا وقد لحقه دين لم يكن غارا ولو قال لهم بايعوه ضمن الاقل من قيمته ومن الدين ثلثه البيهقي وبصح
الجوى بانها تين المستلحقين ليستا من الغرر ضمن عقدا معاوضة ويمكن ان يجاب بان قوله لهم بايعوه يستلزم
عقدا معاوضة عادة (قوله ثم استحقا) اي الدار والامة (قوله رجع على البائع بقيمة البناء) بعد ان يعلم البناء

وبه آفتي بعضهم مطلقا كما في القنية ثم ردم
وقال (وبه آفتي بالرد) رقا بالناس وعليه اكثر
روايات المضار بقرينة آفتي او بالعكس او غير
غيره (اي غير المشتري البائع) وبه آفتي صدر الاسلام
الدلال في الرد (والالا) وبه آفتي المبيع
وغیره ثم قال (وتصرفه في بعض المبيع)
قبل علمه بالغبن (غير مانع منه) فبرده مثل ما
اقلعه ويرجع بكل الثمن على الصواب انتهى
مختصا بغير لو كان غيبا لم اره قلت وبه لاخير
جزم الامام هادي الدين السمرقندي وغيره
في تحفة الفقهاء ومن يوسع الخاتمة من
في كفاية الاشياء لا يوجب الرجوع الا
فصل الغرر والغرر لا يوجب ان يكون
في ثلاث منها هذه وضابطها ان يكون
في عقد يرجع نفعه الى الدافع كوديعة
واجارة فلو هلك ما كان استحقاق الرجوع
بما ضمنه ولا رجوع في عارية وهبة كذا
القبض لنفسه الثانية ان يكون في ضمن عقد
معاوضة كما يبيع عبدي او ابني فقد اذنت له
ثم نظم سر او ابن الغدير جمعوا عليه الغرر
ان كان الاب سرا والاف بعد العتق وهذا ان
اضاف اليه وامر بايعته ومنه لو بئى المشتري
او استولد ثم استحقا رجع على البائع بقيمة البناء

للبائع كافي الاشياء ونعتبر بقية البناء وقت ان يسلمه المشتري للبائع فلو كلف المشتري هدم البناء فقال ان البائع قد غرني وهو غائب قال الامام لا يلتفت الى قوله بل يؤمر بهدم البناء ويدفع الدار الى المشتري فان حضر البائع بعد الهدم لا يرجع المشتري على البائع بقية البناء وانما يرجع عليه ان كان البناء قائما فيسلم المشتري البناء للبائع فيهدمه البائع ويأخذ النقص واما اذا هدمه المشتري فلا شيء له على البائع فان هدم المشتري بعض البناء وبقي البعض كان للمشتري مواخذة البائع بقية ما بقي من البناء قائما وان اراد المشتري نقض كل البناء ليكون النقص له ولا يسلم البناء للبائع كان له ذلك وهذا كله قول الامام وابي يوسف في ظاهر الرواية وروي محمد عن الامام وهو قول الحسن ان القباطي يبعث من يقوم البناء ثم يقول للمشتري انقضه واحفظ النقص فان نظرت بالبائع سلم النقص له وبقي لك عليه بقية البناء وفي كماله على المشتري ان يخذل في البناء ولم ينقض البائع رجوع عليه بالثمن وبقيته البناء مبنيا وان لم يسلم النقص له لم يرجع الا بالثمن وهذا اقرب الى النظر كذا ذكره بعض الافاضل معزيا الى قاضي خان انتهى ابو السعود في حاشية الاشياء (قوله والولد) لم يذكره التسليم فيه وظاهر كلامهم ان الولد يسلم للمشتري ويصير حرا ويغرم قيمته لمشتري الامة ويرجع على بائعه بها (قوله ومنه) اي من عقد المعاوضة الذي وقع الغرر فيه ويرجع فيه على الغار (قوله اشترى فانا عبد) اي فاشترته فاذا هوسر فان كان البائع حاضرا او غائبا غيبة معروفة لا شيء على الغار والارجع المشتري عليه وهو على البائع ان قدر وانما يرجع على من باعه مع انه لم يأمره بالضمان عنه لانه ادى دينه وهو مضطر في ادائه بخلاف من ادى دينه او سقا عليه بنيرانه وليس مضطرا فيه فانه لا يرجع به وقيد بقوله اشترى فانا عبد لانه لو قال انا عبد ولم يأمره بشراة او قال اشترى ولم يقل انا عبد لارجع عليه بشيء لانه لم يوجد منه الا الاخبار كاذبا او الامر بالشراة وذلك لا يوجب الضمان كما اذا كان ذلك من الاجنبي كذا ذكره بعض الافاضل معزيا الى القدير وعن ابي يوسف انه لا يرجع عليه اذا قال اشترى فانا عبد لان ضمان الثمن بالمعاوضة ايا الكفالة ولم يوجد واحد منهما بل الموجود هنا مجرد الاخبار كاذبا انتهى ابو السعود في حاشية الاشياء (قوله ارتهني) الاولى ان يقول بخلاف ارتهني فانا عبد يعني فانه اذا ارتهنه فظهر سر المرجع المرتن عليه بحال سواء كان اراهني حاضرا او غائبا وهو ظاهر الرواية عنهم كذا في الزيلعي نقله عنه ابو السعود في حاشية الاشياء (قوله رجوع على الخبير) انظروا ان يقول على المزوج حوى (قوله لتصر بحكمهم بان لا ينفقوا المجردة لا يورث) اي وهذا حق مجرد عن العوض فانه ليس الامثلة واردة فلا تصور انتقاله الى الوارث (قوله في شرح منظومته الفقهية) المسماة بتصفة الاقران انتهى صاحب (قوله ومال الى انه يورث) عطف تعديري على قوله ما يخالفه (قوله كخيار العيب) ظاهره ان خيار العيب يورث وفي المنع ما يخالفه فانه قال واما خيار العيب فلا يثبت فيه حق الرد للوارث اي باعتبار الخيار بل باعتبار ان الوارث ملكه ساجيا اي يستحق السلامة فاذا ظهر فيه عيب رده وليس ذلك بطريق الارث كما يفيد كلامهم حرره والذي يظهر ان الحاق الغرر بالعيب لما فيه من المضرة الاولى من الحاقه بخيار الشرط والرؤية (قوله وايده الخ) محط التأييد على قوله ويصير مغرورا فانه يفيد ان خيار الغرر يورث فان معناه انه يصير مغرورا بغرر مورثه (قوله بخلاف الوصي) فانه لا يصير مغرورا لعدم الملك من جهة بخلاف الوارث لان الوصي بمنزلة المودع وهو لا رد له (قوله متى عاين ما يعرف بالعيان) كان باع صاعا من سويق على انه ماتوت بمنزلة من سمن فبين للمشتري بعد ان ملتوت بمن واحد فانه لا رجوع له لانه هو المتصرف فان قلنا ان وكثرته تظهر بالمعينة والله تعالى اعلم واستغفر الله العظيم

(فصل في التصرف في المبيع الخ)

اورد هذه الاشياء بفصل على حدة لانها ليست من المراجعة فبان المراجعة لما كانت تصرفا في المبيع كان له مناسبة بالتصرف فيه فناسب ذكره بعد ما وبقيته الاشياء ذكرنا استطرادا (قوله مع بيع عقار) عبر بالصحة دون النفاذ وال لزوم لان النفاذ وال لزوم موقوفان على نقد الثمن او رضى البائع فالبائع ابطاله قبل ذلك وكذا كل تصرف يقبل النقص اذا فعله المشتري قبل القبض او بعده بخلاف البائع فالبائع ابطاله بخلاف ما لا يقبل النقص كالعتق والتدبير والاستيلاء والصحة في بيع العقار قولهم ما قال محمد رضى الله تعالى عنهم لا يجوز والادلة في الجور وقيد بالبيع لانه لو اشترى عقارا فوهبه قبل القبض من غير البائع يجوز عند الكل منع (قوله من باعه

والولد ومنه ما ياتي في باب الاستحقاق
اشترى فانا عبد ارتهني فانا عبد اذا كان الغرر
بالشرط كما لو زوجتني فانا عبد اذا كان الغرر
استحققت رجوع على الخبير بقية الولد المستحق
وسيجي آخره الى الوارث استظهر المستحق
بالشرط بان الحقوق المجردة لا يورثها
ولا تصرف بحكمهم لان المصنف به ابقى
وفي حاشية الاشياء لابن المصنف به ابقى
شخصا العلامة على القديسي معني مصرقات
قد قدمناه في خيار الشرط معني بالرد
لكن ذكر المصنف في شرح منظومته
الفقهية ما يخالفه ومال الى انه يورث كخيار
العيب بقرينة غرضه في كتابه معونة الفقهي
في كتاب التراض وايده بما في بحث القول
في الثالث من الاشياء في باب التراض
الوارث برتبة العيب ويصير مغرورا بخلاف
الوارث فاقام وقدنا عن انما ياتيه في
الوصي فاقام وقدنا عن انما ياتيه في
عائنه ما يعرف بالعيب بالوصي
والله تعالى اعلم بالصواب
(فصل في التصرف في المبيع واذا كان
قبل القبض والزيادة والخط في ما اذا كان
الديون مع بيع عقار لا يخفى فلا يكره
قوله قبضه من باعه

في البيع المباح لان البيع على ما يشاء قبل الحظ فانه كما في المتن قوله (قوله) انما هو من جنس واحد
لا يفسد العقد على ظهوره بل لا يفسد العقد على ذلك العار (قوله) لو كان الخ) نزيغ حتى اقله ويعلم
منه مفهوم قول المصنف ان يقتضى علاقه (قوله) وتجبوه بان كان لا يتوهم ان تغلب عليه الرمال انتهى حلي
عن التهر (قوله ككتابته) اي فانها لاتصح اتفاقا وهذا بخلافه في الصر وغيره وعبارة الاول واما كتابة العبد
فالمبيع قبل القبض فوقوفه والبايع حبسه بالتمن فان تقدمت نقدت كذا ذكره الشارح رضى الله تعالى عنه
على خصوصية ضمانه لئلا يبل كل عقد يقبل النقص فهو موقوف انتهى وظاهر الكلام الا ان البيع وقصوره فاسد
لان موقوف ويمكن ان يقال انه فاسده بعرضية العصة (قوله واجارة) اي اجاره العقار فانها لاتصح اتفاقا وقيل هي
على الخلاف ولو سلم فالمعقود عليه في الاجاره المتافع وهلاكها غير نادر وهو الصحيح كذا في الفوائد الظهيرية
وعليه الفتوى كذا في الكافي (قوله ويبيع منقول) بالجرح عطفاً على قوله ككتابته (قوله ولو من باعه) مر ببط
بقوله ويبيع منقول (قوله كاسبجي) قرياً في قول المصنف ولو باعه منه قبله لم يصح ومثل البيع الاجارة لانها
يباع المنافع والصلح لانه بيع واراد بالمنقول المبيع المنقول مجازي بيع غيره كالمر ويدل الخلع والعنق على مال
وبدل الصلح عن دم العبد قبل قبضه اقاده صاحب الجور (قوله من غير باعه) قيد به ليغهم مادام كان من باعه
بالاولى انتهى حلي وسيجي ان هبته من البائع مجاز عن الاقالة (قوله على قول محمد) وقال ابو يوسف لاتصح
لانها عقود تملك بمنزلة البيع والاجارة ووجه قول محمد ان هذه التصرفات لا تجوز الا بعد القبض وغيا البائع
يصح نائباً عن المشتري في القبض فيه صير قبضه الامور قبضاً له اولاً بحكم النيابة ثم بصير قابض لنفسه بالتكليف
بخلاف البيع لانه يعيد الملك قبل القبض وتكليف المبيع قبل قبضه فاسد ذكره الزيلعي واجمعوا على صحة
الوصية به قبله جوي (قوله والا اصل ان كل عوض ملك يعد ينسخ بهلاكه) كالبيع والاجرة اذا كانت عيناً
جوي (قوله وما لا) ينسخ العقد بهلاكه كالمر والعنق على مال وبدل الصلح عن دم عبد جوي وهذا الاصل
انما يناسب قول ابى يوسف ولا يناسب قول محمد فتدبر (قوله قبضه البائع) وان لم يقبل الهبة بطلت والبيع صحيح
على حاله مكى عن الجوهره (قوله لان الهبة مجاز عن الاقالة) يقال هب لي ذنبى واقتنى عترتي ذكره الشارح وهذا
بناء على ان الاقالة تصح بغير لفظ الاقالة كما هو المختار للفتوى ذكره مسرى الدين في حاشيته (قوله بخلاف بيعه)
فانه لا يحتمل المجاز عن الاقالة لانه ضدها انتهى حلي (قوله فانه باطل مطلقاً) اي سواء باعه من باعه او من
غيره انتهى حلي (قوله وفسد الخ) هو الظاهر لان ركني البيع وهما العوضان ثابتان وانما جاء الفساد من جهة
اخرى وهو الغرر واي غرر انفساخ العقد بهلاكه والغرر سرام وكثيراً ما يطلق الباطل على الفاسد (قوله ونفى العمدة)
اي في قول المصنف لم يصح وقوله يحتملهما اي الفساد والبطلان (قوله اشترى مكيلة) قيده بالشراء لانه لو ملكه
بهية او ارث او وصية جازه التصرف قبل الكيل جوي (قوله بشرط الكيل) بان قال اشتريت هذا الطعام على
انه عشرة افقرة جوي (قوله حرم بيعه الخ) انتهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الطعام حتى يجري فيه
الصالحان صاع البائع وصاع المشتري انتهى نوح اغندي (قوله اي كره تحرجاً) لعله لان الخبر خبر آحاد وفيه ضعف
والحرمة لا تثبت الا بقضي كالفرضية (قوله يبعه واكله) النص ورد في البيع والحقوق وبه منع الاكل قبل الكيل
وكل تصرف يخفى عن الملك كالهبة والوصية مخ (قوله وقد صرحوا بفساده) صرح محمد في الجامع الصغير بما
نصه محمد بن يعقوب عن ابى حنيفة قال اذا اشتريت شيئاً بمائكال او بوزن او بعد فاشتريت ما يكال كيلاً وما يوزن
وزناً وما بعد عدافلاته حتى تكيله وترته وتعدّه فان بعته قبل ان تفعل وقد قبضته فالبيع فاسد في الكيل
والوزن انتهى (قوله لعدم التزام) اي بين الفساد والحرمة (قوله كما بسطه الكيال) اي بسط ما يتعلق بقوله وبانه
لا يقال الخ) قال الحلبي ناقلاً عن التهرثم في قوله حرم بيعه اي ما الى انه فاسد وبصرح في الجامع الصغير وفيه انه
اذا اكلاه لا يقال انه اكل حراماً لانه اكل مال نفسه الا انه اتركه ما امر به من الكيل فكان هذا الكلام اصلاً
في سائر البياعات يباع فاسداً اذا قبضها فلكمها ثم اكلها وتقدم انه لا يجعل اكل ما اشتراه فاسداً وهذا بين انه ليس
كل ما لا يحل اكله اذا اكاه ان يقال فيه انه اكل حراماً كذا في الفتح انتهى (قوله لاحتمال الزيادة) قال في حاشية
الشلي القفه فيه ان انتهى عن البيع يدل على فساده اذا كان لغنى في المبيع وهو وجهه انته بيان ذلك ان البيع
تاويل ما يجوز به الكيل والوزن وهو محمول لاحتمال الزيادة والنقصان فان زادت الزيادة وان نقص وجع بمحضته

من الثمن فاذا كان يكون فيه احتمال خلط المبيع بغير المبيع والتعزز عن مثله واجب فلم يجوز التصرف فيه بعد
التقبض قبل الكيل والوزن انتهى (قوله لان السكك للمشتري) اي فليس فيه احتمال زيادة (قوله غير الدراهم)
والدنانير اذ عقد فيها عقد صرف (قوله يجوز التصرف) لانه لا زيادة فيها للبائع مقدارها المعلوم بين الناس
(قوله كبيع التعاطي) اي في مكيل مثله اذ دفع له الدراهم وكاله البائع القدر المعلوم وقبضه المشتري فانه
ينعقد بيعا بالتعاطي (قوله لانه صار بيعا بالتقبض) قال في الخلاصة لانه ملك الجميع بالتقبض فاشتقت العلة وهي
الزيادة فانتهى (قوله وكفى كيله) اي المبيع من البائع لان المبيع صار مملوكا بكيلا واحدا وتحقق معنى التسليم
بحر (قوله لا قبله) اي قبل البيع اصلا اي مطلقا سواء كان بحضرته او بغيثته لانه ليس صاع البائع ولا المشتري
والشرط ان يوجد الصاعان - نهما بالحدوث انتهى حلي (قوله او بعده بغيثته) لعدم علم المشتري وعدم تحقق
التسليم (قوله ولو كيل الخ) تفريع على قول المصنف بعد البيع (قوله فباعه) اي مكيله ببحر (قوله لعدم كيل
الاول الخ) اي لانه لما لم يكتمل بعد شرائه هو لم يكن قابضا فبيعه بيع مالم يقبض بحر (قوله لجواز) اي التصرف
في الثمن (قوله قبل الكيل اولى) لان الكيل والوزن من تمام القبض ويجوز التصرف قبل القبض في الثمن فلان
يجوز قبل تمامه اولى انتهى زيلعي (قوله في حرمة ما ذكر) اي من البيع ولا يصح ارادة الاكل هنا وفي حكم البيع
كل تصرف يبنى على الملك (قوله فيكون كله للمشتري) ولو كان فيه زيادة افاده الزيلعي (قوله الا اذا كان
مقصودا) بان افراد لكل ذراع ثمانية لانه بذلك التحق بالقدر حتى ازدياد الثمن فصار المبيع في هذه الحالة هو الثوب
المقدر وذلك يظهر بالذرع والقدر معقود عليه في القدرات حتى يجب رد الزيادة فيما لا يقبضه التبعض ويلزمه
الزيادة من الثمن فيما يقبضه ويستقص من ثمنه عند استقصائه انتهى زيلعي (قوله واستثنى ابن السكك) بحسب (قوله
ما يقبضه التبعض) كصوغ فيجوز التصرف فيه قبل وزنه ولو اشتراه بشرطه والاولى ذكره في شرح قول المصنف
ومثله الموزون والمعدود (قوله او غيرهما) كجارة ووصية منع وانما جاز فيه ذلك لان المطلق للتصرف للمالك
وقد ثبت له فيه الملك وانتهى ورد في المبيع لاحتمال ضرر الاغتصاب ولا يتصور ذلك في الثمن لانه في الذمة زيلعي
(قوله اي مشارا اليه) بشمل القبي والمثلي غير الدراهم والدنانير انتهى حلي وقوله غير الدراهم الخ لا وجه له
بل الباعث للشارح على هذا التفسير ادخالهما لانه يتوهم من العين العرض ليقابل به قوله ولودينا (قوله
ولو يعوض) كان اشترى البائع من المشتري شيئا بالثمن الذي له عليه او استاجر به عبدا او دارا للمشتري ومثال
التعليك بغير عوض هبته ووصيته له نهر فاذا وهب منه الثمن ملكه بمجرد الهبة لعدم احتياجه الى القبض وكذا
الصدقة ابو السعود (قوله ولا يجوز من غيره) اي لا يجوز تعليق الدين من غير من عليه الدين الا لاسلطة عليه
انتهى مكى (قوله جار اخذ يداهما شيئا آخر) قال ابن عمر كان يبيع الابل بالبيع فمأخذ مكان الدراهم والدنانير
ومكان الدنانير الدراهم وكان يجوز على الله عليه وسلم انتهى منع (قوله وضمان متاف) الاوضح وقية متاف
(قوله وعق بقال) الاولى حذف قوله بقال ويكون قوله بدل مسلطا عليه (قوله وموروث وموصى به) قال السكك
واما الميراث فالصنف فيه جاز قبل القبض لان الوارث يخلف المورث في الملكا وكان للميت ذلك التصرف فكذا
لوارث وكذا الموصى له لان الوصية اخت الميراث انتهى ونحوه للتعلق وهذا كالصريح في جواز تصرف
الوارث في الموروث وان كان عبدا فتقيد ابي السعود بالاثمان اخذ من قول المصنف هنا والحاصل الخ لا يصلح
(قوله سوى صرف وسلم) انما استثنى الصرف والسلم لما ان المقبوض حكمه عين المبيع والسلم والاستبدال
بالمبيع قبل قبضه لا يجوز وكذا في الصرف نهر لان التصرف في احد بدلي الصرف ورأس مال السلم قبل
القبض يستلزم اقتراق المتعاقدين لاعتق قبض فيفسد العقد فيمالا لانه يشترط لبقائهما على المعصية قبض كل من
بدلي الصرف ورأس مال السلم قبل الاقتراق انتهى ابو السعود (قوله لتفاوت شرطه) اي شرط ما ذكر وهو القبض
(قوله فلا يجوز خلاف جنسه) الاولى ان يقول فلا يجوز التصرف فيه (قوله وصح الزيادة فيه) لوعبر بالزوم بدل
العصاة كان اولى لانها لازمة حتى لو ندم المشتري بعد ما زاد يجر اذا امتنع انتهى بحر (قوله او من اجنبي)
فان كانت باهر المشتري يجب عاياه لا على الاجنبي وان زاد بغير امره فان اجازا المشتري لزمته ولن لم يجر بطلب
الزيادة ولو كان حين زاد ضمن عن المشتري او اضافها الى مال نفسه لزمته الزيادة ثم ان كان باهر المشتري وجع
والا فلا انتهى بحر (قوله ان في غير صرف) اما فيه فلا يجوز الزيادة ولا الحط الربا كأنهما عقدا متفاضلا بآ

لان السكك للمشتري وقيد بقوله (غير الدراهم
والدنانير) لجواز التصرف فيه ما بعد القبض
قبل الوزن كبيع التعاطي فانه لا يحتاج في
الموزونات الى وزن المشتري فانيا لانه صار بيعا
بالقبض بعد الوزن فنية وعليه انقضى خلاصة
(وكفى كيله من البائع بحضرته) اي قبل
(بعد البيع) لا قبله اصلا او بعده بغيثته فلو كيل
بحضرة رجل فشره فباعه قبل كيله لم يجر
وان اسكاه الثاني لعدم كيل الاول فلم يكن
قابضا فتح (ولو كان) المكيل والموزون (فما جاز
التصرف فيه قبل كيله وزنه) لجواز قبل
القبض قبل الكيل اولى (لا) بحر (المذروع)
قبل ذرعه (وان اشتراه بشرطه الا اذا امرد
سكك ذراع ثمانية) في حرمة ما ذكر (كوزون)
والاصل ما مر مرارا ان الذرع وصف لا قدر
فيكون كله للمشتري الا اذا كان مقصودا
واستثنى ابن السكك من الموزون ما يقبضه
التبعض لان الوزن حيث يقبضه وصف (وجاز
التصرف في الثمن) بهية او بيع او غيرهما لو عينا
اي مشارا اليه ولودينا فالصنف فيه فملكه
من عليه الدين ولو به عوض ولا يجوز من غيره
ابن مالك (قبل قبضه) سواء (انه من التامين)
مكيل (اولا) كونه ودخلوا بابل الدراهم او بكرر
واخذ بدلها شيئا آخر (وكذا الحكم في كل
دين قبل قبضه كمر واجر وضمان متاف) وبدل
نخل وعق بقال وموروث وموصى به والحاصل
جواز التصرف في الاثمان والا بون كها قبل
قبضها عيني (سوى صرف وسلم) فلا يجوز
اخذ خلاف جنسه لقوان شرطه (وصح الزيادة
فيه) ولو من غير جنسه في المجلس او بعده من
المشتري او ارثه خلاصة ولفظ ابن الملك اومن
اجنبي (ان) في غير صرف واقل البائع

كذلك في البصر ومقتضاهما في صرف الدراهم بالذنان إذا كانت الزيادة في المجلس لا تكون في المجلس
في الصرف فساد بهما كما يأتي انتهى حلي (قوله في المجلس) أي مجلس الزيادة (قوله فلو بعده) أي فلو قبل
البائع الزيادة بعد مجلسها بطلت (قوله على الظاهر) أي ظاهر الرواية وروى الحسن في غير رواية الأصول
عن أبي حنيفة أن الزيادة تصح بعد هلال المبيع كما يصح الخط بعد هلاكه فتح (قوله ثم شراء) نص على التوهم
والوجه فيه أن اختلاف الأيدي كاختلاف السلمة ومن باب أولى إن لم يبتز (قوله وكونه) أي المبيع محلا
للمقابلة أي لمقابلة الزيادة الثمن قال الحلبي ولا حاجة إليه مع قول الشارح ولو حكى كما لا يخفى (قوله حقيقة)
حال من المقابلة أي حال كون المقابلة في حقه حقيقة بأن لم يخرج من يده فإذا خرج من يده بالمبيع ثم عادله
فلنيس محلا للمقابلة في حقه حقيقة لتبدل الأيدي (قوله فلو باع بعد القبض) وكذا لو كان المبيع حنطة فطحنها
أو دقية الخبز أو لحما فجعله أوجعه أربابا أو طنا ففقره أو فز لا ففسجه انتهى مخ (قوله بخلاف ما لو أجز
أورهن) وكذا لو كان المبيع قطعا محلوجا فذقه أو غير محلوج فخطبه أو كزبا سا فخطه من غير أن يقطعه مخ
والاجابة أهم من أن تكون في جارية أو أرض (قوله لقيام الاسم والصورة وبعض المنافع) يرجع إلى الجميع ما عدا
جعل الحديد سيفا فان الصورة تبدلت فيه (قوله وقبض الثمن) بالجر عطفها على هلاله (قوله بالاستناد) أي
إلى حالة العقد فكانه عقدا بدأ هكذا (قوله فمثل خط الكل) تفريع على المصنف لأن الالتصاق بأصل
العقد يفيد تحقق العقد وخط الكل يبطله قال في التبيين بخلاف خط الكل لأنه لا يملك لأنه لا يملك قلب
هبة أو يبيع بلا ثمن فيفسد وقد كان قصد هما التجارة به قدم مشروع من كل وجه فالالتصاق فيه يؤدي إلى تبديله
فلا يتحقق به انتهى (قوله في قولية الخ) أي يظهر فيما ذكر فيولى ويراجع على الكل في الزيادة وعلى الباقي بعد الخط
(قوله وشقعة) فإخذ الشقعة بما بقي في الخط (قوله واستعناق) فيرجع المشتري على البائع بالكل إذا طهر المبيع
مستحقا ولو أجاز المستحق المبيع أخذ الكل بجر (قوله وحسب مبيع) فله حبه حتى يقبض الزيادة (قوله
وفساد صرف) فلو باع الدراهم بالدراهم متساوية ثم زاد أحدهما أو حط وقبض الزائد في الزيادة
أو المردود في الخط فسد العقد كأنهما عقدا كذلك من الاستدأ انتهى زيلعي (قوله لكن إنما يظهر في الشقعة
الخط فقط) ولا يلزمه الزيادة لأن فيه إبطال حقه الثابت بالمبيع الأول وهما لا يملكانه تبين (قوله أن في غير
سلم) قال في التبيين ولا تجوز الزيادة في المسلم فيه لأنه معدوم حقيقة وإنما جعل موجودا في الذمة لحاجة المسلم
إليه والزيادة في المسلم فيه لا تدفع حاجته بل تزيد حاجته فلا تجوز انتهى حلي (قوله وقبل المشتري الخ) ظاهر
ما سبق في الثمن أن يكون في المجلس وأن لم يقبل فيه بطلت (قوله أيضا) أي كما يلحق في زيادة الثمن (قوله وكذا
لو زاد) أي المشتري (قوله انفسخ العقد بقدره) ولو اشترى بمائة وبقاها ثم زاد المشتري عرضا قيمته خمسون
وهلك العرض قبل التسليم ينفسخ العقد في ثلثه انتهى مخ وفيه أن المبيع قائم فقتضاه أن يفرم المشتري
قيمة الهالك (قوله ولا يشترط الزيادة هنا قيام المبيع) لأن ما تثبت بمقابلة ثمن وهو قائم انتهى خلاصه (قوله
بخلافه في الثمن) الأولى بخلافها (قوله كما مر) أي في قوله وكان المبيع قائما (قوله أن كان ديننا وإن عينا لا)
قال في المحيط اشترى فميز حنطة بعينه لخط عن البائع ربه قبل القبض لم يجز لأنه عين واسقاط العين لا يصح
ولو اشترى فقير من صبرة ثم حط وبعه قبل القبض جاز لأنه دين واسقاط الدين يصح انتهى شلبي ويدخل في الدين
المسلم فيه (قوله بخلاف الدين) فإنه يصح إسقاطه ووجهه أن الدين باق في ذمة المشتري بعد القضاء لأنه لم
يقض عين الواجب حتى لا يبقى في الذمة اتما قضى مثله فبقى ما في ذمته على حاله إلا أن المشتري لا يبطأ إليه
لأنه مثل ذلك فإداه في البصر (قوله لافي برآة الاستيفاء) لأن برآة الاسقاط تسقط الدين عن الذمة بخلاف
برآة الاستيفاء مثال الأولى استقطت وحطت وبراءت برآة اسقاط ومثال الثانية إبراءك برآة استيفاء
وتقبض انتهى (قوله اتفاقا) يرجع إليهما قال المحوى في شرحه وعرف من هذا أنه لا خلاف في رجوع
الدافع بما إذا أبرأه برآة اسقاط وفي عدم رجوعه إذا أبرأه برآة استيفاء وان الخلاف في الإطلاق وعلى هذا تفرع
ما لو علق طلاقها بإبرأ ثم أعان المهر ثم دفعه لها لا يبطل التعليق فإذا أبرأه برآة اسقاط وقع ورجع عليها
كذلك في الاشهاد انتهى (قوله ولو لم يقبضها فلولان) قال في البصر فإذا أطلق حمل على الأول أي برآة القبض
والاستيفاء لأنه أقل كاه نص عليه وقال أبرأت برآة قبض واستيفاء وفيه لا يرجع انتهى وصورة الإطلاق

في المجلس فلو بعده بطلت خلاصة وفيما
لو قدم بعد ما زاد اجبر (وكان المبيع قائما)
فلا تصح بعده هلاكه ولو حكى على الظاهر
فإن باعه ثم شرا ثم زاده زاد في الحقيقة
وكونه محلا للمقابلة في حق المشتري حقيقة
فلو باع بعد القبض أو بجزأ من المبيع بخلاف
الذات من زاد من أوجب الحديد سيفا أو ذبح
ما لو أجزأ من الاسم والصورة وبعض المنافع
التي لا قيام لها (الخط منه) ولو بعده هلاك المبيع
(قوله مع الخط منه) الزيادة والخط (بكتفان
وقبض الثمن) بالاستناد فبطل خط الكل
بأصل العقد بالانقضاء فبطل خط الكل
وأثر الالتصاق في ثبوتية وصراحيته وثبوتية
واستحقاق وهلاله في الشقعة الخط فقط
صرف لكن إنما يظهر في الشقعة المبيع وزم البائع
(قوله مع الزيادة في المبيع) وزم المشتري
دفعه (أن في غير سلم زباني) وقبل المشتري
ويقبل (أيضا) بالعقد فلو هلكت الزيادة قبل
قبض سقط حصتها من الثمن وكذا لو زاد في
الثمن عرضا قيمته قبل تملك الزيادة في الثمن
التي قدره قسمة (ولا يشترط للزيادة هنا قبض
المبيع) فصح بعده هلاكه بخلافه في الثمن
كما مر (ويصح الخط من المبيع أن كان المبيع
دينيا وإن عينا لا) يصح لانه اسقاط واسقاط
العين لا يصح بخلاف الدين فيرجع بالدفع
في برآة الاسقاط لافي برآة الاستيفاء

بالعراق وان كانت القيمة مختلفة فهذا الحكم بخالف حكم المسئلة الاتية ولم يبين قول الامام وان اجري على حكم الكاسدة السابقة فهو يقول بضمان المثل وهو الذي يبيده قول المؤلف وكذا الخلاف وفي جامع القصولين اقضيه طعاما فوقع الجلاء فانقل اهل البلد الى بلد آخر فطالبه فيه بجمعه والمستقرض يسلم في بلد القرض وقيمة البلد من مخنفة قيل يلزمه قيمة القرض على قول محمد وقيل يلزمه مثل ما قبض فان لم يجد يجب قيمته اين ما اخذه ولا يشترط في القرض بيان محل الاقباض وتعين محل القرض انتهى وهذا يقوى الحكم الاول وزاد عليه بيان مذهب الامام بوجوب المثل فينبغي التعويل عليه ويكون ما ذكره في الثانية قولاً آخر والظاهر ان حكم الطعام يجري في نحو الريال الفرساوي لان كلامي ولا فرق ويحرم (قوله وعند الثالث يوم اختصا) اي قيمته بالعراق يوم الخصومة وهذا انما يظهر اذا اختلفت القيم بين يوم القبض ويوم الخصومة واما اذا اتفقت فالامر ظاهر (قوله فلم يقبضه) بضم التحتية من المضاعف انتهى حلي اي لم يدفعه الى المقرض ولا يلزم اخذه من المضاعف بل يصح جعله من الافعال والضمير الى المقرض (قوله بخلاف الفلوس اذا كسدت) لان هذا مما لا يوجد بخلاف الفلوس الكاسدة منع (قوله خلافاً للثاني) فانه قال لا يلزمك مادام قائماً فلا يجوز شراؤه ولكن شراؤه يكون فسخاً للقرض انتهى منع (قوله خلافاً) حيث قال لا يرد المثل مادام قائماً انتهى حلي (قوله بلقط القرض) اي بدون استهلاك (قوله لا قاذنه) اي لانه بقيده ملك العين في الحال منع (قوله لحاز شراً المستقرض القرض) تفريع على افاده الملك فانه لما ملكه استقرضه وان مثله في ذمته فيجوز له حينئذ شراؤه لكن بنحو منقود (قوله بدراهم مقبوضة) هذا على قولهما واما على قول ابي يوسف لا يشترط القبض كما اذا اشترى ساعة بنحو مؤجل (قوله لانه افتراق عن دين) قال في البحر وبمع الدين بالدين جائز اذا افتراقا من قبضه ما في الصرف او عن قبض احدهما في غير الصرف انتهى (قوله خلافاً للثاني) فانه يضمنه قال في الهندية من المبسوط وهو الصحيح (قوله وكذا الخلاف لو باعه) اي باع للصبي او اودعه اي واستهلكه ما ولا حاجة الى ذكر قوله او اودعه لتصریح المصنف به في قوله وهو كالوديعة انتهى (قوله خلافاً للثاني) فيؤاخذ به حالاً كالوديعة عنده هندية قال في المبسوط وان وجد المقرض ماله بعينه عند احد من هؤلاء فهو احق به انتهى (قوله وهو كالوديعة) الضمير الى القرض (قوله وكذا الدين والسلم) اي رأس مال السلم (قوله بخلاف الشراء) يعني اذا اتى به البائع بكره البكر المبيع فقال له المشتري القم في الماء فاداه المصنف وليس المراد ان المشتري اتى بالثمن فامر به البائع بالقائه فان الثمن لا يتعين فيكون كالقرض ومجمله اذا كان الثمن نقداً اما اذا كان عرضاً فيكون متعيناً فيضبح على البائع لانه ليس للمشتري ان يغيره (قوله فان باللقاء) اسم ان محذوف ووجد في بعض النسخ (قوله في الاول) هو القرض والدين ورأس مال السلم (قوله لا الثاني) هو الشراء والوديعة (قوله وعزاه) اي قاضي خان (قوله لا يتعلق بالجائز من الشروط) اي لا يقبل التعليق به (قوله ولكنه بالعوض شرط وذئني آخر) لو قال ولكنه بلغوا الشرط الفساد لسكان اعم (قوله وقيل لا) هو الصحيح كالودع اليه انقص مما عليه افاده في الهندية ولو كان الدين مؤجلاً ففضاه قبل حلول الاجل يجبر على القبول ولم يبين حكم ما اذا اعطاه ازيد مما عليه وقال في الهندية ان كانت الزيادة تجرى بين الوزنين كالدائق في المائة يازلا الدرهم والدرهمين وفي نصف الدرهم قولان وان كانت لا تجرى بينهما ولم يعلم به المدينون ترد عليه وان علم فان كان عماله بضره التبعض لا يجوز وان كانت الدراهم بضرها الكسر فان كان يمكن تمييز الزيادة بدون الكسر بان كان يوجد فيها درهم خفيف يكون مقدار الزيادة لا يجوز وان كان لا يمكن تمييزها لانه يجوز بطريق الهسة انتهى ملخصاً وفي تعيين الحصارم ولو ان المستقرض ذهب الزيادة من المقرض لا يصح لانه هبة المشاع فيجوز احتمال القسمة وفيما لا يمتثل القسمة يجوز انتهى (قوله بان يقرض على ان يكتب الخ) بخلاف ما لو استقرض مطلقاً وفي بعض ذلك في بلد آخر فلا يكره هندية وما ذكره المؤلف هو المسمى بالسقفة ويسمى في زماننا بالوصة (قوله كل قرض يرتفعاً حرام) قال الكرخي هذا اذا كانت المنفعة مشروطة في العقد فان لم تكن مشروطة فدرج اجود فلا بأس ولو اقرض رجلاً دراهم مثلاً لاجل ان يشتري منه متاعاً بنحو غالي لا بأس به على قول الكرخي وقال الطحاوي ما احب له ذلك وذلك دون الكراهة ومحمد لم يرد ذلك بأساً وما نقل عن السلف من الحرمة له شيخ الاسلام على ما اذا كان مشروطاً في الاستقراض ولو تقدم بيع هذا الغالي على القرض ذكر الخصاص جواره وهو مذهب

(وعند الثالث يوم اختصا وليس عليه ان يرجع)
 عنه الى العراق فيما اخذ طعامه ولو استقرض الطعام
 يملكه الطعام فيه رخيص فلقبه المقرض في بلد
 الطعام فيه غالي فاحذره الطالب بجمعه فليس له
 حبس المطلوب ويؤمر المطلوب بان يوافق له بكفيل
 (حق يعطيه طعامه في البلد الذي اخذ منه)
 استقرض شيئاً من الفواكه كيلاً او وزناً فلم
 يقبضه حتى انقطع فانه يجبر ما احب القرض على
 تأخيرها الى مجئ المدين الا ان يراضيا على القيمة
 لعدم وجوده بخلاف الفلوس اذا كسدت وقامه
 في صرف الثانية (وبذلك) المستقرض (القرض
 بنفس القبض عندهما) اي الامام ومحمد خلافاً
 للثاني فله رد المثل ولو قائماً خلافاً له بناء على انعقاده
 بلقط القرض وفيه تعميان ويلبغى اعتماد الانعقاد
 لا فادته المالك للعالم بغير جاز شراً المستقرض
 القرض ولو قائماً من المقرض بدراهم مقبوضة
 فلو نقرها قبل قبضها بطل لانه افتراق عن دين
 برأيه فليحفظ (أقرض صبياً) مجبوراً (فاستهلكه
 الصبي لا يضمن) خلافاً للثاني (وكذا) الخلاف
 لو باعه او اودعه وشبهه (المعتوه ولو) كان (المستقرض
 عبداً مجبوراً لا يوافق له) (استقرض من
 وهو كالوديعة) سواء خائفة وفيها (استقرض من
 آخر دراهم قائماً القرض بها فقال المستقرض القرض
 في الماء فلقاهما قال محمد لا شيء على المستقرض
 وكذا الدين والسلم بخلاف الشراء والوديعة فان
 باللقاء يعد قابضاً والفرق ان له اعطاء غيره في
 الاول لا الثاني وزاد لغرب الرواية وفيها (القرض
 لا يتعلق بالجائز من الشروط) آخر (فلو استقرض الدراهم
 ولكنه بلغ وشروط ذئني) آخر (فان كان باطلاً) وكذا
 المكسورة على ان يودى جميعاً كان باطلاً (وكان
 لو اقرضه طعاماً بشرط رده في مكان آخر) وكان
 عليه مثل ما قبض (فان قضاه انكسر بلا شرط جاز
 ويجبر الدائن على قبول الاجود وقيل لا يجزى في
 الخلاصة القرض بالشرط حرام والشراء فقول بان
 يقرض على ان يكتب به الى ياد كذا البوي في دينه وفي
 الاشياء كل قرض يرتفع حرام

فذكر للمؤمن سكنى المهرنة بأذن الرهن
 (فروع) استقرض عشرة دراهم وأرسل
 به لأخذها فقال المقرض دفعته إليه
 وأقرضه العبد العشرة قال قوله لا يأتى
 المولى قبض المقرض على العبد لأنه أقرض
 عليه ولا يرجع المقرض بغير عشرين رجلاً
 أنه قبضها بحق انتهى بغير عشرين رجلاً
 واستقرضوا من رجل وامرؤ بالدفع
 لأحدهم فدفعت له أن يطلب منه الأربعة
 قلت ومعه حصة التوكيل بقبض المقرض
 لا بالاستقرض فنية وفيها استقرض
 العبد وزناً يجوز ويبنى جوازه في العينة بلا
 وزن مثل عليه الصلاة والسلام من نهي
 بعامها الجيران أن يكون ربا فقال ما رآه
 المسلمون حسناً فهو عند الله صالح وفيما تشرع
 النبي البشير بنين قال طاعة المقرض يجوز
 ويكره وأقر المصنف قلت وفي معروضات
 الفتى أبي السعد لوطان زيادة العينة في زواتها
 عشر أو ثلاثة عشر بطريق المعاملة في زواتها
 بعد أن ورد الأمر بالعشرة بأزيد من عشر
 الإسلام بان لا تعط العشرة ما إذا أئتم
 ونصف فيه على ذلك فلم يثبت ثوبته
 فأجاب بعز ويحبس إلى أن تظهر هل يرد ما
 وصل إليه فثبت وفي هذه الصورة هل يرد ما
 أخذه من الرجوع أصاحبه فأجاب أن حصل
 منه بالترائي ورد الأمر بعدم الرجوع
 لكن يظهر أن المسألة حق أن بعض المقرض قد
 غرت بهذا الخصوص انتهى والله الموفق

(باب الربا)

كما فرغ من البيوع التي من الشارع بها فاحلها شرع فيما نهي الشارع عنه منها قال تعالى لا تأكلوا الربا وهو مقصور وينسب اليه على لفظه فيقال ربوي بكسر الراء والتع في النسبة خطأ وهذا يقتضي ان المادة واوية قال الحريري الصواب ان يكتب بالياء لان ثبوتيه وبيان واليه ذهب ابن الاثيري وابن السكيت (قوله مطلق الزيادة) اي وان لم تكن في المعيار الشرعي قال تعالى ويرى الصدقات واقاد السكال انه يطلق على القدر الزائد ايضا (قوله قد دخل ربا النسبة) لان فيه فضل الحلول على الاجل (قوله لانه لا يملك بالتبعض قنية وجر) قال في المنع صرح في القنية معزيا الى البرزوي انه ذكر في غني القها من جملة صور البيوع الفاسد جملة العقود الربوية يملك العروض فيها بالتبعض انتهى وهل يعمل الا برآء في الربا اختلف فيه افتاء المشايخ فاستاذ صاحب القنية وعلاء الدين الحنطلي على انه يعمل اذا كان الا برآء بعد الهلال ويركن الدين الذاهبي وفيهم الدين الحنطلي ونظير الدين المرغيناني على انه لا يعمل وقال في البحر وظاهر ما في جميع العلوم وغيره ان المشتري يملك الدرهم الزائد اذا قبضه فيما اذا اشترى درهمين بدوهم فانهم جعلوه من قبيل الفاسد وهكذا صرح الاصوليون في بحث التهي فاما ان الربا وسائر البيوع الفاسدة من قبيل ما كان مشروعا باجابه دون وصفه اه لكن انما فرض صاحب القنية عدم رد الفاسد ان في صورة الا برآء وقال في اثناء عبارته قلت فاذا كان فضل الربا يملك كالتقايض فاذا استهلكه على ملكه ضمن مثله انتهى وحينئذ فلا يبرأ باستهلاكه من غير ابرآء كما هو ظاهر عبارة المؤلف والحاصل ان الربا اذا كانت عينه قائمة وجب ردّها وان كانت مستهلكة ولم يرد منها وجب رد ضمانها وان ابرآء منها فهي مسئلة الخلاف (قوله خرج مسئلة تصرف الجنس بخلاف نفسه) هكذا في نسخة وفي نسخة خلاف باللام وهي الاولى قال في المنع قيد به لخرج يسع كبروك شعير بكري بروكري شعير لصرف الجنس بخلاف جنسه انتهى (قوله فليس الذرع والعدي بربا) قال في المنع فضل عشرة اذرع من الثوب الهروي على خمسة اذرع منه لا يكون ربا لان ثمنه الفدر اشترى انتهى اي اذا كان حالا قال القهستاني وخرج يسع ذراع من الثوب بذراعين تقدان الفضل لم يعتبر شرعا انتهى ومثال العدي يسع بيضة بيضتين وقوله فليس بربا اي يذو ربا والاولى ان يقول ربوي (قوله مشروط ذلك الفضل) تركه اولي فانه مشعر بان تحقق الربا يتوقف عليه وليس كذلك انتهى قهستاني ونقله المؤلف عنه في شرح الملتقى (قوله اي بائع او مشتري) اي مثلا فكل ما المفترضين والراهنين قهستاني قال ويدخل فيه ما اذا شرط الانتفاع بالرهن كالا ستخدام والركوب والزراعة والبس وشرب اللبن وكل الثمرات السكل ربا حرام كما في الجواهر والمنتقى انتهى (قوله فليس بربا) اي مصطلح عليه في هذا الباب والاقدم تقدم قريبا ان البيوع الفاسدة من الربا انتهى حلي (قوله بل بيعا فاسدا) عطف على محل خير ليس (قوله فليس الفضل في الهبة بربا) وان كان مشروطا درشتني (قوله فلو شري الخ) عبارة المنع تفيد تفريعه على قوله مشروط (قوله وزاده دانقا) تعبيره يوافق ما في البحر والذي في المنع فزادت بناء التأنيث وضيمه الى الدراهم وهي الاولى لان مسئلة الزيادة بعد العقد سيأتي حكمها بعد فاعني على انها ظهرت زيادتها (قوله وهذا) اي صحة الهبة المفهومة بما قبله ويدل عليه عبارة المنع (قوله اذا ضرها الكسر) اما اذا كان لا يضرها الكسر فلا بد من تغييره عند الهبة (قوله ان صحة الزيادة والخط قول الامام) هذه مسئلة مستقلة موضوعها عقدا على التساويين لخط احدهما او زاد بعد العقد فيجوز فيه الخلاف وموضوع المسئلة السابقة كمسئلة الدرهمين اللذين احدهما اكثر وزنا ظهرت الزيادة في المدفوع على ان ما ذكره مخالف لما في الهندية عن المبسوط وعبارتها ولو ابتاع قاب فضة وزنه عشرة بعشرة دراهم وتقابضا ثم حط عنه درهما قبل الخط وقبضه اقترافا من مقام البيوع او قبل ان يشرقا فاسد البيوع كما في قول ابي حنيفة رحمه الله وفي قول ابي يوسف الخط باطل ويرد الدرهم عليه والعقد الاول صحيح وفي قول محمد رحمه الله العقد الاول صحيح والخط بمنزلة الهبة المستداه ان يمنع منه ما لم يسلم ولو زاده في الثمن درهما وسلمه اليه فسد العقد في قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما الزيادة باطله والعقد الاول صحيح (قوله والفرق بينهما) اي بين الزيادة والخط (قوله خفي عندي) قال الشيخ قاسم لكنه ظاهر عندي لان من الخط ما يمكن ان لا يعلق باصل العقد ويجعل هبة مستداه بالاتفاق وهو حط جميع الثمن فكان البعض كالسكل بخلاف الزيادة فانها لا تكون الا ملحقه باصل العقد وبذلك يفوت التساوي تأمل انتهى حلي (قوله فخله زيادته) اي على وجه الهبة بقرينة ما بعده (قوله وما قدمناه عن الذخيرة) في زيادته الدائق في بيع

(باب الربا)
(وهو) انتم مطلق الزيادة وشرعا (فضل) ولو حكي
قد دخل ربا النسبة والبيوع الفاسدة
فكلمة من الربا فصب رد عين الربا لو فاما
لا رد ضمانه لانه يملك بالتبعض قنية وجر
(خال من عوض) نخرج مسئلة تصرف
الجنس بخلاف جنسه (الذرع والعدي بربا)
السكل والوزن فليس (لا حد التماقدين)
مشروط ذلك الفضل (اي بائع او مشتري) فليس
اي بائع او مشتري (في المداينة) فليس
بربيل بيعا فاسدا (في المداينة) فليس
في الهبة بربا فلو شري وزاده دانقا وان وهبه منه
بعشر دراهم وزاده دانقا وان وهبه منه
انعدم الربا ولم يفسد الشرا لا يقسم كما في المنع
الكسر لانها هبة مشاع لا يقسم كالمجموع ان
عن الذخيرة عن محمد وفي صرف الجواز
صحة الزيادة والخط قول الامام وحلي والابن
المطالع جعله هبة مستداه لخط وحلي
الزيادة قال ابن الملك والفرق بينهما خفي
عندي قال وفي الخلاصة لو باع درهما بدينار
واحد هما اكثر وزنا فخله زيادة جاز لانه
هبة مشاع لا يقسم ولو باع قطعة لحم بدينار
اكثر وزنا فهو هبة الفضل لم يجز لانه هبة مشاع
يقسم قلت وما قدمناه عن الذخيرة عن محمد

العشرة بالعشرة (قوله صريح في عدم الفرق بينهما) أي بين الزيادة والخط في أن كلا يجعل هبة متقدمة فاما
 الحلبي ويمكن أن يكون محمدا صاحب كيا قول الامام فلا منافاة انتهى قلت هذا من المؤلف خلط مقام بمقتا
 فان ما في الذخيرة موضوعه اذا ظهرت زيادة في احد العوضين وما في الجمع موضوعه ما اذا تعدد على متساوية
 ثم زاد احدهما في عوضه في الاول يجري التفصيل فيما اذا وجه وفي الثانية الزيادة باطله والعقد صحيح (قوا
 وكذا عند الامام سوى العقد) فيطبق الامام الخط والزيادة باصل العقد فكانه باع تسعة بعشرة او عشرة باخ
 عشر فيحكم بعصمتها ويترتب عليها فساد العقد (قوله وعلمته) العلة لغة المرض الشاغل واصطلاحا ما يضاف
 اليه الحكم بلا واسطة انتهى بصر (قوله اي علة تحريم الزيادة) لوجعل الضمير راجعا الى الربا تقدمه لكان اول
 وقد علمت انه يأتي بمعنى الزيادة قال الحلبي واراد بالزيادة هنا ما يشمل الحكمية وهي الاجل انتهى (قوله المعهود
 اي عند الفقهاء فلا يشمل الذرع والعد (قوله بالمد) وفتح النون بناية (قوله فلم يجز بيع قفيز الخ) تركه التفريع على
 الفضل لظهوره (قوله واحدهما نساء) فلو كان كل نسيتة يحرم ايضا لانه بيع الكالئ بالكالئ ابن كمال
 اي النسيتة بالنسيتة كمال (قوله متساويا اما اذا وجد التفاضل مع النساء فالحرمة للفضل افاده ابن كمال (قوا
 بمرورين) بسكون الراء كما في الجهر (قوله لعدم العلة الخ) قال في الجهر وعدم العلة وان كان لا يوجب عدم الحكم
 لكن اذا اتحدت العلة لزم من عدمها عدم لا بمعنى انها تؤثر بعدم بل لا يثبت الوجود لعدم علمته فيبقى عدم
 الحكم وهو عدم الحرمة فيما نحن فيه على عدمه الاصل واذا عدم سبب الحرمة والاصل في البيع مطلقة
 الاية كان الثابت الحل انتهى (قوله وان وجد احدهما الخ) لان اجتماعهما حقيقة العلة فيكون
 لاحدهما شبهة العلة فيحرم بمقتضى حقيقة العلة وهو بالقدرة لانه تفاضل حقيقة ويحرم بشبهة العلة شبهة
 الفضل وهو النساء لانه يشبه الفضل وليس بتفاضل حقيقة اعمالا للدليل بقدره ولا يقال احدهما جزو العلة
 وبه لا يثبت الحكم ولا شيء منه فكيف يثبت باحدهما حرمة النساء لانا نقول احدهما علة تامة لهذا الحكم وهو
 حرمة النساء وان كان بعض العلة في حق ربا الفضل حقيقة فلا يلزم المذهب وانتهى حلبي وفيه مع اول عبارته
 نوع تضارب فتأمل (قوله اي القدر وحده) كالمخططة بالشعر (قوله والجنس وحده) كالهروى بالهروى (قوله
 حتى لو باع عبدا بعد) ارشاد ببناء شريلا لية عن الجوهرية (قوله اسلام منقود في موزون) كما عند التقديرين
 في زعفران او قطن والعلة ما ذكره وعلة في الهداية بعدم اتحاق الوزن فان النقود توزن بالعميات بالصاد وبفتح
 النون في الجمع وبسكونها في المفرد والزعفران بالامناء فقد اختلفا صورة من حيث الوزن ومعنى فان النقود
 لا تعين والزعفران ونحوه تعين وحكما فانه يجوز التصرف في النقود قبل قبضها بخلاف الثمن فلم يجمعهما
 القدر من كل وجه وسائر الموزونات خلاف النقد لا يجوز ان يسل في الموزونات وان اختلفت اجناسها كاسلام
 حديد في قطن او زيت في جبن الا اذا خرج بالصنعة عن ان يكون وزنا فلو اسلم سيفا فبما لوزن غير الحديد جاز لان
 السيف خرج عن ان يكون موزونا وكذا يجوز بيع اقماع من غير القدين بمثله من جنسه بدا بيد شخص او حديدا
 وان كان احدهما ما اتقل من الاخر بخلاف الذهب والفضة فانه يجري فيما ربا الفضل وان كانت لا باع وزنا
 لان صورة الوزن منصوص عليها فيهما فلا تتغير بالصنعة فلا يخرج عن الوزن بالعادة انتهى بصر وهذا يفيد
 ان الاماين من النحاس يباع بغير وزن فتأمل (قوله ونقل ابن كمال عن الغاية) عبارته وقد نص على جواز اسلام
 المخططة في الزيت عندنا انتهى بالحرف وذلك لاختلاف القدر فان احدهما مكيل والاخر موزون (قوله ومفاده
 الخ) كلام ابن الكمال لا يفيد ذلك فانه انما يفرضه في اسلام مكيل في موزون وقد رها مختلف فكيف يفاد منه
 جواز اسلام موزون في موزون او مكيل في مكيل وهو انما ذكر جواز هذه خاصة دون غيرها معترضاتها على من
 عبر بالقدر كما صنف اي فانه قد اجتمع في هذه المسئلة قدور لم يحرم النساء وما من عبر بقوله وعلمته الكيل او الوزن
 مع الجنس فلا ترد عليه (قوله فليحذر) المقام في غاية التحريم (قوله وقد مر) الاولى وقد قرر في السلم (قوله وبالقدر
 المتفق) فاذا كان هذا هو المقرر فلا يحرم غيره وقد علمت المستثنى (قوله متغاضلا) اي ونسيتة وتركه لغيره لروما
 فانه كلما حرم الفضل حرم النساء ولا عكس وكلما حل النساء حل الفضل ولا عكس انتهى حلبي (قوله خلافا
 للشافعي) فانه جعل العلة العظم في المطعومات وتفصيله وتوجيهه في المطولات (قوله كيلى) قيد به احترام اعا
 اذا اصطلح الناس على بيعه جزا فان التفاضل فيه جائز ومثله قوله وزنى انتهى حلبي (قوله ثم اختلاف الجنس)

صريح في عدم الفرق بينهما او عليه قال الكمال
 من الزيادة والخط سوى العقد صحيح عند محمد
 وكذا عند الامام سوى العقد فيسقط لعدم
 التساوي فليحفظ فان لم ابرهن به على هذا
 (وعلمته) اي علة تحريم الزيادة (القدر)
 المعهود بكيل او وزن (مع الجنس فان وجد
 حرم الفضل) اي الزيادة (والنساء) بالمد
 انما خبر فلم يجز بيع قفيز من متساويا
 واحدهما نساء (وان عد ما لم يكسر الدال
 من باب علم ابن مالك (خلا) كالهروى بمرورين
 لعدم العلة فيبقى على اصل الاية (وان
 وجد احدهما) اي القدر وحده او الجنس
 (حل الفضل وحرم النساء) ولو مع التساوي
 حتى لو باع عبدا بعد الى اجل لم يجز لوجود
 الجنسية واستثنى في الجمع والدر اسلام
 المنقود في موزون كيلا يفسد كذا ابواب
 منقود في موزون كمال عن الغاية جواز
 السلم ونقل ابن كمال قلت ومفاده ان
 اسلام المخططة في الزيت قلت ومفاده ان
 القدر بانه مراده لا يحرم النساء بخرمة النساء
 فليحذر وقد مر في السلم ان حرمته النساء
 تتحقق بالجنس والقدر المتفق فنية ثم فرغ
 على الاصل الاول بقوله (فخر) بيع كيلى
 وزنى يجهل متغاضلا ولو غير مطعوم
 خلافا للشافعي (الجنس) كيلى (وحدية) وزنى
 ثم اختلاف الجنس يعرف باختلاف الاسم
 ابتلاص واختلاف القصد كما بسطه الكمال

(قوله ما لا يجوز بيعه بالآخر مطلقا) من (قوله مال وقف) الحق صاحب البحر بجملة المال الذي هو الموقوف
(وتجيم) فلا يجوز للوزير بيعه بغير إذن السلطان (قوله ومنه يرض) فاذا باع جدي بردي فكذلك غيره
منه ويتخذ هذا التصريح من الثلث فيعتبر ما زاد من ثمنه بليليد عن قيمة الردي فان خرج من الثلث والا فبما ساء
(قوله وفي القلب الرهن اذا انكسر) اي عند المرتحن ولقصت قيمته فان المرتحن ضمن قيمته ذهبا اي غير منكسر
وتكون رهنا عنده بغير رضى اذ القلب بالضم نحو الرمال ابو السعيد (قوله ثان بقضاءهما جان) قال في الجاهلي
ولو باع الفلوس بالفلوس ثم اقترعا قبل التقاض بطل البيع ولو قبض احد هما ولم يقبض الاخر او تقابضا ثم استحق
ما في يد احدهما بعد الاقتراع فالعقد صحيح على حاله هندية ولا بد من التعيين في بيع الفلوس بمثلها لا اتحاد
الجنس كما مر في بيع الفلوس بالفلسين وهذا بناء على ان التقاض ليس بشرط في بيع الفلوس بمثلها او باحد
التعدين واختلف كلام محمد في ذلك وكلام القدرى يدل على ان التقاض ليس بشرط افاده الحلبي (قوله كما مر)
الذي مر في بيع الفلوس بالفلسين اشتراط التعيين لا القبض افاده الحلبي (قوله كيف ما كان) ولو متفاضلا وعن
ابي حنيفة ان اللحم اذا طبخ خرج من الوزن حتى يازرع بعضه ببعض متفاضلا خزائنه ولا بأس بطوم الطير واحد
بانئين يدايه قهستاني (قوله اما نسيت فلا) اما اذا كان من جنسه فظاهر واما اذا كان من خلافه فمذهبهم
فلان النسيتة ان كانت في الشاة الحية فهو سلم في الحيوان وان كانت في البدل الاخر فهو سلم في اللحم وكلاهما
لا يجوز انتهي حلبي عن العناية (قوله ومشرط محمد زيادة الجانس) مراده به اللحم المفروزل ليكون بعض اللحم
بمقابلته ما في الحيوان من اللحم والباقي بمقابلته السقط والاتحقق الربا ونظامه في الحلبي (قوله ولو باع مذبوحة بحية)
قال في التهر اما على قولهما فظاهر واما على قول محمد فلانه لم يلزم وزيادة اللحم في احدهما مع سقطها
بازاء السقط انتهى والنظائر انه يقال ذلك في المذبوحة بالمذبوحة (قوله وكذا المسلوختين) اي يجوز بيع
المسلوختين احدهما بالآخرى (قوله واراد الخ) الضمير في اراد الى الطحاوي فالمناسب ذكر كلامة ليرتب هذه
وعبارة البحر وفي شرح الطحاوي لو كانت الشاة مذبوحة غير مسلوخة فاشتراها بلم الشاة فالجواب في قولهم
جميعا كما قال محمد واراد بغير المسلوخة غير المتصلوة عن السقط انتهى ومنه يعلم ان هذه في بيع المذبوحة غير
المسلوخة يلزم الشاة لا في المسلوختين (قوله عن السقط) يقتضي ما لا ينطبق عليه اسم اللحم كالجلد والكروش
والامعاء والطحال من (قوله وكما جازي بيع كرباس) بكسر الكاف ثوب من القطن الابيض حموى وفي المنح
الكريمان الثياب من اللحم والجعل كرايس انتهى (قوله كيف ما كان) متساويا او متفاضلا انتهى حلبي (قوله
لا اختلافهما جنسا) لان الثوب ليس بموزون والغزل موزون انتهى مكى عن الكشف وفيه ان هذا اختلاف
في القدر وعليه في البحر ان الثوب لا ينتقض ليعود غزلا او قطنا (قوله في قول محمد) وقال ابو يوسف لا يجوز الا
متساويا من حال في البحر وقول محمد اظهر وفي الحاوي وهو الاصح (قوله يدايه) علمه اقتداء بالجنس دل عليه قوله
ولا جنسين قال صاحب القنية ولا اعلم فيه خلافا من اصحابنا وما تقدم من قوله لا اختلافهما جنسا بقيد جواز
بيع احدهما بالآخر نسيتة والا قرب ما في القنية ويجوز بيعهما متفاضلا كما في البحر (قوله وكذلك غزل كل جنس)
فانه يباع متفاضلا يدايه (قوله وكبيع رطب برطب) اي متماثلا وذاجات اتفاقا وفي الجوهره يبيع الرطب
بجازر بالايجاع متماثلا وبعضهم جعل الجواز قول الامام ومنعاه افاده المسكي (قوله خلافا للعيني) حيث قال وزنا
وصكانه سبق فلم انتهى حلبي ويدل عليه ما نقله بعد عن ابن ملك من انه موازنة لا يجوز اتفاقا ويمكن قصره
على العيني على ما اذا جرى العرف فيه بالوزن (قوله في الحال) يرجع الى كل من المستثنين (قوله خلافا لهما)
لانه يتقضى في مالي الحال عن المساواة بالخلاف وله ان التساوئ انما يعتبر حال العقد وعروض النقض لا يمنع مع
المساواة في الحال اذا كان موجبه امر اخليا حموى (قوله لم يجز) لان من شرط المساواة فيه الكيل والمجازفة
والوزن لا يدري بهما المساواة انتهى اي لان احدهما قد يكون أثقل في الميزان من الآخر وهو في الكيل انتقص
وفي البحر ولا يجوز التفاضل في بيع البسر بالرطب انتهى حلبي (قوله وعنب بعنب) وذاجات في قولهم كالرطب
بالرطب اتفقنا عن التقرير بب (قوله او بزيب) عنده لا عندهما (قوله كذلك) اي في الحال لا في المال انتهى حلبي
وانت خبير بان استقيمه بالحال ذكره الشرح لا المصنف فلا يصح ارادته من كلامه قلوا آخر متماثلا عن كذلك
ليكون تفسيره كما فعله المصنف لكان اولي (قوله منقوع) الذي في الاتفاق منقوع من انقع الزبيب في الخلابة

[illegible]

اذ القاه في البيت وتخرج منه الجلاوة قال والمشهد وعند الفقهاء التشديد وفي القاموس ما مستقوع وناقع وتجمع
فانبع والرشف انفع للغطش اي اقطع حتى اسم الفاعل على فاعل واسم المفعول على مفعول (قوله بخلاف الجهد)
فمع يمع الخططة اليابسة بالمبلولة ومعه اذا انتفت اما اذا بليت من ساعها يجوز يمعها بالياسية انتهى خلاصة
(قوله فهو ماقط الاعتبار) فلا يجوز التفاضل (قوله والخططة المقلية) يقال قلى يلقى ولا يلقوا فخططة مقلوة
فهما لغتان ذكرهما صاحب الجمل انتهى نرى الدين (قوله يفسد) لان القلى كائن بصنع العباد فيعدم الطعافه
التي كانت الخططة به مثلية مكي عن الفتح (قوله وكيسع يلوم مختلفه الخ) لان اصولها اجناس مختلفة واسماؤها
باعتبار الاضافه كذلك وكذا (قوله بالياسية) بالياسية لانها لا يجوز من متفاضلا بافاده المصنف (قوله يد ايد)
لا تصاد القيد ولو اشره بعد جمع ماد كرمليغيد اشتراطه في الكمال (قوله يجمع) يجمع (قوله يجمع) يجمع
والضمان ثم لا يجمعها جليس واحد مكي (قوله ويخيه باعتبار العادة) اي لانهم يجمعونها في كل حال من الدليل
والا فلا حكم في كل غير ذلك انتهى غاية (قوله بالفتح) اي والتخفيف (قوله اولم) فان كانت كلها من الضمان
لانها اجناس مختلفة لا اختلاف الاسماء والصور والمقاصد مع قوله بعد لا اختلاف اجناسها يرجع الى هذا
ايضا (قوله يراود قيني) لان الخطبة الصنعة صار جنسا آخر حتى خرج من ان يكون مكيلا والبر والدقيق مكيلان
فلم يجمعهما القدر ولا الجنس حتى جاز يمع احدهما بالآخر نسيته اذا كانت الخططة هي المتأخرة لامكان
ضبطها وان كان الخبز هو المتأخر فالسالم لا يجوز فيه عنده لتفاوته مجتمعا وطحا ونضجا والمفقي به قولهما بالجواز
انتهى بجر (قوله وزيت مطبوخ بغير مطبوخ) لانه تبدل الصنعة فتختلف المقاصد وهو العلم فجا بعد ايضا افاده
الز يلى (قوله او وزنا) سقط من عبارته عددا كما تبدل عليه عبارة التهر حيث قال عددا او وزنا كيف اصطلموا
عليه انتهى (قوله فلو اتحد) كلم البقر مع الخماوس والضمان مع المعز (قوله لانه لا يوزن عادة) فلم يكن مقدرا فلم
توجد العلم انتهى ز يلى (قوله حتى لو وزن) عادة لم يصرح بجهة المفهوم اذ يلى (قوله وفي الفتح لم الجاج والاوز
وزن) استثناء من لم الطيور اي فلا يجوز في التفاضل (قوله اما في زماننا فلا) فالحكم فيه ما ذكره الز يلى
(قوله باختلاف الجنس) كلم البقر مع الضمان (قوله او المقصود) كالشحم بالالية وهما من حيوان واحد (قوله
لوي تبدل الصفة) كازيت المطبوخ بغير المطبوخ (قوله وبارا الاخير) وهو يمع الخبز بالبر والدقيق انتهى دور
(قوله ولو الخبز) ليس في عبارة الدرر وعبارةها وبالقبض في الاخير فقط والشرح اخذ ذلك من قوله به يلقى لانه
اذا كان المتأخر هو البر بارا اتفاقا لانه اسم وزني في كيلي والخلاف فيما اذا كان الخبز هو النسيته فمعه وبارا
ابو يوسف اذا اتى بشرائط السلم لحاجة الناس لكن يجب ان يخطا وقت القبض حتى يقبض من الجنس الذي
سمى لتلا بصير استبدالا بالسلم فيه قبل قبضه وقت ذلك والا حوط المنع انتهى فوح اقتدى (قوله نعم) اي حيث
لا يشترط فيه شرائط السلم (قوله يجوز السلم في الخبز وزنا) الا في هذه لانه عين قوله سابقا ولو الخبز نسيته به
يفق الخ (قوله وكذا عددا) لا وجوده في عبارة التهرستاني مع ان المعداد من الخبز لا يضبط فكيف يصح السلم
فيه وفي حاشية ابي السعود عن التهر ويحوز عند ابي يوسف لانه وزني عنده فيحوز بشرط الوزن وان كان العرف
فيه العدائتي (قوله اوسويق) اي سويق الخططة اما بسويق الشعير فيحوز فتح (قوله هو الجروش) من الشعير
والخططة وفيهما ذكره الكرماني (قوله ولا يمع دقيق بسويق) اي كلاهما من الخططة واما دقيق الخططة
بسويق الشعير وعكسه فلا شك في جوازه كمال (قوله ولو متساويا) اما حرمة التفاضل لانها جنس واحد لان
احدهما بر والآخر اجزاء والجميع بالتفرق لا يصير جنسا آخر فبقيت شبهة الجانسة وثبوت الشبهة يكتفى بثبوت
حرمة الربا واما حرمة التساوي فلان المعيار في الكيل وهو غير مسوي الا ترى ان البر اذا طهر زيد عليه وتلك
الزيادة كانت موجودة في الحال وظهرت بالطن انتهى (قوله خلافا لهما) هذا الخلاف في بيع الدقيق
بالسويق كما هو صريح الز يلى والبصر فاجزاء لانها جنسان مختلفان لا اختلاف الاسم والمقصود ولا يجوز
ان يبيع احدهما بالآخر نسيته لان القدر يجمعهما (قوله انا كانا مكبوسين) وفي الوزن دعيان ز يلى (قوله
فانرا اتفاقا) ولو احدهما اخشن خلاصه (قوله وخططة مثلية بمقلية) وقيل لا يجوز عليه قول في البسوط
لان التاخر قد تأخذ من احدهما اكثر من الآخر والاول اولى انتهى كمال (قوله فعاقد) لعدم تسوية الكيل بينهما
بجر (قوله الشريح) بفتح الشين كز ييب افاده صاحب المصباح (قوله حتى يكون الخ) اي على وجه الجزم فلولم

خلافا لجمهور ز يلى وفي العنايه كل تفاوت خلقي
سلكا طلب والبر والجيد والريى فهو ماقط
الاختبار وكل تفاوت يصنع العباد كخططة
ما لمة بين والخططة المقلية بغيرها يفسد كما سيجي
(ق) يجمع (لوم مختلفه بعض متفاضلا)
يد ايد (ولين يروى عن وخل دقل) بفتح د
ودي التبر ونسيته باعتبار العادة (تخل غيب
ونشع بطن بالية) بالفتح ما يبعده العوام لية
(اولم وخز) ولومن (ب) يراود قيني (ولومنه
وزيت مطبوخ بغير مطبوخ) (متفاضلا) او وزنا كيف
بالنفس مع بغير المري منه (متفاضلا) او وزنا كيف
سكان لا اختلاف اجناسها فلو اتقدم بجز متفاضلا
الا في لم الطير لانه لا يوزن عادة حتى لو وزن لم يجر
ز يلى وفي الفتح لم الجاج والاوز في عادة
مضروفي التهر لعله في زماننا اما في زماننا فلا والحاصل
ان الاختلاف باختلاف الاسل او المقصود او بتبدل
الصفة فليحفظ وبارا الاخير ولو الخبز نسيته به يلقى
دراى اذا اتى بشرائط السلم لحاجة الناس
والاحوط المنع اذ قلنا يقبض من جنس ما سوي وفي
التمستاني معنى التفرقة الاحسن ان يبيع خاتما
ثلاثة من الخبز بقدر ما يريد من الخبز يجعل الخبز
معلوم سوف بصفة معلومة فمنا حتى يصير د يلى
ذمة الخبز ويسلم الخاتم ثم يشتري الخاتم بالبر
وفي معنى المعصنات يجوز السلم في الخبز وزنا واذنا
عددا وعليه الفتوى وسيجي جواز استقراره
ايضا (و) جاز يمع (اللين بالجين) لا اختلاف
المقاصد والاسم حاوى (لا) يجوز (يبيع البر
بدقيق اوسويق) هو الجروش ولا يمع دقيق بسويق
(مطلقا) ولو متساويا القدم المسوي فيجرم لشبهة
الربا خلافا لهما واما يمع الدقيق بالذوق
متساويا كليا اذا كانا مكبوسين وخططة مثلية
ابن ملك كيبس سويق بسويق (و) لا
بجلية واما المقلية بغيرها فعاقد كما مر (و) لا
(الز يلى) زيت والشحم بجر (و) يجمع الشريح

لا يجوز لغيره ان يبيع ما كان له من حق في حق غيره كالمعقود كذا اذا زاد ما في الزيتون والسفستم او ثوبا او غيره من هذه
 ان المراد بالخزم قلبه النظر في الشيء بالمثل (قوله فسد بالزيادة) ولا بد من التمسك بالزيادة
 التراب لا قيمة له فلا يجعل ما زاد من شيء منع (قوله عنه بغيره) الا انه يبعد من الدماء قد روى عنه ثلاث من الدماء
 استقرض الخبز والجلوس على باب الحمام والنظر في امرأة الحمام (قوله وعليه الفتوى) وهو المختار لتعلم
 الناس وحاجتهم اليه انتهى اختياره وعند ابي يوسف يستقرض من وزنه لا يحددا قال الشارح وعليه الفتوى قد
 اختلفت الاقوال ومنعه الامام كيف ما كان (قوله برغبة من نسيئة جاز) لانه عددي مستطاب فيجعل الرغبة
 بمقابلته احد الرقيقين والاجل يجعل رغبته حكما بمقالة الرغبته الثاني مجتبي (قوله وبعبكسه لا) وهو ما لو
 رغبين قد ابرغيف نسيئة لا يجوز ولعله في الاول انما جاز وان كان الجنس واحدا تيسرا (قوله وجاز بيع كسيرا
 كيف كان) اي نقدا او نسيئة بغير ويقال ما تقدم (قوله ولا ربا بين سيد وعبد) قال في الشريعة ليلية ومن شرآه
 الربا عصمة البدلين وكونهما مضمونين بالاتلاف فصمة احدهما وعدم تقومة لا يمنع فشرآ الاسير والثابة
 مال الحربى او المسلم الذي لم يهاجر بجنسه متفاضلا جائز ومنها ان لا يكون البدلان مملوكين لاحد المتبايعين
 كالسيد مع عبده ولا مشركين فيما شركة عنان او معاوضة بدائع انتهى (قوله ولو مدبرا) او ام ولد له
 اقتدى (قوله لا سكنا) لانه صار كالخريد وانصرفا في كسبه انتهى فوج اقتدى (قوله اذا لم يكن دينه مستغفرا
 صادق بعدم الدين رأسا وبوجوده غير مستغرق ونص على الاخير المصنف (قوله يتحقق الربا اتفاقا) لعدم الملة
 عنده للمولى في كسبه وعندهما لتعلق حق الغير من (قوله لا للربا) حق لو اخذ السيد من عبده ووجه
 بدرهمين لا يرد العبد ما اذا انتهى فوج اقتدى (قوله ولا ربا بين المتعاضدين) لان السكك ما لها زيل (قوله
 اذا تليقها من مالها) قيد للاخير فقط لان المتعاضدين ليس له مال مستقل به عن مال الشركة وقيد بها لانه اذا كان
 من غيره جرى بينهما بغير (قوله ولو بعد فاسد) كما اذا باع منهم خرا او خذيرا او مينة او قمارهم واخذ المال
 من (قوله ثم) قيد به لانه لو دخل دارنا بامان فباع منه مسلذرها بدرهمين لا يجوز انما قامسكين (قوله
 لان ماله ثمة مباح) هذا لا يظهر الا اذا كان المسلم هو الذي يتناول الزيادة والربا اعم من ذلك اذ يشمل ما اذا كان
 الدرهمان من جهة المسلم او من جهة الكافر وجواب المسئلة بالحل عام في الوجهين منع عن الفتح وقد نقده
 ان شرط الربا عصمة البدلين جميعا (قوله مطلقا) اي ولو بعد فاسد (قوله فلا ربا اتفاقا) سبق قلم من المصنف
 والصواب فلا يجوز الربا اتفاقا كما هو في المنع مغلالة بانه اخذ ماله بدارنا فكان من اهل دار الاسلام وهذا انه
 يظهر اذا هاجر بماله اما اذا هاجر بدونه فلا وظاهر التعليل جواز الربا معه حينئذ (قوله ومنه) اي من المصنف
 (قوله به لم حكم من اسلم الخ) فانه لا ربا بينهما لانهما في حكم الحربى (قوله لا في الست) صوابه الخمس باسقاء
 من هاجر البناء رجوع الاولى السيد مع عبده الثانية شهر بكا للمعاوضة الثالثة شر بكا للعنان الرابعة للمسلم
 الحربى ثمة الخامسة المسلم مع الذي اسلم في دار الحرب ولم يهاجر او السعود ولو جعلت السادسة المسلمان اللذان
 لم يهاجرا الصم والله سبحانه وتعالى اعلم واستغفر الله العظيم

(باب الحقوق)

جمع حق والحق حقيقة هو الله تعالى بجميع صفاته لانه الموجود حقيقة بمعنى انه لم يسبقه عدم ولا يلحقه
 عدم واطلاق الحق على غيره مجاز انتهى كرماني وفي المصباح الحق خلاف الباطل وهو مصدر حق الشيء من باب
 ضرب وقتل اذا وجب وثبت انتهى وفي القاموس من اسمائه تعالى الحق ومن صفاته والقرآن وضد الباطل
 والامر المقضى به والموت والجزم والحقة اخص منه وحقيقة الامر انتهى (قوله لتبعيتها) فيايق ذكرها بعد ذكر
 مسائل اليسوع منع حال فيه وهذا التعليل يقتضي تأخرها عن السلم والصرف وكان القياس ذكرها اول كتاب
 اليسوع قبل الخيارات وله مناسبة خاصة بالربا لان في الربا بيان فضل هو حرام وهذا بيان فضل على المبيع
 هو حلال انتهى (قوله ولتبعية ترتيب الجامع الصغير) والمصنف التزم متابعتها اقاده في المنع (قوله مثلث العين)
 واللام ساكنة حوى اي على جميع لغاته ابو السعود (قوله اشترى بيتا الخ) البيت اسم لمصنف واحد جعل
 ليات فيه سواء كان له دهليزا ولا وبعضهم يزيد له دهليزا حوى (قوله لان الشيء الخ) الاولى ذكرها قبل قوله
 ما لم نص عليه يعني ان حق الشيء ادنى منه لامثله وعلو البيت مثله والشيء الخ وهذا يفيد انه لو لم يكن عليه مثله

كيفية

(حق يكون الزيت والحل اكثر مما في الزيتون
 والجسم) يكون قد روى عنه في قوله وان اشترى بالمثل
 وكذا كل ما تملكه قبيح يجوز بيعه لا يملكه كسيرا
 بسجنه وحبس بغيره لا يملكه لا يملكه كسيرا
 ترابا بغيره لا يملكه لا يملكه كسيرا
 (ويستقرض الخبز وزنا وعددا) عند محمد
 وعليه الفتوى ان ملك واستصنه السكك
 واختاره المصنف تيسرا وفي المجتبى باع رغبته
 نقده برغبته نسيئة جاز وبعبكسه لا وجاز بغيره
 كسيرا كيف كان (ولا ربا بين سيد وعبد)
 ولو مدبرا لا مكنا (اذا لم يكن دينه مستغفرا
 رغبته وكسبه) فلو مستغفرا يتحقق الربا
 اتفاقا بين ملك وغيره لكن في الضر من المراج
 التحقيق الاطلاق وانما يرد الزائد لا للربا
 بل لتعلق القرماء (ولا ربا بين متعاضدين
 ومن يبي عنان اذا باعها من مالها) اي
 مال الشركة ويلى (ولا بين حربى ومسلم)
 مال الشركة ولو بعد فاسد او قار (ثمة) لان
 مستامن ولو بعد فاسد مطلقا بلا غدر
 ماله ثمة مباح فيصير برضاء مطلقا بلا غدر
 خلافا للثاني والثالثة (و) حكم من اسلم
 في دار الحرب ولم يهاجر يملكه غير معصوم
 الربا معه خلافا لهما لان ماله غير معصوم
 فلو هاجر اليها ثم عاد اليهم فلا ربا اتفاقا
 جوهر قلقت ومنه يعلم حكم من اسلم ثم هجر
 ولم يهاجر او المائل ان الربا حرام الا في هذه
 الست مسائل

باب الحقوق
 في البيع آخرها لتبعيتها ولتبعية ترتيب
 الجامع الصغير (اشترى بيتا فوق آخر
 لا يدخل فيه العلو) مثلث العين (ولو قال
 بلى حق) قوله او بلى فليس ولا يستدعي منه
 نص عليه لان الشيء لا يستدعي منه

فيما لا يتناول ولا يتكافح وانما يقع والعقود عليها السكان اول (قوله والوجه فيها) اي في هذه الاشياء لا يتحقق فيها
استحداث ملك لم يكن فكذلك كالمبيع فيجري فيها حكمه والله سبحانه وتعالى اعلم واستغفر الله العظيم

(باب الاستحقاق)

حق هذا الباب ان يذكر بعد تمام ابواب البيوع لانه ظهور عند العدة بعد التمام ظاهر ولكن لما ناسب الحقوق
اقتطاع معنى ذكر عقبة انتهى كمال وقال في المصباح المنير استحق فلان الامر استوجب به قالة القاراني وجاعة
فالامر مستوجب بالفتح اسم مفعول ومنه خروج المبيع مستحقا انتهى (قوله هو طلب الحق) هو معناه لغة
راما اصطلاحا قال ظاهر انه ضرورة الشخص مستحقا الشيء وهو الذي يناسب قوله وهو قدس هان (قوله بالسكية)
اي بحيث لا يبقى لاحد عليه حق التملك ونحوه في الدرر والمراد بالا حد احد الباعة مثلا لا المدعي فان له حق
الملك في المبرور والمكاتب والاستحقاق فيما من المبتل كما ذكره بعد (قوله لا يوجب فسخ العقد) اي فيوجب
توقف العقد السابق على ايجازه المستحق ولا يفسخ العقد مالم يرجع المشتري على بائعه بالتمن فاذا رجع الان
يفسخ حتى لو اجاز المستحق بعد ما قضى له او بعد ما قبض المستحق قبل ان يرجع المشتري على بائعه يصح
شربلاية (قوله على الظاهر) اي ظاهر الرواية قال في الزيادات ظاهر الرواية لا يفسخ مالم يفسخ المستحق
وهو الاصح انتهى ومعنى هذا ان يراضيا على الفسخ كما في العمادية والفتح انتهى شربلاية (قوله لا يوجب
بطلان الملك) اي ملك المشتري (قوله حكم على اليد) حتى يؤخذ المدعي من يده درر (قوله ولو مورثه) اي
ولو كان الذي تلقى منه الملك مورثه قال في الفقه القضاء على الوارث قضاء على المورث بشرطه انتهى والشرط
هو ان يقول الوارث في جواب المدعي هو ملكي لاني ورثته انتهى ابو السعود والمورث اذا صار مقضيا عليه
في عهد ودعات فادعي وارثه ذلك المحدود ان ادعي الارث من هذا المورث لا تسجد وان ادعي مطلقة تقبل انتهى
بصر (قوله فيتعدي الى بقية الورثة) فليس لاحدهم ادعائه من جهة الارث (قوله فلا تسجد دعوى الملك)
تفرع على قوله والحكم به حكم الخ (قوله بل دعوى التنازع) بان يقول بائع من الباعة حين رجع عليه بالتمن
انا لا اعطى التمن لان المستحق كاذب لان المبيع نتج في ملكي او ملك بائعي بواسطة او بغير واسطة لانها اذا
تحت عنده ثم خرجت من ملكه ثم عادت اليه بوجه من الوجوه ثم خرجت من ملكه ايضا فادعاه مستحق
فادعي التنازع عنده لا يكون متناظرا في دعواه انتهى حلي لمخصا (قوله مالم يرجع عليه) فليس للمشتري
الاطراف ان يرجع على بائعه قبل ان يرجع عليه المشتري الا خبر انتهى درر (قوله مالم يقض على المكفول عنه)
نسج فيه صاحب الدرر وفيه ان المكفول عنه صار مقضيا عليه بالقضاء على واضع اليد الا خيرا لان الحكم على
ذی اليد حكم عليه وعلى من تلقى الملك منه واما قبل القضاء فلا مطالبة لاحد قتا ملى وفي الهندية اشترى
جارية وضمن لها ثوبا بالدرك فباعها من آخر وثقابه وانما استحققت فليس لواحد منهم ان يرجع على بائعه حتى
يقضى عليه وذلك الكفيل لا يرجع الاول عليه حتى يقضى عليه (قوله لئلا يجتمع ثمنان) هذا التعليل يظهر
في غير المشتري الاخير وغير البائع الاول ويظهر في الباعة المتوسطين فان عند كل منهم ثمنان فلو رجع بائع قبل ان
يرجع عليه لا يجتمع في ملكه ثمنان (قوله ولو صالح) اي المشتري الذي استحق المبيع من يده البائع (قوله او ابراء)
اي المشتري البائع (قوله يرجع له) اي للمشتري على بائعه (قوله لروال البديل عن ملكه) اي بسبب الحكم
عليه فلا ابراء منه بعد الحكم كانه اخذه منه (قوله فصالح) اي المستحق المشتري لياخذ المشتري بعض ثمنه من
المستحق ويدفع المبيع الى المستحق جامع الفصولين واما مسألة المحمية الالية فموضوعها ما اذا امسك المشتري
المبيع عنده بعد ثبوت استحقاقه ودفع المشتري للمستحق شيئا فان له الرجوع لان هذا شرآ للمبيع من
المستحق ففرق بين المسئلتين خلافا لما وقع الخ (قوله اي يوجب فسخ العقود) الجارية بين الباعة بلا حاجة
في انقضاء كل منهما الى حكم القاضي انتهى درر (قوله وان لم يرجع عليه) بصيغة الجمهور اي يحصل
الرجوع عليه انتهى درر (قوله كذلك) لا حاجة اليه (قوله لعدم اجتماع الثمين) ولان توقف رجوع البعض
على البعض على حكم القاضي انما يكون اذا بقي اثر العقد وهو الملك واذا لم يبق لم يحتج اليه درر (قوله او بقوله
اناسر) صورته ادعي انه عبده فقال المدعي عليه اناسر الاصل ولم يسبق منه اقرار بالرق وبجزر المدعي عن البيعة
حكم القاضي بالحرية الالهية وكان حكمه بها حكما على الماقدرا انتهى حلي (تنبيه) قال العمادى ومن ادعي

والوجه فيها لا يخفى انتهى والله اعلم
(باب الاستحقاق نوعان) احدهما
هو طلب الحق (الاستحقاق) كالعقود والحسنة
(مبطل الملك) كالمكاتب (والتحريم) كالمكاتب (والتحريم) كالمكاتب
الاصلية (وتحريم) كالمكاتب (وتحريم) كالمكاتب
(قوله لا يوجب فسخ العقد) اي فيوجب
توقف العقد السابق على ايجازه المستحق ولا يفسخ العقد مالم يرجع المشتري على بائعه بالتمن فاذا رجع الان
يفسخ حتى لو اجاز المستحق بعد ما قضى له او بعد ما قبض المستحق قبل ان يرجع المشتري على بائعه يصح
شربلاية (قوله على الظاهر) اي ظاهر الرواية قال في الزيادات ظاهر الرواية لا يفسخ مالم يفسخ المستحق
وهو الاصح انتهى ومعنى هذا ان يراضيا على الفسخ كما في العمادية والفتح انتهى شربلاية (قوله لا يوجب
بطلان الملك) اي ملك المشتري (قوله حكم على اليد) حتى يؤخذ المدعي من يده درر (قوله ولو مورثه) اي
ولو كان الذي تلقى منه الملك مورثه قال في الفقه القضاء على الوارث قضاء على المورث بشرطه انتهى والشرط
هو ان يقول الوارث في جواب المدعي هو ملكي لاني ورثته انتهى ابو السعود والمورث اذا صار مقضيا عليه
في عهد ودعات فادعي وارثه ذلك المحدود ان ادعي الارث من هذا المورث لا تسجد وان ادعي مطلقة تقبل انتهى
بصر (قوله فيتعدي الى بقية الورثة) فليس لاحدهم ادعائه من جهة الارث (قوله فلا تسجد دعوى الملك)
تفرع على قوله والحكم به حكم الخ (قوله بل دعوى التنازع) بان يقول بائع من الباعة حين رجع عليه بالتمن
انا لا اعطى التمن لان المستحق كاذب لان المبيع نتج في ملكي او ملك بائعي بواسطة او بغير واسطة لانها اذا
تحت عنده ثم خرجت من ملكه ثم عادت اليه بوجه من الوجوه ثم خرجت من ملكه ايضا فادعاه مستحق
فادعي التنازع عنده لا يكون متناظرا في دعواه انتهى حلي لمخصا (قوله مالم يرجع عليه) فليس للمشتري
الاطراف ان يرجع على بائعه قبل ان يرجع عليه المشتري الا خبر انتهى درر (قوله مالم يقض على المكفول عنه)
نسج فيه صاحب الدرر وفيه ان المكفول عنه صار مقضيا عليه بالقضاء على واضع اليد الا خيرا لان الحكم على
ذی اليد حكم عليه وعلى من تلقى الملك منه واما قبل القضاء فلا مطالبة لاحد قتا ملى وفي الهندية اشترى
جارية وضمن لها ثوبا بالدرك فباعها من آخر وثقابه وانما استحققت فليس لواحد منهم ان يرجع على بائعه حتى
يقضى عليه وذلك الكفيل لا يرجع الاول عليه حتى يقضى عليه (قوله لئلا يجتمع ثمنان) هذا التعليل يظهر
في غير المشتري الاخير وغير البائع الاول ويظهر في الباعة المتوسطين فان عند كل منهم ثمنان فلو رجع بائع قبل ان
يرجع عليه لا يجتمع في ملكه ثمنان (قوله ولو صالح) اي المشتري الذي استحق المبيع من يده البائع (قوله او ابراء)
اي المشتري البائع (قوله يرجع له) اي للمشتري على بائعه (قوله لروال البديل عن ملكه) اي بسبب الحكم
عليه فلا ابراء منه بعد الحكم كانه اخذه منه (قوله فصالح) اي المستحق المشتري لياخذ المشتري بعض ثمنه من
المستحق ويدفع المبيع الى المستحق جامع الفصولين واما مسألة المحمية الالية فموضوعها ما اذا امسك المشتري
المبيع عنده بعد ثبوت استحقاقه ودفع المشتري للمستحق شيئا فان له الرجوع لان هذا شرآ للمبيع من
المستحق ففرق بين المسئلتين خلافا لما وقع الخ (قوله اي يوجب فسخ العقود) الجارية بين الباعة بلا حاجة
في انقضاء كل منهما الى حكم القاضي انتهى درر (قوله وان لم يرجع عليه) بصيغة الجمهور اي يحصل
الرجوع عليه انتهى درر (قوله كذلك) لا حاجة اليه (قوله لعدم اجتماع الثمين) ولان توقف رجوع البعض
على البعض على حكم القاضي انما يكون اذا بقي اثر العقد وهو الملك واذا لم يبق لم يحتج اليه درر (قوله او بقوله
اناسر) صورته ادعي انه عبده فقال المدعي عليه اناسر الاصل ولم يسبق منه اقرار بالرق وبجزر المدعي عن البيعة
حكم القاضي بالحرية الالهية وكان حكمه بها حكما على الماقدرا انتهى حلي (تنبيه) قال العمادى ومن ادعي

حرية الاصل ولم يذكر اسم امه ولا اسم اب الام وجدها يجوز لانه يجوز ان يكون الانسان هو الاصل وتكون اسمه
رقبة بان استولد جاريته فالولد ملق حر الاصل وان لم تكن الام حرة انتهى شريلاية (قوله وكذا العتق وفروعه)
اي في الملك المطلق كما يأتي وفروعه هي الكسابة والتدبير والاستيلاء فوح افندي (قوله واما الحكم بالعتق
في الملك المورخ الخ) قال العلامة فوح الحاصل ان القضاء بالعتق في ملك مطلق بمنزلة الحرية بالصلية فالقضاء به
قضاء على كافة الناس والقضاء بالعتق في ملك مورخ قضاء على كافة الناس من وقت التارخ فصلا يكون قضاء
قبله انتهى (قوله ولا يكون قضاء قبله) يعني اذا قال زيد ليكراتك عبيدي ملكتك منذ خمسة اعوام فقال بكراتي
كنت عبيد بشر ملكي منذ ستة اعوام فاعتقني وبرهن عليه اندفع دعوى زيد ثم اذا قال عمرو ليكراتك عبيدي
ملكتك منذ سبعة اعوام وانت ملكي الان فبرهن عليه يقبل ويغسخ الحكم بغيره ويجعل ملكا لعمرو وانتهى
درر (قوله ونسب ونكاح وولاء) اي اذا قضى القاضي لانسان نكاح امرأه او بولاء جنته ثم ايجاه
آخر لا يسمع انتهى بمر قال ابو السعود استنبط شيخنا من كلام ملا خسر واي في الملك المورخ ان القضاء بالنكاح
لمن ادعاه وابنته يكون قضاء في حق كافة الناس من وقت التارخ فلا يسمع دعوى احد نكاحها من ذلك
الوقت ما بقي النكاح المقتضى به وقبل الوقت الذي ارخه تقبل وبطل به الحكم الاول لانه يصير قضاء على الناس
من وقت التارخ انتهى وهو حسن لان النكاح ملك المتعة فيفصل فيه تفصيل الملك (قوله اذا كان الاستحقاق
بالبينة) اي بينة المستحق او بينة بغيرها المشتري على اقرار البائع ان المبيع ملك المستحق كما في الدرر (قوله
او ينكوله) اي عن بين العلم (قوله او ياتر او وكيل المشتري) لانه كالاصل وقوله بالخصومة متعلق بالوكيل
(قوله لانه حجة قاصرة) اي على المقر فلا يكون حجة في حق غيره (قوله تظهر في حق كافة الناس) حله الرمي
في حاسبة المنع على بعض القضايا او براد بالكافة كل من يتعدى اليه حكم القاضي في تلك القضية لا كافة الناس
انتهى وحديثه فلا حاجة للاستدلال بوجه تعدد انما لا يصير حجة الا بالقضاء من القاضي وله ولاية عامة فينفذ
في حق الكافة من (قوله ونحوه) من فروعه وكولاء ونكاح ونسب (قوله يفي لواجبها) بان برهن المدعي ثم اقر
المدعي عليه بالملك (قوله فان ثبت الحق بما) لا حاجة اليه (قوله قضى بالاقرار) اذا البينة انما تقبل على المنكر
لا المقر صرح (قوله الا عند الحاجة) كحاجة رجوع المشتري على البائع بالثمن وهذا توفيق للكمال بين عبارتي
رشيد المفيدة احدهما تقديم البينة والاخرى تقديم الاقرار (قوله في البينة) اي بالقضاء بالبينة اولى (قوله
بشرط القضاء به) بخصوصه لانه اصل يوم القضاء لا تفصلا واستقلاله وقيل يصير مقضيا به تبعا (قوله انه لذي
اليد) اي الولد وظاهره وان لم يعينوا جهة فلك واضح اليد فيه جهة مثلا (قوله ثم امتيلاذ) اي المشتري (قوله
ليكون ولد المورور) الذي بنى وطؤه على ظن ملكه بالبيع قال في الشريلاية ويلزم عمره بالوطي ورجوع بالقيمة
على بائعه لا بالعقر وان مات الولد لشي على ابيه (قوله المستحقه) اي تدفعه (قوله والفرق ما صرح من الاصل)
لا حاجة اليه لان المسئلة تقر ببيع عليه (قوله تبعا) لان الظاهر انه له من اي وقد تقوى بالاقرار والدعوى
ولا ينافي هذا ان الظاهر حجة للدفع لا الاستحقاق لانه في ظاهر مجرد شاهين من الشوري (قوله وكذا سائر الروايات)
كثير الشجر فانه لا تبسج الشجر في الاقرار به للمستحق الا اذا ادعاه المقر فهو حكم الولد في هذا التفصيل افاده
المصنف (قوله يهلكها) قيد بالهلاكة فاذا ادعاه بغيره بالتعدي (قوله ومنع التناقض الخ) محل المنع ما اذا لم يترك
احدا الكلامين اما اذا تركه فلا يمنع قال في البرازية ادعاه مطلقا فدفعه المدعي عليه بانك كنت ادعيت قبل هذا
مقيدا وبرهن عليه فقال المدعي ادعيه الان بذلك السبب وتركت المطلق يقبل وبطل الدفع انتهى من (قوله
اي التناقض في الكلام) فالمراد به معناه اللغوي يقال تناقض الكلامان اذا ادعاهما كان كل واحد نقض الاخر
وفي كلامه تناقض لان بعضه مقتضى ابطال بعض انتهى مصباح وهل يشترط كون الكلامين عند القاضي منهم
من شرطه قال في التهر وهو الاوجه عندي ومنهم من اشترط وجود الثاني عنده فقط قال في البحر من مسائل
شق وينبغي ترجيحه قال في البحر والتناقض يرتفع بتصديق الخصم وبكذب الحاكم انتهى (قوله دعوى الملك
الخ) لان القاضي لا يمكنه ان يحكم بالكلام المتناقض اذا ادعاهما ليس اولى من الاخر فسقطا بغير (قوله طلب
نكاح الامة) مثال مانع دعوى الملائكة ومنشال منع دعوى ملك المتعة ما اذا ادعي نكاح امرأه ثم طلب
نكاحها كما في التهر وغيره (قوله وكما منعها لنفسه عنها غيره) الا اذا وفق قال في البرازية ادعي انه لفلان وكذا

وكذا العتق وفروعه بمنزلة حرية الاصل
(واما الحكم بالعتق في الملك المورخ الخ) فملي
الكافة (ن) وقدر (التاسيع) ولا يكون قضاء
(قوله) كما بسطه ملا خسر ورويه في (و) اختلوا
في (القضاء بالوفض قبل الحرية وقبل لا) قسم
فيه دعوى ملك آخر وقدر آخر (وهو المختار)
وحججه العسادي وفي الاشياء القضاء يتعدى
في اربع حرية ونسب ونكاح وولاء وفي الوقف
يقصر على الاصح (وثبت رجوع المشتري
على بائعه بالثمن اذا كان الاستحقاق بالبينة)
لما سيجي انها حجة متعددة (اما اذا كان
الاستحقاق باقرار المشتري او ينكوله او ياتر
وكيل المشتري بالخصومة او ينكوله فلا)
رجوع لانه حجة قاصرة (و) الاصل ان البينة
حجة متعددة (تظهر في حق كافة الناس لكن
لا في كل شيء كما هو ظاهر كلام الزبيدي والبيهقي
بل في حق وقوله كما مر ذكره المصنف (لا الاقرار)
بل هو حجة قاصرة على المقر لعدم ولا تبدي على
غيره يفي لواجبها فان ثبت الحق بهما قضى
بالاقرار الا عند الحاجة فبالبينة اولى فخرج
(فلا استحققت بيعة ولدت) عند المشتري لا
بامتيلاده (بينة يتبعها ولدها بشرط القضاء به)
اي بالولد في الاصح زبيدي وكلام الزبيدي في
تعيينه بما اذا سكنت الشهود فلو بينا انه لذي
اليد او قالوا لا ندري لا يقضى به بغير ثم استيلاذه
لا يمنع استحقاق الولد بالبينة فيكون ولد المقر
حرا بالقيمة المستحقه كما في باب دعوى النسب
(وان اقر ذوا اليد بها) لرجل (لا) تبعها فاما اذا لم
يوجدها وانقر ما صرح من الاصل وهذا اذا لم
يدعه المقر له فلو ادعاه تبعا وكذا سائر الروايات
فهم لا ضمان ولا كبر الاقربا في سائر
ان يكون لانه في حكم الاقربا في سائر

بالخصومة ثم ادعى انه لفلان آخر وكذا بالخصومة لا تقبل اذ الوكيل بالخصومة في عين من جهة الخصم لا يلي
اضافته الى غير ما لا ذوق وقال كان لفلان الاول وكان وكاني بالخصومة ثم باعه من الثاني وكاني الثاني ايضا
انتهى نوح اقتدى (قوله خلاف) قال بعضهم يكفي الامكان في رفع التناقض وقال بعضهم لا بد من التوفيق
بالفعل واختار المجتهد التفسير بان ان كان من المدعى لا بد من التوفيق بالفعل وان كان من المدعى عليه يكفي
الامكان لان الظاهر عند الامكان وجوده والظاهر حجة في الدفع لافي الاستحسان والمدعى مستحق والمدعى
عليه دافع وفي الصغرى الايداع والاستعارة والاستيجار والاستيجاب اقرار بان الغير الذي اليد فلا تسجع دعواه
بانتهائه انتهى (قوله وفروع هذا الاصل كثيرة) منها ادعى على رجل قد راد بناء عليه فانكره فادعى ان ذلك المقتدر
عنده من مال الشركة لا تسجع دعواه لتناقضه وفي عكسه تسجع لامكان التوفيق لان مال الشركة يجوز
ان يكون ديناً بالحدود والدين لا يصير مال شركة انتهى نوح اقتدى (قوله وادعى عليه النفقة) مثلها دعوى
الارث وانما قيد به لانه اذا لم يدع ما لا بل ادعى الاخوة المجردة لا يقبل لان هذا في الحقيقة اثبات البنوة على اب
المدعى عليه والخصم فيه هو الاب لا الاخ نوح عن البرازي (قوله وان قال ابى او ابني قبل) هذا يفيد انه قال ذلك
بعد قول المدعى الاول هو اخي وليس كذلك والذي اوقعه في ذلك قول صاحب البحر وغيره بعد ذكر مسئلة
الاخوة ولو كان مكان دعوى الاخوة دعوى الابوة او البنوة والمثله بحالها يقبل ذلك منه ويقضى له
بالميراث انتهى ففهم منه ما ذكره وليس في محله فان قول صاحب البحر ولو كان مكان دعوى الاخوة دعوى
الابوة او البنوة ان المدعى للنفقة لو ادعى الابوة او البنوة قبل لانه تناقض في الاصول والفروع فيقبل بخلاف
عن مال فادعى المدعى عليه الابوة او البنوة فانها تقبل لانه تناقض في الاصول والفروع فيقبل بخلاف
الاخوة الخ والفرق ان ادعاء الولاد مجرد يقبل لعدم جل النسب على الغير بخلاف دعوى الاخوة فانها لا تقبل
مجردة لما فيه من جل النسب على الغير فادعى نوح وبهذا التقرير يصح ارتباط قوله بعد والاصل بقوله وان
قال ابى او ابني الخ فان النسب الذي يفي فيه التناقض خاص بالاصول والفروع راما ما عداها فلا يفي فيه
كاخوة كما ذكره العلامة نوح (قوله ما يخفى سببه) اشار به الى انه ليس المراد بذلك هذه المسائل حصراً ما يعني
فيه التناقض بل يعني في كل ما كان مبياعاً على الخفاء افاده المصنف (قوله كالنسب) كما لو قال ليس هذا ابني
ثم قال هذا ابني انتهى حلي وقال في المنع صورته لوباع عبداً له عنده وباعه المشتري من آخر ثم ادعى البائع الاول
انه ابنه تسجع دعواه ويبطل الشراء الاول والثاني لان النسب ينسب على العلوق فيخفى عليه فيعذر في التناقض
انتهى وكذا لو قال لست وارثه ثم قال انا وارثه تسجع ان بين الجمة للعفو عن التناقض في النسب (قوله والطلاق)
صورته اختلفت من زوجها ثم اقامت بينة انه كان طلقها ثلاثاً قبل الطلع فان يثبتها تقبل ولها ان تسترد بدل
الطلع وان كانت متناقضة لاستقلال الزوج بأشباع الثلاث عليها من غير ان يكون لها علم بذلك انتهى منع
والتقييد بالثلاث اتفاق بل مثله البائن او الرجعي الذي انقضت العدة بعده وقال سري الدين انما قيد بالثلاث
لان مادونه يقيم الزوج بينة انه قد تزوجها بعد الطلاق الذي اثبتته المرأة بينتها قبل يوم اربومين (قوله
وكذا الحرية) صورته امة اقربت بالرق فباعها المقر له جاز فان ادهت عتقاً بعد حصول البيع واقامت
البينة على عتقها من البائع او على انها حرة من الاصل قبلت يثبتها استصساناً فشمل الحرية اصلية
والعارضة اما الاولى فلان الولد يجلب صغيراً من دار الحرب ولا يعلم بحرية والده مثلاً فيقر بالرق ثم يعلم بحرية
ابيه وامه فيدعى الحرية واما العارضة فان العتاق امر يتقرر به المولى فربما لا يعلم العبد اعتاقه ثم يعلم بعد ذلك
فيعمل التناقض فيها عتقاً (قوله فلو قال عبد) تفريع على عدم منع التناقض في الحرية والاولى ان يقول فلو قال
رجل (قوله لمشتري قان عبد) لا بد من هذين القيدتين في ضمانه وسيأتي مفهومهما (قوله عتقاً على
مقالته) ذكره اعتبار اللسان في مثل هذه الحادثة على الظاهر ولم اطلع على مفهوم له فامد ار على صدور الشراء
بعد ما ذكر ويحتمل الاسترازة بها اذا قدم على شرائه وقد علم بحريته فانه لا رجوع على العبد لعدم الاعتماد
على قوله ويحذر (قوله اي ظهر حراً) اشار به الى ان الما جاء المأخوذة من اذ ليست بشرط خلافاً لما يوهمه كلام
المصنف وانه اراد ان يبين ان اذ ليست منونة والمراد انه ظهر حراً بينة اقامها كمال واتقاني وظهر بذلك انه
تناقض في الحرية فادعى اولاته عبد ثم ادعى الحرية (قوله يعرف مكانه) فظاهره ولو بعيد (قوله لوجود القابض)

المسألة (ومنع التناقض) اي التناقض
في الكلام (دعوى الملك) لعين او منفعة
في الصغرى طلب ملك الامنة يمنع دعوى
عكسها وكما يمنعها لنفسه يتبعها لغيره
الاذا ذوق وهل يكفي امكان التوفيق بخلاف
منعته في منقذات القضاء وفروع هذا الاصل
كثيرة ينبغي في كتاب الدعوى ومنها ادعى عليه
آخر اخوة وادعى عليه النفقة فقال المدعى عليه
لا بد من هو ابني ثم مات المدعى عن تركه فجااب المدعى
عليه بطلب ميراثه ان قال هو ابني لم يقبل
للتناقض وان قال ابى او ابني ما يخفى سببه
ان التناقض (لا) يمنع دعوى ما يخفى سببه
(كالنسب والطلاق) وكذا (فان شئت) معتدلاً
لمشتري قان عبد) زيد (فان شئت) فان كان
على طاعة (فان شئت) اي ظهر حراً يعرف
البائع حاضراً او غائباً غيبته معروفة يعرف
مكانه (فلا ادعى عليه العبد) او جود القابض

لشهود الطريق (قوله والوكالة) أي نقل الوكالة كما إذا كان المدعي وكل أنسانا بصفة القاضى ليدعى على شخص
في ولاية قاضى آخر وكتب القاضى كتابا يخبره بالوكالة (قوله ولذا لم يزمهم) قال المصنف في كتاب القاضى
الى القاضى في مسئلة نقل الشهادة ولا بد من اسلام شهوده ولو كان لذي على ذى وعلاه الشرح بقوله لشهادتهم
على فعل المسلم انتهى (قوله ولا رجوع) أي على المدعي (قوله على شئ معين) منها ومن غيرها اذ لا فرق فيما يظهر
(قوله لدخول المدعي في المستحق) أي فبين ان اخذ وضاع لا يملكه (قوله من جواب المسئلة) الا على حذفه
(قوله لان جهالة الساقط) أي الذي ابرأ عنه المدعي في نظيره ما اخذ صلحا (قوله له حصته) أي الصلح (قوله ما لم
يدع اقراره به) أي اقرار المدعي عليه بالحق الجوهول فاذا ابرأ من قبل برهانه ويجبر القدر على البيان افاده الفاضل
نوح (قوله بخصته) الاولى تأخير بعد قوله بشئ ابرأ به المدعي عليه الا الثمن فيرجع بخصته الثمن المستحق
(قوله وان بقي اقل) بان ادعى الربيع ولم يبق بعد الاستحقاق في يد المدعي عليه الا الثمن فيرجع بخصته الثمن المستحق
قوله ما استحق منه) أي من المدعي (قوله فاستحققت بعد التفرق) ظاهره انها اذا استحققت قبل التفرق لا يبطل
الصلح وله ان يدفع غيرها قبل التفرق وحرره وقد يقال انها تعينت بالقبض (قوله لو صالح من الدنانير) من لبدل
(قوله فوجب الرجوع) أي باصل المدعي وهو الدنانير (قوله مهمة) أي فروج مهمة (قوله ادعى الخ) أي وابت
ذلك أي فلا رجوع اذا اتحد الثمن اما اذا زاد الثمن فله الرجوع بالزيادة (قوله وطفقا ذلك) اسم الإشارة يرجع
الى المشتري (قوله كاسها) بوزن آجال جمع اكمة محركة التل من القف بالضم والقف واقعة بالضم ما ارتفع
من الارض او الموضع يكون اشدا ارتفاعا عما حوله وهو غليظ لا يبلغ ان يكون حجرا افاده في القاموس (قوله
تمامها) أي الخرابه وما فيها من البناء بان ثبت ان الاجار والاختاب لها ايضا (قوله ليس راجعا) أي بما انفق
وله الرجوع بالثمن (قوله مطلقا) أي لا بما صرفه ولا بقيمة المبني لظهور استحقاقه له وهذه المسئلة تأتي في الذبح
ويحتمل ان المراد انه سوى الاكام ولحمه من غير بيان ثم استحققت وكل صحيح (قوله فصالح الخ) أي المشتري (قوله له)
أي المستحق (قوله يرجع في ذالك بكل الثمن) لانه بمنزلة ما لو اشتراه من المستحق (قوله وفي المنية شري الخ) قال
في جامع الفصولين شري ارضافني اوزرع او غرس فاستحق يرجع المشتري بتمنه على بائعه وبسليم زاده وزرعه
وشجره اليه فيرجع بقيتها مبنيا الى مثاليوم سلمها اليه انتهى وانما قيد بقيمة يوم التسليم لانه لو نقص عن زمن
البناء او زاد لا يعتبر وانما المنظور اليه القيمة يوم التسليم كما افاده فيه وقال في كفاية شرح الطحاوي المستحق
اذا انقض البناء الذي بناه المشتري في الدار المستحق فانه يرجع باثمن وقيمة البناء مبنيا على البائع اذا سلم النقص
اليه واما اذا لم يسلم لم يرجع الا بالثمن انتهى ويحصل ان الحكم فيها واحد عند الطحاوي (قوله يوم تسليمه) ظرف
لقيمة (قوله كالمستحق) أي الدار (قوله بجميع بنائها) سواء كان المستحق لها واحدا او متعددا (قوله لما تقرر الخ)
كذا في جامع الفصولين وهو قوله لا رجوع بقيمة البناء بعد التسليم وذكر بعده تعليلا يناسب المسئلة حيث قال
ولانه لما استحق الشكل لا يقدر المشتري ان يسلم البناء الى البائع وقد مر انه لا يرجع بقيمة بنائه ما لم يسلمه الى البائع
انتهى (قوله متى ورد على ملك المشتري) الا وضح ان يقول يدل ان الملك للمستحق وهذا فيه التفتات الى ظاهر
المذهب من ان المدار في الرجوع بالثمن وقيمة البناء مبنيا على تسليم المبيع مع بنائه الى البائع ولا يعتبر النقص
وما قدمه نظره الى قول الطحاوي انه لو سلم النقص الى البائع يرجع بقيمة البناء عليه فتدبر (قوله ولو حضر ثرا
الخ) أي في الدار التي استحققت (قوله لان الحكم) أي حكم القاضى بالاستحقاق (قوله لا بالنفقة) وما صرفه
في هذه الاشياء ليس عينها متقوما انما هو نفقة على الحفر والانتقاء (قوله كما في مسئلة الخرابه) المتقدمة في نظم
الحجية فيما اذا جئ فيها ثم استحق مستحق تمامها فانه يرجع بالثمن لا بقيمة ما انفق لان الاستحقاق ورد ايضا
على ملك المشتري وهذا تشبيه في قوله كالمستحق بجميع بنائها (قوله حتى لو كتب في الصلح) أي حجة
المشتري وهو تفرع على قوله لا بالنفقة (قوله فعلى البائع) أي اذا ظهرت مستحقة (قوله يقصد) لانه شرط
لا يقتضيه العقد ولا يلائمه (قوله وطاها) أي بناها (قوله فاذا شرطاه) أي الرجوع بقيمة الحفر (قوله يرجع
بقيمة بناء القنطرة) أي ان سلمه للبائع أي ثم يوزن البائع بقلعه كما في جامع الفصولين والمراد بالقنطرة مطلق
البناء (قوله فلا يرجع بقيمة حصص اوطين) هذا انما يظهر اذا انقض وسلم اما اذا ورد الاستحقاق عليه مبنيا وسلمه
الى البائع مبنيا فلا يظهر لانه يرجع بقيمة البناء مبنيا بما فيه من حصص وطين بل لا يظن وايضا اذا دفع النقص

(والوكالة) من محاضر وبعالات وصكوك لان
المقصود بكل منها الزام الخصم بخلاف نقل
وكالة وشهادة لا يترتبها تحصيل العلم للقاضى ولذا
لزم اسلامهم ولو ائتمهم كافرا (ولا رجوع
في دعوى شئ مجهول من داره ولو على شئ)
مدين (واستحق بعضها) بل هو ادعى له دخول
(ولو استحق كلها) ولا يستفيد منه) أي من
المدعي في المستحق (واستفيد منه) حصة الصلح
بجواب المسئلة اسم ان استدهما حصة الصلح
عن جميعه) على معلوم لان جهالة الساقط
لا تدعى الى المنازعة (و) الثاني (عدم اشتراط
هذه الدعوى له) بل هي اقرار به (والرجوع)
لوربه من لم يقبل ما لم يدع اقرار به (والرجوع)
المدعي عليه (بخصته في دعوى كلها ان استحق
قوة الثمن لسلامة البذل) قيد بالجهول
لانه لو ادعى قدر معلوما كرجعها لم يرجع مادام
في يده ذلك المقدار وان بقي اقل من الدنانير على
ما استحق منه (فرج) لو صالح من الدنانير على
دراهم وقبضها فاستحققت بعد التفرق رجوع
بالدنانير لان هذا الصلح في معنى الصرف فاذا
استحق البذل بطل الصلح فوجب الرجوع
درو وفيه فروج آخر فتشظرو في المنظومة
الحجية مهمة منها
لو مستحقا طهر المبيع وله على بائعه الرجوع
ما بين الذي له قد دفعه الا اذا البائع هبنا ادعى
بانه كان قدما على المشتري وذلك من ذالك المشتري بلا صرا
لو اشترى خرابه وانقضا شيئا على نه مبردا وطفقا
داليسوى بعدها (سماها) على الذي عند التملك بائعا
مشتري في ذالك ليس راجعا به الذي كان عليها النفقة
ولا على ذالك المستحق مطلقا به الذي كان عليها النفقة
وان مبيع مستحقا طهر
ثم قضى القاضى على شئ له اذا
به فصالح الذي ادعاه صلحا على الذي قد باعه فاستحق
يرجع في ذالك بكل الثمن وعلى الذي قد باعه فاستحق
وفي المنية شري دارا وبني فيها فاستحققت رجوع
بالثمن وقيمة البناء مبنيا على البائع اذا سلم النقص
اليه يوم تسليمه وان لم يسلم فبالثمن لا غير كالمو

لانه ذكر فيما تقدم انه بعد دفع النقص يرجع بقية البنية مبنيًا (قوله في الفصل الخامس عشر) هو الفصل السادس عشر (قوله ولم يأكل من ثمره) اطلقه كما في الجامع فتجمل الاكل قبل ظهور الاحتقاق وبعده (قوله ولو شري ارضين الخ) قال في جامع الفصولين لو استحق بعض المبيع قبل قبضه بطل البيع في قدر المستحق ويخير المشتري في الباقي كما مر سواء اورث الاحتقاق عيبا في الباقي او لا تفرق الصفقة قبل التمام وكذا لو استحق بعد قبض بعضه سواء استحق المقبوض او غيره فانه يخير الماسر ولو قبض كله فاستحق بعضه بطل البيع بقدره ثم لو اورث الاحتقاق عيبا في يخير المشتري ولو لم يورث عيبا فيه كتكوين او قنين استحق احدها او كيلي او زني استحق بعضه اذ لا يضر ببعضه فالمشتري يأخذ الباقي بخصته بلا خيار انتهى (قوله لم يرجع بما اتفق) لانه لا يمكن تسليمه الى البائع (قوله ثياب الثمن) اي الذي اشتراه وهي عليه وكذا يقال في الحمار والبرذينة (قوله لم يرجع بشئ) قال في الجامع شري امة عليها ثياب يباع مثلها فيها فاستحق ثوب منها او جده عيبا لا يرجع المشتري على بائعه بشئ لانه دخل في البيع بعمالة لا قصدا وهذا لو لم يذكر الثياب والشجر في البيع حتى دخلا تبعا اما لو ذكر اكانا مبيعين قصدا لا تبعا حتى لو قاتا قبل القبض باقعة سماوية تسقط حصصهما من الثمن انتهى (قوله وكل شئ يدخل في البيع تبعا) قال في جامع الفصولين الاوصاف لا تقط لهما من الثمن الا اذا ورد عليها القبض والاوصاف ما يدخل في البيع ولا ذكر كنهه ويخرج في ارض واطراف في حيوان وجودة في كيلي وزني انتهى فقيدته بما قبل القبض قلنا انه اذا ورد عليها القبض ثم استحققت يكون لها حصة وهو الذي استظهر قبل حيث قال اقول في الشجر وفي كل ما يدخل في البيع تبعا اذا استحق بعد القبض ينبغي ان يكون لها حصة على ما سيجي في فاش والله تعالى اعلم انتهى (قوله بلاعادة بينة) اي بينة الاحتقاق وفي جامع الفصولين وهل يحتاج الى اقامة البينة على الاحتقاق الاول ان علم القاضي بتلك الرجوعات لا يحتاج الى اثباتها والابان كانت عند قاض آخر وعنده الا انه نسي يحتاج الى اثباتها (قوله كان لا ارجوع) اي مع انه لم يرجع عليه وقد يقال ان الابرار رجوع بالثمن بالاستحقاق القديم اما الحديث فلا يرجع على بائعه لانه يباع ملك نفسه ثم استحق بسبب حدث عنده الا ترى انه لو شري شيئا فكنت عنده سنة ثم برهن آخر انه منه شتر فانه لا يرجع على بائعه بثلثه ولو شري ثوبا خطاطه فيصافيه من آخر ان القميص له فالمشتري لا يرجع على بائعه بثلثه اذ المبيع لم يستحق اذ المبيع كبراس والمستحق قميص ولانه لما خطاطه فيصافيه من آخر ان يملكه احدا لا بسبب حادث بعد الخطاطه وكذا حكم برشرا فطحنه ثم استحق الدقيق وكذا الحكم سواء فاستحق الشواء وعمامة فيه (قوله لم يرجع للمستحق بالمال على المعتبر) لو وصول عين مستحقه اليه بتمامه (قوله واخذت بالشفعة) بقية العبد او بعينه ان وصلت الى الشفيع بجهة (قوله ويأخذ البائع الدار) من الشفيع ويرجع عما دفع على المشتري (قوله لبطان البيع) على لقوله بطلت الشفعة انتهى والله تعالى اعلم واستغفر الله العظيم

(باب السلم)

شروع فيما يشترط فيه قبض احد العوضين وقدم السلم على الصرف لانه بمنزلة المقر من المركب لا شرا فقبضهما فيه دون السلم وهو جائز بالكتاب والسنة فقد سئل ابن عباس آية المداينة عليه وقدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة والناس يملكون في التمر السنة والسنتين والثلاث فقال من اسلم في شئ فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم الى اجل معلوم وانعقد الاجماع على جوازها باعتبار الحاجة والضرورة فانه يحتاجه الفقير وكذا الغنى للاسترباح وللشفعة على عياله (قوله كالسلف) وقيل هو الاستعمال وفي المغرب سلف في كذا واسلف واسلم اذ اقدم الثمن فيه والسلف الثمن والقرض بلا منفعة يقال اسلفه ما اذا اقرضه انتهى (قوله يسع اجل الخ) هو بمعنى قول بعض العلماء هو عقد على موصوف في الذمة بيد يعطى عاجلا (قوله ركن البيع) اي من الايجاب والقبول بان يقول اسلمت لك او اسلفتك في كذا فيقول الاخر قبلت (قوله في الاصح) وقيل لا ينعقد به اما ان تقاد البيع بالسلم فعليه اتفاق الروايات ابو السعود (قوله والثمن رأس المال) لما كان الثمن هو المقصود حالا ولا بد من قبضه في الجاهل جعل من المال اي الذي يقع السلم فيه وبه بمنزلة رأسه لان رأس الانسان ان اشرف ما فيه (قوله والمسلم فيه) اي ثبوت المثل للمسلم في السلم فيه والمؤجل المطالبة بصر (قوله ويصح فيما يمكن ضبط صفته) لانه

استحققت جميعه بنائها المتقرر ان الاستحقاق متى ورد على ملك المشتري لا يوجب الرجوع على البائع بقية البناء مثلا ولو خسر ثوبا وزني الباعة او دم من الدار شيئا ثم استحققت له يرجع بشئ على البائع لان الحكم يوجب الرجوع بالقية لا بالشفعة كما في مسئلة الخراية حتى لو كتب في الصك ما اتفق المشتري فيها من نفقة او دم فيها من مائة فعلى البائع بقصد البيع ولو خسر ثوبا وطواها ويرجع بقية الثمن لا بقية الخسر فاما شرطه فسد وكذا لو خسر ساقية ان فطر عابا شرطه بقية بناء القنطرة لا بقية خسر الساقية يرجع بقية بناء القنطرة اذا بنى فيها او خسر من ثوبه وبالجلة فانه يرجع اذا بنى فيها او خسر من ثوبه ما يمكن تقضه وتسليمه الى البائع فلا يرجع بقية حصص او طين وقمامه في الفصل الثامن عشر من الفصولين وفيه شري سكر ما فاستحق نصفه من الثمن الباقي ان لم يتغير في يده ولم يأسل من ثمره له رد الباقي فاستحققت احدهما ان قبل ولو شري ارضين وان بعدد ربه غير المستحق القبض خسر المشتري ولو استحق ثياب الثمن بخصته من الثمن بلا خيار ولو استحق ثياب الثمن او البقرة لم يرجع بما اتفق ولو استحق ثياب الثمن او برذينة الحمار لم يرجع بشئ وكل شئ يدخل في البيع تبعا لا حصة له من الثمن ولكن خسر المشتري السلم تبعا لاستحق من يد المشتري ان يرجع على بائعه فيه تنبيه ولو استحق ولكل ان يرجع قبل ان يرجع قضاء على جميع الباعة ولكن لا يرجع قبل ان يرجع بالثمن بلاعادة بينة لكن لا يرجع وقال ابو يوسف له عليه المشتري عند ابي حنيفة وقال ابو ابراهيم عليه المشتري ان الاثر ان المشتري الثاني لو ابرأ ان يرجع قال الاول الرجوع على كماله ولو وجد الاول من الثمن كان الرجوع قبله خاتبة لكن في العبد سرفا فكل المستحق فتنبيه ولو اشترى عبد فباعته الفصولين ما يخالفه فتنبيه ولو اشترى عبد لم يرجع المستحق بما لا يملكه منه ثم استحق العبد ما اراد به واخذت بالمال على المعتق ولو شري دارا بعد واخذت بالشفعة ثم استحق العبد بطلت الشفعة ويأخذ البائع الدار من الشفيع لبطان البيع انتهى

دين وهو لا يعرف الا بالوصف فاذا لم يمكن ضبط وصفه وقدره يكون مجهولا جهالة تقضي الى المنازعة فلا يجوز
 (قوله لانها اثمان) والمسلم فيه مبيع والنص مقيد به مكي (قوله وعددي متقارب) وهو ما لا تفاوت آحاده
 في القيمة ويضمن بالمثل انتهى حلي (قوله يجوز) هو ثم معروف معرب كوز جمعه جوزات قاموس والمراد
 الجوز الشاي والقرنبي له م الفاتر فيه لا يجوز الهندي بحر (قوله وفلس) بان اسم دينار في مائة فلس
 الى شهر قندي وانما صح السلم فيه لانه عددي يمكن ضبطه انتهى نوح اقتدى (قوله بكسر الباء) ويجوز
 سكينه انتهى نوح (قوله وآجر) بضم الجيم وتشديد الراء مع المداشر من التخفيف اللين اذا طبع من (قوله بلبن)
 بكسر الميم وفتح الباء الموحدة قال اللين ولحلب صحاح والمراد الاول قال في النباية وهذا نصريح بانه اسم
 آلة ويحتمل انه اسم لما يضرب منه اللين وهو الموضع الذي يعمل منه وهو شرط ايضا لاختلاف الارض صلابه
 ورخاوة وقريا وبعدا (قوله كقطن) فيه ان هذا جنس والصفة كاصغر (قوله او زيد او عمرو) فيه ان هذا عامل
 معين وقدره عذر عمله لونه او غيره فلما لم يجعل كثر غلة معينة (قوله ومركب منهما) كالمطعم من (قوله كعمل
 لسان الخ) اشار به الى ان بيان البلد التي يصنع فيها كاف وان تفاوتت الصنعة فيها (قوله ووقته او غلظه)
 اظلمه ان ذلك مما يرجع فيه الى العرف (قوله ووزنه) اى كمية وزنه قال في المنع مع لالا لاشتراط ما ذكر لانه
 يسير معلوما يذ كر هذه الاشياء فلا يؤدي الى النزاع انتهى (قوله فان الديباخ الخ) اى فيحصل التنازع بحسب
 هذه الجملة فلا بد من ازالته لبيان مقدار الوزن ان لم في ديباخ او حرير (قوله هو ما تتفاوت حالته) اى
 باختلاف آحاده في القيمة وانفق جنسه (قوله ودر) قال في القاموس الدر بالضم اللؤلؤ العظيمة جمعه درودور
 ودرات انتهى مكي (قوله بلا ميم) قال الاتفاقى ميديا للتمييز بعد ما ذكر ان السلم لا يصح في متفاوت العدد وعدده
 الجلد والادم والخشب والجذوع مانصة الا اذا بين من جنس الجلود والادم والخشب والجذوع شيئا معلوما
 وطولا معلوما واتى بجميع شرائط السلم والتحق بالمتقارب يجوز انتهى وفي المنع بعدد كراقرق لا يصح السلم
 فيها الا اذا كرسا بطا غير مجرد العدد كطول وغلظ وغير ذلك انتهى (قوله وما جازعدا الخ) وما جاز كيلا جاز
 وزنا وبعبارة على المعتمد ولو سلم في اللين كيلا او وزنا جاز لانه ليس بمكيل ولا موزون نصا فيجوز كيف ما كان
 انتهى بحر (قوله ويصح في سلك لمج) في المغرب سلك لمج ومملوح وهو القديد الذي فيه الملح انتهى اى الذي شق
 بطنه وجعل فيه الملح مع (قوله وما لعة رديثة) قد وقع التعبير به في كلام الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه
 وهو عربي يحكي بكلامه وانشد بعضهم على ذلك قول الشاعر

ولو نزلت في البحر والبحر ما لم يصب ما بالبحر من ريقها عذبا

انتهى حوى (قوله حين يوجد) غير مقيد بوقت من الاوقات حتى لو كان في بلد لا ينقطع يجوز ملة انتهى من
 وظاهره انه تقييد للطري لا للمالح لانه يدخر ويباع في الاسواق فلا ينقطع حتى لو كان ينقطع في بعض الاحيان
 لا يجوز فيه (قوله وضربا) كبورى وقباج ويباح على حسب ما يشاع في بلد العاقدين وانما اشترط الوزن
 والضرب لحصول التمين بهما (قوله جاز وزنا وكيفا) اى بعد بيان الضرب لقطع المنازعة (قوله وفي الكبار)
 اى وزنا ولا يجوز كيلا رواية واحدة افاده ابو السعود (قوله روايتان) اى عن الامام والمتون على الجواز ووجه
 الرواية بعدم الجواز انه كالمسلم في الحيوان لاختلاف النام في نزاع عظمها واختلاف رغباتهم في مواضعها
 (قوله لافي حيوان تما) اى آدميا وغيره لما صح انه عليه الصلاة والسلام نهى عن السلف في الحيوان ولانه
 لا يمكن ضبط باطنه وان اسكن ضبط طاهره وشمل العصافير لان النص لم يفصل بحر (قوله واطرافه) الغدش
 التفاوت (قوله والا كارع) جمع كراع مادون الركبة في الدواب قاله في الفتح (قوله وجاز وزنا رواية) قال
 في الفتح وعندى لا بأس بالسلم في الرؤس والا كارع وزنا بعد ذكر النوع وباقي الشروط فانها حيث لا تتفاوت
 تفاوتنا فاحشا (قوله بالحزم) بضم الحاء وفتح الزاى جمع حزمة انتهى حلي وقوله ورطوبة في لصاح الرطبة
 القضب خاصة مادام رطبا والجمع رطبات انتهى مكي وفي العناية الرطبة هي التي تسميه اهل مصر برسيما
 (قوله بالحزم) كالحزم جمع حزمة قال في المصباح الجريرة القبضة من القت ونحوه والحزمة والجمع حزم مثل غرفة
 وغرف وارض برز بضمين قد انقطع الماعنها هي يابسة انتهى مكي (قوله الا اذا ضبط بما لا يؤدي الى نزاع)
 بان بين الجبل الذي يشده الحطب والرطبة وبين طوله وضبط ذلك بحيث لا يؤدي الى النزاع من (قوله وجوهه)

(باب السلم)
 (قوله انفق كالمسلم وزنا ومعنى ونشرا) بيع اجل
 وهو السلم فيه (بما جاز) وهو راس المال
 (قوله ركن البيع) ساق ينقذ باللفظ البيع
 في الاصح (وبعني صاحب الادامه) السلم
 والمسلم بكسر الهمزة (وبعني راس المال
 والحنطة مثلا السلم فيه) والتمن راس المال
 (وحكمه) وثالث الملك للمسلم اليه ولرب السلم
 في الثمن والمسلم فيه) ثلث ونشر ما يرب
 (وبعني فيما اسكن ضبط صفته بمعدته) ورد آتية
 (ومع وثقة قدر كسكيل وموزون) ونشر ما يرب
 (بمعنى خلافا لما لا) (وعدي متقارب يجوز فيه
 السلم خلافا لما لا) (ولبن) بكسر الباء
 وفلس) وكذا في وصفه وكان ضربا خلاصة
 (واجر بلبن ميم) بين صفته وكماله (وصفته) كعمل
 (وزنه) كوز بين قدره (وصفته) او غلظه
 كقطن وكان ومصر او زيد او عمرو (وزنه) او غلظه
 الشام او مصر او زيد او عمرو (فان الديباخ وزنه زادت قيمته
 (وزنه ان يبيع به) فان الديباخ وزنه زادت قيمته
 زادت قيمته والحريه شيل خفف وزنه زادت عددي
 فلا بد من بيانها مع الذراع (لا) يصح (في) عددي
 (متفاوت) هو ما تفاوت ما بينه (كبطيخ وقمر)
 ودرودان فلم يجز عددا بل بوزن ما جاز عددا جاز
 ككيلا ووزنا ميم (طري سمين يوجد وزنا ولو ما را
 ودية (و) كى (طري سمين يوجد وزنا ولو ما را
 اى وعاقد لهما) (الكبار روايتان محتجى) لاقى
 جاز وزنا وكيفا) وفي الكبار رواية (واطراره) كروم
 واكارع خلافا لما لا يجوز في رواية (واطراره) كروم
 (حطب بالحزم ورطبة بالحزم) (وجوهه) ونشر

وشرز) لتفاوت أحاده منج والشرز بالتصريك الذي يتقدم وشرزات الملك جواهر تاحه يقال كان الملك إذا ملك عاماً زيدت في تاجه خزانة ليعلم عدد منين ملكه قاموس وتسايره أنه لا يجوز فيه أو زنا وهو الذي يدل عليه قول الاتصافي لا تتركى بين اللواتين تساوتا فأحشا في المالية وإن كان بينهما اتفاق في العدد والوزن انتهى (قوله الاصغار اللؤلؤ) وكذا اصغار الجواهر انتهى مكي (قوله لا يوجد في الاسواق) ولا عبرة بوجوده في البيوت بجر (قوله من وقت العقد الخ) ظاهره ان المضرا استمرارا لقطعها دأتما فلو اقطع فيما بينهما لا يضر وليس كذلك لما يأتي له وصارة البصر لقوات شرطه وهو ان يكون موجودا من حين العقد الى حين الحمل بكسر الحاء مصدر مجي من الحلول حتى لو كان معدوما عند العقد موجودا عند الحمل او بالعكس او منقطعاً فيما بين ذلك لم يجر لأنه غير مقدور التسليم لتوهم موت المسلم اليه فيحمل الاجل وهو منقطع فيضرب رب السلم انتهى (قوله لم يجر في المنقطع) اي المنقطع فيه لأنه لا يمكن احضاره الا بمقتضى عطفية فيجوز عن التسليم بجر (قوله بعد الاستقصا) قبل ان توفي المسلم فيه بجر (قوله ولحم) لأنه يختلف باختلاف السمن والهرزال اقله الكلال وكثرته على اختلاف الاوقات فيفضى الى الجلبالة المقضية الى المنازعة فلا يصح السلم وهذه العلة تظهر فيه ولو منزوع العظم (قوله اذا بين وصفه) قال الاتصافي عندهما يجوز السلم في اللحم اذا بين الجنس بان قال لحم شاه والسين بان قال نقي والنوع بان قال ذكر والصفة بان قال سمين والموضع بان قال من الجنب والقديان قال عشرة اثمان انتهى (قوله لكن في القسم سنان) الاولى حذف الاستدراكين (قوله وفي العيني الخ) وفي الظهيرية اللحم مضمون بالقيمة في ضمان العدوان اذا كان مطبوعاً بالايجاع وان كان نيأ كذلك هو الصحيح انتهى (قوله ولا يكيل وذراع) اي معينين لأنه يحتمل هلاك ما قدره فينذر الا بقاء انتهى حلي (قوله قيد فيما) وقيد به لانها لو كانت معلومة المقدار جاز ويشترط ان يكون المكيل بما لا يقبض ولا ينبت كالقصب والما الحراب والزنبيل فلا يجوز الكيل بهما انتهى بجر (قوله وجوزه الثاني في الماء قرباً) بان يشتري من السقاء كذا وكذا قرية من ماء النيل مثلاً بهذه القرية وعينها جازا لبيع وفي القنية السلم في الماء يختلف فيه فان كان موضع جرت العادة فيه بالسلم وذكر الشرائط صح انتهى بجر (قوله وبر قرية بعينها) لاحتمال ان يعتريها آفة فلا يقدر على التسليم فكان فيه غرر لا تقاسخ فلا يصح وايضا فانه معدوم في الحال وقيد بالقرية باعترازا عن الاقليم فانه يصح فان احتمل ان لا ينبت في الاقليم برهته ضعيف فلا يبلغ الغرر المانع من الصحة (قوله وغرر شحلة معينة) وتعيين البستان كتميين الصلة بجر (قوله لثمرة) لم يذكره الا (قوله فاما المانع والمقتضى العرف) فان تصور كون النسبة لبيان الصفة فقط جازوا الا فلا (قوله لأنه لا يدري الخ) الاولى التمهيل بعدم وجوده حال العقد كما علق به الا (قوله قلت الخ) هو صاحب البحر (قوله وشرطه اي شروط صحت) اشار بهذا الى ان شرط مفرد مضاف فيم فاضافته للاستغراق (قوله التي تذكر في العقد) اشار به الى ان هناك شروطاً فيه لا يحتاج الى ذكرها بل يكفي وجودها كقبض رأس المال وتقدم وعدم الخيار وعدم شمول البدلين احدي على الربا (قوله سبعة) اي اجمالاً وبالتفصيل تزيد على ذلك لارابعة وهي بيان الجنس والنوع والصفة والقدر تذكر في كل من السلم فيه ورأس المال وانما يشترط بيان النوع في رأس المال اذا كان في البدنة وقد يختلف والا فلا يشترط وبيان النوع فيما لا نوع له لا يشترط ذكره او بالسعود وغيره (قوله بيان الجنس) في بعض كتب الاصول الجنس عند الفقهاء كل مقول على افراد مختلفة من حيث المقاصد والاحكام والنوع كل مقول على افراد متفقة من حيث المقاصد والاحكام (قوله كسقي) ويقال سقية بضم السين وتشديد الياء وهي ما نسقي بالسيح اي الماء الجاري الظاهر على وجه الارض انتهى نوح (قوله ويعلى) هو ما سقته السماء قاموس ويقال لها شخصية سميت بذلك لانها مضمومة الحظ اي منقوصة النصيب من الماء بالنسبة الى السيج غالباً ذكره القاضل نوح (قوله بغير دوردي) ومشعر وسالم من الشعر جوى (قوله به يعني) وقيل ثلاثة ايام وقيل ما تراضيا عليه وقيل اكثر من نصف يوم وقيل المرجع العرف انتهى وفي الجوهره فان اسما حالاً ثم ادخل الاجل قبل الافتراق وقبل استهلاك رأس المال جازا انتهى (قوله ولذا) اي لكون المسلم فيه يؤخذ من التركة (قوله على تسليمه) اي المسلم فيه ولو من الوارث (قوله بموته) لو قال ولو بعد موته كان اوضح (قوله ان تعلق العقد بمقداره) بان ينقسم اجزاء السلم فيه على اجزائه (قوله كافي مكيل الخ) الكاف للاستقصاء (قوله واكتفيا

الا صغار لؤلؤ وساج وزنا) لأنه انما يعلم به وقت المنقطع لا يوجد في الاسواق من وقت العقد الى وقت الاستحقاق ولو اقطع في اقليم دون آخر لم يجر في المنقطع ولو اقطع بعد الاستحقاق خرب به ماله (ولحم ولو سزوع مسلم) وجوزاه اذا بين وصفه وموضعه لأنه موزون معلوم وبه قالت الاثمة الثلاثة وعليه القوي بجر وشرح جميع لكن في القسم سنان في غير المدروخ فتدبه لكن صرح انما الخلاف في غير المدروخ فتدبه لكن صرح غيره بالروايتين قد برولو حكم بجر اذ صح انصافاً برأيه وفي العيني انه فيم عنده مثلي عندهما (و) لا يكيل وذراع بجهول (وبر قرية) وجوزه الثاني في الماء قرباً اذا كانت النسبة لثمة بعينها (وغرر شحلة معينة) لا تعين الخارج او شحلة او قرية (البيان الصفة) لا تعين المانع والمقتضى كصح مكي او يدري ببيان المانع والمقتضى (و) لا في شحلة حدية قبل حدودها العرف فيم (و) لا في شحلة حدية قبل حدودها لانها منقطة في الحال وكونها موجوداً في الحال لا ينافي شرط فسخ وفي الجوهره السلم المقدالي وقت الفصل شرط فسخ وفي الجوهره لانه في شحلة جديده او في ذرة حدية لم يجر لانه لا يدري ان يكون في تلك السنة شيئاً ام لا قلت وعلم به لا يدري ان يكون في تلك السنة شيئاً ام لا قلت وعلم به لما يكتب في وثيقة السلم من قوله جديده فيم مفسد له اي قبل وجود الجديده اما بعده فيم مفسد له اي قبل وجوده (اي شروط صحت) التي تذكر كما لا يخفى (وشرطه) كبر او قمر (و) بيان في العقد سبعة (بيان جنس) كبر او قمر (و) بيان (نوع) كسقي ويعلى (وصفة) كجيد ووردي (قدر) ككدا ككيلا لا ينقبض ولا ينبت (واجل واقله) في السلم (شهر) به يعني وفي الحاوي لا بأس بالسلم في نوع واحد على ان يكون حلالاً بعضه في وقت وبعضه في وقت آخر (ويطلى) الاجل (بموت السلم اليه لا بموت رب السلم فيأخذ) السلم فيه (من تركه حالاً) لبطان الاجل

بالاشارة) لانه يصير معلوما بها (قوله كما في مذروع) فانه لا يشترط فيه علم الذرعان لانه لا يتعلق العقد به
 اذ المسلم فيه لا ينقسم على صدي الذرعان لان الذرع وصف لا يقابل شي من الثمن فلا يلزم من جهالته جهالة المسلم
 فيه (قوله فيحتاج الى رد رأس المال) فاذا لم يكن معلوما يردى الى المصارعة (قوله وقد ينقضي بعضه) من باب
 فرج ونصر فقد وفي اي بقدر بعضه وبقي عند المسلم اليه ويصح ضبطه بضم الياء من انفق ماله اذا انقذه كاستنقذه
 (قوله فيلزم جهالة المسلم فيه) اي لجهالة ما تنقضي اي غالبا ولا فقد ينقضي بعد معرفته بكييل او وزن (قوله والسابع
 بيان مكان الايقاع) قال في البدائع فان سلم في غير المكان المنسوط فليزج البسم ان ياتي فان اعطاه على ذلك اجرا
 لم يجز له اخذ الاجرة عليه وله ان يرد المسلم فيه حتى يسلمه في المكان المنسوط (قوله فيجعله حن وموونة) الحن
 بالفتح مصدر حمل الشيء والموونة الكلفة والمراد به ماله ثقل يحتاج في حمله الى ظهر او اجرة حمل والاصل ماله
 موونة في الحن مغرب اقاده العلامة نوح (قوله ومثله الثمن) صورته رجل اشترى عبدا حاضرا بكييل او موزون
 موصوف في الذمة الى اجل يشترط مكان الايقاع عنده ولا يشترط عندهما انتهى نوح (قوله والاجرة) صورته
 رجل استأجر دارا او دابة بكييل او موزون موصوف في الذمة الى اجل يشترط بيان مكان الايقاع عنده
 لا عندهما ويتعين مكان الدار ومكان تسليم الدابة انتهى نوح (قوله والقسمه) صورته رجلان اقتسما دارا
 واخذ احدهما اكثر من نصيبه والآخر بمقابلته الرأى بكييل او موزون موصوف في الذمة الى اجل يشترط بيان
 مكان الايقاع عنده ولا يشترط عندهما بل يتعين له مكان القسمه انتهى نوح (قوله وعينها مكان العقد) لان
 التسليم موجب العقد فيتعين له موضع وجوده كما في البيع ولهذا وجب تسليم رأس مال السلم في ذلك المكان
 فكذا البذل الاخر اذا العقد وجب المساواة منه (قوله كبسج وقرض وانلاف وغصب) فان مكانها يتعين لتسليم
 للبيوع والقرض وبذل المثل والمغصوب انتهى حلي قال في البحر وكل ما قلنا فيه يتعين مكان العقد فهو مقيد
 بما اذا كان يتأق فيه التسليم وما لا فلا بان اسلم فيه وهما في مركب في البحر او في جبل فانه يجب في اقرب
 الاماكن التي يمكن فيها وقيل ما لا اجل له يوفيه في اي مكان شاء وهو الاصح بجر (قوله واجبة التسليم) في الحال
 يعني اذا طلب المشتري والمقرض والمثل والمغصوب منه بخلاف المسلم فيه فانه لا يجب تسليمه في الحال ولو
 طلب رب السلم لمنافاته شرط التأجيل انتهى حلي (قوله بخلاف الاول) جمع اول (قوله فكل محلها سواء فيه)
 لانه مع تبين اطرافه كبقعة واحدة في حق هذا الحكم اعدم اختلاف القية ولم اذا لو استأجر دابة ليعمل عليها
 في المصر فله ان يعمل في اي مكان شاء منه وقيل هذا اذا لم يكن المصر عظيم فان كان عظيما بلغ نواحيه فربما
 لا يجوز ما لم يبين ناحية منه لان جهالته مفضية الى المصارعة انتهى بجر (قوله بعد الايقاع) قيد بالايقاع قبل
 الحن لان شرط الايقاع خاصة والحن لا يشترط الايقاع بعد الحن جائز ولو شرط الايقاع بعد الايقاع لا يجوز على
 قول العامة كشرط ان يوفيه في محله كذا ثم يوفيه في منزله كشرط الحن بعد الحن اخذه في البحر (قوله الاجارة)
 التي تضمنها شرط الحن بعد الايقاع (قوله والتجارة) الحاصلة بالعقد (قوله وما لا اجل له الخ) هو الذي لا يحتاج
 في حمله الى ظهر او اجرة حمل وقيل هو الذي لو امر انسانا بحمله الى مجلس القضاء حمله بحمانا وقيل ما يمكن
 رفعه بيد واحدة انتهى حلي عن النهر (قوله كسك وكافور) قيد في الفتح ما لا اجل له كسك بان يكون قديلا والا
 فقد يسلم في امنا من الزعفران كثيرة تبلغ احمالا انتهى وانت خبير بانهم فسروا ما لا اجل له بما لا يحتاج في حمله
 الى ظهر او اجرة حمل وهو المعتمد لتقديمهم له وحكايتهم غيره بقيل وعليه فلا حاجة الى هذا التقييد (قوله وصحح
 ابن السكال الخ) لونسب التحجير الى صاحب المحيط لكان اقعد وعسارة البحر وصحح في المحيط انه يتعين موضع
 العقد فيما لا اجل له لان القية تختلف باختلاف الاماكن فالكافور اكثر قية في المصر لكثرة الرغبة فيه في المصر
 وقتها في السواد انتهى (قوله ولو عين فيما ذكر) اي فيما لا اجل له ولا موونة (قوله نهين في الاصح) وقيل لا يتعين
 لان الشرط الذي لا يقيد لا يعتبر (قوله سقوط خطر الطريق) اي سقوط الهلاك الذي يقع في الطريق عن رب
 السلم (قوله وبقي من الشروط) انما غير التعبير لان هذه الشروط عمالا يشترط ذكرها بل يكفي وجودها (قوله قبض
 رأس المال قبل الافتراق) قال في الصغرى المسلم اليه اذا اتى بشئ من الدراهم وقال وجدته زوفا فاقول له
 انتهى وفي الايضاح استحسن ابو حنيفة رضي الله تعالى عنه في اليسر فقال يردّها ويستبدل في ذلك المجلس
 انتهى قيل الكثير ما زاد على الثلث بجر ملخصا (قوله وصحت الحوالة والكفالة والارتها برأس المال) فان

يجوز المديون لا الدائن ولذا شرط دوام وجوده
 لتدوم القدرة على تسليمه بموونة (و) بيان (قوله
 رأس المال) ان يتعلق العقد بموونة كما في سكيل
 وموزون كما في مذروع وغيره وان قلنا بما لا يرد
 بالاشارة كما في مذروع فيحتاج الى رد رأس المال
 على تسليم المسلم فيه بعضه ثم يجزى بانيه معيا فبره
 ابن كمال وقد ينقضي بعضه في مجلس الرد فينسخ
 ولا يستبدل به رب السلم في غيره فيلزم جهالة
 العقد في المردود ويبقى في غيره فوجب بانه (و)
 المسلم فيه فيما بقي ابن ملط فوجب بانه (و)
 السابع بيان (مكان الايقاع) للمسلم فيه (فيما لا
 حن) وموونة ومثله الثمن والاجرة والقسمه وعينا
 مكان العقد وبه قالت الثلاثة كبسج وقرض
 وانلاف وغصب قلنا هذه واجبة التسليم
 في الحال بخلاف الاول (شرط الايقاع) حتى
 فكل محلاتها سواء (و) وليس له ان يطالبه
 لو اوفاه في محله فبازية وفيما قبله شرط حمله الى
 في محله اخرى بزازية وفيما قبله شرط حمله الى
 منه بعد الايقاع في المحل خاصة (وما لا اجل
 لا اجتماع الصفتين الاجارة والتجارة) وفيما لا
 له كسك وكافور وصغار ولو لا يشترط فيه بيان
 مكان الايقاع انما ما (و) يوفيه حيث شاء
 في الاصح وجمع ابن السكال مكان العقد
 (ولو عين) فيما ذكر (مكانا تعين في الاصح) فتح
 لانه يفيد سقوط خطر الطريق (و) بقي من الشروط
 (قبض رأس المال) ولو عينها فربما لا يكون
 بايديها وانما او منى عن المسلم اليه
 دخل ليجزى الدارهم ان تولى عن المسلم اليه
 بطل وان يصح يراد لا وصحت الكفالة والحالة
 والارتها برأس مال انقاده بوجهها (قوله
 فانه على العدة لا شرط الافتراق ولا قبض (ولو ابي
 فصحح) ثم يبطل بالافتراق ولا قبض (ولو ابي
 المسلم اليه قبض رأس المال اجبر عليه) خلاصة

قبض المسلم اليه رأس المال من المحتال عليه أو الكفيل أو من رب السلم فقد تم العقد بينهما إذا كان في المجلس
والعبرة بمجلس العاقدين لا بمجلس المحتال عليه والكفيل وإن اقرق العاقدان ما قسمهما قبل القبض بطل
السلم وبطلت الحوالة والكفالة وفي الرهن إن هلك الرهن في المجلس وقيمة مثل رأس المال أو أكثر فقد تم العقد
بينهما وإن كانت قيمته أقل من رأس المال تم العقد بقدره ويبطل في الباقي وإن لم يهلك الرهن حتى اقترا بطل السلم
لمصول الاقتراق لأن قبض وعليه رد الرهن على صاحبه وثمره حصة الكفالة والحوالة توجب المطالبة على الكفيل
والاحتال عليه (قوله كون رأس المال منقودا) ليعرف بالحيث من الردي فلو لم ينقده لم يصح بجر (قوله وعدم الخيار)
فيبطل شرطه فإن اسقطه قبل الاقتراق ورأس المال قائم في يد المسلم اليه صح وإن هلك لا يتقلب صحها انتهى
بجر (قوله وهو القدر المتفق) ذكر الضمير باعتبار الخبر واستقر بالمتفق من الله والضمير كالسالم فهو في حصة
وكذا في زعفران وبز ومن مثله فان الوزن متحقق في الجميع إلا أن الكيفية مختلفة كما تقدم من صاحب الهداية
(قوله به) أي بما ذكر من إحدى العلتين (قوله سبعة عشر) سنة في رأس المال وهي بيان جنسه ونوعه وصفته
وقدره ونقده وقبضه قبل الاقتراق وتسمية في السلم فيه وهي بيان جنسه ونوعه وصفته وقدره ومكان إنشائه
واجله وعدم انقطاعه وكونه عما يتعين بالتعيين وكونه مضبوطا بالوصف كالاجناس الأربعة المكمل والموزون
والمذروع والمعدود المتقارب وواحد يرجع إلى العقد وهو كونه بالناس فيه خيار شرط وواحد بالنظر للبديلين
وهو عدم شمول إحدى هاتين الربا البديلين انتهى من حيث تصرف (قوله القدرة على تحصيل المسلم فيه) لاجابة إليه
مع اشتراط عدم الانقطاع قال في التبر والقدرة على تحصيله بأن لا يكون منقطعاً انتهى على أما القدرة بالفعل
في الحال ليست شرطاً عندنا ومعلوم أنه لو اتفق بجزء عند الحلول رافلاسه لا يبطل السلم قاله السكالك (قوله
ستون فقيرا الخ) في القاموس الكرم بالضم مكيل للعراق وستة أوقار حمار وهو ستون فقيرا أو أربعمائة أردبا
انتهى (قوله صاع ونصف) الصاع ثمانية أرباط بالبغدادي كل رطل مائة وثلاثون درهما (قوله حال كون
المائة) إشارة إلى أن مائة في الموضعين نصب على الحال تأويل مقسومة هذه القسمة وتجاوز البديلة انتهى
على (قوله لا تدين بدين) فهو بيع الكالئ بالكالئ وهو منهي عنه (قوله لأنه طارئ) إذا سلم وقع صحها
في السكك (قوله فسد في السكك) أما الأولى بالنظر إلى الدين فظاهر وأما حصة العين فللمهالة ما يخصه أو أمانة الثانية
فلاشترط تسليم الثمن على غير العاقد وهو مقسمة ما رتبته على (تنبيه) لو وجب على رب السلم دين مثل السلم
فيه بسبب متعة رم على العقد أو بعده لم يصرف قاصداً وإن وجب قبض مضعون كالغصب والقرض صار قاصداً
أن كان قبل العقد وإن كان بعده فجعله قاصداً جاز ولو كان ودية عند رب السلم قبل العقد أو بعده فجعله المسلم
إليه قاصداً لم يكن قاصداً إلا أن يكون بغير رضاهما ويحتمل بينهما وبينه ولا يصير المقصود قاصداً إلا إذا كان
مثل المسلم فيه فإن كان أجود أو ردي فلا بد من رضاهما انتهى بجر (قوله ولا يجوز التصرف للمسلم اليه
في رأس المال) لأن رأس المال مستحق القبض في المجلس والتصرف فيه موقوف له قال في الجبر والحاصل أن
التصرف المنفي في الكتاب شامل للبيع والاستبدال والهبة والابراء يكون مجازاً عن الأقالة فبذلك رأس
المال كذا أو بدله ولا يشمل الأقالة فانهما جائزة ولا التصرف في الوصف من دفع الجيد مكان الردي والعكس
(قوله ولا لرب السلم في السلم فيه) لأن المسلم فيه مبيع والتصرف في المبيع المنقول قبل القبض لا يجوز وشمل
إطلاق التصرف الاستبدال حتى إذا استبدل المسلم فيه بغيره لا يجوز لكونه بيع المنقول قبل قبضه
(فائدة) إذا أعطاه من مجلس رأس المال أجود أو ردي يجوز لأنه قبض جاز حقه وإنما اختلف الوصف
إلأنه لا يجبر على اخذ الردي ويجبر على اخذ الأجود لأنه لا يعد فضلاً وعلى هذا الواعطاء أجود من المسلم فيه
أوردي فحكمه حكم رأس المال أو السعود وهو في البصر عن البدائع (قوله وشركة) صورته أن يقول رب
السلم لاخر اعطني نصف رأس المال ليكون نصف المسلم فيه لتأني (قوله ومراجعة وتولية) خصهما بالذكر
وإن دخل في البيع تنبهاً على تضعيف قول من ذهب إلى جوازهما فيه كما صاحب الحواشي وصورة التولية
والمراجعة أن يقول اعطني مثل ما أعطيت المسلم اليه أو زيادة ربح كذا حتى يكون المسلم فيه لتأني (قوله
ولو يمن عليه) فلو باع رب السلم المسلم فيه من المسلم اليه بأكثر من رأس المال لا يصح ولا يكون أقالة انتهى بجر
(قوله حق لو مبه) أي وهب رب السلم المسلم فيه من المسلم اليه كان أقالة ولو لم يرد رأس المال إذا قبل انتهى

ولحق من الشروط كون رأس المال منقودا
وعدم الخيار لأن لا ينحل البديلين أحدي هاتين
ربا وهو القدر المتفق أو المجلس لأن حرمة السلم
تتعلق به وعلى العيني بما ألتا سبعة عشر
وزاد المصنف وغير القدرة على تحصيل المسلم
فيه من مخرج على الشرط التام من قبضه
ما تسمى درهما في (بضم ق) فتنهيد بغير
والقبض ثمانية مائة والمكسور مضمون فقيرا
صغير (ب) مال كون المائتين مقسومة (مائة)
دنيا عليه (واقترافا) على ذلك (فالسلم)
قدها رب السلم (لا تدين بدين) وضع في حصة
حصة (الدين بالطل) ولو أحدهما ذائبا
التفرد ولم يشع القسمة في الكل ولا يجوز
في مجلسه مع في الكل (فالسلم) ولا يجوز
أوردي غير العاقد فسد في الكل (لا لرب
التصرف) (المسلم فيه قبل قبضه) بغير بيع
وشركة) ومراجعة (وتولية) ولو يمن عليه سني
لو وهب منه كان أقالة إذا قبل

حلي عن التهور في البديع الا برأه من رأس المال يتوقف على قبول رب السلم فان قبل التمسح بطلائع البديع
عن المسلم فيه فانه جائز بدون قبول المسلم اليه لانه ليس فيه إسقاط بشرط وبخلاف البرأه عن عن المبيع فانه
صحيح بدون قبول المشتري لكنه يرتد بالرد ولا يجوز الا برأه عن المبيع لانه عين واسقاط العين لا يصح (قوله
اقالة بعض السلم) اي وابقاءه في البعض اذا كان الباقي جزءا معلوما كالنصف وشعوه اتفاقا سواء كان بعد
حلول الاجل او قبله ان لم يشترط في الاقالة تعجيل الباقي فيكون على اجله وان اشترط فيها تعجيل الباقي صحت
الاقالة وبطل الشرط هندية (قوله ولا يجوز شراء شيء من المسلم اليه برأس المال بعد الاقالة) لان رأس المال
بعدها بتزلة المسلم فيه قبلها فنيا خذ حكمه من حرمة الاستبدال بغيره بغير ولا يشترط قبضه في المجلس بعد
الاقالة لان الواجب نفس القبض فلا يراعى فيه المجلس فيجوز تأجيله ~~صكسا~~ كسائر الديون جوهرية (قوله فلو كان
فاسدا جاز الاستبدال) لان رأس المال في يد البائع كغصوب انتهى حلي عن المخ (قوله بحكم الاقالة) اي
اقالة السلم ولا تقسم بوجه ما حق لو قال لا نقضنا الاقالة فيه لا تنقض وكذا فسخ البرأه فانه لا يصح والفقهاء فيه
ان الساقط وهو المسلم فيه والدين لا يمتثل العود ولو انفسخ العاد او اقالة السلم جائزة مطلقا سواء كان قبل حلول
الاجل او بعده وسواء كان رأس المال قائما في يد المسلم اليه او مالكا فان كان رأس المال مما يتعين وهو قائم
رد عينه فان كان هالكا وهو مثلي رد مثله والا رد قيمته وان كان مما لا يتعين بالتعيين رد مثله هالكا او قائما
انتهى هندية ملخصا (قوله لكن بشرط قبضه في مجلس الاقالة) يعني انهما لو تقابلا فقد انصرف بشرط لصحة
اداقالة قبض البديل في المجلس لان القبض انما بشرط للتعيين والتعيين في الصرف لا يحصل الا بالقبض لان
استبداله جائز فلا بد من شرط القبض في المجلس للتعيين انتهى ولا كذلك السلم اذ اقبل فانه لا يجوز استبداله
فيعود اليه عينه فلا تقع الحاجة الى التعيين بالقبض فكان الواجب نفس القبض فلا يراعى له المجلس انتهى
(قوله حيث يجوز الاستبدال عنه) قال في التهر قيد بالسلم لان بدل الصرف بعد اقالته يجوز له ان يشتري منه
ما شاء يبدله ويجب قبض بدله في المجلس وفي الجهر شعوه آخر عبارة وان اوهم اولها انه لا بد من قبض بدل الصرف
بعد الاقالة (قوله فيه) اي في بدل الصرف (قوله بخلاف السلم) اي رأس المال فانه لا يصح تصرفه فيه (قوله
ولو شري المسلم اليه في كرا) قيد بالشرأ لان المسلم اليه لملك كرا يارث او هبة او وصية فاقامه رب السلم واكأله
مرة جاز لانه لم يوجد الا عقد واحد بشرط الكيل انتهى بغير والتقييد بالكر الذي هو مكيل اتمافي اذ مثله الموزون
والمعدود اذا اشتراه بشرط العدد واقاداه اشتراء بشرط الكيل فلو اشترى حنطة بمجازفة فاقاها رب السلم فاكأله
مرة جاز (قوله لم يصح) حتى لو هلك بعد ذلك يهلك من مال المسلم اليه والمسلم ان يطالبه بحقه جوى (قوله لزوم
الكيل مرتين) لان هناك صفتين صفة بين المسلم اليه وبين الذي اشترى منه وصفة بينه وبين رب السلم وكلاهما
بشرط الكيل فيه ولم يوجد فلم يصح عيني والا صل فيه انه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الطعام حتى يجري فيه
صاعان صاع البائع وصاع المشتري ومجمله على ما اذا اجتمعت الصفتان فيه وامافي صفة واحدة فيكتفي فيه
بالكيل مرة في الصحيح انتهى بغير (قوله وصح لو كان الكرقرضا) صورته استقرض منه كرا فاشترى المستقرض
كرا واحرا المقرض بقبضه قضا حلقه وله صورته اخرى هي لو كان الدين الاول سلفا لحل اقترض المسلم اليه من
رجل كرا او امر رب السلم بتقبضه من المقرض ففعل جاز بغير (قوله لانه اعارة لا استبدال) اي لان القرض اعارة
حتى ينقضي بلفظها فكان المقبوض عين حقه تقديره فلم يكن استبدال الاولان عقد القرض وقد مساهله لا يوجب
الكيل ولذا واقترض من آخر حنطة على انها عشرة اقضه جاز له ان يتصرف فيها قبل القبض انتهى (قوله لزوال
المانع) انه لصح (قوله في ظرفه) اي ظرف رب السلم ويقسم منه حكم ما اذا كان الطرف للمسلم اليه بالاولى (قوله
لم يكن قبضا) لان حق رب السلم في الذمة ولا يملكه الا بالقبض فلم يصادف امره ملكه فلا يصح فيكون المسلم
اليه مستعرا للطرف باعلاقه ملك نفسه وهذا معنى قول الشرح بعد الاول في الذمة (قوله فيصير قابضا
بالقبض) سواء كانت الغرأه او البائع او كانت مستأجرة وبه صرح الفقيه ابو الليث كذا في البناءية (قوله لم يكن
قبضا حلقه) لكون المشتري استعار ظرف البائع ولم يقبضه فلا يصير في يده هكذا ما يقع فيه فصار كالأمر
ان يملكه في ناحية من بيت البائع فان المشتري لا يكون قابضا فان البيت شواحيه في يد البائع (قوله لان حقه
في العين) لانه صار مالكا لها بنفس العقد فصار للبائع وكبلا عنه بامسالة الغرأه فصار في يد المشتري حكما

وفي الصغير اقالة بعض السلم جائز (ولا يجوز
رب السلم) ثم آتوا من المسلم اليه برأس المال
بعد الاقالة في قضا السلم الصحيح فلو كان فاسدا
يجوز الاستبدال كسائر الديون (قبل قبضه)
لا تأخذ الا مالك او اس ماله اي الاسلام والاسلام
قيام العقد واس مالك حال انفساخه فامتنع
الاستبدال (بخلاف) بدل (الصرف) حين
يجوز الاستبدال عنه (لكن بشرط قبضه
في مجلس الاقالة) بل يواز تصرفه فيه بخلاف
المسلم (ولو شري) المسلم اليه في كرا (كرا واس)
المشتري (لم يصح) لان الكيل من بين ولم يوجد
لو كان الكرقرضا (المسلم اليه في كرا) كما عليه
لا استبدال (كما) صح (لو اس) المسلم اليه
السلم قبضه منه له (منه) اي المسلم اليه (رب
مرتين) لان المانع (منه) في ظرفه (فكأله
السلم ان يكيل المسلم اليه) (بنيته) اما
في ظرفه (اي وعاد رب السلم) (او امر المشتري
بقبضه فيصير قابضا بالقبض) طرف البائع
البائع بذلك (فكأله في ظرفه) (بخلاف كبله في ظرف
المشتري بامر) فانه قبض لان حقه في العين
والاول في الذمة

وصار الواقع فيها واقعاً في المشتري وكذا لو امره بطلعه أو بصبه في البحر فإنه إذا فعل كان من ماله المشتري وفي السلم من مال المسلم إليه (قوله كيل العين الخ) صورته رجل أسلم في كرجطة فلما حل الأجل اشترى رب السلم من المسلم إليه كرجطة بعينها فدفعت وبالسلم طرفاً إلى المسلم إليه ليصير الكرجطة إليه فيه والسكر المشتري في ذلك الطرف فإن بدأ كيل العين المشتري في الطرف صار قابضاً للعين لصحة الأمر فيه وللمسلم فيه بمصادقته ملكه وإن بدأ بالدين لم يصير قابضاً للشيء منهما لما للدين فلم يدم صحة الأمر فيه وأما العين فلأنه خلطه بملكه قبل التسليم فصار مستهلكاً عند الإمام فينتقض البيع وهذا الخلط غير منوط للمشتري بل هو إن يكون مراده البدء بالعين وقوله كيل مبتدأ وقوله وجعلها ما عطيق عليه وقوله قبض خبر (قوله وخيار) أي المشتري بين نقض البيع والشركة أي إبقائه مع الشركة لأن الخلط ليس باستلزاماً له ههنا (قوله لبقاء المعقود عليه) أي لأن شرط صحة الأقالة بقاء العقد وهو يبيى بقاء المعقود عليه والمعقود عليه في السلم هو المسلم فيه وهو باق في ذمة المسلم إليه (قوله وعليه قيمتها) لجزءه عن ردها بوجوبها (قوله لأنه سبب الضمان) الضمانان القبض أي فيعتبر وقتها (قوله كذا الحكم في المقايضة) فإن الأقالة صحيحة سواء كان العوضان باقيين أو ذلك أحدهما لأن كل واحد مبيع من وجه ومن وجه فالباقي يعتبر مباعاً والآخر غشاً (قوله فيها) أي في صورتي موتها قبل الأقالة وموتها بعدها (قوله لأن الأمانة أجل في البيع) فإذا هلكت لأنصح الأقالة ابتداءً ولا يبقى انتهاء لعدم حملها (قوله والقول لم يرد في الرداءة) أي مثلاً بقربته قوله لا تثنى الوصف قال في الصحاح ردأ الشيء براداءة فهو ردأ أي فاسد واداءة أفسدته انتهى وفي القاموس درأ ككرم (قوله والتأجيل) هو في الأصل تحديد الأجل أي تعيينه والمراد به هنا الأجل وهو غاية الوقت بقربته قوله والأجل (قوله أن من خرج كلامه نعتاً) التعت في اللغة أن يوقع الإنسان فيما لا يستطيع الخروج عنه والمراد به هنا أن ينكر ما يتقعه وغير المتعت من أنكر ما يضره وصورة التعت قول رب السلم لم يشرط شيئاً فالقول للمسلم إليه في الاشتراط تعتت وبالسلم حيث أنكر العصة لأن المسلم فيه يبري على رأس المال في العادة فقد أنكر رب السلم ما يتقعه وكذا قول المسلم إليه لم يكن أجل وقال رب السلم بل كان فالقول لبالسلم لأن المسلم إليه متعت في إنكاره حقه وهو الأجل (قوله بالاتفاق) بين الإمام وصاحبه (قوله وإن خرج خصومة) يقول رب السلم شرطت ردأها وقال المسلم إليه لم يشرط شيئاً وكقول رب السلم لم يكن أجل وقال المسلم إليه بل كان ففي الأولى القول لبالسلم عنده لأنه يدعي العصة وإن كان صاحبه منكرًا وعندهما القول للمسلم إليه لأنه منكر وإن أنكر العصة وفي الثانية القول للمسلم إليه لأنه يدعي العصة وإن كان صاحبه منكرًا وعندهما القول لبالسلم لأنه منكر وإن أنكر العصة قال في الدرر وبالجملة القول في الصورتين مدعي العصة عنده وللمنكر عندهما وبهذا علمت أن الأولى للشرح أن يقول فالقول لمدعي العصة عنده وعندهما للمنكر (قوله ووقع الاتفاق على عقد واحد) أي كما هنا لأن السلم عقد واحد إذا سلم الحال سلم فاسد ليس بعقد آخر بخلاف المضاربة فإن الاختلاف فيها نوع محل الاختلاف فإنها إذا فسدت كانت إجارة وإذا فسدت كانت شركة وشال الاختلاف فيها ما إذا قال رب المال للمضارب شرطت لك نصف الربح الأربعة وقال المضارب لا بل شرطت لي نصف الربح فإن القول لبالسلم لأنه ينكر استحقاق الربح وإن أنكر العصة انتهى (قوله فالقول للعالم) أي رب السلم (قوله لأنه لا نكاره الزيادة) أي زيادة ما يستفاد من جهته (قوله لا ثباتها الزيادة) أي زيادة الأجل فتكون أكثر أثباتاً (قوله فالقول للمطلوب) لأن المطالب يدعي عليه أيقاع الحق بمضى المدة والمطلوب ينكر (قوله فيينة المطلوب) لأنها ثبتت زيادة أجل (قوله ولو اختلفا في السلم الخ) فيه أجل لا يوقف معه على حكم صحيح والمساءلة على ثلاثة أوجه أن اتفقا على رأس المال العين واختلفا في السلم فيه وأقاما البينة قضى ببينة رب السلم إجماعاً وإن اختلفا في رأس المال العين واتفقا في السلم فيه وأقاما البينة قضى بسلمين عندهما وإن كان رأس المال ديناً فإن كان من أحد الثقلين فإن اتفقا فيه واختلفا في السلم فيه وأقاما البينة فالبينة لبالسلم ويقضى بسلم واحد عند الثاني ويسلمين عند محمد وإن كان الاختلاف على القلب فعلى هذا الاختلاف وإن اختلفا فيما قال أحدهما عشرة دراهم في كرى حنطة وقال الآخر خمسة عشر في كروا فاما البينة فعند الثاني تثبت الزيادة فتجب خمسة عشر في كرى ولا يقضى بسلمين وعند محمد يقضى بسلمين عقد بخمسة عشر في كروا عقد بعشرة في كرى انتهى ملخصاً من البحر عن الفتح

(كيل العين) المشتراة (ثم) كيل (الدين) السلم
فيه وجعلها (في طرف المشتري قبض باسمه)
تسببه الدين للمدين (وعكسه) وهو كيل الدين
أولاً (لا) يكون قسراً وخياراً بين نقض البيع
والشركة (اسلم أمته) أي كبر بر وقبضت قسراً (لا)
السلم (فانت) قبل قبضها بحكم الأقالة بقى
عقد الأقالة (أوماتت قسراً) وعليه قيمتها يوم القبض
عامة وهو المسلم فيه (سبب الضمان) كذا
فيها (في المقايضة بخلاف الشراء بالدين
الحكم في الأمانة أصل في البيع والحاصل
فيها) لأن الأمانة في السلم قبل حل الأمانة
جواز الأمانة في السلم (تقابلاً) أي في عقد
وبعد بخلاف البيع (من في المشتري) فإن لم يشر
فابق (بعد الأمانة) (بطلت الأمانة والتأجيل
على تسليمه) (والقول لم يرد في الرداءة) (والأجل)
بجاءه (نسية) (والقول لم يرد في الرداءة) (والأجل)
لا تسلك الوصف (وهو الرداءة) (والأجل)
والأصل أن من خرج كلامه نعتاً ووقع
لصاحبه بالاتفاق وإن كان واحداً فالقول لمدعي العصة
عندها وعند المنكر (ولو اختلفا في مقدار
الاتفاق على عقد واحد فالقول لمدعي العصة
عندها وعند المنكر) (لا نكاره الزيادة)
فالقول للمطلوب (في ضيقه)
(أي برهن قبل وأن برهنا قضى ببينة المطلوب)
لأثباتها الزيادة (وإن) اختلفا (في ضيقه)
فالقول للمطلوب (أي السلم إليه ببينة إلا أن
يبرهن الآخر وإن برهنا قضى ببينة المطلوب ولو اختلفا
في السلم فالحال استصفاً ففتح (والاستصناع)

وقد سبق آخر الاقالة لاختلاف في راس المال بعد الاقالة فلا تخالف انتهى قال في الذخيرة ويكون القول فيه
 قول المسلم اليه انتهى ولو كان الاختلاف فيه قبله لمخالفا لوالسعود قال الحلبي موجبها لعدم التحالف بعد
 الاقالة مانعه لان التحالف باعتبار ان اختلافهما في راس المال اختلاف في نفس العقد ولا عقد بعد الاقالة
 (قوله هو طلب عمل الصنعة) هذا معناه لغة ولما شرعنا هو ان يقول لصاحب خف او مكعب او صغار اصنع لي
 خفاطوله كذا فوجده كذا او دستاي برمة تسح كذا ووزنها كذا على هيئة كذا كذا اسوا اعطى الثمن اولا وقبل
 الاخر انتهى بجر (قوله باجل ذكر على سبيل الاستعمال الخ) اعلم ان الاجل تارة يكون كاجل السلم بان كان شهرا
 طريدا وهو عنده سلم من غير تفصيل واما اذا لم يصلح الاجل للسلم فهو استصناع ان جرى فيه تعامل والا فماعد
 ان ذكر على سبيل الاستعمال وان ذكر على وجه الاستعمال بان قال على ان يفرغ غدا او بعد غد يكون استصناعا
 لانه للفرغ لا لتأخير المطالبة هذا هو المذهب المذكور في الشيعين وغيره وكلام المصنف موضوع في اجل يصلح للسلم لانه
 قال باجل معلوم كما تقدم في السلم ثم قال وقيدنا بالاجل بكونه المتقدم في السلم وهو شهر فافوقه لانه اذا كان اقل
 من شهر الخ واقاد ما تقدم ذكره فكلام الشرح هنا ليس في محله (قوله فتعتبر شرائطه) للمتقدم من القبض
 قبل الاقتراض وعدم الخيار وغير ذلك من (قوله جرى فيه تعامل) كخف وطخت وقطعة وهو هادر (قوله ام لا)
 كالشاي وغيره هادر (قوله وقال الاول استصناع) ليس المقصود حقيقة الاستصناع فيصا فظ على مقتضاه ويجعل
 الاجل على التخصيص بخلاف ما لا تعامل فيه لانه استصناع فاسد فيعمل على السلم الصحيح وله انه دين يحمل على
 السلم ويجوز السلم باجماع لا شبهة فيه وفي تعاملهم الاستصناع نوع شبهة فكان الحمل على السلم اولى دوزر (قوله
 وبدونه) اي بدون الاجل اصلا وتقدم الكلام على الاجل الذي لا يصلح للسلم وسيأتي بعد في كلام المؤلف (قوله
 وقطعة) بالضم معروفة وقال الاصمعي روى والجمع قائم انتهى بجر (قوله وطخت بهمله) هو الطس بلغة طي
 ابدل من احدى السنين تاء للاستتقال (قوله وقد يقال طسوت) هو جمعه ولو قال ويقال في جمعه طسوت
 لكان صوابا (قوله يعالاهة) لان الصانع يملك الدراهم يقبضها ولو كان عدة لما ملكها واعتبر الشارع المعدوم
 فيه موجودا (قوله على الصحيح) وقال جماعة من اهل المذهب عدة (قوله فيصير الصانع على عمله) لو قال على تسليحه
 لكان اولى لما ساقى ان المعقود عليه العين وذكر الصنعة لبيان الوصف فمستثنى (قوله بلا رضاه) اي رضى
 الصانع لجواز تصرفه (قوله قبل رؤية امره) الاولى ان يقول قبل اختياره لان المدار على الاختيار وهو يتحقق
 قبضه قبل الرؤية ابن كمال (قوله وله اخذه وتركه) لان المبيع هو العين فله خيار الرؤية (قوله بهد رؤية المصنوع له)
 لاحتمال ان يختاره (قوله وهو الاصح) وعن الامام له الخيار لانه يلحقه الضرر بقطع الصرم انتهى (قوله لا باجل
 كما مر) اي في السلم فينقذ سلما ويراعى فيه جميع شروطه (قوله فان لم يصلح) اي الاجل للسلم بان كان اقل
 من شهر (قوله فسد) فيجب عليه ما تفاوضه لخلق الشروع على الظاهر (قوله كان محصيا) اي استصناعا محصيا
 فيكون يباع لعدة الى آخر ما تقدم لانه بمنزلة الحال (قوله ولذا لا يجوز السلم فيه) اي لكون النار عملت فيه
 فصار غير مثل لا يجوز السلم فيه وظاهره ان القيمات لا يجوز السلم فيها مع انه ذكر انه يصح في المذروع والا لجر
 اذ بين الملبين وهما قيمان (قوله السلم في الدبس) بالكسر وبكسرتين عمل الثروة عمل الخل انتهى والمشموع
 انه ما يخرج من العنب (قوله لان النار عملت فيه) وعمل النار يختلف فتارة ينقص كثيرا وتارة قليلا فلا يمكن
 ضبط صفته اي بخلاف ثمر السحن فان النار وان عملت فيه لكن ذلك بعد معلوم اذا تجاوزته او نقص عنه فسد
 (قوله حق لو كان هينا) بان كان مبيعا (قوله جاز) لمعانيته فلا غرر فيه (قوله ان الرب) ما يخرج من الخروب
 (قوله والقطر) نوع من صل القصب قال المؤلف في الغصب ان كلامهما يتفاوت بالصنعة ولا يصح السلم
 فيها ولا يثبت دين في الذمة (قوله والسم) ولونيتا ذكره المؤلف في الغصب (قوله والا لجر) انما كان قيميا لانه
 يختلف باختلاف طبعه وكذا الصابون (قوله والسردين) هو الزبل (قوله والصرم) قال في القاموس الصرم
 الخلد معرب انتهى فهو عين ما قبله (قوله وبر مخلوط) صوابه النصب انتهى حلبي والله سبحانه وتعالى اعلم
 واستغفر الله العظيم

(باب المتفرقات)

جرت عادتهم ان المسائل التي تشذ عن الابواب المتقدمة فلم تذكر فيها يجمعونها بعدد يسعون بها باحد هذه الاسماء

قوله

هو طلب عمل الصنعة (باجل) ذكر على سبيل
 الاستعمال لا الاستعمال فانه لا يصير سلما (سلم)
 فتعتبر شرائطه (بجر) بجرية تعامل ام لا (قوله)
 الاول استصناع (بجر) بجرية تعامل ام لا (قوله)
 تعامل الناس (كخف وقطعة وطسوت)
 ذكر في المغرب بالسنن المربعة وقد يقال طسوت
 الاستصناع (بجر) بجرية تعامل ام لا (قوله)
 لا يبيع عليه بقوله (ولو كان عدة لما يجرى)
 ولا يبيع الا على عمله (بجر) بجرية تعامل ام لا (قوله)
 والمبيع هو العين لا عمله (بجر) بجرية تعامل ام لا (قوله)
 فان جاء الصانع (بجر) بجرية تعامل ام لا (قوله)
 قبل العقد (بجر) بجرية تعامل ام لا (قوله)
 لا يصح (بجر) بجرية تعامل ام لا (قوله)
 رضاه فصير بيع الصانع (بجر) بجرية تعامل ام لا (قوله)
 امره ولو تعين له لم يصح بيعه (بجر) بجرية تعامل ام لا (قوله)
 اخذه وتركه (بجر) بجرية تعامل ام لا (قوله)
 للصانع بعد رؤية المصنوع له (بجر) بجرية تعامل ام لا (قوله)
 (بجر) بجرية تعامل ام لا (قوله)
 كما مر فان لم يصلح فدان ذكر الاجل على وجه
 الاستعمال وان الاستعمال كعمل ان يفرغ غدا
 كان محصيا (بجر) بجرية تعامل ام لا (قوله)
 لما في اجازة جواز الدبس (بجر) بجرية تعامل ام لا (قوله)
 اجرة لا يجوز السلم فيه فلا يجب في الذمة حتى
 وان لا يجوز السلم فيه (بجر) بجرية تعامل ام لا (قوله)
 لو كان هينا جاز في بيعه (بجر) بجرية تعامل ام لا (قوله)
 والقطر والسم (بجر) بجرية تعامل ام لا (قوله)
 والعصر والسردين والجلود والصرم وبر مخلوط
 بنوعين (بجر) بجرية تعامل ام لا (قوله)
 (باب المتفرقات)

على السفلى وقال بعضهم ان بنى بأمر القاضي يرجع بما اتفق وان بنى بفرض القاضي يرجع بقيمة البناء وبه
يفق ولو الجدية انتهى سري الدين (قوله اللهم الخ) اي فيكون في حكم الشراء (قوله لعدم الاولوية) لانه اضاف
المشقال اليهما على السواء ويشترط بيان الصفة من الجودة وغيرها بخلاف ما لو قال من الدراهم والدنانير
فانه لا يحتاج الى بيان الصفة فيصرف الى الجبايات انتهى (قوله للوزن المعهود) اي من كل واحد من (قوله
وهذا قاعدة) الاشارة الى ما تقدم من التفصيل فان امهرها الف مشقال من الذهب والفضة او اقربه كذلك
لزماء مشاقيل وان امهرها الف من الدراهم والدنانير انصرف الى الوزن المعهود من كل ومثله يقال فيما بعد
(قوله وغيره) كبديل عتق (قوله في موزون) بان اقرا له عليه ختم ارام من سخن وعسل وزيت يلزمه من كل
ثلث (قوله ومكيل) تقدم تصويره (قوله ومعدود) بان قال على مائة من يضر ورماد وتطامع (قوله ومذروع)
بان قال له على مائة ذراع من كان واطريسم ونحو (قوله وزن سبعة) اي العشرة من الدراهم وزن سبعة مشاقيل
كل درهم اربعة عشر قيراطا (قوله واقاد في النهر الخ) حيث قال والذي ينبغي ان لا يعدل عنه هو اعتبار
زمن الواقفين ان عرف فان لم يعرف صرف الى الفضة لانه الاصل انتهى (قوله فافق القاني) فتواه اعتبر فيها
زمنه (قوله فقيمة درهم نصفان) هو من كلام صاحب النهر وانما يتم ما ذكره لو سلم ان الدراهم التي ذكرها لم تعتبر
على ان ما عول عليه هنا يعكس عليه ما قدمه وقال انه لا يعدل عن اعتبار زمن الواقفين انتهى حوى (قوله
يعرف مصر الان) قد فقدت اعراف بالنتيجة فيها (قوله فلا بد من مرجع) الا عدل ما استظهره صاحب النهر من
اعتبار زمن الواقفين فان علم والانتظار الى الاستيثار القديم كاذ كره المصنف (قوله على الاستيثاران) اي الاعطآت
القديمة (قوله كعبرة خراج او نحوه) كجبايات فانه يعول فيها على العادة القديمة (قوله ولو قبض زينة الخ)
في الصباح زانت الدراهم تزيف زيفا من باب سارردان ثم وصف بالمصدر فقيل درهم زيف مثل فلس وربما
قيل زائف على الاصل قال بعضهم الدراهم الربوف هي المطلية بالزئبق المعقود بمزاج الكبريت وكانت
معروفة قبل زماننا وقدرها مثل صبح الميزان انتهى ملخصا وقال ابو نصر الربوف الدراهم المغشوشة بصر (قوله
هو قضاء لحقه) لان المقبوض من جنس حقه ولم يبق الا الجودة ولا قيمة لها (قوله يرد من زيفه) لان حقه
في الوصف كالقدر وقد تعذر الرجوع بصفة الجودة فتعين رده مثل المقبوض والرجوع بالجبايات (قوله كالمو كانت
متوقفة) هي صغر موه بالفضة والنهرجة التي تضرب في غير دار السلطان (قوله واختاره للفتوى) ابن كمال
في الحقائق تعلقا عن العيون ما قاله ابو يوسف حسن دفعا للضرورة فاخترناه للفتوى انتهى والظاهر من مذهبه
كما ذكره الوالي ان الرد بالاختيار يدل عليه ما وقع في بعض الكتب ان يرد مثل الربوف انتهى (قوله
ولو فرغ طبر) قال في الصباح وفرغ الطائر وفرغ بالالف وباتشديد صارذا افراخ وافرخت البضة بالالف
انفاقت عن الفرخ خرج منها انتهى (قوله او تكسر) وقع لحاظه الدين في الكسر التعبير بكسر قال في المغرب
كسر الطير دخل في الكس كس كس من باب طلب وتكسر مثله ومنه الصيد اذا تكسر في ارض رجل
اي استتر انتهى (قوله الا اذا هيا ارضه الخ) فيملكه باحد هذين السبيين وانظر ما لو خرج من ارضه المهيأ
قبل ان يضع يده عليه ومقتضى الملك انه لا يخرج عنه الا بناقل وهو الذي يفيد ما ذكره بعد من قوله لم يملكه
لوما ذكره في المحضنة ولكن مسألة الجباية لا تملك عليه (قوله لم يملكه) بل هو لصاحب الارض قال
في المشتق لو نصب جباية فوق فيها صيد فاضطرب وانفلت فاخذه غيره فهو له ولو جاء صاحب الجباية لياخذه
فلما نامته بحيث يقدر على اخذه انفلت فاخذه غيره فهو لصاحب الجباية والفرق ان صاحب الجباية وان صار
اخذاله فيها الا انه في الاول بطل الاخذ قبل تأكده وفي الثاني بعد تأكده (قوله وكذا مثل ما مر) هو على
تقدير اي فان كان قريبا منه بحيث تاله يده فهو له والا فهو لمن اخذه (قوله ودرهم او سكر نثر) وليس للوكيل
بنثر الدراهم حبس شيء لنفسه وفي السكر ذلك واختلف في كراهة نثر ما كتب عليه اسم تعالى ابو السعود
(قوله لم يرد له الخ) مقتضى ما قيل في الارض انه اذا كان قريبا من الصيد بحيث تاله يده يملكه ان يقال ذلك
في الثوب الا ان يجعل على ثوب لم يكن لابس ولم يكن قريبا منه كذلك ابو السعود (قوله بالفعل) لاجابة اليه
(قوله ملكه مطلقا) وان لم تكن ارضه معدة لذلك بصر (قوله لانه صار من انزالها) بفتح الهمزة جمع نزل يقال طعمام
كثير النزل والمزل اي الربيع وهو الزيادة اتفاقا وفي القاموس النزل بفتح ناء ما يزرع وكافه ونماؤه كالنزل

اللهم الا اذا شرط تعجيل الاجرة (باع) شيئا بالالف
مشتقا ذهب وفضة تصحاه (اي بالمشقال فيجب
خمس ما دونه مشقال من كل منها العدم الاولوية (وفي)
بعضه شيئا (بالف من الذهب والفضة) نصف
وانصرف للوزن المعهود فالنصف (من الذهب
مشاقيل) والنصف (من الفضة درهم) ومثله
على كرسطة وشعير وسهم لزم من سكر
ثلاث كرسطة وهذا قاعدة في المعاملات كلها كورد
ووسية ووديعة وغصب واجارة وبديل خلع
وغیره في وزن ومكيل ومعدود ومذروع
على وقوله (وزن سبعة) نقلم في الزكاة واقاد
الكيل ان اسم الدرهم ينصرف للتعريف
في بلد العند في مصر ينصرف للتعريف
في الامران فثبتت مختلف باختلاف الأزمان فافق
الاتفاق بانه يساوي نصفان ثلاثة فلوس فلو اطلق
الواقع الدرهم اعتبر منه ان عرف والاصرف
الواقع لانه الاصل كما لو قيده بالقرة كواقف
للفضة والصرف ثوبية ونحوهما فقيمة
الشبهونية والصرفان واقاد المصنفان النقر فطلق
درهمه الصنفان والذهب وعلى الفلوس العباس يعرف
على الفضة والذهب وعلى الفلوس العباس يعرف
مصر لان فلا بد من مرجع فان لم يوجد فالعمل
على الاستيثاران القديمة للوقف كما عولوا عليها
في نظائره كعرفة خراج ونحوه قال وبه افق المصنف
ابو السعود افندي (ولو قبض زيفا بديل جيد)
كان له على آخر (يا هلا به) فلو علم وانفق كان
قضاء اتفاقا (ونفق او انفق) فلو علم وانفق كان
(فهو قضاء) ملحقه وقال ابو يوسف انما كان
يرد مثل ريفه ويرجع جيبه ما استغنى ما كان
سرقه او نهرجة واختاره للفتوى ابن كمال
فما وجد في النهر والهر والسر بلالية فبه يفتي
(ولو فرغ او باض طبر في ارض) رجل (او تكسر
فيما طي) اي انكسر رجلاه بنفسه فلو كسرهما
رجل كان للكاسر لالاخذ (فهم لاواخذ)
لستين بلية (الا اذا هيا ارضه لذلك) فهو له

بالضم والتعريف انتهى وحيداً فاطلاقه على العمل للمشاورة ثم قال والمثل كعجلان يسان ثمنهما لا يملك
والدار كالمزلة أي فيك تعالها كالأشجار النابتة فيها وكذا يجب فيه العشر إذا وجد بارض العشر (قوله مكا)
أي وثيقة فيها أقراره بالبيع وقبض الثمن (قوله لا يجبر عليه) لأن هذا ليس مما يقتضيه العقد (قوله لا إذا جاء
بعدول) الظاهر أن التقييد بنظر إلى أن المشتري إنما يجي بعدول للتوفيق والأفلوجاء بفسقه يستثنى منهم ويجب
على البائع الأشهاد (قوله وصك) أي يكتبه كاتب غيره لأنه لا كلفة عليه وهو من التوفيق كضمان الدرلة (قوله
فكمله) لأنه لم يخرج عن ملكه بفزلها وانما ذكره لأنه رعايتهم أنها ملكته ويجب عليها قيمة الفطن محلها
وبقي الكلام في وجوب الأجر فلما كان المتاع بالتبعية عليه والظاهر أنها حيث لم تشتترط عليه أجر إلا يلزمه
(قوله المرأة إذا كفت الخ) قال في جامع الفصولين وصيه أو ورثته تقدر ثمن كفته من ماله يرجع به في الزكاة
وكذا إذا أدى دينه ولوله وصى اجنبي فلوارثه أداء دينه وكفته بلا امر وصيه ويرجع به في الميراث انتهى
وهل يقال في وارث غير الزوجة ما قيل فيها الظاهر نعم وحرره (قوله لا ترجع بشئ) كانه لان الفعل وقع تعدياً
وهو غير متعين (قوله قال) لم أقف على مرجع الضمير (قوله اكتسب حراماً) من صورته ما إذا غصب عبداً وباعه
بعبد ثم باع العبد الثاني بعرض ثم باع المعرض بدراهم فعلى قول الإمام تصدق بالفضل عما نحن من قيمة العبد
المغصوب ذكر الفرع صاحب الهندية (قوله ان تصدق قبل البيع تصدق بالرجح) أي وقد ضمن الدراهم
المغصوبة وزاد له ربح من ثمن السلعة التي اشتراها فانه تصدق به لتكون الثمن الذي دفعه من حين الحرام
وأما إذا تقدم من المغصوبة بعد العقد فانه لا تصدق لان ثمن السلعة ترتب بذمة المشتري فإذا دفع من الدراهم
المغصوبة فقد قضاه بمثله لان الديون تقضى بأمثالها فلا تحسب الخبز وأقادي الهندية أن الخبز تارة يكون
لفساد الملك فيفترق فيه بين ما يتعين وما لا يتعين كما إذا اشترى جارية شرآ فاسد أو باعها بربح فانه تصدق بالربح
والبائع إذا تجر فمما قبض من ثمنها ويربح فانه لا تصدق والفرق ان الربح في الاول تعلق بعين الجارية وعي عما
يتعين وفي الثاني باحد النقيدين وهو لا يتعين وتارة يكون لعدم الملك كالمغصوب والامانات إذا خان فيها المؤتمن
فانه يشعل ما يتعين وما لا يتعين عند الامام ومحمد (قوله وقال أبو بكر) ظاهره انه استحسان فيكون المعتمد (قوله
بهذه الدراهم) أي دراهم الغصب قال في الهندية لو غصب مالا أو عمل بوديعة أو مضاربة وخالف فيها ويربح
يتصدق بالفضل في قول الامام وقال أبو يوسف بطيبه الفضل ولو اشترى بغير الغصب وتقد الغصب أو اشترى
بالغصب ونقد غيره فانه كذلك في قول أبي يوسف وقال الامام لا تصدق في هذا كذا في الحبط (قوله دفع مال
مضاربة) مما يناسب هذا المذكرة في الخاتمة رجل اشترى شيئاً هل يلزمه السؤال انه حلال أم حرام بظن ان كان
في بلد أو زمان الغالب الحل في الاسواق ليس على المشتري ان يسأل ويبنى الحكم على الظاهر وان كان الغالب
الحرام أو كان البائع يبيع الحلال والحرام يحتاج ويسأل انتهى وفيما رجل مات وكسبه من الحرام يثنى للورثة
ان يتعرفوا فان عرفوا اربابها ردوا عليهم وان لم يعلموا تصدقوا انتهى (قوله لا يجوز لأحد أخذه) لان ربيبه
لا يخرج به عن ملكه نعم يقار ان الراي آثم لتضييع المال في غير وجه شرعي (قوله لا يأخذه من اراد) فيكون
هذا اياحه لأخذه لاهية على الظاهر لعدم تعيين الموهوب له والمباح يستهلكه للمباح له على ملك المبيع فله أخذه
منه وإذا لم يوقف على القول وعدمه فالظاهر عدم جواز الأخذ لان بقا الملك اصل (قوله لم يجز بيعه استحساناً)
قال في الهندية باع الأب ضيعة أو عقارا لابنه الصغير بمثل قيمته فان كان الأب محموداً أو مستوراً عذر الناس
يجوز وان كان مفسداً لا يجوز وهو الصحيح انتهى ولعل هذا فيما إذا لم تظهر المصلحة منه كخوفه من ظالم يأخذه
(قوله جاز وهو كالمهبة) قال في الخاتمة تكون الام مشترية لنفسها ثم يصير من أهبة لولدها الصغير وصلة وليس
لها ان تقع الضيعة عن ولدها الصغير انتهى (قوله يرجع بما أدى) هو احد قولين والمفتي به انه لا يرجع جامع
الفصولين ومثل الاسير من اخذه السلطان ليصادره ذكره فيه (قوله لم يلزمه الفضل) الذي في جامع الفصولين
اسير امره ان يقديه بالغ فقد امكن الرجوع بالفين عليه واسب كوكيل بشرآء اذا لا عقدها وانما امره ان يخلصه
فصار كمن امر ان يتفق عليه الفاقا فاتفق عليه الفين انتهى بحروفه فاذكره الشرح من قوله لانه تخليص يقيد
الزوم لعدمه فلو قال يلزمه بدون لم لوافق ما في الجامع حكماً تعديلاً لا قتلاً (قوله وتأذى جيرانه الخ) قال
في جامع الفصولين القياس في جنس هذه المسائل ان من تصرف في خالص ملكه لا يمنع ولو اشترى بغيره لكن نزل

(أ) وكان صاحب الأرض قريياً من الصديقين
يقدر على أخذه لو مديده فمولى صاحب الأرض
فكفله منه فلو أخذه غيره لم يملكه نه (وكذا)
المثل ما س (صديق يملكه نصيب البغاف)
أو يدخل دار رجل (والم يملك) لا حقاً ولو
على نوب لم يعد له سابقاً (فروع) عمل
أعده أو كفه ملكه بهذا الفعل (فروع) ان البائع
الفعل في أرضه ملكه مطلقاً لانه صار من البائع
شري داراً فطالب المشتري ان يكتب له البائع
صكاً لا يجبر عليه ولا على الأشهاد والخروج
إليه الا إذا جاء بعددول وصك فليس له الامتناع
من الاقرار بشري قطناً فذلت امراته فكله
الورثة إذا كفت بلاذن الورثة كفن مثله رجعت
في التركة ولو أكثر لا ترجع بشئ قال رحمه الله
ولو قيل ترجع به أو بالدراهم المغصوبة ربح
تسراما واشترى ان تصدق قبل البيع تصدق بالرجح
قال التكرخي ان تصدق قبل البيع تصدق بالرجح
والا لا وهذا قياس وقال أبو بكر كلاًهما سواه
ولا بطيبه من الدراهم دفع ماله مضاربة ربح
وأعلى من الدراهم دفع ماله مضاربة ربح
تجاهل جازاً أخذ لا يجوز لأحد أخذه ماله بطل
من ربي يأخذه من اراد باع الأب ضيعة استحساناً
وي لا يأخذه من سداق لم يجز بيعه استحساناً
والأب على ان لا يرجع عليه بالثمن جاز وهو
لطفها على ان قال الاسير اشترى أو كفى
كالمهبة استحساناً فانه لا يأخذه ماله بطل
فكره رجوع بما أدى كانه يلزمه الفضل لانه تخليص
فكره رجوع بما أدى كانه يلزمه الفضل لانه تخليص
لا يشترى داراً ويبيع تأذى جيرانه الخ
بالمعاملة يمنع وعلى النذر فيحصل منه شري لها

القياس في محل يضر بغيره ضررا ينال قبل وبه اخذ كثير من المشايخ وعليه الفتوى انتهى وفيه اراد
 ان يبنى في داره تنورا للخبز دائما او حتى لطحن او مدقة لا تقصر عن يمنع عنه لتضر رجلا منه ضررا فاحشا وفيه
 لو اتخذ داره حماما وينادي الجيران من دكانها فلهم منعه الا ان يكون دكان الحمام مثل دكان الجيران انتهى
 وانظر ما لو كانت داره قديمة بهذا الوصف هل الجيران الحادثين ان يغيروا القديم عما كان عليه (قوله انه لم يعم)
 قال في القاموس الغنم الشاة لا واحد لها من لفظها الواحدة شاة وهو اسم مؤنث للجنس يقع على الذكور
 والاناث وعليهما جميعا انتهى (قوله الرذ) فيه ان الغنم مع المعز فوجه الرذ الا ان يكون العرف خصصه
 بالاضان (قوله لم يجز) انظر ما الفرق بينهما مع ان كلامهما لا يضره التبعية (قوله رذ) اي ورجع بما دفع
 وكذا يقال في قوله فعليه مثله ووجه ذلك ان الذي اخذ من المبيع (قوله ضمن الادخاخ) لانه لا يفي الخطأ
 في اموال الناس (قوله لا قدح) لانه قبضه على سوم الشراء من غير بيان ثمن او هو مقبوض على سوم النظر
 وليس مضمونا مطلقا فهو امانة هانكت من غير تعد (قوله يقطع) الاولى يقطعها او ذكرها باعتبار المبيع وقوله
 من وجه الارض الاولى الاقتصار على قوله من حيث لا يتضرر (قوله دفع درهم زبوا) اي من غير مواضع
 بينهما (قوله فكسرهما المشتري) الاولى البائع اوار ذلك بمحور على الصرف (قوله وان لم يعمد لا يبيع) لعدم
 التمييز بالبصر حيث ان اي الان يبين (قوله وقال الثاني في رجل الخ) وقال لا بأس ان يشتري بستوة اذ ادين
 واري ان السلطان ان يكسرها لعلها تقع في ايدي من لا يبين وروي بشر في الاملاء عنه انه كره للرجل ان يعطى
 الرئوف والنهرجة والمستوفة وان يبين ذلك ويجوز بها عند اخذ من قبل ان انفاها فضرر على العوام
 وما كان ضررا عاما فهو مكروه وليس بمصلحة خوفا من الوقوع في ايدي المدلسة على الجاهل به ومن التاجر
 الذي لا يتصرح وكل حين الخ (قوله لا ينفقها حق بعدها) لا سيما ان يظهر الدرهم مبيعا وقد انفق الفلوس
 او بعضها فيلزم الجهالة في المنفق والظاهر ان محله اذا اخذها عددا لا وزنا وهل ذلك يجري في صرف الذهب
 بالفضة العددية يجوز (قوله غنه) ذكر باعتبار المبيع (قوله فهو قاسد) لانه شرط لا يقتضيه العقد ولان الغنم
 بالغرم ولا غنم له الا فيما ملك (قوله لم يجز) اي حيث ذكر ذلك في ملكه قد (قوله اخذ الخراج) اي عامل الخراج
 ومثل الخراج الجباية لو اخذها من المستأجر جامع القصورين (قوله على الدهقان) هو رب الارض (قوله
 استخفنا) وظاهر الرواية انه لا يرجع والمستأجر كالا كراجام القصورين (قوله ان رضى الاكل) اي الذي له حصه
 في الغلة (قوله لم يجز بيعه) له محمول على حصته فان البيع موقوف في نصيبه وما خر في نصيب المال
 ويجوز لكنه تقدم ان البيع في الارض المزروعة موقوف على رضى المزارع (قوله ولم ينفقه) الاوضح ضرورة
 على المبيع ولم ينفقه (قوله بخلاف جارية الخ) الفرق ان المقبوض من الدرهم ليس عين حق القابض بل هو
 من جنس حقه لو تجوز به جازوا من حقه فاذا لم يتجوز بقي على ذلك الدافع فصح امر الدافع بالتصرف فهو
 في الابتداء تصرف للدافع وفي الانتهاء نفعه بخلاف التصرف في الدين لانها ملكه فتصرفه لنفسه فعال
 خياره انتهى بجرح (قوله فللزوج وطوها بلا استبراء) بل يستبرأ بها سببها وجوبها كما قلنا في النكاح
 عن الذخيرة (قوله كما سيجي في الحظر) لعل هذه الجملة من عبارة الملقط والا فليذكر شيئا من ذلك في الاستبراء
 (قوله ما يبطل بالشرط القاسد) مبتدأ خبره البيع وما عطف عليه اي الاشياء الخ ولا يفسر الموصول بالعقود
 لان بعضها ليس عقدا كالفسحة وعزل الوكيل واراد بالبطلان القاسد (قوله ولا يصح تعليقه) اي بالشراء
 وفي بعض النسخ زيادة به وعليه اشرح المصنف والضمير يرجع الى الشرط لا بوصف القاسد (قوله يفسد بالشرط
 القاسد) انتهى عن بيع وشرط بجرحه الاولى ان يقول عن عقد وشرط لعمومه (قوله وما لا فلا) بان كان مبادلة
 مال بغير مال او كان من التبرعات فانه لا يبطل به لان الشروط القاسدة من باب الربا وهو مختص بالمعاوضات
 المالية دون غيرها من غير المالية والتبرعات فيبطل الشرط فقط (قوله من التحذيرات) هذا اعم من مبادلة المال
 بالمال لا تفراده في نحو الهبة انتهى حلي فكل ما وجد الاصل الاول وجد الثاني من غير عكس (قوله كرجعة)
 مثال للتقيد بان (قوله يبطل تعليقه بالشرط) اي المحض كذا في التبعية واحترزه عن نحو انا في غدا كذا على
 انك برئ من الفضل ابو السعود فان المراد منه الاستعمال (قوله والاصح) اي الا يمكن من التحذيرات او التقيد بان
 بان كان من الامهات المحضة التي يختلف بها ومن الاطلاقات والولايات والتعريضات (قوله كج وطلاق)

على انه لم يعم غنم فوجد لم يعم الرذ قال زكريا
 من هذا اللحم ثلاثة ارطال فوزن له اجبره ومن
 هذا الخبز فوزن له بمجبري بوزن خبزا فاذا
 هو ربي او شري بوزن البطح فاذا هو رذ انشاء
 ان قام رذ وان مستحكما فعليه مثله ما دم
 صاحب الزجاج قد دفع له قدسا ينظره فوقع منه
 على ادخاخ فاكسرت ضمن الادخاخ لا اذبح
 شري شجرة باصلها وفي قلعها من الاصل ضرب
 بالبائع يقطع من وجه الارض من حين
 لا يتضرر به البائع ولو انهم من شوطه ما لم
 فممن انقاع ما قلنا من قلع دفع درهم زبوا
 فكسرهما المشتري لا شيء عليه وزم ما صنع حيث
 غشه وخافه وكذا لو دفع اليه لينظر اليه فكسرت
 لا بأس ببيع المنشوش اذ ادين غشه او كان
 ظاهرا يراه وكذا قال ابو حنيفة رحمه الله
 في حنطة خلط فيها النعير والشعير يرى
 لا بأس ببيعه وان لم يعمد لا يبيع وقال الشافعي
 فمدجل معه فتنة فحاسب لا يبيعها حتى يبين
 وكل شيء لا يجوز فانه ينبغي ان يقطع ويما قبل
 صاحبه ان انفق وهو يعرفه شري طوسا
 بدرهم قد دفعها اليه وقال هي بدرهم
 لا ينفقها حق بعد ما شري بالدرهم الزيف
 ورضى باقل مما يشتري بالجيد حل له شري
 ثيابا يتقادم على ان يوفي غنه بمسند لم يجز
 لجهالة الاجل باع نصف ارض بشرط خراج
 سلكها على المشتري فهو فاسد اخذ الخراج
 من الاكل ان يرجع على الدهقان استحسانا
 شري السكر مع الغلة وقبضه ان رضى الاكل
 جاز البيع وله حصته من الثمن وان لم يرض لم يجز
 يبعه قضاء درهم وقال انفق والاقره
 على قبضه ولم ينفقه رد ما استحسننا بخلاف تجارية
 وجدها تبيها فقال اعرضها او بيمها فان نذرت
 والا ردتها فغير ضياعا على البيع سقط الرد

الشرط في البيع (قوله في البيع) اي يصح تعليقه بالشرط سواء كان مبادئاً أم لا (قوله في المبادئ) كالأدنى في التجارة انتهى جلي (قوله ولايات) كالتقاضي والامارة انتهى جلي (قوله ولايات) فهو من قتل قتيلا له عليه انتهى جلي (قوله فالاول لربعة عشر) هذا مخالف للمصنف فان مراد المصنف التذييل للاصلين جيه الا لا اول وكل مثال الاول صلح مثالا للثاني ولا عكس ويراد عليه حجر المأذون وتعليق القاضي حجر رجل بسفه فاذا مال القاضي لرجل حجره عليك اذا سفت لم يكن حكما بحجره عمادية والاصل فانه يبطل بالشرط الفاسد والصلح عن القتل خطأ والجراحة الموجبة للمال شربلية (قوله على ما في الدر المنثور) اشار به الى انها قد تزيد كما تقدم والى ان بعض المذكور ان ليس من مبادلة المال بالمال كالابراء وعزل الوكيل والاعتكاف والتحكيم (قوله ان علقه بكلمة ان) الا في صورة واحدة وهو ان يقول بهت منك هذا ان رضى فلان فانه يجوز ان وقته بثلاثة ايام لانه اشترط الخيار الى اجنبى وهو جائز بصر (قوله على ما يذا في البيع الفاسد) اي من انه ان كان مما يقتضيه العقد او بلائعه اوفيه اثر او جرى التعامل به كشرط تسليم المبيع او الثمن او التاجيل او الخيار لا يفسد ويصح الشرط وكذا اذا اشترى فعلا على ان يخذوها البائع وان كان الشرط لا يقتضيه العقد ولا بلائعه ولا جرت العادة به فان كان فيه منقعه لاهل الاستحقاق فسد والا فلا انتهى بصر وتدين ايضا هناك ان الفساد محله ما اذا كان بان اما اذا كان على لا يفسد اذا كان متعارفا وشحوه وقول العاقد بشرط كذا بمنزلة على ولا يذ ان لا يقرن الشرط بالواو والاياء ويجعل مشاورة وان يكون في صلب العقد حتى لو الحاق به لم يلحق في اصح الروايتين انتهى مكي وفي الذخيرة اشترى عطفا في قرية شرأه صهيها وقال موصولا بالشرأه من غير شرط في الشرأه اسم له الى منزلي لا يفسد واستأجر ارض للزراعة ثم قال بعد عامها ان الحرف على المستأجر لا يفسد لانه كلام مبتدا (قوله والقصة) صورة الفساد بذكر الشرط انفساد ان يقتضوا التركة على ان الدين لاحدهم والعين للآخر او قسماد ارا على ان يشتري احدهما من الآخر دارا وكذا كل قسمة على شرط هبة او صدقة ويستثنى منه ما اذا اقتسم على ان يريده شيئا معلوما او على ان يرد احدهما على الآخر دراهم مسماة فانه جائز وصورة تعليقها بالشرط ان يقتسوا الدار ان رضى فلان (قوله للمثلى) اي في جنس واحد اما في الاجناس المختلفة فهي كقسمة القيمي افاده صاحب البحر عن الوالحي (قوله اما قسمة القيمي) وكذا المثلى اذا تعددت اجناسه وعبارة الوالحيية واما خيار الرقبة والشرط فيثبت في قسمة لا يجبر الا على ما هو القسمة في الاجناس المختلفة واما في كل قسمة يجبر الا على ما عليها كالقسمة في ذوات الاشكال في الجنس الواحد فانه لا يثبت انتهى (قوله فتصح بخيار شرط ورقية) لانها كالقسمة في الاجناس المختلفة فلا جبر بها فكان معنى المبادلة فيها اغلب فكان مما بخلاف قسمة المثلى انتهى جلي وهذا المقابلة في كلامه ليست على ما ينبغي فان الكلام في فساد العقد بالشرط الفاسد وعدم صحة التعليق اما خيار الشرط والرقبة فيثبتان في البيع وهو مما اجتمع فيه الاصلان والظاهر تحقق الاصلين في القسمة مطلقا لان فيها مبادلة واقرار وان كان الاول اظهر في القيمي والثاني اظهر في المثليات (قوله والاجارة) بان آجره على ان يقرضه المستأجر او يري اليه او على ان يعمر المستأجر الحائوت ويحسب ما انتفعه من الاجرة فانه يفسد العقد وله ما انتفعه واجر مثل عمله او على ان يطين الدار او يرمها او يعلق الباب عليها او يدخل جذعا في سقفها او يحفر بئرها او يكرى نهرها او شرط كراءها عليه في المدة لا بعدها وصورة تعليقها آجره ان قدم زيد (قوله به بقى عمادية) مقابلة قول الصفار انه لا يصح التعليق (قوله وقوله لا يصح دارة الخ) او المستأجر مشاهرة عند انقضاء الشهر مثلا (قوله جاز) ويجيب المسمى جوى (قوله وقوله البكر الخ) هذا المثال وان كان في ذاته صحيحا لكنه لا يلائم المتن فانه يصدد ما يبطل بالشرط الفاسد ولا يصح تعليقه بالشرط وذلك خاص بالمعاوضات المالية واجازة النكاح كالنكاح ليست منها فلا تبطل بالشرط الفاسد نعم لا يصح تعليةهما بالشرط لانهما من المعاوضات الغير المالية لما علم ان البضع ليس بمال وان كان متقوما حال الدخول فينبغي ان يراد بالاجازة اجازة عقد هو مبادلة مال بمال انتهى جلي وفيه ان ما لا يصح تعليقه بالشرط لا يتقيد بالمعاوضة والجواب ان مراده ان مجموع الاصلين لا يتحقق الا في ذلك (قوله ككل ما لا يصلح تعليقه بالشرط) وهو كل ما فيه عليك او تنفيع (قوله كما وقع في المنع) الذي فيه التذليل بالبيع والمثال لا يخصص وقد ذكر الكلية التي ذكرها (قوله والرجعة) بان قال واجعتك على ان تقرضني كذا او ان قدم زيد (قوله والصواب) انها

قال ابو حنيفة رحمه الله اذا وطئ رجل امرا
زوجها مكناه فلزوج وطئها بلا اشتراط
قوله ابو يوسف استصح ولا يقر بها حتى يغيض
من الملقط (ما يبطل بالشرط الفاسد ولا يصح
تعليقه به) هنا اصلان احدهما ان كل ما كان
مبادلة مال بمال يفسد بالشرط الفاسد كالبيع
قولا فلا كالتقاضي كرجعة يبيطل تعليقه
التعليقات او التقديرات كرجعة يبيطل تعليقه
بالشرط والاصح لكن في مطلقا في الاصل
بجوابه بطلت في الملامم نازية فالاول
ولايات وتقرى في الدرر والذكر واجارة
اربعة عشر على ما في الدرر والذكر واجارة
(البيع) ان علقه بكلمة ان (قوله للمثلى) اي قوله
البيع الفاسد (قوله والرقبة) (قوله جاز) (قوله
فتصح بخيار شرط ورقية) (قوله جاز) (قوله
اجارة) (قوله جاز) (قوله جاز) (قوله جاز)
في بيعه عادية وقوله لهما صواب داره في
والا فاجزها كل شهر بكذا جاز كما ينبغي
متفرقات الاجارة بالزاي بقول الكبر بيزن كذا
(والاجارة) يبطل الاجارة بيزن كذا
ان رضى اي يبطل بالشرط اذا انقضى
ما لا يصح تعليقه بالشرط جاز (قوله جاز)
لا يصح تعليقه بالشرط جاز (قوله جاز)
المصنف اذ ذكره اسم الكثر وغيره قال يبطل
في جوزه وهو خطأ والصواب انها لا تبطل
بالشرط اعتبارا لها

انها لا تطل بالشرط ولكن لا يصح تعليقها بالشرط بحرف فهي من القسم الثاني (قوله واطال الكلام) اطلالة
 ترد كلام المنازع حيث قال ومما يدل على بطلان قول المصنف ومن وافقه ما في البدائع من كذب الرجعة انما
 تصح مع الاكراه واللعب والخطأ والهزل كالتسكاح انتهى فلو كانت تبطل بالشرط الفاسد لم تصح مع الهزل لان
 ما يصح مع الهزل لا يبطل بالشرط الفاسد وما لا يصح مع الهزل تبطل بالشرط الفاسد كما ذكره الاصحابون
 (قوله لكن تعقبه في النهر) لا يظهر هذا التعقب فانه لا يلزم من مخالفة التسكاح في احكام ان يخالفه في هذا
 الحكم ايضا انتهى حلبي وسبقه به الشربلاني ومن الغريب ان صاحب النهر ذكر مودة النزاع في صور
 المخالفة (قوله والصلح عن مال بمال) اي عن اقرار بدليل المتبالة بان قال صاحبك على ان تسكني في الدار
 مثلا وان قدم زيد انتهى بحرف وضم الصلح عن احد التقدين بالآخر بشرط التقاض والصلح عن الجنس بجنسه
 فيما اذا كان اقل او مساويا ويكون ابراء في الاول واستيفاء في الثاني وبشرط التقاض لا فيما اذا تفاضل لانه ربا
 (قوله وفي النهر الظاهر الاطلاق) اقول الحق التقييد لانه يصح ابراء ما يبطل بالشرط الفاسد وهو المعاوضات
 المالية والصلح اذا كان عن سكوت او انكار لم يكن من المعاوضات المالية وما ذكره من انه لا يصح تعليقه صحيح
 لكن الكلام في بطلانه بالشرط الفاسد انتهى حلبي وقد عني في قبل الاطلاع عليه (قوله والبراءة عن الدين)
 بان قال ابراءك عن ديني على ان تغد مني شهرا او ان قدم فلان (قوله لانه غليك من وجهه) حتى رتب بطلان
 وان كان فيه معنى الاستعاضة فيكون معتبرا بالتليكات فلا يصح تعليقه بالشرط مع وفيه ان ابراء عن
 الدين ليس من مبادلة المال فينبغي ان لا يبطل بالشرط وكونه معتبرا بالتليكات لا يدل الاعلى بطلان تعليقه
 بالشرط وعلى هذا فينبغي ان يذكر في القسم الثاني انتهى حلبي وقد خطرت في قبل الاطلاع عليه (قوله الا
 اذا كان الشرط متعارفا) كما اذا ابراءه بمبتوتة بشرط تعديد التسكاح بمهر ومهر عتقها ما لا يبرأ بدون
 الشرط فالتسريحة لزوجه تزوجني فقال هي لي المهر الذي لك على فارتزجك فابراؤه مطلقا غير معلق
 بشرط التزوج يبرأ اذا تزوجها والا فلا لانه ابراءه على دالة وفي جامع الفصولين كل حق في عليك قد ابراءك
 منه لا يصح وكذا اضافة ابراءه الى ما يجب في الزمن الثاني لا يصح انتهى وعليه لو قال ابراءك كل من اغتابني
 او ظلمني في المستقبل لا يصح (قوله وكذا بؤنة) اي تعليق ابراءه بالموت فانه مستثنى كما اذا قال لم يوفه اذات
 فانت بري من الدين ويكون وصية من الطالب (قوله ولولو ابراءه الخ) في الخانية لو قالت المريضة لزوجه ان صحت
 من مرضي هذا فمهرى عليك صدقة او انت في حل من مهري فماتت من ذلك المرض كان مهرها على زوجها
 لان هذه مخاطرة فلا تصح انتهى قال في النهر وكان ينبغي ان يقال ان اجازته الورثة يصح لان المتاع من الصحة
 كونه وارثا انتهى وفيه ان المانع كونه مخاطرة كما صرح به في عبارة الخانية لا ما قاله (قوله وعزل
 الوكيل) بان قال لو كيله عزلتك على ان تهدي الى شيئا او ان قدم فلان وهذا خطأ ايضا وان عزل
 الوكيل ليس من هذا القبيل وهو ما يطل بالشرط الفاسد وانما هو من قبيل القسم الثاني وهو ما لا يصح
 تعليقه بالشرط ويدل عليه انهم قالوا ان الذي يبطل بالشرط الفاسد ما كان من باب التملك والعزل ليس منها
 هذا هو الحق وقيل بالوكيل لان تعليق عزل القاضى صحيح فلو قال الامير اذا انا لك كافي هذا فانت معزول
 بعزل بوصوله وقيل لا والجر على العبد كعزل الوكيل لا يصح تعليقه انتهى بحرف (قوله والاعتكاف) بان قال الله
 على ان اعتكف شهر ان شئ الله مرضي او قدم زيد او بشرط ان لا اصوم او ان اباشر امر او هو شاق الاعتكاف
 (قوله فلم يجز تعليقه ما) الاجماع على صحة تعليق المنذور من العبادات اي عبادة كانت وفي فتاوى قاضي خان
 الاعتكاف سنة مشروعة يجب بالتذرع بالتعليق بالشرط والشروع فيه اعتبارا بامرار العبادات انتهى واذا صح
 تعليقه بالشرط لم يبطل بالشرط الفاسد في جامع الفصولين وما جازة ليقه بالشرط لا يبطله الشرط الفاسد
 انتهى (قوله وهذا) اي عدم جواز تعليقه (قوله كما يسطه في النهر) مجيبا عن ما اورد صاحب الجران ذكر
 الاعتكاف هنا خطأ (قوله والجميع الخ) الا وضع والجميع صحة تعليقه فانه من العبادات ومنصوص على
 صحة تعليقه لكونه منها لانه ملحق بها وقوله بالتذرع بالتذرع من العبادات (قوله والمزاولة والمعاملة) بان قال
 زارعتك ارضي على ان تقرضني كذا او ان قدم فلان او ساقبتك شجرة او كرمي كذلك هذا اذا كان الشرط نافعا
 لاحدهما وان شرط ما لا ينفع كالوشرط ان لا يسقي احدهما حصته لا تنفسد وان ابطلا الشرط المقدس وكان

ما جازة والمعاملة
 وتعلق في النهر وفي ما لا يقتصر لشهود ومسير
 وله رجعة اتمه على من نكحها بعد طلاقها
 وتعلق بالشرط بخلاف التسكاح (والصلح عن
 مال) بمال ددر وغيرهما وفي النهر الظاهر
 الاطلاق حتى لو كان عن سكوت او انكار
 كان قد آء في حق المتكسر ولا يجوز تعليقه
 (والا ببراءة عن الدين) لانه غليك من وجهه
 اذا كان الشرط متعارفا او علقه باسم
 كان اطلاله في حق المتكسر ولا يجوز تعليقه
 مع وكذا بؤنة ويكون وصية من الطالب
 ما جند في النهر (وعزل الوكيل) فليس يجز تعليقها
 فانها ليس مما يجازى احدى الاعتكاف بالتسدي
 بالشرط وهذا في احادي الاعتكاف بالتسدي

في مكسب التجهيد لا يتقبله جازا والا بما لم يجر ازا انتهى (قوله لانها اجارة) لان من يجيزهما لم يجزهما الا على اعتبار الاجارة فيكون معاوضة مال بمال انتهى (قوله والاقرار) بان قال لقلان على كذا ان اقرضني اوان قدم فلان وصرح في الجواز انه لا يصح تعليقه بالشرط وانه يبطل بالشرط الفاسد مع انه ليس من المعاوضات المالية وفي المبسوط من باب اليقين والاقرار ويبطل حال لقلان على الف درهم ان يخلف او على ان يحصل او اذا خلف او متى خلف او مع منته خلف فلان ويجعل المقر المأجل لم يؤخذ بالمالي لان هذا ليس باقرار وانما هو مخاطرة وفي البرازية من الاقرار اذ هي مالا فقال المدعي عليه كل ما يوجد في تذكرة المدعي بخطه فقد التزمته لا يكون اقرارا لانه محظوظ عن اصحابنا انه لو قال كل ما اقر فلان على كذا فاما قوله لا يلزمه اذا اقر به فلان وعلى هذا ان كان بين اثنين اخذ وعطاء فقال المطلوب للطالب ما تقول فهو وكذلك او ما كان في جريدتك فهو وكذلك لا يكون اقرارا الا اذا كان في الجريدة شيء معلوم او في كرام المدعي شيئا معلوما فقال المدعي عليه ماذا سكر لان التبصير لا يلحق بالمجهول وكذا اذا اشار الى الجريدة وقال ما فيها فم وعلى كذلك يصح ولو لم يكن مشارا اليه لا يصح للجهاز انتهى بجمعه ثم ان الاقرار قد لا يكون من المعاوضات المالية كما اذا اقر بمهر او اقرت ببدل خلع وقد نصوا انه يبطل بالشرط الفاسد (قوله الا اذا علقه بجمي الغد) صورته قال على الف درهم اذا جاء رأس الشهر او اذا افتر الناس كان ذلك اقرارا ودعوى الاجل باطل الا ان يثبت الاجل بالبينة او باقرار الطالب حتى (قوله او بجمونه) صورته قال شهدوا ان لقلان على الف درهم ان مت فعليه الف درهم عاش او مات مكي عن الخمانية (قوله والوقف) كان قال وقف دارى ان قدم فلان لانه ليس مما يخلف به فلا يصح تعليقه بالشرط او وقفها على ان له اصلها او على ان لا يزول ملكه عنها او على ان يبيع اصلها ويصدق بثمنها فان الوقف يبطل وفي جامع الفصولين والوقف في رواية فظاهره ان في صحة تعليقه روايةين انتهى وفيه ما مر في الاقرار ومثله التكليم وابطال الاجل والجواز انتهى حلي فاعمل الاصل اغلبي (قوله كقول المحكمين اذا اهل الشهر) او قال له بعد ان اعتقت فاحكم بيننا فانه لا يجوز صورة الشرط الفاسد حكما بالشرط ان تحكم لقلان (قوله لانه صلح معنى) فوضيحه ما في العيني له ان التكليم تولية صورة واصلح معنى فباستبارانه صلح لا يصح تعليقه ولا اضافته وباعتبارانه تولية يصح فلا يصح مع الشك والاحتمال انتهى (قوله عند الثاني) وعليه الفتوى وعند محمد يجوز تعليقه وضافته الى زمان (قوله وبقي ابطال الاجل) بان قال الماديين ابطلت الاجل الذي على على ان تنهي كذا ورضى الدائن فان الابطال يبطل ويبقى الاجل واحترز بالشرط الفاسد عن التصحيح بان قال كمال بن نعيم ولم تؤد فالمال حال صح ومبر المال حالا كما في الخلاصة (قوله وكذا الجبر) اي على الماذون فانه لا يصح تعليقه كعزل الوكيل كما سبق وكذا الجبر على السفه لا يصح تعليقه حتى اذا قال القاضى لرجل تجرت عليك اذا صفحت لم يكن حكما بجبره شريلاية عن العمادية وقد سبق مع زيادة (قوله وما يصح الخ) اي المسائل التي لا تصددها الشروط الفاسدة بل تكون صحيحة وزيادة قوله يصح موهم فانه اذا نظر لكلام المصنف السابق يفيد انه يصح تعليقه ولا يبطل بالشرط وليس المراد (قوله لعدم المعاوضة المالية) اي والشروط الفاسدة من باب الربا وانه يختص بالمبادلة المالية (قوله وزدت ثمانية) هي الابرأع من دم العمد والصلح عن جنابة غضب ووديعة وعارية اذا خضعها الخ والنسب والجبر على الماذون والغصب وامان الثمن (قوله القرض) كاقترضت كذا على ان تخدمني شهرا فلا يبطل بهذا الشرط (قوله والهبة) كوهبتك هذه الجارية بشرط ان يكون حملها الى (قوله والصدقة) كنصدت عليك بهذه المائة على ان تخدمني رجعة فان الصدقة جائزة والشرط باطل (قوله والنكاح) بان قال تزوجتك على ان لا يكون لك مهر يصح النكاح ويفسد الشرط ويجب مهر المثل ولا يصح تعليقه بالشرط حتى لو قال تزوجتك ان رضى ابني فقبلت لا يصح الا ان يكون الاب حاضرا في المجلس وقبل ومن الشرط الفاسد لو تزوجته على انه مدني فاذا هو قروي يجوز النكاح ان كان كفوا ولا خيار لها (قوله والطلاق) كطلقتك على ان لا تزوجي غيري (قوله والخلع) بان قال خالعتك على ان يكون لي الخيار مدة سها بطل الشرط ووقع الطلاق ووجب المال (قوله والعق) كما عنتك على ان يكون لي الخيار ثلاثة ايام (قوله والرهن) بان قال رهنتك عبدي بشرط ان استخذه او على ان الرهن ان ضاع ضاع بغير شيء او ان لم اوف متاعك لك الى كذا فالرهن لك بما لك بطل الشرط وصح الرهن بجمعه (قوله والوصية) هي كالا يوصى حتى لو قال اوصيت بثلث مالي لام ولدي بشرط ان لا تتزوج فقبلت ذلك

اي الباقاة لا يملكها جازا (والاقرار) الا على
 محقق الغد او بجمونه فيجوز له ان يملكها جازا
 (والوقف) اذا اهل الشهر فاحكم بيننا فاحكم
 المحكمين اذا اهل الشهر فاحكم بيننا فاحكم
 معنى فلا يصح تعليقه على قضاء الخمانية وبقي ابطال
 وعليه الفتوى كما في قوله انه يبطل بالشرط ولا يبطل
 الاجل في باقي البرازية انه يبطل (وما يصح ولا يبطل
 وكذا الجبر على مالي الاثبات) (وما يصح ولا يبطل
 بالشرط الفاسد) لعدم المعاوضة المالية وزدت
 وعشرون على ما عده المصنف من الصدقة والنكاح
 ثمانية (القرض والغصب والرهن والايصال)
 والطلاق والخلع والعق والرهن (والوصية)

ثم تزوجت بمداقضاء عدتها برمان فانها تستحق الثلث بحكم الوصية واما تعليقها بالشرط فانه جائز لاجلها
في الحقيقة اثبات الخلافة عند الموت ومعنى هبة التعليق ان الشرط ان يوجد كان للموصي له المال والا فلا شيء له
(قوله والشركة) بان قال شاركك على ان تهدي كذا ومنه ما لو شرط العمل على اكثرهما مالا والربح بينهما
فصين لم يجز الشرط والربح على حسب المال اما لو تفاضلا في المال من غير اشتراط عمل ثم تبرع افضلهما مالا
بالعمل وشرط الربح بينهما فحين كان الشرط صحيح لعدم اشتراط العمل على اكثرهما (قوله والمضاربة) بان دفع
اليه القاعلي ان يدفع ربح المال الى المضارب ارضا يزرعها سنة او دارا للسكنى بطل الشرط وجازت المضاربة
او بشرط ان تكون النفقة على المضارب اذا خرج الى الصغر بطل الشرط وجازت انتهى بجر (قوله والقضاء)
كوليته قضاء محكمة على ان لا تعزل ابدا وهذا معنى قوله مؤبدا وليس المراد انه قال هذا اللفظ (قوله ان يقول)
اي العازل (قوله واختار في التهرات للاق العصة) حيث قال بعد ذكر افتاء البعض المذكور وعندي انه لا مانع له
فيه ولا دليل يقتضيه لانه حيث صح العزل كان الغاء للتأيد سواء انقص على الغاء او لا انتهى (قوله صحيح التقليد
والشرط) فان فعل شيئا من ذلك انعزل ولا يبطل قضاؤه فيما مضى ولا يتعد قضاء القاضي في خصومة زيد ويجب
على السلطان ان يفصل قضيته ان اعتراف قضية انتهى برأيه (قوله والكفالة) بان قال كفلت غريما على ان
تقرضني كذا حوى (قوله والحوالة) بان قال احلتك على فلان بشرط ان لا يرجع على عند التوى (قوله الا هاهنا)
اي اعطاء المحال عليه المحال به (قوله من ثمن دار الحبل) بخلاف ما اذا لزم المحال عليه الاعطاء من ثمن دار نفسه
لانه قادر على بيع دار نفسه ولا يجبر على بيع دار الحبل بجر (قوله فليجبر) اشار به الى ان هذا الكلام غير محذور
فان هذا الشرط لا وعد وهو من المحال عليه لامن المحال (قوله والوكالة) كوكلتك على ان تبريني عمالة على
حوى واما تعليقها بالشرط فاجاز بجر (قوله والاقالة) كما لو تفاضلا على ان يكون الثمن اكثر من الاول او اقل
صحت ولذا الشرط وفي القنية لا يجوز تعليق الاقالة بالشرط (قوله والكتابة) بان قال المولى لبعده كاتبك على
القب بشرط ان لا تخرج من البلد او على ان لا تعامل فلا قاله على ان تعمل في نوع من التجارة فان الكتابة تصح
ويبطل الشرط مخ (قوله الا اذا كان الفساد الخ) استثناء منقطع فانه اذا كان كذلك لا يكون الفساد بشرط
فاستدل لعدم احد البدين (قوله في صلب العقد) صلب الشيء ما يقوم به ذلك الشيء وقيام البيع باحد العوضين
فكل فساد يكون في احد العوضين يكون فسادا في صلب العقد انتهى درر (قوله وعليه) اي على كون الفساد
في صلب العقد (قوله يحمل اطلاقهم) اي اطلاق من قال انها تبطل بالشرط الفاسد كالعمادى والاستروشى
فانهما قالوا وتعليق الكتابة بالشرط يجوز وانها تبطل بالشرط الفاسد انتهى ولكن هذا الحل ينافية ما في البرازية
كاتبها وهي حامل على ان لا يدخل ولدها في الكتابة فسدت لانها تبطل بالشرط الفاسد تنقله في البحر والمنع
فان حل على اختلاف الروايتين زال الاشكال (قوله واذن العبد في التجارة) كاذنتك في التجارة على ان تعبر
الى شهر في كذا فان اذنه يكون عاما في التجارة والافات ويبطل الشرط (قوله ان رضيت امرأتى) بجر قال
المصنف هذا تعليق انتهى ومثله السلبى في حاشية الزيلعي بقوله بان ادعى نسيب احد التوأمين بشرط ان لا يكون
نسب الاخر منه او ادعى نسب ولد بشرط ان لا يرث منه انتهى اي فانه ثبت النسب ويبطل الشرط (قوله والصلح
عن دم العمد) بان صالح ولى المقتول عمدا القاتل على شيء بشرط ان يقرضه او يعدي اليه شيئا فان الصلح صحيح
والشرط فاسد وبطل الدم لانه من الاسقاطات ولا يحتل الشرط مخ (قوله ولم يذكره كنفاء بالصلح) اذ ليس
بينهما كبير فرق فان الولى اذا قال للقاتل عمدا ابرأت ذمتك على ان لا تقبض في هذه البلدة مثلا او صلح معه عليه
صح الا برأه بالصلح انتهى درر (قوله وعن الجراحة) بان صالح عنها بشرط اهدأ مسى واقراضه مخ (قوله التي فيها
القوق) الاولى القصاص وهو المذكور في الدرر (قوله والا) بان كانت من الجراحة التي فيها الارش انتهى درر
(قوله كان من القسم الاول) لانه يسلك بها مسالك الاموال فكانها كالنساء له (قوله وعن جناية غصب) اي
مغصوب درر قال في الشرع بلالية وكذا اذا ان الغصب لا يبطل بالشرط وقد ذكره العمادى انتهى (قوله ووديعة)
اي الجناية عايبا وكذا العارية اذا جنى المودع او المستعير عليهما (قوله اذا ضمن رجل) اي ضمن بدل الصلح فيما
عن الجاني رجل وشرط ذلك الرجل فيها كفالة او حوالة بان قال ضمن بدل الصلح على المغصوب او على الوديعة
او على العارية بشرط ان يكون فلان كفيلا عن من وجبت عليه او بشرط ان يجلبني بها على فلان فان الصلح

والشركة والمضاربة (قوله كذا) القضاء والامانة
كوليته كذا مؤبدا صحيح وبطل الشرط فله
عزله بلا خبطة وهل بشرط لعصة عزله كدرس
ابده السلطان ان يقول رجعت من التأديف
بعضهم ذلك واختار في التهرات للاق العصة
وفي البرازية لو بشرط عليه ان لا يرجع على عند التوى
الخبر ولا يحتل قول احد (قوله والكفالة والخوالة)
زيد صحيح التقليد والشرط الاعطاء من ثمن دار
الا اذا بشرط في الحوالة الشرط على الوفاء بالمتزم
الحبل فتفسد بعدم قدرته على الوفاء بالمتزم
كما عتراه المصنف للبرازية واجاب في التهر
بان هذا من المحال وعد وليس الكلام فيه
فليجبر (قوله والوكالة والاقالة والكتابة) الا اذا كان
الفساد في صلب العقد اي نفس البذل
ككتابة على غير نفسه واذن العبد في القبان
اطلاقهم كما مره خسر (قوله والصلح عن دم العمد)
ودعوا الولد كذا الولد منى ان رضيت امرأتى
(قوله والصلح عن دم العمد) وكذا الابرا عنه ولم
يذكره كنفاء بالصلح درر (قوله وعن الجراحة)
التي فيها القود والامانة من القسم الاول وعن
جناية غصب ووديعة وعارية اذا ضمن رجل
ونشر فيها حق وكفالة درر

صحيح والشرط باطل انتهى درو عليه في جامع المقصولين وفيه ان هذا كفالة بشرط كفالة او حوالة في هذه الاشياء
وهي داخله في الكفالة وليس صلحا عنها بشرط فلو قال وعن جنابة غصب ووديعة وعارية اذا شرط فيها كفالة
او حوالة لكان نصافي المقصود الا ان هذا من المبادئة فهو من القسم الاول (قوله والنسب) قد تقدم ذكره
في دعوى الولد الا ان هذا اعم اي فلا يبطل بالشرط الفاسد (قوله والجور على المأذون) كما اذا جبر عليه بشرط
ان لا يعطيه احد من التجار وتزله عما ذكره في التهر تسليم الشفعة فانه اذا سلمها بشرط ان يعطيه كذا اصح التسليم
وبطل الشرط (قوله والغصب) قدم نقله عن الشرط لآلية ولعل المراد به ضمان ذات الغصب بشرط والا فلا وجه
لاشترط شرط في نفس الغصب (قوله وبخيار شرط) بان قال ان لم امض البيع في ثلاثة ايام رددته عليك بشرط
ان تهديني كذا او اهدي لك حلي وهذا هو المناسيب للمقام (قوله وامان القن) في بعض النسخ وامان النفس
اي فانه يصح الامان للحري وبطل الشرط (قوله وعقد الذمة) بان قال الامام لحري يريد الاقامة بدار ما ضربت
عليك الجزية على ان تهدي اليه هدية جوى (قوله ونعطي الردي العيب) بان قال ان وجدت بالبيع عيبا اردته
عليك بشرط ان ابرئك من بعض الثمن وهذا هو المناسيب للمقام خلافا لما ذكره العيني وغيره (قوله كعزلتك
ان شاء فلان) فيه ان هذا تعليق وايضا الكلام فيه جوى ويمكن تصويره مناسبا للمقام بان طلب القاضى من
الامام ان يعفيه من القضاء فقال له عزلتك عنه في هذه البلدة على ان اوليك قضا ببلده كذا فيصح العزل وبطل
الشرط (قوله فلا تؤثر فيه الشروط الفاسدة) لما تقدم انها ترجع الى الربا وهو لا يتحقق الا في المعاملات المالية
(قوله وبني ما يجوز تعليقه) وكلها مما لا يبطل الشرط القاسد كاطلاق والعناق والقضاء والامارة كما تقدم ذكره
(قوله كطلاق وعناق) وهذا ان يفهم ما يصح تعليقهما بالشرط مطلقا ملائما ام لا ومثل ذلك الالتزامات
والتوليات يصح تعليقهما باللائم (قوله زاد في التهر اي فيما يجوز تعليقه) (قوله الاذن في التجارة وتسليم الشفعة)
وهما من الاستقالات لكن لا يحلف بهما بحر (قوله في القسم الاول) وهو ما لا يصح تعليقه بالشرط (قوله لانه
من الاقرار) فيه ان هذا غير المشهور بينهم والتحقق انه تصديق القلب والقرار بشرط اجراء الاحكام الدينية
بل الوجه في عدم صحة تعليقه انه تصديق بالحنان ولا يصح تعليقه بالشرط لان من المعلوم ان الكافر الذي
يعلق اسلامه على فعل شئ غالبا يكون شيا لا يريد كونه فلا يفسد حصول ما علق عليه فكيف يجعله مسلما مع
ساعده عن الاسلام تعليقه على ما لا يريد كونه وقد افاده المصنف آخر (قوله ويصح تعليقه ويكفر) لان المظاهر
انه مختار في فعله فيكون فاسدا للكفر فيكفر مخ وهذا مسلم ان قصد ذلك وان قصد الاستناع عن الفعل بهذا
التعليق فلا يكون كافرا وان فعله (رسمه كفارة يمين كما اذا قال ان فعل هذا فهو وكافر) (قوله ويصح تعليق هبة) اي
بشرط ملائمة ان كان يعلى لان قال في البرائة من اليهود وتعليق الهبة بان باطل ويعلى ان ملائمة كعبته
على ان يعرضه يجوز وان مخالفا بطل الشرط وصحت الهبة (قوله وحوالة وكفالة) قال في البرائة من اليهود
وتعليق الكفالة لمن متعارفا كقدوم المطلوب يصح وان شرط محضا كان دخل الدار او هبت الريح الكفالة
جائزة والشرط باطل ونص النسفي على ان الحوالة كالكفالة (قوله وبراءتها) كقوله ان وافيت به غدا فانت
يرى خوافا به بر من المال وهو قول البعض واختاره في القح وقال انه لا وجه لقول حافظ الدين في الكفر
وبطل تعليق البرائة من الكفالة بشرط يحمل على ما اذا كان غير ملائم افاده صاحب الجهر آتفا (قوله بلام) راجع
الى الاربعة كما علمت في نظم السيد الجوى ما لا يبطل بالشرط الفاسد فقال

- قرض نكاح رهن ثم وصية * خلع طلاق ثم ايصال نسلا
- ووكالة هبة تصديق شركة * اذن لعبد في التجارة قد هلا
- وكفالة تعليق ردي حاصل * بخيار شرط او يعيب يافلا
- واقالة عقد لذمة ككافر * صلح الدما في العمد مع برح علا
- وحوالة عتق مضاربة كذا * عزل لقاضى بالمظالم مريلا
- وكذا لدعوى الاصل فرعا واقضا * وكتابة وامارة من ذي علا
- فاحفظ نظاي ان اردت ثقةها * في مذهب النعمان كن ترق على

انتهى (قوله اضافته الى الزمان المستقبل) اي بغير صيغة التعليق فانه قد فرغ منه وفائدة الهبة ان المتاجر

والنسب والجور على المأذون نحو والغصب وامان
النفس اشباه (وقوله الذمة وتعليق الردي العيب)
(قوله وبخيار شرط) وبطل الشرط للمأذون
ان شاء فلان فيمنزل وبطل الشرط فلا تؤثر فيه
انها كلها ليست بما وجب تطبيقه بالشرط
الشروط الفاسدة وبقي ما وجب تطبيقه في بعض
وهو مختص بالاستقالات والاتزامات التي يعلق
بها كطلاق وعناق والتوليات كقضائه وامارة
بما يصح زياد في التهر وحري المصنف دخول
عيني وتعليق الاسلام لانه من الامور
وتسليم الشفعة والاصم الاول لانه من الامور
ودخول الكفر هنا لانه من الامور وتعليق
هبة وحوالة وكفالة وبراءة من الكفر (قوله بلام) راجع
الى الزمان (المستقبل)

يطالب بالعين عند مجئ الزمن المضاف اليه وليس للموثر حينئذ ان يؤثرها من غيره وكذا يعال في غيرها وان
يجوز مباشرة هذه العقود (قوله الاجارة) كما اذا قال ابرك داري هذه راس كل شهر بكذا بازي قولهم (قوله
وفسخها) كما اذا قال فاسختك اجاره كذا غدا وهذا احد قولين والمعتمد اختيار عدم الصحة شرعية (قوله
والمزارعة والمعاملة) هما في حكم الاجارة (قوله والضاربة والوكالة) لانهما من باب الاطلاقات والاستقاطات
فيقبلان التعليق فيقبلان الاضافة لان الاضافة فيها معنى التعليق (قوله والوصية والايصاء) لانهما لا يفيدان
الابعد الموت فيجوز تعليقهما واصاقتها انتهى ديد (قوله والقضاء والامارة) فانهما تولية وتغويض محض
فجاز اضافتهما انتهى (قوله والطلاق والعنق) فاذا قال طنقتك او اعتقتك راس الشهر سمع (قوله والوقف) فان
اضافته الى ما بعد الموت جائزة منع (قوله والرجعة) ان فانه لا يصح اضافتها ولا تعليقها كره في الظاهرية وضربها
(قوله لانها تمليكات) لا يظهر هذا التعليق في جميعها فان الرجعة من التقييدات ولا يبرأ من الاستقاطات وقد
يقال ان الرجعة فيها غلبة الزوج من التمتع والابراء فيه غلبة الدين عن هو عليه (قوله كما لا يتعلق بالشرط)
انما قد تقدم ان ما كان من التمليكات لا يصح تعليقه بالشرط (قوله لما فيه من القمار) قال في القاموس
قامره - قامرة وغارا قمره كنصره وقمره واعنه قلبه وهو التقامرا انتهى فاذا قال بعتك او امرت بعتك
ان كان كذا لا يصح فانه محاطرة ومراهنة وفي القاموس المراهنة والرهان المخاطرة والمساومة على الجليل انتهى
وكذا يقال في باقيها (قوله وبقي الوكالة) فعداها فيما تصح اضافته على قول غير الثاني ونظم العلامة المقدسي
ما تصح اضافته وما لا تصح فقال

مالا يصح ان يضاف للزمن * البيع والقصة والابراء عن
دين تصكح رجعة وهبة * وصلى مال فسخ بيع شركة
وما يضاف للزمان عشر * واربع قد احتواها المحصر
اجارة امارة طلاق * وقف وايصاء قضا عنق
سقاية زراعة مكاتبه * وكالة كفالة مضاربة

والله سبحانه وتعالى اعلم واستغفر الله العظيم

(باب الصرف)

اخره لظنه وجوده بكونه قبوده ولانه قد عدى على الثمن والتمن في الجملة تباع لما هو المقصود من البيع وهو المبيع
وفي كل نظر (قوله عنوانه بالباب) اشارة لاولية ما وقع هذا عارفاً بغيره لولا ما حافظ الدين في الكثرة فانه عنوانه بكتاب
(قوله لانه من انواع البيع) الاربعه بيع العين بالعين والعين بالدين والدين بالدين والدين بالدين والاخير هو
الصرف والمناسبة بينه وبين السلم الخاصة ان راس السلم اذا كان احد العقدين كان بيع دين وهو المسلم فيه بدين
اي يتقد وهو راس السلم (قوله هو لغة الزيادة) وهذا المعنى موجود في المعنى الشرعي لاشتراط التقابض في بدليه
فهو زيادة على ما يشترط في غيره ويطلق على النقل والرد وفي الحديث من لم تنه صلته عن التقصص والمنكر لن
يتقبل الله منه صرفا ولا عدلا وفي حديث آخر من اتى الى غيرا به لا يقبل الله منه صرفا ولا عدلا قيل الصرف
اثوبة والعدل القدية وقيل النافلة والفرضة وقيل بالعكس وقيل هو الوزن والعدل الكيل او هو الاكساب
والعدل القدية (قوله ومنه المصوغ) فان بيعه صرف سواء كان بمصوغ مثله او بالنقد ولكنه بسبب ما اصل به
من الصنعة لم يبق ثماصه اربعا في العقد (قوله ويشترط عدم التأجيل والتأجيل) مكر مع ما يأتي متنا
قر بما انتهى - لمي (قوله اي التساوي وزنا) قيد بالوزن لانه لا اعتبار بالعدد ذخيرة (قوله والتقابض بالبراجم)
الظاهرا والمراد به ما يعم المتصل به ككفه ونحوه كتنقه في يده وكيس والبراجم جمع برجة بالسهم وهي مقامل
الاصابع انتهى حلي عن جامع اللغة (قوله قبل الافتراق) بالابدان بان يأخذ هذا في جهة وهذا في جهة
فان مشياه لا او اكثر ولم يفارق احدهما صاحبه فليسا يتفرقين ولا يبطل بما يدل على الاعراض بخلاف خيار
الخبرة ولو ثبت لرجلين لكل منهما دين على الآخر فارسل احدهما الى الآخر رسولا يقول له بعتك الدنانير التي
عليك بالدراهم التي لك على قبيل فهو باطل لان حقوق العقد لا تتعلق بالرسول بل بالمرسل وهما متفرقان
بانهما والمعترا افتراق العاينين. وآه كاتا مالكيين او ثابئين كالأب والوصي والوصي كمال لان حقوق العقد

الاجارة وفسخها والمزارعة والمعاملة والقضايه
والوكالة والوكالة والايصاء والوقف
والامارة والطلاق والعنق والوقف
عشر وفي العارية والاذن في الضاربة فيجوز
مضاف ايضا محاربة (وما لا يصح اضافته
الى المستقبل) عشرة (البيع والرجعة
والقصة والشركة والهبه والتكاح وانها
والمصلحة عن مال والابراء عن الدين) لانها
تمليكات لا تتعلق بالاستضافه للاستقبال
عليه بالشرط لما فيه من معنى القمار

كما لا يتعلق بالشرط لما فيه من معنى القمار
وبقي الوكالة على قول الثاني المقتضى به
منه بالباب لا الكتاب (بيع العين بالدين
وهو لغة الزيادة وشرا) (بيع الدين بالدين
ما خلق للثنية ومنه المصوغ) (خسائيس
او غير جديس) (كذهب فضة) (ويشترط عدم
التأجيل والتأجيل) (اي التساوي وزنا
والتقابض) (بالبراجم) (قبل الافتراق)

المستحق قبل قبضه الحاكم العقد ما قبل قبضه المستحل اذ ان السابقة افاده الشرع بل لا (قوله وكذا الدينار والدرهم)
لان الشركة في ذلك لا تعديا يمنع عن الجوهره لا مكان صرفه واستيفاء كل حقه من بدله (قوله وكذا يسع احد
عشر درهما الخ) اذ في هذه المسئلة وان صلت بمقتضى البيان ان صرف الجنس الى خلاف جنسه لا فرق فيه
بين ان يوجد الجنس في كل من البديلين او احدهما (قوله وهو ما يرد به المبال) لا للزيادة بل لانها دراهم
مقطعة مكسرة تكون القطعة منها ربعا ونعنا واكل وبيت المال لا يأخذ الا العالي برهان انتهى مكي (فائدة)
قال في الجوهره لا بأس بالاحتياط في التصرف من الدخول في الحرام انتهى (قوله وصح يسع الخ) لو قال وصح
يسع مديون بعشر دراهم من دأته دينار ايهما كان اوضح واخصر (قوله فصيح بيغ منه) تطويل بغير فائدة
(قوله وتقع المقاصة بنفس العقد) اي ولا تحتاج الى مقاصة بخلاف المسئلة الاتية ووجه الجواز فيما ذكره
انه جعل ثمنه دراهم لا يجب قبضها ولا تعيينها بالقبض وذلك جائزا جماعا لان التعيين للاحتراز عن الربا اي ربا
النسيئة ولا ربا في دين سقط انما الربا يقع في دين يقع الخطر في ما قبله ولهذا لو تصار فادراهم دينارنا نريدنا
صح لقوات الخطر (قوله ان دفع البائع الدينار) قيد في الصورتين انتهى مكي (قوله وتقام المقاصة الخ) قال
في الصحاح تقاسم انتم اذا فاض كل واحد منهما صاحبه في حساب او غيره انتهى واشتراط التقاسم انما هو
في الصورة الثانية فلولا يتقام لم تقع المقاصة بينهما جماعا كذلك في العناية ولا فرق بين ان يكون الدين موجودا
قبل عه او حصل بعده على الاصح قال في البحر والحاصل ان الدين اذا حدث بعد الصرف فان كان
يقرض او غصب وقعت المقاصة وان لم يتقاسما وان حدث بالشرا فان باع مشتري الدينار من بائع الدينار ثوبا
بعشرة ان لم يبعه لاه قصاصا لا يصير قصاصا باتفاق الروايات وان جعله قصاصا فبيعه رويان كذا في الذخيرة
انتهى (قوله ايضا) يعني انه يشترط التقاسم كما يشترط دفع الدينار في المجلس (قوله استقصانا) وجهه انهما
لما تقاسما انفسهما الاول وانعقد صرف آخر مضافا الى الدين فثبتت الاضافة اقتضاء وقال السكاك ونحن نقول
موجب العقد عشرة مطلقه تصير متعينة بالقبض وبالاضافة بعد العقد الى العشرة الدين صارت كذلك غير انه
يقبض ما بق ولا يباي به الحصول المقصود من التعيين بالقبض بالمساواة وعلى هذا الحاجة الى اعتبار نسخ العقد
الاول بالاضافة الى العشرة الدين بعد العقد على الاطلاق واذا دكر الاستحسان ان القياس عدم الجواز وهو
قول زفر لكونه استبدال الصرف (تنبيه) حماية لمن بالمقاصة لو كان له وديعة ولله مودع على صاحبها دين
من جنسها لم يصير قصاصا بالدين قبل الاتفاق عليه واذا اجتمع عليه لا يصير لوديعة قصاصا ما لم يرجع الى اهله
فياخذها وان كانت في يده فاجتمع على جعلها قصاصا لا يحتاج الى غير ذلك وحكم المغصوب كالوديعة
والدينان اذا كانا من جنسهما لا تقع المقاصة بينهما ما لم يتقاسما وكذا اذا كان احدهما حالا والاخر مؤجلا
او غلة والاخر مهيأ لدين النفقة للزوجة لا يقع قصاصا بدين للزوج عليها الا بالتراضي بخلاف سائر الديون فانه
لا يحتاج الى رضاه في المقاصة لان دين النفقة ادنى فلا يؤخذ الا على فيه الا بالرضى (قوله وما غلب فضته الخ)
اي حكم ما غلب فضته وذهب حكم الفضة والذهب الحاصل من قول الشرح حكما تمييز محمول عن المبتدأ
والخبر وذلك لان النفقة لا تحل من قبل غش ولا انطباع وقد يكون خافيا كما في الردى فيعتبر القليل بالردى
فيكون كالمستهلك (قوله وكذا لا يصح الاستقراض بها) الا اوضح استقراضه وعبارة العلامة نوح وكذا لا يصح
استقراضه اي استقراض بعض الغالب من كل منهما الا وزنا انتهى (قوله في حكم العروص) مقتضى ذلك
انه لا يشترط انقبض ولا يشترط ان يكون الخالص اكثر الا ان يجاب بان المراد بذلك انه ليس في حكم الصرف
الخالص (قوله فصيح يبع بالخالص الخ) لوجه للتفريع (قوله من المغشوش) اي من الذهب او الفضة المغشوش
(قوله بخلافه) اي الى خلاف جنسه (قوله بشرط التقاض قبل الاقتراق) لانه صرف في البعض لوجود
الفضة او الذهب من الجانبين ويشترط في الغش ايضا لانه لا يميز الا بضرر (قوله في الصورتين) هما يبع
بالخالص ويبعه بجنسه وتفاضلا (قوله لضرر التمييز) قد علمت ان هذا غلة لا شرط قبض ما فيها من الغش
واما اشتراط قبض الذهب والفضة فلانه صرف من الجانبين (قوله اي مثل الذهب او الفضة المغشوش) اي مثل الذهب او الفضة
المغشوش (قوله للربا في الاولين) بزيادة الغش في الاولى وزيادته مع بعض الذهب او الفضة في الثانية (قوله
ولا احتماله في الثالث) اي وللشبهة في الربا حكم حقيقة الربا من الخطر (قوله لتعنيته حيثئذ) لانها بالاصطلاح

(قوله بائع قطعة ثمنه فاستحق بعضها الخط) المشتري
(قوله ما بقي بقسطه بالاختيار) لان التعيين
لا يضره وهذا (قوله) كان الاستحقاق (قوله)
في غير ما كان قبل قبضها له (قوله) وصح يسع درهمين
وكذا الدينار والدرهم جوهره (قوله) الجنس بخلاف
دينار درهم ودينارين بصرف (قوله) الجنس بخلاف
جنسه (قوله) يسع احد عشر درهما بعشر دراهم
شهره (قوله) يسع درهم جمع ودرهم غلة
ودينار (قوله) يسع درهم جمع ودرهم غلة
يقبض قسدي ما يرد به بيت المال وية له الجار
(قوله) بدرهمين جمع ودينارين (قوله) يسع من عليه
وعدم اعتبار الجوزة (قوله) اي من دأته
عشرة دراهم (قوله) دين (قوله) اذا فاضل المقاصة
فصح يبع منه (قوله) دينار ايهما سقط (قوله) يسع
بنفس العقد اذ لا ربا في دين عليه (قوله) ان دفع
(قوله) مطلقه من التمييز (قوله) وقصاصا العشرة
(قوله) الدينار) الدين ايضا استحصانا (قوله) وما غلب
التمن (قوله) الدين (قوله) حكما (قوله) لا يصح يسع
فضته وذهب فضة وذهب (قوله) بعض الاوزان) كما مر
لما نص به ولا يصح بعضه بعضا (قوله) الحكم
(قوله) كذا لا يصح الاستقراض بها (قوله) الغش منها في حكم
في بايه (قوله) والغالب عليه (قوله) الغش منها في حكم
صروض (قوله) اعتبار الغالب (قوله) من المغشوش يكون
ان كان الخالص اكثر (قوله) بالغش كما مر (قوله) بخلافه
قدرة مثله والزايد بالغش كالمس (قوله) بخلافه
متفاضلا (قوله) وزنا وعدد بصرف الجنس بخلافه
(قوله) بشرط التقاض (قوله) قبل الاقتراق (قوله) في المجلس
في الصورتين لضرر التمييز (قوله) اوافل منه اولاد يرى
مثله (قوله) يسع البسح للربا في الاولين ولا احتماله
في الثالث (قوله) اي الغالب الغش (قوله) لا يتعين
بالدينين ان واج (قوله) لتعنيته حيثئذ

ما جاور من عمل بها كذا في مختار الفتاوى هندية وقال محمد هذا البيع في قلب كاشال الجبال ذمهم اختاره -
 اكالة الربا وقال عليه الصلاة والسلام اذا تبايعتم بالعين واتبعتم اذاب البقر ذلتهم وظهر عليكم عدوكم قال
 في الفتح ولا كراهة فيه الاختلاف الاول انتهى اي لما فيه من الاعراض عن ميرة القرض انتهى (قوله وبأني متدا
 في الكفالة) فلا فائدة حصلت بذكره في هذا التذييل فالاولى ان يقول في بيع العينة اي بقي من اقسام البياعات
 بيع العينة (قوله وهو ان يظهر راعدا ولا يريد الخ) قال في شرح المار للشيخ زبير عن المغرب ان التلجئة ان يأتى
 امر باطله خلاف ظاهره وهي انما تكون عن اضطرار ولا يكون مقارنا وفي المبسوط صورته ان يقول الحق
 اليك داري ومعنا ما جعلت لك ظهرا لا تمكن بجهاك من صيانة ملكي وقال في الهندية التلجئة هي العقد الذي
 ينشبه بضرورة امر فيصير كالمذوق اليه والله على ثلاثة اقسام احدها ان يكون في نفس المبيع وهو ان يقول
 لرجل اني اظهر اني بعث داري منك وليس يبيع في الحقيقة اي يتاوهش على ذلك ثم يبيع في الظاهر قال يبيع
 باطل والثاني ان تكون التلجئة في البدل نحو ان يتفقا في السر ان التمن الق وبسايا في الظاهر باقين خالفين
 المذكور في السر ويصير كأنهما هزل في الزيادة وروي ابو يوسف ان التمن هو المذكور في الظاهر ومثل ابي يتفقا
 في الباطن ان التمن الف درهم وبسايا في الظاهر بمائة دينار قال محمد الفاس ان يبطل العقد روي لا يستحسن
 يصح بمائة دينار كذا في الحاوي ولو اتفقا ان يقر ببيع لم يكن فاقرا بذلك فهو باطل ولا يجوز باجزئهما كذا
 في الحاوي انتهى وفي عبارة الشرح بمحوض هذا ايضا حقه (قوله يلجأ اليه) بالبناء للمفعول (قوله وفقات عن
 التلويح) اي في بحث الهزل من العوارض انتهى حلي وفي المنار والتلجئة كالهزل لا ينافي الاهلية فان تواضعا
 على الهزل باصل البيع وانفق على البناء اي على مام الاعراض بفقد البيع وارتفقا على الاعراض عن
 المواضعة فالبيع صحيح لازم والهزل باطل وان اتفقا على انهما لم يحضرهما شيء او اختلفا في البناء والاعراض
 قاله صحيح عند ابي حنيفة وان كان ذلك في القدر في الف وأقن فان اتفقا على الاعراض كان التمن المبيع
 وان اتفقا على انهما لم يحضرهما شيء من البناء والاعراض واختلفا فالهزل باطل والتسمية صحيحة عنده
 وعندهما العمل بالمواضعة واجب والالف الذي هزله باطل وان اتفقا على المواضعة فالتمن القادر عنده
 وعندهما الف وان كان ذلك في الجنس بان تواضعا على ان التمن مائة دينار تلجئة وانما هو الف درهم فالبيع
 جائز حلي كل حال اتفاقا انتهى بتصرف (قوله ثمانية وسبعون) لان المتعاقدين اما ان يتفقا او يختلفا
 فالاتفاق اما على اعراضهما واما على بناءهما واما على ذهولهما واما على اعراض الاخر اذ هو له
 واما على اعراض احدهما وذهول الاخر فصور الاتفاق ستة وان اختلفا فدعوى احد المتعاقدين تكون
 اما اعراضهما واما بناءهما واما ذهولهما واما اعراض الاخر اذ هو له واما اعراضه مع بناء الاخر
 اذ هو له واما ذهوله مع بناء الاخر او اعراضه تصير تسعة وعلى كل تقدير من التقادير التسعة يكون اختلاف
 الخضم بان يدعى احدي الصور الثمان ثلثها الحلي (قوله ملخصه الخ) قد علمت بعض تفاصيله مما قلناه عن
 الهندية والمنار (قوله فالقول المسمى الجدل) كانه لانه الاصل (قوله فالتلجئة) لان العينة لا يثبت خلاف الظاهر
 (قوله ولو تبايع الخ) هذا من جملة اقسامه المتقدمة وقد علمت التفصيل من عبار المنار ولا بد من ذلك والافلا
 يتوجب على الامر ابدونه فائدة (قوله والافلازم) بان اتفقا على الاعراض او اختلفا ولم يحضرهما شيء كما بقاد
 من عبار المنار السابقة فحوله ولو لم يحضرهما شيء من جملة هذه الصور الثلاث والبيع لازم فيها ولا وجه
 لبطلانه ولعل في المسئلة قولين (قوله قلت فانه الخ) وجه الافاده انه في بيع التلجئة انما يبطل اذا اعترف ببناء
 العلانية عليها والافلازم فيفيد انه لو صدر ذلك على وعد بالوفاء ولم يبنها باطل لازم فيقال مشر ذلك في الوفاء
 ان هذا المقاد لا يظهر مما قدمه (قوله على انه اذا ارد عليه التمر الخ) ابد كرهنا في التصور لا يأتى في قوله بعد ثم اذا
 ذكر الفسخ فيه الخ فالاولى حذقه لئلا يأتى الخلاف (قوله بالرهن المعاد) اي الى راعته عند ايقام مقبضه (قوله يبيع
 الامانة) اي البيع الذي صدر بين المتعاقدين على وجه الامانة اي التامين من كل لصاحبه فان رب الدراهم
 أسه عليها فذعه اليه ورب المبيع آمنه عليه لئلا يورد الشرط فذعه اليه (قوله يبيع الاطاعة) اي الطوعية
 اصدورها بينهم ما يدفع المبيع ان جاء بالتمن (قوله لم يكن رهنا) لان كلاهما عقد مستقل شرعا لكل منهما احكام
 مستقلة انتهى درر (قوله ثم اذا ذكر الفسخ فيه) اي شرطاه فيه وبه عد في الدرر (قوله اوقله) الذي في الدرر

وبأني متدا في الكفالة وبيع التلجئة وبأني متدا
 في الاقرار وهو ان يظهر راعدا ولا يريد الخ
 يلجأ اليه لحوف عدوه وهو ليس ببيع في الحقيقة
 بل كالهزل كما به طه في آخر شرح على المنار
 ونقلت عن التلويح ان الاقسام ثمانية وسبعون
 وعقد فاضل فان فصلا آخر الاقسام الخمسة
 انه يبيع متقد غير لازم كالبيع بالخيار وجهه
 الاتفاق في فاسد اولاد في احدهما يبيع ان لينة
 وانكر الاخر فالقول له من الجدي بينه ولور من
 احدهما باطل ولور من هذا فالتلجئة ولو تبايعا
 في العلانية ان عتقا بنائه على الظاهر رنية فالت
 باطل لا تنافى ما طرأ على الوفاء قبل العقد
 فحضرهما شيء من البناء والاعراض فالت
 مفاده انهما لو تواضعا على الوفاء قبل العقد
 ثم عقد احدهما عن شرط الوفاء فالت هنا لا يدر
 للمواضعة وبيع الوفاء العين وسما الشافعية
 وصورته ان يبيع وعليه العين وسما الشافعية
 عليه التمن ودعيه العين وسما الشافعية
 بالرهن المعاد وبيع من قرضين زوايا
 ببيع الاطاعة قبيل هور من قرضين زوايا
 وبيع يبيع بغير الاطاعة به وفي اقالة شرح
 والجمع عن النهاية وعليه الفتوى وقيل ان يلتفت
 الى بيع لم يكن رهنا ثم كان يباعا سدا ولو بعد
 اذ جاء غير لازم كان يباعا سدا ولو بعد
 وجه المعاد لحاجة الناس وهو الصحيح
 تكون لازمة في الحاجة واتر خسرو هذا
 كافي في باب الاكراه وبالمثل في باب الاقالة
 والمصنف في الظاهرية لو ذكر الشرط بعد العقد
 بزيادة وفي البازية ولو ذكره في الشرط
 يلحق بالاقامة عند ابي حنيفة ولو باعه المشتري
 العقد وبعده في البازية وفاء ولو باعه المشتري
 فلو باع اذ رتبته حق الاسترداد فافاد في النسب لانية

بدل هذا أو تعلقا بلفظ البيع بشرط الوفاء (قوله كان يباع فاسدا) لان البيع يفسد بشرط الفسخ فيه والعمد
 يزعمهما في الاخيرة (قوله يلحق بالعمد عند أبي حنيفة) اي ولا يلحق عندهما اي فقتضاه الفساد على قو
 ولو ذكر الشرط بعده (قوله ولو يباعه لآخر) اي لو يباعه البائع لمشترا آخر (قوله توقف على اجازة مشتريه) لتعذر
 حقه به (قوله فللبائع او ورثته حق الاسترداد) نظرا لجانب الرهن (قوله ان ورثة كل من البائع) تعقب بما ذكر
 احدين يونس في فتاواه من انه اذا مات البائع ينقطع حكم الشرط بموته لانه يبيع فيه اقالة وشرطها بقا
 المتعاقدين ولا يمتنع خيار الشرط وهو لا يورث انتهى ابو السعود والذي في الهندية عن جواهر الاختلاط
 باع كرمه من آخر يبيع الوفاء وتقاضاه يباعه المشتري من آخر يباعا يانا وسلم وغاب فللبائع ان يخاصم المشتري
 الثاني ويسترد منه الكرم وكذا اذا مات البائع والمشتريان واسكل ورثة فلورثة المالك ان تستخلصه من ايدي
 ورثة المشتري ولورثة المشتري الثاني ان يرجعوا بما ادى من الثمن الى بائعه في تركته التي في ايدي ورثته ولورثة
 المشتري الاول ان يستردوه ويحبسوه بين مورثهم الى ان يقضوا الدين انتهى وليس بعد النص الا الرجوع اليه
 (قوله ولو استأجره بائعه الخ) هذا بناء على انه رهن (قوله قلت وفي فتاوى ابن السلي) هذا الذي ينبغي اعتماد
 نظرا الى انه يبيع وفي الشريعة لالية في بيع الوفاء نسخة اقوال منها قول جامع لبعض المحققين وهو انه فاسد في بعض
 الاحكام حتى ملك كل منهما الفسخ وصح في بعض الاحكام كحل الانزال ومنافع المبيع ورهن في حق البعض
 حتى لا يملك المشتري يبعه من آخر ولا رهنه قال صاحب البحر بعد نقله ويقتضي ان لا يعدل في الاقضاء عن القول
 الجامع انتهى ونقله ابو السعود ومن جعله انزاه ومنافعه اجارته واخذ اجرة وما ذكره خبر الدين في فتاواه من عدم
 جواز اجارته فقد بناء على القول بانه رهن واخادته لا يجوز اجارته منه قبل قبضه اتفاقا (قوله ولو لبناء وحده
 اي ولو كان القبض للبناء وحده بان لم يفتح بيوته فان القبض في كل شيء بما يناسبه وظاهره انه لا يضر شغل
 البائع الارض (قوله وعليه) اي على ما ذكره ابن السلي (قوله فلو مضت المدة) اي مدة التوابع (قوله وبقي في يده
 اي يد البائع (قوله ويسمونه) اي هذا البيع اهل الروم (قوله واختلف في المنقول) وعلى القول بالصحة في
 لا يحل لكل من البائع والمشتري وطى الامة المبيعة وفاء لتعلق حق كل منهم بما بها فكانت في معنى
 المشترك وكذا لا يحل الاكل واللبس اذا كان مأكولا او ملبوسا انتهى ولا ثبت فيه شفعة للشفيع اذا كان
 المبيع عقارا ابو السعود وعن الاشياء وعمله القهستاني بان حق البائع لم ينقطع اصلا واذا بيعت دار بجوارها فاد
 بيع وقاما فاد في الهندية ان الشفعة ثبتت للبائع فانه يقل عن فتاوى ابي الفضل مثل عن كرم يد رجل وامراة
 باعت المرأة نصيبها من الرجل واشترطت انها متى جاءت بالثمن ردت عليها نصيبها ثم باع الرجل نصيبه هل للمرأة
 فيه شفعة قال ان كان البيع بيع معاملة ففيه الشفعة للمرأة سواء كان نصيبها من الكرم في يدها او في يد
 الرجل كذا في المحيط انتهى (قوله جداده زل) اي قال احدهما انه يجب وكما الاخر انه هزل (قوله الا بقرينة
 الهزل) اي قرينة تدل عليه بان كان الثمن شيئا قليلا بالنسبة الى المبيع (قوله لكنه) اي صاحب الملتقط (قوله
 استحصانا) فجعل ما ذكره هنا على القياس (قوله كما يجب) اي في الفروع قبيل باب الاختلاف في الشهادة حيث
 قال وفي الملتقط اختلاف في البيع والرهن فالبيع اولى وان اختلفا في البتات والوفاء فالوفاء اولى استحصانا انتهى
 وذكر السيد ناصر الدين ان في المسئلة خلافا ولوا اما البينة فيينة الوفاء اولى لانها خلاف الظاهر ذكره البيرى
 (قوله ولو قال البائع الخ) يغني عنه ما قبله (قوله الا ان يدل الخ) هذه قرينة الوفاء التي ذكرها سابقا (قوله
 لان يدعى صاحبه) وهو مدعي البتات اي وقد ثبت وحرر (قوله ثم نقل) اي الشيخ زين في آخر هذه القاعده
 (قوله قال) اي الشيخ زين (قوله والفتوى على جواب الكتاب) وهو عدم الجواز جوى والمراد بالكتاب عند
 الاطلاق القدوري في عرف الفقهاء ابو السعود وفي الحلبي ان المراده بسوط محمد لذكره في اول عبارة الاشياء
 ويبر عنه بالاصل (قوله للطحان) اي جوابه في مسئلة الطحان اذا استأجر ليطن البر مثلا يعضه وقوله
 للطحان لم يذكر في الاشياء وزيادته لا تضر (قوله لانه منصوص عليه) اي عدم الجواز المأخوذ من جواب
 الكتاب منصوص عليه بالانتهى عن فقير الطحان اي ومسئلة النساخ في معناه افاده الجوى (قوله وفيها)
 اي في البرازية وهو من كلام الاشياء (قوله ثم قال الخ) يفيد صنيعة انه حذف كلامها وليس كذلك بل الحذف
 قبل قوله وقالوا لو قال ثم قال فالو اما ضاق ويحذف ثم من هنا صاب الهزل (قوله فاقول على اعتباره) قد تقدم

ان ورثة كل من البائع والمشتري تقوم مقام
 مورثه نظرا لجانب الرهن فلينقطع ولو استأجره
 فباعه لا يلزمه الاجر لانه رهن من حكمه لا يحل
 الا تعلق بغيره وفي فتاوى ابن السلي ان
 عدت الاجارة بعد قبض الصحة والاجرة لازمة
 وقاه ولو لبناء وحده ففي التوابع انتهى فتنبه قلت
 للبائع طول مدة التوابع انتهى فتنبه قلت
 وعليه فلو مضت المدة وبقي في يده فافق طلاء
 الروم يلزم اجبر المثل وسمونه يبيع لا متعللا
 وفي الدرر صحيح يبيع الوفاء في العقار استحصانا
 واختلف في المنقول وفي الملتقط والتمية اختلفا
 من البيع بات او فاء جدا او هزل فالقول
 لا يبيح في البتات الا بقسرية القول
 والوفاء قلت لكنه ذكر في الشهادات ان القول
 لم يبيح الوفاء استحصانا كما يجب فليحفظ ولو قال
 البائع بملك يباعا فاقاله قول له الا ان يدل على
 الوفاء بغيره في الاشياء او ان يبيح ما حبه
 تغير السعر وفي الاشياء في او ان يبيح ما حبه
 محكمة عن المتن لودع غزلا في العرف ثم نقل
 بالصف جوزه منشاخ في او ان يبيح ما حبه
 في آخره من اجارة البرازية ان به اتمى منشاخ
 على وخوارزم وابو على النسفي ايضا قال والفتوى
 على جواب الكتاب للطحان لانه منصوص عليه
 فلزم ابطال النص فيها من البيع القاسد القول
 لبادس في بيع الوفاء انه صحيح لحاجة الناس فراا
 من الربا ولو اما ضاق على الزراس اس الاتسع
 حكمه ثم قال والحاصل ان المذهب عدم اعتبار
 الادب الخاص ولكن ان يبقى بان ما يقع في بعض
 على اعتباره ينبغي ان يفي بانه لا يبرر الجواب
 الاسواق من حله فلا يملك صاحب الجواب
 في المناقاة خصاله فلا يملك صاحب الجواب
 انراجه من يلا ابي تيمية بعد ولو كانت وقفا

الكلام على ذلك مستوفى اول كتاب البيوع والله تعالى اعلم واستغفر الله العظيم

(كتاب الكفالة)

قوله اكونم افيه غالباً لانها غالباً تكون بالثمن او المبيع بجزء الاول حذف اللام (قوله ولكونها بالامراخ) قال في البحر بعد ذكر المناسبة للمبيع عموماً بالمتابعة الاولى ومناسبتها للصرف لانها تكون آخر عند الرجوع معاوضة عن ما يثبت في الذمة من الاثان اتمى ولو سلك مسلكه لكان اولى باعتبار كل مناسبة في جهة (قوله هي لغة الضم) وفي نسخة هو قال ابن النباري تكفلت بالمال التزمت به والزمته نفسي وقال ابو زيد تحملت به وكفيل وكافل بمعنى وفرق الليث فقال الكفيل الضامن والكافل هو الذي يعول انساناً ويتفق عليه والكفل الضعف من الاجراء والاثم والكفل به تخفيف الجز وفي المغرب التزمت به الى على الضم والتخفيف انتهى فمضاهها لغة الالتزام وهو معنى التحمل والضم ايضاً (قوله وتثليث الفاء) ظاهره ان ابن القطاع ذكر ذلك وليس كذلك وعبارة البحر قال في المصباح كفلت بالمال وبالثمن كفلان من باب فتل وكفولاً ايضاً والاسم الكفالة وحكي ابو زيد مجامع من العرب من بابي تعب وقرب وحكي ابن القطاع الخ انتهى حلي (قوله ضم ذمة الكفيل الخ) الضم الجمع والذمة العهد والامان والضممان وقولهم في ذمى كذا اي في ذمى على مصباح وفي التحرير والذمة وصف شرعي به الاهلية لوجوب ماله وعليه انتهى ثم هذا الوصف غير العقل بل انما هو مجرد فهم الخطاب والوجوب مبنى على ذلك الوصف المسجى بالذمة حتى لو فرض ثبوت العقل بدون ذلك الوصف لم يثبت له وعليه ومعنى قولهم ثبت في ذمته كذا الوجوب على نفسه باعتبار ذلك الوصف جعلوه بمنزلة طرف يستغرق الوجوب فيه دلالة على كمال التعلق واشارة الى ان هذا الوجوب باعتبار العهد والميثاق الماضي مجرد وحوي (قوله في المطالبة) وقيل في انها الضم في الدين فيثبت الدين في ذمة الكفيل من غير سقوطه عن الاصيل ولم يذكر الشارحون لهذا الاختلاف في ان الدين لا يستوفى في الامن احدهما وان الكفيل مطالب وان ذمة الدين له صحيحة ويرجع به على الاصيل ولو اشترى الطالب بالدين شيئاً من الكفيل صح مع ان الشراء بالدين من غير من عليه لا يصح ويمكن ان يقال تظهر فيما اذا حلف الكفيل ان لا دين عليه لا يحنث على الاصح ويحنث على الضعيف انتهى بجزء (قوله كفصوب وحموه) قال الزبيلي هي في الاصل نوعان كفالة بالنفس وكفالة بالمال والكفالة بالمال نوعان كفالة باعيان مضمونة فتصور الكفالة بها وذلك كالفصوب والمهور وبذل الخلع والصلح عن دم العمد وشهود ذلك وكفالة باعيان هي امانة غير واجبة التسليم كالودائع والمضاربات والشركات ونحو ذلك مما ليس بواجب التسليم اي ائتمه على من هي في يده فلا تصح الكفالة بها اصلاً اي لا بنفسها ولا بتسليمها وكذا لا باعيان هي امانة واجبة التسليم كالعارية اي اذا انتقض مدتها والمستأجرة اوبعين مضمونة بغيرها كالبيع فان الكفالة بها لا تصح وتسليمها يصح انتهى نقله ابو السعود (قوله كما سيجي) اي في كفالة المال انتهى حلي (قوله تم ذلك) اي الاقسام الثلاثة (قوله وهو الكفالة بالمال) اراد بالمال الدين والا فهو يشمل العين مقابل الدين انتهى حلي (قوله لانه محل الخلاف) فانهم اختلفوا هل يثبت الدين في ذمة الكفيل اولا ام حلي وقد سلف (قوله وبه) اي بالاطلاق في المطالبة (قوله عماد كره من لا خسرو) حيث قال هي ضم ذمة الى ذمة في مطالبة النفس او المال او التسليم ولا وجه لما ذكره لان غاية ما فيه ان من لا خسرو ذكر توبيع المطالبة (قوله ولم يجعل الثاني) اي ابو يوسف الثاني اي القبول ركناً فجعلها تم بالاجباب وحده في المال والنفس واختلف على قوله فقيل توقف على اجازة الطالب وقيل تغذ ولا طالب الرد ونمرة اختلف فيما اذا مات المكفول له قبل القبول من قال بالتوقف قال لا يوافق الكفيل انتهى بجزء (قوله او مالا) عينا اودينا بشرط ان تكون العين مضمونة بنفسها كالمقصوب او بغيرها كالبيع (قوله فلم تصح بحد ولا قود) لانها لا يقامان على الكفيل بل على الجاني (قوله كونه صحيحاً) الدين الصحيح هو الذي لا يسقط الا بالاداء او الابرار (قوله لا ساقطاً بموته) فلا هذا الشرط في الاصيل قال في البحر واما شرط الاصيل فالاول ان يكون قادراً على تسليم المكفول به امانته او ثابته فلا تصح الكفالة من ميت مفلس (قوله ولا ضعيفاً) محترز قوله صحيحاً وقوله كبدل كناية تمثيل للضعيف وذلك انه يسقط بالتعجز (قوله ونفقة زوجة قبل الحكم بها) اي او التراضي عليها حوى وظاهره انه من بالة الضعيف وليس كذلك فانها لا تكون ديناً مالا الا بالقضاء او الرضى فهو مثال لغير القائم الذي هو مفهوم قوله

وكذا اتقول على اعتبار العرف التماس قد تعارف الفقهاء النزول عن الوطائت بما لا يعطى لصاحبها فيبقى الجواز انه لو نزل به وقبض منه المبلغ ثم اراد الرجوع لا يملك ذلك ولا حول ولا قوة الا بالله قلت واليد في زواهر الموارر وبما في واقعات الصرسي رجل في بدم كان قسافاً فوضع المتولي امره للقاضي فامره القاضي بقبضه واجازته ففعل المتولي ذلك وخالفوه القاضي فمواوئى بكاه وان كان له خلافه في ذلك فان شاء اولى بخلافه واذا كان له خيار في ذلك فان شاء فسخ الاجارة وسكن في مكانه وان شاء اجازها ورجع بخلافه على المستأجر ويؤمر المستأجر ماداً ان رضى به ولا يؤمر بالخروج من المكان ان رضى بقطعه والله اعلم (كتاب الكفالة)

مناسبتها للبيوع لكونها فيه غالباً ولكونها بالامر معاوضة انتهى (قوله لغة الضم) وبني بالامر معاوضة وكفلته والكفيل (قوله ذمة) الاصيل وشرا (ضم ذمة) الكفيل بنفس اوبعين او بعين (في المطالبة) سلقاً بنفس اوبعين او بعين كمنصوب ونحوه كما سيجي لان المطالبة تم كمنصوب ونحوه بالضم في الدين انما اراد ذلك ومن عرفها بالضم في المال لانه محل تعريف نوع منها وهو الكفالة بالمال لا خسرو الخلاف وبه يستغنى عما ذكره من لا خسرو ولم يذكرها بيجاب وقول (بالانقاط) الاية ولم يجعل انساني انساني ركناً (ونحوها) كون المكفول به نقداً او مالا (مقدور التسليم) من الكفيل فلم يصح بحد ولا قود (وفي الدين كونه صحيحاً) لا ساقطاً بموته ففلساً ولا ضعيفاً كبدل كناية تمثيل للمكفول به

فاما لو قال ودين ميت مغلس لا يتكلم الا حيلة فيكون مثالا للساقط بالموت (قوله فاما انفس ذبيحة) فقال
 ولا ضعيفا كبذل كناية عن النسيب دينا كنفقة زوجة قبل الحكم بها والرضى لكان اولى والى ذلك يرشد ما في النهر
 (قوله بما هو على الاصيل) فقال (قوله لا) الاولى زيادة ايجاسا وتسليما الى ثوب مطالبة الكفيل بما على الاصيل
 فان كان عليه دين طوب بكماله الكفيل ان كان واحدا وان كانا اثنين طوب كل واحد بنصفه وفي الكفالة
 بالنفس يطالب باحضاره ان امكن كما سيأتي والكفيل بالعين مطالب بتسليمها حال قيامها وببذلها حال هلاكها
 وبالتسليم يطالب بها وبالفعل جميعا انتهى بحر واقاد بقوله بما هو على الاصيل ان الاصيل والكفيل في كفالة
 النفس يطالب كل منهما بالنفس اذا المطالب بالمال عليه تسليم نفسه والكفيل قد التزمه قاله مسكين وقبل
 المطلوب من الاصيل المال ومن الكفيل النفس (قوله واهلهما من هواهل للبرج) بان يكون عاقلا بالغاهما
 شرطان للانعقاد سراً وهو شرط التفاد ويؤاخذ بها العبد بعد العتق وبقي من شروط الاصيل ان يكون معلوما
 فلو كفل بما على واحد لم يصح ولا يشترط فيه ان يكون حراً عاقلا بالغاً وشرط المكفول له ان يكون معلوما ووجوده
 في المجلس وهو شرط انعقاد وان يكون عاقلا حراً افاده الشيخ زين (قوله الا اذا استدان له وليه) او وصيه نهى
 في نفقته (قوله وامر ان يكفل المال) قيد بالمال لانه لو امره بكفالة نفسه عنه لم يجز لان ضمان الدين قد لزمه
 من غير شرط فالشرط لا يزيد الا كيدا فلم يكن مستبعدا واما ضمان النفس وهو تسليم نفس الاب والوصى
 فلم يكن عليه فكان متبرعا به فلم يجز بحر (قوله ومقاده) اي مقاد قوله فيصح (قوله ولولاها الطولب الوهي) فيه
 ان الاولى لا تنقطع عنه المطالبة بكفالة الصبي وعبرة النهر ولولاها لكان الطلب انما هو على الولي وهي سائلة
 (قوله ولا من مريض الا بالثالث) لانما تبرع انتهى (قوله ويطلب بعد العتق) ولا يطلب الصبي بعد البلوغ
 بحر (قوله الا اذا اذن له المولى) وكان غير مدبون وبيع فيها الا ان يقديه وان كان مدبونا لم تجز ذكره الشيخ زين (قوله
 ولا من مكاتب) اي لا تنفذ فيطالب بها بعد العتق كما في البحر والمراد انه كفل عن اجنبي اما اذا كفل عن مولاه
 صحت (قوله والمدي الخ) لو قال بده والد آذن لكان اولى لانها لا تلزمها الدعوى (قوله مكفول عنه) هذا في كفالة
 المال وكذا في كفالة النفس فيقال مكفول عنه اي بنفسه (قوله الزعيم غارم) هو الكفيل وسيد القوم
 وزعيمهم او المتكلم عنهم قاموس (قوله وتركها احوط الخ) ذكر مساوئها واغفل محاسنها قال الحموي ومحاسنها
 جليله تفريج كرب الخائف الطالب والمطلوب الخائف على نفسه حيث كفيها مؤنة ما هم بها انتهى ولذا كانت
 من الافعال العالية حتى امتز تعالى بها حيث قال وكفلها زكريا في قرآءة التشديد فانه يتضمن الامتنان على
 مريم اذ جعل لها من يقوم بها الخما ويقوم بها وهي نبي يذى الكفل لما كفل جماعة من الانبياء لملك اراد
 قتلهم انتهى شلبي وفيه ان التكفيل في الآية المراد به القيام بمصالحها لا الضمان كما يدل عليه التعليل (قوله
 الزعامة) تطلق على الكفالة وهو المراد على الشرف والرياسة والصلاح والمزج والبقرة وحفظ للسيد من المغمم
 وافضل المال واكثره من مبراث وصحو قاموس (قوله اوله املامة) اي من الناس لامن نفسه والا لا تحدد
 مع الاوسط مالا (قوله واوسطها) المراد به ما بعد ثبوته فانه يتفكر فيما يلزمه من الدين او احضار النفس وانه قد
 لا يمكنه الوفاء فتعلق النفس فتندم (قوله واخرها غرامة) اي للمال ولعل هذا باعتبار بعض احوالها وهو المال
 او المراد بالغرامة لزوم الضرر وهو عام (قوله ويجزئ شائع) اي من المكفول عنه فلو اضاف الكفيل الجزاء اليه
 بان قال الكفيل كفل لك نفسي او نلتى لا يجوز سراج عن الكرخي (قوله وتعتقد بضمنته) قال الشلبي قد
 راجعت تقولوا كثيرة من المتون والشروح والقنارى فبعضهم صرح بان ضمانت من الفاظ الكفالة بالنفس
 لا الكفالة بالمال ولم ارا احدا من مشايخنا ذكرها في الفاظ الكفالة بالمال لكن قال الشيخ ابو نصر الا قطع عند
 قول القدرى في الكفالة بالنفس وكذلك ان قال ضمانته او هو على اولى او انا زعيم به او قبيل به فاذا ثبت
 ان هذه الالفاظ يصح ضمان بها فلا فرق بين ضمان النفس وضمان المال انتهى وينبغي ان يقال هذه الالفاظ اذا
 اطلقت تحمل على الكفالة بالنفس واذا كان هنالك قرينة على الكفالة بالمال فتتخصص حينئذ للكفالة به انتهى
 (قوله او على) لان كلمة على لا وجوب فهي صيغة التزام (قوله اولى) بان قال دعه الى تارخانية او عندي بان
 قال لك عندي هذا الرجل تارخانية وهي وان كانت مطلقا للودعة لكنه بقرينة الدين تكون الكفالة من
 (قوله او قبيل به) القبيل الكفيل من فضاء القابل للضمان سوى يقال قبيل قبالة بالفتح في الماضي والضم

قاله من ذبيحة الاولى نهر (وكماله لزوم المطالبة
 على الكفيل) بما هو على الاصيل نفسه
 او مالا (واهلكا من هواهل للبرج) فلا تنفذ من
 مجنون ولا صبي الا اذا استدان له وليه وان
 ان يكفل المال عنه فيضج ويكون اذنا في الاداء
 محيط ومقاده ان الصبي يطالب بهذا المال بموجب
 الكفالة ولولا ان الصبي يطالب بهذا المال بموجب
 الامن الثالث ولا من عبد ولو اذن له المولى ولا من
 ويطلب بعد العتق الا اذا اذن له المولى ولا من
 مكاتب ولو اذن له المولى (والمدي) وهو المديون (مكفول
 مكفول له المدي عليه) وهو المديون (مكفول
 عنه) ويسمى الاصيل (المطالبة كقيل) ودليلها
 الاجماع وسنده قوله عليه الصلاة والسلام
 الزعيم غارم وتركها احوط مكتوب في التوراة
 الزعامة اولها املامة واوسطها املامة وآخرها غرامة
 مجتبي (وكفالة النفس) كالطلاق وقوله نائمة
 ويحوى ما يعبر به عن يده) كالطلاق وقوله نائمة
 انهم لو اذماروا الطلاق اليد على الجلة وقع به الطلاق
 فكذا في الكفالة فتح (و) يجوز شائع مكفلات
 (نصفه او دبره ونصفه بضمنته او على اولى)
 او عندي (او انا به زعيم) اي قبيل (او قبيل به)
 او عندي او غيري او قبيل بمعنى مجزئ بدائع
 اي بطلان او غيري (انما ضامن حتى مجتبي اذ) حتى
 (و) تعبر بقوله (انما ضامن حتى مجتبي اذ) حتى
 (و) قبيل لا) ويكون كقبيل الى الغاية تارخانية
 نفس او مال كما نقله في النسيب عن التاني قال
 المصنف وانما هو انه ليس المذهب لكنه استنبط

أوفال على ما اقربه واقرب شئ لزمه (قوله فلو عجز لم يمس او مرض) فلو عجز لتغيب الطالب عن المكان المعين بينهما
 لزمه المال ونظيره اذا اقرى البائع فلم يجده المشتري بالخيار حتى مضى الوقت وكذا لو حلف ليقتضيه دينه اليوم
 فتغيب الله اكن وكذا الوجه على امرها يندها ان لم يعطها نفعها اليوم فتغيب قال في الخلاصة اذا اقرى الطالب
 والبائع نصب القاضى وكيلاً عن الغائب وجعل قاضى خان في مثاواه المسائل كلها على اختلاف وان القاضى
 ينصب وكيلاً عن الغائب على قول المتأخرين وهو قول ابي يوسف (قوله او مات المطلوب) وموت المطلوب وان
 ابطال الكفالة فانما هو في حق تسليبه الى الطالب لا في حق المالك (قوله ولا يبرأ عن كفالة لنفس) فله ان يطالبه
 بالنفس والمال جميعاً كما اذا كفل بهما جلة (قوله لعدم التناهي) اي وعى كانت ثابتة قبل (قوله لا تقدر شرطه)
 ان قلت ما الفرق بين هذه وبين ما اذا مات المطلوب فان الشرط قد فيها اجيبه عنه بان البراءة وضع لتفسيخ
 الكفالة فتتفسيخ من كل وجه واما الانقراض بالموت فانما هو ضرورة العجز عن التقديم المقيد فيقتصر اذا
 لا ضرورة الى تعديه الى الكفالة بالمال افاده في التبرع عن الفسخ (قوله لانه منكرها) قال في الجور لان سبب وجوب
 المال التزام المال بالكفالة الا ان الموافقة شرط للبراءة فلا تنبت بقول الكفيل وافاده عن التقييد انه لا يمين على
 واحد منهما (قوله نصب عنه القاضى وكيلاً) فليسبق ما فيه والظاهر ما اذا فعل هذا الوكيل هل يلزم المكفول به
 حتى يسلمه الى الطالب بحدود (قوله ولا يصدق) من تمت مسئلة المصنف فالاولى ذكره قبل قوله ولو اختلف
 (قوله ادعى على آخره) اي فقال رجل دعه فانا كفل بنفسه الخ وافادته ان لا يشترط بيان المدعى (قوله
 او مائة دينار الخ) اي انه عين القدر ولم يبين الصفة (قوله فله المائة) عندهما وقال محمد لا تلزمه لانه لم
 يبين وقت الدعوى لم تصح الدعوى فلا يجب حضوره مجلس القاضى فلا تصح الكفالة بالنفس فلا تصح
 الكفالة بالمال (قوله اما بالبينة او باقرار المدعى عليه) ليس في عبارتهم ما يدل على ذلك بل يكفي بيان المدعى
 ولذا قال في المنع عن العناية ان القول قوله في هذا البيان لا يفيده صحة الكفالة وعلى ما ذكره يرجع هذا
 الى كلام صاحب السراج لانه افاد اشتراط اقرار المدعى عليه والاثبات بالبينة في حكمه وحينئذ فلا تنافي بينهما
 وقوله انه يدعى العصة يفيد ان المدعى بين والمدعى عليه ترك البيان فلو بين لقل عما بين المدعى فالحقده جميع اي
 على قول كل ولكن ينبغي ان لا يثبت الاكثر الا بينة او باقرار المدعى عليه فينبغي التفصيل فان بين المدعى
 وتركه الاخر البيان اصلاً فالقول للمدعى وان بين كل فالقول للمدعى الاقل ولا يثبت الاكثر الا بينة عليه او على
 اقرار المدعى عليه به (قوله لانه اذا بين الخ) قال في الجور ولها ما انه يمكن تعميمها لاني العادة يرت بالاجرام
 في الدعاوي في غير مجلس القاضى ثم يبينونها عنده دفعه للكيل فصح الدعوى والملازمة على احتمال البيان
 فاذا بين بعده انصرف الى البيان او لا فظهر به صحة الكفالة بالنفس فصح بالمال جلا على ان الكفيل كان
 يعلم خصوص المال المدعى تعميمها لكلام العاقل ما يمكن انتهى (قوله والقول له) اي للكفيل في البيان
 الصواب ما في المنع والقول له اي قول المكفول له وقد تبسع المواقف صاحب الدرر في ارجاع الضمير الى الكفيل
 واعترضه العلامة الوائى بانه قصر في الاداء ويدل لهذا التصويب التعليل بانه يدعى العصة فان الضمير الى
 المكفول له قطعاً (قوله فليصر) الذي ينبغي التعويل عليه ما وقع في الهداية والكنز والاصلاح والجمع والدرر
 وغيرها من عدم اشتراطه واكتفوا بالبيان من المدعى والله اعلم بالصواب (قوله مطلقاً) راجع الى الحدود
 ومقابل ما ذكره بعد من التفصيل (قوله كنعزير) قال في المحيط وكل شئ يجب فيه التعزير يجبر فيه على اعطاء
 الكفيل لان التعزير حق العبد يسقط بعفوه ويستحق فيه ويثبت مع الشبهات حتى يثبت بالنساء مع الرجال
 فصار كالا موال انتهى سري الدين (قوله والمراد بالجبر) اي على قولهما (قوله الملازمة) ليس المراد بالملازمة
 المنع من الذهاب لانه حمس بل المراد ان الطالب يذهب مع المطلوب فيدور معه انما دار كيلا لا يعيبها انتهى
 شلي اي حتى يأتي بكفيل وتأمل (قوله في حقوقه تعالى لا تجوز) كذا لانا وشرب الخرف لا تجوز الكفالة
 ولو طابت به نفسه (قوله قضاها كرامهم) تنزيح على التقييد بعد القذف والسرقة فانه يفيد انه لا تصح تبرعا
 في الحدود والملازمة لله تعالى (قوله انها لا تصح بنفس حد وقودا جاعاً) اذ لا يمكن استيفاء وهما من الكفيل
 انتهى حموى (قوله فليكن التوفيق) اي بين من اجاز الكفالة تبرعا بالحدود والملازمة لله كالمصنف فان كلامه
 مطلق وبين ظاهراً كلام غيره المانع من الجواز (قوله او واحد عدل) قيد به لان الجليس لا يثبت بخبر مستور واحد

(قوله والافى مسئلة النفقة المقررة) هذا استثناء من مفهوم المصنف وبقيده فهو انه لو لم تكن مقررة لاتصح الكفالة بها وهو الموافق لما تقدم وقد ذكره في النهر قال ابو السعود من شئنه ما ذكر في النهر من عدم صحة الكفالة بها قبل القضاء او الرضى بحول الى انه كفل بها بعد ما سقطت بعض الرمان بقربة ما نص عليه هو في النفقات عن الفتح من صحة الكفالة بها سواء كانت مفروضة او لا وتقتل شئنا من الغاية ما يحصل ان الكفالة بها صحيحة مطلقا ولو قبل الرضى او القضاء فقصر الصحة على التي قضى بها او تراضيا عليها كما ظن غير صواب انتهى قلت وهو الذي ذكره الشرح بعد (قوله وكانهم الخ) استظهار للمصنف (قوله والا في بدل السعاية عنده) فانه لا تجوز الكفالة به عند الامام وتجوز عندهما (قوله والا فهو) اي لا نقل ان عدم صحة الكفالة به لا للاحاقه بالكتابة بل لكونه ديناً غير صحيح فلا يصح لانه لا يسقط بالتجيز (قوله اي دين صحيح) هو بدل السعاية (قوله واي دين ضعيف هو دين النفقة) (قوله ولو حكما) اي ولو كان الابرا محكماً (قوله بفعل الباء للسببية) قوله فيسقط دين المهر (الاولى قد دخل دين المهر السابق بمطامعها) (قوله لا ابراء المحكمي) (الاولى حذفه لعله من قوله ولو حكما) (قوله بدونهما) اي بغيرهما وابدل منه بدل مفصل من يحمل اوبدل بعض من كل (قوله بالتجيز) قال في البرهان لاتصح الكفالة به لشبوهه في ذمة المكاتب مع المنافع لانه عبده ما بقي عليه درهم والمولى لا يستوجب على عبده ديناً الا انه يحتاجه الى العتق فثبت الدين فكان ثانياً في حقه لافى حق صحة الكفالة وعطاه في الجوهره بانه يورث الى نبوت المال في ذمة الكفيل بخلاف ما في ذمة المكفول عنه لان للعبد ازالته عن نفسه بالجز من غير اداء والكفيل لا يبرأ الا بالاداء انتهى (قوله لو كفل) اي بدل الكتابة (قوله رجع) اي على المكاتب (قوله يعني لو كفل بامرء) هذه العناية لصاحب النهر (قوله وسيجي قيد آخر) وهو ان يدفع على ظن انه سيجر على الاداء بسبب الكفالة (قوله بكفلت) نبيه بذلك على انه لا بد ان يأتى بصيغة تدل على الالتزام بخلاف ما لو قال دينك الذي على فلان انا دفعه انا اسلمه اما قبضه لا يكون كفيلاً لما مر ان المواعيد لا تصير لازمة الا باكتساب صورته التي انتهى حوى (قوله بمالك عليه) مثله ببعض مالك عليه ويلزم الكفيل ان يبينه اي مقدار شاة ففتح وهذه كفالة بمال يجب على الاصيل بعد عقد الكفالة لا قبله حتى لو كان المال واجبا قبل الكفالة لا يجب على الكفيل حوى ذكره في قوله ما ذاب لك اي ما ثبت وهو مؤدى بمالك عليه فابتاع في فتاوى قارى الهداية كل لفظ يدل على الزوم كالكفالة كقوله على ما عليه او على ان اتدى ما عليه او التزمت لك بما عليه وقبل الطالب ابو السعود (فرع) يؤخذ من امتار خانية ان عندهم ضمان تضامن قال فيما راجل له كل على رجل فقال رجل للطالب ضمنت لك ما على فلان ان قبضه وادفعه اليك قال ليس هذا على ضمان المال ان يدفعه من عنده انما هذا على ان يتقاضاه ويدفعه اليه ولو غصب من رجل الغافقات له المغصوب منه واراد اخذها منه قال رجل لا تقماته فانما من لها اخذها وادفعها اليك لزمه ذلك ولو كان الغاصب استهلك الالف وصارت ديناً كان هذا الضمان باطلا وكان عليه ضمان التقاضي انتهى (قوله وبما يدركك) الدرر لعبة تصنع وبكون الرأسم من ادركت الشيء واصطلاحاً الرجوع بالثمن عند استحقاق المبيع وفي السراج اذا استحق المبيع كان للمشتري ان يخاصم البائع او لا فاذا اثبت عليه استحقاق المبيع كان له ان يأخذ الثمن من ايها شاء وليس له ان يخاصم الكفيل الا في ظاهر الرواية انتهى ولو استحق بعض المبيع ضمن الكفيل قدر المستحق لان تمام الثمن حتى لو رده المشتري بانه من خيار النسخ لا يلزم الكفيل الا قدر المستحق عمادية (قوله كفلت لك بالنفقة الخ) هذا ظاهر في صحة ضمانها في المستقبل ولو قبل القضاء او الرضى وهذا يؤيد ما تقدم نقله عن ابي السعود (قوله اي ان يابعته فعلى) اي فانما ضمان لئله (قوله لا ما اشترته منه) فاني ضامن للمبيع كذا في الدرر ويدل عليه تعليله واما اذا كان المعنى ما اشتريت من فلان فانما ضامن له عند ثمنه فانه صحيح وهذا في البيع الصحيح وقيل يصح وهو الاصح وتبطل بالهلاك للقدره قبل الهلاك والجز بعده نقله شيخ ابي السعود عن الاختيار اما البيع الفاسد فتصح الكفالة به انتهى (قوله بان يابعه او غصبه منه الحال نهر) هذا بحث من صاحب النهر فاسه على مسئلة القرض المذكورة في البرازية وعبارته وفي الكل يشترط القبول الا انه في البرازية قال طلب من غيره قرضاً فلم يقضه فقال رجل اقرضه فاقرضته فانما ضامن قارضه في الحال من غير ان يقبل ضمانه صريحاً يصح وبكتفي هذا القدر انتهى ويلبني ان يكون ما يابعت فلانا وما غصبك فعلى كذا لانه اذا يابعه او غصبه منه الحال انتهى (قوله ولو باع ثانياً لم يلزم الكفيل) هذا ما نقله العيني عن الجرد ونصه

والا في مسئلة النفقة المقررة خصم مع
انها تسقط بموت وطلاق انشاء وكانهم
اخذوا فيها بالاستحسان للمساكنة لا بالقصاص
والا في بدل السعاية عنده برائة وكان لا يقبل
بدل الكتابة والا فهو لا يسقط لانه لا يقبل
التجيز فيلزم اي دين صحيح ولا يصح الكفالة به
واي دين ضعيف وتصح به (قوله الدين الصحيح
هو ما لا يسقط الا بالاداء او البراءة) ولو حكما
يفعل بغيره الا ان الزوج لا يبرأ من الكفالة
بمطامعها الا ان يبرأ من الكفالة (قوله لا يسقط
ابن السكال) فلا يصح بدل الكفالة (قوله بكفلت)
يدونهما بالتجيز ولو كفل فادى رجع بمادى جبر
يعنى لو كفل بامرء وسجى قيد آخر (قوله بكفلت)
متعلق بتصحيح (قوله ما لك طلبة وبما يدركك)
مثل الحصول بربعة امثلة ضمان الاول (قوله وما
في هذا البيع) وكذا قول الرجل لامرأه
يا بعت فلان فعلى (قوله ما غاصب طلبة)
الغير كفلت لك بالنفقة اي ما ادمت الزوجية
خاتمة (قوله ما غاصب فعلى) لا يجوز شرط في الكل القبول
اي ان يابعت المبيع لا يجوز شرط في الكل القبول
ولو باع ثانياً لم يلزم الكفيل الا في الحال

قوله وقيل يلزم (أي في ما ذكره) (قوله وعليه التمسك) والشرب لا يلزم (نقل الأخير عن المبسوط ما نصه وكلمة ما في ما يابعت فلا عامّة لأن حرف ما يوجب المنع من ذلك الوقت فذلك على جميع العمر وما يابعه مرة بعد أخرى فذلك على الكفيل ويستوى في ذلك أن يبيعه بالتقيد وغيره بخلاف ما إذا قال إذا أومى أو أن لا يلزمه إلا الأول انتهى قال سري الدين في حاشية الزيلعي وجعل في المحيط ما لا يقتضي التكرار هنا لا مأم وجعل ما في المبسوط رواية عن أبي يوسف وكذا في غيره انتهى وفي المحيط مكانا في سفينة فانتها إلى مكان قليل الماء فقال أحدهما لصاحبه التي ميتا على الماء على أن متاعى منك وينى فهو فاسد لأن تعليق الملك بالشروط لا يصح فبقى ضمانه نصف قيمة متاعه انتهى (قوله ولورجع عنه الكفيل قبل المبيعة صح) الضمير إلى الضمان ولم يشترط نفيه عن المبيعة وهو الذي في اللوالبية والذي في البرازية تبعاً للمبسوط اشتراطه وهو الذي قدمه في البحر والتقييد مقبول والاطلاق لا ينافيه لا يمكن حمله عليه (قوله بخلاف الكفالة بالذوب) حيث لا يصح الرجوع عنها قبله انتهى أبو السعود لأن الكفالة به في دين متأخره هذه بخلاف ما يابعت فإنه وعد محض في الاستئجار (قوله أو يابعت) أي من الناس أو أحدهم من الناس ومثله المقتل وهذه الأمثلة فيها جهالة المكفول عنه ولا يرد ما في المفتاح أسلك هذا الطريق فإن أحدهم أخذ مالك فأنقض من فإن الضمان فيه صحيح مع جهالة المكفول عنه لأن الضمان فيه من حيث الغرور فإنهم نصوا على أن الغرور بالشروط موجب للضمان (قوله أو من غصبك الخ) في هذه الأمثلة جهالة المكفول له (قوله كقوله ما غصبك أهل هذه الدار) بخلاف ما لو قال لجماعة حاضرين ما يبيعونه فعلى فإنه يصح فأيهم يابعه فعلى الكفيل نهر (قوله أو عاقت بشرط صريح ملائم) عطف على كان في قوله آتفا إذا كان ديناً صحيحاً وانما قال صريح للإشارة إلى أن ما تقدم وإن كان من الشروط فهو ما يابعت فلا فاعلى من الشروط غير الصريحة وفيه نظر بل انما ذكره للتقيد وقوله ملائم من الملازمة وقد قلب الهمزة ياء وهي الموافقة (قوله بأحد أمور) متعلق بموافق والباء للسببية (قوله بكونه شرطاً الخ) بدل من أحد أمور بدل مفصل من مجمل وقوله للزوم أي للزوم الحق على الإصيل (قوله للزوم الحق) هو أن يكون الشرط سبباً للوجوب (قوله أو جهلك المودع) بفتح الدال ومثله أن اتلفها بجر (قوله أو غصبك) سبق في قوله وما غصبك فلان فعلى (قوله أو قتلك الخ) فرضه في البحر تبعاً للخلاصة في القتل الخطأ لأن موجب العمد عندنا القود ولا يضمن ثم إن هذا في الحقيقة كفالة عن العاقلة وانما صححت وإن جهل المكفول عنه نظر المقتول لأنه معين حالا وإن كان القاتل لا عاقلة له فالدية عليه (قوله أو صدقتك) وفي نسخة أو صيدك وهي أنسب ويكون المراد بالدية ما يبيع القيمة (قوله ورضى به المكفول أي له) وإكتفى به عن رضى ورثته لأن الحق له ابتداء (قوله فعلى الدية) الأولى حذف الدية ليصلح جواباً للمصنف ولجود الوديعة والغصب (قوله بخلافه أن اكلك سبع) لأن السبع لا يصلح أن يكون مكفولاً عنه ولأن فعله هدر انتهى أبو السعود (قوله أو شرطاً لا يمكن الاستيفاء) أي استيفاء الكفيل من الإصيل (قوله أو مضاربه) الضمير فيه وفيما بعده يرجع إلى المكفول عنه انتهى حلي ولم يشك على التعليق بقدم الأجني وذكري البحر صحت به وإيداه بظاهر القنية وبما في البدائع ورد في النهر وقوى الجوى ما في البحر (قوله أو مودعه أو غاصبه) فيه أنه لا يستوفى من المودع ومن ذكره أنه لا يسوغ لهؤلاء الدفع من غير إذن إلا أن يقال أنه يستوفى منهم بالأذن فصح كونه شرطاً لا مكان الاستيفاء (قوله أو ماله لا آء) أي بالآخذ من ذكر والدفع للطالب واللام بمعنى إلى وقد عبر بها في النهر (قوله أي الاستيفاء) الطالب من الإصيل (قوله وأمثله كثيرة) فهو أن قوى مالك على فلان أو مات أو حل مالك عليه ولم يوافك به أو أن غاب ولم يوافك به أو أن لم يوفد فلان مالك عليه إلى ستة أشهر أو أن لم يعطك المديون دينك فأنقض من لكن في الأخيرة انما يتحقق الشرط إذا انقضاه ولم يعطه ذلك (قوله لأنه تعليق بالخطر) الأولى لأنه غير ملائم والا فتقدم فيه تعليق بالخطر (قوله وما في الهداية سهو) حيث قال فاما لا يصح التعليق بمجرد الشرط كقوله إذا هبت الريح أو جاء المطر وكذا جعل كل منهما أجلاً إلا أنه تصح الكفالة ويجب المال حالا لأن الكفالة لما صح تعليقها بالشروط لا تبطل بالشروط الفاسدة كالطلاق والعتاق انتهى حلي وأجاب عنه في البحر بأن قوله إلا أنه تصح الكفالة انما يعود إلى أجل فهو أن هبت الريح لا إلى التعليق بالشروط وقوله لما صح تعليقها معناه لما صح تأجيلها بأجل متعارف مجازاً جاز عدم الثبوت في الحال

قوله يلزم إلا في إذا أومى إليه التمسك في الشرب لا يلزم
 قوله وقيل يلزم (أي في ما ذكره) (قوله وعليه التمسك) والشرب لا يلزم (نقل الأخير عن المبسوط ما نصه وكلمة ما في ما يابعت فلا عامّة لأن حرف ما يوجب المنع من ذلك الوقت فذلك على جميع العمر وما يابعه مرة بعد أخرى فذلك على الكفيل ويستوى في ذلك أن يبيعه بالتقيد وغيره بخلاف ما إذا قال إذا أومى أو أن لا يلزمه إلا الأول انتهى قال سري الدين في حاشية الزيلعي وجعل في المحيط ما لا يقتضي التكرار هنا لا مأم وجعل ما في المبسوط رواية عن أبي يوسف وكذا في غيره انتهى وفي المحيط مكانا في سفينة فانتها إلى مكان قليل الماء فقال أحدهما لصاحبه التي ميتا على الماء على أن متاعى منك وينى فهو فاسد لأن تعليق الملك بالشروط لا يصح فبقى ضمانه نصف قيمة متاعه انتهى (قوله ولورجع عنه الكفيل قبل المبيعة صح) الضمير إلى الضمان ولم يشترط نفيه عن المبيعة وهو الذي في اللوالبية والذي في البرازية تبعاً للمبسوط اشتراطه وهو الذي قدمه في البحر والتقييد مقبول والاطلاق لا ينافيه لا يمكن حمله عليه (قوله بخلاف الكفالة بالذوب) حيث لا يصح الرجوع عنها قبله انتهى أبو السعود لأن الكفالة به في دين متأخره هذه بخلاف ما يابعت فإنه وعد محض في الاستئجار (قوله أو يابعت) أي من الناس أو أحدهم من الناس ومثله المقتل وهذه الأمثلة فيها جهالة المكفول عنه ولا يرد ما في المفتاح أسلك هذا الطريق فإن أحدهم أخذ مالك فأنقض من فإن الضمان فيه صحيح مع جهالة المكفول عنه لأن الضمان فيه من حيث الغرور فإنهم نصوا على أن الغرور بالشروط موجب للضمان (قوله أو من غصبك الخ) في هذه الأمثلة جهالة المكفول له (قوله كقوله ما غصبك أهل هذه الدار) بخلاف ما لو قال لجماعة حاضرين ما يبيعونه فعلى فإنه يصح فأيهم يابعه فعلى الكفيل نهر (قوله أو عاقت بشرط صريح ملائم) عطف على كان في قوله آتفا إذا كان ديناً صحيحاً وانما قال صريح للإشارة إلى أن ما تقدم وإن كان من الشروط فهو ما يابعت فلا فاعلى من الشروط غير الصريحة وفيه نظر بل انما ذكره للتقيد وقوله ملائم من الملازمة وقد قلب الهمزة ياء وهي الموافقة (قوله بأحد أمور) متعلق بموافق والباء للسببية (قوله بكونه شرطاً الخ) بدل من أحد أمور بدل مفصل من مجمل وقوله للزوم أي للزوم الحق على الإصيل (قوله للزوم الحق) هو أن يكون الشرط سبباً للوجوب (قوله أو جهلك المودع) بفتح الدال ومثله أن اتلفها بجر (قوله أو غصبك) سبق في قوله وما غصبك فلان فعلى (قوله أو قتلك الخ) فرضه في البحر تبعاً للخلاصة في القتل الخطأ لأن موجب العمد عندنا القود ولا يضمن ثم إن هذا في الحقيقة كفالة عن العاقلة وانما صححت وإن جهل المكفول عنه نظر المقتول لأنه معين حالا وإن كان القاتل لا عاقلة له فالدية عليه (قوله أو صدقتك) وفي نسخة أو صيدك وهي أنسب ويكون المراد بالدية ما يبيع القيمة (قوله ورضى به المكفول أي له) وإكتفى به عن رضى ورثته لأن الحق له ابتداء (قوله فعلى الدية) الأولى حذف الدية ليصلح جواباً للمصنف ولجود الوديعة والغصب (قوله بخلافه أن اكلك سبع) لأن السبع لا يصلح أن يكون مكفولاً عنه ولأن فعله هدر انتهى أبو السعود (قوله أو شرطاً لا يمكن الاستيفاء) أي استيفاء الكفيل من الإصيل (قوله أو مضاربه) الضمير فيه وفيما بعده يرجع إلى المكفول عنه انتهى حلي ولم يشك على التعليق بقدم الأجني وذكري البحر صحت به وإيداه بظاهر القنية وبما في البدائع ورد في النهر وقوى الجوى ما في البحر (قوله أو مودعه أو غاصبه) فيه أنه لا يستوفى من المودع ومن ذكره أنه لا يسوغ لهؤلاء الدفع من غير إذن إلا أن يقال أنه يستوفى منهم بالأذن فصح كونه شرطاً لا مكان الاستيفاء (قوله أو ماله لا آء) أي بالآخذ من ذكر والدفع للطالب واللام بمعنى إلى وقد عبر بها في النهر (قوله أي الاستيفاء) الطالب من الإصيل (قوله وأمثله كثيرة) فهو أن قوى مالك على فلان أو مات أو حل مالك عليه ولم يوافك به أو أن غاب ولم يوافك به أو أن لم يوفد فلان مالك عليه إلى ستة أشهر أو أن لم يعطك المديون دينك فأنقض من لكن في الأخيرة انما يتحقق الشرط إذا انقضاه ولم يعطه ذلك (قوله لأنه تعليق بالخطر) الأولى لأنه غير ملائم والا فتقدم فيه تعليق بالخطر (قوله وما في الهداية سهو) حيث قال فاما لا يصح التعليق بمجرد الشرط كقوله إذا هبت الريح أو جاء المطر وكذا جعل كل منهما أجلاً إلا أنه تصح الكفالة ويجب المال حالا لأن الكفالة لما صح تعليقها بالشروط لا تبطل بالشروط الفاسدة كالطلاق والعتاق انتهى حلي وأجاب عنه في البحر بأن قوله إلا أنه تصح الكفالة انما يعود إلى أجل فهو أن هبت الريح لا إلى التعليق بالشروط وقوله لما صح تعليقها معناه لما صح تأجيلها بأجل متعارف مجازاً جاز عدم الثبوت في الحال

في الحال في كل منهما قال في الفتح والمصالح ان الشرط الغير الملائم لا يصح معه الكفالة اصلا ومع الاجل غير الملائم تصح حاله ويبطل الاجل وفي المقام كلام طويل لا ثمره الا هذا المصالح (قوله نعم لوجعلها جلا) بان يقول كفلت به او يملك عليه الى ان تهب الريح او الى ان يجي المطر انتهى حلي (قوله في تعليق) فهو ان غصبك انسان شيئا فانا كفيل انتهى حلي (قوله واصله) فهو ما ذاب لك على الناس فعلى انتهى حلي ولا وجه لجعل هذا مشالا للاضاعة والذي جعله مشالا للتعليق جعله في الفصول العمادية مشالا للاضاعة كما نقله المصنف وعبارة وفي الفصول العمادية جهالة المكفول عنه في الكفالة المضافة كما في قوله ان غصبك انسان شيئا فاما كفيل مانعة جواز الكفالة انتهى وفيه ان هذا ليس اضافة فكأنه اراد بالاضافة اضافتها الى الزمن المستقبل فلو قال في تعليق وتخير كان اوضح لان مثال المصنف من التخير (قوله لا تخير ككفلت الخ) جعله في البحر من الجهالة اليسيرة (قوله وبه) اي ولا يصح بجهالة المكفول به والمراد هنا النفس لا المال المتقدم من ان جهالة المال غير مانعة من صحة الكفالة والقرينة على ذلك الاستدلال انتهى حلي (قوله مطلقا) اي سواء كانت في تعليق او اضافة (قوله جاز) لان الجهالة في الاقرار لا تمنع صحته انتهى بحر (قوله لم يضمن) لما تقدم في السبع (قوله اي ما ثبت) قال في المنصورية الذوب والردوم راد بهما القضاء فاما يقض بالمكفول به بعد الكفالة على المكفول عنه لا يلزم الكفيل وهذا في غير عرف اهل الكوفة واما في عرفنا فالذوب والردوم راد بهما دفع الوجوب فيصيب المال وان لم يقض به انتهى (قوله لان النسابة لا تجري الخ) ولان شرطها كون المكفول به مقدورا للتسليم من الكفيل وهذا ان لم يضمن (قوله ولا يحمل نجابة) بان استأجرها شخص للمعمل عليها مكفل انسان بذلك سوى ذلك لان الدابة اذا كانت معينة فالواجب على المؤجر تسليم الدابة دون الحمل فاذا تكفل بالحمل فقد تكفل بما لا يجب على المكفول عنه فلا يصح وادى كذلك اذا كانت الدابة غير معينة لان الذي يلزم المؤجر الحمل وهو ما يمكن امتناعه من الكفيل فصحت الكفالة به قاله الشيخ ابو نصر الا قطع (قوله وخدمة عبد) تصويره كما هو (قوله لا يلزم تغيير العقود عليه) قال في البحر لانها اذا كانت معينة كان الكفيل عاجزا عن تسليمها لانه لا يملكه في الحمل على دابة الغير لانه لو اعطى دابة من عنده لا يستحق الاجرة لانه اني بغير العقود عليه وهذا للتعليق غير ما سبق لابي للتصريح (قوله لوجوب مطلق الفعل) وهو الحمل اي وهو قاد عليه لانه يمكنه ان يعمل على دابة نفسه (قوله لا التسليم) يشير الى تعليق الشيخ ابي النصر (قوله ولا يبيع قبل قبضه) اعلم ان الامانة اما مخونة بنفسها وهي ما يجب قبضها دالما لانه لا يغيرها وهي ما لا يجب قبضها واما مائة والاول تصح الكفالة به ولا تصح بالثاني والثالث لفقد شرطها وهو ان يكون مضمونا على الاصيل لا يخرج عنه الا بدفع عينه او بدله والمبيع مضمون به لئن والمرهون بالدين والثالث طاهر من رهنه ومرة الكفالة بالمبيع ان يقول للمشتري ان هلك المبيع فعلى بدله او قبضته فراد المصنف الكفالة بما يبيع وذلك لان ما يبيعه غير مضمونه على الاصيل فانه لو هلك ينسخ المبيع ويجب رد الثمن حوى (قوله ومرة هون) اي في يد الميراث لو قال الكفيل اذا هلك فعلى بدله لا يصح لانه اذا هلك لا يجب على الميراث شيئا سواء ضمن الرهن للرهن او للميراث انتهى (قوله وامانة) كودعة ومال مضاربة وشركة وعارية ومساخر (قوله ولو بتسليمه واصح) لان تسليم العين واجب على الاصيل فاما مائة التزامة (قوله في الكل) قدم عن الزبيدي ان الامانة لا تكفل مائة الابيعين ولا بتسليمه او لعله احد قولين (قوله الا ان يكون) اي المشتري (قوله نعم الاصيل) فان الثمن ليس بمضمون على العبي المحبوس عليه انتهى (قوله وكذا لو كان مضمونا) لانه مضمون بنفسه حتى اذا هلك يجب عليه الضمان اذا التفتة تقوم مقامه فاما مائة مائة على الكفيل (قوله على سوم الشراء) اي طلبه (قوله ومبيع فاسدا) لان المقبوض في البيع الفاسد مضمون بنفسه حتى اذا هلك يجب عليه قبضته انتهى (قوله او بدل صلح عن دم) مثلا لو كان البديل عبدا مكفلا به انسان هلك فان هلك قبل قبضه فعليه قبضته انتهى بحر وتقييده بالدم يفيد ان الكفالة يبدل الصلح في المال لا يصح لانه اذا هلك انفسه لكونه كالبيع (قوله وخلع) اي وبدل خلع (قوله ومهر) الاول وهو اقال في البحر لان هذه الاشياء لا تبطل به لانه العين انتهى (قوله بلز قبول الطالب) فان رضى اي الاصيل قبل قبول الطالب رجع عليه وان بعده فلا رجوع عليه سراج (قوله وانابته) كوكيل (قوله ولو فضوليا) فاذا قبل الفضول فانه يصح ويتوقف على اجازته ولا كفيل ان يخرج نفسه عنها قبل اجازته كذا في شرح الجمع والمقتات (قوله لكن نقل المصنف عن الطرسوسي) بفتح الراء نسبة

نعم لوجعلها اجلا صحت ولزم المال للحال
عليه (ولا تصح) ايضا (بجهالة المكفول
عنه) في تعليق واصله لا تخير ككفلت بما لك
على فلان او فلان فتصح والزمين للمكفول له
لانه صاحب الحق (و) لا (بجهالة المكفول له)
وبه مطلقا نعم لو قال كفلت رجلا عرفه بوجهه
لا باجمعه جاز واي رجل اي به وحلفانه
هو بري برأيه وفي السراعية قال لضيغ
وهو يخاف حلي دانه من الذنب ان اكل
الذنب حمارا فاماض من فاكه الذنب لم يضمن
(نحو ما ذاب) اي ما ثبت (ك) على الناس ان
على (احد منهم) فعلى من الناس فمعين المقي
ما يبيع احد من الناس او احد منهم عليك
(او ما ذاب) عليك (لنفسه) تصح (نفسه)
فعلى (مثال الثاني) لا تجري في العقوبات
وتصالح (لان النيابة لا تجري له وخدمة
ولا يصح دابة معينة مستأجرة اي الخدمة لانه يلزم
عبد معين مستأجرة عليه بخلاف غير العبد لوجوب
تغير العقود لا التسليم (و) لا (بجميع) قبلي
مطلق الفعل لا التسليم (و) لا (بجميع) قبلي
قضية (ومرة هون وامانة) كودعة ومال مضاربة وشركة وعارية
صحيح في الكل دور وجهه ككفيل النفس
المستأجر مثلا لا يضمن المكفول به (فمنه) لكونه
(ومع) ايضا (لو) المكفول به الا ان يكون حلي
ديلا حلي فلا يلزم الكفيل بجهالة الاصيل
مجرد راعيه فلا يلزم (مضمونا) واما مائة كما
خاتبة (و) كذا (و) الا فهو امانة كما
الشراء) ان يبيع او بدل صلح عن دم وخلع ومهر
(ومبيع فاسدا) او بدل صلح بالاعيان المضمونة
خاتبة والاصل انها تصح بالامانة (و) لا يصح
بنفسه لا بغيرها ولا بالامانة (و) لا يبيع
الكفالة بنوعها (بلا قبول الطالب) وانابته
ولو نه وليا (في مجلس العقد) وجوزها الثاني

الى مرسوم وهي كافي القاموس كذا في بلد اسلامي مخصب كان للامر من ثم اعيد للاسلام في عصرنا انتهى
 (قوله المريض الملى) المراد به ان يكون عند مقدور المكفول به (قوله لانها وصية) تعليل للثانية وترك تعليل الاولى
 لظهوره فان الاخبار من العقد اخبار عن ركنية الايجاب والقبول انتهى حلي وانما اجازت صك كفاية الوارث
 لان المريض قائم مقام الطالب لحاجته تفريغ ذمته وفيه نفع للطالب فصار كما اذا حضر بنفسه (قوله وفي
 القبح الصفة اوجه) لما قدمنا من ان المريض قائم الخ (قوله وحقق انها كفالة) بحث فيه في البصر بانه لا فائدة في
 هذه الكفالة لان الوارث مطالب بقضاء دين الميت من مال الميت سواء قال له المريض تكفل عني اولا واذا لم يكن
 له تركه لا مطالبة عليه سواء قال له ذلك اولا انتهى قال في التهران الفائدة قد تظهر في تفريغ ذمته انتهى (قوله
 لكن يرد عليه توقفها على المال) اي ولو كانت كفالة لصحت مطلقا بجر (قوله وينبغي الخ) البحث لصاحب التهر
 واقاد في البصر انها ليست كفالة من كل وجه لانها لا تصح الا اذا كان للمريض مال فلو كانت كفالة مطلقا
 لصحت مطلقا وليست وصية من كل وجه لانها لو كانت وصية مطلقا لصح الامر من الصحيح انتهى (قوله لا يصح)
 موالمعقد (قوله ولو ضمنه بعدموته) يعني لو ضمن الوارث الميت (قوله ولعله قول الثاني لما مر) من انه لا يشترط
 القبول عنده (قوله فالتقول للمعبر) اي لمادعي الاخبار وهو الطالب منع لان الاصل العصة وصحة العقد هنا
 يجعل الكلام اخبارا (قوله الا اذا كان به كفيلا) استثناء من قوله ساقط فلو حذف ساقط اولا ثم عله بقوله
 لانه يسقط بجموعه ثم استثنى منه لكان اوضح يعني ان الدين يسقط عن الميت المتكفل الا اذا كان به كفيلا حال
 حياته او رهن به شيئا كذلك قال في البصر قيد بالكفالة بعدموته لانه لو كفل في حياته ثم مات مفسدا لم تبطل
 الكفالة وكذا لو كان به رهن ثم مات مفسدا لا يبطل الرهن لان سقوط الدين عنه في احكام الدنيا في حقه
 للضرورة فتستقدر بدورها فابقينا في حق الكفيل والرهن لعدم الضرورة كذا في المعراج ولا يلزم مما ذكره صحة
 الكفالة به حيث تدللا ستفناء عنها بالكفيل وببيع الرهن (قوله او ظهر له مال) قال في القنية كفل عن ميت
 مفسد ثم ظهر له مال صحت الكفالة بقدره انتهى (قوله او طهره دين بعدموته) فان ذمة المتوفى تقوى به فتصح به
 الكفالة اي ولومات مفسدا لا ستنداه الى حال الحياة (قوله على الطريق) مراده انه في غير ملكه (قوله لثبوت الدين)
 الاوضح لثبوت الضمان (قوله وهذا عنده) راجع الى المصنف (قوله وصحها مطلقا) ظهر له مال اولا كما يعلم
 مما قبله (قوله ولو تبرع احد صح اجماعا) لان التبرع لا يعتمد قيام الدين (قوله ولا تصح كفالة الوكيل) قيد
 بالوكيل لان الرسول يصح ضمانه حوى (قوله فيما وكل بيعه) اخرج به ما اذا وكل رجلا بقبض الثمن من الوكيل
 فكفول به الوكيل صح حوى (قوله لان حق القبض له بالاصالة) وايضا لا يبطل بموت الموكل وعزله وجزا ان يكون
 الموكل ركيلا عن الوكيل في القبض والوكيل عزله ولو حلف المشتري ان لا شيء عليه للموكل لا يحنث ويحنث
 لو قال ذلك في جانب الوكيل افاده المصنف ولو ادى الوكيل بغير ضمان جاز ولا يرجع كافي البصر في شرح قوله
 ولا شريك الخ (قوله ومضاده) اي التعليل وقال في التمر وكلامهم هنا يفيدان الوصى وساق ما هنا وفي البصر
 وظاهر كلامهم ان الوصى والمتولى الخ ما هنا (قوله لوابراهم) بضمير التثنية (قوله لما مر) اي في الوكيل (قوله امانة
 عندهما) اي عند الوكيل والمضارب هذا التعليل لا يظهر الا اذا قبضاه والحكم بعدم صحة كمالهما اعم (قوله
 هذا لا يجوز) اي كل من الضمان لنفسه ومن حصة الدين قبل قبضه (قوله نعم لو تبرع) اي احد الشرير يكن بالذفع
 عن مديونهما (قوله كما لو كانا فقتين) بان فصل الثمن على قولهما او كرر لفظ بعث على قوله اي فانه يصح ضمان
 احدهما نصيب الاخر لا متياز نصيب كل منهما فلا شركة بدليل ان له قبول نصيب احدهما دون الاخر ولو قبل
 الكل ونقد حصة احدهما كان لنا قد قبض نصيبه بجر (قوله ولا بالعهد) بان يشتري عبدا فيضمن رجل
 العهدة المشتري ويسكتان على ذلك ولم يبيناهما هي (قوله لاشتباها المراد بها) اي انما لا يجوز لاشتباها المراد بها
 فام مشتركة بين الصلح القديم اي الوثيقة التي تشتمل ليا مع بالملك وهي ملكه فاذا ضمن تسليها للمشتري لم يصح
 لانه ضمن ما لا يقدر عليه والعقد وسقوطه وعلى الدرك وخيار الشرط فلم تصح الكفالة لجهالة فتعذر العمل
 بما قبل البيان فبطل الضمان حوى (قوله ولا بالخلاص) اي عند الامام بناء على ان المراد به ما ذكره الشرح
 وقال يصح بناء على ان المراد به ضمان الدرك فان خلاف مبنى على التفسير افاده المصنف (قوله نعم الخ) افاده
 ان الخلاف لفظي فانه لم يحدد مورد (قوله متى ادى بكفالة فائدة) بسبب جهالة المكفول عنه او كانت ضمان

بلا قبول وبه يبقى ذروا بزارية وآدم في البصر
 قالت الاثمة الثلاثة لكن نقل المصنف عن
 الطرموسي ان الفتوى على قولهما واختاره
 الشيخ قاسم هذا حكم الانشاء (ولو اخبر عنها)
 بان قال اما كفيلا حال فلان على فلان (حال
 غيبة الطالب او قبل وارث المريض) الملى
 غيبة الطالب بان يقول المريض لوارثه اكفل عني
 عنه) باسمه بان يقول به مع غيبة المرملة (صح)
 جماعلي من الدين فكفل به مع غيبة المرملة (صح)
 في الصورين بلا قبول انما فاستحسانا لانها وصية
 فلو قال لا جني لم يصح وقيل يصح شرح الجميع
 وفي التفرع العصة اوجه وحقق انها كفالة لكن
 يرد عليه توقفها على المال ولو له مال على غائب
 لم يرد على التبرع بالتجارة او يطالب الكفيل
 لم يرد وينبغي على انه وصية ان يتطرق لا على انها
 كفالة وقيد باسمه لان تبرع الوارث بضمته
 في غيبته لا يصح سراج ولعله قول الثاني لما مر
 بعدموته صح سراج واختلاف الاخبار بالانشاء والقول
 وفي البزارية اختلاف (بين) ساقط ولومن وارث
 للمضرب (ولا يصح) الا اذا كان به كفيلا او رهن
 (من ميت مفسد) الا اذا كان به كفيلا او رهن
 معراج او طهر له مال فتصح الكفالة به بان خسر
 اول حقه دين بعدموته فتصح الكفالة به بان خسر
 ثرا على الطريق فتصح الكفالة به بان خسر
 ضمان المال في ماله وضمان النفس على عاقلة
 لثبوت الدين مستندا الى وقت السبب وهو
 المتقرر ثابت حال قيام الذمة بجر وهذا عنده
 وصحها مطلقا وبه قالت الاثمة الثلاثة والوكيل
 اعم (صح اجماعا) لا تصح كفالة الوكيل
 (بالثمن للموكل) فيما وكل ببيع نفسه ومضاده
 له بالا صالة فيصير ضامنا لنفسه ومنه
 ان الوصى والتاظر لا يصح ضمانهما الا ان
 المتوفى فيما يامه لان القبض اعم ما ولذا الوارث
 عن التبرع وضمانا (ولا تصح كفالة المضارب

عنده أو خلاص (قوله رجع) أي إذا كانت الكفالة بالامر فانه لا رجوع الا فيها (قوله اذا حسب) أي طن الدافع
والظاهر ان هذا شرط في الرجوع في الفاسدة مطلقا فلو أدى وهو يعلم انه لا يلزمه لا يرجع (قوله على ذلك) أي
الاداء ولو أدى من غير سبق ضمان لا يرجع لتبرعه انتهى مع قال ابو السعود وهذه مستثناة من قولهم لا عبرة
بالظن البين خطأ (قوله ولو كفل بامر) اطلق في الامر فمثل الحقيقي والحكمي كما اذا كفل الاب عن ابنه
الصغير بامر انه ثم مات فاخذ من تركته فان لورثته الرجوع في نصيب الابن لانه كفالة بامر الصبي حكما
لثبوت الولاية بخلاف ما اذا أدى الاب من غير ضمان الا اذا شهد على الرجوع افاده صاحب البحر (قوله
بشرط قوله عني) كان يقول اكفل عني او ضمن عني لفلان ويعد هذا اقرا بالمال لفلان خاتبة ولو قال ضمن
الالف التي لفلان على لم يرجع عليه عند الاداء لجواز ان يكون التصديق الرجوع او المطلب التبرع فتح وهذا بخلاف
ما لو امر الاسير شخصا ان يشتريه فاشترى فانه يرجع عليه استعسا ما وان لم يقل على ان يرجع على وكذا الواسية
ان يقتضى دينه ولم يقل على ان يرجع ولا على ان ضمن فانه يرجع على كل حال ولا يرجع في الامر بالهبة
او التعويض عنها او الاقرار والعقود عن كفارته ولو قال عني او على الا اذا قال على ان ضمن نهر (قوله
وهو غير صبي) افاده وبما بعده ان الامر انما يصح من معتبر التبرع فالصبي اذا امر شخصا ان يكفله فكفله وأدى
لا رجوع عليه مطلقا ولو تكفل الكفيل باذن وليه مبسوط (قوله وعبد) فانه لا يرجع عليه حالا وانما يرجع
عليه بعد عتقه بجر (قوله محجورين) اما المأذونين فيصح امرهم وان لم يكونا اهلا له بجرى الكفالة لكونهما
تبرعا ابو السعود (قوله رجع عليه بما أدى) اذا دفع ما وجب دفعه على الاصيل فلو كفل عن المستاجر بالاجرة
فدفع الكفيل قبل الوجوب لا رجوع له برأيه (قوله والا فيما ضمنه) أي ان أدى خلافا بان كان المكفول به
جيذا فادى رديا او بالعكس فان رجوعه بما ضمن لا بما أدى لما ذكره الشرح وهذا بخلاف المأمورة قضاء الدين
فانه يرجع بما أدى الا اذا أدى اجود او خلاف الجنس فانه لا يرجع الا بالدين (قوله وكما لو ملكه هبة او ارث) بان
مات الطالب والكفيل وارثه او وهب له حال حياته وهي جائزة للكفيل وان كانت لا تجوز لغيره من عليه الدين
لانه ينقل الدين اليه بمقتضى الهبة ضرورة (قوله لا يرجع لتبرعه) ولو اجازها بعد المجلس لان الكفالة لازمة
ونفذت عليه بغير امر غيره وجبة للرجوع فلا تقلب موجبة له عمداية (قوله الا اذا اجاز في المجلس) أي مجلس
الكفالة كذا بغداد من البحر (قوله وحيلة الرجوع الخ) عبارة الوالوية رجل كفل بنصر رجل ولم يدره على
تسليمه فقال له الطالب ادفع الى مالي على المكفول عنه حتى تبرأ من الكفالة فاراد ان يؤديه على وجه يكون
له حق الرجوع على المطلوب فالحيلة في ذلك ان يدفع الى الطالب الدين ويحب الطالب ماله على المطلوب ويؤكده
بقبضه فيكون له حق المطالبة فاذا قبضه يكون له حق الرجوع ولودفع المال بغير هذه الحيلة يكون متجاوزا
انتهى بتصرف وأشار الشرح الى ان هذا التصور غير لازم فان هذا الحكم يجري في كفالة المال ابتداء
وقد يقال انه لا يظهر الا اذا دفع قدر الدين من غير تعرض لكونه دين الاصيل واما اذا دفعه على انه دين الاصيل
فقد برئ الاصيل من دينه ولا تصح هذه الحيلة (قوله ولا يطالب كفيل الخ) قيد بالكفيل لان الوكيل بالذرية
له الرجوع على الموكل قبل الاداء لانه من الموكل بمنزلة البائع من المشتري انتهى عيني (قوله لان ملكه بالاداء)
أي تلك الكفيل الذين يادونه اياه قال في البحر لانه انما التزم المطالبة وانما تلك التي بالاداء فلا رجوع قبل
التكفل انتهى (قوله خاتبة) عبارتها كفل عن رجل بمال ثم ان المكفول عنه اعطى الكفيل رهنا ذكر في الاصل
انه لو كفل بمال مؤجل على الاصيل فاعطاه المكفول عنه رهنا بذلك جاز انتهى وهذه العبارة لا تصيد وجوب
دفع الرهن على الاصيل بخلاف ما يستفاد من كلامه ونحو ما المؤلف في البحر (قوله واذا حبسه له حبسه)
قيد في الشرط لانه بما اذا لم يكن المكفول عنه من اصول الدائن فاذا كان المدين اصلا لا يحبس كفيله
ولا يلزم لما يلزم من قول ذلك بالاصيل وهو ممتنع انتهى ونظيره ابو السعود بان الذي في عبارة القهستاني
عن قضاء الخلاصة ان الكفيل اذا حبس لا يحبس اصل الطالب الذي هو مكفول عنه انتهى وفيه انه كيف يحبس
الكفيل بسبب دين الاصيل ولا يحبس الاصيل فيه وايضا ما المانع من الملازمة على فرض تسليم عدم الحبس
فالوجه ما في الشرط لانه (قوله هذا اذا كفل بامر) اسم الاشارة يرجع الى الملازمة والحبس للاصيل ومثله
ايضا اذا كان المال حالا على الاصيل كالكفيل والا فليس له ملازمة بجر (قوله يوجب برأيه) أي برأه

(رب المال به) أي بالعين للامر ولان العين امانة
عندهما فالضمان تعبير لحكم الشرع (و)
لا تصح (الشريك بدين مشترك) مطلقا ولو ارث
لانه لو صح الضمان مع الشركة يصير امانة
لنفسه ولو صح في حصة صاحبه يؤدى الى قسمة
الدين قبل قبضه وهذا لا يجوز نعم لو تبرع جاز كما لو
كانا صفتين (و) لا (بالمال) أي تخليص
لا اشتباه المراد بها (و) لا (بالدين) أي تخليص ولو
ممسع يستحق الجزاء لانه لو ضمن تخليصه ولو
بشر آمان قد ردوا لا قدر الدين كان بالدين عيني
(قائده) عني أي بكفالة فاسدة يرجع كصحة
جامع التصديق ثم قال ونظيره لو كفل يديل
الكفالة لم يصح فارجع بما أدى اذا حسب فليحفظ
على ذلك لضمائه السابق واقر المصنف بشرط قوله
(ولو كفل بامر) أي بامر المطلوب بشرط قوله
عني او على آه على وهو غير صبي وعبد محجورين
ان ملك (رجع عليه بما أدى) ان أدى بما ضمنه
والا فما ضمنه وان أدى ارثا لملكه الدين بالاداء
فكان كالمطالب وكما لو ملكه هبة او ارث عيني
(وان بعد له) يرجع لتبرعه الا اذا اجاز في المجلس
فارجع الدين ويوصى به (قوله لا يملكه بالاداء) فان
المطالب كفيل (اصيلا) جمال قبل ان يؤدى
(ولا يطالب كفيل) لان ملكه بالاداء نعم للكفيل
الكفيل (عنه) لان ملكه بالاداء خاتبة (فان
اخذ من من الاصيل أي لازم هو الاصيل
لوزم) الكفيل (لازمه) (واذا حبسته له حبسه)
ايضا حتى يتخلص (ولم يكن على الكفيل
هذا اذا كفل بامر) والا فلا ملازمة ولا حبس
للمطلوب دين مثله والا فلا ملازمة ولا حبس
ميراج في الاشياء اداء الكفيل بوجوب برأيه

(قوله الطالب) متعلق باداء مع ما فيه من الفصل جوى (قوله الا اذا اصابه) استثناء منقطع فانه
 لا اداة في صورة الامتناع (قوله على مذونه) ليس بقيد ولذا عبر في البحر برجل اي وقد قبل الطالب والجمال
 عليه والضمير في مذونه الكفيل (قوله بشرط برائة نفسه) اما اذا لم يشترط ذلك يبرأ ان لان الحوالة حصلت
 باصل الدين والدين اصله على المكفول عنه فتضمنت الحوالة برائة التهما والطالب ان ياخذ به ايها شاء ان شاء
 الاصيل وان شاء الحال عليه ولاصيل له على الكفيل حتى يتوى المال على الحال عليه افاذه في البحر (قوله وبرئ
 الكفيل باداء الاصيل) لان برائة الاصيل توجب برائة لانه لا دين عليه وانما عليه المطالبة بدين الاصيل
 والذي يقول بان الكفيل عليه دين يقول انه دين حكمي يسقط باداء واحد افاذه في البحر (قوله الا اذا برهن)
 اي الاصيل افاذه في البحر (قوله على اداة) اي اداة نفسه (قوله قبل الكفالة) ولو برهن انه قضاء بعد ما يبرأ ان
 انتهى بغير عن الخاتبة (قوله فيرأ فقط) اي ولا يبرأ الكفيل لانه عومل باقراره وفيه نظر لان القرض ان المكفول
 به دين واحد وقد يقال ان المطالبة لاقرار الكفيل والطالب يوجب الوفاء وقد تكون البيضة من ورة وقيد
 بالبرهان لانه لو اقر الطالب انه استوفى فان الكفيل يبرأ هذا ما ظهر لي وفي هذا الاستثناء نظر فان هذا ليس من
 باب البرائة وانما يستلزم ان لا دين على الاصيل افاذه البيع تزين (قوله كما لو حلف) فان الحلف يقيد برائة الخالف فقط
 منع عن القنية وعزوه القرض الثاني الى البحر في غير محله بل هو في المنع كما ذكرنا وظهر ان الضمير يرجع الى الاصيل
 وحيث قد فهم مشكل لانه مدع ولا يمين عليه ومذهبنا ان المدعى ادعى المال فكذلك يبرأ انسان وانكره المدعى عليه
 ولم يوجد برهان فحلف المدعى عليه فاية يبرأ دون الكفيل (قوله ولو ابرأ الطالب الاصيل الخ) محلي برائة
 الكفيل بابرأ الطالب الاصيل اذ لم يكفل بشرط برائة الاصيل فاذا كان كذلك برئ الاصيل دون الكفيل
 لانها صارت حوالة (قوله كما في) اي قبيل كفاية المال حيث قال المؤلف اثناء الفوائد بابرأ الاصيل يبرأ الكفيل
 الا كفاية النفس (قوله الا اذا صالح الخ) امتناع منقطع فانه في هذه الصورة وجد تأخر لا تأخير من الطالب (قوله
 المكاتب) بصيغة اسم المفعول (قوله من قتل العمد) اي صالح المكاتب ولي الدم عن من قتله عمدا سواء ثبت
 القتل بالبيضة ام بالاقرار جوى عن الخاتبة وانما قيد بالعمد لان دية الخطأ على عاقبته وانظر ما لو استهلك شيئا
 وضمنه انسان هل يكون في حكم المسألة الاولى الظاهر نعم (قوله الصالح) بصيغة اسم الفاعل واسم المفعول وهو
 ولي الدم (قوله الى عتق الاصيل) وهو المكاتب ومثله العبد المحجور اذ ائتمه شيء يطالب به بعد عتقه فكفل به
 انه ان فان المطالبة تأخر عن الاصيل الى اعناقهم ويطالب بكفيله للحال والمسا لثان في الخاتبة معلل بان الاصيل
 انما تأخرت عنه المطالبة لا عساره ومفهومه ان الاصيل لو كان معسر ليس للطالب مطالبته ويطالب الكفيل
 لو كان موسرا انتهى بغير (قوله ولا ينعكس) الحكم اي برائة الكفيل لا توجب برائة الاصيل والتأخير عنه
 لا يوجب التأخير عنه ولا رجوع للكفيل اذا ابرأ الطالب على الاصيل اي برائة اسقاط لا برائة دفع بخلاف
 ما اذا وجه الدين او صدق به عليه فان له الرجوع على الاصيل (قوله نعم لو تكفل بالحال مؤجلا) يعني ان قولهم
 التأخير عن الكفيل لا يوجب التأخير عن الاصيل محله اذا كفل حاله اثم اجله اما اذا وقعت الكفالة بالمال الحال
 مؤجلا ابتداء فانه يتأجل عليها لانصراف الاجل الى الدين فانه اضاف الاجل الى نفس الدين فتكون المطالبة
 عليه ابتداء مؤجلا ولا تكون المطالبة عليه مؤجلا ابتداء الا بعد ثبوت التأجيل في حق الاصيل فيتأجل
 في حق الاصيل فيتأجل في حقهم افاذه الشئ وهذا التعليق هو المناسب واما قول المؤلف لان تأجيله على
 الكفيل الخ فلا يظهر لما فانه لقول المصنف ولا ينعكس فتأمل وذكر في الهندي تفصيلا فقال واذا كان لرجل
 على رجل الف درهم حالة من ثمن مبيع فكفل به رجل الى ستة فهذا على وجهين ان اضاف الكفيل الاجل
 الى نفسه بان قال اجلني ثبت الاجل في حق الكفيل وحده واذا لم يضاف الاجل الى نفسه بل ذكره طلقا ورضي به
 الطالب ثبت الاجل في حق الكفيل والاصيل جميعا انتهى وفيما قبل هذا ما نصه ولو كان الدين عليه حالا وكفل
 به رجل مؤجلا حقت الكفالة وتأخر عنهم جميعا الا ان يشترط الطالب وقت الكفالة الاجل لاجل الكفيل خاصة
 فلا يتأخر الدين حينئذ عن الاصيل كذا في غرانة المفتين (قوله وفيه يشترط الخ) ظاهره ان الضمير الى البحر
 المتقدم في العبارة السابقة وهذه العبارة ليست فيه بل الذي فيه عن النهاية ان ابرأ الاصيل وتأجيله برتدان
 بالرد وابرأ الكفيل يرتدان واما تأجيله فلا يرتدان انتهى ومحصله ان ابرأ لا يتوقف على قبول لكنه يرتد

الطالب الا اذا اصابه الكفيل على مدونة وصرح
 برائة نفسه فقط (ويبرئ) الكفيل (باداء
 الاصيل) اجماع الا اذا برهن على اداة الكفيل
 الكفالة فيبرأ فقط كما لو حلف بغير (ولو ابرأ)
 الطالب الاصيل او ابرأ عنه اي اجله (برئ)
 الكفيل) على الاصيل (عند) مع الاصيل الا اذا صالح
 (وتأخر) الدين (عند) مع الاصيل الا اذا صالح
 المكاتب من قبل العمد بان يتم كفاية انسان
 ثم يخرج المكاتب تأخرت المطالبة المسالغ الى عتق
 الاصيل وله مطالبة الكفيل الا ان انشأه
 (ولا ينعكس) لعدم بعبئة الاصيل للقرع نعم
 لو تكفل بالحال مؤجلا تأجل ضمانه لان تأجيله
 على الكفيل تأجيل عليه وفيه يشترط قبول
 الاصيل الا برأه والتأجيل لا الكفيل

مفعول بعني الثاني افاده الخلق (قوله يملك الامر اذ يصح) قال الحموي في شرحه قال في البحر سئل هل يعمل
 بغيره عن اذنه فاجبت بانه ان كان كفيلا بالامر لم يعمل بغيره لانه لا يملك استرداده والاعمل للملكة وبهذا يظهر
 ان الكفالة توجب دين الطالب على الكفيل ودين الكفيل على المكفول عنه لكن دين الطالب حال ودين الكفيل
 مؤجل الى وقت الاداء ولذا لو اخذ به الكفيل من الاصيل رهنا او ابراء او وهب منه الدين صح فلا يرجع باذنه
 كذا في النهاية ولا ينافيه ما مر من ان الرابح ان الكفالة ضم ذمة الى ذمة في المطالبة لان الضم فيها انما هو بالنسبة
 الى الطالب وهذا لا ينافي ان يكون للكفيل دين على المكفول عنه كما لا يخفى انتهى (قوله واقره المصنف) وصاحب
 التهر والحموي فلا يخفى به ايمانه (قوله طاب له) سواء قضى الدين هو او قضا الاصيل بجر (قوله خلافا للشافعي)
 لان الشراح يلطمحان وعلى هذا الخلاف لو تصرف المودع في الوديعة وزجج بمائة وكذا لو اقر المصنوب ثم رده
 اذ ارجع وجب رده على المالك ويجوز على الدفع لانه لا حق للغاصب في الرجوع بخلاف ما اذا اجر المصنوب ثم رده
 فان لا يجبره ان يتصدق به او يردّه الى المصنوب منه وملك الاجر بالعقد منح مطلقا (قوله وندب برده) فلا يجبر
 على الهداية اي لا يجبر من القاضي عليه وهو لا يستلزم عدم الوجوب ديانة بل وجوب الرد لو التصديق ظاهر
 عبارة شيخ الاسلام غير انه ترجع الرد افاده السكال (قوله اذا قضى الدين بنفسه درر) صورة المسئلة في الشامع
 الصغير محمد بن يعقوب عن ابي حنيفة رجه الله تعالى في رجل اشترى من رجل بالثمن درهم بامر قضاء الالف
 قبل ان يبيعها صاها له ان يأخذ منه قال لا وان ربح فجارحها فهو له ولا يتصدق به وان كانت الكفالة بكر
 حنطة فقضاء الاصيل عليه فباعه فربح فيه الكفيل فان الربح له الا انه احب الى ان يدفعه الى الذي قضا
 ويرده عليه ولا اجبر على ذلك في القضاء وقال ابو يوسف ومحمد هو له ولا يردّه على الذي قضا الكفالة فان
 ترى عدم التقييد بقضاء الاصيل وقد اعترض العلامة الواقي الدرر بان عبارتها موهمة لما هو ليس بمقصود
 وهو كون الربح الغير الطيب مخصصا بصورة قضاء الاصيل الدين بنفسه وليس كذلك انتهى وقد علمت ان ندب
 الرد قول الامام فقط وظاهر عبارة الشامع عن الامام حيث قال الا انه احب الى الخ لانه لا يجبر عليه ديانة
 وهو الذي مال اليه صاحب التهر وتبعه الحموي (قوله كنقود) بان اخذ الكفيل من المطلوب النفا فاشترى به عبدا
 فباعه بالثمن ومائة (قوله بالاشبه نعم) الاولى ان يقول ولو غنيا على الاشبه لانه اذا كان فقيرا لا خلاف في الحكم
 وان كان غنيا فبغيره روايتان والاشبه ان يطيب له قاله غير الاسلام لانه اعمارة عليه لانه سقته انتهى افاده الشيخ
 زين (قوله يبيع العينة) هي بكسر العين المهملة الملقب حتى به لان فيه ميلا من الدين الى بيع العين انتهى
 والى في مسكين انها مشتقة من العين وهو بناء على القول بجواز الاشتقاق من اسماء الاحيان قاله الحموي (قوله
 اي يبيع العين بالربح نسيئة) بان يبيعه ثوبا يساوي عشرة بخمسة عشر نسيئة رغبة في نيل الزيادة فيبيعه بعشرة
 ويقتل خمسة وقيل صورته ان يشتريه باكثر من قيمته ليبيعه باقل من ذلك الثمن لغير البائع ثم يشتريه البائع من
 ذلك الغير بالاقل الذي اشتراه به ويدفع ذلك الاقل الى بائعه فيدفعه بائعه الى المشتري المدينون فقرضا عن شراء
 ما باع باقل مما باع قبل نقد الثمن وثمة صور اخر (قوله المستقرض) وهو الكفيل (قوله ليقضى دينه) اي مثلا
 (قوله وهو مكروه) قال محمد هذا البيع في قلب كمال الجبال ذميم اخترعه اكله الربا وقد ذمهم الشارع عليه
 فقال اذا باعتم بالعينة وانتم اذنا بالابل ذلتم وظاهر عليكم عدوكم اي اذا اشتغلتم بالحرب عن الجهاد الخ
 وقال ابو يوسف هذا البيع غير مكروه لانه فعله كثير من الصحابة وجدوا عليه قال السكال والذي يقع في قلب
 ان ما يخرج الدافع ان فعل صورة يعود فيها اليه هو اربعضه كعود الثوب اليه في الصورة المتقدمة وكذا اذا قرضه
 خمسة عشر ثم يبيعه ثوبا يساوي عشرة بخمسة عشر ويأخذ خمسة عشر القرض التي دفعها له فلم يخرج منه
 الا عشرة فقد عاد اليه بعض ما خرج منه يكون مكروها يعني فقرضا وما لم يرجع اليه العين فلا كراهة فيه
 الاخلاق الاولى قال ابو السعود ما ذكره في القرض يصلح ان يكون توفيقا بان يقال قول محمد بالكراهة يحمل على
 ما اذا عاد اليه كل اربعض ما خرج منه وقول ابي يوسف بعدم ما يحمل على ما اذا لم يعد اليه ثمنه وهذا
 الحديث يحمل على ما حمل عليه قول محمد فسقط ما عساه كيف قال ابو يوسف بعدم الكراهة مع ورود الحديث
 مقتضى للزم (قوله عن مبرة الاقراض) الاضافة لبيان فان الاقراض كالحمل للبر او المبرة بمعنى البر والاضافة
 على معنى من اي الاحسان الناشئ منه (قوله لزيادة الربح) اي التي رجعها التاجر (قوله لانه لما ضامن التمسران)

والاعمل لانه حينئذ يملك الاسترداد بغيره
 المصنف (وان ربح) الكفيل (طاب له) لانه غامض
 حيث قبضه على وجه الاقتضاء فلو على وجه
 الرسالة فلا تفسد اما في خلافا للشافعي
 رده على الاصيل اذا قضى الدين بنفسه درر
 زعين بالتعين كنقود لا يبيع الا ببيع
 فلا يندب ولو رده هل يطيب الاصيل (كفيلة يبيع
 فلو غنيا غناية) العينة بالربح نسيئة ليعب
 المستقرض باقل لتقضي دينه اخترعه اكله الربا
 وهو مكروه من غير (فعل) الكفيل لانه العاقبة
 موقفا لرض (زيادة الربح عليه) قال السكال
 الكفيل (ولا) (الامية) لانه لما ضامن التمسران

الشفعة وكذا لا تسمع دعوى اجارتها (قوله كالمشهد بالبيع عند الحاكم) لان الشهادة به على انسان اقرار منه
 بنفاذ البيع باتفاق الروايات سوى من الشارح (قوله ببيع مطلق) اي عن قيد الملكية وكونه فاقدا بانفاقه
 لا يكون تسليما بل تسع بعد دعوى الملكية اذ ليس فيه ما يدل على اقراره بالملك للبائع لان البيع قد يصدر من
 غير المالك وله كسب شهادته ليحفظ الواقعة انتهى مع اي ليس بعد ذلك في تبيت البيعة انتهى فتح او ينظر حتى
 لو راى فيه مصلحة اجازة ابو السعود (قوله من ماذكر) اي عما يفيد الاعتراف بملك البائع كالمذكور سابقا بان كتب
 في الصلح باع فلان من فلان جميع الدار او جري البيع بين فلان وفلان فكتب شهادته بذلك سوى (قوله
 لانه مجرد اخبار) فلا يتعلق به حكم فلا يكون تسليما ولو اخبر ان فلانا باع شيئا كان له ان يدعيه درر قال في البحر
 قوله من هنا ان الشهادة لا تسكون اقرارا بالملك يدل بالاولى على ان السكوت زمانا لا يمنع الدعوى لكن في فتاوى
 الشافعي ان حضوره مجلس البيع وسكوته بلا عذر مانع له من الدعوى بعد ذلك كما الباب التزوير ابو السعود
 ملخصا (قوله ولم يذكر الختم) كما ذكره حافظ الدين في الكنز حيث قال وشهادته وختمه لا يلا يكون تسليما (قوله
 اتفاقا باعتبار عاداتهم) الا في الاقتصار على قوله باعتبار عاداتهم وحيث كان ذلك لا يكون اتفاقا بحيث يكون
 لا مستند له ذكر وفي المنع وذكر الختم في كلامهم به فهم لم يبين ان مجرد الكتابة بلا ختم لا يكون تسليما بالاولى
 وانما ذكره بناء على عاداتهم فانهم كانوا يهتمون بعد كتابة ما يحتاجون الى الصلح خوفا من التغير والتزوير والحكم
 لا يختلف انتهى (قوله فثبت له الى شهر) اي بعد شهر (قوله هو حال) اي المال (قوله فالتقول للضامن) اي
 مع يمينه في طمحه الرواية انتهى شافعي (قوله لانه ينكر المطالبة) اي حالا (قوله وعكس مخرج) فيكون القول للمطالب
 وهذا هو الاصح وجعل ابو يونس الكفالة كالدفع (قوله الى شهر) اي موجه الى شهر وقوله مثلا اي من كل اجل
 معين (قوله لان المقر ينكر الاجل) قال في المنع والفرق ان التكفيل لم يقرب بالدين فلا دين عليه في الصحيح بل اقرب مجرد
 المطالبة بعد ان شهر والمطالب يدعي حايه المطالبة في الحق اي حالا وهو ينكر فالتقول له والمقر اقرب بالدين ثم ادعي
 حقا لنفسه هو تأخير المطالبة الى شهر فلا يقبل قوله بلا يمينه انتهى واعتبر بانه في الكفالة اقرب ان للمطالب حق
 المطالبة ثم ادعي حقا لنفسه وهو تأخير المطالبة واجيب بان الكفالة نوعان حالة وموجه وقد اقر بنوع معين
 ونقض بان الدين ايضا حال وموجه انتهى وفي وقال السبكي وجه المذهب ان المقر بالدين اقرب ما هو بسبب المطالبة
 في الحال اذ الظاهر ان الدين كذلك لانه انما يثبت بدلا من قرض او ائلاف او بيع ومعه والظاهر ان المال
 لا يرضى بغيره مستحق في الحال الا بتدليل في الحال فكان الحلول الاصل والاجل عارضا فكان الدين
 المؤجل معروضه ارض لا نوعا ثم ادعي لنفسه حقا وهو تأخيرها والاخر ينكره وفي الكفالة ما اقرب بالدين على
 ما هو الاصح بل بحق المطالبة بعد شهر والمكفول يدعيها في الحال والتكفيل ينكر ذلك فالتقول له وهذا لان التزام
 المطالبة بتدفع الى التزامه في الحال والمستقبل كالكفالة بما ذاب وبالدرك فاما ان نوع منها فلا يلزم بالنوع
 الاخر انتهى (قوله وخاف الكذب) اي ان ينكر (قوله او حلولة) اي المؤاخذه بحلولة بسبب اقراره بموجه
 (قوله ان يقول) اي لامدعي هو الى المال الذي تدعيه الخ (قوله انكره) لان القول له بيمينه والمدعي للحلول
 لم يثبت (قوله ولا يرجع عليه) اي في انكار الحلول لانه صادق فيه وقيل اذا قال ليس قبلي حق فلا بأس به
 اذا لم يرد به او آله الحق ذكره الشرح قال الحموي ولم يذكر حلقه اذا استعطفه والظاهر ان له ذلك اذ مجرد انكاره
 مما لا اثر له انتهى ولم يظهر معنى التكفيل ولو قيل انه يحلف ويوجه اليه على انه ماله عليه دين حال لان اليمين
 على نية الخائف ان كان مظلوما البكان اوضح (قوله اذا استعطف المبيع) قيد بالاستعفاء لان البيع لو انسخ يمينه ما
 بمساواة وصار الثمن مضجونا على البائع لم يؤخذ التكفيل به كما اذا فسح بخيار رقية او شرط او صيب انتهى بهر
 والمناسب ذكر هذه المسئلة عقب قوله كفالته بالدرك تسليم (قوله قبل القضاء على البائع باليمن) اشار بقوله قبل
 القضاء على البائع الى ان القضاء على البائع قضاء على التكفيل وللمشتري ان يأخذ الثمن من اي ماله واقادانه
 لا يصح التكفيل اولا وهو ظاهر الرواية واثار بقوله باليمن الى ان المشتري لو بين في الارض ثم استعطف فانه
 لا يرجع على التكفيل بقيمة الباء وانما يرجع بها على البائع فقط اذا سلم النقص اليه وهو ظاهر الرواية وكذا لو كان
 المبيع جارية فاستولها المشتري واستعطفها رجل واخذ منه قيمة الجارية والولد والعرقان المشتري يأخذ الثمن
 من اي ماله ولا يأخذ قيمة الولد الا من البائع خاصة فالتكفيل كبيع البائع لا رجوع عليه الا باليمن انتهى سراج

كل لو شهد بالبيع عند الحاكم قضى بها اولا
 (لا يكون تسليما) (او كتب شهادته في صلح ببيع
 مطلق) (عند ذكر) (او كتب شهادته على اقرار
 العاقدين) (لا يجوز اخبار فلا تراض على اقرار
 الختم لا يمنع اتفاقا باضمار عاداتهم) (قال)
 التكفيل (نقشه الثاني شهر وقال الطالب) (هو
 حال فالتقول للضامن) (لا ينكر المطالبة
 (وعكس) (اي الحكم المذكور في) (قوله فالتقول للضامن) (اي
 مائة الى شهر) (مثلا) (اذ قال الامر) (وهو المقر
 حالة) (لان المقر ينكر الاجل والحلولة عليه
 دين مؤجل وخاف الكذب) (ولا يؤخذ حقا فان قال حال انكره
 ان يقول ام حلال او مؤجل فان قال حال انكره
 ولا يرجع عليه زيلعي) (والباطل على البائع باليمن)

فإننا ضامن الخ (قوله فإنه امن) معناه رجلي فكيف يحضر أي ذراعي والاضافة لادنى ملازمة (قوله لم يضمن) مثله
كل هذه الملازمة فإنه لمن يضمنه فكذا لا ضمان عليه وكذا لو اخبر رجل اننا حرة فتزوجها ثم ظهرت
عورة فلا رجوع فيكفالة الولد على الخبر انتهى انشاء (قوله والمصلحة بها لها) أي قبيلك وأخذاً لما (قوله يضمن) أي
لوقال له ان كل إنك سبع أو ثلث مائة سبع فإما حرة لا يصح هندية وذلك لما تقدم من ان المبيع
عالم لا يكفل وان كلفه جبار (قوله هذا وارد الخ) أقول صحة الجماع لا من حيث صحة الكفالة حتى يرد ما ذكر قبل
من حيث أنه غرض لان الغرور يجب الرجوع اذ كان بالشبهة كافي بخلاف الاشياء التي انتهى ابو المعهود
(قوله الكفالة لا يضمن في ضمان المعاوضة) الذي في عبارة الاشياء ان يكون في ضمن عقد معاوضة وهو كذلك
في بعض المبيع أي من يبيع صحيح أو فاسد والتقديم بمصلحة المعاوضة لا يترتب من عقود المعاوضة ونقل
القيمة من المشتري إلى الغرور في عقد المعاوضات هو المثلث المرجح بها لا في عقد التبرع كالهبة والصدقة
فإنه انتهى ابو المعهود في حاشية الاشياء ومما دخل في ضمن عقد المعاوضة ما في الرد ولو قال الضامن أي طمان الماء
المضطر للمعطل في الدلو فخطه فيه ذهب ما كان فيه إلى الماء والطمأن حكمة ان كان الماء به يضمن لأنه مارتاراً
في ضمن العقد انتهى (قوله أو ضمن الغار منعة السلامة) كالصورة المتقدمة في المصنف فان التعليل المذكور
فيها يرجع إلى أنه ضمن له ان يسلم ماله وقوله نصا يرجع إلى قوله ضمن (قوله ونعامة في الاشياء) نذكر ما فيها
أوحاشية السيد أبي المعهود بتصرف قال الغرور لا يوجب الرجوع الا في ثلاث مسائل الاولى اذا كان الغرور
بالشرط كالورق بعد امره على انها حرة ثم استحققت فانه يرجع على الخبر بما عثره المصنف فان التعليل المذكور
أن يكون في ضمن عقد معاوضة فيرجع المشتري على البائع بقيمة الولد اذا استحققت بعد الاستيلاء ويرجع بقيمة
البناء لو يفي المشتري ثم استحققت الدار بعد ان يسلم للبناء أي يكونه جرحاً من جهة البائع وقوله بعد
ان يسلم البناء إليه متعلق فيرجع بقيمة البناء ولا يضمن البائع في المبيع ولو كانه المستحق منه قبل
ان البائع يفرق وهو غائب قال الامام لا يلتزم في قوله يفرق من يدهم البناء ويدفع الدار إلى المشتري ولا يرجع
بقيته بعد حضوره وانما يرجع لو سكن البناء فاما قبل تسليم المشتري للبائع فيبطله البائع ويأخذ المنتقص
ولما اذا قدمه المشتري فلا يضمن له على البائع فان قدم المشتري بعضه كان له سواخذ البائع بقيمة ما بقي من البناء
وان اراد المشتري نقص كل البناء ولا يسلم البناء للبائع كان له ذلك ويقول الامام قال الثاني وان حال الابن لا يملك
المسوق بايعه أو ابني فقد اذنت له في الصاوة فظهر الابن جرحاً عليه للغرور وكذا لو حال بايعه عبيد فقد
اذنت له في بيع حرة وملكه من ثم ظهر انه عبد الخبر وجرحوا عليه للغرور ان كان الابن حراً ولا بعد العتق وكذا
اذا ظهر حراً او مديراً او مكاتباً ولو مديراً الغار كما استظهره الجوى ولا بد في الرجوع من اضافته اليه بان يقول
انه ابني او عبيدي والامر بمبايعته الثالثة ان يكون في تقدير بيع نفعه إلى المداخ كالدبعة والابارة وصورة
الوديعة ان يودع آخر شيئاً بناء على انه طمان المودع بكسر الدال فهلكت الوديعة في يد المودع ثم استحققت
بعد الهلاك فلهما الثلث تعين المودع بوضع يده على ملكه بخلافه بانه غائب الغائب والمودع الرجوع
بما ضمن على المودع لانه غرضه بان الوديعة ملكه وصورة الابارة تجزئة مثلاً على انهما ملكه ثم استحققت
في يد المشتري ثم استحققت فضمن المشتري المبيع كما تقدم في الوديعة وكذا ما كان بمعنى الوديعة والابارة كريب
المال في المضاربة وانما الشر يكمن في الشر كثر في العارية والهيبة لا رجوع يعني اذا هلك الثمن المستعارة
او الموهوبة في يد المستعير او الموهوب له ثم استحققت فضمن المستحق ليرجعه بما ضمنه على المير او الواهب
لان القبض كان لنفسه فكان المستعير او الموهوب له هو المستفيع بهذا القبض دون المير او الواهب انتهى (قوله
هو ضمان الكفالة) أي كضمان الكفالة لا كضمان الاتلاف انتهى جوى (قوله للكفيل منع الاصيل من السفر)
ظاهره ان للكفيل ملازمة الاصيل ان كاتب خالته لم يلازمه الطالب وقد عراه بعض إلى الحاشية (قوله
وكذا التمسالة) استمرز بانها تضمن الموهبة وليس له منعه ويقال ان ثبت فخرج معه إلى ان يهل وقت الكفالة
ويبقى ان يلازم بان يده ودمه إلى الطالب أي في الكفالة بالنفس جوى (قوله لصلصة) الاولى لصلصة الخ
من الخلو من الامن التخليص لان الا برأليس في وضع الاصيل حتى يخلصه به (قوله وفي الكفيل بالنفس) تعلق
على محذوف تقديره هذا في الكفيل بالمالك وفي الكفيل بالنفس انتهى (قوله أي لو بائنه) نص عليه صاحب

قانه امن فسلك واخذ ماله لم يضمن ولو قال ان
كان عتقها واخذ ماله لم يضمن ولو قال ان
يصلها (ضمن) هذا وان دخل على ما قدمه بقوله
ولا يصح بيعه الا للمكحول عنه كافي في الشرح لادنى
والاصل ان الغرور انما يرجع على الغار اذا حصل
الغرور في ضمن المعاوضة او ضمن الضارفة
الغرور في ضمن المعاوضة او ضمن الضارفة
السلامة للشرط وضمنه في الاشياء
ومر في المواضع (فروع) ضمان الغرور في المعاوضة
وهو ضمان الكفالة للكفيل منع الاصيل من السفر
وفي الكفيل بالنفس رد البائع إلى المشتري
اي لو بائنه من قام من غير فواجب استحقاق
رجوع جاعل وان لم يشترطه كالاصل في الاستحقاق
وبقيضا فونه الا في مسائل من كفارة فواجب الرجوع
عن مبيع فاطعام من كفارة فواجب الرجوع
ماله وان يبيع فلا يضمن في الثاني وان حال الابن لا يملك
المودع اليه المال المستوفى والا فلا يضمن
مال فان المأمور يرجع بالاشارة والاشارة في الدبعة
في ركاكة السراج والكل من الاشياء في الدبعة
الكفيل المستعارة بالسراج في ركاكة السراج
لا يبرر استحقاقه عليه ولو غاب عن سراج
ولال الاصلان عليه ولو غاب عن سراج
الحاوية فقدم الدال بالاشارة ولا ضمان على
التوب ولو طاف به الدال بالاشارة ولا ضمان على
فذلك ضمن الدال بالاشارة ولا ضمان على
صاحب الحانوت فقدم الدال بالاشارة ولا ضمان على
دلال معروف فقدم الدال بالاشارة ولا ضمان على
فقال يردن على الذي اخبرته منه بغير

الان يجوز فسادا فيكون له الحق الكمال في ان لا يلزم منه ولا يحبس فيه الا بالامر بالمعصية والاشهر
ولا ياتم الاصيل بعينه التمسك من الله الرب بجلاله كما كان باجره الوالد يعود عن بعض الافاضل (قوله من قام
عن غيره واجب الخ) ذكروا انه اذا امره ان يتفق في بناء داره فانفق للمأمور كانه ان يرجع على الامر بما اتفق
انتهى أي وان لم يشترط الرجوع وهذا ليس بواجب وقوله يا امرءة يتألمني بكلمة قوله امرء يتعويض من هيبته قال
في الهندية لو ذهب رجل ما لاجنبي ثم ان الموهوب له امر وجلايعوض الوهب عن هيبته من مال نفسه ففعل
جاز ولا يرجع على الآخر الا اذا قال له الامر في الامر على ان ترجع بذلك علي فحينئذ يرجع انتهى والاستثناء
بالنظر انه منقطع فان التعويض ليس بواجب على الموهوب له (قوله وباء آزر كاه ماله) اي من مال المأمور
ومثله ما لو قال ابيع عني ربا لا يكذب الراعتي عني عبد ابن طهار، هندية (قوله ويابن يعجب فلانا عني القا) اي مثلا
فتكون الهبة عن الامر ولا يرجع المأمور على الامر ولا على القايض وللامر ان يرجع في الهبة والدافع يكون
متبرعا ولو زاد على اي ضامن ففعل جازت الهبة ويضمن الامر للمأمور وللامر ان يرجع في الهبة خالية (قوله
يمالك المدفوع اليه) كالسابع يملاك الثمن بمقابله ملك المشتري المبيع فاذا امر المذترى رجلا بان يقضى عنه
الثمن مع ورجع وكذا الامر الغاصب رجلا ان يدفع عنه بدل ما غصبه فان المغصوب منه يملك البدل بمقابله
المغصوب وظاهر مان الهبة اذا كانت بشرط العوض فيها رجوع على الملامر بالتعويض وان لم يشترط الرجوع
لان المدفوع له يملك العوض بمقابله ما وهبه او لا يصير وهذا الامر لا يقتصر في نحو اتفق علي ولا في اتفق على
حياتي فالرجوع فيما ثابت من غير اشتراطه مع ان المدفوع اليه الهبة يملكها لا في مقابلة مال دفعه (قوله
والافلا) كما اذا امره ان يطعم من كفارته او يجمع عنه فان المدفوع اليه الهبة ام او المال لا يملكه مقابل بل يملك مال
فلا يرجع المأمور بالدفع الا بشرط الرجوع (قوله الكفيل للمستعلقة الخ) صورته اختصات من زوجها ودفعت
بدل خلعتها وله عليه دين ليس من متعلقات هذا النكاح فكفل به رجل عن الزوج للمستعلقة ثم انهما تعاقدتا
النكاح بينهما فالتكفال على حالها (قوله لا يبرأ بتجده النكاح) اي لا يبرأ عما كفته بتجده النكاح بين المتعاقدين
لانه ليس بمسقط اثبت على الكفيل (قوله لا ضمان عليه) لانه وكيل بالاخر فهو أمين فلا يضمن الا بالتضرر
(قوله وقد ساءم) اما اذا غاب قبل المساومة فهو امانة كما سبق اول البيوع (قوله ثم وضعه في حانوت) اي عند
صاحب الحانوت كما يأتي (قوله ضمن الدلال) لعدم الاذن من المالك بذلك الوضع (قوله دلال معروف) ظاهر
تعيينه به انه اذا لم يكن معروفا بالادلة لا يبرأ الاحتمال انه تحيل بذلك ويحرم (قوله في مصر كذا) ولو مصر الامر
(قوله لانه يصير عاملا لنفسه) اذ ولاية القبض له والضامن يعمل لغيره (قوله رواه الحاكم وغيره) اخرج في الحديث
المشهور في سورة يوسف في قوله تعالى اجعلني على خزائن الارض قال اخرج ابن ابى حاتم والطحاكم عن ابى هريرة
قال استعملني عمر بن الخطاب في مصرين ثم خرجني ونمر بن اثنى عشر الفا ثم دعاني بعد الى العمل فاييت فقال لم وقد سأل
يوسف العمل ولكن خير امتك فقلت ان يوسف بنى ابن نبي ابن نبي وام ابن اميه واخاف ان اقول بغير علم
وافتي بغير علم وان يضرب ظهري ويشتم عرضي ويؤخذ مالي انتهى بحر (قوله لا يلحق بهم كتابة الاوقاف) قال
السيد الحموي هذا مما يعلم ويحكم ولا يجوز الفتوى به لانه يكون ذريعة الى ما لا يجوز وذلك لان احكام زماننا
لو اقتوا بهذه وصادروا سن ذلك لا يردون الاموال الى الاوقاف وان علمت اعيانها ولا ليت المال بل يصرفونها
فيما لا يليق ذكره فليكن هذا على ذكر من انتهى قلت الفاعل لذلك عمرو بن عمر (قوله وبشوا الاماكن) في نسخة
وعمر والاماكن التي لا تمل الابغظيم المال (قوله وفي التطبيع الخ) هي الصورة المستثناة من ان التأخير
عن الكفيل لا يلزم منه التأخير عن الاصيل الا في هذه الصورة وقد سبق له مبسوطة كذا في البحر وتقل قبله عن
التأخير خاتمة والغاية انه يأتى من الكفيل ولا يتأخر عن الاصيل فلعلمهم اقول ان (قوله قبل حلول الاجل)
قرب حلوله ام بعد काफी مدائيات القضية را مزا الشرح الطحاوي وفي المتن قال رب الدين مديوني يريد السفر له
التكفيل وان كان الدين مؤجلا وبعضهم فصل بانه ان عرف المديون بالمطل والتسويق بأخذ كفيلا والا فلا ذكره
العلامة عبدالبر (قوله واستحسن ابو يوسف الخ) والقياس ان لا يصح التكفيل بها لانها لم تكن ديناً صحيحاً
(قوله وقاس عليه في المحيط بقية الديون) اي المؤجلة فيؤخذ بها كفيل لسفر المديون وفقاً للناس وهذا يرجع

من صاحب المحيط قاله العلامة المذكور (قوله لكنه مع الفارق) قد يقال ان الذين اقوى لانها لا تسقط بمضى المدة ولا بالموت بخلاف الثقة على انه وافق ما في المتن ولا شك ان مارجحه صاحب المحيط فيه رفق (قوله قالوا يلزم) هو ما في المتن وقد علمت الخلاف فيه (قوله يعلم) اي هذا يعلم او انه صفة للكفيل لان الكفيل المجهول لا يتوثق به (قوله حبس من قد كفله) اذا كان بامر كاسبق وقد تازع العاملان وهو جاز واراد في لفظة حبس فم واما من فوع او منصوب (قوله لم يرجع) اي على الاصيل وكذا اذا حل على الاصيل بموته لا يحل على الكفيل بغير (قوله ما التا جيل ثم) ما مصدرية والتا جيل فاعل مقدم على فعله وقد اجاز بعضهم او مبتدا وخبر ويحل المعنى من قبل تمام التا جيل وفي قوله ثم راحة مقطوع والله تعالى اعلم واستغفر الله العظيم

(باب كفالة الرجلين)

شروع فيما هو كالمركب بعد الفراغ من المفرد (قوله دين عليهما) اي ان استويا في صفة وسبب فلو اختلفا صفة كانا ماعلى احد هما مؤجلا وما على صاحبه مالا فان ادى صح نعيته عن شريكه ورجع به عليه وعلى عكسه لا يرجع لان الكفيل اذا جعل ديناً مؤجلاً ليس له الرجوع على الاصيل قبل الحلول ولو اختلفا سبباً كان ماعلى احد هما قرضاً وما على الاخر ثمن مبيع فانه يصح تعيين المؤدى لان النية في المجلسين المختلفين معتبرة وفي الجنس الواحد لغرض (قوله وكفل كل عن صاحبه) فلو كفل احدهما عن صاحبه دون الاخر وادى الكفيل للحل عنه عن صاحبه فانه يصدق انتهى بغير (قوله رآ نداء على النصف) والمراد ان يكون رآ نداء على ماعليه ولو كان دون النصف او اكثر منه (قوله لرجحان جهة الاصل على النية) لان الاولى دين والثانية مطالبة فوقع عن الاولى لقونها ولا معارضة في الزيادة فوقع عن الكفالة (قوله لا دى الى الدور) لانه لو وقع في النصف عن صاحبه للكفالة كان له ان يرجع عليه به ولصاحبه ان يرجع بعين مارجع به المؤدى لان ادائه ينفى كفيه بامره كادائه بنفته ولو ادى بنفسه يرجع مكلداً بنفته واي المارد حقيقة الدور فانه توقف الشيء على ما يتوقف عليه والاداء في الحقيقة التسلسل في الرجوعات بينهما فيمنع الرجوع المؤدى اليه والحق ان هذا الوجه باطل لان رجوع المؤدى عنه لا يسوغ شرعاً لاعتبار انه كانه ادى بنفسه فاخصبه عن المؤدى لانه اعتبار باطل وكيف يكون اداء الانسان من غيره سبباً لان يرجع عليه ذلك الغير بمثل آخر هذه مجازفة عقلية انتهى شلبي ملخصاً عن السكال وقوله بعين مارجع به الاولى بنصفه لا بد كادائه بنفسه وهو اذ ادى بنفسه وقلنا بالرجوع يرجع بالنصف (قوله بالتعاقب) فلو تكفلا عن الاصيل بجميع الدين معاً ثم كفل كل واحد منهما عن صاحبه فمى كالمسئلة الاولى لان الدين ينقسم عليهما نصفين فلا يكون كفيلاً عن الاصيل بالجميع بغير (قوله كل واحد منهما بجميعه) قيد به لانه لو تكفل كل واحد منهما بالنصف ثم تكفل كل عن صاحبه فمى كالمسئلة الاولى (قوله بامره بالجميع) فلو تكفل كل عن الاصيل بالجميع متعاقباً ثم كفل كل واحد منهما عن صاحبه بالنصف فكلاولى (قوله وبهذه القيود) اي الثلاثة التي اخذنا محترزاً لها (قوله لكون الكل كفالة هنا) فلا رجحان فوقع شاتعاً بخلاف المسئلة الاولى فان الاصل ان يرجع على الكفالة ثم يرجعان على الاصيل لانهما اذ ايعنه دينه بامره احدهما بنفسه والاخر بنائبه (قوله آخذ) بالمدهر من المواخذة وكذا يقال فيما بعد وفي القاموس الاخذ تناول والسيرة والايقاع بالشخص والعقوبة وحيتئذ يصح جعله مقصوراً بمعنى من احد المعاني ما عدا السيرة فتأمل (قوله ولو افرق المفاوضان الخ) قيد بهما لان شريكى العنان لو افرقا وثمة دين لم يأخذ الغريم احدهما الا بما يخصه جوى (قوله اخذ الغريم) قال في الدستور الغريم من له الدين ومن عليه الدين (قوله لتضمنها الكفالة) فكان للغرماء ان يطلبوا بجميع الدين ايها شاتراً لان الكفالة ثبت بعقد المفاوضة قبل الافتراق فلا تبطل بالافتراق انتهى اتفاقاً (قوله كما مر) اي في الشركة انتهى حلي (قوله لما مر) اي في تعطيل المسئلة الاولى من انه اصيل في النصف وكفيل في الاخر فاذا تصرف الى ماعليه بجهة الاصله فان زاد على النصف كان لراى على الكفالة فيرجع انتهى جوى (قوله كاتب عبدي كتابه واحدة) بان قال مثلاً كاتبتك على الف الى عام انتهى وقيد بالكتابة الواحدة لانها لو تعددت لا يصح على القياس (قوله صح استحصانا) والقياس ان لا تصح لان فيه كذالة المكاتب والكفالة بيد الكتابة وكل منهما بائناً فاده باطل لان الكفالة تبرع والمكاتب لا يملكه والكفالة انما تصح بالدين الصحيح وبدل الكتابة ليس بدين صحيح فعند الاجتماع اول وجه الاستحصان

لكنه مع الفارق كما في شرح الوهبانية للشرنبلالي
 لكن في المنظومة المحيية
 لو قال مدبوني من اده السفر
 واجل الدين عليه ما استقر
 وطلب التكفيل قالوا يلزم
 عليه اعطاء ككفيل يعلم
 لو حبس الكفيل قالوا جازله
 اذا اراد حبس من قد كفله
 لانه قد كان ذالاً جله
 حبس فليجازه به عمله
 ثم الكفيل ان يمت قبل الاجل
 لاشك ان الدين في ذال الحال حل
 عليه فالوارث ان اذاه لم
 يرجع به من قبل ما التا جيل ثم
 (باب كفالة الرجلين)
 (دين عليهما الاخر) بان اشتراهما من عبداً بجماعة
 (وكفل كل عن صاحبه) بامره (جاز ولم يرجع)
 على شريكه الا بما اذاه فاداه على النصف
 لرجحان جهة الاصله على النية ولانه لو رجع
 بنصفه لادى الى الدور دوراً وان كفلا من رجل
 بشئ بالتعاقب بان كان على رجل دين فكفل
 منه رجلاً من الكفيلين (عن صاحبه)
 بامره بالجميع وبهذه القيود خالفت الاولى
 (فما اذا احدهما رجحاً) يرجع ان شاء
 لكون الكل كفالة هنا (او) يكونه كفل بالكل
 (بالكل على الاصيل) لكونه كفل بالكل
 بامره (وان ابن العال احد ما آخذ) الطالب
 الكفيل (الان يملكه) بجمعه كفالاته (ولو افرق
 الغرضان) وعليهما دين (اخذ الغريم) بان
 منها بكل الدين (قوله كما مر) اي في الشركة انتهى حلي (قوله لما مر) اي في تعطيل
 (ولا يرجع) على صاحبه (حق يؤدى) ثم من
 (النصف) لاسر (كاتب عبدي كتابه واحدة) وكفل
 على من العبدين (عن صاحبه) احبهما

في حق المولى كذا... هذه الكفالة...
 بحكم الأصالة لا يحكم...
 كفايته بما عليه أصالة...
 ما يثبت بالسكن ولا يظهر الكفالة...
 من غير أن يبرهن...
 بالنسبة بدل من قوله...
 بالصفة كفاية الخ...
 حالاً فالوجه...
 بتصلبه رقبته...
 لأن الرجوع...
 في البدل...
 صحيح والرجوع...
 عليه ولو كان...
 محصور عليه...
 مظهره لم يبرهن...
 عليه...
 العبد...
 أن يطالب بالدين...
 فلم يكن...
 القيمة وكذا...
 أو بكونه...
 حجة في حق...
 ظهر به...
 الكفيل انتهى...
 قوله بركن الكفيل...
 خير مدون...
 لا تصح كفايته...
 والسبب...
 المولى لا يبرهن...
 لا تصح الكفالة...
 رقبته في دين...
 كفايته انتهى...
 بعد انقضاء...
 قوله وهذا...
 المجردة والله...

(كتاب الحوالة)

أوردها بعد الكفالة لأنها لا تختص بالدين ولا تشمل العين بخلاف الكفالة فهستان ومناسبة اقتراحنا

من غير أن يبرهن...
 بالنسبة بدل من قوله...
 بالصفة كفاية الخ...
 حالاً فالوجه...
 بتصلبه رقبته...
 لأن الرجوع...
 في البدل...
 صحيح والرجوع...
 عليه ولو كان...
 محصور عليه...
 مظهره لم يبرهن...
 عليه...
 العبد...
 أن يطالب بالدين...
 فلم يكن...
 القيمة وكذا...
 أو بكونه...
 حجة في حق...
 ظهر به...
 الكفيل انتهى...
 قوله بركن الكفيل...
 خير مدون...
 لا تصح كفايته...
 والسبب...
 المولى لا يبرهن...
 لا تصح الكفالة...
 رقبته في دين...
 كفايته انتهى...
 بعد انقضاء...
 قوله وهذا...
 المجردة والله...

ان في كل التزاما (قوله هي لغة النقل) وجوبها ككيف ما ترضى كسب دانت على معنى النقل والزوال انتهى
 وفي الصباح حوالة قصير لا تطلب من موضوع الموضوع وحول هو قصير لا يستعمل لازما وشهدا وحول
 للرداء نقاب كل طرف الى موضوع الامر واحلت الشئ اشارة نقلته ايضا (قوله نقل الدين من ذمة المحيل الى ذمة
 المحيل عليه) فالودع المحال عليه الدين الى المحيل ضمه لانه انما تلك ما يتعلق به حق المحيل كما اذا استعمل الزمان
 اخذ بضمه للمرتبة لانه يستحقه انتهى سري الدين من القمع (قوله وهل يوجب البراءة) اي براءة المحيل من
 الدين المصحح نعم وفي التنازعانية وعليه الفتوى ثم روي على الخلاف في اليه آتبع بين المتأخرين ونسب الشارح
 لبراءة من الدين الى الدين بالبراءة من المطالبة فقط الى المحيل او وجوبه لم يصح ولولا انتقاله الى ذمة المحال
 عليه لوجب للمحال عليه من الدين او وجوبه منه صح ولو ابرأ المحيل او وجبه لم يصح ولولا انتقاله الى ذمة المحال
 عليه لما صح الاول والصح الثاني وفي الرأى صريح ما في الهداية ان الخلاف لا يوجب في الرأى واذا تم الحول لا يبرئ
 المحيل من الدين وقال نغز لا يبرأ قال وهو الذي في المنظومة انتهى بتصرفه وانتم القولان على عود الدين
 بالتوى وعلى جبر المحال على قبول الدين من المحيل وعلى قسمة الدين بين غرماء المحيل بعدمونه قبل قبض
 المحال وعلى ان فوكيل المحال المحال المحال بالقبض من المحال عليه غير صحيح وعلى ان المحال لو وجب الدين للمحال عليه
 كان للمحال عليه ان يرجع على المحيل وعلى انها تقسخ بالقسح وعلى عدم سقوط حق حبس المبيع فيما اذا
 احاله المشتري وكذلك لو كان عند المحال رهن لا يسقط حق حبسه مع ان هذه المسائل تباين كونها انقل الى الدين
 وانما كان كذلك لان الحوالة اعتبرت تأجيلا في بعض الاحكام وجعل الحول بها المطالبة لا الدين واعتبرت
 في بعض الاحكام ابراء وجعل الحول بها المطالبة لا الدين (قوله والد آت من محال ومحال له) تبع في هذه العبارة
 صاحب الدرر وقال السكالي في القمع واعاد له مع اتمتة القاعل فلا حاجة اليها بل الصلة مع المحال عليه
 لقطعة عليه فلهما محال ومحال عليه فالفرق بينهما بعدم الصلة والصلوة فان انتهى في الجوى وقول الفقهاء
 للمحال المحال له لغو لانه لا حاجة الى الصلة انتهى وتطاهر كلام صاحب الدرر ان هذا لا فائده اصطلاحية
 اي للفقهاء وفيه تأمل (قوله ويراد انحاء من الخ) ظاهره يفيد ان الخسة ذكرت في القمع وقد علمت ما ذكره وبما ربه
 ويقال للمحال حوالة ايضا انتهى ودليل جوازها قوله صلى الله عليه وسلم مطل الغنى ظم واذا احيل احدكم
 على ما به فليقبل رواء احدواين الى شيعة قال السكالي والحق الظاهر انه امر باجبة هو دليل جواز نقل الدين
 شرعا او المطالبة فان بعض الامامية منعه من اللد في الخصومة والتعريض ما يكفي به الخصومة والمضارة فمن علم
 من حاله هذا لا يطلب الشارع اتباعه بل عدمه لما فيه من تكثير الخصومات والظلم وامان علم فيه الملاة
 وتحسن القضاء فلا شك في ان اتباعه مستحب لما فيه من التحفيف على المدينون والتيسير عليه ومن لا يعلم حاله
 فباح انتهى (قوله فالفرق بالصله) وهي اللام في الاول وعلى في الثاني (قوله وقد تحذف من الاول) بل زيادتها
 لغو كما علمته من كلام الجوى (تنبيه) ركن الحوالة الايجاب والقبول والايجاب من المحيل والقبول
 من المحال عليه والمحال بها لا لايجاب ان يقول المحيل الطالب احتلتك على فلان بكذا والقبول من المحال
 عليه والمحال ان يقول كل واحد منهما قبيلتي ورضيت او نحو ذلك فليدل على القبول والرضى فكذلك عند اصحابنا
 بد آتبع ويشترط في المحيل العقل والبلوغ وهو شرط النفاذ فتمت حوالة الدين القاعل موقوفة على اجازة وليه
 ولا يشترط مريضه للصله فتصح حوالة العبد ماؤذونا او مجبورا غير انه ان كان ماؤذونا رجع المحال عليه للمحال
 والا فبعد العتق ولا يشترط صحته ايضا فتصح من المريض ورضى المحيل حتى لو كان مكرها لا تصح ويشترط
 في المحال العقل والبلوغ وهو كما مر فينقدا - سبيله موقوف على اجازة وليه ان كان الثاني املا من الاول ونما
 الرضى حتى لو احتال مكرها لا تصح وكونه في مجلس الحوالة على الصحيح فلو كان المحال غائبا عن المجلس قبله
 الخبر فاجاز لم ينفذ ويشترط في المحال عليه العقل والبلوغ فلا يصح قبولها من صبي مطلقا سواء كانت بامر المحيل
 او بدونه ولو قبل عنه وليه لا تصح لكونه من الضار ومنها الرضى فلوا كره في قبوله لم يصح وكونه في المجلس
 وهو شرط الانقضاء ويشترط في المحال به ان يكون دينا لا زام معلوما فلا تصح بدل الكتابة فلما تصح به الكفالة
 لا تصح به الحوالة وتام بيان ذلك في البحر والهندية (قوله والمال محال به) اي ومحال به (قوله والحوالة بشرط
 اجتهاد) ذكر الحوالة ليس فيه كبير فائدة (قوله رضى الكل) اي من يتاى عنه الرضى يخرج المحال به ويخرج

(هو) لغة النقل وشربا (كتاب الجواهر)

الحليل الما دبة الخصال عليه (نقل الدين من دمة)

البرامة من الدين المصحح فتم فتح (المديون بحليل)

والأفتر خصال ومخال (وتمت قبلها)

ويزاد خامس وهو حويل فتح (وتمت قبلها)

مخال عليه ومخال عليه (فأشرف بالصلة)

وقد يختلف من الأول (والمال بحال هو) الموالاة

(شرط اعتننا رضى الكل بلا خلاف إلا)

الأول وهو الحليل

(هـ) لغة النقل وشعره
الحبيب الذي دمه الخصال عليه (المدون بحسين)
من الذين المصطفى فم فخر (المدون بحسين)
مختار له ومجال ومجالها
فخر (ومن قبلها
الصلوة

والأول خامس ومختار وهو حويلي فالثاني والاول
مختار عليه ومختار (والمال محال به) والاول
مختار الاول (والمال محال به) والاول

وقد حفظوا ما روي
(نشره الأستاذ رضى
الاول) وهو الصحيح

بالا وفي قوله وصح كذا حواله المستحق من استحقاقه فاعله (قوله وهذا) اي عدم صحة الحواله به لومه
في الوقف (قوله فلا هو) المستحق من استحقاقه فاعله (قوله وهذا) اي عدم صحة الحواله به لومه
احتملته بملوي على الناظر وقبل المحتال في المجلس ورضي الناظر (قوله كالا حاله على المودع) بجامع ان كلا منهما
الدين ولا دين عليه (قوله والا لا) اي ان لا يكن مال الوقف في يد الناظر فلا تصح الحواله (قوله لا لمطالبة) الذي
في النهر لانها الثبوت المطالبة انتهى اي ولا مطالبة على الناظر اذا لم يصل اليه مال الوقف فاذا لا يثبت عقدها
فائدة والعقود انما شرع ليقرتب على فائدتها (قوله ومقتضى) اي مقتضى بحث صاحب الصبر في مال الوقف
المسلم لا يطرح في الحواله المستحق من استحقاقه فاعله (قوله بحق الفقيه) اي الحرزة
لان الامام امين والدين عليه (قوله وعندى فيه تردد) كذا نقله المحوي والمقتضى في الفقيه كذا في المذهب
ان يورث عنه ثلثا كذا نقله فيه وقد روي بطامع القياس فيها وفي الوديعه (قوله من الدين) على المتقدم برآءة
مؤقتة على دينه التوقيف فائدة برآءة الخيل انه لو مات لا يأخذ المحتال الدين من تركته ولكنه يأخذ ككفيل
من تركته ومن الغرماء بخلافه ان يورثه حقه كذا في شرح الجمع وفي الولولجية ولو وجهه المحتال الدين لم يبر
لانه يرى منه بالحواله فالهبة لم تصادف محلها فلم تصح فبقيت الحواله على حالها ولا يشترط قبض المحتال به
في المجلس لبرآءة الا اذا تضمنت الحواله ضرر فالو كان له دين على آخر جسيما او ذميا عليه زيف او ورن فاحال
عنه ما يدينه ليا خذه من غريمه جازان حصل تقديف مجلس الخيل والمحال كما في تلخيص الجامع (قوله من المحتال)
اي والمحتال عليه على مالى الصبر وغيره ويكتفى رضي المحتال عليه وان لم يكن حاضرا في المجلس على ما سلف (قوله
فلا يرجع المحتال على الخيل) اي اذا كانت الحواله باقية اذ انقضت الحواله فان للمحتال الرجوع به على
الخيل وبذلك كل من الخيل والمحتال انقضت الحواله فبقيت الحواله باقية اذ انقضت الحواله فان للمحتال الرجوع به على
كان الاخير ناقضا لما قبله بغير غيره (قوله الا بالتوقيف) لان معنى الفعل منه قوى بكسر الواو ويعدى بالهمزة
انتهى (قوله هلال المال) هو المعنى اللغوي واما الاصطلاحى فاذا ذكره المصنف (قوله لان برآءة) اي الخيل من
الدين (قوله مقيدة بسلامة حقه) اي المحتال اذ هو المقصود ببرآءة الخيل برآءة تقبل واستيفاء لبرآءة اسقاط
فلنا تعدد الاستيفاء وجب الرجوع وقد تأيد ذلك بما جاء من عثمان رضي الله عنه الى عدة موقوفات وجره فوعا
في المحتال عليه اذا مات مقتضاها مال يعود الدين الى ذمة الخيل ثم يعود الدين الى ذمته بفتح المحتال وعليه
هل يحتاج الى التراجع الى القاضى لانص فيه وقيل بنسخ كالمبيع اذا هلك قبل القبض (قوله وقيد في الصبر)
حيث قال وهو مقيد بان لا يكون الخيل هو المحتال عليه ثانيا لما في الذخيرة رجل حال رجلاه عليه دين على
رجل ثم ان المحتال عليه احاله على الذي عليه الاصل برئ المحتال عليه الاول فان قوى على الذي عليه الاصل
لا يعود الى المحتال عليه الاول انتهى (قوله ولا يثبت له) اي لسكل واحد مما ذكرناه عليه ظاهر لانه لا يقدر على
مطالبته به بعد الدين مع عدم البينة (قوله مفاسا) بالتخفيف يقال افلس الرجل اذا صار ذا فلس بعد ان كان ذا
دراهم ودنانير فاستعمل مكان افقر كذا في طلبة الطلبة للعلامة عمر النضى وانما كان ثوبا عليه لانه يحجز من
الوصول الى حقه لانه ليس هناك ذمة يتعلق بها حقه ولا تركه فاذا لم يبق للدين محل يثبت فيه سقط فكلان
قوى (قوله بغير عين) الاوضح ان يقول بان لم يترك عين الخيل اي ثوبه بالمحال وكذا يقال في الدين ولا بد في الكفيل
ان يكون كفيل لا بجمعيه فلو كفل البعض فقد قوى الباقي غير المكفول به كما لا يخفى (قوله وكفيل) هذا
هو المتحد وسواء كفل بامر او بغير امره او كانت حاله او موجهة او كفل حاله او موجهة او كفل حاله او موجهة او كفل حاله او موجهة
(قوله وبان فلسه الحاكم) يقال فلسه القاضى اذا قضى بافلاسه حين ظهر له حاله صكنا في الطلبة وعنده
لا يتحقق الافلاس بالقضاء لانه يترهم ارتفاعه بحدوث مال له فلا يعود بتقليص القاضى على الخيل ولان المال
غادورا مع قد يصح الانسان فقيرا ويصير غنيا وبالعكس برهان وقال المصنف في كتاب الجبر والمؤلف في شرحه
وعندهما الجبر على الحر بالسفه والفقير به اى بقوله ما يفتق صيانة لماله فيكون في تصرفات تقبل التسخ
وتبطل بالمزول كصغير واما ما لا يمتحله ولا يبطله الهزل كسكاح وطلاق واستيلاد وتديرو وجوب زكاة وفطرة
وجع وعيادات وزوال ولا يمايه وجده عنه وفي صحة اقراره بالعقوبات وفي الانفاق وفي صحة وصاياه بالقرب
فهو في حقه كما بالغ انتهى بتصرف (قوله اي في موته مفاسا) بان قال المحتال مات المحتال عليه بلا تركه وقال

وكذا حواله المستحق بملوي على الوقف على
الناظر من مال بعد وفاته وهذا في الحواله
المطلقة فلا هو ولا المقيدة ففي الصبر ان المال
في يد الناظر فيجوز ان تصح كالا حاله على
المودع والا لا لانه مطالبة انتهى ومقتضى
صحتها بحق الفقيه وضد ما في (قوله من الدين)
الخيل من الدين (قوله فلا يرجع المحتال على الخيل)
من المحتال المودع (قوله لا يرجع المحتال على الخيل)
الا بالتوقيف (قوله هلال المال لان برآءة)
مقيدة بسلامة حقه وقيد في الصبر بان
لا يكون الخيل هو المحتال عليه ثانيا
ياخذ امره (ان يجرد) الحال عليه (او يثبت)
ويحذف ولا يثبت (قوله بغير عين) اي الخيل
الحال عليه (مفاسا) بغير عين ودين ومقتضى
وقالا بهما وبان فلسه الحاكم (او لا يثبت له)

لاستحقاق الدين الذي كان عليه ولو مات المجهل وله ذمة لا غرماء تظهر في الجبر واقره من بعده ان الدين اى
 للحال به قبل قبض المحتال يقسم بين ذمته بمعنى ان لهم المطالبة به دون المحتال فيقسم الى تركته انتهى وخيتند
 فيبيع الخويل التركة (قوله بخلاف الحوالة المطلقة) اى تخالف بالمقيدة في الاحكام فيطالب به فيها المجهل المحتال
 عليه بالعين او الدين ويقدرا المحتال عليه ان يدفعها الى المجهل اذ لا تعلق سلق الحال بما عنده او بما عليه بل حقه
 في ذمة المحتال عليه وفي ذمته سعة انتهى درر والمحال عليه فيها الرجوع على المجهل بعد آتانه ان كانت برضاء
 ولو كان الدين متوجلا في حق المجهل تاجل في حق الحال عليه ولا يجل بموت المجهل ويحل بموت الحال عليه انتهى
 بمر (قوله بطل) اى للبيع الذي فسد لانه شرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع للبائع انتهى درر اى وبطلت الحوالة
 التي في ضمنه (قوله لانه شرط ملائم) قال في الدرر لانه لو كد موجب العقد اى الحوالة في العانة تكون على
 الاملاء والاحسن قضاء فصار كشرط الجوده انتهى (قوله في الحوالة القاسدة) كالصورة المذكورة
 في التمهيد (قوله فهو) اى المؤدى وهو الحال عليه (قوله وكذا في كل موضع ورد الاستحقاق) اى استحقاق
 الرجوع من الحال عليه كالموابع سلعة بمن واحال البائع به شخصاً فاستحققت السلعة بعد الدفع والحال عليه
 بالخيار المذكور وقال في المنع وعلى هذا اذ لم يجر الاستأجر واحال بالتمن ثم استحق المستأجر من يد المشتري
 وهو قد ادى الثمن الى المستأجر فهو مخير ان شاء رجع بالتمن على المؤجر المجهل وان شاء رجع على المشتري القابض
 انتهى وفي الهندية بالموضع الذي كانت الحوالة فيه قاسدة اذا ادى المحتال عليه المال هو بالخيار ان شاء رجع على
 القابض وان شاء رجع على المجهل انتهى خلاصة (قوله ما لو شرط فيها الاعطاء الخ) صادق بان يكون الشرط
 من المحتال او المحتال عليه وعبارة الدرر ولو احال على ان يعطى من ثمن دار المجهل لا وهي صادقة ايضا (قوله
 مثلاً) ادخل به الاجنبى فانما الحكم واحد للعلل (قوله لم لو اجاز) اى المجهل يبيع داره وعبارة الدرر الا اذا امره
 بالبيع لم يملكه فيصير لوجوه القدرة على البيع والاداء انتهى وفي الهندية ولو امر المجهل بذلك حتى جازت
 لا يجبر المحتال عليه على الاعطاء قبل بيع الدار وهل يجبر على البيع يتقرر ان كان البيع مشروطاً
 في الحوالة يصير عليه انتهى (قوله بشرط الاعطاء من ثمن داره) وذلك الشرط يكون من المجهل او الحال ووجه
 العصة انه احال على الحال عليه بما يقدّر على ايثاره لانه يملك معها (قوله ولكن لا يجبر على البيع) له ذمته وجوب
 الاداء قبل البيع انتهى درر (قوله يجبر على الاداء) لتحقق الوجوب انتهى درر (قوله فلو قال خمنت بذلك)
 ضمن كعلم يتعدى بنفسه وبالباء كافي القاموس (قوله الى شهر) اى بعد شهر (قوله انصرف التأجيل الى الدين)
 فليس للطالب بعد رضاه الطلب الا بعد شهر قال في الجبر واذا اراد ان يحيله على فلان فلم يقبل المكفول له الحوالة
 برئ السكفيل عن الضمان وان مات فلان اى الحال عليه لم يكن للطالب ان يطالبه بالمال حتى يمضي شهر
 وظاهره ان الحوالة لا تبطل (قوله وكسرت السقبة) تعريب سقته بضم السين وفتح التاء وهو الشيء المحكم
 وسنى هذا القرض به لاحكام امره وهو قرض استفادته المقرض سقوط خطر الطريق بان يقرض ماله عند
 الخوف عليه ليرد عليه في موضع امن وانما كرهت لانه عليه السلام نهى عن قرض برئعتا ولانه تملك ذراهم
 يهداهم فاذا شرط ان يدفع في بلد آخر صار في حكم التأجيل والتأجيل في الإعيان لا يصح جوى تصرف
 (قوله بضم السين) والقاموس كنه وائى (قوله فكانه احال خطر الطريق) اى به ياتى المناسبة المسألة لكتاب
 الحوالة انتهى على وهذا ما ذكره الكردى وقال العلامة الوائى انما اوردت هنا لانها تشبه الحوالة من جهة
 انه يقرض تاجراً ثم يحيل ماله عليه لغريم له في بلد كذا او صديق له غالباً انتهى بتصرف اى ثم يحيل المقرض
 ماله على المستقرض لغريم اى لداً اى لى المقرض (قوله وقالوا الخ) ظاهره انه متفق عليه وليس كذلك بل
 قيل ان الكراهة في هذا الفعل مطلقاً وهو الذي يفيد ما اطلاق هذا المتن وحافظ الدين في الكنز قال الشاوح
 وقيل اذا لم تكن المنفعة مشروطة فلا بأس به انتهى وجرم بهذا التيل في الصغرى والواقعات الحسامية
 والكفالة للشهيد وعلى ذلك جرى في صرف البرازية نهر ملخصاً وصورة الشرط ما في الواقعات رجل اقرض رجلاً
 على ان يكتب له بها الى بلد كذا فانه لا يجوز وان اقرضه بغير شرط وكتب جازى جوى (قوله ولاستعارفة) قال
 في التهور نعم قالوا انما يحل ذلك عند عدم الشرط اذا لم يكن فيه عرف ظاهر فان كان يعرف ان ذلك الفعل لذلك
 فلا انتهى حاصله ان الحل على القول بعدم الاشتراط محله ما اذا لم يتعارف ذلك لان المتعارف كالمشروط

بخلاف الحوالة المطلقة كما بسطه في خبره
 اى للبائع (بطل ولو باع بشرط ان يحتال بالدين
 جميع) لا بشرط ملائم كشرط الجوده بخلاف
 الاول (اى المال في جميع على) المحتال (القابض وان
 بالخيار ان شاء رجع على المجهل) وكذا في كل موضع ورد
 الاستحقاق في الإعطاء من ثمن دار المجهل مثلاً
 ما لو شرط فيها الاعطاء من ثمن دار المجهل مثلاً
 لعنه من الوفاء بالتمن ثم لو اجاز له ان يبيع داره
 المحتال عليه بشرط الاعطاء من ثمن داره
 لا يجبر على البيع ولو باع بغيره على الاداء
 ولكن لا يجبر على بيعها (قوله قال خمنت بذلك)
 ولا يصح تأجيل على ان اخطاك به على فلان الى شهر
 على فلان على ان اخطاك به على فلان الى شهر
 انصرف التأجيل الى الدين لانه لا يصح تأجيل
 عقد المولى الجوى عن العيضة (قوله كسرت السقبة)
 بضم السين وفتح التاء وهو الشيء المحكم
 لسقوط خطر الطريق فكانه احال الخطر المذكور
 على المستقرض فكان في معنى الحوالة فلا
 المنفعة مشروطة ولا متعارفة فلا
 اذا لم تكن المنفعة مشروطة ولا متعارفة فلا
 بى (قوله) في التهور نعم قالوا انما يحل ذلك عند عدم الشرط اذا لم يكن فيه عرف ظاهر فان كان يعرف ان ذلك الفعل لذلك فلا انتهى حاصله ان الحل على القول بعدم الاشتراط محله ما اذا لم يتعارف ذلك لان المتعارف كالمشروط

(قوله ولو ان المستقرض من الخ) اختصر العبارة وهي لا بأس بقبول هدية الغريم واجابة دعوته بلا شرط وكذلك لو قضى اجود مما قبض يحل بلا شرط وكذا الوضعية ادون ولو ارجح في الوزن ان كثر لم يجوز ان قل جاز وما لا يدخل في تساوت الموازين ولا يجري بين الكيلين لا يسلم له بل يردده والدوهم في مائة يردده بالاتفاق واختلفوا في نصفه قيل سكنبر وقيل قليل ولو ان المستقرض وهب منه الزا لم يجوز لانه مشاع يحتمل القسمة انتهى وانظر ما لو استقرض نصف دينار فاوفى دينار او وهب الزا ندفاه من المشاع الذي لا يحتمل القسمة ثم رأيت في تبين المحارم للمصنف من ان افندي بعد ان نقل عن قاضي خان مثل ما عن البرازية قال وفيما لا يحتمل القسمة يجوز ذكره في باب الربا (قوله على المحتال) الاولى عن المحتال وهي في نسخ كذلك (قوله بقبض دين الحوالة) اي من المحتال عليه (قوله لم يصح) لكون المحيل يعمل لنفسه ليستفيد الا برآء المؤبد بحر في شرح قول المصنف هي نقل الدين (قوله لان الحوالة بشرط عدم برآء المحيل كقالة) كما ان الكفالة بشرط برآء الاصيل حوالة انتهى هندية (قوله لان المشهود عليه غائب) نظير هذا ما في الهندية عن الغاية ما اذا كان المحتال غائبا فاراد المحيل ان يقبض ماله من المحتال عليه وقال احلته بوكالة ولم يكن له على دين قال ابو يوسف رحمه الله تعالى لا اصدقه ولا قبل بينته لانه قضاه على الغائب وقال محمد رحمه الله يقبل قول المحيل انه وصيه انتهى (قوله ولا يئنه) اي وحلف الجاحد انتهى (قوله وجعل جهوده فسخا) هي مسئلة توى الدين السابقة في المصنف وقد سبق ان الرجوع انما هو لان برآء المحيل مشروطة بسلامة حق المحتال (قوله صح) لان تصرفهما مقيد بشرط النظر وان كان المحيل املا لا يجوز لان فيه تضيقا للمال اليتيم على بعض الوجوه متخ وفي عبارة لان الوصي يتصرف باليتيم على وجه الاحتياط وما لا احتياط فيه لا يجوز انتهى (قوله قلت) بحث للمصنف واصله للعلامة عبد البر شارح النظم الوهابي (خاتمة) لو ظهر للميت مال كان له كدين له على مولى او ودعة عند رجل او ديون ولم يعلم به القاسي يوم موته حتى قضى بطلان الحوالة وبعود الدين على المحيل رد القاضى قضاء ثم بعد ذلك ان لم يكن المحتال اخذ شيئا من المحيل يرجع دينه في الذي ظهر للميت عليه وان كان قد اخذ شيئا من المحيل رد عليه ما اخذ ولو كان القاضى يعلم ان للميت دين على مفسس فعلى قول الامام رحمه الله تعالى لا يقضى بطلان الحوالة شريطة رجل حال رجل لا يدين له عليه فغاب المحتال عليه عن البلد بحيث لا يدرى اين هو لمصرته ويجوز فاراد المحتال ان يرجع بجهده على المحيل لم يكن له ان يرجع بالدين عليه ما لم يثبت موته انتهى جواهر رجل حال على رجل بقدر من الغلة ثم باع المحتال من المحتال عليه الغلة ان لم يقبض الثمن لم يصح لانه يبيع جواهر الفتاوى الكل من الهندية والله سبحانه وتعالى اعلم واستغفر الله العظيم

(بسم الله الرحمن الرحيم كتاب القضاء)

اصله قضاي لانه من قضيت الا ان اليا لما جازت بعد لالف همزت واجمع الا قضية صحاح (قوله تقع في الديون) اي التي تقع الكفالة والحوالة فيها (قوله والبياعات) اي وما يتبعها من الحقوق والاستحقاق (قوله اعقبها بما يقطعها) اي اعقب الديون والبياعات بما يقطعها اي يقطع المنازعات فيها وكان ينبغي ذكره عقب الدعوى والشهادة قال في التهر ويمكن ان يقال ارادوا بيان من يصلح للقضاء اي للحكم لتصح الدعوى فلذا ذكر قبلها (قوله وبقتصر) ذكر القصر صاحب الجهر فقلع عن القاموس (قوله لغة الحكم) قال في البحر انه يستعمل لغة بمعنى الحكم والقراغ والهلال والاداء والانهام والمضى والصنع والتقدير (قوله فصل الخصومات) اي الفصل الواقع فيها بيان الحق لصاحبه ومنع المبطى والزامه فالقصر يرجع الى معنى القلع فيكون العطف في التعريف للتفسير والاولى ان يريد على وجه مخصوص ليخرج فصل الخصومات من الامير والمحكم (قوله وقيل غير ذلك) منه ما في البدائع انه الحكم بين الناس بالحق وهو الثابت عند الله تعالى من حكم الحوادث اما قطعها بان كان عليه دليل قطعي وهو النص المفسر من الكتاب والسنة المتواترة والمثبوتة والاجماع واما ظاهرا بان اقام عليه دليلا ظاهرا يوجب غالب الراى واكثر الظن وهو ظاهر الكتاب والسنة ولو خبر واحد والقياس وذلك في المسائل الاجتهادية التي اختلف فيها الفقهاء والى لارواية السلف فيها فلو قضى بما اقام الدليل القطعي على خلافه لم يجوز لانه باطل قطعاً وكذا الوقضى في موضع الاختلاف بما هو خارج عن اقاويل الفقهاء لم يجوز لان الحق لا يعدوهم الى آخر ما في البحر وهذا في القاضى المجتهد اما المقلد فيجب عليه القضاء معتد المذهب كما هو منصوص في منشوره

ولو ان المستقرض وهب منه الزا لم يجوز لانه مشاع يحتمل القسمة (ولو فسخ كل المحيل على المحتال بقبض دين الحوالة لم يصح) ويطلب اياها لان الحوالة بشرط عدم برآء المحيل كقالة خاتمة وفيما من الثاني لو غاب المحيل لم يصدق وان برهن المحيل واذا جحد المالك لم يصدق وان برهن لان المشهود عليه غائب فلو حاضرا وجحد فسخا ولا يئنه كان القول له وجعل جهوده فسخا (قوله) الاب او الوصى اذا استال املا صح فان كان خبر اليتيم بان كان الثاني املا صح سر اجبت والام لا يجوز لانه في مضاربة الجوهرة قلت ومغادره عدم الوجه لانه حديثنا اشتغال بالالا في الشائنة وانما شرفت للقائنا انتهى والله اعلم بقيد العقود وانما شرفت للقائنا انتهى والله اعلم في الديون (كتاب القضاء) تقع في الديون (كتاب المنازعات) (هو) بالمد ويقصر لغة الحكم ونسرها (فصل الخصومات) وقطع المنازعات (فصل غرض ذلك كما بسط في العلولان

فهو مزيل بالنسبة الى خلافه قال في الجبر ولو قضى بذهب غيره وهو يعلم بذلك لم يتخذ وان كان فاسيا فله
 ان يطله وفي بعض الروايات صح قضاؤه عنده خلافا لهما انتهى (فروع) القضاء انما يكون في حادثة اى من خصم
 على خصم بدوى صحيحة فخرج ما ليس بحادثة وما كان من العبادات وبه علم ان الاتصالات والتنافيذ الواقعة
 في زمانها المجردة عن الدعاوى ليست حكما وانما فائدتها تسليم الثاني للاول قضاؤه قال الجوى في شرحه وبالجملة
 ليس في التنفيذ حكم ولا في الاثبات بل هو راجع الى الحاكم الاول الا ان يقول الثاني حكمت بما حكم به الاول
 والزم بموجبيه ومقتضاه واذا عرف هذا علم ان التنفيذ الواقع في ديارنا ليس من الحكم في شئ اذ غاية احاطه
 القاضى الثاني بحكم الاول على وجه التسليم له ومعنى ماسياتى من قول المصنف واذا رخص اليه حكم قاض امضاء
 اى ازم الحكم به يعنى اذا حصلت فيه خصومة من مدعى على خصم انتهى وركنه قول وفعل فالقول كالزمت
 وحكمت وقضيت وانفذت عليك القضاء واقته واطلب الذم منه او ظهر او صح عندى او علمت او اوى بفتح
 الهمزة لا بضمها لانه يعنى الظن والفعل ان لم يكن موضعا للحكم فليس بحكم كالأذنته مكلفة بترويج نفسها
 فزوجها وان كان موضعها فظاهر كلامهم انه حكم كالأوباع مال اليتيم من نفسه اوباع ماله من اليتيم لم يجز
 البيع لان بيع القاضى قضاء منه وانه لا يصلح قاضيا لنفسه وفي بيع الغانية وصرح به محمد في الاصل اذا حضر
 الورثة الى القاضى فطلبوا القسمة وبينهم وارث غائب او صغير والتركة عقار قال ابو حنيفة لا قسم بينهم باقرارهم
 حتى يقيموا بينة على الموت والموارث ولا اقضى على الغائب والصغير بقولهم لان قسمة القاضى قضاؤه
 وقال ابو يوسف ومحمد اقسام ذلك باقرارهم ولا يشترط ان يكون المتدعيان من بلد القاضى اذا كانت
 الدعوى في المنقول والدين واما اذا كانت في عقار لاقى ولايته فالصحيح الجواز كما في البرازية والخلاصة وايضا
 ان تقسم خلاف ذلك فانه غلط قاله في الجبر وشرطه المحكوم عليه له او من يقوم مقامه كوكيل ووصى ومعتول
 على وقف واحد الورثة او يكون ما يدعى على الغائب سببا لما يدعى على الحاضر فالقضاء بلا خصم حاضر غير
 صحيح وقد صرح بعدم صحته الشارحون عند قولهم لا يقضى على غائب كما سنبينه ان شاء الله تعالى وصرح
 في البدأ نعتنا انه من شرط القضاء وهذا يظهر ان قواهم القضاء على الغائب يتخذ في اظهر الروايتين عن
 اصحابنا وعليه الفتوى كما في الخلاصة وغيرها محمول على ما اذا كان القاضى شافعا والافشكل وما وقع في بعض
 الكتب كالتنية من انه في حق الخنى ايضا ضعيف واذا قضى القاضى في مجتهده فيه قضاء مستوفيا شرآ نطه
 الشرعية فليس لاحد نقضه وهل يصح رجوعه في الخلاصة والبرازية للقاضى ان يرجع عن قضاؤه ان كان
 خطأ وان كان مخالفا فيه امضاء وقضى فيما يأتى بما هو عنده فان ظهر له نص بخلاف قضاؤه نقضه ثم ان كان
 في حقوق العباد كالطلاق والعتاق والقصاص وظهر ان الشهود عبيدا ومحدودون في قذف ان قال القاضى
 نعمتت فالضمان في ماله ويعزر الجناية وان اخطأ بضمن الدية وفي الطلاق والعتاق ترك المرأة والعبد الى
 الزوج والمولى وفي حقوق الله تعالى اذا حد وبان الشهود عبيدا وقال نعمتت الحكم بضمن من ماله الدية
 وفي الخطأ بضمن من بيت المال هذا اذا ظهر الخطأ بالبينه او باقرار المقتضى له اما اذا اقر القاضى بذلك لا يثبت
 الخطأ كالأورجع الشاهد من الشهادة لا يبطل القضاء انتهى وفي الفتح القضاء فرض كفاية فلو امتنع الكل اتوا
 ولا سلطان ان يكره من يعلم قدره عليه انتهى وفي شرح المتنق فان لم يصلح له الا واحد فعين ولو غيره اصلح
 او خاف العجز والحيف كره ولو غير اهل او علم عجزه حرم قطعا انتهى (قوله على ما نظمه) اى من بحر الكامل
 ونصف البيت الثاني الحاء من محكوم (قوله ابن الغرس) بالغين المجمة صاحب القواكه البدرية (قوله اطراف)
 اى اركان (قوله كل قضية) اى حادثة (قوله حكمية) منسوبة الى الحكم من نسبة المتعلق بفتح اللام الى المتعلق
 بكسرها (قوله بعدها) بتشديد الدال ويلوح بمعنى يظهر (قوله حكم) تقدم انه يتقسم الى قولى وفعل (قوله
 ومحكوم به) وشرطه ان يكون معلوما (قوله وله) وهو المدعى ويشترط ان تكون دعواه صحيحة وان يكون ممن
 تقبل شهادة القاضى له واما طلبه الحكم من القاضى في حقوق العباد بعد وجود الشرأ تط ليس بشرط (قوله
 ومحكوم عليه) وهو المدعى عليه وقد تقدم قريبا ما يتعلق بالقضاء على الغائب وسياتى (قوله وحاكم) وشرطه
 العقل والبلوغ والاسلام والحرية والسمع والبصر والنطق والسلامة عن حد القذف وان يكون مولى الحكم دون
 سماع الدعوى فقط لا الذكورة والاجتهاد وقد نظم الجوى شروطه فقال من الطويل

واركانه سنة على ما نظمه ابن الغرس بقوله
 المحرف كل قضية حكمية مست يلوح بعدها التحفة في
 حكم ومحكوم به وله وعسكوم عليه وحاكم وطريق

شروط القضا تسع عليها بحفظها * لتعور سبقا في طلبك لا على
بلوغ واسلام وعقل ومنطق * فصيح به فصل الخصومة قد حلا
تولييه حكما دون سجع لدعوة * وسرية سمع والابصار قد نالا
وقد ان حد القذف قد شرطوا له * كذا قال زين الدين في البصر محلا

(قوله وطريق) هو البيئة او الاقرار والتكول انتهى حلي (قوله واهله) اي اهل بيته او ولايته والمراد ان كلا
من القضاء والشهادة يرجعان الى شيء واحد وهو ان يكون حرا مسلما بالغيا عاقلا عدلا وكونه غير اعمى
ولا محدودا في قذف ولا اسم ولا اخر من لان حكمه مبني على حكمها ولما كانت اوصاف الشهادة اعمى عرفت
اوصافه باوصافها واستنبط الطرسوسي في انفع الوسائل من هذه القاعدة ان الصمم ليس بمانع لان الاسم له
شهادة معتبرة شرعا فيجوز تقليده القضاء واما الاطروش وهو الذي يسمع القوى من الاصوات فالاصح جواز
تولييه انتهى (قوله اي اداها) اي لا تجعلها لانه يصح التحمل حال الرق والكفر لا لاداءه (قوله ويرد عليه) الابرار
لصاحب التهر وهو غير وارد لان قولهم اهل الشهادة اي على المقضي عليه والكافر يشهد على مثله فيقضي
عليه بالتقييد بالسجين في حق من يقضي عليهم فيكون تهر بقا لقاعن خاص ومعلوم ان الشاهد على المسلم
يشهد على الذي يقضي عليه (قوله وشرط اهليتها الخ) تكرر مع قوله واهله اهل الشهادة انتهى حلي قلت انما
ذكره ليرتب عليه قوله بعد والفاسق الخ (قوله والشهادة اقوى) فيه اشارة الى ردها ذكرناه قريبا عن صاحب
البحر في شرح قوله اهل الشهادة حيث قال وليس المراد ان القضاء مبني على الشهادة ليتزم منه بناء القوى
على الضعف وانما المراد انهما يرجعان الى شيء واحد وهو ان يكون حرا مسلما بالغيا عاقلا عدلا لان حكمه
مبني على حكمها لكن اوصاف الشهادة اعمى عرفت اوصافه باوصافها انتهى (قوله فلذا) علمه للعلية
(قوله يستثنى) اي يترتب عليه (قوله والفاسق اهلها) الفاسق لغة الخروج عن الاستقامة كذا في المغرب
وشرعا ارتكاب كبيرة او الاصرار على صغيرة كما في الخزائن والعدالة اجتناب الكبائر والاصرار على صغيرة
واجتناب ما يخل بالمروءة فاذا ارتكب ما يخلها خرج عن كونه عدلا وان لم يصرف اسقاطه (تنبيه) قال في البحر
مثلت عن تولية الباشا بالقاهرة قاضيا للحكم في حادثة خاصة مع وجود قاضيه المولى من السلطان فاجبت
بعدم الصحة لانه لم يفوض اليه تقليد القضاء ولذا لو حكم بنفسه لم يصح انتهى (قوله لكنه لا يقدار) لان القضاء
من باب الامانة والفاسق لا يؤمن في امر الدين قلنا مبالاة (قوله كقابل شهادة) مما يدل على انه ياتم بقبول
شهادته قواهم بوجوب السؤال عن الشاهد سرا وعلاية طعن الخصم اولا في سائر الحقوق على قولهما
المفتي به فانه يقتضي ان ياتم بتركه لانه لا تعرف عن حاله حتى لا يقبل الفاسق بجر (قوله به يقضي) مقابله ما ذكر
بعضهم من ان الاولى ان لا تقبل شهادته وان قبلها جاز وما ذكره بعضهم انه لا يصح قضاء الفاسق لانه
لا يؤمن عليه نفسه وهو قول الثلاثة واختاره الطحاوي قال العيني ويبنى ان يقضي به خصوصا في هذا
الزمان قال في التهر لو اعتبر هذا لانسد باب القضاء خصوصا في زماننا فلذا كان ما جرى عليه المصنف هو
الاصح كما في الخلاصة واصح الاقوال كما في العمادية (قوله وقيدته) اي قيد قبول شهادة الفاسق المفهوم من قابل
انتهى حلي (قوله على ظنه) اي القاضي صدق الفاسق في شهادته فان لم يغلب على ظنه صدقه بان غلب كذبه
عنده او تساويا فلا يقبلها اي لا يصح قبولها اصلا هذا ما يعطيه المقام (قوله واستثنى الثاني) اي ابو يوسف
من الفاسق الذي ياتم القاضي بقبول شهادته (قوله الا ان يفرق بينهما) الفعل مبني للفاعل وضميره الى الثاني
ويدل له ما في البحر حيث قال الا ان يكون ابو يوسف فارقا بين ما انتهى (قوله وفي معروضات المفتي ابي السعود)
اي المسائل التي عرضت على سلطان زمانه فامر فيها باوامر (قوله في وجود العدالة) هذا كان في زمانه وقد وجد
التساوي في عدمها الا ان قلنا نظر من يقدم (قوله الا فضل في العلم) اي الا زيد فيما ذكر (قوله ان كانت دينوية)
لانه لا يؤمن من اتقول عليه بخلاف الدينية لانها من التدين انتهى وسيمضي تماسه في باب القبول وعدمه (قوله
قال) ضميره يرجع الى الشيخ امين الدين لان هذه العبارة لم توجد للمصنف في شرحه (قوله وسجل العدو)
اي كتاب القاضي الى قاض في حادثة على عدو للقاضي الكاتب هذا ما طهر لي وليس المراد وثيقة الموثق فانه
لا يعمل بالخط عندنا (قوله ثم نقل) اي المصنف في شرحه (قوله عن شرح الوهبانية) للاعلامه عبد الر (قوله

(واهله اهل الشهادة) اي اداها على المسلمين
كذا في المواشي السعدية وبه عليه ان الكافر
يجوز تقليده القضاء ليحكم بين اهل الفتن ذكره
الزيلي في التكميم (شرط اهليتها شرط اهليته)
فان كان منها من اهل الفتن والقضاء ملزم على
لاهم ملزمة على اهل الفتن والقضاء ملزم على
الخصم فلذا قيل حكم القضاء يستثنى من حكم
الشهادة ان كان (والفاسق اهلها فيكون اهلها
لكنه لا يقبل) وجوبا ويأثم مقلده كقابل
شهادته به يقضي وقيدته في القاعدة بما اذا غلب
الفاسق في الجاه والمروءة فانه يجب قبول
شهادته بآرائه قال في التهر وعليه فلا ياتم ايضا
ببولته القضاء حيث كان كذلك الا ان يعرف
بينهما انتهى قلت سيجي تضعيفه فرا جعه
في معروضات المفتي ابي السعود لما هو
التساوي في تفاضل في العلم والادب
ورد الامر بتقديم الافضل في الشهادة على عدوه
والعدالة (والعدو لا تقبل شهادته على جها
اذا كانت دينوية) ولو قضى القاضي بها
لا يقدركه يعقوب باشا (قوله يصح قضاءه
عليه) كما تقرر ان اهل اهل الاسلام اسني
المصنف وبه اتفق مفتي مصر شيخ الاسلام اسني
الدين ابن عبد العال قال وكذا سجل العدو
لا يقبل على عدوه ثم نقل عن شرح الوهبانية

انه لم يرتقلها) اي نقل مسئلة قضاء القاضي على عدوه (قوله وينبغي النفاذ للقاضي عدلا) سواء كان بعلمه او بينة وهذا بحث للعلامة عبد البر (قوله ان بعلمه) اي قضى القاضي العدو على عدوه بعلمه (قوله واعتمده) اي بحث ابن وهبان وفيه انه لم يذكرا اعتياده بل ظاهرا اعتياده ما قدمه ولا يقال يدل على اعتياده قوله واختار بعض العلما لان مثل هذه العبارة لا تدل على اعتياده (قوله ان كان عدلا صرح) اي مطلقا سواء كان بعلمه او بينة وهو الذي بحثه المصنف (قوله واختار بعض العلما) هو ابن وهبان (قوله قلت لكن نقل الخ) اصله المصنف حيث قال وقد نقل الشيطان اي العلامة ابن وهبان وعبد البر شارحه عما انفقت كلمتهم عليه في كتبهم المعتبرة من ان اهل اهل الشهادة ممن صلح له ومن لا فلا والعدو لا يصلح للشهادة على ما عليه عامة المتأخرين فلا يصلح للقضاء انتهى (قوله لا يعتمد على كتابه) هو المعبر عنه فيما سبق بالسجل (قوله فيما اعتمده المصنف) اي في مثله حيث قال فلا يصح دناؤه عليه (قوله وبه افق محقق الشافعية الرملي) الذي نقله شارح الوهبانية عن الراقي عن الماوردي جواز القضاء على العدو ولا الشهادة عليه قارعا بظهور اسباب الحكم وخفاء اسباب الشهادة فخلع في المذهب قولين (قوله ومن خطه ثقات) خبر مقدم وقوله انه الخ مبتدأ مؤخر ويصح ان يكون مفعولا لتقلت (قوله وفي شرح الوهبانية للشرنبلالي) اصله لناظمها وقوله العلامة عبد البر عنه ونصه قال وقد يتوهم بعض المتفقه من الشهود ان من خاص شخص في حق ارادى عليه يصير عدوه فيشهدون بينهما بالعداوة وليس كذلك بل انما ثبت بنحو الخ (قوله وروى) اي فيما اوصى عليه (قوله وشريك) اي فيما هو من مال الشركه (قوله وانما سبق لا يصلح مقبلا) اي لا تصلح تولية الامام الفاسق مقبلا (قوله له في شرحه عسارات بليغة) قال فيه ان اول ما يستلزم به قبض الرحمة الالهية في تحقيق الواقعة الشرعية طاعة الله عز وجل والتسليم بحبل التقوى قال الله تعالى واتقوا الله ويعلمكم الله ومن اعتمد على رايه وذهنه في استخراج دقائق الفقه وكنوزه وهو في المعاصي حقيق بانزال الخذلان عليه فقد اعتمد على ما لا يعتمد عليه ومن لم يجعل الله له نورا خاله من نور انتهى (قوله وبه جزم في الكثر) لو قال وقدمه في الكثر لكان اولي لانه ذكر القولين وقدم هذا (قوله لانه يجتهد الخ) هذا التعليل لا يظهر في زماننا لانه قد يعرض عن النص الضروري قصدا لغرض فاسد وربما عورض بالنص فيدعي فساد النص قال في الهندي وينبغي ان يكون مستترا من خوارم المروءة وفيه النفس سالم الذهن حسن التصرف والعصم ان الاقدام غير مكرره لمن كان اهلا وعلى ولي الامر ان يثبت من يصلح للفتوى ويمنع من لا يصلح ومن شر أئمة الفتوى ان يكون حافظا للترتيب والعدل بين المستعينين لا يميل الى الاعيان او اعوان السلطان والامراء بل يكتب جواب من سبق غنيا كان او فقيرا حتى يتضح له السؤال ثم يجيب ومن آدابه ان يأخذ الكتاب بالحزمة ويقرأ المسئلة بالصيرة مرة بعد اخرى حتى يتضح له السؤال ثم يجيب ومن شرطه ان لا يرمي بالكاذب كما اعتاده بعض الناس لان فيه اسم الله تعالى وتعتظيم اسمه تعالى واجب واذا اجاب المفتي ينبغي ان يكتب عقب جوابه والله اعلم ونحو ذلك ويجب ان يكون المفتي حليما رزينا لئلا يقول منبسط الوجه سراجيه ولا ينبغي له ان يصحج للفتوى اذ لم يسأل عنه واذا اخطأ رجع ولا يستخف ولا يأنث وبشرط ان يحفظ مسائل امامه ويعرف قواعده واساليبه ولا يجب الاقتناء فيما لم يقع ويحرم التساهل في الفتوى والتابع الحيل ان فسدت الاغراض ولا يبقى في حال تغير اخلاقه وخروجه عن الاعتدال ولو بخرج ومدافعة الاخشين فان افق مع تقد ان ذلك لم يمنعه عن درلة الصواب صحت فتواه وان خاطر والاولي ان يتبرع بالفتوى وان اخذ رزقا من بيت المال جاز له كفايته ولا يأخذ جازة ممن يستغنى فان جعل له اهل البلدة رزقا جازا واستؤجر جازا والاولي كونها باجرة مثل كتبه مع كرامة وعلى الامام ان يقرض مدرسا ومفتيا كفاية ولكل اهل بلد اصطلاح في اللفظ فلا يجوز ان يفتي اهل بلد بما يتعلق باللفظ من لا يعرف اصطلاحهم والمفتي والامام قبول الهدية واجابة الدعوة الخاصة كذا في خزانة المفتين وعن ابى يوسف رحمه الله انه اذا استغنى عن مسألة فاستوى وارندى وتعم ثم افق تعظيما لامر الاقتناء اه (قوله حذار نسبة الخطأ) الاول ان يقول حذر واما حذار فعشاء احذر قال في القاموس وحذار حذار وقد ينون الثاني اي احذرا انتهى (قوله ولا خلاف في اشتراط اسلامه) قال في الصرح فشرط المفتي اسلامه وعدالته ولزم منه اشتراط بلوغه وعقله وقد فتوى الفاسق الكافر وغير المكاف اذ لا يقبل خبرهم وتشرط اهلية اجتهاده ولا حاجة الى اشتراط التيقن وقوة الضبط

انه لم يرتقلها) اي نقل مسئلة قضاء القاضي على عدوه (قوله وينبغي النفاذ للقاضي عدلا) سواء كان بعلمه او بينة وهذا بحث للعلامة عبد البر (قوله ان بعلمه) اي قضى القاضي العدو على عدوه بعلمه (قوله واعتمده) اي بحث ابن وهبان وفيه انه لم يذكرا اعتياده بل ظاهرا اعتياده ما قدمه ولا يقال يدل على اعتياده قوله واختار بعض العلما لان مثل هذه العبارة لا تدل على اعتياده (قوله ان كان عدلا صرح) اي مطلقا سواء كان بعلمه او بينة وهو الذي بحثه المصنف (قوله واختار بعض العلما) هو ابن وهبان (قوله قلت لكن نقل الخ) اصله المصنف حيث قال وقد نقل الشيطان اي العلامة ابن وهبان وعبد البر شارحه عما انفقت كلمتهم عليه في كتبهم المعتبرة من ان اهل اهل الشهادة ممن صلح له ومن لا فلا والعدو لا يصلح للشهادة على ما عليه عامة المتأخرين فلا يصلح للقضاء انتهى (قوله لا يعتمد على كتابه) هو المعبر عنه فيما سبق بالسجل (قوله فيما اعتمده المصنف) اي في مثله حيث قال فلا يصح دناؤه عليه (قوله وبه افق محقق الشافعية الرملي) الذي نقله شارح الوهبانية عن الراقي عن الماوردي جواز القضاء على العدو ولا الشهادة عليه قارعا بظهور اسباب الحكم وخفاء اسباب الشهادة فخلع في المذهب قولين (قوله ومن خطه ثقات) خبر مقدم وقوله انه الخ مبتدأ مؤخر ويصح ان يكون مفعولا لتقلت (قوله وفي شرح الوهبانية للشرنبلالي) اصله لناظمها وقوله العلامة عبد البر عنه ونصه قال وقد يتوهم بعض المتفقه من الشهود ان من خاص شخص في حق ارادى عليه يصير عدوه فيشهدون بينهما بالعداوة وليس كذلك بل انما ثبت بنحو الخ (قوله وروى) اي فيما اوصى عليه (قوله وشريك) اي فيما هو من مال الشركه (قوله وانما سبق لا يصلح مقبلا) اي لا تصلح تولية الامام الفاسق مقبلا (قوله له في شرحه عسارات بليغة) قال فيه ان اول ما يستلزم به قبض الرحمة الالهية في تحقيق الواقعة الشرعية طاعة الله عز وجل والتسليم بحبل التقوى قال الله تعالى واتقوا الله ويعلمكم الله ومن اعتمد على رايه وذهنه في استخراج دقائق الفقه وكنوزه وهو في المعاصي حقيق بانزال الخذلان عليه فقد اعتمد على ما لا يعتمد عليه ومن لم يجعل الله له نورا خاله من نور انتهى (قوله وبه جزم في الكثر) لو قال وقدمه في الكثر لكان اولي لانه ذكر القولين وقدم هذا (قوله لانه يجتهد الخ) هذا التعليل لا يظهر في زماننا لانه قد يعرض عن النص الضروري قصدا لغرض فاسد وربما عورض بالنص فيدعي فساد النص قال في الهندي وينبغي ان يكون مستترا من خوارم المروءة وفيه النفس سالم الذهن حسن التصرف والعصم ان الاقدام غير مكرره لمن كان اهلا وعلى ولي الامر ان يثبت من يصلح للفتوى ويمنع من لا يصلح ومن شر أئمة الفتوى ان يكون حافظا للترتيب والعدل بين المستعينين لا يميل الى الاعيان او اعوان السلطان والامراء بل يكتب جواب من سبق غنيا كان او فقيرا حتى يتضح له السؤال ثم يجيب ومن آدابه ان يأخذ الكتاب بالحزمة ويقرأ المسئلة بالصيرة مرة بعد اخرى حتى يتضح له السؤال ثم يجيب ومن شرطه ان لا يرمي بالكاذب كما اعتاده بعض الناس لان فيه اسم الله تعالى وتعتظيم اسمه تعالى واجب واذا اجاب المفتي ينبغي ان يكتب عقب جوابه والله اعلم ونحو ذلك ويجب ان يكون المفتي حليما رزينا لئلا يقول منبسط الوجه سراجيه ولا ينبغي له ان يصحج للفتوى اذ لم يسأل عنه واذا اخطأ رجع ولا يستخف ولا يأنث وبشرط ان يحفظ مسائل امامه ويعرف قواعده واساليبه ولا يجب الاقتناء فيما لم يقع ويحرم التساهل في الفتوى والتابع الحيل ان فسدت الاغراض ولا يبقى في حال تغير اخلاقه وخروجه عن الاعتدال ولو بخرج ومدافعة الاخشين فان افق مع تقد ان ذلك لم يمنعه عن درلة الصواب صحت فتواه وان خاطر والاولي ان يتبرع بالفتوى وان اخذ رزقا من بيت المال جاز له كفايته ولا يأخذ جازة ممن يستغنى فان جعل له اهل البلدة رزقا جازا واستؤجر جازا والاولي كونها باجرة مثل كتبه مع كرامة وعلى الامام ان يقرض مدرسا ومفتيا كفاية ولكل اهل بلد اصطلاح في اللفظ فلا يجوز ان يفتي اهل بلد بما يتعلق باللفظ من لا يعرف اصطلاحهم والمفتي والامام قبول الهدية واجابة الدعوة الخاصة كذا في خزانة المفتين وعن ابى يوسف رحمه الله انه اذا استغنى عن مسألة فاستوى وارندى وتعم ثم افق تعظيما لامر الاقتناء اه (قوله حذار نسبة الخطأ) الاول ان يقول حذر واما حذار فعشاء احذر قال في القاموس وحذار حذار وقد ينون الثاني اي احذرا انتهى (قوله ولا خلاف في اشتراط اسلامه) قال في الصرح فشرط المفتي اسلامه وعدالته ولزم منه اشتراط بلوغه وعقله وقد فتوى الفاسق الكافر وغير المكاف اذ لا يقبل خبرهم وتشرط اهلية اجتهاده ولا حاجة الى اشتراط التيقن وقوة الضبط

كافي الروض للاخترا من من غلب عليه الغفلة والسهولان اشتراط الاجتهاد بغنى عنهما وعلم منه ان شرط
التبسط انما هو في المفتي المتهدد في الهندية اجمع الفقهاء على ان المفتي يجب ان يكون من اهل الاجتهاد
ظهيرية وذكر في المتن اذا كان صوابه اكثر من خطاه حل له ان يفتي وان لم يكن من اهل الاجتهاد لا يحل له
ان يفتي الا بطريق الحكاية فيمكن ما يحفظ من اقوال الفقهاء كذا في القصول العمادية انتهى وفي الهندية قال
القاضي الامام ابو جعفر رحمه الله وهو صاحب كتاب الاتضية بعدما بين اهل القضاء ولا ينبغي لاحد ان يفتي
الا من كان هكذا ويريد ان المفتي ينبغي ان يكون عدلا عالما بالكتاب والسنة واجتهادا للرأي الا ان يفتي بشئ
قد سمعه فانه يجوز وان لم يكن عالما بما ذكرنا من الادلة لانه حاكم بما سمع من غيره فانه بمنزلة الراوي في باب
الحديث فيستتر فيه ما يستر في الراوي من العقل والضبط والعدالة والفهم محيط اه واشتراط العدالة بناء على
ان الناس لا يصلح مقبلا (قوله فيصيح افتاء الانرس) حيث فهمت اشارته بل الناطق ان قيل له يجوز هذا
فخر لراسه اي نعم جاز ان يعمل باذنه هندية والى ذلك يشير عموم المصنف في قوله ويكتفي بالاشارة منه وفي المخ
عن الفتاوى الزينية الاشارة من الناطق باطله في وصية وغيرها الا في الافتاء والاقرار بالنسب والاسلام والكفر
كذا في التتبع ويزاد عليه الامان كافي اتفق الوسائل والاعلام بسرقلان ومكانه والاستخدام فلو حلف
لا يستخدم فلا تاثيرا ليه بشئ من الخدمة حنت في عينه خدمه فلان ام لم يخدمه كذا في العمادية في بحث
احكام السكوت انتهى (قوله بعد دعوى صحة) قال في البحر شرأ طه ان يكون بعد تقديم دعوى صحة
من خصم على خصم فان قد هذا الشرط لم يكن حكما وانما هو افتاء صرح به الامام السرخسي قال وهذا شرط
لتفاد القضاء في الجتهادات ذكره العمادي في فصوله والبرازي في فتاواه ونقل الشيخ قاسم في فتاواه الاجماع
عليه وفي فتاوى قاضي خان اتما بتفاد القضاء عند شرأ طه القضاء من الخصومة وغيرها فاذا لم يوجد لم يفتد
انتهى فاذا حكم شافعي بموجب بيع عقار لا يكون حكاما لان شفعة الجار لعدم حادثة الشفعة وقت الحكم به
وهكذا في نظائره كذا ذكر العلامة قاسم في فتاواه والموجب بفتح الجيم هو الحكم انتهى (قوله ولو في مجلس القضاء)
وسواء كان في المعاملات او البيانات انتهى مخ (قوله على الاطلاق) سواء اجتمع معه ام لا وقيل اذا كان الامام
في جانب وصاحبه في جانب خير المفتي وفي جامع الفصولين ولو اختلف فيها اصحابا فلو مع ابي حنيفة احد
صاحبيه يأخذ بقولهما الظهور الصواب فيما ولو اختلف ابا حنيفة صاحبا فلو كان اختلفا فهم بحسب الزمان
كالحكم بظاهر العدالة يأخذ بقول صاحبيه لتغير احوال الناس وفي المزارعة والمعاملة يختار قولهما
لاجماع المتأخرين على ذلك وفيما عد ذلك قبل بخير المجتهد ويعمل بما ادى اليه اجتهاده وقيل يأخذ
بقول ابي حنيفة انتهى (قوله وبعبارة النهر) وكذا نقله الحنوي وصاحب الهندية عنه فربة الحسن بعد مرتبة
زفر قال الحنوي واذا كان في المسئلة قولان معجمان يفتي بما يشاء يعني وليس له ان يفتي بهما في حادثة
واحدة كما وقع لبعض مفتي زماننا انتهى (قوله وصحيح في الحاوي) مقابل الاطلاق الذي في المصنف (قوله
قوة المدرك) المدرك مصدر بمعنى الادراك اي الادراك القوي من المختلفين وقوته ترجع الى قوة الدليل والمراد
محل الادراك وهو الدليل (قوله والاول اضبط) لا طراده في الخاص والعام وهو من لا يدرك قوة المدرك على انه
قد يطره قوة له بحسب ادراكه ويكون الواقع بخلافه وبحسب دليل ويكون لصاحب المذهب دليل آخر لم يطلع
عليه ثم هذا اذا كان الامام في جانب وصاحبه في جانب قال في البحر وصحيح في الحاوي القدسي ان الامام
اذا كان في جانب وهما في جانب ان الاعتبار لقوة المدرك فان قلت كيف جاز للمشايخ الافتاء بغير قول الامام
مع انهم مقلدون له قلت قد اشكل على ذلك مدة طويلة ولم ار عنه جوابا الا ما فهمته الا ان من كلامهم
وهو انهم نقلوا عن اصحابنا انه لا يحل لاحد ان يفتي بقولنا حتى يعلم من اين قلنا ونقل في السراجية ان هذا
سبب مخالفة عصام للامام وكان يفتي بخلاف قوله كثيرا لانه لم يعلم الدليل وكان يظهر له دليل آخر فيفتي به
فاقول ان هذا الشرط كان في زمانهم اما في زماننا فيكتفي بالحفظ كافي القنية وغيرها فيجعل الافتاء بقول
الامام بل يجب وان لم يعلم من اين قال وعلى هذا فما صححه في الحاوي مبنى على هذا الشرط وقد صححوا
ان الافتاء بقول الامام فينتج من هذا انه يجب علينا الافتاء بقول الامام وان افتى المشايخ بخلافه لانهم
اتفاقوا بخلافه فقد الشرط في حقهم وهو الوفاق على دليله واما نحن فلنا الافتاء وان لم نقف على دليله انتهى

وشرط بعضهم تنقله لاجلته وذكره في
ونقله فيصيح افتاء الانرس لانتفاؤه (ويكتفي
بالاشارة منه لا من القاضي) لا لزوم صيغة
مخصوصة كما كانت والزمن بعد دعوى صحة
واما الاطرش وهو من يسمح بالصوت القوي
فالاصح الصحة بخلاف الاصم (ويفتي القاضي)
ولو في مجلس القضاء وهو الصريح (ويأخذ)
بجناصم اليه) ظهيرية وينبغي على الاطلاق
القاضي (كالمفتي بقول ابي حنيفة على الاطلاق
ثم يقول ابي يوسف ثم يقول محمد ثم يسراجية
والحسن بن زياد) وهو الاصح منية وسراجية
وعبارة النهر ثم يقول الحسن فتنبه وجمع
في الحاوي اعتبار قوة المدرك والاول اضبط

والاعطاء حتى الكحل ان يستأجر صاحب الحاجة يوما الى الليل ليقيم بعده بالمال الذي يريد دفعه اليه فتصح
 الاجارة ويستحق الأجير الاجر ثم المستأجر بالخيار ان شاء استعده في هذا العمل وان شاء استعمله في عمل آخر
 قالوا وهذه الحيلة انما تصح اذا كان العمل الذي استأجر عليه عملا يصح الاستئجار عليه كذا في المحيط كتبليغ
 الرسالة ونحوه وان لم يبين المدة لا يجوز كذا في فتاوى الخلاصة وهل يحل للمعطي الاعطاء بدون هذه الحيلة
 تسكلموا فيه قيل لا يحل وقيل يحل وهو الاصح هذا اذا اعطاء قبل ان يسوي امره اما اذا اعطاء بعد ان سوي
 امره ونجاء من ظلمه يحل للمعطي الاعطاء ويحل للاخذ والاخذ وهو الاصح كذا في المحيط الوجه الثاني
 اذا لم يشترط ذلك صريحا ولكن انما يدى ليعينه عند السلطان وفي هذا الوجه اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى
 وعامتهم على انه لا يكره هذا اذا لم يكن بينهما مهاداة قبل ذلك بسبب من الاسباب واما اذا كان بينهما مهاداة
 قبل ذلك بسبب صداقة او قرابة فاهدى اليه كما يدى قبل ذلك ثم ان المهدي اليه قام لاصلاح امره فملا امره
 حسن لانه مجازاة الاحسان بالاحسان والكرم بالكرم انتهى وفي حاشية المكي عن القح اما اذا كان الاهداء
 بلا شرط ولكن يعلم يقينا انه انما يهدي اليه ليعينه عند السلطان فشا يخضع على انه لا بأس به ولو قضى حاجته
 بلا شرط ولا طمع فاهدى اليه بعد ذلك فهو حلال لا بأس به وما نقل عن ابن مسعود من كراهيته فورع انتهى
 وفي القنية ما يدفعه المتعاشقان رشوة فيجب رده ولا تملك ولو ابرأ من الدين ليصلح مهمه عند السلطان لا يبرأ
 وهو رشوة ولو ابرأ الاضطجاع عند امرأته قتال ابرئني من المهر فاضطجع معك فابرأته قيل يبرأ لان ابرأ للتودد
 الداعي الى الجماع وقال عليه الصلاة والسلام تهادوا تحابوا بخلاف ابرأ في الاول لانه مقصور على اصلاح
 المهم واصلاح المهم مستحق عليه ديانة وفي صلح المعراج تجوز المصانعة للاوصياء في اموال البتاي وبه يفتي
 ومن الرشوة المحرمة على الاخذ دون الدافع ما يأخذه الشاعر وفي البرازية وقع بين الزوجين مشاقة فقالت
 لاصالحه حتى يعطيني كذا جاز ولو ابى الاخ ان يزوجه اخته الا ان يدفع اليه كذا فدفع له ان يأخذه منه قائما
 او هالكالا لانه رشوة بجر وفي الخلاصة المهدية ثلاثة حلال من الجانبين للتودد وحرام منهما وهو الاخذ للاعانة
 على الظلم وحرام على الاخذ وهو الاهداء للكف عن الظلم وحيلته الاستخبار المتقدم انتهى بمصرف وما مشي
 عليه المصنف من عدم نفاذ قضائه اذا ارتشى احد اقوال اشار اليه في البحر فقال وحكي في فصول العمادى فيه
 اختلافا قيل لا يتنقد فيما ارتشى فيه ويتنقد فيما سواه وهو اختيار شمس الأئمة وقيل لا يتنقد فيهما وقيل يتنقد فيهما
 وهو ما ذكره البزدوى ورجحه في فتح القدير بقوله وهو حسن لان حاصل امر الرشوة فيما اذا قضى بحق ايجابها فاسقا
 وقد فرض ان الفسق لا يوجب العزل فولايتة قائمة وقضاؤه بحق فلم لا يتنقد وخصوص هذا الفسق غير مؤثر
 وغاية توجيهه انه اذا ارتشى يكون حاملا لنفسه او لولد يعني والقضاء عمل لله تعالى انتهى قلت ليس هذا امر ادهم
 واتم امر ادهم انه قضى لنفسه يعني والتضامن نفسه باطل وهذا القول احسن وظاهر ان خصوص هذا الفسق
 مؤثر في عدم النفاذ انتهى وفيه ان معنى بطلان القضاء لنفسه ان يعرض في سادئة لنفسه وليس المراد ان يعرض
 غيره بحق وقد اخذ رشوة متأمل (قوله ففسق باخذها) قبل القضاء او بعده لا فرق بين رشوته ورشوة ولده
 ومن لا تقبل شهادته له اذا علم بذلك وفي المفتاح العدل من يأمر بالشرع وينتهي بنواهيه والفسق هو الخروج
 عن امر الله تعالى باون كتاب الكبيرة كاستماع الغناء والرقص واخذ الرشوة وغير ذلك انتهى جوى (قوله لانها
 المعظم) اي معظم ما يفسق به القاضي (قوله وجوبا) اي يجب على السلطان عزله برأية وقيل انه يحسن عزله
 (قوله وقيل بعزل) وظاهر المذهب انه لا يعزل (قوله وفي الخلاصة الخ) هو احد اقوال تقدمت في قضاء القاضي
 وهو انه لا يعزل (قوله ثم صلح) اي بالطاعة او الاسلام (قوله في فسقه) اي بالرشوة (قوله ونحوه) كفسق آخر (قوله
 واعتمده في البحر) قال فيه نقلا عن السراج قال ابو حنيفة لو قضى القاضي زمانا بين الناس ثم علم انه مرتش يفتني
 للقاضي الذي يختصمون اليه ان يبطل كل قضاياء انتهى وقال قبله فصار الحاصل انه اذا فسق لا يعزل ويتنقد
 قضاياء الا في مسئلة هي ما اذا فسق باخذ الرشوة فانه لا يتنقد في الحادثة التي احبس فيها وذكر الطرسوسي ان من
 قال باستحقاقه العزل قال بفسقه احكامه ومن قال بعزله قال يبطلانها انتهى (قوله انفقوا في الامارة والسلطنة
 الخ) قال في فتاوى قاضي خان من الردة والسلطان يصير سلطانا بامر من بالبايعه معه يعتبر في مبايعته مبايعه
 اشراقهم واهل ان يتنقد حكمه على وعيته خوفا من قهره وجبروته فان بايع الناس ولم يتنقد فيهم حكمه

من قلده بواسطة الشفعة من قلده احتسابا او مثله
 في البرازية زيادة وان لم يحل الطلب بالشفعة
 (ولو) كان (عدلا ففسق باخذها) او غيرها
 ونحوها لانها المعظم (استحق العزل) وجوبا
 وقيل بعزل وعامة القضاة انما لو فسق او ارتد
 الملك وفي الخلاصة عن النوادر لو فسق او ارتد
 او عصى ثم صلح او ابصر فبطلت قضائه في الفسخ
 في فسقه ونحوه باطل واعتقده في البحر وفي الفسخ
 لانفاقا في الامانة والسلطنة على عدم الانعزال
 بالفسق لانها منبئة على القهر والغلبة

أهزمه عن قهرهم لا يصير سلطانا فاذا صار سلطانا بالبيعة جاران كان له قهر وغلبة لا ينزل لانه لو انزل يصير سلطانا بالقهر والغلبة فلا يفيد وان لم يكن له قهر وغلبة ينزل انتهى (قوله الوالي كالتقاضى) اى الوالى اذا فسق فهو بمنزلة القاضي يستحق العزل ولا ينزل كذا فى الجرح من اول دعاوى الخانية فالاستدراك على ذكر الاتفاق فى عدم عزل الوالى (قوله وينبغى ان يكون موثوقا به) من وثقت به اتق بالكسر فيما ثقة ووثوقا انتنته وظاهر كلام الجرحان الاتيغاة للاستحباب فانه قال لان القضاء من اهم امور المسلمين فكل من كان اعرف واقدر وواجه واهيب واصبر على ما يصيبه من الناس كان اولى انتهى (قوله فى عقاقه) هو كما فى شرح الكرماتى للجوارى الكف عن المحارم وخوارم المروءة (قوله وعقله) هو على ما قاله الاكثر قومه اذ رآه الكليات كما فى التحرير والمراد بكونه موثوقا به فى عقله ان يكون كاملا فلا يولى الا حق وهو ناقص العقل وفى المستطرف الخفة غريزة لا تنفع فيها الحيلة وهى داء دواء الموت وفى الحديث الا حق اذ مضى الخلق الى الله الى اذا حرمة عز الاشياء صالحة وهو العقل ويستدل على صفة من حيث الصورة بطول اللحية لان مخرجها من الدماغ فمن افترط طول لحيته قل دماغه ومن قل دماغه قل عقله ومن قل عقله فهو احمق وصفته من حيث الافعال لثقل نظره فى العواقب وثقته بمن لم يعرفه والجهل وكثرة الكلام وسرعة الجواب وكثرة اللاتعات والخلو من العلم والجهل والخفة والسفه وانظلم والغفلة والسهو والخيلاء ان استغنى بطروا افتقر فقط وان قال غش وان سئل بخجل وان سأل الخ وان قال لم يحسن وان قيل له لم يفقه وان فخذل ففقه وان بكى صرخ وان اعتبرنا هذه الخصال وجدناها فى كثير من الناس فلا يكاد يعرف العاقل من الاحق قل عيسى عليه السلام عاجلت الاكمة والا برص قابرتهما وعاجلت الاحق فلم يبرأ انتهى بحرف فى الجوى ومن علامته اى الاحق ايضا صغر الرأس وطول العنق قال الشاعر

صغر الرأس وطول العنق * شاهد عادل يفرط الحق

(قوله وصلاحه) قال الخصاص اهل الصلاح من كان مستورا ليس بمعتول ولا صاحب ربة مستقيم الطريقة سليم الناحية كامن الاذى قليل السوء ليس بمعاقر للتبذ وليس بسباب للرجال ولا بقذاف للمعصيات ولا معروف بالكذب انتهى جوى (قوله وفهمه) قيل الفهم قوة من شأنها ان تعد النفس لاحتساب الاراء والمطالب والذكا وجود تلك القوة جوى (قوله وعلمه بالسنة) هى اقواله عليه الصلاة والسلام واقواله وتقريره وهو سكونه عند امره بما ينه من مسلم جوى (قوله والا تار) التى وردت من الصحابة والتابعين وقال ملا على فى شرح الضبة ومصطلح اهل الاثر اهل الحديث والخبر قال السخاوى الاثرغة البقية واصطلاح الاحاديث مرفوعة او موقوفة على المعتد وان قصده بعض الفقهاء على الموقوف ويمكن ان يراد بـ اهل الاثر من ينبع اثر النبي صلى الله عليه وسلم علما وعلا وقالوا حالا انتهى مكي (قوله ووجه الفقه) اى العارف الذى يستنبط الفقه منها والاصول التى ينبغى عليها (قوله والاجتهاد) هو لغة بذل الجهد اى الطاقة فى تحصيل ذى كمة وعرفا هو ذلك من الفقيه فى تحصيل حكم شرعى ظنى قال فى التلويح ومعنى بذل الطاقة ان يحبس من نفسه الهز عن المزيد عليه وشرط الاجتهاد الاسلام والعقل والبلوغ وكونه فقيه النفس اى شديد الفهم بالطبع وعلمه باللغة العربية وكونه حاريا الكتاب الله تعالى مما يتعلق بالاحكام وعالم بالحديث متناوئسندا ونامضا ومنسوخا وبالقياس وهذه الشرائط انما هى فى حق المجتهد المطلق الذى يفنى فى جميع الاحكام واما المجتهد فى حكم دون حكم فعليه معرفة ما يتعلق بذلك الحكم مثلا الاجتهاد فى حكم متعلق بالصلاة لا يتوقف على معرفة جميع ما يتعلق بالنكاح والمراد هنا الاجتهاد بالمعنى الاول انتهى جوى (قوله لتعذره) اى لتعذر وجوده فى كل حين جوى اى والقضاء محتاج اليه فى جميع الاحيان فلا ينافى به والتعليل يفيد انه لا يكون اولى لان المتعذر لا يأتى حصوله (قوله فيصبح تولى العايم) لان المقصود من القضاء هو اىصال الحق الى مستحقه يحصل بالعمل بغوى غيره بهر وقال ابن الغرس ليس مرادهم بالجاهل العايم المحض بل لابد من تأهل العلم والفهم واقوله ان يحسن به بعض الحوادث والمسائل الدقيقة وان يعرف طريق تحصيل الاحكام الشرعية من كتب المذهب وصدور المناجى وكيفية الاراد والاصدار فى الوقائع والدعاوى والالجج انتهى جوى (قوله لكن فى ايمان البرازية) قد يقال فى جوابه ان المراد بالاعتناء ما يعمل به القاضي بان يرفع السؤال الى الملقى بصورة اذ رفعت حادثة كذا الى القاضي فبما اذا يحكم على ان مخالفة الديانة للقضاء فى نادر من المسائل (قوله بالظاهر) اى من الاقط وجمادات عليه القرائن

لكن فى اول دعوى الخانية الاولى كانتا ذى
فالمقتضى وينبغى ان يكون موثوقا به فى عقاقه
وعقله وصلاحه وفهمه وعلمه بالسنة والا تار
وتعذر على انه يجوز خلوا من عند عند الاكبر
فيصبح تولى العايم ان كان ويجزم
بغوى قهره والعايم فى ايمان البرازية الفقى
بغوى بالديانة والقاضى يغضى بالظاهر

(قوله دل على ان الجاهل الخ) هذا من كلام البرازي ما قد منقلا عما ذكر بكلام وقال في البحر الى ان قال
 دل على ان الجاهل (قوله لا يمكنه القضاء بالقوى) اي في كل حادثة لجواز ان تكون القوى بالديانة (قوله فلا بد)
 هذا متفرع على محذوف يدل عليه الكلام تقديره خصوصاً في الفروج والدماء وخصهما لمزيد الضرر فيهما
 من سقاة الدماء واختلاط الانساب (قوله عالماً) اي لاعامياً (قوله دينا) اي لافاسقاً لاحتياط في شأن ما ذكر
 (قوله كالكبريت الاسمر) اي وذلك كالكبريت الاسمر وفي القاموس الكبريت من الحجارة الموقدة بها
 والياقوت الاسمر والذهب وجوه معدنه خلف التيه بوادي النمل انتهى (قوله وابن العلم) عبارة البرازي وابن
 الدين والعلم وهي النسب (قوله فيما ذكر) اي من كونه موثقاً به في علمه وامانه الخ (قوله كما بسطه ابن الهمام)
 حيث قال وقد استقر رأي الاصوليين على ان المفتي هو المجتهد واما غير المجتهد ممن يحفظ قول المجتهد فليس بمفتي
 والوجه عليه اذا سئل ان يذكر قول المجتهد سكاً في حنيقة على جهة الحكاية فعرف ان ما يكون في زماننا
 من فتوى الموجودين ليس بفتوى بل هو نقل كلام المفتي وطريق نقله لذلك احد امرين اما ان يكون له فيه
 سند اليه او يأخذه من كتاب معروف تداولته الايدي نحو كتب محمد بن الحسن ونحوها من التصانيف المشهورة
 للمجتهدين لانه بمنزلة الخبر المتواتر او المشهور هكذا ذكره الرازي انتهى قال ابن بادشاه في شرح التحرير والخواران
 الرازي من الامة اذا كان هذا لا فهم كلام الامام ثم حكى للمقلد قوله فانه يكتبني به وقيل الصواب انه اذا وجد
 عالماً لا يجعل الاستفتاء من غيره وان لم يكن في بلدنا او ناسيته الامن لم يبلغ درجة اهل العلم فلا ريب ان رجوعه
 اليه اولى من الاقدام على العمل بلا علم والبقاء في الخيرة والعلمى والجهالة انتهى (قوله ولا يطلب القضاء الخ) لقوله
 عليه السلام من طلب القضاء وكل الى نفسه ومن اجبر عليه نزل عليه ملك يسدده اي يلهمه رشده وذكره الشهيد
 ولان من طلبه اعتمد على نفسه فيحرم ومن اجبر عليه وكل على ربه فيلهم وقال في السراج في علمته لان في طلب
 القضاء اذلالاً وامانة بالعلم لان كل متعرض مهمل انتهى قال في البحر وهو يقيد منع العالم عن السؤال مطلقاً
 الاحتاجه وانتهى في قوله لا يطلب التحريم اي لا يحمل كما في فتح القدير (قوله بقلبه) اراد بهذا ان يفرق بين الطلب
 والسؤال فالاول للقلب والثاني للسان وفي النبايع الطلب ان يقول للامام واني والسؤال ان يقول للناس
 لو لاني الامام قضاء بلد كذا لاجبته الى ذلك وهو بطمع ان يبلغ ذلك الى الامام انتهى (قوله طالب الولاية
 لا يولي) فن طلب القضاء او النظارة او الوصاية لا يولي وعلموه بان الطالب موكول الى نفسه وهو عاجز فيكون سبباً
 لتضييع الحقوق وفي وصايا البرازية قال ابو طبع البطني افني من ذيف وعشرين سنة قد رأيت قوماً عدل في مال
 ابن اخيه قط انتهى فلا ينبغي ان يتخذ الوصاية احد وقد قيل اتقوا الواووات والوكالة والوصاية والولاية انتهى بحر
 (قوله الا اذا تعين) استثنى من المصنف فان تعين بان لم يكن احد غيره يصلح للقضاء وجب عليه الطلب صيانة
 لحقوق المسلمين ودفع الظلم الظالمين انتهى بحر (قوله او كانت التولية مشروطة له) فانه اذا طلبها في هذه الحالة
 فانما يطلب تنفيذ الشرط وهذا ما بحثه صاحب الترمذ في الجرح حيث قال وظاهر كلامهم انه
 لا يطلب التولية على الوقف ولو كانت بشرط الوقف لا لاطلاقهم انتهى (قوله او ادعى الخ) فان له طلب العود من
 القاضي الجديد ومحينذ يقول له القاضي ائت اهل الولاية ثم يوليهم نص عليه الخصاص حموي (قوله الخامل
 المذكور) هو بالخاء المعجمة غير المشهور انتهى حموي (قوله ويختار المقلد) بصيغة الفاعل ويصح ضبطه بصيغة اسم
 المفعول ويكون فيه مجاز الاول (قوله الا قدر) اي لا تتم قدره على تنفيذه والاولى من غيره ممن هو اكثر علماً وفضلاً
 وحلاً وغير ذلك اي عند انصاف شخصين مثلاً بصفتي القضاء يختار منهما ما ذكر قال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم من قلده غيره عملاً او في رعيته من هو اولى منه فقد خان الله ورسوله وجماعة المسلمين وعمل القضاء من اهم امور
 الدين واعمال المسلمين انتهى منح وفي معروضات المفتي ابي السهود لما وقع التساوي في قضاء زماناً في وجود العدالة
 طاهر اورد الامر الشريف بتقديم الافضل في العلم والديانة والعدالة انتهى درمنقي (قوله فظاً) اي سبي الخلق
 (قوله غليظاً) اي قاسى القلب وقيل ان يعلظ حتى يهاب في غير موضعه وغلظ الرجل اشتد فهو غليظ اي غير لين
 (قوله جباراً) اي متكبراً مقبلاً مضطرب وقيل هو الجاء لغيره على الشئ قهراً وغلبة (قوله عنيداً) اي معانداً
 للحق وهو الجانب الحق المعادي لاهله وقيل من يعرف الحق فيأباه حال البدر العيني لان المقصود من القضاء
 رفع الفساد وهذه الاشياء بعينها فساد (قوله لانه خليفة رسول الله) اي في امضاء الاحكام الشرعية (قوله

دل على ان الجاهل لا يمكنه القضاء بالقوى ايضا
 فلا بد من كون الحاكم في الدماء والفروج عالماً
 دينياً كالكبريت الاسمر وابن الكبريت الاسمر وابن
 العلم (قوله فيما ذكر) المفتي وهو عند الاصوليين
 المجتهد لانه من يحفظ اقوال المجتهد فليس بمفتي
 وقوله ليس بفتوى بل هو نقل كلام كما بسطه
 ابن الهمام (ولا يطلب القضاء) طالب الولاية
 لا يولي الا اذا تعين عليه القضاء او كانت التولية
 مشروطة له او ادعى ان العزل من القاضي الاول
 في غير حجة منه قال واستحب الشافعية والاكثية
 طلب القضاء من اهل الذمة ولا يكون قفاً غليظاً
 المتقذر (الا قدر) لانه خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم
 جباراً عنيداً

وقى اطلاق اسم خليفة الله (قوله خلاف) من اجازته على المعنى المتقدم ومن منع كانه والله تعالى اعلم لانه جعله مما يخص الانبياء كما قدم وداود (قوله التقليد اى اخذ القضاء) الذى فى نسخ المتن الذى شرح عليه المصنف التقليد بدون ياء وفسره بقبول تقليد القضاء من السلطان قال وهذه العبارة اولى مما وقع فى بعض نسخ السكندر من التقليد اى النصب من السلطان انتهى قالوا وقع من الشرح انما يناسب التقليد بدون ياء ومعنى الاخذ القبول (قوله الخيف) ويراد به الخيف بالجيم والنون (قوله يكفى احدهما فى الكراهة) لان الذالب هو الوقوع فى محظوره حيث انتهى (قوله وان تعين عليه) اى مع خوف الخيف قال فى الفتح ومحل الكراهة ما اذا لا يعين عليه فان المصنف صار فرض عين عليه وعليه ضبط نفسه الا ان كان السلطان يمكن ان يفصل الخصومات وينفخ لذلك انتهى ومع هذا النص لا يوجد بصحت صاحب البحر بقوله ولم ار حكم ما اذا خاف الجور مع التعيين ومقتضى كلامهم فى النسخ ان لا يجوز له القبول تقديماً للمعصية على الميع وان كان فرضاً انتهى على ان فى كلامه تنافياً لمن تأمله (قوله ثم ان المصنف الخ) قال فى الاختيار ومنه المختار ومن تعين له يفترض عليه الولاية ولو امتنع لا يجبر عليه انتهى (قوله والتقليد) الاول والتقليد (قوله والتركة عزيمة عند العامة) لان الغالب خطأ من ظن من نفسه الا هتدال فيظهر منه خلافه قال فى البرازية وترك الدخول اصلح ديناودنيا انتهى ومقابل قول العامة عكس ما فى المصنف قال فى الهداية العيص ان الدخول فيه رخصة طمعا فى اقامة العدل قال عليه الصلاة والسلام عدل ساعة خير من عبادة سنة وعن مسروق انه قال لان اقضى يوما واحدا بالحق والعدل احب الى من سنة اغزوها فى سبيل الله والترك عزيمة فلهذا يخطئ ظنه فلا يوافق ولا يعينه عابه غيره انتهى (قوله ويجرم على غير الادل الدخول فيه) كالعصا على ما اختاره ابن الغرس قال ولا ينبغي ان ينسب الى مجتهد من السلف فضلا عن امام الاثمة تجاوز ولاية القضاء التى هي اشرف مناصب الاسلام بعد منسب الامة الى بعض السوقة الذين لا يعقلون الامور المعاشية فضلا عن كبرها قال فى المختار الا ترى ان يكون القاضى مجتهدا فان لم يوجد فيجب ان يكون من اهل الشهادة موثوقا به فى دينه وامانه وعقله وفهمه عالم بالفقه والسنة وكذلك المفتى فجزاء الله عن ائمتنا خبرا انتهى قلت وهذا نادى زما تنافى فضى الى سدا باب القضاء كقول من قال ان اخذ القضاء برشوة اوارتنى لا يتخذ قضاءه (قوله فيه الاحكام الخمسة) اوله اقوله وكره تحريما الخ (قوله ويجوز تقلد القضاء من السلطان العادل والجارى) لان العصاة تقلد ومن معاوية والحق كان يدعى رضى الله تعالى عنه فى فوته والتابعين تقلدوه من الجباة وكان جارا افسق اهل زمانه والعدل هو الواضع كل شئ موضعه وقبل المتوسط بين طرق الافراط والتفريط سواء كان فى العقائد او فى الاعمال او فى الاخلاق وقيل عبرة ذلك وسئل الصديق رضى الله تعالى عنه عن العدل وهو على المنبر فاجاب على البدئية

العدل ان تأتى الى اخيك بما مثله فى الناس ان يرضيك

(قوله فيجزم) ولا يصح لان المقصود لا يحصل به جزم (قوله ولو فقد الخ) قال فى جامع الفصولين وكل مصر فيه والى مسلم من جهة الكفار يجوز منه اقامة الجمع والاعباد واخذ الخراج وتقليد القضاء ونزول الايامى لامتلاء المسلم عليهم واما طاعة الكفار فى موادعة ومخادعة واما فى بلاد عليها ولاية ككفار فيجوز للمسلمين اقامة الجمع والاعباد ويصير القاضى قاضيا براضى المسلمين ويجب عليهم طلب والى مسلم انتهى وعبر بالحوار واراد الحق فلا ينافى وجوب اقامة الجمع والاعباد (قوله صح العزل) فى الفصول بمجرد استيلاء الباغي لا تنعزل قضاة اهل العدل ويصح عزل الباغي لهم حتى لو انهم زعم الباغي بعده لا ينفذ قضاياهم بعده ما لم يقلدهم سلطان العدل ثانيا اذا الباغي صار له طائفا بالقهر والغلبة انتهى (قوله نفذه) حيث كان موافقا او مختلفا فيه كما فى سائر القضايا وهو صريح به فى فصول العمادى ويدل على ان القاضى لو كان من البغاة فان قضاءه ينفذ كسائر الفساق من اهل العدل لان الفاسق يصلح قاضيا فى الاسع وهذا هو المعتمد من اقوال ثلاثة جزم (قوله وبه جزم الناصبي) قد علمت المعتمد (قوله فاذا تقلد القضاء الخ) اشار به الى ان المولى بمجرد تولى لا يتأخر عن النظر فيما فرض له فان تأخر لغير عذر عزله الامام جزم (قوله طلب ديوان قاض قبله) فيبعث المولى اثنين او واحدا ما مونا ليقبضاهما من العزول او امنه ويسألان منه شيئا فشيئا ويجعلان كل نوع فى خريطة ليكون اسمهل للتناول ثم اذا قبضاه ختما عليه خوفا من التغيير وذلك لان القاضى يكتب لمصنفين احدهما فى يده لاحتمال

وقى اطلاق اسم خليفة الله خلاف تارة ثانية
(وكره) تحريم (التقليد) اى اخذ القضاء (لن)
خلف الخيف (اى الظلم) (او العجز) يكفى احدهما
فى الكراهة ان كان (ان تعينه او امنه لا)
يكفى فصح ثم ان المصنف فرض عينيا والا كفاية
بكره فصح (ان المصنف فرض) اى مباح (والتركة)
محرمة (عند العامة بزازية فالاولى عدمه)
(ويجزم) على غير الادل الدخول فيه قطعاً
من غير رد فى الحرمة فقيه الاحكام الخمسة
(ويجوز تقلد القضاء من السلطان العادل والجارى)
والا ان كان يمنع من انشاء بالحق فيجزم
الا اذا كان لعلة كضار وجب على المسلمين
ولو قد زال وامام الجماعة فصح (ومن) سلطان
تعين زال وامام الجماعة فصح (واذا جفت التولية)
انوارج (اهل البغي) واذا جفت التولية
صح العزل واذا رجع قضاء الباغي الى قاضى
العدل نفذه وقيل لا وبه جزم (الناس على)
(فاذا تقلد القضاء الخ) طلب ديوان قاض قبله

الصلاة والسلام قضى فيه وكذا الخلفاء بعده ولأنه عبادة والمساجد لها رضة قال الجوى كذا قالوا وهو صحيح
بالنظر لزمانهم اما بالنظر لزماننا فلا فان اهل لا يحترمون المساجد ولا يقدرون قد رهاور بما يجلسون فيها بالخناينة
ويضعون فيها ما لا يليق انتهى ولا يمنع المشرع من دخوله للقضاء لان نجاسته نجاسة اعتقاد على معنى التشبيه
واما الخائن فخصه بجلالها اخرج اليها القاضي او يرسل نائبه كالمكانت الدعوى في دابة واطلق في المسجد فتمثل
غير الجامع ~~لكنه~~ اولى لانه اشهر ثم الذي تقام فيه الجماعات وان لم تصل فيه الجمعة قال في البحر والمحصل انه
يجلس له في اشهر الاماكن ومجامع الناس وليس فيه حاجب ولا بواب وهو الافضل وفي شرح ادب القاضي وله
ان يتخذ بوابا يمنع الخصوم من الازدحام ولا يباح للبواب ان يأخذ شيئا على الاذن في الدخول واذا اخذ البواب
شيئا وعلم القاضي به تقضى كان القضاء بالرشوة ولا يتخذ انتهى ويختار مسجدا في وسط البلد اى وفي السوق
ولا يختار مسجدا في طرف البلد لزيادة المشقة ويجوز ان يحكم في بيته وحيث شاء الا ان الاولى ما ذكرناه
بحر ولا يقضى حال شغل قلبه بفرح او غضب ارفع او حاجة الى الجماع او برد او حر شديد او مدافعة
الاختباين ولا ينبغي ان يتطوع بالصوم في اليوم الذي يريد الجلوس فيه للقضاء ويخرج في احسن نياه واعدل
احواله (قوله ويستدبر الخ) اى ندبا كافي الذي قبله (قوله على المدي) وقيل في بيت المال (قوله على التردد) وهى
في المصر من نصف درهم الى درهم وفي خارجه لكل فرسخ ثلاثة دراهم الى اربعة بحر وفي البرازية ويستعين
بأعوان الموالي على الاحضار وهو المراد بالاشخاص كما بينه ابو السعود عن العناية واطلق بعض المشايخ
الذهاب الى باب السلطان والاستعانة بأعوانه او الاستعانة بحقه قبل الجز من الاستعانة بالقاضي ~~لكنه~~
لا يفتى به الا اذا عجز القاضي واذا ثبت ثمره عن الحضور عاقبه بقدره فان توارى الخصم في بيته ختم القاضي
على بابه وجعل بيته عليه حجنا وسدا علاه وامقله حتى يضيق عليه الامر فيخرج واختلفوا في تسمية الباب
والاصح انه يسمى اذا كان غير مشترك والتعمير ان ضرب بالمساجد والسلطان الختم على باب المديون وان لم يتوار
في بيته تضيقا عليه حتى يقضى الدين انتهى (قوله والتقية) هو مدرس الفقه (قوله اوفى دارة) لان العبادة
لا تقيد بمكان والاولى ان يكون الدار في وسط البلد كالمسجد انتهى جوى (قوله وبأذن عوما) للناس ولا يمنع
احدا لان لكل احد حشا في مجلسه انتهى (قوله ويرده دية) افاد بذلك كراثة انه لا يضعها في بيت المال وهو
قول عامة المشايخ وقيل يضعها فيه فان جاء الى الملك ودت اليه وانما يرد ما لانما تشبه الرشوة وعلى هذا
كانت الخصامة رضى الله تعالى عنهم (قوله ومفاده الخ) لا يظهر اذا يلزم من اختصاصه صلى الله عليه وسلم
بانها له عدم قبول الاثمة لها اذ قد قبلوها ويضعونها في بيت المال (قوله انه ليس للإمام) اى السلطان
وسلف في فصل الجزية ان هدية اهل الحرب للإمام تصرف في مصالح المسلمين قال في البحر عن الفتح وكل من
عمل للمسلمين عملا حكمه في الهدية ~~حكم~~ القاضي انتهى فظاهرها انه يحرم قبولها على الوالى والمفتى وليس
كما قال فقد ذكر في الخاتمة ويجوز للإمام والمفتى قبول الهدية واجابة الدعوة الخاصة لان ذلك من حقوق
المسلم على المسلم وانما يمنع عنه القاضي انتهى الا ان يراد بالامام امام الجامع انتهى (قوله يجوز للإمام) ان جعل
الامام على امام الصلاة زال التنافى بين عبارتيهما وان حل على الخليفة تنافى هذا مع ما قبله والذي يدل عليه
كلامهم في السير جواز قبول الامام الهدية من اهل الحرب وصرفها في مصالحها (قوله لانه انما يهدى الى العالم
لعلمه) على قاصرة فلو قال لانه انما يهدى اليهم للعلم والوعظ والافتاء لكان اعم وقد يقال ان العلم متعلق بالجميع
فاعتبره (قوله السلطان والباشا) يجب ان يقيد بان لا يكون لهما خصومة وليس له قبولها من الصنفى انتهى
جوى ووجه القبول منهما ان هديتهما من بيت المال وهومن مصارفة وظهر انهما مقيد بما اذا غلب الخلق
اما اذا غلب الحرام واستويا فانه لا يقبل منهما ولو قال فيما سأتى ولا خصومة لهم ام هذين (قوله وقريبه المحرم)
خرج ابن القيم مثلا بحر (قوله او ممن برت عاداته) ظاهر العطف يقتضى انه يقبل من القريب وان لم يكن له عادة
بالاهداء وفي كلام بعضهم ما يقتضى انه كالاجنبي لا بد ان يكون له عادة والا فلا يقبلها منه الا ان يكون انفق
ثم ايسر لان الظاهر ان المانع ما كان الا انفق انتهى بحر (قوله بقدر عاداته) فان زاد رذائله وقيد منقر الاسلام
بان لا يزيد ما له فان زاد قبل بقدر ما زاد ما له جوى (قوله ولا خصومة لهما) فان كان لهما خصومة ردها
قال في التمر اما اذا تمت الخصومة فينبغى ان لا يتردد في جواز قبولها قلت الا ان يكون ممن لا تنهاى خصوماته

ويستدبر القادة كخطيب ومدرس خاتمة واجزة
المختص على المدي هو الاصح بحر عن البرازية
وفي الخاتمة على التردد وهو الصحيح (وذكرنا
السلطان) والمفتى والتقية (اوفى دارة) وبأذن
عوما (ويرده دية) التفسير للتقليد ابن كمال
وهى ما يعطى بلا شرط اعانه بخلاف الرشوة
ابن مالك ولونأذى المهدي بارز يعطيه مثل
قوة بها خلاصة وتوقعها في بيت المال ومن
اوبعد ~~لكنه~~ مكانه وضعها ان هداياه نار خاتمة
خص وصية عليه السلام ان هداياه لا تكون
ومفاده انه ليس للإمام قبول الهدية والامام
خصومة وفيها يجوز للإمام والمفتى والواعظ
قبول الهدية لانه انما يهدى الى العالم لعلمه بخلاف
القاضي (الامن) اربع السلطان والباشا
اشياء ويجوز (قريبه) المحرم (او ممن برت
عاداته) يتردد عاداته ولا خصومة لهما مدر

كنفارا لا وقاف ومباشر بها انتهى حموي قلت وعلى بحث صاحب النهر نص ابن ملك في شرح المجمع قال
 في الهندية ولا ينبغي له ان يستقرض الامن صديق او خليط له كان قبل ان يستقضى ولا يخاصم اليه ولا يتممه
 ان يعين خصما وكذلك الاستعارة انتهى (قوله ويرد اجابة دعوة خاصة) هي بفتح الدال الضيافة عند جمهور
 العرب وتيم الرباب بكسر دالها وذكرا قطرب بالضم وغلطوه انتهى حموي (قوله وهي التي الخ) وقيل العامة
 دعوة العرس والختان وما سواها خاصة وقيل ان كانت خمسة الى عشرة خاصة وان جاوزت العشرة فعمامة
 وما في المصنف اصح ما قيل في تفسيرهما سراج وهو المعتمد بجر (قوله ولومن محرم) هذا قولهما وقال محمد يحيى
 لما فيهما من صلة الرحم وذكرا الخصاص انه يحيى بالاضمة واختاره المؤلف في الكافي قال في البصر فالاحسن
 ان يقال ولا يقبل هدية ودعوى خاصة الامن محرم او من اعتاده انتهى وهو الذي افاده المؤلف بقوله وقيل هي
 كالمدينة فهو قول مصحح (قوله ومعتاد) ولو كان من عادته الدعوة له مال قد زاد تارة خاتمة (قوله وفي السراج)
 لا يجيبه ولو اتخذ له طعاما اكثر من الاول لا يجيبه الا ان يكون له مال قد زاد تارة خاتمة (قوله وفي السراج)
 قال في المنع وقيل في السراج الوهاج جواز حضور القاضي الدعوة العامة بما اذا كان صاحبها من يعتاد
 اتخاذها قبل القضاء اما اذا لم يكن كذلك لا يحضرها لما في ذلك من التهمة (قوله وشرح المجمع) قال في شرحه
 لابن ملك نقلا عن الكفاية لو كان المضيف خصما لا يجيب دعوته وان كانت عامة انتهى والحاصل ان الخاصة
 لا يجيبها مطلقا والعامة يجيب المعتاد من غير خصوصية (قوله وبشهاد الخنزارة الخ) لما رواه البخاري في كتاب
 الادب من حديث ابي ايوب الانصاري رضي الله تعالى عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
 لا مسلم على اخيه ست خصال ان ترك شيئا منها فقد ترك حقنا واجبا عليه لا خيه يسلم عليه اذا لقيه ويجيبه اذا دعاه
 ويشتمه اذا عطس ويعوده اذا مرض ويحضره اذا مات وينصحه اذا استنصحه به في حق المسلم لا يسقط
 بالقضاء لكن لا يطيل مكثه في ذلك الزمان والوجوب في الحديث بمعنى الثبوت لا الوجوب المصطلح عليه عند
 الفقهاء حموي (قوله ويسوي وجوبا بين الخصمين الخ) لان في عدم التسوية مكسرة لقلب الآخر فيجلسهما
 بين يديه ولا يجلس واحدا عن يمينه والاخر عن يساره لان لليمين فضلا ولذا كان عليه السلام يخص به الشخين
 واطلق في التسوية بينهما فشمل الشريف والوضيع والاب والابن والصغير والكبير والحر والعبد والسطار
 وغيره والمسلم والذمي بل المستحب باتفاق اهل العلم ان يجلسهما بين يديه كالتعلم بين يدي معلمه ويكون بعدهما
 عنه قدر ذراعين او نحوهما ولا يجتنبهما من القرب والاقفاء والاحتباء ويكون امرأته فيما بين يديه واما قيام
 الاخصام بين يديه فليس معروفا وانما حدث لمسا فيه من الحاجة اليه والناس مختلفوا الاحوال والادب وقد
 حدث في هذا الزمان امور وسفها فيعمل القاضي بمقتضى الحال كذا في الفقه يعني فهم من لا يستحق الجلوس
 بين يديه ومنهم من يستحقه دون الاخر فيعطى كل انسان ما يستحقه حموي ولا يجب عليه التسوية بالقلب
 وان كان افضل بجر (قوله واقبالا) المراد به تسوية النظر من الجانبين مكى عن البدر العيني في البداية الخفيفة
 يكون قوله ونظر مستدركا (قوله ويمتنع عن مسارة احدهما) اي الكلام معه خفية في الولوجية ولا ينبغي
 للذي يقوم بين يدي القاضي ان يسار احدا الخصمين في مجلس الحكم لانه نائب القاضي انتهى وهو الجواز الذي
 يمنع الناس من التقدم اليه بل يقفهم بين يديه على البعد ومعه سوط والشهود يتقربون مكى عن النهر (قوله
 والاشارة اليه) مستدركا بما قبله (قوله ورفع صوته عليه) اي اكثر من الاخر ولا ينبغي له رفع صوته لذهاب بهانه
 به ولانه ينبغي الحلم ورفع الصوت بتافيه غالبا (قوله وانفك في وجهه) لانه اغرا على خصمه درر (قوله ثم
 لوقل ذلك معهم لجاز) اي انه لو سارهما معا واشار اليهما معا اجاز (قوله في مجلس الحكم) ولا يكثر في غيره لانه
 يذهب المهابة انتهى ابو السعود وفي المصباح مخرج من باب تقع ومزاحة بالفتح والاسم المزاح بالضم وهو
 الدعابة وما زحت من احامن باب قاتل انتهى وفي الصحاح الدعابة بالضم المزاح من دعب لعب اه فعلى هذا المزاح
 اللعب انتهى وتحصل ان المزاح بالضم اسم مصدر من مزح وبالكسر مصدر مزاح (قوله ولا يلقنه حجه) لان فيه
 تهمة وكسر قلب الاخر واعانة احدا الخصمين انتهى مكى (قوله عيني) عبارة عن الثاني في رواية والشافعي في
 وجهه لا يأمس بتلقين الحجة انتهى وفي الفقه يكره تلقين المدعي وان عرفه عدلا امنا كذا في الحقائق انتهى (قوله
 فيما لا يستفيد به زيادة) بان يقول اعلم فيقول له اشهدا ما اذا استغاده به زيادة علم كان ادعى بالف وخمسائة وشهدا

(و) برد اجابة دعوة خاصة وهي التي لا يتخذها
 صاحبها لولا حضور القاضي (ولو من محرم
 ومعتاد) بل هي كالهدية وفي السراج ومنع
 المعتاد في دعوى خصم وغير معتاد ولو
 الجمع ولا يجيب دعوى الخصم وغير معتاد ولو
 عامة التهمة (ويشهد الخنزارة وهو المربط)
 ان لم يكن لهما ولا عليهما دعوى شرعية
 من البرهنة (ويسوي) وجوبا (بين الخصمين
 جلوسا واقبالا) وانما وفقر او يمنع عن مسارة
 احدهما والاشارة اليه) وكذا القيام له بالاولى
 (والفصل في وجهه) ولو لم يزل ذلك معهما ما جاز
 (وضايقه) نعم لو قيل ذلك معهما ما جاز
 (ولا يمنع) في مجلس الحكم (مطلقا) وعن الثاني
 لذهابه بهانه (ولا يلقنه حجه) (الشاهد في علم
 لا يأمس به عيني) (ولا يلقن) (الشاهد في علم
 واستحسنه ابو يوسف فيما لا يستفيد به زيادة علم
 والفتوى على قوله فيما يتعلق بالقضاء من زيادة حجة

بالقبول والمدعى عليه يسكر خمسمائة فيقول القاضي يمكن ان المدعى ابراهم فيذكر ان ذلك توفيقا كما ذكره القاضى
افاده ابو السعود عن العناية ورد به على الشرع بل لا ان هذا مثال لما يستحسن فيه التلقين وانه جائز وفي الجوى
عن البرهان مثل ما للشرع بل لا ان الوجه ما قاله ابو السعود ولا فيه زيادة علم ثم رأيت السجل نص في المسئلة
على عدم القبول اتفاقا فاقم الكلام وانقطعت الاوهام (قوله بزازية) مثله في القنية وهو اعلى (قوله حكى الخ)
وحكى ان خادما هو اكبر خدام الخليفة جامع خصمه للدعوى فترافع على خصمه فامر به ابو يوسف بالسواة فلما
يتمثل فقال يا غلام انتى بعمر والنخاس يبيع هذا الخادم وارسل ثمنه الى امير المؤمنين فاستوى وانقضت الدعوى
فذهب الخادم الى الخليفة وقص عليه ما جرى وبكى بكاء شديدا فقال له لو بامك لا جرت بيعه ولم اردك الى ملكي
انتهى (قوله لزيادة تجربته) عن محمد بن قايه وان تولى فاضيا بالرى لكن لم يصل الى التجربة شيخه (قوله حكى بالقلب)
المراد الميل الى القضاء له واما ميل حب لايمان او نبوة وانصب فلا يمنع بل القضاء عليه معه اتم اجرا ويحتمل ان المراد
بالميل الجور بقرينة الاستثناء (قوله بلسان لا يعرفه الخصم) لانه كالمساررة (قوله حكى اذا كان في التقليد خلل)
بان دفع على نقله القضاء رشوة (قوله قضى بحق الخ) اما اذا علم انه يباطل او شك فيؤمر باستنائه لا فامة الحق
او تحققه (قوله بالاستئناف) باقامة الدعوى بين المتخاصمين وسماع البيعة ونحوه (قوله لم يلزمه) وعبارته البحر
عن البرازية لا يعرف من ذلك على القاضي واذا كان استنائه جائز (قوله نسخة السجل) اى النسخة التى قلت من
السجل بصورة الحادثة التى بين الخصوم والحكم (قوله الزمة القاضي) الصير الى المقضى له وذلك لان في ذلك بقاء
الحكم ودفع التهمة عن القاضي بخلاف استئناف الحكم (قوله بلا يغار صدور) اهله او غار قلب الوابى قال
في الصحاح الوفر شدة توقد الحر ومنه قيل في صدره وغر بالثمن اي ضمن وعداوة وتوقد من الغيظ انتهى
ابو السعود وفي المبسوط ما حمله انه ينبغي لقاضى ان يعتذر للمقضى عليه ويبيظه وجهه قطانه وانه فهم جنة
ولكن الحكم في الشرع كذا فلم يمكن غيره ليكون ذلك ادفع لشكاية الناس ونسبته انه جار عليه ومن يسمع يخل
فرماتفسد العامة عرضه وهو يرى (قوله وهل يقبل قصص الخصوم) اى عماله امام بالدعوى كقوله اى افرت
بمال المضاربة ومكثت في المنهرا وبعت يسلدة كذا واشترت به عروضا اخرى ونحو ذلك وليس المراد القصص
الخارجة عن منه لقائ الدعوى (قوله لا) لان الجعاس لسماح الدعوى والبيانات والاقرار والحكم بان يقول ادعى
عليه ان لى عنده مال مضاربة سافر بها وفرط فيه فسلع واريد تضمينه فيصيب المدعى عليه بزم او نكراه (قوله
والاخذها) لانهم يمتزلة الكلام المباح الذى يسمعه (قوله ولا يأخذ) صابره التمر ولا يؤاخذ اى القاضي بما فى
قصته (قوله الا اذا اقر بافظه صريحا) بان يقول المضارب ولنى تركت مال المضاربة بساحل البحر بلا حافظ
لا يحى بمن يحمله جئت وقد ضاع والله تعالى اعلم واستغفر الله العظيم

(فصل في الحبس)

هو من احكام القضاء لانه لما اختلفت باحكام كثيرة افرد بفصل على حدة وهو لغة المنع مصدر حبس كضرب
ثم اطلق على الموضع جوى (قوله هو مشروع بقوله تعالى او ينقوا الخ) اراد انه مشروع بالكتاب وقوله بعد
وحبس عليه السلام الخ اشار به الى مشروعيته بالسنة وهو ثابت بالاجماع ايضا فان العصاية رضى الله تعالى
عنهم ومن بعدهم اجعوا عليه كمال الزياحى (قوله او ينقوا من الارض) لان المراد بالنبى الحبس كما تقدم في قطاع
الطريق انتهى حلى وليس المراد التقي من جميع الارض لعدم تأنيه (قوله واحد الخ) وكان في زمنه
عليه الصلاة والسلام وفي زمن الصديق وعمر وعثمان في المسجد والاهليز بالربط وقيل ان عمر رضى الله تعالى
عنه اشترى دارا بمكة باربعة الاف درهم واتخذها محبسا (قوله من قصب) اى فارسى (قوله تقبه الاموص)
اى وتسيب الناس منه كذا في الفتح انتهى حلى (قوله من مدر) المدر محرركة قطع الطين اليابس او العلك الذى
لا رمل فيه واحده بهاء والججارة ومدر كفرح قاموس (قوله وسما مخبسا) هو بالتشديد لقوله موضع
التضييس (قوله بفتح الياء) من اطلاق اسم الحال على الفعل وعلى الحذف والايصال اى مخبسا فيه (قوله وتكسر)
فهو وانتم قاعل من التضييس والنسبة اليه مجازية (قوله الاتراقي) من رأى العلية (قوله كيبسا) قال في الفتح
الكيس حسن التأني في الامور والكيس المنسوب اليه الكيس انتهى وفي القاموس الكيس ضد الحق
والجماع والطيب والجود والعقل والغلبة بالكياسة والكيس كيد الظرف انتهى (قوله مكيبسا) بالبناء للمفاع

بزازية وفي الاول الجنية حكى ان ابو يوسف وثق
مقه قال الامم انك تعلم الى لم امل الى احد
الخصمين حتى بالقلب الا في خصوصه فسراني
مع الرشيد لم اسويتهما وقضيت على الرشيد
نزيكى انتهى قلت وفي المتن ويصح لمن جملة ادب
على من ولاه (مروى) في البداية نفع من جملة ادب
وتجيب انه لا يسجل احد الخصمين بلسان
القاضي الا في التواريخ والاحوط ان
لا يعرفه الا في الاحكام بينكما حتى
يقول الخصمين يصير حكما بينهما ففى
في التقليد خلل بالامتنان القاضي عليه نسخة
نم امره السلطان بالامتنان القاضي عليه نسخة
العلماء لم يلزمه بزازية طلب القاضي عليه نسخة
السجل من القاضي له ليعرضه على العلماء و
صحيح ام لا فانتم الزمة القاضي بذلك جوار
القضاة وكان اولي وهل يقبل قصص الخصوم
ابتداء صدور القضاء لا والا اخذها ولا يأخذ
ان حبس للقضاء لا ولا اخذها ولا يأخذ
بما فيها لا اذا اقر بافظه صريحا
(فصل في الحبس)
هو مشروع بقوله تعالى والسلام وجعلنا بالجنة
وحبس عليه الصلاة والسلام وجعلنا بالجنة
في المسجد واحداث السجن على رضى الله عنه
وبناء من قصب بهاء فافتقه الاموص فبنى
غيره من مدر وبهاء مخبسا بفتح الياء وتكسر
موضع التضييس وهو التذليل وفيه يقول على
رضى الله عنه
وضى الله كيبسا كيبسا
جانبه كيبسا كيبسا
الان كيبسا كيبسا

الحديث انه باع سراقا دينه اى اجره بجر (قوله لا قاضى فيه) بان مات او عزل انتهى من (قوله لازمه ليل او نهارا) لان ملازمته تتعلق به وليس له ان يمنعه من الكسب والدخول في بيته والى هذا اشار النبي صلى الله عليه وسلم بقوله لصاحب الحق اليد واللسان اراد باليد الملازمة وباللسان التقاضى على وجه العنف والمنع عما ذكر انما ثبت بالولاية ولا ولاية له عليه بخلاف القاضى فان له ولاية المنع والحبس انتهى من (قوله بان العبرة في ذلك لصاحب الحق) قال المصنف ولا منافاة بين هذا وبين ما ذكرناه لان القاضى يعين مكان الحبس عند عدم ارادة صاحب الحق اما لو طلب صاحب الحق مكانا فالعبرة في ذلك له والله تعالى اعلم انتهى (قوله ينبغي الخ) عبارة الجوى قالوا ينبغي ان لا يجاب فيما اذا طلب حبسه في مكان الاصوص اولى المكان الذى يسمى في ديارنا بالعرفان انتهى (قوله نقيا للفتنة) على حذف معلوم من المقام تقديره ولا يجعلهم مع الرجال والظاهر انه يفرد كل خنثى بعمل مستقل (قوله ولودانقا) ظاهرا انه لا يحبس في اقل منه (قوله بطلب المدعى) قيد لا بد منه فلا يحبس بدون طلبه الا في قول شرح جوى (قوله لم يجعل حبسه) لانه حيث اقررتين عدم مطله بخلاف ما اذا ثبت بالبينة انتهى حلبي (قوله بل يأمره بالاداء) ينبغي ان يقيد هذا بما اذا لم يتمكن القاضى من اداء ما عليه بنفسه وذلك كما اذا ادعى عينا في يد غيره او وديعة له عنده وبرهن انها التي في يده او دينه عليه وبرهن على ذلك فوجب معه ما هو من جنس حقه كان للقاضى ان يأخذ العين منه وما هو من جنس حقه يدفعه الى المالك غير محتاج الى امره بدفع ما عليه وقد قالوا ان رب الدين اذا طفر بجنس حقه له ان يأخذ ما وان لم يعلم به المديون فالقاضى اولى به وتبعه الجوى وغيره (قوله فان ابى حبسه) اى الا اذا ادعى المقر فيما يقبل فيه دعواه (قوله وعكسه السرخسى) لانه اذا ثبت بالبينة وما يعلل ويقول ما علمت ان على ديننا الا الساعة فاذا علمت قضيت ولا يتأتى ذلك في الاقرار اه حلبي (قوله وسوى بينهما في الكفر) اى في عدم تعجيل حبسه لانه يستعمل ان يوفى فلا يجعل حبسه قبل ان يبين حاله بالامر والمطالبة بذلك انتهى حلبي (قوله في اول مرة) اى من ابانه بعد الامر بالدفع (قوله والثالثة) اى من مرات الايام ولا وجه لذكر الثالثة بعد الثانية الا ان تكون الواو بمعنى والى التخيير (قوله فليكن التوفيق) هذا التوفيق لا يظهر في القول بالنسوية ولا على ما قاله السرخسى لانه تعجل حبس المقر لا المنكر فلا يظهر ان يقال بهل حبس المقر في الثانية والثالثة ولا بهل حبس المنكر في الاولى والظاهر ان ما في النية قول رابع ولم يذكر حكم النكول وافاده في الجرح حيث قال وما في تهذيب القلائس وهو اذا ثبت الحق باقرار او بحكم بنكوله او بينة فطل المطلوب عن تسليمه وطلب الطالب حبسه امر بهحبسه في كل عين يقدر على تسليمها وفي كل دين لازمه بدلا عن مال كتمن المبيع وبذل القرض والمفصوب ونحوه او بالتزامه بعقد كالمهر والكفالة الاولى كما لا يخفى ولشعور الحكم بالنكول بخلاف من قيد ثبوت الحق بالبينة او الاقرار انتهى وكلام التهذيب مبني على القول بالنسوية بين البينة والاقرار (قوله ويحبس المديون) اطلقه فتعمل الحر المديون والعبد الماذون والصبي المحجور فانهم يحبسون لكن الصبي لا يحبس بدين الاستهلال بل يحبس والده او وصيه فان لم يكونا امر القاضى رجلا يبيع ماله في دينه بجر من البرازية (قوله هو بدل مال) دخل فيه بدل المفصوب وشعنا المتلفات مع انه فيما لا يحبس اذا ادعى المقر مكي عن النهر (قوله او ملتزم بعقد) يدخل فيه ما التزمه بعقد الصلح من دم العمد والخلع مع انه لا يحبس فيما اذا ادعى المقر مكي عن النهر وما ذكره الشرح عبارة القديري وقد عدل حافظ الدين كالمصنف عنها لما لم عليها قال ابو السعود فان كان ينبغي تغويت نكته العدول بجزج العبارتين فليتا مل (قوله مثل الثمن) اى ثمن المبيع ولو قبله بفضه او كان على البائع بعد فسخ البيع باقالة او خيار وكذا رأس مال السلم بعد الاقالة (قوله ولو لمنفعة كالابرة) الواجبة لانها ثمن المنافع انتهى بجر (قوله ولو لذي) يرجع الى الثمن والقرض حال في الجرح اطلقه فاذا دان المسلم يحبس بدين الذي والمستأمن وعكسه انتهى (قوله والمهر المجل) اى ما شرط تعجيله او تعرف مكي عن النهر وهذا ما عليه الفتوى فلا يحبس في المؤجل ويصدق اى في الاصرار ومقابلته ما في الاصل انه لا يصدق فيه في الصداق يلا فصل بين مؤجله ومجله (قوله وما لازمه بكفالة) فلا يصدق في دعوى الاعسار لان التزامه باختياره دليل يساره اذا ظاهرا انه لا يلتزم الا ما يقدر على اداءه انتهى مكي عن البرهان (قوله ولو بالدرل) اخذه من عموم الكفالة قال صاحب النهر ولم ارها صريحة (قوله او كفيل الكفيل) الاولى التعمير بالواو ليفيد ان له حبس المبيع قال في الجرح وأشار المؤلف الى حبس الكفيل والاصل

(ولا يقام بين يدي صاحب الحق اهانة له ولو كان يبدل لا قاضى فيه لازمه ليل او نهارا) اى يأخذ حقه جواه والقضاوى (وبعين مكانه) اى مكان الحبس عند عدم ارادة صاحب الحق (فصية لذلك الا اذا طلب المدعى مكانا آخر) ففصية لذلك فنية وافق المصنف بما القارى الهداية بان العبرة في ذلك لصاحب الحق لا القاضى انتهى وفي التمهيد ينبغي ان لا يجاب لوطالب حبسه وفي الاصوص ونحوه (فخرج) في الجرح في مكان الاصوص ويجعل للنساء محبس على حدة عن العبط ويجعل (واذا ثبت الحق للمدعى) ولودانقا نقيا للفتنة (وبينة بطلب المدعى) حبسه بطلبه وهو سدس درهم (وبينة بطلب المدعى) حبسه بطلبه المدعى (لقد ورد المطلب بانكاره) حبسه بل يأمره ببيته بل باقرار (لم يجعل) حبسه بطلبه بالاداء فان ابى حبسه وعكسه السرخسى وسوى بينهما في الكفر والاداء والوفاء والجمع الزباني والاو لمختار الهداية والوفاء والجمع قال في الجرح وهو المذهب وهذا حبس في اول وفي ضنية الفتوى لو ثبت بينة حبس في اول مرة والاقرار حبس في الثانية والثالثة دون الاولى فليكن التوفيق (ويحبس) المديون (في) كل دين هو بدل مال او منفعة كالابرة ويجمع ومثل في مثل (الجن) ولو لمنفعة كالابرة (والقرض) ولو لذي (والمهر المجل) كفيل بكفالة (ولو بالدرل) او كفيل (كالمهر) وان كسبه بواو بانه لانه التزمه بعقد كالمهر

مع الكفيل بما التزمه والاصيل بما التزمه بدلا عن مال والكفيل بالامر حبس الاصيل اذا حبس كذا في المحيط
 وفي البرازية يمكن المكفول له من حبس الكفيل والاصيل وكفيل الكفيل وان كثروا انتهى (قوله وهذا)
 اي الحبس في الاربعة المذكورة في المصنف ولا يصدق في دعوى الفقر (قوله خلافا لقنوي قاضي خان) حيث
 رجع الاقتضار على انه لا يحبس الا في ثمن المبيع والقرض انتهى حلي فلا يصدق في دعوى الاعسار قيم ما جعل
 المهر وما لزمه بكفالة من القسم الثاني الذي لا يحبس فيه اذا ادعى الفقر وقيل القول للمدين في الكل وقيل
 يحكم الزى الا في الفقهاء والعلوية لا العباسية لانهم ينكفون في لباسهم مع فقرهم وحاجتهم والى بالعكس
 الهيئة والجمع ازياء وصححه الكرايحي في الفروق وفي المحيط وهو ظاهر الرواية انتهى ووجه الحبس في هذه الاشياء
 وان ادعى الفقر انه اذا ثبت المال في يده ثبت قدرته على ايتائه وما لم يكن بدل مال لكنه لزمه عن عقد التزمه كالمهر
 وبحبس به يعني اذا دخل المال في يده ثبت قدرته على ايتائه وما لم يكن بدل مال لكنه لزمه عن عقد التزمه كالمهر
 والكفالة ثبت ايضا لان اقامه على مباشرة ما يلزم ذلك المال دليل القدرة عليه فيحبسه ولا يسمع قوله ان فقير
 لانه كالتناقض لوجود دليل اليسار ولا يحبس فيما عدا هذا افاده الكمال وقد اعتبر في هذه العلة احوال الغالب
 والا فقدر يفعل ما ذكر مع الاحتياج والاحكام تباط بالغالب ولا يفي على النادر حكم (قوله نعم عدم الاختيار
 لبطل الخلع هنا) اي فيما يحبس به وان ادعى الفقر (قوله وزاد القلانسي) اي في تهذيبه وقد ذكرنا عبارته (قوله
 كالمعين المفعوب) ومنها الامانة اذا امتنع الامين من دفعها غير مدع لها كما قاله فان حبس عاها وصارت مفعوبة
 انتهى بجر (قوله ومفعوب) تقدم عن التهذيب حبسه فيه وفي المنع عن انفع الوسائل يجعل ذلك في الاقرار
 بالغصب اي لا في المثلث بالبرهان ونصه وفي انفع الوسائل قوله وبطل المفعوب معناه اذا اعترف بالغصب وقال انه
 فقير وقال المفعوب منه مؤسره كذا ذكره العتاي وتاج الشريعة وجيد الدين الضرير فيما نقلناه عنهم انتهى (قوله
 ومتلف) اي وبطل متلف وكذا بقدر في المعطوفين بعده (قوله ولو بعد طلاق) اي وقد اجل اليه وحل به (قوله
 بالاختيار هنا) اي في النفقات فان سأل فاحبسه عد لان يساره ثبت اليسار بجر (قوله بخلاف سائر الديون) اي
 باقي الديون غير دين النفقة حيث لا يثبت اليسار بالاخبار ولذا قال الكمال فان شهد شاهدان عنده انه قادر على
 قضاء الدين ابديحه وان قالوا انه ضيق الحال اطلقه وهذا فيما لم يقبل فيه دعوى الفقر اما ما يقبل فيه دعواه
 فلا يحبس الا اذا ثبت يساره (قوله ما لم يثبت غناه) اي فغير بالشبوت والمتبادر ان يكون بالشهادة ويمكن ان يقال
 ان الشبوت في دين النفقة يكتفون بالاخبار وفي غيره بالاشهاد فعبارة غير معينة (قوله فالقول للمدينون)
 فلا يحبس ان ادعى الفقر الا ان يثبت غناه (قوله في دين مؤجل) ظاهره ولو الاجل قريبا لا يتحقق قبل السفر
 (قوله وان بعد) اي السفر بحيث يحل الاجل قبل قدومه (قوله اذا لاصل العسرة) في حق كل احد لا مخلق عديم
 المال فتح والمدعي يدعي امر عارضا وهو الغنى فلم يقبل منه الابينة بجر (قوله اي قدرته على الوفاء) اشار به الى
 انه ليس المراد بالغنى غنى الزكاة (قوله ولو باقتراض) اي لو وجد المدينون من يقرضه فلم يفعل فهو ظالم فيحبس
 لان الحبس جزاء الظلم وقد ثبت ظلمه بوجود من يقرضه محوي (قوله او بتقاضى غريمه) اي اذا علم القاضي عسرته
 لكن له مال على آخر فانه يتقاضى غريمه فان حبس غريمه المؤسره لا يحبس انتهى برؤية وقياس ما مر انه لو لم يتقاض
 الدين من غريمه يحبس وان علم عسرته لقد رته على الوفاء وهذا لانه اذا كان بالقدرة على الاقتراض يكون
 مؤسرا فعلى وقاضيه من غريمه اولى له حوى (قوله حيثئذ) اي حين اقام البرهان في القسم الثاني وفي الاول
 ولو مع ادعاء القتره اذا ما يعطيه كلام المؤلف وفيه انه باقامة البرهان ثبت يساره وثابت اليسار يؤيد حبسه
 فمحل في القسم الثاني ما اذا لم يتم الطالب برهانا ولم يدع المطلوب الفقر فيحبسه حيثئذ بما رأى (قوله بما رأى) فان
 غلب على ظنه انه لو كان له مال فرج عن نفسه سأل عنه واطلقه حوى لانه للضجر والتسارع الى قضاء الدين
 واحوال الناس فيه متفاوتة بجر (قوله هو الصحيح) وقد روي في كتاب الكفالة بشهرين او ثلاثة وفي رواية الحسن
 ياربعة وفي رواية الطحاوي نصف حول انتهى (قوله لم احبسه) عبارة الامام لاحبسه انتهى اي لا احكم بحبسه
 وظاهره ولو في الاشياء الاربعة (قوله ولو فقره طاهرا) اي انه غير مشكل اما المشكل فلا تقبل بينه الاعسار
 بعد الحبس الا بعد مضي المدة المفوضة الى رآيه افاده الحوى عن الخاتمة (قوله وفي البرازية الخ) انما يظهر في القسم
 الاول اما الثاني فيصدق في دعواه الفقر ولا يحبس فلا حاجة الى التلصيف (قوله وان نكل خلاه) ولو قبل

وقد هو المعتبر خلافا لقنوي قاضي خان
 - لتقدير التلون والشروح على الفتاوى بجر
 فليحفظ نعم عدم الاختيار لبطل الخلع هنا
 خطأ فتنبه وزاد القلانسي انه يحبس ايضا
 في كل عين بقدره على تسليمها كالمعين المفعوب
 (لا يحبس) في غيره اي غير ما ذكره ونسج
 - وبطل خلع ومفعوب ومفعوب ومتلف ودم عد
 وعق من غيرك وارث جناية ونفقة قريب
 وزوجة ومؤجل مهر قلت اليسار بالاخبار
 طلاق وفي نفقات البرازية ثبت ابن نجيم
 هنا بخلاف سائر الديون لكن افق ارجعه
 مان القول له بيمينه ما لم يثبت اليسار بالاختيار
 ولو اختلفا فقال المدينون ما لم يبرهن
 المدعي انه ممن سأل فاحبسه عد لان يساره ثبت اليسار بجر (قوله بخلاف سائر الديون) اي
 وبالدليل طرسي بجر حيث اقره في النهر (فرع)
 لا يحبس في دين مؤجل وان بعد له السفر معه
 قبل حلول الاجل وان يوفيه بدائع وقدمناه
 في الكفالة (ان ادعى) المدينون (الفقر) اذا لاصل
 العسرة (الا ان يبرهن غريمه على غناه) اي
 قدرته على الوفاء ولو باقتراض او بتقاضى غريمه
 (فحبسه) حيثئذ بما رأى ولو يوما هو الصحيح
 بل في شهادات الملقط قال ابو حنيفة اذا كان
 العسر معروفا بالعسرة لم احبسه وفي الخاتمة
 ولو فقره طاهرا سأل عنه عاجلا وقبل يتيه
 على اطلاقه ونكل مدعيه فهو في البرازية قال
 المدينون خلفه انه ما يعلم اني مؤسرا جاب القاضى
 فان تلف حبسه بطله وان نكل خلاه
 وافر المصنف وغيره

الحبس فتح (قوله قلت الخ) مرتبط بقوله بما رأى (قوله ان رأى لمن له ملكة الاجتهاد) تبع المواقف فيه
 القهستاني اقول مثل هذا لا يتوقف على كون القاضي مجتهدا ٨١ حلي (قوله والا عمل بما ظهر) قدم عن الخاتبة
 ان قمره ان كان ظاهرا سأل عنه عاجلا وقبل ينسب على افلاسه ونسب سبيله (قوله لا وجوبا) فبعد مضي المدة
 التي يغلب ظن القاضي فيها انه لو كان معه مال دفعه وجب اطلاقه ان لم يبق المدي بينه يساره من غير حاجة
 الى السؤال فتح (قوله من جبرانه) اي اواصد قاته واهل محله حوى (قوله ويكتفى عدل) لان ما سبيله الاخبار
 يكتفى فيه بقول الواحد كالأخبار بالتوكيد والعزل حوى عن الخاتبة والاخبار احوط كذا في الشايخ (قوله
 بغيبة دائن) فلا يشترط لجماعها حضور رب الدين وكيفيته ان يقول الخبر ان حاله حال المعسرين في نفقته
 وكسونه وحاله ضيقة وقد اختبرنا حاله في السر والعلانية انتهى بحر وفي انفع الوسائل ان الافراج لمضي المدة مع
 اخبار واحد بحال المحبوس لا يكون من باب الثبوت حتى لا يجوز للقاضي ان يقول ثبت عندي انه معسر انتهى
 منع (قوله وما الم شور الخ) واما القاضي فلا يقبل خبره بحر (قوله بخنا) استحسنه الحوى وصاحب التهر (قوله
 ولا يشترط حضور الخصم) يعني عنه قوله سابقا بغيبة دائن (قوله الا اذا تازعا في اليسار والاعسار) اي فيشترط
 لفظ الشهادة فالاستثناء راجع الى قوله ولا لفظ الشهادة كما هو صريح القهستاني وحكايا قبول خبر الواحد
 انما يقبل عند عدم التنازع والا فلا بد من البينة كما في البحر عن السراج والظاهر انه يشترط حضور الخصم
 عند التنازع ايضا لتقام البينة في وجه الخصم (قوله قلت لكم الخ) لا وجه الاستدراك ولوجهه انه وذكره
 بعد قوله لا وجوب بالكان اظهر وقد فعل كذلك صاحب انفع الوسائل (قوله وهي ليست بحجة) في البحر عن دفع
 الوسائل ولا تكون هذه شهادة على النفي فان الاعسار بعد اليسار امر حادث فتكون شهادته بامر حادث لا بالنفي
 به عليه السنتا في انتهى وفي الوافي فيه ان الشهود يقولون انه ضيق المال كثير العيال وهذا ليس بنفي (قوله
 خلاه) اي اطلقه من الحبس لان عسرته ثبتت عنده فاستحق النظر الى الميسرة لازمة فبعضه بعده يكون ظملا
 (قوله مال تيم) يعني ولو كان الوصي حاضر انهر او الولي مكي (قوله ووقف) فانه صاحب البحر على مال التيم
 ونسبه من بعده عليه (قوله قبل تغليسه) اسقط جولة بعده ولا بد من ذكرها وهي واي المحبوس ان يخرج
 حتى يقضى بافلاسه كما في البحر وغيره (قوله يريد تطويل حبسه) اتفاق كما يدل عليه تعميم الاشياء الاتي بعد
 (قوله وقدره) يؤخذ منه معرفة ثبوت الدين وقال في البحر فان كان القاضي يعلم بالدين ومقداره وصاحبه الخ
 (قوله او كفيلا) اي ثقة بالمال والنفس بحر عن الخاتبة (قوله الا اذا ثبت اعساره) ولو جبر واحد او يظهر حاله
 عنده كما سلف (قوله في غيبة خصمه) اي وقد علمه علم الدين وقدره اي وان لم يرد التطويل على المحبوس بغيبته
 وفائدة ذكر هذه العبارة افادة هذا التعميم كما اثرنا اليه (قوله لان الثلاثة الخ) هذا يفيد انه لا يصح قبل
 الثلاثة فلا قande في ذكر اليومين (قوله ضربت) اي عينت وجعلت (قوله لا بلاه الاعذار) اي لا اختيار ذوى
 الاعذار اي لا اختبار حال من ادعى الاعذار ويحتمل ان الهمزة للسلب والابلاء بمعنى الافناء اي لازالة الاعذار
 يعني انه لا عذر له بعدها فالثلاثة تبلى الاعذار وتغيبها (قوله وسيجي تمامه في البحر) قال المصنف والشرح
 هنالك والقاضي يحبس الحر المديون ليبسح ماله دينه وقضى دراهم دينه من دراهمه يعني بلا امره وكذا
 لو كانا دنانير وباع دنانيره بدراهم دينه وبالعكس استصفا لا تعادلهما في التمنية لا يبيع القاضي عرضه
 ولا عساره للدين خلافا لهماويه اي بقوله ما يبيعهما للدين يعني اختيار وصحة في تصحيح القدوري ويده
 كل ما لا يحتاجه للمال انتهى وفي القهستاني وان كان له ثياب يلبسها ويمكن ان يعيش باقل منها يبيعها
 ويؤدى سوى ما يشرى مما يعيش به وكذا المسكن انتهى ولا يوايزه في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف لو كان له
 عمل اجر وادى سوى قوته وقوت عياله كما في المغني وغيره انتهى (قوله ولم يمنع غرامه عنه) مرتبط بقول المصنف
 سابقا وان لم يظهر له مال خلاه (قوله على الظاهر) اي من الرواية وهو قول الامام وقال بال منع عنها لكونه
 منظرًا بانتظار الله تعالى وهو اقوى من انتظار العبد بالتأجيل ومعه لا ملازمة ولا امام انه منظر الى قدرته على
 الايفاء وهو يمكن كل حين فيلازمونه كيلا يحق عليه والدين حال بخلاف الاجل فانه لا مطالبة له قبل مضيه
 ولو كان المديون قادرا فظاهر الفرق وبطل القياس (قوله فيلازمونه) احسن الا تاويل في الملازمة ما روى عن
 محمد بنه قال بلازمة في قيامه وقعوده ولا يمنعه من الدخول على اهله ولا من الغدا ولا من العشاء ولا من الوضوء

قلت قد منان الى رأى لمن له ملكة الاجتهاد فتنبه
 (ثم) بعد حبسه بما يراه لوجهه مشكلا عند
 القاضي والا عمل بما ظهر بحر واعتداه المصنف
 (سأل عنه) احسا طالا وجوبا من جبرانه ويكتفى
 عدل بغيبة دائن واما المستور فان وافق قوله
 رأى القاضي عمل به والا لا اتفع الوسائل بحسب
 ولا يشترط حضور الخصم ولا لفظ الشهادة الا
 اذا تازعا في اليسار والاعسار فقهستاني قلت
 لكم بالسؤال انفع الوسائل فتنبه (فان لم يظهر له
 مال خلاه) بلا كفيلا الاتي ثلاث مال تيم
 ووقف وان كان الدائن غائبا لم لا يصح تايها
 لا الاول ولا غيره حتى يثبت غريمه غداه فارد
 وفي القضية برهن المحبوس على افلاسه
 الا ان اطلاقه قبل تغليسه فعلى افلاسه
 القضاء به حتى لا يعيده الدائن تايها
 احضر المحبوس الدين وغاب ربه يريد تطويل
 حبسه ان علمه وقدره اخذه او كفيلا وخلاه
 خاتبة وفي الاشياء لا يجوز اطلاق المحبوس
 الا برضى خصمه الا اذا ثبت اعساره او احضر
 الدين القاضي في غيبة خصمه (ولو قال) من براد
 حبسه (اي بيع) عرضى واقضى ديني اجله
 القاضي يومين او ثلاثة ايام ولا يحبس (لان
 الثلاثة مدة ضربت لا بلاه الاعذار) (ولو عاقر
 يعبه) اي (ليبيعه ويقضى الدين) الذي عليه
 (ولو ثبت قليل) بزازية وسجج تمامه في البحر
 (ولم يمنع غرامه عنه) على الظاهر فلا لزوم فيها

والخلاء وله ان يلزمه بنفسه واخوانه وولده ومن احب والصحيح ان الراى فيه لصاحب الدين ان شاء لازمه
 بنفسه وان شاء بغيره ولا عبرة برأى المديون (قوله لا يلزم) لان الليل ليس بوقت الكسب فلا يتوهم وقوع الكسب
 في يده ليلانا الملازمة لا تفيد ولا يمنع من دخول بيته لغائط وغدا. الا اذا اعطاه الدائن الغدا واحده مكانا
 للغائط وان كان غل المديون السبي ولا يمنع الزوم من ذلك لازمه الا اذا اعطاه نفقة ونفقة عياله فلا منعه
 من السبي وليس له ان يجلسه في الشمس او على الثلج او في مكان يتضرر به (قوله ويستأجر للمرأة) اراد بيان
 ملازمة المرأة والاستحجار ليس يلزم بل المدار على ملازمة المرأة لها قال في البحر وملازمة المرأة ان يلزمها
 امرأة فان لم يوجد حبسها في بيت مع امرأة وجلس هو على الباب او المرأة في بيت نفسها وهو على الباب وليس
 له غير ذلك ثم نقل عن الواقعات له عليها قوله ان يلزمها ويجلس معها ويقبض على ثيابها لان هذا ليس
 بحرام فان هربت الى خربة ان كان يأمن على نفسه يدخل عليها ويكسكون بعيدا منها يحفظ نفسه لانه
 ضرورة في هذه الخلوة كما قالوا فيمن هرب بمتاع انسان ودخل داره ان يدخل عقبه لياخذ حقه انتهى (قوله
 الا لضرر) اي بين بان لا يمكنه من دخول داره حينئذ يجلسه دفعا للضرورة بحر (قوله وكلفه في البرازية الخ)
 عبارتها ان كان في ملازمته ذهاب قوته كلفه ان يقيم كفلا بنفسه ثم يخلى نفسه (قوله اقيامها على النقي)
 فلا تقبل ما لم تأبذ بمؤيد وهو الحبس وبعد مضي المدة تأبذت اذا نظرها انه لو كان له مال لم يقبل ضيق السجن
 ومصارفته (قوله وصححه عزى زاده) وما احب النهاية وهو ما اختاره عامة المشايخ كما في الهداية (قوله وصححه
 غيره قبولها) وبه افق محمد بن الفضل واما عيل بن حماد ابن ابي حنيفة ونصير بن يحيى وهو قول الشافعي واحد
 واعاد الضمير وثنا على البرهان باعتباراته بينة (قوله والمعلول عليه رايه) قال في الخاتبة وينبغي ان يكون مفوضا
 الى راي القاضى ان علم انه وقع لا يقبل ينسب قبل الحبس وان علم انه ابن قبل ينسب وفسر الطرسوسى الواقعة
 بالاغلاط على المدعى في القول والابن بالتلفظ فيه (قوله فان علم الخ) بقى ما اذا لم يعلم من حاله شيئا والظاهر
 انه لا يقبلها جوى (قوله لان اليسار عارض) فينبينه مع ما زاده علم (قوله فتقدم) الاولى حذف الفاء (قوله فتح
 بحثا) عبارته اللهم الا ان يدعى المدعى انه موسر وهو يقول اعسرت واقام بينة بذلك تقدم لان معها علمها بامر
 حادث وهو حدوث ذهاب المال وقال في النهر وينبغي ان يكون معنى المسئلة انه بين سبب الاعسار وشهدوا به
 انتهى (قوله واعتمده في النهر) ورد على اخيه رده على الكمال بانه بحث منه وليس بصحيح لجواز حدوث اليبس
 بعد الاعسار (قوله ان لم يبينوا) اي شهود اليسار عند التعارض (قوله قبلت) لان المقصود منها دوام الحبس
 عليه وفي الخاتبة فان شهدوا انه موسر قادر على قضاء الدين جاز وصح كفى ولا يشترط تعيين المال انتهى وفي
 البرازية ولا يشترط بيان ما به اليسار انتهى (قوله والا) بان ينو ما مقدار ما يملك (قوله لانها قامت للحبوس)
 باثبات ملكه لهذا القدر وفيه انهم ملوا قبول بينة اليسار بان الشهود شهدوا على قدرته على قضاء الدين
 والقدرة عليه انما تكون بملك مقدار الدين فيثبت بهذه الشهادة قدر الملك لكون قدر الدين معلوما في نفسه
 فاذا قبلت لاجل هذا التضمن فكيف لا تقبل اذا صرحوا به وقد يقال انه يغتفر في الضمى ما لا يغتفر
 في التصدي (قوله وابد حبس الموسر) اي في التضمين (قوله انه يباع ماله) ولو عروضا وعقارا (قوله فلا يتأبد
 حبسه) بل يباع عليه ما يوفى به دينه (قوله ولا يحبس الخ) مراده ان النفقة الواجبة للجمعة داخله تحت قوله
 لاني غيره فلا يحبس عليها ان ادعى الفقر الا ان ثبت المرأه يساره من (قوله ان ادعى الفقر) والقول قوله مع بينة
 من (قوله بل يحبس الخ) اضرب انتقالي ولا يحبس عند الالباء الا اذا كان موسرا (قوله اذا برهنت على يساره
 بطلبها) مكر ومع قوله حتى لو برهنت على يساره ثم هذه العبارة ذكرها المصنف بعد قوله لاصل في دين فرعه
 فقدمها المؤلف ووضعها هنالك ليدل الشام لها بما قبلها (قوله ان يتفق عليهما) اي على الزوجة والولد لانها
 لما جاحة الوقت وهو بالمنع قصدا هلاكه فيحبس لدفع الهلاك عنه الا يرى ان له ان يدفعه الاب بالقتل اذا اشتهر
 السيف عليه ولم يمكنه دفعه الا به جوى قال الكمال ويتحقق الامتناع بان تقدمه في اليوم اثنى من يوم فرض
 النفقة وان كان مقدار النفقة قليلا كالداني اذا راي القاضى ذلك فاما بمجرد فرضها لو طلبت حبسه لم يحبس
 لان العقوبة تستحق بالظلم وهو بالمنع بعد الوجوب ولم يتحقق اه (قوله ارعى اصوله) ذكره او امانا وان علوا بحر
 (قوله وفروعه) وان سفلا بحر (قوله وطاهر تقيدهم) اي بالزوجة والاصول والفروع (قوله الا في ثلاث)

لا يلزم الا ان يستتبع فيه ويستأجر للمرأة
 امرأة تلازمها قنية (فروع) لو اختار المطلوب
 الحبس والطالب الملازمة ففي جبر الهداية بخير
 الطالب الا لضرر وكلفه في البرازية بكفيل
 الطالب والمطالب ملازمته بلا امر فاض
 ما لنفسه والطالب ملازمته على ان لا يراه
 لو تفرج بجمعه (ولا يقبل برهانه على ان لا يراه
 حبسه) اقباه ما على الذي وصححه رايه كما
 وصححه غيره قبولها والمعلول عليه رايه
 فان علم اعساره قبلها والا لانه فليحفظ
 بينا رايه الحق من بينة اعساره بالقبول لان
 اليسار عارض والبيئات لا يثبتها لانها
 سبب اعساره وانه قد تقدم في التبر وفي القضية
 عارضا فتح بحثا واعتمده في التبر والام يمكن
 ان لم يبينوا مقدار ما يملك وهو مكر
 قبولها لانها قامت للمعسر لا تقبل (وابد حبس
 والبينت في قامت للمعسر فلت وسبب في الحبس
 الموسر) لانه جزاء الظلم قلت وبه يقضى
 انه يباع ماله لانه عندهما (ولا يحبس لما مضى
 فلا يتأبد حبسه ولده) اذا ادعى الفقر وان
 من نفقة زوجته بدل مال ولا لزمته بقوله
 قضى بالانها ليست بدل مال يساره حبس
 على ما مضى حتى لو برهنت على يساره
 بطلبها (بل يحبس اذا) برهنت على اصوله
 بطلبها كما لو (اي ان يتفق عليهما) وهل يحبس
 وفروعه فيحبس اسما لهم بقرقت وهل يحبس
 بحرته لو لم اره وطاهر تقيدهم لا تكن مام
 من الاشياء لا يضرب الحبس الا في ثلاث بغيره

وعدمها اذا امتنع عن الاتفاق على قرينه اه اي والتقريب غير الاصول والقروع لانها لا بدخلان في الاقارب
ولا تفرض لاحد من الاقارب الا الذي الرحم المحرم (قوله فتأمل عند الفتوى) اقول لا بدخل من الصريح الى
التقييد لما اخذ من ذكر العدد (قوله بدين الصغير) اي بسبب امتناعه عن قضاء الدين المترتب بدمه الصغير افاده
في المنع عن السراج وفي البصر لا يحبس الصبي على دين الاستهلاك ولوله مال من عروض وعقار اذا لم يكن له اب
ولا وصي والرأى الى القاضي في اذن في بيع بعض ماله لا بدفعه وان كان له اب او وصي فانه يحبس ان امتنع من
قضاء دينه من ماله ولا يحبس الصبي الا بطريق التأديب حتى لا يتجاسر على مثله اذا باشر ميبا من اسباب
التعدي قصدا اما اذا كان خطأ فلا كذا في المبسوط (قوله لا يحبس اصل الخ) لانه عقوبة ولا يستحق للوالد عقوبة
لاجل الولد لان التأفيف لما كان حراما حرم الحبس لانه فوقه كمال والمراد بالاصل ما يعم الجلباب الام وفي المحيط
ولا يحبس الابوان والجدان والجدتان الا في النفقة ولولهما انتهى وقيد بالاصل لان الولد يحبس بدين اصله
ويحبس القر بدين قرينه كافي الخاتمة (قوله بل يقضى القاضي الخ) قال في البحر وظاهر اطلاقهم انه لا فرق
بين الموسر والمعسر ولكن ينبغي ان يتنبه لشيء وهو انه اذا كان موسرا وامتنع من قضاء دين ولده وقتلنا لا يحبس
فالقاضي يقضى دينه من ماله ان كان من جنسه والا باعه القاضي كبيعه مال المحبوس الممتنع من قضاء دينه
والصحيح عندهما ما يبيع عقاره كبقوله انتهى (قوله من عين ماله) اي ان كان الموجود من جنس حق الدائن (قوله
اوقيته) اي ان لم يكن من جنس حقه (قوله ولا يستغنى قاض) ولو به ذرعية بخلاف الوصي حيث يملك الايصاء
الى غيره ويملك التوكيل والعزل في حياته لرضي الموصي بذلك دلالة لجزءه وبخلاف المستعير فان له الامارة
بشرطها لانه لما ملأ المنفعة ملك تملكها وقيد المصنف باختلافه قاضيا ليخرج التوكيل والايصاء
فان للقاضي ذلك بلا اذن السلطان بخلاف اختلاف القاضي لان المستغنى يفعل ما لا يفعله الوكيل والوصي
فيكون وقوع الفساد في انقضاء اكثر (قوله الا اذا قوض اليه) لا فرق في الخليفة بين كونه موافقا لمذهب اول انهر
واذا امر القاضي الخليفة ان يسمع القضية والتمهاده ولا يكتب الاقرار ولا يقطع الحكم بفعل ما امره القاضي
وليس له ان يحكم وفي الخلاصة الخليفة اذا اذن للقاضي في الاختلاف فاستغنى رجلا واذن له في الاختلاف
جاز له الاختلاف ثم وثم اه وفي البرازية والتائب يقضى بما شهد واعند الاصل وكذا القاضي يقضى بما شهد واعند
النائب انتهى (قوله لان في الصريح) اسم ان ضمير الشأن محذوف (قوله فان قاضي القضاء) علة لقوله بملكهما
(قوله تقيدها وعزلا) بيان للاطلاق (قوله فانه يستغنى بلا تفويض) بشرط ان يكون المستغنى مع الخطبة
اما اذا لم يكن سمعها فلا لانها من شرائط اقتراح الجمعة بخلاف من سبقه الحديث فاستغنى من لم يشهد الخطبة
حيث يجوز لان المأمور هنا بان وليس بمقتضى الخطبة شرط الاقتراح وقد وجد في حق الاصل انتهى فتح (قوله
للأذن دلالة) لانه لتوقفه لوعرض في وقته ما يمنعه بثبوت الخلف ومعلوم ان الانسان غرض الاعراض
فكان المولى له اذنه في الاختلاف دلالة فتح ولا يمكن انتظار الامام الاعظم لانها لا تحتل التأخير عن الوقت
بخلاف تأخير سماع الخطبة الى وجود الاذن من الامام الاعظم فانه يمكن بحرقه وظاهره جواز الاختلاف
وان لم يكن لسبق حدث كما اذا امرض الخطيب وحصل له مانع فاستغنى خطيبا مكانه انتهى (قوله وما ذكره
ملا خسرو) من ان الخطيب ليس له الاختلاف استدا لا باذن انتهى اي من غير سبق حدث اما اذا سبقه حدث
فيجوز لجواز الاختلاف في الصلاة للضرورة كما ذكر في شرحه (قوله وقدم في الجمعة) قال في البحر وقد صرح
العلامة محب الدين ابن جرير باشيخ شيخنا في البصة في تعداد الجمعة بان اذن السلطان باقامة الخطبة شرط اول
مرة للباقي فيكون الاذن مفهوما لتولية الخطبة والخطيب فاقامة الخطيب نائباً ولا يشترط الاذن لسلك خطيب
انتهى (قوله بغير تفويض منه) اي من السلطان مع (قوله كوكيل وكل) اي باذن فانه لا يشترط بموته وعزله
بموت الموكل بغير (قوله ولا بموت السلطان) قال في الخلاصة الخليفة اذا مات وله عمال وامراء ففهم على حالهم
انتهى (قوله بل بعزله) اي بعزل السلطان له (قوله واعتمده في الدرر) اي في منها حيث قال ولا يشترط اي نائب
القاضي بخروجه اي القاضي عن القضاء وقال في الملتقى فتاويه لا يشترط بعزله ولا بموته بل هو نائب السلطان
الاصيل انتهى فالضمير راجع الى عدم عزل النائب بموت القاضي او بعزله (قوله وتامه في الاشياء) قال في اقتصر
من ذلك اختلاف المشايخ في اذغال النائب بعزل القاضي وموته وقول البرازي الفتوى على انه لا يشترط بعزل

قائل في الفتوى وسجى حديث الولي بدين
الصغير (لا) يحبس (اصل) وان عذر (في دين
اوقيته والصحيح عندهما يبيع عقاره كقوله
يجوز فليست (ولا يستغنى قاض) نائباً الا اذا
قوض اليه (صريحاً كقول من ثبت اولاد
بملكك قاضي القضاء والدلالة هنا أقوى لان
في الصريح المذكور كقولك لا اختلاف
لا العزل وفي الدلالة بملكها كقوله ول من
ثبت واستبدل واستغنى من ثبت فان قاضي
القضاء هو الذي يتصرف فيهم مطلقاً تقيدها
وعزلا بخلاف المأمور باقامة الجمعة فانه
يستغنى بلا تفويض وقال في البحر لا اصل
وغيره وما ذكره من اختلاف من سبقه الحديث فاستغنى من لم يشهد الخطبة
له وانما هو في الجمعة (نائب القاضي الموقض اليه)
وقدم في الجمعة (نائب العزل) (قوله بملكها كوكيل
الاستغنى) (قوله لا العزل) (قوله بملكها كوكيل
وهو السلطان وحيد منه) (ايضا) (بعزله) ولا بموته
القاضي بغير تفويض منه (ايضا) (بعزله) (ايضا) (بعزله) (ايضا) (بعزله)
وكل (د) كذا (لا يشترط) (ايضا) (بعزله) (ايضا) (بعزله) (ايضا) (بعزله)
ولا بموت السلطان بل بعزله (ايضا) (بعزله) (ايضا) (بعزله) (ايضا) (بعزله)
ملك وغيرهم في الوكالة واعتمده في الدرر والمقتضى
وفي البرازية وعليه الفتوى وتامه في الاشياء

القاضي يدل على ان الفتوى انه لا ينزل بموته بالاولى ثم نقل عن التتارخانية القاضي رسول عن السلطان
في نصب النواب انتهى (قوله لا ما ذكر ابن الغرس) اي في القوا كالبدينية من ان نائب القاضي في زماننا ينزل
بعزله وبموته فانه نائب عنه من كل وجه انتهى منع (قوله لو اهلا) اي لو كان النائب اهلا للقضاء فان كان رفيقا
او محدودا في قذف او كافر لم يجوز (قوله بل لو قضى فضولي) ولو من غير اختلاف اصلا كما في البحر (قوله في غير
نوبته) اي نوبة القضاء اي في غير الايام التي عينها الامام لقضائه فيها (قوله واجازه) اي في الايام المعينة له (قوله
قال وبه علم الخ) لا اثر لهذه العبارة بعد التصريح بمضمون ما قبل وصاحب البحر لم يذكر الفضولي اولا كما ذكره
المؤلف واخذ حكمه من صحة اجازة حكم المستخلف من قاضي غير مأذون فانه حينئذ بمنزلة الفضولي (قوله
في الاشياء) قال في بيان احكام العبيد ولا يلي اي العبد امر اعاما الا بناية عن الامام الاعظم فانه نصب القاضي
بناية عن السلطان ولو حكم بنفسه لا يصح ولو اذن السلطان لعبد بالقضاء قضى بعد عتقه جاز بلا تجديد اذن
انتهى (قوله بخلاف صبي بلغ) قال في احكام الصبيان عن البرازية السلطان او الوالي اذا كان غير بالغ فبلغ يحتاج
الى تقليد جديد انتهى ولم يذكر كونه قاضيا الا انه يدخل في عموم الوالي (قوله نرج الحكم) فانه اذا رفع حكمه
الى قاض امضاء ان وافق مذهبه والا بطل لان حكمه لا يرفع الخلاف كما ياتي في التعظيم انتهى حلي (قوله
ودخل الميت الخ) ودخل قاضي اهل البني فان قاضي اهل العدل يتخذ من قضاياه ما كان عدلا كذا في كتاب
الخروج من سير الاصل انتهى مجتبي (قوله لانه نكرة) اي قاض (قوله قبل ذلك كذلك) اي قبل الرفع امضاء
بعد الرفع اليه (قوله نفذ) اي جعله بحكمه نافذا لازما وهدامه واجب فليس له ان يرد فلو رد فرفع الى ثالث
امضى قضاء الاول ورد الثاني كما في المغني وغيره فمستثنى (قوله والعمل بمقتضاء) عطف لازم (قوله لو مجتهدا
فيه) اي لو كان الحكم مختلفا فيه وكان كل قول مستندا الى دليل وليس هذا احترازا من الجمع عليه فانه يحضبه
بالاولى بل عما اذا كان الحكم لا دليل عليه او خالف كتابا او سنة او اجماعا او حديثا تغنى عن هذا القيد بما ياتي
اي من قوله الا ما خالف كتابا الخ انتهى حلي مزيدا (تتمة) ما ذكر اذا كان الاختلاف في المقضي به اما اذا كان
في نفس القضاء ففيه روايتان الصحيح انه لا يتخذ الا في محل الخلاف لا يتوجه قبل القضاء فان قضى وجد محل
الخلاف والاجتهاد فلا بد من قضاء آخر يرجح احدهما وذلك مثل القضاء على الغائب ولذا نائب وقضاء الحدود
في قذف وشهادته بعد التوبة يجر من الزيلعي وفيه عن الفتح اذ ارأى المصلحة في القضاء على الغائب اوله حكم
ينفذ ولا ينتقل الى امضاء قاض آخر وفي الخلاصة الفتوى على هذا (قوله عالما باختلاف العلماء فيه) هذا
في القاضي المجتهد وفي القسبة القاضي المقلد اذا قضى بخلاف مذهبه لا يتخذ وفي الفتح الفتوى على قولهما
انه لا يتخذ قضاؤه في المجتهد فيه بخلاف رايه فاصيا او عامدا لان التارك لمذهبه عمدا لا يفعله الا لهوى باطل
لا قصد جيل واما الناسي فلان المقلد ما قلده المذهب لا المذهب فيه وهذا كله في المجتهد اما القاضي المقلد
فانما اوله الحكم بمذهب ابي حنيفة ولا يملك المخالفة فيكون معزولا بالنسبة الى ذلك الحكم انتهى وادعي في البحر
ان المقلد اذا قضى بمذهب غيره او برواية ضعيفة او بقول ضعيف نفذ واقوى ما تمسك به ما في البرازية ان لم يكن
القاضي مجتهدا وقضى بالفتوى على خلاف مذهبه نفذ وليس لغيره نقضه وله نقضه عن محمد وقال الثاني ليس له
ان ينقضه انتهى وما في الفتح يجب ان يعول عليه في المذهب وما في البرازية محمول على رواية عنهما اذ قصارى
الامر ان هذا منزل منزلة الناسي لمذهبه وقدم عنهما في المجتهد انه لا ينفذ فالمقلد اولى انتهى ثم تصرف واقره
الجوى قال الشربلالي ونقل هذا في البرهان عن السكال ثم قال وهذا صريح الحق الذي بعض عليه بالنواجد
انتهى وقوله باختلاف الفقهاء قال العلامة على المقدسي الفقهاء جمع فقيه وهو في لسانهم المجتهد حموي (قوله
فلو لم يعلم لم يجوز قضاؤه) ودرج غير واحد انه ليس بشرط فينفذ على المخالف علم القاضي بالخلاف في المسئلة ام لم يعلم
اقول ينبغي عدم اشتراط العلم بالخلاف لاسيما في زماننا فان قضاء زماننا لا معرفة لهم بمذاهم فضلا عن علمهم
بمذاهب بقية المجتهدين انتهى ابن الغرس في القوا كانه ثم نقل عبارة الخلاصة الاتية وقد سلف ان هذا في المجتهد
(قوله وكأنه يسيرا) وجهه ما ذكر ابن الغرس من قوله فان قضاء زماننا الخ وخبر كان محذوف تقديره افق به
(قوله بعد دعوى صحيحة) ظرف لقوله الزم اي الزم القاضي الحكم بعد دعوى صحيحة صادرة بين يديه انتهى
حلي والاولى ان يرجع الى قوله حكم قاض يعني انما ينفذه اذا وقع حكمه بعد دعوى الخ ولا يشترط احضار

قوى فتاوى المصنف وهذا هو المعتمد في المذهب
لا ما ذكر ابن الغرس مخالفة المذهب (قوله في
غيره) اي غير الموضع (ان قضى عنده او
في غيبته و (اجازه) القاضي (صحيح) قضاؤه
لو اهل لابل لو قضى فضولي او هو في غير نوبته
واجازه جاز لان المقصود حصول رايه بغير قال
وبه علم دخول القضية في القضاء (فرع) في
الاشياء والمنظومة المحية لو قوض لعبد فقوض
لغيره مع ولو حكم نفسه لم يصح ولو عتق قاضي
صحيح بخلاف صبي بلغ (واذا رجع اليه حكم قاض
نرج الحكم ودخل الميت والمعزول والمخالف
رايه لانه نكرة في سياق الشرط فيم فافهم
(آخر) قيد اتفاق اذ حكم نفسه قبل ذلك
كذلك ابن كمال (نفذه) اي الرم الحكم والعمل
بمقتضاء لو مجتهدا فيه عالما باختلاف الفقهاء
فيه فلو لم يعلم لم يجوز قضاؤه ولا يحضبه الثاني
في طاهر المذهب زيلعي وعيني وابن كمال لكن
في الخلاصة ويقتضي بخلافه وكأنه يسيرا فليحفظ
بعد دعوى صحيحة من خصم على خصم حاضر

شهود الاصل بل يكفي اثبات قضاء القاضي قال في البرازية قاضي المدة حكمكم على رجل بمال وسجل ثم مات
القاضي واحضر المدعي خصمه المحكوم عليه عند قاض آخر وبرهن على قضاء الاول اجبره الثاني على اداء
المال ان كان الحكم الاول صحيحا ولا بد من تسمية القاضي واسمه وكذا في كل فعل لا بد من تسمية الفاعل
ونسبه بغير تصرف (قوله فيحكم بذهبه) اراد بالحكم الافتاء بقرينة قوله كان افتاء ولانه لا حكم من غير دعوى
انتهى حلي والاولى ان يكون قوله كان افتاء واجعا الى حكم الاول الذي صدر من غير دعوى صحيحة (قوله
وسيجي آخر الكتاب) الى في مسائل شتى قبيل القرائن ونذكر عبارته مع المصنف لزيد اوضح فيها وهي شرط
نفاذ القضاء في المجتهدات من حقوق العباد ان يصير الحكم في حادثة بان يقدمه دعوى صحيحة من نفسه على
خصم حاضر منازع شرعي فلو برهن بحق على آخر عند قاض فقتضى به برهانه بدون منازعة وعخاصة شرعية
وتداع بينهما لم ينفذ قضاؤه لفقد شرطه وهو التداعي بخصومة شرعية وكان افتاء فيحكم بذهبه فلو رفع اليه
اي الى الخلفي قضاء مالكي بلا دعوى لم يلغى اليه وعمل الخلفي بمقتضى مذهبه لعدم تقدم ما يمنع من ذلك
الخروج قضاء المالكي مخرج القنوي لعدم تقدم النصوص الشرعية التي هي شرط انعقاد القضاء في حقوق
العباد انتهى (قوله وانه اذا ارتاب الخ) عطف على الضمير المستتر في يجي فان هذا الحكم مذكور هنا ايضا
انتهى حلي وقيد بالارتاب لانه اذا لم يرتب فيه لا يتعرض له انتهى ذكره المؤلف هناك قال صاحب التمهيد بعد ان
نقل عن البصيرانه اذا ارتاب الخ ولم اجده لغيره وبه المعنى (قوله قال) الى صاحب البصيرانه انتهى حلي (قوله لانه
ما ذكر) اي من الدعوى والحادثة وانما يقيم صاحب الواقعة بينة يشهدون على حكم القاضي فلان يكتب له
القاضي الثاني انه اتصل به حكم الاول ونفذ ما انتهى بغير قلة وقد يكتب على وثيقة القاضي الاول من غير اقامة
بينه على حكم الاول وفي المنع فيكون معناها كما ذكره بعض المتأخرين احاطة القاضي الثاني علما بما وقع
القاضي الاول وانه غير متعرض له والله تعالى اعلم انتهى (قوله قد تدارفوا القضاء بالموجب) قال ابن الغرس
في القواكه البدوية ذكر الموجب في القضاء لا يعرف للسلف وانما كانت صرايح فيقال شلتاقتى له بالدار
ابو الغرس اوبان بسلمه الدين المبيعة اوبان بقبضه الدين الى غير ذلك من الامور التي يتوجه بها القضاء شرعا
وهذا هو الاصل في هذا الباب يعني التصريح بعين المحكوم به ثم تعورف القضاء بالموجب توسعا واسترا
ثم هزلت الى احوال الامران بقول قضيت بالموجب من لا يعرف مدلوله في الاصل فضلا عن مدلوله في تلك
القضية الشخصية انتهى (قوله وهو عبارة الخ) الموجب معناه لغة ما توجه به الشيء والقضاء واضطلاحا بارة
عن المعنى المتعلق بما اي بعقد اضيف ذلك العقد اليه اي الى الموجب في ظن القاضي فهو عالم به حاكم وقوله
شرعا مرتبط باضيف اليه وقوله من حيث انه اي القاضي يقضي به اي بذلك المعنى وهو مرتبط بالمتعلق
مثاله اذا باع يما صحيحا وقضى القاضي بموجبه فوجب ذلك البيع في هذه الصورة فتضاء وهو خروج العين
المبيعة عن ملك البائع ودخولها في ملك المشتري واستحقاق التسليم والتسلم في كل من الثمن والتمن الى غير ذلك
من مقتضيات البيع ولو ازمه فذلك المعنى المحكوم به المضاف الى البيع المتعلق به في ظن القاضي شرعا
هو الموجب هنا وهو الذي اقتضاء عقد البيع (قوله من حيث انه يقضي به) يخرج بذلك ما اذا قضى في انبي ببيعة
يسع عقاره وموجبه فانه لا يكون حكما منه بانه لا شفعة للجار لعدم حداثتها وكذا اذا قضى حنفي لا يكون حكم
بار الشفعة للجار وان كانت الشفعة من مواجبه لان حداثتها لم توجد وقت الحكم ولا شعور للقاضي بها انتهى
افاده في البصر فلم يكن هذا الموجب متعلقا بالحكم من حيث انه قضى به فتأمل (قوله فان حكم حنفي بموجب
يسع المدبر الخ) اي لو باع مدبره ثم حصل في ذلك البيع تنازع والتداعي عند القاضي الخلفي فاستوفى وحكم
بموجب ذلك البيع فان ذلك الحكم يكون صحيحا ومعناه الحكم بطلان هذا البيع فالموجب فيه هو المعنى
الذي اضيف الى ذلك البيع المحكوم به في ظن القاضي شرعا وهو كون ذلك البيع باطلا (قوله ولو قال الموثق)
اي او القاضي (قوله وحكم بمقتضاه) اي بمقتضى بيع المدبر (قوله لا يصح) لانه لا مقتضى لهذا البيع عند الخلفي
فهم وحكم باطل لا معنى له وكان للقاضي الثاني ان يحكم ببيعة ذلك البيع ولا يمنع من ذلك ما فعله القاضي
الخلفي لان بيع المدبر باطل عنده فلم يتوجه الحكم بمقتضاه اذا لا مقتضى له اذا البيع لا يقتضي بطلان نفسه
انتهى من القواكه (قوله وبه يظهر الخ) الذي ظهر من عبارته المختصرة ان بينهما التباين وانما يعلم العموم من

والا كان افتاء فيحكم بذهبه لا غير صحيح
آخر الكتاب وانه اذا ارتاب في حكم الاول
طلب شهود الاصل قال وبه عرف ان ما قيد
زمانا لا اعتبار لما ذكره قد تدارفوا في زمانا
القضاء بالموجب وهو عبارة عن المعنى المتعلق
بما اضيف اليه في ظن القاضي حنفي بموجب بيع
كان سعاد الحكم بطلان البيع ولو قال الموثق
وحكم بمقتضاه لا يصح لان الشيء لا يقتضي
بطلان نفسه وبه يظهر ان الحكم بالموجب اعلم من

صارة في القوم فان قال في القوم انه يلزم ان الموجب في بيان الحكم اعم من المقتضى فيجب ان الموجب
 يدل المقتضى في بعض صور القضاء كما في صورة بيع المذبر السابقة انتهى ويجمع المقتضى والموجب في صورة
 القضاء بموجب البيع القديم وقد تقدمت حال في القوم كما هو الحال ان الموجب هنا يصدق بالمقتضى وبدونه
 وصورة القصد اكثر واعلم انهما لا ينفك عن بعضهما البعض وانما حدثت نسبة المصوم
 وانما هو من بينهما ولم يخطئها على عدم سواء فيصدق المقتضى على كل ما يصدق الموجب لانه قد وجدوا في
 التغيير من المعنى الاصل في لفظ الموجب دون المقتضى والاصل في الالفاظ البقاء على الدولات الاحلية
 ولا يصح ان التغيير الابدلي وداع ذلك الداعي هو ان اصطلاح الموثقين والمشرعين في التغيير بالموجب دون
 المقتضى في كل حالة وراينا ان الموجب تارة يكون جهة الذي تارة بطلانه كما سبق فاقضى الحال تغير الموجب
 عن مدلوله الاصل وهو ما اوجبه الشيء الذي هو معنى المقتضى الى معنى اصطلاح علم من اصطلاح الموثقين
 والمشرعين وهو ما عرفه به المؤلف من انه المعنى المتعلق الخ ولا شك انه اعم (قوله الامام عري عن دليل مجمع)
 ذكره بعد ذكر الكتاب والسنة والابحار والمراد به كما رأيت جهات في القضاء بسقوط الدين عند تركة مطلوبة
 الله ان سنين (قوله او ما خالف كتابا) لا غير قطعي لانه لا كتاب يتروله التسمية اما مخالفة القطعي منه فكفر كتابا لانه
 القطعي من السنة المتواترة والمشهورة فتاواه السعد في التلويح (قوله لم يختلف في تأويله السلف) مراده بالسلف
 من سلف الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه وعن سائر الائمة (قوله يترك التسمية) اي كالتضاء يلزم عن
 تركة التسمية هذا اعلم ان الشافعي رضي الله تعالى عنه جعل تركة التسمية عند احلال الاكل ههنا يبعه لقوله
 تعالى او فسخا اهل خير الله في بيان الحرمان بفعل الحرمان ما اهل عليه بغير ذكر الله لا المسكوت عليه هذا
 وجعل عليه لقوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وانه لقضى على فعل الواو الحال اي حال كونه فسخا
 ولا يكون فسخا الا بالاحلال بغير ذكر الله تعالى وعندنا من تركة التسمية عند الاكل اكله ولا يبعه اخذنا بهذه الاية
 وقوله تعالى وانه واوه لا عطف والضمير الى الاكل المأخوذ من لا تأكلوا الى الموصول الذي هو ما وجعل الواو
 حالية كما اوجه به الشافعي رضي الله تعالى عنه فيكون قيد انتهى مما لم يذكر اسم الله عليه فيخص بهذا التقييد
 بالنية وما ذكره عليه غير اسم الله من دون بان التاكيد بان واللام نافية ولو سلمنا الطولية فلا فسخ لم يقيد انتهى بل
 اشارة الى المعنى الموجب له كالتقريب الخ وهو مرام وبهذا اي بقوله وعندنا المقيد لا تنافي الا صاحب ظهر
 ضعف ما ذكره من مفهوم ان القضاء بما ذكره جازر عندهما لا عندنا يوسف (قوله او سنة مشهورة) او متواترة
 دلالة غير قطعية كما سلف واحترزوا المشهورة عن الغريب زيلعي (قوله كتحليل) اي كالحكم جعل الطلقة الاثنا
 بغير وجع الطلج فلا يقول سعيد بن جحر (قوله لكل المتعة) اي كالتضاء بصفة تكساح المتعة (قوله تركيب ام الولد)
 اي كالتضاء بصفة يسع ام الولد من قاض قلده واود الطاهرى فانه يقول بصفة بغير (قوله على الاظهر) وعليه
 القنوى وهو قول محمد بنه على ان الاجماع المتأخر برقع الخلاف المتقدم (قوله وقيل بغير) وهو قولهما بناء على
 عدم الرقع لا يلزم عليه من تحليل بعض الصحابة وفي النسخ انه متوقف على قضاء قاض آخر اعضاء الواو اولا وقد
 سلف في الاستيلاء وفي الهندية عن البدائع فينظر ان كان القاضي الثاني يرى انه يجهت فيه بغير قضاء ولا يردده
 وان كان يرى انه قد خرج عن حد الاجتهاد فصار مستقاه عليه لا يستغنى بل يردده (قوله ومن ذلك ما لو قضى
 بشاهد وعين) ذكر في كتاب الاستحسان انه ينفذ على قول الامام الاعلى قول الثاني وفي قضية الجاهل انه يتوقف
 على امضاء قاض آخر عندئذ (قوله بتعيين الولي واحدا من اهل المحلة) يعني انه القائل وحلف الولي كما ذكره
 الشرح حال بعض العلماء وهو قول مالك وقول الشافعي في القديم اذا كان بين المدعي عليه وبين القليل عبادة
 ظاهرة ولا يعرف له عبادة مع غير المدعي عليه وبين دعواه في المحلة ووجوبه تحيلا مدة قربة فان القاضي
 يحلف ولي القليل على دعواه فاذا حلف تعفى عليه بالانحصار وعندنا فيه الدية والقسامة فيكفي في الجملة
 فاذا قضى بالقدر ثم رجع الى قاض آخر ينفذ لان هذا القضاء مخالف للاجماع هندية (قوله او بصفة تكساح
 المتعة) قال في الهندية اذا تزوج امرأ عشرة ايام فاجاز قاض من القضاة سبلا لانه عند زفر اذا تزوج امرأ
 الشهر يصح ويغفل ذكر الوقت فلو قضى بغير هذا التكساح ينفذ بخلاف متعة النساء وصورة اذا قال اتفق بك
 مدة فكذلك انتهى وفي الفقهية وغيرها ان صورة المتعة ان يقول لاسم الله متعني فبذلك يكف من الدراهم

(الاجماع) من غير دليل مجمع او (خالف كتابا)
 لم يختلف في تأويله السلف كقوله التسمية (او سنة)
 من قول كتحليل بلاوطي لخالفه حديث
 العسيلة المشهور (اراجعوا) محل المتعة
 الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه في قوله (او سنة مشهورة)
 المتعدي في قوله (او سنة مشهورة) من ذلك ما
 المتعدي في قوله (او سنة مشهورة) من ذلك ما
 المتعدي في قوله (او سنة مشهورة) من ذلك ما

ذكره اولاً وصورة المؤقت صورة المتعة الا انه لا يكون الا باقتضائهم والاشكال مع التوقيت (قوله اوبعضه
 بيع معتق البعض) في الهندية من الظهيرة وسيل اعتق له لم عبده او كان العبد بين اثنين اعتقه احدهما
 وهو مسروق في القاضي الاخر في بيع نصيبه فباع ثم اختصما الى قاض آخر لا يرى ذلك فذكر ان الحصاص
 ان القاضي يبطل البيع والقضاء وحكي شمس الاثمة الخلو ان من المنايع ان ما ذكره الحصاص ليس فيه شيء
 عن اصحابنا ولولا قول الحصاص لما انه يتخذ قضاء ولا قضاء في فصل بمحمد فيه انتهى (قوله اوبعضه من الدين
 بعض سنين) قال في الهندية لو قضى بابطال المهر من غير مئة ولا اقرار اخذ به قول بعض الناس ان قدم الشكاح
 بوجوب سقوط المهر لان الظاهر سقوطه اما بالانقضاء او بالبراءة لهذا القضاء باطل انتهى (قوله اوبعضه
 طلاق الدور) كما اذا قال ان طلاقك فانت ما انتي قبله ثلاثاً فان القلبية تلتزم وتطلق ثلاثاً لان صحة تهليق الثلاث
 تؤدي الى ايمانها فلو قضى قاض بصحة التهليق وبطلان الطلاق وبقاء الشكاح لا يتخذ (قوله في باب) «باب
 التهليق من كتاب الطلاق» (قوله وقضاء عبداً) امتشك بانه العبد يصلح شاهداً عند مالك وشريح فيصلح قاضياً
 فاذا اتصل به امضاء قاض آخر ينبغي ان يتخذ كما في الحدود في القذف انتهى هندية (قوله مطلقاً) سواء قضيا
 على حر او عبد بالغ اوصى مسلم او كافراً انتهى علي (قوله ابدأ) ليس فيه كبير فائدة (قوله وعد منها في الاشياء)
 افادته في الاشياء لم يستوفها وهو كذلك قال الحموي والكلام على المسائل التي يتقرر فيها قضاء القاضي
 مستوفى في الشرح والبرازية وجامع الفصولين والثانية والصيرفية والفتح من اراد ذلك فليراجع هذه الكتب
 المذكورة انتهى (قوله يتقارب بين) اي بما ذكره المصنف والشرح قد كثر زيادة عليه قضى بطلان الدعوى
 بعض سنين او فرق بين زوجين لغيره عن النفقة حال غيبته او حكم بصحة شكاح حرية اياه اربانه اوبعضه فكاح
 ام من يشهدها اوبعضه تأجيل العنين لو بعد من صحة الرجعة بلا رضاهما او بعدم وقوع الثلاث على الحامل
 او بعدم وقوعها على غير ذلك شول بها اوبعضه وتوقع طلاق الحائض او بعد وقوع الزنا على الواحدة او بعدم
 وقوع الثلاث بكلمة اوبعضه وتوقع الطلاق في طهر جامعها فيه ما وبشهادتها اذ كان طلق امرأته قبل الدخول
 بها بعد قبض المهر والتجهيز او بالشهادة على خطا ايه اولى الخدود والقصاص من شهادة رجل وامرأتين
 او ثمانية ديوانه وقدرت اوبعضه شاهده على حث لم يذكر ما فيه الا انه يعرف خطه وختمه اوبعضه من شهد
 على قضية مختومة من غير ان تقرأ عليه او قضى لولده بشهادة الاجانب او حكم بالجر على مفسد مستحق له
 او بطلان دعواه او امرأته عن التودد على قول البعض انه لا يخفى له في اوبعضه ضمان الخلاص والزمن تسليم
 الدار عند الاستصفاق او بالزيادة في مظلوم الامام من اوقاف المسجد او بعدم ذلك الكفار مال المسلم المحرور بدراهم
 او بجزاير بيع درهم بدرهمين اخذ بقول ابن عباس رضي الله تعالى عنهما اوبعضه صلاة المحدث او بالقسم على
 اهل الحلة بثلث الحال قياساً على النفس اوبعضه القذف بالتعريض اوبعضه في رقيق اعتق الميت منهم واحداً
 اوبعضه جواز تصرف المرأة في مالها بغير اذن زوجها بجر من فواته الفقهية وذكر في الهندية في القرعة نقض
 القضاء لان مال الشكا والشافي وصحة الله تعالى بقولان بالقرعة كذا في العمادية (قوله قد كثر في المذنب لما يتخذ
 بيع صور) حيث قال فان لمضى قضاء من حث في قذف وتاب او قضاء الاعي او قضاء امرأة بعد او قود او قضاء
 قاض لامرأته او قاض بشهادة المحرور والكاتب وبشهادة الاعي او قاض لامرأته بشهادة زوجها او قاض بعد او قود
 بشهادتها نفذ حتى لو ابطله فان نفذه ثالث انتهى علي وفي هذه الاخير نظر فانه تقدم في المسائل المذكورة آنفاً
 انه اذا قضى في الحدود والقصاص بشهادة رجل وامرأتين لا يتخذ قضاء وشهادتهما واحدة يكون اولى بعدم
 التفاضل (قوله منها ما لو قضت بعد وقود) كذا في الثانية وذكر الشيخ الامام نجر الدين على البرزوي في مقدمة قضاء
 الجميع انه لا يتخذ هندية (قوله وسيجي متناً) اي في باب كتاب القاضي الى القاضي (قوله خلافاً لما ذكره المصنف
 شرحاً) اي هنا وقد علمت انهم يقولون (قوله والفرق الخ) هذه تفرقة عرفية ولا تقدر على تهليق وما اختلف فيه
 الا الذين اوتوه وما اختلف الذين اوتوا الكتاب الامن بعينها ما ياتهم البيضة ولا دليل لهم والمراد انه خلاف
 لا دليل له بالنظر للخصائص ولا لافاقائل اعتمد دليلاً لهم مسائل الخلاف التي لا يتخذها هي ما تقدمت من قوله
 الاما خالف حكيماً بالتح (قوله الاصح نعم) وقيل انما يعتبر الخلاف في الصدر الاول قال في الفتح وعندي ان هذا
 لا يقول عليه فان صح ان الشكا والباحثية والشافي يختصرون فلا شك في كون الحمل بائناً والاعلان ولا شك

اوبعضه بيع عبداً (معتق البعض اوبعضه من الدين
 بعض سنين اوبعضه) طلاق (الدور وشهادة
 الشكاح) كما في باب (وقضاء عبداً وصبي
 مقداد) قضا من الزوجين بشهادة المرافعة (لا يتخذ
 كالمعتق بين الزوجين بشهادة المرافعة) لا يتخذ
 في الكل وعد منها في الاشياء بئناً واربعة
 في الكفر في الدرر لما يتقدم من تناقضها
 ما لو قضت المرافعة وقود وسجين تناقضها
 لما ذكره المصنف شرماً والاصل ان القضاء
 يصح في موضع الاختلاف لا في اختلاف الشافعي
 ان الاول دليل على الثاني في اختلاف الشافعي
 معتبر الاصح نعم صدر الشريعة

انهم اهل اجتياز دفعة ويؤيده ما في الذخيرة خالف الاب الصغيرة على صداقها ورأى خيرا لها صحح عنهما
وبرى الزوج عنه فلو قضى به قاض فذو مثل شيخ الاسلام عطاء بن حمزة عن ابي صغيرة زوجهما من صغير وقبل ابوه
وكبر الصغيران وبينهما غيبة منقطعة وقد كان التزوج بشهادة الفسقة هل يجوز للقاضي ان يبعث الى شامي
المذهب ليطلب هذا النكاح بسبب انه كان بشهادة الفسقة قال نعم (قوله يوم الموت لا يدخل تحت القضاء) يعني
تقص الموت ووقته لا يتعلق به حكم يرى عن التطهين (قوله بخلاف يوم القتل) فانه يدخل تحت القضاء وبه
تاريخه ومثل القتل النكاح ونحوه فلو اقامت امرأة ميتة انه تزوجها يوم النحر بمكة ففقهي يثبتها ثم اقامت
امرأته اخرى اليينة على انه تزوجها يوم النحر بخرا ان لا تقبل يثبتها لان النكاح يدخل تحت القضاء فاعتبر
التاريخ (قوله فلو برهن على موت ابيه يوم كذا) اي وان مات ترك ميراثا (قوله قضى بالنكاح) فيجعل لها
الصداق والميراث مع الابن لان يوم الموت لا يدخل تحت الحكم والميراث يستحق به ابني على الموت فجعل
تاريخ الموت وعدمه بمنزلة واحدة فتقبل البيئتان جميعا ويقضى بحق كل واحد منهما لان العمل بهما يمكن
وقال قاضي خان في توجيه المسئلة ان حكم الموت لا يثبت بوقت الموت بل في اي وقت يموت يكون ماله لورثته
قصار كان الابن امام ميتة على موت الاب ولم يذكروا الوقت وذلك لا يمنع من قبول ميتة المراء (قوله وجميع
العقود) من البيع والوصية والهبة والصلح ونحوها (قوله والمدانيات) كالكف والوديعة المستهلكه
فان حكمها كالقتل في تعلق القضاء بها كما سلف في النكاح (قوله الا في مسئلة الزوجة التي معها ولد) صورتها
كما في الولوالجية رجل ادعى على رجل انه قتل اباة عمدا بالسيف منذ عشرين سنة وانه وارثه لا وارث له سواء
واقام ميتة على ذلك فجاءت امرأه ومعها ولد فاقامت ميتة ان والدها تزوجها منذ خمس عشرة سنة وار هذا ولده
منها وارثه مع ابنه هذا قال الامام رضي الله عنه الى عنه استحسن في هذا ان اجيز ميتة المرأة واثبت ذنب الولد
وابطل ميتة الابن على القتل وكان هذا للاحتياط في امر النسب بدليل انها واقامت اليينة على النكاح
ولم تأت بالولد فاليينة ميتة الابن دون المرأة وهو قولهما ايضا انتهى (قوله من الاول) وهو يوم الموت الذي
لا يدخل تحت القضاء (قوله ادعياء ميراثا) فيقول كل هذا لي ورثته من ابي مثلا والمدعي في يد ثالث (قوله
فلا سبقهما تاريخا) فان لم يورثا وارثا تاريخا واحدا فانصافا ووجه القبول ان التراجع وقع في تقدم الملك قصدا
(قوله برهن الوكيل) اي قبض الدين (قوله فادعي) اي المطلوب منه الدين (قوله موت الطالب) بعد التوكيل
فليس له حق القبض منه (قوله صرح الدفع) اي دفع المطلوب الوكيل وهذا ليس فيه حكم حتى يقال ان يوم
الموت دخل تحت الحكم وانما هو دفع للدعوى (قوله من ابيه) اي ابي ذي اليد (قوله وبرهن ذواليد) وهو ابن
من ادعى عليه الشراء (قوله على موته) اي موت ابيه (قوله لم تسجد) وهو قول عمر الحافظ قال في القنية
وهو الصواب ووجهه والله تعالى اعلم ان ذكر اليوم يلغو من الطرفين فكانت دعوى الشراء من الاب مجردة
عن ذكر الوقت وقد اثبتت باليينة فيفضي له واما لو نظر لها لكان دعوى ابن المتوفى فعاقتسج فلينأمل (قوله
وقبل تسجد) هذه من المستثنى بالنظر لهذا القيل (قوله وسره) اي الحكم في الفرق بين الموت والقتل
قال في الاجناس فرق محمد بينهما بان القتل يتعلق به حق لازم والموت ليس فيه حق لازم ويثبت ان اقتل ظلم
لا يعري عن قصاص اودية وفي قبول ميتة المرأة على النكاح في المسئلة السابقة في زمان متأخر اسقاط ما زام
بالقتل لا متناع ان يكون مقتولا في زمان ثم يبقى حيا في تزوج والحاصل ان ثبوت القتل لما تضمن حقا لازما
لا يعتد بميتة المرأة لتضمنها اسقاط هذا الحق ولا كذلك في الابن على الموت لان ميتة المرأة لا تضمن اسقاط حق
الابن لانه يرث معها كما يرث اذا انفرد فلم تعارض البيئتان في الارث بين اسقاطه واثباته فلهذا لا يمنع قبول
بينها انتهى يرى ملخصا (قوله ليس محلا للتراجع) لانه لا يتعلق به حكم وسبب الارث منه مقد قبله وفي اي وقت
يموت يكون ماله لورثته (قوله ليرتفع) اي التراجع باثباته اي الموت (قوله ويتخذ القضاء بشهادة الزور) اي الكذب
سوى وكذا بالنكاح قال في القنية ادعى عليه جارية انه اشتراها بكذا فانكر خلف فنكل فقضى عليه بالنكاح
فعل الجارية للمدعي ديانة وقضاء كما في شهادة الزور انتهى وفي البحر وأثم الشاهدان اثم عظيم (قوله ظاهر اوطانها)
المراد بالتعاظاها ان يعلم القاضي المرأ الى الرجل ويقول سلمى نفسك اليه فانه زوجك ويقضى بالنفقة والقسم
رب السناد باطنا ان يجعل له وطوها ويجعل اهل التمكن فيها وبين الله تعالى لان الرجال عبيد الله والنساء اماءه

(يوم الموت لا يدخل تحت القضاء بخلاف يوم
القتل) فلو برهن على موت ابيه في يوم كذا ثم
برهنتم امرأه ان الميت نكحها بعد ذلك فقه
بالنكاح ولو برهن على قتله فيه فبرهنتم ان
المقتول نكحها بعده لا تقبل وكذا جميع العقود
والمدانيات الا في مسئلة الزوجة التي معها ولد
فانه يجعل يثبتها تاريخا من اقبل انسابه واستثنى
القاضي به من يوم اقبل ادعياء ميراثا
محتوها من الاول ما قبل الوكيل على وكالته
فلا سبقهما تاريخا في المطلوب موت الطالب صح
وحكمهما فادعي المراء من ابيه منذ سنة ويرهن
الدفع برهن موته منذ سنة عبارة عن رفع التراجع
ذواليد على القضاء باليينة عبارة عن رجوع التراجع
ومن ان القضاء باليينة عبارة عن رجوع التراجع
والا موت من حيث انه موت فانه من حيث
لا يمنع باثباته بخلاف القتل فانه من حيث
هو مثل التراجع كما لا يخفى (ويتخذ القضاء
شهادة الزور طهرا وابطنا)

والملوك ولاية اجبارا رافاه على النكاح وولاية الله عليهم ما اتهم من ولايتهم على انفسهم (قوله حيث كان المحل قابلا) وان كانت المرأة تحت زوج او كانت معتدة او مكرمة بمصاهرة او برضاع لا يتعد لانه لا يقبل الانشاء وهل يشترط حضور الشهود وقت القضاء في صورة التزوج عامتهم على الاشتراط وهو المعتقد واذا قلنا بعدمه وهو اوجه كما في فتح القدير من النكاح فوجهه انما يجعل حكم الحاكم انشاء مقتضى في ضمن صحة القضاء والثابت اقتضاء لا تراعى فيه شرائطه (قوله والقاضي غير عالم بزورهم) فلو علم القاضي كذب اليهود لم يتعد بصر عن الفتح (تنبيه) اشار المصنف بنقض القضاء الى ان قضاء القاضي يحل ما كان حراما في معتقد المقتضى له قال في الولوية الجدية ولو قال لها انت طالق البتة تخاصمها الى قاض يراها رجعية بعد الدخول فتقضى بكونها رجعية والزوج يرى انها بائنة او ثلاث فانه يتبع رأى القاضي عند محمد فيحل لها المقام حموي (قوله كيدج) صورته ادعى المشتري على غيره انه باعه هذه الجارية بكذا فانكر فاقام شهود زور فتقضى بها للمشتري نقض القضاء باطنا عنده وحل له وطؤها سواء كان الثمن المذكور مثل قيمة الجارية او اقل بما يتغابن الناس او اكثر لانه مبادلة وقيل لا يتعد في الاكثر لان طريق تصحيح القضاء باطنا ان القاضي بقضائه يصير من ذلك التصرف وانما يصير من نشأ فيما له ولاية الانشاء لا يبيع وله الولاية في النشأ بالقيمة او بما يتغابن فيه لافي الاكثر لانه تبرع بمقدار الغبن وليس للقاضي ولاية انشاء التبرع فلو كانت الدعوى من جانب البائع بان ادعى انه اشترى منه الجارية حل للمشتري وطى الجارية بعد القضاء بشهادة الزور (قوله وطلاق) بان ادعت امرأه على زوجها انه طلقها ثلاثا واقامت على ذلك شهود زور وقضى القاضي بالفرقة بينهما وزوجت بزور آخر بعد انقضاء العدة فعلى قول الامام لا يحل للزوج الاول وطؤها ظاهرا وباطنا ويحل للزوج الثاني وطؤها ظاهرا وباطنا علم بحقيقة الحال ان الزوج الاول لا يطلقها بان كان الزوج الثاني احد الشاهدين او لم يعلم بحقيقة الحال بان كان اجنبيا عندي ملخصا (قوله اقول على) هذا دليل الامام وهو ما روى ان رجلا روى على امرأته نكاحا بين يدي على رضى الله تعالى عنه واقام شاهدين وقضى بالنكاح بينهما فقالت ان لم يكن بيديا امير المؤمنين فزوجني منه فقال على رضى الله تعالى عنه شاهداك زوجاك ولو لم يتعد العقد بينهما بقضائه ما امتنع من تجديد النكاح عند طلبها ورغبة الزوج وقد كان في ذلك لمحصنها من الزنا وكان اليهود زورا بدليل القصة انتهى درر فان قلت هذه الرخصة مشككة بعد فان الحرام المحض وهو الشهادة الكاذبة كيف يكون سببا للعمل اجيب عنه بانا لم نجعل الحرام المحض سببا للعمل بل القاضي يحكمه ما ركانه انشاء عقدا جديدا ولذا اشترط له حضرة الشهود على قول العامة وهو ليس حراما بل هو واجب لان القاضي غير عالم بكذب الشهود والقضاء امر تب على الشهادة وهي صدق عنده بناء على محل حالهم على اصلاح فترتب الحل على انشاء عقد لازم من القاضي (قوله طاهرا فقط) اي ينفذ ظاهرا لا باطنا لان شهادة الزوجية ظاهرا لا باطنا فينفذ القضاء كذلك لان القضاء ينفذ بقدر الحجة درر (قوله شربلاية عن البرهان) وقهستانى عن الحقائق وفي البحر عن الفتح وقول ابي حنيفة هو الوجه (قوله بخلاف الاملاية المرسلة) يعنى ان الاملاية المرسلة تخالف للعقود والنسوخ من حيث ان القضاء ينفذ فيا ظاهرا فقط وذلك لانه في نحو النكاح يقدم النكاح على القضاء بطريق الاقتضاء كانه قال انكسرت اياه وحكمت بينكما بذلك قطع المنازعة ولا كذلك الاملاية المرسلة لان الملك لا بد له من سبب وليس بعض الاسباب اولى من البعض لتراجها فلا يمكن اثبات النسب سابقا على القضاء بطريق الاقتضاء واذا لم يتعد القضاء فيها باطنا فلا يحل للمقتضى له الوطى والاكل واللبس وحل للمقتضى عليه لكن يفعل ذلك سرا لانه لو فعله جهر ففسقه الناس او عزروه كذا في الولوية الجدية ولو حذف الاملاية كان اولي لشغل ما اذا شهدوا بدين زور ولم يبينوا سببه فانه لا يتعد الى باطنا (قوله حتى لو ذكر) اي المدعى (قوله سببا معينيا) كالشراء (قوله يمكن انشاءه) اي بقضاء القاضي كالبيع (قوله والا لا يتعد) اي باطنا (قوله كالارث) مثل به لا يمتنع عليه وهو كذلك لانه ان كان حكا المطلق فظاهر وان كان كالتى له سبب فهو لا يشكره قال في البحر ولعلم ان الارث حكمه حكم الاملاك المطلقة فلا يتعد لقضاء باطنا اتفاقا وبأى الخلاف في باب اختلاف الشاهدين في الارث هل هو مطلق او بسبب والمشهور انه مطلق واختار في المسكن انه بسبب وفي البدائع والميراث ومطلق المثل سواء في الدعوى وبه تقول انتهى وفي الحموي في النسب عنه روايتان وحيلة من لا وارث له ان يثبت النسب من نفسه بان يدعى شخصا مجهول

حيث كان المحل قابلا وانما ضي غيبا لم يرد
 (في العقود) كبيع ونكاح (والفسوخ)
 كإقالة وملاق لقول علي رضي الله عنه
 شاهد الزوجان وقالوا فوالله اني
 وعليه الفتوى شريلاية من البرهان (بخلاف)
 الاملا المرسلة) اي المطلقة عن ذكر سبب
 المات فظاهر اقط سببا معينا فلي الما
 حتى لو ذكر سببا معينا فلي الما
 ان كان سببا يمكن انشاؤه والا يتقاربا
 كالايت

النسب انه ابنه اوبنته ويقيم شاهدي زور فيقضي القاضي بالنسب محيط (قوله وكما لو كانت المرأة الخ) الاصل
 جعله امسألة مستقلة مفهومها للشرطين السابقين فانه فيما ذكره لا يتخذ القضاء اصلا بخلاف الارث فانه لا يتخذ
 باطنا فقط (قوله كالتضام باليمين الكاذبة) ظاهره انه لا يتخذ في هذه اصلا والظاهر النفاذ ظاهر الان القاضي
 ملبى الى القضاء حينئذ ولا ثمرة الا النفاذ ولو ظاهر احوال في البصر قيد بالشهادة لان القضاء باليمين الكاذبة لا يتخذ
 قالوا لو ادعت ان زوجها اجانب بثلاث فانكر لحلفه القاضي لحلف والمرأة تعلم ان الامر كما قالت لا يسعها
 الاقامة معه ولا ان تأخذ من ميراثه شيئا وهذا لا يشكل اذا كان ثلاثا بطلان المحلية للانشاء قبل زوج آخر
 وفيما ذكر الثلاث مشكل لانه يقبل الانشاء واجيب بانه انما يثبت اذا قضى القاضي بالنسكاح وهنالم يقض به
 لاعترافهما به وانما ادعت الفرقة ذكره الشارح وفي الخلاصة ولا يحل وطؤها اجماعا انتهى وتام التفسير
 في المطولات (قوله اي مذهبه) كالحنفي اذا حكم بمذهب الشافعي ونحوه وبالعكس واما اذا حكم الحنفي
 بمذهب ماليه ابو يوسف ومحمد او نحوهما من اصحاب الامام فليس حكما بخلاف رايه انتهى دور وهذا اذا لم يقع
 التقيد من الامام بان يقضى بصحيح المذهب والا فهو معزول كما لا يخفى (قوله وقيل بالنفاذ يقضي) قوله في الصغرى
 عن الكافي (قوله لا يتخذ اتفاقا) هو قولهما رواية واحدة وهو رواية عن الامام وقيل يتخذ عنده في رواية
 ووجهه صاحب الدرر بانه ليس بقطعا يبين وقال الكمال اختلاف في الفتوى والوجه في هذا الزمان ان يقضي
 بقوله ما لان التارك لمذهب عمدا لا يقوله الا لهوى باطل لا قصد جيل واما الناسي فلان المقلد ما قلده الا ليحكم
 بمذهبه لا بمذهب غيره هذا كله في القاضي المجتهد فاما المقلد فاما لولا له حكم بمذهب ابي حنيفة رحمه الله تعالى
 فلا يلائم المخالفة فيكون معزولا بالنسبة الى ذلك الحكم انتهى ونقل هذا في البرهان عن الكمال ثم قال وهذا
 صريح الحق الذي يعرض عليه بالنواجز انتهى شربلالية (قوله وقد غيرت بيت الوهبانية) وهو
 ولو حكم القاضي بحكم مخالف * مقلده ما صح ان كان يذكر

وبعد

وبعضهم ان كان سهوا اجازة * عن الصدر لاهن صاحبيه يصدر
 انتهى وقد افادت عبارة الوهبانية الخلاف ولم يفده المؤلف فيما غيره (قوله لمذهب ما صح اصلا) اي مطلقا عامدا
 او ناسيا وذكره في شرح الملتقى بلفظ لمذهب ما صح اصلا يحرم وهو اولى بتقييده بالمعتمد (قوله واما امر الامير) قال
 في النوازل السلطان اذا حكم بين اثنين لا يتخذ في ادب القاضي للخصام يتخذ وهو الاصح انتهى (قوله ولا يقضي
 على غائب) اطلق في عدم القضاء عليه وهو مقيد بما اذا ثبت الحق بينه وء كان غائبا وقت الشهادة او غاب
 بعدها وبعد التزكية وسواء كان غائبا عن المجلس حاضر في البلد او غائبا عن البلد واما اذا اقر عند القاضي
 فغاب قبل ان يقضي عليه قضى عليه وهو غائب لانه ان يطعن في البيئة دون اقراره ولان القضاء بالاقرار
 قضاء اعانة واذا انقذ القاضي اقراره لم الى المدعى حقه عينا كان او دين او عقارا الا انه في الدين يسلم اليه جنس
 حقه اذا وجد في يده من يكون مقرانه مال الغائب المقر ولا يبيع في ذلك العروض والعقار لان البيع قضاء
 على الغائب فلا يجوز بحرم عن شرح الزيادات للعناني وانما لم يصح القضاء بالبيئة على الغائب لقوله صلى الله
 عليه وسلم لعلي رضي الله تعالى عنه ولا تقض لاحد الخصمين حتى تسمع كلام الآخر فانك اذا سمعت كلام
 الاخر علمت كيف تقضي ولان القضاء على المنازعة ولا منازعة هنا لعدم الانتكار فلا يصح كذا ذكره الشارح
 (قوله اي لا يصح) قال في البحر اشقبه على كثير ان قولهم القنوى على النفاذ اهم من كون القاضي شافعي ايراه
 او حنفي ايراه والظاهر انه في حق من يراه لاجماع الحنفية انه لا يقضي على غائب كما ذكره المصدر الشهيد
 في شرح ادب القاضي ولو كان اهم للزم هدم مذهب اصحابنا وانهم انما قالوا بان القنوى على النفاذ فيما اذا قضى
 للمنفقود لاني مطلق الغائب انتهى بتصرف (قوله على غائب) مراده به ما يعم الميت (قوله بل ولا يتخذ) هذا
 الاضرب لا يتم لانه اذا كان لا يصح لا يتخذ قال في البحر والذي ظهر لي من كلامهم ان المذهب عن اصحابنا
 عدم صحة القضاء على الغائب وان القاضي الذي يراه اذا قضى عليه فانه يتوقف على الامضاء لان الاختلاف
 في نفس القضاء وما عدا هذا من الاقوال من تصرفات المشايخ انتهى (قوله كوكيله) سواء كان وكيله
 بالخصوصية والادعوى او كيله لا قضاء كما لو ائتمت عليه البيئة فوكل ليقضي عليه كذا في القنية وفيها قامت البيئة

على

وكما لو كانت المرأة محرمه فهو عقد اوردته
 وكما لو علم القاضي بمذهب الشهود ونسب
 لا يتخذ اصلا كالتضام باليمين الكاذبة زيلبي
 ونسكاح الفتح (قضى في مجتبه بخلاف رايه)
 ونسكاح مجمع وابن كمال (لا يتخذ مطلقا)
 اي مذهبه مجمع وابن كمال (لا يتخذ مطلقا)
 ناسيا او عامدا عندهما والاغة التسلية (وبه)
 يقضي مجمع وزقاية ومثقف وقيل بالنفاذ يقضي
 وفي شرح الوهبانية للشرنبلالي قضى من ليس
 مجتبه اتفاقا ولو كان ناسيا عندهما ولو قيد
 لا يتخذ اتفاقا بصحيح مذهبه كما انما قيد بخلاف
 السلطان بصحيح مذهبه انتهى وقد غسرت بيت
 لكونه معزولا عنه انتهى وقد غسرت بيت
 الوهبانية قللت مخالف
 الوهبانية بحكم مخالف
 فوسمكم القاضي بحكم مخالف
 لمذهب ما صح اصلا
 قلت واما امر الامير في حق سرائرنا
 فيمنعنا من كذا مناه عن غائب ولاه اي
 وغيره فانما يفتقر لا يقضي على غائب ولاه اي
 لا يصح بل ولا يتخذ على المعنى به مجرر (الاجمعي)
 ناسية اي من يقوم مقام الغائب لم يفتقر كوكيله

في وكيل فغاب وحضر موكله او بالعكس او على مورث فأت وحضر وارثه او فأت على وارث فغاب وحضر وارث آخر يقضى على الذي حضر بتلك البيئة انتهى جوى ملخصا (قوله ووصيه) أي وكان الوصي من طرف الميت والا كان منصوب القاضي فهو باتا بالذم مع كاسيحي وفي التقاية وشرحا للقهاء في الابهضرة نائبه حقيقة باتا بالغائب ولو بواسطة كوكيله وايه ووصيه وولي الاب ووصيه ووصي وصيه على الترتيب انتهى (قوله ومتولى الوقف) فانه يقضى عليه وان لم يكن اصيلا ونظا هـ انه يقضى عليه فيما يتعلق بوقفه سواء كان يصرف الى نفس الوقف كعمارة او الى مستحق ربه مع غيبتهم (قوله ينتصب خصما عن الباقي) فيما للميت وعليه لكن ان كان في عين فلا بد من كونها في يده فلو ادعى عينا من التركة على وارث است في يده لم يسمع وفي دعوى الدين ينتصب احداهم خصما وان لم يكن في يده شيء بجر (قوله وكذا احد شرطي الدين) أي ينتصب خصما عن الآخر في الارث وفاقا وفي غيره عندهما وهو الاستقصان بجر (قوله واجنبي) أي لم يكن وصيا ولا وارثا على خلاف فيه (قوله وبعض الموقوف عليهم) قال في القنية وقف بين اخوين مات احدهما وبقي الوقف في يد الحى واولاد الميت فاقام الحى ينة على واحد من اولاد الاخ ان الوقف بطن بعد بطن والباقي غيب والواقف واحد تقبل وينتصب خصما عن الباقي ثم قال وقف بين جماعة تصح الدعوى من واحد منهم او وكيله على واحد منهم او على وكيله اذا كان الواقف واحدا انتهى (قوله خرج المسطر) تفسير المسطر ان ينصب القاضي وكيله عن الغائب لسمع الخصومة عليه بجر (قوله كاسيحي) أي قريبا (قوله بان يكون ما يدعى على الغائب) وهو الشرأ منه (قوله سيدا لما يدعى على الحاضر) وهو الملكية وانما قبلت لان السبب اصل بالنسبة الى المسبب فيكون الحاضر تابعا عن صاحب السبب وهو الغائب كالوكيل حوى (قوله فلو شري امة الخ) تفريع على التقييد بقوله لاحتمال (قوله ثم ادعى) أي على البائع (قوله لاحتمال انه طلقها) أي فلا يكون ما يدعى على الغائب وهو انه تزوجها سيدا لاحتمال لما يدعى على الحاضر وهو المولى من الرد (قوله مثاله كما اذا ادعى) الاولى حذف قوله مثاله لا غنى كاف المصنف عنه (قوله كما اذا ادعى دارا) أي أنه ملكه وانكر ذواليد (قوله تسعا وعشرين) قال في المنع وذكر في المجتبى بعد ان علم بعلامة شط كل من ادعى حقا لا يثبت عليه الا بالقضاء على الغائب فالقضاء على الحاضر قضا على الغائب وتظهر فائدة في مسائل منها اقام ينة ان له على فلان الغائب كذا وان هذا كقبيل عنه بامر يقضى على الغائب والحاضر ولو لم يقل بامر لا يقضى على الغائب ومنها لو اقام ينة انه كقبيل له بكل ماله على فلان وان له عليه القاطنة قبل الكفالة يقضى على الحاضر والغائب ولا يحتاج الى دعوى الكفالة بالامر لان الكفالة المطلقة لا توجب المال على الكفيل ما لم توجبه على الاصيل فصار كانه علق الكفالة بوجوب المال على الاصيل فانتصب الحاضر عن الغائب خصما ومنها ان القاذف اذا قال اتابع فلان فلان فلا حد على فاقام المقدوف ينة ان فلانا اعتقه حد وكان قضاء على الغائب بالعتق ومنها قال له يا ابن الزانية قتال القاذف امة فلان فاقام المقدوف ينة انها بنت فلان القرشية يحكم بالنصب على الاب الغائب وبالحد على القاذف ومنها لو اقام ينة ان ابوى الميت كانا مملوكين له اعتقهما ثم ولد لهما هذا الولد ومات وانه مولود وورثته قضى بولاء الميت له على الحاضر وكان قضاء بالولاء على الابوين وسره المولودين بعد عتقهما ومنها لو قال له آثر العبد المأذون ضمنيت دينك عليه ان اعتقه مولود فاقام رب الدين ينة على الكفيل ان مولود اعتقه بعد الضمان والعبد والمولى ثابتان يقضى بالضيان وكان قضاء بالعتق على الغائب وللغائب ومنها لو قال المشهود عليه الشاهد عبد فاقام المدعى او الشاهد ينة ان مولود اعتقه قبل الشهادة قضى على المولى بالعتق وعلى المدعى عليه بالحق ومنها لو ادعى شيئا في يد رجل انه اشتراه من فلان واقام ينة يقضى بالملك والشرأ وهذه مسائل الصنف ومنها ما لو قذف عبدا فاقام المقدوف ينة ان مولود كان اعتقه وادعى كمال الحد قضى بالعتق على السيد وبالحد على القاذف ومنها لو اقام العبد المشتري ينة ان البائع كان اعتقه فانه يقضى بالعتق على البائع ويطلقان شرأ المشتري منه وكذا لو ادعى ان سيدا انما هو فلان وقد اعتقني واقام ينة ومنها لو قال لرجل ما يابيت فلانا فاعلى فاقام المدعى ينة ان باع فلانا عبدا بكذا قضى بالتين على المشتري وبلزوم على الكفيل ومنها لو اقام ينة على رجل انك اشتريت هذه الدار من فلان واناشف عنها فانصكر واقام ينة عليه بالشرأ من فلان قضى على الغائب بالشرأ منه وعلى الحاضر بلزوم الشفعة ومنها

ووصيه ومتولى الوقف) اقاد بالاستثناء ان
انماضى انما يحكم على الغائب والميت لا على
الوكيل والوصي فيكتب في السجل انه حكم على
الميت وعلى الغائب مجتنب وكيله ويجوز
وصيه جامع الفصولين واقاد بالكف عزم
الحاضر فان احد الورثة كذلك ينتصب
خصما عن الباقي وكذا احد شرطي الدين
واجنبي يده مال يقيم وبعض الموقوف عليهم
اي لو الوقف ثانيا كما صرف بابه (او نائبه) شرعا
كوصي) نصه (القاضي) خرج الموقوف كاسيحي
(او شيئا بان يكون ما يدعى على الغائب سيدا
لاحتمال فلو شري امة ثم ادعى ان مولدا
لاحتمال فلو شري امة ثم ادعى ان مولدا
زوجها من فلان لاحتمال ان الحاضر مثاله (كما اذا)
الزواج لم يقبل لاحتمال ان الحاضر المدعى
ابن كمال (ما يدعى على رجل و) بردين (المدعى
ادعى دارا في يد رجل) الادار (من فلان
على ذي اليد انما حكم) على ذي اليد (الحاضر
الغائب في حكم) الحكم (على الغائب) ايضا حتى لو حضر
كان ذلك (حكم على الغائب من المالك سبب
وانصكر لم يعتق لان الشرأ من المالك سبب
الملك لا محالة وله دور كسيرة ذكرتها
في المجتبى تسعا وعشرين (ولو كان ما يدعى
على الغائب نيرطا) اي يصبه على الحاضر

مالو قال لرجل ثقلان على الف فاقضيهما فاقام المأمور بيته انه قصاهما فبقي بقبض الغائب والرابع على الامر
ومنها ما لو قال لغيره العبد الذي في يدي ثقلان فاشتره لي وانقدنا نحن واقام المأمور بيته انه فعل ذلك فبقي بالشراء
من فلان ويلزوم مثل الثمن على الامر ومنها ما لو قال لرجل اشترى لي هذا ما داني فبقي واقام بيته ان فلانا يملك
كذا وان قضيت عنك فبقي بالقضاء على الغائب وبالدين على الحاضر ومنها الكفيل بامر اقام بيته على الاصيل
انه اوفى الطالب قضي بالايقاض لا طالب ويلزوم مثله على الاصيل ومنها ما لو اقام بيته على ان له على فلان الف
وانه اوفى بالدين الذي له عليك فبقي بالدين على فلان ويلزوم المطالبة على الحال عليه وهذا بناء على انه لا يشترط
في الحوالة كذا في الحال عليه وقد تقدم انه شرط ومنها ما لو اقام بيته على رجل انه كان لفلان عليك الف احلت
بها على وادبها فبقي بالايقاض لفلان ويلزوم مثله على المحيل وذلك لانه لا يشترط كون الاحالة بدين على
الحال عليه ومنها ما لو طالب البائع المشتري بالثمن فاقام هو بيته انه اوفى بالثمن على فلان فبقي على فلان بتوجه
المال ويبرأ منه المشتري من الثمن ومنها ما لو قال ان جني عليك فلان فانا كفيل بنفسه فاقام بيته انه جني عليه
فلان فبقي بموجب الجناية على فلان ويلزوم احضار الكفيل الاصيل ومنها ما لو اقام بيته على رجل في يده
دار اتم له فاقام ذوا اليد بيته ان فلانا وهبها له وسلم او ودع او باع فبقي بالهبة وما معها وعلى الحاضر بالمنع ومنها
ما لو اقام ذوا اليد بيته ان المدي باعها من فلان وقبضها تبطل بيته المدعي ويلزم الشراء الغائب ومنها ما لو قال
ذوا اليد ارد عليه فلان فطلب تخليفه به فشكل فبقي عليه نفذ على فلان الغائب والزم الحاضر الدفع
ومنها ما لو قال وصل الى من ريد وكفل فلان بامر او من غاصبه منه وحلف المدعي ما يعلم دفع زيد فبقي عليه
نفذ على فلان وفيه نظر ومنها ما قيل انه لو قال لامر انه ان طلق فلان امرأته فانت طالق فاقامت بيته على الحاضر ان
فلانا طلق امرأته ومنها ما لو اقام الحاضر على اقاتل بيته ان الولي الغائب قد عفا والمراد المطالبة بالدية لوجود
العفو من بعض الاولياء تقبل البيعة في جميع هذه الصور ويتضمن القضاء على الحاضر القضاء على الغائب
فيما انتهى تصرف (قوله لا تقبل) لان الشرط ليس باصل بالنسبة الى المشروط بخلاف السبب فان قضى فقد
قضى على الغائب ابتداء فبني (قوله في الاصح) مقابلة ما عن البردوي وبعض من المتأخرين انه يقضى
في الشرط كما يقضى في السبب (قوله لعدم ضرر الغائب) مفهوما انه لو لم يضره ضرر كما اذا علق زيد طلاق امرأته
بدخوله الدار والظاهر انه في حكم الاول للزوم الضرر (قوله ومن حيل اثبات العتق الخ) هي من جملة
الصور السابقة قريبا (قوله ومن حيل الطلاق) الى آخر المسائل مفرقة على الضعيف كما صرح به في المنع لانها
من قبيل الشرط المضر للغائب انتهى حلي قال في جامع القصولين ومع هذا لو حكم بالحرمة نفذ لا خلاف
المناجح انتهى مع (قوله حيلة الكفالة) بان تدعي المرأة على رجل انك قلت ان طلقك زوجك فانا كفيل بما عليه
من مهره فاقرب بالكفالة وانكر الطلاق فاقامت بيته به قضي بالطلاق وبالكفالة ومثلها الصور الانية (قوله
ومن اراد ان لا يرضى الخ) ان كانت هذه الحيلة صدقا فلا وجه لتسميتها حيلة ولا لقوله ومن اراد ان لا يرضى
وصنيعه يوهم ان ذلك سائغ كذا وبليس كذلك بل مثله من اكبر الكبائر (قوله فبرهن عليا بالطلاق) ظاهره
ان برهان الطلاق يثبت الزوجية مع انه لا تلازم بينهما فان كان المراد برهن عليا بالطلاق وبالنكاح فهو ظاهر
(قوله ينفذ في اطهر الروايتين) هذا محمول على ما اذا قضى للمفقود لافي مطلق الغائب كما اذا اقام القاضي
ابن المفقود وكذا في طلب حقوقه فاني برجل وقال ان لابي الغائب على هذا الرجل الف درهم واني اخاف
ان يتوارى هذا الرجل فان القاضي يقبل بيته الابن على المال ويحكم به لان المفقود بمنزلة الميت فكان للقاضي
تصرف في ماله بخلاف ما اذا كان غائبا غير مفقود الخ (قوله ويرجع في الفسخ توقعه) صنيعه يقتضي ان هذا قول
ثالث مع انه عين القول بعدم النفاذ ويدل له ما في البحر حيث قال وقدما اختلاف التعصيم في نفاذ القضاء
على الغائب فصيح الشرح عدمه وفي الخلاصة والبرازية والفتوى على النفاذ ويرجع الاول في فتح القدير وانه لا بد
من امضاء قاض آخر لان الاختلاف في نفس القضاء انتهى حلي (قوله اشترى بالخيار) اي واراد الرد في المدة
فاختفى الاثم فطلب المشتري من القاضي ان ينصب خصما عن البائع ليرده عليه وذكر فيها صاحب البحر قولين
من غير جميع (قوله اختفى المكفول له) صرح به كفل بنفسه على انه ان لم يوافق به غدا فدينه على الكفيل فغاب

كما اذا ادعى عبد على مولاه انه علق عتقه
تطليق زوجة زيد وبرهن على التطليق بنفسه
زيد لا يقبل (في الاصح) اذا كان فيه ابطال
حق الغائب فلو لم يكن كما اذا علق طلاق
اسمائه بخول ويد الدار قبل لعدم ضرر
الغائب ومن حيل اثبات العتق على الغائب
ان يدعي المنع وعليه ان الشاهد عبد فلان
ان يدعي المنع ان مال الكفالة مجرما معلقة
فبرهن المدعي ان مال الكفالة معلقة
ومن حيل الطلاق حيلة الكفالة معلقة
وبالطلاق ومن اراد ان لا يرضى حيلته ما في
بالطلاق ومن اراد ان لا يرضى حيلته ما في
دعوى البرازية ادعى عليها ان زوجها الغائب
طلقة وانقضت طلاقه فبرهن عليها بالطلاق
الغائب وانكرت طلاقه فبرهن عليها بالطلاق
يقضى عليها انها زوجة الحاضر ولا يحتاج
الى اعادة البيعة اذا حضر الغائب (ولو قضى
على غائب بلا نكاح مثلا فبرهن على الزوجية
من اجماعنا لا من ينفذ ورجه غير الفتوى
الدينية والبرازية ويجمع الفتاوى وعليه القنوي
ورجح في الفسخ توقعه على امضاء قاض آخر
وفي البحر والمفتي ان القضاء على المضر لا يجوز
الا لضرره وهي في من مسائل اشترى بالخيار
فتواري اختفى المكفول له

الطالب في العدم يجره الكفيل حتى مضى العدم له المال ولورع الكفيل الامر الى القاضي فصب وكيلا
عن الطالب ولم اليه المكفول عنه يبرأ وهو خلاف ظاهر الرواية انما هو في بعض الروايات عن ابي يوسف كذا
في جامع الفصولين يصر (قوله سلف ليوفيه اليوم الخ) سواء كان حلفه بطلاق او عتاق منجزا او معلقا بان علق
المديون العتق او الطلاق على عدم قضاء اليوم ثم غاب الطالب وخاف الخائف الحث فاد القاضي ينصب
وكيلا عن الغائب ويدفع الدين اليه ولا يثبت الخائف وعليه الفتوى خاتمة وذكر الشيخ سرف الدين العزى
انه لا حاجة الى نصب الوكيل لقبض الدين فانه اذا دفع الى القاضي برى عينه على المختار المفق به كما في كثير من
كتب المذهب المعتمدة ولو لم يكن ثمة فاض منعت على المفق به انتهى (قوله فتغيبت) تريد ايقاع الطلاق عليه فانه
ينصب من يقبض لها (قوله اذا نوى الخصم) اي احتق في بيته ولا يحضر مجلس القاضى (قوله فالتأثرون
ان القاضي ينصب وكيلا) بعد ان يبعث امينا الى باب داره فينادى على بابه ثلاثة ايام ثم ينصب عنه وكيلا
لادعوى وهو قول ابي يوسف استحسنة وعمل به (قوله انه قول الكل) اي النصب عن الخصم المتواري وهو الذي
تعطيه عبارته السكال (قوله ولا يبيع التركة المستغرقة بالدين للقاضي لا للورثة) الا ان يرضى الغرماء وللورثة
حق استخلاصها فاذا اراد الوارث استخلاص التركة ونقد المال يجبر رب الدين على القبول اما لو قالوا نحن نؤدى
الدين ولم يكن المال نقدا كان للقاضي ان يبيع التركة ويقضى حق الغرماء والتركة باقية على ملك المورث
عند ابن سلة فليس بساتبة ولو وهب الوارث شيئا من المستغرقة ثم سقط الدين لا يقبض ولو اعتق ثم سقطت ذفر
لوعلق طلاقها بدخول دار فلان مات فلان وعليه دين مستغرق قد خلتها على ما سبق عن ابن سلة انه يثبت
وقال ابو الليث لا يثبت لانه وان كان عليه دين فذوات عن ملكه بالموت وانما يتوقف عتق الوارث على قضاء
الدين ولو كان ملك الميت لم يثبت له ان يبيع نفسه فلا بد من دفع غيره والدفع بالقرض انظر اليتم لكونه
مضمونا والوديعة اما به وينبغي للقاضي ان يتفقد احوال الذين اقترضهم مال اليتام اي ونحوهم حتى لو اخل
واحد منهم اخذ منه المال لان القاضي وان قدر على الاستخلاص انما يدره من الغنى لامن الفقير ولهذا لا يملك
قرضه من المعسر ابتداء فكذلك لا يتركه عنده انتهى بحر وليس للقاضي ان يستقرض ذلك لنفسه هندية (قوله
والغائب) وله بيع منقوله عند خوف التلف اذا لم يعلم مكان الغائب اما اذا علم فلا لانه يمكنه بمثله اليه (قوله
والقطعة) اي وله اقراض القطعة من المائنة بحر والظاهر ان التقيد بالقطعة اتفاق (قوله من ملى) في المصباح
رجل ملى على فصيل غنى - فتدري ويجوز الابدال والادغام انتهى وفي تاج الشريعة يقرض القاضي من الثقات
والثقة المالى الحسن المعاملة انتهى فلا يملكه من المعسر كما لم يملك في تهذيب القلاسى ويصدق انقاض فيما قاله
من التصرف في الاوقاف واموال اليتام والغائبين من اداء وقبض انتهى وفي الخزانة اذا اجر الاب او الجدة
او القاضي الصغير في عمل من الاعمال فالصحيح جواز اداء كائن باقل من اجر المثل انتهى (قوله حيث لا وصى)
ولو منصوب القاضي لان القرض من التصرف في ماله وهو ممنوع عنه مع وجود وصيه كما في القنية (قوله
ولامن يقبله مضاربة) فيه ان مال المضاربة امانة غير مضمون فقتضاء ان يكون القرض اولي كذا يجهل الجوى
(قوله ويكتب الصل) هو كتاب الاقرار بالمال وغيره فارضى معرب سوى قال في الفتح وهو الحاجة (قوله لا يقرض
الاب) اختلف الصحاح في اقراض الاب ولو لنفسه والمعتد ما في المتن قال في البحر ولم ار حكما الجدي جواز
اقراضه على رايه جواز الاب والظاهر انه كالأب لقولهم الحداب الاب كالأب الا في مسائل انتهى اي وليست
هذه منها (قوله لانه لا يقضى لولده) فانه ربما تكرر المصروف اي يحتاج الى قيام بينة وانما يسميها وصى بها
القاضي وهو لا يقضى لولده قال في الشربلية فتشفي العلة الموسوعة بل حوار اقراضه انتهى (قوله ولا الوصى)
ولو منصوب القاضي كما في جامع الفصولين ولو فعله لا يعد خيانة فلا يعزل به وليس له ان يستقرض نفسه على
الاصح وفي جامع الفصولين لو احتقرض الوصى ماله اي اليتيم ويرجى به ثم انفق عليه مدة يكون متبرعا اذا صار
ضامنا فلا يتخلص ماله برفع امره الى الحاكم وقيدنا بالاقرض لان الوصى البيع كسنة ومثله متولى الوقف
فليس له اقراض مال المسجد فلو اقترضه ضمن الا ان يكون احرز قال في جامع الفصولين لو اقترض مال المسجد
ليأخذه عند الحاجة وهو احرز من امساكه فلا بأس به وفي العدة يسع المتولى اقراض ما فضل من غلة الوقف

سلف ليوفيه اليوم فتغيب الدائن جعل
امر ما يدها ان لم تصل فقتلها فتغيب الدائن
اذا نوى ان يبيع كذا في الكل وهو قول الثاني
ينصب وكيلا في شرح الوهبانية عن شرح
خاتمة قلت وتقول انه قول الكل وان القاضي يثبت
ادب القاضي باها ثم ينصب الوكيل (ولا يبيع
بمصلحة المستغرقة بالدين للقاضي لا للورثة)
التركة المستغرقة بالدين لغريم (يقصر
لعدم ملكهم حيث كان الوقت واجاب) وانما
القاضي مال الوقت حيث لا وصى ولا من
(واليتيم) من ملى مستغرق لا يشترط ولا اخذنا
يقبل مضاربة ولا مستغرقة عند غيبة (ويجوز
من اب سبزو ووضعه عند غيبة قنية (ويجوز
ارسك) ندبا ليقضى لولده (ولا الوصى)
ولو قاضيا لانه لا يقضى لولده (ولا الوصى)
ولا المائنة فان اقرضوا فليس له

لواجر ذاتي (قوله بخلاف القاضي) أشار به الى الجواب مما وجهت به الرواية الاخرى من ان الاب له ان يقرض
لان ولايته اعم من ولاية القاضي لانها في النفس والمال كولاية القاضي ويريد عليه بزيادة الشفقة المانعة
من ترك النظر فالظاهر انه انما يقرض ممن يأمن بحجوده وحاصل الجواب ان الاعتبار في جواز القرض وعدمه
ليس بقرب القرابة ولا بزيادة الولاية بل لتعام القدر على الاسترجاع بعد وجود اصل الولاية ولا قدرة للاب عليه
بخلاف القاضي فانه لو لم يجد الشهود لبوت او غيبة قضى بعله واستخرج افاده السكال (قوله وفي جاز للملتقط)
هذا في حكم الاستدراك على قوله ولا الملتقط اي فالتنع انما هو عند عدم جواز التصديق به بان يظن ان صاحبه
يطلبه فان عثره حتى غلب على الظن عدم طلبه فله ان يقرضه كماله ان يصدق به مع الضمان عند المالك (قوله
ولو قضى بالجور الخ) كالمقضي في الشهادة ثم قضاء القاضي اذا وقع بخلاف الحق لا يخلو عن وجهين خطأ وعدمه فان اخطأ
فهم وجهان الاول ان يكون في حق الله تعالى الثاني ان يكون في حق العباد ففي الثاني ان امكن التدارك والرد
بان قضى بمال او صدقة او طلاق او عتاق ثم ظهر خطأ بان ظهر ان الشهود عبيد او كذبا او محدودون في القذف
يبطل القضاء ويرد العبد وريقا والمرأة الى زوجها والمال الى من اخذ منه وان اخطأ فيما لا يمكن رده بان كان قضى
بالقصاص واستوفى لا يقتل المقضى له بالقصاص وان تبين انه قتل بغير حق ويصير صورة القضاء شبهة مانعة من
وجوب القصاص ولكن تجب الدية في مال المقضى له وهذا كله اذا ظهر خطأ القاضي بالبينه او باقرار من المقضى
له فاما اذا ظهر ذلك باقرار القاضي لا يظهر ذلك في حق المقضى له حتى لا يبطل قضاؤه في حق المقضى له وان اخطأ
وكان ذلك في حق الله تعالى بان قضى به الزنا او بحد السرقة او بحد شرب الخمر واستوفى القطع والرجم والحد
ثم ظهر ان الشهود عبيد او كفار او محدودون في القذف فضمن ذلك في بيت المال وان كان القاضي اعمد الجور
فيما قضى واقربه فالضمان في ماله في هذه الوجوه كلها بالجناية والاتلاف ويعذر القاضي على ذلك لا تركابه الجرمية
العظيمة فله ويرد عن القضاء انتهى بوسع تصرف (قوله انزل) وفي المحيط انه لا ينزل ولكن يستحق العزل
هندية (قوله وفيه الخ) ليس في عبارة المخ (قوله اذا غلب جوره ورشوته) الاظهر ان الواو بمعنى او (قوله ردت
قضاياه) هذا صريح في عزله (قوله وشهادته) اي اذا كان شاهدا وهذا ضعيف وقد قدم صاحب الصرخه ماله
قال ابو حنيفة لو قضى القاضي زما بين الناس ثم علم انه مرتشئ ينبغي للقاضي الذي يختصمون اليه ان يبطل كل
قضاياه انتهى على ان الشاهد ترد شهادته بنفسه من غير تكرر فليتأمل وليراجع (قوله القضاء مظهر لا مثبت) اي
مظهر لحق الخصم لانه ثابت عند الله قبل الحكم لا مثبت اي لحكم لم يكن قبله وهذا لا يظهر الا اذا كان القضاء
صادق الواقع فاما اذا خالفه كالتضام بشهادة الزور المتقدمة قريبا فهو مثبت تأمل (قوله ويختصص بزمان الخ)
اي يختصص من الامام قال في مختصر الظهيرية اذا قلنا الامام رجلا القضاة يوما او مجامعا جاز وشوق بالزمان
والمكان وفي الخلاصة السامان اذا قدر القضاء رجلا واستثنى خصومة او رجلا معينا صح الاستثناء ولا يصير
قاضيا في تلك الخصومة ولو قال لا تسجع حوادث فلان حق ارجع من السفر لا يجوز للقاضي ان يسجع ولو قضى
لا يتخذ انتهى يرى (قوله خمسة) انت العدد لتأويل السنة بالعام او الحول (قوله فلا تسجع الان بعدها) اي لئلا
السلطان عن سماعها بدها وهذا الحكم باق بعد موت السلطان الذي نهي لانه من عامتهم انه اذا تولى سلطان
عرض عليه قانون من قبله فيقبضه ذكره صاحب الجور في الحموي اخبرني استاذي يحيى المنقاري ان السلاطين
الان يأمرون قضائهم في جميع ولايتهم ان لا يسجعوا دعوى بعد خمس عشرة سنة سوى الوقف والارث انتهى
وذلك لقطع الحيل والتزوير وما في الخلاصة المدعى والمدعى عليه اذا كانا في موضع ولا مانع وادعى بعد ثلاثين سنة
وفي المبسوط بعد ثلاث وثلاثين وفي فتاوى العتابي بعد ست وثلاثين لا تسجع الان يكون المدعى غائبا او مجنونا
وايس له ولي او المدعى عليه واليا جارا يخاف منه وذلك فيما عدا الارث والوقف كافي صرة الفتاوى فذلك قبل
صدور انتهى عن سماعها وقد تظاهرت نصوص المتأخرين على عدم السماع بعدها الا في المستثنى ولم يقيدها
دعوى الارث والوقف بمده فيما رأيت الآن قال في معين المقتضى ان القاضي لا يسجعها من حيث كونه
قاضيا اما لو حكمه الخصمان في تلك القضية التي مضى عليها المدة المذكورة فله ان يسجعها انتهى والظاهر
ان هذا محله عند التصاحد اما عند اقرار المدعى عليه بما ادعى به المدعى فلا مزية في امر القاضي بالدفع مثلا
ويدل على هذا التعديل بقطع الحيل والتزوير (تجة) لا تسجع الدعوى ممن رأى رجلا يتصرف في ارض زمانا

بخلاف القاضي ويستثنى اقراضهم القسرة
كمقضى ومنه نصيب انما يصبر حتى جاز للملتقط
الصدق فلا تراش اول (ولو قضى بالجور
قاهم عليه في ماله ان يتعمدا واقربه) ورد
في المخ من السراج قال نعم على المقضى له
الجور انزل من القضاء وفيه عن ابي يوسف
اذا غلب جوره ورشوته ردت قضاياه وشهادته
(وردع) ايضا مظهر لا مثبت ويختصص
بزمان ومكان الدعوى بعد خمسة عشر سنة
فسماعها لم يتخذت فلا تسجع الا بعدها

ولم يدع الراي مال حياه المتصرف وفي حنية الفقهاء الراي غيره يبيع ارضا فقبضها المشتري وهو ساكت كان ذلك اقرارا بالملك للبائع فهذا يدل على ان السكوت عن المعارضة اذا رأى غيره يتصرف في شيء ينزل منزلة اقراره بانه لاحقه وفي السكوت باع عقارا وبعض آثاره حاضرة علم البيع ثم ادعى لاتسيع انتهى قال الشلبي فالعقود والوقف كذلك انتهى فلو اعتق شخص امته بحضور اخيه وهو ساكت ثم ادعى الاخ بعدم موت المعتق انه له حصه في الامه الممتقة لاتسيع دعواه ابو السعود قال فلي هذا متى ثبت ان الخصم عاجز اذا اليد يتصرف في المتنازع فيه تصرف المالك وهو ساكت عن المعارضة من غير مانع كان ذلك مانعا من الدعوى فلا تقبل بينته ولا يتقيد حينئذ ترك المعارضة بما اذا مضى عليها خمس عشرة سنة ويجعل قولهم ان الدعوى بعدها لاتسيع الا في المستثنى على عدم معاينة المتصرف انتهى (قوله الابايع) اي من امام (قوله الا في الوقف والارث ووجود عذر شرعي) اي سكوتي وجنون وغيبه وفي فتاوى سيدي خير الدين مثل فيما اذا تعذرت الدعوى لغيبه المدعى عليه ثم وجد بعد خمس عشرة سنة هل تسيع الدعوى بعدها ام لا اجاب نعم تسيع لان السلطان نصره الله فيما اشتهر عنه استثنى من المنع ثلاث مسائل مال اليتيم والوقف والغائب ومن المعلوم ان التركة لا يتأني من الغائب له او عليه لعدم تأني الجواب منه مع الغيبة والعلة خشية التزوير ولا يتأني مع الغيبة المدعى عليه ولا فرق بين غيبة المدعى والمدعى عليه انتهى وعلم من اطلاقهم سماع الدعوى في هذه المثلثيات عدم تقييدها بمدة ولم يذكر الشرح مال اليتيم لانه ان مضى بعد بلوغه هذا المقدار وهو ساكت عالم لا يقضي وان لم يرض لا يمنع من سماعها اعدم تحقق هذا المقدار فالاولى لخبر الدين ذكر العذر الشرعي عوض مال اليتيم (قوله والا فلا) اي ان خالف الشرع لا ينفذ كمالوا امر بمعصية وذكر صاحب البصر ناقلا عن ائمتنا ان طاعة الامام في غير المعصية واجبة فلو امر بصوم يوم وجب حوى ولا ينفذ نصرته لامة المسلمين الا اذا كان فيه منفعة لهم بل وفيه مضرة فلا ترى انه لو اذن باستهلاك مال رجل او ابادته لكانت من بيت المال لا يصح اذنه ولو فعل لا يـسـكـون فاسمنا انتهى يبرى (قوله يلزم منه سقطك) اي ان اصول او سقط الخالق او ان اطاعوك انتهى حلبي عن الاشياء وفي سقط ضم الممثلة مع سكون الماء المجرى وقطعه ما ونقل عن المصنفية جواز التصايف وهو قيد بما اذا رآه القاضي جائزا بان كان ذارأى اما اذا لم يكن له رأى فلا يوافق السعود (قوله قضاء الباشا الخ) واما التقرير في الوظائف فيجوز مع وجود قاضيهما كما اتفق بذلك الشمس الغزوي وقيد المسئلة بالامير لان في قضاء السامان خلافا والذي في ادب الخصاص انه ينفذ وهو الاصح وبه يفتى (قوله وكاتبه الى القاضي) الظاهر انه يشترط في كتابه الى القاضي ما يشترط في كتاب القاضي الى القاضي (قوله من السلطان الذي لا والى من الخلق) فوفقه ابو السعود مزيدا (قوله الا في اربعة عشر مسألة) الذي في البصر انه اسمع عشرة مسألة وهي الحكم اذا قضى في فصل مجتهد فيه ثم رفع الى قاض او محكم آخر امضاء ان وافق رآه والا نقضه وانه لا بد من تراضيهما عليه وانه لا يجوز تعليقه ولا اضافته عند ابى يوسف وانه لا يجوز التصكيم في حكم وقود ودية على الصحيح لان تصكيمهما بمنزلة صلحهما وهما لا يملكان دمه ما ولم هذا الايباح بالاباحة وكذا لا ولاية على الماكلة ولا ينفذ حكمه عليها ولا على القتال بالدية وانه لا يفتى بجوازه في دفع الدين المضافة والصحيح انه ينفذ لانه فيما بينهم بمنزلة القاضي المولى لكن هذا يدل ولا يفتى به ومعنى قولهم لا يفتى به ان المفتي لا يجيب بالحل كتابة او اسانا بل يسكت كما في الصغيرى بحر ونظائر الهندايتان المفتى يجيب بعدم الحل ابو السعود وانه لا يتعدى حكمه الى الغائب لو كان ما يدعى عليه مباحا لما يدعى على الحاضر الا في مسألة لو حكم احد الشريكين وغريم له رجلا فحكم بينهما والزم الشريك شسيا من المال المشترك بعد حكمه على الشريك تعدى الى الشريك الغائب لان حكمه بمنزلة الصلح في حق الشريك الغائب والصلح من منيع التصار فكان كل واحد من الشريكين راضيا بالصلح وما في معناه حوى وانه لا يجوز كتابه الى القاضي كالا يجوز كتاب القاضي اليه وانه لا يحكم بكتاب قاض الا اذا رضى الخصمان وانه اذا ارتد انه زل فاذا سلم فلا بد من تحكيم جديد وانه لو ردت شهادة بتهمة بلفاض او محكم اخر قبولها وانه لا يتعدى حكمه من وارث الى الباقي وانه لا يهدى حكمه بالغيب الى بائع البائع الا اذا رضى بالتصكيم وانه لا يتعدى حكمه على وكيل بعيب المبيع الموكاه وانه لا يصح حكمه على وصي صغير بما فيه ضرر على الصغير وانه لا يتقيد ببلد التصكيم بل له الحكم في البلاد كلها

[illegible]

وانه لو اختلف في الحكم لاختلف الشهادة شهد شاهدان وصح في الخصومة الى فلان الفقيه وشهد الاخر
انه وكله بخصومة الى فقيه آخر لا يجوز حكم احدهما لان حكم الحكم قسط والمتوسطون في ذلك يختلفون
لاختلاف الذكارة فالرأي باحدهما لا يكون رضى بالاخر فكان التقييد مفيدا بخلاف ما اذا اختلفا في تعيين
القاضي فان الشهادة جائزة وتعين احدهما لان القاضي انما يقضى بحكم الشرع البينة على المدعي واليمين
على من انكر وهذا لا يختلف فلا يفيد التقييد فلم يصح وان حكمه لا يرفع الخلاف بخلاف القاضي في جميعها
قال السليبي في محل هذه المسائل باب التصكيم انتهى وهي تزيد على سبع عشرة خصوصا اذا نظر الى تفصيل الحد
والقود والدية وما يخالق فيها لقاضي انه لا يحكم بالله ان بين الزوجين كما في البرجندي (قوله لا يجوز
القاضي) اي يجب على القاضي الحكم بمقتضى الدعوى عند قيام البينة مثلا على دليل الفور فلواخر اثم لترك
الفرض وينكر اذا لم يره واجبا كما فيه ابن ملك في شرح المجموع وفي شرح الكتر لا يلى ان القضاء واجب عليه بعد
عدائهم ما حق لو امتنع بآثم ويستحق العزل ويغزر انتهي (قوله لريية) اي عند القاضي في الشهود كما اذا شهد
ثلاثة عنده في حادثة ثم قال واحد منهم قبل ان يقضى القاضي بشهادتهم استغفر الله كذبت في شهادتي
فسمع القاضي مقالته من غير تعيين شخصه فسألهم عن ذلك فقالوا كلنا على شهادتنا فان القاضي لا يقضى
بشهادتهم افاده البيهري (قوله ولربما صلح اقارب) قال في لسان الحكم اذا اختصم الى القاضي الاخوه
او بنوه الامام ينبغي ان يدافعهم قليلا ولا يجعل بالقضاء بينهم لعلهم يصططون لان القضاء وان وقع بحق ربما يكون
سببا للعداوة بينهم قال العلامة الشيخ صالح وهذا لا يختص بالاقرار بل يفعل بين الاجانب لان القضاء يورث
الضغينة فيجوز عنه منهما المكن انتهى وفي البيهري ما يفيد هذا لا ينافي وجوب القضاء فوراً لانه محمول على
ما اذا لم يطعم القاضي في حصول الصلح وبويده ما في الاختيار وخزانة الاكمل انه اذا طمع القاضي في ارضاء
الخصمين لا يأمر بردهما ولا يتخذ الحكم بينهما لعلهما يصططان ولا يردهما اكثر من مرتين وان لم يطعم انفذ
القضاء انتهى والطمع بظهور قرينة يستدل بها على رجاء الصلح ابو السعود ملخصا (قوله واذا استعمل المدعي)
مراده ما يمدى عليه اذا ادعى دفعا وفي البيهري انه اذا ادعى زيد على بكر حقا فسمع القاضي دعوى زيد وطالب
منه البينة فاستعمل زيد فانه يجهله وكذا اذا اقام البينة قاضي بكر ما به تدفع دعوى زيد فطلب القاضي منه
بينة لا دفع فاستعمل فانه يجهله ايضا وهذا اذا ادعى دفعا صحيحا فان كان فاسدا لا يجهله ولا يلتفت اليه انتهى
وبقي اخرى يؤخر فيها القضاء اذا لم يعتمد على فتوى اهل مصره فثبت الفتوى الى مصر آخر لا يأثم بتأخير القضاء
وهي في الخلاصة (قوله لا يصح رجوعه عن قضائه) قيد بالرجوع لانه لو انكسر القضاء وقال الشهود دفعي
كان القول قوله على المتيقن به ذكره ابن الغرس (قوله لو يعلم) اي وقد تبين له ان علمه كان وهما كما اذا اعترف عنده
شخص لشخص بمبلغ ونما باعنه ثم شخصان تداعيا عند محكم على احدهما طنا منه انه ذلك المعترف ثم تبين له
انه غيره له نقضه بل يجب عليه نقضه افاده ابن وهبان في شرح منظومته (قبييه) شرط القضاء بالعلم عند الامام
رضي الله تعالى عنه ان يعلم حال قضائه في المصر الذي هو قاضيه بحق غير خالص لله تعالى كبيع وقرض
او نكاح او قتل عمدا او حذوف ولو علم قبل القضاء في حقوق العباد ثم لم يرفع اليه تلك الحادثة او علمها
في حال قضائه في غير مصره ثم دخل فرفعت اليه لا يقضى عنده وقال لا يقضى هذا حاصل ما في الفتح حوى (قوله
او ظهر خطأ) من حيث الحكم الشرعي كمن قضي بيمينه هبة المذموم الذي يحتمل القسمة ثم ظهر له انه اخطأ
انتهى حوى (قوله وبخلاف مذهبه) وهو لا يعلم لا يتخذ لانه قضى بما هو باطل في اعتقاده فلا يبعد ولو نسي
مذهبه وقضى على انه مذهب نفسه ثم تبين له انه مذهب خصمه صح عند الامام لا عندهما كما في ادب القاضي
وهذا اذا لم يكن القاضي من اهل الاجتهاد فان كان صح قضاؤه ولا يكون لغيره ان يبطله انتهى تنوير الاذهان
وقد سبق ما في ذلك من ان المقلدين له ان يخالف معتد مذهبه (قوله فهل القاضي حكم) اختلف فيه فنقل
صاحب التبيين والتهمة والذخيرة حكمه وصرح به في يوع المحيط والامام السرخسي وصرح به محمد
في الاصل قال اذا حضرت الورثة للقاضي وطلبوا القسمة فقيم وارث غائب او صغير والتركة عقار قال ابو حنيفة
لا قسم بينهم باقرارهم حتى يقيموا بينة على الموت وانهم ورثته وقال ابو يوسف ومحمد نقسم بينهم باقرارهم
فاوحيمة قال لا قسم بينهم بقولهم ولا اقضى على الغائب والصغير بقولهم لان قسمة القاضي قضاء منه انتهى

وفي الاشياء لا يجوز للقاضي تأخير الحكم
وجوز تأجيله الا في ثلاث لريية ولربما صلح
اقارب واذا استعمل المدعي لا يصح رجوعه
عن قضائه الا في ثلاث لو بدله او ظهر خطأ
او بخلاف مذهبه جعل القاضي حكم

اذا استعمل المدعي ركبه في حكم
احد من اهل البيت

والذي اعتمد ابن النرس وقال انه الصواب والتحقيق ان الفعل لا يكون حكما به جزم السكال ونص الامام قاطع
 لا يخفى فانه نص محدد في المبسوط عنه انه يكون حكما كما رأيت والذي يظهر ان من قال انه ليس بحكم بناء على
 قول صاحبين فانهم ما قالوا بقسمة التركة في المسئلة السابقة وما ذاك الا لكونه ليس حكما والظاهر كما قال بعض
 ان من مشايخنا بالفعل هنا ما صدر من القاضي بغير اقل حكمت ونصبت وانفذت القضاء وغير ذلك من الصغ
 المختصة به (قوله فلور زوج البتية من نفسه او ابنه لم يحزن) لانه حينئذ يكون حكما لنفسه اي اولاده والقاضي
 لا يقضي بذلك اجماعا ويرد على ذلك ان القاضي له ان يعز واحد الخصمين اذا لماء الادب بين يديه بان قال قضيت
 على بالجور او ارتكبت او ما شبه ذلك اذ هو في ذلك حاكم لنفسه وهي ايضا ما يغلب فيه حتى لا يحصل
 فيها دعوى فهذه المسئلة تخالف الاصل من هذين الوجهين الواجب ان المسألة استثنى من ذلك مائة مجلس
 القضاء وحسب المادة القداد (قوله الا في مستثنين) استثناء من قوله القاضي حكما مما يليه (قوله كان وكبلا)
 فلا يكون فعلة حكما حتى لو رفع عقده الى مخالف كان له نقضه اشياء عن القاسمية (قوله كان له اعطاء غيره) مقيد
 بما اذا لم يجعله القاضي رتبة له او كان من فقر آراء القرابة وحكم له به قال في منتخب المحيط الرضوى للعلاء العيني
 ما نصه قال ارشى هذه صدقة موقوفة على الفقراء يدخل فقراء قرابته واولاده ايضا وسرف الغلة اليهم اولى
 من صرفهم الى جانب ثم الصرف الى ولد الواقف او صل لانه اقرب الى الواقف كذا ذكره هلال بن يحيى مطلقا
 نازع الاقرباء غيرهم من الفقراء او اولاد الواقف اعطى القاضي بعض القرابة ولم يقض لهم بذلك ولم يجعله رتبة في الوقف
 كان لقاض آخر ان ينقض ذلك لان فعلة كفعال الواقف انتهى وقدم المواقف في القاعة الخامسة ان تقرير
 القاضي في المراتب غير لازم الا اذا حكم بعدم تقريره غيره فيلزم حينئذ وهي في اوقاف الخصاص انتهى يرى
 مختصرا في الظهيرية ولو حكم بان لا يصرف الا اليه نفذ حكمه انتهى (قوله امر القاضي حكما) كقوله بعد اقامة
 البرهان على المادى عليه سلم الدار اليه وكالاخر يدفع الدين ويجبس الذي عليه الحق كما في الاشياء وقوله حكم
 هو احد قولين وجزم في العمادية وجامع الفصول بان لا يكون حكما (قوله الا في مسئلة الوقف المذكورة) قال
 في العمادية والبرازية وقف على الفقراء فاحتاج بعض قرابة الواقف فامر القاضي بان يصرف ثلث من الوقف
 اليه كان بمنزلة الفتوى حتى لو اراد ان يصرفه الى فقير آخر صح اشياء (قوله القاضي يحلف فصر الميت الخ) ولو قالت
 الورثة لا تريد عين الطالب ولا يستحقه لا يلتفت القاضي الى ذلك ولا يدفع اليه شيئا حتى يستحلفه لان العين
 ليس للورثة بل للميت لانه قد يكون له خريم آخر انتهى شرح ادب القاضي اي فلا يكون للورثة حق فيها
 فلا يلتفت الى قولهم قال في البصر ولا خصوصية للدين بل في كل موضع يدعى حقا في التركة واثبت بالبينه
 وعزاء الى الولوالجية وهل التحليف واجب او مندوب قال المقدسي لم اره وقيد بالقاضي لان الوصي له ان يدفع دين
 الميت اذا اقرب عنه قال في المنتقط وصي علم بدين الميت باقراره او بالمعينة يؤدى وان كان بالشهادة لا يؤدى
 قبل القضاء فان شاق ان يضمن وقد علم بالدين بالاقرار لا يؤدى كذا عن خلف ونداد وفي الثانية رجل مات
 وعليه دين محيط بجميع ماله او اكثر فادعى رجل على الميت دين او جزم عن اقامة البيعة قال ابو يوسف ليس له
 ان يستحلف اصحاب الديون ولا الورثة وان كان له دينه يعجزها على الوصي وان لم يكن له وصي اقام عنه القاضي
 وصيا وان كان في مال الميت فضل عن الديون كان له ان يستحلف الورثة انتهى اي على نفي العلم (قوله انه حلف
 المحذرة) قال البردوي هي من لا تكون برزت بكرا كانت او ثيبا ولا يراها غير المحارم من الرجال اما التي جلست
 على المنصة فراها رجال اجانب كما هو عادة بعض البلاد لا تكون محذرة سوى قلت وكذلك من رقت
 في الناموسية على عادة مصر وسيا في ذلك مزيد في محله ان شاء الله تعالى (قوله الابشاهدين) هي عبارة الاشياء
 وطاهره انه لا بد من شاهدين غير الامين وقدم عن الصغرى انه يقبل قول شاهده قال الشيخ صالح ولعل ذلك
 لا اختلاف الروايتين (قوله من اعتمد على امر القاضي الذي ليس بشري) كما اذا اوصى رجل لرجل وامره
 ان يتصدق على فقير بلدة كذا بما تدينار وكان الوصي بعيدا عن تلك البلدة والاموصى بتلك البلدة مدينون له
 عليه الف درهم ولم يجد الوصي الى تلك البلدة سبيلا فامر القاضي الغريم بصرف ما عليه من الدراهم الى الفقراء
 قاله بن عليه باق وهو متطوع في ذلك ووصية الميت قائمة عليه انتهى (قوله ان للمسلطان مخالفة شرط
 الواقف) فيجوز له احداث وتبينة او من تب اذا كان المقرر في الوظيفة والمردب من مصارف بيت المال (قوله

فلور زوج البتية من نفسه او ابنه لم يحزن الا في
 مستثنين اذا ادن الولي للقاضي بتزويجها كان
 وكبلا واذ اعطى قضيا من وقف الفقراء
 كان له اعطاء غيره مما للقاضي حكم الا في مسئلة
 الوقف المذكورة فامر القاضي حكما مما يليه
 مع القاضي يحلف فصر الميت الخ الذي
 لا بد من قول امين القاضي امر القاضي الذي
 الابشاهدين لم يحزن من العمادية التي وقفت
 في الوقف من المتطوعين من العبدات التي وقفت
 ان السلطان مخالفة شرط الواقف

قوله في قوله (مزارع) الحق علامة الوجود المقتضى السليمانية بان اوقاف المملوك والامراء
 لا يراى شروطها لانها من بيت المال او ترجع اليه بان كان الواقف رقيق بيت المال في عتقه نظر انتهى وهذا
 على اطلاقه بل بالنسبة لما اذا لم يثبت لهم الملك فيه وتفصيل المقام فيها ان الواقف لارض من الاراضى لا يخلو
 اما ان يكون مالكها من الاصل بان كان من اصحابها حين من الامام على اهلها او تلقى الملك من مالكها بوجه
 من الوجوه او غيرها فان كان الاول فلا خفاء في صحة وقفها لوجود ملكه وان كان الواقف غيره فلا يخلو
 اما ان تكون وصلت الى يده باقطاع السلطان اياها له او بشر آمن بيت المال من غير ان تكون ملكه فان كان
 الاول فان كانت مواتا او ملكا للسلطان صح وقفها وان كانت من حق بيت المال لا يصح وان وصلت الارض
 الى الواقف بالسر من بيت المال بوجه مسوغ فان وقفه صحيح لانه مالكها ويراعى فيها شرطه سواء كان
 سلطانا او اميرا او غيره من غير ان يكون له السيادة لا يراى فيها الشر انما فمصول على ما اذا وصلت الى الواقف
 باقطاع السلطان له من بيت المال او بناء على اصل في مذهبه انتهى مطعنا من التحفة المرضية (قوله وانه يعمل
 باسمه) اى السلطان (قوله وان غاب الشرط) قد علمت ما فيه (قوله بانه) الضمير الى الشان (قوله متى كان في الوقف
 سعة) يفتح الى بن المصلحة (قوله ولم يقصر) اى الذى احدث له السلطان وتطيقه الى الوقف (قوله لا يمنع)
 اى لا يحرم عليه تناولها وان خالف السلطان في ذلك شرط الواقف وهذا محمول على ما اذا لم تكن ملك الواقف
 بالطريق المتقدم وانه انما الجواب بذلك اعتمادا على ان سعة الوقف غالباً تدل على ان اصله من بيت المال (قوله
 يحبس الولي) سواء كان وصيا او اباً فان لم يكن له اب ولا وصى باسم القاضى رجلا ليبيع ما له في الدين خلاصة
 وسواء كان الدين ديناً استهلكا ولا كما اطلقه في المحيط انتهى (قوله لكن قدم شارحها) اى العلامة عبد البر
 (قوله فليبدأ من نفيه) الذى يظهر في التوفيق ان كلام الخاتمة في معنى ما ذكروه وكلام الخلاصة في محصور عليه
 وهه وصريح عبارته حيث قال الصبي المحصور عليه لا يحبس بدين الاستهلاك ولكن يحبس الوصى او ابوه الخ (قوله
 قاله الشرنبلالى) وافاده ايضا الطرموسى اخذ من عبارة الخلاصة (قوله كما نظم الشارح) اى العلامة عبد البر
 (قوله وينقض بيع) اى ينقضه القاضى (قوله ولو مصلحا) اى ولو كان كل من الاب والوصى مصلحا حيث كان
 الاصلح النقص (قوله والاصلح النقص) الواو الحال انتهى حلي (قوله يسطر) يسهل استثنائية افادت ان هذا الحكم
 مسطر في كتب المذهب والمضارع بمعنى الماضى (قوله والدوصى) اى لا الصبي وقوله وللتأديب بعض بصور
 يعنى اربعض من اربعض المذهب صور حبس الصبي لقصد التأديب حتى لا يتجاسر على مثله (قوله وفي الدين
 لم يحبس اب) المراد به ما يعم الوالدين والاجداد والجدات وقيد بالدين لانه يحبس في النفقة تعزيراً ذكره عبد البر
 (قوله ومكاتب) يفتح التاء اى فلا يحبس مولاه في دين الكتابة ولا غيرها وفي رواية ابن جماعة يحبس في غير مال
 الكتابة وسياق الصبي هو الاول (قوله وعبد لمولاه) ولو كان مأذونا لان المولى لا يستوجب على عبده ديناً
 (قوله كعكس) اى لا يحبس المولى لدين العبد لان كسبه ملك المولى وهو مقيد بما اذا لم يكن على العبد دين
 وان كان مديوناً حبس فيه لان اكسابه حق الغرماء فيحبس ليصلوا الى دينهم مما عليه ويجوز حبس المولى
 بحق الاجانب كما ذكره بعد (قوله ومعسر) فلا يحبس كمن عليه دين مؤجل ذكره العلامة عبد البر (قوله وكذا
 يحبس الخ) الا عند في العبارة ان يقول وكذا يحبس بدين مكاتبه غير مال الكتابة (قوله يحبس وفي غير جنس
 الحق) اما لو كان من جنسه وقعت المقاصة ذكره عبد البر (قوله سيدا) مفعول مقدم انتهى ومكاتبه فاعل مؤخر
 (قوله والى بعد فيها خير) اى وله فمضته بغير رضى المولى ذكره الشرح ايضا (قوله ذوالكتب) باسكان الشاء
 (قوله المحرر) بصيغة اسم الفاعل صفة ذواى الذى حررها قال العلامة عبد البر مسئلة البيت من القنية رقم
 للقاضى عبد الجبار وادى حاصدهم قال فقيه طهه دين وله كتب علق به ذهاب عن استاذة واصلح بعضها بنفسه فهو
 موسر في حق قضاء الدين حق طهه الحبس وان كان فقيراً الى حق الصدقة ووجوب الزكاة ولو كان له قوت شهر
 باع عليه وهو موسر ولا يباع عليه قوت يومه انتهى والله تعالى اعلم واستغفر الله العظيم

(باب التكليم)

هذا ايضا من فروع القضاء والمحكم في حكمه احط رتبة من القاضى فان القاضى يقضى فيما لا يقضى المحكم
 لاقتصار حكمه على من رضى بحكمه وهو مولى ولاية القاضى ومشرعيته بالسنة فقد روى عن ابي شريح انه قال

يارسول

لو طالبه قرض ومزارع وانه يعمل باسمه وان غاب
 النسي في الوقف سعة ولم يقصر في اداءه من
 لا يمنع حتى يوفيه او يظهر قصر الصغير قلت
 لكن قدم شارحها عن جديس سوا القاضى البيع
 والبالغ والصبي في الحبس سوا القاضى البيع
 هنا قاله الشرنبلالى قال وليس للقاضى حصة قلت
 مع وجود اب او وصى وهو فائدة حسنة قلت
 وهي في القنية رضى باجافاً قاضى تقضى لاصلح
 كما نظم الشارح فمضته ليعنى بغير البعض قلت
 وينقض بيع من اب او وصى والاصلح النقص بسلطان
 ولو مصلحا والد
 ويحبس في دين على الطفل والد
 وصى والتأديب بعض بصور
 وفي الدين لم يحبس اب ومكاتب
 وعبد لمولاه كعكس ولاه
 نعم لو العبد مديوناً يحبس المولى بدينه لانه
 لا غرماء وكذا يحبس بدين مكاتبه الوهابية
 من جنس الكتابة متى غاب الوهابية
 وفي غير جنس الحق يحبس سيدا
 مكاتبه والعبد فيها خير
 وفي محررها
 ويحبس ذوالكتب الصالح المحرر
 على الا يزيد الا كتبها وهو موسر

(في خاتمة وشركة وكالة) بلا اتجا من طالب
 (فان حكم من متهما ولا يبطل حكمه بهما
 اصدوره عن ولاية شرعية (ولا يتعدى
 حكمه (الحقيرهما) الا في مسئلة مالوك حكم
 احد الشريكين وتغريم له وجلا فحكم بينهما وان
 الشريك تعدي الشريك العايب لان حكمه
 كالصالح بغير (مالوك حكمه في عيب يسع قضي
 بوجه ليس للبائع رده على بائعه الا برضي
 البائع الاول والثاني والمنشئ) ان حكمه فسخ
 ثم امتنعت الثلاث في يد جهة الحكم في سعي
 الجنبتان حكمه يكون الثلاث في يد جهة الحكم في سعي
 وفسخ البين المضافة الى الملة وغير ذلك لكن هذا
 ما يعلم ويحكم به اخبار باقرار احد الخصمين
 قتال (وسم) اخبار ولايته (اي بقاء حكمهما
 فبعدالة الشاهد حال ولايته لان قضاء ولايته
 (لا) يصح (اخباره بحكمه) لان قضاء ولايته
 (ولا يصح حكمه لا بوجه ولا بدور حقه) حكم
 القاضي (بجلائف حكمهما) اي القاضي
 والمحكم (عليهم) حيث يصح كالتشادة (حكم
 وبين فلا بد من اجتماعهما) على الحكم
 وبقي القاضي حكمه لا يرفع خلافا (وليس له)
 والا بطله (ان قضى حكمه الى غيره وحكمه
 للمحكم (تقويض الخلاف) على الحكم) ان
 بالوقف لا يرفع (لانه لم يقع مخرجا
 (فلور مع الى موافق) لانه لم يقع مخرجا
 (بلزومه) شرطه (ولا يضي) لانه لم يقع مخرجا
 والماصل انه كالقاضي الا في مسائل فانما العلم
 من اربعة عشر منها لو اردت ان تعزل فانما العلم
 احتاج الحكم جديد بخلاف القاضي ومن لا يلي
 الشهاده لانه لا يقره قبوله ولا يضي قبوله الهدية
 الحس ولامره وكذا لم ارحكم قبوله الهدية
 وبيني ان لا يجوز ان اهدي اليه وقت الحكم

العاقد (ين) اي بنقض العقد وفهمه في مضاربة فيتعزل المضارب بعزله ان علم به بخبر رجلين مطلقا او ضارفا
 عدل او رسول محير ولا يعلم لا يتعزل فان علم والمال عروضا باعها ولو نسبت ثم لا يتصرف في ثمنها ولا يعلم المالك
 فسقط في هذه الحالة ولا تخصيص الاذن لانه عزل من وجه ولا يملكه حيث (قوله وشركة) فان حكم
 من الشر يكتفي له فسقط ولو مالها تعة (قوله وكالة) فله موكل العزل متى شاء بشرط علم الوكيل وبطلان العلم
 بمشاعه تعة وبكتابة وباردال رسول محير وان لم يكن عدلا ولا حرا ولا كبيرا ولا وكيل عزل نفسه بشرط علم موكله
 (قوله بلا اتجا من طالب) يعني انه يملك الموكل العزل ان لم يكن الوكيل وكلا بخضومة بطلب الخصم فليس
 للموكل ان يعزله (قوله ولا يتعدى) قال في الجبر اعلم انهم قالوا ان القضاء يتعدى الى الكافة في اربع الحرية
 والنسب والنكاح والنفقة (قوله ولا يتعدى) ان لا يتعدى الا في مسئلة قد تقدمت في الكلام
 على مسائل الفرق بين الحكم والقاضي (قوله والزم الشريك) اي شيأ من المال المشترك بجر (قوله لان حكمه
 كالصالح) اي والصلح من صفة التجار فكان كل واحد من الشر يكتفي راضيا بالصلح وما هو في معناه انتهى بجر
 (قوله ثم امتنعت الثلاث) اي الحد والعود والدية (قوله وغير ذلك) كما اذا من صورته بشبهة وانتشر لها الحكم
 الزوجان حكم الحكم بينهما اما على مذهب الشافعي يجر حكما بينهما على الاصح اذا حكم احدهما الحكم بينهما بما يرى
 اما اذا كان الحكم الحكم على خلاف ما رآه الحكم فالصحيح عدم التفاض (قوله يجب بلا يصلح) يعني اذا شغل
 المتق عن هذه المسئلة وامر الباع بما يجب كنه له صلحة يجب بلا يصلح وعلى القول الاول يسكت ولا يجب بشئ
 انتهى حلي (قوله سمع اخباره) اي الحكم لقوا سير ليعرج الحق من الحكم عليه فندته تامة او ادعاء
 ان الشاهد فاسق هذا ما ظهر (قوله حال ولايته) لان اخباره حيث قائم مقام شهادة رجلين انتهى ابن كمال
 (قوله لا تقضاء ولايته) فالتصديق بواحد من الرعايا انتهى ابن كمال (قوله ولا يصح حكمه لا بوجه الخ) قيد بمن ذكر
 لان الحكم للاخوة والاولادهم والاعمام جائزة كشهادته لهم وكذا الابي امراته وزوج ابنته ان كان حيا
 لان كان ميتا بجر (قوله فلا بد من اجتماعهما) لانها امر يحتاج الى الرأي والرضي برأي الاثنين فيما يحتاج
 فيه الى الرأي لا يكون رضى برأي الواحد انتهى من (قوله ان وافق مذهبه) لانه لا فائدة في نقضه ثم ابرامه وفائدة
 هذا الامضاء انه لا يكون لقاض آخر يرى خلافه نقضه اذ ارفع اليه لان امضاءه بمنزلة قضائه ابتدأ ومثل القاضي
 محكم ثان بعد تصكيم الاول (قوله والا بطله) اي لا يعمل بمقتضاء لانه حكم لم يصدر عن ولاية عامة فلا يلزم
 القاضي اذا خالف بوجه بصر (قوله لان حكمه لا يرفع خلافا) لقصور ولاية الحكم على الحكمين دون غيرهما
 والقاضي الذي وقع اليه حكمه غيرهما واما اذا قضى قاض فرفع الى قاض بعده لا يرد لان القاضي له ولاية
 على النفس فكان قضاؤه جهة في حق الكل اذا صادف القضاء محله بان يكون فضلا بمقتضاه (قوله وليس له)
 تقويض الحكم الى غيره) لان الحكمين لم يرضيا بتصكيمه غيره فان فوض وحكم الثاني بغير رضاهما واجاز
 المحكم الاول لم يجوز الا ان يجيزه الحكمين ومنهم من قال يجوز كالوكيل اذا اجاز بيع الوكيل الثاني وكالقاضي
 اذا لم يأذن في الاستخلاف اذا اجاز حكم خليفته فانه يجوز وتامة في المذاهب وفهم من قوله لان الحكمين
 لم يرضيا بتصكيمه غيرهما انهم الوفوض اليه ذلك صح (قوله وحكمه بالوقف) اي بلزومه (قوله لا يرفع الخلاف)
 اي خلاف الامام فانه يقول بعدم لزومه (قوله بشرطه) بان يكون صادرا من اهله في محله قال في شرح الملتقى
 من الوقت ولا يشترط المرافعة في كل موضع يحتاج فيه لحكم اما كم بمقتضاه كوقف واجارة مشاع اه (قوله
 ولا يضي) عبارة الجبر لانه يضي اي حكم المحكم (قوله عند في الجبر مناسبة مشر) هي التي ذكرناها باقيا
 ونهناك على انها مذكورة في غير محلها انتهى حلي وفي قوله منها اشارة الى انما تزيد على ذلك وهو كذلك
 اذ في اللعان فليس له ان يحكم فيه كما ذكره البرجندى وان وقف فيه صاحب الجبر (قوله ولم اره) البحث
 لصاحب الجبر اقول صرح صدر الشريعة بانه يلى الحبس حيث قال وقائده اي التصكيم الزام الخصم فان
 المتبايعين اذا حكما فالصالح بغير المشتري على تسليم الثمن والبائع على تسليم المبيع ومن امتنع بحسبه انتهى
 حلي (قوله وكذا لم ارحكم قبول هدية الخ) قال في الجبر وكذا لم ارحكم قبول الهدية واجابه الدعوى وبني
 ان يجوز له لا تمام التصكيم بالفراغ الا ان يهدي اليه وقته من احدهما فينبغي ان لا يجوز والله تعالى اعلم
 واستغفر الله العظيم

(باب كتاب القاضى الى القاضى وغيره)

اراد بالكتاب المكتوب والمصدر جميعا والنقد برى بان احكام فعل القاضى الذى هو كتابته وفي بيان ما يكتب فيه القاضى وذلك لانه تسلم على انه يكتب اليه في غير حد وقود وهو تسلم على الفعل والمفعول واورده على المصنف كالدرج من المناسب لتقديمه على التحكيم لان هذا من القضاء الذى هو اولى من التحكيم واجيب بان كتاب القاضى لا يتحقق في الوجود الا بقاضيه والقضاء السابق كالتحكيم يتحقق بدون ذلك فكان كالمركب بالنسبة اليهما (قوله وغيره) عطف على كتاب (قوله الى القاضى) اطلق فيه فاذا كان قاضى مصر يكتب الى قاضى مصر آخر والى قاضى السواد والرساق ولا يكتب قاضى الرستاق الى قاضى مصر سراج وفيه لو كتب القاضى الى الامير الذى ولاه اصلح الله تعالى الامير ثم قص القصة وهو معه في المير لخاص به ثقة يعرف الامير قال لا يستحق ان لا الامير انشاء لانه متعارف ولا يلزم بالقاضى ان يأتى في كل حادثة على الامير اعجز شطرا من غير شطرا كتاب القاضى الى القاضى انتهى والعلة تفيد انه لا يتقيد الامير بامير ولا قنامل (قوله في شكل بحق) من الدين والشكاح والطلاق والشفعة والوكالة والوصية والابراء والموت والوراثة والقتل اذا كان موبجه المال والنسب من الملى والميت والنصب والامانة المجموعة من ودية وعارية ومضاربة والاعيان منقولا او عقارا وهو الماروى عن محمد وعائيه المتأخرون وبه يفتى للضرورة بغير (قوله استقصانا) والقياس ان لا يجوز لان كتابته لا تكون اقوى من عبارته وهو لو اخبر القاضى في محله لم يعمل بخبره فكتابه اولى لانه قد يرقد وانما جوزه لانه على رضى الله تعالى عنه وللحاجة انتهى (قوله في غير حد وقود) اجماعا الا في رواية عن مالك عيسى (قوله للثبته) اى شبهة البدلية عن الشهادة ولان معاهما على الاسقاط وفي قبوله فيهما سعى في اثباتهما درر (قوله فان شهدوا على خصم حاضر) قال في الدرر والاحسن ان يقال ان قوله فان شهدوا الخ ليس بمقصود في هذا الباب بالذات بل توطئة لقوله وان لم يكن الخصم حاضر لم يحكم قال القهستاني ان الكتاب يكون الى القاضى ولو كان الخصم حاضرا وذلك لامضاء قاض آخر كما اذا ادعى رجل على رجل القاء قام بينة وحكم بها ثم اصابه الحان بأخذ منه في بار آخر وخاف ان ينكر فكتب به لامضاء قاضى ذلك البلد وفي المبسوط ان الكتابة غير واجبة على القاضى ولا بأس ان يكلف القاضى الطالب حصة ليكتب فيها كما لا بأس بان يجعل ذلك من بيت المال ان فيه معة وعلى هذا ابرة الكتاب انتهى (قوله ليحفظ) فلا يفسى الواقعة على طول الزمان وليكون الكتاب مذكرا لها والا فلا يحتاج الى كتابة الحكم لانه قد تم بحضور الخصم نفسه او من يقوم مقامه الا اذا غاب بعد الحكم عليه او بعد الحكم لحيتث يكتب ليحفظه سقه او ينفذ حكمه انتهى زيلبي (قوله وكتاب الحكم هو السجل الحكمي) قال في المغرب السجل كتاب الحكم وقد سجل عليه القاضى به فالسجل كتاب قاض كتب فيه حكمه سواء كان منه الى قاض آخر او لا انتهى درر وفي المصباح السجل كتاب القاضى والجمع سجلات واسجلت الرجل اسجلا لا كتب له كتابا وسجل القاضى بالتشديد قضى وحكم وانبت حكمه في السجل انتهى وقوله وقائع الناس اى وما يحكم به القاضى وما يكتب عليه مخ وفي القهستاني السجل بكسر السين والجيم وتشديد اللام والضمنان مع التشديد والفتح مع سكون الجيم والكسر اغانى انتهى وفي الكفاية المحضر ما يكتب فيه الدعوى قبل جواب الاخر فان اجاب او اقام البينة فتوقيع واذ احكم فسجل وفي المغرب المحضر ما جرى بمحضرة القاضى من وصف الدعوى واسماي الشهود ودرهم انتهى (قوله لانه حكم على الغائب) وهو لا يجوز ولو حكم به حاكم يرى ذلك ثم نقل اليه نقذه بخلاف الكتاب الحكمي حيث لا ينفذ خلاف مذهبه لان الاول محكوم به لزمه والثاني ابتدأ حكمه فلا يجوز له انتهى (قوله وهو نقل الشهادة حقيقة) لان الكتاب لم يحكم بها بغير (قوله ويسمى الكتاب الحكمي) مفسوب الى الحكم باعتبار ما يؤول اليه بغير (قوله وليس بسجل) لان السجل محكوم به دور الكتاب ولهذا ان لا يقبل الكتاب دون لسجل انتهى (قوله وقرأ الكتاب عليهم) اى على شهود الطريق ولو فسر الضمير هنا وركه في قوله وختم عندهم ايعود على معلوم لكان اولى (قوله او اعلمهم) فيمكن الاعلام على ما في المشاهير قهستاني وقائدة اشترط ذلك ان يحفظوا ما فيه فانه لا بد من التذكر من وقت الشهادة الى وقت الاداء عندهما بغير قال القهستاني وهو شرط في جميع الشهادات عند الامام انتهى ولهذا قيل ينبغي ان يكون معهم نسخة اخرى مفتوحة ليستعينوا بها على الحفظ (قوله وختم عندهم) على الكتاب بعد طيه ولا اعتبار بالختم في اسفله فلا يتركس خاتم القاضى او كان

(باب كتاب القاضى الى القاضى وغيره)
 اراد بقوله والمصدر جميعا والنقد برى بان احكام فعل القاضى الذى هو كتابته وفي بيان ما يكتب فيه القاضى وذلك لانه تسلم على انه يكتب اليه في غير حد وقود وهو تسلم على الفعل والمفعول واورده على المصنف كالدرج من المناسب لتقديمه على التحكيم لان هذا من القضاء الذى هو اولى من التحكيم واجيب بان كتاب القاضى لا يتحقق في الوجود الا بقاضيه والقضاء السابق كالتحكيم يتحقق بدون ذلك فكان كالمركب بالنسبة اليهما (قوله وغيره) عطف على كتاب (قوله الى القاضى) اطلق فيه فاذا كان قاضى مصر يكتب الى قاضى مصر آخر والى قاضى السواد والرساق ولا يكتب قاضى الرستاق الى قاضى مصر سراج وفيه لو كتب القاضى الى الامير الذى ولاه اصلح الله تعالى الامير ثم قص القصة وهو معه في المير لخاص به ثقة يعرف الامير قال لا يستحق ان لا الامير انشاء لانه متعارف ولا يلزم بالقاضى ان يأتى في كل حادثة على الامير اعجز شطرا من غير شطرا كتاب القاضى الى القاضى انتهى والعلة تفيد انه لا يتقيد الامير بامير ولا قنامل (قوله في شكل بحق) من الدين والشكاح والطلاق والشفعة والوكالة والوصية والابراء والموت والوراثة والقتل اذا كان موبجه المال والنسب من الملى والميت والنصب والامانة المجموعة من ودية وعارية ومضاربة والاعيان منقولا او عقارا وهو الماروى عن محمد وعائيه المتأخرون وبه يفتى للضرورة بغير (قوله استقصانا) والقياس ان لا يجوز لان كتابته لا تكون اقوى من عبارته وهو لو اخبر القاضى في محله لم يعمل بخبره فكتابه اولى لانه قد يرقد وانما جوزه لانه على رضى الله تعالى عنه وللحاجة انتهى (قوله في غير حد وقود) اجماعا الا في رواية عن مالك عيسى (قوله للثبته) اى شبهة البدلية عن الشهادة ولان معاهما على الاسقاط وفي قبوله فيهما سعى في اثباتهما درر (قوله فان شهدوا على خصم حاضر) قال في الدرر والاحسن ان يقال ان قوله فان شهدوا الخ ليس بمقصود في هذا الباب بالذات بل توطئة لقوله وان لم يكن الخصم حاضر لم يحكم قال القهستاني ان الكتاب يكون الى القاضى ولو كان الخصم حاضرا وذلك لامضاء قاض آخر كما اذا ادعى رجل على رجل القاء قام بينة وحكم بها ثم اصابه الحان بأخذ منه في بار آخر وخاف ان ينكر فكتب به لامضاء قاضى ذلك البلد وفي المبسوط ان الكتابة غير واجبة على القاضى ولا بأس ان يكلف القاضى الطالب حصة ليكتب فيها كما لا بأس بان يجعل ذلك من بيت المال ان فيه معة وعلى هذا ابرة الكتاب انتهى (قوله ليحفظ) فلا يفسى الواقعة على طول الزمان وليكون الكتاب مذكرا لها والا فلا يحتاج الى كتابة الحكم لانه قد تم بحضور الخصم نفسه او من يقوم مقامه الا اذا غاب بعد الحكم عليه او بعد الحكم لحيتث يكتب ليحفظه سقه او ينفذ حكمه انتهى زيلبي (قوله وكتاب الحكم هو السجل الحكمي) قال في المغرب السجل كتاب الحكم وقد سجل عليه القاضى به فالسجل كتاب قاض كتب فيه حكمه سواء كان منه الى قاض آخر او لا انتهى درر وفي المصباح السجل كتاب القاضى والجمع سجلات واسجلت الرجل اسجلا لا كتب له كتابا وسجل القاضى بالتشديد قضى وحكم وانبت حكمه في السجل انتهى وقوله وقائع الناس اى وما يحكم به القاضى وما يكتب عليه مخ وفي القهستاني السجل بكسر السين والجيم وتشديد اللام والضمنان مع التشديد والفتح مع سكون الجيم والكسر اغانى انتهى وفي الكفاية المحضر ما يكتب فيه الدعوى قبل جواب الاخر فان اجاب او اقام البينة فتوقيع واذ احكم فسجل وفي المغرب المحضر ما جرى بمحضرة القاضى من وصف الدعوى واسماي الشهود ودرهم انتهى (قوله لانه حكم على الغائب) وهو لا يجوز ولو حكم به حاكم يرى ذلك ثم نقل اليه نقذه بخلاف الكتاب الحكمي حيث لا ينفذ خلاف مذهبه لان الاول محكوم به لزمه والثاني ابتدأ حكمه فلا يجوز له انتهى (قوله وهو نقل الشهادة حقيقة) لان الكتاب لم يحكم بها بغير (قوله ويسمى الكتاب الحكمي) مفسوب الى الحكم باعتبار ما يؤول اليه بغير (قوله وليس بسجل) لان السجل محكوم به دور الكتاب ولهذا ان لا يقبل الكتاب دون لسجل انتهى (قوله وقرأ الكتاب عليهم) اى على شهود الطريق ولو فسر الضمير هنا وركه في قوله وختم عندهم ايعود على معلوم لكان اولى (قوله او اعلمهم) فيمكن الاعلام على ما في المشاهير قهستاني وقائدة اشترط ذلك ان يحفظوا ما فيه فانه لا بد من التذكر من وقت الشهادة الى وقت الاداء عندهما بغير قال القهستاني وهو شرط في جميع الشهادات عند الامام انتهى ولهذا قيل ينبغي ان يكون معهم نسخة اخرى مفتوحة ليستعينوا بها على الحفظ (قوله وختم عندهم) على الكتاب بعد طيه ولا اعتبار بالختم في اسفله فلا يتركس خاتم القاضى او كان

تحليله بما كتبه الله اذ لم يقل به احد وانما اخذه بعض من لا معرفة له من تعميم ابن وهبان في الرد على
 الطرسوسي وقد قال الجوى في الرد على ابن وهبان ومن اين لنا ذلك فقد يكتب ما ليس كذلك انتهى لا سيما
 اذ كان تاجرا غير مأمون او غير مسلم كما هو الغالب في تجار هذا الزمان فكيف يعمل بخطه فيما له ولا اظن
 الاكتفاء بهذا الاجتهاد من مفتح اهل هذا الزمان باصل نص الخزانة منشأ تحليل ابن وهبان بقوله لانه
 لا يكتب فيه الاماله وعليه مع ان موضوع الكلام فيما عليه فقط وانما بسط الكلام بهذه الزيادة فترتب
 عليها هذه المفسدة العظيمة وعبارة الخزانة صريحة في ان ذلك فيما عليه وقد علمت اعتراض الطرسوسي عليه
 بحالته لاصل المذهب هذا وقد فرق ابن وهبان بين الصراف حيث يعمل بخطه فيما عليه دون الشاهد
 بما حاصله كما ذكره عبد البر انه لا يلزم من كتابة الشاهد خطه بشاؤه لاحتمال الرجوع ولانه ما لم يرد الشهادة
 لا يكون الخطه اذ ما سمي لوقاله هو خطي ولا يشهد به لا يلزم من خطي الصراف ان لا يشهد به بل لا يلزم من خطي
 منه لا سيما والعادة وضع التجار اموالهم عند الصرافين بلا اشهاد بل يتكفي بخطه والخط والدرهم عند الصراف
 يحفظهم فيؤمن من التزوير ولا يبيد ان يضع الانسان خطا في دراهم عنده انها لغيره والا امر بخلافه انتهى قال
 العلامة عبد البر وهذا الفرق فيه ما يقبل وما يرد لانه لو انكر الصراف كونه مشغول الذمة او لا يدعي بما كتب به
 خطه لم لا يقبل منه سيما وقد جرت العادة بالكتابة قبل القبض انتهى وقد علمت من فرق ابن وهبان ان الموضوع
 كتابة الصراف مثلا فيما عليه لا فيما له (قوله وجوز محمد الخ) قال في الوهبانية وشرعها العلامة عبد البر
 ولا يعمل القاضي وراو شاهده بخطه فقط لا بد ان يتذكر (وا) اشتمل البيت على ثلاث مسائل من الكافي الاولى
 القاضي اذا وجد في ديوانه اقرار رجل لرجل بحق من الحقوق او شيئا من الحقوق والرجل بحق من الحقوق
 وهو لا يدرك ذلك لا يسعه ان يحكم به ولا يتقدمه حتى يتذكره سواء كان خطه محروزا عنده في قطره محتوما بجماعته
 او لم يكن وسواء شهد عنده شهوداته حكم بذلك او لم يكن لانه لا بد من تذكره عنده الامام الثانية الراوي مثله سواء
 الثالثة الشاهد مثله وذو الخصاص ان الشرط عند الامام ان يتذكر كالحادثة والتاريخ ومبلغ المال وصفته
 حتى لو لم يتذكر شيئا منها وتيقن انه خطه وخاتمه لا يشهد وان شهد فهو شاهد زور وعن الثاني انه ان قطع خطه
 وخاتمه يشهد بشرطان يكون مستودعا لم يتناوله الايدي ولم يكن في يد صاحب المال من الوقت الذي كتب امه
 والا لا يشهد فان شهد عند القاضي يقبله لكن يدال منه ان شهد عن علم او عن الخط ان قال عن علم قبله وان قال
 عن الخط لا قال الخلو في يده يقول محمد اذا عرف خطه او كان الخط في سره انتهى وفي الوهبانية ويعمل بالحرور
 عندهما قال شارحها اشار بهذا البيت الى قول صاحبين فانهما يقولان ان كل واحد ممن ذكر يعمل بما كان
 محروزا عنده في قطره محتوما بجماعته انتهى مختصرا في القاموس القمطار كجعل ما يمان فيه الكتب كالتحريم
 وبالشهادة يشاهد انتهى المراد منه (قوله قيل وبه يفتي) نقل الجوى عن العميون ان الفتوى على قولهما وكذا نقل
 العلامة عبد البر في رسالته المتعلقة بالخط عنها ولم يكلم فيما على خط الصراف والسمار والبيع وانما تكلم فيها
 على مسئلة ما اذا قضى المالكى معتدا على الخط ونقضه حتى هل الحنفى نقضه واستغرق الرماله فيها
 وفي متعلقاتها وفي شرانها الاكل اجاز ابو يوسف ومحمد العمل بالخط في الشاهد والقاضي والراوي اذ رأى خطه
 ولم يتذكر الحادثة قال في العميون والفتوى على قولهما اذا ثبت ان خطه سواء كان في القضاء او الرواية والشهادة
 على الصلح وان لم يكن الصلح في يد الشاهد لان الخط فادر واثر التغيير يمكن الاطلاع عليه وقيلما يشبه الخط
 من كل وجه فاذا ثبت جازا الاعتماد عليه توسعة على الناس جوى بتصرف (تمة) نقل ابو السعود عن البيهقي
 عن الاجناس ما وجدته القاضي في ابدى القضاء الذين كانوا قبله مما له رسوم في دواوينهم اجريت على الرسوم
 الموجودة فيها او كان الشهود الذين شهدوا عليها قد ماوا انتهى والتظاهر ان هذا في الوقت الذي جهلت مصارفه
 وقد رسمت في دواوين القضاء كما ذكره في الوقت وليس المراد منه انه يعتمد على مجله في كل ما رسم فيه والاخالف
 ما ادعى وفي الخاتمة رجل في يده ضيعة فجاء رجل وادعى انها وقف واحضر مكانا فيه خطوط العدول والقضاء
 الماضية وطلب من القاضي القضاء بذلك الصلح قالوا ليس للقاضي ذلك لان القاضي انما يقضي بالحجة وهي البيينة
 او الاقرار والنكول اما الصلح فلا يصلح حجة لان الخط يشبه الخط وفيها ايضا ادعى على رجل مالا فانكر المدعي
 عليه فانخرج المدعي خطا باقرار المدعي عليه بذلك فانكر ان يكون خطه فادعى ان كان بين الخطين مشابهة

وجوز محمد راو وقاض وشاهدان يتبين به قبل
 وبه يفتي (ولا بد من مسافة ثلاثة ايام بين
 افاضين كالشهادة على الشهادة) على الظاهر

على وجه الرسالة لكن على وجه ما يكتب الصلح والقرار فان اشهد على نفسه بيمينه يكون اقرارا وان كتب بخط
 بين يدي الشهود وقرأ عليهم كان اقرارا وحل لهم ان يشهدوا عليه سواء قال اشهدوا على اولي يدي وان كتب
 بين يدي الشهود ولم يقرأ عليهم ولكن قال اشهدوا على بيمينه كان اقرارا وحل لهم ان يشهدوا وان لم يقرأوا لا يحل
 لهم ان يشهدوا بيمينه انتهى وفي حاوي الزاهد من فصل القضاء بالصكوك القديمة بلا شاهد معلوم بملازمة دفتر الصك
 قديم لا يوجد احد من وقت كتابته وفيه الحكم بالبينه او بالاقرار في الملك اوفي المسبل او الوقت وقال الحاكم
 في آخره ككتابته ذكره وجه وقت مساس الحاجة او وقت الاحتياج اليه يقوم مقام الشاهد من حق جاز الحكم
 به لمن كان في يده ان يثبت به الحكم بغير التبرير وفيه وان اتهمه كذلك يستخلف من كان في يده على عدم
 التبرير والتزوير فيه فان حلف بحكمه به ايضا لانه يقوم مقام الشاهد من وان لم يحلف على ذلك بطل كونه حجة
 حتى لو اتهم من كان الصك في يده بينه انه ملك فلان القاضي وما فيه من الحكم حكمه تقبل بينه وامضاء قاضي
 الوقت وهذا ينافي ما ذكره قاضي خان الموافق لاصل المذهب (قوله ان يقن به) اي بانه خط من يروي عنه
 في الاول وبانه خط نفسه في الاخيرين انتهى حلي قلت وكذلك ان يقرع انه بخط نفسه الذي كتبه من جماع
 شيخه (قوله وجوز هذا الثاني الخ) جعله في المنع رواية عنه قال وجوزها محمد وان كان في مصر واحد (قوله ويطلب
 الكتاب الخ) لانه بمنزلة الشهادة على الشهادة فيقول اصل قبل اداء الفروع الشهادة بطل شهادة الفروع فكذا
 هذا انتهى عيني (قوله واجازة الثاني) فيقضي المكتوب اليه به عيني (قوله وكذا يموت المكتوب اليه) لان الكتاب
 لما خصه فقد اعتمد عدالة وامانة والقضاء متفاوت في ذلك فصيح التعيين انتهى حاوي (قوله الا اذا عم بعد
 تخصيص) لانه اعتمد الكل فكان مكتوبا اليهم عيني (قوله وجوز الثاني) واستحسنه كثير من المشايخ تسميلا
 لا من جهر (قوله ايا كان) من المدعي والمدعى عليه (قوله كما ياتي في بابه) اي باب الشهادة على الشهادة انتهى
 حلي (قوله خلافا لما وقع في الخاتمة هنا) اي من بطلان شهادة الفروع بطلان اصل انتهى حلي بل لا شهادة للفروع
 الا بغير الاصل اي امرضه او صفه (قوله فن جوز الخ) شرطه عند الامام ان يعلم في حال قضائه في المصر الذي
 هو قاضيه بحق غير خالص لله من قرض او بيع او تطبيق رجل امرأته او قتل عمدا او حد قذف واما اذا علم
 قبل التقاضي في حق العباد ثم ولي فرفعت اليه ثلاث الحارثة او علمها في حال قضائه في غير مصره ثم دخله فرفعت
 اليه لا يقضي عنده وقال لا يقضي ولو علم في ردتا مصر عندهما يقضي واختلف المشايخ على قول الامام
 وسواء كان مقلدا لم يستلزم الا واصل هذا ان قضاء القاضي في القرية والمقارعة لا يتخذ عند الامام ومحمد ونص
 اصحاب الامالي عن ابي يوسف انه يتخذ قضاؤه في السواد وهكذا في النوادر عن محمد ولو علم بمحادثة وهو قاض
 في مصره ثم عزل ثم اعيد الى القضاء فعند الامام لا يقضي وعندهما يقضي واما في حد الشرب والزنا فلا يتخذ
 قضاؤه بعلمه اتفاقا انتهى فتح القدير (قوله لكن في شرح الوهبانية الخ) قصد بهذا الاستدراك افادة ان ذكر الامام
 فيرد فان القاضي لا يقضي بعلمه على المعتمد (قوله واختار الا ان) هو قول المتأخرين لقائه ابو السعود في حاشية
 الاشياء وفي الدرر روى ابن جماعة عن محمد ان القاضي لا يقضي بعلمه وان استفاد العلم في حالة القضاء حتى يكون
 معه شاهد واحد قال لعل القاضي يكون غالطا فيبطل قوله فيكون علمه مع شهادة شاهد آخر يفي الشاهدين (قوله
 مطلقا) اي سواء كان في حقوق العباد الخالصة او كان في حد قذف وقود وتعزير (قوله مطلقا) سواء علمه حال
 قضائه او قبله ثم وليه وسواء سكر منه او لا ويدل عليه قوله بعد غير انه يعزير (قوله غير انه يعزير الخ) لان التعزير
 بالتهمة له اصل في الشرع (قوله يثبت الحيولة) من الاثبات اي بأمر جهابذة الامر الزوج بعدم مخالطة زوجته
 مخالطة الزوج والسيد بعدم الاستفهام قهر او الوطى والغاصب بان يدفع المغصوب لمالكه او يجعله تحت يد
 امين يحفظه (قوله على وجه الحسبة) اي الاحتساب ورجاء الثواب فهو افتاء (قوله لا القضاء) ظاهره انه لا يقهر
 من ذكره على الحيولة فان المأزم القضاء (قوله بل من قاض مولى من قبل الامام) فلا يقبل من قاضي رستاق
 الى قاضي مصر واما يقبل من قاضي مصر الى قاضي مصر آخر ومن قاضي مصر الى قاضي رستاق مخ عن
 السراج (قوله واعتمده المصنف والكمال) قال السكال والذي ينبغي انه بعد عدالة شهود الاصل والكتاب لا فرق

وجوز هذا الثاني بحيث لا يعود في يومه
 وعليه الفتوى شريفاكية وسراجية (ويطلب)
 الكتاب (يموت الكتاب وعزله قبل وصول
 واجازة الثاني) واما بعد هذا فلا يطلب (و) يطلب
 (يجوز الكتاب) ووجهه من الاولية
 وقوله بعد عدالة (يؤثر روجه عن الاولية)
 واجازة الثاني (و) كذا (يؤثر المتأخرين اليه)
 ونحو روجه من الاولية (الا اذا عم بعد
 تخصيص) اسم المكتوب اليه (بجواز ما لو عم
 اتمامه) وجوز اتمامه وعليه العمل خلاصة
 (لا) يطلب (يموت المصنف) ايا كان اتمامه وارثه
 او وريثه فقامت فلت وبطلان لا يطلب بغير شاهد
 او وريثه كسابق منافي بابه خلافا لما وقع
 الاصل كسابق منافي بابه خلافا لما وقع
 في الخاتمة هنا فانه يخالف لما ذكره بطلان
 قتله (و) اعم ان (الكتاب) بطلان لا فلا الا
 في الاصح بغيره من جوزه جوزا ومن لا فلا الا
 ان لمعتمد عدم حكمه بعلمه في حد قذف وقود وتعزير
 الامام يقضي بعلمه في حد قذف وقود وتعزير
 قلت فهل الامام قاضي للشريكة لا يقضي
 لكن في شرح الوهبانية للشريكة لا يقضي
 الا ان عدم حكمه بعلمه مطلقا كما لا يقضي
 بعلمه في الحدود والاصلة لله تعالى كزناه ونهر
 مطلقا غير انه يعزير من باشر السكر لتهمة وعن
 الامام ان علم القاضي وجه الحسبة لا القضاء
 يثبت الحيولة على وجه الحسبة (من محكمات بل من
 قاض مولى من قبل الامام يملك) اقامة (الجمعة)
 وقيل يقبل من قاضي رستاق الى قاضي
 مصر او رستاق واعتمده المصنف والكمال

سقط فبناذوا العلولا يكون متطوعا لانه لا يجبر على بنائه فكان فيه مضطرا ليصل الى حقه فاذا بناء وفوقه علو
منع رب السفلى من الانتفاع به حتى يؤدي قيمته ويعتبر وقت البناء في الصحيح انتهى وفيه ويجب ان لا يضمن
لوعلى بناء السفلى على قدر ما كان عليه انتهى اي لا يضمن القدر الزائد كما في الفتح ثم قال وكلنا اذا تهدم بعضه
اي يضمنه على ما تقدم لانه لا يمكن الانتفاع بنصيبه الا ببنائه فلا يكون متطوعا انتهى ولوقى صاحب السفلى
هل يجبر صاحب العلو على البناء قال في البحر ظاهره انه لا يجبر على ذي العلو وظاهر ما في فتح القدير خلافه
والظاهر الثاني وفي جامع الفصولين لكل من صاحب السفلى والعلو حق في ملك الآخر لذى العلو حق قراره
ولذى السفلى حق دفع المطر والشمس عن السفلى فالملك مطلق والحق مانع وقد اجتمعنا على هذا انتهى
وفي الفتح نقلا عن كتاب الحيطان رجل اراد ان يهدم داره ولاهل السكة ضرر لانه يضرب السكة اختصارا انه يمنع
فلو هدمه مع هذا وكان قادرا على بنائه الاصح انه لا يجبر وعن كتاب الفصيح من الخلاصة رجل هدم داره
فانهدم دار جاره لا يضمن انتهى ملخصا (قوله زائفة) من زائغ الشمس اذا مال وتسمى المحلة والسكة زائفة
لميلها من طرف الى طرف وفي تهذيب ديوان الادب الزائفة الطريق الذي حاد عن الطريق الاكبر (قوله
مثلها) اي طويلة (قوله يمنع اهل الاولى عن فتح باب) لان قصه المرور ولاحق لاهل الاولى في المرور
في الزائفة المتشعبة كما ذكره بعد بل هو لا ملها بالخصوص ولذا لو بيعت دار في المتشعبة لم يكن لاهل الاولى
شعبة بخلاف اهل الثانية فان لاحد هم ان يفتح بابا في الاولى لان له حق المرور فيها قال العلامة المقدسي هذا اذا
فتح في باب يدخل منه اليها اما في الجانب الاخر غير النافذة فلا انتهى حوى وما ذكره المصنف هو المعتمد وقيل
لا يمنع (قوله لا للاستضاءة والريح) الاصح منه من الفتح لنص محمد عليه في الجامع لان المنع بعد الفتح لا يمكن
اي لا يمكن مراقبته ليلا ونهارا في الخروج مطلقا ولانه رجايدى بعد تركيب الباب وطول الزمان حتى في المرور
ويستدل عليه بتركيب الباب فيكون بتركيبه مهيئا لنفسه دعوى حق المرور فيكون القول قوله للظاهر
وهو فتح الباب انتهى حوى (قوله بخلاف النافذة) فان له ان يفتح بابا فيها للمرور فان المرور فيها حق العامة
وهو منهم (قوله وفي زائفة مستديرة) اي متشعبة عن اخرى (قوله اي نهاية معة او جاجها) اي دمي غير نافذة
وما الاولى اذا كانت نافذة وتبع الشرح في هذا المعنى والظاهر انه ليس بقيد وصريح (قوله لا يمنع) قال العلامة
مسكين هذا اذا كانت مثل نصف الدائرة او اقل حق لو كانت اكبر من ذلك لا يفتح فيها فتتصور صورتان يكون له
فتح الباب في الاولى دون الثانية انتهى وكأنه لانها اذا زادت على نصف الدائرة لم تكن كالساحة (قوله لانها
كساحة مشتركة) غاية الامر ان فيها اوجاجا ولذا يشتركون في الشفعة اذا بيعت دار فيها انتهى بجم (قوله
بخلاف ما لو كانت مربعة) مفهوم التقييد بالاستديرة (قوله فاتها كسكة في سكة) اي قليل لاهل الاولى
الفتح في المربعة (قوله بهذه الصورة) الصورة في هذا المثل اختلفت رقا ولكنهما قريبة الفهم من المقام (تحت)
زقاق غير نافذ اراد انسان من اهله ان يتخذ طينا فيه اد تزل من الطريق قدر الممر للناس ويرفعه سريعا ويفعل
في الاحايين مرة لا يمنع وكذا لو اراد ان يبنى مصطبة ولوله دار في سكة ودار اخرى في سكة اخرى ظهرها في الاولى
له فتح باب لها لان اهل هذه السكة شركاء فيها من اعلاها الى اسفلها وفي التهمة زقاق غير نافذ اشترى رجل
في القصوى دارا فاراد ان يهدمها ويجعلها طريقا نافذا ليس له ذلك انتهى زائد في البرازية ولو اراد ان يجعلها
مسجدا له ذلك ولن شاء ان يصل في فيه ولا يجعله طريقا ويجعل العمادى اثنان كالسجدة ولوله دار في محلة
عاهرة اراد ان يخر بها مختلف الاثناء بالجواز والمنع واذا تضرر الجيران بالهدم المختار انه ليس لهم جبر على البناء
قال الامام في سكة غير نافذة ليس لاحصائها بيعها ولا شتمها بينهم لان الطريق الاكبر اذا كثر فيه الناس
كان لهم الدخول للزحام الكل من البحر (قوله ولا يمنع الشخص من تصرفه في ملكه الا اذا كان الضرر بينا)
البيان هو ما يكون سبب الهدم وما يوهن البناء او يخرج عن الانتفاع بالكلية وما يمنع الحوائج الاصلية كسد
الضوء بالكلية واختاره للفتوى واما منع اي ضرر ما فيسد باب الانتفاع بملكه حوى وقد كررنا في كتاب
الاستحسان ان الدار اذا كانت مجاورة لدار احدا صحتها ان يبنى فيها سورا للضرر الدائم كما يكون في الدكاكين
او رضى للطنين او مدقات للتصاريح لم يميز لان ذلك يضر بجاره ضررا فاحشا لا يمكن التصريح عنه فانه يأتي منه
الدخان الكثير الشديد ورضى الطعن ورضى القصارين يوهن البناء بخلاف الحمام لانه لا يضر الا بالتداوة ويمكن

زائفة مستديرة) اي سكة طويلة (تضمن فيها)
سكة (مثلها) كمن (غير نافذة) الى محل آخر (يمنع)
اهل الاولى عن فتح باب (في القصوى) القدير نافذة على
البحر (اذ لا حق لهم في المرور بخلاف النافذة)
وفي زائفة مستديرة (قوله لا يمنع اهل الاولى عن فتح باب) لان قصه المرور ولاحق لاهل الاولى في المرور
في الزائفة المتشعبة كما ذكره بعد بل هو لا ملها بالخصوص ولذا لو بيعت دار في المتشعبة لم يكن لاهل الاولى
شعبة بخلاف اهل الثانية فان لاحد هم ان يفتح بابا في الاولى لان له حق المرور فيها قال العلامة المقدسي هذا اذا
فتح في باب يدخل منه اليها اما في الجانب الاخر غير النافذة فلا انتهى حوى وما ذكره المصنف هو المعتمد وقيل
لا يمنع (قوله لا للاستضاءة والريح) الاصح منه من الفتح لنص محمد عليه في الجامع لان المنع بعد الفتح لا يمكن
اي لا يمكن مراقبته ليلا ونهارا في الخروج مطلقا ولانه رجايدى بعد تركيب الباب وطول الزمان حتى في المرور
ويستدل عليه بتركيب الباب فيكون بتركيبه مهيئا لنفسه دعوى حق المرور فيكون القول قوله للظاهر
وهو فتح الباب انتهى حوى (قوله بخلاف النافذة) فان له ان يفتح بابا فيها للمرور فان المرور فيها حق العامة
وهو منهم (قوله وفي زائفة مستديرة) اي متشعبة عن اخرى (قوله اي نهاية معة او جاجها) اي دمي غير نافذة
وما الاولى اذا كانت نافذة وتبع الشرح في هذا المعنى والظاهر انه ليس بقيد وصريح (قوله لا يمنع) قال العلامة
مسكين هذا اذا كانت مثل نصف الدائرة او اقل حق لو كانت اكبر من ذلك لا يفتح فيها فتتصور صورتان يكون له
فتح الباب في الاولى دون الثانية انتهى وكأنه لانها اذا زادت على نصف الدائرة لم تكن كالساحة (قوله لانها
كساحة مشتركة) غاية الامر ان فيها اوجاجا ولذا يشتركون في الشفعة اذا بيعت دار فيها انتهى بجم (قوله
بخلاف ما لو كانت مربعة) مفهوم التقييد بالاستديرة (قوله فاتها كسكة في سكة) اي قليل لاهل الاولى
الفتح في المربعة (قوله بهذه الصورة) الصورة في هذا المثل اختلفت رقا ولكنهما قريبة الفهم من المقام (تحت)
زقاق غير نافذ اراد انسان من اهله ان يتخذ طينا فيه اد تزل من الطريق قدر الممر للناس ويرفعه سريعا ويفعل
في الاحايين مرة لا يمنع وكذا لو اراد ان يبنى مصطبة ولوله دار في سكة ودار اخرى في سكة اخرى ظهرها في الاولى
له فتح باب لها لان اهل هذه السكة شركاء فيها من اعلاها الى اسفلها وفي التهمة زقاق غير نافذ اشترى رجل
في القصوى دارا فاراد ان يهدمها ويجعلها طريقا نافذا ليس له ذلك انتهى زائد في البرازية ولو اراد ان يجعلها
مسجدا له ذلك ولن شاء ان يصل في فيه ولا يجعله طريقا ويجعل العمادى اثنان كالسجدة ولوله دار في محلة
عاهرة اراد ان يخر بها مختلف الاثناء بالجواز والمنع واذا تضرر الجيران بالهدم المختار انه ليس لهم جبر على البناء
قال الامام في سكة غير نافذة ليس لاحصائها بيعها ولا شتمها بينهم لان الطريق الاكبر اذا كثر فيه الناس
كان لهم الدخول للزحام الكل من البحر (قوله ولا يمنع الشخص من تصرفه في ملكه الا اذا كان الضرر بينا)
البيان هو ما يكون سبب الهدم وما يوهن البناء او يخرج عن الانتفاع بالكلية وما يمنع الحوائج الاصلية كسد
الضوء بالكلية واختاره للفتوى واما منع اي ضرر ما فيسد باب الانتفاع بملكه حوى وقد كررنا في كتاب
الاستحسان ان الدار اذا كانت مجاورة لدار احدا صحتها ان يبنى فيها سورا للضرر الدائم كما يكون في الدكاكين
او رضى للطنين او مدقات للتصاريح لم يميز لان ذلك يضر بجاره ضررا فاحشا لا يمكن التصريح عنه فانه يأتي منه
الدخان الكثير الشديد ورضى الطعن ورضى القصارين يوهن البناء بخلاف الحمام لانه لا يضر الا بالتداوة ويمكن

في القصة فإرادان يعني عليهما ويرفع البناء من هذه الأخر فقال يسد على الريح والشمس له الرفع وله ان ينفذ جاسما
 وتصوروا ان كف عما يؤذي جازه فهو واحد من قد جاء في الحديث ان من أدى جاره مورثه الله تعالى داره وقد يرب
 فوجد كذلك والحاصل ان الذي عابته غالب البناء من المتأخرين الاستقصاء في جواب هذه المسائل وافق
 طائفة بجواب القياس المروي انتهى اي وهو الجواز مطلقا (قوله حتى يمنع الجار من فتح الطاق) قال الجوى نقلا
 عن العلامة المقدسي اعلم اني وجدت في تذييل القلائسي قولاً ينبغي اختياره في فتح الكوة في البناء المشرف
 على مساحة الشخص اوداره وهوانه ان كانت الكوة للطليل يمنع وان كانت لفضوء لا يمنع قلت والاولى هي التي
 في اسفل البناء التي يمكن الطل منها والثانية هي التي في اعاليه او عاليا شبالا فالظاهر انها للفضوء اه (قوله واعتده
 المصنف ثمة) اي في كتاب القصة (قوله وينبغي ان يقول على ظاهر الرواية) وهو القياس وقد علمت ان غالب
 المتأخرين على جواب الاستصحاب وهو التفصيل (قوله فالعمل على المتون) قد يقال ان هذا لا يقال في كل متن
 مع شرح بل هذا في نحو المتون المتقدمة (قوله وكذا اذا اشكل) هو المقصود من العبارة (قوله قال المحشي) هو
 الشيخ صالح على ما يقاد من سابقه من نقله عنه كثيرا ولا حاجة الى هذه العبارة للاستغناء عنها بما قبلها (قوله
 مع قبض) قيده لان دعوى النهاية من غير قبض غير صحيحة فلا بد في دعواها من ذكر القبض بغير وليس الاحتراز
 عن دعوى الشرع بعد ما دعي الهبة من التسليم ابو السعود (قوله في وقت) ظرف للهبة لا لدعي انتهى جلبي
 وذلك كما اذا ادعى انه وهب اليه في رمضان (قوله ومغاده) اي مغاد قوله اذ لم يقل ذلك انتهى جلبي (قوله
 من اتوال اربعة) الاول لابد من التوفيق بالفعل ولا يكفي الامكان الثاني كفاية الامكان مطلقا اي من المدعي
 او المدعي عليه تعدد وجه التوفيق واتحد الثالث ما ذكره من الخمدى الرابع كفاية الامكان ان اتحد وجه
 التوفيق لان تعددت وجوهه وهذا الخلاف يجري في كل موضع حصل فيه التناقض من المدعي او من شهوده
 او من المدعي عليه كما في البصر (قوله انه يكفي من المدعي عليه) لان الظاهر عند الامكان وجوده ووقوعه والظاهر
 صحة في الدفع لافي الاستحقاق انتهى بصر (قوله بعد وقتها) كسؤال وهو ظرف للشرع كقبضه انتهى جلبي (قوله
 في صورتين) يعني ما اذا قال بحدنها ولا انتهى جلبي (قوله وقبله) كسؤال (قوله لوضح التوفيق في الوجه
 الاول) وهو ما اذا كان الشرع بعد وقت الهبة وهذا التعليل انما يظهر فيما اذا قال بحدنها وما اذا لم يقله فالذي
 فيه امكان التوفيق (قوله وظهور التناقض في الثاني) اي التناقض بين الدعوى والبينة والا فالمدعي لا تناقض
 منه لانه ما ادعى الشرع اما على الهبة والتناقض يبطل الدعوى وكما يكون من متكلم واحد يكون من
 متكلمين متكلم واحد حكما كوارث ومورث ووكيل وموكل والاولى في البرازية ولم ار الا ان الثانية صريحا وهي
 ظاهرة من الاولى بصر قال ابو السعود وفي هذا دلالة ظاهرة على ما نقله الشيخ حسن في رسالة الابراء عن فتاوى
 الشيخ السليبي حيث حكى الاجماع على ان دعوى الوارث لا تسع في شيء لا تسع فيه دعوى مورثه ان لو كان
 حيا كما اذا اقره ورثه بقبض ما يخصه من التركة وبراءا ببراءة ما لا تسع دعوى الوارث بعده المتنازع عرف
 هذا في الابراء فكذلك في غيره من بقية اللوائح كالورث الدعوى في حق لامن جهة الارث حتى مضى خمس عشرة
 سنة وقولهم لا تسع الدعوى بعد خمس عشرة سنة الا في الارث يحصل على ما اذا لم تمض خمس عشرة سنة قبل
 موت مورثه انتهى (قوله كون الكلايين) اي المتناقضين (قوله او اثنان فقط) اي ويحتاج الى اثبات الاول
 عند القاضي ليدفع به دعوى المدعي (قوله لان به التناقض) هو المصنف قال العلامة المقدسي ينبغي ان يكون
 احدهما عند القاضي بل يكاد ان يكون خلاف لفظ لان الذي حصل سابقا على مجلس القاضي لا بد ان يثبت
 عنده ليرتب على ما عنده حصول التناقض والثابت بالبيان كالثابت بالعيان فكانهما في مجلس القاضي
 فالذي شرط كونهما بمجلسه يوم الحقيق والحكمي في السابق واللاحق انتهى (قوله بتعديني الخصم)
 اي بان يصدقه في كلاميه (قوله ويقول المتناقض تركت الاول) قال في المنع ويرجع المتناقض بان يقول
 تركته واتى بكذا انتهى (قوله وبكذب الحاكم) كمن ادعى انه كفل عن مديونه بالثبوت فانكر الكفالة وبرهن
 الدائن انه كفيل عن مديونه وحكم به الحاكم واخذ المكفول له منه المال ثم ان الكفيل ادعى على المديون انه كفل
 عنه بامرهم وبرهن على ذلك تقبل عندنا ويرجع على المديون بما كفل لانه صار مكذبا شرعا بالقضاء وكذا

وابن النجدة والادب ووجه في المنع وفي قصة
 الجدي به يعني واعتده المصنف ثمة فقال وقد
 استغنى الاقتصار وينبغي ان يقول على ظاهر
 الرواية انتهى قلت بحيث تعارض منه
 وشرحه قال العمل على المتون كما تقرره
 قد بر قلت وفي ما لو اشكل هل يضر ام لا
 وقد مر محشي الاشباه المنع فيما على مسألة
 السفل والعلاوة لا بد اذا اضر وكذا اذا
 اشكل على المختار للفتوى كما في المسألة قال
 المحشي فكذلك انه من منع قال ولم ار من يعلبه
 يمنع وان لم يضر لم يمنع كما في انتهى (ادعي)
 فليتنبه فانه من خواص كافي انتهى (ادعي)
 على آخر (هبة) مع قبض (في وقت فسل)
 المدعي (في وقت فسل) قد (بحدنها) اي بحدنها ومغاده
 (فانتهى بها من اوله) التوفيق وهو مختار شيخ
 الاكتفاء باسكان اربعة واختار الخمدى انه
 الاسلام من قول اربعة والمدعي لانه مستحق
 باني من المدعي عليه لامن المدعي لانه مستحق
 وذلك واقع والظاهر يكفي للدفع لا الاستحقاق
 بزازية (فانما بينه على صورتين) (وقوله لا)
 وقت الهبة (تقبل) في الوجه الاول وظهور
 لوضح التوفيق في الوجه الاول وظهور
 التناقض في الثاني ولم يذكر لهما في التوفيق بناء
 لاحدهما تقبل لا مكان كون الكلايين عند
 الشر آه وهل يشترط كون التناقض برفع
 القاضي او الثاني فقط خلاف وينبغي ترجيح
 الثاني بصر لان به التناقض تركت الاول
 بتعديني الخصم وقول المتناقض تركت الاول
 وادعى بكذا وبكذب الحاكم

إذا استحق المشتري من المشتري بالمال كمرجع على البائع بالثمن وإن كان كل مشتري بالملك لباته لكنه لما حكم
 ببرهان المستحق صار مكذبا شرعا باتصال القضاء به انتهى (قوله وقامه في البحر) قد ذكرنا غلبه (قوله كمالوادي
 أولا الخ) تنبيه في النفي (قوله ثم ادعاه نفسه) لوجود التناقض مع عدم إمكان التوفيق إذا لوقف لا يصير
 ملكا (قوله وقيل يقبل إن وفق) هذا راجع إلى المسئلة الثانية ومقتضى ما سبق أن إمكان التوفيق بما ذكره كاف
 (قوله ثم ادعى الوقف عليه) كذا في المنع والذي في البحر والجوى عدم التقييد بقوله عليه وعليه فالتوفيق يمكن
 بأن تكون ملكا لنفسه ثم وقفها وأما على التقييد به فلا يظهر توفيق لانه تناقض ظاهر لا توفيق فيه ويمكن جريانه
 على مذهب الثاني التام بل بصفة وقفه على نفسه (قوله فانه يقبل) لا احتمال انها انتقلت لغيره منه (قوله اشترت
 مني هذه الجارية) أي والواقع كذلك (قوله للبائع ان يطأها) أي بعد الاستبراء ان كانت فليد المشتري سوى
 عن اشهاد الشاهي (قوله ان ترك البائع المصومة واقترب الخ) هذا ما ذكره صاحب الهندية جازما به وبعضهم
 اكتفى بعزم القلب على التملك وبعضهم اشترط الاشهاد عليه (قوله لما تقررو) عليه للمصنف (قوله ما عدا النكاح)
 فانه لا يحتمل الفسخ بسبب من الأسباب فلو ادعى تزوجه على الف فانكرت ثم اقامت البيعة على الفين قبلت
 ولا يكون انكارها تكذبا للشهود وفي البيع لا يقبل ويكون تكذبا للشهود ولو ادعت عليه نكاحا لم ينف
 عنه ما اولى يحلف عنه لا يحل لها التزوج بغيره لان انكاره لا يكون فسخا فيحتاج القاضي بعده ان يقول
 فرفق بينكما او يقول انك لم تنكحها ان كانت زوجتي فهي طالق بائن ولو ادعى على امرأه انه تزوجه فانكرت المرأة
 ثم مات الزوج فجاءت المرأة تدعى ميراثه فلها الميراث كعكسه عندها او عند الامام لاميراث له لانه لا عدة عليه
 ولذا كان له ان يتزوج باختها واربع سواها ولو ادعت الطلاق فانكرت ثم ماتت لا تملك مطالبة الميراث وكما لا يكون
 انكار النكاح فسخا لا يكون طلاقا وان نوى بخلاف لست لي بامرأة فانه يقع به ان نوى عنده خلافا لهما (قوله
 فلا اتع ردها بيب قديم) أي لم يطلع عليه قبل يدها لانه لو علم به قبل يدها من المباح لا يكون له ردها
 لان اقدامه على البيع بعد العلم بالعيب اماراة الرضى به افاده ابو السعدي وفي النهاية اذا عزم على ترك المصومة
 قبل فسخ المشتري ليس له ان يرددها على بائعها لانه غير مضطر في فسخ البيع الثاني لا احتمال ان يسكن عند
 التحليف فاعتبر به ما جديدي في حق ثالث والاشبه ان يكون فلما التفصيل بعد القبض واما قبل القبض فينبغي
 ان يرد مطلقا أي ولو قبل تحليفه لانه فسخ من كل وجه في غير العقار فلا يحسن حمله على البيع زيلعي وغيره
 (قوله لتمام الفسخ بالتراضي عني) قال في شرح الكثر لانه لما جهد الشراء كان ذلك فسخا منه لانه رفع العقد
 من الاصل والوجود كذلك فكان يتم ما مناسبة فجازت الاستعارة فكان فسخا من جهته فاذا ادعاه البائع
 بترك المصومة ثم الفسخ انتهى (قوله بخلاف النكاح) الاولى حذفه وهذه المسائل الانسب بذكرها كتاب
 الدعوى وانما ذكرت لبيان حكم القضاء فيها (قوله اقرب قبض عشرة دراهم) اطلق فيها فسخا ما اذا كانت دينارا
 من قرض او ثمن مبيع او غصبا او ربيعة كافي الفسخ وقيد بالدراهم لان المشتري لو اقترانه قبض المبيع ثم ادعى
 عيبا به فان القول لباتمه لان المبيع متعين فاذا قبضه واقر اقرارا به استوفى حقه دلالة فسخه وادعاء العيب صار
 متناقضا وجوى (قوله ثم ادعى انه زبوف) عبر به ليفيد ان البيان اذا وقع منه ولا يعتبر بالموصول اولى
 بالاعتبار وانتهى من (قوله او بخرجة) صوابه بخرجة بتقديم الباء على الذون كما يستفاد من المغرب ابو السعدي
 عن الجوى والزيف ما زيفه بيت المال والبخرجة ما يرد التجار وقيل الزبوف هي المغشوشة والبخرجة هي
 التي تضرب في غير دار السلطان وفي الايضاح الزيف ما زيفه بيت المال لتوع قصور في جودته الا انه تجرى فيه
 المعاملة بين التجار والبخرجة ما يرد التجار لرداءة فضته والسقوة التي وسطها انحاس او رصاص ووجهها
 فدية وهي معربسة قبه انتهى وفي الفسخه ثلاث يعني ثلاث طاقات الاعلى والاسفل فضة والاوسط نحاس اه
 (قوله بخلاف سقوة) بفتح السين كما في الفسخ ونقل الشيخ شاهين عن شرح الجمع جواز الضم ايضا ابو السعدي
 والاولى حذف هذه العبارة والاقتصاص على المصنف (قوله فالتفصيل) أي بين الزبوف والبخرجة وبين السقوة
 (قوله ولو موصولا للتناقض) الفرق بينه وبين ما بعده حيث يصدق فيه اذا كان موصولا انه في الثاني مقر
 بقبض القدر والجودة باللفظ واحد فاذا استثنى الجوده فقد استثنى البعض من الجملة فصح كقولنا لان على
 الف الامانة فاما اذا قال قبضت عشرة جياذا فقد اقر بالوزن باللفظ على حدة وبالجودة باللفظ على حدة فاذا قال

ونعاه في البحر واقره المصنف (قوله كمالوادي أولا
 انما) أي الاداء مثلا (وقف عليه ثم ادعاه)
 نفسه او ادعاه لغيره (ثم ادعاه) (وقف عليه ثم ادعاه)
 لم يقبل للتناقض وقيل تقبل ان وقف بان نزل
 كان افسلان ثم اشترت منه (اولا ثم ادعى الوقف)
 قال (ولو ادعى الملك نفسه) (اولا ثم ادعى الوقف)
 عليه (يقبل كمالوادي) (يقبل كمالوادي)
 قبل (وقد قال لا يشر اشترت في هذه الجارية)
 وانما (البائع المصومة) (واقترن تركه بفعل
 ان ترك) (الرضى بالفسخ) (جميع العقود) (مأعيا
 يدل على ان يقرر ان يقرر) (يقرر ردها بعيب قديم
 كمالوادي) (يقبل) (يقبل) (يقبل)
 الفسخ اصل فلما (لوجبه) (لوجبه) (لوجبه)
 الفسخ (على النكاح) (على النكاح) (على النكاح)
 وروى (قوله انما ادعى النكاح) (اقرب قبض عشرة
 بالانكاح بخلاف النكاح) (اقرب قبض عشرة
 دراهم) (ثم ادعى انه زبوف) (اقرب قبض عشرة
 بعينه لان اسم الدراهم بعينها بخلاف السقوة
 لغلبة غنمها) (ولذا) (البيان) (منفصولا موصولا)
 بصدق (ان) (كان البيان) (منفصولا موصولا)
 بين (موصولا) (ولو اقر قبض الجياذ لم يصدق
 لا الموصول) (ولو اقر قبض الجياذ لم يصدق)
 مطلقا) (ولو موصولا للتناقض) (ولو اقر قبض
 حقه او) (قبض) (اليمين واستوفى) (حقه)

(قوله فان تقع المقاصة) فله ان يطالبه بثلاثة (قوله كذا بينك) او ما جرى بيني وبينك معاملة او مخالطة
اولا خلطة معنا ولا اخذ ولا اعطاء او ما اجتمعت معك في مكان كذا في الفتح (قوله لتعذرا توفيق) لانه لا يكون
بين اثنين معاملة من غير معرفة انتهى (قوله لان الخصب) هو من لا يتولى الاعمال بنفسه بقربة قوله حتى
لو كان الخ وقيل من لا يراه كل احد لعظمته (قوله بالخصب على باب) الشغب بالسكون وقيل يحرك جميع الشر
(قوله حتى لو كان الخ) هذا تفريع من فاضى خان وتبعه صاحب النهاية على التقييد بالخصب (قوله ثم لو ادعى الخ)
هذا امر بطلب بكلام محذوف مفهوما من المقام تقديره واذا لم يمكن التوفيق لم يندفع التناقض كالموافق لم ادفع
اليه شيئا ثم ادعى الدفع لم يسجد لانه يستحيل ان يكون دافعا في دفع في شيء واحد ثم لو ادعى الخ (قوله
المدعى عليه) اي الذي ادعى عليه الدفع قال في البحر اما لو ادعى اقراره بالدفع اليه او القضاء بشي ان يسجد لان
المتناقض هو الذي يجمع بين كلامين وهذا لم يجمع ولهذا الوصف المدعى عينا لم يكن (قوله لان التناقض) (قوله
بالوصول او بالايصال) بان ادعى اقراره بانه وصله منه كذا او وصله وبرهن (قوله لان التناقض) اي من الغريم
(قوله لا يمنع صحة الاقرار) اي اقراره بالدين بالدفع اليه (قوله ثم يحده صم) اي بحدوده وبعني صحة بحدوده انه
لا يكون متناقضا ولا تسع البينة باقراره السابق وفيه ان البيع عقد متحقق من ايجاب وقبول صادرين منهما
ككيف صم بحدوده (قوله بلا من باطل) هذا انما يظهر لاقربيه عبه بلا من والفرض الاطلاق والواقع
الذي لا يكاد ان يخالف ان البيع لا يكون الا بين فلو قيل بصحة الاقرار ثم بالبحث عن تعيين الثمن لكان له وجه
(قوله انه باعه) اي بان الاقرار باعه له امته (قوله منه) لاجابة الى قوله منه لان ضمير باعه يغني عنه انتهى حلي
(قوله عيبا) اي قديما يوجب الرد (قوله اي المشتري) لو رجع الضمير الى البائع لكان اولى لان البراءة من العيوب
تكون من البائع غالب ايا ان يقول بعثته وان ابرى من الرد مما فيه من العيوب ثم لا يبرأ يكون من المشتري (قوله
للتناقض) لان اشتراط البراءة تغيير للعقد من اقتضاء وصف السلامة الى غيره فيقتضي وجوده قد اذا الصفة
بدون الموصوف لا تصور وقد انكره فيكون مناقضا واستشكل بانه ينبغي ان تنزل البينة فيها وقال لانه صار
مكذبا شرعا بنية المدعى فخلق انكاره بالعدم كما تقدمت نظايره ودرج باب بان المقر انما يصير مكذبا شرعا اذا
حكم القاضي بما يخالف اقراره وفي هذه المسئلة لم يقض بالبائع حتى يناقض الخصم فلم يكن مكذبا شرعا وفيه
نظر (قوله لا مكان التوفيق يبيع وصكه) اي قوله اول ما به من كذا خط اي مبصرة وقوله انه يرى اليه
من كل عيب اي الى وكيله وفعل الوكيل كفعل الموكل (قوله ومنه واقعة معترضة) اي من جنس مسألة المصنف
وهو ما وقع فيه التناقض ولو صرح به لكان اوضح ومعترضة بفتح الميم مع سكون الراء (قوله ادعت الخ) بدل
من واقعة (قوله تقبل) اي دعواه اي وبطالب بالبرهان عليها (قوله لاحتمال انه زوجه ابوه وهو صغير)
اي فانكاره النكاح يجعل على ثني مباشرة ايا وهو لا يتا في وقوعه بطريق الاجبار مثلا واذا كان كذلك
فلا يناقض دعوى الخلع على المهر بعد (قوله جبيع صك) فارسي معرب واجمع اصلك وصكك وصكوك انتهى
واشار بقوله جبيع الى انه يبطل سواء اشتغل على شيء واحد او شيئا واختلف في الثاني (قوله آخره) بالرفع
اي يبطل آخر الصك المشتغل على اشياء اذا اصل في الجمل الاستقلال والصك يكتب للاشتغال فلو انصرف
الى السك كان مبطلا لانه فيكون ضد ما قصد له فيصرف الى ما يليه ضرورة كذا في التبيين (قوله ان القرحة)
اي على ان القرحة في الخط كالسكوت في النطق فيكون الانشمار اجعا الى ما بعد القرحة كما يرجع في السكون
الى ما بعده (قوله وعلى انصرافه) اي الانشاء ولو قال وعلى الانصراف لا سلك لكان اوضح (قوله في جمل)
اي منطوق بها كقوله امراته طالق وعنده سر وعليه المشي الى بيت الله تعالى ان شاء الله تعالى واما الصك
فشئ ابو حنيفة على اصله وهما انما بصورة الصك من عمومته بانه من ارض اقتضى تخصيص الصك من عموم حكم
الشرط المتعقب بجملة ما طقة (قوله واعقب بشرط) سواء كان الشرط انشاء او غيره انتهى حلي عن البحر
(قوله واما الاستثناء بالالخ) اي الواقع انظر الواقع خطأ وهو باطلا لانه يم طلاقين وعتاقين وطلاقا وعتقا
(قوله فلا خير) اي اتفاقا كما علم في آية رد شهادة الحدود في القذف فان قوله تعالى الا الذين تابوا راجع الى
قوله وأولئك هم الفاسقون لا الى قوله ولا تقبلوا لهم شهادة ابد ايضا فلو اقر بما بين الشخصين واستثنى شيئا كان
من الاخر بجر (قوله الاخرية) اي فيعمل بها الاول والثاني (قوله فلاول) ولو قال الا دينارا فلثاني (قوله

وكلمه لانه لا يمكن ان يكون المدعى عليه باحدا
فدعته غير منغولة في زعمه فان تقع المقاصة
والله اعلم (وان زاد) كذا (ولا اعرك) ونحوه
كبارك (لا) يقبل لتعذر التوفيق وقيل يقبل
لان الخصب او الخدرة قد ينادى بالخصب على
بابه فاما ما رضاء الخصم لا يقبل ثم لو ادعى
حق لو كان ممن يعمل بنفسه لا يقبل صحة الاقرار
اقرار المدعى لان التناقض لا يمنع صحة الاقرار
في آخر الدعوى (عده) من قلان (ثم يحده صم)
(اقر ببيع عده) لان الاقرار بالبيع بلا من باطل اقرار بزيادة
ان ادعى على آخره باعه امته (قوله على الشراء)
لم يبعها منك قط فبرهن (بما عيبا) واراد بها
منه (فوجد) المدعى اي المشتري (برئ اليه)
(فبرهن البائع انه) اي المشتري (برئ اليه)
من كل عيب بالتقبل (بينة البائع للتناقض)
وعن الثاني تقبل لا مكان التوفيق يبيع وكلمه
فابر آية من العيب ومنه واقعة معترضة
انه تكلمها بكذا اربا لانه باهر فانسك فبرهن
فادعى انه خطه ما على المهر قبل لا احتمال انه
زوجه ابوه وهو صغير ولم يعلم خلاصة (يبطل)
جميع (صك) اي مكتوب (كتب ان شاء الله)
في آخره وقال آخره فقط وهو استصان باج
على قوله ففتح واذنوا ان القرحة كفاصل
السكون وعلى انصرافه لا سلك في جمل عطف
بواو واعقب بشرط واما الاستثناء بالا واخواتها
فلا خير الاقرنة كلمة درهم ونحوه
ديار الادرمه فلاول احصانا

ايقاعيتين (اي مخبرتين ليس فيهما تعليق بقدرية المقابلة فخرانت طالق وهذا امر ان شاء الله اهـ حلي) قوله وبعد
 طلاقين معلقين) فحوان دخلت الدار فانت طالق وقلاية ان شاء الله تعالى (قوله او طلاق معلق وعشق معلق)
 فحوان دخلت الدار فانت طالق وعبدى حر ان شاء الله وأشار به الى انه لا فرق بين الشئتين من جنس واحد
 او من جنسين والخلاف هذا في النطق واما في الصك فهي المسئلة المتقدمة واقادان اتفقا فها معهما انما هو
 في الايقاعيتين واما في المعلقين فمعصود معه وخالف ابو يوسف (قوله ولو لا عطف) مفهوم قوله عطفت
 اي اذا وقع الشرط بعد جعل غير متعاطفة او متعاطفة لكن حصل سكوت بينهما اي في اللفظ او فرجة في الخط (قوله
 فلا خير اتفقا) مراده بالاخير ما بعد السكوت (قوله وعطفه بعد سكوت لغو) اذا كان فيه ما يوسع على نفسه كما
 اذا قال ان دخلت الدار فانت طالق وسكت ثم قال وهذه الدار اي مقصود ان لا يقع الطلاق الا بدخولها (قوله
 الا بما فيه تشديد على نفسه) كما اذا قال ان دخلت الدار فانت طالق وسكت ثم قال وهذه الانرى دخلت المرأة
 الثانية في العين كما لو قال هذه طالق وسكت ثم قال وهذه طلقت الثانية بجر (قوله فقال عرسه) الاولى التانيث
 كـ ما هو في نسخة (قوله اسلمت بعد موته) اي وقدمات وهي على دينه فله الميراث (قوله تحكما الحال) اي
 استحسانا به فان سبب الحرمان ثابت في الحال فيثبت فيما مضى وفي التحرير والاستصحاب الحكم ببقاء امر محقق
 لم يظن عدمه (قوله كما يحكم الخ) هذه العبارة لم تكن في اصل المصنف وانما الذي فيه قوله بعد كما في مسلم وجعل
 المصنف وجه الشبه فيما كون انقول للورثة فيما (قوله في مسئلة جريان ماء الطاحونة) اي المستأجرة اذا
 قال المستأجر لم اتمكن من الانتفاع بها لعدم جريان ماؤها وقال المالك بل تمكنت فينظر الى وصف الماء في الحال
 ويحكم به فيما مضى (قوله للدفع) اي لدفع دعوى المدعي كما في المسئلة السابقة (قوله كما في مسلم مات الخ) ظاهره
 انه قال للاستحقاق بتحكيم الحال ومنع الشرح هنا ليس على ما ينبغي فلوابقى المصنف من غير زيادة مسئلة
 الطاحونة لكان اولى (قوله قارنه) بصيغة المضارع (قوله لان الحادث الخ) اي وهو الاسلام ولو كان القول
 قولها لكان تحكيم الحال موجبا لاستحقاقها الارث (قوله لا قرب او فاته) واقربها ما بعد موت الزوج (قوله
 وقع الاختلاف الخ) بان مات رجل له ابوان ذميان وولد مسلم قال مات ابنا كافرا وقال ولد له المسلم مات مسلما
 فالمرث للولد دون الابوين وكذا لو قالت امرأة مسلمة مات زوجها مسلما وقال اولاده الكفار كافرا وصدق
 المرأة اخوها الميت وهو مسلم قضى بالميراث للمرأة والاخ دون الاولاد قال صاحب البصر ولا يحتاج الى تصديق
 الا ببل تكفي دعوى المرأة انه مات مسلما وتبعه المقدسي (قوله هذا ابن مودعي) مراده بالابن من يرث بكل حال
 قالبت والاب والام كالابن وقيد بالابن لانه لو قال هذا اخوه شقيقه ولا وارث له غيره وهو يدعيه فالحاشي
 بنائي في ذلك والفرق ان استحقاق الاخ مشروط بعدم الابن بخلاف الابن لانه وارث على كل حال وكل من يرث
 في حال دون حال فهو كالاخ (قوله لا وارث له غيره) قيد به لانه لو قال له وارث غيره ولا ادري امان ام لا لا يدفع
 اليه شي لا قبل التلوم ولا بعده حتى يقيم المدعي بينة تقول لا تعلم له وارثا غيره ومثل اقرار المودع بمثل كمالاقران
 للميت اقربان هذا ابنه او ابوه او مولاه اعتقه بخلاف ما لو اخبر عنه بانها زوجته او انه مولى المولاة او الموصى له
 بالكل او بالثلث فانه لا يدفع اليهم المال لان ذلك لا يرد سبب ينقض (قوله دفعها اليه وجوبا) لا قراره ان ما في يده
 ملك الوارث خلافة عن الميت والعارية والعين المعصومة كالوديعة انتهى (قوله قيد بالوارث) اي الذي هو الابن
 ونحوه (قوله لم يدفعها) لانه اقرب قيام حق المودع وملكه فيها الان فيكون اقراره على ملك الغير ولا كذلك
 بعدم موته لزال ملكه فانه اقره بملكه لما في يده من غير ثبوت ملك مالك معين فيه الحال وفي فصل الشراء
 وان اقر بزوال ملك المودع لكن لا يتقدم حقه لانه لا يملك ابطال ملكه باقراره فصار اقراره بالوكالة بقبض
 الوديعة (قوله فان اقر ثانيا) سواء كان متصلا بالاول بان قال هذا ابنه وهذا اخرا ايضا او منفصلا بان اقر الثاني
 في مجلس آخر جوى (قوله اذا كذبه الابن الاول) حكم مفهومه ظاهر (قوله لانه اقراره على الغير) لصحة الاقرار
 لا لاول لعدم من يكذبه (قوله ان دفع للاول بلا قضاء) هذا هو الصواب فتح ومقابله ما في غاية البيان ان المودع
 لا يغرم لابن الثاني شيئا باقراره لانه استحقاقه لم يثبت فلم يتحقق التلف (تنبيه) لو اقر بالوديعة لرجل ثم قال لا بل
 وديعة فلان اقراره غصب هذا من فلان لا بل من فلان وكذا العارية فانه يقضي بها للاول ويضمن للثاني
 قيمته وكذا في الاقرار بالدين ولو قال هذا الغلان وهذا الغلان المقر له الانصف الاول فانه لفلان كان جائزا وكذا

واما الاستثناء بان شاء الله بعد سبطين ايقاعيتين
 قال بسما اتفقا وبعد طلاقين معلقين او طلاقين
 عند الثاني معلقين معلقين او بعد طلاقين معلقين او طلاقين
 اتفقا فاعطفه بعد سكوت او بعد سكوت فلا خير
 على نفسه وتعامه في العسر (ما ندعى قال صر به
 اسلمت بعد موته) وقالت (ما ندعى قبله صر به)
 تحكما الحال (ما ندعى قبله صر به)
 جريان ماء الطاحونة (ما ندعى قبله صر به)
 للدفع للاول استحقاق (ما ندعى قبله صر به)
 عرسه (ما ندعى قبله صر به)
 لا قرب او فاته (ما ندعى قبله صر به)
 واملا له قال قول لمدعي الاختلاف في كقول الميت
 المودع (ما ندعى قبله صر به)
 الميت لا وارث له غيره دفعها اليه (ما ندعى قبله صر به)
 كقوله هذا ابنه او ابوه او مولاه اعتقه (ما ندعى قبله صر به)
 وصيه او وكيله او المتدري منه لم يدفعه (ما ندعى قبله صر به)
 ان دفع للاول بلا قضاء (ما ندعى قبله صر به)

لوقال هذه الخطة والشعر لفلان الاكرامن هذه الخطة فانه لفلان اذا كانت الخطة اكثر من الكرك صكذا
في الاصل لمولانا محمد من الدعوى انتهى بغير ملخصا (قوله بين الورثة) سواء كان الوارث من محجب او لا (قوله كذا
بمسخ المتن والشرح) اي باسقاط لا فعله فيما وقع له والذي يبدى فيما ذكر لا وكلام المصنف في الشرح منله (قوله
لم يكفلوا) مبني للمجهول مضعف العين والواو للورثة او الفرما على لا ياخذ القاضي منهم كفيلا واقتصر على نفي
التكفيل لان القاضي بعد تلوم كاذ كره الشرح بعد ولا يدفع اليه حتى يقبل على نفسه انه لا وارث له غيره
ولا غير له انتفاء لانه من باب الاحتياط لنفسه بزيادة تعلم بانتفاء المشرية المستحق معه بقدر الامكان وقدر
مد تمفوض الى رأي القاضي وقدره اللهما ويجهول حال المرافعة الثاني تأخير القضاء الى المدة المذكورة كافي غاية
البيان لا تأخير المدفع بعد اللطفا واطلق على نفي التكفيل فم الكفيل بالشخص والمال (قوله خلافا لهما) فقال لا يؤخذ
منهم كفيلا بالنقص ابو السعود من تابع الشريعة لا خصال ان يكون له وارث او غير (قوله المالك المكنول) (قوله ولو ثبت)
وان حق الحاضر ثابت قطعا او ظاهرا فلا يتوثر لاجل الموهوم كذا هو الوافي ان القاضي يقيم (قوله ولو ثبت)
اي ما ذكر من الورثة او الفرما (قوله ولو قال الشهود ذلك) اي لا تعلم له وارثا او غير ما ذكره المصنف
والشرح فيه نوع اجمال والتفصيل ما قاله الصدر الشهيد اما الذي لو برهن على انه مات مورثه وترى صحتها
ميراثا لورثته ولم يذكر واحد الورثة ولا قالوا لا تعلم له وارثا غيره فانه لا يقضى له وان ينو اعددهم وقالوا لا تعلم
له وارثا غير ما ذكر فان كان ممن لا يجب فانه يقضى ولا يتأني ولا يكفل وان كان ممن يجب بجمال تأني ثم قضى
وان شهدوا انه ابنه او وارثه وانه مات وتركها ميراثا له ولم يقولوا لا تعلم له وارثا غيره تلوم القاضي زمانا ثم قضى
ولا ياخذ منه كفيلا عنده خلافا لهما في دفع لاحد الزوجين او الرضيعين عند ابي يوسف وعند محمد اقلهما
انتهى وروى عن الامام انه قال في اخذ الكفيل هذا في احتياط بعض القضاة وهو ظلم وعنى بالبعض ابن ابي ليلى
قاضي الكوفة واورثه بجهتد واجتهد ما يجوز وان اخطأ فلا وجه لنفسه الى الظلم وقد قال الامام كل مجتهد
مصيب والحق عند الله واحداى مصيب في اجتهاد مصيبا عنده وان اخطأ اطلق في الواقع واجواب ما قاله
في التلويح الخطي في الاجتهاد لا يعاتب ولا ينسب الى الضلال بل يكون معذورا وما جروا الذين عليه الا بذل
الظلم وكما قيل في كل ظلمة ليس لها الا ان يكون الله ليل الموصول الى الصواب يتناحرا اجتهاد لتقصير منه وتركه
المبالغة في الاجتهاد لانه يفتاى وما قيل من ان السلف به ضلهم على بعض في المسائل الاجتهادية كان مبيها
على ان طريق الصواب بين في وهم الظاهر انتهى اي ومنه طعن الامام على ابن ابي ليلى (قوله ارثا) احتذر عن
دعوى نحو الشر آفان الحاضر لا ينتصب خصما عن الغائب (قوله جهود واليد دعواه اول مجتهد) هذا التعيم
غير صحيح بعد قوله وبرهن عليه لان البرهان يستلزم سبق الجحد وقد اجعوا انه لا يؤخذ الكفيل في صورة
الاقرار والصواب ان يبدل قوله وبرهن عليه بقوله وثبت ذلك فبشغل الثبوت بالاقرار ولا كفيل فيه اتفاقا
وبالبينة وفيه الخلاف ويسقط قوله جهود دعواه اول مجتهد انتهى حلي مزيدا (قوله خلافا لهما) اي في صورة
الجهود نقلا لا يترك في يد من ليس له بمجسود فلا نظر في تركه في يده فهو راجع الى قوله وتركه باقية في يدي اليه
لا قوله لا كفيل فانه لا خلاف فيه وله ان الحاضر ليس بخصم من الغائب في طلب انتفاء وليس للقاضي التعرض
بلا خصم كما اذا رأى شيئا في يد انسان يعلم انه لم يغيره ولا يترجمه منه بلا خصم وخبير تقع جهوده قضاء للقاضي
بالكل (قوله خصما للميت) الاوضح من الميت (قوله حتى تقضى منه دينه) وتغذيتها وصاياه (قوله ثم انما
يكون خصما) اي عن بقية الورثة فمما يدعى على الميت (قوله بشروط تسعة) الاولى ان يقول ثلاثة كون العين
كلها في يده وان لا تكون مقبوضة وان يصدق الغائب انها ارث من الميت كافي الجوى (قوله مبسوطه
في البحر) ليس جميع المذكور في البحر شروطا بل بعضها شروط وبعضه احكام وهي ثمانية وتسعة وهذا نصه
تنبهات الاول انما ينتصب الحاضر الذي في يد العين خصما عن الباقي اذا كانت العين لم تقسم بين الحاضر
والغائب فان قسمت واودع الغائب نصيبه عند الحاضر كانت كسائر امواله فلا ينتصب الحاضر خصما عنه
ذكره العناني عن من اخبرنا الثاني انما لا تسمع دعوى الغائب اي بعد القضاء على الحاضر بشرط ان يصدق
ان العين بينه وبين الحاضر اما لو اوصى كرا الارث وادعى انه اشتراها او ورث نصيبه من رجل آخر لا يكون القضاء
على الحاضر قبله عليه فتسمع دعواه وتقبل بيته فالحاصل انه انما ينتصب الحاضر خصما عن الباقي بشرط

تركة تمت بين الورثة او الفرما بشهود
لم يكفلوا (قوله بين الورثة) سواء كان الوارث من محجب او لا (قوله كذا
بمسخ المتن والشرح) اي باسقاط لا فعله فيما وقع له والذي يبدى فيما ذكر لا وكلام المصنف في الشرح منله (قوله
لم يكفلوا) مبني للمجهول مضعف العين والواو للورثة او الفرما على لا ياخذ القاضي منهم كفيلا واقتصر على نفي
التكفيل لان القاضي بعد تلوم كاذ كره الشرح بعد ولا يدفع اليه حتى يقبل على نفسه انه لا وارث له غيره
ولا غير له انتفاء لانه من باب الاحتياط لنفسه بزيادة تعلم بانتفاء المشرية المستحق معه بقدر الامكان وقدر
مد تمفوض الى رأي القاضي وقدره اللهما ويجهول حال المرافعة الثاني تأخير القضاء الى المدة المذكورة كافي غاية
البيان لا تأخير المدفع بعد اللطفا واطلق على نفي التكفيل فم الكفيل بالشخص والمال (قوله خلافا لهما) فقال لا يؤخذ
منهم كفيلا بالنقص ابو السعود من تابع الشريعة لا خصال ان يكون له وارث او غير (قوله المالك المكنول) (قوله ولو ثبت)
وان حق الحاضر ثابت قطعا او ظاهرا فلا يتوثر لاجل الموهوم كذا هو الوافي ان القاضي يقيم (قوله ولو ثبت)
اي ما ذكر من الورثة او الفرما (قوله ولو قال الشهود ذلك) اي لا تعلم له وارثا او غير ما ذكره المصنف
والشرح فيه نوع اجمال والتفصيل ما قاله الصدر الشهيد اما الذي لو برهن على انه مات مورثه وترى صحتها
ميراثا لورثته ولم يذكر واحد الورثة ولا قالوا لا تعلم له وارثا غيره فانه لا يقضى له وان ينو اعددهم وقالوا لا تعلم
له وارثا غير ما ذكر فان كان ممن لا يجب فانه يقضى ولا يتأني ولا يكفل وان كان ممن يجب بجمال تأني ثم قضى
وان شهدوا انه ابنه او وارثه وانه مات وتركها ميراثا له ولم يقولوا لا تعلم له وارثا غيره تلوم القاضي زمانا ثم قضى
ولا ياخذ منه كفيلا عنده خلافا لهما في دفع لاحد الزوجين او الرضيعين عند ابي يوسف وعند محمد اقلهما
انتهى وروى عن الامام انه قال في اخذ الكفيل هذا في احتياط بعض القضاة وهو ظلم وعنى بالبعض ابن ابي ليلى
قاضي الكوفة واورثه بجهتد واجتهد ما يجوز وان اخطأ فلا وجه لنفسه الى الظلم وقد قال الامام كل مجتهد
مصيب والحق عند الله واحداى مصيب في اجتهاد مصيبا عنده وان اخطأ اطلق في الواقع واجواب ما قاله
في التلويح الخطي في الاجتهاد لا يعاتب ولا ينسب الى الضلال بل يكون معذورا وما جروا الذين عليه الا بذل
الظلم وكما قيل في كل ظلمة ليس لها الا ان يكون الله ليل الموصول الى الصواب يتناحرا اجتهاد لتقصير منه وتركه
المبالغة في الاجتهاد لانه يفتاى وما قيل من ان السلف به ضلهم على بعض في المسائل الاجتهادية كان مبيها
على ان طريق الصواب بين في وهم الظاهر انتهى اي ومنه طعن الامام على ابن ابي ليلى (قوله ارثا) احتذر عن
دعوى نحو الشر آفان الحاضر لا ينتصب خصما عن الغائب (قوله جهود واليد دعواه اول مجتهد) هذا التعيم
غير صحيح بعد قوله وبرهن عليه لان البرهان يستلزم سبق الجحد وقد اجعوا انه لا يؤخذ الكفيل في صورة
الاقرار والصواب ان يبدل قوله وبرهن عليه بقوله وثبت ذلك فبشغل الثبوت بالاقرار ولا كفيل فيه اتفاقا
وبالبينة وفيه الخلاف ويسقط قوله جهود دعواه اول مجتهد انتهى حلي مزيدا (قوله خلافا لهما) اي في صورة
الجهود نقلا لا يترك في يد من ليس له بمجسود فلا نظر في تركه في يده فهو راجع الى قوله وتركه باقية في يدي اليه
لا قوله لا كفيل فانه لا خلاف فيه وله ان الحاضر ليس بخصم من الغائب في طلب انتفاء وليس للقاضي التعرض
بلا خصم كما اذا رأى شيئا في يد انسان يعلم انه لم يغيره ولا يترجمه منه بلا خصم وخبير تقع جهوده قضاء للقاضي
بالكل (قوله خصما للميت) الاوضح من الميت (قوله حتى تقضى منه دينه) وتغذيتها وصاياه (قوله ثم انما
يكون خصما) اي عن بقية الورثة فمما يدعى على الميت (قوله بشروط تسعة) الاولى ان يقول ثلاثة كون العين
كلها في يده وان لا تكون مقبوضة وان يصدق الغائب انها ارث من الميت كافي الجوى (قوله مبسوطه
في البحر) ليس جميع المذكور في البحر شروطا بل بعضها شروط وبعضه احكام وهي ثمانية وتسعة وهذا نصه
تنبهات الاول انما ينتصب الحاضر الذي في يد العين خصما عن الباقي اذا كانت العين لم تقسم بين الحاضر
والغائب فان قسمت واودع الغائب نصيبه عند الحاضر كانت كسائر امواله فلا ينتصب الحاضر خصما عنه
ذكره العناني عن من اخبرنا الثاني انما لا تسمع دعوى الغائب اي بعد القضاء على الحاضر بشرط ان يصدق
ان العين بينه وبين الحاضر اما لو اوصى كرا الارث وادعى انه اشتراها او ورث نصيبه من رجل آخر لا يكون القضاء
على الحاضر قبله عليه فتسمع دعواه وتقبل بيته فالحاصل انه انما ينتصب الحاضر خصما عن الباقي بشرط

انما يكفي ثبوت بعض الورثة ولا يحتاج الغائب ان يظهر الى اثبات آخر ان لو ادعى الجميع وقطع به اما لو ادعى
 حصته فقط وقضى بهما فلا يثبت حق الباقيين الرابع ان في نيتنا نقول ذوالبداهة ملكي ورثته من ابي فلو قضي
 عليه اي يبرهان المدعي يظهر على جميع الورثة لان العين يستكملها في بطلان مقبوض مضمونة فليس لاحد منهم
 ان يدعيه بجهة الارث اذ صار مورثهم مقبضاً عليه فلو ادعاه احدهم طسكاً مطلقاً لا ارثاً لان نصير الورثة مقبضاً
 عليهم فلهذا اخذ به دعوى الارث لكن ليس لذى اليد حصته فيه اذ افضى عليه الخامس اذا كان الورثة كباراً
 غيباً وصغاراً نصب القاضي وكيلاً عن الصغير لسماع دعوى الدين على الميت والقضاء على هذا الوكيل قضاء
 على جميع الورثة السادس اذا اثبت المدين دينه على بعض الورثة وفي يده حصته فانه يستوفي جميع دينه مما في يد
 الحاضر ثم يرجع الى الغائب بحصته السابع يحلف الوارث على الدين اذا انكر اى على العلم وان لم يكن
 للميت تركه الشاىء ان لو لم يكن للميت وارث فاحمد على الدين على الميت نصب القاضي وكيلاً لدعوى كافى ادب
 القاضي للخصم ان يظهره وان وكيل بيت المال ليس بخصم انتهى حلي بتصرف (قوله والحق الفرق بين الدين
 والعين) فان احد الورثة لا يتصب خصماً عن الباقيين في دعوى عين على الميت الا اذا كانت في يده واما في دعوى
 الدين عليه فانه لا يتصب خصماً عنهم وان لم يكن في يده عين تركه لان حق المدين شائع في جميع التركة بخلاف العين
 المدعى بها وظهر في الهداية والنهاية والعناية انه لا بد من كون عين التركة كلها في يده في دعوى الدين ايضا
 قال في البحر وما في الفتوح هو الحق وغيره فهو قد علم ان ذلك فيما اذا كان الوارث مدعى عليه واما اذا كان
 هو المدعى ارث العين على ذى اليد فان اثبت كان القضاء بالارثه واجبة الورثة اذا ادعاه ارثاله ولهم
 وان لم يثبت ودفع المذمى عليه دعوى المدعى بان مورثك باعها منى مثلاً واثبت الشراء تندفع دعوى الارث
 في حق الحاضر والغائب افاده ابو السعود (قوله فيما ذكر) من اخذ الحاضر حصته وترك باقية في يد ذى اليد
 وقبل بوضع عند عدل الى حضور صاحبه وفي الجوى ولو كانت الدعوى في منقول قيل يؤخذ منه اتفاقاً
 لا احتياج المنقول الى الحفظ والتزاع من يده ابلغ في الحفظ كيلا يتلفه اما العقار فمحفوظ بنفسه وقيل المنقول
 على الخلاف وقول الامام في المنقول اطهر لما جت الى الحفظ وتركه في يده ابلغ فيه لان المال بيد الضمين اشد
 حفظاً وبالاتكار صار ضماناً ولو وضع عند عدل كان اميناً كذا في الكافي والفتح وغيرهما وببحث العلامة
 المقدسى بان التزاع من يد الخائن ابلغ في الحفظ لاحتمال هروبه او تحيله بوجه ما لم يمتلئ انتهى ومثله في البحر فانه
 حكى مقابل الاتفاق قيل (قوله انه لا يؤخذ) اى المنقول لو مقر هذه العبارة توهم ان العقار لم يجمع مواعلي عدم
 اخذه لو مقر وليس كذلك فان الحكم فيهما واحد كما علم مما سبق (قوله اوصى بثلث ماله) وكذا لو قال ثلثي
 لقلان اوصى فهو وصية جائزة وفيه بالوصية لانه لو قال ثلثي ماله لم يخل في البراءة من الوصايا
 ان كان ماله دراهم او دنانير فقله باطل وان ضيقاً صار وقفاً على الفقراء مولوا قال ثلث مالى لله تعالى الوصية باطله
 عندهما وعند محمد يصر الى وجوه البر ولو صرح به الى سراج المسجد يجوز (قوله يقع ذلك على كل شئ)
 وهل تدخل الديون في الوصية في الخاتمة لا وكلام السارح في الوصايا يفيد دخوله في الوصية بالمال لانه بصير
 ما لا بالاستيفاء فتناولته الوصية خصوصاً قالوا انها اخت الميراث وهو يجري فيما (قوله لانها اخت الميراث)
 اى والميراث يجري في الكل فكنا هي (قوله مالى او ما ملكك صدقة الخ) اما لو قال لله على ان اهدي جميع مالى
 او ملكي فانه يدخل فيه جميع ما ملكه وقت الحلف بالايجاع فيجب ان يهدي ذلك كله الا قدر قوته فاذا
 استغنى شيئاً تصدق بمثله وفي مثله المصنف يدخل الموجود وقت القول في المنصراً ما لو كان معلقاً بالشرط فهو
 قوله مالى صدقة للمساكين ان فعل كذا دخل المال القائم عند الحين والحادث بعده (قوله فهو على جنس
 مال الزكاة) فدخل السواآت والثقدان وعروض التجارة بلغت نصيباً او لا سواء كان عليه دين مستغرق لها
 او لا لان المعبر بجنس ما تجب فيه الزكاة مع قطع النظر عن قدرها وشروطها وانما اقتصر على ما فيه الزكاة لان
 ايجاب العبد معتبر بايجاب الله تعالى ولا تدخل الارض العشرية عند الطرفين ولا الخراجية اتفاقاً (قوله
 امسك منه قدر قوته) المتأخرون قدروا هذا القدر فقالوا في الحرف بمسك لنفسه وعياله قوته يومه ومالك
 القلة وهو ابر الدار ونحوه امسك قوت شهر ومالك الضيعة بمسك قوت سنة ومالك التجارة بمسك قدر

والحق الفرق بين الدين والعين (قوله الاصل) قد علم
 العقار المنقول (قوله ان لا يؤخذ منه اتفاقاً) لو قضي
 استند في المتق (قوله ان لا يؤخذ منه اتفاقاً) لو قضي
 في الخصم قال واجبه وان لا يؤخذ منه اتفاقاً (قوله ان لا يؤخذ منه اتفاقاً)
 (قوله ان لا يؤخذ منه اتفاقاً) لو قضي
 لانها اخت الميراث (قوله ان لا يؤخذ منه اتفاقاً) لو قضي
 صدقة هو على جنس (قوله ان لا يؤخذ منه اتفاقاً) لو قضي
 ملك (قوله ان لا يؤخذ منه اتفاقاً) لو قضي

ما يلزمه الى ان يتجدد له شيء (قوله ان يبيع ملكه) اي مما يحب فيه الزكاة (قوله فلا يلزمه شيء) قال العلامة
المقدس منه يعلم ان الاعتبار بالملك حين الخلف ووجه المسئلة انه حين الخلف لا مال له (قوله لزمه
بقدر ما يملك) ولا يلزمه شيء بعد لانه بمنزلة النذر بما لا يملك وكذا يقال فيما بعد (قوله وصح الالبصام) اي من شخص
شخص على صغيره او تركته (قوله فصح تصرفه) اي من غيره علم بالالبصام اذا تصرف بعد فابلا له فلا يمكن
من اخراج نفسه منه والاقله اخراج نفسه اذا علم لعدم القبول (قوله لا يبيع التوكيل بلا علم) فلو باع الوكيل
قبل العلم فهو فضولي افاده ابو السعود ومثله الاذن للمبدع والصبي بالتجارة فلا يثبت الا بعد العلم والامر باليد
حتى لو جعل امرها يدها لا يصير الامر بيدها ما لم تلم ظلمت نفسها قبل العلم لم يقع خاتبة وفي شرح الجمع
لابن ملك اذا قال المولى لاهل السوق يا بوعبدى فلا يصير مائة وقابل العلم بخلاف ما لو قال اذنت لعبدى
فلان ولم يشهد بين الناس فعلم العبد به شرط (قوله خلافة) فلا تملك على العلم كتصرف الوكيل ملكا ولا يلايه
حتى لو باع الجدمال ابن ابنه بعد موت الابن من غير علم بموته جاز (قوله والوكيل نيابة) اي من الموكل فالموكل
اذنت له ولا يلايه التصرف في ملكه لا بطريق الخلافة لبقا لولاية الموكل فلا بد من العلم فلا وادع الى عند رجل ثم قال
المالك امرت فلانا بقبضها منه ولم يعلم فلان بكونه مأمورا بالقبض فقبضه وتلف عنده فالمالك بالخيار في تضمين
ايها ما شاء ولو علم المودع فقط فدفع للمأمور المذكور فتلف عنده لاضمان على احد لان المستودع دفع بالاذن
ولو لم يعلم احد منهما قال المأمور ادفع لي ودعته فلان لادفعها الى صاحبها او ادفعها الى تكون عندي لصاحبها
فدفع فضاغت فللمالك تضمين ايها ما شاء عندهما (تنبيه) الوصاية والوكالة يقتزمان في مسئلة الكتاب وفي ان
الوصاية لا تقبل التخصيص والوكالة تقبله وفي انه يشترط في الوصي ان يكون حرا مسلما بالغيا بخلاف الوكيل
وفي ان الوصي لزامات قبل تمام المصلحة نصب القاضي غيره ولومات وكيل الغائب لا نصب غيره الا من المفقود
للحفظ وفي ان القاضي يعزل الوصي بغيانة او تهمة بخلاف وكيل الحى وفي ان الوارث يملك اعتناق الموصى
بعقده تغيير الوصاية فلو تدبر او كتابة ولا يملك الوصي الا الاول (قوله ولا يثبت عزله الخ) هذا قوله وقالا لا يشترط
في الظاهر بهذه الا التسمية لكونها معاملة له ان فيها الرضا من وجهه دون وجهه فيشترط اهد شطري الشهادة اما العدد
او العمل به (قوله في الاصح) راجع للقائمين وقيل لا يقبل خبر القاصين وهو ضعيف لان تأخير خبر القاصين
اقوى من تأخير خبر العدل بتدليل انه لو قضى بشهادة واحد عدل لم يقدح وبشهادة قاصين نفذت واخبره بالعزل
غير من ذلك وكسر وتصرف صح تصرفه لعدم عزله (قوله كخبر السيد بغيانة عبده) فانه اذا اخبره احد
من ذكر ثم باعه كان مختارا للعدالة فلا يكون مختار له باخبار غيره من ذكر فيدفعه البائع والمشتري الى ولي
الجنانية فيه اذا باعه بعد ان اخبره فاسق مثلا بالجنانية وانما دفعه اذا لم يعلم بغيانته المشتري امان علم فيكون
مختارا للعدالة وقدومه على شرائه مع العلم بعيبه واما اذا اعتق العبد كان الطلب بالارش عليه افاده ابو السعود
(قوله والشفع بالبيع) فاذا اخبر النضر بلثلا بالبيع فسكت ولم يطلب فان كان الخبر عدلا او مستورا مثلا
سقطت شفعته لان اخبره مستور فبسكوته لا يعد مسلما للشفعة (قوله والبكر بالسكاح) فلا يكون سكوتها
رضي الا اذا اخبرها عدل او مستورا مثلا اما اذا اخبرها مستور بسكاح ولما فسكت لا يكون ذلك رضى
شها (قوله والمسلم الذي لم يهاجر) فانه اذا اخبره مستور لا يلزمه الشرأ مع ولذا اخبره عدل او مستورا لزمته
حتى اذا نزل الفرائض يلزمه قضاؤه والاصح انه يكتفى فيه خبر القاص كافي للمقتاح جوى (قوله وكذا الاخبار
بعبيل لم يشرأه) فلو قال له رجل عدل او مستورا هذه العين معيبة وقدم على شرائها يصحكون راضيا
بالعيب لان اخبره فاسق (قوله وحجر ما ذون) فاذا اخبر المأذون بحجره عدل او مستورا ان حجره لا اذا اخبره
فاسق (قوله وفسخ الشركة) اي من احد الشركتين لا يثبت الفسخ عند الاخر الا باخبار عدل او مستورين فيجنع
عن التصرف في مال الشركة لان اخبره فاسق (قوله وعزل فاسق) فهو على الحكم السابق قال في البحر وينبغي
ان يراد ايضا عزل القاضي ولم اره انتهى فذكره على وجه البحث (قوله ومتولى وقف) اي وعزل متولى وقف
اي على القول بصحة عزله بلا شرط او على قول الكل ان كان شرط الواقف انتهى بحجره فشا قال ابو السعود ورايت
بخط الشرف المحزى محض الاشياء ان الناطر لا يجعله وصيا من كل وجه ولا وكيلا كذلك بل شبهه بالوصي
حتى صح تصرفه في مرض موته وشبه الوكيل حتى ملك الواقف عزله من غير شرط على قول ابى يوسف

قال ان فعلت كذا انما ملكه صدقة فخلته ان
يبيع ملكه من رجل بنوب في منديل ويقبضه
ولم يره ثم يفعل ذلك ثم يرد بخيار الرقبة فلا
يلزمه شيء ولو قال القصد درهم من مالي صدقة
ان فعلت كذا فعله وهو يملك اقل لزمه بقدر
ما يملك ولو لم يكن له شيء لا يجب شيء (اصح)
الالبصام بلا علم الوصي (اصح) تصرفه (اصح)
(التوكيل بلا علم وكيل) والتفوق (اصح)
(التوكيل خلافة والوكيل نيابة) فلو علم (اصح)
الوصي (اصح) (قوله عزله) فاسق (اصح)
بالتوكيل (قوله عزله) فاسق (اصح)
ولا يثبت عزله الا باخبار عدل (اصح)
صدقة ضاربة او مستورة او فاسق (اصح)
(كأنه بار السيد بغيانة عبده) فلو باعه كان
مختارا للعدالة (اصح) (قوله بالبكر بالسكاح)
بالسكاح (اصح) (قوله بالبكر بالسكاح)
وكذا الاخبار بعبيل لم يشرأه وحجر ما ذون
وفسخ شركة وعزل فاسق وقفه في عشر

انه صرح رجوع محمد الى قولهما رواه هشام عنه انتهى فالخامس ان محمدا واثقهما اولاً ثم رجع الى ما ذكره عنه
 ثم صرح رجوعه الى قولهما انتهى (قوله الا في كتاب القاضى للضرورة) اى ضرورة قاضيه الحق ولان الخليفة في مثله
 قاسم يقع وظاهر الاختصار على كتاب القاضى ان القاضى لا يقبل قوله فيما عدا اى على قول محمداً سواء كان قتلاً
 او قطعاً او ضرباً فلو قال قضيت بطلاقها او بعتة او ببيع او نكاح او اقرار لم يقبل قوله وفي التهذيب ويصدق
 فيما قال من التصرف في الاوقاف واموال اليتام والغائبين من ادأ وقبض (قوله وقيل يقبل لو عدل عالماً) فانه
 لم ينص لان عدم الاعتماد على الفساد والعلو وهو مستحب في العالم العدل وذكر الاستصحاب ان المسئلة
 مضرورة عند الامام في القاضى العالم العدل لانه اذا كان غير هذا لا يولى القضاء ولا يؤتمر بامر به بالاتفاق انتهى
 فاقاله ابو منصور كشف من مذهب الامام انتهى فالاولى حذف هذا القيل لكونه عين ما في المصنف (قوله وان
 عدل جاهلاً) مقابل للمصنف (قوله فاحسن تفسير الشرائط) مثله في الزمان يقول القاضى اى استفسرت
 المقر به وسأله عن الزنا وعن الزنى بها الخ فوجدته اقر كما هو المعروف فيه وحكمت عليه بالوجع ويقول في حد
 السرقة انه ثبت عندى بالحجة انه اخذ نصاباً من حرز لا شبهة فيه وفي القصاص انه قتل عدلاً بلا شبهة فينبذ
 يجب تصديقه وقبول قوله من (قوله فالتقضاء اربعة) لان القاضى اما عالم او جاهل وفي كل اما عدل او فاسق
 (قوله اى سباً شرعياً) للحكم فينبذ يقبل قوله لاتقاء التهمة انتهى من (قوله فاحسن تفسير الشرائط) فاحسن
 (قوله عند الشهود) لاجابة اليه لانه مقرر (قوله لا نكارة الضمان) اى والقول قول نافي الضمان وظاهره
 انه لا يضمن مطلقاً ما سأل الله من اذا تجسس يمكن تطهيره ويستغفر به في غير مسجد واذا حل على انه لا يضمن طاهرة
 بل نجسة كان طاهراً (قوله واسر الدم عظيم فلا يجهل) الا ترى انه حكم في المال بالنكول وفي الدم جيب حتى يفر
 او يصفى واكتفى في المال باليمين الواحدة وبخمسين يميناً في الدم (قوله صدق قاض) وكذا لا ضمان على القاطع
 والاخذ لو اقر بما اقر به القاضى ووجه عدم الضمان على القاضى انهما لما تواخا انه فعل ذلك في قضاءه
 كان الظاهر شاهداً له اذا القاضى لا يقضي بالجرور ظاهراً ولا يمين عليه لانه ثبت فعله في قضائه بالتصادق ولا يمين
 على القاضى (قوله وكذا الوزع) اى المقضى عليه (قوله لانه اسند فعله الى حالة منافية للضمان) فصار كما اذا قال
 طلعت او اعتقت وانا مجنون وبنونه معهود ولو اقر القاطع والاخذ في هذا الفصل بما اقر به القاضى يضمنان
 لانهما اقر بسبب الضمان وقول القاضى مقبول في دفع الضمان عن نفسه لا في ابطال سبب الضمان عن غيره
 بخلاف الفصل الاول لانه ثبت فعله في قضائه بالتصادق وجعل بعضهم هذا اصلاً فقال الاصل ان المقر اذا اسند
 اقراره الى حالة منافية للضمان من كل وجه فانه لا يلزمه ضمان ما ذكره من قول الوصى بعدما بلغ اليتم انتفت
 عليك كذا وكذا من المال وانكرا يقيم كان القول قول الوصى لكونه اسنده الى حالة منافية للضمان (تجمة)
 السلطان اذا عزل قاضياً لا ينزل ما لم يصل اليه الخبر حتى لو قضى بضاباً بعد اذ لم يزل قبل وصول الخبر اليه جاز
 قضاؤه وعن ابي يوسف انه لا ينزل وان علم بعزله ما لم يقدر غيره مكانه ويصل صيانه لحقوق الناس ولو مان رجل
 ولا يعلم له وارث فباع القاضى داره يجوز ولو ظهر الوارث بعد ذلك فالبيع باصر ولا ينقض رجوله على رجل
 الف درهم جياذقة قضاء زبوا وقال انفقها فان لم ترج فردتها ففعل فلم ترج قال ابو يوسف انه ان يرد ما عليه
 استخساناً لان ما قبض من الدراهم ليس هو عين حقه بل هو مثل حقه وانما يصير حقه اذ ارضى به فاذا لم
 يرض به لم يصير حقه فيكون القابض متصرفاً في ملك الدافع باصر فلا يبطل حق القابض وهذا بخلاف
 ما لو اشترى شيئاً فوجدته معيباً فاراد ان يردده فقال له البائع بعه فان لم يبيع رده على فخره على البيع فلم يشتره
 احد لم يردده وذلك لان المقبوض عين حقه الا انه معيب فلم يكن قول البائع بعد اذ اياه بالتصرف في ملك البائع
 فكان متصرفاً في ملك نفسه فيبطل حقه في الرد جوى تصرف اذا قال المقر لاسمع اقراره لا تشهد على
 وسعه ان يشهد عليه خلاصة الا اذا قال المقر لا تشهد عليه بما اقر به لا يسعه ان يشهد استارخانية وارجع
 المقر له وقال انما نيتك لعذر وطلب منه الشهادة فقول ان اشياء (قوله فله اخذ عشر ما يتولى الخ) نقله في الاشياء
 عن صاحب الاقرار قال ثم بالغ في انكاره قال الشيخ خير الدين المبالغة في الانكار واضحة الاعتبار لانه لو تولى
 على عشر من الغنائم ولم يطعها فيها مشقة فماذا يستعمل عشرها خصوصاً بالنسبة لمال القيم وقد جاءت القواعد
 بحرمته فما هو الايهتان على الشرع وظلمة غطت ابصارهم انتهى (قوله للمعتولى العشر في مسئلة الطاحونة)

الا في كتاب القاضى للضرورة وقيل يقبل لو عدل
 عالماً (وان عدل جاهلاً ان استفسر فاحسن)
 تفسير (النسب) كان (فاسقاً) عالماً كان او جاهلاً
 قوله (لو) كان (فاسقاً) عالماً كان او جاهلاً
 للتهمة فالتقضاء اربعة (الا ان يعاين الحجة) اى
 سباً شرعياً (سببها لا يضمن) (فقال) (الصاب) كانت
 قاضي مال كدماجه (واذكره المالك فالتقضاء اربعة)
 الدهن (نجسة) (واذكره المالك فالتقضاء اربعة)
 لا نكارة الضمان (ولو قتل رجلاً وقال قتله
 لا على يدى القاتل اى لم يسمع) قوله لا لا يؤدى الى قطع
 رده اولى فانه يقتل ويقول كان القتل لذات
 باب العدل وان فله لا يجهل بخلاف المال اقرار
 وامر الدم عظيم فلا يجهل (معتول) بلا يمين
 بزازية (صدق) قاض (معتول) اى بالاثب
 (قال زيد اخذت منك القاضى بعه) اى بالاثب
 (ليكره دعوت اليه او قال قضيت بقطع يده
 في حق وادى زيد اخذته) اى لاخذ والقطع (ق)
 (ظلماً) (قضاءه) (وكذا الوزع) لانه اسند فعله الى حالة
 وقت (قضاءه) في الاصح لانه اسند فعله الى حالة
 او بعد العزل في المنافاة للضمان فيصدق الا ان يبرهن
 معه ووجه منافاة الضمان في غير قضاءه فالتقاضي يكون
 زيد على كونهما في غير قضاءه فالتقاضي يكون
 مبطلاً صدر الشريعة اذا لم يكن للقاضي شيء
 عن بعض الشافعية اذا لم يكن للقاضي شيء
 في بيت المال فله اخذ عشر ما يتولى الخ) نقله في الاشياء
 النبأى والاوقاف وفي الثانية للمعتولى العشر
 في مسئلة الطاحونة

هذه المسئلة لا يحل ذكرها هنا على انها غير محررة وفي الاشياء وعبارة الثمانية رجل وقف ضبعة على مواليه
 ذات الواقف وجعل القاضي الوقف في يد القيم وجعل للقيم عشر الغلات وفي الوقف طاحونة في يد رجل
 بالمقاطعة لاحاجة فيها الى القيم واصحاب هذه الطاحونة يقضون غلاتها لا يجب للقيم عشر الغلة من هذه
 الطاحونة لان القيم ما يأخذ الا بطريق الا بر فلا يستوجب الاجر بدون العمل انتهى قال البيرو والصواب
 ان المراد بالعشر اى المجموع للقيم في هذا الوقف اجر مثل عمله حتى لو زاد على اجر مثله ردة الزاد في تضيض
 الصكبرى فاض نصب قيم على غلات مسجور وجعل له شيئا معلوما يأخذه كل سنة حل له العشر لو كان اجر
 مثله وفي نزاهة الاكل وليس للقيم من الغلة الا اجر عمله بمنزلة الاجر فاجره على قدر العمل وفي الوالولية القيم
 لا يأخذ الا بطريق الا بر لان القيم بمنزلة الاجنبي والاجنبي يستحق الاجر بازاء العمل انتهى ملخصا (قوله
 قلت لكن الخ) لا يريه لهذا الاستدلال ولا يصح استدراكه على الاولى لانه قول لبعض الشافعية فلا يستدول
 عليه بالذهب (قوله لا يحل له اخذ الاجر) اى بسببه (قوله كان كساح صغير) قال في الخلاصة يحل للقاضي اخذ
 اجرة على كتبه التي يجلات وغيره بقدر اجرة المثل هو المختار ولا يحل اخذ شيء على نكاح الصغار وفي غيره يحل
 ولا يحل اخذ الاجرة على اجازة بيع مال المقيم ولو اخذ لا يتخذ البيع انتهى جوى (قوله وقامه في شرح الوهبانية)
 قال فيه والاصح انه اى الاجر بقدر بقدر المشقة وقد زيد مشقة الوثيقة في اجناس مختلفة بمائة على مشقة
 الف في النقود ونحوها قلت وفي العبادية عن الملتقط وما قيل في كل الف خمسة دراهم لا يعمل عليه
 ولا يليق ذلك ببقته اصحابنا رحمهم الله تعالى ولى مشقة للكتاب في كثرة الثمن وانما اجر مثله بقدر مشقته وبقدر
 صنعته وعمله كما يستأجر الحكاه والنجار في مشقة قليلة وفي شرح التمر تاشي عن الذصاب يجب بقدر العناء
 والتعب وهذا شبه باصول اصحابنا وفي كتاب السجلات الصحيح انه يرجع في الاجرة الى مقدار طول الكتاب
 ونعمه وصعوبته وسهولته انتهى (قوله وفيها الخ) هذه الايات للعلامة عبد البر في شرح الوهبانية وعبارته
 تكسب هل يستحق القاضي الاجرام الا قال الزاهدي في شرحه للقدر يرى لا يستحق الاجر وانما يستحقه اذا لم
 يكن له في بيت المال شيء وفي القضية عن ظهير الدين المرعيني في شرحه للقاضي اذا تولى قسمة التركة
 لا اجرة وان لم تكن له مؤنة في بيت المال ثم رقم للمعيط وشرح بكر خواهر زاده وقال له الاجرة اذا لم تكن مؤنة
 في بيت المال لكن المستحب ان لا يأخذ قال البديع ما اجاب به الظهير والشرف حسن في هذا الزمن لفساد
 القضاء فادوا لطلبهم لا يقتنعون باجر المثل فاحببت الحاشية قلت وذكر البيتين الاولين ثم ذكر البيت الاخير بعد
 كلامه بملق بالمفتي (قوله قال رحمه الله) دعاء من المؤلف وهي موجودة في بعض النسخ (قوله وان كان قاسما)
 اى للتركة مغللا (قوله اذ ليس) اى المفتي (قوله في الكتب) اى في الكتابة (قوله يحصر) اى يلزم ويجب عليه
 وفي ذلك الشرح عن جلال الدين اى المعتمد قالوا لا بأس للمفتي ان يأخذ شيئا من كتابه جواب الفتوى وذلك
 لان الواجب على المفتي الجواب باللسان دون الكتابة بالبيان ومع هذا التكف عن ذلك اولى (قوله على قدره)
 اى قدر الخط اى والعناء وقد سبق ما فيه من ان التكف اولى احترازا عن القيل والقال وصيانة لماء الوجه عن
 الابتدال انتهى والله تعالى اعلم واستغفر الله العظيم

(كتاب الشهادات)

جمعها وان كانت في الاصل مصدرا باعتبار انواعها فانها تكون في حد غير زنا وبشرط المذكورة في الشاهدين
 وحد الزنا وبشرط اربعة ذكور وفي الاموال ويكتفى رجل وامرأتان وغير ذلك (قوله اخرها عن القضاء)
 وان كان المتبادر تقديمها عليه لان القضاء موقوف عليها اذا كان ثبوت الحق بها وفي الجوى اخرها
 لان القاضي يحتاج اليها عند انكاره كان ذلك من جهة حكمه او لان الشهادة انما تقبل في مجلس القضاء
 ولا تكون ملزمة بدون القضاء انتهى (قوله اخبار قاطع) تقول منه شهد الرجل على كذا وتطلق على الحضور
 ومنه قوله عليه السلام الغنية لمن شهد الواقعة اى حضرها (قوله اخبار صدق) فالأخبار كالجفس وقوله صدق
 يخرج الاخبار الكاذبة (قوله لاثبات حق) يخرج قول القائل في مجلس القضاء اشهد بكذا لبعض العرفان
 (قوله مجاز) من حيث المشابهة الصورية (قوله كاطلاق اليقين على الغموس) فان حقيقة اليقين عقد يتقوى به
 عزم الحالف على الفعل او التمسك في المستقبل والغموس الحلف بها كذب عدا قوله بلفظ الشهادة فلا يجزى

قلت لكن في النزاهة على ما يجب على القاضي
 والمفتي لا يحل له اخذ الاجر كالكساح صغير
 لانه واجب عليه ويكسب على قدر كتبه لان الكتابة
 بالآلة فاجره عليه وان كان قاسما
 لا يريه لهذا الاستدلال ولا يصح استدراكه على الاولى
 وليس له اجرة وان كان قاسما
 وان لم يكن من بيت مال مسجور
 وخصص بعض لا يعدم قدره
 وفي عصرنا قال القول الاول بنحو
 وجوز للمفتي على كتب خطه
 على قدر ادليس في الكتب بنحو
 (كتاب الشهادات)
 اخرها عن اقتضاء لانها كالوسيلة وهو المقصود
 (قوله لاثبات حق) قطع قلت فاطلاقها على الزور مجاز
 كاطلاق اليقين على الغموس (لفظ الشهادة)

التعريف بالعلم ولا اليقين فتعين لفظها (قوله في مجلس القاضي) خرج به اخباره في غير مجلسه فلا يعتبر وانما قيد
بالقاضي وان كان المحكم كذلك لان المحكم لا يتقيد بحكمه بمجلس بل كل مجلس حكم فيه كان مجلس حكمه
جوزي اي بخلاف القاضي فانه يتقيد بمجلس حكمه المعين من الامام ويجعل ولايته (قوله كافي بمقتضى الامة)
وطلاق الزوجة فليست الدعوى شرط محتمل بل كل شهادة حسبة كذلك (قوله طلب ذوالالحق) يشمل
الحق تعالى في شهادة الحسبة فانه مطالب فيها بالاداء شرعا والادامين في عقوبتهم (قوله بان لم يعلم بها ذوالالحق)
اي بشهادته (قوله وخاف) اي الشاهد فلا يجب عليه الشهادة بلا طلب في حق آدمي الا اذا لم يعلم بشهادته
ذوالالحق وخاف الشاهد ان يشهد ضاع حق المدعي (قوله شرط مكانها واحد) وهو مجلس القضاء وهو من
شروط الاداء كافي بالبحر والاولى ان يقول شرط مكانها (قوله العقل السكامل) فلا يصح جعلها من مجنون
وصى لا يعقل (قوله وقت العقل) لا حاجة اليه (قوله والبصر) فلا يصح جعلها من اعمى ولا يشترط للعقل
البلوغ والحرية والاسلام والعدالة حتى لو كان وقت العقل صبيعا قلا او عبدا او كافرا او قاصدا لم يبلغ الصبي وهو
العبد واسلم الكافر وتاب الفاسق فشهدوا عند القاضي تقبل بغير (قوله وشرائط الاداء سبعة عشر) منها
ما يرجع الى الشاهد وهي البلوغ والحرية والبصر والنطق والعدالة وهي شرط وجوب القول ولن لا يكون
محدودا في قذف وان لا يجز الشاهد ان نفسه مغلوبة ولا يدفع عن نفسه مغلوبا وان لا يكون خصما فلا تقبل شهادة
الوصي لليتيم والوكيل لموكله وان يصحكون ذكرا له فلا يجوز اعتماد على خطه من غير ذلك كعنده خلافا لها
وما يرجع الى الشاهد وهو اتعاق الشاهدين وهذه هي الشروط العامة في جميع انواع الشهادة واما ما يخص
بعضها فلا سلام ان كان الشاهد عليه مسلما والذكر في الشهادة بالحد والقصاص وتقديم الدعوى فيما كان
من حقوق العباد وموافقتها للدعوى فيما يشترط فيها فان خالفتم لم تقبل الا اذا دقق المدعي عند اسكانه وقيام
الراية في الشهادة على شرب الخمر الا بعد مسافة والاصاله في الشهادة بالحدود والقصاص وتعدد حضور
الاصل في الشهادة على الشهادة فهذه سبعة عشر والمكان واما العقل فشرط في العمل والاداء وكذلك البصر
واما معاينة للشهود فشرط للعقل لا الاداء فهي عشرون (قوله الضبط) اي ضبط الشاهد للشهود
عليه بان يكون غير ثاقل وان يكون ذكرا (قوله والولاية) اي يكون للشاهد ولاية على المشهود عليه بان
يكون من اهل دينه او من دينه حق سرا بالغا (قوله لو ادعى عليه مسلما) اما لو كان كافرا فتقبل شهادة المدعي
والكافر عليه (قوله والقدره على التمييز) الاولى حذف القدرة لان الشرط التمييز بالفعل (قوله بالسمع) عذا آتد
عن الشروط وباعتباره تكون احدا وعشرين (قوله ومن الشرائط) اي المتقدمة فان ذلك داخل تحت قوله
ان لا يجز نفسه مغلوبا الخ (قوله ولادا) فلا تقبل شهادة الاصل لقوله كعكسه (قوله دينوية) اما الدينية فلا تخرج
الشهادة (قوله لفظ الشهد) بلفظ المضارع فلا يجوز شهادتي لان الماضي موضوع الاخبار عما مضى فلو قال
شهدت احتمل الاخبار عن الماضي فيكون غير مخبر في الحال (قوله لتضمن ما معنى مشاهدة) دخل في ذلك
الشهادة بالقسم فام عن مشاهدة حكما او انما خارجة عن القياس (قوله وختم) فانه قد استعمل في القسم
نحو شاهد لقد كان كذا اي اقسم (قوله متعين) احتياط او اتباعا لما تقرر ولا يجزى العلم ولا اليقين ولا يخلو هذا
عن معنى التعبد اذ لم يتقبل غيره (قوله حتى لو زاد فيها العلم) اي يشترط ان لا ياتي بما يدل على الشك بعد قولها
اشهد بكذا او قال فلان على الف درهم فيما علم او في طي لا تقبل كقولها لاحق لي فيما علم فانه لا يصح الاقرار
او قال فلان على الف درهم فيما علم او قال المعدل هو عدل فيما علم لا يكون تعدلا ويؤخذ مما تقدم انه اذا قرئ
عليه صك ولم يفهم ما فيه لا يجوز له ان يشهد بما فيه وفي الملتقط اذا سمع صوت المرأة ولم ير شخصها فشهد اثنان
عنده انها فلانة لا يحل له ان يشهد عليها وان رأى شخصها واقرت عنده بحل له ان يشهد عليها (قوله بموجبها)
بفتح الجيم اي بما استوجبته وتقتضيه (قوله بعد التزكية) اشترط التزكية قولها وهو المقتضى به شرعا ليلية
(قوله التي ثلاث منهاها) رجاء الصلحين الاقارب واستعمال المدعي واذا كان عند القاضي رية شرعية ليلية
(قوله بعد وجود شرائطها) هي المتقدمة (قوله ابن مالك) في شرح الجمع في بحث القضاء بشهادة الزور
(قوله والاطاق الكافي) في رسالته السمانيسيف القضاء على البغاة كذا في الخ (قوله ويجب ادائها) اي عينا
لقوله بعد ان لم يوجد بدله وحكم العقل حكم الاداء فان تحملها عند الطلب حالتين فرض قال الامام

(في مجلس القاضي) ولو بالاداء
الامة ويجب وجوبها للمطالب ذوالالحق او خوف
فوت حقه بان لم يعلم بها ذوالالحق وخاف فوته
ومشرون شرط أدنى مكانها واحد شرط أدنى العقل
ثلاثة (العقل السكامل) وقت العقل واحد
وهي اربعة المشهود به الا انها اثبتت بالادلة
شرائط الاداء سبعة عشر (ففي شرط الاسلام
خاصة بمسألة الضبط والولاية) فليست على التمييز
لو المدعي عليه مسلما (بين المدعي والمدعي عليه)
بالسمع والبصر (بين المدعي والمدعي عليه)
ومن الشرائط عدم قرابة ولادا وزوجية
او عداوة دينوية او دفع مفرم او مرفض كما يجب
(وذكرنا لفظ الشهد) لا غير تضمنه معنى مشاهدة
وقسم واحبا للصلح فكانت يقول اقسم بالله
ان قد اطلعت على ذلك وانا اخبر به وهذه المعاني
تتصور في غير تعيين حتى لو زاد فيها العلم بطل
لذلك (وحكمها وجوب الحكم على القاضي
بمعها بعد التزكية) بمعنى اقراضه فورا الا
في ثلاث فحسناها (فلا تمنع) بعد وجود
شرائطها اتم) لو كان غرض (واستدنى العقل
انفسه) وكثر ان لم ير الا وجوب (اي ان لم يفتقد
واستشهر المصنف الاول (ويجب) ادائها

في مجلس القاضي
ولو بالاداء
الامة ويجب وجوبها للمطالب ذوالالحق او خوف
فوت حقه بان لم يعلم بها ذوالالحق وخاف فوته
ومشرون شرط أدنى مكانها واحد شرط أدنى العقل
ثلاثة (العقل السكامل) وقت العقل واحد
وهي اربعة المشهود به الا انها اثبتت بالادلة
شرائط الاداء سبعة عشر (ففي شرط الاسلام
خاصة بمسألة الضبط والولاية) فليست على التمييز
لو المدعي عليه مسلما (بين المدعي والمدعي عليه)
بالسمع والبصر (بين المدعي والمدعي عليه)
ومن الشرائط عدم قرابة ولادا وزوجية
او عداوة دينوية او دفع مفرم او مرفض كما يجب
(وذكرنا لفظ الشهد) لا غير تضمنه معنى مشاهدة
وقسم واحبا للصلح فكانت يقول اقسم بالله
ان قد اطلعت على ذلك وانا اخبر به وهذه المعاني
تتصور في غير تعيين حتى لو زاد فيها العلم بطل
لذلك (وحكمها وجوب الحكم على القاضي
بمعها بعد التزكية) بمعنى اقراضه فورا الا
في ثلاث فحسناها (فلا تمنع) بعد وجود
شرائطها اتم) لو كان غرض (واستدنى العقل
انفسه) وكثر ان لم ير الا وجوب (اي ان لم يفتقد
واستشهر المصنف الاول (ويجب) ادائها

الرأى في الحكم المقر بأن في قوله تعالى ولا يأتى الشهاداء اذما دعوا الى التجل والاداء لم يكن في الفعل على
 المتماقين الحضور اليها الا لا ياتى الشاهدين الحضور اليها وفي الاداء يلزمهما الحضور الى القاضي
 لان القاضي يأتى اليهما ليؤدبا ثم قال ان الشهادة فرض كفاية اذا قام بها البعض سقط عن الباقيين ويتعين
 لو لم يكن الا شاهدان للقول والاداء والشهاد على المبيعات والمداينات مندوب الا التقدير التيسير كالخبر والماء
 والبقول وفي السكاكي يستحب الا الشهادة في العقود الا في النكاح فانه يجب عندنا وكذا في الرجعة عند الشافعي
 واحدا انتهى وفي البرازية لا بأس بالرجل ان يصر عن تحمل الشهادة طالبت منه ان يكتب شهادته او يشهد على
 عقدا وطلب منه الاداء ان كان يجده غيره فله الامتناع والا لا انتهى وانما يجب اى فرض لقوله تعالى
 ولا تكتموا الشهادة ومن يكتمها فانه آثم قلبه فهو منى عن الكتمان فيكون امرا بصدقه وفسر الامام الرازى
 الكتمان بعقد القلم على ترك الاداء باللسان وفسر البغوى آثم بقا جروان الله يمسح قلبه بالكتمان وليس في القرآن
 وعيد اشده منه ولعل اسناد الاثم الى رئيس الاعضاء وهو الالة التي يقع بها كتمانها للمعرفة ان اسناد الفعل الى محله
 اقوى من الاسناد الى الجمله فقولك ابصرته يعنى آ كره من قولك ابصرته (قوله بالطلب) اى طلب المدعى
 (قوله ولو حكما كاهن) في شهادة رجل لا يعلم بهاذ والحق وخاف فوته يجب عليه الشهادة وان لم يطلب نقله الشيخ
 زين عن السكاكي ونظر فيه المقدمى بان الواجب في هذا اعلام المدعى بما يشهد فان طلب وجب عليه ان يشهد
 والا لا اذ يحتمل انه ترك حقه (قوله بشرط سبعة) ذكره من حاجة منها ان يبين عاينه الاداء وهو المشار
 اليه بقوله ان لم يوجد به فان لم يتعين بان كوا اجاعة قاضى غيره من تقبل شهادته فقبلت لم يأت بخلاف ما اذا
 ادى غيره فلم يقبل فان لم يثبت ممن يقبل يأتى امتناعه السادس ان لا يخبره عدلان يشهدون به فلو
 شهد عند الشاهد عدلان ان المدعى قبض دينه او ان الزوج طلقه اثلاثا وان المشتري اعشق العبد او ان الولد
 عفا عن القاتل لا يسعه ان يشهد بالدين والنكاح والبيع والقتل وان لم يمكن الخبر عدولا فاختيار للشهود
 ان شأوا شهدوا بالدين مثلا واخبروا القاضي بخبر الخبرين وان شأوا امتنعوا عن الشهادة وان كان الخبر عدلا
 واحدا لا يسعه ترك الشهادة وكذا لو عاينوا واحدا يصرف في شئ تصرف الملائك وشهد عدلان عندهما ان هذا
 الشئ لفلان آخر لا يشهدان انه للمصرف بخلاف اخبار العدل الواحد وفي البرازية في الشهادة بالتسامع اذا شهد
 عندك عدلان بخلاف ما سمعته ممن وقع في قلبك صدقه لم يسعك الشهادة الا اذا علمت يقيناً انها كاذبان وان
 شهد عندك عدل لك ان تشهد بما سمعت الا ان يقع في قلبك صدقه وينبئ ذلك جميعه في كل شهادة انتهى
 بالمعنى السامع ان لا يقب الشاهد على ان المقر اخر خوفا فان علم بذلك لا يشهد فان قال المقر اقررت خوفا وكان
 المقر سلطانا وكان المقر في يد هون من اعوان السلطان ولم يعلم الشاهد بخوفه شهد عند القاضي واخبره انه كان
 في يد هون من اعوان السلطان انتهى (قوله منها عدالة قاض) فله ان يمتنع من الاداء عند غير العدل لانه ربما
 لا يقبل ويحرج ولو غلب على ظنه انه يقبله لشهرته فلا ينبغي ان يتعين عليه الاداء ا ه بصر (قوله وقرب مكانه)
 فان كان بعيدا بحيث لا يمكنه ان يغدو الى القاضي لاداء الشهادة ويرجع الى اهله في يومه ذلك قالوا لا يأتى
 لانه يلحقه الضرر بذلك وقال تعالى ولا يضار كاتب ولا شهيد (قوله وعلمه بقوله) فان علم انه لا يقبله الا يلزمه
 قال الجوى قلوه لك ينظر حكمه (قوله اول كونه اسرع قبولا) فان كان اسرع وجب الاداء وان كان هناك
 من تقبل شهادته فتح وفيه تأمل مقدسى وكان لعدم ظهور وجه الوجوب حيث كان هناك من يقوم به الحق
 حوى (قوله اى يدل الشاهد) ال للجنس فيصدق بالواحد والمتعدد ولو لم يات الشاهد الاداء بالشروط المذكورة فلم
 يثبت بلا عذر ظاهر ثم ادى قال شيخ الاسلام لا تقبل لتحسن الشبهة فانه يحتمل ان تأخيره كان لاستحباب الاجرة
 قال السكاكي والوجه القبول ويجعل على العذر من نسيان ثم تذكر او غيره انتهى قال العلامة عبد البر وعندي
 ان الوجه ما قال شيخ الاسلام لاسيما وقد قدس الزمان (قوله لكن له اخذ الاجرة) في المجتبى عن القاضي فحمل
 الشهادة فرض على الكفاية كادائها والاضاعت الحقوق وعلى هذا الكاتب الا انه يجوز له اخذ الاجرة
 على الكتابة دون الشهادة فيمن تعينت عليه باجماع الفقهاء وكذا من لم تعين عليه عندنا وهو قول للشافعي وفي
 قول يجوز لعدم تعينه عليه انتهى شلى (قوله وبه تقبل) بان كان شيئا لا يقدر على المشى ولا يجده ما يستأجره
 دابة وهذا التفصيل لصاحب النوازل (قوله حديث اكرموا الشهود) غامه فان الله تعالى يستخرج بهم الحقوق

(بالطلب) ولو حكم كما هو ولكن وجوبه بنسب
 فاض وقرب مكانه وعلمه بقوله او يكونه
 فلو وجد به فان لم يتعين بان كوا اجاعة قاضى غيره من تقبل شهادته فقبلت لم يأت بخلاف ما اذا
 ادى غيره فلم يقبل فان لم يثبت ممن يقبل يأتى امتناعه السادس ان لا يخبره عدلان يشهدون به فلو
 شهد عند الشاهد عدلان ان المدعى قبض دينه او ان الزوج طلقه اثلاثا وان المشتري اعشق العبد او ان الولد
 عفا عن القاتل لا يسعه ان يشهد بالدين والنكاح والبيع والقتل وان لم يمكن الخبر عدولا فاختيار للشهود
 ان شأوا شهدوا بالدين مثلا واخبروا القاضي بخبر الخبرين وان شأوا امتنعوا عن الشهادة وان كان الخبر عدلا
 واحدا لا يسعه ترك الشهادة وكذا لو عاينوا واحدا يصرف في شئ تصرف الملائك وشهد عدلان عندهما ان هذا
 الشئ لفلان آخر لا يشهدان انه للمصرف بخلاف اخبار العدل الواحد وفي البرازية في الشهادة بالتسامع اذا شهد
 عندك عدلان بخلاف ما سمعته ممن وقع في قلبك صدقه لم يسعك الشهادة الا اذا علمت يقيناً انها كاذبان وان
 شهد عندك عدل لك ان تشهد بما سمعت الا ان يقع في قلبك صدقه وينبئ ذلك جميعه في كل شهادة انتهى
 بالمعنى السامع ان لا يقب الشاهد على ان المقر اخر خوفا فان علم بذلك لا يشهد فان قال المقر اقررت خوفا وكان
 المقر سلطانا وكان المقر في يد هون من اعوان السلطان ولم يعلم الشاهد بخوفه شهد عند القاضي واخبره انه كان
 في يد هون من اعوان السلطان انتهى (قوله منها عدالة قاض) فله ان يمتنع من الاداء عند غير العدل لانه ربما
 لا يقبل ويحرج ولو غلب على ظنه انه يقبله لشهرته فلا ينبغي ان يتعين عليه الاداء ا ه بصر (قوله وقرب مكانه)
 فان كان بعيدا بحيث لا يمكنه ان يغدو الى القاضي لاداء الشهادة ويرجع الى اهله في يومه ذلك قالوا لا يأتى
 لانه يلحقه الضرر بذلك وقال تعالى ولا يضار كاتب ولا شهيد (قوله وعلمه بقوله) فان علم انه لا يقبله الا يلزمه
 قال الجوى قلوه لك ينظر حكمه (قوله اول كونه اسرع قبولا) فان كان اسرع وجب الاداء وان كان هناك
 من تقبل شهادته فتح وفيه تأمل مقدسى وكان لعدم ظهور وجه الوجوب حيث كان هناك من يقوم به الحق
 حوى (قوله اى يدل الشاهد) ال للجنس فيصدق بالواحد والمتعدد ولو لم يات الشاهد الاداء بالشروط المذكورة فلم
 يثبت بلا عذر ظاهر ثم ادى قال شيخ الاسلام لا تقبل لتحسن الشبهة فانه يحتمل ان تأخيره كان لاستحباب الاجرة
 قال السكاكي والوجه القبول ويجعل على العذر من نسيان ثم تذكر او غيره انتهى قال العلامة عبد البر وعندي
 ان الوجه ما قال شيخ الاسلام لاسيما وقد قدس الزمان (قوله لكن له اخذ الاجرة) في المجتبى عن القاضي فحمل
 الشهادة فرض على الكفاية كادائها والاضاعت الحقوق وعلى هذا الكاتب الا انه يجوز له اخذ الاجرة
 على الكتابة دون الشهادة فيمن تعينت عليه باجماع الفقهاء وكذا من لم تعين عليه عندنا وهو قول للشافعي وفي
 قول يجوز لعدم تعينه عليه انتهى شلى (قوله وبه تقبل) بان كان شيئا لا يقدر على المشى ولا يجده ما يستأجره
 دابة وهذا التفصيل لصاحب النوازل (قوله حديث اكرموا الشهود) غامه فان الله تعالى يستخرج بهم الحقوق

لا يجوز ان يقر خوفا فان علمه بذلك
 بان يقر خوفا

ويدفع بهم الظلم رواء الخطيب وابن عساكر عن ابن عباس وفي القنية الشهود في الرضا واحتج الى اداء
شهادتهم ايلزمهم كراء الدابة قال لا رواية فيه ولكن جمعت من المشايخ انه يلزمهم انتهى (قوله مطلقا) سواء
كان هيبا قبل مجيئهم او صنعه لاجلهم ومحمد منعه مطلقا وبعض المشايخ فصل (قوله وبه يفتي بجر) قوله من ابن
وهبان في شرحه لمنظومته (قوله ويجب الاداء) اي يفترض اما كفاية او صينا (قوله لو الشهادة في حق الله
تعالى) وجه قبول الشهادة بلا طلب فيما ذكرناه في حق الله تعالى وجب على كل احد القيام باتباعه
والشاهد من جملة من عليه ذلك فكان قاعا بالخصوص من جهة الوجوب وشاهدا من جهة تحمل ذلك فلم يحتج
الى خصم آخر انتهى وبعضهم جعل الذائم بالخصوص والقاضي (قوله عدمنا في الاشياء اربعة عشر) ذكرنا
طلاق المرأة وعق الامة وتبنيها ومنها الوقف قال قاضي خان ينبغي ان يكون الجواب على التفصيل اذا كان
الوقف على قوم باعيانهم لا تقبل البينة عليه بدون الدعوى عند الكل وان كان على التركة او على المسجد
لا تقبل عند بدون الدعوى وتقبل عند هما بدون لويه ائني ابو الفضل الكرماني وهو المحتار عمادية ومنها هلال
رمضان قال قاضي خان الذي ينبغي انه لا تسترط الدعوى فيه كما لا تسترط في عتق الامة اطلاق الحر وفي
العمادية عن فتاوى رشيد الدين الشهادة بهلال عيد الفطر لا تقبل بدون الدعوى وفي الاضحية اختلاف
المشايخ فاسه بعضهم على هلال رمضان وبعضهم على هلال الفطر ومنها الحدود وغير حد القذف والسرقة
ومنها النسب وفيه خلاف حكى صاحب المحيط القبول من غير دعوى لانه يتضمن حرمان كلها الله تعالى
حرمة الفرج وحرمة الامومة والابوة وقيل لا تقبل من غير خصم ومنها الخلع فان الشهادة عليه بدون دعوى
المرأة مقبولة اتفاقا وبسقط المهر عن ذمة الزوج ودخول المال في هذه الشهادة تبسع ومنها الايلاء والظهار
والصاهرة ويشترط ان يكون المنشود عليه حاضرا ومنها الحرية الاصلية عندهما والعصم اشتراط الدعوى
في ذلك عند الامام كافي العتق العارض ومنها لنكاح فانه يثبت بلا دعوى كالطلاق لان حل الفرج والحرمة
حق لله تعالى ومنها عتق العبد عندهما لان ائنا الب عند هما فيه حق الله تعالى لان الحرية تتعلق بها حقوق
الله تعالى من وجوب الزكاة والجمعة وغيرهما كالعبد والحي والحدود ولذا لم يجز استرقاق العبد برضاء لمافيه
من ابطال حق الله سبحانه وتعالى وقيل الامام لا بد في عتقه من دعوى واغالب فيه حق العبد لان نفع الحرية
عائد اليه من مالكيته وخلاصه من كونه مبيد لا كمال وقد تمت الاربع عشرة مسألة وقوله عدمنا الخ يفتي
ان هنالك مسائل اخرى وكذا هي التي ذكرها بعد وقد اعد صاحب الاشياء ذكر شهادة الحسبة بعد دفع حد
الزنا وحد الشرب مسالتين وزاد الشهادة على دعوى مولى العبد نسبه (قوله بلا عذر فسق فتد) فتد عليه
في الحدود وطلاق الزوجة وعق الامة وظاهر ما في القنية انه في الكل وهو في الظهيرية والبتية انتهى اشياء
وفي البحر عن القنية اجاب بعض المشايخ في شهود شهدوا بالحرمة للخلقة بعد ما ائنا وشهادتهم خمسة ايام
من غير عذر انما لا تقبل ان كانوا عالين بانهم ائنا عيش الا زواج ماتت عن امرأة وورثة قسم الشهود ائنا
بجرمتها حال الصحة ولم يشهدوا بذلك حال حيائه لا تقبل اذا كانت هذه المرأة مع هذا الرجل وسكتوا لانهم فسقوا
انتهى وتقدم ان الشهود في حق العبد اذا ائنا وشهادتهم بعد توفر الشروط فيهم لا تقبل (قوله كطلاق امرأة)
حره اقامة وقيد القبول في النهاية بما اذا كان الزوج طاهرا اما اذا كان غائبا فلا قال العلامة عبد البر وصح كذا
يشترط حضور المولى في صورة الامة ولكن لا يشترط حضور المرأة ولا الامة على المنشود وتقبل وان انكسر
الزوجان (قوله اي باتنا) هذا التقيد لم يذكره صاحب الاشياء في الموضوعين ولا محشوا فاجارأت غير ان التقيد به
ظاهر لانه اذا طلقها رجعا لا ينكح بعدهم عيش الا زواج لانه بعد ما رجعا اليها (قوله وعق الامة)
لانها شهادة بجرمة الفرج وهي حق الله تعالى وهل يخلف حسبة في عتق الامة وطلاق المرأة خلاف (قوله
وتدبيرها) جعل ابن وهبان القبول يختلف بالنسبة الى الامة والعبد كما في عتقهما فتقبل في الامة عند الكل
وفي العبد يجري الخلاف لان التدبير فيها يتضمن حرمة فرجها على الورثة بعد موت السيد (قوله وتدبيره)
قد علمت انه على الخلاف كما ذكره ابن وهبان (قوله وعلى يقبل جرح الشاهد حسبة) جرح شفع الجيم بمعنى
فجرح ثم قوله حسبة يفصل انه حال من جرح يعني ان الجرح يفعل فذلك حسبة ويحتمل انه حال من الشاهد
ذكره بعضهم (قوله فبلغت ثمانية عشر) اي بزيادة عتق العبد وتدبيره والرضاع والجرح واما طلاق المرأة وعق

وجوز الثاني الاكل مطلقا وبه يفتي بجر وادع
المصنف (في حقوق الله تعالى) وهي كثيرة عندنا
في الاشياء اربعة عشر قال وفي آخرنا حد
الحسبة شهادة بلا عذر فسق فتد (قوله كطلاق
امرأة) اي باتنا (وعق الامة) وتدبيرها وكذا
عتق بغير تدبير شرح دهانية وكذا الزنا
كما في باب وهل يقبل جرح الشاهد حسبة
الظاهر نعم لكن يستألفه تعالى اشياء فبلغت

الامة وتدبرها من الاربعه عشر انتهى حلي وفيه ان عتق العبد من بطله الاربعه عشر (قوله وليس لنا مدعي حسبه) الاولى مدعي حسبه (قوله الا في الوقت) يعني اذا ادعى الموقوف عليه اصل الوقف فانها تسمع عند البعض والقنوى انها لا تسمع الدعوى الا من التولى فاذا كان الموقوف عليه لا تسمع دعواه فلا يخفى بالاولى اشياء (قوله وسترها في الحدود) اي كتمانها قال في الهداية والشهادة يخبر فيها الشاهد في السر والظاهر لانه بين حسبتين اقامة الحد والتوقي عن الهتك والستر افضل انتهى قال النكاحي والحسبه ما ينتظر به الاجر في الاخره وفي الصماخ احتسب بكذا اجر اعتد الله تعالى والاسم الحسبه بالكسر واجمع الحسب انتهى (قوله ابر) قال الشهادة جائزه لما فيها من ازالة الفساد وتقليله فكان حسنا وليس فيها اشاعة فاحشة لان مقصود الشاهد ارتفاعها لاشاعتها (قوله من ستر) الذي في القمع من ستر على مسلم ستر الله تعالى واقاد انه في الصحيحين (قوله الا لمتنك) قال في البحر امامك اوصل الحال الى اشاعته والتمتلك به فيجب كون الشهادة اولى لان المطلوب الشارع اخلاء الارض من المعاصي والقوا حش وانما طلب السر لا احتمال خلوا الارض من ذلك بالتوبة والندم وهذا انما يكون في غير التمتك والما فيه فلا يخفى الاخلاء بالنظر اليه لاقامة الحد عليه قال وذكره في غير مجلس القاضي بمنزلة الغيبة يحرم منه ما يحرم منها ويحجل منه ما يحل منها انتهى بالمعنى (قوله والاولى الخ) هذا كالا شدد على قوله ابر لانه ربما يفيد عدم التعرض بالشهادة في السرقة اصلا ويلزم منه ضياع حق العير فاستثنى السرقة وثبت لها حكم خاصا وهو انه يأتى باثباته في ضمان من غير قطع (قوله اخذ) لا اخذ اعلم من كونه غصبا او على ادعاء انه ملكه مودعا عند الماخوذ منه وغير ذلك فلا يستلزم الشهادة بالاخذ مطعما ثبتت احديها كمال ولكن قد يقال مع هذا الاحتمال لا احياء للصحة فيه (لطيفة) سكي الغفر الرازي في التفسير ان هارون الرشيد كان مع جماعة الفقهاء وفيهم ابو يوسف فادعى رجل على آخر بانه اخذ ماله من بيته فاقر بالاحذف األ الفقهاء فافتوا بقطع يده فقال ابو يوسف لا اله الا الله لم يقر بالسرقة واما اقر بالاخذ فادعى المدعي انه سرق فاقربها فافتوا بالقطع وخالفهم ابو يوسف فاقواله ان قال لانه لا اقرار ولا اخذ ثبت الضمان عليه ومقط القطع فلا يقبل اقراره بعده بما يقطع الضمان عنه فجبوا انتهى (قوله ونصاها للزنا اربعة) وذلك ينشأ الى نذب السر لانه كلما يشهد به اربعة بصفته الموجبة والدليل قوله تعالى فاستشهدوا عليهن اربعة منكم وقوله ثم لم يأتوا باربعة شهداء فلا يجوز بالاقل ونحن وان لم نقل بالافهم فالاجماع عليه وقدم الاستدلال بالاثنتين على قوله تعالى واستشهدوا شهيدين من رجالكم لان الاول مانع والثاني مبيح والمانع مقدم والدليل وان كان في النسا امسبت في حق الرجال لله ساواه (قوله ليس منهم ابن زوجها) هذا مقيد بما اذا كان الاب مدعيها او ام الابن حية اما اذا عدا فميجوز قال في البحر وحاصل ما ذكره في المحيط البرهاني ان الرجل اذا كان له امر اثنان ولا حداهما خمسة بنين شهاد اربعة منهم على اخيه ان زنى بامره ابيهم تقبل الا اذا كان الاب مدعيها او كانت امهم حية (قوله بالزنا) اي بزنا نفس المولى (قوله ولا حد) اي على المولى ويستخلف اذا انكره المعتق واختلفوا في الشهادة على الملوطة فعند الامام يقبل فيها رجلان عدلان لان موجبها التعزير عنده وعندهما لا بد فيه من اربعة كالزنا واما اثنيان اليهم فالاصح انه يقبل فيه شاهدان عدلان ولا يقبل فيه شهادة النساء انتهى ابو السعود (قوله فاعتقه القاضي) اي حكم بعتقه وكذا قوله ورجعه (قوله ضمن الاولان) قيته لمولاه لا تلاف رقبته المملوكه على السيد (قوله ديتله) انظر هل المراد بالدية هنا قيمته لانه رقيق اودية الاحرار حكم القاضي عليه بالحرية ويدل لذلك قوله لو وارثه فانه لو كان رقيقا لكانت الدية للسيد ولا بد (قوله والقود) اما القتل خطأ فيقبل فيه شهادة الرجال مع النساء ابو السعود (قوله لما آلهما قتله) اي ان اصر على كفره انتهى حلي عن المخ (قوله بخلاف الانثى) اي فتقبل في الشهادة على اسلامها شهادة النساء لانها لا تؤول الى القتل اذا اصررت على الكفر (قوله ومثله ردة مسلم) اي حكما وتقييدا وعلة (قوله رجلان) انما لم تقبل شهادة النساء لحديث الزهري مضت السنة من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم والخليفين بعده ان لا شهادة للنساء في الحدود والقصاص وفي نكرانه الاكل لو قضى بشهادة رجل وامرأتين في الحدود والقصاص وهو يراه اول ابراه ثم رفع الى آخر امضاء انتهى (قوله الا المعلق فيقع) اي اذا كان بعض الشهود نسوة ولا يحد صورته رجل قال ان شرب الخمر فملوكي حرقه شهد رجل وامرأتان انه شرب الخمر عتق العبد ولا يحد لان هذه شهادة لا مجال لها في الحدود ولو قال ان سرق من فلان ثيابا ينبغي ان يضمن المال ولا يقطع وهو قول ابي يوسف والقنوى عليه

وليس لنا مدعي حسبه الا في الوقت انتهى
المرجوح فليحفظ (وسترها في الحدود ابر)
لحديث من سترها في الحدود (المتنك)
جور (والاولى ان يقول) الشاهد (في السرقة
أخذ) احياء العتق (لا سرق) رجاء في السر
ونصاها للزنا اربعة (رجال) ليس منهم ابن
زوجها ولو طلق عتقه بالزنا وموجع رجلين ولا حد
القاضي ثم روجه ثم رجع الكل ضمن الاولان
فتنه لمولاه والاربعة ديتله ايضا لو فاته
(ولكنه بخلاف الانثى جبر) (سلام) كافر
(ذكر) ما لها القتل بخلاف الانثى فيج

(قوله كما مر) الذي مر في الزنا إذا شهد به رجلان (قوله وللولادة) أي في حق ثبوت النسب دون الميراث ذكره
 قاضي خان (قوله للصلاة) متعلق بالاخيرة أقاده الحموى (قوله وللارث) أي تقبل شهادة القابلة باستئصال الصبي
 للارث عندهما (قوله والبكارة) أي الشهادة عليها فان شهدت انها بكر يؤجل العنين سنة فإذا مضت فقال
 وصلت اليها وأنكرت ترى النساء فان قلن هي بكر تخبر فان اختارت الفرقة فرق للعمال وكذا في رد البيع اذا
 اشتراها بشرط البكارة ان قلن انها ثيب يحلف البائع لينضم نكوله الى قواهن فالعيب يثبت بقولهن لتسمع
 الدعوى والتحليف اذ لو لا شهادتهن لم يحلف البائع وكان القول قوله بلا عين لتسكب بالاصل وهو البكارة (قوله
 وصيوب النساء) كالأماء المبيعة من نحو رقيق وقرن (قوله امرأة مسلة) بالغة عاقله عدلة زليعي ودليله قوله
 صلى الله عليه وسلم شهادة النساء بائنة فيما لا يستطيع الرجال النظر اليه والجمع المحلى باللق واللام برأيه
 الجنس ليتناول الاقل وهو الواحد انتهى (قوله والثنتان) وكذا الثلاث أحوط لما فيه من بطلان الارام انتهى
 (قوله والاصح قبول رجل واحد) اذا شهد بالولادة وقال فاجأتها فاتفق نظري عليها ولكن عدلا اما اذا قال
 تعددت النظر فلا أقاده في البحر (فرع) لو شهد عنده نسوة عدول انما المرأة فلان وابنته وسنته الشهادة وبقبل
 تعديل المرأة ولا تقبل ترجيحها خزائن الاكل (قوله وفي البرجندی عن الملقط الخ) ذكر اسموى في شرحه عن
 الحماوى القدسي تقبل شهادة النساء وحدهن في القتل في الحمام في حكم الدية لثلاث مدر الدم ومثله في خزائن
 الفتاوى وفي خيرة طلب حلافه قال شهادته اهل السجن بعضهم على بعض فيما يقع بينهم لا تقبل وكذا شهادته
 الصبيان فيما يقع بينهم في الملاعب وشهادة النساء فيما يقع في الحمامات وان كانت الحاجة لعدم حضور العدول
 في هذه المواضع لان الشارع لما شرع طريقا هو منعهم من الحمامات والصبيان عن الملاعب والاستناع عما
 يستحق به الحبس كان التقصير مضافا اليهم لاني الشرع انتهى وقد تقدم ان المعتمد جواز دخولهن الحمام اذ لم
 يشتمل على مفسدة وبعلوم انه قد يسجن من لامعصية منه كعسره وظلوم والصبيان غير مكلفين حتى يتوجه
 خطاب المذمع عليهم فاعلله لا يظهر على ان المعصية لا تنافي آفاته الاحكام الاترى ان من في حانة الخمر
 تجرى له وعليه الاحكام فالظاهر ما في الحماوى وخزائن المفتين لمسيس الحاجة قال الحموى في الملقط من كتاب
 الموارث اذا ادعت امرأة الميت انها حبلى تعرض على امرأة ثقة او امرأتين فان لم يوقف على شيء من
 علامات الحمل قسم ميراثه وان وقف على شيء من علامات الحمل يوقف نصيب ابنته ونحوه عن ابى يوسف ومج
 (قوله ووصية) أي الابناء اذ الكلام فيما ليس بمال قال في الشربلالية ولعل المال لا يقتري في الحكم بين
 الشهادة بالوصية والابناء انتهى (قوله واستئلال صبي) هذا قوله وعندهما يثبت بشهادة القابلة وهو الاربع
 كما حلف (قوله لافي حوادث صبيان المكتب) الذي في الملقط عدم التقييد بصبيان المكتب فيم صبيان
 الحرفة فانما ظاهر ان التقييد بصبيان المكتب هنا اتفاق ابى السعود (قوله اورجل وامرأتان) لقوله تعالى
 فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ومعنى الآية على ما ذكره ان لم يشهدا حال كونهما رجلين فليشهد رجل
 وامرأتان ولو لا هذا التأويل لما اعتبر شهادتهن مع وجود الرجال وشهادتهن معتبرة معهم عند الاختلاط
 بالرجال حتى اذا شهد رجال ونسوة بشئ يضاف الحكم الى السكل حتى يجب الضمان على السكل عند الرجوع
 انتهى (قوله فتذكر احدهما الاخرى) ولا تذكر الامع الاجتماع (قوله ثلاثا يكثر تروجهن) أي ولعدم ورود
 الشرع به (قوله وخصهن) أي خص قبول شهادتهن (قوله ونوابعها) كالأجل وشرط الخيار مع والدليل
 لكل مذكور في المطولات (قوله من المراتب الاربع) وقيل لا يشترط في النساء وهو ضعيف ولا بد من شرط
 آخر لجميعها وهو التفسير حتى لو قال شهد مثل شهادته لا تقبل ولو قال مثل شهادة صاحبي تقبل عند
 العامة وقيد الاربع جندى بما اذا قال ام هذا المدعى على هذا المدعى عليه وبه يفتى خلاصة (قوله رؤية هلال)
 أي هلال رمضان (قوله لوجوبه) أي لوجوب القبول (قوله العدل الخ) قال العلامة عبد البر احسن ما قيل
 فيه انه المجتنب للكبار غير المصر على الصغائر صلاحه وصوابه اكثر من فساد وخطاه مستعملا للصدق
 محتذبا للكذب ديانة ومروءة وهو مروى عن ابى يوسف انتهى (قوله ومنه) أي عما يطعن به فيه (قوله الكذب) ذكر
 بعضهم ان الكذب من الصغائر ان لم يترب عليه ما يصير كبيرة كاكل مال مسلم او قذفه ونحو ذلك (قوله لما مر انه
 يتأقت) قياس مادته يتوقت بالواو (قوله وقول معتد) ظاهر ما اذا اطلق او امر مبالغة فيه ان يجوز القضاء به

ولا يجد كما مر (قوله وللولادة واستئلال الصبي الصلاة
 عليه) والارث عندهما والقابلة باستئلال الصبي
 ارجح فتح (قوله والبكارة) أي تقبل شهادة القابلة باستئلال الصبي
 والاصح قبول رجل واحد (قوله والثنتان) أحوط
 البرجندی عن الملقط ان المعلم اذا شهد بغيره
 في حوادث الصبيان تقبل شهادته انتهى
 فليحفظ (قوله نصا بها) (قوله لا تقبل من الحقوق سواء
 كان) الحق (قوله لا او غير ذلك كالحج وطلاق وكافة
 الوصية واستئلال صبي) ولو (قوله للارث رجلان)
 الا في حوادث صبيان المكتب فانما يقبل
 فيما شهد به المعلم بغيره او قضاة من الخصم
 (اورجل وامرأتان) ولا يفرق بينهما قوله
 تعالى فتذكر احدهما الاخرى ولم تقبل شهادة
 رجال بل رجل ثلاثا بالاموال وقوابعها (قوله
 الاثمة الشرايع بالاجماع وكل ما لا يشترط فيه
 في السكل) من المراتب الاربع (قوله لافى
 بلطف المضارع بالاجماع وكل ما لا يشترط فيه
 هذا اللفظ كطهارة ما مودق به هلال فهو اخبار
 لا شهادة (قوله ونوابعها) أي لوجوبه ولا يفرج
 العدل من لم يطعن عليه في بطن (قوله لافى
 ومنه الكذب تروجهن) فلو قضى بشئها فتأقت نقد
 خلافا للشافعي (قوله ان يمنع منه) أي من القضاء
 وانم فتح (قوله الامام فلا) يفتى لما مر انه
 شهادة القضاة (قوله وكان وحادة وقول
 يتأقت ويتقيد بزمان وكان وحادة وقول
 معتد حتى لا يفتى قضاة باقوال ضيقة

وعشرة وما عدا ذلك فقد قال به قائل انتهى وذكروا ان الامام مات سنة مائة وخمسين وابو يوسف سنة مائة
وامنين وثمانين ومحمد سنة مائة وسبع وثمانين كافي الحلبي عن طبقات عبدالقادر (قوله سراجية) عبارتها
كافي البصر والفتوى على انه يسأل في السروفة تركت التزكية في العلانية في زماننا كيلا يخدم المذكي او يخوف
انتهى وقد كانت العلانية وحدها في الصدر الاول ويروى عن محمد بن ~~سراجية~~ العلاءية بلاء وقتنه انتهى (قوله
لثبوت الحرية بالداردر) ونحوه في الهداية وفيه ان هذا من الظاهر وهو لا يصلح حجة مثبتة وانما هو للدفع
والشهادة للثبوت وفي البرازية ينبغي ان يعدل قطعه ولا يقول هم عندي ما ول لاخبار الثقات به ولو قال
لا اعلم منهم الاخير فهو تعديل في الاصح (قوله فهو) اي لفظ عدل بعبارة ما ينطوقه فيه انه لا يكون كذلك
الا اذا كانت الحرية تفهم منطوقا من العدل ولا يطلق على العبد عدل مع انه ليس كذلك (قوله وبذلك)
هو الحكم الذي يساوي المنطوق لكن لم يستحق النص اليه وهو يفيد ان الحدود في القذف لا يكون عدلا وليس
كذلك ولذا اختار السرخسي انه لا يكتفى بقوله هو عدل لان الحدود في قذف بعد التوبة عدل غير جائز الشهادة
وكذا الاب اذا شهد لابنه فلا بد من زياده جاز الشهادة كافي الظهيرية قال في البصر وينبغي ترجيعه انتهى هذا
وقد جعل الحلبي مرجع الضمير في قوله فهو بعبارة يرجع الخ الى الاصل فيمن كان في دار الاسلام الحرية فانه
ينطوقه جواب عن النقض بالعبد الوارد على قول المذكي هو عدل فقط وبذلك الذي هو موم الموافقة
جواب على النقض بالحدود في القذف الوارد على عبارة المذكي السابقة وانما دل به موم الموافقة عليه
لان الاصل فيمن كان في دار الاسلام عدم الحد في القذف ايضا فهو مساوي انتهى والتزكية شروط ثمانية الاول
ان تكون الشهادة عند قاض عدل عالم الشافي ان يعرفه ويختبره بشركة او معاملة او سفر الثالث ان يعرف
انه ملازم للجماعة الرابع ان يكون معروفا بصحة المعاملة في الديار والهم الخامس ان يكون مؤدبا للامانة
السادس ان يكون صدوق اللسان السابع اجتناب الكبائر الثامن ان تعلم منه اجتناب اصراره على الصغار
وما يخل بالمروءة والكل في شرح ادب القاضي للخصاف (قوله والتعديل من الخصم) اي المدعي عليه وعدم حجة
التعديل من المدعي فيهم بالاولى كتعديل الشاهد نفسه (قوله لم يصح) لان في زعم المدعي وشهوده ان الخصم
كاذب في انكاره ومبطل في اسراره فلا يصلح بعد لا حوى اما اذا كان مرجعا مع تعديله وبطل قوله لكنهم
اخطوا وانسوا (قوله لتعذر التزكية) اي بغلبة الفسق (قوله ولا تنس ما من من الاشياء) اي قبيل التصحيح من
ان الامام لو امره فانه يعطى الشهود وجب على العلماء ان ينصروه ويقولوا له لا تكلف قضائك الى امر يلزم
منه سخطك ان خالفوك او سخط الخلق اذا وافقوا انتهى الحلبي وقال العلامة المقدسي بعد ما ذكر ما في التهذيب
لا يخفى انه مخالف لما في الكتب المأثورة كالحلاصة والبرازية انه لا يمين على الشاهد ولا يقال يجب العمل به لان
الشاهد مجهول كالمذكي غالبا والمجهول لا يعرف المجهول لا نقول الامر كذلك لكن قال الفقيه لو استقصى
مثل ذلك لصاق الامر ولا يوجد ومن يغير عيب كما قيل

وقن ذا الذي ترضى صباياه كلها كفى المرء بلان تعد معاييه

(تنبيه) قال اسماعيل بن حماد حفيد ابى حنيفة رضي الله تعالى عنه وهو من جلة الائمة اخذ عن ابى يوسف
وزاحه في العلم ولو عرف لفاق المتقدمين والمتأخرين لكنه مات شابا رحمه الله اربعة من الشهود لا مال عنهم شهود
غريب وهو ان يجتمع الخصوم باب القاضي ومنهم شخص يدعى الغربة والعزم على السفر وفوت الرقاق بالتأخر
وطلب تقديمه لذلك اي بلا قرعة كافي البصر فلا يقبل الابشاهدين على ذلك ولا يحتاج الى تركيها لتحقيق القوان
بطول المدة بالتزكية الشائبة العدوى وهي ما لو سمى شخصائيه وبين المصرا ~~ككثرت~~ من يوم له دعوى لا يسير
القاضي خلفه حتى يقيم بينة بالحق الذي عليه ولا يشترط تعديلها الثالثة شاهد الطينة وهو ما لو ادعى على
شخص ليس بمحاضر معه بحق وذكر انه امتنع من الحضور معه اعطاء القاضي طينة او خاتما وقال اياه وادعه
الى واشهد عليه فان اراء ذلك وشهد عند القاضي بذلك مستور لا يسأل عنها وقال الصدر الشهيد ان عدم
التعديل انظر للناس وبه تأخذ لخوف اختفاء الخصم مخافة العقوبة فاذا شهد كتب الى الوالي في احضار ما رابعة
شاهد تعديل العلانية لا يشترط تركيته ظاهرا بعد سؤال القاضي عن الشهود المطلوب تعديلهم في السر
عن يثق به من امثاله ولا بد من المغايرة بين شهود السر والعلانية انتهى ذكره العلامة عبد البر وذكر في البصر

ولو اكتفى بالسر جاز جميعه وبه ينبغي سراجية (وكيفه)
في التزكية قول المذكي (هو عدل في الاصح)
لثبوت الحرية بالداردر ينبغي الاصل فيمن كان
في دار الاسلام الحرية فهو عدل غير جائز الشهادة
النقض بالعبد وبذلك من النقض بالحدود
ابن كمال (والتعديل من الخصم الذي لم يصح)
البعد في التعديل من الخصم الذي لم يصح
في التعديل من الخصم الذي لم يصح
قوله هم عدل (قوله لم يصح) اي المدعي عليه
اول برز (قوله لا تنس ما من من الاشياء) اي قبيل التصحيح من
صدقة (قوله لا يخفى انه مخالف لما في الكتب المأثورة كالحلاصة والبرازية انه لا يمين على الشاهد ولا يقال يجب العمل به لان
الشاهد مجهول كالمذكي غالبا والمجهول لا يعرف المجهول لا نقول الامر كذلك لكن قال الفقيه لو استقصى
مثل ذلك لصاق الامر ولا يوجد ومن يغير عيب كما قيل

حلي (قوله وقبول التعيل) فلو شهد عليه فقال لا تقبل فانه لا يصير شاهرا حتى لو شهد بعد ذلك لا تقبل انتهى
 فنية قال في البحر وينبغي ان يكون هذا على قول محمد من انه توصيل ولو قيل ان لا يقبل اجماعا على قولهما
 انه توصيل فلا يبطل بالرد (قوله على الاظهر) وهو قول العامة وقال بعض لا يصح ووجه المخالفة ان الاولين
 لم يوجد لان الشاهد عند القاضي لم يحمل السامع والسامع لم يقبل وقد يقال ان هذا بمنزلة الشهادة بالحكم نفسه
 لكونها بعد القضاء بها كاذكرنا عن الحوى ويقال في الثاني ايضا ان اشتراط مقول محمدا لا يوافق ما قيلنا من (قوله
 وقيد ابو يوسف الخ) فيه تأمل فان القاضي لا يجوز له قضاء في غير مجلس قضاؤه اذا كان معينه فلو كان هذا
 الخلاف فيما اذا سمع القاضي يشهد على قضاؤه اسكان الظاهر وفي حاشية الشارح عن الكاكي لو سمع قاضيا يشهد
 قوما على قضاؤه كان للسامع ان يشهد على قضاؤه بغير امره لان قضاء القاضي حجة ملزمة ومن عاين حجة حل له
 الشهادة بها كما لو عاين الاقرار والبيع انتهى لكن قد سبق ان القاضي اذا حكم في غير قبة القضاء واجازه فيها مع
 قدير (قوله كفي عدل واحد) قيد بالعدل لان خبر المستور لا يقبل في هذه الاشياء وان كان اثنين وكذا الدائيات
 كطهارة الماء ونجاسته وحل الطعام وحرمة وقبول خبر العدل او المستورين في عزل الوكيل وجبر المأذون
 واخبار البكر بالنكاح ولها واخبار الشفيع بالبيع والمسلم الذي لم يهاجر (قوله في اثني عشر مسألة) منها الاحد
 عشر الاثنية في النظم قال فيها وزدت اخرى يقبل قول امين القاضي اذا اخبره بشهادة شهود على عينه تضر
 حضورها كافي دعوى القنية (قوله منها اخبار القاضي) الاولى حذفه للاستغناء عنه بما نقله من الخلف ومعهناه
 ان القاضي اذا جلس شخصا في مال عرض عن مال وقد ادعى انه معسر فانه لا يصدر عنه ويحببه مدة يراها
 فاذا اخبره عدل بعد هذه المدة فبالبينة فانه يقبل خبره وبطلقه (قوله اي تركية السر) عندهما وترتب محمد
 تركيته على مراتب الشهادة الاربع المتقدمة فالمرتكبي في كل مرتبة مثل الشاهد ثلثية مختصرا فان الخلاف
 اذا لم يرض الخصم بتركية الواحد فان رضى جاز اجماعا سموي (قوله فمهاد اجماعا) فيشترط فيها ما يشترط
 فيها الا لفظ الشهادة والظاهر ان المراد عدلان او عدل وعدلتان (قفيه) ينبغي للقاضي ان يختار في تركي الشهود
 من هو اذخر باحوال الناس واكثرهم اخلاطا بالناس مع عدلته عارفا بما يكون جرحا وما لا يكون غير طماع
 ولا فريب ولا يصدق بالمال فان لم يكن في جيرانه ولا اهل - وقه من شقيه اعتبر بوزن الاخبار بغير (قوله وترتبة
 الشاهد) ويشترط ان لا يكون المترجم اعنى عند الامام وهذا الذي لم يعرف القاضي لغته فان كان عارفا بلسان
 الشاهد والخصم لم يجز ترتبة الواحد والاولى ان يقال لا يحتاج القاضي الى ترتبة وذكر بعضهم ان الاولى
 كون القاضي عارفا باللغة التركية واتخاذ المترجم وقع في الجاهلية والاسلام ولما جاء سلمان النبي صلى الله عليه
 وسلم ترجم يهودى كلامه فخان فيه فقول جبريل عليه السلام بحديث طويل وامر رسول الله صلى الله عليه وسلم
 زيد بن ثابت ان يعلم العبرانية فكان يترجم بها وفي المصاحح ترجم كلامه اذ اينه واوضحه وترجم كلام غيره
 اذا عبر عنه بلغة غير لغة المتكلم واسم القائل ترجمان ففتح التاء وضم الجيم في التصحيح وقد تضمن التاء تبع الجيم
 وقد تفتح الجيم تبع التاء والجمع تراجم انتهى (قوله وللخصم) هو اعم من المدعى والمدعى عليه (قوله من القاضي)
 وكذا من المرتضى الى القاضي كما في الفتح (قوله وجاز تركية عبد) اي لمولاه (قوله ووالد) لولاه وعكسه واحد
 الزوجين للآخر (قوله في تقوم) اي تقوم صيد ومتلف بان كسر شخص لشخص شيئا فادعى ان قيمته مبلغ كذا
 فانكر المدعى عليه ان يكون ذلك القدر فيمكن في اثبات قيمته قول العدل الواحد وذكر في البرازية من خيار
 العيب انه يحتاج الى تقويم عدلين لمعرفة النقصان فيحتاج الى الفرق بين التقويمين ويستثنى من كلامه تقويم
 نصاب السرقة فلا بد فيه من اثنين كما في العناية (قوله وارش بقدر) اي في نحو الشجاج (قوله والسلم) بسكون
 الملام للضرورة بمعنى المسلم فيه انتهى حلي اي اذا اختلفا فيه بعد احضاره بغير (قوله واقلامه) اي اذا اخبر
 القاضي عدل بافلاس المحبوس بعد مضي المدة اطلقه مكنتيا به ذكره عبد البر (قوله والعيب) اي اذا اختلف
 البائع والمشتري في اثبات العيب فيكتفي في اثباته بقول عدل ويظهر من الاطهار ضيقه الى العدل والعيب
 مفعول مقسم (قوله وصوم على ما مر) اي من رواية الحسن انه يقبل العدل الواحد في الصوم بلا علة (قوله
 او عند علة) من غيم او غيرهما على ظاهر المذهب (قوله اذا للشاهدين بخبر) اي العدل الواحد فيسعهما
 ان يشهدا على موته ذكره عبد البر (قوله والتركبة للذي الخ) وهل يكفي فيه تركية الكاهن الواحد بغير رجوى

وقبول التعيل وعدم اثني بعد التعيل على الاظهر
 نعم انما ادعى القاضي وجهه وان لم يشهد
 القاضي عليه وقيد ابو يوسف بجلس القضاء
 وهو الا حوط ذكره في الخلاصة (كفي) عدل
 في اثني عشر مسألة على ما في الاشياء
 منها اخبار القاضي بافلاس المحبوس بعد المدة
 (التركبة) اي تركية السر واما تركية العلانية
 فشهادة اجماعا من القاضي الى المرتضى والاثنان
 احوط وجاز تركية عبد وصي ووالد وقد نظم
 ابن وهبان منها احد عشر قال
 يقبل عدل واحد في تقوم
 ويرتبة السلم هل هو جدي
 واصلا له الارسال والعيب يظهر
 وصوم على ما مر او عند علة
 وموت اذا للشاهدين بخبر
 (والتركبة للذي)

(قوله بالامانة في دينه) بان يكون محققا على ما يعتقد شريعة على ما هو الظاهر (قوله وانسانه) بان لم يبعد عليه كذب (قوله ويده) لعل المراد بها المعاملة او ان لا يكون سارها (قوله وانه صاحب بقطة) اي ليس بمغفل ولا معتوه (قوله سألوا عنه عدول المشركين) قال ابو السعود من هنا يعلم ان العدالة لا تستلزم الاسلام انتهى اي في حق الكافر والاولى ان يقول سأل اي القاضي وفي البحر يسأل القاضي عن شهود الزمة عدول المسلمين والاسال عنهم عدول الكفار كذا في المحيط والاختيار (قوله عدل) بالبناء للمفعول (قوله ولو سكر الذي لا تقبل) لان السكر من المحرمات التي ذكرت في الانجيل فيكون بذلك فاسقا في دينهم (قوله ولا يشهد من رأى خطه الخ) في الخلاصة ان ايا حنيفة ضيق في الكل حتى قلت روايته الاخبار مع كثرة سماعه فانه قد جمع من الق ومأ في رجل غير انه يشترط الحفظ وقت السماع وفي وقت الرواية فلا بد عنده للشاهد من تذكر الحادثة والتاريخ ومبلغ المال وصفته حتى اذا لم يتذكر شيئا منه ويتيقن انه خطه وخاتمه لا ينبغي له ان يشهد وان شهد فهو شاهد زور منح ولا يصح كفي تذكر مجلس الشهادة (قوله وجوزاه لو في حوزة) نسبة الى يلى الى محمد قال الشلبي في حاشيته عن الخلاصة ولكن يشق ان يكون الصلح مستودعا لم تتداوله الايدي ولم يكن في يد صاحبه من الوقت الذي كتب اسمه ووضع خاتمه فيه فان لم يكن كذلك لا يسعه ان يشهد انتهى وفي البحر جوزاه ابو يوسف للقاضي والراوى - وان الشاهد وجوز محمد للكل الاعتماد على الكتاب اذا تبين انه خطه وان لم يتذكر توسعة للناس ثم ان الشاهد اذا اعتمد على خطه على القول المتيقن به وشهد وقلنا بقوله فللقاضي ان يسأله هل شهد من علم او عن خط ان قال من علم قبله وان قال من الخط لا انتهى ملخصا وظاهر كلام المؤلف كسكين ان الصاحبين متفقان وقد علمت ما في البحر ونحوه في العيني والراوى قال ابو السعود ويمكن دفع الثاني بان عن الثاني روايتين (قوله بما لم يات به) اي لم يقطع به من جهة المدعي بالعين او بالسماع انتهى كمال ومثال الثاني العقود (قوله الا في عشرة) ككلمها مذكوره هنا تبينا وشرحا آخرها قول المتن ومن في يده شيء الخ انتهى حلي قلت بل العاشر قوله وسرأ تظه (قوله منها العتق) ذكره من الأئمة السرخسي ان الشهادة بالسماع في العتق لا تقبل بالاجماع وذكر شيخه الحلواني ان الخلاف ثابت فيه فعن ابي يوسف الجواز فالمعتمد عدم القبول فيه كالذي بعده وفي البحر شرط الخصاف لقبول في العتق عند ابي يوسف ان يكون مشهورا ولا معتق ابوان او ثلاثة في الاسلام ولم يشترطه محمد في المبسوط وفي شرح العلامة عبد البر النسخة الشهادة في العتق قالوا لا يحل عندنا خلافا للشافعي ثم نقل عن الحلواني ما تقدم (قوله والاولاء عند الثاني) اي في القول الاخره والقول الاول له كالا امام انها لا تحمل ما لم يعاين اعتاق المولى وقول محمد مضطرب والظاهر ان المعتمد قول الامام لعدم تصحيح قول الثاني على ان بعضهم جعل ذلك رواية عنه لا مذهبا والدليل للامام كما في الراوى ان العتق ينبغي على زوال الملك ولا بد فيه من المعاينة كذا ما ينبغي عليه (قوله والمهر على الاصح) اي من روايتين عن محمد لان المهر تبع للنكاح ذكره عبد البر وفي البحر عن الظهيرية والبرازية والخزانه ونحوه في الخلاصة كما في الشربلالية ان فيه روايتين والاصح الجوار فان حمل ما في هذه الكتب على ان الروايتين عن محمد فلا منافاة (قوله والنسب) سواء جاز بينهما النكاح او لا يجر لجاز ان يشهد انه فلان ابن فلان من مع من جماعة عنده او عدلين عندهما قهس ستاني اي وان لم يعاين الولادة على فراشه والفتوى على قولهما ذكره عبد البر قال في البحر والشهود اذا شهدوا بنسب فان القاضي لا يقبلهم ولا يحكم به الا بعد دعوى المال الا في الاب والابن انتهى واراد دعوى المال النفقة او الارث ابو السعود (تنبيه) النسب في الاصل مصدر ونسب من باب طلب ثم استعمل في مطلق الوصلة بالقرابة فيقال بينهما نسب اي قرابة وفي البحر في دعوى العمومة لابد ان يبين انه عمه لايه اولاه اولهما ويشترط ايضا ان يقول هو وارثه لا وارث له غيره وكذا اذا برهن على انه اخ الميت لا بويه لا يعلمون له وارثا غيره يحكم له بالمال ولا يشترط ذكر الاسماء في الاقضية (قوله والموت) فاذا سمع من الناس ان فلانا مات وسعه ان يشهد على ذلك وان لم يعاين الموت وللزوجة ان تعمل بالسماع قال في البرازية قال رجل لامرأة سمعت ان زوجك مات لها ان تزوج ان كان الخبر عدلا انتهى ولو شهد رجل بالموت وآخر بالحياة فالمرأة تأخذ بقول من كان عدلا منهما سواء كان العدل اخبر بالحياة او الموت ولو كان كلاهما عدلين تأخذ بقول من يخبر بالموت والقتل كالموت فيترتب عليه احكامه كما تبه عليه العلامة تان الشيخ زين والشهاب المقدسي لامن جهة ترتب القصاص

مكون بالامانة في دينه ولسانه ويده وانه صاحب بقطة فان لم يعرفه المسألو سألوا عنه عدول المشركين اختصارا وفي الملتقط عدل نصراني ثم لم قبلت شهادته ولو سكر الذي لا تقبل ثم لم يشهد من رأى خطه ولم يذكر له شاهد الخط الحادثة (ولا يشهد من رأى حوزة ومبنا خذ يصح من المينى) كذا القاضي والراوى (بالمعاينة) بالاجماع العتق والاولاء عند الثاني والمهر على الاصح بزانية و (النسب والموت)

وفي المحيط لوجاء خبر موت انسان فصحوا له ما يصنع على الميت لم يسمع ان يخبر بموته حتى يخبره ثقة انه عاين موته لان المصائب قد تقدم على الموت اما خطا او غلطا او حيلة تقصده المالك انتهى ولو قال المخبر ان ادقناه وشهدنا جنازته تقبل لانها تكون شهادة على الموت وفي الجسر وظاهر اطلاقه في الموت انه لا فرق في الميت بين ان يكون مشهورا او لا وعنده في المراجعه من زوال ريشة الدين في فتاواه بان يكون عالما او من العمال بما اذا كان تاجرا او مثله فانما لا تجوز الا بالمعينة انتهى قال العلامة عبد البر ولا تقرب هذه الرواية في شيء من الكتب في غير فتاواه انتهى فكانه لم يسله هذا التقيد لعدم امتداده الى نص (قوله والنكاح) فلن يسمع به من جمع عنده وعدلين عنده ما ان يشهد به قهستانى وفي الغنية نكاح حضره رجلان ثم اخبر احدهما بجماعة ان فلانا تزوج فلانة باذن وليه لوالان يجهد هذا الشاهد يجوز السامع ان يشهد وعلى ذلك في العمادية وكذا تجوز الشهادة بالشهرة والتسامع في النكاح حتى لو رأى رجلا يدخل على امرأة وسمع من الناس ان فلانة تزوجة فلان وسمعه ان يشهد انها زوجها وان لم يعاين عقد النكاح انتهى ويشهد من رأى رجلا وامرأة يشهدا بها على الزوجات انهما عرسه انتهى دور (قوله والدخول بزوجه) فانما تقبل بالسامع ويقرب على قبولها احكام كالعدة والمهر والنسب افاده العلامة عبد البر (قوله وولاية الفلاني) اى كونه قاضيا في ناحية كذا فانه لو سمعه من الناس جاز ان يشهد به قهستانى وان لم يعاين تقلد الامام انتهى عبد البر وفي الجسر من المراجعه ان الامير كالفاضي فيزاد الامرة كذا في خزائن الامتين (قوله واصل الوقف) بان يشهد ان هذا وقف على موضع او جماعة كذا وهل ذكر المصنف شرط في الكافي عن المروغيناني نعم وفي الخزانة لا يشترط على المختار ان كان وقفا فاما يصرف الى الفقهاء وذكر الشيخ ظهير الدين المروغيناني اذا لم يكن الوقف قدما لا بد من ذكر واقفه انتهى ثلثي (قوله قبل وشراؤه على المختار) ولا وجه له كقولنا فانما قولان معصمان قال في الجسر وفي الفصول للعمادية من العاشر المختار ان لا تقبل الشهادة بالشهرة على شرائط الواقف انتهى وفي المجتبى المختار ان تقبل على شرائط الوقف انتهى واعتد به في المراجعه وقواه في فتح القدير بقوله ولدت اذا عرفت قولهم في الاوقاف التي انقطع ثبوتها ولم يعرف لها مصارف وشراؤها انه يسلف بها ما كانت في دواوين القضاة لم توقف عن تحسين ما في المجتبى لان ذلك هو معنى الثبوت بالتسامع انتهى قال في الجسر انما عمل فيها بذلك عند الضرورة وللدعى اهم قلت هو لم يجعل دليلا وانما هو استنباط للتقوية وظاهر ما نقله عبد البر ان الاقتناء على هذا التفصيل فانه قال في الشهادة بالتسامع بعضهم قال يصلح على اصله دون شرائطه واليها عمل بالسر تحس وهو الاصح لان اصله يشترى بخلاف شرائطه وفي التبيين والمزيد انه المأخوذ به وفي الذخيرة انه المختار انتهى فقوله وهو المأخوذ به من علامات الائتاء التي تقدم على غيرها اثرايت في الهندية عن السراجية ان عليه الفتوى (قوله في بابه) اى باب الوقف (تنبيه) ليس معنى الشروط ان يبين الموقوف عليه بل ان يقول يبدأ من غايتها وكذا والباقي كذا وكذا انتهى ومثله الوقف اصلا وشروطا لم تذكر في ظاهرها رواية وقد اختلف فيها المناهج بعضهم قال يصلح وبعضهم قال لا يصلح وبعضهم فصل كما سبق ولكن نقل الشافعي عن شرح الجمع للمصنف في كتاب الوقف ان قبول الشهادة بالتسامع في اصل الوقف قول محمود به اخذ الفقيه ابو الليث وهو المختار انتهى (قوله هو كل ما نعلق به صحتة) كان يكون منجزا مملحا يجعلوا آخره لجهة لا تقطع ونحو ذلك عمل ذكر في شروط صحتة (قوله والا) اى الاتوقف عليه صحتة كذا كماله من امام ومروءة او ما يدفاه لا يشترط فيه في رواية عن الثاني وعليها الاقتناء (قوله بذلك) اى بالتسامع وانما جازت الشهادة في هذه المواضع مع عدم المعينة اذا اخبر بها من يثق به استصفاها دفع المخرج وتعطيل الاحكام اذا لم يحضرها الا لحراس قال النكاح لا يحضره كل احد والدخول لا يقف عليه احد وصحة الموت لا يعاينها كل احد وسبب النسب الولادة ولا يحضرها الا القابلة وسبب القضاء التقليد ولا يعاين ذلك الا الوزير ونحوه من الخواص وكذا الوقف تعلق به وكذا بامر الاحكام تنبى على ماله وورثته ولم يقبل فيها التسامع ادى الى المخرج وتعطيل الاحكام ونظامه في الجوى (قوله من يشق ان يلهيه من خبر جماعة الخ) قال في الفتاوى الصغرى الشهادة بالشهر وفي النسب وغيره بطريق الشهادة الحقيقية والحكمية فالحقيقية ان يشهر ويسمع من قوم كثيرين لا يتصور توابعهم على الكذب ولا يشترط في هذا العدد ان يشرط التواتر والحكمية ان يشهد عنه عدلان من الرجال او رجل وامرأتان

(والنكاح والدخول بزوجه وولاية الفلاني)
 واصل الوقف (قوله قبل وشراؤه على المختار) ثلثي
 عليه (قوله قبل وشراؤه على المختار) ثلثي
 المختار (قوله قبل وشراؤه على المختار) ثلثي
 (قوله قبل وشراؤه على المختار) ثلثي
 المختار (قوله قبل وشراؤه على المختار) ثلثي
 المختار (قوله قبل وشراؤه على المختار) ثلثي

بلغة الظاهر لكن الشهرة في الثلاثة الاول يعني النصب والسكاح والقضاء لا يثبت الا في حق الحاكم لا في حق غيره
 فواضح على الكذب او غير عدلين بلغة الشهادة وفي باب الموت بغير العدل الواحد وان لم يكن بلغة الشهادة
 كذا في باب النصب من شهادات خواهر زاده وكذا ذكر خدالة المخبر في الموت صاحب المختصر شر بلاية
 وفي الزبلي ولا يشترط في الموت لفظ الشهادة لانه لا يشترط فيه العدد فكذا لفظ الشهادة وفي شهادة الواحد
 بغير الموت قولان محتملان ووجه القبول ان الموت قد يتحقق في موضع لا يكون فيه الا واحد ولو قلنا
 انه لا يسمع الشهادة الا بعدد اصاحت الحقوق (قوله او شهادة العدلين) يعني ان الشهرة لها طريقان حقيقي
 وهو بالتواتر وحكمي وهو ما كان بشهادة عدلين فقد ذكر ظهير الدين ان الاشتهار بشهادة عدلين او رجل
 واحد اثنان بلغة الشهادة بدون اشتها روي في قلبه ان الامر كذلك وقد تقدم عن الصغرى (قوله فيكفي العدل)
 اي بالنسبة للشهادة واما القضاء فلا بد فيه من شهادة اثنين لقولهم اذا لم يعاين الموت الا واحد قالوا يجرى بذلك
 عدلا مثله واذا سمع منه حل له ان يشهد على موته فيشهد هو مع ذلك الشاهد فيقتضي بشهادتهما انتهى افاده
 ابو السعود ولا بد ان يذكر ذلك المخبر انه شهد موته او جنازته ودفعه حتى يشهد الاخر معه شلبي من السكاح (قوله
 ولو اني) في شرح العلامة عبد البر من فتاوى رشيد الدين انه يجوز اذا سمع من محدود في قذف او التمس وان
 او الغيبة اذا كان الصدق ظاهرا ولا يجوز من الصبيان الا اذا كان عمرا كلامه معتبرا انتهى (قوله وقيد شارج
 الوهبانية) عبد البر نقل عن السير الكبير (قوله ومن في يده شيء) نقلا من كان او عرضا او عقل او سمى (قوله
 سوى رقيق) بيم العبد والامة (قوله علم رفته) لا وجه لهذه الجملة والذي اوقعه في ذكره عبارة الشربلاية
 ولصها قوله سوى الرقيق المبرع يعني اذا لم يعرف انه رقيق لا يشهد به بمعاينة اليد وفي غير المبرع يشهد برقه
 انتهى اي بمعاينة اليد ومراعاة ان الذي يعبر عن نفسه لا يشهد برقه بمعاينة اليد الا اذا علمت رقبته وهذا المعنى
 لم يفده المؤلف فلو قال سوى رقيق يعبر عن نفسه ولم يعلم رقبته ثم بان بضمومه لاصاب المخز (قوله يعبر عن نفسه)
 هذا تفسير للسكبر الواقع في عبارتهم سواء كان ذكرا او انثى كما في التباية والوجه فيه ان لهما يدا على انفسهما
 تدفع يد الغير عنهما فانه دم دليل الملك حتى لو ادعى الحرية لاصلية يكون القول قولهما واما الصغير الذي لا يعبر
 فهو كالتناع لا يده فله ان يشهد بالملك فيه لذي اليد (قوله فلك ان تشهد به) اخرج المصنف عن مراده وان كان
 الحكم ظاهرا وانما جازت الشهادة بالشئ لوضع اليد لان اليد اقصى ما يستدل به على الملك اذ هي مرجع
 الدلالة في الاسباب كلها فيكتفي بها وصورة رجل رأى عينيا في يد انسان ثم رأى تلك العين في يد آخر والا
 يدعي الملك يصح ان يشهد انها للمدعي سوى (قوله ان وقع في قلبك ذلك) اي اذا شهد بذلك قلبك وصدقه
 واستند هذا القيد في الظهيرية الى الصاحبين قالوا يعني المشايخ يحتمل ان يكون هذا تفسير لا لطلاق محرم
 في الرواية قال الصدر الشهيد يحتمل ان يكون قوله قول الكل وبه تأخذ قال الرازي هذا قولهم جميعا اذا اصل
 في حل الشهادة اليقين فعند تعذره يصار الى ما يشهد به القلب لان كون اليد مسوفا بسبب اقامتها ظن الملك
 فاذا لم يقع في القلب ذلك لا ظن فلم يجرى اليد ولهم اذا قالوا اذا رأى انسان دره مخبئة في يد كاس او كتاب في يد جادل
 ليس في آياته من هو اهل له لا يسمع ان يشهد بالملك له فعرف ان مجرد اليد لا يكفي شربلاية ويشترط ان لا يخبره
 عدلان بانها لغيره فلو اخبره لم تجز له الشهادة بالملك خلافا لمختلف ما اذا شهد به عدل واحد لان شهادة الواحد
 لا تزيل ما كان في قلبك انه لا اول فلا يحل لك ان تمنع عن الشهادة الا ان يقع في قلبك ان هذا الواحد صادق
 فحينئذ لا يحل لك ان تشهد له الاول انتهى شلبي في الحاشية عن الحاشية وكما جازله ان يشهد انه ملك بوضع اليد
 جازله شراؤه ان لم يكن رآه قبله في يد غيره فان كان واخبره بانقال الملك اليه او بالوكالة منه حل الشراء والا لا
 كما اذا رأى جلدية في يد انسان ثم رآها في بلدة اخرى وعالت انا حرة الاصل لا يحل له ان ينكحها انتهى وافاد المصنف
 وعبارته انه عاين اليد ووضح اليد فلولم يعاينها وانما سمع ان فلان كذا فلا تجوز له الشهادة لانه مجازفة كما لو عاين
 المالك لا المالك لانه لم يحصل له العلم بالحدود (تنبيه) نقل الصدر حسام الدين في شرح ادب القاضي انه ان عاين
 المالك دون المالك بان عاين محدودا ينسب الى فلان ابن فلان القلافي وهو لم يعاينه بوجهه ولا يعرفه بنفسه القياس
 ان لا نقل وفي الاستحسان نقل لان السبب مما ثبت بالتصامع والشهرة فيصير المالك معروفا بآثاره سماع والمالك
 معروف وترفع الجهالة وكذا اذا ادرك المالك ولم يعاين المالك والمالك امرأه لا يراها الرجال ولا يخرج فان كان

او شهادة العدلين الا في الموت فيكفي السكاح
 ولو اني وهو المختار ملحق بفتح وقيد شارج
 الوهبانية بان لا يكون المخبر متبعا كواثر
 وموصى له (ومن في يده شيء) والا فهو كعام
 علم رفته (يعبر عن نفسه) ولا فهو كعام
 فلك ان تشهد به (انه ان وقع في قلبك ذلك)
 اي انه ملك (والا) ولو عاين القاضي ذلك سائر

ذلك مشهورا عند العوام والناس فالشهادة على ذلك جائزة بريدته اذا عاين الملك ووقع في قلبه ان الامر كما اشهر
وهذا افاصر على هذه الصورة ذكره عبد البر ولم يسمع مثل هذا الضاعت حقوق الناس لان فيهم المحجوب ولا يبرز
اصلا ولا يتصور ان يراه متصرفا فيه وليس هذا اثبات الملك بالتسامع وانما هو اثبات التسبب بالتسامع وفي ضمة
اثبات الملك به وهو لا يمنع وانما يمنع انبائه قصدا عيني تبعا لازيلى وعزله في البحر الى التمايه وهذا هو النص
وقد بحث فيه السكال بان مجرد ثبوت نسبه بالشهادة عند القاضي لم يوجب ثبوت ملكه لتلك الضيعة لولا
الشهادة به وكذا المقصود ليس اثبات النسب بل الملك في الضيعة انتهى وفي البرازية شهدا ان فلان ابن فلان
ما ن وتركة هذه الدار ميراثا ولم يدركا الميت فشهدا بهما باطله لانهما شهدا بملك لم يعايناهما ولا يراه في يد المدعى
ولو شهد دابة تتبع دابة وترضع منه انه ان يشهد بالملك والقاج انتهى (قوله اى اذا دعا المالك) تتبع فيه صاحب
البحر وقد ذكره مجيبا به عن التنا في الواقع بين قول من قال انه يقضى بمعاينته وضع اليد كما في الخلاصة والبرازية
وبين قول الشارح ان القاضي لا يجوز له ان يحكم بسماع نفسه ولو فوات عنه ولا يرويه نفسه في يد انسان
فحمل صاحب البحر كلام الاولين على ما اذا حملت دعوى وكلام الشارح على ما اذا لم تحصل دعوى ورد
المقضى وحمل كلام الشارح على ان القاضي لا يقضى قضاء محكما بما به بحيث لو ادعى الخصم لا يقبل منه
فلا ينافي انه يقضى قضاء تركه بمعنى انه يترك في يد ذى اليد مادام خصمه لا يحمله وقد سرح بذلك الشارح
اول كلامه وما حمله على ما اذا لم تحصل دعوى فغير صحيح لان القضاء بغير دعوى لا يقع اصلا فلا يتوهم ارادته
قال السيد ابو السعود ولا حاجة الى هذا التكلف لان المسئلة مختلف فيها بين المتقدمين الذين يجوزون لقاضي
القضاء بعلمه وبين المتأخرين الذين لا يجوزونه فمافي البرازية والخلاصة على مذهب المتقدمين ومافي الشارح
على مذهب المتأخرين (قوله وان فسر الشاهد الخ) اى فيما يشهد فيه بالتسامع وقالوا ينبغي للشاهد ان يطلق
الشهادة ولا يقصرها انتهى جوى (قوله الا في الوقت) وذلك لان الشاهد بما يكون منه عشرين سنة وتاريخ
الوقت مائة سنة فيثبت القاضي انه يشهد بالتسامع فالافصاح كالكسوت اليه اشارة لغير الدين (قوله
بل في العزيمة) اى حاشية عزى زاده على الدرر ونقلها المصنف عن الخلاصة والبرازية (قوله معنى التفسير) اى
الذى ترد به الشهادة في غير الوقت والموت (قوله ولا يكتفى به عندنا) افاد العلامة فوج في كتاب الوقف
ان الشهر فلاننى يكون مشهورا معروفنا انتهى وهذا يقتضى شهرته عند كل الناس او جعلهم واما السماع من
الناس الذى وقع في العبارة الاولى لا يقيد ذلك لانه كقول الشاهد انا اشهد بالسماع (قمة) في البحر عن المحيط
اذا شهدوا انه مات على هذه الدابة فهو ميراث ولو شهدوا ان اب هذا المدعى مات وهذه الدار كانت له يوم انه مر
اوسنة مات فهو جائز انتهى اى بخلاف ما اذا لم يعايننا الاب كتحديث ولوراء على ما رويما لا يشهد انه له لاحتمال
انه ركب بالعارية ولوراء على ما روي من يوم ما اذا كثر ووقع في قلبه انه له وسعه ان يشهد انه له لان الظاهر
ان الانسان لا يركب دابة مدة كسيرة الاب بالملك انتهى (قوله وصححه شارح الوهبانية) لم اره فيه قال الجوى
في شرحه من صار خصما في سادنة لا تقبل شهادته فيها ومن كان بعرضية ان يتمم بخصمه ولم ينتصب تقبل
وتجوز شهادته الدائن لمدونه ولو غلسا بما هو من جنس دينه ولو شهد مدونه بعد موته لم تقبل لان الدين لا يتعلق
بمال المديون حال حياته وتعلق به بعد وفاته وتقبل شهادة المديون لدايته وشهادة اجير الوعد لاستاذ لا تجوز
في تجارته وغيرها وان كان عدلا وان كان اجير مياومة او مشاهرة او مسانحة او قصدا ولو وضت الاجارة واعاد
شهادته تقبل بخلاف الاجير المشترك حيث تقبل شهادته لانه غير معمول له لارقية ولا منفعة انتهى والله تعالى اعلم

(باب القبول وعدمه)

القبول للقول لغة حمله على الصدق كما في المصباح (قوله لصفة القاسق) اى لصفة القضاء بشهادته اى وقد ذكره
علا لا يقبل وكما يصح القضاء بشهادة القاسق يصح بشهادة الاعمى والمحدود في القذف اذا تاب وبشهادة احد
الزوجين مع آخر لصاحبه وبشهادة الوالد لولده وعكسه حتى لا يجوز الثاني ابطاله وان رأى بطلانه انتهى خزانه
المفتين والظاهر ان هذا المحمول على قاض يراه لا الحنفى (قوله كما حقه المصنف تبعا ليعقوب باشا) افاد عنه
ان كل شهادة يكون سبب ردها الفسق اذا قبلها يصح كالحنفى والناحية والمغنى ومن يلعب بالطيور او الطنبور

اذا ادعى المالك والا (وان فسر) الشاهد
للقاضي ان يشهد بالتسامع ادعى ان يدعى اليه
فسر (قوله الا في الوقت) اى اوقفت والوقت ادا
معنى التمسر ان قبوله في الوقت لا يقبل على
الناس ما لو قالوا انما ندينه ولا يكتفى به عندنا
عندنا جائز في الكل وصححه شارح الوهبانية
وغيره والله اعلم
(باب القبول وعدمه)
اى من يجب على القاضي قبول شهادته ومن
لم يجب لا من يصح قبولها او لا يصح لقبه
القاسق من لا يحق له المصنف تبعا ليعقوب باشا

ميت وهو مديون مسلم اى والتركه لانتفى الثالثة فيما اذا شهد عليه بدين اشتراها من مسلم والمسلم ينكر البيع
الرابعة فيما اذا شهد اربعة على نصراني انه زنى بمسجلة الا اذا قال استكرها فانه يحسد الرجل وحده الخامسة
فيما اذا ادعى مسلم عبدا في يد كافر فشهد كافر ان الله عبده ويقضى به فلان القاضي المسلم انتهى (قوله وتبطل)
اى شهادة الذي على مثله باسلامه اى المشهود عليه قبل القضاء لانه لو قضى عليه لقضى على مسلم بشهادة الكافر
(قوله وكذا بعد ملو بمقوية بجر) قال فيه عن الوالدية نصرانيان شهدا على نصراني بقطع يده او قصاص ثم اسلم
المشهود عليه بعد القضاء بطلت الشهادة لان الامضاء من القضاء في العقوبات اه وهل تجب الدية ذكر الخصم
انها تجب الدية فقل انه قول الكل وقيل عنده ينفذ القضاء فيما دون النفس ويقضى بالدية في النفس وعندهما
يقضى بالدية فيهما اه شربلاية (قوله وان اختلفا له) لان الكفر كله مله واحدة (قوله والذي على المستامن)
لان الذي اعلى حاله لكونه من اهل دارنا ولذا يقتل المسلم بالذي ولا يقتل بالمستامن منع (قوله لاعمسه)
لقصور ولا يثبت عليه لكونه ادى حاله منع (قوله على مثله) والوجه فيه انه لا ولاية له على احد (قوله مع اتحاد
الدار) ككونهما في دار الاسلام فانها دار احكام فباختلاف المنفعة لا يختلف الدار بخلاف دار الحرب كذا افاده
الجوى (قوله لان اختلاف داريهما) قال في البحر ويستثنى من الحربى على مثله ما اذا كانا في دارين مختلفين
كلا فرنج والحبش لا تقطع الولاية بينهما ولهذا لا يتوارثان والدار يختلف باختلاف المنفعة والمالك انتهى والذي
في المنع ونحوه في القهستاني التعبير بما اذا كانا من دارين فيقيد انهما لو كانا في دارنا وهما من دارين لا تقبل
شهادتهما على الاخر لان الارث يمنع في هذه الصورة لوجود الاختلاف الحكمى وهذا هو الظاهر خلافا لما
افاده الجوى فانهما اذا كانا في داريهما لا وجه للاضاء بشهادته لان دار الحرب ليست دار احكام فليست مل (قوله
وعده) العدو من يفرح لحزبك ويحزن لفرحك وقيل يعرف بالعرف انتهى خزانه (قوله لانها من التدين) فبطل
على كاله دينه وعدائه وهذا لان المعادة قد تكون واجبة بان رأى فيه منكرا شرعا ولم يقته بنبيه وقد قبلوا
شهادة المسلم على الكافر مع ما بينهما من العداوة الدنية جوى (قوله بخلاف الدنيوية) كشهادة المقتوف على
القاذف والمقطوع عليه الطريق على القاطع والمقتول عليه على القاتل والجروح على الجراح والزواج على
اسرائيه بالزنا اذا كان قد فها ولا قال العداوة ليس كما يجوزهم بعض المتفهمة والشهود ان كل من خاصم شخصا
في حق واتى عليه ان يضرب عده فيشهد بينهما بالعداوة قبل العداوة انما ثبت بنحو ما ذكرنا وفي القضية ان العداوة
بسبب الدنيا لا تمنع به ما لم يفسق بسببها او يجلب منفعة او يدفع بها من نفسه مضرة وهو العصى وعليه الاعتماد
انتهى ولا تقبل شهادة من فيه عداوة دنيوية على عده ولا على غيره بل تكون قاذفة في حق جميع الناس
فان العصى لا يجوز احمى يكون فاسقا في حق شخص لا في حق غيره ولو ادعى شخص عدوة آخر يكون اعترافا
منه بفسق نفسه ولو شهد الشاهد على آخر فخاصم المشهود عليه الشاهد قبل القضاء لا يمنع القضاء بشهادته
الا اذا ادعى انه دفع اليه كذا الثلاث شهد عليه ومالب الرد واثبت دعواه يدينه او اقرارا ونكول فتبطل شهادته
وهو جرح مقبول وهل حكم القاضي في العداوة حكم الشاهد قال شارح الوهبانية لم اقف عليه في كتيب
احكامنا وينبغي ان يكون الجواب فيه على التخصيل ان كان قضاؤه عليه بعمله لا يتخذ وان كان بشهادة من العدول
ومحضر من الناس في مجلس الحكم يطلب خصم شرعى يتخذ كمال الجوى ومباي كالام البرجندى فيفيد
ان شهادة العدو وعدوه مقبولة لعدم التهمة وهذا بناء على ان العلة للتهمة لما اذا كانت العلة الفسق فلا فرق
وقد اختلف تعاميل المشايخ في ذلك قال ابو السعود ولعل في المسئلة قولين منهم من علل بالاول ومنهم من علل
بالثاني انتهى (قوله بلا اصرار) فان اصر عليها افرح بها واواضقت او كان عالما بقصدى به فهي كبيرة كذا كره
بعضهم (قوله على صفاته) الاولى ان يقول على خطاه (قوله وهو معنى العداوة) قال السكال احسن ما نقل
فيما عن ابى يوسف ان لا يأتى بكبيرة ولا يصير على صغيرة ويكون سقرا اكثر من هتكه وصوابه اكثر من خطاه
ومروته ظاهرة ويستعمل الصدق ويحتمل الكذب ديانة ومروءة انتهى قال القهستاني من اجتنب الكبائر
وفعل ما تله حسنة وتب ما وتسعين صغيرة فهو عدل وان فعل حسنة وصغيرتين ليس بعدل انتهى (قوله كل فعل
يرفض المروءة والكرم فهو كبيرة) عبارته ما بعد ان نقل القول بان الكبيرة ما فيه حد ينص الكتاب قال واحكامنا
لم ياخذوا بذلك وانما بناو اعلى ثلاثة معان احدها ما كان شيعا بين المسلمين وفيه هتك حرمة والثاني ان يكون

على ما في الاشياء وتطلى بالسلامة قبل القضاء
وكذا بعده لوبعقوبة كفو وجبر (وار استأطالة)
كالهرو والتماري (و) الذي (على المستأمن)
لا على (مستأمن) ولا مستأمن (مثله في الاصح)
(و) قبل منه على (دار بما يقطع الولاية بكم)
الدار (لان اختلاف من) (عدو بسبب الدين)
بين التوارث (و) قبل من (عدو بسبب فانه لا بأس
لأنها من الدين بخلاف الذبوية فانه لا بأس
من القول عليه كما يصح) (أما الصديق
لصديقه فقبل الا ان كانت الصداقة متناهية
جيب تصرف كل فيما مال الاخر قلنا المصنف
معنا لعين الحكم (و) من (مستكسبة برة)
بلا صبر (ان اجتناب الكتمان) كما ما وظب
صوابه على صفاته دور وغيره قال وهو معنى
العدالة في الخلاصة كل فعل يرضى المروءة
والكبر كبره واقره ابن السكال

فيه من اذلة المروءة والكرم فشكل فعل يرفض المروءة والكرم فهو كبيرة واثالث لن يكون مصرا على المعاصي
والجور انتهى وقعه في فتح القدير بانه غير منضبط وغير صحيح انتهى ولذا نظر المحقق فيما ذكره الشرح عنها
قال الا ان يراد الكبيرة من حيث منع الشهادة (قوله وفي ارتكب كبيرة سقطت عدالته) غير ان الحكم يزوال
العدالة بارتكاب الكبائر يحتاج الى الطهور فلذا شرط في شرب المحرم الايمان انتهى جوى عن السكال
وفي القهستاني عن قضاء الخلاصة لهنا راجعنا الى الاصرا على الكبار فلوارتكب كبيرة مرة قبل شهادته
قال المحقق ولا بأس بذكر افراد سقطت عدالتهم نص عليها منها اذا رد الصلاة بجماعة بعد كون الامام لا طعن
فيه في دين ولا حال وان كان متاولا في تركها بان يكون معتقدا فضيلة اول الوقت والامام يؤخر الصلاة او غير
ذلك لا تسقط عدالته بالترك وكذا من ترك الجمعة من غير عذر فمنهم من اسقطها مرة واحدة كالحلواني ومنهم
من شرط ثلاث مرات والاول اوجه وذكر الاسجواني ان من اكل فوق السبع سقطت عدالته عند الاكثر
ولا بد من حكونه في غير ارادة التقوى على صوم الغد او مواساة الضيف انتهى والاعانة على المعاصي والحث
عليها كبيرة ولا تقبل شهادة الطفيل والرقاص والجازف في كلامه والمضرة بخلاف ولا من يحلف في كلامه
كثيرا ولا تقبل شهادة البصير والذي اخر الفرض بعد وجوبه لغير عذر ان كان له وقت معين كالصلاة بطلت
عدالته وان لم يكن له وقت معين كالزكاة والحج اختلفت فيه الراية والمشافع وذكر الخصاصي عن فاضل خان
ان الفتوى على سقوطها بانها خيرا من كاذب من غير عذر بخلاف تأخير الحج وبركوب بحر المند لانه مخاطب بنفسه
ودينه من مكنت دار الحرب وتكثير سوادهم وعددهم لاجل المال ومثله لا يباي بشهادة الزور ونظام ذلك
في المطولات (قوله لو ائذرت) بان يتركه خوفا على نفسه وكما تقبل شهادته تصح امامته واختلفوا في وقته واختار
ان اول وقته سبع وآخرة اثنا عشرة ذكره في الخلاصة وهو سنة للرجال مكفرة للنساء اذ جاع الفتوة المدة
وابن عباس لا يصح زبحة الاقلف ولا شهادته انتهى من (قوله ابن كمال) عبارته والاقلف لانه لا يحل بالعدالة
اذا تركه استخفا بالدين قال الرازي لم يرد بالاستخفاف الا متزاة لان الاستهزاء بشئ من الشرائع كفر وانما
اراد به التواني والسكال انتهى حلي (قوله وخمى) يفتح انما لان عمر قبل شهادة علقمة الخصى ولانه قطع
منه عضو فلما صار كمن قطعت يده ظمما (قوله واقطع) اذا كان عذلا لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم قطع
يد رجل في السرقة ثم كان بعد ذلك يشهد فتقبل شهادته (قوله وولد الزنا) لان فسق الوالدين لا يوجب فسق
الولد ككفره من (قوله كاتني لومسكلا) في كل الاحكام شرعية لانية والاوى ان يقول وهو كاتني (قوله
عقيق امته) لان شريحا قبل شهادة قنبر لم يلى وهو عقيقه وقنبر يفتح القاف والباء واما يضم القاف فخذ
سبويه ذكره الذهبي في مشبه الاسماء والانساب (قوله لجر النفع باثبات العتق) لانه لو لا شهادتهما لتساقا
وفسخ البيع المقتضى لا بطل العتق (قوله ومن محرم رضا) كآبته منه (قوله لومصاهرة) كالم امرأته وبنتها
وزوج بنته وامرأة ابيه وابنه لان الاملا لا ينهم متيزة والابدى متيزة ولا بسوطة لبعضهم في مال بعض
فلا تحقق التهمة بخلاف شهادته لقربانه ولان انتهى دور (قوله الا اذا امتدت الخصومة) اي سنين كافي القنية
واظهاره اتفاقا قال ابن وهبان وقياس ذلك ان يطرد في كل قرابة والعقبة فيه انه لما كثر منه القرد مع الخصام
صار بمنزلة الخصم للمدعى عليه انتهى قال ابو السعود والتقيد بعدم الخصام على القول به لا يخص الشهادة
الاخر ونحو ما انتهى (قوله يقبل لوعدا) قال في البحر ينبغي حمله على ما اذا لم يساعد المدعى في الخصومة اولم
يكثرت ذلك منهم فوفقا انتهى (قوله على عبد كافر مولا مسلم) لان هذه شهادة قامت على اثبات امر على الكافر
قصد اولم منه الحكم على المولى المسلم خذنا على ان استحقاق مالية المولى غير مضاف الى الشهادة لانه ليس
من ضرورة وجوب الدين عليه استحقاق مالية المولى لا بحالة بل ينقل عنه في الجملة انتهى (قوله لا يجوز
عكسه) وهو ما اذا كان العبد مسلما مولا كافر (قوله كجاس) اي في العبد الكافر وسيد مسلم والوكيل الكافر
وموكه مسلم وزاد في الاشياء عليها اثبات وكيل كافر كافر كافر ين كل حقه بالكوفة على خصم كافر
فينعدي الى خصم مسلم انتهى (قوله ووجهه في الدرر) قال فيها وجه الاستحسان ان المسلمين لا يحضرون موت
النصارى والوصايا تكون عند الموت غالبا وسبب ثبوت النسب النكاح وهم لا يحضرون نكاحهم فلوم تقبل
شهادة النصارى على المسلم في اثبات الايصام الذي ينافى على الموت والنسب الذي ينافى على النكاح ادى

قال ومضى ارتكب كبيرة سقطت عدالته (و)
من (اقلف) كومن عذو والا لا وبنا خذ جبر
والاستهزاء بشئ من الشرائع (ولد الزنا) ولو
ابن كمال (قوله وخمى) واقطع (كاتني لومسكلا)
ما رزنا من خلاصه (وعقيق امته) وعكسه (الا
والا فلا اشكال) (وعقيق امته) بعد عتقها ان الممنوع
قنبر لما في الخلاصة شهدا بغيره لم تقبل لجر النفع
كذا عند اختلاف تابع وشتر لم تقبل لجر النفع
كذا عند اختلاف تابع وشتر لم تقبل لجر النفع
ما ثبت العتق (ولا خية وعكسه) ومن كافر على
او مصاهرة (الا اذا امتدت الخصومة) (ومن كافر على
معد على ما في القنية وفي الخزانة لخصامه التهم
ولدى عليه قبل لوعدا) على وكيل (و) كافر
عبد كافر مولا مسلم (قوله تقبل) (على ذي
موكه مسلم لا يجوز عكسه) (قوله تقبل) (على ذي
مسلم هذا وفي الاول خذنا) (قوله تقبل) (على ذي
ميت وصيه مسلم ان لم يكن عليه دين مسلم)
وفي الاشياء لا تقبل شهادته في كافر او حاضر
الا مع كافر او ضروري او وصي الى كافر او حاضر
شهد كافران على كافر او وصي الى كافر او حاضر
مسلم اعطيه حق الميت فادى على مسلم حتى وهذا
ينصراى ابن الميت فادى على مسلم حتى وهذا
يستحسان ووجهه في الدرر

الى ضياع الحقوق المتعلقة بالايمان فقبلت ضرورة كما قبلت شهادة القايه انتهى قال الترتيلي والذي
يظهر ان هذا مقيد بما اذا كان الخصم المسلم مقربا بالدين منكر اللوم او ما قبلت شهادة الذميين لانها شهادة على
النصر الى الميت اما لو كان الخصم المسلم منكر للدين كيف قبلت شهادة الذميين عليه ويقال في صورة السب
محملة اذا اقربا بالدين وانكر ان نسب انتهى (قوله والعمال) بضم العين وتشديد الميم جمع عامل وهم الذين يأخذون
الحقوق الواجبة كالخراج ونحوه عند الجمهور لان نفس العمل ليس بفسق فبعض العصاة رضى الله تعالى عنهم
عمال انتهى (قوله كرتيس القرية) هو المسمى شيخ البلد وهم من اعون الناس على الظلم لغيرهم غير ظلم الناس
لانفسهم خاصة (قوله والجلاني) اي جاني الظلم (قوله والمعرفون) بالواو ولا وجه له والصواب المعروفين كما هو
في نسخ (قوله والصراف) الذي يجمع عنده المال ويأخذها طوعا وفي القهستانى عن الجواهر لا تقبل شهادة
عمال الوقف على الصحيح انتهى (قوله والرفقاء في جميع الاصناف) هم مشايخ الحرف (قوله ومخضرة قضاة العهد)
اي الذي يحضرون لخصام للقاضي لقبولهم الرشى وله دم المروءة ميم والمراد بالعهد الرمن اي قضاة زمينهم فكيف
الحال في زميننا (قوله والوكلاء المقنعة) لعل المراد بهم من يتوكل في الدعاوى والخصومات وذلك لانه قد شهد
منهم قلة تلبس في الاحكام واحذر الرشى وغير ذلك وتما جملوا مقنعة لان الناس لا يقصدون منهم الا الاغاثة
على اغراضهم بحيلهم ولم يقصدوا التوكيل حقيقة فقط (قوله والصكالك) بضم الصاد المعجمة جمع صكالك يقضيها
قال في البراري من الشهادات والصكالك تقبل في الصحيح وقيل لا لانهم يكتبون اشترى وبيع وضمن الدرك وان لم
يقع والكتابة كالتكم فلما الكلام في كاتب غلب عليه الصلاح ومثله يحقق ثم يكتب انتهى جوى (قوله وضمان
الجوان) بضم الصاد وتشديد الميم قال الكمال عا طفا على من لا تقبل شهادته مانصه وكذا كل من شهد على اقرار
باطل وكذا على فعل باطل مثل من يأخذ سوق الخنايين مقاطعة او شهد على وثقتها انتهى وقال المنياخ
ان شهد واحد عليهم اللعنة لانه زيادة على باطل فكيف هؤلاء الذين يشهدون من مباشرى السلطان على
ضمان الجهات وعلى المحبوسين عندهم والذين في ترجمهم انتهى (قوله كقاطعة سوق الخنايين) كمن يأخذها
بقطعة من المال يجهلها عليه مكسار يوجد في بعض الكتب بانحاء المعجمة جمع فحاش وهو بائع الدواب والرفيق
والاسم الخنايسة الكسر والفتح من فحش من يلبس نصران اغرز مؤخر الدابة يعود ونحوه كما في القاموس وقد
جعل في الاسواق التي تباع فيها الخمر مكاسون فلا تقبل شهادتهم (قوله حتى حل لعن الشاهد) اي بان يقال لعن
الله شاهد ذلك وليس المراد لعن المعين لعدم جواز (قوله ووعاهاهم) اي وعياها العمال والنواب (قوله لا تقبل)
لجملتهم وميلهم نحو ما منه انتهى عبد البر (قوله كشهادة المزارع لرب الارض) فانها لا تقبل لفساد الزمان انتهى
ذكره عبد البر ونظيره وان كانت الشهادة لا تتعلق بالمزارعة (قوله المحترفين) اي والذين يؤثرون انفسهم للعمل
فان بعض الناس رد شهادة اهل الصناعات الخبيثة فافردت هذه المسئلة على هذا اظهار مخالفتهم وكيف لا
وكسبهم احبب المكاسب اه منع (قوله وهي حرقه آياته واجداده) نظايرها انما اذا كانت حرقهم لا تكون دينية
ولو كانت دينية في ذاتها وهو خلاف ما يعطيه الكلام الا في (قوله فلا شهادة له) في نظر لانه مخالف لما قدمه بمعنى
صاحب البصر فرى بان ان صاحب الصناعة الدينية كالزبال والحائك مقبول الشهادة اذا كان عدلا في الصحيح
انتهى ابو السعود (قوله لما عرف في حد العدالة) قال القهستانى بهد قول النقاية ومن اجتنب الكبار ولم يصبر
على الصغار وطلب صوابه على خطأ مانصه كان عليه ان يريد قيدا آخرى في تنعير في العدالة وهو ان يجتنب
الافعال الدالة على الدناءة وعدم المروءة كالبول في الطريق له وهو يقتضى رد شهادة قذى الصناعة الرديئة لحرم
المروءة بها وان لم تكن معصية فتأمل (قوله لا تقبل من اعشى) في شيء من الحقوق دينا او عينا منقولا او عقارا
قهيستانى والعلة فيه ان الاداء يقتضى التمييز بالاشارة بين المشهود له والمشهود عليه ولا يميز الاعشى الا بالنعمة
فيقتضى عليه التلقين من الخصم اذ النعمة تشبه النعمة (قوله ولو قضى صح) اي قاض ولو قضيا كما يفيد
اطلاقه او يحمل على قاض يرى قبولها كالكسبي (قوله وما جاز بالسماع خلافا لثاني) ويزعم في التمهات
من غير ذكر خلاف كما في الجوى قال صدر الشريعة وقول ابى يوسف اطهر له وهو ترجيح له لكن فيما اذا تحمل
وهو بصير وادى وهو اعشى وفيما اذا ادى وهو بصير فسمى قبل القضاء انتهى ابو السعود (قوله مطلقا) سواء
كان فيما يميز فيه التسماع ام لا وفي الجوى لا تقبل شهادته سواء كانت بالاشارة او بالكتابة (قوله بالاولى)

(والعمال) السلطان الا اذا كانوا اعوانا على
الظلم فلا تقبل شهادتهم لظلمة طلبهم كرتيس
التميم والجلاني والصراف والرفقاء في المراكب
والوكلاء المقنعة والصكالك وضمان الجهات
كقاطعة سوق الخنايين وصحرف سوق الخنايين
شهادته على باطل فحش وصحرف سوق الخنايين
كسبهم كسبهم كسبهم كسبهم كسبهم كسبهم
لا تقبل كسبهم كسبهم كسبهم كسبهم كسبهم
بالسكك المتخرفين اي بجورقة لا تقبله ولو نشئت
مرفقة آياته واجداده والا فلا مسودة له ولو نشئت
فلا شهادة له المصنف في حد العدالة فحش وان
الصنف لا تقبل (من اعشى) اي لا يقبل
بما لو قضى صح وهم قوله (مطلقا) ما لو قضى
بعد الاداء لا تقبل القضاء وما جاز بالسماع خلافا
لثاني واذا قدم قبول الاخر من مطلقا بالاولى

بجلاف الفاسق اذا تاب عن سائر انواع الفسق تقبل (قوله وشاهد الزور الخ) منيعه يقتضى انه ذكر ذلك
في البحر وقد اقتصر فيه على الاولين فلو قال وفي المتنقذ ومات العبارة لكان اولى (قوله لو عدل لا تقبل)
قوله لانه لا تعرف قوته وقيد بالعدل لان غير العدل اذا شهد بزور ثم تاب تقبل شهادته انتهى منع (قوله لكن
سبي ترجع قبولها) قال في المتن وروى الفقيه ابو جعفر انه تـ بل شهادته وعليه الاعتماد انتهى (قوله وسجود)
ولو تعدد ولذا عبر في الدور والمنع يشهد بعضهم على بعض والتعليل يفيد (قوله وكذا لا تقبل شهادة الصبيان)
ظاهر عبارة المصنف وعبارة الصغرى يفيد انها لا تقبل شهادة البالغ الذي حضر الملاعب نفسه بالحضور
(قوله لمنع الشرع عما يستحق به السجن) قد تـ م البحث فيه بانه قد يسجن الشخص من غير جرم والمنع انما
يظهر في حق المسجون والنساء في الحمام لافي الصبيان لعدم كليفهم (قوله صغرى وشرب ليلية)
ما في الشرب ليلية قتله من الصغرى فالاولى شرب ليلية عن الصغرى (قوله في القتل) فلا تقبل في نحو الاموال
والشجاج (قوله بحكم الدية) الاوضح في حكم الدية وهو تعلق بتقبي اي لافي ثبوت القصاص فانه لا يثبت
بالنساء وظاهر ذلك انه يحكم بالدية مع شهادتهن يا محمد (قوله المعلم) ولو غير قرآن (قوله والزوج لزوجها
وهولها) لقوله عليه الصلاة والسلام لا تقبل شهادة الولد والام والامراة لزوجها ولا الزوج لامرأته ولا العبد
لسيده ولا المولى لعبد ولا الاجير لمن استأجره انتهى منع (قوله وجاز عليها) اي وعليه (قوله الا في مسنتين)
الاولى قد فهم الزوج ثم شهد عليها بالزنا مع ثلاثة الثانية شهد الزوج واثر بانها اقرت بالزنا فلان وهو يدعي
ذلك لم تقبل ولو قال المدعي انا اذنت لها في نكاحه الا اذا كان دفعها المهر باذن المولى (قوله ثم تزوجها) اي
قبل القضاء انتهى وانظر ما لو طلقها واثبتت عدتها والمسئلة بمسألة ما هل يقضى بها والمناسب للمؤلف زيادة
مسئلة اخرى يزيد التفريع بها وضوحا وهي انه لو شهد لامرأته وهو عدل ولم ير حالها كم شهادته حتى يملكها
بائنا وانقضت عدتها فانه تغذ شهادته كافي الخائنة (قوله فلم منع الزوجية) ولو الحكمية كافي المعتدة (قوله
لا تقبل) اي لا تمنع الزوجية عند التحمل فلو حمل احدهما حال الزوجية وادى بعد انقضاء العدة يجوز
(قوله واداء) كافي المسئلة المنقولة عن الخائنة (تنبيه) العبرة في الهبة وقتها لا وقت الرجوع فلو وهب لاجنبة
ثم نكحها فله الرجوع بخلاف عكسه وفي اقرار المرء بزوجته وقت اقرارها فلو اقر لاجنبة ثم نكحها ومات
وهي زوجته صح وفي الوصية وقت الموت لا وقت الوصية بصر (قوله والقرع لاصله) ولو كان فرط من وجه
كوله الملاعنة لا تقبل شهادته لاصوله او هوله او اقره وعنه ثبوت نفسه من وجهه بدليل صحة دعوته منه وعدسه
من غيره ونحرم منا كنهه ووضع الزكاة فيه ولا يثرب ولا تنقذ من الطرفين حموى (قوله الا اذا شهد الجدا الخ) محل
هذه المسئلة بعد العكس لانها شهادة الامل اقره انتهى حلي ثم ان صاحب المحيط جعل ذلك في صورة
مخصوصة وهي ما اذا ولدت امرأة وله اقا دعت انه من زوجها هذا وجد الزوج ذلك فشهداؤه وابنه على اقرار
الزوج انه ولده من هذه المرأة تقبل شهادتهما لانها شهادة على الاب وفي المنع عن شرح العلامة عبد البر نقلا
عن الخائنة القبول مطلقا من غير تشديد بحق قال المصنف ولعل وجه القبول ان اقامه على الشهادة على ولده
وهو اعز عليه من ابنة دليل على صدقه فتلتق التهمة التي ردت لاجلها الشهادته (قوله الا اذا شهد على ابيه لامة)
في مال لا مطلق ادعته عليه كافي توير الاذهان والخصا ترمز بالقناوى شعس الاثمة لا وزجندى من ابن الام
وان ادعت الطلاق تقبل شهادتهما وهو الاصح لان دعواهما لفرقان الشهادة تقبل بحسبة من غير دعواهما
فصار وجود دعواهما وعدسهما موآء (قوله والام في نكاحه) الوارث لصال ووجهه الشريف الحموى بان فيه
برتنفع للام واخذ السيد ابو السعود من كلام الا وزجندى السابق ان القبول هنا اولى لان الام لم تدع والشهادة
في الطلاق مقبولة بحسبة (قوله الا في مسئلة القتال اذا شهد به فمورى القتل) ال في القتال للجنس الصادق
بالمعنى وصورتها كافي الخليلي عن الاشياء ثلاثة قتلوا رجلا عدا ثم شهدوا بقتله ان الولي قد عفا عنه
قال الحسن لا تقبل الا ان يقول اثنان منهم عفا عنه وعن هذا الواحد في هذا الوجه قال ابو يوسف تقبل في حق
الواحد وقال الحسن تقبل في حق الكل انتهى قال البيهقي الذي رأيناه في تلخيص الكبير ومرة الاكل
وعن الحسن في ثلاثة قتلوا رجلا عدا ثم تابوا اقر واشهد والله عفا عنه لا يجوز وان قال اثنان عفا عنه عن هذه
قال ابو يوسف تقبل في حق هذا الواحد وقال الحسن يجوز في الوجهين وفي تلخيص الكبير والفتوى على قول

وشاهد الزور لو عدل لا تقبل ايدا ملقطا لكن
سبي ترجع قبولها (وسجود في حادثة) منع
(في السجن) وكذا لا تقبل شهادة الصبيان فيما
يقع في الملاعب ولا شهادة النساء فيما يقع في
الحمامات وان مستحلها جات لمنع الشرع بها
يستحق به السجن ولا لعب الصبيان ولا الى الشرع
النساء فكان التقصير مضاعفا اليهم لا الى الشرع
بما زينة صغرى وشرب ليلية لكن في الحامى تقبل
شهادة النساء وحدهن في القتل في الفتوى
الدية كبر لا يدر الدم انتهى فليقتبه عند الفتوى
وقد مناقبول شهادة المعلم في حوادث الصبيان
(والزوج لزوجها) وبها وهو لها (ولو في حدة من ثلاث
الاولى مسئلة في الاشياء (ولو في حدة من ثلاث
على القضية مطلقا لانها لا تقبل لاجنبة ثم نكحها ومات
شهادته لها ولا شهادتها له ولو شهد لها ثم تزوجها
بطلت خائنة فعلم منع الزوجية عند القضاء
لا تقبل اجد لا يثبت على اية اثناء قال وحاز
على اصل الا اذا شهد على اية اثناء قال وحاز
غيرها والام في نكاحه وفيما بعد ان ورق
لا تقبل شهادة الانسان لنفسه الا في مسئلة
القتال اذا شهد بقتل من القتل فراجعها

حر لم يلا خلافي انتهى حلي (قوله حرمة رفع صوتها) فظاهره انه يحرم رفع صوتها في مكانها الخاص بها بحيث
لا يسمعها الا جنبي وفيه نظروا في الهندية عن شرح ابي السكارم فلا تسبح شهادة مغنية تسمع الناس صوتها
وان لم تسمع لهم انتهى وهو ظاهر (قوله ويذبح في قصيده الخ) مثله كل من اتي باليمن ابواب الكبار فاعاده السكال
(قوله باجر) اطلق في مسكن وفي القهستان ونابجة في مصيبة الناس ولو بلا اجر فتقبل ممن ناحت في مصيبة
نفسها اشار اليه في السكا في غيره انتهى والنوح الندية وتعداد المحاسن انتهى وفي القاء من ناحي واستبكي غيره
(قوله بزيادة اضطرارها) اي وفي النوح تخفيف هذه الضرورة وانما قلنا ذلك ليظهر قوله فكان صك الشرب
للتداوي (قوله فكان كالشرب) اي شرب محرم للتداوي فانه يجوز عند الثاني للضرورة (قوله وعدو بسبب
الدنيا) كتهادة المقبول وفيه على القاتل والمجروح على الجراح والمخدوف على القاذف والمطروح عليه الطريق
على القاطع فليس كل من خاسم شخصا في حق يصير عدوا له كما توهمه بعض المتفهمة بغير (قوله فتقبل له
لا عليه) هذا يفيد قبولها لغير عدوه وعليه وينبغي تفسيده بماذا لم يفسق به كما ياتي انتهى حلي (قوله مالم يفسق
بسيما) وهي الرواية المنصورة والاطلاق اختيار المتأخرين وفي القهستان ما يفيد انما عليه المتأخرون
هو الصحيح في زمانهم وزمانا انتهى وينبغي ان يقال فيه ما قيل في مد من الجن من الاشهار (قوله سواه شهد
على عدوما وغيره) اولهما انتهى حلي (قوله على العالم) ليس بقيد دليل التفرع والتعليل انتهى حلي (قوله
والعالم الخ) اتي به دفعا لتوهم ان العالم المدرس (قوله من يستخرج المعنى) السيف واثاء واذن فان المراد
بانخراجه من التركيب فهمه منه والظاهر ان المراد به من يعلم العلوم الشرعية وبعض الاتهام (قوله ويجازف
في كلامه) هو المكثرت الذي لا يقصر الصدق فان من كثر كلامه كثر سقطه وروى ان الفضل بن الربيع
وزيرا خليفة شهد عند ابي يوسف فرد شهادته فعاتبه الخليفة وقال لم رددت شهادته قال لا في سمعته يوما يقول
الخليفة انا عبد الله فان كادنا فلا شهادة للعدوان كان كاذبا فكذلك لانه اذا لم يبال في مجلسه بالكذب
فلا يبال في مجلسه فعذره الخليفة انتهى (قوله او يختلف فيه كثيرا) اي وان كان في صدق فان جرائته على ذلك
تقتضي قلة مبالاة به ووالدين ولانه رعا اذاه ذلك الى الكذب فيه (قوله او اعتاد شتم اولاده وغيرهم) كما ليك
واهل فان كان ذلك يصدر منه اذنا لا يؤثر في اقاط العدالة لان الانسان قلما يخلو منه هندية وحرر
ابن وهبان مسألة الشتم حيث حال والتمه في ذلك ان الشتم لا يخلو ما ان يكون بما فيه او بما ليس فيه في وجهه
اولى غيبته فان كان في غيبته فهو غيبة وانما توجب الفسق وان كان في وجهه فغيبه اساءة ادب وانه من مضيع
رعاع الناس وسوقتهم الذين لا مروة قلوبهم ولا حياء فيهم واذ ذلك مما يسقط العدالة وكذا اذا كان السب باللعنة
والابعاد كما يمه من لا اخلاق لهم من السوقة انتهى اي وان كان بما ليس فيه فهو كذب وحكمه ظاهر (قوله
لانه) اي الاعتبار (قوله كثر زكاة) اي من غير عذره به اخذ الفقيه (قوله اوج) قال في المضمرات وبتأخير الحج
لا تسقط خصوصاً في زماننا انتهى (قوله او ترك جماعة) استغنا فابان لا يستعظم امرها كما يعله العوام او جماعة
او فقا لا يجوز شهادته وان تركها متاقي بان كان الامام فاقا فكره الاقد آبه ولا يجوز كنه ان يصرقه
فهذا لا يسقط للعدالة هندية (قوله اوجعة) اي ثلاث مرات على ما في المضمرات جماعة ودرغته عنها من غير عذر
وان تركها بعد المرض او بعد المصرا وبتأويل فسق الامام لا ترد هندية (قوله او اكل فوق سبع) عند الاكثرين
والظاهر ان المراد بالسبع ما لا يضره ويجازد عليه ما يضر لانه هو الذي يحرم (قوله بلا عذر) واجمع الى الثلاثة
قبله ومثال العذر في الاكل مؤانسة الضيف والتقوى على الصوم (قوله وخروج لفرجة قدوم امر) الفتوى
على انهم ان خرجوا لا تعظيم من يستحق التعظيم ولا للاعتبار بتطل العدالة ظهيرة (قوله وركوب بحر) اي بحر
الهند لانه اذا ركب البحر الى الهند فقد خاطر بنفسه ودينه ومنها سكنى دار الحرب وتكبر سوادهم وعددهم
وشبهه بهم لئلا يذللهم الا ويرجع الى اهل غنينا فاذا كان لا يبالى بما ذكر لا يأمن ان يأخذ من عرض الدنيا
فيشتم بالزور وقال ظهير الدين لا يمنع حال العلامة عبد البر والذي يظهر ان المنع ليس الركوب له مطلقا
بل مع ما اقترن به وهذا حين كان الهند كله كفرا كما يرشد اليه التعليل كيف والنص القطعي لباح ركوب البحر
مطلق الا عند ظن الهلاك وما زال السلف يركبون البحار من غير انكار ونص القرءان اعظم دليل على الجواز
انتهى بصرف وفي القهستان وقيل يشهدوا كعب البحر للبحارة وغيره وهو الصواب انتهى (قوله وليس حرير)

لم يرفع صوتها وروى في تفسيده جداوتها
على الامم وذكره اوان (قوله في مصيبة غيرها)
بايدرو وفتح زاد العيني غلوف مصبتها تقبل
وعله الوافي بزيادة اضطرارها واسباب عدوها
واختيارها فكان كالشرب للتداوي (وعدو)
بسبب الدنيا جعله ابن كمال عكس التفرع لانه
تقبل له لا عليه ويعتمد في الوهابية والحيية
قبولها مالم يفسق بسببها فالوار القاطع فسق
عنه وفي الاشياء في تامة قاعدة اذا اجتمع
الاحكام والحرام ولو العداوة والعداوة لا تقبل
شهادته على عدوه او غيره لا تقبل شهادة الجاهل
وفي فتاوى المصنف بترك ما يجب عليه شرعا
على العالم لنفسه بترك ما يجب عليه شرعا
مخيرة لا تقبل شهادته على مثله وغيره والحكم
تعزيزه على تركه ذلك ثم قال حلي وينبغي
بستخرج المعنى من التركيب كما يجب فيه كبريا
(ومجازف في كلامه) او يختلف فيه كبريا
او اعتاد شتم اولاده وغيرهم لانه مصيبة كبرية
كترك زكاة اوج على رواية فوريه اوزن
جماعة اوجعة او اكل فوق سبع وادبي
وخارج لفرجة قدوم امور كبرية وادبي
بمروبول في سوق

عليك ان الادمان بالمعزم امر حتى لا يعطى ان يكون مدارا لعدم قبول الشهادة جوى ومحصله ان ابن السكال
ميل الى ترجيح اشتراط الادمان بالفعل لا بالنية ابوالسعود (قوله على الله) اى لاجل الله وهو معروف
واصله ترويح النفس بما لا يقتضيه الحكمة انتهى والمراد به ان لا يكون للتداوى خيدخل في الله والشرب
لا اعتياد (قوله لشبهة الاختلاف) والاصح الحرمة نعم لو شرب لقصة شئ في حلقه ونحوه مما يقتضيه الاحتمال
كان مباحا قهستاني (قوله ومن يلعب بالصبيان) حكى عن ابن الحسن ان شيئا لو صار الاحداث في المباح
لم تقبل شهادته انتهى غاية البيان والمراد بالصبيان الاحداث المشتهون لا الاطفال الصغار لتسليةهم عن البكاء
او يلعب ويدل عليه التعليل بعدم المروءة ويحتمل ان المراد بهم ما يعم ما ذكر ويحمل على الكثرة وحرره (قوله
ومن يلعب بالطيور) جمع طير وهو جمع طائر واللعب بالكسر فعل قصده مقصد جميع قاله الراغب قهستاني
واغادرت شهادته لانه يورث غفلة وهو محمول على ما اذا كان يقف على عوارض انسا طبعه وسطحه ليطير طيره
انتهى بصر (قوله للاستئناس) او لجل الكتب كافي ديار مصر والشام يجرى سابقا (قوله الا ان نجر جام غيره)
اى المملوك فتخرج في ذكرها فيا كل ويسع انتهى بجرى وان لم يصعد السطح (قوله لا كله الحرام) الامم زائدة
قال في الهندية لا تقبل شهادة آكل الربا المشهور بذلك القيم عليه كذا في المبسوط ولا تقبل شهادة من اشتغل
باكل الحرام جوهره (قوله والطنبور) بالضم قهستاني (قوله وكل لهو منيع) من عطف العام في المحيط
الرجل يلعب بشئ من الملاهي وذلك لم يشغله عن الصلاة ولا عما يلزمه من القرائن نظر ان كانت مستشعة
بين الناس كالزهرير والطنبور لم تقبل شهادته وان لم يكن شفيها لا يمنع قبولها الا ان يتقاضى بان يرقصوا به
فيدخل في حد المعاصي والصكبات وتسقط به العداة انتهى (قوله فهو الحدة) اى للابل ولم يذكر الشجر
وفي الهندية الشاعر اذا كان يهجو لا تقبل شهادته وان كان يمدح وكان اغلب مدحه الصادق قبلت والذي يعلم
شعر العرب ان كان تعلم لاجل الدرية لا بطل عدلته وان كان فيمفش انتهى (قوله وشرب القصب) الذي
في البحر وغيره القصب والظاهر ان المراد به واحد وهو الزمر في الغاب لانه هو الذي يرقصون حوله ويدل له
ما في المعراج حيث قال الملاحى لوعان محرم وهى الاالات المطربة من غير غناء صككا الخمر مارموا كان من عود
او قصب كالشبابية او طنبور لحد يثا في امامة ان الله بعث رحمة للعالمين وامر في بحق المعازف والمزامير ولانه
مطرب مصنف ذكر الله تعالى والتوسع الثاني سباح وهو الهدف في النكاح وفي معناه ما كان من حادث سرور
ويكره في غيره وهو مكره للرجال على كل حال للتشبه بالنساء وتلا في الفتح ولم يتعقبه بجر والشبابية سميت به
لما فيها من الشباب بالكسر وهو انشيط ورفع اليدين (قوله ومن يغنى للناس) وردت الشهادة لا اعلان الفسق
لا لتسقي قهستاني وفي ضياء العلوم الغناء على وزن فعال صوت المغنى والغنى كثرة المال فالاول محدود والثاني
مقصود اه (قوله وكلام سعدى) لا يظهر بل كلامهم مطلق (قوله واما المغنى لنفسه لدفع وحشته) كهم هو على
قول غير شيخ الاسلام فانه هم المنع وسئل ابن تيمية عن الذي يترحم في نفسه قال لا يقدح في شهادته (قوله ولو فيه
وعند حكمة) كالمغنى بقضاء ابن الفارض ونحوها (قوله ومنهم من اجازة الخ) محله ما لم يكن على الالة فقد تقى
البرازى في المناقب الاجماع على حرمة الغناء اذا كان على آلة كالعود وفي البناء والعناية الغنى للهو معصية
في جميع الاديان انتهى وفي الفتح الغنى المحرم هو ما كان بما لا يحل كصفة الذكرا والمرأة المعصنة الحية ووصف
الخمر للمهيمل او الحانات والجماع لم ارى اذا اراد المتكلم هيبا لا اذا اراد انشاد شعر لا شهادته او تعلم
فصاحته وبلاغته (قوله في العرس) والولية ومنهم من جوز له يستغيبه تطعم القوافي وفصاحة اللسان والخلاف
المذكور في غير الالة والاهو كاسبق (قوله والمذهب حرمة مطلقا) كذا قلناه في شرح الملتقى عن البصر وعبارة
البصر لم يصرح الشارحون بالمذهب وفي البناء والعناية الغنى للهو معصية في جميع الاديان قال في الزبادات
بذا اوصى بما هو معصية عندنا وعند اهل الكتاب وذكر منها الوصية للمغنين والمغنيات خصوصا اذا كان من
المرأة انتهى قد ثبت نص المذهب على حرمة قاتل قطع الاختلاف انتهى واثبت خبر بان ما ذكره من النصوص
لا يؤيد الاطلاق فعبارة البناء والعناية مقيدة باللهو وعبارة الزبادات تفيد التقييد بالشبهة وانما يكون بها
اذا كان للناس لان الوصية تصرف الى المتعارف ولا يقال مغنية او مغن عرفا الا ان عرف به وقد تبين الموقوف
في ذكر الاطلاق المصنف في شرحه والصحيح ما في الهندية من نزاهة المغنين لا تقبل شهادة من يغنى للناس

وانما قال (على الله) لاجل الله والشرب لا يقدح في شهادته
قوله يسقط العداة لشبهة الاختلاف صدر
التمتع بغيره وانما قال (ومن يلعب بالصبيان)
لعدم مروتة وكذا غالب كافي (والطنبور)
الا ان اسكتها الاستئناس فيباح الا ان تجز
جاء غيره فلا لا كله الحرام صبي وعناية
والطنبور) وفي قوله وشرب القصب كالمغنى
والزهرير وان لم يكن شفيها لا يمنع قبولها الا ان يتقاضى بان يرقصوا به
القصب فلا الا ان لا يشرب (قوله وشرب القصب) الذي
لادخله في حد المعاصي والصكبات وتسقط به العداة انتهى
لا به جميعهم على كبرية هداية وغيرها بالاجرة فتأمل
معنى اتدى قيد تقييده فلا بأس به
واما المغنى لنفسه لدفع وحشته والغنى
عند العامة غنا به وصحة الغنى وغنى
قال ولو فيه وعلا حكمة كاجازة شرب الدف فيه
من اجازة في العرس مطلقا ومنهم من كرهه مطلقا
ومنهم من اباحه مطلقا ومنهم من كرهه مطلقا
انتهى وفي البحر والمذهب حرمة مطلقا فانقطع
الاختلاف بل ظاهر الهداية انه حكمة
ولو انفسه وآثره بالناس

قال ابن الاثير في النهاية السبب الشتم يقال سبه بسبه سبوا باقيل هذا محمول على من جبه اوقائله بغير تأويل
وقيل انما قال ذلك على جهة التغليب لانه يخرج به الى الكفر والفسق اقول هذا خلاف الظاهر انتهى (قوله
منهم ابو حنيفة) كذا ذكره الكردى في مناقبه وتبعه صاحب العناية (قوله عن ابي يوسف) الظاهر ان حكم
هذا الفرع متفق عليه لمسبق من قبول شهادة اهل الاهواء وانما نسب لابي يوسف لانه يخرج به (قوله
من سب العصاة) لانه لو سب واحدا من الناس لا تقبل شهادته فهذا اولى قهستانى وفي المنع لانه لا يأتى به
الا بصيب العقل والسخيف لا تقبل شهادة تانتهى بلعنى (قوله عن شرا منهم) كالخوارج فانهم من اهل الاهواء
غير المكفرة (قوله شهدا ان اباهما) مثل الابنين كل من لا تقبل شهادته للموكل واما حكم الاجنبيين اذا شهدا
بذلك بعد الدعوى فانها تقبل قياسا واستحسانا والقياس فيما ذكره ان لا تقبل له التهمة بعود النفع (قوله ادعاء)
اى الالباء المفهوم من اوصى (قوله استحسانا) ويصكون وصى القاضي لا وصى الميت كما مر به المتقدم
ولا بد من كون الموت معروفا في هذه المسائل الا في مسألة فرعى الميت فانها تقبل وان لم يكن الموت معروفا
لانها بقران على انفسها بثبوت ولاية القبض المشهود له فانعت التهمة وثبت سوت عبد الدين باقرارهما
في حقهما (قوله كشهادة دأنى الميت) اى رجل بانه وصى وكذا فيما بعد (قوله ووصيه) انما ملك اتفاقا نصب
الثالث لا قرارهما بالعز عن القيام بامور الميت انتهى وفيه تأمل (قوله الثالث على الايصاء) مرتبط بالاخيرة
(قوله الغائب) اما لو كان حاضرا لاسمع هذه الدعوى اذ لا تجمع الدعوى بالتوكيل لانه من العقود الجائزة
(قوله وانكر) معونه ان يدعى صاحب ودية عليه تسليم وديعته الموكل في دفعها فيصعد ويشهد به بقبض
دونه بجز اى فلا تقبل (قوله والفرق) انما يحتاج الى الفرق في صورة الدعوى فيما واما في صورة الانكار
فالحكم متحد وقدم وجهه في الوصى وهو ان القاضي لا يملك اجباره على قبول الوصية (قوله الوصى) اى وصى
القاضى (قوله او وصى الميت) في نسخة اى (قوله بحق للميت) والى قيم واحترى ذلك عن شهادته بدين عليه
فانها تقبل كفى الهندية (قوله بعد ما عزله القاضي) وليس له عزله الا بحكمة ومفهوم هذا التمسك كالتى بعده
معلوم بالاولى (قوله في ماله او غيره) اى في ماله الذى تحت يده او غيره (قوله لسلول الوصى على الميت) هذا
لا يظهر الا اذا ثبت وصايته اما اذا عزل عنها فلا يظهر الا باعتبار ما كان (قوله فكانت كاليت نفسه) اى فكانت
شهادة لنفسه (قوله ولو شهد الوكيل الخ) عبارة بجملة تفصيلها في الهندية فانه قال فيها وشهادة الوكيل للموكل
بعد العزل ان خاصم لا تقبل وان لم يخاصم تقبل وهو قول ابي حنيفة ومحمد ومالك والشافعي كذا في الاخيرة
ولو وكله بكل حق قبل فلان محضرة القاضي فخاصمه في الف فعزل فان شهد بذلك الا لفرقت وان شهد بما
آخر لم ترد وان لم يعلم القاضي بوكالته وانكره لان وكالته وانما بالينة ثم عزله وشهدت شهادته للموكل في كل
حق قائم وقت التوكيل الا اذا شهد بحق حادث بعد تاريخ الوكالة حينئذ تقبل كذا في الكافي (قوله اتفاقا
للتهمة) اى تهمة تصديق نفسه فيما خاصم فيه (قوله والا قبلت لعدمها) لان الموكل حى وهو قائم في حق نفسه
دون الوكيل والوكيل ان يخرج نفسه من شاء من الوكالة وهو يفعل من ذلك ما امر به الموكل فاذا عزل قبل
الخصومة لم يملكه تهمة فيما شهد به فثبت شهادته انتهى منع (قوله لجملة كالوصى) فلا تقبل شهادته مطلقا (قوله
وقامه فيه) قال فيه فمن جنس الاول الوكيل بالخصومة اذا خاصم عند الحاكم ثم عزل لا تقبل شهادته ولو التمسح
اذا طلب الشفعة اى عند القاضي وخاصم المشتري ثم تركها لا تقبل شهادته بالبيع ومن جنس الثاني
الوكيل اذا لم يخاصم والشفيع اذا لم يطلب وشهد تقبل شهادته انتهى (قوله متفق عليهما) فيه ان ابا يوسف
جعل الوكيل كالوصى وان لم يخاصم مع امة بعرضية ان يخاصم (قوله ثم عزله) اى الموكل قبل الخصومة عند
القاضى (قوله عندهما) وعند ابي يوسف هو كالوصى (قوله او عليه) اى الموكل (قوله عند القاضي) متعلق بقوله
وكله (قوله بالث درهم) متعلق بخاصم (قوله تقبل) لانه مال آخر لان الماتق يتار مال آخر غير الذى خاصم فيه
اولا (قوله وخاصم) اى فانما لا تقبل مطلقا اذ انكر لادى عليه وكالته فاجتبا بالينة ثم عزل وشهدت
شهادته للموكل في حق كل قائم وقت التوكيل الا اذا شهد بحق حادث بعد تاريخ الوكالة حينئذ تقبل وقد نقلناه
عن الكافي (قوله فلم تقع الشركة له) اى لا شاهد في ذلك اى فيما في الذمة وانما ثبت الشركة في المقبوض
بعد القبض ووجه قول ابي يوسف بعدم القبول ان احدا من الفريقين انقبض شيئا من الشركة بدينه شاركة

وفيما التفرق بين السلف والخلف ان السلف
الصالح الصدر الاول من التابعين منهم ابو حنيفة
رضى الله عنه والخلف بالفتح من بعدهم في الخبر
وبالسكون في التبرجج وفيه عن العناية
عن ابي يوسف لا قبل منهم لانه يعتقد بان كان
واقبلها ممن تبرأ منهم لانه يعتقد بان كان
على ما ملأ قلبه يظهر فسقه بخلاف الساب
(شهدا ان اباهما) اوصى اليه فان ادعاء وصى
شهادتهما استحسانا لهما ووصيهما كالتى على
ومدونه والموصى لهما (لان القاضي لا يملك
الايصاء وان انكره) لان الوصية عينية (ك
اجبار احد على قبول الوصية عينية) وكذا
لا تقبل (وشهدا ان اباهما) الغائب (وكذا
قبض دونه وادى الوكيل او انكره) والغائب
ان القاضي لا يملك نصب الوكيل من الغائب
بخلاف الوصى (شهد الوصى) اى وصى الميت
(بحق للميت) بعد ما عزله القاضي (لا تقبل)
(بحق للميت) بعد ما عزله القاضي (لا تقبل)
ونصب غيره او بعد ما عزله او غيره (خاصم اولاً)
شهادته للميت في ماله او غيره (خاصم اولاً)
لمحاول الوصى على الميت وذلك لا يملك عز
نفسه بلا عزل قاض فكان كاليت نفسه
فاستوى خصامه وعنده بخلاف الوكيل
فلذا قال (ولو شهد الوكيل بعد عزله للموكل
لا تقبل) اى مجلس القاضي ثم عزله بعد عزله
خلاف الثاني فجملة كالوصى (والا قبلت) لعدمها
ان يملك كل من كان بعرضية ان يصر خصما
شهادته فيما ومن كان بعرضية ان يصر خصما
ولا يقبل شهادته بعد تقبل وهذا الاصلان
منه في الخصام وفيه قيد بان يصر خصما

لا تقبل
شهادته

القبول الاخر فصار كل شاهد لنفسه انتهى (قوله بخلاف الوصية بغير عين) كما لو شهد كل فريق للاخر بان الميت
 اوصى له بالثلث فانها لا تقبل اتفاقا لان حقهم في التركة هو الثلث وهو مقسوم بينهم لا فهي شهادة في مشترك
 بينهم بخلاف شهادة اثنين ان الميت اوصى بهذا المعين لهذين الشخصين شهد المشهود لهما لثلهذين بعين
 آخر فانه لا شركة في ذلك (قوله فانها مقبولة في ظاهر الرواية) لعدم التهمة (قوله بالغ) احتربه عن الصبي
 فان شهادته لا تقبل للتهمة (قوله ولو شهدا في ماله) بان شهود الكبير بشي على الميت (قوله ولو لا صغير) او لصغير
 وكبير جميعا على اجبي كافي الهندية (قوله اي فسق) قال في المصباح جرحه بلسانه عابه ونقصه ومنه جرحت
 الشاهد اذا اطهرت فيه ما رتبته شهادته وفي الاصطلاح اظهار فسق الشاهد انتهى بجرانهم هذا المعنى الذي ذكر
 لم يوافق واحد منهما الا ان يكون بتقدير مضاف اي اطهار (قوله بمجرد عن اثبات حق لله الخ) في القهستاني
 الجرد ما لم يترتب عليه ما يترتب على الجرح من دفع الخصومة عن المتهم وعليه عن اثبات حق لله تعالى كالحمد
 فلا يدخل التعزير لانه يدفعه بالتوبة لان التعزير اذا كان حقا لله تعالى يسقط بالتوبة بخلاف الحد فانه لا يسقط
 بها ويدل عليه انهم مثلا للمجرد باكل الربا مع انه يوجب التعزير بربا قرارهم بالزور مع انه يوجب التعزير
 فتعين اراذلهما لحدود انتهى بجر (قوله فان تضمنه) اي ما ذكر من حق الله تعالى او العبد كما ياتي في المركب (قوله
 والا لا تقبل) لاجابة اليه لانه نفس المتن انتهى على (قوله يعد التعديل الخ) هذا التفصيل فيما اذا ادعاه
 الخصم وبرهن عليه جهرا اما اذا اخبر القاضي به سرا وبرهن عليه ردت شهادته افاده صاحب الكافي
 وفي النهاية يمكن دفع الضرورة اي عن المدعي عليه من غير هتك السر بان يقول شاهد الجرح ذلك للمدعي
 سرا او يقول للقاضي في غير مجلس الحكم ولا يباح اطهار الفاحشة من غير ضروره اي قاذ شهادته عليه جهرا
 فقد اشاع الفاحشة مع امكان كتمانها انتهى وفي القهستاني وانما تقبل لان الشاهد صار فاسقا باشاعة
 الفاحشة المحرمة بالنص بلا ضرورة فان الشهادة الكاذبة تدفع باخبار القاضي سرا انتهى وعلى عدم قبول
 الجرد ايضا ما لم يكن ضرره متعديا فيجوز اثبات فسق اي مجرد في رجل عند القاضي اذا كان ضرره عاما كرجل
 يؤذي المسلمين بيده ولسانه فيمتنع من ذلك ويخرجه من البلد ولا يأس باعلام السلطان به ليزجره افاده في البحر
 (قوله ولو قبله قبلت) اي من حيث كونها طعن في العدالة حتى يمنع القاضي عن قبول شهادتهم والحكم بها
 حتى يعدلوا فاذا عدلوا بعد هذا الطعن تقبل شهادتهم وليس المراد ان هذا الطعن اثبت امره فيهم يسقطهم
 عن حيز القبول ولوعده لو اعدوا ما قاله ابن الكيال وهو لا ينافي ما ذكره صاحب الدرر من قبولها قبل التعديل
 على الجرح الجرد فانه وان قال بذلك يقول انهم لو عدلوا بعدهم تقبل شهادتهم فراجع الخلاف لفظيا والذي ذكره
 الوافي بحبيابه عن ابن الكيال حاصله ان مرادمان الشهادة بالقس الجرد ليست شهادة حقيقية سواء كانت
 قبل التعديل او بعده بل هو اخبار محض بدليل قبول خبر الواحد اي قبل التعديل فادام تكن شهادة لا يكون
 مما نحن فيه لان الباب معقود لمن تقبل شهادته ومن لا تقبل لافي الاصح عقول ابن الكيال لا تعتبر اي لا تعد
 شهادة ولو قبل التعديل انتهى اذ لو عدت شهادة ما قبلت شهادة المطعون فيهم به اذا عدلوا وانت ترى ان هذا راجع
 الى ما ذكرناه اولا (قوله وذكر وجهه) حيث قاله جوابا عن سؤال حاصله لما اذا قبل خبر الواحد قبل التعديل
 وان كان مجرد ولم يقبل بعد التعديل الانصاب شهادة ولا بد ان يكون غير مجرد مانعه اقول بتحقيقه ان جرح
 الشاهد قبل التعديل دفع للشهادة قبل ثبوتها وهي من باب البيانات ولذا قبل فيه خبر الواحد وبعد التعديل
 دفع الشهادة بعد ثبوتها حتى وجب على القاضي العمل بها اذ لم يوجد الجرح المعتبر ومن القواعد المقررة
 ان الدفع اسهل من الرفع وهو السرفي كون الجرح الجرد مقبولا قبل التعديل ولومن واحد وغير مقبول بعده
 بل يحتاج الى نصاب الشهادة واثبات حق الشرع او العبد انتهى وهذا لا ينافي قبول شهادة المطعون فيهم بالجرح
 الجرد اذا عدلوا لان هذا الطعن ليس شهادة عليهم اخرجتهم عن حيز القبول وهو ما اراده ابن الكيال (قوله
 ردها) اي رد شهادة الطاعن بالقس الجرد ولو قبل التعديل اي لم يعتبرها اي على انها شهادة مخروجة للمطعون
 فيه بالجرد عن حيز القبول ويدل على ان هذا مراده ما ذكره من السؤال والجواب بقوله فان قلت ليس الخبر
 عن فسق الشاهد قبل اقامة البيئة على عدالتهم يمنع القاضي عن قبوله شهادتهم والحكم بها قلت نعم لكن ذلك
 للطعن في عدالتهم لا لثبوت امره يسقطهم عن حيز القبول ولذا لو عدلوا بعدهم تقبل شهادتهم ولو كانت الشهادة

لانه لو ناصح في غيره ثم عزله قبلت عند ما
 كما لو شهد في غير ما وكل فبدا عليه جامع القضاوي
 وفي البرانية وكذا يلخصونه عند القاضي ثم عزله فشهد
 المطلوب بالقادر هم عند القاضي ثم عزله فشهد
 ان امره على المطلوب ما قد يترتب عليه خلاف
 ما لو وكله عند غير القاضي وناصح وقامه فيها
 (كم) ما قبلت عند هذا خلافا لثاني (شهادة اثنين)
 بين على الميت رجاين ثم شهد المتهم لهما
 للشاهدين بين في الذمة وهي تقبل مقوفا
 يشهد بالدين في ذلك بخلاف الوصية
 شق فلم تقع الشركة لان كبري على اجبي
 بغير عين كافي وهما باجماع وشهد على اجبي
 تحت (وكشهادة وصين لوارث كبري في ظاهر
 في عدم يراد الميت) فانها مقبولة في ظاهر
 الرواية كما لو شهد الوصيان على اقرار الميت
 بين معنى لوارث الميت (لا) خلافا لما لو شهد
 (في ماله) اي الميت في الوصايا (كم) كما لا تقبل
 لم تجز اخافا وسجعي في الوصايا (كم) (بجرد)
 (الشهادة على جرح) بالفتح اي فسق
 من اثبات حتى لله تعالى والعبد فان تضمنته
 قلت والا لا تقبل (بعد التعديل ولو من واحد على
 اي الشهادة بل الاخبار ولو من واحد على
 الجرح الجرد كذا اعتمد المصنف معا لما تقرر
 صدر التسمية اسهل من الرفع وذكر وجهه
 قولهم الدفع اسهل من الرفع وذكر وجهه
 والمحقق ابن الكيال ردها بما جاء في كتاب

على فسقهم مقبولة اسقطوا عن حيز الشهادة ولم يبق لهم مجال التعديل انتهى (قوله وذكر وجهه) حيث قال
انما لا تقبل البيعة على الجرح المجرد لانه لا يدخل تحت الحكم والبيعة انما تقبل فيما يدخل تحت الحكم
وفي وسع القاضي الرامة وهذا لا يختلف بكونه قبل اقامة البيعة على العدالة وكونه بعدها (قوله وفيه) اي كلام
النتيجة حيث جعل عدم قبول التفسير المجرد في الشاهد المعدل وهو يفيد انه يقبل في غير المعدل (قوله
لم يلتفت) الاولى لا يلتفت اي لا يعتبرها على انها شهادة مسقطه لشهادة الشهود ولو عدلوا بل تمنعه من الحكم
الى ان يعدلوا فاذا عدلوا قبل شهادتهم فآكل الى الكلام السابق (قوله ولكن ركني الخ) ولو كانت شهادة مقبولة
لمسألم التزكية بعدها (قوله وجعله) اي جعل قبول الشهادة اذا عدلوا قولهم الخ قد علمت انه لا حاجة
الى ذلك وان الخلاف لفظي (قوله على الجرح المجرد) الاولى الاتيان بالبلاء وفي نسخة المفرد ولا حاجة اليه
بل زيادة محضة (قوله بانهم فسقة الخ) انما لم تقبل لان البيعة انما تقبل على ما يدخل تحت الحكم وفي وسع
القاضي الرامة والقسق مما لا يدخل تحت الحكم وليس في وسع القاضي الرامة لانه يدفعه بالتوبة ولان الشاهد
صار بهذه الشهادة فاسقا لان فيها اشاعة الفاحشة بلا ضرورة وهي مرام بالنص والمشهد به لا يثبت بشهادة
الفاسق انتهى بحروفي القنية من الحدود لوقال له يا قاسق ثم اراد ان يثبت فسقه لا تقبل انتهى (قوله او زناه)
بجلاف ما اذا شهدوا انهم زنوا او شربوا او سرقوا يقبل وهو في الاول محمول على ما اذا كان السبب متقادما
وفي الثاني على غير المتقادم والتقادم في الشرب بزوال الريح وفي غيره بغيره قال العلامة المقدسي ويمكن ان يفرق
بما هو اظهر من ذلك بان قولهم شربة او زناه او كذبا اسم فاعل وهو قد يكون بمعنى الاء تقبال فلا يقطع
بوصفهم بما ذكر بخلاف الماضي من قولهم شربوا او زنوا او كفوا انتهى بتصرف وفي الكلام الا في ما يفيد
انهم قالوا زنوا ووصفوه او سرقوا من كذا وبيته او شربة خمر ولم يتقادم العهد انتهى فقبل ما هنا على انهم
لم يقولوا ذلك (قوله او على اقرارهم انهم شهدوا بزور) اعترض بانهم يشاهدوا باقرارهم الداغل تحت الحكم
واجيب بان فيه هتكا للبرية يثبت النسق والمشهد به لا يثبت بشهادة الفاسق وفيه ان الشهادة على اقرار
الشهود يكون حكاية لا يثبت من قولهم فهو كالشهادة على اقرار المدي بنفسهم افاده الوالي (قوله وانهم
اجراء في هذه الشهادة) انما لم تقبل لانها شهادة على جرح مجرد والاستخبار وان كان امر او اذاعلى الجرح
ولكنه لا خصم في اثباته اذ لا تعلق له بالاجرة انتهى (قوله فلا تقبل الخ) هذا كمرار محض مع ما تقدم (قوله
على الجرح المركب) انما كان مركبا بالنظر لما يترتب عليه من رد شهادتهم فحكاية هو وما يترتب عليه شيان
(قوله كاترا المدي بنفسهم الخ) انما قبلت لانهم ما شهدوا باظهار الفاحشة وانما حكوا اظهارها عن غيرهم
فلا يصرون فسقة بذلك والاقراء مما يدخل تحت الحكم ويقدّر القاضي على الارام به لانه لا يرتفع بالتوبة
وفي خزانة الاكل لو يرهن على اقرار المدي بنفسهم او بما يبطل شهادتهم وقبل وليس هذا بجرح وانما هو من باب
اقرار الانسان على نفسه انتهى (قوله او انهم عبيد) اي اذا اقام البيعة انهم عبيد لان الرق حق لله تعالى فمستاق
ولا يوثق الطعن بالرق على دعوى سيدهما وانما لا ينحصر في الشهادة بل اذا اخبر القاضي برقمهما اسقط
شهادتهما والا حسن ان يكون بالشهادة واذا ما لهما القاضي فقالا اعتناء سيدنا وبرهنا ثبت عتق السيد
في غيبته فاذا حضر لا يلتفت الى انكاره كما في خزانة الاكل (قوله او محدودون في قذف) انما قبلت لانها ليس
فيها اشاعة فاحشة لان الاظهار حصل بالقضاء وانما حكوا اظهار الفاحشة عن الغير (قوله او انه ابن المدي)
او علموا كواحد الزوجين (قوله او قاذف الخ) قال القهستاني انما قبلت لانها توجب حقا لله وهو الحد (قوله
او انهم زنوا ووصفوه) فيه ان هذه شهادة اثنين وهي توجب القذف عليهم ولا توجب حقا لله تعالى ولا للعبد
الا ان يفرض ان الشهود اربعة (قوله كما مر في باب) اي باب حد الشرب من ان التقادم فيه بذهاب الريح
وفي غيره بشهر (قوله او قتلوا النفس عدا) فيه ان هذه شهادة لا توجب حقا لله تعالى ولا للعبد لعدم تعيين
ولي الدم ولا احتمال انه قتل عدا بحق كان قتل المتقول ولي القاتل (قوله او شركاء المدي والمدي مال)
يشتركون فيه درر وليس المراد انه اقام شاهدين على انهما شركاء في المدي به والا كان اقرارا بالمدي او ما
بل هي قائمة على اقراره بجرم زيدا (قوله واعطاهم ذلك مما كان في عنده) انما قبلت لانه خصم في ذلك
يثبت الجرح بناء عليه انتهى (قوله دعوا الخ) على الرابح عدم القبول اذا ادعى انما اعطاهم من ماله بقوله

وذكر وجهه وظاهر كلام الوالي وهو زيادة
الميل اليه وكذا القهستاني حيث قال وفيه
ان القاضي لم يلتفت لهذه الشهادة ولكن ركني
الشهود من اوعدها فان عدلوا قبلها وعزاه
للمضمرات وجعله البرجندى على قولها لا قبوله
قنبي (مثل ان يشهدوا على شهود المدي) على
الجرح المجرد (بانهم فسقة الخ) انهم شهدوا بزور
او سرقوا او زنوا او كذبوا او شربوا او
اقرارهم اجراء في هذه الشهادة وان المدي
في هذه الدعوى او انه لا شهادة لهم على المدي
عليه في هذه الحادثة) فلا تقبل بعد التعديل
بل قبله دور واعتده المصنف (قوله كاترا المدي بنفسهم
على الجرح المركب) زور او اذاعلى الجرح
او اقرارهم بشهادتهم زور او اذاعلى الجرح
هذه الشهادة او على اقرارهم انهم لم يحضروا
الجلس الذي كان فيه الحق عيني (او انهم عبيد
او محدودون في قذف) او انه ابن المدي او انه
عنايه او قاذف والمذنب وسيد عبيد (او انهم زنوا
ووصفوه او سرقوا من كذا) وفيه (او شربوا
او محدودون في قذف) او انه ابن المدي او انه
التفس عدا عيني (او شربوا من كذا) او انه ابن المدي
(او انه استاجرهم بكذا) او انه ابن المدي او انه
ذلك مما كان في عنده) من المال ولو لم يقبل
لم تقبل له هو الاستخبار لغيره ولا ولاية عليه
اولى ما لحقهم على كذا ووصفوه انهم عبيد
والا فلا صلح بالمعنى الشرعي ولو قال ولم اذفع له
يقبل (على ان لا يشهدوا على اقرارهم في هذه
زورا) وانما اطلب ما اعطيتهم وانما قبلت في هذه
الصور لانها حق الله تعالى او العبد قدس الحاجة
لاحياتها (شهد عدل علم بجرم) عن مجلس
القاضي ولم يطل المجلس ولم يكد به المشهود له
(حتى قال او همت) اخذت (بعض رادى
ولا ينافى قبلت) شهادة بجميع ما شهد به

لأنه لا يجوز له صحة ما فيه من وجوب رد المال على المشهود عليه وهو ما يدخل تحت الحكم ولو لم يقبل
الشهادة لأن الدعوى غير صحيحة فكان جرحا مجردا لأنه لم يدع قبله حقا يمكن القضاء به ودعوى الاستحسان
وان كانت صحيحة لكنه يدعيها لغيره وليس له ولاية الزام غيره لغيره انتهى (قوله اولى صالحتهم على كذا الخ)
قال في البحر وكذا اذا ادعى اجنبي انه دفع لهم مائة كذا الثلاثين وادعى فلان بهذه الشهادة وطلب رده وثبت
اما بينة او اقرار او نكول فانه يثبت به فسق الشاهد فلا تقبل ثم ادعى انه انتهى (قوله شهد عدل) اي ثابت العدالة
عند القاضي او سأل عنه فعدل وهو اخترا من المستور بجر (قوله فلم يبرح) اي لم يفارق مكانه مصباح (قوله
ولم يكن به المشهود له) قيد به لانه اذا كذب لا تقبل شهادته (قوله حتى قال اوهمت) اي شككت او غلطت او نسيت
معراج قال في المغرب وهم في الحساب غلط من باب ليس وارهم مثله انتهى (قوله بعض ثم ادعى) بقيدانه لوقال
اوهمت الحق انما هو فلان آخر لا لهذا لم يقبل انتهى بجر (قوله ولا مناقضة) كما اذا قال هو فلان ثم قال فلان
آخر (قوله قبلت بهادته) لانه قد يتلى بالغلط لمهاية بمجلس القاضي فوضع العذر فيقبل اذا تداركه في اوانه
(قوله بجميع ما شهد به) لانه صار حقا للمدعي فلا يطل بقوله اوهمت واختاره في الهداية (قوله لو عدل لا
لا حاجة اليه) (قوله ولو بعد القضاء) ولا يضمن اذا رجع بعده جز ما معراج (قوله وعليه الفتوى) اي على القبول
بعد القضاء (قوله لكن عبارة الملتقى) لانه في الاستدلال بعبارة والخلاف صريح بين اهل المذهب (قوله قبول
قوله اوهمت) لان ما حدث بعد عاقل القضاء يجعل كدونه عندها بجر (قوله وظاهر كلام الاكمل وسعدى
ترجيحه) واقتصر عليه قاضي خان وعزاه الى الجامع الصغير والشمائل المتقدمة انما تظهر عليه (قوله لا تقبل)
لجواز انه غره الخصم بالدين وقيد الزيل بشرط عدم البراح بما اذا كان موضع شبهة كزيادة والنقصان
والا فلا بأس باعادة الكلام وان برح عن المجلس مثل ان يقول لفظ اشهد واسم المدعي او المدعي عليه او الاشارة
الى احد الخصمين شربا ليلية وانما يتصور ذلك قبل القضاء لان لفظ الشهادة ويبان اسم المدعي والمدعي عليه
والاشارة اليهما شرط القضاء انتهى (قوله وكذا لو وقع الغلط في بعض الحدود والنسب) فان كان الشاهد عدلا
لم يبرح عن مجلس القاضي ولم يطل المجلس ولم يكن به المشهود له ولم تكن مناقضة قبلت والا لا والمراد بالحدود
حدود الدار مثلا لانه قد يتلى بالغلط في مجلس القاضي وفي البرازية ولو غلط وافى حدا وحدين ثم تداركوا
في المجلس او غيره يقبل عندا مكان التوفيق بان يقولوا كان اسمه فلانا ثم صار اسمه فلانا او باع فلان واشترى
المذكور (قوله اولى من بينة الموت بهد البره) يعني تقدم عليها وكأنه لان فيها اسنادا الى النسب الظاهر
قال الشرنبلالي وكان الاولى ذكر هذه ونحوها في باب ما يدعيه الرجلان (قوله لم يبرح حتى ولم يقتلني) لا يقال بينة
زيد على النني لانها اقيمت على القول (قوله وبينه الغبن) على مستتر من وصي نيم (قوله اولى من بينة كون القصة)
وهي بينة المشتري (قوله ما اشتراه) اي المشتري (قوله في ذلك الوقت) اي وقت العقد وهو ظرف القصة انتهى
حلي (قوله خلافا لما في الوهبانية) فانه ذكر فيها تقديم بينة الطوع على الكره وبينة الطوع بينة العصة وغير بينهما
العلامة عبد البر قال

ويشتمل كره وطوع اقيمتا * فتقدم ذات الكره صحح الاكثر

(قوله اما بدون البينة الخ) قال عبد البر اذا اختلف المتبايعان احد هما يدعي العصة والاخر يدعي الفساد فالقول
قول مدعي العصة والبينة بينة من يدعي الفساد باتفاق الروايات انتهى (قوله من بينة الورثة مثلا) اي في صورة
التدبير ومن بينة الزوج انه كان مجنوننا حال الخلع وكذا اذا اقام عليه برهانا انه كان مجنونا وقت الخصومة واقامته
المرأة مثلا انه كان عاقلا فيزنها اولى كافي الدرر (قوله ولو قال الشهود) اي بطلاق او عتاق منع اي والمدعي
يدعي العصة والمدعي عليه يدعي المرض (قوله كان يهذي) الظاهر ان المراد انه كان مختلطا العقل للمقابلة وذكر
المبيري انهما اذا اختلفا في البطلان فالقول بمدعي البطلان الا ان يعطيه بعض الثمن فلا تسمع دعوى البطلان اه
(قوله واعتمد المصنف) حيث اقره (قوله بينة الفساد) تمكرا مع مثله الغبن (قوله فالقول بمدعي البطلان)
لانه منكر للعقد والظاهر ان البينة بينة العصة لانها اكثر انبائا فان بينة البطلان لم تعد امر اجديا حوى (قوله
مدعي العصة) والبينة بينة الفساد باتفاق الروايات ان كان يدعي فسادا بشرط فساد او اجل فاسد وان كان
يدعي فسادا في صلب العقد بان ادعى الشرع بالف ورطل من خمر وانكر الاخر فيه روايتان وظاهر الرواية عنه

لو عدل لا ولو بعد القضاء وعليه الفتوى ثمانية
ووجرت لكن عبارة الملتقى تقتضي قبول
قوله اوهمت وانه يقتضي بطلان الدعوى وهو مختار
السر خفي وغيره وظاهر كلام الاكمل وسعدى
ترجيحه (قوله لا تقبل على الظاهر احتياطا
فيما عدا عن افسس لا تقبل على الحدود او النسب
وكذا لو وقع الغلط في بعض الحدود او النسب
هداية (قوله انه) اي المبرح (ما من من الجرح
اولى من بينة الموت بعد البره) ولو (اقام اولياءه
مقتول بينة على ان مقتول قال ان زيد لم يجر حتى ولم
بينه على ان مقتول قال ان زيد لم يجر حتى ولم
يقضى في بينة زيد اولى من بينة اوصياء المقتول
جميع الفتاوى (قوله الغبن) من يبيع بغير
من بينة كون القصة (مثل الغبن) لانها ثبتت اسما
في ذلك الوقت (قوله بينة الفساد) ارجع من بينة العصة دور
فان اولان بينة القصة اما بدون البينة (قوله
بخلاف ما في الوهبانية (قوله بينة كون التصرف)
مدعي العصة منية (قوله بينة كون التصرف)
في نحو تدبير او نكاحه مثلا كونه مختلطا العقل او مجنونا
من بينة النكاح ولا تدري كان في حصة او مرض
ولو قال النكاح ولا تدري كان في حصة او مرض
فهو على المرض ولو قال الوارث كان مجزى
يصدق حتى يشهد انه كان في قراره (قوله من بينة
بينة الاكراه) في قراره (قوله من بينة
الطوع) ان ارشادنا في حصة اولى ما تعلق وغيره
اولم يورثا في بينة الطوع اولى ما تعلق وغيره
واعتمد المصنف وانه وعزى زاده (قوله فروع)
ببينة الفساد اولى من بينة العصة نرح وهبانية
وفي الاشياء اختلف المتبايعان في العصة
والبطلان فالقول بمدعي البطلان وفي العصة
والفساد اولى من بينة البينة بينة العصة
وفي الملتقى اختلفا في البيع والرهن فالبيع اولى
انما ان البينات والوفاء فالوفاء اولى

كالاول (قوله الا في مسألة الاقالة) هي لو ادعى المشتري انه باع المبيع من البائع باقل من اثنين قبل النقا
وادعى البائع الاقالة فالقول له المشتري مع انه يدعى فساد العقد ولو كان على القلب فحالها انتهى لانه بمنزلة
الاختلاف في الثمن فان البائع يدعى ثمن اقل والمشتري يدعى الثمن الاول (قوله فالوفاء اولي) سواء اقيمت البيعتان
اولم تقام كما في شرح العلامة عبد البر عن المحيط (قوله فتشهد به آخران) لانه يحتاج الى هذا لاثبات يد المدعي
عليه حتى يصير خصما ويسأل عما القاشي اعن سماع تشهدون انها في يده او من معاينة لانهم ربما سمعوا
اقراره انها في يده فظنوا ان ذلك يطلق لهم الشهادة درر (قوله شهادة الثاني المتواتر) اي عند الناس بان علم الكل
عدم كون المدعي عليه في ذلك المكان والزمان لا تسمع عليه اي بانه اقرضه فبما كذا مثلا ويقضي بفراغ ذمته
لثلا يلزم تكذيب الثابت للضرورة والضرورية بما لا يدخلها الشك واما اذا لم يتواتر فلا تقبل يشته الا في عشر
مسائل مذكورة في الاشياء من القضاء وفي التواتر عن الثاني شهدا عليه بقول او فعل يلزم عليه بذلك اجابة
او كناية او طلاق او عتاق او قتل او فساد في زمان ومكان وصفات فبهرن المشهود عليه انه لا يمكن ثمة بوجه
لا تقبل الا ان تتواتر ووجه عدم قبولها ان الشهادة متعينة للمشاهدة وذلك بالعلم ولم يحصل بالثبوت وتامه
في حواشي الاشياء (قوله اذا بطلت في البعض الخ) كما اذا اتى اخ واخذ ارضا فشهد رجلها زوجها ورجل آخر
تردى سقها وحق اخيها واذا شهدا بشئ لمن لا تجوز شهادتهما ولا غيره لا تجوز لمن لا تجوز له اتفاقا واختلف
في الاخر والمعتمد عدم الجواز كما يقيد اطلاقهم وهذا مذهب محمد وعند الثاني يجوز ان تبطل الشهادة
في البعض وتبقى في البعض كافي الظهيرية (قوله قيات في حق النصراني) ويكون العبد معتق البعض من احد
الشركيين فيجوز فيه الخيارات المشهورة (قوله خمسة اخرى) منها القطة في يد كافر ومسلم فقام صاحبها
شاهدين كافرين عليهما تسمع على ما في يد الكافر خاصة استغسانا وانهما ماتا كافر فاقسم ابناء تركته ثم سلم
احدهما فشهد كافرين على ابيه يدين قبلت في حق الكافر خاصة وانهما شهدا كافرين بسرقة ثوب على مسلم وكافر
لا تقبل في القطع ويقضي على الكافر نصف الثوب انتهى يري والله سبحانه وتعالى اعلم واستغفر الله العظيم

(باب الاختلاف في الشهادة)

يقال اختلاف القوم اذا ذهب كل واحد منهم الى خلاف مذهب اليه الاخر واختلاف الشهادة شامل لحالفتها
لادعوى ولا اختلاف الشاهدين انتهى (قوله مبنى الباب) اي بناء احكام مسائله فهو مصدر صي لا اسم مكان
لان المكان هو الباب (قوله منها ان الشهادة على حقوق العباد لا تقبل الخ) ليس هذا من الباب لانه
في الاختلاف في الشهادة لا في قبول الشهادة وعدمها انتهى شريلا لية (قوله لا تقبل بلا دعوى) لان ثبوت
حقوقهم يتوقف على مطالبهم ولو بالتوكيل انتهى مخ (قوله بخلاف حقوقه تعالى) حيث لا يشترط فيها الدعوى
لان اقامة حقوق الله تعالى واجبة على كل احد وكل احد خصم في اثباتها فصار كان الدعوى موجودة انتهى مخ
(قوله باكثر من المدعي باطلا) لان المدعي مكذب لهم (قوله ومنها ان الملك المطلق الخ) هذا من فروع الذي قبله
لا اصل مستقل (قوله لشبونه) اي المطلق من الاصل اي غير مقيد بوقت بقرينة المقابلة فكأنه نتائج (قوله لفظا
ومعنى) واختلاف لفظهما الذي لا يوجب اختلاف المعنى لا يضر مخ كالتزويج والهبة والعطية (قوله
معنى فقط) كما اذا ادعى غصبا فشهد اباقراره به (قوله لتوقفها) اي الحقوق (قوله وهذا احدا لاصول المقدمة)
لم يعتبر تقدم الدعوى في حق العباد وعدمه في حق الله تعالى اصلها مع اعتبارها ماصلا فيما تقدم لما تقدم من انه
لا دخل له في هذا الباب (قوله بسبب) حال من الضمير الجور والعائد على الملك انتهى حلي (قوله وارث) تبع
فيه الكسز والمشهور انه كدعوى الملك المطلق كما في الجور عن القم وبذلك الشرح فلما سقطت هناك كان اولي
انتهى حلي (قوله وهذا في غير دعوى ارث وشراء من مجهول) اما الارث فانه مساو للملك المطلق
كما قدمناه واما الشراء فان المطلق اقل منه لانه يفيد الاولوية على الاحتمال والشراء على اليقين ولو ادعى الشراء
وشهدا على الشراء لا تقبل الا ان يوفق المدعي فيقول اتجعت عندي ثم بعت منه ثم اشتريتها فتقبل كما في البحر
واما الشراء من مجهول فكما اذا ادعى انه ملكها اشتراه من رجل وشهدوا على الملك المطلق فانها تقبل والظاهر
المساواة لانه لما لم يبين البائع ما كان له لم يذ كره فكانه ادعى الملك المطلق انتهى حلي (قوله واستثنى في البحر ثلاثة
وعشرين) حق العبارة ان تذ كر بعد قول المصنف فاذا وافقتم اقبالت والا كما فعل صاحب البحر بعد عبارة

شهادة فاصرة بجهاد غيرهم تقبل كان شهدا
بالدار ولا ذكر انهم سلفي يد المصم فشهد به آخران
ارشهدا بالملك في المجرود وآخران بالحدود
ارشهدا على الاسم والنسب ولم يبرهن الرجل
بعينه فشهد آخران انه المسجي بدرر شهدوا احد
قال الباقر فثمن ثمة وكشهادة لم تقبل
حق ينكح كل شاهد بشهادته وحلية الفتوى
شهادة النفي المتواتر بقوله الشهادة اذا بطلت
في البعض بطلت في الكل الا في عبيدين
مسلم ونصراني فشهد نصرانيان عليهما بالعنف
قبلت في حق النصراني قلنا اشياء فالت وزاد
مخبر خمسة اخرى معزاة للبرازية انتهى
(باب الاختلاف في الشهادة)
مبنى الباب على اصول. قررته منها ان الشهادة
على حقوق العباد لا تقبل بلا دعوى ولا خلاف
حقوقه تعالى ومنها ان الشهادة باكثر من
المدعي باطلا بخلاف الاقل للاتفاق فيه ومنها
ان الملك المطلق ازيد من المقيد بشبونه من الاصل
والملك بالسبب مقصور على وقت السبب ومنها
موافقة الدعوى معنى فقط ويتضمن (تقدم
الشمارة الدعوى) معنى فقط وبشرط قبولها لتوقفها
الدعوى في حقوق العباد بشرط قبولها لحقوق
على مطالبهم ولو بالتوكيل بخلاف حقوق
الله لو جوب آفاتها على كل احد فكل احد
خصم فكان الدعوى موجودة (قيل والا)
اي واقعت الشهادة الدعوى (قيل لا)
توقفها (لا) تقبل وهذا احد اصول المقدمة
(قيل لا) تقبل (قيل لا) تقبل (قيل لا) تقبل
قيل لا تقبل (قيل لا) تقبل (قيل لا) تقبل
بسبب وشهدا بطلت (لا) تقبل (قيل لا) تقبل
كلمة قلت وهذا في غير دعوى ارث وتباج
وشر آه من مجهول كما بطله الكمال واستثنى
في البحر ثلاثة وعشرين

(وكذا يجب مطابقة الشهادتين لاعتقاد منعه)
 الا في اثنين واربعين مسألة مبسوطة في الجبر
 وزاد ابن المصنف في حاشيته على الاشياء ثلاثة
 عشر اشر تركتها خشية التطويل (بطريق
 الوضع) لا التضمن واكتفيا بالموافقة المعنوية
 وفي ثالث الثلاثة (ولو شهدا أحدهما) كذا
 والاخر بالتزويج قبلت (لا اتحاد معناه) بالثبوت
 الهبة والعطية ونحوهما ولو شهدا أحدهما بالثبوت
 والاخر بالعين او مائة وما تدين او طلقه وطلقتين
 او ثلاث ردت (لا اختلاف المعنيين) كما لو ادعى
 غصباً او قتل فشهدا بالاقرار به والاخر بالاثبات
 به لم تقبل ولو شهدا بالاقرار به فقبلت (وكذا)
 لا تقبل (في كل قول جمع مع فعل) بان ادعى الفاء
 فشهدا أحدهما بالدفع والاخر بالاثبات فقبلت
 للجميع بين قول وفعل فقبلت او قرض او طلاق
 كشهادة أحدهما بالبيع او قرض او طلاق
 او عتاق والاقرار فانه يقول في الانشاء بعت
 الانشاء واقترض وفي الاقرار كنت بعت واقترض
 فقبلت جميع القبول بخلاف شهادة أحدهما بعدم
 هذا بسيف والاخر به بسكين لم تقبل لعدم
 تكرار الفعل بتكرار الالة محيط وشرب ليلية
 (وتقبل على الثاني) شهادة أحدهما (الاخر)
 والاخر بالثبوت (وما تدين ادعى المدعي) (الاخر)
 لا الاقل الا ان يوفق بائنه على الواحد كماله
 وهذا في الدين (وفي العين قبلت على آخر ان هذا
 شهدوا حدان هذين العبدين الذي انقضا عليه
 قبلت على العبد (الواحد) الذي انقضا عليه
 (اتفاقاً) درر (وفي العقد لا تقبل مطلقاً) سواء
 كان المدعي اقل المالكين او اكثرهما عزى زاده ثم
 قبح على هذا الاصل بقوله (ولو شهد واحد بشراة
 قبلت) لان المقصود اثبات العقد وهو مختلف
 باختلاف البذل فلم يتم قود الرهن والخلع
 (وشبه العتق بالصلح عن قود الرهن والخلع)

(وكذا يجب مطابقة الشهادتين لاعتقاد منعه)
 الا في اثنين واربعين مسألة مبسوطة في الجبر
 وزاد ابن المصنف في حاشيته على الاشياء ثلاثة
 عشر اشر تركتها خشية التطويل (بطريق
 الوضع) لا التضمن واكتفيا بالموافقة المعنوية
 وفي ثالث الثلاثة (ولو شهدا أحدهما) كذا
 والاخر بالتزويج قبلت (لا اتحاد معناه) بالثبوت
 الهبة والعطية ونحوهما ولو شهدا أحدهما بالثبوت
 والاخر بالعين او مائة وما تدين او طلقه وطلقتين
 او ثلاث ردت (لا اختلاف المعنيين) كما لو ادعى
 غصباً او قتل فشهدا بالاقرار به والاخر بالاثبات
 به لم تقبل ولو شهدا بالاقرار به فقبلت (وكذا)
 لا تقبل (في كل قول جمع مع فعل) بان ادعى الفاء
 فشهدا أحدهما بالدفع والاخر بالاثبات فقبلت
 للجميع بين قول وفعل فقبلت او قرض او طلاق
 كشهادة أحدهما بالبيع او قرض او طلاق
 او عتاق والاقرار فانه يقول في الانشاء بعت
 الانشاء واقترض وفي الاقرار كنت بعت واقترض
 فقبلت جميع القبول بخلاف شهادة أحدهما بعدم
 هذا بسيف والاخر به بسكين لم تقبل لعدم
 تكرار الفعل بتكرار الالة محيط وشرب ليلية
 (وتقبل على الثاني) شهادة أحدهما (الاخر)
 والاخر بالثبوت (وما تدين ادعى المدعي) (الاخر)
 لا الاقل الا ان يوفق بائنه على الواحد كماله
 وهذا في الدين (وفي العين قبلت على آخر ان هذا
 شهدوا حدان هذين العبدين الذي انقضا عليه
 قبلت على العبد (الواحد) الذي انقضا عليه
 (اتفاقاً) درر (وفي العقد لا تقبل مطلقاً) سواء
 كان المدعي اقل المالكين او اكثرهما عزى زاده ثم
 قبح على هذا الاصل بقوله (ولو شهد واحد بشراة
 قبلت) لان المقصود اثبات العقد وهو مختلف
 باختلاف البذل فلم يتم قود الرهن والخلع
 (وشبه العتق بالصلح عن قود الرهن والخلع)

لانه معترف بحال الاجارة فيقتضى عليه بما اعترف به ولا يعتبر اتفاق الشاهدين ولا اختلافهما فيه ولا يثبت العقد للاختلاف فتح (قوله بالاقل اي بالق) الاولى ان يقول بالق اي بالاقل ليصكون اشارة الى ان الالف مثال لا قيد (قوله مطلقا) سواء كانت الدعوى من الزوج او المراء والمدهى يدعى الاقل او الاكثر انتهى درر (قوله خلافا لهما) فقال لا تبطل الشهادة ولا يقضى بشئ كالبيع لان المقصود من الجائين اثبات السبب اي العقد والنكاح بالق غير النكاح بالق ونسبته وله ان المال في النكاح تابع ولهذا يصح بتسمية المهر ومن حكم التابع ان لا يغير الاصل الا ترى انه لا يبطل بنفيه ولا يفسد بفساده فكذا لا يختلف باختلافه اذا اتفقا على ما هو الاصل وهو الملك ولا يلحق فوجب القضاء به واذا وجب بقى المهر ما لا مقصودا فوجب القضاء باقل المقدارين انتهى درر (قوله ولزم في صحة الشهادة) اي بانه ملك الوارث وهذا الجرح عندهما لان ملك الوارث يتعدد في حق العين ولذا يجب عليه الاستبراء في الجارية الموروثة ومحل الوارث الغنى ما كان صدقة على المورث الفقير والمصدد يحتاج الى النقل لئلا يكون استحباب الحال مثبتا وعند ابي يوسف لا يلزم لان الوارث يملك خلافة عن مورثه حتى يرد بالعيب ويرده عليه فصدقت الشهادة بالملك للمورث شهادة به الوارث (قوله شهادة ارث) الاولى في شهادة (قوله الا ان يشهدا بملكه عند موته) الضمير ان لم يمت اه محلي وهذا يقتضى ان هذا ليس جوامع انه من قال في المنع فالجرحان يقولان الشهادة من تركه اميرائه او ما يقوم مقامه من اثبات ملكه وقت الموت او اثبات يده او يد من يقوم مقامه فاذا ثبت الوارث ان العين كانت لمورثه اي من غير جرح لا يقتضى له ان يمتى ومما ادر الشرح ان الجرح يكون صريحا كالمثال الذي ذكره وحكما فيما استثنى (قوله او يده) انما كان ذلك مثبتا لان الظاهر من حال المسلم في ذلك الوقت ان يسوى الاسباب وبين ما كان يده من المغصوب والودائع فاذا لم يبين فالظاهر من حاله ان ما في يده ملكه لجعل اليد عند الموت دليل الملك افاده في الدرر (قوله فيغني ذلك عن الجرح) فاذا اقام الوارث بيته تشهد على دار مثله كانت لايه وانه اعارها او اودعها او آجرها او اغتصبها منه الذي هي في يده فانه يأخذها ولا يكلف البيعة انه مات وتركه اميرائه بالاتفاق لان يده هولا كيد الملك (قوله لان الايدي) اي ايدي الواضعين ايديهم على شئ (قوله تنقلب) اي تصير يده ملك اذ لو كانت لغير لبيته في الوقت الذي يصدق فيه الكذب ويرجع فيه العاصي (قوله بواسطة الضمان) فان المودع اذا مات مجهلا ضمن الوديعة ولا حاجة اليه لانه لا ضمان وانما هو في مسئلة الوديعة (قوله من يمان سبب الوراثة) اي لطفا كالاخوة فيسبب كونها للاب ومثل الاخ فلم ولا بد في الشهادة للمولى ان يقول هو مولاه اعتقه ولا تعلم له وارثا غيره لان لفظ المولى مشترك (قوله وراجع) اي في الشهادة بالارث اما الشهادة بالنسب فقد سبق انه يثبت بالتسامع قال في البرازية شهدا ان فلان بن فلان مات وترك هذه الدار ميراثا ولم يدرك الميت فشهدا بملكها باطلة لانهم شهدا بملك لم يعاينا سببه ولا راياء في يد المدهى انتهى (قوله وذكر اسم الميت ليس بشرط) فلو شهدا انه جده او ابيه او وارثه ولم يسم الميت تقبل بدون ذكر اسم الميت مخ (قوله وان شهدا بيدى الخ) يعني اذا كانت دار في يد رجل فادعى آخر انها له واتمام بيته انها كانت في يده لا تقبل وقال الساقى تقبل (قوله تنوع يد الحى) على لقوله مجبول وذلك انه يحتمل انها كانت بيد ملك او وديعة او اجارة او غصب فلا يصحكم باعادتها انتهى درر اي فلا يقضى بالشك قال في الفرر الا ان يقولوا ان المدهى عليه احدث البديعة فيقتضى للمدهى ويؤمر المدهى عليه بالتسليم اليه ولكن لا يصير المدهى عليه مقضيا عليه حتى لو برهن بعده على انه ملكه تقبل (قوله انها كانت ملكه) اي تقبل لان الشهادة بالمنقضى مقبولة لان الاصل ابقاء ما كان على الذي عليه كان (قوله او امر) عطف على شهد (قوله بذلك) اي بملك المدهى (قوله وجهالة المقر) ظاهره انها شهدا عليه انه اقربان الدار التي في يده كانت لفلان ولم يدان الدار (قوله دفع للمدهى) ثم اذ ادعى المدهى عليه انها كانت يد امانه ونحوها ثبت (قوله لمعلومية الاقرار) اي اقرار المدهى عليه انها كانت في يد المدهى عليه فيؤخذ به (قوله وجهالة المقر) اي به من كون اليد امانة او ملكا لا يبطل اقراره اي في حق الدفع (قوله المتفق به نعم) لانه اقر باليد وادعى انها بغير حق فيؤخذ بقراره ولا يثبت الدعوى الاخرى الا يبرهن (قوله لافي اليد المنقضية) اي يد الحى اما يد الميت كصورة الجرح السابقة فانما مقبولة (قوله قبلت بالق) ولا يكون رده من المدهى فكذبا له لانه لم يكن في يده فاشهد به وانما كذبه فيما شهد به عليه وذلك لا يمنع كما اذا شهد به بشئ ثم شهد عليه بان لا تقبل

(ان ادعى العبد والقاتل والراهن والمرأة) ان
واشهر من تب ادستصودهم اثبات العقد كما
(وان ادعى الاخر) كما لو كان قاتل على الاقل
(الدين) اذ مقصودهم المال لا الجارة كالباع
ان ادعى الاخر كما لا يثبت العقد (وكالدين
في اول المدة) الباع لا يثبت العقد (وكالدين
بعدها) لو ادعى المورث ولو المستأجر فدعوى
عقد امانة (واصح النكاح) بالاقل اي (بالق)
عقد امانة (استصاها) خلافا لهما (ولزم) في صحة
مطلقا (الجرح شهادة ارث) بان يقول مات
الشهادة (الجرح شهادة ارث) (الا ان يشهدا بملكه) عند
وتركه اميرائه او يد من يقوم مقامه (كشجر
موت) او يده او يد من يقوم مقامه (كشجر
ومستعير ونحوه) عند الموت تنقلب يد ملك بواسطة
لان الايدي عند الموت ثبتت الجرح ضرورة
الضمان فاذا ثبت الملك ثبت الجرح ضرورة
(ولا بد مع الجرح) المذكور (من بيان سبب
الوراثة) بيان انه اخذ لايه وامه او لاحدهما
وتحوز ذلك بملكية وبني شرط ثالث (وهو
قول الشاهد لا وارث) او اهل (له) وارثا
(غيره) ورابع وهو ان يدرك الشاهد الميت
والا فبما له له من معيانية السبب ذكرها
البرازي (وذكر اسم الميت ليس بشرط) او لا (وذكرت)
يدى) سواء قال (مستعير) او لا (مستعير)
لما شهدا بملكها او اقرار المدهى عليه بملكه
شهدا انها كانت ملكه او اقراره كان في يد المدهى (دفع
او شهد شاهدان او اقراره وجهالة المقر) لا يبطل
للمدهى ولو صدق الاقرار وجهالة المقر بالمنقضى
او قوار والاصل ان المنقضية تنوع اليد لا الملك
مقبولة لا باليد المنقضية تنوع اليد لا الملك
برازية ولو اقر انه كان بيد المدهى بغير حق لم
يكون اقراره باليد المتفق به نعم جاسع الاصول
(فروع) شهدا بالق وقال احدهما قضي
نفسا به قبلت بالق

المشايع انه لا بد من غيبة الاصل ثلاثة ايام ولياها كما افصح به في الثانيه من (قوله واكتفى الثاني بغيبته الخ)
وعن محمد بن جعفر الشهادة كيف ما كان حتى روى عنه انه اذا كان الاصل في زاوية المسجد فشهد القرع في زاوية
اخرى تقبل والاقطع صرح به عنهما فقال وقال ابو يوسف ومحمد تقبل وان كانوا في المصر انتهى (قوله واستحسنه
غير واحد) قال البكال كثير من المشايخ اخذوا بهذه الرواية وبه اخذ القتيبي ابو الليث وذكره محمد في السير الكبير
انتهى (قوله لا تتخلط الرجال) هو تعريض للمخدرة كما في القضية (قوله ولا يجوز الا شهادة لسلطان وامير) اي على
شهادتهما اذا كانا في البلد الا على قول محمد على ما سلف (قوله ذكره المصنف في الوكالة) نقله المصنف هنا
عن السراج عن الذخيرة وعبارة الذخيرة اختلفت مشايخ زماننا قال بعضهم ان كان في ضمن هذا القاضي
لا يجوز لان القاضي يخرج من سجنه حتى يشهد ثم يعيده الى السجن وان كان في ضمن الوالي ولا يجوز
الخروج الشهادة يجوز انتهى وذكر في الجران صاحب التهذيب جوازها لمجلس الاصل ويمكن حمله على ما ذكر
من التخصيص انتهى (قوله هذه الشهادة) اي اذا تم عند القاضي متعلق بتعذر وماعطف عليه (قوله تكلموا
في قوله ونجاء الا شهادة مطلقا) قوله وما في الحاوي من انه لا تقبل شهادة النساء على الشهادة (قوله لا تغاير فرعي
هذا اذ لا) لو قال لا تغاير فرعيهما لكان اولي وانما لم يشترط التغاير كما حال الشافعي رضي الله تعالى عنه
لانهم ما كرهوا ان يشهدوا بغير (قوله ولو ائنه) مستدرك بما سياتي متنا (قوله ان شهد على شهادتي الخ)
لانه لا بد من التخييل والتوكيل وهما يكونان بنيتين ولا بد ان يشهد عنده كما يشهد عند القاضي لينقل الى مجلس
القاضي وهو ما بيننا الثالثة قال الحاوي وغيره قديما بقوله اشهد لانه لا يسعه ان يشهد على شهادته وان سعهما منه
بل لا بد من التخييل وتفيد بقوله على لانه لو قال بشهادتي لم يجوز لاحتمال ان يكون امرا بان يشهد مثل شهادته
بالكذب وقيد بقوله شهادتي لانه لو قال اشهد على بكذا لم تجز له الشهادة لانه لفظ محتمل لاحتمال ان يكون
الاشهاد على نفس المشهود به فيكون امرا بالكذب انتهى (قوله ولو ائنه) حتى لو شهد بعد ذلك لا تقبل (قوله
ولا ينبغي) الظاهر ان ذلك على المنع والاحتياط في الحقوق واجب ثم رأيت في البحر من الخزانة القرع اذا لم يعرف
الاصل بعدالة ولا غيرها فهو موسي في الشهادة على شهادته بترك الاحتياط انتهى وقالوا الاساءة لغش من
الكراهة ام (قوله هذا اوسط العبارات) قال صاحب الهداية وخيرا الامور اوسطها وهو الذي عليه التقدير
وقد كرا بوضوح شارحه انه اولي واحوط (قوله والا قصر منه) والاطول ثمان وست والتقصير اربع وثلاث (قوله
وغیره) كالفقيه واستاذه ابى جعفر وروى ان ابى جعفر كان يخالفه في ذلك على ما عرفت فخرج الرواية من السير
فانقادوا له انتهى (قوله ويكتفى تعديل القرع لاصله) في ظاهر الرواية وهو الصحيح لان القرع ناقل عبارة الاصل
الى مجلس القاضي وبالنقل ينتهي حكم النيابة فيصير اجنبيا فيصح التعديل انتهى صغرى (قوله لان العدل
لا يتم بمثله) اي تعديل مثله ولو اتهم بمثله لا يتم في شهادته على نفس الحق بل انه انما يشهد ليصير قوله مقبولا
عند الناس وان لم تكن له شهادة انتهى شلبي (قوله لان العدل لا يتم بمثله) لم يظهر معنى هذه الالة (قوله نظر
القاضي في حاله) كما اذا حضر بنفسه (قوله لا يعرف حاله) مثله ما اذا االا لا تخبرك لانه يحتمل ان يكون جريا
وان يكون نوقضا فلا يثبت الجرح بالشك صغرى (قوله فتنبه) قال في الدر المنثور في الجرح وغيره اذا قال
القرع للقاضي انما اتهم في الشهادة فان القاضي لا يقبله وهذا الا في ما ذكره المؤلف لان نص القرع المعدل عن
الاصل لا ينافي وثوقه به في هذه الشهادة افاذه ابو السعود قال وما ذكر اسماء الاصول واسماء آباءهم واجدادهم
فواجب والا كان مجازفة برجدي فلو قال لا تعرفهما اولادهم عما لا تقبل انقضى (قوله بنهم عن الشهادة)
ولو بعد الاداء قبل القضاء كما في الخلاصة (قوله كفتن) ادخلت الكاف الجشون والارتداد (قوله وعمي) الظاهر
ان مجرى الخلاف في شهادة الاعمي هنا (قوله وبانكار اصله الشهادة) بخلاف انكار الرواية فتقبل ولو انكر
المروي عنه كما وقع لمحمد مع ابى يوسف في بعض مسائل الجامع الصغير وقد عمل المشايخ برواية محمد وفي الخلاصة
لونهاء عن الرواية وسه الرواية انتهى (قوله اولم تشهدهم) اي ثم ما نوا او غابوا فشهد القرع لم تقبل لعدم الشرط
وهو التخييل وفي الفتح لانه وقع في التخييل تعارض خبرهما بوقوعه وخبر الاصول بعدمه ولا يثبت مع التعارض
(قوله او اشهدناهم وغلطنا) فيه ان الشاهد لو قال او هممت بعض شهادتي تقبل بالشرط المتقدمة فلماذا لم يجعل
هذا مثله (قوله قبلت خلاصة) هذه مما جعل السكون فيما كالتحاق (قوله فلانة) هو وفلان من غير ان يعبر به

عند القاضي قيد الشكل لا خلاص جواز الا شهادة
لا الاداء كما سر (قوله بشرط) شهادة عدد) انساب
ولو رجلا وامرأتين وما في الحاوي غلط جبر
(عن كل اصل) ولو امرأة (قوله لا تغاير فرعي هذا
وذا) خلافا للشافعي (قوله ولو ائنه جبر) انتهى
الاصل مما طحا للشافعي (قوله لا ينبغي ان يشهد
على شهادتي الخ) انما يشهد بكذا ولا ينبغي ان يشهد
القرع ولو ائنه ائنه قديما بعدل عنده حاوي (قوله
على شهادة من ليس بعدل عندك) على شهادة بكذا
انقرع انهم ان فلا تالشهد في هذا اوسط
وقال في اشهد على شهادتي بنات والا فصر منه ان
العبارات وفيه نفس شهادتي بكذا وبقول القرع انهم
يقول اشهد على شهادتي بكذا وطبقه فتوى السرخسي
على شهادته بكذا وهو الاصح كما في القوس ستاني
وضربا في كمال وهو الاصح تعديل القرع لاصله
عن الزاهد (قوله ويكتفى تعديل القرع لاصله)
ان يعرف القرع بالعدل لا بشيئ مثله (وان سكت)
(كما يكتفى تعديل العدل لا بشيئ مثله) في حاله) وكذا
في الاصح لان العدل القاضي (قوله شربلاية
القرع) عنه نظر) القاضي على الصحيح (قوله تعدل
لو قال لا اعرف حاله) وكذا لو قال ليس بعدل
ونصح الجميع (قوله فتنبه) من الخطأ فتنبه على
على ما في القصة ثلثي من الخطأ فتنبه على
شهادة القرع) بامور بنهم من ان يخالفه
شهادة خلاصة وسجني متنا ما يخالفه
الانطهر اصله عن اهليتها كفتن (قوله ما لنا
وبصرف اصله) او اشهدناهم وغلطنا ولو
وعمي (قوله بانكار اصله الشهادة) بخلاف انكار الرواية فتقبل ولو انكر
شهادة اولم تشهدهم (قوله اولم تشهدهم) اي ثم ما نوا او غابوا فشهد القرع لم تقبل لعدم الشرط
سئلوا فسكتوا قبلت خلاصة (قوله فلانة) هو وفلان من غير ان يعبر به

أي الرجل والنسوة وغلب جانب المذكر (قوله فالغرم بالاسداس) لأن كل امرأته تقوم مقام رجل
عند الامام (قوله وقال لعين النصف) لأن كل النسوة كرجل واحد (قوله كما لو رجعت فقط) أي ضمن النصف
اجتماع النصف الحق بالرجل فصار كما لو شهدته رجلان فرجع خمسة (قوله ولا يضمن راجع في النكاح الخ)
هذا إذا لم يطلقها أو طلقها بعد الدخول كما يدل عليه التعليل أما إذا كان قبل الدخول ورجع فاذكر المجوى
عن المحيط شهدا أنه تزوجها على الف وهو مهر مثلهما والزواج يدعيه بغير تسمية ففرضي ثم طلقها ثم رجع فليهما
فضل ما بين المتعة إلى خمسة انتهى (قوله إذا اختلف بعوض الخ) هذا التعليل ظاهر فبما إذا كان المدي الزوج
لأنهما اتلفا عليها البضع بماله من الزوج وكذا فبما إذا كان المدي الزوجة لأنه اتلفا المال بالبضع لأنه يكون
مقوم ما بالدخول في الملك والماله هنا حال الدخول في الملك (قوله شهد بمهر مثلهما) أي بقدر مهر مثلهما وكذا
يقال فيما بعد (قوله أو اقل) الحاصل أن المدي إما الزوج وإما الزوجة وعلى كل أما أن يكون المتهود به مهر المثل
أو أكثر منه أو أقل فإن كان المدي الزوج وشهد الشاهدان ثم رجعا فلا ضمان في الصور الثلاث كما في الهندية
عن الذخيرة وإن كان المدي الزوجة لا يضمنان إلا في صورة ما إذا كان المتهود به أكثر من مهر المثل كذا فبما عن
السكا في إذا علمت ذلك فقد تضمن كلام المصنف والشرح هنا أربع صور لأنه إما أن يكون المتهود به مهر المثل
أو أقل منه في صورتي ما إذا كان المدي الزوج أو الزوجة إلا أنه بزيادة الأقل لزم التكرار فإن صورة الأقل ذكرها
المصنف بقوله ولو شهد بأصل النكاح بأقل من مهر مثلهما وذكر الصور بين البائنين وإن زاد عليه ضمانها لو هي
المدعية (قوله وإن زاد عليه) الذي في المنع وأكثر زاد بضمير المتنى فيوافق قوله بعد ضمانها وعلى أفراد الضمير
يكون الضمير راجعاً إلى المتهود به (قوله لو هي المدعية) لأنها اتلفا على الزوج قدر الزيادة بغير عوض انتهى
حلي أما إذا كان هو المدي فلا ضمان كما علمت (قوله ولو شهد بأصل النكاح) هذا التركيب يوهم أن الشهادة
في المثله الأولى ليست على أصل النكاح مع أنه عليه فلو قال ولو بأقل فلا ضمان لكان أخصر وأوضح
وقد علمت أنه لا فرق في هذه بين كون الدخول منه أو منها خلافاً لما في الحلبي لأنه لا ضمان على الشهود إلا في صورة
واحدة وهي ما إذا ادعت هي وكان المسمى أصح من مهر المثل انتهى (قوله لتعذر المماثلة بين البضع
والمال) يعني أن منافع البضع غير متقومة ضد الاتلاف فلا تضمن بالتقويم إذ التضمين يستدعي المماثلة
ولا مماثلة بين البضع والمال وإنما يضمن ويتقوم بالتكليف من الزوج الظاهر بالخطوة حتى يصان عن الاستدال
ولا يملك بمجانة الحصول للسل به أفاده المجوى ولا ضمان هنا على الزوج لتنازه القضاء بما شهد به (قوله ما نقص
من قيمة المبيع) أما لو شهد بجعل القيمة أو أكثر فلا ضمان لأنه اختلفا بعوض سخي (قوله أو زاد) أما لو شهد بجعل
القيمة أو أقل فلا ضمان (قوله للاتلاف بلا عوض) علة للمستثنين (قوله ضمان القيمة) وذلك لأن المقضي به
في هذه الشهادة المبيع دون الثمن إذا لم يكن القضاء لشهادتهما بإبقائه وإذا كان المقضي به المبيع فقط وزوال
المبيع بلا عوض فيضمنان القيمة (قوله ضمان الثمن) لأن الثمن يصير مقضياً به لأن القضاء بالثمن لا يقارنه
ما يسقطه من الأيسار بل أقامه به بعد ذلك وإذا صار الثمن مقضياً به ضماناً لرجوعهما أفاده السكا (قوله
فإن شاء ضمن الشهود قيمته حالا) وهي ألف ويرجعون بالثمن على المشتري ويتصدقون بالفضل (قوله أخذ
المشتري) أي بالقيمة (قوله برئ الآخر) أي من مواخذة فقط ولا كمال للشهود ويرجعون على المشتري بالثمن إذا ضمنوا
لقيمة حالا (قوله ونعامة في حرانة الثمن) حيث قال فإن اختار الشهود رجوعاً بالثمن على المشتري ويتصدقون
بالفضل فإن رد المشتري المبيع يعيب بالرضى أو تقاير لا يرجع على البائع بالثمن ولا شيء على الشهود وإن رد بقضاء
فلا ضمان على الشهود بماله وإن ادعى رجوعاً بما ادعى انتهى حلي (قوله ضمان نصف المال الخ) لأنهما قد يقران قبل
الدخول بنحو وطئ ابن الزوج وذلك بمنزلة القضيح فيوجب سقوط المهر فقرر عليه ما كان على شرف السقوط
(قوله قبل الدخول) قيد في الشهادتين انتهى حلي (قوله للحرمة الغليظة) أي لا قضاء بها قال في المنع لأنه لم يقض
بشهادة شهود واحدة لأنه لا يفيد لأن حكم الواحدة حرمة خفيفة وحكم الثلاث حرمة غليظة انتهى (قوله
فلا ضمان) لأنه لا تقوم للبضع حالة الخروج ذكره السكا ونقل عن التفتة أنهما يضمنان ما زاد على مهر المثل
لأن الاتلاف بقدر مهر المثل اتلاف بعوض وهو منافع البضع التي استوفاهما انتهى (قوله ضمن شهود الدخول
ثلاثة أرباع المهر) لأنهم قرروا عليه بشهادتهم جميع المهر وقد كان جميعه على شرف السقوط وهذا يقتضي

(فإن رجعا فالغرم بالاسداس) وقال لعين
النصف كما لو رجعت فقط (ولا يضمن راجع في
النكاح شهد به رجلان) (وإن زاد عليه ضمانها)
بعوض كان اتلاف وهو التكرار في زاده (ولو شهدا
لو هي المدعية وهو التكرار في زاده (ولو شهدا
بأصل النكاح بأقل من مهر مثلهما فلا ضمان)
على المتعد لتعذر المماثلة بين البضع والمال
(بجملتها) ضمانها لا يتلافها عليها يقض المهر أو بدله
في البيع والشراء ما نقص من قيمة المبيع
لو الشهادة على البائع (أو زاد) لو الشهادة على
المشتري للاتلاف بلا عوض ولو شهد بالقيمة ولو
وبتدليلين ضمان الثمن عيني ولو شهد على البائع
في شهادتين ضمان الثمن إلى سنة وقيمة الف فإن شاء فضمن
بالببيع ما بين إلى سنة وقيمة الف أخذ المشتري إلى سنة
الشهود قيمة حالا وإن شاء أخذ المشتري إلى سنة
فإنما الاختيار برئ وطئ وشكوة ضمان نصف
(وفي الطلاق قبل وطئ) (إن لم يسم) (ولو شهدا به
المال) (المسمى) (أو المتعة) (أن لم يسم) (ولو شهدا به
طلقها ثلاثاً وأمر أن أنه طلقها واحدة بل
الدخول ثم رجعا فلا ضمان لتعذر المماثلة (ولو شهد
شهود الثلاثة لا يضمن) (ولو شهدا بأصل المهر أو بدله
وطئ أو خلوة أو حلالاً) (ولو شهدا بأصل المهر أو بدله
الدخول وأمر أن بالادخول ثم رجعا فلا ضمان
شهود الدخول ثلاثة أرباع المهر أو بدله (ولو شهدا
وبعدها اختصار) (ولو شهدا بغيره فلا ضمان
القيمة) (ولو لا للمعتق) (لعدم قبول العتق
الاتلاف) (ولو لا للمعتق) (لعدم قبول العتق
الربا بالضمين فلا يتحول الولاء هداية

أن يضمن جميعه ~~لكن~~ شهود الطلاق قبل الدخول قرروا عليه نصف المهر وقد كان على شرف السقوط
وقد اختص الفريق الاول بضمن نصف وتمازج مع الفريق الثاني في ضمان النصف الاخر فينقسم عليهما
فبصيب الاول ثلاثة ارباع والثاني ربع انتهى حلي (قوله ما نقصه) وهو ما بين قيمته مدبرا وغير مدبر فتح لانه
بالندبير فبعض المضاف لانه لا يخرج عن ملكه بنصيب (قوله وهو ثلث قيمته) قال في البحر وقدما
ن القتوى ان قيمته مدبر انصف قيمته لو كان غنا انتهى فعليه ~~يكون~~ لازم نصف القيمة لانه الغائب بالندبير
(قوله وتمازج في البحر) قال في المنع عنه وان مات المولى والعبد يخرج من ثلثه عتق وضمن الشاهدان قيمته مدبرا
لانهما ازالا الباقي عن ملك الورثة بغير عوض فان لم يكن له مال غير العبد عتق ثلثه وسعى في ثلثيه وضمن
الشاهدان ثلث القيمة اذا جعل العبد الثلثين ولم يرجعاه على العبد فان عجز العبد عن الثلثين ترجع به الورثة
على الشاهدين ويرجع به الشاهدان عندهما انتهى (قوله وان شاء) اي المولى يبيع المكاتب ولا يضمن الشهود
(قوله وتصدق بالفضل) ان كان بدل الكتابة الذي اخذاه من المكاتب اكثر من القيمة التي ضمنها للمولى (قوله
وفي الاستيلاء) اي اذا شهدا عليه بانه اقر مثل انهما ولد ثم رجعا (قوله وتمازج في العيني) حيث قال ولو شهدا
انه اقر ان امته ولدت منه والمولى ينكر فقتل به ثم رجعا فان لم يكن معها ولد والمولى حي يضمنان له نقصان قيمتها
فاذا مات المولى يضمنان للورثة باقى قيمتها وان رجعا والمولى ميت يضمن جميع قيمتها للورثة وان كان معها ولد
والمولى حي يضمنان قيمتها وقيمة جميع الولد واذا مات المولى فان لم يكن مع الولد شريك في الميراث لا يضمنان له
شيئا ويرجعان على الولد بما قبض الاب منهما اذ كانت له تركه والا فلا شئ عليهما على الابن وان كان معه شريك
فانما يضمنان لشريكه نصيبه من قيمة الولد ومن باقى قيمة الام ويرجعان على الولد بما قبض الاب منهما ان ترك
مالا ولا يرجعان بما اخذه منهما شريكه ولا يضمنان لشريكه ما اخذ ماله بالارث وان رجعا بعد وفاة المولى
فان لم يكن للولد شريك فلا ضمان عليهما وان كان له شريك في الميراث يضمنان له حصته من قيمة الولد ومن جميع
قيمة الام ولا يضمنان له ما ورثه الولد ولا يرجعان على الولد هنا بما اخذ شريكه وان شهدا بعد وفاته والمسئلة
بحالها فقتل به ثم رجعا فان لم يكن معها ولد فبجميع قيمتها للورثة وان كان معها ولد يضمنان قيمتها وقيمة الولد
كلها وما اخذه بالارث انتهى حلي (قوله وفي القصاص الدية الخ) اي اذا شهدا بان فلانا قتل فلانا فقتل
القاضي بالقتل فقتل ثم رجعا كان عليهما الدية لا القصاص لان القتل منهم ليس مباشرة ولا تسببا لان السبب
ما يقتضى اليه غالب ولا يقتضى بالشهادة هنا لان العفو مندوب اليه قال في البحر وشمل ما اذا شهدا بانه في النفس
او مادونه انتهى (قوله في مال الشاهدين وورثاه) في البحر عن السراج ان الدية التي على الشاهدين ~~تكون~~
في مالهما في ثلاث سنين ولا كفارة عليهما ولا يجرمان الميراث بان كما ولدى الشهود عليه فانها برئانه انتهى
(قوله لعدم المباشرة) بل المباشرة اختيار اولى الدم فان استيفاء منه اعترض بعد الشهادة وهذا بما يقطع نسبة
القتل الى الشاهد والا لولا زيادة والتسبب كما تقدم وشمل كلامه ما دارجع اولى مع الشاهدين اولى يرجع لكن
ان رجع معهما اخير اولى بين تضمن اولى الدية والشاهدين كما لو جاء الشهود بقتله حيا وايضا ضمن لا يرجع
على صاحبه عنده وعندهما هما الرجوع عليه لانهما عاملان لما انتهى (قوله ولو شهدا بالعفو) اي ثم رجعا
(قوله لاضافة التلف اليهم) لان الشهادة في مجلس القاضي صدرت منهم وبني الحكم دليما (قوله بعد القضاء)
اما قبل القضاء فتبطل شهادة الفروع كما تقدم في الباب الذي قبل هذا (قوله لم تشهد الفروع على شهادتها)
لانهم انكروا السبب وهو الاشهاد فلا يبطل القضاء لانه خبر محتمل فصار كرجوع الشاهد انتهى بحر (قوله
او شهدوا هم وغلطنا) هذا قولهما وقال محمد يضمنون لان الفروع قلوا شهادة الاصول فصار كلهم حضروا
على حالهم ان القضاء وقع بشهادة الفروع لان القاضي يقضى بما يعاين من الحجة وهي شهادتهم (قوله ولا ضمان) لان
ما مضى من القضاء لا ينتقض بقولهم وهم لم يرجعوا عن شهادتهم انما شهدوا على غيرهم بالرجوع (قوله ضمن
الفروع فقط) لان القضاء وقع بشهادتهم وعند محمد المشهود عليه بالخيار ان شاء ضمن الاصول او الفروع (قوله
ولو الدية) بان زكوا شهود الزنا فرجع فاذا الشهود عبيد ارجعهم ورجع المولى فالدية على المولى كين عنده
بالرجوع عن التزكية مع علمهم (قوله بكونهم عبيدا) اما اذا ثبتوا عليها وزعموا انهم احرار فلا ضمان
عليهم ولا على الشهود ولا تحدد الشهود حدا لقتل لانهم قد قتلوا حيا وقد ماتوا ولا يورث عنه وقال الدية على ميت

(وفي اندبير ضمننا ما نقصه) وهو ثلث قيمته
ولو مات المولى عتق من الثلث وفي الكتاب يضمنان قيمته
فقيته وتمازج في البحر المكاتب (ولا يضمن على
كلها وان شاء ابيع المكاتب) وتصدق بالفضل والولاية
يؤدى ما عليه اليهما) وتصدق بالفضل والولاية
لمولاه ولو عجزوا لمولاه وورثته على الشهود
(وفي الاستيلاء) اي اذا شهدا عليه بانه اقر مثل انهما ولد ثم رجعا (قوله وتمازج في العيني) حيث قال ولو شهدا
انه اقر ان امته ولدت منه والمولى ينكر فقتل به ثم رجعا فان لم يكن معها ولد والمولى حي يضمنان له نقصان قيمتها
فاذا مات المولى يضمنان للورثة باقى قيمتها وان رجعا والمولى ميت يضمن جميع قيمتها للورثة وان كان معها ولد
والمولى حي يضمنان قيمتها وقيمة جميع الولد واذا مات المولى فان لم يكن مع الولد شريك في الميراث لا يضمنان له
شيئا ويرجعان على الولد بما قبض الاب منهما اذ كانت له تركه والا فلا شئ عليهما على الابن وان كان معه شريك
فانما يضمنان لشريكه نصيبه من قيمة الولد ومن باقى قيمة الام ويرجعان على الولد بما قبض الاب منهما ان ترك
مالا ولا يرجعان بما اخذه منهما شريكه ولا يضمنان لشريكه ما اخذ ماله بالارث وان رجعا بعد وفاة المولى
فان لم يكن للولد شريك فلا ضمان عليهما وان كان له شريك في الميراث يضمنان له حصته من قيمة الولد ومن جميع
قيمة الام ولا يضمنان له ما ورثه الولد ولا يرجعان على الولد هنا بما اخذ شريكه وان شهدا بعد وفاته والمسئلة
بحالها فقتل به ثم رجعا فان لم يكن معها ولد فبجميع قيمتها للورثة وان كان معها ولد يضمنان قيمتها وقيمة الولد
كلها وما اخذه بالارث انتهى حلي (قوله وفي القصاص الدية الخ) اي اذا شهدا بان فلانا قتل فلانا فقتل
القاضي بالقتل فقتل ثم رجعا كان عليهما الدية لا القصاص لان القتل منهم ليس مباشرة ولا تسببا لان السبب
ما يقتضى اليه غالب ولا يقتضى بالشهادة هنا لان العفو مندوب اليه قال في البحر وشمل ما اذا شهدا بانه في النفس
او مادونه انتهى (قوله في مال الشاهدين وورثاه) في البحر عن السراج ان الدية التي على الشاهدين ~~تكون~~
في مالهما في ثلاث سنين ولا كفارة عليهما ولا يجرمان الميراث بان كما ولدى الشهود عليه فانها برئانه انتهى
(قوله لعدم المباشرة) بل المباشرة اختيار اولى الدم فان استيفاء منه اعترض بعد الشهادة وهذا بما يقطع نسبة
القتل الى الشاهد والا لولا زيادة والتسبب كما تقدم وشمل كلامه ما دارجع اولى مع الشاهدين اولى يرجع لكن
ان رجع معهما اخير اولى بين تضمن اولى الدية والشاهدين كما لو جاء الشهود بقتله حيا وايضا ضمن لا يرجع
على صاحبه عنده وعندهما هما الرجوع عليه لانهما عاملان لما انتهى (قوله ولو شهدا بالعفو) اي ثم رجعا
(قوله لاضافة التلف اليهم) لان الشهادة في مجلس القاضي صدرت منهم وبني الحكم دليما (قوله بعد القضاء)
اما قبل القضاء فتبطل شهادة الفروع كما تقدم في الباب الذي قبل هذا (قوله لم تشهد الفروع على شهادتها)
لانهم انكروا السبب وهو الاشهاد فلا يبطل القضاء لانه خبر محتمل فصار كرجوع الشاهد انتهى بحر (قوله
او شهدوا هم وغلطنا) هذا قولهما وقال محمد يضمنون لان الفروع قلوا شهادة الاصول فصار كلهم حضروا
على حالهم ان القضاء وقع بشهادة الفروع لان القاضي يقضى بما يعاين من الحجة وهي شهادتهم (قوله ولا ضمان) لان
ما مضى من القضاء لا ينتقض بقولهم وهم لم يرجعوا عن شهادتهم انما شهدوا على غيرهم بالرجوع (قوله ضمن
الفروع فقط) لان القضاء وقع بشهادتهم وعند محمد المشهود عليه بالخيار ان شاء ضمن الاصول او الفروع (قوله
ولو الدية) بان زكوا شهود الزنا فرجع فاذا الشهود عبيد ارجعهم ورجع المولى فالدية على المولى كين عنده
بالرجوع عن التزكية مع علمهم (قوله بكونهم عبيدا) اما اذا ثبتوا عليها وزعموا انهم احرار فلا ضمان
عليهم ولا على الشهود ولا تحدد الشهود حدا لقتل لانهم قد قتلوا حيا وقد ماتوا ولا يورث عنه وقال الدية على ميت

المال (قوله لا يضمنون لان القاضى لا يفسد الا بهما فصار في معنى هذه العلة
وقالوا لا يضمنون لانهم اتفوا على الشهود اى ثم رجعوا عن ثنائهم ولا ضمان به (قوله امامنا الخطا) بان قال
الزكى اخطأت في التزكية (قوله وضمن شهود التعليل الخ) بان قال انه قال لعبد ان دخلت الدار فانت سر
او قال لامرأته ان دخلت الدار فانت طالق وهى غير مدخول بها وشهد آخر ان بوجود الشرط اى دخول الدار
ودرجع الفريقان بعد الحكم فالضمان على شهود البين لا شهود الشرط فيضدان قيمة العبد ونصف المهر لانهم
شهود العلة اذا التلقا انا حصل بالاعتقاد والتطبيق وعم اللذان اثبتوا تلك الكلمة والتعليل بالشرط كان مانعا
فعند وجود الشرط اضيف التلف الى علة لزوال المانع انتهى درر (قوله لوقبل الدخول) اما بعد الدخول
اذا رجعوا الا يلزمهم شئ لانه استوفى منافع البضع (قوله لا شهود الا حصان) صورته ان يشهد أربعة بالزنا
ويشهد آخر ان محصن ثم رجعوا فالضمان على شهود الزنا لانه علة ولا ضمان على شهود الا حصان لانه علامة
وايس بشرط حقيقة (قوله بخلاف التزكية) اى اذا رجعوا الشهود عنها فانهم يضمنون لا شهود الاداء
لان التزكية علة والاولى ان يقول علة العلة كما سبق لان العلة الشهادة عند القاضى والتزكية اعمال لها لان
القاضى لا يعمل بها فصار في معنى علة العلة وفي التفتيح قد يقال انه عند وجود العلة لا يضاف الحكم الا اليها
(قوله والشرط) اى وجوده بان شهدا ان العبد دخل الدار والمرأة (قوله ولو وحدهم على الصحيح) وهذا
لان قوله انت حر مباشرة لا تلف المالية وعند وجود مباشرة الاتلاف يضاف الحكم اليه دون الشرط انتهى
(قوله وضمن شاهدا الا يقع الخ) قال في الكافي ولو شهدا بالتفويض وآخرا انهما طلقت ادعتى فالتفويض
كالشرط انتهى (قوله لانه علة والتفويض سبب) الذى في البحر عن منية المفتى شهدا انه امر امرأته ان تطلق
نفسها وآخرا انهما طلقت نفسها وذلك قبل الدخول ثم رجعوا فالضمان على شهود الطلاق لانهما اثبتا السبب
والتفويض شرط كونه سببا انتهى وهذا ما افادته عبارة الكافي السابقة وذكر المصنف الفرق بين الشرط
والعلة والسبب والعلامة فقال اعلم ان الشرط عند الاصوليين ما يتوقف عليه الوجود وليس بمؤثر في الحكم
ولا مفض الى العلة هي المؤثرة في الحكم والسبب هو المفض الى الحكم بلا تأثير والعلامة ما دل على الحكم
ولا يتوقف عليه الوجود والله سبحانه وتعالى اعلم واستغفر الله العظيم

(كتاب الوكالة)

هى فتح الواو وكسر هاء اسم من التوكيل كافى الصحاح وغيره مصدر وكل بكل فهو وكيل فعيل بمعنى مفعول
لانه موكل اليه الامر اى مفوض اليه فاستأني وبكون بمعنى فاعل اذا كان بمعنى الحافظ ومنه حسبتا الله
وقم الوكيل بغير وجه ان يكون بمعنى المفوض اليه (قوله في مراد غيره) الغير الموكل والمدعى مخ (قوله فابعدوا
احدكم بورقكم) وكان البعث منهم بطريق التوكيل وشرع من قبلنا شرع لنا اذا قصه الله ورسوله من غير انكار
ولم ينظره رخصه مخ (قوله وكل عليه السلام حكيم بن حزام بشرأه اخصية) روى ابو داود بسند مجهول انه عليه
السلام دفع له ديناراً يشتري له اخصية فاشترى ابي ديناراً وبعاه ابي دينارين فرجع واشترى اخصية بيد ديناراً وبعاه ابي دينارين
الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فدعا له ان تبارك تجارته ورواه الترمذى عن حبيب عن حكيم انتهى فتح (قوله
وهو خاص) كانت وكيلي في شرأه هذا البيت مثلاً (قوله كانت وكيلي في كل شئ) ونحوه ما صنعت من شئ
فهو جائز وجائز امر لى في كل شئ (قوله وسيجي ان به يفتي) فيه حذف اسم ان قال في البحر وعن الامام تخصيصه
بالمعاوضات ولا يلى العتق والتبرع وعليه الفتوى (قوله ولولم يكن الموكل صناعة معروفة) قال في الفتح وكانتك
في كل امورى لقتك مقام نفسى او وكى لا عاماً فان كان له صناعة معلومة كالصناعة ينصرف الى ذلك
وان لم يكن له صناعة معلومة ومعاملاته مختلفة فالوكالة باطلة انتهى (قوله زرفها) اى تعما نفسه واراها
من مشقة الخصومة او العمل (قوله جائز) اخرج بذلك ما اذا وكل الصبي غيره في طلاق زوجته او عتق عبده
او هبة ماله انتهى (قوله معلوم) اورد عليه التوكيل العام واجيب بانه معلوم في الجملة حتى لو لم يكن معلوما اصلا
كن ككثرت معاملاته بطل التوكيل (قوله فلو جهل) كما اذا قال وكانتك بى مخرج من الميسرط وقال
الحبوبي انت وكيلي في كل شئ كان وكيلاً بالحفظ انتهى فتح (قوله من يملكه) منه لى بأقامة وفى البحر وشمل قوله
من يملكه الاب والوصى في ملك الصبي فلهما ان يوكى لا بكل ما يقع لانه (قوله نظرا الى اصل التصرف)

خلافا لهما امامنا الخطا فلا ايجابا جعلا وضمن
شهودا لتعليل (قوله لا شهود الا حصان) لانه شرط بخلاف
الاشمول (قوله لا شهود الا حصان) لانه شرط بخلاف
التزكية لانها علة (قوله والشرط) ولو وحدهم على
الصحيح صحتى قال وضمن شاهدا الا يقع لا التفويض
لانه علة وان تغرض سببا انتهى والله تعالى اعلم
(كتاب الوكالة)
من استبان كل من التوكيل صحيح بالكتاب
في تحصيل مراد غيره (قوله في التوكيل صحيح) بالكتاب
والسنة قال الله تعالى فابعدوا احدهم بورقكم وكل
عليه الصلاة والسلام وهو خاص وعام كان
اخصية وعامة الاجماع وهو خاص حق الطلاق قال
وكيلي في كل شئ عم الكل حق الطلاق
الشهود به يفتي واعتبه في الانشاء ونحوه
واعتق ووقف والمعاوضات فلا يلى العتق والتبرع
قاضى خان بالمعاوضات فلا يلى العتق والتبرع
وهو المذهب كافى يفتي واعتبه في الملتقط فقال
وسيجي ان به يفتي واعتبه في الملتقط فقال
واما الهبات والعتاق فلا يكون وكى لا يلى
عنيفة خلافا لغيره وفي التزكية باطلة (قوله
للموكل صناعة معروفة فالوكالة باطلة) وهو
أقامة الغير مقام نفسه (قوله من يملكه) منه لى بأقامة وفى البحر وشمل قوله
من يملكه (قوله من يملكه) منه لى بأقامة وفى البحر وشمل قوله

أي يتركه من غير شيء (قوله لا يمكنه حضور مجلس الحكم بغيره) سواء كان مديونا أو مدعي
 عليه وأن قدر على الخصومة على ظهر دابة أو انسان فإن ازداد مرضه بذلك لم يتركه لئلا يردد فالصحيح
 (قوله برأيه وفي الجوهرة) أما المريض الذي لا يمكنه المرض من الحضور فهو كالصحيح انتهى فالمنهون فيه تفصيل
 (قوله أو غائب مدة سفر) ويقتضي أن يكون هذا إذا لم يصير ولذا قال في المحيط أن كان الموكل مريضا أو مشافرا
 فالتوكيل منهما لا يلزم بدون رضى الخصم بل يقال للمدعي إن شئت بجواب خصمك فاصبر حتى يرتفع العذر
 وإن لم تصبر فسيهلك الرضى بالتوكيل فإذا رضى لزمه مرضه في ظاهر الرواية انتهى وقيد بمدة السفر لأن الغائب
 مادونهما كالحاضر (قوله ويكتفى قوله الخ) محمول على ما إذا صدقه مثلاً قال في البحر عن الشارح وإرادة السفر
 أمر باطن فلا بد من دليلها وهو ما تصديق الخصم بها أو القرينة الظاهرة ولا يقبل قوله أن أريد السفر لكن
 القاضى ينظر في حاله وفي عدته فإنه لا يقتضي عدة من يسافر انتهى وفي البرزخية وإن قال أخرج بالتفادله القلاية
 سألهم عنه وفي خزانة المفتين لو قال أني أريد السفر يلزم منه التوكيل طالبا كان أو مطالوبا لكن يكفل المطلوب
 لئلا يمكن الطالب من استيفاء دينه وإن كذبه الخصم في إرادته السفر يحمله القاضى بالقدرة على تزياد فرائضه
 (قوله أو مخدرة) مع المخدر بفتح الحاء الراء البنت المخدر بكسر الحاء وهو مسترمد الجارية في ناحية البيت انتهى
 (قوله لا تقاطع الرجال) أي لا يخرج حاجة لأن الخروج للعبادة التي لا تخرج عن التخيير يلزمه مخالطة الرجال غالبا
 والخروج للعبادة لا يقدح في تخديرها ما لم يكن أكثر من يخرج لغير حاجة برأيه وليس له مخالطة مع زوجها ولكن
 لا يمنع الزوج من الخصومة مع وكيل امرأته أو معها كذا في خزانة المفتين (قوله كما هو) أي في باب الشهادة على
 الشهادة من أنها التي لا تقاطع الرجال وإن خرجت لحاجة وحام انتهى حلي وإنما كان ذلك عذرا على ما استحسنه
 المتأخرون لأنها لو حضرت لا يمكنها أن تطبق بحقوقها لحياتها فيلزم توكيلها انتهى (قوله إذا مرض الخصم
 بالتأخير) وأما إذا رضى به فلا يكون عذرا انتهى بجر (قوله فلو منه فليس بعذر) لأنه يخرج فيصيب عن الدعوى
 ثم بعد ذلك لو مدعي أن لم يؤخر دعواه ثم بعد ذلك انتهى بجر (قوله ولا يحسن الدعوى) بأن علم القاضي أن الموكل
 عاجز عن بيان الخصومة بنفسه (تخ) يلزم التوكيل إذا كان الموكل حاضرا بالمجلس مع الوكيل وطريق اثبات
 الوكالة بالخصومة أن يشهدوا بها على غريم الموكل سواء كان منكر الوكالة أو مقرها لئلا يندى إلى غيره خزانة
 ولا تقبل الشهادة على المال حتى تثبت الوكالة وفي القنية لا تقبل من الوكيل بالخصومة ينة على وصي كالتة
 من غير خصم حاضر ولو قضى بها صح لأنه قضاء في المختلف انتهى ومن أحكام الوكيل بالخصومة أن الحق إذا ثبت
 على موكله لا يلزمه ولا يحبس عليه ولو كان وكيلاعاما لانها لم تقظم الأمر بالأداء ولا الضمان انتهى خزانة (قوله
 وله الرجوع عن الرضى) ولو بعد مدة والتقييد باليوم في القنية اتفاقا كاتبه عليه صاحب البحر (قوله فالقول
 لها طلقا) لأنه الظاهر من حالها منع (قوله ليصلقها مع شاهدين) وشهد الآخران على حاقها أو نكولها (قوله
 عملا بالظاهر) أنه بجميع المسائل وانظر هل المراد بالشرف العرفي فيدخل اغنياء الدنيا فانهن بغناهن
 مصونات عن الخروج وإن لم تكن من بنات العلماء ولا آل البيت الظاهر نعم (قوله وصح بإفائها) أي بإفائها
 بجميع الحقوق كان يوكله بقضاء دينه فلو وكله بوزعهم قضاءه وصدقه موكله في القضاء يؤمر الموكل بالخروج
 عن حق وكيله ولا يلتفت إلى قول المدين أن يخاف أن يحضر الدائن وشكر قضاءه وكيلى وبأخذه من ثانيا
 ملو حضر واخذ من الموكل يرجع على الوكيل بما دفعه إليه (قوله وكذا باء تيقاتها) قال في المنع المراد بالإفائها هنا
 دفع ما عليه وبالإسقاط القبض فيكون معناه صح التوكيل بدفع ما عليه ويقبض ماله ومن الوكيل باستيفاء
 الوكيل بقبض الدين فيقبل قوله في قبضه وضياعه ودفعه إلى الموكل ويبرأ الغريم ولو كان ممن لا تقبل شهادته
 للوكيل ولو وجب على الوكيل بالقبض مثله لمدين موكله وقعت المقاصة وكان الوكيل مدينون الموكل ولا يملك
 الوكيل بقضاء الدين الإبراء والهبة واخذ الرهن والتأجيل ولما أخذ الكفيل بخلاف الوكيل بالبيع
 حيث ملك الكل وليس للوكيل بالقبض قبول الحوالة ويصح التوكيل بالقبض والقضاء بالارضى الخصم
 ولا ينزل بموت المطلوب وينزل بموت الطالب ولا وكيلى بالقبض قبض بعضه إلا إذا نص على أن لا يقبض
 إلا الكل (قوله إلا في حدود قود) أي قصاص في نفس أو مادونها ما عدم صحة التوكيل بالأيفاء فلا أنه أما
 بتسليم ظهره أو نفسه وليس ذلك إلا من الجاني وأما عدم صحة الاستيفاء في غيبة الموكل فلا أنها تندى بالشبهات

لا يمكنه حضور مجلس الحكم بغيره (قوله لا يمكنه حضور مجلس الحكم بغيره) سواء كان مديونا أو مدعي
 عليه وأن قدر على الخصومة على ظهر دابة أو انسان فإن ازداد مرضه بذلك لم يتركه لئلا يردد فالصحيح
 (قوله برأيه وفي الجوهرة) أما المريض الذي لا يمكنه المرض من الحضور فهو كالصحيح انتهى فالمنهون فيه تفصيل
 (قوله أو غائب مدة سفر) ويقتضي أن يكون هذا إذا لم يصير ولذا قال في المحيط أن كان الموكل مريضا أو مشافرا
 فالتوكيل منهما لا يلزم بدون رضى الخصم بل يقال للمدعي إن شئت بجواب خصمك فاصبر حتى يرتفع العذر
 وإن لم تصبر فسيهلك الرضى بالتوكيل فإذا رضى لزمه مرضه في ظاهر الرواية انتهى وقيد بمدة السفر لأن الغائب
 مادونهما كالحاضر (قوله ويكتفى قوله الخ) محمول على ما إذا صدقه مثلاً قال في البحر عن الشارح وإرادة السفر
 أمر باطن فلا بد من دليلها وهو ما تصديق الخصم بها أو القرينة الظاهرة ولا يقبل قوله أن أريد السفر لكن
 القاضى ينظر في حاله وفي عدته فإنه لا يقتضي عدة من يسافر انتهى وفي البرزخية وإن قال أخرج بالتفادله القلاية
 سألهم عنه وفي خزانة المفتين لو قال أني أريد السفر يلزم منه التوكيل طالبا كان أو مطالوبا لكن يكفل المطلوب
 لئلا يمكن الطالب من استيفاء دينه وإن كذبه الخصم في إرادته السفر يحمله القاضى بالقدرة على تزياد فرائضه
 (قوله أو مخدرة) مع المخدر بفتح الحاء الراء البنت المخدر بكسر الحاء وهو مسترمد الجارية في ناحية البيت انتهى
 (قوله لا تقاطع الرجال) أي لا يخرج حاجة لأن الخروج للعبادة التي لا تخرج عن التخيير يلزمه مخالطة الرجال غالبا
 والخروج للعبادة لا يقدح في تخديرها ما لم يكن أكثر من يخرج لغير حاجة برأيه وليس له مخالطة مع زوجها ولكن
 لا يمنع الزوج من الخصومة مع وكيل امرأته أو معها كذا في خزانة المفتين (قوله كما هو) أي في باب الشهادة على
 الشهادة من أنها التي لا تقاطع الرجال وإن خرجت لحاجة وحام انتهى حلي وإنما كان ذلك عذرا على ما استحسنه
 المتأخرون لأنها لو حضرت لا يمكنها أن تطبق بحقوقها لحياتها فيلزم توكيلها انتهى (قوله إذا مرض الخصم
 بالتأخير) وأما إذا رضى به فلا يكون عذرا انتهى بجر (قوله فلو منه فليس بعذر) لأنه يخرج فيصيب عن الدعوى
 ثم بعد ذلك لو مدعي أن لم يؤخر دعواه ثم بعد ذلك انتهى بجر (قوله ولا يحسن الدعوى) بأن علم القاضي أن الموكل
 عاجز عن بيان الخصومة بنفسه (تخ) يلزم التوكيل إذا كان الموكل حاضرا بالمجلس مع الوكيل وطريق اثبات
 الوكالة بالخصومة أن يشهدوا بها على غريم الموكل سواء كان منكر الوكالة أو مقرها لئلا يندى إلى غيره خزانة
 ولا تقبل الشهادة على المال حتى تثبت الوكالة وفي القنية لا تقبل من الوكيل بالخصومة ينة على وصي كالتة
 من غير خصم حاضر ولو قضى بها صح لأنه قضاء في المختلف انتهى ومن أحكام الوكيل بالخصومة أن الحق إذا ثبت
 على موكله لا يلزمه ولا يحبس عليه ولو كان وكيلاعاما لانها لم تقظم الأمر بالأداء ولا الضمان انتهى خزانة (قوله
 وله الرجوع عن الرضى) ولو بعد مدة والتقييد باليوم في القنية اتفاقا كاتبه عليه صاحب البحر (قوله فالقول
 لها طلقا) لأنه الظاهر من حالها منع (قوله ليصلقها مع شاهدين) وشهد الآخران على حاقها أو نكولها (قوله
 عملا بالظاهر) أنه بجميع المسائل وانظر هل المراد بالشرف العرفي فيدخل اغنياء الدنيا فانهن بغناهن
 مصونات عن الخروج وإن لم تكن من بنات العلماء ولا آل البيت الظاهر نعم (قوله وصح بإفائها) أي بإفائها
 بجميع الحقوق كان يوكله بقضاء دينه فلو وكله بوزعهم قضاءه وصدقه موكله في القضاء يؤمر الموكل بالخروج
 عن حق وكيله ولا يلتفت إلى قول المدين أن يخاف أن يحضر الدائن وشكر قضاءه وكيلى وبأخذه من ثانيا
 ملو حضر واخذ من الموكل يرجع على الوكيل بما دفعه إليه (قوله وكذا باء تيقاتها) قال في المنع المراد بالإفائها هنا
 دفع ما عليه وبالإسقاط القبض فيكون معناه صح التوكيل بدفع ما عليه ويقبض ماله ومن الوكيل باستيفاء
 الوكيل بقبض الدين فيقبل قوله في قبضه وضياعه ودفعه إلى الموكل ويبرأ الغريم ولو كان ممن لا تقبل شهادته
 للوكيل ولو وجب على الوكيل بالقبض مثله لمدين موكله وقعت المقاصة وكان الوكيل مدينون الموكل ولا يملك
 الوكيل بقضاء الدين الإبراء والهبة واخذ الرهن والتأجيل ولما أخذ الكفيل بخلاف الوكيل بالبيع
 حيث ملك الكل وليس للوكيل بالقبض قبول الحوالة ويصح التوكيل بالقبض والقضاء بالارضى الخصم
 ولا ينزل بموت المطلوب وينزل بموت الطالب ولا وكيلى بالقبض قبض بعضه إلا إذا نص على أن لا يقبض
 إلا الكل (قوله إلا في حدود قود) أي قصاص في نفس أو مادونها ما عدم صحة التوكيل بالأيفاء فلا أنه أما
 بتسليم ظهره أو نفسه وليس ذلك إلا من الجاني وأما عدم صحة الاستيفاء في غيبة الموكل فلا أنها تندى بالشبهات

وشبهة العفو المندوب اليه ثابتة في غيبته بل هو الظاهر للندب الشرعي قال تعالى وارفعوا اقراب للتقوى
 ولم يذكر المصنف التوكيل باثباته ما دل خوله ما تحت قوله فصح بخصوصه لان التوكيل باثباته ما هو التوكيل
 بالخصوصية فيهما والتوكيل باثبات حد الزنا والشرب باطل اتفاقا اذ لاحق لاحد فيه بل تمام البيعة حسبة
 ويجوز التوكيل باستيفاء التعزير مطلقا لانه حق العبد ولا يسقط بشبهة (قوله بقبضة موكله عن المجلس)
 اما اذا كان حاضرا فيصح وهذا في الاستيفاء فقط فان المستحق قد لا يحسن الاستيفاء فلما منع التوكيل
 بطل الحق اما الابعاء فلا يصح مطلقا لما مر (قوله وقوق عقد) مبتدأ خبره قوله يتعلق به وحده قوله لا بد من
 اضافته في محل جر صفة قوله عقد والمراد بالاضافة المعنى الاقوى وهو الاستناد بان يقول بعث آجرت ما تحت
 (قوله واجارة) وللوكيل بها الخاصة في اثباتها وقبض الاجر وجس المستأجر به فان وهب الاجر للمستأجر
 او ابراء جازان لم يكن بعينه وبضئنه وان بعينه لا كذا في كافي الحاكم (قوله لا بد من اضافته الى الوكيل) اي
 من اضافته في الصيغة بان يقول بعث هذه الدار وبعت دار فلان واما اذا استند الى الموكل بان اخرج الكلام
 مخرج الرسالة يكون فضوليا (قوله مادام حيا) اما اذا مات او كبل قال القاضي فنقل الحقوق الى وصيه لا الموكل
 وان لم يكن وصي يرفع الى الحاكم ينصب وصيا عند القبض وهو الموقوف وقيل ينتقل الى موكله ولا يقبضه
 فصناط عند الفتوى محبط (قوله ان لم يكن محجورا) شامل للحر الذي لم يحجر عليه بسفه والعبد المأذون والصبي
 المأذون فان كان محجورا تتعلق الحقوق بالموكل كالرسول والقاضي وامينه ولو قبضه مع هذا صح قبضه
 لانه هو العاقد فكان اصيلا فيه ثم اذا عتق العبد نلزمه العهدة والصبي اذا بلغ لا نلزمه وظاهر كلام المصنف
 ان العهدة على المأذون مطلقا وفصل في الذخيرة بين ان يكون وكيل بالبيع فالعهدة عليه سواء باع بفن حال
 او موثقل وبين الوكيل بالشراء فان كان ثمن مؤجل فهو على الموكل لانه في معنى الكفالة اي وهو لا يملكها
 وان كان ثمن حال فهي على الوكيل لكونه ضمن ثمن وتماه في البحر (قوله كتسلم مبيع) اطلقه فشميل
 ما اذا قبض الوكيل الثمن اولا وما اذا قال لا تدفع المبيع بعد البيع حتى يقبض الثمن فدفع الوكيل قبل قبض
 الثمن فانه جائز عندهما خلافا لاشائى ولونهاء عن البيع حتى يقبض الثمن لم يجز بيعه حتى يقبض الثمن من
 المشتري ثم يقول بعتك هذه الدارهم التي قبضت منك ~~كذلك~~ في البرازية (قوله وقبض ثمن) اي من المشتري
 ويطلب به ويكيله وان لم يقبضه منه ومن احكام وكيل البيع انه لا يطلب بالثمن من مال نفسه بخلاف الوكيل
 بالشراء ولا يجبر على التقاضي لانه متبرع بخلاف الدلال والسمسار فانهما يعملان بالاجر ويقال للوكيل
 احل الموكل على المشتري (قوله ورجوع به عند تصفياك) شامل لما اذا كان الوكيل بائعا وقبض الثمن من
 المشتري ثم استحق المبيع فان المشتري يرجع بالثمن على الوكيل سواء كان الثمن باقيا في يده او سلم الى الموكل
 وهو يرجع على موكله وما اذا كان مشتريا فاستحق المبيع من يده فانه يرجع بالثمن على البائع الوكيل دون
 موكله (قوله بين حضور موكله وغيبته) اي وقت عقد الوكيل (قوله لانه العاقد حقيقة) لان العقد يقوم
 بالكلام وهو منه (قوله وحكما) فان احكام العقد ترجع اليه وهو محط العهدة (قوله في اصح الاقوال) وقال
 القاضي الامام ابو الوفاء ان العهدة على الموكل لانه اذا كان حاضرا كان كالمباشر بنفسه فعليه العهدة (قوله
 تتعلق الحقوق بالموكل اتفاقا) هذا ينافي ما في الخلاصة والبرازية وكيل شراء العبد جاء الى مالكة فقال بع
 هذا العبد من الموكل وقال الوكيل قطعت لا يلزم الموكل لانه خالف حيث امره ان لا يرجع اليه العهدة
 وقد رجعت وقال ابو القاسم الصفار الصحيح ان الوكيل يصير فضوليا ويتوقف العقد على اجازة الموكل انتهى
 وفي الرمز انه اذا اصاف العقد الى الموكل صار كالرسول انتهى ثم اذا اجاز الموكل ذلك هل ترجع الحقوق الى الوكيل
 لان الاجازة للاحق كالكافة السابقة ترد فيه المقدسي (قوله بقوله) اي المصنف (قوله لا بد) اي من اضافته
 الى الوكيل (قوله فيه ما فيه) قد علمت انه لا يكون وكيل الا اذا اضافته الى نفسه واذا اضافته الى الموكل ففيه
 الخلاف السابق وفي المنع وقيد بالوكيل لان الرسول لا ترجع الحقوق اليه وشرطه الاضافة الى موكله
 لما في البرازية والرسول في البيع والطلاق والعساق والتسكاح اذا اخرج الكلام مخرج الوكالة بان اضاف
 الى نفسه بان قال طاعتك وبعثك وزوجت فلانة منك لا يجوز لان الرسالة لا تمنع الوكالة لانها فوقها
 وان اخرج مخرج الرسالة جاز بان يقول ان مرسل يقول بعث منك انتهى (قوله وشرط الموكل عدم تعلق

نفسه موكله عن المجلس متى (وحق عقد
 لا بد من اضافته) اي اذا انعقد (الى الوكيل
 كبيع واجارة) عن اقرار يتعلق به (مادام
 حيا ولو غابا بن ملك (ان لم يكن محجورا كذا
 مبيع وقبضه وقبض ثمن ورجوع به عند
 استحقاق وخصوصية في عيب بلاه صل بين
 حضور موكله وغيبته) لانه العاقد حقيقة
 وحكم الكين في الجوهر لو حضر افا الصفة
 اخذ الثمن لا العاقد في اصح الاقوال وقيل وانما
 العقد الى الموكل يتعلق الحقوق بالموكل اتفاقا
 ابن ملك فليقتط قوله لا بد فيه ما فيه ولا قال
 في السجل يكتفى بالاضافة الى نفسه فافهم

الحقوق له لغو) كما لو تمناه من تسليم المبيع حتى يقبض الثمن وكما لو وكاله بالمبيع بشرط ان لا يقبض الثمن قال انتهى
باطل ولو كتب الصك باسم الموكل لا يسقط حقه في قبض الثمن الا ان يقر الموكل بقبضه ولو مات الموكل او جن
بعد البيع بقي للوكيل حتى قبض الثمن (قوله في الاصح) هو قول ابي طاهر وقال الكرخي ثبتت الوكالة ثم ينتقل
الى الموكل انتهى ولو اعتق الموكل قبل قبض الوكيل فانه ينفذ اعتاقه لكونه اعتق ملك نفسه قال في البصر ولا ثمرة
لهذا الخلاف لاننا احكام (قوله لان الموجب للعتق والتسديد الملك المستقر) هذا التعليل
يناسب قول الكرخي ولا حاجة اليه على قول ابي طاهر انتهى حلي (قوله حتى لو اضافة الى نفسه لم يصح)
هذا يناق ما في البرازية حيث ذكر فيها الوكيل بالطلاق والعناق اذا اخرج الكلام مخرج الرسالة بان قال فلان
امر في ان اطلق او اعتق ينفذ على الموكل لان عهدتهما على الموكل على كل حال ولو اخرج الوكيل الكلام
في النكاح والطلاق مخرج الوكالة بان اضافة الى نفسه صح الا في النكاح والفرق بين وكيل النكاح والطلاق
انه في الطلاق اضافة الى الموكل معنى لانه بناء على ملك الرقبة وتلك للموكل في الطلاق والعناق فاما في النكاح
فخدمة الوكيل قابلة للمهر انتهى وقوله بان اضافة الى نفسه بان قال طلقت هذه المرأة اذا قال طلقت امرأتي
طلقت امرأته وكذا اعتقت عبدي ووهبت مالي والحاصل ان الاضافة الى الموكل ان يقول ان فلانا طلق امرأته
وقد اطلقت امرأته فلان او هذه المرأة طالق فان الاضافة معنى موجودة والاضافة الى نفسه بان يقول طلقت
امرأتي ونحوه يقع عليه وفي المجتبى وكذا ان يرتن عبد فلان بدينه او يستعيره له او يستقرض له انما فانه يضيف
العقد الى موكله دون نفسه فيقول ان زيد يستقرض منك كذا او يستعير منك كذا او يستقرض لك كذا فانه يضيف
او اعترق او اقرضني او تصدق على فهو الوكيل اه (قوله او انكار) اعترض بانه لا فرق في الاضافة بين ان يكون
الصالح عن اقرار او انكار فان زيدا اذا ادعى على عمرو فوكل عمرو وكبلا على ان يصلح من مائة فاذا قال زيد
صالح من دعوى الدار على عمرو بجانية وقبل الوكيل هذا الصلح ثم الصلح سواء كان عن اقرار او انكار الا انه
اذا كان عن انكاره وفد آيين في حق المدهي عليه قال الوكيل سفير محض فلا ترجع الحقوق اليه واذا كان عن
عن اقراره يكون كالبيع فترجع الحقوق الى الوكيل ابو السعود عن الحوى (قوله حتى لو اضافة لنفسه وقع
النكاح له) هذا يناق قوله سابقا حتى لو اضافة الى نفسه لم يصح على ان التفريع خاص بالنكاح كما علمت (قوله
بمهر) اذا كان وكيل الزوج (قوله وتسليم) اذا كان وكيله ولا يلى قبض مهرها كما ان الوكيل بالخلع لا يلى قبض
البذل ويصح ضمها له مهرها وتخير المراءيين مطالبة او الزوج فاذا اخذت من الوكيل لا ترجع على الزوج
ولو ضمن وكيل الخلع البذل صح وان لم تأمر المراءيين بالضعان ولا يرجع قبل الاداء انتهى بهر (قوله وله مشتري)
اي من الوكيل (قوله الا باع من دفع الثمن للموكل) الا شوكيل من الوكيل للموكل فحينئذ لا يقدر على المنع اخاذه
عزى زاده ولودفع الموكل بالشرأ الثمن الى الوكيل فاستهلكه وهو معسر كان للبائع حبس المبيع ولا مطالبة
له على الموكل فان لم ينفذ الموكل الثمن الى البائع باع القاضى الجارية بالثمن اذ ارضيا والا فلا انتهى خزانة المفتين
(قوله صح) لان الثمن المقبوض حق الموكل وقد وصل اليه ولا فائدة في الاخذ منه ثم الدفع اليه (قوله نعم تقع
المقاصة بين الوكيل لو وحده) اي لو كان وكيل البيع وحده مدبونا للمشتري وقع الثمن مقاصة بما عابه
من الدين ويضمن الوكيل للموكل لانه قضى دينه بمال الموكل واما اذا كان الموكل فقط مدبون المشتري او كل
من الموكل والوكيل مدبونه فتقع المقاصة للموكل فيما ومثل المقاصة في جانب الوكيل يقال فيما اذا باعه
من دأته بدينه فانه يصح ويرى وضمن الوكيل للموكل كما في الذخيرة (قوله بخلاف وكيل يقيم) متعلق بقوله
وان دفع له صح وعبارة العيني وصي يقيم وصورة اذا باع الوصي مال اليتيم ودفع المشتري اليقيم لا يخرج عن العهدة
انتهى حلي بل يجب عليه الدفع للوصي تانيا لان اليتيم ليس له قبض ماله فكان الدفع اليه تضييعا انتهى
ابو السعود (قوله وصرف) اي وكيل صرف يعني ان الوكيل في الصرف اذا صار قبض الموكل بذل الصرف
بطل الصرف لا تراق احد العاقدين من غير قبض انتهى حلي (قوله مع مولاه) متعلق بقوله مأذون (قوله
فلا يملك قبض ديونه) لانه على من تركه من الوكيل لانه يتصرف لنفسه والوكيل لغيره (قوله ما لم يكن عليه دين)
الاقعد في التعبير اما اذا كان عليه دين الخ ويكون محترز قول المصنف لادين عليه (قوله لانه للفرما) اي لان
الحق فيما ييده والا ولى انصرح به (قوله التوكيل بالاستقراض باطل) وعليه الفتوى فهو تاني عن الخزنة حتى

(ونشر) الوكيل (عديم تعليل الحقوق به) اي
بالوكيل (لغوي) باطل جوهرة (والملك يثبت
للموكل ابتداء) في الاصح (فلا يثبت قريب
الوكيل بشرط انه لا يقصد نكاح زوجته) (وي
لكن هذا) ثانيا (على الوكيل لو اشترى وكيله
قريب بموكره المستقر) وفي كل عقد لا بد من
والسداد الملك المستقر (يعني لا يستغنى عن
اضافته الى موكره حتى لو اضافة الى نفسه
الاضافة الى موكره حتى لو اضافة الى نفسه
بمبيع ابن كمال (كنكاح وخلع وصلى عن دم
عبد او انكار وعقني على مال وكاتبه رهبة
وتصدق واعادة وايديع قد من واقراض) وشركة
ودضاربه يعني (شعاق نفسه وقع النكاح
سفير محض حتى لو اضافة لنفسه وقع النكاح
له فكان كالمشتري) (فلا يملك الاياه عن
(بمهر وتسليم) لا لزوجة (والمشتري لو صح ولو صح
دفع الثمن للموكل وان دفع له صح ولو صح
الوكيل) استصاها (ولا يطالبه الوكيل تانيا)
لعدم القادة نعم تقع المقاصة بين الوكيل في
لو وحده ويضمنه او كله بخلاف وكيل عبد
وصرف عيني (ومثله) اي مثل الوكيل عبد
(مأذون ولو قبض صح) (قوله مع مولاه) فلا يملك قبض
دينه ولا للفرما بزارية (فدفع) التوكيل
بالاستقراض باطل

لو وكل به فاستقرض كان له لا للموكل لان البدل فيه لا يجب ديناً في ذمة المستقرض بالعقد بل بالقبض والامر
بالقبض لا يصح لانه ملك الغير بخلاف البيع فان حكمه يثبت بالعقد فيقوم غيره مقامه فيه والمذكور
في الذخيرة ونحوه في الحاشية ان المأمور بالاستقراض ان تصرف في عبارة نفسه بان قال لامقرض اقرضني
عشرة دراهم كان الاستقراض لنفسه لا لغيره ان يمنع العشرة منه وان تصرف في عبارة الآخر بان قال
مثلاً ان فلاناً استقرض منك عشرة دراهم فقبل القرض كانت العشرة للآخر لكن المأمور في هذه الصورة
رسول لا وكيل والباطل الوكالة في الاستقراض دون الرسالة (قوله والتوكيل بقبض القرض صحيح) بان يقول
لرجل اقرضني ثم يوكل رجلاً بقبضه انتهى وفي هذه الصورة منافية لقوله في العبارة التي قبل هذه والامر بالقبض
لا يصح لانه ملك الغير والله تعالى اعلم واستغفر الله العظيم

(باب الوكالة بالبيع والشراء)

افردهما يساب على عدة وقدمهما على سائر الابواب لسكثرة احكامهما وكثرة الاحتياج اليهما انتهى (قوله
الاصل) اي في باب الوكالة بالشراء (قوله انما ان عمت) كان يقول ان بيع ما رأيت يصح لانه فوض الامر الى رآيه
قاي شئ يشتره يكون عمت لا درر (قوله او عمت) بان علم الموكل فيه للوكيل والموكل (قوله وهي جهالة النوع
المحض) قال السيد الجوى والجنس والنوع والصنف المنطوق غير مراد هنا بل المراد بالجنس ما يشمل اصنافاً على
هرف اولئك والنوع الصنف من وكل بشرآه معين فلا حاجة الى شئ او غير معين فلا بد من تسمية جنسه
ونوعه كعبد حبشي او هندي او جنسه ونعمه كعبد بنحسين ليصير الموكل به معلوماً لجنسه الاتجار انتهى واحترز
بقوله المحض عما ترد بين الجنس والنوع كالعبد والارقيقه للتفصيل الا في (قوله كدابة بطلت) فان الدابة اسم
لما يد على وجه الارض وعرفا الخيل والبغال والحمير فقد جمع اجناساً وكذا الثوب لانه يتناول الملبوس من
الاطلس الى الكساء ولهذا لا يصح تسميته بمهر او اذا اشترى الوكيل وقع الشراء له انتهى منع (قوله وان متوسطة
الحق) قال الاتقاني نقلاً عن قاضي خان في شرحه والثالثة ما يكون بين الجنس والنوع كالموكل بشراء عبد
او جارية ان بين الثمن والصفة بان قال تركيا او هندياً او رومياً صحت الوكالة وان لم يبين الثمن او الصفة لا يصح لان
اختلاف العبيد والجواري اكثر من اختلاف سائر الاقوام وعادة الناس في ذلك مختلفة فكانت بين الجنس
والنوع وصح هذا الدار ملحقه بالجنس من كل وجه لانها تختلف بقله المرافق وكثيرتها فان بين الثمن الحقت
بجهالة النوع وان لم يبين الحقت بجهالة الجنس والمتأخرون قالوا في دارنا لا يجوز بدون بيان المحلة لانها تختلف
باختلاف المحلة وبما هي من الثمن وكذا لو قال اشترى حنطة لا يصح ما لم يبين عدد القمزان او الثمن لان الحنطة
تتناول القليل والكثير فمالم يبين المقدار او الثمن لا يصح انتهى شلبي في الحاشية (قوله هروى) منسوب الى هراة
مدينة بخراسان فحقت زمن عثمان رضي الله تعالى عنه قال الاتقاني فان قال اشترى ثوباً هروياً ولم يسم الثمن فهو
جائز اذا اشتراه بما يشترى مثله او زاد على ذلك بما يتغابن الناس في مثله وكذلك كل جنس سماه من الثياب فان
سعى له ثمناً فزاد على ذلك الثمن لم يلزم الا مروان نقص من ذلك الثمن لم يلزم الا مرقان وصف له صفة وسعى له ثمناً
فاشترى له تلك الصفة باقل من ذلك الثمن جاز ذلك على الامر انتهى (قوله او غرس او بغل) قيد بان غرس والبغلي
للاختلاف في الشاة فمنهم من جعلها من هذا القبيل وفي تعبير يد جعلها من المتوسط ويرمز به في الجوهرة فقال
الوكالة باطاله وما اشترى الوكيل فهو لنفسه واما الحمار في البرازية وفي الحمار نصير الصفة معلومة بحال الموكل
وكذا البقر فلو كان الموكل قال بربا فاشترى حماراً مصرياً او كان واحداً من العوام فاشترى له فرساً تليق بالمولد
يلزم المأمور انتهى منع (قوله بما يصح له الامر) وذلك كما قلنا في الفرس وقال الاتقاني جعل جهالة النوع عفواً
لان التفاوت بين النوع والنوع يسير فلا يمنع الامتنال لكن تصرف الوكالة الى ما يليق بحال الموكل انتهى
(قوله فراجع) عبارته لان الوكيل قادر على تحصيل مقصود الموكل بان يتصرف في حاله انتهى شلبي (قوله لانه من
القسم الاول) اي من اقسام الجهالة وهي البسيرة (قوله وبشرآه دار) هذه الجهالة المتوسطة وجعل صاحب
الهداية الدار من الجهالة الفاحشة لانها تختلف اختلافاً فاحشاً باختلاف الاغراض والجيران والمرافق
والحمار والبلدان فتعذر الامتنال وتسع المصنف كصاحب الدكان قاضي خان ووفق صاحب البصر لجدل حافي
الهداية على ما اذا كانت تختلف في تلك الديار اختلافاً فاحشاً وكذا غيره على ما اذا كانت لا تتفاضل انتهى

لا الرسالة ددر والتوكيل بقبض القرض
صحيح فتنبه
(باب الوكالة بالبيع والشراء)
الاصل انما ان عمت او عمت او عمت او عمت
بسرته وهي جهالة النوع المحض كما بطلت
فان فاحشة وهي جهالة الجنس كدابة بطلت
وان متوسطة كعبد فان بين الثمن والصفة
كتركى صحت والا (وكام بنشر آية نوب هروى
او غرس او بغل صحت) بما يتصل حال الا من القسم الاول
فراجع (وان لم يسم غناً) لانه من القسم الاول
(وبشرآه داراً وعبد جازان صحت) الموكل (غناً)

(قوله يفتقر نوعا اولاً) بمقابلته على الجوهرة عن بعض المتأخرين ان محل العصة يتعين الثمن اذا لم يوجد بهذا الثمن من كل نوع اما اذا وجد لا يجوز (قوله زاد في البرازية الخ) قال في المنح وبيان المقدار كبيان الثمن كما في البرازية وقوله اشتري حنطة لا يصح ما لم يبين القدر فبقوله كذا اقتضوا تعيين البلد الذي فيه انتهى (قوله والايسم ذلك) اي ما ذكر من الثمن والنوع والقدر (قوله الجبهة الفاحشة) هذا هو القسم الثالث منها قال السيد الجوى الحاصل انه اذا بين جنس الموكل به ونوعه وصفته تصح الوصية كالا قطعاً وان ترك السكك بان ذكرها فظا يدل على اجناس مختلفة لم تصح اصلها لتمام الجهل وان ذكر لفظاً يدل على انواع مختلفة فان ضم اليه بيان النوع او الثمن صح والا فلا وكذا ان بين النوع ولم يبين الوصف كالجودة انتهى (قوله وبين قدره او دفع ثمنه) فلو قال اشتري طعاما اي من غير دفع ثمن ولا بيان مقدار لم يجز على الاصح فاداهما احب البصر (قوله وقع في عرفنا) هذه عبارة البرازي وفي عرف الكوفة الى البرود فبقوله وفي عرف القاهرة على الطبخ بالمرق والجم انتهى بصر (قوله وبه قالت الثلاثة) عبارة العيني والقياس ان يتناول كل مطعوم لانه اسم له وبه قالت الثلاثة وعليه الفتوى قاله الصدر الشهيد انتهى (قوله كما في العيني) اي فانه يعتبر فيه العرف وقد علمت ان العرف يختلف (قوله ولود واء الخ) هذا انما ذكره البرازي في الايمان لافي الوصية قال في الجبر ومن ايمانها اي البرازية لا يابا كل طعاما فاكل دواء ليس بطعام ولا غذاء كالسقمونيا لا يثبت ولو به سلامة كالسكنجبين يثبت انتهى ولعل الشرح قصد بذلك التنبية على ان الوصية في حكم العيني والسكنجبين بالنون وباللام خل وعسل (قوله والوكيل الرد بالعيب) ولورني به زمه والموكل ان شاء قبله وان شاء ازم الوكيل وقبل ان يلزم الوكيل لو هلك يهلك من مال الموكل برازية (قوله وكذا الوكيل بالبيع) اي فانه يرد عليه مادام الوكيل حيا عاقلا من اهل لزوم العهدة فان كان مجبوراً يرد على الموكل والموكل اجنبي في الخصومة بالعيب فلو اقر الموكل بالعيب وانكره الوكيل فانه لا يلزم الوكيل ولا الموكل شيء لان الخصومة فيه من حقوق العقد والموكل اجنبي فيها واقرار الوكيل بالبيع بالعيب وجب رده عليه ولو انكره الموكل لكن اقراره صحيح في حق نفسه لافي حق الموكل لانتهاء وكالته بالتسليم فلا يكون قوله لازماً على الموكل الا ان يكون عيباً لا يحدث مثله في تلك المدة للقطع بقيام العيب عند الموكل وان امكن حدوث مثله في المدة لا يرد على الموكل الا بغيره ان على كونه عند موكله ولا يخلقه فان نكل رده والا لزم الوكيل بجر من البرازية (قوله وهذا اذا رسله) لا حاجة اليه مع قول المتن مادام المبيع في يده انتهى حلي (قوله بالتسليم) اي الى الموكل (قوله فله الفسخ مطلقاً) ولو سلم المبيع الى المشتري ولو دفع الثمن الى الموكل فله الفسخ بغير اذن الموكل ويسترد الثمن منه بغير رضا (قوله ولو وكيل) اي بالشرأ (قوله بغير دفعه من ماله) وان لم يكن الدفع بامره به صريحاً فليس بمشروع لان الحقوق لما كانت راجعة اليه وقد علمه الموكل فيكون راضياً بدفعه من ماله (قوله بالاولى) متعلق بقوله اولاً ووجه الاول انه مع الدفع رجايتهم انه متبرع بدفع الثمن فلا يجهسه انتهى حلي عن البصر (قوله لانه كالبائع) فله لقوله والوكيل حبس المبيع (قوله ولو اشتراه الوكيل بنقد) اي بغير حال ولو مؤجل تأجل في حق الموكل ايضا فليس للوكيل طلبه حالاً بصر (قوله وهي الحيلة) اي في تأجيله على الوكيل وحلوله على الموكل (قوله ولو وهبه كل الثمن) اي جله واحدة اما لو وهب له نصفه ثم وهب له النصف الاخر لا يرجع الوكيل على الاخر الا بالخصومة الاخرى لان الاول حط والثاني هبة (قوله ولو بعضه) ولو اكره اكسعيه من الف (ثقة) الوكيل بالشرأ اذا اشترى ما امر به ثم اتفق الدراهم بعد ما سلم الى الاخر ثم نقد البائع غيرهما جز ولو اشترى بدنانير غيرهما ثم نقد دنانير الموكل فالشرأ للوكيل وضمن للموكل دنانيره للتعدي خلاصة وبطالب وكيل الشرأ بالثمن ولو من مال نفسه لا وكيل البيع لو لم يقبض الثمن حتى لقي الموكل فقال بعث فوبك من فلان فانا اقضيك عنه ثمنه فهو متطوع ولا يرجع على المشتري ولو قال انا اقضيكه عنه على ان يكون المال الذي على المشتري لم يجز ورجع الوكيل على موكله بما دفع يباع عنده بضائع للناظر امره ببيعها فباعها بغير مسمى فبطل الثمن من ماله الى اصحابها على ان ائتمن ماله اذا قبضها فافلس المشترون فللبائع ان يسترد ما دفع الى اصحاب البضائع انتهى الوصي اذا نقد الوصية من مال نفسه له ان يرجع في تركه الميت على كل حال سواء كان وارثاً او كانت الوصية للعبد ولم تكن وعليه الفتوى انتهى (قوله هلك المبيع من يده قبل حبسه) ولو هلك الثمن في يده من مال الاخر ايضاً وان اشترى ثم تقدمه الموكل فله ان يثمن قبل دفعه الى البائع عند الوكيل

بمقتضى قوله ولا يجوز (قوله) سكنجبين زادي
البرازية او قد يترك كذا اقتضوا (قوله) يسم ذلك
(قوله) لا يصح ولاقى جبهة الملبس (قوله) فان سمي
وكاه (قوله) بشرأ ثوب او دابة لا يصح (قوله) طعام ودين
غنا (قوله) الجبهة الفاحشة (قوله) وبشرأ طعام ودين
قدرة اودع ثمنه وقع في عرفنا (قوله) على المتكسب
المعيار (قوله) من كل مطعوم ويجوز
اكره بلا اتمام (قوله) عيني وغيره اعتبارا
خاتم الثلاثة (قوله) وفي الوصية (قوله) اي لشخص
للعرف كما في العيني (قوله) مطعوم (قوله) ولو دواء به سلامة
بطعام يدخل كل مطعوم (قوله) ولو دواء به سلامة
للسكنجبين برازية (قوله) متعلق بالحقوق به (قوله) ولو اذنه
مادام المبيع في يده (قوله) موت الوكيل (قوله) وكذا
او وصية ذلك بعد موته (قوله) اي الرد بالعيب (قوله) فلو سلمه الى
او وصية ذلك (قوله) اذا رسله (قوله) او كاله
يكونا فلو كاله (قوله) اذا رسله (قوله) لا تنهيه (قوله) الفسخ
الوكيل بالبيع وهذا (قوله) لا تنهيه (قوله) الفسخ
وكاله امتنع رده الا بامر (قوله) فاصدا فله الفسخ
بالتسليم بخلاف وكيل باع فاصدا فله الفسخ (قوله) حبس
مطلقا لحق الشرع فنية (قوله) الوكيل (قوله) من ماله اولاً
المبيع بغير دفعه (قوله) الوكيل (قوله) الوكيل (قوله) حالاً
بالاولى لانه كالبائع (قوله) ولو اشتراه (قوله) الطالبة به حالاً
في اجله البائع كان للوكيل الرجوع على الثمن بغير
وهي الحيلة خلاصة رده على البائع لانه حط بصر (قوله) هلك
بمكة ولو بعضه رجع بالبائع لانه حط بصر (قوله) هلك
المبيع من يده قبل حبسه (قوله) هلك (قوله) من مال موكله
ولم يفسد الثمن (قوله) لان يده كيد

لا يشترى لنفسه انتهى حلي (قوله والفرق في الواني) اي الفرق بين التوكيل بشرائه وبينه بشكاح حقيقة
 منه كور في الواني محشي الذرر اقول ذكره الا يلى حيث قال لان الشكاح الذي اتي به الوكيل غير داخل تحت
 امره لان الداخل تحت وكالة شكاح مضاف الى الموكل فكان مخالفا باضافته الى نفسه فانه زل وفي الوكالة
 بالشراء الداخل فيها شراء مطلق غير مقيد بالاضافة الى الموكل فكل شيء اتي به لا يكون مخالفا به اذ لا يعتبر
 في المطلق الاذاته دون صفاته فيتناول الذات على اي صفة كانت فيكون موافقا بذلك حتى لو خالف مقتضى
 كلام الامر في جنس الثمن وقدره كان مثله انتهى حلي قلت حاصله ان الشكاح من العقود التي تضاف الى الموكل
 ولا تتحقق له الا بالاضافة بخلاف الشراء فانه يكون للموكل ولو اضافه الوكيل الى نفسه كما يعلم مما مر (قوله غير
 الموكل) بالجر نعت لشيء وهو مطابق له في التنكير لان اضافته لا تنفيده زعم بقا لتوغل في الابهام واحترزه
 عما اذا وكله بشرأ شيء بعينه وكان ذلك الشيء نفس الموكل كما لو وكل عبدا رجلا بشرأه من سيده فاشتراه
 فان الشراء يقع للوكيل وسيأتي انتهى حلي (قوله لا يشترى لنفسه) جواب لو انتهى حلي (قوله بالاولى) قال
 في البحر واشار بقوله لنفسه الى انه لا يشترى لموكل آخر بالاولى فلو اشتراه للثاني كان الاول ان لم يقبل وكالة الثاني
 بحضرة الاول والا فهو للثاني وان كان الاول وكله بشرأه بالف والثاني بماثه دينار فاشتراه بمائة فهو للثاني
 لانه يملك شراؤه لنفسه بمائة فيملك شراؤه لغيره ايضا بخلاف الفصل الاول انتهى حلي قال العلامة المقدسي
 فلو اضافه الى الثاني ينبغي ان يكون للثاني كما لو قبل وكالة الثاني بحضرة الاول واشتراه بماثه الثاني مخالفا
 للاول انتهى (قوله عند ضيعة) فان صرح بان يشترى لنفسه والموكل حاضر كان المشتري له لانه ان يعزل
 نفسه بحضرة الموكل وليس له العزل من غير علمه انتهى حلي من البحر (قوله دفعا للغير) اي انما منع شراؤه
 لنفسه لانه يؤدي الى تغير الامر من حيث انه اعتمد عليه ولان فيه عزل نفسه ولا يملكه الا بمحض من الموكل
 كذا في الهداية (قوله فلو اشتراه) تفريع على قوله حيث لم يكن مخالفا انتهى حلي (قوله بغير التقود) اي فيما اذام
 يكن مسمى وقوله او بخلاف مسمى اي فيما اذا مسمى الثمن حلي عن الهداية واطلق في المخالفة فمثل المخالفة
 في الجنس والقدر (تنبيه) في البحر عن الوقعات الحسامية قال الاسير لرجل اشترى بالف فاشتراه بمائة دينار
 او بعرض جازوه ان يرجع على الاسير بالالف والوكيل بالشراء بالف درهم اذا اشترى بمائة دينار او بعرض لا يلزم
 الموكل شيء اه وفي خزانة المختار من الصرف الاسير اذا امر رجلا ان يديه بالف فقدمه بالفين يرجع بالفين عليه
 وليس بمنزلة الوكيل بالشراء انتهى (قوله الا اذا ائوه للموكل او شرا بماله) التفصيل كما في التبيين والبحران يقال
 ان اضاف العقد الى مال احدهما كان المشتري له وان اضاف الى مال مطلق فان انتقضا على نية احدهما كان له
 وان اختلفا حكم التقود وان انتقضا على عدم النية كان للعاقدة عند محمد وحكم النقد عند ابى يوسف اذا عرفت
 هذا فتقوله الا اذا ائوه للموكل يجب حله على ما اذا لم يصف العقد الى مال نفسه سواء اضافه الى مال الموكل او الى
 مال مطلق وسواء تقدم الثمن من ماله او من مال الموكل وقوله او شرا بماله المراد منه الاضافة الى مال الموكل
 كما في الهداية وغيرها سواء انتقضا على وجود النية لاحدهما او عدمها واختلفا وسواء تقدم من ماله او من مال
 الموكل وقوله ولو تنكازا في النية يعني عند الاضافة الى مال مطلق ومثله قوله ولو توافقا وقوله روايتان اراد به قول
 الصحاحين كما قدمنا انتهى حلي وفي هذا ما يفيد صحة تعيين الوكيل فلو وكله واحد بشرأه عبدا بين جنسه وثنه
 والاخر بمنزلة ذلك فاشترى عبدا واحدا بذلك الجنس والتمن فانه يعمل به عينه وان مات فعلى من عين وذكر
 الشرح انه اذا تقدم من مال الموكل فيما اشتراه لنفسه يجب عليه الضمان انتهى وذكر في بيع الفضولي ان من قضى
 دينه بمال الغير صار مستقر ضا في ضمن القضاء فيضمن مثله ان كان مثليا وقيمته ان كان قيميا اه ومن يبيع الثمانية لنفسه
 امرأته امرت زوجها ان يبيع جاريتها واشترى بها اخرى ففعل ثم قال الزوج اشترى الجارية الثانية لنفسه
 وجعلت من جاريتك ديننا على نفسي قالوا الجارية الثانية للمرأة ولا يصدق الزوج انه اشترى لنفسه وكذا
 لو قال الزوج بعد الشراء هذه الجارية التي امرتني بشرأها اشترى بها لنفسه فالجارية للمرأة ولا يقبل قول الزوج
 انتهى حلي (قوله فذلك) الصواب اسقاطه لما فانه لقوله وهو حلي انتهى حلي (قوله قائم) لاحاجة اليه انتهى
 حلي (قوله لاخباره عن امره) يملك استئنافه يجعل الشراء للموكل وذلك لان الوكيل بشرأ شيء بهينه لا يملك
 شراؤه لنفسه بمثل ذلك الثمن في حال غيبته (قوله فكذلك الحكم) اي يكون القول للمأمور لانه ان يرد

والفرق في الواني (غير الموكل لا يشترى لنفسه)
 ولا لموكل آخر بالاولى (عند غيبته سبب لم يكن
 مخالفا) دفعا للغير (قوله اشترى بغير التقود
 او بخلاف مسمى) كما قلناه مسمى (قوله بغير عيب
 الشراء للوكيل) وان (قوله شراؤه للموكل) وقت
 المصادقة (قوله لا وكيل الا اذا ائوه للموكل ولو
 قال شراؤه او شرا بماله) اي بما مال الموكل ولو اضاف
 الشراء في النية حكم بالنقد اجماعا ولو اضاف
 تنكازا في النية فربما كان (قوله انما منع شراؤه
 انما لم يحضره وقال موكله بل شراؤه لنفسه
 لموكله هو ذلك (معناه وهو حلي) قائم (قوله لا
 فان كان العبد مطلقا) تنكازا في النية او لا
 للمأمور اجماعا (قوله ان من ماله) (قوله لا
 من ماله) يملك استئنافه (قوله الحكم) (قوله
 (التمن منقول فكذلك) لانه ينكر الرجوع
 منقول (قوله للموكل) (قوله وهو حلي او ممتنع
 عليه (قوله العبد) (قوله ان الثمن منقول)
 (قوله اي يكون للمأمور) (قوله خلافا لهما
 فكذلك) (قوله الا فلا) (قوله انما لا يملكه
 لانه لا يملك هذا العبد وقبضه ثم انكر الاسير
 انكر المشتري ان عمره انما اقتضه لا قراره بتوكيله
 ولما انكره (قوله الان يقول عرو لم امس به)

يخرج عن عهدة الأمانة فيقبل قوله (قوله لأنه يشكر الرجوع عليه بالثمن) والقول للمسكر (قوله والا)
 أي وإن لم يكن الثمن منقودا سراً كان العبد حياً أم يميتاً انتهى حلي (قوله للثمة) فإنه يحتمل أنه اشتراه لنفسه
 فلما رأى الصفة خاسرة أراد الزامه للموكل انتهى حلي (قوله خلافاً لهما) يوهم أن خلافاً لهما في الصورتين
 الداخلتين تحت الاعم ان خلافاً لهما فيما إذا كان منكر أحياء واليهم غير منقود فقط انتهى حلي فقالا إن القول
 في ذلك للمأمور لأنه يملك استئناف الشرأ فلا يثبت في الأخبار منه بصر (قوله بتوصيته) متعلق بالانقرار
 (قوله بقوله يعني) تصويراً للاقرار ودلت المسئلة على أن يعنى لفلان ليس إضافة إلى فلان والا كان عقد فضولي
 لأن قوله لفلان يحتمل أن يكون لشفاعة فلان انتهى وصورة الإضافة أن يقول بع عبدك من فلان كما في الفسخ
 من الفضولي (قوله إلا أن يسلم المشتري إليه) قيد بالتسليم لأن حر الوفاً لم يثبت بعد قوله لم آسره لا يعتبر والعبد
 للمشتري لأن العقد نافذ على المشتري والأجازة لما لحق الموقوف لا الجائز معراج (قوله للعرف) أي ولوجود
 التراخي وهو المعتبر في باب المعاوضات المالية لقوله تعالى إلا أن تكون فجارة من تراخي منكم اهـ (قوله معينين)
 إنما اقتصر عليه ليتأتى له الكلام عند تعيين فانه في المعينين فقط (قوله إذا فواء للموكل) قيد في غير المعينين (قوله
 كما صر) قرياً في قوله وإن يغير عنه فالشرأ للوكيل إلا إذا فواء للموكل وإني به تبيناً على ذكر الحكم هنا قرياً
 وإن لم يكن في عبارة البصر (قوله صرح عن الأمر) لأن التوكيل مطلق أي عن قيد المعينة وقد لا يتفق الجمع بينهما
 (قوله بخلاف وكيل البيع) فله أن يبيع بغير فاحش عند الامام جوى (قوله أو اقل صرح) لأنه قابل الالف بهما
 وفيهما ما سوا آفة قسم بينهما نصفين دلالة فكان أمراً بشراً كل واحد منهما بمقتضى ما سواه ثم إن الشرأ بهما موافقة
 وبأقل منها مخالفة التي خير وبالزيادة إلى شملت الزيادة أو كثرت انتهى بصر (قوله من المعينين مثلاً) أي وبالجماعة
 وليس المراد غير المعينين أيضاً لعدم تأني ذلك فيه (قوله لحصول المقصود) وهو تحصيل العبدين (قوله وجوزاء الخ)
 فيجوز شرأ أحدهما بغير يسير عندهما (قوله بشرأ شيء معين) لا حاجة إليه مع قول المتن وعينه انتهى حلي
 (قوله وعينه) إنما جاز لأن في تعيين المبيع تعيين البائع ولو عين البائع يجوز أن يبي (قوله وجعل البائع وكيلاً
 بالقبض) راجع إلى الصورتين (قوله بخلاف غير المعين) أي من مبيع وبائع (قوله لأن توكيل المجهول باطل)
 هذا تعميل غير الاتي له من قوله بناء على أنه جاز فيما ذكره لأن البائع قد يكون مجهولاً في الصورة الأولى فالأولى
 الاقتصاص على ما يأتي (قوله فهلاكه عليه) إذا لم يقبضه الأمر وإن قبضه الأمر فهو يبيع له بالتعاطي (قوله
 خلافاً لهما) فقالا يلزم الأمر بقبض المأمور (قوله أن يسلم) أي يعقد عقد السلم بما عليه أو يعقد عقد الصرف
 بما عليه (قوله بناء على) هذا بيان للدليل لئلا يسلل أصحابنا أن لا يسلل العقد فصار الإطلاق والتقييد فيه سراً
 دينا كان أو عيناً الأثرى لو تباعا عينا بدين ثم تصاد ما أن لا يدين لا يسلل العقد فصار الإطلاق والتقييد فيه سراً
 فيصح التوكيل ويلزم الأمر لأن يده كيدته وللأمام أنها تعين في الوكالات الأثرى أنه لو قيد الوكالة بالعين منها
 أو بالدين ثم استهلك العين أو سقط الدين بطلت الوكالة وإذا أعليت كان هذا تخليك الدين من غير من عليه الدين من
 غير أن يوكله بقبضه وذلك لا يجوز كما إذا اشترى بدين على غير المشتري انتهى بصر وفي الحوى والتعليل الصحيح
 أن تخليك الدين من غير المدين لا يجوز فكذا التوكيل به وإنما جاز في المعين لكونه أمراً بالقبض ثم بالتخليك
 لا توكيلاً للدين بالتخليك وفي الأمر بالسلام والشرأ والصرف جهالة التملك فلم يصح وذلك لأن دراهم الوكالة
 لا تعين قبل التسليم بخلاف ويعدده على الصحيح فلما قال لغيره اشترى بهذه الألف الدراهم جارية وأرام الدراهم
 ولم يسلمها إلى الوكيل حتى مرقت أو اشترى جارية بالف لزم الموكل ولو كان الموكل دفع الدراهم إلى الوكيل
 فسرق من يده لأخضاع عليه فإن اشترى بعد ذلك نفذ الشرأ عليه وإن هلك بعد الشرأ فالشرأ للموكل
 ويرجع مثله فإن اختلفا في كون الهلاك قبله أو بعده فالقول للأمر مع عينه (قوله يجعله المال لله) أي
 والتفريق نائب عنه والباء السببية (قوله وكذا الوامر بشرأ عبد) أي من الأجرة (قوله لأنه لا يجد الأجر) أي المؤجر
 وهو بطل ما قبله (قوله بعمل المؤجر) بفتح الجيم أي العين المستأجرة انتهى حلي (قوله كالمؤجر) بكسر الجيم
 انتهى حلي (قوله وبعد الوجوب) بأن ضمت المدة أو شرط تعجيلها وهذا في المصنف لأنه قال مما عليه ومعهومه
 إذا لم يكن عليه لا يجوز وهو ما صرح به فاضحاً خان فتنه (قوله قيل على الخلاف) فالأمام لا يجيزه إلا إذا عين
 المبيع أو البائع ولا ينفذ على المأمور عنده ونفذ عندهما على الأمر فيهما (قوله لأنه أمين) ادعى الخروج

أي بالشرأ فلا يأخذ هو ولا أنقر المشتري
 أن يبرأه (الأن يسلم المشتري إليه) أي إلى
 عرولاً بالتسليم على وجه البيع مع التعاطي
 وإن لم يوجد فقد آتاه الثمن للعرف (أمره بشراً
 معينين) أو غير معينين إذا فواء للموكل
 شئين معينين (المال أنه) لم يسم غناً فاشترى له
 كما صر بصر (ن المال أنه) بصرية (نفاقين
 أحدهما بقدر قيمته أو زيادة) بصرية (نفاقين
 الناس فيما صرح) عن الأمر بغير فاحش إجماعاً
 لو كبل وكبل البيع كما صرح (نفاقين
 بخلاف وكيل البيع وقبضها سراً فاشترى أحدهما
 بشرأتهما بالف وقبضها سراً فاشترى أحدهما
 بقبضه أو أقل صرح (لو بالأكثر) ولو يسيراً (لا
 يلزم الأمر) إلا أن يشتري الثاني من المعينين
 مثلاً (جما في) من الألف (قبل الخصومة)
 لحصول المقصود وجوزاء الخ (بشرأ شيء معين
 الأنس) أو أصدر رجل مدونه (بشرأ شيء معين
 بدين له عليه وعينه أو) عين (البائع صرح)
 وجعل البائع وكيلاً بالقبض ولا تعين لأن توكيل
 بالتسليم إليه بخلاف غير المعين (قوله فلا) يلزم
 المجهول باطل (قوله على المأمور) فله أن يسلم ما عليه
 الأمر (قوله بخلاف الوامر) أن يسلم ما عليه
 لهما وكذا الخلاف في الوكالات
 أو يصرفه بناء على تعيين النفوذ في الوكالات
 عنده وعدم تعيينها في المعاوضات عندهما
 (ولو امره) أي أمر رجل مدونه (بالتصدق بما
 عليه صرح) أمره يجعله المال لله وهو معلوم
 (كما صرح امره) لو امره الأجر (وكذا الوامر
 ما استأجره مما عليه من الأجرة) وكذا الوامر
 بشرأ عبد يسوق الدابة وينفق على ما صرح
 اتفاقاً للضرورة لأنه لا يجد الأجر كل وقت
 لجعل المؤجر كالمؤجر في القبض

في صورتي المدفع وعدمه اذا كانت القيمة مائة ونصف الثمن (قوله لكن جزم الوافي بانه تعريف) وهو غير مستند
 فيما قاله الرئس صريح بل قال انشاء كلامه لا ينفك الجسه لا يقال اذا كان الغبن فاحشا لا يلزم العبد على الا
 سواء حلف اذ لم يحلف فلا يكون لليمين قاطعة ويكون قول الشيخ بلايين في موضعه لانا نقول فانه ان المأمور
 قد يتضرر ببقاء العبد فلو استخلف الامر يحتمل ان يقر باشتراؤه باكثر من مئتيه بانه يتفان فيه الناس
 ويتصادف عليه فلا بد في تصديقه من يمين ثلاثه قوت عليه مثل هذا الغرض مع ما فيه من رعاية حق خفي وهو
 كون مقدار الثمن اليسير موضوعا عن الوكلاء انتهى وادعاء التعريف من الافاضل من غير نقل من مدعيه سوء
 ظن بهم وتخطئة لهم في غير عملها (قوله فالتقول للامر) لكون المأمور مخالفا بشرائه بالغبن الفاحش (قوله
 لكن في الاشياء الخ) اي وهذه المسئلة الاولى التي جعل القول فيها له امور وهو الوكيل ليست من المستثنى لكن
 قوله صدق لانه امين لا يغير رضى اليمين عنه ولا يصح ان يكون استدراكا على ما قبله لانه في الموكل وهذا في الوكيل
 فلا حاجة الى هذه العبارة وقالوا ان الوكيل اذا اراد الخروج من الضمان فالتقول بقوله وان اراد الرجوع فلا بد من
 البيضة (قوله الا في اربع) الاولى الوكيل بقبض الدين اذا ادعى بعدم موت الموكل انه كان قبضه في حياته ودفعه له
 فانه لا يقبل قوله الابينة كافي للولوية وقيل على صاحب الاشياء ايمن لهذا الاستثناء اصل بل هو مخالف
 لما صرحوا به وقد اختلف بعض المفتين بظاهر عبارة الاشياء وتقرر الكلام بما يدفع الا يمام ان الوكيل امان يكون
 وكيلا بقبض دين ثابت لموكله في ذمة غيره اذ ين استقرضه الموكل بنفسه ووكله في قبضه واذا ادعى الوكيل
 اتصال ما قبضه لموكله امانا تكون دعوته في حياة موكله او بعد موته وفي كل منهما يقبل قول الوكيل بيمينه
 لبرائة ذمته بكل حال واما سرية قوله على موكله ليرأى غيره فهو خاص بما اذا ادعى الوكيل حال حياته موكله
 بالقبض واما بعد موته فلا تثبت به برأيه الغريم الابينة بقيمة او تصديق الورثة على قبض الوكيل ولو اذكروا
 اتصاله لموكله واما الوكيل بقبض ما استدانه الموكل فلا يسري قوله على موكله حال حياته اذا انكره قبضه على
 المفتي به كما بعد موته فلا بد من البرهان اهـ سوى مستشهد على ما ذكره عبارة الولوية الثانية اذا ادعى الوكيل
 بعدم موت الموكل انه اشترى نفسه وكان الثمن منقودا لان نقدا مال الامر دليل على انه اشترى لادى بخلاف
 ما اذا لم يكن الثمن منقودا حيث يكون القول للوكيل انه اشترى لنفسه لان الثمن لم يطهر الا ان والوارث يدعيه
 في ذمة من سابق والوكيل ينكر فلا تقبل الدعوى الابينة الثالثة اذا قال بعد موته بعنه امس وكذب الموكل صورته
 وكذبه بالبيع ثم قال له في غدا خذ جثتك من الوكالة فقال قد بعته امس لم يصدق لانه حكى امر الاجل انشاء
 للصال وكذا الوكيل بالاعتقاد ولو قال الوكيل بعته واما وكيل فقال الامر صلتك لم يصدق الموكل اهـ الرابعة
 اذا قال الوكيل بعد موت الموكل بعته من فلان بالنف درهم وقبضتها وهلك وكذب الورثة في البيع فانه
 لا يصدق ان كان المبيع قائما بعينه بخلاف ما اذا كان مستهلكا فاذا كذب الورثة في البيع لا يصدق الا ان يقيم
 بيته انه باع في حياته الا مرفان لم يقيم البيعة رد البيع وضمن الوكيل الثمن للمشتري كذا في كافي الحاكم هذا اذا
 كان المبيع قائما لان ملك الورثة ظاهر فيه فالوكيل بهذا الاخبار يريد ازالة ملكهم ظاهرا فيه فلم يصح اخباره
 اما لو كان هالكا فالوكيل بهذا الاخبار لا يريد ازالة ملك الورثة بل ينكر وجوب الضمان باضافة البيع الى الموكل
 سال الحياة والورثة يدعون الضمان بالبيع بعد الموت فيكون القول قول المنكر اشبه بغيري (قوله يتحققان) لان
 الموكل والوكيل زلا مثله البائع والمشتري وقد اختلفا وموجب الضمان ثم يفسخ العقد الذي جرى بينهما حكما
 فيلزم المبيع المأمور اهـ (قوله وكذا) اي يتحققان (قوله على الاظهر) وهو قول ابي منصور وعليه المعظم لان
 البائع بعد استيفاء الثمن اجنبي عنهم وقبله اجنبي عن الموكل اذ لم يجر بينهما معة فلا يصدق عليه فبقى الخلاف
 فيتحققان وقيل لا تتحقق لانه ارفع الخلاف بتصديق البائع وصحة قاضي خان بما للفقهاء ابي جعفر قال تصحيح
 قد اختلف (قوله وان اختلفا في مقداره) اي في تسمية مقداره كمدل عليه التصور (قوله فالتقول للامر بيمينه)
 لان ذلك يستفاد من جهته فكان القول قوله ويلزم العبد المأمور لمخالفته اهـ (قوله لانها اكثر اثباتا) انت الضمير
 باعتبار كون البرهان بينة (قوله بشر آخيه) المراد به قريب ذورحم محرم منه (قوله ويكون الوكيل مشتريا) هذا

في صورتي المدفع وعدمه اذا كانت القيمة مائة ونصف الثمن (قوله لكن جزم الوافي بانه تعريف) وهو غير مستند
 فيما قاله الرئس صريح بل قال انشاء كلامه لا ينفك الجسه لا يقال اذا كان الغبن فاحشا لا يلزم العبد على الا
 سواء حلف اذ لم يحلف فلا يكون لليمين قاطعة ويكون قول الشيخ بلايين في موضعه لانا نقول فانه ان المأمور
 قد يتضرر ببقاء العبد فلو استخلف الامر يحتمل ان يقر باشتراؤه باكثر من مئتيه بانه يتفان فيه الناس
 ويتصادف عليه فلا بد في تصديقه من يمين ثلاثه قوت عليه مثل هذا الغرض مع ما فيه من رعاية حق خفي وهو
 كون مقدار الثمن اليسير موضوعا عن الوكلاء انتهى وادعاء التعريف من الافاضل من غير نقل من مدعيه سوء
 ظن بهم وتخطئة لهم في غير عملها (قوله فالتقول للامر) لكون المأمور مخالفا بشرائه بالغبن الفاحش (قوله
 لكن في الاشياء الخ) اي وهذه المسئلة الاولى التي جعل القول فيها له امور وهو الوكيل ليست من المستثنى لكن
 قوله صدق لانه امين لا يغير رضى اليمين عنه ولا يصح ان يكون استدراكا على ما قبله لانه في الموكل وهذا في الوكيل
 فلا حاجة الى هذه العبارة وقالوا ان الوكيل اذا اراد الخروج من الضمان فالتقول بقوله وان اراد الرجوع فلا بد من
 البيضة (قوله الا في اربع) الاولى الوكيل بقبض الدين اذا ادعى بعدم موت الموكل انه كان قبضه في حياته ودفعه له
 فانه لا يقبل قوله الابينة كافي للولوية وقيل على صاحب الاشياء ايمن لهذا الاستثناء اصل بل هو مخالف
 لما صرحوا به وقد اختلف بعض المفتين بظاهر عبارة الاشياء وتقرر الكلام بما يدفع الا يمام ان الوكيل امان يكون
 وكيلا بقبض دين ثابت لموكله في ذمة غيره اذ ين استقرضه الموكل بنفسه ووكله في قبضه واذا ادعى الوكيل
 اتصال ما قبضه لموكله امانا تكون دعوته في حياة موكله او بعد موته وفي كل منهما يقبل قول الوكيل بيمينه
 لبرائة ذمته بكل حال واما سرية قوله على موكله ليرأى غيره فهو خاص بما اذا ادعى الوكيل حال حياته موكله
 بالقبض واما بعد موته فلا تثبت به برأيه الغريم الابينة بقيمة او تصديق الورثة على قبض الوكيل ولو اذكروا
 اتصاله لموكله واما الوكيل بقبض ما استدانه الموكل فلا يسري قوله على موكله حال حياته اذا انكره قبضه على
 المفتي به كما بعد موته فلا بد من البرهان اهـ سوى مستشهد على ما ذكره عبارة الولوية الثانية اذا ادعى الوكيل
 بعدم موت الموكل انه اشترى نفسه وكان الثمن منقودا لان نقدا مال الامر دليل على انه اشترى لادى بخلاف
 ما اذا لم يكن الثمن منقودا حيث يكون القول للوكيل انه اشترى لنفسه لان الثمن لم يطهر الا ان والوارث يدعيه
 في ذمة من سابق والوكيل ينكر فلا تقبل الدعوى الابينة الثالثة اذا قال بعد موته بعنه امس وكذب الموكل صورته
 وكذبه بالبيع ثم قال له في غدا خذ جثتك من الوكالة فقال قد بعته امس لم يصدق لانه حكى امر الاجل انشاء
 للصال وكذا الوكيل بالاعتقاد ولو قال الوكيل بعته واما وكيل فقال الامر صلتك لم يصدق الموكل اهـ الرابعة
 اذا قال الوكيل بعد موت الموكل بعته من فلان بالنف درهم وقبضتها وهلك وكذب الورثة في البيع فانه
 لا يصدق ان كان المبيع قائما بعينه بخلاف ما اذا كان مستهلكا فاذا كذب الورثة في البيع لا يصدق الا ان يقيم
 بيته انه باع في حياته الا مرفان لم يقيم البيعة رد البيع وضمن الوكيل الثمن للمشتري كذا في كافي الحاكم هذا اذا
 كان المبيع قائما لان ملك الورثة ظاهر فيه فالوكيل بهذا الاخبار يريد ازالة ملكهم ظاهرا فيه فلم يصح اخباره
 اما لو كان هالكا فالوكيل بهذا الاخبار لا يريد ازالة ملك الورثة بل ينكر وجوب الضمان باضافة البيع الى الموكل
 سال الحياة والورثة يدعون الضمان بالبيع بعد الموت فيكون القول قول المنكر اشبه بغيري (قوله يتحققان) لان
 الموكل والوكيل زلا مثله البائع والمشتري وقد اختلفا وموجب الضمان ثم يفسخ العقد الذي جرى بينهما حكما
 فيلزم المبيع المأمور اهـ (قوله وكذا) اي يتحققان (قوله على الاظهر) وهو قول ابي منصور وعليه المعظم لان
 البائع بعد استيفاء الثمن اجنبي عنهم وقبله اجنبي عن الموكل اذ لم يجر بينهما معة فلا يصدق عليه فبقى الخلاف
 فيتحققان وقيل لا تتحقق لانه ارفع الخلاف بتصديق البائع وصحة قاضي خان بما للفقهاء ابي جعفر قال تصحيح
 قد اختلف (قوله وان اختلفا في مقداره) اي في تسمية مقداره كمدل عليه التصور (قوله فالتقول للامر بيمينه)
 لان ذلك يستفاد من جهته فكان القول قوله ويلزم العبد المأمور لمخالفته اهـ (قوله لانها اكثر اثباتا) انت الضمير
 باعتبار كون البرهان بينة (قوله بشر آخيه) المراد به قريب ذورحم محرم منه (قوله ويكون الوكيل مشتريا) هذا

فإنه يطل ويبنى على ملك الموكل (قوله ولو امره عبد) الأولى حذفه
 لأنه أوجب ركائمه لفظية فإن المقصود أن العبد أمر رجلا أن يشتريه من يده (قوله ودفع المبلغ) فإذا لم يدفعه
 عتق على الفور وهي واحدة (قوله عتق على المال) لأن بيع العبد منه اعتاق وشراء العبد نفسه قبول الاعتاق
 بيد فصار كأنه اشترى نفسه لنفسه (قوله وكان الوكيل مقيرا) فلا ترجع الحقوق اليه فالمداينة بالالف الأخرى
 على العبد لا على الوكيل وهو الصحيح (قوله فيما) أي في صورتي ما إذا قال لنفسه أولا (قوله فلا يصح بدلا) إعلان
 الاداء فيما لأن المؤدى مملوك للسيد قبل الشراء وقبل العتق (قوله مع الشراء) ولو كان شراء حقيقة لكان
 فاسدا لجهالة الاجل وكذا قال في الجهر ولا يطل بالشرط الفاسد فلا بد منه خيار الشرط (قوله ومعه رجل
 آخر) صفقة واحدة (قوله فانه يصح فيما) أي في الحصة وعنت حصة الاب ولا يضمن عند الامام لشريكه
 لانعدام التعدي علم الشريك حاله اولا انتهى درر من الاعتاق (قوله لان الشرع جعله اعتاقا) لان ما وقع من
 العبد لم يكن صيغة تفيد الشراء فلم تعد انعقاد البيع في حق العبد (قوله لزوم الجمع) جواب سؤال حاصله لماذا
 لم يجعل اعتاقا في حق العبد ومفيد للمالك في حق صاحبه وحاصل ما اثار اليه من الجواب ان ذلك لا يستقيم
 لأنه يلزم منه استعمال اللفظ الواحد وهي الصيغة الصادرة في معناه المجازي وهو الاعتاق ومعناه الحقيقي
 وهو ثبوت الملك لهما (قوله ففعل) اشار به الى انه يتم بقول المولى بعت ولا يحتاج الى قول العبد قبلت وهو
 الذي في المعراج معزيا الى الظهيرية (قوله فهو لا مر) لان العبد يجوز توكيله في شراء نفسه لان الشراء يقع
 على ماليته وهو اجنبي عن نفسه من حيث المالية وليس للبائع حبس العبد لاختلاف الثمن لان العبد في يده نفسه
 والمبيع اذا كان في يد الوكيل بالشراء محض الى محاسن العقد لا يكره للبائع حتى يفسد له بالاعتقاد بغير غشيا
 بينه وبين المشتري فصار قابضا بالشراء حوى (قوله فالرد للعبد) لان الوكيل اصل في الحقوق والرد منها قوله
 وان لم يقل اقلان) بان قال بعتي نفسي او اطلق بان قال بعت نفسي اما الاول فلا نه قبول للعتق لان بيعه من نفسه
 اعتاق معنى وان كان بيعا لفظا فلم يقع اعتقالا واما الثاني فلان المطلق يصلح له اولا فلا يقع اعتقالا بالسلطه في
 نفسه لا بعقد البيع والشراء انتهى (قوله وعليه الثمن فيما) اما الاولى فمكتوبة وكذا ويرجع ما دفع
 على الامر واما في الثانية فمكتوبة اصيلا (قوله لزوم الجمع) جواب سؤال حاصله ان الوكيل هذا يجوز عليه
 فلا ترجع الحقوق اليه وهو انما يظهر في المسئلة الاولى (قوله ومائة) أي من الدراهم (قوله ولو بائة دينار) قال
 الشارح في باب ما يجوز من الاجارة ان الوكيل يبيع بالبيع بالقد درهم لو باعه بالف دينار لا ينقض بيعه (قوله
 خلاصة ودرر) نقله في الدرر عن الخلاصة الاولى الاقتصار على الخلاصة والله تعالى اعلم واستغفر الله للعظيم

(فصل لا بعقد وكيل البيع والشراء)

(قوله وكيل البيع الخ) شمل المضارب الا اذا كان يمثل القية فانه يجوز اتفقا لانه متصرف لنفسه من وجه
 وقيد بالوكيل لان الرضى لو باع منهم يمثل القية فانه يجوز ان حاجي فيه لا يجوز ان قل والمضارب كالوصي مزاج
 وفي جامع الفصولين لو باع القيم مال الوقف او اجر من لا تقبل شهادته لا يجوز عند الامام فاذا اجر دار الوقف
 من ابنه البالغ او اباه لم يجز عند الامام كثر من اجر المثل كبيع الوصي ولو اجر من نفسه يجوز لو خيرا والا لا انتهى
 وقيد بوكيل العقد احترامه وكيل القبض كما لو وكل شخصا بقبض دين على ابيه او ولده او مكاتب لولده او عبده
 فقال الوكيل قبضت الدين وهلك وكذبه الطالب فالتقول قول الوكيل انتهى (قوله ونحوها) كالتزويج مملوكه
 بتزويج فزوجه بنته ولو كبره او من لا تقبل شهادته لهما لا يجوز براية (قوله مع من ترد شهادته) ولو يمثل القية
 في احدي روايتين عن الامام وقيد بقوله لانه لو عقد على من ترد شهادته للموكل كايه وابنه ومكاتبه وعبده
 المديون جاز وكذا الوكيل العبد اذا باع من مولا ويعلم حكم عدم بيعه لنفسه بالاولى بغير (قوله للثمة) وهذا
 موضع ابدليل عدم قبول الشهادة ولان المسامح بينهم متصلة فصار بيعا من نفسه من وجه انتهى (قوله
 لا من عبده ومكاتبه) وابنه الصغير وشريكه مقارضة اما شريكه غنا فيجوز عقده معه اذا لم يكن ذلك
 من تجارتهما وقيد في المبسوط العبد بغير المديون اما لو كان مديونا فانه يجوز معراج (قوله كبيع من شئت)
 استدركه المقدسي بان الوكيل بمجرد الوكالة يبيع عن شاء ممنوع فان واصل انتمه مستثناة عن الوكالة والبيع
 اطلاقا ورده الحموي بان كون الوكيل يبيع عن شاء ممنوع فان واصل انتمه مستثناة عن الوكالة والبيع

في خلاف المبيع كما في خيار الشرط (وعتق
 العبد عابه) أي على الوكيل رجعه عتقه على
 موكلا جوازا خذ بنائية (و) لو امره عبد (بشراء
 نفسه الا من مولا لا يملك لنفسه فباعه على هذا
 الوكيل (السيد ما اشترى نفسه فباعه) وكان
 الوجه (عتق) على المال (ولا يؤاسيده) ولم
 او وكيل بذرا (وان قال) الوكيل (اشترى) ولم
 بقتل لنفسه (فالعبد) ملك (للمشتري) والالف
 السيد فيهما) لانه كسب عبده (وهي العبد
 الف اخرى في) الصورة (الاولى) بدل الاعتاق
 (ثم على المشتري) الف (مكتوبا في الثانية) لان
 الاول مال المولى فلا يصح بدلا (وشراء العبد
 من سيده اعتاق) فله واسم الشراء فلذا
 قال (فالشراء) العبد (نفسه اذا اشترى لنفسه
 الشراء بغير) فاصح في حصة اذا اشترى
 من مولا ومعه رجل) بخلاف ما في خيار
 (في حصة شريكه) فانه يصح فيه ما يبيع
 ولده مع رجل آخر فانه يبيع بالقد درهم لو باعه بالف دينار لا ينقض بيعه (قوله
 من مجتث الاختصاص والارق انه قد اتفق
 في الثاني لا الاول لان الشراء جعله اعتاقا
 ولذا بطل في حصة شريكه (فالعبد اذا اشترى لنفسه
 الحقيقة والجواز) قال لعبد اشترى نفسه
 مولا قال لولاه بعتي نفسي لقلان فعل
 اي باعه على هذا الوجه (فهو لا مر) فلو
 وجده عبدا ان علم به العبد فلا رد لان علم
 الوكيل كعلم الموصي (وان لم يقل لقلان عتق) لانه اتي
 للعبد اختيار (وان لم يقل لقلان عتق) لانه اتي
 بتصرف آخر فقتض عليه وعليه الثمن فيما
 روال جبره بعقد بائنه مقربا اذن المولى درر
 (فرع) الوكيل اذا خالف ان خلافا الى خبري
 الجنس كبيع العبد درهم فباع بالف ومائة فذرو
 جماعة دينار لا ولو خيرا خلاصة ودرر والله اعلم

معا واستعاقبا ولا فهي في ظاهر المدعى وان اعتبر قوله بخلاف اقتضاه منها رد عليه استرداد العين وقبض
 الهبة فانه ذكرهما فالمناسب حينئذ ان يجعله اثمانية (قوله فليس لاحدهما الانفراد) لان ما ذكره يحتاج الى
 الراي وفي الاشياء التي المفوض الى الاثنين لا يملك احدهما كالوكيلين والوصيين والناظرين والقاضيين
 والحكمين والمودعين والمشروط لهم ما لا يتبدل والادخال والخراج انتهى ومجمله اذا كان الناصب للناظرين
 قاضيا واحدا او الواقف اما لو كان كل منهما منصوب قاضيا بله فينفرد احدهما بالتصرف كما في الوصيين
 فانما على هذا التفصيل (قوله فان للواقف الانفراد دون فلان) لان الواقف هو الذي شرط لذلك الرجل
 وما شرطه لغيره فهو مشروط لنفسه يبرى (قوله والوكيل بقضاء الدين الخ) اعلم من هذا عبارة الاشياء حيث
 قال ولا يجبر الوكيل اذا امتنع عن فعل ما وكل فيه الا في مسائل وهي الثلاث الانية انتهى وعمله في المقتضات
 بان فعل ذلك ليس بواجب عليه (قوله او من مال موكله) فيه نظر فقد ذكر في تنوير البصائر انه يجبر على الدفع
 اذا كان عنده مال الموكل ويستضع (قوله اذا لم يكن للموكل على الوكيل دين) اي وقضا امره بقضاء دينه مما له
 عليه فانه يجبر كما يفيد مفهومه (قوله قال) اي المصنف (قوله لا يجبر عليه) اي على البيع (قوله ولو بطايعا)
 اي ولو كان التوكيل بطايعا وقوله على المقتدر راجع اليه اما اذا لم يكن بطايعا فلا خلاف في عدم الاجبار (قوله
 وعنى) مثله التدبير والكتابة كما في الاشياء (قوله لكونه متبرعا) علة لقوله لا يجبر (قوله اذ لو كانه بدفع عين)
 كما قال ادفع هذا الثوب الى فلان فيجبر على الدفع لان الثوب يحتمل ان يكون ملك فلان فيؤمر بالدفع اليه انتهى
 ثانية وكذا رد الوديعة لانه من باب دفع الامانة الى اهلها وهو قادر فيجبر عليه وهل يبرأ الموكل عن عهده ضمانا
 بمجرد الدفع للوكيل اولا الا اذا وصلت المالك لماره والظاهر الثاني الا اذا كان وكيلان من جانب المالك
 في استردادها حينئذ يبرأ الغاصب من ضمانهما بمجرد الدفع قال في الاشياء والمفوض والامانة سر آلتكن
 لا يجبر عليه الجمل اجمعي (قوله شرط فيه اربعة) قال النسفي رحمه الله تعالى في الكافي هذا اذا كان التناهي
 على البيع مشروطا في عقد الرهن فان كان بمقتضى الرهن ذكر شخص الائمة السرخصي انه في ظاهر الرواية
 لا يجبر العبد على البيع لان الرهن بالمرن قد تم بدونه وهو فوكيل مستأنف ليس في ضمن عقد لازم
 وعن ابي يوسف رحمه الله تعالى ان التوكيل بالبيع بعد الرهن يلحق باصل العقد ويصير كالمشروط فيه قال شيخ
 الاسلام خواهر زاده ونظر الاسلام البزدي هذه الرواية اصح لان محمد رحمه الله تعالى اطلق الجواب في الجماع
 الصغير والاصل ولم يفتصل بين ان يكون البيع مشروطا وغيره فظاهر ما اطلق يدل على انه مجبر في الحالتين
 انتهى من تنوير البصائر (قوله اطلب المدي) متعلق بوكله المقتدر والمراد ان المدي عليه وكل بطلب المدي
 وانما اجبر الوكيل فيما التملك حق الغير وهو المدي بالوكيل ولو لم يجبر بعد غيبة الموكل لتضرر المدي غاية الضرر
 مع تعلق حقه بالوكيل انتهى (قوله خلافا لما اتفق به قارى الهداية) هذا التركيب ظاهر في ان قارى الهداية
 يخالف في هذه الصور الثلاث مع ان مخالفت في مسألة المتن قال في المنع اقول ما ذكره مولانا من انه لا يجبر
 هو الذي عولنا عليه في هذا المختصر يخالف لما اتفق به شيخ الاسلام سراج الدين قارى الهداية فانه سئل هل
 يجبر الوكيل في دين وجب على موكله اذا كان للموكل مال تحت يده اي يد وكيله وامتنع الوكيل من اعطائه
 سواء كان الموكل غائبا او حاضرا فاجاب انما يجبر على دفع ما ثبت على موكله من الدين اذ ثبت ان الموكل
 امر الوكيل بدفع الدين او كان كفيلا ولا لا يجبر على سلبى والذي في تنوير البصائر ان عدم الجبر انما هو
 اذا كان ما موردا لدفع من مال نفسه وهو مراد قارى الهداية فيكون هو المقتدر (قوله وظاهر الاشياء ان
 الوكيل بالاجر يجبر) قال في الاشياء ولا يجبر الوكيل بغير اجر على تقاضى الثمن وانما يحيل الموكل حال في الحائنة
 الوكيل بالبيع اذا باع وامتنع عن استيفاء الثمن والتقاضى لا يجبر على ذلك ولكن يقال وكل اي الموكل باستيفاء
 الثمن فان كان الوكيل بالبيع وكذا بالاجر كالباع والمصارف ونحوهما يجبر على الاستيفاء وكذا المضارب اذا باع
 حال المضاربة وفي المال ربح يجبر على التقاضى واستيفاء الثمن وان لم يكن في المال ربح يقال له وكل رب المال
 بالاستيفاء وكذا المصنف اي صاحب الاشياء في الفن الثالث فيما اتفق فيه الوكيل والوصى انه لو استاجر الموكل
 للوكيل فان كان على عمل معلوم صحت والا لا انتهى وفي شرح الجمع لابن الضياء واما الذي يبيع بالاجر كالباع
 والمصارف فيجعل كاجارة صحيحة يحكم المعادة ويجبر على التقاضى والاستيفاء لانه وصل اليه بدل عمله كالمضارب

(كأنه كالة فليس لاحدهما الانفراد) جمع
 او الاستبدال مع فلان فان الواقف للواقف الانفراد
 دون فلان اشياء (والوكيل بقضاء الدين) من
 ماله او من مال موكله (لا يجبر عليه) اذ لم يكن
 للموكل على الوكيل دين وهي واقعة انصوري كما
 بسطه العمادى واعتده المصنف قال ومفاده
 ان الوكيل يبيع عين من مال الموكل
 لو فادينه لا يجبر عليه كالا يجبر الوكيل بنحو
 ثلاث ولو بدلها على المقتدر وعنى هبة من
 فلان ويبيع منه لكونه متبرعا الا في مسائل اذا
 وكله يبيع عين ثم يبيع او يبيع بطلب المدي
 او بعده في الاصح او يخصصه بطلب المدي
 وغاب المدي عليه اشياء خلافا لما اتفق به قارى
 الهداية قلت وظاهر الاشياء ان الوكيل
 الهداية قلت وظاهر الاشياء ان الوكيل
 بالاجر يجبر بتدبير ولا تقى مسئلة واقعة
 التقوى وراجع تنوير البصائر قوله في المصنف
 فارق الاشياء ان الوكيل يكون الموكلا حائرا
 لا يجوز خذ الامام الا ان يكون الموكلا (الوكيل
 بنفسه او سائر اوصياء او محضه (الا
 لا يوكل الا باذن آتية) لوجود الرضى (الا
 اذا وكله (في دفع زكاة) فكل آخر شرط
 دفعه الاخير جاز ولا يتوقف بخلاف وكيل
 الاخيرة اخيرة الثمانية (و) الا الوكيل
 (في قبض الدين) اذا وكل (من في عاله) مع
 ابنه لك (و) الا (عند تقدير الثمن) من الموكل
 الاول (له) اي لو كيله فيجوز بالاجازة لمصلحة
 المقصود در (والثمن ورضى الى رايه) كما على
 بآيك (كلاذين) في التوكيل (الا في طلاقه
 ويخالف) لا يملك ما يجازى به فلا يقوم غيره

مقامه فنية (فان وكل) الوكيل غير (يدونهما)
 يدون اذن وتوضيحه (تعلق الثاني) بغيره
 او عينه (فان يجره) الوكيل (الاول) مع
 وتعلق حكمه بالعقد على الصحيح (الاق) ما
 ليس بعقد فهو (طلاق وتعلق) بلفظ الاول دون
 بالشرط فمكان الموكل عليه (وخصوصة رضاء
 الثاني) (وابرآء) عن الدين فنية (وخصوصة رضاء
 دين فلا تكتفى بالحضرة ابن مالك خلافا للثانية
 (فان فعل اجنبي فاجازه الوكيل) الاول (جاز
 (فان فعل اجنبي فانه ينفذ عليه ولا يتوقف
 الا على شره) (فان وكل به) اي بالامر والتفويض
 وجد نقاد (الثاني) (وكيل الامر) وحينئذ
 (فلا ينعزل بعزل موكله او موكله ويغفلان
 بموت الاول) كما مر في قوله اصنع ما شئت
 الخلاصة والخاتمة منزلة من منعه بخلاف اعمل
 لوضاه يصنع وعزله من منعه بخلاف اصنع
 بما يذ قال المصنف عليه لو قبل اتمامه اصنع
 ما شئت فله عزل نائبه بالتفويض والعزل
 ما شئت لان النائب كوكيل الوكيل واعلم ان
 صريحه انما عامة مطلقة متفرقة انما يملك
 الوكيل وكالة الطلاق والعناق والتبرعات به
 المصادقات لا الطلاق والتمسك بالبر (قال)
 فقي زواهر الجواهر ونحوه بالبر (قال)
 رجل (فوضت اليك امره) في ما رآه من
 بالطلاق وتقييد طلاقه (بالجلس بدر) ان لا
 وتكون في امر امرأتي فلا يتقيد به (فان لا
 ولا يملك على غيره لم يجز نصه في حقه (او حرم عيني
 (فان لا يبيع عبد او مسلم او شري واحد منهم
 (مال صغيره كذلك اي حرمه مسلمة (لم يجز
 اوزوج مولاية (والولاية في مال الصغير الى الاب
 لعدم الولاية (والولاية في مال الصغير الى الاب
 لم يصح ثم وصي (صبي)

مبطل والا لا والرق والكفر بقطعان الولاية الا ترى ان المرقوق لا يملك ان كان نفسه فكيف يملك ان كان غيره
وكذا الكافر لا ولاية له على المسلم حتى لا تقبل شهادته عليه (قوله اذا الوصي يملك الايصاء) سواء كان وصي
الميت او وصي القاضى وفي الثاني خلاف منع وظاهر هذا التعليل ان الوصي يملك الايصاء ولو تعدد (قوله
ثم الى من نصب القاضى ثم وصي وصيه) قال في المنع عن العمادية ووصي الجد اب الاب ووصي وصيه ووصي
القاضى ووصي وصيه بمنزلة وصي الاب الا في خصلته وهي ان القاضى اذا جعل وصيا في نوع كان وصيا في ذلك
النوع خاصة والاب اذا جعل وصيا في نوع كان وصيا في الانواع كلها انتهى وفيها قال في الكتاب اذا مات
الرجل وترك وصيا وابا كان الوصي اولى من الاب فان لم يكن له وصي فالاب اولى انتهى (قوله وليس لوصي
الام ووصي الاخ) اي مثلاً (قوله في ترك الام) الانسب زيادة الاخ والمراد بالتصرف ما يملك الحفظ كما يتردد
بعد (قوله وان لم يكن واحد مما ذكر) اي من الاربعة وظاهره انه يملك ذلك مع وصي الجد والقاضى ووصيه وفي
التنوير من كتاب المأذون مانعه ووليّه ابوه ثم وصيه ثم جده ثم وصيه ثم القاضى او وصيه دون الام او وصيا
انتهى (قوله وله بيع المدقول) لانه من الحفظ (قوله لا للعقار) يفيد ان وصي غير الام يملك بيع العقار مطلقا وليس
كذلك بل لا يملكه الا ببيع كان يكون الثمن ضعف القيمة او يكون في يده متعلبا او اشترى على الخراب او يكون
على الميت دين فيملكه بقدر الدين او يكون لنفقة الصغير او لوصيه بدرهم مطلقا ليس لها نفاد الا من ثمن العقار
او يزيد مؤنه على عتقه وفي الواقعات الاب اذا باع عتقه اياه الصغير يملك القيمة فان كان الاب محمودا عند الناس
يجوز وليس للاب ان يقض بعد البلوغ بخلاف ما اذا كان فاسقا حيث يملك نفقه هو المختار كماله بالسود (قوله
وصي القاضى) سبق ما فيه قريبا (قوله لا ترجع حقوق عتقه باشره الخ) ملو باع القاضى او امينه عبد الغرماء
واخذ المال فضاع عنده واستحق العبد لم يضمن القاضى او امينه للمشتري وانما يرجع على الغرماء لانهم
كالا مام وكل منهم لا يضمن كي لا يتقاعدا الناس عن قبول هذه الامانة بخلاف ما اذا امر القاضى الوصي ببيع العبد
والمسئلة بجعلها فان المشتري يرجع على الوصي ثم هو على الغرماء وكذا الوضاع العبد من احد هما قبل التسليم
لا يضمن ولو قال امينه بعت وقبضت الثمن وقضيت الغريم صدق بلا يمين وعهده بالخاتما بالقاضى انتهى (قوله صح)
لانهم اجنبيان عن الحقوق بخلافهم فان حق الاستيفاء لهم فلا يصح ضمانهم لنفسهم (قوله بكل ما يبعده
الوكيل لنفسه) الذي كتب عليه ابو السعود وهو الموافق لما تقدم بكل ما يبعده الموكل بنفسه (قوله الا الوصي
الخ) فيه ان مسئلة الوصي لم تدخل في الاصل الذي ذكره حتى تخرج عنه فان الشراء فيما لم يقع من وكيل
الوصي وانما وقع من الوصي بطريق وكالته عن الغير (قوله فلا ان يشتري مال اليتيم لنفسه) اي اذا كان النفع
طاهرا اشاء (قوله لا غيره بوكالة) وذلك لان الحقوق من جانب اليتيم ترجع اليه ومن جانب الا مكر ذلك
والاصل ان من يملك تصرفا بالامانة او الولاية العامة يملك عليه اعتبارا بتلك الاعيان وشروطه لا بوقود
ذلك التفويض الى التضاد والتنافي وهو ان يجعل المفوض اليه متولى طرفي امر يحتاج الى الاجاب والقبول
فانه يؤدي الى ان الواحد يصير قاضيا ومقتضيا ومفعلا وذلك منتهى هذا (قوله ويجازى التوكيل
بالتوكيل) فاذا وكله ان يوكّل فلانا في شراء كذا ففعل واشترى الوكيل رجوعا ثمن على المأمور وهو على امره
ولا يرجع الوكيل على الامر الا في الاول انتهى اشياء والله تعالى اعلم واستغفر الله العظيم

(باب الوكالة بالخصومة)

لما كانت الخصومة مبهورة شرعا انما يباح حوى والخصومة هي الدعوى العسمة او الجواب الصريح بنعم
اولا ودسب (قوله والقبض) الواو هي او المحوزة للجمع وقد زاد في المسائل على الترجمة فقد ذكر وكيل الملازمة
والقاضي وغير ذلك (قوله والتفاسي) ذكر حكم صورة الاجتماع ليعلم منه حكم التوكيل باحدهما بالاولى
(قوله اي اخذ الدين) هذا بالظن للوضع ومعناه في العرف المطالبة قال في العناية يقال تقاضيت ديني
واقضيت واقضيت منه حتى اي اخذته الا ان العرف بخلافه لان الناس يفهمون من التقاضي المطالبة
لا القبض والعرف قاض على الوضع انتهى حلي (قوله عند زفر) وعند علي ثالثة يملك القبض وهو ظاهر
الرواية عينا كان المتقاضى ارضا حتى لو هلك المال في يده يملك على الموكّل لان الوكيل بالشئ وكيل بانعامه
واتمام الخصومة والتقاضى يكون بالقبض (قوله واعتمد في الجهر العرف) اي نقل اعتماده عن الفتاوى الصغرى

اذا الوصي يملك الايصاء (ثم ان) الجد (ابا لاية ثم
الى وصيه) ثم وصي وصيه (ثم الى القاضي ثم الى
من نصبه القاضي) ثم وصي وصيه (وليس لوصي
الام) ووصي الاخ (ولاية التصرف في تركه
الام مع حضرة الاب وان لم يكن (الحفظ وله بيع)
اولا (اي لوصي الام ولا يشتري الا الطعام
ذكره) لا للعقار (ولا يشتري الا الصغير خاتمة
المدقول لانها من جلة حفظ الصغير خاتمة
والكسوة لانها من جلة حفظ الصغير خاتمة
فروع) وصي اقاضي كوصي الاب بيع الكل عمادية
القاضي يبيع تقديده وفي القاضي او امينه لا يرجع
وفي شترقات الصبر القاضى او امينه لا يضمن
حقوق عتقه ما يترام اليهم بخلاف وكيل
وصي واب فلو نكح القاضى او امينه من
وصي واب بعد بلوغه مع بخلافهم
ما باعه لليتيم بغير وكيل بغير مال اليتيم
وفي الاشياء باء التوكيل بكل ما يبعده الوكيل
لنفسه الا الوصي فلا ان يشتري بالالتوكيل
لنفسه لا غيره بوكالة بالخصومة والقبض
(باب الوكالة بالخصومة) اي اخذ الدين
(وكيل بالخصومة والتقاضى) عند زفر وبه يفتى لقضاء
(لا يملك القبض) عند زفر وبه يفتى لقضاء
الزمان واعتمد في الجهر العرف (وكيل القبض
اجبا جبر) اجبا جبر ارسلت او كن رسول
لا الخصومة (وامر بك قبضه) وكيل خلافا
على ارسال وامر بك قبضه وكيل خلافا
لاربابي (ولا يملكهما) اي الخصومة والقبض
(وكيل الملازمة) كالا يملك الخصومة والقبض
(اصح) جبر (وكيل قبض الدين على كماله)
اي الخصومة بخلافها لهما لو وكيل للمدين

حيث قال وفي الفتاوى الصغرى التوكيل بالتقاضي يعتمد العرف ان كان في بلد كان العرف بين المتعاضدين
المتقاضي هو الذي يقبض الدين لان التوكيل بالتقاضي توكيل بالقبض والا فلا ولا نقل في المنع من انسراجية
ان عايه الفتوى (قوله ولا الصلح) لانه غير ما وكل فيه (قوله يملك القبض) لانه بمنزلة الرسول في القبض منع (قوله
خلافا للزباني) حيث جعل امر تلك بقبضه رسالا انتهى على ورده عليه بان اقبل كذا توكيل ولا فرق بينه وبين
امرته بكذا (قوله ولا يملك ما ركب الملازمة) لان الملازمة لا تقتطع لهما منع (قوله كما لا يملك الخصومة وتوكيل
الصلح) لانها غير ما وكل به (قوله وتوكيل قبض الدين يملكها) من احكامه انه يقبل قوله في دعوى القبض والهلاك
في يده والدفع الى موكله لكن في حق برائة المديون لاقى حق الرجوع على الموكل على تقدير الاستحقاق حتى
لو استحق انسان ما اقر الوكيل بقبضه وضمن المستحق الوكيل فانه لا يرجع الوكيل على موكله بغير حق الصغرى
(قوله يملكها) حتى لو اقيمت عليه البيعة على استيفاء الموكل ابرأته قبل عنده (قوله خلافا لهما) لان القبض
غير الخصومة وليس كل من يؤمن على المال يمتد في الخصومات فلم يكن الرضى بالقبض رضى بها فلا تقبل
البيعة عليه فلا يبرأ لكن تقصر يد الوكيل حتى لا يتمكن من قبضه بل يوقف الامر الى حضور الغائب (قوله
ولو وكيل القاضي) يعني اذا وكله القاضي بقبض ديون الغائب (قوله كوكيل بقبض العين) فانه لا يلي الخصومة
لانه امين محض فاقبضه الرسول حتى ان من وكل وكيل بقبض عبده فاقام ذوا اليد البيعة ان الموكل باعه وقف
الامر حتى يحضر الغائب (قوله فملكها) فتسحق البيعة عليه ان موكله سلم الشفعة او ابرأه عن العيب وان الهبة
بعدم من وان حصته في القصة كذا (قوله وكذا لا يقبض درهمادون درهم) فيكون به مخالفا ولو استوفى جميعه
بعد فلو هلك ملك عليه لصانفته ويرجع الامر على التبريم كافي المسئلة السابقة (قوله كيد) وفي نسخة يديه
لان يد الوكيل كيد الموكل وهذا هو الذي في المنع والبصر وغيرهما وفي نسخة لان يده يدا مائة ولا يصلح تعليلا
لما قبله والمناجيس لقوله فلا سبيل له على الوكيل (قوله الا في ثلاث) اذا وكله في دفع عين ثم غاب لكن لا يجب
الحمل عليه والنصب والامانة سواء وفيما اذا وكله ببيع الرهن سواء كانت مشروطة فيه او بعده وفيما اذا كان
وكيلا بالخصومة بطلب المدعي وغاب المدعي عليه انتهى منع (قوله كما مر) اي في شرح قوله والوكيل بقضاء
الدين لا يجبر عليه (قوله بخلاف الكفيل) اي بالخصومة ويراجع تصويرها ويمكن ان تصور بان يكفل
عن شخص بما اذاب عليه واقرب من نفسه اذ قد تولى الطالب القفا فانه يعاصم فيما ثبت على المديون (قوله لا يسع
على الوكيل) اي ويحكم بالمال على المدعي عليه ويتبع الدائن بدفعه حاج من الشرب بلالية (قوله بالخصومة)
متعلق بالوكيل انتهى حلي قال في الدرر وسواء كان موكله المدعي فاقرب باسائه الحق او المدعي عليه فاقرب
بشبهه عليه انتهى (قوله لا يغيرها) اي لا يصح اقرار الوكيل بغير الخصومة كالوكيل بالصلح او بالقبض
او بالملازمة (قوله مطلقا) اي سواء كان مجلس القاضي او غيره وفي الحلبي اي بعد اوقاص او غيرهما انتهى
(قوله بغير الحدود والقصاص) اماهما فلا يصح اقرار الوكيل بهما على موكله للشبهة بغير (قوله استحصانا)
راجع الى قوله وصح اقرار الوكيل بالخصومة ووجهه ان التوكيل صحيح ومجته تسأل عما يملكه وذلك مطلق
الجواب بالاقرار والانسكار دون احدهما عينه فيصرف اليه تحريا للصة وصحح ابو يوسف اقراره مطلقا وابطله
زفر مطلقا وهو القياس لانه وكيل بالمنازعة والاقرار مسألة والامر بالشي لا يتناول خذه (قوله اي بهذا الاقرار)
الواقع في مجلس القاضي ومثل ذلك الاب والوصي اذا اقرا في مجلس القاضي لا يصح اقرارهما ولا يدفع المال
اليهما كافي الهداية (قوله حتى لا يدفع اليه المال) اي بان وكله ان يعاصم عنه عن دعوى بيع فاقرب عليه بانه باع
فانه لا يملك قبض الثمن من مدعي الشراء (قوله وكذا اذا امتثنى الموكل اقراره) موصولا ومفصلا قال في البحر
والحاصل انما على خمسة اوجه الاول ان يوكله بالخصومة فيصير وكيلا بهما الشافي ان يستثنى الاقرار فيكون
وكيلا بالانسكار فقط الثالث عكسه فيصير وكيلا بالاقرار فقط في ظاهر الرواية لان الموكل ربما يضره الانسكار
بان كان المدعي به امانة ولو جدها الوكيل لا يصح دعوى الردعه ويصح قبله فنية فائدة الرابع ان يوكله
بالخصومة جازا لاقرار فيكون وكيلا بهما الخامس ان يوكله بها غير جازا لاقرار والانسكار فنية اختلاف
المتأخرين اه (قوله ولا يصير به مقرا) لانه يمكن انه وكله بالاقرار خوفا للشغب والخصومة وان لم يكن عليه شيء
فان كل استدلاله زهليا كذا ظهر لي في توجيهها فان اراد الخصم اثبات المال عليه بسبب التوكيل فلا اقرار

لا يقضي

ولو وكيل القاضي لا يملكها انما كوكيل يقبض
الا فيما اخذ او ايا وكيل فسخة واخذ شفعة ورجوع
هبة وردت بغير قبضه وان لا يقبضه الا جميعا
مجان (اصح بقبض دينه وان لا يقبضه الا جميعا
قبضه الادوية المجرى قبضه) المذكور على
(الاصح) لمصلحة فله يصر وكيل (و) الا
(الرجوع على العريج بغير قبضه) فلو لم يكن له رجوع
دروهمادون درهم عليه (بالدين وقبضه الوكيل
على الايقاع فقبض عليه) المطالب على الايقاع
قصاص منه ثم يبرهن المطالب على الايقاع وانما
(فلا سبيل له) للمدعيون (على الوكيل) وانما
يرجع على الموكل (لا يبرهن عليه) في
بالخصومة اذا ابي (الخصومة) لا يبرهن عليه
الاشياء لا يجبر الوكيل اذا امتنع من فعل ما وكل
فيه لتبرعه الا في ثلاث (كأنه يصر وما هو عند
فانه يجبر على الاقرار) ان لا يكون وكيل
متموفا من الناس على ان لا يكون وكيل
يذبح على الموكل جاز (المال له) اي لو كان
(فلا واثبت) الوكيل لا يصح اقرار الوكيل
(ثم اراد الخصم الدفع لا يصح اقرار الوكيل
بغير الحدود والقصاص) بغير الحدود
لانه ليس بوكيل في دفعه (عند القاضي دون غيره)
بالخصومة (على موكله) الوكيل (به) اي بهذا
والقصاص (ان وان انزل) الوكيل (به) اي بهذا
استحصانا (ان وان انزل) الوكيل (به) اي بهذا
الاقرار حتى لا يدفع اليه المال (وكذا اذا امتثنى)
على الوكيل (اقراره) بان قال وكنت بالخصومة غير
الموكل (اقراره) صحيح التوكيل والامتناء على
بما لا اقرار به (فلا واثبت) (ولا تسع)
القاضي (وارجح) به (عن الوكيل) بالاقرار
(لا) يصح (وارجح) به (عن الوكيل) بالاقرار
خصومة (وارجح) به (عن الوكيل) بالاقرار
ولا يصير به (اي بالتوكيل) بغير

لا يقضي القاضي به (قوله وبطل توكيل الكفيل بالمال) صورته اذا كان رجل دين على آخر وكفل به رجل فوكل الطالب الكفيل بقبض ذلك الدين من المدين عليه الاملى لم يصح التوكيل انتهى عيني (قوله لئلا يصير عاملا لنفسه) قال العلامة العيني لان الوكيل هو الذي يعمل لغيره ولو صح هذا الوكالة صار عاملا لنفسه صاحبها في برآءة ذمته فانعدم الركن فبطل انتهى قال في البحر واذا بطلت الوكالة في مسئلة الكتاب وبذمه من المدين وهلك في يده لم يملك على الطالب اهـ واورد عليه انه كما هو ساع في برآءة نفسه ساع في تحصيل المال للطالب (قوله كما لا يصح لو وكاله بقبضه من نفسه) المايباني من استحالة كونه قاضيا ومقتضيا (قوله او عبده) اي المادون المدون لانه يصير عاملا لنفسه من حيث انه يحفظ العبد على نفسه من بيع الغريم له كذا ظهر لي (قوله الا اذا وكل) فيه ضمير يرجع الى الدائن والمدون بالذهب مفعول (قوله فيصح) قال في البحر واورد على بطلان توكيل الكفيل بالمال المعامل بانه عامل لنفسه توكيل المدون ببراءة نفسه فانه صحيح مع كونه عاملا لنفسه والتحقق في جوابه ما في منية المتق من قوله ولو وكاله ببراءة نفسه يصح لانه وان كان عاملا لنفسه بتقريب ذمته فهو عامل لرب الدين باسقاط دينه وشرط الوكالة كونه عاملا لغيره لا كونه غير عامل لنفسه انتهى اذا علمت ما ذكر فلا وجه لقول المؤلف لان الوكيل متى عمل لنفسه بطلت الا ان يعمل على ما اذا كان الممثل لنفسه محضا (قوله ويصح عزله قبل ابرأته نفسه) ولو كان ذلك تمليكاً كما قال الزيلعي وتسمه العيني لم يصح رجوع الدائن عنه قبل ابرأته نفسه بجر (قوله او وكل المحتال المحيل الخ) فيه ان المحيل انتقل الدين من ذمته بالاحالة وصار اجنيا فلم لم يصح توكله بالقبض واجيب بانه ساع في تحصيل برآءة نفسه فانه اذا مات المحال عليه مفلسا او انكر الحوالة ولا يان رجوع الدين على المحيل (قوله قنية) عبارة القنية كما في المنع ولو وكاله بقبض دينه على فلان فاخير به المدون فوكاله ببيع سلعته وايضا ثمنه الى رب الدين فباعها واخذ الثمن وهلك هلك من مال المدون لاستحالة ان يكون قاضيا ومقتضيا والواحد لا يصلح ان يكون وكيل المطلوب والطالب في القضاء والاقتضاء انتهى (قوله بخلاف الكفيل بالنفس) محذور الكفيل بالمال قال البدوي العيني وقيد بقوله الكفيل بالمال لانه يجوز توكيل الكفيل بالنفس بالخصومة لان الواحد يقوم به ما انتهى والاولى ان يقول بدل الخصومة بقبض المال (قوله والرسول) اي بقبض الدين يصح ضمانه وكذا ما بعده انتهى (قوله ووكيل الامام) مقتضى كونه سفيرا انه لا يطقه عبده وهو كذلك كما سيأتي (قوله حيث يصح ضمانهم) العبارة هي كذا في الدرر معزبة الى كفالة التبيين ولا ينبغي ان المتقابلة تقتضي ان يقول حيث يصح توكيلهم انتهى حلي وتجاوز كفالة الوكيل بالقبض والوكيل بالنكاح بالمهر لا ندفع التنافي بصرف الحقوق عنه كما علم من التلخيص انتهى (قوله بخلاف العكس) يعني اذا كان كفيل بالدين فوكل في قبضه فانه لا تصح الوكالة ولا بطل الكفالة وهو قوله سابقا وبطل توكيل الكفيل بالمال (قوله وكذا كلما صحت) الى قوله بطلت وكالته تمكرا رخص مع ما قبلها انتهى حلي والذي في متن المنع الذي يدي الوكيل بقبض الدين اذا كفل مع وبطلت الوكالة تقدمت عن الكفالة او انشئت اهـ ولا تكرار فيها ولا تدافع (قوله لما قلنا) من انها اقوى (قوله لما مر انه يصير عاملا لنفسه) فان حق الاقتضاء لانه من حقوق العقد وهو اصل فيها ولا يشكل هذا بوكيل الامام ببيع الغنائم لانه صغير ومعبود فلا يطقه عبده ابو السعود (قوله رجع) اي على المشتري (قوله لبطانة) هذا يقتضي التبرع كالذي بعده كما صرح به في المشتري بلالية انتهى حلي وقد ذكر المسئلة في الحاشية ونقلها عن في الهندية من غير تعرض لهذا التفصيل وعبارة الاولى الوكيل بالبيع اذا باع وكفل بالثمن عن المشتري لانصح كفالته انتهى وفي الهندية ولو صالح الامر عن الثمن الذي عن المشتري على عبد الوكيل بعينه اوفض الوكيل الثمن عن المشتري كان ذلك جائزا وبرأ المشتري ويصير العبد الموكل ولا يكون للوكيل ان يرجع بشئ لاهل الامر ولا على المشتري انتهى (قوله لا) اي لا يرجع على المشتري (قوله فصدقه اعريم) ويصح اثبات التوكيل بالبيعة مع اقرار المدون به بجر (قوله امر بدفعه) اي امر اجبار سراج (قوله عملا باقراره) لان ما يدفعه خالص حقه اذا المدون تقضي بامثالها انتهى من (قوله ولا يصدق لو ادعى الايقاع) اي لا يثبت الايقاع بمجرد دعواه صح (قوله والا امر الغريم بدفع الدين اليه) لانه لم يثبت الاستيفاء حيث انكر الوكالة ولو ادعى الغريم على الطالب حين اودا الرجوع عليه انه وكل القاض بوجوه تقبل ويبرأ وان انكر حلفه فان نكر برأته انتهى بجر وبه يظهر قوله بانكاره مع عينه

(وبطل توكيل الكفيل بالمال) لئلا يصير عاملا لنفسه (كما لا يصح لو وكاله بقبضه من نفسه) (اي الدين من نفسه او عبده) لان الوكيل متى عمل لنفسه بطلت الا اذا وكل (قوله فيصح) قال في البحر واورد على بطلان توكيل الكفيل بالمال المعامل بانه عامل لنفسه توكيل المدون ببراءة نفسه فانه صحيح مع كونه عاملا لنفسه والتحقق في جوابه ما في منية المتق من قوله ولو وكاله ببراءة نفسه يصح لانه وان كان عاملا لنفسه بتقريب ذمته فهو عامل لرب الدين باسقاط دينه وشرط الوكالة كونه عاملا لغيره لا كونه غير عامل لنفسه انتهى اذا علمت ما ذكر فلا وجه لقول المؤلف لان الوكيل متى عمل لنفسه بطلت الا ان يعمل على ما اذا كان الممثل لنفسه محضا (قوله ويصح عزله قبل ابرأته نفسه) ولو كان ذلك تمليكاً كما قال الزيلعي وتسمه العيني لم يصح رجوع الدائن عنه قبل ابرأته نفسه بجر (قوله او وكل المحتال المحيل الخ) فيه ان المحيل انتقل الدين من ذمته بالاحالة وصار اجنيا فلم لم يصح توكله بالقبض واجيب بانه ساع في تحصيل برآءة نفسه فانه اذا مات المحال عليه مفلسا او انكر الحوالة ولا يان رجوع الدين على المحيل (قوله قنية) عبارة القنية كما في المنع ولو وكاله بقبض دينه على فلان فاخير به المدون فوكاله ببيع سلعته وايضا ثمنه الى رب الدين فباعها واخذ الثمن وهلك هلك من مال المدون لاستحالة ان يكون قاضيا ومقتضيا والواحد لا يصلح ان يكون وكيل المطلوب والطالب في القضاء والاقتضاء انتهى (قوله بخلاف الكفيل بالنفس) محذور الكفيل بالمال قال البدوي العيني وقيد بقوله الكفيل بالمال لانه يجوز توكيل الكفيل بالنفس بالخصومة لان الواحد يقوم به ما انتهى والاولى ان يقول بدل الخصومة بقبض المال (قوله والرسول) اي بقبض الدين يصح ضمانه وكذا ما بعده انتهى (قوله ووكيل الامام) مقتضى كونه سفيرا انه لا يطقه عبده وهو كذلك كما سيأتي (قوله حيث يصح ضمانهم) العبارة هي كذا في الدرر معزبة الى كفالة التبيين ولا ينبغي ان المتقابلة تقتضي ان يقول حيث يصح توكيلهم انتهى حلي وتجاوز كفالة الوكيل بالقبض والوكيل بالنكاح بالمهر لا ندفع التنافي بصرف الحقوق عنه كما علم من التلخيص انتهى (قوله بخلاف العكس) يعني اذا كان كفيل بالدين فوكل في قبضه فانه لا تصح الوكالة ولا بطل الكفالة وهو قوله سابقا وبطل توكيل الكفيل بالمال (قوله وكذا كلما صحت) الى قوله بطلت وكالته تمكرا رخص مع ما قبلها انتهى حلي والذي في متن المنع الذي يدي الوكيل بقبض الدين اذا كفل مع وبطلت الوكالة تقدمت عن الكفالة او انشئت اهـ ولا تكرار فيها ولا تدافع (قوله لما قلنا) من انها اقوى (قوله لما مر انه يصير عاملا لنفسه) فان حق الاقتضاء لانه من حقوق العقد وهو اصل فيها ولا يشكل هذا بوكيل الامام ببيع الغنائم لانه صغير ومعبود فلا يطقه عبده ابو السعود (قوله رجع) اي على المشتري (قوله لبطانة) هذا يقتضي التبرع كالذي بعده كما صرح به في المشتري بلالية انتهى حلي وقد ذكر المسئلة في الحاشية ونقلها عن في الهندية من غير تعرض لهذا التفصيل وعبارة الاولى الوكيل بالبيع اذا باع وكفل بالثمن عن المشتري لانصح كفالته انتهى وفي الهندية ولو صالح الامر عن الثمن الذي عن المشتري على عبد الوكيل بعينه اوفض الوكيل الثمن عن المشتري كان ذلك جائزا وبرأ المشتري ويصير العبد الموكل ولا يكون للوكيل ان يرجع بشئ لاهل الامر ولا على المشتري انتهى (قوله لا) اي لا يرجع على المشتري (قوله فصدقه اعريم) ويصح اثبات التوكيل بالبيعة مع اقرار المدون به بجر (قوله امر بدفعه) اي امر اجبار سراج (قوله عملا باقراره) لان ما يدفعه خالص حقه اذا المدون تقضي بامثالها انتهى من (قوله ولا يصدق لو ادعى الايقاع) اي لا يثبت الايقاع بمجرد دعواه صح (قوله والا امر الغريم بدفع الدين اليه) لانه لم يثبت الاستيفاء حيث انكر الوكالة ولو ادعى الغريم على الطالب حين اودا الرجوع عليه انه وكل القاض بوجوه تقبل ويبرأ وان انكر حلفه فان نكر برأته انتهى بجر وبه يظهر قوله بانكاره مع عينه

(قوله مع يمينه) وهذا اذا دفع مع تصديق وان دفع من مكوث ليس له ان يحلفه الا اذا جاء الى التصديق وان دفع
عن تكذيب ليس له ان يحلف وان جاء الى التصديق لكنه يرجع على الوكيل (قوله عملا بتصديقه) لانه بتصديقه
اعترف انه محق في القبض وهو مطلوب في هذا الاخذ منه ثانيا اي باعتبار زعمه والمطلوب لا يظلم غيره (قوله
الا اذا كان قد ضمنه عند الدفع) يجوز في ضمنه التشديد والتخفيف فعني التشديد ان يضمن الغريم الوكيل فالضهير
المستتر عائد الى الغريم والبارز الى الوكيل ومعنى التخفيف ان يضمن الوكيل المال الذي اخذه وصورته ان يقول
الغريم لا وكيل نعم انت وكيله لكن لا آمن ان يجحد الوكالة ويأخذ مني ثانيا فيضمن ذلك المأخوذ فالضهير المستتر
عائد الى الوكيل والبارز الى المال انتهى بصر (قوله لقد مر ما يأخذه) في نسخ باللام وفي نسخ بالياء واللام تناسب
التشديد (قوله على اني ابرأتك من مهر بنتي) ومثله فيما يظهر اذا ضمن له (قوله ودفع له ذلك على زعمه) فانه
يرجع عليه لانه انما دفع له على رجاء الاجازة فاذا انقطع رجاءه وجع عليه هذه اسباب الرجوع وهي ثلاثة
(قوله فان ادعى الوكيل هلاكه) فباعد مسائل الرجوع الثلاثة (قوله وفي الوجوه المذكورة) وهو ما اذا دفع
مع تصديق او تكذيب او سكوته ضمه عند الدفع اذ قال الاخذ قبضت منك على اني ابرأتك من الدين اه (قوله
ليس له الاسترداد حتى يحضر الغائب) لان المؤدى صار حقا للغائب اما ظاهرا او محتملا فصار كما اذا دفعه الى
فصولي على رجاء الاجازة لم يحل الاسترداد لاحتمال الاجازة هداية وهو احد قولين كما في جامع الفصولين قال
العلامة المقدسي وعندى اشكال في المنع لاسيما اذا سمع منه عدم الامانة انتهى جوى (قوله لم يقبل) اي ما ذكر
اما بالنظر الى برهان تقدم القبول ظاهرا وما بالظن الى ارادة الاستخلاف فالمراد به انه لا يمكن من استخلافه
ولو قال لم يقبل وليس له استخلافه لكان اظهر (قوله ما اوجبته) للغائب وهو المدفوع فانه حقه وبريد المدافع
الرجوع فيه (قوله تقبل) لان المنقص من الموكل لان الثابت بالبيان كالثابت بالعيان (قوله وورثته غريمه) اي
مديونه (قوله او ووجه له) اي وهب الموكل الدين لامديون (قوله الا اذا صدقه على الوكالة) فباخذه تأمرا ولو حكم
لا هالك (قوله حلف ما علم) الذي في عبارة العيني ما يعلم ان الطالب وكله يقبض دينه فاذا حلف لم يدفع اليه
وان نكل قضى عليه بالمال الوكيل انتهى وفي بعض نسخ ما يعلم (قوله نصرة المدفع) واذا لم يصدقه لا يؤمر
بالدفع بالادنى (قوله لم يؤمر بالدفع اليه) لانه اقرار بما لا يثبت من غير انتهى من (قوله خلافا لابي الشحنة) فيه ان ابن
الشحنة نقل رواية عن ابي يوسف انه يؤمر بالدفع وما هنا هو المذهب فلاما عارضة انتهى حلي (قوله مطلقا) اي
صدقه او كذبه او سكوت انتهى حلي وفي البصر عن كافي الحاكم واذا قبض رجل وديعة فقال رب الوديعة
ما وكتته وحلف على ذلك وضمن المستودع رجوع على التابض ان كان بعينه وان قال قد علمت منى او قال
دفعته الى الذي وكنتي وقد صدقه المستودع بالوكالة لم يرجع عليه بشئ فان كان كذبه في الوكالة او لم يصدقه
ولم يكذبه او صدقه وضمنه المال كان له ان يضمنه انتهى ولو هلك الوديعة عنده بعدما منع قبيل لا يضمن
وكان ينبغي الضمان لانه منعها من وكيل المدفع في زعمه اي والمنع من وكيل المدفع كالمنع من المدفع قبل
هذا قياس مع الفارق لان المنع من المدفع فيه جبر ومن وصي كذبه لا يجبر فيه فاني يتأني القياس انتهى
سرى الدين ولو ثبت الوكيل انه وكيل في قبضها فادعى الامين دفعها الى الموكل او الى الوكيل فالقول له
في برآة نفسه انتهى (قوله لانه اقرار على الغير) اي بانه باع ماله اي اوانه وكذبه في قبضه فهو وعلة المسئلتين
(قوله ولو ادعى) اي الوارث او الموصى له لا الوكيل كما توهمه العيني لان المدفع لا يؤمر بالتسليم الى مدعى
الوكالة اصل انتهى حلي عن شرح الهداية لقاضي زاده وفيه ان الوكيل بهذه الدعوى صار وارثا او موصى له
ونخرج عن الوكالة (قوله لا اتفاقهما على ملك الوارث) او الموصى له (قوله اذ لم يكن على الميت دين مستغرق)
فان كان ودفع الوديعة الى الوارث بغير امر القاضى ضمن ولو ادعى مديون الى الوصى ببراء اصل انتهى جامع
الفصولين ولعل المراد بالمستغرق ما يحتاج كلها او بعضها في قضائه (قوله ولا بد من التلوم الخ) لم يبين مدته
واظهاره ترضيه الى رأى القاضى (قوله فيها) اي في صورة الوارث والموصى له (قوله لاحتمال طهور وارث
آخر) اي اودين يمنع الوصية او بعضها (قوله لا يؤمر به) اي بالدفع لعدم اتفاقهما على ملك المدعى (قوله فليس
لمدفع ميت ومديونه الدفع) ان كان عينا في يد المقر لانه اقراره وكيل صاحب المال بقبض الوديعة والغصب
بعدمونه فلا يصح كالأقراره وكيله في حيا به بقبضها وان كان دينا على المقر على قول محمد الاخير وهو قول

لا يجوز فيها الكفاية زاهي وغيره (او قال له قبضت
ماتك على اني ابرأتك من الدين) فهو كالقول
الاب للعتق عند اخذ مهر بنتي فان اخذه الميت ثانيا
يرجع انتم على الاب فكذلك اهلنا بزانية (وكذا)
يضفه (اذا لم يصدقه على الوكالة) بيم صورتي
السكوت والتكذيب (ودفع له ذلك على زعمه)
الوكالة بهذه اسباب الرجوع عند الهلاك
فان ادعى الوكيل هلاكه او دفعه لوكاله صديق
(قوله في الوجوه المذكورة) المذكرة (كلمها)
الوكيل (حلفه وفي الوجوه) يحضر الغائب
الغريم (ليس له الاسترداد حتى يقرر مدرك
وان برهن اه ليس بوكيل او على اقرار مدرك
او اراد استخلافه لم يقبل لسعيه في قبض
ما اوجبته لانه يضمن المال قبل جبر ولو مات الموكل
الوكالة وانضمنه المال اخذ فاما ولو مات بالدين
ورثته غريمه او ووجه له اخذ فاما ولو مات بالدين
ضمنه الا اذا صدقه على الوكالة ولو اقر بالدين
وانكر الوكالة حلف ما علم ان الدائن وكله
عيني (قال الوكيل يقبض الوديعة فصدقه)
المدفع لم يؤمر بالدفع اليه (على المستودع مطلقا
لابن الشحنة ولو دفع لم يملك الاسترداد مطلقا
لما امر (وكذا) الحكم (لو ادعى شراءها من
المالك وصدقه) المدفع لم يملك الاسترداد مطلقا
على الغير (ولو ادعى استأجرها بالارث لا اتفاقهما على
منه وصدقه امر بالدفع اليه) لا اتفاقهما على
ملك الوارث (اذا لم يكن على الميت دين مستغرق
ولا بد من التلوم فيها لاحتمال طهور وارث
اخر ولو اقرت وادعى الادب لا ادري لا) يؤمر به
ما لم يبرهن ودعوى الادب كوكالة فليس
بمدفع ميت ومديونه الدفع قبل تبوت انه وصى

أبي يوسف لا يصدق ولا يؤمر بالتسليم انتهى بصر (قوله فذفع الى بعض الورثة) أي جميع ما عليه (قوله
 أو أقراره) أي أقرار الموكل (قوله لأن جواه) أي المطلوب بما تقدم (قوله تسليم) أي أقرار بالدين وبأوكالة
 قال السيد الحموي وقد جعلوا دعواه الإبقاء كدعوى الوكيل أقرار بالدين وبأوكالة فثبت أن هذا
 لا يصلح تعليلاً والتعليل ماذ كره من أن الوكالة تثبت ولم يثبت الإبقاء بمجرد دعواه فلا يؤثر حقه (قوله ما لم
 يبرهن) فإذا برهن على دعواه الإبقاء مثلاً قبل على الوكيل وإن كان وكلاً بالقبض لأن الوكيل به ووكيل
 بالخصوص (قوله وله تخليف الموكل) أي على أخذه واستيفائه ولو كان غائباً للقاضي إن يحكم له بالذبح فإذا
 حضر وحلف أنه لم يقره مثلاً بقي الحكم على حاله وإن نكل بطل الحكم ولزمه المال دون الوكيل لأن كان المال
 هلك عند الوكيل فلا سبيل له عليه ولو أقام البينة على القضاء فإن شاء أخذه الموكل وإن شاء أخذه من الوكيل
 لو قاما فإن قال الوكيل قد دفعته إلى الموكل أو هلك في فلقول قوله مع يمينه وإن قال امرئ قد دفعته إلى وكيل
 له أو غريم أو وهبه إلى أجنبي من حق كان له عليه لم يصدق وضمن المال انتهى (قوله لا الوكيل) ولو صلى العلم قال
 في البصر إشاراً للموافقة إلى أنه لا يمين على الوكيل على عدم علمه باستيفاء الموكل انتهى ولكن ألمة لا تظهر فيه لأن
 هذه اليمين على هذا الوجه لا ثبوت فيها ثم رأيت الوافي نقل عن صدر الشريعة ما يقوى هذا البحث ولما قدان
 المدعى عليه يريد بذلك إبطال وكأنته كانه يقول له إن صحة وكأنتك وحق خصوصتك معي موقوفة على بقائه
 الدين وانت تعلم إذ أتى إياه فوكأنتك باطلة فإنه إن أنكرت أنه أتى فاحلف بالله ما فعله قال والحق إن ما قاله زفر
 قريب إلى الصواب (قوله خلافاً لزمي) فقال أحلفه على علمه فإن أبي نرج عن الوكالة لأن البينة لما جاز ما عاها
 عليه لما فيها من إسقاط حقه في الخصومة جاز أن يستخلف لينكل فيثبت هذا المعنى ولنا أن الوكيل قام مقام
 الموكل في الخصومة والقائم عن غيره لا يستخلف فيما يدعى قبله من الاستيفاء كالوصى انتهى شاي (قوله ولو وكلة
 يعيب في أمة) أي في رداً بسبب عيب انتهى دور (قوله لم يرد عليه) أي لم يرد الوكيل على البائع انتهى حلي
 (قوله حتى يحلف المشتري) يعني لا يقضي القاضي بالرد عليه حتى يحضر المشتري ويحلف أنه لم يرض بالعيب
 انتهى حلي (قوله والفرق) أي بين هذه المسئلة حيث لا ترد الأمانة على البائع وبين الذي قبلها حيث يدفع الغرم
 المال إلى الوكيل انتهى حلي (قوله أن القضاء هنا فسخ لا يقبل النقص) يعني لو قلنا هنا بالرد كان القضاء فسخاً
 لأنه يرد بهيب بقاءه والرد كذلك فسخ والقضاء بالعقود والفسوخ ماض على العدة وإن ظهر الخطأ لأنه يتخذ
 ظاهراً وباطناً عند الإمام انتهى حلي (قوله بخلاف ما مر) أي من مسألة الدين لأن التدارك فيها يمكن باسترداد
 ما قبضه الوكيل إذا ظهر الخطأ عند تكوله إذا القضاء لم يتخذ باطلاً لأنه ما قضى إلا بمجرد التسليم فلم يكن قضاء
 في العقود والفسوخ (قوله خلافاً لهما) حيث قال لا يؤثر القضاء في الفسخين لأن قضاء القاضي عندهما يتخذ
 ظاهراً فقط إذا ظهر الخطأ انتهى حلي (قوله فلوردها) منافي لما تقدم من أن القاضي لا يقضي بالرد اللهم إلا أن
 يقال معناه لا ينبغي له ذلك فلو فعل كان القضاء موقوفاً فإن حضر المشتري وكذب البائع مضى القضاء على
 الصحة وإن صدق استرد هاتما انتهى حلي (قوله من زكاة) الظاهر أن هذا اتفاقاً وبعد رقه وجدت الحلي
 ذكر مثله (قوله نافي الرجوع) أي نافي جعل الذي قبضه من الموكل عوضاً ما صدق به من مال نفسه انتهى
 أبو السعود (قوله إذا لم يصف إلى غيره) أي إلى غير ما دفع إليه وذلك صادقاً بغيره إلى أدهم الموكل أو يطلق
 ومفهومه صريح به المؤلف في قوله أو أضاف العقد إلى دراهم نفسه (قوله فلو كانت وقت اتفاقه مسئلة) ك
 ومثل الشراء والصرفه وبها صرح في البصر (قوله لأن الدارهم تبين في الوكالة) فإذا هلك الدراهم قبل
 الاتفاق أو قبل الشراء بها في الوكيل بالشراء بطلت الوكالة فإذا اتفق عشرة من عنده كان مقبلاً فلا يكون له
 أن يرجع على الموكل ولا به خالف الأمر فيرد مال الموكل لأن الموكل أمره بأن يتفق من ماله لا من مال نفسه
 فلما اتفق من مال نفسه خالف وكان متطوعاً انتهى اتفاقاً (قوله نعم في المتني) الذي في البصر عزوه إلى المتني
 بالنون وهو كذلك في بعض النسخ وكذا في المنع ومن غير استدراكه والوجه فيها أن الدراهم التي أمر بقبضها
 من مدونه كانت أمانة وقد تصدق من ماله مع قيامها فلا يكون مقبلاً وبعد رقه وجدت الحلي ذكر مثله
 وفي الخلاصة الوكيل يبيع الدار إذا أهلك الدينار ويبيع ديناره لا يصح والوكيل بالشراء إذا اشتري ما أمر به
 ثم اتفق الدراهم بعد ما لم للأمر ثم نقد الساتع غيرها جاز ولو اشترى بدنانير غيرها ثم نقد دنانير الموكل فالشراء

ولو لا وصي فذفع إلى بعض الورثة بصر من حصته
 قطع (ولو وكلة) فسخ مال فاذي الغرم
 فانه ليس (دفع) الفسخ (المال) ولو عتق
 بصر من له تخليف الموكل لا الوكيل لأن جوابه تسليم مال
 النيابة لا يخبرني في البائع أن المشتري رضى
 بعيب في أمة وأدعى حتى يحلف المشتري ويحلف
 بالعيب لم يرد عليه حتى يحلف المشتري ويحلف
 أن القضاء هنا فسخ لا يقبل النقص على البائع
 ما مر خلافاً لهما (قوله فلوردها) رضى كانت
 بالمسبب فخر الموكل وصده على القضاء لا من
 له لا البائع اتفاقاً في الأصح لأن القضاء لا ينفذ
 دليل بل العبد بالرضى ثم ظهر خلافه فلا ينفذ
 باطلاً نهائية (والسأورد بالانفاق) على أهل
 أوباء (أو القضاء) الذين (أو الشراء) أو التصديق
 من زكاة (إذا أهلك) كذا قيد الخامسة
 ماله (أو الرجوع) كذا قيد الخامسة
 في الأشياء (حال قيامه) لم يكن مقبلاً بل يبيع
 التماس استجساناً (إذا لم يصف إلى غيره)
 فلو كانت وقت اتفاقه مسئلة (أو الشراء) أو التصديق
 لا من نفسه أو أضاف العقد إلى دراهم نفسه
 من وصار شتر بالنفس متبجاً بالانفاق لأن
 الدراهم تبين في الوكالة نهائية وبأن يبيع في المتني

بالاولى انتهى حكي (قوله جامع الفصولين) عبارة كافي البصر قد من ماله ثمن شئ ثمراء لولده ونوى الربح
 يرجع ديانة لا قضاء ما لم يشهد ولو نوبا او طعاما واشهد انه يرجع فله ان يرجع لوله مال والا فلا لوجوبهما عليه
 حكي ولو قننا او شيئا لا يلزمه رجوع وان لم يكن له مال لو اشهد والا لا ولو اتفق عليه الوصي من ماله ومال اليتيم
 غائب فهو متطوع الا ان يشهد انه قرض عليه او انه يرجع اه (قوله ويانه في الدرر) يستغنى عنه بما سمي في
 من قول المصنف اول الباب الا في ولا يصح الحكم بها مقصودا قال فيها نقلا عن الصغرى الوكيل يقبض الدين
 اذا حضر خصما فاقرب بالتوكيل وانكر الدين لا تبطل الوكالة حتى لو اراد الوكيل اقامة البيعة على الدين
 لا يقبل وانما ادعى ان فلانا ملكه بطلب كل حق له بالكوفة وبقبضه وانقصومة فيه وجاء بالبيعة على الوكالة
 والموكل غائب ولم يحضر الوكيل احدا للموكل قبله حتى فان القاضي لا يسمع من شهوده حتى يحضر خصما
 جاحد لذلك او مقرا به فحينئذ يستمع ويقرر الوكالة فان احضر بعد ذلك غريبا اي آخر يدعى عليه حقا للموكل
 لم يمتحج الى اعادة البيعة ولو كان يدعى انه وكله بطلب كل حق له قبل ان يبينه بشرط حضرة ذلك بعينه
 ولو انبث ذلك بحضور من ذلك المعين ثم جاء بخصم آخر يدعى عليه فحقيق البيعة على الوكالة مرة اخرى انتهى
 (قوله وصح التوكيل بالسلم) بان يدفع الدراهم لانسان ليسلمها على بر مثلا فهو جائز كالبيع والشراء (قوله
 لا يقبل عقد السلم) فاذا وكله ان يأخذ الدراهم في طعام مسجى فاخذها الوكيل ثم دفعها الى الموكل فالطعام
 على الوكيل والتوكيل على الموكل الدراهم قرض لان اصل التوكيل باطل فان المسلم اليه امره ببيع الطعام
 من ذمته الى ذمة الوكيل ولو امره ان يبيع اي الوكيل عين ماله على ان يكون الثمن للامير كان باطلا فكذلك
 اذا امره ان يبيع طعاما في ذمته انتهى (قوله ان يسلم من ريعه) اي من ريع الوقف كما اذا تحصل عنده دراهم
 او دنانير فامسكها على زيت لوقود المسجد او على حصر لقرش فيه (قوله وليس له ان يوكل به) اي بعقد السلم
 (قوله امين على القرية) يحفظ ما يخرج منها (قوله فبا امره بعقد السلم) فبما يخرج من حبوب ارض الوقف
 وهذا هو محط الفائدة وانما لم يجز لانه يوكل بقبول عقد السلم (قوله ويستلم) اي يأخذ رأس مال السلم من ذلك
 الامين وهذا زيادة فائدة (قوله على ما قرر له من مال الوقف وصورته ان يكون للوقف قرية
 تحت يد الناظر قرر فيها امينا يجعل يأخذ منه ويبيع به وكالة القرية اي وكالة قبض ما فيها فانه لا يصح لان يبيع
 الوكالة اي وكالة الناظر لهذا الامين يجعل لا يصح فلما علم الناظر بعدم صحة ذلك اخذوا هذا الجعل الجعل
 على الامين منه على انه رأس مال سلم عنه وعينوا له السلم فيه بقدر ما يجعلونه له من بدل الجعل على البلد قميلا
 وبما امره بعقد السلم لياخذوا منه ما تحصل من رأس مال السلم فلو فعله الناظر ثبتت الغلة في ذمته ولو صرفها
 من غلة الوقف رجوع عليه ولو صرف مال السلم على المستحقين لم يرجع به في غلة الوقف وكان متبرعا لانه
 صرف مال نفسه في غير ما اذن له فيه (قوله وليس له ان يوكل به) الاولى حذف به لان التوكيل انما هو قبض
 ما على القرية (قوله لانه يوكل الواقف) الضمير يرجع الى الناظر وهو تعليل لقوله وليس له ان يوكل به من يجعله
 يجعل امينا (قوله لا يصح بيعهما) اي وقد باعها بالجعل الذي يأخذ من الامين يدفعه الامين لياخذ المقرره
 في القرية والله تعالى اعلم واستغفر الله العظيم

(باب عزل الوكيل)

امر العزل عن الوصية كماله انه يقتضى سبق ثبوتها وهو واقعها فاسب ذكره آخر انتهى جوى والاضافة
 من اضافة المصدر الى فاعله او مفعوله (قوله فلا يدخلها اختيار شرط) لانه انما يحتاج اليه في عقد لازم ليتمكن
 من له الخيار من فسخه اذا اراد من (قوله ولا يصح الحكم بها مقصودا) لانها من الحقوق الجردة التي لا تدخل
 تحت الحكم استقلال (قوله ولا يصح الحكم بها مقصودا) لان الحكم بها يلزمها وهي غير لازمة شرعا (قوله
 ويانه في الدرر) تكرار مع ما تقدم له وقد سلف بيانه (قوله فلا موكل العزل) انما يتوقف بطلان الوكالة على العزل
 اذا لم ينته الامر فان بلغ نهايته انعزل بلا عزل كما ياتي (قوله كوكيل خصومة) اي من المطلوب وقوله بطلب
 الخصم اي المدعى قال في البصر غير بطرأ على الوكالة اللزوم في مسائل منها الوكالة ببيع الرهن سواء كانت
 مشروطة في العقد او بعدا على الاصح فتلزم كالرهن ومنها الوكالة بالخصومة بالتماس الطالب عند قبضة المطلوب

بالوصية ان يقبض من مديونه الفاء وتصدي
 قمتلن ما لقب ليرجع على المدعي ان
 استصاها (وصي اتفق من ماله الوصي كالأب
 (مال النسيب غائب فهو اي الوصي كالأب
 (متطوع الا ان يشهد انه قرض عليه او انه
 (يرجع) عليه جامع الفصولين وان اغترب في الاتفاق
 في الخلاصة بان قول الوصي في مال اليتيم
 لكن لا يقبل في الرجوع في مال اليتيم
 بالبيعة (فروع) الوكالة الجردة لا تدخل تحت
 الحكم ويانه في الدرر مع التوكيل بالسلم
 لا يقبل عقد السلم فلا نظر ان يسلم من ريعه
 في زينة وحصره وليس له ان يوكل به من يجعله
 يجعل امينا على القرية فبا امره بعقد السلم ويستلم
 منه على ما قرر له باطلا لانه يوكل الوقف
 والوكالة امانة لا يصح بيعها وانما في شرح
 الوهبانية انتهى والله اعلم
 (باب عزل الوكيل كالعارية
 (الوكالة من العقود التي لا يصح الحكم بها
 (فلا يدخلها اختيار شرط ولا يصح الحكم بها
 مقصودا وانما يصح في ضمن دعوى خصومة على
 (ويانه في الدرر) فالموكل العزل متى
 خرم) ويانه في الدرر كوكيل خصومة
 شاه ما لم يعلق به حق العبر) كوكيل خصومة
 بطلب الخصم

كما سيجي ولو اوكالة دورية في ملاقي ومناق على
ما صححه البزاري وسيجي عن الديني خلافة
فتنه بشرط علم الوكيل اي في القصدى اما
الحكمة في فتنه وينزل في الشرط في المعلق به
(ولو) عزله (قبل وجوب هداية) وينتدب
اي بالشرط به في شرح وبكتابة) يكتب بعزله
اي بالنزل (بمشافهة به وبكتابة) انتصارا
(وارساله رسولاً) عزله (عدلاً او غير) صدقه او كذبه
(حر او عبداً صغيراً او كبيراً) صدقه او كذبه
ذكره المصنف في متفرقات التعاضد (اذا قال)
الرسول (الموكل ارسلني اليك لا بلغك عزله اياك
عن وكالته ولو اخبره فقولى) بالعزل (فلا بد من
احد شرطى الشهادة) عدداً او عدداً (كل خواتمها)
المتقدمة في المتفرقات وقدمنا انه متى صدقه قبل
ولو قال قاتلنا ابن فلان فقولى (فلو كيد) اي بالخصوص
من الجاهلين بقوله (فلو كيد) اي بالخصوص
وبشر آء الدين لا الوكيل ينكح وعلاق
وعناق ويبيع ماله وبشر آء الدين لا الوكيل
كما في الاشياء (عزل نفسه بشرط علم وامام
وكذا ينزل في عالم السلطان بعزل فاض وامام
نفسهما والا لا كما بسطه في الجواهر) وكذا
يقبض الدين ملك عزله ان يعرضه بضرة المديون
(وان) وكذا (بمحضه لا) لعلاق محضه بعزل
(الا اذا علم به) بالعزل (المديون) محضه بعزل
ثم خرج عليه بقوله (لو دفع المديون دينه اليه)
اي الوكيل (قبل علمه) اي المديون (بعزله يبر)
وبعد لا دفعه لغير وكيل (ولو عزل العدل)
الموكل يبيع الرهن (نفسه بمحضه الرهن
ارضى به) بالعزل (صح والا لا) لعناق محضه
وكذا الوكالة بانها صوة بطالب المدعى عند
هيبه كما هو واضح منه فوكيله بطلاقها

لتمدين حق البائع انتهى جوى والاوى ان يقول لتعلق حق المشتري (قوله بخلاف الوكيل بالخصوصية)
فانها وان كانت لازمة الوكيل فيها ينزل بموت الموكل وجنونه (قوله والطلاق بزازية) فانه جعل فيها ذلك
من الوكالة اللازمة كما قدم تصحيحه عنه في شرح قوله فلاموكل العزل وتقدم لنا ان المعتداتها غير لازمة فيه (قوله
او حكميا) كالموت (قوله وفيما عداها) فان الوكيل ينزل فيها بالموت والجنون الخ ينال في قول المتن كالوكيل
بالامر باليد والوكيل يبيع الوفاء انتهى حلي فالاولى ذكرهما مع الوكالة ببيع الرهن (قوله فاطلاق الدور)
حيث قال وما اذا تعلق به حق الغير فلا ينزل فانه يشعل الوكالة بالخصوصية بالتمام الطالب والحكم فيها ليس
كذلك انتهى منع (قوله وينزل باقتراح احد الشرى يكن ولو بتوكيل ثالث) لو قال وتبطل الوكالة باقتراح
الشرى يكن ولو كانت الوكالة بتوكيل ثالث لكان اوضح قال في المنع اطلقه فتشعل ما اذا اقرقا بطلان الشرى
كهلاك المالكين او احدهما قبل الشرى فتبطل الوكالة الضمنية وما اذا وكل الشرى كان واحدهما وكيلا لتصرف
في المال فلواقترا فانزل في حق غير الموكل - نهما اذا لم يصرحا بالاذن في التوكيل انتهى (قوله بهزم موكله)
اي عن اداء بدل الكتابة (قوله وحجره) انما ثبت العزل بهما لان قيام الوكالة يعتمد قيام الامر وقد بطل بالحجر
والحجر منع (قوله وهذا) اي العزل بالحجر والحجر (قوله اما اذا كان وكيلا) اي عن المكاتب والمأذون ثم عزز ارجو
عليه (قوله فلا ينزل بهزم وحجر) لانهما يوجبان الحجر عن اداء التصرف لاهن قضاء الدين واقتضائه فتكدا
لا يوجبان عزل وكيله بهما افاده في البصر (قوله لم ينزل) لانه كالجبر الخاص بحجر (قوله وينزل بتصرفه بنفسه)
لا نقضاء الحاجة به كالموكل ببيع عده او بكتابه فاحتقه الموكل اركابه او تزويج امرأة او بشره شئ ففعل
بنفسه او بطلاق فطلقها ثلاثا او واحدة وانقضت عدها او بطلع نخالعهسا بنفسه جوى (قوله ولوارثه الزوج
او الحق) الذي في الجبر وغيره ولوارثه الزوج وقع طلاق الوكيل عليها مادامت العدة ولحقه بمنزلة موته انبنى
الا ان يجعل الموقوف في كلام المؤلف على ما اذ اليحكم به وفي كلامهم على ما اذ الحكم به لانه هو الذي بمنزلة الموت
(قوله ثم رد عليه بما هو فسخ) كان رد عليه بعبق بقضاء لانه كان لم يقع من الموكل تصرف وان رد بما لا يكون
فسخا لا تعود الوكالة كالموكل في هبة شئ ثم وهبه الموكل ثم رجع في هبته لم يكن للوكيل الهبة ولو وكله بالبيع
ثم رهنه الموكل او اجره فسله فهو على وكالته في ظاهر الرواية ولو وكله ان يؤجر داره ثم اجرها الموكل بنفسه
ثم انفسخت الاجارة يعود على وكالته انتهى قنية (قوله بخلاف ما لو قيود المالك) كما اذا لشترى ما وكل في بيعه
من مشتريه فلا يعود التوكيل لعدم عود قديم المالك وانما هو ملك مستأنف ومثله فيما يظهر لو تكلمه فاعذر زوج آخر
وقد طلقها ثلاثا (قوله لا ينزل ما لم يصله الكتاب) لانه عزل قصدي يشترط فيه العلم وعلمه بوصول الكتاب
اليه (قوله صح) اي وان لم يعلم (قوله وبعده لا) اي الا اذا علم في العزل القصدي (قوله لا يضمن او وكيل بالرفع)
لانه فعل ما امر به ولم يكن متعديا بالنسيان (قوله ابراهما عليه) اي اجالا ولكن في ظنه انه عشرة فتبين انه مائة
(قوله برئ من الكل قضاء) اعتمادا على اطلاق البراءة (قوله لا يقدر ما يتوهم اركه عليه) وهو عشرة والاوى
ذكر اسم ان (قوله لانه فوكيل مجهول) ولو لم يدفع اليه حق هلك لم يضمن بل واز ان غير موله يأتي بثلث
العلامة يرى عازيا الى الملتقطات ومحمل عدم صحة فوكيل المجهول اذا كانت الجهة فاحشة تؤدي الى المنازعة
اما اذا كانت بسيرة كما اذا قال مالك عبدان باع احدهما هذين الرجلين فهو جائز فاما يمس باع كان جائزا انتهى
ابو السعود في حاشية الاشياء (فرع) قال في الوالدية رجل غاب وامر تليذه ان يبيع السلعة ويسلم ثمنها الى فلان
فباعها وامسك الثمن عنده ولم يسلمه حتى هلك لا يضمن لان استناده لا يضمن عليه عادة فلا يصير متأخرا لاداء
ضامنا اه (قوله وفي الوهبانية الخ) هذه الايات ليست منها على نسق واحد بل من مواضع متعددة (قوله لم يبرأ)
قال العلامة عبد البر رأيت بخط بعض العلماء بطرة القنية في هذا الموضع هذا الجواب انما يستقيم على قولهما
والله اعلم بالصواب اه (قوله وبعده وبيع بالتقيد) هذه صورة واحدة فانه يجوز له فيما ان يبيع بالنسيئة وقوله ابيع
لخالد يعني اذا قال له بعه وبعه لخالد جازله ان يبيعه من غيره ويحمل على المشورة كما اذا قال لمضارب خذ هذا المال
مضاربة واشتره البر وبعه فله ان يشترى غير البر لان هذا الكلام مشروط منه بخلاف ما اذا قال بعه بالتقيد او قال
بعه من فلان فلا يجوز له المخالفة وتماه في شرح الوهبانية (قوله بخلافه) اي الوكيل (قوله قالوا يجوز) اي للوكيل
التصرف بخلافه (قوله وفي الدفع قل قول الوكيل مقدم) صورته دفع الى آخر ما لا وقال اقض به دين فقال

لا ينزلان بموت الموكل بخلاف الوكالة
بالخصوصية والطلاق بزازية قلت والحاصل
في الجبران الوكالة ببيع الرهن لا تبطل بالعزل
صحيحا او حكميا ولا بالخروج عن الاهلية
يجنون وردة وفيما عداها من الاهلية
بالخصي بل بالحكمي وبالخروج عن الاهلية
قلت فاطلاق احد الشرى يكن ولو بتوكيل ثالث
لو قال وتبطل الوكالة باقتراح الشرى يكن ولو كانت
الوكالة بتوكيل ثالث لكان اوضح قال في المنع اطلقه فتشعل ما اذا اقرقا بطلان الشرى
كهلاك المالكين او احدهما قبل الشرى فتبطل الوكالة الضمنية وما اذا وكل الشرى كان واحدهما وكيلا لتصرف
في المال فلواقترا فانزل في حق غير الموكل - نهما اذا لم يصرحا بالاذن في التوكيل انتهى (قوله بهزم موكله)
اي عن اداء بدل الكتابة (قوله وحجره) انما ثبت العزل بهما لان قيام الوكالة يعتمد قيام الامر وقد بطل بالحجر
والحجر منع (قوله وهذا) اي العزل بالحجر والحجر (قوله اما اذا كان وكيلا) اي عن المكاتب والمأذون ثم عزز ارجو
عليه (قوله فلا ينزل بهزم وحجر) لانهما يوجبان الحجر عن اداء التصرف لاهن قضاء الدين واقتضائه فتكدا
لا يوجبان عزل وكيله بهما افاده في البصر (قوله لم ينزل) لانه كالجبر الخاص بحجر (قوله وينزل بتصرفه بنفسه)
لا نقضاء الحاجة به كالموكل ببيع عده او بكتابه فاحتقه الموكل اركابه او تزويج امرأة او بشره شئ ففعل
بنفسه او بطلاق فطلقها ثلاثا او واحدة وانقضت عدها او بطلع نخالعهسا بنفسه جوى (قوله ولوارثه الزوج
او الحق) الذي في الجبر وغيره ولوارثه الزوج وقع طلاق الوكيل عليها مادامت العدة ولحقه بمنزلة موته انبنى
الا ان يجعل الموقوف في كلام المؤلف على ما اذ اليحكم به وفي كلامهم على ما اذ الحكم به لانه هو الذي بمنزلة الموت
(قوله ثم رد عليه بما هو فسخ) كان رد عليه بعبق بقضاء لانه كان لم يقع من الموكل تصرف وان رد بما لا يكون
فسخا لا تعود الوكالة كالموكل في هبة شئ ثم وهبه الموكل ثم رجع في هبته لم يكن للوكيل الهبة ولو وكله بالبيع
ثم رهنه الموكل او اجره فسله فهو على وكالته في ظاهر الرواية ولو وكله ان يؤجر داره ثم اجرها الموكل بنفسه
ثم انفسخت الاجارة يعود على وكالته انتهى قنية (قوله بخلاف ما لو قيود المالك) كما اذا لشترى ما وكل في بيعه
من مشتريه فلا يعود التوكيل لعدم عود قديم المالك وانما هو ملك مستأنف ومثله فيما يظهر لو تكلمه فاعذر زوج آخر
وقد طلقها ثلاثا (قوله لا ينزل ما لم يصله الكتاب) لانه عزل قصدي يشترط فيه العلم وعلمه بوصول الكتاب
اليه (قوله صح) اي وان لم يعلم (قوله وبعده لا) اي الا اذا علم في العزل القصدي (قوله لا يضمن او وكيل بالرفع)
لانه فعل ما امر به ولم يكن متعديا بالنسيان (قوله ابراهما عليه) اي اجالا ولكن في ظنه انه عشرة فتبين انه مائة
(قوله برئ من الكل قضاء) اعتمادا على اطلاق البراءة (قوله لا يقدر ما يتوهم اركه عليه) وهو عشرة والاوى
ذكر اسم ان (قوله لانه فوكيل مجهول) ولو لم يدفع اليه حق هلك لم يضمن بل واز ان غير موله يأتي بثلث
العلامة يرى عازيا الى الملتقطات ومحمل عدم صحة فوكيل المجهول اذا كانت الجهة فاحشة تؤدي الى المنازعة
اما اذا كانت بسيرة كما اذا قال مالك عبدان باع احدهما هذين الرجلين فهو جائز فاما يمس باع كان جائزا انتهى
ابو السعود في حاشية الاشياء (فرع) قال في الوالدية رجل غاب وامر تليذه ان يبيع السلعة ويسلم ثمنها الى فلان
فباعها وامسك الثمن عنده ولم يسلمه حتى هلك لا يضمن لان استناده لا يضمن عليه عادة فلا يصير متأخرا لاداء
ضامنا اه (قوله وفي الوهبانية الخ) هذه الايات ليست منها على نسق واحد بل من مواضع متعددة (قوله لم يبرأ)
قال العلامة عبد البر رأيت بخط بعض العلماء بطرة القنية في هذا الموضع هذا الجواب انما يستقيم على قولهما
والله اعلم بالصواب اه (قوله وبعده وبيع بالتقيد) هذه صورة واحدة فانه يجوز له فيما ان يبيع بالنسيئة وقوله ابيع
لخالد يعني اذا قال له بعه وبعه لخالد جازله ان يبيعه من غيره ويحمل على المشورة كما اذا قال لمضارب خذ هذا المال
مضاربة واشتره البر وبعه فله ان يشترى غير البر لان هذا الكلام مشروط منه بخلاف ما اذا قال بعه بالتقيد او قال
بعه من فلان فلا يجوز له المخالفة وتماه في شرح الوهبانية (قوله بخلافه) اي الوكيل (قوله قالوا يجوز) اي للوكيل
التصرف بخلافه (قوله وفي الدفع قل قول الوكيل مقدم) صورته دفع الى آخر ما لا وقال اقض به دين فقال

المأمور فقلت وقال الدائن لم يقض شيئا فالقول قول الوكيل في براءة نفسه عن الضمان وقول الوكيل مقدم على قول الموكل انه ما دفع وعلى قول الدائن انه ما قبض لسكن في حق البراءة فقط لا في سقوط حق الدائن حتى كان القول قوله انه ما قبض ولا يسقط دينه عن الموكل (قوله كذا قول رب الدين) اي انه يقدم قوله على قول الموكل والوكيل في عدم سقوط حقه وانحصار معنى الموكل يجبر على الدفع ثم الموكل ان كذب الطالب وصدق الوكيل حلقه فان حلف لم يظهر قبضه وان شكك ظهر وسقط حقه وان عكس حلف الوكيل ومثل ما ذكر في الدين من التفصيل يقال في الوديعة (قوله ولو قبض الدال الخ) صورته اخذ الدال الثمن ليسلمه الى صاحبه فضايع يصالح بينهما بالنصف (قوله بشرط) اي ينصف بين البائع والدال قال الناظم ينبغي ان يفصل ان كان البائع اذن له بالقبض ينبغي ان لا يضمن والا ضمن رب السلعة اياها فان ضمن المشتري يرجع على الدال مالم يكن رسولا في الدفع الى البائع والله تعالى اعلم واستغفر الله العظيم

كتاب الدعوى

(قوله لا ينبغي مناسبتها الخ) وهي ان الوكيل بالخصومة بل وغيرها قد يحتاج اليها (قوله يقصده الانسان الخ) اي من غير تقييد بمنازعة ولا مسالمة دعوى ولا تعرض فيه الى الدفع من حق نفسه والمصدر الادعاء وهو افتعال من ادعى والدعوى اسم منه وتطلق على دعوى الحرب وهي ان يقال بالفلان وكذا الدخوة والدخوة بالفتح والكسر اسمان منه والدخوة بالفتح ايضا لمرة والحلف والادعاء الى الطعام وتضم وبالكسر في النسب (قوله والله انا للتأنيث) لغة بعض العرب قال في المصباح وبعض العرب يؤنثها بالالف اي والبعض بالتاء (قوله لكن جزم في المصباح) العبارة مختلفة قال في المصباح وجع الدعوى الدعوى بكسر الواو لانه الاصل كاسمائي وبفتحها محافضة على الف التأنيث فقوله كاسمائي اراد به ما ذكره بعد هذا بقوله وقال بعضهم الكسرا ولي وهو المفهوم من كلام سيبويه لانه ثبت ان ما بعد الف الجمع لا يكون الا مكسورا وما فتح منه فمفعول لا يقاس عليه انتهى حلي (قوله فيهما) اي في الدعوى والتأوى انتهى حلي (قوله وشرا قول) اي ان قدر عليه والافتك كفي كتابته قال في خزائن المفتين ولو كان المدعي عاجزا عن الدعوى عن ظهر القلب يكتب دعواه في صحيفة ويذكر بها فتسمع دعواه انتهى (قوله عند القاضي) فلا تسمع هي ولا الشهادة الا بين يدي الحداكم بجر وارااد بالقبول الملزم لخرج غيره كما يأتي (قوله يقصده طلب حق قبل غيره) هذا التعريف خاص بدعوى الايمان والديون لخرج عنه دعوى ايفاء الدين والابرار عنه جبرورده العلامة المقدسي بان هذا انما يكون من جانب المدعي عليه لدفع الدعوى اي فليس بدعوى وايضا اذا علم ان الديون تقضى باهتائها فلا يضاف دعوى دين والبراءة دعوى تملك معنى انتهى وقوله طلب حق يقيد انه سال المنازعة فخرج الاضافة حال المسالمة فانهما دعوى لغة لا شرعا انتهى (قوله نزع الشهادة) فانها وان كانت قولاً مقبولا الا انه يقصده اثبات حق للغير وكذا الاقرار واورد على التعريف بين الاحتشاق فانه قول مقبول يقصده طلب حق قبل الغير واجيب بأنه خرج بالطالب فان المراد به طلب خاص وهو ما كان بلفظ الدعوى وشعوه (قوله دخل دفع دعوى التعرض) اي بقوله اودفعه وصورته ان يقول ان فلانا تعرض لي في كذا بغير حق واطالبه بدفع التعرض قائما تسمع فينهاء القاضي عن التعرض له بغير حق فسادا لا محبة له فهو ممنوع عن التعرض فاذا وجد سجة تعرض بها (قوله بخلاف دعوى قطع النزاع) اي بينه وبين غيره بان يذهب الى القاضي ويقول ان كان لفلان على شيء يدعيه والابشهاد على نفسه بالبراءة فلا يجبر المدعي على الدعوى لان الحق له (قوله وهذا) اي زيادة قوله اودفعه انما يحتاج اليها الخ (قوله الامر الوجودي) فلا يشمل العدي كالدفع فيحتاج الى زيادته لادخاله في تعريف الدعوى والمراد بالعدي ما يشمل الاعتبار فان الدفع ليس عديا لان المراد به كفه عن المنازعة (قوله لهذا القيد) الاوضح ان يقول لم يحتاج الى زيادة اودفعه (قوله والمدعي عليه بخلافه) اي ملتبس بمناقضته وهو من اذترك لا يترك بل يجبر على الخصومة اذ تركه انتهى حوى (قوله فلو كان في البلدة قاضيان الخ) اشار به الى ان الجبر في اصل الدعوى لا في عين يدعي بين يديه والتفريع لا يظهر (قوله فالتحيار للمدعي عليه) سواء اراد كل واحد قاضي محله او قاضي محله الاخر انتهى حلي عن البحر ومياني ان هذا محله في قاض يقضى على اهل محله بخصوصها وليس قضاؤه عاما (قوله وبه اختلفت مرارا) تعقبه العلامة المقدسي وذكر انه ينبغي التعويل على قول ابى يوسف لموافقته تعريف المدعي

ومن قال اعط المال فاقبض خنفس فاعطاه لم يبرأ والمال يخسر وبه وجه بالتقدم والرجوع فاعطاه فاقبض خنفس فاعطاه لم يبرأ والمال يخسر وفي الدفع قل قول الوكيل مقدم وكذا قول رب الدين وانحصار معنى ولو قبض الدال مال المبيع في يسلمه منه وضاع بشراعه ولا ينبغي مناسبتها الخ (كتاب الدعوى) قول يقصده الانسان فلا يتون وجعها دعوى بجرم والله للتأنيث فتساوى درهما في الواو كفتوى وقضاها ايضا محافضة على في المصباح بكسر ما (قوله مقبول) عند الف التأنيث وشرا (قوله مقبول) خرج القاضي (يقصده طلب حق قبل غيره) انحصار الشهادة والاقرار (اودفعه) اي دفع التعرض (من حق نفسه) دخل دفع دعوى قطع النزاع فتسمع به فيبقى نزاعه بخلاف دعوى قطع النزاع فتسمع به فيبقى نزاعه وهذا اذا اراد بالحق في الدعوى امر اجبة وهذا اذا اراد بالمدعي فلا تسمع امر الوجودي فلو اراد المدعي في التعريف الامر الوجودي لم يحتاج لهذا القيد (والمدعي الوجودي والعدي) اي لا يجبر عليها (والمدعي من اذترك دعواه ترك) اي يجبر عليها ولو في البلدة عليه بخلافه اي يجبر عليه بالمدعي عليه قاضيان سئل في محله فالتحيز في المذهب قاضيان سئل في نزاعه فلو اختلفا من ارجح قال عند محمد بن يحيى بن زبارة اختلفا من ارجح الى الاربعة على الظاهر وبه اختلفت من ارجح الى المستق ولو لولاية قاضيين فاكثرت على السواء قاله بنو الزم احصاؤه له وله بالنسبة اليها المدعي عليه لزم احصاؤه له وله بالنسبة اليها سئل من اراد قاض محله على حدة اما اذا كان سئل فوض على شافعي وما لشي وسنبل

والمدي عليه وان ما ذكره لا وجه له لان كلام من القضاة بالقاهرة ليست ولايته مخصوصة باهل ناصيته بل توليته على ان يحكم على كل من يتدعى عنده من اى محلة كانت من البلدي ومن الغرباء انتهى قلت وهو الذى ذكره المؤلف بعد عن المصنف (قوله ولو لولاية لقاضيين) قال في المنع وكل عبارات اصحاب الفتاوى تحكي ان فرض المسئلة التي وقع الخلاف فيها بين ابي يوسف ومحمد فيما اذا كان في البلدة قاضيان كل قاض على محله واما اذا كانت الولاية لقاضيين اول قضاء على مصر واحد على السواء فيعتبر المدي في الدعوى فله الدعوى عندى قاض اراده اذ لا تظهر فائدة في كون العبرة للمدي او للمدي عليه انتهى وفي التعليل تأمل (قوله لزم اعتباره) اى امر السلطان اى العمل به (قوله لعزله الخ) قال في المنع لما فيه من منع غير من اختاره المدي عليه من القضاء من سماع هذه الدعوى وبصير معزولا بالنسبة اليها (قوله كما مر مرارا) من ان القضاء يتقيد (قوله على حدة) اى لا يقضى على غير اهله (قوله وهذا الخلاف) اى بين ابي يوسف القائل باعتبار المدي ومحمد القائل باعتبار المدي عليه والا رلى تقديم هذه العبارة قبل قوله قال المصنف (قوله في مجلس واحد) ليس قيدابل المدعى على عموم الولاية كما تقدم فلما اقتصر على قوله والولاية واحدة لكان احسن ويعنى بانحداها عمومها (قوله لما انه صاحب الحق) هذا ما يعطيه كلام المقدسي وهو يقيد اعتبار المدي ولو كان احد القضاة يساعد المدي عليه وهذا التعليل منه اولى من تعليله السابق بقوله اذ لا تظهر فائدة في كون العبرة للمدي او للمدي عليه (قوله كوكيل ووصى) الاولى كوكيل ويتم (قوله واهله) ادخله في الجرح في الشروط ونظم الجوى الشروط بقوله

ايا طالب ما في شرائط دعوة * فتلك ثمان من نظاى لها حلا

فخضرة خصم وانتفاء تناقض * ومجلس حكم بالعدالة سريلا

كذلك معلومية المدي به * وامكانه والعقل دام لك العلا

كذا لسان المدي من شروطها * والزامة خصمها بالتظلم كلا

(قوله فلا يقضى على غائب) وكذا لا تسمع الشهادة عليه الا اذا اتهم المدي ذلك بالكتاب الحكمى (قوله والا حقي يبرهن او يحلف) او لحكاية الخلاف قال في الجرح ان كان في المصر او قري بيا منه بحيث لو اجاب بييت في منزله وان كان بعد منه قيل يأمره باقامته البينة على موافقة دعواه لاحضار خصمه والمستور في هذا يكفى فاذا اقام بأمر انسانا يحضر خصمه وقيل يحلفه القاضي فان نكل اقامه عن مجلسه وان حلف امر باحضاره انتهى قال قاضى ثان فاذا اقام البينة قبلت بيته للاشخاص لا للقضاة انتهى قال الشلبي وعمل قضاة زمانا على خلاف ما تقدم فاذا اتى لهم شخص فقال فى دعوى على شخص يأسرون باحضاره من غير ان يتفسر والمدي عن دعواه ليعلموا محتمل من فسادها وهذا هم غفلة عما ذكره اوجهل به انتهى (قوله ولا يقال مدي فيه) لم ارعه ديت به انتهى محلي وفي طلبه الطلبة ولا يقال مدي فيه وبه وان كان يتكلم به المتفهمة الا انه مشهور فهو خير من صواب مهجور انتهى جوى (قوله وبه الخ) قال في المصباح وقد يتضمن الادعاء معنى الاخبار وقد خل الباء جواز ايقال فلان يدعى بكرم فعالة اى يخبر بذلك عن نفسه انتهى (قوله وكونها ملزمة) فلا تصح دعوى التوكيل على موكله الحاضر لا مكان منزله انتهى بجر (قوله وظهوره) اى الكذب وهو بالجر عطف على تيقن (قوله معروف بالفقر) وهو ان باخذ الزكاة من الاغنياء مع (قوله انه اقرضها اياه) تقدم (قوله دفعة واحدة) ظاهر التقيد بما ذكره اذا ادعاها ثمن فمأركان له او ادعاها قرضه فمأركان ان تسمع دعواه (قوله وبه جرم ابن الغرس) الا انه لم يستند الى نقل عن المشايخ انتهى مع وبقي من الشروط اشتراط لفظ يدل على الجزم فلما قال اظن لم تصح الدعوى بجر (قوله حق لو سكت) لا يظهر التفرع (قوله وسحقته) في شرح قول المصنف وقضى بسكوله مرة (قوله تعلق البقاء) اى بقاء عالم المكافين (قوله المقدر) اى الحكم (قوله بتعاطى المعاملات) متعلق بتعلق اى والمعاملات يجري فيها الزيادة والنقصان والافرار والجحود والتوكيل وغير ذلك فكانت الدعوى مما يقتضى بقاءه لانه لو اهتمت لضاعف احواله (قوله فلو كان ما يدعيه متقولا) اى مجموعا وغيره ودبعة اما المقربة لا يلزم احضاره لانه باخذه من المقر وكذا لو كان ودبعة لا يصح الامر باحضارها اذ الواجب فيها الضحية لا النقل (قوله فعلى الغريم اخصاره) قدره ليقيد وجوبه (قوله ليسار اليه الخ) لان الاعلام ياتى ما يمكن شرط وذلك بالاشارة في المنقول (قوله بان كان في نقلها مؤنة) فيه ان هذا من قبيل الرضى والصبره قد ذكره

في مجلس واحد والولاية واحدة فلا ينبغي اى يقع الخلاف في اجابة المدي لما انه صاحب الحق كذا بخط المصنف على هامش البرازية فليحفظ (قوله كذا) اى (او) اضافته (الى من لو اصيل كافي عليه كذا) كوكيل ووصى (عند نائب المدي) (منابه) كوكيل ووصى (عند النزاع) متعلق باضافة الحق (واهلها العاقل المميز) ولو صيها لودادونا في التصوية والا لا اشباه (وسرطها) اى شرط جواز الدعوى (مجلس القضاء وحضور خصمه) فلا يقضى على غائب وهل يحضره بمجرد الدعوى ان بالمصر او ببيت بيت منزله نعم والا حقي يبرهن او يحلف منية (ومعلومية) المال (المدي) اذ لا يقضى بمجهول ولا يقال مدي فيه وبه الا ان يتضح الاخبار (و) شرطها ايضا (كونها ملزمة) شيئا على الخصم بعد ثبوتها والا كان عبثا (وكون المدي مما يستحيل الثبوت فالدعوى ما يستحيل وجوده) عقلا او عادة (بالطلة) اتيقن الكذب في المستحيل العقلي كقوله لمعرف والنسب او ان لا يلد مثله كقوله هذا ابني وظهوره في الاستحصال الهادى كدعوى معروف بالفقر او الاغنية على آخر انها اقرضها اياه دفعة واحدة او غيرها منه فانظروا عدم سماعه اجبر به جرم ابن الغرس في القوا كذا البدرية (وحكمها وجوب الجواب على الخصم) وهو المدي عليه بلا او نعم حق لو سكت كان انكارا قسما (قوله وسحقته وسبها) الا ان يكون ان من اخبار المعاملات (فلو كان تعلق البقاء المقد وتعاطى المعاملات) المدي ما يدعيه متقولا في الاحتمال كونه مديا (انه في يده بغير حق) لا احتمال كونه مديا في يده او محجوبا بالثمن في يده (وطالب) المدي (احضاره ان امكن) فعلى الغريم اخصاره ليسار اليه في الدعوى والشهادة والا لا خلاف

هنا هو قال في ايضاح الاصلاح الا اذا تعسر بان كان في نقله مؤنة وان قلت ذكره في الخزانة حضر الحاكم عنده
 او بدت امين انتهى حلي (قوله انه في يده) ولو قبل الدعوى بسنة اذ ثبتت يده في الزمان الماضي ولم يثبت خروجه
 من يده قسبه ولا نزول بشك ذكره صاحب جامع القصولين بحثا واقره في البحر (قوله لانه مثله) الاولى لانها انتهى
 حلي وهو محله تقوله وذكر قيمته (قوله والا اكتفى بذكر القيمة) تكرار مع قوله وذكر قيمته ان نهذه اه حلي (قوله
 وقالوا لادعي الخ) قال في الدرر ولو قال غصب من عين كذا ولا ادري قيمتها قال في السكا في وان لم يبين
 اقيمة وقال غصب من عين كذا ولا ادري او قائم ولا ادري كم كانت قيمته ذكر في عامة الكتب انه
 تسمع دعواه لان الانسان ربما لا يعلم قيمة ماله فلو كلفه بيان القيمة لتضرره اقول فائدة صحة الدعوى مع هذه
 الجهة القاضية توجه اليين على الخصم اذا انكر والجبر على البيان اذا اقر او نكل عن اليين فان كلام
 السكا في لا يكون كافيا لاي هذا التحقيق انتهى حلي (قوله ولهذا) اي لجماع الدعوى في الغصب وان لم يذكر قيمته
 (قوله مختلفة الجنس) كشباب ودواب فان تحتها انواعا (قوله وتقل يمينته) اي على القيمة (قوله او يخلف) اي عند
 عدم البرهان (قوله لانه لما صح) علمه لعملي (قوله عمادية) قال الشيخ عمر مؤلف النهر ينفى ان يكون المعنى انه اذا
 كانت العين حاضرة لا يشترط ذكر قيمتها الا في دعوى السرقة جوى والتفويض يكون من اهل الخبرة فيما يظهر
 لا بقول المدعي (قوله وهذا كله الخ) اي الاكتفاء بذكر القيمة اذا ادعى العين (قوله لا الدين) اي قيمة المستهلك
 (قوله اشترط بيان جنسه ونوعه) فيه انه عند دعواه العين لا يكتفى ادعاء عين مجهولة بل لابد من بيان جنسها
 ونوعها ثم يذكر القيمة فالقيمة انما اغنت عن الحضور حيث لا بد من ذكر الجنس والنوع في كل غيبا مل ولذا قالوا
 في التعليل لذكر القيمة لان الاعيان تتفاوت والشرط ان يكون في ماله يوم وقد تضرر مشاهدته لانها خلف عنه
 وفي الذخيرة فان كان العين قاتبا وادى انه في يد المدعي عليه فانكر ان بين المدعي قيمته وصفته تسمع دعواه
 وتقبل يمينته انتهى (قوله وقد اختلف في بيان المذكورة والا نوتة في الدابة) اي المستهلك اما القائمة فهي حاضرة
 بالجنس من اثار اليا واذا كان هذا في الدابة ففي الرقيق لولي (قوله فشرطه اوالديث ايضا) اي كما شرط بيان القيمة
 (قوله بيان السن ايضا) اي كما يشترط بيان القيمة والذكورة والا نوتة (قوله وفي دعوى الابداع) اي انه يشترط
 في صحة دعوى الابداع بيان مكانه لانه لا يلزمه التولية الا في مكانه ولا نظر لقيمة اذ مطلوبه عين الوديعة (قوله
 وفي الغصب الخ) قال المصنف في الغصب ويجب رد عين المغموص في مكان غصبه قال المؤلف لتفاوت القيم
 باختلاف الاماكن انتهى ومقتضاه ان يجب بيان المكان مطلقا لان هذا في الهالك وكلام المصنف في القائم
 (قوله والا حله) الموافق للقواعد ولا يمكن له حل (قوله يوم غصبه على الظاهر) بصيغة القبول والمصدر وظاهره
 جريان خلاف وميالى في الغصب ما تسمع وتجب القيمة في القيمة يوم غصبه اجماعا انتهى (قوله ويشترط التصديق)
 لانه تعذر التعريف بالاشارة لتعذر النقل فيصار الى التصديق بان يقول ينتهي الى كذا او بلاصق اولي يق كذا
 اما اذا قال احد حدوده كذا مخرج ولا يدخل الحد عند الامام وافسد ما يورثه لان الحدود تدخل فلا احتياط
 فيما ذكر اوله والمطريق والنهر والسور والخندق تصلح حدا على ظاهر المذهب (قوله في دعوى العقار) بوزن
 وسلام لغة كل ملك ثابت له اصل كالدار والفضل وربما اطلق على المتاع والجمع عقارات انتهى وصرح مشايخنا
 بان البناء والفضل من المنقولات وانه لا شفعة فيها اذ ايعا بلا عرفة فان يعلمها وجبت تبعها انتهى وهو
 محمول على ما اذا لم تكن الارض محنكرة والافتتحت فيه الشفعة لانه ماله من حق القرار التحق باله قار انتهى
 ابو السعود ويا في بيانه في الشفعة ان شاء الله تعالى (قوله كما يشترط في الشهادة) لانه بما يصير له لو ما عند القاضي
 انتهى زبلي (قوله الا اذا عرف الشهود الخ) فيه ان المقصود اعلام القاضي وعرفتهم لا يحصل ذلك (قوله كالأول)
 ادعى عن العقار الخ) طاهره ولو غير مقبوض وفي جامع القصولين لو ادعى ثمن مبيع لم يقبض لابد من احضار
 المبيع مجلس الحكم حتى يثبت البيع عند القاضي بخلاف ما لو ادعى ثمن مبيع قبض فانه لا يجب احضاره
 لانه دعوى الدين حقيقة انتهى ومقتضاه ان يفصل في العقار وذكر حدوده تقوم مقام احضاره (قوله ثم السكة)
 الذي في شرح ادب القاضي يجب على المدعي وعلى الشهود الاعلام باقصى ما يمكن وهو في الدار بالبلدة ثم المحلة
 التي فيها الدار في تلك البلدة ثم يبين حدود الدار وان اقصى ما يمكن في التعرف هذا اه والشرح تبع ما في جامع
 القصولين وذكر الحاكم القضية ابو نصر في شروطه والذي يظهر الاول (قوله كما في النسب) اي اذا ادعى على رجل

وذكر المدعي (ففيه ان تعدل) احضار العين
 بان كان في تقاضا مؤنة وان قلت ابن كمال
 معز النيرانه (بجلا كها الوضيتها) لانه مثله معي
 (وان تعدل) احضارها (مع مقامها كرى وصيرة)
 طعام (وقطيع غنم) (بعث القاضي امينه)
 ليشار اليها (والا) تسكن ياقية (الحكمتي)
 في الدعوى (بذكر كذا) ولم يذكر قيمتها تسمع
 انه غصب منه عين كذا ولا ادري البان درر وابن ملك
 فغصب خصمه او يعجز على البان درر والنوع
 ولهذا لو ادعى اعيانا مختلفة الجنس والنوع
 واصفة وذكر قيمة الكل جلة كفي ذلك الاجال
 على العصم وتقبل يمينته او يخلف خصمه على
 الكل مرة (وان لم يذكر قيمة كل عين على حدة)
 لانه لما صح دعوى الغصب ببيان ذلك يسمع
 لداين قيمة الكل جلة بالاولى وقيل في دعوى
 السرقة يشترط ذكر القيمة ليعلم كونه نصابا
 قاما في غيره لانه لا يشترط عمادية وهذا نفي
 في دعوى العين لا الدين فلو ادعى في الدعوى
 مستهلكا لشرط بيان جنسه ونوعه (وقد اختلف
 وان شهادة ليعلم القاضي بماذا يقضي) فشرطه
 في بيان المذكورة والا نوتة في الدابة) بشرط
 اوالديث ايضا واختاره في الاختيار وشروط
 الشهيد بيان السن ايضا لا بد من بيان مكانه
 (وفي دعوى الابداع) (سواء كان له حل اوله
 اي مكان الغصب ان له حل ومؤنة فلا بد) لعنه
 وفي الغصب (من بيانه والا) حل له (لا) وفي غصب
 الدعوى (من يمينته يوم غصبه على الظاهر عمادية
 ضرر الشئ بين قيمته يوم غصبه على العقار) (مشهورا)
 (ويشترط التصديق ولو كان العقار) (بغيرها
 في الشهادة عليه ولو كان العقار) (بغيرها
 خلافا لها) (الا اذا عرف الشهود الدار بعينها
 فلا يحتاج الى ذكر حدودها) (كما لو ادعى ثمن
 العقار لانه دعوى الدين حقيقة جبر ولا بد
 من ذكر بلدة الدار ثم المحلة ثم السكة) فبيد
 ملاءمة الاختصاص فالأخص كما في النسب

اسمه جعفر مثلاً فان عرف والارضى الى الاخص فيقول ابن محمد فان عرف والارضى الى الحد انتهى (قوله ويكتفى
بذلك ثلاثة) لان للاكثر حكم الكل اه زيلعي وفي الجوى وقال زفر لا بد من ذكر الحدود والاربع لان التعريف
لا يتم الا بها ولذا قال غلطت في الرابع لا يقبل وبه قالت الثلاثة وعليه الفتوى وهذه احدى المسائل التي يفتى
فيها يقول زفر كما شئت الى ذلك في منظومتي المسماة بقود الادور فيما يفتى به من اقوال زفر يقول

دعوى العقارب الابدارية * من الحد وروهاين وجلى

انتهى (فرع) لو اصاب في بيان الحدود واخطأ في المقدار قبلت هذه الشهادة بغير (قوله وغلط فيه لا) هو المقتضى به
(قوله باقرار الشاهد) كذا في الجوى والغلط انما يثبت باقرار المدعى انه غلط الشاهد والظاهر ان الغلط
يثبت به ما اموال المدعى عليه الغلط لا تسع هذه الدعوى ولو اقام بينة لا تقبل ويانه في الجوى وغيره
ولو غلطوا في حد او حدين ثم تداركوا في المجلس او غير المجلس عند امكان التوفيق بسمع والتوفيق ان يقال
اه كان لريق دار فلان فتبين ان فلان بايع داره او اوصاه كان فلاناً ثم ما رفلاناً انتهى جوى (قوله واصحابه اناسهم)
جمع نسب بمعنى منسوب اليه قال في النحر عن البرزنية المقصود الاعلام انتهى وعن الملتقط ربما لا يحدد الا بذكر
الحد واذا لم يعرف جده لا يتميز عن غيره الا بذكر مواليه او ذكر حرفته او وطنه او مكانه او حليته فانما يتميز
هو المقصود فيحصل بما قل او اكثر انتهى ولو ذكر العبد مولاه وابا مولاه يكتفى على المقتضى به (قوله انه اى العقار)
تخصيصه لان الكلام به والا فالمنقول كذلك كما تقدم ولذا جعله احب البصر الضمير راجعا الى
المدعى الشامل للمنقول والعقار قال ولم اخصه بالعقار كما فعل السارح لكونه شرطاً فيهما انتهى وفي كلامه
اشارة الى ان ذلك في الدعوى اما اذا شهدوا بمنقول انه ملك المدعى قبل وان لم يشهدوا انه في يد المدعى عليه بغير
حق لانهم لما شهدوا بالملك له وملك الانسان لا يكون في يد غيره الا بعرض والبيعة تكون على مدعى العارض
ولا تكون على صاحب الاصل انتهى (قوله ويريد عليه بغير حق الخ) تكرار مع ما تقدم انتهى حلي (قوله لما مر)
من احتمال كونه مرهوناً في يده او محبوساً بالامر في يده (قوله بل لا بد من بينة) اى لخصه القضاء بالملك ولا يشترط
ذلك لخصه الدعوى انما هو صاحب البصر (قوله لا احتمال تزويرهما) لان الملك قد يبعد عن العقار عادة فامكن ان
يتواضع اثنان ويقر احدهما باليد ويبرهن الاخر عليه بالملك ويسامح في الشهود اى لا يطلب شهود على وضع اليد
ثم يدفع المالك مع اللابحكم الحاكم (قوله له اى بينة يده) قال العلامة المقدسى هذا التعليل لا يشمل ما لا يمكن
حضوره الى مجلس الحكم كصبرة برورسى كبره وهو ذلك فينبغي ان يطبق بالعقار لما شابهها انتهى جوى (قوله
ثم هذا) اى اشتراط البيعة على اليد اعلم القاضي (قوله اذا ادعى العقار له اى ملكاً مطلقاً) ظاهره انه يصح دعوى
العقار بلا بيان سبب وقال في البصر فظهر بما ذكرناه واطلاق اصحاب المتن انه يصح في دعوى الملك المطلق
في العقار بلا بيان سبب الملك ثم نقل عن البرزنية من مشايخ فرغانة ان الشرط في بلاد قدم بناؤها بيان السبب
ولا تسع فيه دعوى الملك المطلق لوجوه يتناهى وطاهاه اعتماد الاول (قوله لان دعوى الفعل) اشارته الى
الفرق بين دعوى الملك المطلق ودعوى الفعل وحاصلها ان دعوى الفعل كانه على ذى اليد تصح على غيره انما
فانه يدعى عليه التملك والتملك وهو كالتحقق من ذى اليد يتحقق من غيره انما تصح على غيره انما
الدعوى اما دعوى الملك المطلق دعوى ترك التعرض بازالة اليد وطلب ازالها لا يتصور الا من صاحب اليد
وبانقاره لا يثبت كونه ذايه لا احتمال المراجعة افاده في البصر (قوله لتوقفه على طلبه) اى لتوقف حقه
اى القضاء على طلبه زاد الشلبي اول دفع التأجيل اى في نحو الدين (قوله ولا احتمال رهنه الخ) اى وانما يزول
ما ذكر بالمطالبة (قوله وبه) اى بالطلب (قوله فافهمه) اشارته الى ان ذكر كونه بغير حق غير لازم في العقار
والمنقول لان المطالبة تعنى عنه (قوله ديناً) اى في الدمة (قوله نقدا او غيره) نعم في الموزون (قوله ذكر وصفه)
انه جيد او ردى لانه لا يعرف الا به وانما يحتاج الى ذكر وصفه اذا كان في المدة وقد محتلفة اما اذا كان
في السار نقد واحد فلا جوى عن شرح با كبر انتهى ولو استغنى عن ذكر الدين وادخله في جملة التملكات
التي ذكر حكمها بعد لكان اخصر (قوله وفي نحو فرض) اى وفي دعوى نحو فرض الخ ولا بد ان يذكر
انه اقترضه كذا من مال نفسه بل وان يكون وكيلاً بالاقتراض والوكيل في الاقتراض صغير ومعبور
لا يطلب بالاداء ويذكر كما ايضا انه صرف ذلك الى حاجة نفسه ليصير ذلك ديناً عليه اجماعاً لان اقتراض

(ويكتفى بذلك ثلاثة) فان ذكر الحد والاربع لان المدعى يختلف
وان ذكره وغلط فيه لا يلتفت لان المدعى فصوله
به ثم انما يثبت الغلط باقرار الشاهد فصوله
(وذكر اصحابه اناسهم) اى الحدود (واجماع
الاسامهم ولا بد من ذكر الحد) اى الحدود (ان لم
يكن الرجل (مشهوراً) ولا اكنى باسمه
لمصول المقصود (وذكر) اى العقار
(في يده) ليصير خصماً (ولا يثبت
ان كان) المدعى (منه ولا) باسمه (ولا يثبت
فيه في العقار تصادقهما بل لا بد من بينة واعلم
فان) لا احتمال تزويرهما بخلاف القول
لما بينت يده ثم هذا ليس على الملافة بل (ان ادى)
العقار (الشراء) من ذى اليد (فلا) يقتصر لبينة
دعوى (الشراء) كانه على ذى اليد نعم
لان دعوى الفعل كانه على ذى اليد نعم
على غيره ايضا برزنية (وذكر) انه بطلان به
لتوقفه على طلبه ولا احتمال رهنه او حبه
بانهن وبه استغنى عن زيادة بغير حق فافهمه
(ولو كان) ما يدعيه (ديناً) ملكاً لا يعرف الا به
نقدا او غيره (ذكر وصفه) لانه لا يعرف الا به
(ولا بد في دعوى التملك) من ذكر المجلس
والنوع والصفة وانقدر وسبب الوجوب (فلا
ادعى كبره) اى عليه ولم يذكر سبباً لم تسع واذا
ذكره لم يضر فغصب واستمالا في مكان التوض

عند أبي يوسف لا يصير دينا في ذمة المستقرض الا بصرفه في حوائج نفسه انتهى فلو كان باقيا عند المستقرض
لا يصير دينا عنده انتهى ونحو القرض عن المبيع فانه يتعين مكان العقد للبقاء (قوله ونحوه) اي من الغصب
والاستهلاك لا يتعين مكانهما للتسليم انتهى والتظاهر ان محل ذلك فيما له محل وموثة ولذا والله اعلم مثل ذلك
في البحر بالحنطة (قوله ويسأل القاضي) اي بطلب المدعي وقيل ان كان المدعي باهلا يسأل القاضي المدعي
عليه بدون طلبه انتهى سراجية (قوله لعدم وجوب جوابه) الاولى ان بهل بعدم الباعث على السؤال فتأمل
(قوله فيها) انما قدره فرارا من استعمال قضي الا في كلام المصنف في حقيقته ومجازه لان الاقرار حجة
ملزمة بنفسه ولا يحتاج فيه الى التضاء فاطلاق اسم القضاء فيه مجاز عن الامر بالندرج مما يلزمه بالاقرار
كما صرح به في التبيين انتهى حلي بخلاف البيعة فان الشهادة خبر محتمل وبالقضاء تصريحية وسقط احتمال
الكذب انتهى وفي البرازية ويمهله ثلاثة ايام ان قال المطلوب لي دفع وانما يمهل هذه المدة لانهم كانوا يجلسون
في كل ثلاثة ايام اوجمة فان كان يجلس كل يوم ومع هذا امهله ثلاثة ايام جاز فان مضت المدة ولم يأت بالدفع
حكم انتهى بغير (قوله بطلب المدعي) واعلامه المدعي عليه انه يريد القضاء عليه ادب غير لازم انتهى (قوله
والاحلفه لالحاكم) في تحليف الاخرس ان يقال له عليك عهد الله وميثاقه انه كان كذا فيشربتم بغير وانما يظهر
لو كان يسمع وانظر حكم الاخرس الذي لا يسمع ولا يستخلف الاب في مال الصبي ولا الوصي في مال اليتيم
ولا المتولي في مال الوقف (قوله بعد طلبه) لان اليمين حقه انتهى بغير وهو اولى في التعليل (قوله الا عند الثاني
في اربع) قال في البحر ثم اعلم انه لا تحليف الاب بعد طلبه عندهما في جميع الدعاوى وعنه اي يوسف يستخلف
بلا طلب في اربعة مواضع في الرد بالعيب يحلف المشتري بالله ما رضيت بالعيب والشعيع بالله ما ابطلت شععتك
والمرأة اذا طلبت فرض النفقة على زوجها الغائب تحلف بالله ما خلف لك زوجك شيئا ولا اعطاك النفقة والرابع
يحلف المستحق بالله ما بعث انتهى حلي والاولى ان يحلف بلفظ ما خرج عن ملكك لانه اهم وانظر للمدعي عليه
ابو العود زيدا ولا يجوز للمدعي عليه الانكار مع حله بالحق الا في دعوى العيب فان البائع انكاره ليقوم
المشتري البيعة عليه فيمكن من الرد على بائعه وفي الوصي اذا علم بالدين شر بلائية عن الاشياء (قوله قال)
اي البرازي (قوله واجمعوا الخ) الانسب ان يقول والا في دعوى الدين على الميت انه افا وصورة التحليف هنا
ان يقول له القاضي بالله ما استوفيت اي حقتك من المديون ولا من احدا داه اليك عنه ولا قبضه لك قابض
بامرك ولا ابراء منه ولا شيئا منه ولا احلت بشئ من ذلك اسدا ولا عند له ولا بشئ منه ومن انتهى حلي
عن البحر (قوله بل يحبس) هذا قول الامام وقال يستخلف (قوله وكذا لزوم السكوت) اي فانه يحبس (قوله
عند الثاني) وعندهما اذا لزم السكوت يؤخذ منه كقيل ثم يأل جبراته عسى ان يكون به آفة في لسانه او سمعه
فان اخبروا انه لا آفة به يحضر مجلس الحكم فان سكت ولم يجب ينزله سكرات انتهى اي فيصالح من غير حبس
(قوله ثم نقل عن البدائع الخ) المتبادر انه راجع الى مسئلة السكوت وليس كذلك بل هو راجع الى المتن قال
في البحر وفي الجمع ولو قال لا اقر ولا انكر فالقاضي لا يستخلفه قال الشارح بل يحبس عند أبي حنيفة حتى يقر
او ينكر وقال يستخلف وفي البدائع الاشبه انه انكارا انتهى وهو تصحيح لقوله كما لا يخفى فان الاشبه من الفاظ
التصحيح كافي البرازية انتهى حلي (قوله لان اليمين حق القاضي) الاولى كافي البحر عن القضية لان التحليف حق
القاضي اه حتى لو ابراء الخصم منه لا يصح رازية (قوله فلو برهن عليه يقبل) لا يصلح تقريرا على ما قبله فانه
لو حلف عند قاض ثم برهن المدعي يقبل كما سيأتي اه حلي (قوله الا اذا كان حلفه الاول هذه) اي عند قاض
فيكني اي لا يحتاج الى التحليف ثانيا هذا ولا موضع للاستثناء كما لا يخفى انتهى حلي (قوله ونقل المصنف عن
القضية) هذه المسئلة تغاير المقدمة في المتن فان تلك فيما اذا حلف عند غير قاض وهذه فيما اذا حلف عند القاضي
باستخلاف المدعي لا القاضي قال في البحر قيد بتعليف القاضي لان المدعي عليه لو حلف بطلب المدعي يمينه بين
يدي القاضي من غير استخلافه فهذا ليس بتعليف لان التحليف حق القاضي كذا في القضية ولكن ينبغي ذكرها
عند قول المصنف حلفه بطلبه انتهى حلي بصرف ما (قوله لم يضمن) ولو ادى له على هذا الشرط رجوع بما ادى
لان هذا الشرط باطل انتهى (قوله لم يثبت البيعة على المدعي) تحته واليمين على من انكر والدليل منه
من وجهين الاول انه عليه الصلاة والسلام قسم بينهما والقسمه تما في الشركة الثاني ان ال في اليمين للاستغراق

ونحوه بغير فليحفظ (ويسأل القاضي المدعي
عليه) عن الدعوى فتقول انه ادعى عليك
كذا فاذا تقول (بعد دعواه والا) تصدر حجية
(لا) يسأل لعدم وجوب جوابه (فان اقر)
فبها (او انكر فبرهن المدعي قضى عليه) بلا طلب
المدعي (والا) يبرهن (حلفه) الحاكم (بعد طلبه)
اذ لا بد من طلبه اليه في جميع الدعاوى
الا عند الثاني في اربع بلا طلب في دعوى
واجب على الميت (واذا قال) المدعي عليه (لا اقر)
والدين على الميت (واذا قال) المدعي عليه (لا اقر)
ولا انكر لزوم السكوت بلا آفة عند الثاني
درر وكذا لزوم السكوت بلا آفة عند الثاني
من خلاصة قال في الصوريه اقتبست لما ان الفتوى
على قول الثاني فيما يتعلق بالقضاء انتهى ثم نقل
عن البدائع الاشبه انه انكارا فيستخلف قيدا
بتعليف الحاكم لانها لو (اصطفا على ان يحلف
عند غير قاض ويكون بريأ فهو باطل) لان
اليمين حق القاضي مع طلب المدعي (فلو برهن
عليه) اي على حقه (يقبل) حلفه الاول
عند قاض درر ونقل المصنف عن القضية
اب التحليف حق القاضي ان المدعي لو حلف
لم يعتبر (وكذا لو اسطفا ان المدعي لو حلف
فانقسم) لان فيه تغيير التمسع (واليمين
لازمة على مدعي) حديث البيعة على المدعي

لان لام التعريف يحمل على الاستغراق وتقدم على تعريف الحقيقة اذ لم يكن هذا المصنف هو الذي يكون المعنى
ان جميع الايمان على المنكرين طورد اليين على المدعي لزم المحالفة لهذا النص (قوله وحديث الشاهد واليمين)
هو ما روى انه عليه الصلاة والسلام قضى بشاهد ويمين حلي عن التبيين (قوله عيني) عبارته ولا يرويه ربيعة
عن سهل ابن ابو صالح وانكره سهل فلا يبقى حجة بعدما انكره الراوي فخلا عن ان يكون معارضا لصحاح
المشاهير انتهى (تنبيه) قال القسطلاني في شرح البضاري من كتاب الرهن الحكمة في كون البيعة على المدعي
واليمين على المدعي عليه ان جانب المدعي ضعيف لان دعواه خلاف الظاهر فكانت الحجة القوية عليه وهي
البيعة لانها لا تجلب لنفسه انفعالا ولا تدفع عنها ضررا فيستوي بهما ضعف المدعي وجانب المدعي عليه قوي لار
الاصل فراغ ذهنته فما كتني فيه بحجة ضعيفة وهي اليمين لان الحالف يجب لنفسه النفع ويدفع عنها الضرر
فكان ذلك في غاية الحكمة انتهى وقد اشار الى ان ضعف اليمين من حيث ما ذكره والا فاليمين اذا كانت نحو ما
مهلكة لصاحبها فاقابل (قوله ان يملك المدعي) المناسب او الشهود وبأني بعضهم به بدل الاسم الظاهر
(قوله او على ان الشهود) اي او طالب المدعي عليه من القاضي ان يملك الشهود على انهم صادقون كما يدل عليه
الحاق انتهى حلي (قوله لا يجيبه القاضي) كما لا يجيب ذا اليد اذ اطلب منه استخلاف المدعي ما تم له في بيت
بناء هذه الدار فنية (قوله الى طليته) بكسر اللام ما طليه والطليبة بالضم السقرة البعيدة والطلاب اسم مصدر
طالب كالطليبة بالكسر انتهى افاده الجوز في القاموس (قوله لان لفظ اشهد عند قامين) وان لم يقل بالله فاذا
طلب منه الشهادتي في مجلس القضاء وقال اشهد فقد حلف ذكره الخوارزمي (قوله لا انا امرنا باكرام الشهود) اي
وفي التكليف تعطيل هذا الحق (قوله لانه لا يلزمه) اي الاداء حينئذ (قوله وبيعة الخوارزمي) اي الذي ليس ذا يد
حوي (قوله وهو الذي لم يذكر له سبب) السبب كشرآه وارث فالملق ما يتعرض للذات دون الصفات لا يبقى
ولا اثبات انتهى شلي (قوله احق من بيعة ذي اليد) اي اولى بالقبول منها لان الخارج اكثر اثباتا واطمئنا
لان ملك ذي اليد ظاهر فلا حاجة الى البيعة يعني لو ادعى خارج دارا او منقولا ملكا مطلقا وذو اليد ادعى كذلك
وربما لم يورثا وارثا نارضا واحدا لا تقبل بيعة ذي اليد وقضى الخارج اما اذا كان نارضا وذو اليد ادعى
يقضى لذو اليد وفي الظهيرة وان ادعى الخارج الملك بسبب الشرأ مؤرخا
وصورته تدار في يد رجل ادعى رجل انهاد لرم ملكها منذ سنة واقام صاحب اليد بيعة انه اشتراها من فلان منذ
سنتين وهو يملكها وقضى بها للمدعي الخارج انتهى سري الدين ثم يستوي الجواب بين ان يكون
الخارج مسلما او ذميا او مستأمن او عبدا او سرا او امرأة او رجلا انتهى شلي عن الاتعالي بقوله ان في هذه
المسألة قال الامام احمد وخال الامام مالك والشافعي وفرق بيعة ذي اليد لولي (قوله لانه للمدعي) اي وذو اليد
مدعي عليه لا يطابق تعريف المدعي والمدعي عليه عليهما (قوله كساج) صورته اقام كل منهما بيعة على انهما
ولدت عنده وذو اليد اولى لان بيعة قد دلت على ما دلت عليه بيعة الخارج اي على نظيره ومعه جميع اليد فكان
اولى انتهى عيني (قوله ونسكاج) صورته اقام كل منهما بيعة انه نكحها وذو اليد اولى فالمراد بالملك ما يملكه الحاكم
(قوله كاسجي) اي فيما يدعيه الرجلان والاولى ذكر هذه المسئلة في مقامها (قوله وقضى القاضي الخ) ذكر
الشرح ان النكول لا يوجب شيئا الا اذا اتصل به القضاء وبدونه لا يوجب شيئا وهو يدل على مذهب الامام
واقرار على مذهب صاحبيه وحيث لم يقدم على اليمين دل على انه بذل الحق او اقر واذا بذل او اقر وجب على
القاضي الحكم به فكذا اذا نكل (قوله حقيقة) راجع الى النكول (قوله كخرس) هو آفة باللسان تمنع الكلام
اصلا (قوله وطرش) يقال طرش طرش طرشا من باب علم اي صار طرشا وهو الاصم (قوله في الصحيح) وقيل
اذا سكت يجيبه حتى يجيب كذا في شرح الاقطع واما اذا كان به آفة الخرس فتقدم صورته تخليغه قريبا وبأني
حكم تخليف الاطرش (قوله احوط) اي على وجه التدب قال في الكافي يذني للقاضي ان يقول اني اعرض
عابك اليمين ثلاث مرات فان حلفت والاقضيت عليك بما ادعى وهذا الانذار لعلامه بالحكم اذ هو يجتهد فيه
فكانه مظنة الظفاء اه وعن ابني يوسف ومحمد ان التكرار رسم حتى لو قضى القاضي بالنكول مرة لا يتخذ والصحيح
انه يتخذ انتهى (قوله وهل يشترط القضاء) الاولى وهل يفترض كما يدل عليه كلامه بعد (قوله على فور النكول)
قال السيد الحموي لم يبين القور وماذا يكون انتهى قلت هو ظاهر وهو ان بقضى عقبه من غير تراخ قبل تكراره

وحديث الشاهد واليمين ضعيف بل رده ابن
معين بل انكره الراوي عيني (رهن) المدعي
او محقق في الدعوى او على ان الشهود صادقون
او محققون في الشهادة لا يجيبه (القاضي
الى طلبته لان لفظ اشهد عند قامين) (علم الشاهد
الشاهد لان لفظ الشهود ولذا لو (علم الاستماع
لانا امرنا باكرام الشهود) ويعمل بالقبول (وينة
ان القاضي يحلفه) لانه لا يلزمه بزيادة (وينة
عن اداء الشهادة) وهو الذي لم يذكر له
الخارج في الملك المطلق (لا المدعي
السبب) احق من بيعة ذي اليد
والبيعة بالحدوث بخلاف البيعة بسبب كساج
ونسكاج فالبيعة لذو اليد اجمالا كما سجي
(وقضى القاضي) حقيقة (بقوله لا سلف
او) حكمه (سكت) وعلم انه (من عينة)
كخرس وطرش في الصحيح سراج وعرض اليمين
ولا نأثم القضاء احوط (وهل يشترط القضاء
على فور النكول) (قوله لا سلف)
ترجيها قاله المصنف قلت قد علمنا انه يفترض
القضاء فورا

الإمام في هذه المسائل محل بيانها المطولات (قوله بعد عدة) اما قبل منى العدة بكت بقوله فان كذبه لانه
 امر بكت استشفاه الحال ولو ادعتا هي قيا فهي من مواضع الخلاف (قوله بعد المدة) ولو قيا بكت بقوله لانه
 بكت الاستشفاء لو كان المدي الزوج ولو كانت هي فهي من مواضع الخلاف (قوله مدعيه الامه) كذا لو كان الولد
 ميتا وكذا اذا ادعت الامه على مولاها انها اسقطت سعة ما بين اثنين اخلق وصارت ام ولد فهو وعلى هذا الخلاف
 افاده سري الدين (قوله لثبوت باقراره) ولا يعتبر جهوده انتهى سري الدين (قوله وبالعكس) بان ادعى مجهول
 المال على رجل انه مولا وانكر المولى او ادعى مجهول المال عليه انه ابوه وهذا في دعوى نسب مجرد عن
 المال اما اذا ادعى ما لا يدعى النسب بان ادعى رجل على رجل انه اخوه وقدمات الاب ونزلنا لا في يد هذا
 وطلب الميراث او ادعى على رجل انه اخوه لا ييه وطلب من القاضي ان يقرض له التفقة وانكر المدعي عليه ذلك
 فالقاضي يحلفه اتفاقا انتهى حموي قال الاتقاني ثبت الاستخلاف عند ابي يوسف ومحمد في النصب الجرد دون
 دعوى حق آخر ولكن يشترط ان يثبت النسب باقرار المقرأي يكون للنسب بحيث يثبت بالاقرار اما اذا كان
 بحيث لا يثبت النسب باقرار المقر فلا يجري الاستخلاف في النسب الجرد عندهما ايضا يثبت بالاقرار اما اذا كان
 الرجل يصح بحصة بالوالدين والولد والزوجة والمولى لانه اقرار بما يلزمه وليس فيه تحميل النسب على الغير
 ولا يصح اقراره بما سواهم ويصح اقرار المرأة بربعة بالوالدين والزوج والمولى ولا يصح بالولد ومن سوى هؤلاء
 لان فيه تحميل النسب على الغير الا اذا صدقها الزوج في اقرارها بالولد او قسم بولادة الولد قابله (قوله
 ادعاء الاعلى او الاقل) بان ادعى رجل على رجل معروف انه مولا او ادعى المعروف ذلك وانكر الآخر (قوله
 وحد ولعان) هذا ان لا يحلف فيه ما اتفاقا لما على قول الامام فلهما وما على قوله ما قال النكول فان كان
 اقرارا عندهما لكنه اقرار فيه شبهة والحدود مدعى بالشبهات واللعان في معنى لحد انتهى (قوله والفتوى بالخ)
 هو قول صاحبين (قوله بالنسب) نظرا الى دعوى الامه (قوله اوارق) نظرا الى انكار المولى (قوله
 ولا بعد تحليفه) قال الفاضل معدي ويخفى ان يقول العبد انه قد اتى بما علق عليه عتي ولا يقول زني
 كي لا يكون فاذا مولا انتهى سري الدين ويحلف على السبب وصورته بالله ما زنت بعد ما حلفت بعتي عبدا
 اه بصر (قوله وكذا يستخلف الساري الخ) هو من جملة المستثنى قال ابو حنيفة رضي الله تعالى عنه لا يستخلف
 في شيء من الحدود ولا في الزنا ولا في السرقة ولا في القذف ولا شرب الخمر ولا السكر الا ان طالب المسروق منه
 يشحان المال استخافه فان نكل عن العين شحته المال ولم يقطع عنه وذلك لان الدعوى تنفي امرين الضمان والقطع
 والضمان لا يستوفى بالنكول فوجب اثبات احدهما واسقاط الآخر (قوله لا جعل للمال) اي بطلب المسروق
 منه فلو لم يطلب المال لا يحلف لان العين لا تلزم الا بطلب الخصم (قوله كما بسطه في الدرر) ونصه ويحلف
 في التعزير ربعي اذا ادعى على آخر ما يوجب التعزير بولادته حيا او اذا ادعى عليه انكر فالقاضي يحلفه لان التعزير برخص
 حق العبد ولهذا جعلت العبد اسقاطه بالعفو ولا يمنع الصغر وجوبه ومن عليه التعزير اذا تمكن صاحب الحق
 منه اقامه ولو كان حق الله تعالى لكانت هذه الاحكام على عكس هذا والاستخلاف يجري في حقوق العباد
 سواء كانت عقوبة او ما لا ينتهي ولعلنا هنا بان التعزير برخص حق العبد بخلاف لما سبق له في فصل التعزير
 ان حق العبد غالب فيه ولهذا قال عزى زاده بين كلامه تدافع انتهى قلت لا يخلو حق العبد من حق الله تعالى
 فلا يستقل عبد بحق لان الذي جعله حقه هو الحق تعالى لا امر الناسي فكلوه الثاني مؤول بالاول (قوله
 خلية دفع بمنها) اي على قولهما (قوله فلا تحلف) لانها لو نكلت لا يحكم عليها لانها لو اقرت بعد ما تزوجت
 لم يجز اقرارها وكذا لو اقرت بكاح غائب فانه يصح اقرارها على احد قولين ولكن بطل بالتكذيب وتدفع
 عنها الامين (قوله في احدي وثلاثين مسئلة) تقدمت في الوقف اه حلي وذكرها في البصر هنا (قوله الاستخلاف)
 السنين والتناء لا طلب كما بيده كلامه بعد (قوله بين خصمه) اي طاعه او الا فهو في الحقيقة خصم الاصيل (قوله
 ولا يحلف) لو قال وفرع على الثاني بقوله ولا يحلف الخ لكان اسبك (قوله الا اذا ادعى عليه العقد) ملل
 للاربعة انتهى حلي اي عقديس او شرا او اجارة وحيفه يكون التصديق على فعلهم (قوله اوصح اقراره)
 مختص بالوكيل كما اشار اليه بقوله كالوكيل الخ افاده الحلي (قوله حينئذ) لاجابة اليه (قوله فان اقراره صحيح)
 لم يبين اقراره بأي شيء ولا يصرر (قوله الا في ثلاث ذكرها) هي الوصكيل بالشرا اذا وجد بالمشتري عيبا فاراد

(ورجبة) جدها هو ادعى بعد عدة (وفي الامام)
 انكر اسدهما بعد المدة (واستلاد) تدعيه
 الامه ولا ياتي عكسه لثبوت باقراره (ورق)
 ونسب) بان ادعى على مجهول انه قنه او ابنه
 وبالعكس (ولاه) عتقة او مولاة ادعاء
 الاعلى او الاقل (وعدولها ان الفتوى على
 انه يحلف) النكول (في الاشياء السبعة) ومن
 عدما استلحق امومية الولد بالنسب او الرق
 والحاصل ان الملق به التصديق في الكلي الا
 في الحدود ومنها حد قذف ولعان فلا يجزى باجاء
 نفسه فالعبد يحلفه فان نكل (السارق) لا جعل
 لا الزنا (فان نكل ضمن ولم يقطع) وان اقرها
 المال (فان نكل ضمن) في الزنا نكاحها غيلة
 قطع وقالوا يستخلف في الزنا نكاحها غيلة
 في الدرد وفي الفصول اوصى نكاحها غيلة
 دفع عنها ان تزويج ثلاثين مسئلة (النسابة)
 لا استخلاف في استخلاف لا الحلف) وفرع على
 تجري في الاستخلاف لا الوصي والتولي وابو
 الاول بقوله (فالوكيل والوصي) عليه
 الصغير بكت الاستخلاف (الا اذا) ادعى عليه
 ولا يحلف) احد منهم (الاصيل) ليس بخصمه
 العتاد (صح اقراره) على الاصيل صحيح على
 سبيل كالوكيل بالبيع فان اقراره صحيح
 الميركل فكذا نكح وفي الخلاصة محل موضع
 لو اقر به فانه انكر يستخلف الا في ثلاثين كرها

قوله
 في
 ثلث

ان يرد به باليمين، واداد البائع ان يحلفه بالله ما يعلم ان الموكل رضى بالعيب لا يحلف فان اقر الوكيل لزمته فذلك
وسقط حق الرجوع الثانية لو ادعى على الامر رضاه لا يحلف وان اقر لزمه الثالثة الوكيل يقبض الدين اذا ادعى المدينون
ان الموكل ابرأه من الدين وطلب بين الوكيل على العلم لا يحلف وان اقر به لزمه انتهى منع (قوله والصواب في اربع
وثلاثين) اي بضم الثلاثة الى ما في الحاشية انتهى حلي (قوله وزاد ستة اخرى في البحر) هذا وما بعده تقدم
في الوقف مصلاته انتهى حلي (قوله لابن المصنف) سخا والصواب للشيخ شرف الدين كما تقدم في الوقف انتهى
حلي والذي لابن المصنف قس على زاهر الجواهر كما تقدم له مرارا (قوله لاوردتها كلها) انول كيف يوردها
وقد اوردتها في الوقف حلي وفي نسخة لسردتها (قوله اي اقطع) في بعض كتب الفقه البت بدل البتات
وهو اولى وقد ذكر في القاموس ان البت اقطع وان البتات الزاد والمجاز ومتاع البيت والجمع ابنة انتهى بحر
يتصرف (قوله بانه ليس كذلك) هذا في النفي اذ ان كان كذلك في البتات (قوله على العلم) اي على نفيه (قوله
لعدم علمه بما فعله غيره ظاهرا) فلو حلف على البتات لامتنع عن اليقين مع كونه صادقا فيضربه فطوبى بالعلم
فاذا لم يقبل مع الامكان صار باذلا او مقرا وهذا اصل مقروء عند ائمتنا انتهى درر (قوله يتصل به) اي يتعلق
حكمه به بحيث يعود الى فعله (قوله يحلف البائع على البتات) يعني ان يشتري العبد اذا ادعى انه سارق او ابق
واقب اياه او سرقته في يد نفسه وادعى انه ابق او سرق في يد البائع وان ادعى التحليف يحلف البائع بالله ما ابق بالله
ما سرق في يده وادعى انه سرق في يد نفسه وادعى انه ابق او سرق في يد البائع وان ادعى التحليف يحلف البائع بالله ما ابق بالله
اي لا بين البتات آكد من بين العلم انتهى حلي (قوله ولذا تعتبر مطلقا) اي ولكون بين البتات آكد من بين
العلم تعتبر في فعل نفسه وفعل غيره انتهى حلي (قوله بخلاف العكس) يعني ان بين العلم لا يكتفي في فعل نفسه
انتهى حلي قال في البحر ثم في كل موضع وجبت فيه اليقين في العلم حلف على البتات كفي وسقط عنه وعلى
عكسه لا ولا يقضي بسكوته على ما ليس واجبا عليه انتهى (فرع) عما يحلف فيه على العلم ما اذا قال في حال
مرضه ليس لي شيء في دار الدنيا ثم مات من زوجة وبنت وورثة فلورثة ان يخلقوا زوجته وابنته على انهما
لا يعلمان بشيء من تركه المتوفى بطريقه بغيره عن القضية (قوله كودع الخ) وكوكيل البيع اذا ادعى قبض الموكل
الثن وكما لو قال ان لم يدخل فلان اليوم الدار فامرأه طالق ثم قال انه دخل يحلف على البتات بالله انه دخل اليوم
مع انه فعل الغير لكونه ادعى علما بذلك افاده في البحر (قوله سبق الشراء) اي من عروم مثلا (قوله وهو يكر) الاولى
وهو زيد وهو تفسير للعصم (قوله لما مر) اي من انه يحلف في فعل الغير على العلم ولا حاجة اليه لعله من التفريع
(قوله كذا اذا ادعى دينا) بان يقول رجل لآخر ان لي على مورثك الف درهم فأتى عليه الدين ولا يئنه له فيحلف
الوارث على العلم افاده في الدرر وفي البحر وحاصل ما ذكره الصدر في دعوى الدين على الوارث ان القاضي يسأله
اولا عن موت ابيه ليكون خصما فان اقر بموته سأله عن الدين فان اقر به يستوفيه المدهي من نصيبه فقط وان
انكر فبرهن المدهي استوفاه من التركة والا فان طالب يمينه استخلفه القاضي على العلم فان حلف انتهت ولا يقضي
عليه فيستوفي من نصيبه ان اقر بوصوله اليه والا فان صدقه المدهي فلا شيء عليه ولا حلفه على البتات ما وصل
اليه قدر المال المدهي ولا يعضه فان نكل لزمه القضاء والا لا ودعوى الوصية على الوارث كدعوى الدين فيحلف
على العلم ودعوى الدين على الميت اذا ادعى على واحد من الورثة وحلفه فله ان يحلف الباقي لار التماس بتفاوتون
في اليقين وربما لا يعلم الاول به ويعلم الثاني ولو ادعى احد الورثة دينا على رجل للميت وحلفه ليس الباقي تحليفه
لان الوارث قائم مقام المورث وهو لا يحلفه الامر انتهى ملخصا (قوله او عينا على وارث) صورته ان يقول ان هذا
العبد الذي ورثته عن فلان ملكي ويبدل بغيري حق ولا يئنه له فان الوارث يحلف على العلم انتهى درر (قوله اذا علم
القاضي كونه) اي العين ميراثا ولا حلف على البتة ذكره عزى زاده (قوله اقر به المدهي) هو كما سبق في التصوير
(قوله او برهن الخصم عليه) يمكن تصويره بان ادعى مدعى على شخص ان هذه العينة له ويجز عن اقامة البينة
مطلب يمينه على البت فقال انها ارث واراد اليقين على العلم فانكر المدهي ذلك فاقام الوارث بينة على مدعاه فانه
يحلف على العلم اي فالشرط في تحليفه الوارث على العلم في دعوى العين احد هذه الثلاثة (قوله والعين) الوار
يعني او (قوله الوارث) اي انها حق موروث وانكر الخصم (قوله يحلف المدهي عليه على البتات) اي انها لغيره
بحق ورثته (قوله كوهوب وشراء) يعني لو وهب رجل لرجل عبدا فقبضه واشترى رجل من رجل عبدا

والصواب في ادعى ان لا يئنه له المدهي
وزاد ستة اخرى في البحر وزاد اربعة عشر
في دعوى الرضا حاشية الاثني عشر لسردتها
لابن المصنف ولا لا خشيته التطويل لسردتها
سكتها (التحليف على فعل نفسه يكون على العلم) اي الله لا يعلم
البتات (اي اقطع بانه ليس كذلك) اي الله لا يعلم
(على فعل غيره) يكون (على العلم) اي الله لا يعلم
انه كذلك لعدم علمه بما فعل غيره (تبا يتصل به)
(الاذا حلف) (قوله فان ادعى) (فان ادعى)
اي بالمال وفرض عليه او اياه (و ثبت
مشتري العبد) (مرة العبد او اياه) (مع انه فعل
ذلك) (يحلف) (البائع) (على البتات) (تبا يتصل به)
الغير وانما سيج ما يعتبر وجوب تسليمه عليه
فرجع الى فعل نفسه بخلاف العكس درر عن الزاوي
ولذا انه يوجب حلفه على البتات كدعوى
ولي شرح الجميع عنه هذا اذا قال المتكبر لا علم لي
بذلك ولو ادعى العلم حلف على قوله وفعل غيره
ادعى قبض دينها (قوله لا ادعى) (بكر) (سبق الشراء)
على العلم بقوله (ولذا ادعى) (بكر) (سبق الشراء)
له على شر آية ولا يئنه (يحلف خصمه) وهو يكر
(على العلم) اي انه لا يعلم انه اشتراه قبله لما
(كذا اذا ادعى دينا او اقر به المدهي او برهن
القاضي كونه ميراثا او اقر به المدهي او برهن
الخصم عليه) (قوله الوارث) (على غيره) (يحلف)
اي الدين والعين (على البتات) (كوهوب وشراء)

بما رجل وزعم ان العبد عبده ولا يئنه له فاراد استخلاف المدعي عليه يختلف على البتات اه سلبى عن الدورى
انه ليس به عبده والاولى كرهوب ومشتري او كرهبة وشرا للموافقة لفظا (قوله فان نكل فان نكل) الشرطية اشائية
جواب الشرطية الاولى وطاهره ان الله يطلق على القود في غير النفس وهو كذلك قال في القاموس والهود
محرره القاص (قوله حبس حتى يقرأ ويحلف) ضد الامام وفي السلبى عن الاتقانى او يموت جوعا لان الاقص
لا يسلك بها مسائل الاموال فلا يجرى فيها البذل الذي هو مؤدى الانكار واذا استنع القصاص واليمين حق
مستحق يحبس به وفي الخانية في كيفية الصلح في القتل روايتان في رواية يستخلف على الحاصل بالله ما عليك
دم ابنه فلان مثلا ولا قبلك حق بسبب الدم الذي يدعى وفي رواية يحلف على السبب بالله ما قتلت فلان ابن فلان
ولى هذا عدا وفيما سوى القتل من القطع والشجة يختلف على الحاصل بالله ما له عليك قطع هذا العبد ولا له عليك
حق يديها وكذلك في النجاس والجرافات التي يجب فيها القصاص انتهى (قوله فيجرب فيها الا بذال) فاه
لو قال اقطع يدي سقطعها لا يجب الضمان ولكن لا يباح وهذا البذل مفيد لاندفاع الخصومة به فصار كقطع اليد
للا كاة وقطع السن للوجع انتهى بمره الا وضع التعبير بالبذل كما عبر غيره وهو كذلك في نسخة (قوله خلا قال ما)
فقال يلزمه الارض فيهما لان النكول اقرار فيه شبهة عندهما فلا يثبت به القصاص ويجب به المال انتهى بمر
(قوله قال المدعى لى بينة الخ) قيد بقوله لانه لو كان له بينة عادلة حاضرة ولم يصبر القاضى بها فهو مخير بين
الاستخلاف وبين اقامة البينة كذا في القضية (قوله في المص) اراد به حضورهما فيه او حمل بينه وبين محل المدعى
دون مساهة القصر كما يفيد الكلام الا (قوله لم يحلف) لان ثبوت الحق في اليمين مرتب على الجز عن اقامة
البينة فلا تكون حقه دون (قوله خلا قالهما) لان اليمين حقه بالحديث فاذا طالبه به يجيبه وروى الطحاوى
ان محمد امع الامام والحديث قوله عليه السلام ليس للب الا هذا شاهد ال ايمته وفي الاستدلال به نظر لانه صلى الله
يختلف ولا يبالى فقال عليه الصلاة والسلام ليس للب الا هذا شاهد ال ايمته وفي الاستدلال به نظر لانه صلى الله
عليه وسلم المجادل له اليمين عند فقد البينة (قوله وبأخذ القاضى) بطالب المدعى اذا كان عالما فان كان المدعى
يجعل ذلك فالقاضى يطلب به من غير طالب اه سحرى (قوله في مسئلة المتن) وهى قال المدعى لى بينة حاضرة
الخ (قوله فيما لا يسقط بشبهة) وهو الحدود فانه لا يأخذ بها كفيلا (قوله كفيلا) وله ان يطلب وكيفا بخصومته
قال في الكافي وله ان يطلب وكيفا بخصومته حتى لو غاب الاصل بقيم البينة على الوكيل فيقضى عليه
وان اعطاه وكفيله ان يطالبه بالكفيل بنفس الوكيل واذا اعطاه كفيلا بنفس الوكيل له ان يطلب بالكفيل
بنفس الاصيل لو كان المدعى دينا لان الذين يستوفى من ذمة الاصيل دون الوكيل فلا يأخذ ~~ك~~ كفيلا بالمال
له ان يطلب كفيلا بنفس الاصيل لان الاستيفاء من الاصيل قد يكون ايسر وان كان المدعى منتقولا له ان يطلب
منه مع ذلك كفيلا بالعين ليضرها ولا يبيعه المدعى عليه وان كان عقارا لا يحتاج الى ذلك لانه لا يقبل التغييب
وصح ان يكون الواحد كفيلا بالنفس وكيفا بالخصومة لان الواحد يقوم بهما فلا قرع غلب قضى لانه قضاء
اعانة انتهى (قوله ثقة يؤمن هروبه) فسر في الصغرى بان لا يفتنى نفسه ولا يهرب من البلد بان تكون له دار
معروفة وحافوت معروف لا يسكن في بيت بكر او يتركه ويهرب انتهى زاد في شرح المنظومة وان لا يكون
لحواصم معروفا بالخصومة وان يكون من اهل المصر لا امرى انتهى قال في البصر ويبنى ان يكون القضية ثقة
بوظائفة بالا وقاف وان لم يكن له ملك في دار وحافوت لانه لا يتركها ويهرب انتهى قال المحوى وكذا العسكري
قانه لا يهرب ويتركه علفوته من الديوان انتهى وانما اخذ الكفيل بمره الدعوى استعساليا لان فيه نظرا للمدعى
وليس فيه كثير ضرر بالمادى عليه وهذا لان الحضور مستحق عليه بمره الدعوى فصم التكفيل باحضاره
والكفيل ان اخذه القاضى بنفسه بان قال اعط كفيلا بنفسك سو اسمره الطالب ام لا فلا يبر الا اناسم الى القاضى
او رسوله ولا يبر الا اناسم الى المدعى وان اضلف الى المدعى بان قال اعط ~~ك~~ كفيلا بالنفس للطالب كان الجواب
على العكس انتهى (قوله ولو وجبها) ضد الخامل والوجيه من له حظ ورثة والخامل من خل الرجل خولا
من باب قعد ساقط النباهة لاحظ له انتهى مصباح (قوله الكفيل) على تقدير اى (قوله لازمه بنفسه) قيد وز
عه ان ينادى ولا يلزمه مكانا معينا ولا يلزمه في المسجد لانه يبنى لذلك واذا انتهى الى داره ذكر في الزيارات انه
اما ان يأذن للمدعى في الدخول معه او يجلس معه على باب الدار لانه لو تركه يدخل وحده ربما يهرب من جانب

(و) يحلف (جاءد القود) اجماعا (فان نكل
فان كان في النفس حبس حتى يقرأ ويحلف
وفعاده فقتل) لان الاطراف خلقت وقاية
للهما (قال المدعى لى بينة حاضرة) خلافا
لها (وطالب بين خصمه لم يحلف) خلافا
ولو حاضرة في مجلس الحكم لم يحلف انما
ولو غائبة عن المصر حلف انما (وبأخذ القاضى)
في المجتبى القضية بمره السفر (وكفيل لا تقم)
في مسئلة المتن فيما لا يسقط بشبهة (ولو وجبها
بؤمن هروبه بمره فليجئ نظرا من خصمه) نفسه
والمال حقرا في ظاهر المذهب مبنى (نفسه
ثلاثة ايام) في العجم ومن اتى في التمسك الثاني
وجمع (فان استنع من) اصحاب (ذلك) التكفيل
(لازمه) نفسه او امينه (مقدار مدة التكفيل)
ولا يغيب (الا ان يكون) المصمم (غريبا)
او مسافرا فيلزم او يكفل (الى انتهاء مجلس
القاضى) لا فضا القصر حتى لو علم وقت سفر
يكلفه اليد ويظهر في زينة او يستخير مقامه لو انكر
المدعى بزازية (قال لا يئنه لى وطلب العين قبل ذلك
القاضى بمره) على دعواه بعد العين (قبل ذلك
البرهان عند الامام منه) وهو شرط ضروري
المدعى على بينة آتى بها فهو شهر وزور
اذا حلفت قائم برى من المال خلف بمره
على الحق قبل خاتبة وبمره من في السراج كما
(وقيل لا) يقبل قاله محمد كما في العبادية

آخر انتهى وان كان الخصم امرأة لازمه اجلس معها او قبض على ثيابها فان هربت ودخلت بخرية لا يباس
يدخله عليها اذا كان الرجل يأمن على نفسه ويكون بعيدا عنها يحفظه ابعينه لان في هذه الخلوة ضرورة انتهى
(قوله مقدار مدة التكفيل) فان لم يأت بينة امرء ان يحل حيله ولا يقبل دعوته الا باحضار البينة كما لا يخفى
(قوله اي مسافرا) اشار به الى ان حكم المقيم مريد السفر كالغريب قال في المنع والمراد من الغريب المسافر (قوله
دفع الضرر) ياخذ التكفيل وبالملازمة ازيد من ذلك (قوله او يستخير قضاة) بان يبحث اليهم امينا فان قالوا اعد
الخروج معنا فقله الى وقت الخروج انتهى بجر (قوله قال لا يثبت لي الخ) هذه المسئلة من تجة قوله وتقبل البينة
لو اتاهما بعد عين كما اشار اليه الشرح هناك بقوله وان قال قبل البينة لا يثبت لي فكان المناسب ان يذكر هاهنا
انتهى حلي (قوله قبل ذلك البرهان) لان البينة الفاجرة لا حق بالرد من البينة العادلة كما مر (قوله فهي شهود
زور) لان الشهادة تعلق بالشهود ويجب عليهم ادائها باثم كاتقيا وهذا القول منه لا يثبت زور العدل لانه قبل
الشهادة ولا نه في غيره لوم ولا نه جرح مجرد (قوله او قال) اي المدعي وحلفت بناء الخطاب (قوله في الختم)
المراد به والله اعلم المنقذ فانه قال في اقاموس ان الختم كبر آلة يتقدمها فراجعها والمقصود احضار الحق (قوله
حديث من كان حاله) صدره كما في الجوى لا تحلفوا باياكم ولا بالطواغيت فمن كان حاله الخ (قوله انه لو حلفه
بغيره) اي بغير هذا اللفظ الخصوص انتهى حلي (قوله لم يكن يمينا ولم ارضى بها) قال العلامة المقدسي ذكروا
في كتاب الايمان انه لو قال والرحمن الرحيم والقادر كل ذلك عين وصرح في روضة القضاة بان الرحمن الرحيم وسائر
اسماؤه تعالى تكون يمينا انتهى ونصوا هنا في تعليل الاخر من ان يقال له عهد الله عليكم بلى صرح بهذا في غيره
انتهى حوى ملخصا (قوله لا بطلاق وعناق) نحوهما الخج غاية قال العلامة الشلي في حاشية الزبلي ونذكر كذا
من مائة الى ذكرها التصاف في آخر كتاب الحيل ان قال كل امرأ الى طالق ونوى كل امرأ ان تزوجها بالعين
او بالهند او بالسند او في بلد من البلدان له نية ولا يحنث وان ابتداء البينة بمحتمل بقول هو الله ويدغم ذلك حتى
لا يفهم المستحلف فان قال المستحلف انما احلفك بما اريد وقل انت نعم ويريد ان يستحلفه بالله والطلاق والمعتاق
والمنشئ ومدة ما يملك يقول نعم وينوي نعمان من الانعلم ~~و~~ كذا لو قيل له لا اؤك طالق ونوى لسانه العود
او اذعيان او العرجان او المالك او اليهوديات فيكون له نية وان اراد ان يحلف انه لم يفعل كذا واحضر المملوك
احلف به بنية قال يضع يده على رأس المملوك او ظهره ويقول هذا حري يعنى ظهره ان كان فعل فلا يعتق المملوك
وان حلف بعتق المملوك انه لم يفعل كذا ونوى بجمه او في المسجد الحرام او في بلد من البلدان لا يحنث ان كان
فعله في غير ذلك الموضع وان حلف بطلاق امرأته يقول امرأتي طالق ثلاثا وينوي عملا من الاهمال كالخبر
والفصل او طالق من وثاق وينوي بقوله ثلاثا ثلاثة ايام او اشهر او جمع فلا يحنث ولو بلغ مطلقا من وجعل كلام
فاراد السلطان ان يحلفه عليه فالوجه ان يقول ما الذي بلغك عني فاذا قال بلغني عنك كذا وكذا فان شاء
حلفه بالعناق والطلاق انه ما قال هذا الكلام الذي حكاه هذا ولا سمع به الا هذه الساعة فلاثم عليه
وان شاء نوى في الطلاق والعناق ما شرعناه وان شاء نوى انه لم يتكلم بهذا الكلام ~~بالعكوف~~ة مثلا غير البلد
الذي تكلم فيه به او الموضع او ينوي عدم التكلم لبيان تكلمه ثم اراء عكسه او ينوي زمنا غير الذي تكلم فيه
انتهى ملخصا (قوله وان الخ الخصم) اي دوام طلب البينة بجماعوى (قوله وطاهره انه مفرع على قول الاكثر)
اقول هو صريح المتن لا طاهره كما لا يخفى انتهى حلي (قوله والا فلا فائدة) قال العلامة المقدسي قد تكون
فائدة اطمئنان خاطر المدعي اذا حلف فربما كان شتيها عليه الامر اتسيان ونحوه فاذا حلف به بما صدقه
انتهى وفي شرح الملتقى عن الباقلاني الفائدة الاقرار بالمدعي اذا احتزر عنه (قوله واعتمده المصنف) حيث قال
وهذا كلام ظاهر يجب قبوله والتعويل عليه لان التعليف انما يقصد لتجنبه واذا لم يقض بالنكول عنه
فلا ينبغي الاشتغال به وكلام العقلاء فضلا عن العلماء العظام يسان عن اللغو والله اعلم بالصواب انتهى (قوله
لان السبب لا يستلزم قيام الدين) لاحتمال وفاته او ابرآه او هبته منه وهذا التفصيل هو المفتى به كما في شرح
عبد البر (قوله وقد تقدم) فاما ذكره هنا تنجيا للفائدة بذكر الخلاف (قوله ويغلف بذكر اوصافه تعالى)
اي يشدد كان يقول والله الذي لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم الذي يعلم من السر ما يعلم
من العلانية ما قلنا هذا عليك ولا قبل هذا المال وهو كذا وكذا لاشئ منه (قوله بناسق ومال خطير)

وتكلمه ابن الملك وكذا الخلاف لو قال لا دفع لي
ثم ان يدفع اوقال الشاهد لا شهادة في شهادته
والاصح القبول بغير اقرار التسيان (اي المدعي)
كما في الدرر وامر المصنف (ولا يثبت له على
الاصيل فانكر المدعي) ذلك (ولا يثبت له على
مدعيه ما طلب بينة فقال المدعي اجعل حقي
في الختم ثم استشهد في ذلك) فتب (وايهين بالله
مدعيه ما طلب بينة من كان حاله فحلف بالله تعالى
تعالى) حديث من كان حاله فحلف بالله تعالى
اولي ذروه وقول والله عز وجل انه لو حلفه
بغيره لم يكن يمينا ولم ارضى بها بجماعوى (لا بطلاق
ومعتاق) وان الخ الخصم وعليه الفتوى تاريخية
لا راحة في هذا الى القاضي (اما ما لا بعض
الضرورة موضح الى القاضي) (في فصل قضى عليه)
(ولو حلفه) القاضي (على قول الاكثر)
بالحال (لم ينفذ) فتاوه (على قول الاكثر)
كذا في نزعة المفتي وظاهره ان حلفه به
قول الاكثر اما على القول بالطلاق انه لا مال
فيه تبركوه ويقضى به والا فلا فائدة بغير
واعتمده المصنف قلت ولو حلف بالطلاق انه لا مال
عليه تبركوه من المدعي على المال ان شهدوا على
السبب والا فواض لا يفرق وان شهدوا على قيام
الدين يفرق لان السبب لا يستلزم قيام الدين
وقال محمد في الشهادة على قيام المال لا يحنث
لا احتمال صدقه خلافا لابي يوسف كذا في شرح
الوجهانية الشريفة (وقد تقدم) (ويغلف بذكر
اوصافه تعالى) وقيل بعضهم بناسق ومال خطير

فلا يغلظ على معروف بالصالح ولا يحقر المال (قوله ولا اختيار فيه) أي في الإيمان بأن يقول له قل والله أديانك
أو الرحمن أو القادر على ما سلف (قوله وفي صفة) أي التغليب (قوله كيلا تتكرر العين) أي وهو غير مستحق
إذا مستحق عين واحد (قوله لا يحب) وقيل لا يجب وقيل لا يشرع قال في الكافي لأن في التغليب بالزمان
تأخير حق المدعي في العين إلى ذلك الزمن انتهى قال العلامة المقدسي وصح في المكان لأن فيه التأخير إلى
الوصول إلى ذلك المكان المغلظ به فلا يشرع كذا في التبيين جوى قلت وهذا لا يظهر إذا كان على وفق مطلوبه
ولو عمل بمخالفة المشروع لكان أولى (قوله بالله الذي أنزل التوراة على موسى) قال في البدائع ولا يخلف على
الإشارة إلى مصنف معين أي من التوراة بأن يقول بالله الذي أنزل هذه التوراة أو هذا الأنجيل لأنه ثبت
تصريف بعضها فلا يؤمن أن تقع الإشارة إلى الحرف المحرف فيكون التصريف تعظيماً للمقدس كلام الله انتهى
شربلالية أو من حيث أن المجموع ليس كلام الله (قوله واليهودي) نسبة إلى يهود اسم نبي عربي وقيل نسبة إلى
يهود بن يعقوب عليه السلام (قوله والنصراني) نسبة إلى قرية اسمها نصرة ولذا قيل في الواحد نصري على
القياس (قوله اختصار) قال فيه بعد قول المتن وبخلف اليهودي الخ ولو اقتصم في الكل على قوله بالله فهو
كاف لأن الزيادة للتأكيد كما قلنا في المسلم وإنما يغلظ ليكون أعظم في قلوبهم فلا يتعاسرون على العين الكاذبة اهـ
(قوله والثاني) قال في المصباح الوثني الصنم من خشب أو حجر أو غيره والجمع وثن كاسد واحد واثنان وينسب إليه
من يتدين بعبادته انتهى (قوله بأن الدهرية) أي الذين ينكرون الصانع ويقولون إن هي الأرحام تدفع وإرض
تبلغ وما يهلكها إلا الدهر قال في القاموس الدهر قد يعنى في الأسماء الحسنى والزمن الطويل والامد الممدود وواف
سنة والدهرى وبضم القائل سنة الدهر (فرع) قال في شرح الاقطع أما الصاينة فان كانوا يؤمنون بآديس
عليه السلام استخلفوا بالذي أنزل الصحف على آديس عليه السلام وان كانوا يعبدون الكواكب استخلفوا
بالذي خلق الكواكب انتهى اتفق (قوله فبماذا يحلفون) لأنهم لا يفتقدون وجود الإله فضلاً عن تعظيمه
(قوله أن يقول له القاضي عليك عهد الله) ولا يقول له تخلف بالله ما لئذا عليك حق فانه لا يكون مجيباً ولو أشار
بنعم لانه يهجر كانه قال احلف وذلك لا يكون مينا أفاده الاتقاني (قوله فاذا أدى برأسه أي ثم صار حالماً) وان
أشار بالإنكار كان ~~نكاحاً~~ ولا يقضى عليه فنية (قوله أن عرفه) أي انطلق (قوله ولا إفشاءه) وبمعامل
معاملة الآخرين انتهى عبد البر (قوله ولو ادعى أيضاً) أي وهو اسم آخر من (قوله فاجبه) مراده به ما يعجل الجحد كما
المراد بوصيه ما يستعمل وصي الجحد أفاده العلامة عبد البر (قوله أو من نصبه القاضي) الصواب أن يقول ثم من
نصبه القاضي لانه إنما ينصب عنه إذا تقدم سبق ذكره أفاده عبد البر وهل يحلفون على العلم لكونه مما يتعلق
بالغير وعلى البت بحرر ثم إن هذا مخالف لما تقدم إن الثبيلة تجري في الاستخلاف لا في الحلف (قوله لكرامة
دخولها) لقاضي وغيره من حيث أنه مجمع الشياطين لا من حيث أنه ليس له حق الدخول والظاهر أنها تجري
لأنها المرادة عند إطلاقهم وقد أثبت بتعزيره سلم لازم الكنية مع اليهود انتهى بحر (قوله في دعوى سبب
يرتفع) أي سبب له ولو حكماً أو سبب ضمان (قوله يرتفع) أي برفع كالأفالة والطلاق والرد (قوله أي على
صورة أنكار المنكر) هذا معناه الاصطلاح أما معناه اللغوي فالخامس من كل شيء ما بقي وثبت وزهب ما سواه
كافي القاموس ويمكن اعتباره هنا فانه يخلف على الثابت والمستقر الآن ويكود قوله أي على صورة الخ تفدير
مراد وإنما كان على صورته لأن المنكر يقول لم يكن ينبغي سبب ولا طلاق ولا غضب (قوله أي بالله ما ينسكح
نسكاح قائم) هذا التصريف في النسكاح على قوله محمول على ما إذا كان مع النسكاح دعوى المال أما إذا فجرت عنها
فإن الامام لا يرى الخلف فيه والمذهب قولهما وهو التحليف فانه المقدسي (قوله وما يجب عليك ردة) له واب
ما في الخلاصة ما يجب عليك ردة ولا مثله ولا بدله ولا شيء من ذلك انتهى وإلى بعض ذلك أشار المؤلف بقوله
أوبده (قوله وما هي باتن منك) هذا في البائن الواحد وأما إذا كان بالثلاث يخلف بالله ما طلقها ثلاثاً
في النسكاح الذي ينسكح في الرجعي يخلف بالله تعالى ما هي طالق في النسكاح الذي ينسكح وهو معنى قوله الآخر
(قوله وما بعث) أي أو ما غضبت أو ما طلقته لاحتمال أنه رده لو جحد النسكاح بعد الإبانة (قوله خلافاً للثاني)
فقال العين تستوفي حق المدعي فيجب مطابقتها لدعواه والماضي هو السبب إذا عرض المدعي عليه
بما ذكرنا بأن يقول المطلوب عند طلب عينه فدييع الشخص شيئاً ثم يقابل فيصنف حيث تزد على الحاصل

(والاختيار) فيه و (في صفته الى القاضي)
 ويحب العطف كيلا ينكر والعين (فلو حلفه)
 بالله ونكل لان القصد والتخليط لا يقضي عليه به (اي)
 بالنكول (لا) يستحب التخليط بالله الذي انزل انوار
 (ولا) (بمكان) كذا في الحاوي فظاهرا منه مباح
 ويستحب اليهودي بالله الذي خلق النار)
 علي موهبي والجوي بالله الذي خلق المسلم
 علي عيسى واليهي بالله تعالى (لا) يقرب
 فغلط علي (والوحي بالله تعالى) (لا) يقرب
 كفي اختيار (ابن السكال بان الالهية
 وان عبد غيره حرر وعليه فلهذا اصيله
 لا يقدره تالي قلت وعليه القاضي علي
 وبقي تخليط الاخر من ان كان كذا او كذا ذا اوصي
 وهذا الله ومثاقه ان كان كذا او كذا
 برأيه اى لم صار حاتقا ولواصم ايضا كتب به
 ليجب بجملة اوصيه اوص له القاضي شرح
 ايضا فابوه اوصيه في يوتن صاياتهم)
 وهبانية (ولا) يعلقون (ويحلف القاضي)
 لكرامة دينه لهما بجمع (علي الحاصل) اى
 في دعوى يجب بجمع (اي دله)
 على صورة انكار النكر وفسه بقوله (اي دله)
 ما بينك نكاح قائم (ما بينك) (اي دله)
 ما بينك (او) فاما قوله (الا ن) متعلق بالجمع
 بان من قوله (في دعوى نكاح) (اي دله)
 مستحبين (في دعوى نكاح) (اي دله)
 ومثاقه (في دعوى نكاح) (اي دله)
 ما بينك (في دعوى نكاح) (اي دله)
 عليه ايضا لا احتمال باللاقه والله

(الآثار المزم) من الحلف على الحاصل
 (ترك انظر للمدعي طمأنينة) بالإجماع (على
 السبب) أي على صورة دعوى المدعي (مردعي)
 شفعة بالحوار وشفعة مبتوقة والحاصل في معتقده
 ككونه شفعة المدعي فأتى وذهب المدعي فيه
 فيضطر المدعي عليه وأما ذهب المدعي فيه
 بذهب المدعي عليه وأما ذهب المدعي فيه
 شغل ولا وجه أن يقال القاضى هل تعتقد
 خلاف ولا وجه أن يقال القاضى هل تعتقد
 وجوب شفعة الحوار أو لا واعتدله المصنف
 (وكذا) أي يحلف على السبب (أي على
 لا يرفع) برافع بعد ثبوته (كعدم تكويره) (و) أما
 على (الآلة) ولو سلمه (العبد السكابر) فذكر
 (في الآلة) ولو سلمه (العبد السكابر) فذكر
 وقوله بالصلح الحاصل الإله مردد مع سبب
 والحاصل اعتبار الحاصل الإله مردد مع سبب
 غير تكوير (وصح فداء العين والصلح منه)
 حديث ذبوا عن امرأكم بأبوالكم وقال
 الشهيد الاحتراز من العين الصادقة واجب
 قال في الصراي ثابت بدليل جواز الحلف صادقاً
 (ولا يحلف) (التكوير) (بعد) (أبوالكم) (لو استقطه)
 (و) قيد بالفداء والصلح لأن المدعي (لو استقطه)
 أي العين (قيداً) بأن قال برئت من الحلف
 أوتركت عليه أو رتبته لا يرفع ولا التحليف الساكم
 بخلاف البراءة من المال لأن التحليف الساكم
 برتبة وكذا إذا اشترى عينه لم يرفع لعدم ركن
 البيع مردد (فسرع) استخلف خصمه فقال
 حلفني من أن عندكم وورثت ولم أر ما قال في قد
 والإفادة حلفه دورت ولم أر ما قال في قد
 حلف بالطلاق أي لا حلف فيصير والله أعلم
 (باب التحالف) (الانئين) (اختلفا)
 لما قدم بين الواحد والآخرين

(قوله على التحليف) أي بالله ما انشأ بين هذه الدار وما هي مطلقاً منك بالثبات في العبد (الحق) كغيره
 بالحوار (الحق) قيد بالحوار وبالجملة لأنه في الشفعة بالشركة وشفعة الرجبى يستخلف على الحاصل أبو الحنفية
 (قوله لكونه شافعيًا) ظاهر كلام المصنف وشرح الشهيدان معرفة كون المدعي عليه شافعيًا إنما هو بقول
 المدعي ولو تنازعا فالظاهر من كلامهم أنه لا اعتبار بقول المدعي عليه بهر (قوله فيضطر المدعي) أن قالت
 التحليف على السبب وروى فيه جانب المدعي ولا نظريه للمدعي عليه لأنه قد ثبت البيع والشرع ولا شفعة
 بأن يسلمها المدعي أو يمسكت عن الطالب والحوار ابن القاضى لا يجديداً من إلحاق الضرر بأحدهما ورعاية
 جانب المدعي أولى لأن سبب وجوب الحق له وهو الشراء إذا ثبت ثبت الحق له وسقوطه إنما يكون بأسباب
 عارضة فصح التمسك بالأصل حتى يقوم دليل على العارض قاله الشهيد (قوله فقيه خلاف) فقيل لا اعتبار به
 أيضاً وإنما الاعتبار لمذهب القاضى فلا بد أن يذهب في شفعة الحوار عند حنفي سمعها وقيل لا (قوله والأوجه)
 أن يسأله أي المدعي (قوله هل تعتقد وجوب شفعة الحوار أولاً) أي فإن قال اعتددها يحلف على الحاصل
 وإن كان لا يعتددها يحلف على السبب قال في الجرد ذكر المصدر حكايته عن القاضي أبي عاصم أنه كان يدرس
 وخليفته يحكم فاتفق أن امرأته ادعت على زوجها نفقة المدة فأنكر الزوج فطلب منه أن يحلف ما عليه تسليم
 النفقة من الوجه الذي تدعى فلما تمياً الرجل يحلف نظرت المرأة إليه فلم لما نظرت إليه فسألت خليفته
 سل الرجل من أي محله هو فإن كان من أصحاب الحديث حلفه بالله ما هي معتدة منك لأن الشافعي لا يرى
 النفقة للثبوت وإن كان من أصحاب حنيفة بالله ما عليك تسليم النفقة إليها من الوجه الذي تدعى نظراً لها انتهى
 (قوله واعتدله المصنف) أصله لشخصه في البحر فانه قال وقال الصدر الشهيد الأخير الوجه الأول وأحسنها
 وهذا صحيح فكان هو المعتد انتهى وقال المصنف في الشفعة من لم ير الشفعة بالحوار صك الشافعي مثلاً طلبها
 عند ما كرم يراه يقول له هل تعتقد وجوبها إن قال نعم اعتقد ذلك حكم له بها ولا يلقه لا يحكم منية وبرزانية انتهى
 بزيادة من الشرح وهو ما اعتدله المصنف وطاهر أن السؤال يختلف فإن سؤاله في مسألة النفقة يخالف لهذا
 ولو وافقه لا مسلك عن القضاء عليه به إذا أخبر بأنه شافعي والله تعالى أعلم بالصواب (قوله على الحاصل) فيحلف
 السيد على أنه ما ينشأ كاعتق قائم الآن لا ما اعتدته لحوار لأنه اعتدته فلفظ ثم عاد إلى رقه فيضطر بصورة هذا العين
 وكذا يقال في الأمانة (قوله وصح فداء العين) أي بمنزلة المدعي أو أقل حوى (قوله والصلح منه) أي بدله على شيء أقل
 من المدعي لأن مبنى الصلح على الخطيئة حوى وظاهر ما قرره الشارح أن أخذ المال في الفداء والصلح عن العين
 إنما يصل إذا كان المدعي بمحض ليكون المأخوذ في حقه بدلاً كافياً الصلح عن انكاره فإن كان مبطلاً لم يضر انتهى
 بهر (قوله حديث ذبوا الخ) قال الحوى لما روى عن حذيفة رضي الله تعالى عنه أنه افتدى نفسه بماله وكذا احتج
 رضي الله تعالى عنه افتدى بماله حين أتى عليه أربعون درهما فقبل الاحتلف وأنت صادق فقال أخاف
 أن يوافق قدر يميني فيقال هذا يمينه الكاذبة ولأن فيه صون عرضيه وهو مستحسن عقلاً وشرعاً وذكر الحديث
 (قوله بدليل جواز الحلف صادقاً) وقد وقع من النبي صلى الله عليه وسلم تعليلاً وشرعاً (قوله ولا يحلف)
 بالقسمة من التحليف أي ليس للمدعي أن يحلفه بعد (قوله لأنه) أي لأن المدعي أسقط حقه في العين بأخذ
 الفداء أو الصلح عنه (قوله لو استقطه) ذكر باعتبار كون العين قسماً والأفهي مؤشئة (قوله أوتركت عليه) الأوضح
 أوتركت لأنه لا يناسب الخطاب قبله ولا يظهر التعبير به على (قوله بخلاف البراءة عن المال) أي فانه ما فيستقل
 بالبراءة منه (قوله لأن التحليف الساكم) أي ولو لم يمسككم بعد طلب المدعي (قوله والأفادة تحليفه) لما سبق
 من أن التحليف الساكم فإذا وقع عند غيره لا يبيح عليه حكم دينوي (قوله فيجبر) أقول سبق أن القاضي لا يجبر
 بدامن إلحاق الضرر بأحدهما في الاستخلاف وإن من أعاة جانب المدعي أولى فعلي هذا لا يعذر بدعواه الحلف
 بالطلاق ويقضى عليه بالتكول بل هو الذي إلحاق الضرر بنفسه بأقدامه على الحلف بالطلاق أي أنه لا يحلف
 ويلزم على اعتبار حلفه بإبطال حكم الشرع والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

(باب التحالف)

قال في المصباح الحليف المعاهد يقال منه تحالفاً إذا تعاهدا وتعاقد على أن يكون امرهما واحداً في النصرة
 والحماية انتهى وليس بمراد هنا وإنما المراد حلف المتعاقدين عند الاختلاف انتهى بهر (قوله ذكر بين الاثنين)

المناسبات

بمناسب الوصف الطبع اه - مع (قوله في قدر ثمن) دخل فيه رأس المال في السلم كما دخل المسلم فيه في المبيع بجر
(قوله او وصفه) بان ادعى البائع انه يدر اهرام رابحة والمشتري يدر اهرام كاسدة (قوله او وصفه) بان ادعى البائع
انه بالذات والمشتري بالدر اهرام ابو السعد (قوله لانه فورد دعواه بالجهة) وبقي في الاخر مجرد الدعوى والبيئة
اقوى لانها تلزم الحكم على القاضي بخلاف الدعوى وفي الجهر عن المصباح البرهان الجهة وفي زيادة الثمن
واما التها قولان ابو السعد (قوله فثبت الزيادة) بانما كان او مشتري جوى اذ لا معارضة اى في الزيادة (قوله
وان اختلفا فيها صورته قال البائع به تلك هذه الجارية بما تدينه بشار وقال المشتري به تنفيها واخرى معها بخمسين
دينارا واقاما البيئة في ذمة البائع اولى في الثمن وبيئة المشتري اولى في المبيع نظرا الى اثبات الزيادة فيها جميعا
للمشتري بما تدينه بشار عناية (قوله لوفى الثمن) يجب ان يماثل لوفى قوله لوفى المبيع انتهى حلي (قوله في الصور
الثلاث) الاختلاف فيه احدى (قوله فان رضى كل بمقالة الاخر) بان رضى البائع بالثمن الذي ذكره
المشتري عند الاختلاف فيه او رضى المشتري بالمبيع الذي ذكره البائع ان كان الاختلاف فيه او رضى كل بقول
الاخر ان كان الاختلاف فيهما (قوله وان لم يرض واحد منهما بدعوى الاخر تحالفا) قيد به للاشارة
الى ان القاضي يقول لكل منهما ان رضى دعوى صاحبه والا فسخناه لان المقصود قطع المنازعة وهذا
طريقها فقد يرضيان (قوله مالم يكن فيه خيار) قال الجوى واثار يجرهما الى ان البيع ليس فيه خيار
لا حدهما ولهذا قال في الخلاصة اذا كان للمشتري خيار روية او خيار عيب او خيار شرط لا يتصلقان انتهى
والبائع كما يشتري انتهى وظاهره انه يتعين عليه الفسخ فلوا في بيعه ويصير (قوله لانه الباعى بالانكار)
لانه يطالب اولا بالثمن وهو سكره ولا احتمال ان ينكح فتقبل فائدة نكوله بالارامه الثمن ولو بد ابيح البائع فنسكل
تاخرت مطالبته تسليم المبيع حتى يستوفى الثمن (قوله وهذا) اى البدء بيمين المشتري انتهى حلي (قوله
فهو مخير) لان كلا منهما دفع ما مشتري من وجه انتهى حلي اى فاستوى باختصار القاضي (قوله ويقتصر على الثمن)
هذا بيان لكيفية ابيح في هذه المسائل وهو ان يحلف البائع بالله ما يباعه باق ويحلف المشتري بالله ما اشتراه
ياقين لان الاما على ذلك وضعت الا ترى انه اقتصر عليه في القسامة لان اليقين على المنكر وهو الثاني فيحلف
على هيئة النفي انتهى جوى (قوله في الاصح) مقابله ما في الزيادة ان يحلف البائع بالله ما يباعه باق ولقد باعه
ياقين والمشتري ما اشتراه ياقين ولقد اشتراه باق فيضم الاثبات للنفي تاكيدا انتهى جوى (قوله او طلبهما)
لا حاجة اليه لعله بالاولى (قوله ولا ينسخ بالتحالف) في الصحيح لانهم الما ملقا لم يثبت مدعاهما فيبني بيعا
مجهولا فيفسخه القاضي قطع المنازعة اوانه لم يثبت بدل يبيعا بلا بدل وهو فاسد في رواية ولا بد من
الفسخ في القاسد انتهى جوى (قوله بل يفسخهما) بلا توقف على القاضي انتهى مع (قوله لزمه دعوى الاخر)
لانه جعل باذ لا فتمتق دعواه معارضة لدعوى الاخر فزعم القول بنسوته مع اى بنسوته مدعى الاخر (قوله بالقضاء)
متعاقد بقوله لزم اى لا مجرد النكول (قوله والسلعة قائمة) بأى حكم مفهوم الحديث قريبا (قوله وهذا كله)
اى من التحالف والفسخ (قوله كاختلافهما في الزق) صورته اشترى سمنا في زق وزنه مائة مثاقيل بالزق ابرده ووزنه
عشرون وقال البائع ليس هذا زق وزعم ان وزن زقه عشرة قال قول للمشتري ولزم في ضمنه اختلاف في الثمن
فالبايع يجعله تسعين والمشتري ثمانين انتهى جوى (قوله كالمو اختلفا في وصف مبيع) محترز قوله سابقا
او وصفه اى الثمن والحاصل انهما اذا اختلفا في الوصف فان كان وصف الثمن تصالفا وان كان وصف المبيع
قال قول للبائع ولا تصالفا انتهى جوى (قوله لكونه لا يحتل به قوام العقد) لانه اختلاف في غير العقود عليه
وبه فاشبه الاختلاف في الخط والابراء (قوله نحو اجل) انما كان القول لمنكره مع عينه كنكر خيار الشرط
لانها ما يثبتان بعرض الشرط والقول لمنكر العوارض وشمل الاختلاف في الاجل الاختلاف في اصله وقدره
فالقول لمنكر الزيادة ونحوه الاختلاف في مضيه فان القول فيه للمشتري لان الاجل حقه وهو منكر استيفاء
حقه ويستثنى من الاختلاف في الاجل ما لو اختلفا في اجل السلم بان ادعاهما وتفاء الاخر فان القول فيه
لدعيه عند الامام لانه شرط وتركه مفسد واقداهما يدل على الصحة فشهد الظاهر لدعيه بخلاف ما نحن فيه
فان القول لتاغيه جوى (قوله وشرط رهن) اى بالثمن من المشتري (قوله او خيار) قال قول لمنكره على المذهب
وقد ذكروا القولين في باب خيار الشرط (قوله او ضمان) اى ضمان الثمن بان قال بعثتك بشرط ان يتكفل لي

اى التبايعان (في قدر ثمن) او وصفه ان جئته
(او) في قدر (مبيع حكم لمن يرضى) لانه فورد
دعواه بالجهة (وان برهننا فثبت الزيادة)
اذ البيعتان للاثبات (قدم برهان البائع لو) الاختلاف
والمبيع جميعا (وان يرضى المشتري لوفى المبيع) نظرا
(في الثمن وبرهان المشتري) في الصور الثلاث
لاثبات الزيادة (وان يرضى كل بمقالة الاخر) ان
من البيئة فان رضى كل بمقالة الاخر تحالفا
(لم يرض واحد منهما بدعوى الاخر تحالفا) وبدأ
مالم يكن فيه خيار (لانه الباعى بالانكار وهذا
بيمين (المشتري) لانه الباعى بالانكار وهذا
(لو) كان (بيع عيب يدب والا) بان كان مقايضة
او مرفقا (فهو مخير) وقيل يفرع ابن مالك
ويقتصر على النفي في الاصح (وقد فسح القاضي
الا ببيع بطايب احدهما) او ما لهما ولا يفسخهما
بالتحالف ولا يفسخ احدهما بل يفسخهما (لزمه دعوى الاخر)
بغير (ومن نكح) منها (لزمه دعوى الاخر)
بالقضاء واصله قوله صلى الله عليه وسلم
اختلف التبايعان كله لو اختلفا في البذل
تحالفا وترادوا هذا كله لو اختلفا في الزق
مقصودا لوفى ضمن ثمنى كاختلافهما في الزق
قال قول للمشتري في انه الزق ولا تصالفا كالمو
اختلاف في وصف المبيع كقول المشتري على
اه كاتب او خازن وقال البائع (ان يرضى المشتري لوفى المبيع)
البائع ولا تصالفا ظهري (لا تحالفا في) غيرهما
في ثمن ومبيع لانه (لا تحالفا في) غيرهما
لكونه لا يحتل به قوام العقد نحو (اجل زق) رهن
رهن او خيار او ضمان (بيمينه وقال زفر والشافعي
والقول لمنكر) بيمينه اذا اختلفا (بعد
بعض الثمن (ولا) تحالفا اذا اختلفا (بعد
هل للمبيع) او خروجه عن ملكه

فيه بما لا يرد به (وقوله المشتري) (الاذا اشتري)
 في يد البائع غير المشتري وقال مجاهد والشافعي
 يتصالحان ويصنع على قيمة الهالك ولا يبيع
 ديناً فلو تم ما يضمن البائع او قيمته كما لو اختلفا
 كل منهما ويرد به مثل الهالك او قيمته بان قال
 في مجلس ائمن بعد هلاك السلعة بان وزم
 احدهما ادراههم والا نردنا نرد قيمتها وزم
 المشتري والقيمة مبراج (ولا) تخالف (بعد)
 هلاك بعضهما او نرد وجه من ملكه كرهدين
 مات احدهما عند ائمن لم يتصالحا عند ائمن خفية
 ثم اختلفا في قدر ائمن لم يتصالحا عند ائمن خفية
 رجه الله (الا ان يرضى البائع بترك حصة
 الهالك) اصله لا يثبت يتصالحان هذا على تخرج
 البعور ووصف منافع (بدل كاتبة) لعدم
 المشتري (ولا في) قدر (رأس مال بعد اقالة) عقد
 لزومها (و) قدر (رأس مال بعد اقالة) عقد
 (السلم) بل القول للعبد والمسلم (في) قدر
 السلم (وان اختلفا) اي المتعاقدان (في) قدر
 الثمن بعد اقالة (ولا يثبت) (فصلنا) وعاد البيع
 (لو كان كل من المبيع والثمن مقبوضا ولم يرد
 المشتري الى بائعه) بجزم الاقالة (فان رده
 اليه بجزم) (اي الزوجان) (في) قدر (المهر)
 (وان اختلفا) (قضى لمن اقام البرهان بان
 ارسلته) (قضى لمن اقام البرهان بان
 قاله) (ان كان مهر المثل شاهد الزوج) (بان
 كان كفايته او اقل) (وان كان شاهد الهما) (بان
 كان كفايته او اقل) (فبسته اولي) (لا يثبتها
 خلاف الظاهر) (وان كان غير شاهد لكل
 منهما) (بان كان بينهما) (على العيص) (وان عجزا)
 عن البرهان (فبسته) (فصلنا) ولم يفسخ النكاح
 تبعية انهم يتخلف البيع

في الاختلاف في قبض كله كذلك وهو قبول قول البائع (قوله بعد هلاك المبيع) اي عند المشتري انتهى
 فان قاضي زاده وقيد به لانه اذا هلك عند البائع قبل قبضه انفسخ البيع (قوله او تعيبه بما لا يرد به) كقبول وولادة
 من المشتري (قوله وحالف المشتري) لانه يفسخ زيادة الثمن (قوله الا اذا استهلكه في يد البائع غير المشتري)
 اي قائمها يتصالحان لقيام القيمة مقام العين انتهى حلي من البصر واما اذا كان المستهلك المشتري فانه بعد
 قابض ولا يتصالح في الاختلاف في الثمن اذا هلك بعد القبض فتأمل (قوله وهذا) اي الاقتصار على عين المشتري
 (قوله لان المبيع كل منهما) اي فكان العقد قائما فاقا الباقين (قوله ويرد مثل الهالك) اي ان كان مثليا
 (قوله او قيمته) اي ان كان قيميا (قوله في جفس الثمن) كالف درهم والف دينار (قوله تتصالحا) لانهما لم يتفقا
 على ثمن فلا بد من التعالف للفسخ بجر (قوله لم يتصالحا) اي والقول قول المشتري بعينه (قوله هذا على تخرج
 الجمهور) اي جعل الاستثناء منصرفا الى التعالف قال ابن مالك الا ان يرضى البائع بترك حصة الهالك من الثمن
 لان الهالك قد تخرج من ان يكون ميبعا بترك حصته فذا كان المبيع هو الحلي وحده فلم يبق الاختلاف
 بينهما الا في ثمن الحلي فيتصالحان انتهى حلي (قوله الاستثناء الى عين المشتري) اعلم ان المشايخ اختلفوا في هذا
 الاستثناء فالعامة على انه منصرف الى التعالف لانه كقول في كلام القدوري فتقدر بالكلام لم يتصالحا
 الا اذا ترك البائع حصة الهالك فيتصالحان وقال بعضهم انه منصرف الى عين المشتري المقدر في الكلام
 لان المعنى ولا يتصالح بعد هلاك بعضه بل البين على المشتري الا ان يرضى الخاى حينئذ لا يمين على المشتري لانه
 لما اخذ البائع بقول المشتري وصدقه لا يحلف المشتري انتهى فيكون القول قوله بلا يمين وهذا انما يظهر
 ان لو كان الثمن مفصلا او كانت قيمة العبد من سواه او متساوية معلومة اما اذا كانت قيمة الهالك مجهولة وتساوا
 في القدر والمزول لها فمأرره والظاهر ان القول قول المشتري في تعيين القدر ويحرم (قوله ولا في قدر بدل كاتبة)
 اي اذا اختلف المولى والساكن فلا تخلف عنه الامام لان التعالف في المعامضات اللازمة وبدل المكتابة
 غير لازم ولا يتصالحان وتفسخ الكتابة كالمبيع وان اقام احدهما يمينه قبلت وان اقاماها فبينة للمولى اولى
 لا يثبت الزيادة (قوله بل القول للعبد والمسلم اليه) مع عينهما بجر (قوله ولا يعود السلم) لان الاقالة في باب السلم
 لا تختمل النقص لانه اسقاط فلا يعود يثبت اخذ من هذا التعليل انهما لو اختلفا في جفسه او نوعه او وصفه
 بعد ما ان يكون الحكم كذلك انتهى بجر بجمار (قوله وعاد البيع) حتى يكون حق البائع في الثمن وحق المشتري
 في المبيع كما كل قبل الاقالة او الواليعود (قوله ولا يمينه) اما اذا وجدت لاحدهما عمل بهاله وان برهنات يمينه
 مثبت الزيادة مقدمة وهذا قياس ما تقدم (قوله لو كان كل من المبيع والثمن مقبوضا) فلو لم يكونا مقبوضين
 او احدهما فلا يعود البيع والقول قول منكر الزيادة مع عينه هذا ما ظهر لي (قوله لا تخالف) اي والقول قول
 المنكر مع عينه ولا تفسخ الاقالة هذا ما ظهر لي (قوله خلافا لمحمد) اي قائمها يتصالحان عنده وتفسخ الاقالة
 ويعود البيع ويرد البائع السامة على المشتري هذا ما ظهر لي ولم ار المسئلة موضحة فيما يدي من الكتب (قوله
 او جفسه) كما اذا ادعى ان مهرها هذا العبد وادعت انه هذه الجارية لحكم القدر والجنس واحد الا في صورة
 وهو انه اذا كان مهر مثلها مثل قيمة الجارية او اكثر فلها قيمة الجارية لا عينها بجر من الظهيرة والهداية (قوله
 قضى لمن اقام البرهان) لانه لو دعوها بها انتهى دور (قوله فلهما اذا كان مهر المثل شاهدا للزوج) لار
 لظاهر يشهد به وبنه المرأة ثبت خلاف الظاهر انتهى دور (قوله لو اقل) اشار به الى انه ليس المراد بالشهادة
 ان يكون كقوله قط بل المراد ذلك وان يكون ما ادعاء اكثر من مهر المثل فهذا نص ويراد (قوله لا يثبتها
 خلاف الظاهر) على للصورتين وانما كان خلاف الظاهر في الاخيرة لان يثبت تشهد بخلاف ما شهد به مهر المثل
 (قوله بان كان بينهما) ليس المراد انه متوسط بينهما بل المراد انه اقل مما ادعاه وبه عرفت في الدور
 (قوله فالتهاتر) اي التساوت اي الحكم التهاز من التهتر بكسر الهاء وهو السقط من الكلام او الخطأ فيه عناية
 (قوله للاستواء) اي في الاثبات لان يثبت الزيادة وينتبه ثبت الخط وليس احدهما يلزم من الاستدور
 (قوله تتصالحا) وايهما نكل لزمه دعوى الاخر لانه صار مقررا بما يدعيه خصمه او باذلا انتهى دور (قوله لتبعية
 المهر بخلاف البيع) قال في الدور ولا يفسخ النكاح لان يمين كل منهما تبطل ما يدعيه صاحبه من التسمية

فبيق العقد بلا تسخية فهو لا يقصد النكاح اذ المهر تابع فيه بخلاف البيع فان عدم التسخية نفسه كإمارة
في المبيع ويقصد القاضى قطعا للمنازعة بينهما انتهى (قوله لان اول التسليخ) هما تسليم المهر وتسليم المرأة
نفسهما والسابق فيهما التسليم بهل المهر وما ذكره في الكرخي فيقدم احوال عند المهر عن البرهان في الوجوه
كلها يعنى في هذا كان مهر المثل مثل ما اعترف به الزوج او اقل منه او مثل ما ادعته المرأة او اكثر منه لو كان
بينهم ما فهو خمسة اوجه واما على فقر في الراوى فلا تخالف الا في وجه واحد وهو ما اذا لم يكن مهر المثل شاهدا
لا حدهما وفيما عداه فالقول قوله بيمينه اذا كان مهر المثل مثل ما يقوله او اقل وقولها مع يمينها اذا كان مثل
ما ادعته او اكثر ابو السعود عن العناية واختلاف شراح المداينة في ترجيح القوانين (قوله في بدل الاجارة) اى قدره
بان ادعى المؤجر انه آجره رابع عشرة وادعى المستأجر انه آجره بخمسة (قوله اوفى قدر المدة) بان ادعى المؤجر
انه آجره رواتى المستأجر شهرين (قوله قبل الاستيفاء) لو ابدل الاستيفاء بان يمكن من الاستيفاء لكان اولى
قال في البحر ثم اعلم ان المراد بالامتناع التمكن منه في المدة وبعدد من عدمه لا عرف له قائم مقامه في وجوب
الاجرة في العقد الصحيح (قوله تحالفا) لان الاجارة قبل قبض المنفعة كالباع قبل قبض المبيع فيكون
كل من المتعاقدين يدعى على الاخر وهو يسكو ويكفر ويكفر ويكفر كل من العقدين معاوضة يجري فيها التمسح
واقية الدار مثلا مقام المنفعة في حق ايراد العقد عليه افكانه فاقامة تقديره انتهى درر لمخصا (قوله وبدي بين
المستأجر) وادى نكل ثبت قول الاخر انتهى دور (قوله ولو برهننا فالبينة للمؤجر الخ) تهلرا الى اثبات الزيادة
ولو اختلفا فيها افتقدهم حجة كل في رأيه عليه بان ادعى المؤجر شهر رابع عشرة والمستأجر شهرين بخمسة قضى
بشهرين بعشرة انتهى دور (قوله وبعد لا) اى وبعد الامتناع لا تخالف والمراد بالاستيفاء التمكن كما تقدم (قوله
والقول للمستأجر) اى اذا كان الاختلاف في الاجارة فلو كان الاختلاف في المدة كان ادعى المستأجر بعد
الاستيفاء مدمقا كثيرا ادعاء المؤجر لا يكون القول للمستأجر بل للمؤجر جرؤ كانهم تركوا التفتيش على ذلك لظهوره
اه ابو السعود (قوله لانه قادهما ساعة فساعة) قال في الدرر لان الاجارة تسع ساعة فساعة على حسب حدوث
المنفعة فيصير كل جر من المنفعة كالمعقود عليه ابتداء فصار ما بقى كالمعقود بالعقد فيهما لقان فيه بخلاف ما اذا
هالك بعض المبيع لان كل جر منه ليس بمعقود عليه عقد امتداد بل الجمل معقود بعقد واحد فاذا انقضت
في بعضه بالهلاك تعذر في كله ضرورة اه (قوله فكل جر كعقد) اى كعقد عليه (قوله وان اختلف الزوجان الخ)
قيد باختلافهما للاحقاق من اختلاف نية الزوجان وان متاع النساء بينهما على السواء ان يكن في بيت واحد
وان كانت كل واحدة منهما في بيت على عدة فما في بيت كل امرأة بينهما وبين زوجها على ما ذكر بعد ولا يشترط
بعضهن مع بعض كذا في خزانة الاكل والخاينة ولا احتراز من اختلاف الاب وابنه فيا في البيت قال في خزانة
الاكل قال ابو يوسف اذا كان الاب في بيت الابن في بيته فامتاع كله للابن كالمالك في بيت الاب وعياله
متاع البيت لا لاب انتهى ثم قال قال محمد وجعل زوج ابنته وهي وختنه في داره وعياله ثم اختلفوا في متاع
البيت فهو للاب لانه في بيته وفي يد مولاهم ما عاينهم من الثياب انتهى ولا احتراز عن اسكاف وعطائر اختلها
في آلة الاسكاف او آلة العطارين وهي في ايديهما فانه يقضى بها بينهما ولا ينظر الى ما يصلح لاحدهما لانه
قد يتخذ لنفسه او لبيع فلا يصلح من بيعه ولا احتراز عما اذا اختلف المؤجر والمستأجر في متاع البيت فان
القول فيه للمستأجر لسكون البيت من اياه بالمكنى ولا احتراز عن اختلاف الزوجين في غيره متاع البيت
وكان في ايديهما قائم ما كالا جنبيين يقدم بينهما انتهى بخروقه ذكر المواظ بعد بعض ما ذكر (قوله قام
النكاح) اى سواء وقع الاختلاف بينهم حال قيام النكاح او بعده (قوله هو هنا ما كان في البيت) والامانة
فهو كل ما يتنفع به من الطعام والشراب واثاث البيت واماله ما ينتفع به من الزاد وهو اسم من متاعه بالتقبل
اذا اعطينه ذلك والجمع امتعة بغير عن المصباح (قوله فالقول لكل واحد منهما فيما يصلح له) والصالح له العمالة
والقباء والقنسوة والميلان والسلاح والمتطقة والكتب والفرس والدرع الحديد والصالح له الخناز والدوج
والاساور وخواتيم النساء والحلى والمطال ونحوها (تنبيه) محل كون القول له المهر المهر المرأة ان هذا المتاع
اشتره فان اقرب نكاحه ذلك سقط قولها لانها اقربت بان المثل للزوج ثم ادعت الا بقال اليه فلا يثبت بالاستعمال
الا بالبينة انتهى بدائع وكذا اذا ادعت انها اشترته منه مثلا فلا بد من بيعة على الاستعمال اليه اتمته ببيعة

(فصل فی دفع دعاوی)

قال في البصر كما يصح الدفع قبل البرهان يصح بعدا فقامته ايضا وكذا يصح قبل الحكم كما يصح بعده ودفع الدفع
ودفعه صحيح وان كثرة في المختار والدفع من غير المدعي عليه لا يصح ودفع احد الورثة يسمع وان ادعى على غيره
لتقيام بعضهم مقام الكل حتى لو ادعى مدعى على احد الورثة فبرهن الولد ان المدعي اقر بكونه مبطلا
في الدعوى تسمع انتهى ملخصا (قوله ذكر من لا يكون خصما) لان معرفة الملكات قبل معرفة الاعداد فان قيل
الفصل مشتمل على ذكر من يكون خصما ايضا قلت نعم من حيث الفرق لان من حيث التقصد عناية (قوله
اودعني) لا يشترط في الدفع دعوى ايداع الكل وان كان ذلك متبادرا منه للمنفق الاختيار انه لو قال النصف لي
والنصف وديعة عندي لفلان واقام بينة على ذلك اندفعت في الكل لتعذر التمييز انتهى واقتصر المصنف على
الدفع بما ذكره لا حراز عما اذ لزاو قال كانت دلوى بعثتها من فلان وقبضها ثم اودعنيها اودعها وقبضها ثم ادفع
الان بقر المدعي بذلك ولو اجاب المدعي عليه بانها ليست لي اودع فلان ولم يرد لا يكون دفعا محمولا ملخصا (قوله
اودعنيها زيد الغائب) هذه مما تصلح حجة لاثبات الزم في غيبة الراهن كافي حيل الولوبلية (قوله زيد
الغائب) اطلق في الغائب ففعل ما اذا كان بعيدا معروفا يتعذر الوصول اليه او قريبا انتهى خلاصة وغيرها
(قوله وبرهن عليه) وكذا اذا علم القاضي ايداع هذا الاخر مثلا كما علم ذلك الاول اقره في يده اما لو علم القاضي
ان الغائب غصبها من هذا الذي كانت له ثم اودعها هذا اخذها فان علمه بقرينة اليقينة قال العلامة
المقدمي ينبغي ان يكون هذا على قول من يجوز في زمانها قضاء القاضي به لمه وعلى ما اختاره من قول محمد
لا ينافي انتهى ولو لم يبرهن المدعي عليه وطلب بين المدعي استخفافه القاضي فان حلف على العلم كان خصما
وان نكل فلا خصومة كذا في خزانة الاكل وان ادعى ان الغائب اودعه عنده يحلفه الحاكم بالله اذ ادعها
اليه على البينات لاعلى العلم لانه وان كلف فعل الغير لكن غامه به وهو القبول برأية قال البدر العيني والشرط
اثبات هذه الاشياء دون الملك حتى لو شهد ابا الملك للغائب دون هذه الاثبات لم تدفع الخصومة وبالعكس تدفع

فأقول للمستأجر بيمينه وليس للمؤجر
وعطاري آلات من ثياب بدنه ولو اختلف اسكافي
وهي في ايديهم افسى بالسراج (رجل معروف بالبقير
منهمما وتماه في السراج) وعلى منقه يدرة
والحاجة صار يده رجل عرف باليسار وادعاه
وذلك بداره فادعاه رجل معروف باليسار وكذا
صاحب الدار فهو المعروف بالبقير (يقول
كلاس في منزله رجل وعلى عنته قطيفة يقول
الذي هو على منقه (هو لي وادعاه صاحب
المنزل فهو صاحب المنزل واحد السفينة وما فيها
بهادقني فادعي كل واحد السفينة والاخر بانه
واحد هما يعرف ببيع الاثني والسفينة
ملاح فالدقيق الذي يعرف ببيعها وآمر عبدها واكلهم
لمن يعرف انه ملاح) علما بالظاهر ولو فيا راكب
وآمر عسكر وآمر ثلاثة افراسا ولاشي للماد
يدعونهم افسى بين اثنائه وآمر راكب ان على السكل
رجل بقود قطار ابل والثاذا جبره وان لا تثن
مناخ للراكب فكلها له والثاذا جبره والباقى للقايد
عليها فكل راكب ما هو راكب وقامه في نزائه الاكمل
بجلاغ البقر والغنم (فصل في دفع الدعاوى)
لما قدم من يكون خصما ذكره من لا يكون خصما
او اعتبارا (او دضيه او اعارنيه او اجريه او دضيه
زيد العائب او غصته منه) من الغائب
(وغير من عابه) على ما ذكر

ما اسألني ان يرضى لي رجل تحسبني بمخاصمته ولعل المدعي هو ذلك الرجل ولو ان دفعته لبطل حقه كما مر
 (قوله بياض الاصل) كيد الملك فان القاضي يقضي ببرهان المدعي لان ذا اليد لا يملك ان يده يملك اعترف
 بكونه خصما (قوله كان قال ذواليد اشترى به) اطلق في الشرأه فم القاضي في ادب القاضي النصف (قوله
 او اشترى به) اي وجبته ومثلها الصدقة كما في الجهر وهذا كما ترى ليس فيه الادعوى ما ذكر من غير ان يدعي
 ذواليد ان المدعي باعها من الغائب فلو ادعى ذلك اي وبرهن تقبل وتدفع الخصومة وسكذا اذا ادعى
 ذواليد ذلك وان لم يدع تاق الملك من الغائب (قوله اول يدع الملك المطلق) الصغير في يدع يرجع الى المدعي
 لا الى ذى اليد والاوضح اظهاره لدفع التثبت وقد سبق بيانه (قوله وبناء للمفعول) نص على المتوهم وموضع
 الخلاف فان محمدا يجعلها كالغصب فلو بناء للقاعل فهو على اتفاق على عدم صحة الدفع (قوله بخلاف
 غصب من) اي بالبناء للمفعول فان الخصومة تدفع فيه لاحتمال ان الغائب غير ذى اليد (قوله او غصبه
 مني فلان) قال في الجهر وقيد بدعوى الفعل على ذى اليد لا حترار عن دعواه على غيره فدفعه ذواليد بواحد
 ذكرناه وبرهن قائم تدفع كدعوى الملك المطلق كما في البرازية اه (قوله وهل تدفع) اي خصومة المدعي انه ادعى
 انه ملكي وهو في يده غصب فدفعه ذواليد باحد الوجوه المذكورة قيل تدفع لعدم دعوى الفعل عليه والصحيح
 انها لا تدفع بل توجه الخصومة عليه (قوله لما قلنا) لم يذكر تبديلا للمسائلين وقد ذكرنا على المسئلة الاولى
 وهي يد الخصومة واما العلة الثانية وهي دعوى الفعل عليه فهو انما صار خصما بدعوى الفعل عليه لا يده
 بخلاف الملك المطلق لانه خصم فيه باعتبار يده حتى لا تصح دعواه على غير ذى اليد وتصح دعوى الفعل (قوله
 قال) اي ذواليد (قوله ولو برهن المدعي) تطويل من غير فائدة والاخصر الاوضح ان يقول الا اذا برهن المدعي
 على ذلك الاقرار ومحمدا ان ادعاء المدعي اقراره في غير مجلس الحكم لا يقبل الا اذا برهن عليه (قوله يمنع الدفع)
 اي دفع ذى اليد بانه عارية مثلا من فلان (قوله ذلك) اي الذي تدعي الشرأه منه وقيد به لاحترار عما لو ادعى
 الشرأه من فلان الغائب المالك وبرهن ذواليد على ايداع غائب آخر منه لا تدفع ذكره في الجهر (قوله لم تدفع
 الخصومة) لانه لم يثبت تاق اليد من اشترى هومنه لا نكار ذى اليد ولا من جهة وكيله لانكار المشتري انتهى
 بجر (قوله وان لم يبرهن) لم يذكر عيني ذى اليد وفي البناية ولو طلب المدعي عينه على الايداع بخلاف على البينات
 انتهى (قوله لتوافقهما) ان اصل الملك للغائب فيكون وصولها الى يده من جهته فلم تكن يده يد خصومة (قوله
 الا اذا قال) اي المدعي (قوله ذوكا بقبضه) اي منك اعني واضع اليد فذا خذ لكونه احق بالحفظ عيني (قوله
 باقراره) اي باقرار ذى اليد والاقرار حجة قاصرة لا تسري على المالك (قوله وهي تجب) لا تجب اصلا نظمو
 الوجه فهو كما لو ادعى الشرأه بالبرهان ولم يدع التوكيل بالقبض ثم بعد رقي هذا وأبت العلامة ايا السعود
 تقل من الحي انه لا يجب لان اقراره على الغير غير مقبول (قوله ولو كان مكان دعوى الغصب سرقة لا تدفع)
 اي دعوى سرقة الغائب وفيه انهما توافقا ان اليد لذلك الرجل قال صاحب الجهر وقد سئل بعد تأليف هذا
 المحل يوم عن رجل اخذ متاع اخيه من بيتها ورهنه وغاب فادعت الاخت به على ذى اليد فاجاب بالبرهن
 فاجبت ان ادعت المرأة غصب اخيها وبرهن ذواليد على الرهن اندفعت وان ادعت السرقة لا والله تعالى اعلم
 (قوله لم يكن الثاني خصما للاول) حتى يحضر المالك بمنزلة المستعير لانه لا يدعي ملك العين فلا يكون خصما
 للاول انتهى عبد البر وهو العلة فيما بعد (قوله اما المشتري لخصم للكل) وكذلك الموهوب له اي من يدعي الشرأه
 او الهبة مع القبض اذا برهن يكون خصما للمستأجر ولدى الرهن ولدى الشرأه (قوله يهل الى المجلس الثاني)
 اي مجلس القاضي وظاهر اطلاقه يع ما طال فصله وقصر (قوله للمدعي تخليف مدع الايداع على البينات) اي
 عند عدم برهان من المدعي اي لعل العلم لانه وان كان فعل الغير لكن تمام به وهو التبول وفي الذخيرة لا يخلف
 ذواليد على الايداع لانه مدع الايداع ولا خلف على المدعي انتهى فيعمل على وقوع خلاف (قوله وله) اي
 للمدعي عليه اذا ادعى الدفع بالايداع ونحوه وهجر عن اثبات ولم يصدقه المدعي في الدفع وطلب بين المدعي فعلى
 العلم اي بالله ما يعلم ايداع فلان عنده لانه فعل الغير ولا تعلق له به انتهى بجر (قوله ابن ملك) ذكر ذلك في جواب
 سؤال ورد على دفع الدعوى باحد الامور الخمسة المتقدمة ونصه فان قبل ذواليد خصم ظاهرا ودفع الخصومة
 عن نفسه تابع لثبوت الملك للغائب وهذه البينة لم تثبت فكيف يثبت التابع بلا ثبوت الاصل قلنا هذه

او ادعى ذواليد الخصومة كان (قال) ذواليد
 (اشترى به) او اشترى به (من الغائب او) لم يدع
 الملك المطلق بل ادعى عليه الفعل بان (قال)
 المدعي غصبه (من) (او) قال (سرقة في)
 بناء للمفعول لا تر عليه فكاه قال سرقة مني
 بل دفع غصب مني او غصبه مني فلان الغائب كما
 سبق حيث تدفع وهل تدفع بالمصدر الصحيح
 لا بزانة (وقال ذواليد) في الدفع (او غصبه)
 فلان وبرهن عليه لا تدفع في السجل الما قلنا
 (قال في غير مجلس الحكم) او برهن (من فلان)
 في مجلسه انه ودية مني (او برهن المدعي)
 في مجلسه مع البرهان على ما ذكر ولو برهن المدعي
 يدفع مع الاول ويجعل خصما (وان قال المدعي)
 على مقالته الا في دفع بزانة (وقال ذواليد)
 سبق اقراره في الدفع (وقال ذواليد)
 اشترى به من فلان (اي بنفسه ولو برهن)
 او غصبه فلان ذلك (دفع الخصومة وان لم يبرهن)
 لم تدفع بل ادعى (دفع الغائب الا اذا قال)
 لتوافقهما ان اصل الملك للغائب ولو صدقه
 اشترى به وكفى بقبضه وبرهن ولو صدقه
 في الشرأه لم يثبت بالتسليم الا لا يكون قضاء على
 الغائب باقراره وهي عينية ثم اقتصر الدرد
 وغيرها على دعوى الشرأه قيد اتفاق فلان الغائب
 وقال (ولو ادعى اياه غصبه منه فلان الغائب)
 وبرهن عليه ويدع ذواليد ان هذا الغائب
 او دعه عند ما دفعت (توافقهما ان اليد لذلك
 الرجل) ولو كان مكان دعوى الايداع ذلك الغائب
 (سرقة) لا تدفع بزانة ذى اليد ايداع ذلك الغائب
 استحقاقا بزانة وفي شرح الوهبانية للشرأه
 لو انقضا على الملك لزيد وكل يدعي الاجارة منه
 لم يكن الثاني خصما للاول على الصحيح ولا مدعي
 ومن اشترى اما المشتري لخصم للكل

البينة يقتضي امرين أحدهما الملك للغائب وهو ليس بخصم فيه إذ لا ولاية له في إدخاله في الخطأ غير
بلا رضاه وثانيهما دفع الخصومة عنه وهو خصم فيه فكانت مقبولة كمن وكل وكيله فلا حاجة لما قامت
البينة أنه اعتقها تقبل في قصر يد الوكيل عنها ولا تقبل في وقوع العتاق ما لم يحضر الغائب والله اعلم
واستغفر الله العظيم

(باب دعوى الرجلين)

أي على ثالث ودعوى أحدهما على الآخر ومناسبة تأخر هذا الباب عن دعوى الواحد غنية عن البيان
أذا الواحد قبل التعدد انتهى أبو السعود (قوله تقدم حجة خارج) هو الذي لم يسكن ذابذ والخارج المدعى
لأنه خارج عن يده فاستند إلى المدعى فجوز أو انما قدمت بينة الخارج لأن الخارج هو المدعى والبينة بينة المدعى
بل حديث وفيه خلاف الشافعي وإنما كان الخارج مدعيًا لصدق تعريضه عليه (قوله وأن وقت أحدهما فقط)
أي سواء لم يوقت أو وقتا وقتا مستويا أو وقتا أحدهما فقط أما لو وقتا واحدا سبق فيقدم انتهى حلي (قوله
وغرة) أي غرة الخلاف المعلوم من المقام (قوله تاريخ غيبة) أي غيبة العبد عن يده (قوله فلم يوجد التاريخ)
أي تاريخ الملك (قوله من الطرفين) بل وجد من طرف ذي اليد والتاريخ حالة الانفراد لا يعتبر عند الامام
فكان دعوى صاحب اليد دعوى مطلق الملك كدعوى الخارج فيقتضي بينة الخارج (قوله ولو سأل الانفراد)
الذي في المخ قلاص من جامع الفتاوى يقول يقتضي للمؤرخ عند أبي يوسف لأنه يترجح المؤرخ حالة الانفراد انتهى
فينبغي إسقاط لولان الكلام في حالة الانفراد وكلامه بطل أنه يقتضي للمؤرخ حال صدور التاريخ منهما
وفي حالة الانفراد ولا معنى للقضاء للمؤرخ فيما إذا ارجأ الحقيقة منهما بل القضاء السابق (قوله وينبغي أن يقتضي
بقوله) الذي في المخ وينبغي أن يقتضي (قوله ولو برهن خارجان على شيء) أي على ملك شيء في يد ثالث ملكا مطلقا
ومنه ما لو أقام بينة على عبد في يد رجل أحدهما بنصب والآخر بوديعة فهو بينهما الوقت وغلته من قبيل
المطلق قال في القنية دار في يد رجل أقام عليه رجل بينة أنها وقف عليه وأقام قيم المسجد بينة أنها وقف المسجد
فإن ارجأ فهي للسابق منهما وإن لم يورخا فهي بينهما فصان انتهى وفي الاسعاف لو شهدا ثمان على إقرار رجل
بأن أرضه وقف على زيد ونسبه وشهد آخران على إقراره بأنها وقف على عمرو ونسبه يكون وقفا على السابق وقتا
أن علم وإن لم يعلم أو ذكر أو وقتا واحدا تكون الغلة بين الفريقين انصافا ومن مات من ولد زيد فنصيبه لمن بقي منهم
وكذلك حكم أولاد عمرو وإذا انقرض أحد الفريقين رجعت إلى الفريق الباقي لعدم المزاحم انتهى وقيد
بالبرهان منهما إذ لو برهن أحدهما فقط فانه يقتضيه بالكل فلو برهن الخارج الاخر يقتضيه بالكل لأن
المقتضى له صار ذليلا بالقضاء وإن لم تكن العين في يده حقيقة فتقدم بينة الخارج الآخر ولو لم يبرهنها سلف
صاحب اليد فإن حلف له ما تولى في يده قضاء تركه لا قضاء استحقاق حتى لو أقام البينة بعد ذلك يقتضي بها وإن
نكل أهما جميعا يقتضي به بينهما نصفين ثم بعده إذا أقام صاحب اليد البينة أنه لم يكن لا تقبل بصر (قوله
قضى به لهما) لما روى عن أبي موسى أن رجلا من أعيانهم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فبعث
كل واحد منهما شاهدين فقصعه رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما نصفين رواه أبو داود ولأن البيئات
من حجج الشرع فيجب العمل بها ما أمكن وقد أمكن هنا لأن الأيدي قد تتوالى في عين واحدة في أوقات مختلفة
فيه تملك كل فريق ما شاهد من السبب المطلق للشهادة وهو اليد فيحكم بالتصنيف بينهما أو تمامه في الزبلي (قوله
فإن برهننا في نكاح) أي معا لما سيأتي ولا وجه للتفريع فالأولى الأيمان بالألاستثنائية (قوله سقطا) وفرق
القاضي بينهما حيث لا مرجح وإذا كان ذلك قبل الدخول فلا شيء على واحد منهما بصر (قوله لتعذر الجمع)
لأن الحمل لا يقبل الاشتراك وقد يبرهانها معا لأنه لو برهن مدعي نكاحها وقضى له به ثم برهن الآخر
على نكاحها لا يقبل كما في الشراء إذا ادعاه من فلان وبرهن عليه وحكم له به ثم ادعى آخر شراءه من فلان أيضا
لا يقبل ويجعل الشراء المحكوم به سابقا (قوله قضى به) أي بالنكاح بينهما وقاعدة القضاء تظهر فيما يترتب
عليه ولا يلزم جمع على وطني (قوله وعلى كل نصف المهر) ولو ماتت قبل الدخول لأن الموت متم للمهر (قوله
ولو ولدت) أي ثم ماتت (قوله وتماه في الخلاصة) قال فيها ويرث من كل واحد منهما ميراث ابن كمال
وهما يرثان من الابن ميراث أب واحد كما في البصر (قوله وهي لمن صدقته) قال في التبيين ما صله انهما إذا تنازعا

(فروع) قال المدعي عليه في دفع عبث إلى المجلس
السابق صغرى للمدعي فخليف مدعي الأدياع
على البنات درر في كل بطلان المدعي على العلم
وتماه في النزاع وكل بطلان المدعي فخليف مدعي الأدياع
اعتقها قبل الدفع لا يلحق ما لم يحضر الأولى
ابن ملك والله تعالى أعلم
(باب دعوى الرجلين)
تقدم حجة خارج في ملك مطلق أي لم يذكره
سبب كما س (على حجة ذي اليد وأن وقت
أحدهما فقط) وقال أبو يوسف في وقت أحدهما
وعمره في مال (قال) في دعواه (هذا العبد
غائب عن منزله وقال ذو اليد في منة قضى
للمدعي) لأن ما ذكره تاريخ قضى بينة
فلم يوجد التاريخ من الطرفين قضى للمؤرخ ولو
أن الخارج وقال أبو يوسف يقتضي بطلان
عالة الانفراد وينبغي أن يقتضي بطلان
أوقى والطهر كذا في خارجان على شيء قضى به
المشتب (ولو برهن خارجان دعوى نكاح سقطا)
لأنه لا يجمع لوجبة ولو منة قضى به بينهما
وعلى كل نصف المهر وبران ميراث زوج
في الخلاصة (وهي لمن صدقته)

في امر آخر انضمت بينة فان ارخا وكان تاريخ احدهما اقدم كان اولي وان لم يورخا اوله سوى تاريخهما فان كان
 مع احدهما الاصل كالدخول بها ونقلها الى منزله كان اولي وان لم يوجد شيء من ذلك يرجع الى تصديق المرأة
 وفي البحر والاصل ان سبق التاريخ ارجح من الكل ثم اليد ثم الدخول ثم القرار ثم ذوالتاريخ انتهى (قوله
 اذا لم تكن في يد من كذبه الخ) فلو وجد احدهما لا يعتبر قولها لان تمكنه من نقلها او من الدخول بها دليل
 على سبق عقده وفي الظهيرية لو دخل بها احدهما وهي في بيت الآخر لصاحب البيت اولي انتهى (قوله
 هذا اذا لم يورخا) مثل عدم التاريخ منهما اذا ارخا تاريخا مستويا او ارخا احدهما افاده في البحر (قوله قال سابق
 احق بها) ولا يعتبر مع السابق وضع يد ولا دخول لكونه صريحا وهو يفوق الدلالة (قوله فهي لمن صدقته)
 ان لم يكن لاحدهما يد اى اودخول وقوله اولذي اليد اى ان كانت يد ولا يعتبر تصديق معه (قوله ولم ار من
 به عليه) ذكره في البحر حيث قال فالاصل كما في البرازية انه لا يرجح احدهما الا بسبق التاريخ او باليد
 او بقرارهما بدخول احدهما انتهى وكان ينبغي ان يزيد او تاريخ من احدهما فقط كما علمته انتهى (قوله
 وان برهن الاخر) اى بعد الحكم للاول بموجب القرار (قوله فتنبه له) لانه لو رد عوام والبرهان اقوى من
 التصديق مع (قوله الا اذا ثبت سبقه) بان ارخ الاول تاريخا مع البرهان وارجح الثاني ولو كان سابقا واقام
 البرهان (قوله لان البرهان مع التاريخ الخ) قد علمت ان كلا مورخ لان السابق لا يتحقق الا عند التاريخ
 منهما لكن لما كان الثاني سابقا فكان الاول لم يورخ املا او قوله مع التاريخ اى السابق (قوله
 ظهر نكاحه) اى ثبت نكاحه فمع احدهما برهان ووضع يد (قوله الا اذا ثبت سبقه) اى سبق الخارج
 بالتاريخ فانه يقدم على ما علم مما ذكرناه من الحاصلين عن التبيين والبحر وقد تبع المصنف صاحب الدرر في ذكر
 هذه العبارة قال الشربلاني وهي موجودة في النسخ بصورة المتن وله شرح اذ ليس فيه زيادة على المتقدم
 انتهى (قوله برهنا على شرا شيء) مثله ما اذا برهن ان تاريخا على ذي يدان كلا او دعه الذي في يده فانه يقضي به
 بينهما نصفيين وكذا الارث فلو ادعى كل من خارجين الميراث عن اية وبرهن حضوره بينهما واقاد المصنف
 باقتصار كل على دعوى الشراء مجردة انه لو ادعى احدهما شرا وعنفقا والاخر شرا فقط يكون مدعى العتق
 اولي فان العتق بمنزلة القبض ذكر في خزانة الاكل (قوله فكل نصفه) لاستواءهما في السبب لكنه يجزى كما ذكره
 بعد صاير كفضولين باع كل منهما من رجل واجاز المالك البيعن فان كلا منهما بخير لانه تغير عليه شرط عقده
 ففعل رغبته في تلك السكك انتهى (قوله بنصف الثمن) اطلق فيه فشمع المنقود وغيره لكن ان كان احدهما برهن
 على الشراء والنقد استرد نصف ما دفعه والمراد الثمن الذي عينه احدهما وان كان خلاف ما عينه الاخر كان
 ادعى احدهما انه اشتراه بمائة والاخر بمائتين اخذ الاول نصفه بخمسين والاخر نصفه بمائة انتهى (قوله وان ترك
 احدهما بعد ما قضى لهما) افاد انه بالقضاء بالنصف لا يجبر على اخذ ما فيه من الضرر (قوله لا تقصاخه)
 اى لا تقصاخ البيع في النصف بالقضاء لانه صار مقصيا عليه بالنصف لصاحبه (قوله فلو قبله فله) لانه يدعى
 الكل ولم يتسبغ بسببه والعود الى النصف للمزاحة ولم يوجد نظيره تسليم احد الشفعين قبل القضاء ونظير
 الاول تسليمه بعد القضاء اه بحر (قوله للسابق تاريخا ان ارخا) لانه اثبت الشراء في زمن لا ينازعه فيه احد
 فاندفع الاخر به وهذا كما علمت فيما اذا ادعى الشراء من واحد فلو اختلف باعهم لم يرجح اسبقهما تاريخا ولا
 المورخ فقط لان ملك باعهم لا تاريخ له (قوله وهو الذي يد الخ) لان تمكنه من قبضه يدل على سبق شراؤه
 ولانهما استويا في الاثبات اى وزاد احدهما باليد فلا تقص اليد الثانية بالشك قال في البحر والحق انها مسئلة
 اخرى غير دعوى خارجين على ذي يد وحاصلها ان خارجا وادى ادعى كل الشراء من ثالث وبرهنا قدم ذواليد
 في الوجوه الثلاثة والخارج في وجه واحد فكان ينبغي افرادها واجاب المقدسي بان قوله وهو الذي يدان لم يورخا
 يرجع الى مطلق مدعين لا بقيد كونهما خارجين (قوله وهو الذي وقت الخ) الاولى قد بينهما على قوله وهو الذي
 يدانها من تمة الاولى وانما كان المدعى الذي الوقت لتبوت ملكه في ذلك الوقت واحتمل الاخر ان يكون قبله
 او بعده فلا يقضي له بالشك ونظيره ان ذلك باتفاق في الملك بسبب وتقدم في المطلق ان هذا قول الثاني (قوله
 وان لم يوقنا الخ) لاحاجة اليه (قوله والشراء احق من هبة) اطلق في الشراء فمع الفاسد فيكون اولي منها لكونه
 معاوضة كذا يحسه صاحب البحر ورد المقدسي بان الارلى تقديم الهبة لكونها مشروعة وانما كان الشراء اولي

اذا لم تكن في يد من كذبه ولم يكن دخل
 من كذبه (بها) هذا اذا لم يورخا (فان ارخا
 فالسابق احق بها) فلو ارخ احدهما فغلب
 صدقته اولذي اليد بانه لا يرجح احدهما فغلب
 الثاني يد في اعتبار تاريخ احدهما ولم ار من
 به عليه فتأمل (وان اقررت لمن لا حجة له
 فهي له وان برهن الاخر قضى له ولو برهن
 احدهما وقضى له غير برهن الاخر لم يقض له
 الا اذا ثبت سبقه) كالم يقض ببرهان خارج
 اقوى منه بدونه (كالم يقض ببرهان خارج
 على ذي يد ظهر نكاحه السابق (وان ذكر احد المالك
 اى ان نكاحه اسبق شرا شيء من ذي اليد فلكل
 بان (برهنا على شرا شيء) ان شاء (او تركه) انما خير
 نصفه بنصف الثمن (وان تركه) لا تقصاخه
 لتفريق الصفقة عليه (واذا انكره) لا تقصاخه
 ما قضى لهما لم يأخذ الاخر (وهو) اى ما ادعى شراؤه
 بالقضاء فلو قبله فله (وهو) اى ما ادعى شراؤه
 (السابق) تاريخا (ان ارخا) فلو قبله فله (وهو) الذي يدان
 ما قبض من الاخر اليه سراج (وهو) الذي يدان
 لم يورخا او ارخ احدهما (وهو) الذي وقت ان وقت احدهما فقط
 (وهو) الذي وقت ان وقت احدهما فقط (وهو) الذي يدان
 (والحال انه لا يدليهما) وان لم يوقنا فقد مر
 ان لكل نصفه نصف (والشراء احق من هبة)

منها المكره معاوضة من الجاهلين ولانه ثبت الملك بثبوت الهبة يتوقف على القبلية اخذت الهبة
 الهبة غير المعقوضة اذ لو كانت بعوض كانت بيعا كما في المحيط قال في البحر ومقتضاه استواء فلان الهبة
 بعوض راطاق في الهبة والمراد بالمسئلة اذ دعوى غير المسئلة لا تنفذ والمسئلة موضوعة في خارجين ادعى
 فلو كانت في يد احدهما والمسئلة بمجالها فانه يقضى للخارج الا في اسبق التاريخ فهو للاسبق وان ارجح
 احدهما فقط فلا ترجح لهما محيلا فان كان المدعي في ايديهما يقضى به بينهما الا في اسبق التاريخ فهو له (قوله
 وصدقة) قال في البحر الصدقة المقبوضة والهبة كذلك سواء للبرع فيهما ولا ترجح للصدقة بالزوم لان اثر
 الزوم يظهر في ثاني الحال وهو عدم التحكم من الرجوع في المستقبل والترحيم به يكون بمعنى قائم في الحال
 والهبة قد تكون لازمة بان كانت محرم والصدقة قد لا تلزم بان كانت افعى (قوله ودرهن ولومع قبض) انما قدم
 الشرأ عليه لانه يفيد الملك بعوض الحال والرهن لا يفيد الملك الحال فكان الشرأ اقوى وقد علمت ان الهبة
 بعوض كالشرأ فتقدم عليه كذا يفاد من البحر وقوله ولومع قبض راجع الى الرهن فقط لان دعوى الهبة
 او الصدقة غير المقبوضة لا تسع (قوله واتحد المملك) اما اذا كان المملك محتلفا فلا يعتبر فيه سبق التاريخ
 ابو السعود يدل بسقوطه ان كايأتي له (قوله استويا) لان كلا منهما خصم عن ملكه في اثبات ملكه وهما فيه سواء
 بخلاف ما اذا اتحد لا حثيا جهما الى اثبات السبب وفيه يقدم الاقوى بحر (قوله وهذا) اي الاستواء اعلم ان
 صاحب البحر والهبة جعلا ذلك فيما اذا كانت العيق في ايديهما وعبارة البحر بعد ان صرح بان مدعي الشرأ
 والهبة مع القبض خارجا ادعى على ثالث نصها وقيد بكونهما خارجين للاحتراز عما اذل كانت في يد احدهما
 والمسئلة بمجالها فانه يقضى للخارج الا في اسبق التاريخ فهو للاسبق وان ارجح احدهما فلا ترجح لهما
 كما في المحيط وان كانت في ايديهما فانه يقضى بينهما الا في اسبق التاريخ فهو له كدعوى ملك مطلق وهذا اذا كان
 المدعي عملا يقسم كالعبد والذابة واما فيما يقسم كالدار فانه يقضى لمدعي الشرأ لان مدعي الهبة اثبت بالدينة
 الهبة في الكل ثم استحق الاخر نصفه بالشرأ واستحقاق نصف الهبة في مناع يحتمل القسمة يبطل الهبة
 بالاجماع فلا تقبل ينة مدعي الهبة فكان مدعي الشرأ مفردا باقامة الدينة انتهى ونقلها عن المحيط وكلام
 المؤلف بعيدان ذلك فيما اذا اختلف المملك واستويا والحكم واحد لان الاشاعة تحقق في حال اختلافه ايضا
 (قوله لان الاستحقاق) اي استحقاق مدعي الشرأ النصف (قوله من قبيل الشيوع المقارن) اي وهو يبطل
 الهبة بالاجماع فينقر مدعي الشرأ باقامة الدينة فيكون اولى (قوله لا الطاري) رده على العمادى في جعله
 ما يقبل القسمة وما لا يقبلها سواء وجعل المسئلة من الشيوع الطاري اي وهو لا يقسم الهبة والصدقة (قوله
 والشرأ والمهر سواء) يعني اذا ادعى احدهما الشرأ من ذي اليد وادعت امرأته تزوجها عليه فهما سواء
 لاستوائهما في القوة فان كل واحد منهما معاوضة يثبت الملك بنفسه وهذا عندهما وقال محمد الشرأ اولى
 (قوله وارجع هي نصف المقيمة) لاستحقاق نصف المسمى (قوله وهو نصف الثمن) اي ان كان نقده (قوله للمامر)
 اي من تفرقا اصفقة عليه (قوله والمراد من النكاح) اي المحكوم عليه بانه احق من الهبة والصدقة والرهن
 لما طلق الشيء واداء اثره المترتب عليه (قوله مغلطا للجامع) اي بين القسولين وهو ابن قاضي سماويه حيث قال
 اقول لو اجتمع نكاح وهبة يمكن ان يعمل بالبينتين لو استويا بان تكون منكوبة لدا وهبة للاخر بان يهب امته
 المنكوبة فينبغي ان لا تبطل ينة الهبة حذر من تكذيب المؤمن وجلاله على الصلاح وكذا الصدقة مع النكاح
 وكذا الرهن معه ووجه غلطه انه فهم انهما تنازعا في امة ادعى احدهما انها ملكه الهبة والاخر انه تزوجها
 وليس ذلك مرادهم بل المراد بالنكاح المهر كما يدل عليه لو احق كلام المحيط والعمادى (قوله لونا زعا في الامة)
 اي وبرهنا (قوله ولا مرجع) كسبق التاريخ (قوله فتكون ملكا له) لعدم المناقاة وهذا بحث اصحاب
 الجامع قال في البحر ولم اراه صريحا (قوله استحسانا) لان المقبوض يحكم الرهن مضعون ويحكم الهبة غير
 مضعون وعقد الضمان اولى والقياس ان الهبة اولى لانها تثبت الملك والرهن لا يثبت (قوله ولوالعين معهما
 استويا) ولو كانت في يد احدهما فانه اولى الا ان يؤثر تاريخ الخارج اسبق فيقضى له انتهى (قوله وان برهن
 خارجا على ملك مؤرخ الخ) انما قدم السابق لانه اثبت انه اول المالكين فلا يتلقى الملك الا من جهته ولم يتلق
 الاخر منه (قوله او شرأ مؤرخ) اشار به كره بعد ذكر الملك الى انه لا فرق بين دعوى الملك المطلق والذي بسبب

(وصدقة) ودرهن ولومع قبض وهذا
 ان لم يؤثر خارجا او رجا واتحد الملك فلا سبق احق
 لقوته (ولو ارجح احدهما فخط فاما لورثة
 اولى) ولو اختلف المملك استويا وهذا فيما لا يقسم
 اتفاقا واختلف التصحيح فيما يقسم كالدار والاصح
 ان الكل لمدعي الشرأ لان لا الطاري هبة الادرى والنشرأ
 الشيوع المقارن لا الطاري وترجع من قبيل
 والمهر سواء) فينصف للمامر (هذا اذا لم يؤثر
 وهو نصف الثمن او ينصف للمامر) هذا اذا لم يؤثر
 او رجا واستوى تاريخهما فان سبق تاريخ
 احدهما كان احق) فبينا الشرأ لان النكاح
 احق من هبة ادعى من اوصدقة مغلطا للجامع
 من النكاح المهر كما حرره في البحر مغلطا للجامع
 لم يستوى النكاح والشرأ ولو تنازعا في الامة
 لم ير رجل واحد ولا مرجع فتكون ملكا له
 من رجل واحد ولا مرجع فتكون ملكا له
 منكوبة لاخر فتدبر (استحسانا) ولو ارجح
 من هبة بلا عوض اتم والبيع ولو ارجح اقوى
 احق لانها بيع اتم والبيع ولو ارجح اقوى
 من الرهن ولو ارجح مدعيهما استويا ما لم يؤثر
 واحد منهما اسبق (وان برهن خارجا على ملك
 مؤرخ او شرأ مؤرخ) من واحد) فبينا

قال المذنب انفسهما الصورة الثانية اي صورة الشراء فلا نهما لما ادعيا الشراء من شخص واحد فقد اتفقا
ان الملك لا يثبت الا من جهة التلق من جهة في زمان لا يراجه فيه احد كان اولى انتهى (قوله غير ذي يد) انما يقيد به
تبع الهداية لمن دعوى الخارجين الشراء من ذي يد قد تقدمت في قوله ولو برهن خارجان على شيء قضى به
لهم فلا فائدة في التعميم بمر (قوله قال سابق احق) هذا قولهما وقال محمد لا تقبل بينة ذي اليد في الملك المطلق
اصلا (قوله او مختلف عيني) نسخ فيه الزيلعي وهو تابع لصاحب النكاح في حال في البحر وهو سهو بل يقدم
الاسبق ايضا هنا وفي خزائن الاكل وذكر في الكتاب لو وقتا وتبين فصاحب الوقت الاول اولى قال في البحر والعجب
من الشارح انه جعله من قبيل دعوى الملك المطلق ونسي ما قاله قريبا من قوله ولو برهن الخارجان على الملك
والنار يخ فالاسبق احق قال العلامة المقدسي كلام الزيلعي مجمل على ما اذا اشترى الخارجان من شخصين
وان تقدم شرهما من احدهما لا يقتضي سبقه الاخر وقد علموا بما لا يشتريان متعدد ولم يعتبره سابق
التاريخ (قوله من رجل آخر) اي غير الذي يدعي الشراء منه صاحبه انتهى عيني (قوله مستويا) لان الوقت
احدهما لا يدل على تقدم الملك بل هو ان يكون الاخر اقدم فيقضى به بينهما نصفيين ثم يخير كل واحد منهما ان شاء
اخذ نصف العبد نصف الثمن وان شاء تركه انتهى بمر (قوله فذو الوقت احق) لانهما اتفقا على ان الملك لا يتلق
الامن جهته فاذا اثبت احدهما تاريخا يحكم به حتى يبين انه تقدمه شراء غيره بمر (قوله ثم لا بد من ذكر
المدعي وشهوده الخ) العبارة للبرازية اختصرها ونفسها كما في البحر ان كان المبيع في يد البائع يقبل من غيره ذكر
ملك البائع وان كان في يد غيره والمدعي يدعي لنفسه ان ذكر المدعي وشهوده ان البائع يملكها وقالوا سلمها اليه
وقال سلمها الى او قال قبضت وقالوا قبض او قال ملكي اشتريتها منه وهي لي تقبل فان شهدوا على الشراء
والنقد ولم يذكروا القبض ولا التسليم ولا ملك البائع ولا ملك المشتري لا تقبل الدعوى ولا الشهادة ولو شهدوا
باليد للبائع دون الملك اختلفوا انتهى (قوله ان لم يكن المبيع في يد البائع) اي وهو يدعي الشراء منه وبرهن
فانه لا يحتاج الى شهادة الشهود بملك البائع لمعاينة وضع يده (قوله ولو شهدوا بيده) اي يد البائع دون الملك
اي والمبيع ليس في يده (قوله وذو اليد على الشراء منه) انما كان ذو اليد في هذه اولى لان الاول وان كان يدعي
اولية الملك فهذا تلقى منه ولا تنافي كما اذا اقر بالملك له ثم ادعى الشراء منه انتهى (قوله كالشئانج) هو ولادة
الحيوان ووضعه عنده من تحت عنده بالبناء للمفعول ولدت ووضعت مغرب ومورثة اقام كل من الخارج
وذو اليد ينة على الشئانج فصاحب اليد اولى لان البينة قامت على ما لا يدل عليه اليد وترجحت بينة ذي اليد
باليد فيقضى له وهذا هو الصحيح والقضاء بينة الخارج هو الاصل وانما عدلنا عنه بخبر الشئانج وهو ما روى جابر
ابن عبد الله ان رجلا ادعى ناقة في يد رجل واقام البينة اثباتا فنه تعبت عنده واقام الذي هو في يده بينة
اثباتا فنه تعبت بها فقضى بها رسول الله صلى الله عليه وسلم للذي هو في يده وهذا حديث مشهور فصارت مسئلة
الشئانج مخصوصة كما في المحيط والمراد تناجيه في ملكه او ملك بائعه او ملك مورثه قال في جامع القصولين برهن
كل من الخارج وذو اليد على تناج في ملك بائعه حكم لذو اليد كل منهم لمخصم عن بائعه فكان بائعهما
حضر او ادعيا ملكا بتناج فانه يحكم لذو اليد ولو برهن انه ولد في ملكه وبرهن ذو اليد انه ولد في ملك بائعه
يحكم به لذو اليد فلا يترجح تناج في ملكه على تناج في ملك بائعه انتهى وفي القنية كما تقدم بينة ذي اليد اذا ادعى
اولية الملك بالشئانج عنده فكذا اذا ادعاه عند مورثه اه وحمل تقديم بينة ذي اليد في الشئانج اذا الم يدعي الخارج تناجا
وعتقا والا كان الخارج اولى لان بينة الشئانج مع العتق اكثر اثباتا لانها ثابتة اولية الملك على وجه لا يستحق
عابه اصلا وبينة ذي اليد اثبتت الملك على وجه يصور استحقا ذلك عليه بخلاف ما اذا ادعى الخارج العتق
مع مطلق الملك وذو اليد ادعى الشئانج فبينة ذي اليد اولى والوجه في البحر وفي جامع القصولين برهن الخارج
ان هذه امته وولدت هذا القن في ملكي وبرهن ذو اليد على مثله يحكم به للمدعي لانهم ادعيا في الامة ملكا
مطلقا فيعطى به للمدعي ثم يستحق القن تبعاً انتهى وبهذا ظهر ان ذا اليد انما يقدم في دعوى الشئانج اذا لم يتنازعا
في الام اما لو تنازعا فيها في ملك مطلق وشهدوا به وتناج ولدها فانه لا يقدم بمر والصغير في قوله لو برهن على سبب
ملك لا يتكرر كالشئانج للخارج وذو اليد فلو كانا خارجين ادعى كل دابة في يد آخر وبرهن على الشئانج فانهما
يستويان فيقضى به بينهما كما في الحاكم (قوله وما في معناه) محال فيسكرو (قوله كنسج لا يعاد) كالتياب القطف

(او) برهن (خارج على ملك مؤرخ وذو يد على ملك مؤرخ اقدم قال سابق احق وان برهن
على شراء متفق تاريخهما) او مختلف صيني
وكل يدعي الشراء (من) رجل (آخر او وقت
احدهما فقط استويا) ان تعدد البائع وان تعدد
قد والوقت احق ثم لا بد من ذكر المدعي وشهوده
ما يقيد ملك بائعه ان لم يكن المبيع في يد البائع
ولو شهدوا بيده فقولان برزازية (فان برهن خارج
على الملك وذو اليد على الشراء منه او برهن
كل من لا يتكرر كالشئانج) وما في معناه

صاحب اليد واليد في الموضع الموقوف فاذا ادعى خارج وقد ثبت ان هذا اليد الموقوفة
 او يدى حبيب عندى او يدى اخى او يدى ابي او يدى جد او يدى من غيرهم فانه يقدم ذواليد كفى النتاج واليد في النتاج
 واليد في اليد وبشئتين كقول قايوس والمزعر اذا شهدوا الراى قصرت واذا خفت مددت واليد واليد
 مكسورتان وقد يقال مره اخرى بفتح الميم مخففا بمد وداوى كاصوف تحت شجر العنبر مغرب قال في البحر ولا بد
 من التهادن في الملك مع السبب الذي لا يتكرر كالنتاج اه (قوله ويخوها) قد ذكر بعضه (قوله ولو عند بائعه) او عند
 مورثه كما تقدم بحكم النتاج بغيره على ما في معناه من كل غير متكرر (قوله قد واليد احق) اطلاقه فثقل ما اذا
 ارخا واستوى تاريخهما او سبق احدهما او لم يؤثرنا اصلا وارخت احدهما فلا اعتبار بالنتاج بجمع النتاج
 الا من ادعى تاريخا من غير ثابت اصلا كما ذكره الشرح انتهى ولو ادعى الخارج فعلا وتسايا يقدم بالاوى فتدبر
 للخارج ولو خالفه لوقت من لوقت بين يدين عند عامة المشايخ ورتل في يدى اليد في رواية وفي رواية ينصف
 انتهى جامع التصولين وسبأى (قوله عليه) اى على ذى اليد (قوله فعلا كفصب او يدية) ههنا في البحر وقيد
 بكون كل منهما مدعي الملك والنتاج فقط اذ لو ادعى الخارج الفعل على ذى اليد كالغصب والاجارة والعارية
 فينته الخارج اول وان ادعى ذواليد النتاج لان ينة الخارج في هذه الصورة ~~كثرا ثباتا~~ لا ثباتها الفعل
 على ذى اليد اذ هو غير ثابت اصلا كما ذكره الشرح انتهى ولو ادعى الخارج فعلا وتسايا يقدم بالاوى فتدبر
 (قوله في رواية) الا لو كان يقول في قول ومقاييله ما في العمادية عن الفقيه انه يقضى بها ليدى ملك
 النتاج والاخر يدعى الاجارة والاعارية والنتاج اسبق منهما فيقضى ليدى اليد (قوله او كان يدعى بيا يتكرر) يحذف
 على ادى اى فانه يقضى للخارج بمنزلة الملك المطلق (قوله كبناء) اى كما اذا ادعى ذواليد ان هذا الاثر ملكى
 بنيت به ما طلى وادى الخارج كذلك يقدم الخارج لانه يمكن تكرره (قوله وغرس) قال في شرح الحوى
 والخطة مما يتكرر فان الانسان قد يزرع في الارض ثم يغربل التراب فيميز الخطة منها ثم يزرع ثانية فاذا ادعى
 كل انها حنطته زرعهما واقاما برهانه فانه يقدم الخارج والتخل يغرس غير مرة فاذا تازع في ارض وتخلين
 اى كل يدعى غرسه وبرهنا فانه يقضى للخارج بهما وكذا الارض المزروعة يعنى انها ارضه زرعهما كل يدعى
 ذلك اما اذا كان الزرع مما يكثر وقطاهر والا كان تسعا للارض كفا في الخلاصة والحاصل ان المتظن هو اليه
 في كونه يتكرر ولا يتكرر هو الاصل لا التبع (قوله او اشكل على اهل الخبرة) قال في البحر فصل السيف يسأل
 عنه فان اخبروا انه لا يضرب الامرة كان ليدى اليد والا فللخارج اى فاذا ادعى خارج وذو يدان هذا النصل
 له ضرب يده واقاما برهنا فانه على هذا (قوله لانه الاصل) اى كون المدعى الخارج المبرهن (قوله وانما عدلنا
 عنه بحدوث النتاج) سبق ما فيه (تج) من صار مقضيا عليه في حادثة لا تسمع دعواه بعده الا اذا برهن على
 ابطال القضاء او على نلق الملك من المقضى له او على النتاج كفا في العمادية والبرازية (قوله بلا وقت) قيد به لانهما
 لو ارخا يقضى به لصاحب الوقت الاخير كذا في خزائن الاكل (قوله ورتل المال) اى لا على وجه القضاء (قوله قلنا
 الاقدام) اى من الخارج على الشراء الذي اذ عاموا الاقدام من ذى اليد على الشراء الذي اذ عام (قوله اقرار
 منه بالملك) فصارت بينة كل واحد منهما كأنها قامت على اقرار الاخر وفيه التهاثر بالاجماع له هذا الجمع (قوله
 ولو اثبتنا قبضا الخ) هذا في غير ما قاله في العصار فان وقت الينتان ولم يثبتا قبضا فان كان وقت الخارج اسبق
 يقضى لصاحب اليد عندهما فيجعل كان الخارج اشترى او اثم باع قبل القبض من صاحب اليد وهو جائز
 في العار عندهما وعند محمد يقضى للخارج لانه لا يصح بيعه قبل القبض فيقضى على ملكه وان اثبتا قبضا يقضى
 بهما لصاحب اليد بالاجماع وان كان وقت صاحب اليد اسبق يقضى بهما للخارج سواء شهدوا بالقبض او لم يشهدوا
 انتهى عيني (قوله بقوة الدليل) بان يكون احدهما متواترا والاخر من الاحاد او كان احدهما مفسرا والاخر
 مجملا فيرجح المفسر على المجمل والمتواتر على الاحاد لقوة فيه (قوله لا يكثره) ولذا لا ترجح الاية بآية اخرى
 ولا الخبر بالخبر ولا احد القياسين بقياس آخر (قوله في ذلك) اى في الاقامة المأخوذة من اقام اى في حكمها
 (قوله ولا حد لا عدلية) اى فلا يقع الترجيح بها لاحتمال ان يجرد الاخر ما هو اعدل فلا يستقر الحكم على حالة
 (قوله فالمثلة من اثنين) لو جرد كسر مخرجه ذلك وهو النصف (قوله وتقول الى ثلاثة) فصاحب الجميع
 يضرب بكل حقه سهمين وصاحب النصف بسهم واحد فيقسم اثلاثا انتهى (قوله ميراث) يعنى اذا اجتمعت

(وحيثما يقع ويرتفع) ونحوها ولو عندنا شيء
دور (قد والدينا حق) من الخارج اجاء الا اذا
ادعى الخارج عليه فعلا كسبب او دعيته
او اجارة ونحوها في رواية درو او كان سببا يكرر
بنيام فخر من ونسج نزور ع بر ونحوه
او انشك على اهل الحقبة فهو الخارج لانه
الاصل وانما عندنا عنه حديث التناج (وان
بر من كل) من الخارج يضي (على التمس
او الخارج وذي البيد صبي) المدهي به
من الاخر بلا وقت سقطا وترك المال المدهي به
(في يد من معه) وقال محمد يقضي للخارج
قلنا الاقدام على التمس آه او امرته بالامانة ولو
ايتنا قبضاتهما اتنا ما دور (ولا يرجع زيادة
عدو الشهود) فان التجميع عند باقوة الدليل
لا يكثر ثم فرع على هذا الاصل بقوله (خلوا ايام
استد المدعين شاهد من والاخر اربعة فهو
سواء) في ذلك (وكذا التجميع زيادة العدالة)
لان الاعتبار اصل العدالة ولا حد للادلة
(دار في يد آخر ادعى رجل نصفها واخر كلهما
وبرهنا فلاول ربعها والباقي للاخر بطريق
المنازعة) وهو ان النصف سالم لمدعي الكل
بلا منازعة ثم استوت منازعتها والباقي للثاني
الاخر فينصف (وقالا الثلثه والباقي للثاني
بطريق العول) لان في المسئلة كلا ونصفا
فالمسئلة من اثنين وتعمل الى ثلاثة واعلم ان
انواع النصف اربعة ما يقسم بطريق العول
اجاءا وهو ثمانية مبرك

سهام الغنم أنقص في التركة وضائق التركة عن الوفاء بها تقسم على طريق العول فان ماتت وتركت زوجا واختا
 شقيقة واختا لأم فالمستلزم من ستة وعول إلى سبعة (قوله وديون) صورة اجتماع الديون المتفاوتة وضائق
 التركة عن الوفاء بها تقسم التركة بين ارباب الديون بطريق العول بان كان لاحد الغريمين على المتوفى مائة
 ولاخر خمسون والترك مائة (قوله ووصية) يعني اذا اوصى لرجل ثلث ماله ولاخر ربع ماله ولاخر سدس ماله
 ولم تجز الورثة حتى عادت الوصايا إلى الثلث يقسم الثلث بينهم على طريق العول بمحروقة الزيلعي الوصية هنا بما
 اذا كانت بدون الثلث (قوله ومحاباة) اي الوصية بالمحاباة يعني اذا اوصى بالبيع العبد الذي قيمته ثلاثة آلاف
 درهم من هذا الرجل بالف درهم واوصى لآخر ان يباع العبد الذي يساوي الذي درهم بالف درهم حتى حصلت
 المحاباة لهما ثلاثة آلاف درهم كان الثلث بينهما بطريق العول (قوله ودرهم مرسلة) كما اذا اوصى لرجل
 بالف ولاخر بالفين كان الثلث بينهما بطريق العول (قوله وسعاية) صورتهما اوصى بان يعتق من هذا العبد نصفه
 واوصى بان يعتق هذا الاخر كله وذلك لا يخرج من الثلث يقسم ثلث المال بينهما بطريق العول ويسقط من كل
 واحد منهما حصته من السعاية (قوله وجنابة رقيق) ادخل في هذه صورتين جنابة العبد الرقيق غير المدير
 والمدير وصورة الاولى عبد فقاعين رجل ومثل آخر خطأ قد دفع بهما يقسم الجاني بينهما بطريق العول ثلثا لولي
 القليل وثلثا للاخر وصورة الثانية مدير جنى على هذا الوجه ودفعت القبة إلى اولى الجنابة كانت القيمة بينهما
 بطريق العول (قوله وهي مسئلة الفضولين) وهي فضولي باع عبدا من رجل بالف درهم وفضولي آخر باع
 نصفه لاخر بمائة فلما جاز المولى البيهين جيهما بخير المشتريان فان اختارا الاخذ اخذ بطريق المنازعة ثلاثة
 ارباعه لمشتري الكل وربعه لمشتري النصف عندهم جميعا (قوله ولاخر بنصف ذلك) اي نصف المال وهي
 الثانية ونصف العبد وهي الثالثة قال في الجبر والثانية اذا اوصى بجميع ماله لرجل ونصفه لاخر واجلزت
 الورثة المال بينهما ارباعا عند ابي حنيفة وعندهما الثلثا والثالثة اذا اوصى بعبد بعينه لرجل ونصفه لاخر
 وهو لا يخرج من الثلث او يخرج واجلزت الورثة كان العبد بينهما ارباعا عند ابي حنيفة وعندهما الثلثا انتهى
 (قوله وهو خمس) الاولى عبد ما دون بين رجلين اياه احد الموليين مائة يعني باعه شيئا نسيفه بمائة واداه اجنبي
 مائة فيبيع العبد بمائة عند ابي حنيفة يقسم ثمن العبد بين المولى الدائن وبين الاجنبي الثلثا ثلثاه للاجنبي
 وثلثه للمولى لان ادائه تصح في نصيب شريكه لا في نصيبه الثانية اذا اداه اجنبي مائة واجنبي آخر تحسين
 وبيع العبد عند ابي حنيفة يقسم الثمن بينهما الثلثا وعندهما ارباعا الثالثة عبد قتل رجلا خطأ وآخر عمدا
 وللمقتول عمدا وليان ففعا احدهما بخير مولى العبد بين الدفع والتدبير فان فدى المولى فدى بخمسة عشر
 الفاخسة آلاف لشريك العاقى وعشرة آلاف لولى الخطأ فان دفعه يقسم العبد بينهما الثلثا عند ابي حنيفة
 وعندهما ارباعا الرابعة لو كان الجاني مديرا وللسائلة بهاها ودفع المولى القيمة الخامسة ام ولاقتل مولاها
 واجنبيها عمدا ولكل واحد منهما وليان ففعا احدهما على كل واحد منهما على التعاقب سعت في ثلاثة ارباع قيمتها
 وكان للسائلة من ولي الاجنبي ربع القيمة ويقسم نصف القيمة بينهما بطريق العول الثلثا عند ابي حنيفة
 وعندهما ارباعا بطريق المنازعة كذا في الجبر والذي في التبيين فيعطى الربع لشريك العاقى آخر والنصف
 الاخر بينه وبين شريك العاقى او الثلثا ثلثاه لشريك العاقى او الا والثلث لشريك العاقى آخر اعنده وعندهما
 ارباعا (قوله في عين اذمة شائعا) الاولى ان يقول في ذمة او عين شائعا لانه لا يعقل التبعض في الذمة والاولى
 ان يقول شائعا في البعض دون الكل (قوله او عينا) اي ومتى وجب قسمة العين عينا اي على وجه التمييز دون
 الشيوع (قوله او لاحدهما شائعا) الاولى زيادة في البعض بان يقول او لاحدهما في البعض شائعا اي او وجبت
 القسمة لاحدهما الخ وعبارة الجبر والاصل لا في حنيفة ان قسمة العين متى كانت بحق ثابت في الذمة او بحق
 ثبت في العين على وجه الشيوع في البعض دون الكل كانت القسمة عينية ومتى وجب قسمة العين بحق ثبت
 على وجه التمييز او كان حق احدهما في البعض الشائع وحق الاخر في الكل كانت القسمة نزاعية انتهى وبيانه
 ان الحقوقي متى وجبت في الذمة فقد استوت في القوة لان الذمة متسعة فيضرب كل واحد بجميع حقه
 في العين وكذا اذا كان حق كل واحد في العين لكن في الحزب الشائع فقد استوت في القوة لان ما من جزء ثبت
 فيه حق احدهما الا ولا يجزى ان يراه فيه فكانت الحقوق مستوية في القوة والاصل في قسمة العول الميراث

وديون ووصية ومحاباة ودرهم من سبعة وسعاية
 وجنابة رقيق وبطريق المنازعة ارباعا
 وهي مسئلة الفضولين وبطريق المنازعة
 عنده والعول عندهما وهو ثلاث مسائل
 مسئلة الكتاب واذا اوصى لرجل بكل ماله
 او بعبد بعينه ولاخر بنصف ذلك وبطريق
 العول عنده ولاخر بنصف ذلك وبطريق
 كما بسطه الزيلعي والعيني وقاسه في الجبر
 ثابت في عين اذمة شائعا فولية او عينا
 او لاحدهما شائعا ولاخر في الكل فمنازعة

وفيه حق كل واحد منهم ثبت في البعض الشائع فإذا ثبت الشائع على وجه التحديد لم يكن في معنى الميراث وكذا
 إذا كان معنى أحدهما في البعض الشائع وحق الآخر في الكل لم يكن في معنى الميراث لأن صاحب الكل لا يرأى
 صاحب البعض في كل شيء أما صاحب البعض لا يرأى صاحب الكل في كل شيء فلا يكون في معنى الميراث لأن حق كل
 واحد منهما إذا كان في البعض الشائع وبما يأخذ كل واحد منهما بحكم القسمة مقرضاً له غير الشائع كان
 المأخوذ بدل حقه لا أصل حقه فيكون في معنى الميراث والفرقة التي اجتمعت فيها الديون وفي مسائل القسمة إنما
 وجبت بحق ثابت في الذمة لأن كل واحد منهم على موجب الجناية وموجبها يكون في الذمة فكانت
 القسمة فيها عولية فعلى هذا اقتصر المسائل اهـ (قوله والا) بأن ثبتا في وقتين مختلفين أو على وجه التمييز فمنازعة
 حقوق الكل في الميراث ثبتت على وجه الشروع في وقت واحد وهو وقت الموت فتقسم بطريق العول وكذا
 التركة إذا اجتمعت فيها ديون متفاوتة فإن حقهم ثبت في وقت واحد وهو حالة الموت أو المرض فكانت في معنى
 الميراث وكذلك الوصايا في العبد والمدير إذا قضا عينا من وقت واحد وقتل آخر خطأ حتى اصحاب الجناية ثبت في وقت
 واحد وهو وقت دفع العبد الجاني أو وقت دفع قيمة المدير لأن موجب جناية الخطأ لا يملك قبل القبض وإنما يملك
 عند التسليم ووقت الدفع واحد وفي مسألة دعوى الدار الحق الثابت بالقضاء ووقت القضا واحد فكانت
 في معنى الميراث وأما مسألة الفصول فوق ثبوت الحقيق فيها يختلف لأن الملك ثبت عند الإجازة مستنداً
 إلى وقت العقد ووقت العقد مختلف وكذا القسم الرابع بمسألة الجنس وقت ثبوت الحقيق مختلف أما مسألة
 الأمانة فلان الحق ثبت فيها بالادانة ووقتها مختلف وفي العبد إذا قتل رجلاً عمداً أو خطأً وله قول محمد وأوليان
 الخ فإنه إذا اختار المولى دفع العبد أو قيمة المدير وقت ثبوت الحقيق مختلف لأن حق الساكت كان في القصاص
 والمال يدل عن القصاص الذي هو حقه الأصلي فسيب سبب أصله وهو القتل فكان وقت ثبوت حق النسبة كـ
 وقت القتل وحق ولي الخطأ في القيمة إذا العبد المدفوع يثبت عند الدفع لاقبله لأنه صلة معنى والصلوات لا تملك
 قبل القبض فكان وقت الحقيق مختلفاً فلم تكن في معنى الميراث فكانت القسمة نزاهية وفي جناية أم الولد
 وجوب الدية لئلا يرفى له فمضاف إلى القتل ما قلنا والقولان اختلاف وقتها فكانت نزاهية عندهما (قوله
 نصف لا بالقضاء) لأن دعوى مدعى النصف منصرفه إلى ما بيده لتكون يده محقة فلم ينصف لمدعى الجميع
 بلا منازعة فبقي ما في يده لا على وجه القضاء إذ لا تضام بين الدعوى واجتماع يدين الخارج وذو اليد فيما في يده
 صاحب النصف فتقدم يدين الخارج (قوله وآخر ثلثها) الأولى ثلثها كما يستخرج (قوله ويأنه في الكافي) هذه
 المسألة في الجمع وشرحه لا ين ملك حيث قال ولو ادعى أحد ثلاثة في يدهم دار كاهلاً ولاخر ثلثها والاخر نصفها
 وبرهن كل على ما ادعاه فلتعترضهم مدعى الكل كما لو ادعى الثلثين لينا ومدعى النصف نصراً وهو مقسومة
 بينهم فنداني حنيقة بالمنازعة من أربعة وعشرين لكامل خمسة عشر وهي خمسة ثمان الدار وربعم باليث ونعمها
 لنصرياًه أنا نجعل الدار ستة لاحتياجنا إلى النصف والثلثين وأقل مخروجه مائة ستة في يد كل منهم سهمان
 ومعلوم أن يدين كل منهم على ما في يده غير مقبولة لكونه فليدوان يدين الخارج أولى في الملك المطلق فاجتمع كامل
 وليث على ما في يده نصراً كامل يدعى كاه وليث نصفه وذلك لأنه يقول حتى في الثلثين ثلث في يدي وبقي ثلث
 آخر نصفه في يد كامل ونصفه في يد نصراً فلم يكامل نصف ما في يده وهو سهمان والنصف الآخر وهو سهم
 بينهما نصراً فيضرب مخرج النصف وهو اثنان في ستة فصارت اثني عشر ثم كامل ونصراً اجتماعاً على ما في يده
 ليث وهو أربعة فكامل يدعى كاه ونصراً ربعه لأنه يقول حتى في النصف ستة وقد أخذت الثلث الأربعة وبقي لي
 سهمان من الدار وهو سهمان سهم في يد الليث وسهم في يد كامل وثلاثة من الأربعة سملت لكامل وتنازعا في سهم
 فيضرب مخرج النصف في اثني عشر فصارت الدار أربعة وعشرين في يد كل منهم ثمانية اجتماع كامل وليث على
 الثمانية التي في يد نصراً أربعة سملت لكامل بلاتنازع لأن لينا يدعى الثلثين وهو ستة عشر ثمانية منها في يده وأربعة
 في يد نصراً أربعة في يد كامل والأربعة بين كامل وليث نصفين لا ستواهم ما في المنازعة فحصل لكامل ستة
 وليث سهمان ثم اجتماع كامل ونصراً على ما في يده ليث فنصراً ربع ما في يده وهو سهمان فسلت ستة لكامل
 واستوفت منازعتهم ما في سهمين فصارت لكل واحد منهم سهم فحصل لكامل سبعة ونصراً سهم ثم اجتماع ليث ونصراً
 على ما في يد كامل فليث يدعى نصف ما في يده أربعة ونصراً ربع ما في يده سهمين وفي المال ستة فبأخذ ليث

وعندهما متى ثبتا معا على الشروع فصولية
 ولا تنازعة فليقتطع (ولو الدار في اليد فما في
 الثاني) نصف لا بالقضاء ونصف لا بدخارج
 وآخر ثلثها وربعها مدعى أحدهم كلها وآخر نصفها
 وعندهما بالعول ويأنه في الكافي (ولو برهننا
 على تنازع دابة) في يديهما أو أحدهما أو غيرهما

اربعه من نصير سهمين فيبقى في يد كامل سهمان لحصل لكامل مما في يد نصير ستة ومما في يد نصير سبعة ومما في يده
 سهمان في خمسة عشر والثاني ستة وهي ربع الدار لانه حصل له مما في يد نصير سهمان ومما في يد كامل اربعة
 في الستة والثالث وهو نصير ثلاثة وهي ثمن الدار لانه حصل له مما في يد نصير سهم ومما في يد كامل سهمان
 وذا ثلاثة وبالاختصار تكون المسئلة من ثمانية خمسة اثمانها لكامل كبريها سهمان للث وثمانها واحد لنصير
 وهذا قول الامام وقال بالاعول تقسم ويانه ان الدار بينهم اثلاثا لكامل والثلث اجتماعا على ما في يد نصير
 فكامل يدعي كله وليث نصفه فخذ اقل عدده لنصف وهو اثنان فيضرب الكامل بكاه من مدين وليث بنصفه
 سهمان فمالت الى ثلاثة ثم الكامل والنصير اجتماعا على ما في يد نصير والكامل يدعي كله ونصير ربعه ومخرج
 الربع اربعة فيضرب بربعه سهم وكامل بكاه اربعة فعالت الى خمسة ثم ليث والنصير اجتماعا على ما في يد كامل فليث
 يدعي نصف ما في يده ونصير ربعه والنصف والربع يخرجان من اربعة فتجعل ما في يده اربعة لان في المال سبعة
 فنصفه سهمان للث وربعه سهم لنصير وفي ربع لكامل فحصل هنا ثلاثة وخمسة واربعة وانكسر حساب الدار
 على هذا وهي متباينة فنضربنا الثلاثة في الاربعة فصار اثني عشر ضربناها في خمسة صارت ستين ضربناها
 في اصل المسئلة ثلاثة بلغت مائة وثمانين في يد $\frac{1}{2}$ كل واحد ستون فلكامل مائة وثلاثة لان ربع ما في يده
 وهو خمسة عشر سلم له واخذ من نصير ثاني ما في يده وهو اربعون ومن ليث اربعة اجناسه وهي ثمانية
 واربعون فصار اجمعه مائة وثلاثة وليث خمسون لان ليثا اخذ نصف ما في يد كامل وهو ثلاثون وثلاث
 ما في يد نصير وهو عشرون والثالث وهو نصير سبعة وعشرون لانه اخذ خمس ما في يد نصير وهو اثنا عشر وربع
 ما في يد كامل وهو خمسة عشر انتهى حلبي بتصرف وهذا كله اعتبار وتقدير (قوله تاريخه) اي تاريخ البيعة
 والحد ذكر الضمير ثاويل البرهان حوى (قوله بشهادة الظاهر) قال في المنع لان علامة الصدق ظهرت فين وافق
 تاريخه سلفا فترجعت بيته بذلك وفي الاخرى ظهرت علامة الكذب فيصير ردها اه (قوله فلولم يورخا قاضي بها
 لذي اليد) الظاهر ان حكم موافقتها لسنها كذلك (قوله فلهما ان كانت في ايديهما) لان احدهما ليس باولي
 من الاخر (قوله قضى بهاله) لانه لما شكك اي او خالف سنة التاريخان فصار كأنهما لم يورخا (قوله هو الاصح)
 - فباله ان البيعتين تطلان في مخالفتها لسنن لظهور كذب القرين وتترك في يد من كانت في يده (قوله وهذا
 اولى مما وقع في الكثر) اذ تصير المصنف بقوله وان لم يوافقهما لعمومه اولى من تعبير الكثرية وله وان اشكك
 انتهى حلبي واصل هذا لصاحب البصر (قوله برهن احدا خارجين) على المدعي عليه وهو زيد (قوله من زيد)
 اي الكاش من زيد (قوله على الودية منه) يعني انه اودعه عنده (قوله استورا) فيقضي بالعين بينهما نصين
 (قوله تصير غصبا) حتى يجب عليه الضمان ولا يسقط بالرجوع الى الوفاق بالاقرار حتى يرد الى صاحبه
 بخلاف ما اذا خالف بالفعل بلا جود ثم عاد الى الوفاق حوى اي وهناك بعد الودية فكان كل من الخارجين
 يدعي على زيد غصبا (قوله الناس احرار) لان الدار دار الحرية اولانهم اولاد آدم وحواء عليهما السلام وقد كانا
 حرين (قوله الا في الشهادة) اي فلا يكتفى فيها بظاهر الحرية بل يسأل عنه اذا طعن الخصم بالرق اما اذا لم يطعن
 فلا يزال كافي التبيين وذلك لان الظاهر يدفع بالاستحقاق وفي الشهادة اثبات الاستحقاق في المشهود به
 يقول الشاهد وظاهر الحرية لا تكتفى لذلك لان الاستحقاق لا يثبت الا بدليل موجب له فان قال الشهود
 نحن احرار لم نملك قط لم يقبل قولهم بالنسبة الى قبول شهادتهم حتى يأتوا بالبينة على ذلك والا فلهما مصداق
 في قولهم انا احرار لم نملك قط بحسب الظاهر وفي ابي السعود على الاشياء ثمة في الشهادة اذا شهد شاهدان
 لرجل بحق من الحقوق فقال المشهود عليه هاهن اهدان وافي لا قبل شهادتهما حتى اعلم انهما حرا وتفسره
 في الحد اذا قذف انسانا ثم زعم القاذف ان المذوف عبد فانه لا يحد القاذف حتى يثبت المذوف حريته بالحجة
 وفي القصاص اذا قطع يد انسان وزعم القاطع ان الماطوع عبد فانه لا يقضي بالقصاص حتى يثبت حريته
 وفي الدية اذا قتل انسانا خطأ وزعمت العاقلة انه عبد فانه لا يقضي عليهم بالدية حتى تقوم البينة على حريته
 وقال البيهقي لو كان المدعي به حد الرضا سأل القاضي عنهم طعن الخصم اولا بالايجاب اه لان في القذف اي
 مثلا الزام الحد على القاذف وفي القصاص ايحباب العقوبة على القاطع وفي القتل خطا ايحباب الدية على العاقلة
 وذلك لا يجوز الا باعتبار حريته الشاهد ولما ثبت الحرية بالحجة لا يجوز القضاء بشئ من ذلك (قوله والقتل) اي

(وارخا قاضي لمن وافق سننها تاريخه) بشهادة
 الظاهر (فلولم يورخا قاضي بها الذي اليد واليهما
 ان في ايديهما اولى في يد الثاني وان لم يوافقهما) بان
 خالف او اشكك (قوله فلهما ان كانت في ايديهما
 او كانا خارجين فان في يد احدهما قضى بهاله)
 هو الاصح قلت وهذا اولى مما وقع في الكثر
 والادع واللتقي فتصير (برهن احدا خارجين
 منه) (استورا) (قوله استورا) فيقضي بالعين بينهما نصين
 احرار) بلا بيان (الاي) اربع (النسبة
 والحسدود والقصاص والقتل) كذا

وفي نسخة والتعلق وبعبارة الاشياء والدية
 وحديث (فلو ادعى على مجهول الحال) أحسن
 أم لا (انه عبده فاحكم) (واللا بد من الثوب
 فالقول له) (اتمسكه بالاصل) (أحق) (من أخذ
 أحق من أخذ الكرم والراكب) (أحق) (من أخذ
 اللجام ومن في السرج أول من يدفعه وذو جملها
 من جاني كوزة بها) (لانه أكثر تصرفا) (فالجانب
 على البساط والمتعلق به سواء) (بجانبه
 وراكب السرج) (كن معه ثوب ونسوجة لانه ليست
 لا هدنة) (أي طرفه القريب منسوجة لانه ليست
 ثوب) (بجانبه لا احتمال انها في يد غيرهما وهذا
 لا يقضي لهما لا يلبس دار تنازع فيها) (حيث
 علم انه ليس في يد غيرهما يعني) (الحايط من
 جذوعه عليه أو متصل به اتصال تريع) (بان
 تتداخل أنصاف لبنائه في لبنات الأخر ولو من
 خشب فإن يكون النشبة من شجرة في الأخرى

في الأصل في النسخ الثلاث واحد وفي حاشية الأربعة السجوى وفي نسخة
 البقية العبادي هذا الأصل في النسخ الثلاثة وفي الأصل في النسخ العشرة أو الفتي وفي نسخة
 الأمانة أو الأمانة وفي الأصل في النسخ العشرة أو الفتي وفي نسخة
 على القاضى أن يسأل عن الشهود من أهل البلد لأن القضاء مبني على الحجة وهي شهادة العدول فيتعرف
 عن العدالة وفيه صون قضائه عن البطلان انتهى وفي قوله وفيه صون لقضائه عن البطلان نظر فقديره انتهى
 وفيه أنه إذا قضى بشهادة الفاسق يقطع قضائه (قوله أحرام لا) بيان لمجهول الحال ولو قال في الحرفة وعدمها
 لكان أوضح (قوله واللابس الخ) شروع في مسائل يصدق فيها واضع اليد بلا برهان وهل يصدق بيمينه ينظر
 بأق حكمة في التنبيه الأتي (قوله أخق من أخذ الكرم) لأن تصرف اللابس أظهر لاقتضائه الملك فكان
 ما يجب بدو الاختار بما ورد في اليد أولى بخلاف ما إذا أقام أخذ الكرم البينة حيث يكون أولى والعله المذكورة
 تجري فيما بعد (قوله أولى من رديقه) لأن قسمة كنهه في ذلك الموضع دليل على تقدم يده قال الشر بنبلالي نقل
 الناطق هذه الرواية عن الثوراد وفي نسخة الرواية هي بينهما نصفين بخلاف ما إذا كانا راكبين في السرج فانهما
 بينهما قول واحد كما في الغاية ويؤخذ منه اشتراكهما إذا لم تكن منسوجة انتهى (قوله ممن علق كوزة بها)
 أحترز بكرا كوزة عما لو كان له بعض جملها فلو كان لأحدهما من "واللا خرماتة من" كانت بينهما شربلاية
 عن التبيين والحمل بكسر الحاء ما يحمل على ظهر أو رأس سجوى (قوله لانه أكثر تصرفا) حلة لجميع المسائل
 (قوله والجالس على البساط والمتعلق به سواء) لا بطريق القضاء لأن الجلوس ليس بيد عليه لأن اليد تثبت
 بكونه في يده أو بقلبه من موضعه وفي المجوى كان ينبغي أن يكون القاعد أحق من المتعلق (قوله وطرفه مع آخر)
 فيتصرف بينهما لأن يد كل منهما ثابتة فيه وإن كان يد أحدهما في الأصل أكثر فلا يرجح به لما مر أنه لا ترجيح
 بالأكثرية انتهى درر (قوله الغير منسوجة) الأولى أن يقول المنسوجة بالالف واللام لأن غير بمنزلة اسم الفاعل
 لا يضاف إلا لفاعله أو ما أضيف إلى ما فيه ال كالضارب رأس الجاني (قوله لانه ليست شوب) فلم يكن في يده
 شيء من الثوب فلا يراحم الآخر انتهى درر (قوله حيث لا يقضي لهما) لا بطريق الترتل ولا بغيره لأن لجلوس
 لا يدل على الملك انتهى درر قال في الشربلاية كذا قال في العناية وبخالفه ما في البدائع لو أديا أو أوا أحدهما
 ساكتا فهي لساكن وكذلك لو كان أحدهما أحدث فيها شيئا من بناء أو حفر فهي لأصاحب البناء والحفر ولو لم
 يكن شيء من ذلك ولكن أحدهما داخل فيها والآخر خارج عنها فهي بينهما وكذلك لو كانا جميعا فيها لأن اليد هي
 العقار لا تثبت بالكون فيها وإنما تثبت بالتصرف انتهى (تبيينه) قال في البدائع كل موضع قضى بالملك لأحدهما
 لتكون المدعى في يده يجب عليه الإيمن لصاحبه إذا طلب فإن حلف برئ وإن نكل يقضى عليه بالنكول انتهى
 شربلاية (قوله وهذا) أي في نمثلة البساط إذا كانا جالسين عليه وبعبارة العيني ولو تنازعا في بساط أحدهما
 فاعده عليه والآخر متعلق به فهو بينهما نصفان يحكم الاستواء بينهما لا بطريق القضاء وكذا إذا كانا جالسين عليه
 بخلاف ما إذا كانا جالسين في دار تنازع فيها حيث لا يحكم لهما بها لا احتمال انها في يد غيرهما وهذا علم أنه ليس
 في يد غيرهما انتهى (قوله لمن جذوعه عليه) جمع جذع يكون للخلعة وغيرها والمراد الاخشاب التي ترص على
 الجدران لأجل تركيب السقف عليها وذلك لانه في يد صاحب الجذوع لأن يده يستعمل والحايط ما بين الألام
 (قوله أو متصل الخ) الأوضح أن يقول أو هو متصل ببنائه اتصال تريع (قوله بان تتداخل أنصاف لبنائه) أي
 مثلا تدخل الأبر والحجر واختلف في صفة اتصال التريع فقال الكرخي صفته أن يكون الحائط المتنازع فيه
 متصلا بجاطين لأحدهما من الجانبين جيهما والحايطان متصلان بجايط له بمقابلة الحائط المتنازع فيه حتى
 يصير مربعا يشبه القبة حينئذ يكون الكل في حكم شيء واحد والمروى عن أبي يوسف أن اتصال جانبي الحائط
 المتنازع فيه بجاطين لأحدهما يكفي ولا يشترط اتصال الحائطين بجايط له بمقابلة الحائط المتنازع فيه
 وبعبارة الكافي هو أن يكون أحد طرفي الآخر في هذا الحائط والطرف الآخر في الحائط الآخر حتى يصير في معنى
 حائط واحد وبناء واحد فيكون ثبوت اليد على البعض ثبوت على الكل وهو عين ما روى عن أبي يوسف ومعنى
 التريع فيما قاله الكرخي أظهر وفي الهندية وذكر الطحاوي أن كان متصلا بجايط واحد يقع به الترجيح قالوا
 والمصحح رواية الطحاوي (قوله ولو من خشب) عطف على محذوف تقديره إذا كان الحائط من لبن ولو من خشب

الح (قوله لا لظ) علة لتكون صاحب اتصال التريبع اولى (قوله على انهما) اي الحائط المتنازع فيه والحائطين
 المتصلين به (قوله ولذا سمى بذلك) اي لسكونهما فيما معهما بالتريبع قد علمت تفسير اتصال التريبع على
 قول الكرخي وهو ظاهر وتعيينه به على قول ابي يوسف باعتبار التريبع في حائطيها بالبنات (قوله يبنى مربعاً)
 هذا انما يظهر على قول الكرخي (قوله لا لمن له اتصال ملازقة) بان يكون الحائط المتنازع فيه ملازقة لحائط
 احدهما من غير ادخال فيه (قوله او تقب وادخال) هذا محترز قوله في حائط الخشب بان تكون الخشبة مركبة
 في الاخرى قال البدر العيني وان كان الجدار من خشب فالتريبع ان يكون خارج احدهما مركباً على الاخر
 واما اذا تقب وادخل فلا يكون من غير ادخال فيه ولا باتصال الملازقة من غير تريبع لعدم المداخلة فلا يدل
 على انهما فيما معهما انتهى ومثله فيما يظهر التقب في جدار فنجوا للين (قوله او هرادي) جمع هردي تصبات تضم
 ملوية بطيات من الكرم قد رسل عليها تصبات الكرم كذا في ديوان الادب وصحح فيها الهاء والهاء جميعاً وذكر
 الهاء صاحب الصحاح والرواية في الاصل والكافي للشهيد بالحاء وفي الجامع الصغير وشرح الكافي بالهاء لا غير
 انتهى شلبي في الحاشية ملخصاً وفي المتن هي خشبات توضع على الجذوع ويلقى عليها التراب وفي الرواية هي جمع
 هردي بكسر الهاء وسكون الراء وفتح الدال المهملة وقصر الالف نوع من النبات وقيل نصب موضع فوق الحائط
 فهي كالذرب او المكعب ومثل الهرادي البواري وهي والبوري والبورية والبوريا والباري والباريا والبارية
 الحصر المنسوج والي يبعه نسب الحسن بن الربيع البواري شيخ البخاري ومسلم كافي القاموس (قوله
 وقيل لذي الجذوع) وصححه السرخسي وصحح الاول الجرجاني وقال في المحيط الايدي في الحائط على ثلاث
 مراتب اتصال التريبع واتصال ملازقة وبجواره ووضع جذوع ومحاذاة بناء ولا علامة في الحائط سوى هذا
 فالاهم صاحب التريبع فان لم يوجد فصاحب الجذوع فان لم يوجد فصاحب المحاذاة انتهى (قوله وقامه
 في العيني وغيره) قال العلامة العيني ولو كان لكل منهما ثلاثة جذوع فهو بينهما لا ستواءهما في اصل العلة
 ولا يعتبر بالكثرة والقلة بعد ان يبلغ ثلاثة وانما شرطت الثلاثة لان الحائط يبنى للتسقيف وذلك لا يحصل بدون
 الثلاثة غالباً فصارت الثلاثة كالنصاب له ولو لا احدهما لثلاثة وللآخر اقل فهو لصاحب الثلاثة استحسنه
 الامام والقياس المتأصفة وقد روي عنه ايضا ثم لصاحب الجذوع الواحد او الاثنين حق الوضع لانا حكمنا
 بالحائط لصاحب الجذوع اي الثلاثة فاكثر بالظاهر وهو يصلح للدفع للاستحقاق فلا يؤمر بالقطع الا اذا ثبت
 بالينة ان الحائط لصاحب الجذوع حينئذ يؤمر بالقطع انتهى (قوله فلا يسقط بآراء) اي عن رفع الجذوع
 لان البراءة لا يكون في الاعيان بل عملاً في الذمة (قوله ولا صلح) بشئ من الوضع لجهالة مدة الوضع (قوله ويبيع)
 اي اذا باع الواضع او الموضوع على حائط داره فلا يشتري حق المطالبة بالرفع (قوله واجارة) اي اذا أبرداره
 منه لا تسقط المطالبة بالرفع بالاجارة (قوله اشياء من احكام الساقط لا يعود) ذكره ومزاه الى البرازية في فصول
 الاستحلاف ولم اقف عليه فيها فلتراجع ويحذر المقام وسأقي للشرح في العارية عن الاشياء تلزم العارية فيما
 اذا استعار جدار غيره لوضع جذوعه فوضعها ثم باع المعيار الجدار ليس للمشتري رفعها وقيل نعم اذا شرطه
 وقت البيع قلت وبالقيل حزم في الخلاصة والبرازية وغيرهما انتهى (قوله وذويت) اي قد وضع يده عليه (قوله
 في حق ساحتها) بالحاء المهملة هي عرصه في الدار او بين يديها قال في شرح الطحاوي ولو كان العلوي يدا احدهما
 والسفل في يد الآخر والساحة في ايديهما لم يكن لهما ينة وحلفا وكل منهما يد في الجميع يترك السفل في يد
 صاحبه والعلو كذلك والساحة لصاحب السفل ولصاحب العلو حق المرور في رواية وفي رواية اخرى الساحة
 بينهما نصفان انتهى (قوله فهي بينهما نصفين) لانهما استويا في استعمال الساحة في المرور ووضع الامتعة
 وكسر الحطب ونحو ذلك ولم تكن في يد احدهما دون الاخر انتهى اتفاق وفي ابي السعود عن الشيخ شاهين
 ان القسمة تكون على الرأس في الساحة والشفعة واجرة القسام والتوائب اي المأخوذة ظلياً والعاقلية
 وما يرمى من المركب خوف الغرق والطريق انتهى اتفاق (قوله كالطريق) فانه يستوي فيها صاحب البيت
 وصاحب المنزل وصاحب الدار اتفاق وصاحب بيت وما صاحب بيت (قوله فانه بقدر الارض) لان الشرب
 يحتاج اليه لاجل سقي الارض فعند كثرة الاراضي تكثر الحاجة اليه فيقدر بالارضى مع (قوله برهنا
 اي الخارج ان الح) اشار به الى ان اليد لا تثبت في العقار بالتصادق وكذا بالتكول عن العين لاحتمال انها

لادلائله على انهما فيما معهما ولذا سمى بذلك
 ملازقة او تقب وادخال او (هرادي) كدصب
 وطبق بوضع على الجذوع (بل) يكون (ين)
 الجارين لوتاراج ولا يختص به صاحب
 الهرادي بل صاحب الجذوع والاخر اتصال
 حاية ولو لا احدهما جذوع ولا يترك
 قلدي الاتصال وقامه في العيني وغيره واما حق
 الجذوع ملحق وقامه في العيني وغيره واما حق
 المطالبة برفع جذوع وضع واجارة اشياء من
 بآراء ولا صلح وضو ويبيع فليحفظ (وذريت
 احكام الساقط لا يعود كذا يوت) منها
 من دار (في حق ساحتها فهي بينهما نصفين) كالطريق
 بخلاف الشرب اذا سار عافيه (فانه بقدر
 بالارض) بقدر سقيها (برهنا) اي الخارج ان

في يد غيره وان افضا اليه في يد احدهم فكذلك لا يمكن انهما يراهما على ذلك انتهى (قوله على ذلك كل منهما) اي ان لكل منهما يد في يد احدهما وان لم يكن في ايديهما لانهما في حالة التمسك خارجا (قوله بان لن) يشهد الباع في يد الباطن والطوبى التي عيني قال في التبيين وكذا ان لن احدهما اوبى او غرس او فعل شيئا آخر مما يدل على انها في يده انتهى اي فانه يقتضي له بها (قوله لوجود نصرة) قال ابو يلى لان التمسك من هذه الاشياء دليل على انها في يده ومحل ذلك اذا لم يقم الاثر برهاننا كما لا يخفى (قوله لان ما ثبت في زمان يحكم ببقائه) فتساهدتهم ثبت الملك في الحال والماضي (قوله قال قول له) فلا تقبل دعوى احد عليه انه عبده عند انكاره الابينة انتهى دور وهذا لان الاصل ان يكون لكل انسان يد في نفسه ابانة لمعنى الكرامة اذ كونه في يده غيره دليل الاهانة ومع قيام يده على نفسه لا تثبت يد الغير عليه للتسا في بين اليدين حوى (قوله كن لا يعبر عن نفسه) مفهوم من يعبر (قوله لا قراره بعدم يده) حيث اقر على نفسه بالملك وثبتت رقبته بدعوى ذي اليد المالية عن المعارض لا بقراره فلا يقال ان اقراره بالرق صار محض قائلوا يجب ان لا يعتبر خصوصا وهو كنه التدارك بعد ذلك بدعوى الحرية لثباته وان التناقض في دعوى الحرية لا يمنع صحة الدعوى لاسيما وقد صدق الاقرار الاول حال عدم التكليف والله تعالى اعلم واستغفر الله العظيم

(باب دعوى النسب)

لما فرغ من بيان دعوى الاموال شرع في بيان دعوى النسب وانما قدم الاول لانه اكثر وقوعا فكان اهم ذكرا (قوله الدعوة نوعان) قال الاتقاني الدعوة الى الطعام بفتح الدال والدعوة في النسب بالكسر هذا اكثر كلام العرب فاما دعوى الرباب فيقتضون في النسب ويكسرون في الطعام كذلك ايت في امانى ثعلب وضكذا ذكر الجوهري (قوله وهو ان يكون اصل العلق في ملك المذمى) اي حقيقة او حكما كما اذا وطئ جارية لبيته فولدت وادعاه فانه ثبت ملكه في ابنته عنق الولد ويضمن قيمتها لولده كما تقدم ثم بعد ربحى هذا رأيت الاتقاني جعل الدعوى ثلاثة نالتشاه عوة شبيهة وضوء هاد عوة الاب الخ (قوله وهو بخلافه) بان لا يكون العلق في ملك المذمى (قوله واستنادها لوقت العلق) عطف على معلول قال في الدور والاولى اولى لانها تسبق لاستنادها انتهى حلي (قوله مبيعة) ولو بيعا بخيار البائع او المشتري او لهما الى وقت الولادة دعوى والظاهر انه على قولهما ما والاخذة لخياره عنده ثلاثة ايام (قوله استحصانا) والقياس ان لا يثبت وبه قال زفر والشافعي لان بيعه اقرار منه بانها ممة قبل الدعوة بصيرتها قضا (قوله لعلوقها الخ) قال في المنع ولنا ان مبنى النسب على انقضاء فيعني فيه التناقض فتقبل دعوة اذ تيقن بالعلق في ملكه بالولادة للاول فانه كالبينة كالعلة في اثبات النسب منه اذ الظاهر عدم الزنى منها وامر النسب على الخفاء فقد يظن المرء ان العلق ليس منه ثم يظهر انه منه فكان عذرا في اسقاط اعتبار التناقض انتهى (قوله فيفسخ البيع) لعدم جواز بيع ام الولد منع (قوله ويرد التين) لان سلامة التين مبنية على سلامة المبيع منع (قوله ولكن اذا دعاه المشتري قبله الخ) قال في حاشية ابي السعد ود على شرح العلامة مسكين والحاصل ان البائع اذا اراد ولد المبيعة فلا يخلو اما ان نجى به لاقل من ستة اشهر ام لا ولما لا يخلو اما ان نجى به لاقل من ستين ام لا ثم ذلك لا يخلو اما ان يصدق المشتري في الدعوة ام لا وكل ذلك لا يخلو اما ان يكون الولد المذمى نسبه حيا او ميتا والاول لا يخلو اما ان يوقع المشتري به ما لا يمكن نقضه كالعتق والتدبير او ما يمكن كالبيع والكتابة والرهن والاجارة والهبة ام لا وكذلك الام على هذا التقسيم اما ان تكون وقت الدعوة حية او ميتة فان كانت حية فاما ان يكون المشتري اوقع بها ما لم يمكن نقضه وهو العتق والتدبير او ما يمكن وهو البيع وما عطف عليه والترجيح اذا عرف هذا فنقول اذا ادعى البائع ولد المبيعة فطر اذا اجابته لاقل من ستة اشهر وهو حي لم يفسخ بالعتق او التدبير ولم يسبقه المشتري في الدعوة ثبت النسب من البائع مطلقا صدقه المشتري ام لا فالعتق والتدبير بالحياة للاحتراز عن الوفاة حيث لا يثبت نسبه لان الحقوق لا تتبع للميت ولا عليه والتقيد بعدم اتصافه بالعتق والتدبير للاحتراز عما اذا اعتقه المشتري او دبره فادعاه البائع حيث لا يثبت نسبه ايضا لان ثبوت نسبه يستلزم نقض عتقه او تدبيره وكل منهما بعد وقوعه لا ينتقض بخلاف ما اذا ادعاه بعد ان اوقع المشتري فيه نصرا فاما يمكن نقضه حيث يثبت نسبه وتنعض

(قوله على يد) لكل منهما (في ارض قضى بهما)
 فتثبت (ولا يبرهن عليه) اي على اليد (اسد هما)
 او كان تصرفه (ادى الملك في الحال وشوب)
 لوجود نصرة (ادى الملك في الحال وشوب)
 التمسك من هذه الاشياء دليل على انها في يده ومحل ذلك اذا لم يقم الاثر برهاننا كما لا يخفى (قوله لان ما ثبت في زمان يحكم ببقائه) فتساهدتهم ثبت الملك في الحال والماضي (قوله قال قول له) فلا تقبل دعوى احد عليه انه عبده عند انكاره الابينة انتهى دور وهذا لان الاصل ان يكون لكل انسان يد في نفسه ابانة لمعنى الكرامة اذ كونه في يده غيره دليل الاهانة ومع قيام يده على نفسه لا تثبت يد الغير عليه للتسا في بين اليدين حوى (قوله كن لا يعبر عن نفسه) مفهوم من يعبر (قوله لا قراره بعدم يده) حيث اقر على نفسه بالملك وثبتت رقبته بدعوى ذي اليد المالية عن المعارض لا بقراره فلا يقال ان اقراره بالرق صار محض قائلوا يجب ان لا يعتبر خصوصا وهو كنه التدارك بعد ذلك بدعوى الحرية لثباته وان التناقض في دعوى الحرية لا يمنع صحة الدعوى لاسيما وقد صدق الاقرار الاول حال عدم التكليف والله تعالى اعلم واستغفر الله العظيم

هذه التصرفات والتقييد بعدم سبق المشتري البائع في الدعوة للاحتراز عما اذا ادعاه قبله فان النسب منه
يثبت ولا يتصور بطلان النسب من البائع بخلاف ما اذا ادعاه معه او قبله حيث لا تعتبر دعوة البائع لان دعوة
البائع اقوى لاستيفادها الى وقت العلوق بخلاف دعوة المشتري فانها تقتصر ولا تستند لعدم كون العلوق
في ملكه وتبانه فيها (قوله ثم استولدها) فيه ان الشرع آوَقَّع قبل الولادة (قوله واميتها) بالرفع عقافاً على نسبه
(قوله وقيل يحمل) لم يذ كر لفظه قيل في عبارة المنع وغيرها (قوله لان دعوته تحرير) فيه انها دعوة استيلاد ايضا
الا ان يقال انها دعوة تحرير بعد دعوة البائع (قوله وكذا اثبت من البائع لولد اعاد بعد موت الام) اي وقد ولدت
لاقل من ستة اشهر وذلك لان الولد هو الاصل في النسب لانها تستفيد منه الحرية الا ترى الى قوله صلى الله عليه
وسلم اعتقها ولدها فانما ثبت لها حق الحرية وله حقيقة الحرية والحقيقة اولى من الحق فيستتبع الادنى ولا يضره
فوات التبعية اخذ المصنف (قوله لقوات الاصل) وهو الولد لان حريتها تستفاد من الولد كما هو وان الولد
استغنى بالموت عن النسب (قوله وقال احصته) اي الولد والخلاف مبني على ان حاله ام الولد غير مقومة عند
اي حنيفة في العقد والغصب فلا يضرها المشتري وعندهما منقومة فيضنها فاذا اراد الولد ونها يجب على البائع
رد حصة ما سلم له وهو الولد كيلا يجمع بدل ومبدل في ملكه ولا يجب رد حصة الام وكان ينبغي على قولهما
رد ثمن الام من البائع ثم يرجع البائع بقيتها لانه لما بطل البيع لم يجب فيه الثمن ولا يكون لاجزاء المبيع منه
حصة بل يجب على المتعاقدين رد الثمنين واجيب بانه لعل مرادهم ما ذكرناه على ان الغالب تساوى الثمن
والقيمة انتهى (قوله بالولد) الواو بمعنى الواجزة للجمع (قوله كونهما) حق لواعق الام بالولد فادعى البائع
انه ائمه صححت دعوته وثبت نسبه منه ولو اعققت الولد لا الام لم تصح دعونه لاني حق الولد ولا في حق الام اما الاول
فلانها ان صح بطل اعتاقه والعنق بعد وقوعه لا يحتمل البطلان واما الثاني فلان ما تباع له فاذ لم تصح في حق
الاصلي لم تصح في حق التبعية ضرورة انتهى من (قوله لانه ايضا لا يحتمل الابطال) لثبوت بعض آثار الحرية
كامتناع التملك للغير انتهى من (قوله ويرد حصته انفساها) اي فيما اذا اعتقت المشتري الام او غيرها فقط دون
الولد (قوله وكذا احصتها ايضا) اي في التدبير والاعتاق وانما في الموت فبردها ايضا عند اي حنيفة قول واحد
وقد تقدم قريبا (قوله على الصحيح من مذهب الامام) لان ام الولد لا قيمة لها عنده ولا تضمن بالقدف فيؤخذ
برزعه (قوله وتلقه في الدرر والمنع عن الهداية) وتلقه فيه الاتصاف بان محمد انص من الامام في الجامع الصغير
وفي الاصل ان الولد يرد بالخاصة من الثمن وكذا الكرشى والفساوي كل منهما في مختصره وكذا شمس الاثمة
البيهي في الشامل والكفاية والواو الايت في شرح الجامع الصغير فظهر ان ما جرى عليه في الهداية مرجوح
وان صححه كما ذكره عزى زاده وكيف يقال يسترد كل الثمن والبيع لم يبطل في الجارية حيث لم يبطل اعتاقه
بل يرد حصة الولد فقط كما في الزياهي والفرق على هذين الموت والعنق ان القاضى حكى عن البائع فيما برزعه
من كونها ام ولده حيث جعله معتقة من المشتري فبطل رزعه ولم يوجد التكذيب في فصل الموت فيؤخذ
برزعه فيسترد حصتها ايضا درر عن الكافي وطريق رد حصة الولد في اعتاق المشتري الام ثم دعوة البائع الولد
ان يقسم الثمن على قيمتهما وتعتبر قيمة الام يوم القبض لانها دخلت في ضمانه بالقبض وقيمة الولد يوم الولادة لانه
صار له قيمة بالولادة كذا في الرمز وغيره (قوله على خلاف ما في الكافي عن المبسوط) من انه لا يرد حصتها عنده
ايضا وقد تقدم ذلك في العبارة السابقة (قوله وقيل لا يرد حصتها في الاعتاق بالاتفاق) هو المعتمد كما تقدم وهذا
من ثمة عبارة المواهب فلا يعترض بانه مكرر لانه عين ما في المبسوط (قوله لا اكثر من حولين) مثله تمام الحولين
حلي عن الشربلالية (قوله ثبت النسب تصديقه) اذ عدم ثبوته لرعاية حقه وان صدقه زال ذلك المانع ولم
يبطل بيعه للجزم بان العلوق ليس في ملكه فلا تثبت حقيقة العنق ولا حقه لانها دعوة تحرير وغير المالك ليس
من اهله (قوله على المعنى القوي) اي انها كانت زوجته وانت منه فولد وليست ام ولده بالمعنى الاصطلاحي
وهي من استولدها في ملكه لما تقدم من ثبوت انها في غير ملكه (قوله نكاحا) اي ان المشتري انكسها له بعد
ان دخلت في ملكه واستولدها ويعطى الولد حكم ولادة الغير المنكوحة فيكون للمشتري والنسب ثابت
من البائع وفي الشربلالية ويبقى الولد عبدا فهو كالاخني اذا ادعاه لانه يتصادقهما ان الولد من البائع
لا يثبت كون العلوق في ملكه لان البائع لا يدعي ذلك وكيف يدعي والولد لا يبق في البطن احب من سنتين

لو جرد ملكه واميتها باقراره وقيل يحمل على
انه نكاحا ثم استولدها ثم اشترى (او بعبارة
معه) اي مع ادعاء البائع (او بعبارة
دعوتهم فخرير والبائع استيلاد فكان اقوى
كلامه) وكذا يثبت من البائع (او بعبارة
موت الام بخلاف موت الولد) لانه لا يرد
(وإيا حقه) البائع بعد موت امه (وإيا حقه
المشتري كل الثمن) وقال احصته (او بعبارة
اي اعتاق المشتري الام والولد) لانه ايضا لا يحتمل
الملك (والتدبير والاعتاق) لانه ايضا لا يحتمل
الابطال ويرد حصته اتفاقا ملتقى وغيره وكذا
حصتها ايضا على الصحيح من مذهب الامام
كما في القوساني والبرهان وتلقه في الدرر والمنع
عن الهداية على خلاف ما في الكافي من
المبسوط وعبارة المواهب وعليه رد الثمن واكتفى برده
او موتها ثبت منه وعليه رد الثمن واكتفى برده
حيث وقيل لا يرد حصتها في الاعتاق بالاتفاق
اترى (ولو ولدت) الامة المذكورة
(لا اكثر من حولين) تصديقه (وهي ام ولده)
المشتري ثبت النسب (نكاحا)

فكان سادسنا بعد زوال ملك البائع واذ لم يثبت العلوق في ملك البائع لا يثبت حقيقة الحق الولد ولا حق العلق
 للامة ولا يظهر بطلان البيع ودعوى البائع هناك دعوة تحرير وغير المالك ليس باهل لها انتهى (قوله محلا) على
 لقوله نكاحا اي فهو ولد نكاح لازي محلا (قوله ملكه كالاول) يعني ثبتت نسبه واميتها وبفسخ البيع
 ورد الثمن لاحتمال ان يكون العلوق في ملك البائع انتهى درو وشرى ليلية قال ابو السعود والحاصل ان رد
 الدعوة فيها اذا جازت به لاكثر من ستة اشهر لولا التصديق لافرق فيه بين ما اذا جازت به لاقل من سنتين او لاكثر
 الامن بسببه ثبوت الاستيلاد للام بعد التصديق ونقض البيع ورد الثمن اي في الاقل منهما دون الاكثر انتهى
 بتصرف (قوله والا لا) اي الا يصدق بان كذبه ولم يدعه او ادعاه او سكنت فانه لا يجري حكم الاول فيه فهو اعم
 من قوله ولو تازعا (قوله ولو تازعا) فقال البائع بعثت من شهر والولد منى وقال المشتري لاكثر من ستة اشهر
 والولد ليس منك (قوله فالتقول للمشتري اتصافا) لانه ينكر دعوى البائع نقض البيع (قوله وكذا البينة
 له عند الثاني) لانه اثبت زيادة مدة للشرآ (قوله خلافا لثالث) فقال البينة بينة البائع لانه ثبتت نسب
 الولد واستيلاد الامة ونقض البيع جوى عن الكافي (قوله والاخر لا يصح) اي ولم يكن بينهما ستة اشهر
 (قوله ثبتت نسبها) اي التوأمين من البائع لانها خلقا من ماء واحد واذ اصبحت الدعوى فيها كانت في حكم
 اول مسئلة من الفصل فيفسخ البيع ويرد الثمن فتأمل وفي الاتفاق عن المغرب يقال هما توأمين كما يقال هما
 زوجان وقولهم هما قوم وهما زوج خطأ اه (قوله لكون العلوق في ملكه) اي فهو كالبينة الشاهدة على
 مدعاه وهذا يفيد تقييد المصنف بقوله باع من ولد عنده اي وعلق عنده اما اذا كان العلوق عند غيره والوضع
 عنده فهي دعوة تحرير (قوله لان البيع يحتمل النقص) اي وماله من حق الدعوة لا يحتمل فينتقض البيع
 لاجله (قوله اورنه منه) كذا في نسخة ولا وجود للفظ منه فيما شرح عليه المصنف ولا في اصله الذي نقل عنه
 وهو انه رد الضمير في الاصل راجع الى المشتري (قوله يعني علقا) يأتي محترزه (قوله وهو حرية الاصل)
 اي في الذي اعتقه لان الذي عند البائع ظهر انه حر الاصل فاقضى كون الآخر ايضا كذلك لاستصاله كون
 احدهما حرا الاصل والاخر رقيقا وقد خلقا من ماء واحد (قوله حتى لو اشترها حبل) قال في التبيين هذا
 اذا كان العلوق في ملكه واما اذا لم يكن العلوق في ملكه بان اشترها بعد الولادة او اشترى امها وهي حبل
 بهما او باعها لهما جميعا لاكثر من سنتين فيثبت نسبهما ايضا لانها لا يفترقان فيه لما ذكرنا لكن لا يعتق الذي
 ليس في ملكه وان كان المشتري قد اعتقه لان هذه الدعوى تحرير لعدم العلوق في الملك فلا يملكه الامن
 بملك الانشاء فلذا شرط لزول العلق عليه ان يكون في ملكه بخلاف المسئلة الاولى وهو ما اذا كان العلوق
 في ملكه حيث يعتقان جميعا لانها دعوة استيلاد فيستندون من ضرورته فتشبه بطريق انهما حرا الاصل فتبين
 انه باع حرا انتهى حلي (قوله فلا تصح دعواه ابدا) وان جمعت العبد وهذا عند الامام وصندهما تصح دعواه
 ان جمعت العبد ووجه قول الامام ان الاقارب بالنسب من الغير اقرار بما لا يحتمل النقص فلا تصح دعوة المقر بعد
 ذلك وانما قلنا انه لا يحتمل النقص لان في زعم المقر انه ثابت النسب من الغير والنسب اذا ثبت لا ينتقض بالوجود
 والتكذيب ولهذا الوعد المقر له ان تصدقه بجاز وثبت النسب منه وصار كالذي لم يصدق ولم يكذبه انتهى (قوله
 وقد افاده) هو نظيره لاعتبه (قوله الغائب) اتصافا (قوله خلافا لهما) فقا لا تصح دعوة المقر بعد جحد
 المقر له ان يكون ابنة لان اقراره له بطل بجحد المقر له فصار كانه لم يقر وقد تقدم توجيه قول الامام وذكر المؤلف
 (قوله فلا حاجة الى الاقرار به ثانيا) بان يقول هو ابني (قوله كازمه مثلا خسرو) راجع الى المنى الذي هو السهو
 ونصه قال هذا الولد منى ثم قال هذا الولد ليس منى ثم قال منى صح اذا اقراره بانه منى تعلق حق المقر له اذ ثبت
 نسبه من رجل معين حتى ينتفى كونه مخلوقا من ماء الزنى فاذا قال ليس منى هذا الولد لا يملك ابطال حق الولد
 فاذا عاد الى التصديق صح اقول قد وقع العبارة في العمادية والاستروثنية هكذا قال هذا الولد ليس منى ثم قال
 هو منى صح اذا اقراره بانه الخ الظاهر انه سهو من التامخ الاول يدل عليه التعليل الذي ذكره لانه يقتضي
 ان يكون هناك ثلاث عبارات تفيد الاولى اثبات النسوة والثانية نفيها والثالثة العود الى الاثبات
 والمذكر فيهما عبارتان فقط انتهى حلي (قوله كما افاده الشريلاي) راجع الى النفي الذي هو عدم السهو
 ونصه والذي يظهر لي ان اللفظة الثالثة وهي قوله ثم قال هو منى صح ليس له فائدة في ثبوت النسب لانه بعد

سلا لا مسم على الصلاح بقى لو ولدت فيما بين الاقل
 والاكثر ان مدته حكمه كالاول لاحتمال العلوق
 محلا بوجه والا لا ولو تازعا فالتقول للمشتري
 اثباتا وكذا البينة له عند الثاني خلافا لثالث
 شريلاي ولدين احدهما لدون سنتين نسبهما
 المشتري لاكثر من ادعى البائع الاول ثبتت نسبها
 والاخر لا اكثر من ادعى المشتري راجع من ولد عنده وادعاه
 بالتصديق المشتري (راجع من ولد عنده) لكون العلوق
 بعد بيع منتهى ثبتت نسبها لان البيع يحتمل النقص
 في ملكه (ورد به) لو كان الولد اورنه او ابر
 (وكذا) الحكم لو كان ابرها او زوجها
 او كاتب الام اورنه او ابرها او زوجها
 ثم لتمام فثبتت نسبها (راجع احد التوأمين
 بخلاف الاتفاق كما في ولدنا عنده واعتقه
 المولدين) يعني علقا ولولا (الاجر ثبت
 المشتري ثم ادعى المشتري) بامر فوجه
 نسبها وبطل علقا في ملكه حتى
 نسبها وبطل علقا في ملكه حتى
 وهو حرية الاصل لم يطل علقه لانها دعوة تحرير
 لو اشترها حبل وغيره وبضمير المصنف ثم قال
 فتقتصر على دعوى البائع ان يقر البائع
 مقتصر اسقاط دعواه اذ لا يجزي
 وسيله اسقاط فلا تصح دعواه (او مع
 انه ابن عبد فلا يملك دعواه) ثم قال هو ابني
 وقد افاده (قوله) انما قلنا انه لا يحتمل النقص لان في زعم المقر انه ثابت النسب من الغير والنسب اذا ثبت لا ينتقض بالوجود
 والتكذيب ولهذا الوعد المقر له ان تصدقه بجاز وثبت النسب منه وصار كالذي لم يصدق ولم يكذبه انتهى (قوله
 وقد افاده) هو نظيره لاعتبه (قوله الغائب) اتصافا (قوله خلافا لهما) فقا لا تصح دعوة المقر بعد جحد
 المقر له ان يكون ابنة لان اقراره له بطل بجحد المقر له فصار كانه لم يقر وقد تقدم توجيه قول الامام وذكر المؤلف
 (قوله فلا حاجة الى الاقرار به ثانيا) بان يقول هو ابني (قوله كازمه مثلا خسرو) راجع الى المنى الذي هو السهو
 ونصه قال هذا الولد منى ثم قال هذا الولد ليس منى ثم قال منى صح اذا اقراره بانه منى تعلق حق المقر له اذ ثبت
 نسبه من رجل معين حتى ينتفى كونه مخلوقا من ماء الزنى فاذا قال ليس منى هذا الولد لا يملك ابطال حق الولد
 فاذا عاد الى التصديق صح اقول قد وقع العبارة في العمادية والاستروثنية هكذا قال هذا الولد ليس منى ثم قال
 هو منى صح اذا اقراره بانه الخ الظاهر انه سهو من التامخ الاول يدل عليه التعليل الذي ذكره لانه يقتضي
 ان يكون هناك ثلاث عبارات تفيد الاولى اثبات النسوة والثانية نفيها والثالثة العود الى الاثبات
 والمذكر فيهما عبارتان فقط انتهى حلي (قوله كما افاده الشريلاي) راجع الى النفي الذي هو عدم السهو
 ونصه والذي يظهر لي ان اللفظة الثالثة وهي قوله ثم قال هو منى صح ليس له فائدة في ثبوت النسب لانه بعد

الاقرار به لا يتق بالنتي فلا يحتاج الى الاقرار به بعده قليلا من انتهى وانت خبير بان استظهار الشرع لا
 وان كان محصلا لا يتق السهم عن عبارة الكتابين نظرا الى التعليل انتهى حلي (قوله وهذا اذا صدقه الابن الخ)
 التفصيل انما يأتي في الاقرار بعصبي يعبر عن نفسه (قوله وامادونه فلا) لانه اقرار على الغير بانه جروء انتهى درر
 اي خلايم لا يتصدق ذلك الغير (قوله قبل) لانه اقرار على نفسه بانه جروء انتهى درر (قوله وبين جهة الارث)
 قال في جامع القصولين اذا اثبات الورثة لا يصح ما لم يبين جهة الارث انتهى (قوله ولو ادعى بنوة الم) عبارة
 الدرر ادعى الاخوة ولم يذكر اسم الجد صح بخلاف دعوى كونه ابن ٤٤ حيث يشترط فيها ذكر اسم الجد كما في
 العمادية اه حلي (قوله ولا تسمع) اي يثبته الارث كما في جميع القصولين (قوله فلو اقر) اي المدعى عليه (قوله به)
 اي بالبنوة وبالورث (قوله والدافع على الابن) على معنى من او متعلق بمذوف اي ويرجع الدافع على الابن
 (قوله ولو انكر) اي المدعى عليه دعوى البنوة (قوله والعصبي تعليقه) اي تعليل المنكر على العلم اي على انه
 لا يعلم انك ابن فلان فاذا اراد الولد اخذ المال كفاقامة البينة على مدعاء (قوله ثم يكلف الابن) اي بعد الخلق
 (قوله وتسامه في جامع القصولين) حيث قال ولو نكل يصير مقرا بنسب وموت ومار كالأقرب ماصريحا
 وانكر المال ولو كان كذلك لا يجعل القاضي الابن خصما في اقامة البينة على اثبات المال ولكن يجعله خصما
 في حق التعليل على المال واخذه منه فيجاء به بنائته (قوله من الفصل السابع والعشرين) هو في التماس
 والعشرين (قوله والاسلام ما لا) لظهور دلائل التوحيد لكل عاقل في العكس ثبت الاسلام تبعا
 ولا يحصل له الحرية مع الجزع من خصمه لانه لا يشك في الاكل بمخالفة لقوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك
 ودلائل التوحيد وان كانت ظاهرة لكن الافة مع الكفار مانع قوى الا ترى ان آباءه كفروا مع ظهور
 ادلة التوحيد وتزیده اذ الذمية المطلقة احق بولدها المسلم ما لم يعقل الايمان او يصف له بانف الكفر للنظر
 قبل ذلك واحتمال الضرر بعده واجاب بان قوله تعالى ادعهم لا بلهم بوجوب دعوة الاولاد لا بلهم ومدعى
 النسب اب لان دعوته لا تشمل النقص فتمارضت الايمان وكفر الاباء بجمود والاصل عدمه الا ترى الى
 انتشار الاسلام بعد الكفر في الافاق واما الحضارة فترسحها لا يلزم من عرف انتهى بخلاف ترك النسب هنا
 فان المصير بعده الى الرق وهو ضرر عظيم لا محالة انتهى (قوله وبزم ابن الكمال بانه يكون مسلما) اي تبعا
 للدار وبنا للكافر بالدعوة كما صرح به فيه لان حكمه حكم دار الاسلام وفيه انه لا عبرة للدار مع وجود أحد
 الابوين انتهى حلي قال في المنع بلو كانت دعوتهم ادعوة البنوة فالمدعى اولى ترجيح الاسلام وهو اوفر النظيرين
 انتهى (قوله ان ادعيه) هذا اذا كان النكاح بينهما ظاهرا وان لم يكن النكاح ظاهرا بينهما بقضى بالنكاح
 بينهما هندية عن شرح الطحاوي (قوله والاخيه تفصيل) قال في الهندية ولو ادعى الزوج اولادها منه من غيره
 وهو في يده يثبت النسب من غيرها فبعد ذلك اذا ادعت المرأة لا يثبت النسب منها وان ادعت المرأة اولادها منها
 من غيره وهو في يدها فادعى الرجل انه ابنه من غيرها بعد ذلك فان كان بينهما نكاح ظاهرا لا يقبل قولها
 فهو بينهما وان لم يكن بينهما نكاح ظاهرا فقول قولها ويثبت نسبه منها اذا صدقها ذلك الرجل يدل هذا اذا
 كان الغلام لا يعبر عن نفسه اما اذا كان يعبر عن نفسه وليس هنالك رق ظاهر فاقول قول الغلام ايها
 صدقه يثبت نسبه منه بتصدقه كذا في السراج الوهاج (قوله فهو من صدقه) فلو لم يصدقها جميعا فالظاهر
 ان العبرة بقوله (قوله لان قيام ايديه الخ) على لقوله فهو وابنه والاولى ذكره صدقه (قوله ولو ولدت امة) اي من
 المشتري وادعى الولد جوى (قوله غرم الاب تيمه الولد) ولا يرم الولد حتى لو كان الاب ميتا تؤخذ من تركته
 ولاولاء للمستحق عليه لانه على سرائر الاصل وانما قدم الرق ضرورة القضاء بالقيمة فلا تعد ومحلها (قوله يوم
 الخصومة) لا يوم القضاء ولا يوم الولادة وقال الطحاوي يغرر قيمة الولد يوم القضاء (قوله لانه مغرور) اي والامة
 ملك للمستحق والولد جروءا فاستوجب المستحق النظر اليه والمغرور معذور وقد بقي الامر على سبب صحيح
 فوجب الجمع بين النظيرين منهما امممكن وذلك يجعل الولد سرائر الاصل في حق الاب ورفيقا في حق المستحق
 لان استحقاق الاصل سبب استحقاق الجزء فيضمن الاب قيمته يوم الخصومة (قوله قلنا قال) اي لكونه للمغرور
 من اعتمد في وطنه على ملك عين الخ اي ولم يقيد بالشرآء فلم ان قول المصنف اولادها اتفاقا (قوله وكذا
 الحكم لملكها بسبب آخر) كالمملكها اجرة عين له آبرها وانما يها او تصدق بها عليه او اوصى له بها الا ان

وهذا اذا صدقه الابن وامادونه فلا اذا جاز
 الابن الى التصديق لبقاء اقرار الاب ولو انكر
 الاب الاقرار به من عليه الاب قبل ولوانكر
 بانه اخوة فلا يقبل لانه اقرار على الغير (فروع)
 لو قال لست وارثه ثم ادعى انه وارثه وبين جهة
 الارث صح اذا التمس في النسب بخلاف لو ادعى
 بنوة الم لم يصح ما لم يبين جهة الارث
 انه اقر ان ابنه قبل لثبوت النسب باقراره
 ولا تسمع الا على خصم هو وارث او ادعى
 او مدعى او موصى له ولو حضر رجلا يدعى
 عليه حق لايه وهو مقرب اولاد له اثبات
 نسبه بالبينة عند القاضي بخلاف ذلك الرجل
 ولو ادعى ارباعا من ابيه فلو اقر به امس بالدفع اليه
 ولا يكون قضاء على الاب حتى لو جاء حيا ياخذ
 من الدافع والدافع على الابن ولو انكره لادعى
 برهن على موته ايكن وانك وارثه ولا يبين
 والعصبي تعليقه على العلم بانه ابن فلان وانه
 مات ثم يكلف الابن البينة بذلك وتسامه في جامع
 القصولين من الفصل السابع والعشرين
 (ولو كان) العصبي (مع مسلم وكافر قال المسلم
 هو عدي وقال الكافر هو ابني فهو حر
 ابن الكافر) لنسبه الحرية لاسلام ما لا
 وبزم ابن الكمال بانه يصحكون مسلما لان
 حكمه حكم دار الاسلام وعزاه التفتة فليفتقه
 (قال زوج امي) امي معهما هو ابني من
 غيره وقالت هو ابني من غيره فهو ابنيهما
 ان ادعيه معا والاخيه تفصيل (فهي من
 وهذا) لو غير مع والابان كان معبرا (فهي من
 صدقه) لا قيام ايديهما وفراشهما فاستحق غرم
 منها (ولو ولدت امة اشتراها) فاستحق غرم
 الاب قيمة الولد (يوم الخصومة) لانه يوم التبع
 (وهو من) لانه مغرور والمغرور من يدا امه
 معذرا على ملك عين الخ اي ولم يقيد بالشرآء
 فلذا قال (وكذا) الحكم (لو ملكها بسبب آخر)

بالشراء من آخر ما إذا كان موروثا أو موهوبا أو وصيا به أو تاجا فلا يشكر البتة وصورته أن لا يكون عالما
 بالعيب قبل البيع والا كان راضيا به فلا يتكهن من الرد قال الحموي ويلحق بدعوى العيب دعوى استحقاق
 المبيع فيسوغ للمشتري أنكاره حتى يثبت مدعى الاستحقاق ليتمكن المشتري من الرجوع على بانه بالثمن
 اذ لو اخذه المستحق منه باقراره لم يرجع وزيد عليهما الوكالة والوصية فلا يثبت كون المسمى وصيا
 الا بالدعوى على خصم باحد فيلحق هذان بهما ايضا حتى لو دفع اليه المال بمجرد دعواه أنه وكيل أو وصي قبل
 الثبوت يضمن انتهى موضحا (قوله اذا علم بالدين) أي اوبالنسب كذا يفهم من عبارته العلامة الخافوني في فتاواه
 انتهى أبو السعود ويلحق بالوصي احد الورثة اذا ادعى عليه الدين فإنه لو اقر بالحق لزمه الكل من حصته
 وان أنكر فاقبضت عليه البيعة يلزم من حصته وحصته حموي والظاهر أن في المستثنين قولين أبو السعود ويأتي
 ما يفيد (قوله دعوى دين على الميت) قال في تنوير الاذهان من ادعى دينه على الميت أي وبرهن عليه بحلفه
 القاضي بلا طلب الوصي والوارث بالله ما استوفيت من المديون ولا من احد اداء البيعة عنه ولا قبضه لك قابض
 بامر له ولا برأيه منه ولا شيئا منه ولا حلت بشيء من ذلك احدا ولا عند له ولا بشيء منه رهن كذا في البرازية
 قال في الوالدية وفي كل موضع يدعى حق في التركة واثبته بالبيعة فإنه يحلف بغير خصم لأنه ما استوفى حقه
 انتهى وفي شرح الكتل صاحب الجرح لم ار حكم من ادعى أنه دفع للميت دينه وبرهن هل يحلف ويخفى ان يحلف
 احتياطا (قوله واستحقاق مبيع) من مشتريه اذا استحق المبيع بالبيعة للمستحق عليه تحليف المستحق
 بالله ما بهته ولا وهبته ولا تصدقت به ولا خرجت العين عن ملكك بوجه من الوجوه (قوله ودعوى آبق)
 أي دعوى تملك آبق ومورثه حبس القاضي آبقا لجاء رجل وادعاه واقام بيعة أنه عبده يستحلف بالله أنه باق
 في ملكه ولم يخرج ببيع ولا هبة فإذا حلف دفعه اليه وذلك صيانة اقتضاه عن البطلان ونظر المن هو عاجز
 عن النظر لنفسه من مشروموهوب له ويلحق بهذه المسائل ما اذا قامت البيعة للعريم المجهول حاله بأنه معدم
 فلا بد من عينة أنه ليس له مال طاهر ولا باطن وان وجد ما لا يوثق حقه باجلال لان البيعة انما قامت على الظاهر
 وله غيب ماله وما لو شهد الشهود ان له عليه دراهم سواء قالوا لا نعرف عددها ام لا تجعل ثلاثة ويحلف على
 نفي ما زاد عنها اذا كان المدي يدعى الزيادة انتهى أبو السعود ملخصا (قوله الاقرار لا يجتمع البيعة الا في اربع)
 هي خمس ويلحق بذلك البيعة اذا اقيمت لاسقاط الدين عن يقبل قوله مثال ذلك القابض قالوا ان القول قوله
 فيما قبضه ولكن تقبل بيئته على ما ادعاه لنفي الدين عنه والمودع اذا ادعى الرد او الهلة تقبل بيئته لاسقاط
 الدين عنه وفيه تأمل ويزاد القيم فلو تخومم الاب يعنى على الصبي فاقرا لا يخرج من الخصومة ولكن تقام البيعة
 على اقراره بخلاف الوصي وامين القاضي فانهما اذا اقر اخرجان عن الخصومة وما لو اقر وارث على مورثه
 بدين فانهما تسمع البيعة عليه ويلزم الدين ببقية الورثة (قوله وكالة) يعنى لو اقر بوكالة رجل بقبض دين عليه لموكله
 فان الموكل يقيم بيعة اذ لو دفعه بلا بيعة يضرر اذ لا تبرأ ذمته اذا أنكر الموكل وكالاته (قوله ووصاية) يعنى اذا
 اقر المدي عليه بالوصاية وصورته رجل قال للقاضي ان فلان ابن فلان القلاقي اتهمني وصيا ومات وله على هذا
 كذا اوفى يد هذا كذا فصدقه المدي عليه فالقاضي لا يثبت وصايته باقراره حتى يقيم البيعة عليها لانه اذا دفع
 اليه المال اعتمادا على الاقرار فقط لا تبرأ ذمته من الدين اذا أنكر الوارث اما لو دفع بعد البرهان تبرأ ذمته
 افاده صاحب تنوير الاذهان (قوله واثبات دين على ميت) صورته ادعى على بعض الورثة دين على الميت فاقرا
 الوارث بالدين فإنه يستوفى من نصيبه قدر ما يخصه من الدين ولا يطلب ان يقيم بيعة على حقه ليكون حقه في كل
 التركة وكذا اذا اقر جميع الورثة تقبل بيئته لان المدي يحتاج الى اثبات الدين في حقهم وحق دأثن آخر
 وفي البيرى اختلفوا فيما اذا اقر المدي عليه بعد اقامة البيعة هل يقضى عليه بالاقرار او بالبيعة قبل يقضى
 بالبيعة لانه بالانكار واقامة البيعة استحق عليه الحكم فلا يبطل الحق السابق بالاقرار الا لاحق ولان زيادة
 التعدي الثابتة بالبرهان حقه فلا يؤثر الاقرار الا لاحق في بطلانه انتهى موضحا (قوله واستحقاق عين من مشتر)
 فان المشتري اذا اقر بالاستحقاق للمستحق لا يتمكن من الرجوع بالثمن على بانه فاذا اقيمت عليه البيعة امكنه
 وقد تقدم انه يسوغ له الانكار مع العلم لاحل هذا التمسك (قوله ودعوى الابن) أي اذا ادعى على شخص
 ان العبد الذي عنده آبق منه واقرا راضع اليه بذلك فله ان يطلب البيعة على ذلك لاحتمال ان الغير تملكه منه

وفي الوصي اذا علم بالدين لا تحلف مع البرهان
 الا في ثلاث دعوى دين على ميت واستحقاق
 مبيع ودعوى آبق الاموال لا يجتمع البيعة
 ميت واستحقاق عين من مشروموهوب الابن

(قوله على حق مجهول) أي الذي به تمتع (قوله إذا اتهم القاضى وصى بنيم ومتولى وقف) قال في الحاشية
لو أن رجلا ادعى على رجل أنه استهلك ماله وطلب التحليف من القاضى لا يحلفه وكذا لو قال كان هذا ثوبى بكى
وقد خان فى الربح ولا أدري قدره لا يلتفت اليه وكذا لو قال بلغنى أن فلان ابن فلان أوصى لى ولا أدري قدره
واراد أن يحلف الوارث لا يحلفه القاضى وكذا المديون إذا قال قضيت بعض دينى ولا أدري كم قضيت أو قال نسيت
قدره واراد تحليف الطالب لا يلتفت اليه قال شمس الأئمة الخواص الجوهرة كما تمتع قبول البيعة تمتع الاستحلاف
الا إذا اتهم القاضى وصى البتيم أو قيم الوقف ولم يدع عليه شيئا معلوما فإنه يحلف نظر البتيم والوقف انتهى جوى
(قوله وفى رهن مجهول) أي لو ادعى الرهن رهنه مجهولا أي كشوب فانكر المرتهن فإنه يحلف وقبده بعض
التضلاء عازيا إلى القنية بما إذا ذكر المدعى قدر الدين الذى وقع به الرهن (قوله ودعوى سرقة) فيه نظر فان قاضى
خان ذكر أنه يشترط ذكر القيمة فى الدعوى إذا كانت بسرقة ليه لم يتم انصاب ام لا فاما ما فى أسوى ذلك فلا حاجة
إلى بيانها أبو السعود ولعل ذلك فى حق القطع لا الضمان كما يشهد كلامه (قوله ونصب) قال فى الدرر والغرر ولو
قال نصب متى عين كذا ولا أدري أنه هالك أو قائم ولا أدري كم كانت قيمته ذكر فى عامة الكتب أنها السمع
الدعوى لأن الأنبياء ربما لا يعرف قيمة ماله فلو كلف بيان القيمة لتضرروا فائدة صحة الدعوى مع هذه الجوهرة
المناخشة فوجه العين على النقص إذا أنكر والجبر على البيان إذا أقروا بكل من العين انتهى (قوله وخيانة مودع)
فانه يحلف ما خان فيها اتهم فان حلف برئ وانك كل يجبر على بيان قد وما نكل عنه وقيل لا يستحلف حتى بقدر
شيء يستحلف عليه وذكر بعض الفضلاء أن سماج الدعوى فى هذه المسائل مع الجوهرة متفق عليه إلا فى دعوى
الوديعة ودعوى النصب حيث يشترط لسماعها فيما بيان القيمة عند بعض المشايخ انتهى وينبغى زيادة دعوى
السرقه كما يعلم من الجوى (قوله إلا فى مسئلة الخ) قال الشيخ الطوزى المحصر ممنوع لأنها إذا اختلفا فى قدر
الثمن أو المبيع ولا يثبت فى الأول أو الثمنى مائة بالف وقبضها ثم تقبلا وقبل قبضها اختلفا فى قدر الثمن فحلفا
ولو اختلفا فى الاجرة أو المتعة أو فيه ما قبل التمكن فى المدة فحلفا سموى وفيه أن كلامهما فى هذه المسائل
مدع ومدعى عليه (قوله والزيم بيانه) لأنه أقر بقيمة مجهولة فان أخبر بشئ يحلف على ما يدعيه المخصوب منه
من الزيادة فان حلف لا يثبت ما ادعاه المخصوب منه وان نكل لا يثبت أيضا ما لم يحلف المدعى أن قيمته مائة
فان حلف اخذ من الغاصب مائة وقوله يحلف على ما يدعيه المخصوب منه فيه أنه حلف أولا على ذلك فلو كانت
هذه العين على ما ذكره من القيمة بان يحلف أن قيمته ما ذكره وحاصله أن بين المدعى عليه أنها لم تكن قيمته مائة
وبين المدعى أن قيمته المائة (قوله يحلف على الزيادة) أي أن قيمته لم تكن مائة والظاهر أن ثمره هذا العين ثبوت
الخيار له إذا ظهر (قوله ولو ظهر) أي اثوب (قوله بين اخذه) أن اثوب بما دفعه من الدراهم لبقية الثوب
فى ذاته وان كانت اتقص أو زيد لأن المالك لم يرض إلا بدفعه بالمائة (قوله أو قيمته) بأن يرقه ويأخذ القيمة التى
دفعه أو يتركه تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

(كتاب الاقرار)

ثبت بالكتاب وهو قوله تعالى وليلل الذى عليه الحق امره بالامال فلو لم يقبل اقراره لما كان للامال معنى
وقوله كوفوا قواوين بالقسط ثم آتوه ولو على انفسكم والمراد به الاقرار بزيادة والسنه قد قبل صلى الله عليه
ولم اقرار ما عز والغامدية والاجماع فقد اجعت الامة على ان الاقرار حجة فى حق نفسه حتى اوجبوا الحد
والقصاص باقراره فالولى المال والمعقول فان العاقل لا يقر على نفسه كاذبا فيما فيه ضرر على نفسه او ماله فترجعت
جهة الصدق فى حق نفسه لعدم التهمة وكما لولاية اه (قوله مناسبت الخ) قال السيد الجوى مناسبتة بسابقه
ان المدعى امان يقره المطالب أو شكر واللائق بالمسلم الاقرار بالحق أى كما ان اللائق بالمدعى أن تكون دعواه
حقا فقدمه على ما بعده وهو الصلح لترتبه على الانتكاد غالبا ثم اذا حصل بالصلح شئ امان يستريح فيه بنفسه
وتقدم طريقه فى البيع أو غيره وهو المضاربة وان لم يستريح فاما ان يحلفه بنفسه ولا يحتاج الى بيان حكمه
أو غيره وهو الوديعة انتهى (قوله وهو) أي الاقرار اقرب الى لحال المسلم (قوله لغلبة الصدق) أي من المدعى
فى دعواه ومن المقر فيما اتقر به لأن العاقل لا يقر على نفسه كاذبا فيما فيه ضرر على نفسه او ماله فترجعت جهة
الصدق فى حق نفسه لعدم التهمة وكما لولاية بخلاف اقراره فى حق غيره (قوله هو لغة الاثبات) فاذا كان

لا يحلف على حق مجهول إلا متى استأذنتهم
القاضى وصى بنيم ومتولى وقف وفى رهن
مجهول ودعوى سرقة ونصب وخيانة مودع
لا يحلف المدعى إذا حلف المدعى عليه إلا فى
مسئلة في دعوى الجبر قال ما لو قال المخصوب
تخطبها اثبات قلت وهو ما لو قال الغاصب لم ادرك
منه كانت قيمته مائة وقال الغاصب لم يبيانه
فولم يبين يحلف على الزيادة ثم يحلف المخصوب
منه ايضا ان قيمته مائة ولو ظهر خبر الغاصب
لا يبين اخذه أو قبضه فليحلف واذا علم
مناسبتة ان المدعى عليه امان فليحلف
وهو اقرب لغلبة الصدق (هو) لغة الاثبات

حسب ما يقال اقربه واداك كان قويا يقال اقربه فالاقراء اثبات لما كان مترزلا بين الجحود والثبوت حوى وفي المنح
وهو في اللغة افعال من قر الشئ اذا ثبت واقربه غيره اذا ثبت (قوله لانه لو كان لنفسه يكون دعوى) ولو كان
الاخبار للغير على الغير يكون شهادة (قوله ثم فرع على كل من الشبهين) تباع فيه المنة ولم يتقدم ما يقيد
الشبهة وانما تقدم انه اخبار من وجه بالنظر لترتب بعض احكام الاخبارات عليه وانشاء من وجه من حيث
ترتب بعض احكام الانشاءات عليه فالمعنى انه يعطى حكم الاخبار في بعض الجزئيات وحكم الانشاء في بعض
آخروا بالنظر للعطف فهو اخبار عن ثبوت حق عليه لغيره لا غير (قوله فلو وجه الخ) علة مقدمة على المعلول
(قوله صح اقراره) لان الاخبار في ملك الغير صحيح لكن بالنظر للمقرر (قوله اذا ملكه برهة من الزمان) اي قليلا
من الزمان حتى لو تصرف فيه لغير المقر له بعد ملكه لا يتقدم تصرفه وينقض لتصرفه في ملك غيره كما يؤخذ من
القواعد ويؤخذ من هذا الفرع كما قال ابو السعود انه لو ادعى شخص عينا في يد غيره فشهد به شخص فردت
شهادته لثمة ولمحورها كتفرد الشاهد بملكها الشاهد يؤمر بتسليمها الى المدعي (قوله لما صح) اي اقراره
للغير اي ولو ملكه بعد (قوله ولا يرجع بالثمن) على البائع اي لا تقتصر اقراره عليه فلا يتعدى لغيره (قوله صارت
وقفا) بخلاف ما اذا غصب ضيعة من رجل فوقها ثم اشتراها حيث لا يجوز وقفه والفرق ان فعل الغاصب
انشاء في غير ملكه فلا يصح لان شرط صحته ملكه بخلاف الاقرار اكونه اخبار الانشاء (قوله مكروه) حال من
الضحية المضاف الى الاقرار وانما لم يصح اقراره بهما مكرها لقيام دليل الكذب وهو الاقرار واخبار
يحتل الصدق والكذب فيجوز تخلف مدلول اللفظ الوضعي عنه (قوله ولو كان انشاء لصح لعدم التخلّف) اي لانه
يتمتع في الانشاء تخلف مدلول لفظه الوضعي عنه (قوله وصح اقرار العبد المأذون بعين في يده) ولو كان انشاء
لا يصح لانه يصير تبرعاً منه وهو ليس اهلاله (قوله والمسلم بغير) فيؤمر بالتسليم له مقره ولو كان انشاء لكان
تمليك المسلم الحزم من غيره وهو لا يملكه ولا يملكه لغيره والذي في الدرر فصح الاقرار بالخمر للمسلم قال الشريفي
يعني الخمر القائمة لا المستهلكة اذ لا يجب بدلها للمسلم نص عليه في المحيط واليه الاشارة بقول المصنف حتى
يؤمر بالتسليم اليه انتهى وهو صحيح ايضا (قوله وينصف داره مشاعا) اي الدار قابله للقسمة فانه يصح الاقرار
بها لكونه اخبارا ولو كان انشاء لكان هبة وهبة المشاع القابل للقسمة لانه ولو قبض بخلاف ما لا يقسم كبيت
وحمام صغيرين فانها تصح فيه وتم بالقبض (قوله به بقى) مقابله انه ما تجمع كافي جامع الفصولين (قوله
لانه اخبار) اي لا سبب للزوم المقربة على المقر وهو قد جعل سبب وجوب المدعي به على المقر الاقرار فكانه
قال اطالبه بلا سبب لوجوبه عليه اذ لو لم يقره وهذا باطل لما علم من كلام مشايخنا ان الاقرار ليس سببا
للملك (قوله لم يحل له) اي لا يجوز له اخذه جبراً بانه كاقراءه لاسرأته بجميع ما في منزله وليس لها عليه شئ
انتهى بجرأى ولو كان انشاء يحل اخذه كافي الدرر (قوله ثم لو انكر الاقرار) اي وقد ادعى ما اقربه لكونه ملكه
ولم يبين على مجرد اقراره لما تقدم (قوله ولما دعوى الاقرار في الدفع) بان اقام المدعي عليه بينة ان مادعي اقر
انه لاحق له قبل المدعي عليه او اقام المدعي عليه بينة ان المدعي اقر ان هذه الامين ملك المدعي عليه (قوله لا يصح)
كما اذا ذهب شئاً لانسان فلم يقبل ثم قبل وهذا في الاقرار بما يرتد ما فيها لا يرتد بارد كارق والنسب فانه لو اقر به
ثم ادعاه المقر لم يدرده يقبل مبسوط والعقود اللازمة مثل النكاح مما لا يرتد بالرد فلو قال لها تزوجتك امين
فقلت لا ثم قالت بلى وقال هو لا يزمه النكاح لانه اقراره لم يعطل اذ النكاح علة لازم لا يعطل بمجرد جحود
احد الزوجين فيصح تصديقها بعد انكاذيب فيثبت ولا يعتبر انكاره بعد انتهى مري الدين (قوله خلاصا) قوله
لانه اقرار آخر) اي وقد صدقه فيه فيلزمه قوله العلامة عبد البر (قوله ثم لو انكر اقراره الثاني) اي وادعاه المقر له
لكونه ملكه واقام بينة عليه لا تسمع ولو اراد تخليفه لا يلتفت اليه للتناقض بين هذه الدعوى وبين تكذيبه
الاقرار الاول وعدم علم القاضي بما يرفع التناقض وهو رجوع المقر الى اقراره كذا في القضية وفهم من كلامه
انه لو كان القاضي عالماً بالرجوع الى الاقرار تسمع الدعوى وتقبل البينة قاله عبد البر (قوله قال البديع) هو
استاذ صاحب القضية فانه غير فيما يقال استاذنا قال عبد البر يعني القاضي البديع وفي نسخة قال في البديع
وايست صوابا (قوله والاشبه) اي بالصواب والقواعد (قوله واعتمد ابن الشحنة) ونظمه في بيت فقال
وقد صوب القاضي البديع قبولها * وعندي له الوجه الصحيح المنور

يقال قر الشئ اذا ثبت وشرا (اخبار يعنى عليه)
لغير (من وجه انشاء من وجه) قيد بعليه
لانه لو كان لنفسه يسمع (فلا وجه ادول)
ثم فرع على كل من الشبهين (فلا وجه ادول)
وهو الاخبار (صح اقراره بحال مملوك للغير)
وفي الاخبار (بازمه تسليح) الى المقر له
ومتى اقر بملك الغير (بازمه تسليح) الى المقر له
(اذا ملكه) برهة من الزمان لتفاديه على نفسه
ولو كان انشاء لما صح لعدم وجود الملك
وفي الانشاء ما اقر به غيره بعد ثبوتها
ولا يرجع بالثمن (ولا يصح اقراره)
صارت وقفا مأخوذة بزمه (ولا يصح اقراره)
بطلاق وعناق مكرها (ولو كان انشاء لصح لعدم
التخلّف (وصح اقرار العبد المأذون بعين في يده)
والمسلم بغير (ولو كان انشاء لما صح)
بازوجهين من غير شعور (ولو كان انشاء لما صح)
(بما على الاقرار) له بذلك به بقى لانه اخبار
يحتل الكذب حتى لو اقر به بقى لانه اخبار
الاقرار ليس سببا للعقل نعم لو سئل برضاه
كان ابتداءه (ولو ملكي) واقرب له او يقول (الان يقول
في دعواه) (ولو ملكي) فسمع اقراره
كذا وهكذا اقربه فسمع اقراره
الاقرار سببا للوجوب انه لا يخلف على الاقرار
هل يخلف التقوى (اي لا يخلف على الاقرار في الدفع
بل على المال واما دعوى (الثاني) وهو
فسمع عند العامة (ولو) (اي لا يصح)
الاقرار (لو رد) (اي لا يصح) (اي لا يصح)
ولو كان اخبارا لصح واما ما رد انشده فلا يرتد
بالرد ولو اعاد المقر اقراره صدقه لانه لا يخلف ولا تقبل
آخر ثم لو انكر اقراره الثاني (اي لا يصح)
عليه بينة قال البديع والاشبه قبولها
واعتمد ابن الشحنة واتمه الشريفي

ومن اراد المزيد فعليه بشرحه (قوله لا يظهر في حق الزوا نداء المستملكة) فلو اقره بخيل وكان قد جنى عمرها
واستملكت فانه لا يصح له جعله انشاء في هذه الصورة كانه انشأ تملكه سامه حالا ويشبه ان تكون هذه
التفريعات كلها باعياين قول من قال ان الاقرار اخبار بحق لا اثر لاثبات وهو قول محمد بن الفضل
والقاضي ابي حازم وقول من قال انه تملك في الحال وهو ابو عبد الله الجرجاني قاله في الشربلية وذكر
استشهاد كل على ما قال بمسائل ذكر في الفصل التاسع من الاستروثنية والتقييد بالمستملكة يفيد
ان الها ملكة لا ترد بالاولى ويفيد ان القاتمة ترد (قوله اقره مكلف) اي بالغ عاقل درر واقاد في الشربلية
ان شروط الاقرار العقل والبلوغ والحرية في بعض الاحكام وكون المقر به مما يجب تسليمه الى المقر له حتى لو اقر
اه غصب منه كفا من ثواب اوجبة حنطة لا يصح لان المقر به لا يلزمه تسليمه الى المقر له ومنها الطوعية ولو سكر
من محرم مع اقراره لانه لا ينافي التكليف الا في الحدود الخاصة لله تعالى انتهى ولو سكر من مباح كالشرب
مكرها لا يلزمه شيء وان خرج بقيد الحر الرقيق وبالمكلف غيره كالصبي وذكر مفهوميهما بعد وكما المحضون
فانه لا يصح اقراره اصلا وان خرج باليقظان النائم فلا يؤخذ بما اقر به في النوم لارتفاع الاحكام عنه وان خرج
بالمطاع المصكر فلا يصح اقراره ولو بطلاق وعناق كما تقدم (قوله ان اقره بتجارة) اي بمال فيصح
لانه من ضروريات التجارة ولو لم يصح اقراره لم يلزمه ابعاده في الاذن كل ما كان طريقه التجارة
كالديون والعواري والمضاربات والصوب ويصح اقرار الصبي والمعتوه الماذونين بها لا تصاقتهما في حقها
بالبالغ العاقل لان الاذن لا يدل على عقله بخلاف ما ليس طريقه التجارة كالمهر والجنسية والكفالة حيث
لا يصح اقرارهما بها لان التجارة مبادلة المال بالمال والمهر مبادلة بمال بغير مال والجنسية ليست مبادلة
والكفالة تبرع ابتداء فلا تدخل تحت الاذن (قوله كافر المحجور) الاولى تأخره بعد قوله صح كما ان الاولى
ان يعبر بدل المحجور بالعبد فليتنا مل (قوله والا) اي لا يمكن اقرار العبد المحجور بحد او قد بان كان بمال (قوله
فيه دعوى) اي فتناخر المأخذ فيه الى عققه (قوله ونائم) قصد بهذا كالكاذب الذي قبله وبعده بيان المحترزات (قوله
او مجهول) انما يصح الاقرار به لان الحق قد يلزمه مجهولا بان ائلف ما لا يدري قيمته او جرح براحته لا يعلم ارشها
والضعيف في صح يرجع لادقرار المعلوم من اقر (قوله الا اذا بين سببا تضره الجاهل الخ) اعلم ان المقر بالمجهول تارة
يطلق وتارة بين سببا لا تضره الجاهل كالتغصب والجنسية وتارة بين سببا تضره الجاهل فالاول يصح ويحصل
على ان المقر به لزمه بسبب لا تضره الجاهل والثاني ظاهر والثالث لا يصح الاقرار به كالبائع والاجارة
فان من اقراره باع من فلان شيئا او اجر من فلان شيئا او اشترى من فلان كذا بشئ لا يصح اقراره ولا يجبر المقر على
تسليم شيء اقاده في الدرر والشربلية (قوله كقوله على احدنا لك) ظاهره ان القائل واحد من جماعة
ولو يخصص وصدره من احدهم لا يعين انه هو المطالب وانه لا يجبر المتكلم على البيان (قوله الا اذا جمع بين عبده
ونفسه فيصح) ظاهره ولو العبد اذ نادم فبنا والمطالبة تتوجه على السيد بالجميع على الظاهر (قوله وكذا
تضره الجاهل المقر له) اي قنيطر فانه لا اقرار لعدم اعتباره (قوله والا لا) على ما ذكره شيخ الاسلام في مبسوطه
والناسطي في واقعاته وسوى شمس الاثمة بين المتفاحشة وغيرها في عدم الاعتبار (قوله فيصح) لان صاحب
الحق لا يعد ومن ذكره في مثله يؤمر بالتدكير لان المقر قد ينسب صاحب الحق من (قوله الجاهل المدعى) ولانه
قد يؤدي الى ابطال الحق على المستحق والقاضي نصب لا يصلح الحق الى مستحقه لا لابطاله انتهى مع قال
في البحر لكل منهما ان يحلفه (قوله وتقله في الدرر) حيث قال وان لم تقصص بان اقر بانه غصب هذا العبد من
هذا او من هذا فانه لا يصح عند شمس الاثمة السرخصي لانه اقر للمجهول وهو لا يقيد وقيل يصح وهو الاصح
لانه يفيد اتصال الحق الى المستحق لانهما اذا اتفقا على اخذه فلهما حق الاخذ ويقال له بين المجهول لان
الاجال من جهته ويبان الجمل على الجمل وما ذكره كالا اعتق احد عبديه وان لم يبين اجبره القاضي على البيان
ايضا لا الحق الى المستحق كذا في الكافي انتهى حلي (قوله كما ينه عزى زاده) حاصل بيانه ان الجبر فيما اذا جهل
المقر به لا المقر له لان الجبر يكون لصاحب الحق وهو مجهول (تنبيه) يصح الاقرار بالسام كافي يدي من قليل
او كثيرا وعبد او متاع او جميع ما يعرف الى اوجيب ما ينسب الى فلان واذا اختلفا في عينها موجودة وقت
الاقرار او لا فالقول للمقر الا ان يقيم المقر له البينة انها كانت موجودة له في يده وقت الاقرار وفي حاشية السلي

(والمالك الاثبات به) بالاقرار (لا يظهر في حق
اخبار المستملكة) فلا يملكها المقر له ولو
(او عبد) اوصى او مقرر (اقره مكلف) يقظان طائعا
تجارة كافر المحجور بحد وقود ولا يفيد حتى
ونائم وغصبي عليه كمن يبيعون وسببي السكران
ومن المسكر (يقظان طائعا) لا يملكها المقر له
لان جهالة المقر به لا تضر الا اذا بين سببا تضر
الجهالة كبيع واجارة وما جهالة المقر تضر
كقوله على احدنا لك الف درهم فيصح وكذا
عليه الا اذا جمع بين عبده ونفسه فيصح وكذا
تضر جهالة المقر له ان غشيت كوا فيصح
على كذا والا لا كالا جهالة المقر له على كذا فيصح
ولا يجبر على البيان لجهالة المدعى بجهالة
في الدرر كذا باختصار محل كما ينه عزى زاده

عن الحاشية رجل قال جميع ما في يدي لقلان قال شمس الأئمة السرخسي يرجع في البيان اليه ولا يعلم قبل
البيان انتهى (قوله وحق) لوقال عنيت بحق الاسلام لا يصدق لانه لا يراد عرفا وعليه التعويل كذا في التبيين
وفي تكملة قاضي زاده انه اذا وصله صدق حوى وكذا نقله صاحب الكفاية عن المحيط والمستزاد كما في التلوي
قال السيد الحموي بقي لومات قبل البيان فوقف فيه الشيخ الخانوق قال شيخنا الشيخ حسن الشيرازي لا ينبغي
ان يرجع فيه للورثة انتهى وفيه ان الوارث اذا كان لا يعلم كيف يرجع اليه فليصر بالتقل قال العلامة المقدسي
ينبغي ان يصدق في حق الشفعة او التطرق وتعمه انتهى وفيه ان الوارث قد يعلم قال رجوع اليه لاستكشاف
ما عنده فان علمه ووافق عمل به (قوله والقول للمقر مع حلقه) فانه لما كذب فيما بين وادعى شيئا آخر بطل اقراره
بتكذيبه وكان القول للمقر فيما ادعى عليه انتهى (قوله ولا يصدق في اقل من درهم في مال) لان الاقل منه
لا يعد ما لا عرفا انتهى حوى وظاهر البحر انه يلزمه درهم ولا يجبر على بيان وعبارته ولو قال لقلان على
دار او عبد لا يلزمه شيء او مال قليل او درهم عظيم او درهم لزمه درهم (قوله اي نصاب الزكاة) لانه عظيم
في الشرع حتى اعتبر صاحبه غنيا ووجب عليه مولى الفقرة آ وفي العرف حتى يعد من الاغنياء عادة انتهى
من (قوله وقيل ان المقر فقيرا الخ) قال في المنع والاصح انه على قوله مبني على حال المقر في الفقر والغنى فار
ان قيل عند الفقير عظيم واضعف ذلك عند الغنى ليس بعظيم وهو في الشرع متعارض فان المأثور في الزكاة
عظيم وفي السرقة والمهر العشرة عظيم فيرجع الى حاله كذا في النهاية وحواشي الهداية انتهى (قوله في مال
عظيم) بالرفع فان تقديره في قوله على مال عظيم وكذا يقال في نظائره (قوله لو بينه الخ) مراده انه قال له على
مال عظيم من الذهب اخذ نصابه ومن الفضة اخذ نصابه ومن الابل اخذ نصابه فان قال من ثياب او كتب
اعتبر النصاب بالقيمة (قوله لانها في نصاب يؤخذ من جنسه) جواب سؤال حمله ان لدني نصاب الابل
خمس فانه يؤخذ فيها شاة وحاصل الجواب ان ما دون الخمس والعشرين من الابل لا يجب فيه الزكاة من جنسه
وان وجبت فيه الزكاة وتقرر بذلك ان الخمس من الابل وان كانت مالا عظيما فعضمه لما لكه نسبي فصار له
جهتان جهة الغنى بملكها واخر جهتا الشاة فيها وجهه عدم العظم الحقيقي فقلنا بعدم جواز صدقة فيها
منها افاده الحموي والظاهر انه يعتبر في البقر والغنم نصا بهما اذ ادين بهما كما يستفاد من المنع (قوله ومن ثلاثة
نصب) لان اقل الجمع ثلاثة فلا يصدق في اقل منه التبعين به وينبغي على قياس قول الامام ان يصدق فيه حال المقر
منع (قوله ثلاثة) لانها في الجمع اي جمع الكثرة على احد قولين (قوله عشرة) عند الامام وقال نصاب والاصل
ان رعاية الكثرة واجبة لكن ما اعتبر العرف لغة وهما اعتبره شرعا حوى (قوله لانها نهاية اسم الجمع) فكان هو
الاكثر من حيث اللفظ فيصرف اليه انتهى والاضافة في اسم الجمع للبيان ثم ان العشرة نهاية جمع اقله لا الكثرة
فلو قال لانها اقل مدلول جمع الكثرة لكان اولي وهذا على احد قولين فيه (قوله وكذا درهم درهم) قال العقيلي
في المنهاج وان قال كذا درهم درهم ما يثبت قال الاتقاني كان ينبغي ان يلزمه في هذا احد عشر لانه اول العدد
الذي يقع عليه منصوبا ~~هكذا~~ نقل عن اهل اللغة فلا يصدق في بيانه درهم والقياس فيه ما قاله في مختصر
الاسرار اذا قال له كذا درهم درهم انه يلزمه عشرون لانه ذكر كريمة وفسر هاء درهم منصوب وذلك يكون من عشرين
الى تسعين فيجب الاقل وهو عشرون لانه متبعين انتهى (قوله ولو خففه لزمه مائة درهم) كذا روى عن محمد
وان قال كذا كذا درهم بالخفض لزمه ثلاثمائة والتوجيه في غاية البيان وفي السراج وان قال كذا درهم
لزمه عشرون وان قال كذا درهم بالخفض لزمه مائة وان قال كذا درهم بالرفع او بالسكون لزمه درهم واحد
لانه تفسير المليم (قوله وفي درج الخ) وكذا لو صخر الدر بنار لزمه تاما لان التصغير يكون لصغر الحجم والاستحقاق
ونظرة الوزن فلا ينقص الوزن بالشك انتهى (قوله او درهم عظيم) انما لزمه درهم لان الدرهم معلوم القدر فلا
يرداد قدره بقوله عظيم لانه وصف انتهى تبين قال العلامة المقدسي ينبغي اذا كانت الدراهم مختلفة ان يجب
من اعظمها عملا بالوصف المذكور انتهى حوى (قوله والمعتبر الوزن المعتاد للاجبة) قال صاحب الهداية
ويصرف الى الوزن المعتاد اي بين الناس وذلك لان المطلق من اللفظ ينصرف الى المتعارف وهو غالب
تقدير البلد ولا يصدق في اقل من ذلك لانه يريد الرجوع عما اقبله كلامه قال في تحفة الفقهاء لو قال على الف
درهم فهو على ما ينعرفه اهل البلد من الاوزان والعدد ولان لم يكن شيئا متعلقا يحمل على وزن سبعة فانه

(وزنه بيان ما جهل)
ووجهه وجوه لا بما لا يقبل له كنية حلقه
(والقول للمقر مع حلقه) ولا يثبت (ولا يصدق في اقل
المقر له كثرته) على مال ومن النصاب (اي نصاب
من درهم في مال ومن النصاب) ان المقر فقيرا
ان كذا في الاصح اختيار وقيل ان المقر فقيرا
فمنه في السرقة وجميع (في مال عظيم) لو بينه
من الذهب او الفضة ومن جنس وعتس به
(من الابل) لانها في نصاب يؤخذ من جنسه
من قدر النصاب فحقه في غير مال الزكاة
ومن ثلاثة نصب في له وال عظيم (وفي درهم
ثلاثة) في (درهم) او فاندر او ثياب (كثيرة
عشرة) على المند ولو خففه لزمه مائة درهم
درهم) او درهم عظيم درهم (وكذا درهم
وفي درهم او درهم عظيم درهم) (وكذا درهم
المعتاد الاجبة نوبه)

والذين يفتنون في الدين لا يفتنون في الدين الا في موضع متعارف فيه بخلافه انتهى شلي
 وفي الشك في ان كان هذا البلد مختلفا فهو على الاقل من ذلك انتهى ولا يصدق ان ادعى وزنا دون ذلك انتهى
 بتصرف فقوله لا يصح ان ارد بها البيان فالامر ظاهر وان لم يكن بيان فالجبة عرف البلد فتدبر (قوله احد
 عشر) لانه ذكر عدد من مبهمين بغير عرف العطف واقل ذلك من العدد المفسر احد عشر واكثره تسعة عشر
 والا دل يلزمه من غير بيان والزيادة تقف على بيانه انتهى مخ (قوله لان نظيره الخ) لوقال لان اقل نظيره واحد
 وعشرون لكان اولي قال في المنع لانه فصل بينهما بحرف العطف واقل ذلك من العدد المفسر احد وعشرون
 واكثره تسعة وتسعون والاقل يلزمه من غير بيان والزيادة تقف على بيانه انتهى (قوله حمل على التكرار)
 اي تكرار لفظ كذا الاخير (قوله زيد الف) فيجب الف ومائة واحد وعشرون لانه اقل ما يعبر عنه بأربعة اعداد
 مع الواو اه اوالسعود (قوله زيد عشرة آلاف) فيه انه يضم الالف الى العشرة آلاف فيقال احد عشر وقياس
 لزوم مائة الف وعشرة آلاف الخ (قوله وهكذا يعتبر نظيره ابدا) قال في المنع وكما زاد معطوفا بالواو زيد عليه
 ما جرت به العادة الى ما لا يتأهي انتهى (قوله لان على للايجاب) قال الاتقياني اما قوله على فاما كان اقرارا
 بالدين بسبيل الاقتضاء وان لم يذكر الدين صريحا لان كلمة على تستعمل في الايجاب وحمل الايجاب الذمة
 وانما ثبت في الذمة الدين لا العين فصار اقراره بالدين مقتضى قوله على والثابت اقتضاء كالثابت نصا ولو نص
 فقال لقفلان على الف درهم دين كان مقرا بالدين لا بالعين فكذلك هنا انتهى (قوله وقبلي للضمان غالبا)
 قال الاتقياني لان قوله قبلي وان كان يستعمل في الايجاب والامانة يقال لقفلان قبلي وديعة وقبلي امانه
 غلب استعماله في الايجابات والمطلق من الكلام ينصرف الى ما هو الغالب في الاستعمال انتهى
 قال الزمخشري كل من تقبل بشئ مقاطعة وكتب عليه بذلك كتابا فالكتاب الذي يكتب هو القبالة بالفتح
 والعمل قبالة بالكسر لانه صناعة انتهى (قوله لانه يحتمل مجازا) وذلك لان لفظ على وقبلي ينشأ عن الوجوب
 وهو محقق في الوديعة اذ حفظها واجب فقوله على كذا اي يجب له على حفظ كذا فاطلق محمل وجوب
 الحفظ وهو المال واراد الحال فيه وهو وجوب حفظه واما قبلي فقد تقدم انها تستعمل في الامانة (قوله لتقرره
 بالسكوت) فلا يجوز تغييره بعد ذلك كسائر المعينات من الاستثناء والشرط انتهى (قوله عندي) اي له وكذا
 يقال في الجميع (قوله عملا بالعرف) ولان هذه المواضع محل للعين لا الدين اذ الدين محل للذمة ثم العين تحتمل
 ان تكون مضمونه وامانة والامانة ادماها ففعل عليها التيقن به وهذا لان كلمة عند الظرف ومع للقران
 وما عداها المسكان معين فيكون من خصائص العين ولا يحتمل الدين لاستحالة كونه في هذه الاماكن فتعينت
 الامانة منصرف (قوله كان اقرارا بالشركة) في الجوى لو قال له في مالي الف درهم اوفى دراهمي هذه فهو
 اقرار ثم ان كان مميزا فوديعة ولا فشركة انتهى (قوله بخلاف الاقرار) الاوضح ان يقول بخلاف ما لو كان
 اقرارا كما ان الاوضح فلا بد فيها من التسليم (قوله كان هبة) لان اضافته الى نفسه تنافي جله على الاقرار الذي
 هو اخبار لا انشاء فيجعل انشاء فيكون هبة فيشترط فيه ما يشترط في الهبة انتهى وان لم يصفه الى نفسه بان قال
 هذا المال لقفلان يكون اقرارا ونظيره لو قال ثلث دراهمي هذه لقفلان كان هبة ولو قال ثلث هذه الدراهم لقفلان
 يكون اقرارا اه (قوله ولا يرد) اي على هذا الاصل فان الاضافة موجودة ومع ذلك جعل اقرارا لكن الاضافة
 في الظرف لا المظروف وهو المقربة (قوله ولا الارض) اي ولا يرد على مفهوم الاصل انه اذا لم يصفه الى نفسه
 يكون اقرارا ما اذا قال الارض التي حددوها كذا لولدي فلان وهو صغير (قوله وان لم يقبضه) قال في المنع
 ومثله الابن الصغير يصح فيها الهبة بدون القبض لان كونه في يده قبض له فلا فرق بين الاظهار اي الاقرار
 والتبليك بخلاف الاجنبي فانه يشترط في التبليك القبض دون الاقرار ولو كان في مسئلة الصغير شئ مما يحتمل
 القسمة ظهر الفرق بين الاقرار والتبليك في حقه ايضا لاقتضاه الى القبض مفرزا انتهى (قوله الا ان يكون
 مما يحتمل القسمة) اي وقد ملكه بعضه (قوله للاضافة تقديرا) على لقوله ولا الارض اي انما كانت تملكها في هذه
 المسئلة وان لم يوجد فيها اضافة صريحا لان فيها اضافة تقديرية كانه قال ارضي الخ والدليل عليها ان ملكها اياها
 معلوم للناس فالخاص ان الاضافة الى نفسه التي تقتضي التملك اما ان تكون صريحة او تقديرية تعلم بالقرائن
 كان مشهورا بين الناس انها ملكه وهذا يظهر الجواب عن مسائل جعلوها تملكها ولا اضافة فيها فلا حاجة

(قوله كذا) درهم (احد عشر وكذا كذا) احد
 وعشرون (لان نظيره بالواو واحد وعشرون
 ولو زاد سبلا وواو فاحد عشر) اذ لا نظيره محتمل
 على التكرار (ومعها فاحد واحد وعشرون زيد
 ربع) مع الواو (زيد الف) ولو خمس زيد
 آلاف ولو سدس زيد مائة الف ولو سبع
 الف الف وهكذا يعتبر نظيره ابدا (و) لو قال له
 (على ان) له (قبلي) فهو (اه واربدين) لان على
 للايجاب وقبلي للضمان غالبا (و) وان وصل
 به ووديعة (لانه يحتمل مجازا) (عندي) اقرارا
 بصدق لتقرره بالسكوت (عندي او عندك) (كذلك)
 اوفى يعني اوفى (جميع مالي امانة لك) (هبة)
 (امانة) عملا بالعرف (جميع مالي امانة لك) (هبة)
 اوفى من مالي اوفى دراهمي (مالي اوفى دراهمي) (من التسليم)
 لا اقرارا (ولا بد) (هبة الهبة) (من التسليم)
 اقرارا بالشركة (قوله كان اقرارا بالشركة) في الجوى لو قال له في مالي الف درهم اوفى دراهمي هذه فهو
 اقرار ثم ان كان مميزا فوديعة ولا فشركة انتهى (قوله بخلاف الاقرار) الاوضح ان يقول بخلاف ما لو كان
 اقرارا كما ان الاوضح فلا بد فيها من التسليم (قوله كان هبة) لان اضافته الى نفسه تنافي جله على الاقرار الذي
 هو اخبار لا انشاء فيجعل انشاء فيكون هبة فيشترط فيه ما يشترط في الهبة انتهى وان لم يصفه الى نفسه بان قال
 هذا المال لقفلان يكون اقرارا ونظيره لو قال ثلث دراهمي هذه لقفلان كان هبة ولو قال ثلث هذه الدراهم لقفلان
 يكون اقرارا اه (قوله ولا يرد) اي على هذا الاصل فان الاضافة موجودة ومع ذلك جعل اقرارا لكن الاضافة
 في الظرف لا المظروف وهو المقربة (قوله ولا الارض) اي ولا يرد على مفهوم الاصل انه اذا لم يصفه الى نفسه
 يكون اقرارا ما اذا قال الارض التي حددوها كذا لولدي فلان وهو صغير (قوله وان لم يقبضه) قال في المنع
 ومثله الابن الصغير يصح فيها الهبة بدون القبض لان كونه في يده قبض له فلا فرق بين الاظهار اي الاقرار
 والتبليك بخلاف الاجنبي فانه يشترط في التبليك القبض دون الاقرار ولو كان في مسئلة الصغير شئ مما يحتمل
 القسمة ظهر الفرق بين الاقرار والتبليك في حقه ايضا لاقتضاه الى القبض مفرزا انتهى (قوله الا ان يكون
 مما يحتمل القسمة) اي وقد ملكه بعضه (قوله للاضافة تقديرا) على لقوله ولا الارض اي انما كانت تملكها في هذه
 المسئلة وان لم يوجد فيها اضافة صريحا لان فيها اضافة تقديرية كانه قال ارضي الخ والدليل عليها ان ملكها اياها
 معلوم للناس فالخاص ان الاضافة الى نفسه التي تقتضي التملك اما ان تكون صريحة او تقديرية تعلم بالقرائن
 كان مشهورا بين الناس انها ملكه وهذا يظهر الجواب عن مسائل جعلوها تملكها ولا اضافة فيها فلا حاجة

الى ما ادعاه المصنف من ثبوت الخلاف في المسئلة حيث قال بعض هذه القروى تقتضى التسوية اى في التعليل
بين الاضافة وعدمها فيعيد ان في المسئلة خلافا انتهى فليتناهل (قوله مقال اترنه) اصله اوترنه قلبت الواو تاء
وادغمت في التاء (قوله ونحو ذلك) كالحل بها غراما لا ومن شئت منهم او اخفها له او يمتثل بها على اوقضى فلان
عن جوى او خذها او ساولها او استوفها من (قوله رجوع الضمير اليها في كل ذلك) فكان اعاده فكانه قال اترن
الالف التي تلى على ونحوه (قوله فكان جوابا) الذي في المنع فيكون اقرارا والمعنى فيكون جوابا لا رد ولا ابتداء
فيكون اثباتا للاول (قوله وهذا اذا لم يكن على سبيل الاستزاء) يستدل على الاستزاء بالقرآن (قوله وما يصلح
للاستزاء) كتصديقت على ورويت على وما استقرضت من احد سواك ونحوه (قوله لا للبناء) اى على كلام سابق
بان يكون جوابا عنه (قوله او يصلح لهما) كترن (قوله ثلاثا يترمه المال بالشك) وذلك لعدم التيقن بكونه جوابا
وبالشك لا يجب المال (قوله وهذا) اى التفصيل بين ذكر الضمير وعدمه (قوله اذا كان الجواب مستقلا) بان يفهم
منه معنى تام من غير نظر الى غيره (قوله فلو غير مستقل) بان لا يتأتى فهمه الا بالنظر الى ما قبله عليه (قوله كان
اقرارا مطلقا) ذكره بضمير بان يقول نعم هو على بعد قوله في عليك الف والا (قوله حتى لو قال اعطى ثوب عبدي
الح) قال العلامة المقدسى لسائل ان يقول نعم جواب في الخبر لا في الانشاء وهذه الامور ان شاء مع انه قد يقول
ايستعبد الكلام فكانه يقول ماذا تقول ويمكن ان يقال الكلام المذكور وان كان انشاء لكنه متضمن للخبر
فتم جوابا له انتهى جوى (قوله بالعبد) اى والثوب جوى (قوله والدابة) اى والفرس كايقيد الجوى (قوله
لان الاقرار يحمل على العرف) اى وهما فيه سواء (قوله والفرق) الاوضح تقديمه على قوله وقيل نعم (قوله
من الساطق) احتزبه عن الاخر من فان اشارته قائمة مقام عبارته في كل شئ من بيع واجارة وهبة ورهن
ونكاح وطلاق وعتاق وبراء واقرار وصا ص على المعتمد فيه الا الحدود ولو حد قذف والشهادة ونحوه اشارته
ولو قادرا على الكتابة على المعتمد ولا تعمل اشارته الا اذا كانت معهودة ولما معتقل اللسان فالفتوى على انه
ان دامت العقلة الى وقت الموت يجوز اقراره بالاشارة والاشهاد عليه (قوله ونسب) بان قبل له هذا الشك فاشار
بنم (قوله وكفر) بان قال له قائل انعتقد كذا المكفر فاشار بنم (قوله واشارة محرم لصيد) فاذا اشار الى شخص
يدله على طير فقتله يجب براءه على المشير (قوله والشئ برأسه في رواية الحديث) اى اذا اجاز فيه بالاشارة وهى
ملحقة بمسئلة الاثارة (قوله والطلاق) اى واشارة عدد الطلاق المتلفظ به (قوله هكذا) واشارة ثلاث فالاشارة
مبينة لهذا الملبم فلو قال انت طالق واشار ثلاث لم يقع الا واحدة اشياء قال فيها ولم ار الا ان حكمك انت هكذا
مشيرا بوجهه ولم يقل طالق انتهى والتظاهر عدم الوقوع لانه ليس من صريح الطلاق ولا كتابته لانه ليس
بلفظ يحتمل وغيره (قوله ويراد اليقين الح) طاهره ان جميع الایمان بصحت فيها بالاشارة لان المذكور امثلة
وليس كذلك فانه اذا حلف ليضرب من فاشار بالضرب لا يبرأ او حلف لا يضرب فاشار بالضرب لا يصح اذا كان
مثله عن يمينه والذي في المنع عن ايمان البرائة اذا حلف لا يظهر سر فلان او لا يخفى فلا يعلم فلانا بسر فلان
او حلف ليكن سره او ليخفيه او يستره او حلف لا يدله على فلان فاحب به بالكتابة او برسالة او كلام او سأل
احد ا كان سر فلان كذا او ا كان فلان بكذا فاشار برأسه اى نعم حث في جميع هذه الوجوه وكذا
اذا حلف لا يستخدم فلانا فاشار اليه بشئ من الخدمة حث في عينه خدمه فلان او لم يخدمه انتهى (قوله
لانه دعوى بلا حجة) قال الجوى لانه اقرب بحق على نفسه وادعى سقا على المقر فاقراه حجة عليه ولا تقبل
دعواه بلا حجة انتهى (قوله لتبوت بالشرط) الاوضح ان يقول يثبت بالشرط ويكون يان بالقوله عارض وعباره
الجوى والاجل عارض لا يثبت بنفس العقد بل بالشرط والقول للمنكر في العارض انتهى (قوله لتبوت
في كفالة المؤجل بلا شرط) فالاجل في الكفالة نوع جوى (قوله متقبلة) فاذا لم تكن متقبلة قاول بالحكم
المذكور (قوله والاستبعاد) اى طلب ايداعه عنده درر ومثله يقال في الاستنباط والاستخبار (قوله
ولو من وكيل) اى وكيل واضع اليد والاستنكاح في الامة يمنع دعوى الملك فيها ودعواه في الحره يمنع دعوى
نكاحها كذا في الدرر (قوله فيمنع دعواه لنفسه) هذا متفق عليه واما كونه اقرارا بالملك الذي اليد فيه
روايتان معصمتان وينتفى على عدم افادة ملك المدعى عليه بجواز دعوى المقر بها غير انتهى شرى ليلية (قوله
ولغيره) قال في جامع الفصولين الحاصل من جملة ما مر ان المدعى لو صدر عنه ما يدل على ان المدعى ملك المدعى

(قال لي عليك الف قال اترنه اترنه او اتقدمه او اجلى
به لو قضيتك اياه او ابرأ من منه او تصدقت به على
او وهدته لي او احلتك به على زيد) وهو ذلك
(فهو واقراره بها) رجوع الضمير اليها في كل ذلك
عزى زاده فكان جوابا وهذا اذا لم يكن على
سبيل الاستزاء فان كان وشهد الشهود بذلك
لم يترمه شئ اما لو ادعى الاستزاء لم يصدق
(وبلا ضمير) مثل اترن الح وكذا تحاسب او ما
استقرضت من احد سواك او هبنا او هبنا او بعدك
(لا) يكون اقرارا لعدم انصراحه الى المذكور
فكان كلاما مبتدأ والاصل ان كل ما يصلح للابتداء
لا ابتداء به يصلح لهما يجعل ابتداء ثلاثا يترمه
لا للبناء او يصلح لهما يجعل ابتداء الجواب
المال بالشك اختيار وهذا اذا كان الجواب
مستقلا فلو غير مستقل كقوله نعم كان اقرارا
مطلقا حتى لو قال اعطى ثوب عبدي هذا
او فتح لي باب دارى هذه او جصص لي دارى
هذه او اسرج فرسى هذه او اعطى سرجهما
او لهما ما قال نعم كان اقرارا على عليك الف فقال
والدابة كافي (قال الديس لي عليك الف فقال
بلى فهو امرار له بها وان قال نعم لا) وقيل نعم لان
الاقرار يحمل على العرف لا على جواب الاستفهام
كذا في الجوهر والفرق ان بلى جواب الاستفهام
المنفى بالاسات ونعم جوابه بالنفى (والايمان بالراس
من اذا طلق (ايمن) باقراره بالمال وعنى وطلاق
وبيع ونكاح واجارة وهبة بخلاف اتماء ونسب
واسلام وكفر) واما كافر واشارة محرم لصيد
والنهي برأسه في رواية الحديث والطلاق في انت
طالق هكذا واشار ثلاث اشارة الاشياء ويراد
طالق كلفه لا يستخدم فلانا او لا يظهر سره او لا
اليقين كلفه لا يستخدم فلانا او لا يظهر سره او لا
يدل عليه واشار حث حمادية قعمر بطلان
اشارتنا لاطق الا في نسيح فليصط (وان اقردين
موجب واذا على المقر له محله لرمه) (الدين) (حالا)
وعند الشافعي موجب لا يمينه (كافاره بعد
في يده انه لرجل وانه استأجره منه) فلا يصدق

اوبع او اقرض) بان قال الحمل باع منى او اقرضنى انتهى درر (قوله اوابهم الاقرار) بان قال الحمل فلا كذا (قوله لغا) لانه في صورة التفسيرين مستحيلا لعدم تصورهما من الجنين لاحقيقة وهو ظاهر ولا حيكالاته لا يولى عليه واما الثاني فلان مطلق الاقرار ينصرف الى الاقرار بسبب التجارة فيصير كما اذا صرح به ولا يصح فكذا هذا (قوله وحمل محمد الميهم على السبب الصالح) لان الاقرار بحجة موجبة فيجب اعماله ما امكن حمله على السبب الصالح لانه يمكن انه درر او اوصى له به فلا يصار الى الابطال مع امكان الصحة (قوله لان هذا المقر الخ) قال العلامة الاتقاني بخلاف ما لو اقرضني ان عليه القدر درهم بالبيع او الاجارة لان الرضيع من اهل ان يستحق الدين بهذا السبب بتجارة ولبه لانه يتجره ان كان لا يتجر هو بنفسه بخلاف الجنين انتهى (قوله اقرضني شرط انذار) بان قال له على القدر درهم قرض او غصب او ودعة او طارية فائمة او مستهلكة على اني بالخيار ثلاثة ايام انتهى منح (قوله لزمه) لوجود الصيغة الملزمة حموى (قوله فلا يقبل الخيار) لان المقصود من الخيار هو الفسخ ولما لا يحتمل الاقرار بالفسخ لم يجر شرط الخيار ولزمه المال (قوله لم يعتد) الاولى حذفه لجهله ان وصية (قوله الا اذا اقر بعقد) اي بدى لزمه بسبب عقد الخ بان يقول له على الف ثمن مبيع بخيار (قوله لانه منكر) اي الخيار في العقد الذي هو من العوارض والقول فيها المنكر (قوله او قصيره) الاولى حذفه انتهى حلي وانما جازت الكفالة مطابقة ومقيدة لان حكمها هاهنا يوم الدين وهو يصح مطلقا ومقيدا فلا يكون اشتراط الخيار كذلك منافيا لها بخلاف البيع فلا بد من التوثيق فيه بثلاثة لان اطلاق الخيار يتنافى بحكم البيع لان حكمه الملك المطلق وحكم الخيار منع السبب من العمل بينهما منافاة (قوله اذا صدقه) فاذا كذبه لزمه المال من غير شرط والقول له لانه يدعى عليه التأخير وهو ينكر اتقاني (قوله لان الكفالة عقد ايضا) علة للتشبيه المستفاد من الكاف (قوله بخلاف ما مر) اي من قوله اقرضني كما يشاء من المنع (قوله لانها افعال) لانها قرض وغصب وودعة وعارية (قوله اقرار حكما) لان الامر انشاء والاقرار اخبار فلا يكونان متعديين حقيقة بل المراد ان الامر بكتابة الاقرار اذا حصل حصل الاقرار انتهى حلي عن الدرر (قوله يكون بالبنان) بالباء الموحدة والنون ومقتضى كلامه ان مسئلة الثمن من قبيل الاقرار بالبنان والظاهر انها من قبيل الاقرار باللسان بدليل قوله كتب ادم يكتب انتهى حلي (قوله خط اقرارى) اي الخط الدال على اقرارى فالاصافة من اضافة الدال الى المدلول والدلالة التزامية (قوله عدم اعتبار مشابهة الخطين) هو الصحيح فاذا ادى عليه حقا واظهر خط يده فاستكتب فكتب فاذا الخط يشبه الخط لا يتقضى عليه وقال بعضهم يقتضى به وعليه قارئ الهداية (قوله وجده الباقون) اما لو اقر وا به جميعا فالحكم ظاهر (قوله يلزمه الدين كله) اي في قول اصحابنا منح (قوله دفعا للضرر) اي من المقرئ لانه انما اقر بما يتعلق بكل التركة (قوله مع آخر) اي مع شاهد آخر (قوله وهذا) اي بقبول شهادة المقر مع آخره على الميت (قوله مجبردا اقراره) اذ لو اقر ولزمه جميع المال ثم شهد مع آخر وقبلت شهادته لزمه بقدر حصته فيكون في شهادته دفع معزم من نفسه والشهادة كذلك لا تقبل فقولها دليل ان اقراره الاول لا يعتبر ولا يلزمه به دين وهو مشكل فان اقرار الانسان حجة في حق نفسه والاعتناء فيه ظهر لامتدت ولو جعل هذا الفرع مخرجا على قول القبيح لكان ظاهرا لانه لم يدفع بهذه الشهادة مغرم ما من نفسه (قوله فاتحفظ هذه الزيادة) وهي كون الاقرار غير ملزم الا بالقضاء (قوله اشهد على الف في مجلس الخ) هذه المسئلة على وجوه لانه اما ان يضيف اقراره الى سبب اول والاو اما ان يكون السبب متحدا او مختلفا فان اضاف الى سبب واحد بان قال له على القدر درهم ثمن هذا العبد ثم اقر بعد ذلك في ذلك المجلس او مجلس آخر ان اقر على القدر درهم ثمن هذا العبد والعبد واحد لا يلزم الامال واحد على كل حال في قولهم جميعا وان كان السبب مختلفا بان قال فلان على الف درهم ثمن هذه الحارية ثم قال فلان على الف درهم ثمن هذا العبد يلزمه المالان في قولهم اقر بذلك في موطن ارضه وموطنه والثاني اما ان يكتب به صكا على نفسه فان كان الصك واحدا لزمه مال واحد وان كان كتب صكين واقر بهذا ثم لزمه المالان ونزل اختلافهما بمرلة اختلاف السبب وان لم يكتب صكا لكنه اقر مطلقا فان تعدد الاقرار والاو عند غير القاضى والثاني عنده لزمه مال واحد وكذا لو كان كل عند القاضى لكن في مجلسين فادعى الطالب مالين والمطلوب يقول انه واحد فالتقول قول المطلوب وان تعدد الاقرار عند غير القاضى فان شهد على كل اقرار فردا فاما مال واحد

(وان غصبه بالانفسور كهيئة اوبع او اقرض
اوابهم الاقرار) ولم يبين سببا (قوله انما) وحمل محمد
الميهم على السبب الصالح فيه قالت الثلاثة (ن)
اما (الاقرار للرضيع) فانه (صحيح وان بين)
المقر (سببا صريحا منه حقيقة كالاقرارين)
او ثمن مبيع لان هذا المقر يحل ثبوت الدين
لاصغير في الجملة انشاء (اقر بشرط الخيار)
ثلاثة ايام (لزمه بلا خيار) لان الاقرار اخبر
فلا يقبل الخيار (وان وصية) (صدقه المقر له)
في الخيار لم يعتبر تصدقه (الا اذا اقر بعقد)
بيع (وقع بالخيار) (الا ان يكذب المقر له)
صدقه او برهن هذا قال (الا ان يكذب بدى
فلا يصح لانه منكر والقول له) (كقوله بدى
سبب كفاية على انه بالخيار في صدقه لان الكفالة
مطوية) (او قصيره فانه يصح اذا صدقه لا تقبل
عقد ايضا بخلاف ما مر) لانها افعال حكما
الخيار رقيق (الا ان يكتب بالبنان فلا يقبل
قوله كما يكون باللسان يكون بالبنان او يكتب
للسكان ان يكتب خط اقرارى صحيح كتاب لم يكتب
بيع دلوى او اطلاق امر اقرى صدق وقود ثمانية
وحمل الصك ان يشهد ادم اقراره بالدين (المدعى به على
وقد منا في الشهادة اقر بالدين) (الدين كله)
الخطين (احد الباقون) (يلزمه) الدين جميع
مورثه وجده الباقون (برهان وشرح مجمع
يعنى ان وفي ما ررجه به برهان بالدين كان على
لو شهد هذا المقر مع آخر ان الدين كان نصيبه
المستقبلت وبهذا علم انه لا يعمل الدين في نصيبه
مجرد اقراره بل بقضاء القاضى عليه باقراره
فاتحفظ هذه الزيادة درر (اشهد على الف
في مجلسين واشهد بدى في مجلس آخر)

لان الرجوع فيها بانتهى (قوله بفن القصد الصدر) كنه في طوائف الانساني (قوله او مساو له) فهو نسائي
طوائف الازواج او عبيدي احرار الاماليكي قال في العناية وتحقيق ذلك ان الاستثناء اذا وقع بغير اللفظ
الاول امكن جعله تكليفا بالحق في بعد انشائها لانه انما صلا كذا ضرورة عدم ملكه فيما سواه لانه يرجع
الى اللفظ قبل النظر في غير المساوي الى ذات اللفظ امكن ان يجعل المستثنى بعض ما سواه الصدر والامتناع
من خارج بخلاف ما اذا كان ذلك بعين اللفظ فانه لم يجعل تكليفا بالباقي بعد انشائها انتهى منع (قوله اذا الشرط
ايها البقاء) اي بحسب صورة الاظهر لان الاستثناء نصرف لفظي فلا يضر له مال المعنى افاده المصنف (قوله
ويكون المستثنى القية استعسانا) عندهما والقياس ان لا يصح وهو قول محمد وزفر لان الاستثناء انما يخرج بعض
ما سواه صدر الكلام على معنى انه لو لا الاستثناء لكان داخل تحت الصدر وهو لا يتصور في خلاف الجنس
(قوله ثبوت في الذمة) اي للذات كوراث لانها قدرات وهي جنس واحد معنى وان كانت اجناسا صورة
لانها ثبتت في الذمة ثمة اما الذين والدرهم اذا استثنيا فظاهر وكذا غيرهما من المكيلات والموزونات لان
الكيل والوزن مبيح باعيانها فمن بارصافهما حتى لو عينا تعلق العقد باعيانها ولو رخصا ولم يعينا صار
حكمهما كحكم التميز فكانت في حكم اثبوت في الذمة كجنس واحد معنى فالاستثناء فيها تكلم بالباقي معنى
لا صورة كنه فثبت لك في ذوق كذا الا كذا اي الاقية كذا ولو امتثنى غير المقدرات من المقدرات لا يصح
قياسا واستعسانا كما اذا قال فلان على ما تدرهم الا فبالان ماله غير معلومة لكونه متفاوتا في نفسه فيكون
استثناء المجهول من المعلوم فيفسد فلا ينافي ما ياتي ولان الثوب لا يجنس الدرهم لا صورة ولا وجود في الذمة
وتمايه في الاتقان (قوله لا استغراقه بغير المساوي) اي وهو يوهب البقاء وايها البقاء كاف (قوله فيصور) الظاهر
ان في المسئلة روايتين مبينتين على ان الدرهم والذات يبرهن واحد او جنس اذ حلي (قوله على الاصح) لانه
ذكر كلمة الشك في الاستثناء فثبتت اقلها ما في رواية ابي حفص يلزمه تسع مائة لان الشك في الاستثناء يوجب
الشك في الاقرار فكانه قال على تسع مائة او تسع مائة وخمسون قالوا والاول اصح لان الشك حصل في الاستثناء
ظاهر انتهى كما في صحيح قاضي خان في شرح الزيارات رواية ابي حفص وهو الموافق لقواعد المذهب كافي الرمز
حموي والاول رواية ابي سليمان (قوله الاشياء) لان استثناء الشيء استثناء الاقل عرفا فوجب النصف وزيادة
درهم قد استثنى الاقل انتهى شلي (قوله فيحكم بخروج الاقل) وتفه في القلة بالنسبة من النصف بدرهم (قوله
او فلان) فيبطل ولو قال فلان شئت لانه علق اقراره بمشقة من لا تعلم مشقته كالحل (قوله او علقه بشرط
لا يوجب الملك شلي قال في المختار وكذا ان علق اقراره بمشقة من لا تعلم مشقته كالحل (قوله او علقه بشرط
على شرط) قال في المنع وكذا كل اقرار علق بشرط على شرط ولم يتضمن دعوى اجل كان حلفت فلك ما ادعيت
به وان تضمن دعوى اجل كاذبا جاز اس الشرفك على كذا الزمة للعالم ويستخلف المقر له في الاجل ومن التعليق
المبطل له على انه الان يدور في غير ذلك اراي غيره وكذا لو قال فيما علم او قال انما واعي ان له كذا فيما علم
فلا يلزم به شيء اه ملخصا او قال على التبع في شهادة فلان او عمله لانه في معنى الشرط بخلاف ما لو قال ذلك بالياء
لانها للاصاق ولو قال وجدت في كذا اي دقري انه على كذا فهو باطل وقال جماعة من ائمة بلخ انه يلزمه لانه
لا يكتب في دفتره الا ما عليه للناس ميانة عن النسيان والبناء على العادة الظاهرة ففعل هذا الرجل البيان وجدته
في باد كاري بخطي او كتبت في باد كاري يدي ان فلان على التبع درهم كان اقرارا يلزم وفي اللوالبية ولو قال
في ذكرى اوبكتاني (رسمه انتهى حموي وقد تقدم ذلك ببسوطا وان موضوع الكلام فيما عليه لا فيما له وتصوير
الاقرار بما عليه في كتابه وما ذكره اقال الحموي ولا يفرق بين قوله في كذا وفي كتاب فلان نقله عن اللوالبية
قال العلامة المقدسي في الرمز وانت خبير بان كتاب فلان غير مأمون عليه من التغير بخلاف كتاب المقر انتهى
وهذا يفيد انه لا يعمل باقراره بما عليه الا اذا كان بكتابه وانه لا يعمل بكتابه ماله على الناس لانه اثبات حق
على غيره بمجرد كتاب المدعي ولا نظيره في الشريعة فالاعتناء يلزمه بمجرد ذلك ضلال مبين (قوله كان مت فانه
يغزو) تبع فيه المصنف وهو تبع صاحب البصر قال الحموي نقلنا عن الشارح ولو قال انما واعي ان له على القضا
ان مت فهو عليه ملات اعاش وائس هذا تعاقبا لان موته مكائن لا محالة ومراعاة ان يشهدهم لتبرأ ذمته
ويشهدوا بعد موته ان جحد الورثة فترجمه الى تأكيد الاقرار انتهى ومنه يعلم ان قوله في البصر وان بشرط كاذر

لان استثناء الكل ليس رجوع بل هو استثناء
قاسده هو الصحيح بوجهة وهذا (ان كان)
الاستثناء (بمعنى لفظ الصدر او مساو له) كباقي
(وان بغيره) كدراشدا) وبذلك فاني طوائف
اولا سائلا والاذنيب وعمره وند (وهو الكل
والثاني الاستثناء وكذا ثبت على زيد الا انما
صحيح) الاستثناء فلا يستحق شيئا اذا شرط اياهم
والثالث ان لا يثبت حتى لو طلقها سائلا الاربع
مع وقوع ثقتان (كاصح استثناء الكيل والوزن
والعدد الذي لا يتفاوت آحاده كالقايوس
والجوز من الدراهم والذات يبرهن يكون المستثنى
القية) استعسانا (القيمة) بخلاف (جميع
كالجنين) وان استغراقه بغير المساوي (لا يستغراقه
ما آتوه) لا استغراقه درهم لا استغراقه
على (دينار الامانة درهم لا استغراقه
مال ساوي) فيبطل لانه استثناء الكل يجوز كن
في الجوهره وغيره على ما تدرهم فيصور
ذات يبرهن مائة او اكثر لا يلزمه شيء فيصور
(واذا استثنى عددين فيهما مائة درهم الامانة)
الاقل بخلاف جملة على القضا يلزمه تسع مائة
درهم (او خمسين) درهم (واذا كان المستثنى
وخمسون على الاصح بغيره على مائة درهم
بجهولا ثبت الا كذا جملة على مائة درهم
الاشياء او الاقل (او الاقل) فيخرج فيخرج
وتحسبون) لو وقع الشك في المخرج فيخرج
الاقل (ولو حصل اقراره بان ثمة الله) او وزن
او علقه بشرط على شرط لا يثبت ان كان مت
فانه يثبت (بطل اقراره)

هذا هو الذي يوجب هذا البيع وكنت زيادة أحد الشئين جارا لآخر ولا يجر هذا التعليل
 اليه اذا لم يجر هذا التعليل (قوله ولو قال على زورا او باطلا) اي هو على حال كونه زورا او باطلا
 او من جهة ذلك فهو مضمون على الحال او التخيير (قوله اي ان يملك الخ) قال الشرح في التذنيب آخر
 التصرف هو ان يظهر افعدا او هما لا يريد ان يملكيه الخلف جوده وليس يبيع في الحقيقة بل كالمزول انتهى
 (قوله ان كذبه) اي المشتري البائع (قوله زيف) بيع زيف وصف بالمصدر ثم يجمع على معنى الامة يقال زافت
 الدراهم تزيف زيفا وان والمراد به ما يرد به بيت المال جوى (قوله ولم يذكر السب) كمن يبيع او يغصب
 او دعيه (قوله على الاصح) اي اجماعا وقيل على الخلاف الا ان (قوله وهو زيف مثلا) اي او يهرجعه وهي التي
 يرد بها التجار ولا يرد بها غيرهم جوى (قوله لم يصدق مطلقا) اي عنده وقال لا يصدق ان وصل (قوله صدق مطلقا)
 لان الغصب لا يقتضي السلامة لان الغاصب يغصب ما يصادف والمودع يودع ما عنده فلا يقتضي السلامة
 وانما صدق فيه ما عصى ولا لان الزيف والتزوير نوع من الدراهم وفيه يقبل مفعولا اقاده المصنف (قوله
 لا يجراداهم مجازا) فكان هذا من باب التغيير فلا يصح مفعولا (قوله وصدق جيبته في غصبته اذا دعي)
 لان الغصب والوديعة لا يقتضيان وصف السلامة كما تقدم (قوله مثلا) اي اذ قرنا (قوله اي الدراهم الخ) اي
 ان كل عشرة من دراهم هذا الالف وزن مجسمة اقيل لا وزن نسبية منها (قوله لا يوصف كان يافة) فلذا لم يصح
 له على الف من ثمن متاع الا انما زيف فهو كالمزول قال وهو زيف (قوله وهو سبب الضمان) قال صلى الله عليه
 وسلم على اليد ما اخذت حتى ترد اي ثم بعد اقراره بالاخذ اذنى ما يوجب اقراره وهو الاذن بالاخذ والاخر ينكر
 فكان القول له جيبته فان نكل عنه لا يلزم اما لو قال له بعد قوله اخذتها وديعة بل اخذتها اقرضا يكون القول
 للمقر لانها تصادقا على ان الاخذ حصل بالاذن وهو لا يوجب الضمان ثم ان المالك يدعى عقد القرض والمقر
 ينكره قاله ولو قال اخذتها يباع بعد قوله ما تقدم اقاده المصنف (قوله لا نكار الضمان) قال المصنف
 لا لم يقر بسبب الضمان بل اقر بالاعمال وهو فعلي المقر له فلا يكون مقررا على نفسه بسبب الضمان والمقر له يدعى
 عليه سبب الضمان وهو ينكر والقول قول المنكر له (قوله لا اقراره باليد ثم بالاخذ منه) اي ثم ادعى الاستحقاق
 بعد فلا يصدق بلا برهان (قوله استصفا) هو قوله وقال القول للمقر له باليد لا اقراره باليد ثم ادعى عليه
 الاستحقاق فيقبل اقراره دون دعواه عليه فيجب الرد (قوله لان اليد في الاجارة ضرورية) قال في المنع وجه
 الاستصفا ان اليد في الاجارة تثبت ضرورة استيفاء المعقود عليه وهو المشافع فلا يصح كون اقراره باليد
 مقبولا فلا يظهر في حق الاستحقاق على المقر اذا المقر في الاجارة والاعارة اقر يده ثابتة من جهة فيكون القول
 قوله في كفيته وهذا بخلاف الوديعة والقرض لان اليد فيها مقصودة فيكون اقراره بها اقرارا لله باليد اه
 بنصرف (قوله وعلى المقر الف مثل الثاني) لان الاقرار يصح للذول وقوله لا بل وديعة فلا نضراب عنه ورجوع
 فلا يقبل قوله في حق الاول ويجب عليه ضمان مثلهما لثاني لانه اقر له بها وقد اقرها عليه باقراره بها للذول
 فيضمن له منع (قوله بخلافه هي لفلان الخ) لانه اقر للذول ثم رجع ولهد بها لثاني ورجوعه لا يصح وشهادته
 لا تقبل انتهى منع (قوله لزمه ايضا) لثاني الف لانه اقر له بشئ تقبله الذمة بان كان دين او قرضا وهي تقبل
 حقوقا شتى (قوله وعليه لثاني مثلهما) لما تقدم في الوديعة (قوله ولو كان المقر له واحدا) وقد زاد في احد
 الاقرارين قد راووصفا (قوله او حكمه) راجع الى المستأين والقياس ان يلزمه المالا ن وبه قال زفر كما اذا اختلف
 جنس المالكين بان يقول فلان الف درهم بل الف دينار فانه يلزمه المالا ن بالاجماع (قوله فهو اقراره) اي للمقر له
 قال في شرح المتن وان تعددت الديون والودائع ولا يصدق المقر لو قال عنيت بعضها انتهى (قوله وحق القبض
 المقر) فياخذ ما ذكر ويدفعه للمقر له قال في شرح المتن ولو جحد المودع ضمن للمقر له اذا تلف (قوله برئ) اي
 اذا اقر المقر انه اذن كذا في شرح المتن (قوله لما امر انه الخ) قال المصنف ولا يخفى ان هذا مخالف لما تقرر في كلام
 الحق من انه ان اضاف الى نفسه لا يكون اقرارا لانه اخبار وقضية الاضافة الى نفسه منافية له فيكون هبة
 فبراعى شرطها والله اعلم انتهى (قوله ولذا قال في الحاوي القدسي) عبارته كما في المنع قال الدين الذي لي على زيد
 فهو وامر ولا يسلطه على القبض لكن قال واسمى في كتاب الدين عارية صح ولو لم يقل هذا لم يصح انتهى
 (قوله فان قال الخ) استغنى عنه انه اذا سلطه على قبضه او قال هذه الجملة صح على انه اقرار وان اتفقا لا يصح

اقرارا

ولو قال على زورا او باطلا لزمه ان كذبه بالقرينة والالا
 بان صدقته (قوله لا يلزم ان يملك الخ) قال في الاقرار بالبيع
 من اي يملك الخ (قوله لا يملك الخ) قال في الاقرار بالبيع
 فلما هو فانه (قوله على هذا التفصيل) ان كذبه لم
 السبع والالا (قوله على هذا التفصيل) ان كذبه لم
 ولم يذكر السبب (قوله على هذا التفصيل) ان كذبه لم
 ولو قال له على الف (قوله على هذا التفصيل) ان كذبه لم
 وهي زيف مثلا لم يصدق مطلقا لانه زيف
 ولو قال (من غصب او دعيه) وصل ام فصل (قوله
 او يهرجعه صدق مطلقا) فان وصل صدق وان
 قال شئ في اقراره مجازا (قوله صدق جيبته
 فصل لا لانها دراهم مجازا (قوله صدق جيبته
 في غصبته) او اودعني (قوله على الف) ولو من
 ولا يثبت (قوله صدق جيبته) (قوله صدق جيبته)
 ثمن متاع مثلا (قوله الا انه ينقص كذا) (قوله صدق جيبته)
 وكان خمسة لا وزن نسبية (قوله استصفا) (قوله صدق جيبته)
 بلا ضرورة (قوله صدق جيبته) (قوله صدق جيبته)
 لا الوصف كان يافة (قوله صدق جيبته) (قوله صدق جيبته)
 منك انما وديعة غصب (قوله صدق جيبته) (قوله صدق جيبته)
 وقال الاخر بل (قوله صدق جيبته) (قوله صدق جيبته)
 لا اقراره بالاخذ وهو غصب الضمان (قوله صدق جيبته)
 انت (قوله صدق جيبته) (قوله صدق جيبته)
 غصبته (قوله صدق جيبته) (قوله صدق جيبته)
 الضمان (قوله صدق جيبته) (قوله صدق جيبته)
 عندك فخذ (قوله صدق جيبته) (قوله صدق جيبته)
 اخذ المقر له (قوله صدق جيبته) (قوله صدق جيبته)
 ثم لا اخذ منه وهو سبب الضمان (قوله صدق جيبته)
 قال آبرن (قوله صدق جيبته) (قوله صدق جيبته)
 مركبة او اربعة (قوله صدق جيبته) (قوله صدق جيبته)
 ورده او اربعة (قوله صدق جيبته) (قوله صدق جيبته)
 منه وقال فلان بل ذلك في القول المقر استصفا
 لان اليد في الاجارة ضرورية بخلاف الوديعة

اقراراً اي بل هبة (قوله فتأمل عند الفتوى) العبرة لما في عامة كتب المذهب وفي شرح العلامة عبد البر
وقالوا اذا اضاف المال الى نفسه بان قال عبدي هذا افلان يكون هبة على كل حال وان لم يصف الى نفسه
بان قال هذا المال افلان يكون اقراراً انتهى وهذه المسئلة ذكرها ابن وهبان حيث قال
ومن قال ديني فلان اصح دفعه * الى اذا اذ احيى التصادق يذكّر

قال شارحها عبد البر مثلة البيت من التهمة وغيرها قال المقر له بالدين اذا اقران الدين له لان وصدة فلان صح
وحق القبض الاول دون الثاني لكن مع هذا لو ادى الى الثاني برئ وجعل الاول كالوكيل والثاني كالموكل
انتهى وظاهره انه يكون افلان بمجرد التصديق وان لم يقل اسعى عابدية ولم يسلط المقر له على قبضه فكان هذا
التصادق مقيداً بملك المقر له وكان للمقر كالموكل عن المقر له وان حمل ما في الحاشي على ان المقر له كان سائلاً
ومستلماً البيت فيما اذا وجد منه تصديق حصل التوافق وبزال التناق والاضطراب والله تعالى اعلم بالصواب
واستغفر الله العظيم

باب اقرار المريض

اقرار المريض بيمين ياب على حدة لا ختمه صامه باحكام ليست للصحيح واخره لان المرض بعد الصحة انتهى مع
(قوله وحده مرقى طلاق المريض) قال ابو الليث هو ان لا يقدر ان يصلي فاعلموا هذا احب وبه تأخذ فكذا
في الجوهره وذكر الشرح في الطلاق ان الصحيح ان يمين يقر من قضاء حوائجهم خارج البيت فهو مريض
وان امكنه القيام بها فيه انتهى سري الدين وعليه لو اقر في مرض لا بهذه الصفة ومات فيه فانه يكون اقراراً صحة
(قوله وسعي في الوصايا) حيث قال المؤلف هناك قيل مرض الموت ان لا يخرج لحواليج نفسه وعليه اعتمد
في التعبير بزيادة واختار ان ما كان الغالب منه الموت وان لم يكن صاحب فرائض فهو مستثنى عن هبة الذخيرة
(قوله لا يجني الخ) المراد من الاجنبي من لم يكن وارثاً وان كان ابن ابنة (قوله بآخر عمر) وهو ما روي عنه انه قال
اذا اقر المريض بدين جاز ذلك عليه في جميع تركته والاخرى مثله كالتبر لانه من المقدرات فيصل على انه سمع
من النبي صلى الله عليه وسلم لم يتركه القياس وهو ان لا ينفذ الا من الثلث لان الشرع قصر تصرفه على الثلث
وعاق حتى الورثة بالثلثين فكذا اقراره المصنف قال الاتصاف الذي في مبسوط خواهر زاده وهو الذي
في الاصل عن ابن عمر (قوله الا اذا علم تملكه لهما في مرضه) اي فيكون اقراره تملكاً له والتعليق في المرض وصية
وهو معنى ما افاده الحموي ان اقراره بالعين للاجنبي صحيح ان كان اقراره حكاية وان كان بطريق الابتداء يصح
من الثلث كما في فصول العمادي وقد سئل العلامة المقدسي عن المراد بالحكاية والابتداء فاجاب بان المراد
بالابتداء ما يكون صورته صورة اقرار وهو في الحقيقة ابتداء تملك بان يعلم بوجه من الوجوه ان ذلك الذي
اقر به ملكه وانما قصد اخراجه في صورة الاقرار حتى لا يكون في ذلك منع ظاهره على المقر كما يقع ان الانسان
يريد ان يصدق على قصير ولكنه يعرض عنه بين الناس واذا اخلا به تصدق عليه كيلا يحسد على ذلك من الورثة
فيحصل منهم ابتداء في الجملة بوجه ما واما الحكاية فهي على حقيقة الاقرار انتهى وقول المقدسي بان يعلم الخ فيصير
الاطلاق ان التقييد من المؤلف بقوله في مرضه اتصاف (قوله واخر الارث عنه) لان قضاء الدين من الحوائج
الاصيلة لان فيه تفريغ ذمته ورفع الحائل بينه وبين الجنة فيقدم على حق الورثة (قوله مطلقاً) سواء علم
بيئته او لم يعلم بالاقرار سوى وسواء كان وارثاً ام لا بعين او بدين (قوله وما لزمه في مرضه بسبب معروف)
انما ساوى ما قبله لانه لما علم سببه انتفت التهمة عن الاقرار فخرج قال في المبسوط اذا استقرض مالا في مرضه
وعاين الشهود دفع المقرض المال الى المستقرض واشترى شيئاً بالثمن وعاين الشهود قبض المبيع او تزوج
امرأة بجهرمثلها واستاجر شيئاً بمعاينة الشهود فان هذه الديون تكون مساوية لديون الصحة وذلك لانها
وجبت باسباب معلومة لا امر دلها لانه بالقرض والشرأ لم يقوت على غرماء الصحة شيئاً لانه يريد في التركة
مقدار الدين الذي تعلق بها ومضى لم يتعرض لحقوقهم بالابطال تفهيم مطلقاً انتهى شلبي وفي التعليل الثاني نظر
لاحتمال استهلاك ما اقترضه او ما اشتراه (قوله او بمعاينة قاض) لعل هذا مبني على ان القاضي يقضي بعلمه
وهو مرجوح (قوله قدم على ما اقر به في مرضه) حتى لو اقر من عليه دين في صحته في مرضه لا يجني بدين
او عين مضمونة او امانة بان قال مضاربة او ودعة او غصب بدين الصحة ولا يصح اقراره في حق غرماء الصحة

(هذا الالف ودعة فلان لا بل ودعة فلان
بجلا في هي افلان لا بل افلان) الف (مثلة الثاني
حيث لا يجب عليه الثاني نهي) لانه لم يقر
بايداعه وهذا (اذا كانت معيته وان كانت غير
معينة لانه ايضا كفولة نصبت فلاناً ما مائة درهم
ومائة دينار وكان بعينه على الاول وعليه
منهما كله وان كانت بعينه على الاول واحداً يوزنه
الثاني مثلاً ولو صح كان المقر له واحداً الف
اكثرهما قدر افضاهما وصفاً) فقوله الف
او عكسه (ولو قال الدين عند فلان) هي (افلان
افلان او ودعة التي عند فلان) لكن (لو سلم
فهو وامرأته وحق القبض للمقرض) لان
الى المقر له برئ خلاصة لكنه يخالف لما سأل
ان اضاف نفسه كان هبة فيلزم التسليم ولذا
قال في الحاوي القدسي ولو لم يسلط على القبض
فان قال واسمى في كتاب الدين عارية صح وان لم
وتله ليصح قال المصنف وهو المذكور في عامة
المعتبرات خلافاً للامنة فتأمل عند الفتوى
(باب اقرار المريض)
يعني مرض الموت وحده مرقى طلاق المريض فافند
وسعي في الوصايا (اقراره بدين لا يجني فافند
من كل ماله) بآخر عمر ولو بعين فكذا ذلك الا اذا علم
تملكه لهما في مرضه فينصب بالاثبات كره المصنف
في معيته فله نظر (واخر الارث عنه ودين الصحة)
مطلقاً (وما لزمه في مرضه بسبب معروف) بيئته
او بمعاينة قاض (قدم على ما اقر به في مرضه مائة

ذلك الوارث في مرض الموت وما استبدله المصنف بمفروض في اقراره بضعفة النبي في دين لاني عين والدين وصف
قائم بالذمة وانما يصير ما لا باعتبار قبضة انتهى وقول المصنف وليس هذا من قبيل الاقرار بالوارث فيه نظر (قوله
فاغتنم هذا التصريح) قد علمت ما فيه وان الاعتماد على ما في عامة المعثورات (قوله اومع اجنبي) سواء تصادقا
في الشركة او تكاذبا واجازه محمد للاجنبي بقدر حظه اذا تكاذبا في الشركة او اوانه كسر الاجنبي الشركة
انتهى حوى (قوله بعين) قيس على الدين المذكور في الحديث ومن قال العين ان يقر المريض بان هذه العين
وديمة وارتى او عارته او غصبها او هبتها منه (قوله بطل) اي على تقدير عدم الاجازة والا فهو موقوف
انتهى منع لكنه لو طلب سلم اليه ثم ان مات برده لاحتمال صحة الاقرار بالتصاق صحة المريض انتهى حوى عن الرمز
(قوله ولنا حديث الخ) رواه الدارقطني لكن قال في المبسوط ان الزيادة شاذة انتهى (قوله الا ان يصدقه بقية
الورثة) فاذا صدقوه في اقراره حال حياته المقر لا يحتج الى تصديق آخر بعد الموت بخلاف الوصية بملازاد على
الثالث فانه لا يتعد الا باجازة الورثة بعد موت الموصي اقاده الهامدي (قوله واوصى لزوجته الخ) حكم المسئلة
صحيح في ذاته قال الشرنبلالي وهي مذكورة في كتاب القضاء من فرائض العتاي الا انه لا يوافق مسئلة المصنف
لان موضوعها الاقرار بالاجلا حظة ان هذا الاقرار يكون وصية ويؤخذ من التقييد بقول المصنف
الا ان يصدقه انه يصح الاقرار ان لم يكن وارث آخر وحرره (قوله واما غيرهما) اي ولو كان ذارحتم اقاده
الشرنبلالي (قوله فرضا اوردنا) المناسب زيادة او تعميما (قوله اقر بوقف الخ) هذا كلام مجمل يحتاج الى
بيان ذكر الشارح العلامة عبد البر عن الحسانية رجل اقر في مرضه بارض في يده انها وقف ان اقر بوقف
من قبل نفسه كان من الثلث كما لو اقر المريض بعقده وان من جهة غيره ان صدقه ذلك الغير او ورثته
جاز في الكل وان لم يكن له من غير فهو من الثلث وفي نسبة المقتضى مثله وسواء استند الوقت الى حال الصحة
او لم يستند فهو من الثلث الا ان يجيز الورثة او يصدقوه في الاسناد الى الصحة ولو كان المسند اليه محمولا او مرفوعا
ولم يصدق ولم يكذب او مات ولا وارث له الايت المال وفرع عليه صاحب القوائد انه لا يعتبر تصديق السلطان
او من الوارث شرط في كونه من جميع المال وفرع عليه صاحب القوائد انه لا يعتبر تصديق السلطان
فيما اذا لم يكن له وارث الايت المال وهذا منقول من كلام شيخنا وان قاله الطرسوسي تفقها انتهى بتصرف
وفي شرح الشرنبلالي وان اجاز ورثته او صدقوه فهو من جميع المال لانه مظهر باقراره لا مقتضى فلو لم يكن
للغير وارث قال المصنف لا يعتبر تصديق السلطان كذا اطلقه قلت وهذا في الوقت لا على جهة عامة ظاهر
لتضمنه اقراره على غيره وابطال حق العامة واما الوقت على جهة عامة فيصح تصديق السلطان كانشائه
لمائة دم من صحة وقف السلطان شيئا من بيت المال على جهة عامة ثم لا يجزى ان المقر اذ لم يستد له غيره ولم يكن له
وارث تجوز اجازة السلطان ومن له بيت المال كذا في البرازية ولنا فيه رسالة ولا يعمل بما فهمه الطرسوسي
كما نقله المصنف عنه من انه يكون من الثلث مع عدم اعتبار تصديق السلطان انه نافذ من كل المال (قوله
فلو على جهة عامة) كبناء القنطرة والتغور اهلبي (قوله صح تصديق السلطان) لان له ان يفعل ذلك من بيت
المال (قوله وكذا الوقت) اي انشأ وقتا في مرض موته ولا وارث له على جهة عامة فانه ينفذ من الجميع تصديق
السلطان (قوله خلافا لما زعمه الطرسوسي) اي من انه لا يعتبر فيه تصديق السلطان ويكون من الثلث كما يؤخذ
من عبارة العلامة عبد البر السابقة (قوله او غصبه) بان اقراره قبض ما غصبه وارثه منه (قوله وبمؤذلك)
كأن يقرانه قبض المبيع فاسد امنه او انه رجع فيما وهبه له من صاحب حوى (قوله لا يصح) جعل الوصية
في المصنف شرطية واجاب عنها (قوله لو وقوعه اولاه) ملكا في العبد والمكاتب اذا تجز وحقوقه اذ لم يجز نفسه
(قوله ولو وقع له) اي اذ كرم من الاقرار (قوله لعدم مرض الموت) فلم يتعلق به حق الورثة (قوله وورثة المقر له من
ورثة المريض) صورته اقر لابن ابنه ثم مات ابن الابن من ابيه ثم مات المقر من ذلك الابن فقط او ابني احدهما
والد المقر له (قوله جاز اقراره) عند ابني يوسف آخر او محمد لزوجته من كونه وارثا حوى (قوله بوديعة مستهلكة)
اي معلومة لعدم التهمة ولو كذب بناء ومات وجب الضمان من ماله لانه مات مجبلا وعليه بينة فلا فائدة في تكذيبه
ولو كانت الوديعة غير معروفة لا يقبل اقراره باستهلاكها الا ان يصدقه بقية الورثة انتهى تبين (قوله والحاصل
الخ) فيه مخالفة للاشبهه ونصم باواما مجرد الاقرار بالوارث فوقوف على الاجازة سواء كان بعين او دين او قبض

قائلا فاغتنم هذا التصريح فانه من مفردات كتابي
(وان اقر المريض لوارثه) خلافا للشافعي ولنا حديث
بعين او دين (بطل) لا يوارث ولا اقراره بدين (الا ان يصدقه)
لا وصية لوارث ولا يورث وارث آخر وادعي
قبض (الورثة) فلو لم يكن وارث آخر وادعي
زوجته او هي له تحت الوصية واما غيرهما
فثبت الكل وفي شرحه للوهبانية اقر بوقف
شريلانية وفي شرحه للوهبانية اقر بوقف
ولا وارث له فلو على جهة عامة صح تصديق
السلطان او ثابته وكذا الوقت خلافا لما زعمه
الطرسوسي فليقتض (ولو) كان ذلك (اقرارا
بقبض دينه) او غصبه او ورثته او سكا به
(عليه) اي على وارثه او عبد وارثه او سكا به
لا يصح لو وقوعه لولاه ولو وقع ثم برى ثم مات جاز
كل ذلك لعدم مرض الموت واختيار ولومات
المقر له ثم المريض وورثة المقر له من وريته
المريض بنظر اقراره كما اقراره لاجنبي له
وسيجزى من الصيرفة (بخلاف اقراره له)
اي لوارثه (بوديعة مستهلكة) فانه جاز
وصورته ان يقول كانت خدي وديعة لهذا
الوارث فاستهلكتها جوهرة والحاصل ان الاقرار
لوارث موقوف الا في ثلاث مذكورة
في الاشياء منها اقراره بالامانات كلها ومنها
التي كلاً حق في قبل ايجبا وامي وهذه الحليلة
في ابن آء المريض وارثه ومنه هذا النبي العلاني
ملك ايجبا وامي كان خدي حارية وهذا حيث
لا صيرته وتماه فيها فليقتض فانه مهم (اقر فيه)
اي في مرض موته (لوارثه بركة) بزيادة وفي الفنية
الى الوارث فاذا مات بركة بزيادة وانما تنتقض بعد الموت
تصرفات المريض فاذا مات بركة بزيادة وانما تنتقض بعد الموت
(والعبد كونه وارثا وقت الموت لا وقت الاقرار لعدم
فلو اقر لا خبه مثلاً ثم ولله صح الاقرار لعدم
ارثه (الا اذا صار وارثا) وقت الموت

منه او ابراما الا في ثلاث اوقاف بالطلاق وديعته المعروفة او اقر بقبض ما كان عنده وديعة اربقبض ما قبضه
الوارث بالوكالة من مدونه كذا في تلخيص الجامع ونحوه ان يلحق بالثانية اقراره بالامانات كلها ولو حال الشركه
او العارية والمعنى في الكل انه ليس فيه اشارة لبعض فاعتنم هذا التصريح فانه من مفردات هذا الكتاب انتهى
(قوله اقراره بالامانات) اي بقبض الامانات التي عند وارثه وهو وان يحسنه صاحب الاشياء الخاها بالوديعة
فقد ذكر ذلك نصا في المحيط ومثله في كل المسالك (قوله وهذه الحيلة) اي قوله لاحق لي قبله (قوله ومنه) الاولى
ومنها كما قال في سابقه (قوله هذا) ليس من اقدم ما فيه وانه مخالف اعامة المعتبرات (قوله وهذا حيث
لا قرينة) لم يذكر ذلك في الاشياء اصلا وحيث كان هذا اقرارا بربعين لوارث وانه لا يصح فلا حاجة الى هذا التقييد
(قوله يؤمر في الحال بتسليمه) لاحتمال صحة هذا الاقرار بصحة من هذا المرض (قوله برده) اي ان كان له وارث
غيره ولم يردقه (قوله تصرفات المريض نافذة) لما تقدم من احتمال صحته (قوله وانما ينقض) اي التصرف
الماخوذ من التصرفات وهذا في تصرف ينقض اما لا ينقض كالتكاح فالامر فيه ظاهر وفي نسخة بالثناء وفي
نسخة تنقض (قوله والعبرة بكونه وارثا الخ) قال المصنف في شرحه اعلم ان الاقرار لا يخلو اما ان يكون المقر له
وارثا وقت الاقرار ون الموت او عكسه لولوا فخيرهما ولم يكن وارثا فخيرهما فالاول كان اقرارا لغيره مثلاً ثم ولده
يصح الاقرار اعدم كونه وارثا وقت الموت والثاني يتقرر ان كان وارثا عند الموت بسبب كان قائما عند الاقرار
بان اقرارا لغيره وله ابن ثم مات الابن قبل الاب لا يصح اقراره وان صار وارثا بسبب جديد كالتزويج وعقد الموالاته
جاز على المصنف ان مات هو كان اقرارا لمرثته ثم بانها وانقضت عدتها ثم تزوجها او ولي رجلا فاقوله ثم فسخ
الموالاته ثم عقد لها ثانيا لا يجوز عند الثاني لان المقر منهم في الطلاق وفسخ الموالاته ثم عقد ثانيا وعند محمد يجوز
لان شرط امتناع الاقرار ان يبقى وارثا الى الموت بذلك السبب ولم يبق انتهى بتصرف (قوله بخلاف الهبة)
اظهاره انه لا بد من القبض في الهبة والا فلا اعتبار لها (قوله وتزول عنها وارثا) الظاهر ان قولك للموالاته منها
اتفاق ويحصل كلام المصنف على انه تزول وادنا من كراما اقر به (قوله ولولقر فيه لوارثه) مستدرك بقوله سابقا
او مع اجنبى يعني اودين (قوله وهو من اهل التصديق) بان كان يعبر عن نفسه كباقي (قوله لماسر) من انه اقرار
لوارث عند الموت بسبب قديم كان عند الاقرار (قوله ولولم يثبت) الانسب في التعبير فلو عرف نسبه اركن به
لا يثبت نسبه وصح اقراره ويكون ذلك مفهوم قوله مجهول نسبه وقوله وصدقه فتدبر (قوله لعدم ثبوت
النسب) تكرار لا فائدة فيه (قوله يعني باتنا) اي فالشرط البيهوتة ولو صغيرة اما الرجعية فهي زوجة (قوله
اي في مرض موته) اي ومات اثناء العدة وان مات بعدها صح الاقرار (قوله فلهما الاقل من الارث والدين)
اقيام للتمتع بغير العدة وباب الاقرار كان منددا لبقاء الزوجية فربما تقدم على الطلاق ليصح اقراره لها
زيادة على ارضها ولا تهم في اخذ ما ثبتت انتهى دور (قوله حتى لا يصير شريكة في اعيان التركة) ولو كان
مراثا لكانت فيها (قوله فاذا مضت العدة) اي سواء كان الاقرار قبل مضيا او بعده وانما ظاهر ان مثله
ما اذا اقرها وهي زوجة في مرض موته ثم طلقها وانقضت العدة ثم مات (قوله وان اقر لغيره) لا يفتي
ان قوله سابقا وان اقر لاجنبى الخ مندرجة في هذه شريلاية قال للسيد الحموي وكان الاولى تقديم هذه المسئلة
على قوله ولواقر لاجنبى ثم اقر بينونه لان الشروط الثلاثة هنا معتبرة هنالك ايضا انتهى ابو السعود (قوله
او في بلد هوفيا) او لكتابة الخلاف قال الحموي في شرحه والظاهر ان المراد ببلد هوفيه كما في القنية لا مسقط
رأه كما ذكر البعض لان فيه حرجا انتهى (قوله واللام يحجج لتصدقه) لانه في يد غيره فينزل منزلة البيهوتة من
(قوله وحينئذ) ينبغي حذرها فانه يذكرها في الشرط بلا جواب انتهى حلي (قوله ولولمقر مريضا) لا حاجة
اليه بعد كون السبب باب اقرار المريض انتهى حموي (قوله شارل الغلام الورثة) لان المشاركة في التركة من
ضرورة ثبوت النسب انتهى (قوله فان انت هذه الشروط) اي احدها وهي ثلاثة (قوله يؤخذ المقر الخ) اي
ولا يثبت النسب لانه اذا كان ثابت النسب كان غنيا عن الثبوت من المقر وان كان لا يولد مثله كان مكذبا
ظاهر في النسب وان لم يصدقه لا يثبت لان الحق لا يثبت بدون تصديقه وقوله يؤخذ المقر من حيث
استحقاق المال لا يظهر منه لان هذا في مجرد الاقرار بالنسب لا الاقرار بالمال ايضا وانما يظهر ذلك في المسئلة
السابقة وهي ما اذا اقر لاجنبى ثم ادعى بقرينة فانه ادعى بقرينة هذه الشروط لزمه المال وان كان النسب لا يثبت

ولا يبرأه

(بسبب جديد كالتزويج وعقد الموالاته) فيجوز
ذكره بقوله (فلواقر لها) اي لاجنبية (ثم تزوجها
صحيح بخلاف اقراره لاجنبية) بالسلامة او بموت (وبخلاف
اوابن) اذا اقر له بدين قديم لا جديد (ثم تزوجها
فلا يصح لان ارثه بسبب قديم (والوصية لها) ثم تزوجها
الهبة) لها في مرضه (والوصية عليك بعد الموت وهي
فلا يصح لان الوصية عليك بعد الموت وهي
سبب وارثه (اقر فيه انه كان له على ابنته
المكتبة عشرة دراهم قد استوفيتها وله) اي المقر
(ابن يسكن ذلك مع اقراره) لان الميت ليس
بوارث (فلواقر لاسرته) في مرض موته بدين
ثم مات قبله وترك منها (وارثا) صح الاقرار
ثم مات قبله وترك منها (وارثا) صح الاقرار
(وقيل لا) فانه لا بد من القبض خلافا لمحمد عادية
لوارثه ولا جني بدين لم يصح خلافا لمحمد عادية
(وان اقر لاجنبى) مجهول نسبه (ثم اقر بينونه
وسدقه وهو من اهل التصديق) بدين (بنت نسبه)
مستدرك بقوله (او في بلد هوفيا) اذ ان ثبت (بطل اقراره)
لماسر ولو لم يثبت بان كذبه او عرف نسبه صح
الاقرار لعدم ثبوت النسب ثم يلاية معزيا
التي يصح (ولو اقر لمن طلقها ثانيا) يعني بالاسرار فيه
اي في مرض موته (فلهما الاقل من اقراره بحكم
والدين) ويصح لها ذلك بحكم الاقرار بالتركة
الارث حتى لا يصير شريكة في اعيان التركة
شريلاية (وهذا اذا) كانت في العدة لم تملكها
بغيرها (فان طلقها بلا سؤلها فله المهران
هزمية) وان طلقها بلا سؤلها فله المهران
بالحاق طلقه ولا يصح اقرارها (كبر المشايخ الظهور
له هو طلاقه) وان اقر لغيره ما في السن
من كات الطلاق (وان اقر لغيره ما في السن
النسب في ماله او في بلد هوفيا) فانه يصدق الغلام
بحيث (ولو لم يولد مثله انه ابنه وصدقه كما مر وحينئذ
لومسرا واللام يحجج لتصدقه كما مر) اذا ثبت
(ثبت نسبه ولو المقر) (الورثة) فان اتفقت هذه
الشروط فخذ المهر من حيث استحقاق المال

نقل وتحت المؤلف المذكور قبول غاية ما يلزم على عدم معرفة زوج آخر لها كونه من الزنى مع انه ليس يلزم
وعلى انه من الزنى يلزمها ايضا لان ولد الزنى والعان يرث من جهة الام فقط فلا وجه للتوقف في ذلك انتهى
(قوله ولا بد من تصديق هؤلاء) لان اقرار غيرهم لا يلزمهم لان كلامهم في يد نفسه زبلي (قوله ولو كان المقر له
عبد الغير) اي فادعى انه ابنه او ابوه او انه زوجها او كانت امه فاقرا انها زوجته (قوله وصح التصديق من المقر له)
بنسب او زوجية (قوله والعدة بعد الموت) بهذا علم ان المراد بموت المقر في جانب الزوجية الزوج واذ اصح اقراره
كان له الميراث والمهر ابو السعود (قوله الاتصديق الزوج بعد موته) هو قول الامام وقالوا الحكم فيها كالا على
(قوله لا تقطع النكاح) اي بعلاقته حتى يجوز له ان يتزوج اختها وابيها واما (قوله بخلاف عكسه) اي فان
النكاح لم يقطع بعلاقته (قوله ولو اقر رجل) مثله المرأة لقساده بالحد وابن الابن فانهما في حكم غيرهما
عما فيه تحميل على الغير الا ان يخص كلام الدرر بالاب والابن (قوله لا يبرهان) بيم ما اذا اقامه المقر او المقر له
على المقر عليه وهو من حمل عليه النسب (قوله ومنه اقرار اثنين) اي من ورثة المقر عليه فيستعدي الحكم
الى غيرهما واتما قيد باثنين لان المقر لو كان واحدا اقتصر حكم اقراره عليه اما اقرار ورثة المقر لا يثبت
النسب فانه كتمه بيقه (قوله وكذا لو صدقه المقر عليه) هو من حمل عليه النسب (قوله او الورثة) يعني عنه قوله
ومنه اقرار اثنين ويمكن التفرقة بينهما بان صورة الاولى اقرار اثنين من ورثة المقر عليه فيثبت النسب وصورة
الثانية اقرار المقر وصدقه اثنان من ورثة المقر عليه (قوله وهم من اهل التصديق) بان يكونوا بالغين عاقلين
وتم نصاب الشهادة كما يأتي قريبا ما ينبغي لكن هذا بالنظر لثبوت النسب اما بالنظر لاستحقاق الارث فيستحققه
ولو المصدق امرأة واحدة كانت هي الوارثة فقطع المقر (قوله حتى يلزمه) برفع يلزم لان حتى للتفريع لا للغاية
(قوله لان نسبه لم يثبت) قال في المنع وهذا لانه اقرب شيئين بالنسب وباستحقاق ماله بعده وهو في النسب مقر
على غيره فيرد في استحقاق ماله مقر على نفسه فيقبل عند عدم المزاحم لان ولاية التصرف في ماله عند عدم
الوارث له فيضعه حيث شاء حتى كان له ان يوصي بجميع المال فلذا كان له ان يجعله لهذا المقر له والظاهر ان المقر
يرث المقر له لانه صدقه وهو اقرار ولكنه ينأخر عن الوارث المعلوم (قوله من النفقة) اي اذا كان ذا رحم محرم
من المقر (قوله والحضانة) فيه انه يشترط في لزوم هذا الاحكام تصديق المقر له وهو لا يكون محسونا فإفراد بالحضانة
الضم اليه فيما اذا كان المقر له بنتا بالغة بخصي عليها ولا يقال تظهر في فرع المقر له اذا مات عنه قلنا الظاهر
ان الحضانة كالارث لا تظهر في غير المقر له (قوله ورثته) اي المقر له ويكون مقتصر عليه ولا ينتقل الى فرع المقر له
ولا الى اصله لانه بمنزلة الوصية ابو السعود عن جامع القسولين (قوله والمراد غير الزوجين) اي المراد بالوارث الذي
يمنع المقر له من الارث لانه وصية من وجه لان نسبه لم يثبت ثبت حق الرجوع وارث من وجه حتى لو اوصى
لغيره بما كثر من الثلث لا ينفذ الا باجازه المقر له مادام المقر مصر على اقراره لانه وارث حقيقة (قوله فاجبر
عند الفتوى) الذي ظهر لي ان كلام الزبلي هو الصواب قال الشلبي في الحاشية نقلا عن الاتفاقى الاقرار بنسب
الاخ والم بمنزلة الايصاء بالمال ولهذا الواقف مرضه به وصدقه المقر له ثم انكر المقر النسب ثم اوصى لآخر بجميع
ماله كان المال للموصى له بالجميع ولو لم يوص لاحد كان المال لبيت المال لان رجوعه لما صح بطل الاقرار
اصلا وينبغي لك ان تعرف ان الرجوع عن الاقرار بالنسب انما يصح اذا كان الرجوع قبل ثبوت النسب
كما نحن فيه لان النسب لم يثبت لكونه تحميلا على الغير وليس له ذلك اما اذا ثبت النسب اي بان كان على نفسه
كالولد لا يصح الرجوع بعد ذلك لان النسب لا يحتمل النقص بعد ثبوته انتهى المراد منه وفي الشرح لبلالية عن
الاختبار واذ اصح الاقرار به هؤلاء اي بنحو الولد والوالدين لا يملك المقر الرجوع فيه لان النسب اذا ثبت لا يبطل
بالرجوع وله الرجوع اذا اقر بمن لا يثبت نسبه كقراءة غير الولد لانه وصية معنى انتهى المراد منه وبطل عليه
تعليله بقوله لان نسبه لم يثبت وما ذكرناه عن المنع من قوله لانه اقر بشيئين الخ فقوله ان بالتصديق ثبت النسب
متناقض له وقد اتفقت كلمة في التعليل على ان النسب لم يثبت فالذي تحرر ان الاقرار بالنسب ان لم يكن فيه
تحميل على الغير ووجد التصديق لا يصح الرجوع فيه وان كان فيه تحميل على الغير وصدقه المقر له فله الرجوع
فالكل في مقامين فتدبر (قوله ومن مات ابو الخ) قال في البدائع اذا اقر وارث واحد وارث كمن ترك ابنا فافتر
باخ لا يثبت نسبه عندهما وقال ابو يوسف يثبت وبه اخذ الصكر حتى لانه لما قبل في الميراث قبل في النسب

(ولا بد من تصديق هؤلاء الا في الولد اذا كان
لا يبرهن نفسه) لما مر انه حيث سكتنا
ولو كان المقر له عبد الغير انما تصديق هؤلاء
لان الحق له (وصح التصديق من المقر له بعد
موت المقر) لبقاء النسب والعدة بعد الموت
(الاتصديق الزوج بعده وبنها) مقرة لا تقطع
النكاح بموته ولهذا ليس له ضلها بخلاف
عكسه (ولو اقر رجل) (فبسط) فيه تحميل
(على غيره) لم يقل من غير ولد كما قال (كلا ح والام
لصاده بالحد وابن الابن لا يصح) الاقرار (في حق غيره)
والجد وابن الابن ومنه اقرار اثنين كما مر في باب يثبت
الابريهان ومنه اقرار اثنين كذا لو صدقه المقر عليه
ان نسب فلينظر وصح التصديق (ويصح في حق
او الورثة وهم من اهل المقر) (الاحكام من النفقة
نفسه حتى يلزمه) اي المقر (ادفع عليه) اي على
والحضانة والارث اذا مات عنها فاعليه) فان لم
ذلك الاقرار لان اقراره (وارث غيره مطلقا)
يكن له اي لهذا المقر (لا بعينه) لان نسب
لا يبرهن كذوى الارحام ولا ورثته والا لا
الموالة صبي وفيه (ورثته والا لا)
لم يثبت فلا يرادهم الوارث المعروف قاله ابن السكال
زوجين لان وجودهما غير مانع قاله ابن السكال
ثم المقر اي وان صدقه المقر له كافي البدائع
وجه زبلي ان المنفعة من شروح السراجية
لكن نقل التصديق يثبت النسب فلا ينفع الرجوع
فليجوز عند الفتوى (ومن مات ابو)

وان كان اكثر من واحد باب كاتارجلين ارجلا وامرأتين فصاعدا يثبت النسب باقرارهم بالاجماع لكمال
النصاب ويستحق حظه من نصيب المقر انتهى حموى (قوله فاقرباخ) وان كان للمقر اولاد فلا يشرط في المقر
ان يكون واولاد للمقر له بل ولو في الجله (قوله لان ما أدى الخ) اي لان ما أدى صحة وجوده وهو الاقرار الى نفيه
اي عدم صحته انتهى اي صحة وجوده وعندهم شرط صحة الاقرار ان يكون وارثا فلو صححنا الاقرار من الاخ لكونه
وارثا بالابن لزم بطلان صحة الاقرار لوجه من كونه وارثا بوجود الابن (قوله وظاهر كلامهم نعم) اي يصح
الاقرار لان مقتضى ما ذكره هنا ان المقر اذا كان له نصيب شهادة يثبت النسب وان كان النصاب من الورثة
والا فعمل بالاقرار به في حق نفسه وان لم يثبت النسب فتدبر (قوله لان اقراره ينصرف الى نصيبه) وذلك
لان المسألة صارت ميراثا بينهما فلما اقر احدهما باقتضاء ابيه ذلك صح في نصيبه خاصة لا في نصيب اخيه فثبت
حصة الآخر كما كانت فليعمل كان المقر استوفى نصيبه ولان المدينون تقضى بائنا لها وقد اقر المقر ان اياه اخذ
خمس فوجب ثلثي قصاصا على المدينين قد اقر بدين على الميت وهو لا يقضى في حق الوارث الاخر ويقضى
في حقه خاصة والدين مقدم على الميراث فاستغرق نصيبه فلا يأخذ منه شيئا كما اذا اقر عليه بدين آخر (قوله بعد
حلقه) اي لاجل الاخ لا لغصم لانه لم يطالب بازديعاء عليه ولو نكل شاركه المقر في نصف الميراث (قوله لحق الغريم)
فخلف بالله ما يعلم ان اياه قبض دينه فان نكل برئت ذمته وان سلف دفع اليه نصيبه وهذا لا ينافي انه يخلف
في الاول لحق الاخ واليه يشير قوله لكنه هنا يخلف بخلق الغريم وقد سبق هذا الى ذهني في الجمع بين العبارتين
ثم رأيت ابا السعدي وفق به وان دفع بهما ابدا ما حلبي من التنافي والله تعالى اعلم واستغفر الله العظيم

(فصل في مسائل شتى)

(قوله المكلفة) اي العاقله البالغة اي وهي حرة او مأمونة (قوله فكذبها زوجها) اما اذا صدقها فيظهر في حقه
انفاقا (قوله ايضا) اي كما يصح في حقها وتركه لظهوره (قوله ولا يتعدى الى غيره) لان كونه حجة انما هو في زعم
المقر وزعمه ليس حجة على غيره ولذا لا يظهر في حق الولد والتمرة بخلاف البيعة فانما حجة في حق الكل
لان حقيقتها بالقضاء وهو عام حموى (قوله وهذه إحدى المسائل الست) الثانية لو اقر المولى بدين لا وفاء له
الامن عن العين المورثة فلذا آثر بيعها لقضاء دينه وان تضرر المستأجر قال الشيخ الخ في هذا اشارة
الى ان رب الميراث اذا اراد حبس المدينون وهو في اجارة الغير بحبس وان بطل حق المستأجر قاله فقها فوافق
بحث المؤلف الا في الثالثة لو اقرت بمجهولة النسب بانها بنت ابى زوجها وصدقها الاب انفسخ النكاح بينهما
انتهى ومثل الاب الحد الرابعة اذا ادعى ولد امته المبيعة وللمدعى اخ ثبت نسبه وتعدى الى حرمان الاخ
من الميراث لابن الخامسة المكاتب اذا ادعى نسب ولد حرة في حياة اخيه صحت وميرانه لولده دون اخيه
السادسة باع المبيع ثم اقر ان البيع كان ثلثة وصدقته المشتري فله الرد على بائعه بالعيب انتهى (قوله فلا حبس
ولا تلازم) لان فيه منع الزوج عن غشيانها واقرارها فيما يرجع الى بطلان حق الزوج لا يصح انتهى ودرو والظاهر
انه على قولهما بائنا ما القاضى بالدفع ويبيع عليها ما يبيع في الدين (قوله لان الغالب الخ) فيه نظر اذا علم
خاصة والمدعى عام لانه لا يظهر فيما اذا كان الاقرار لاجنبى وقوله ليتوصل بذلك الى منعها بالحبس عنده
لا يظهر ايضا اذا حبس عند القاضي لا عند الاب فاذا المدعى عليه قول الامام انتهى اذ لم يستند في هذا التصحيح
لاحد من ائمة الترجيع (قوله رقيق) عند ابي يوسف لانه حكم برقيتها وولده الرقيقة رقيق انتهى دور (قوله خلافا
لحد) لانه تزوجها بشرط حرية الاولاد فلا تصدق في ابطال هذا الحق انتهى دور (قوله يرو عليه انتقاص
طلاقها) قال في المبسوط ان طلاقها ثقتان وعدتها حيضتان بالاجماع لانها صارت امة وهذا حكم يخصها
انتهى وينبغي ان الجواب عن هذا الايراد من قوله لانها صارت امة وهذا حكم يخصها انتهى وذلك لان العبرة
في الطلاق للنساء عندنا وكذا بالحيض فاذكر من وظلت نفسها التي لا تصنف انتهى (قوله وفرع على حقه) الاول
ان يقول على قوله لا في حقه (قوله مجهول النسب) قيده احترامنا عن علم نسب مدعيه فلا يصح اقراره بالرق
لتكذيب البيان له كما لا يخفى وكذا من علم انه عتيق الغير ويصح هذا الاقرار من المجهول ولو كان صديقا كما في
توير الاذهان ويستثنى منه القبط حيث لا يصح اقراره بانه عبد فلان اذا كان بالغيا والسعود وفي الاشياء
مجهول النسب لو اقر بالرق لانسان وصدقته المقر له صح وصار عبده ان صكك في قبل تا كدس رينه بالقضاه

(فاقرباخ شارك في الارث) فينشق نصف
نصيب المقر (ولم يثبت نسبه) لما اقر ان اقراره
مقبول في حق نفسه فقط قلت في لو اقر الاخ
باب هل يصح قال الشافعية لا لان ما أدى
وجوده الى نفيه انتهى من اصله ولم اره لا سيما
صريحنا وظاهر كلامهم نعم فلا يرجع (وان ترك)
شخص (ابن وله على آخر ما في المقر) لان اقراره
يقبض اياه منه في منها فلا شئ للمقر (بعد حلقه)
ينصرف الى نصيبه (ولا لا يترخصون) بعد حلقه
انه لا يعلم ان اياه قبض شرط المسألة قاله الاكل
قلت وكذا الحكم لو اقر ان اياه قبض كل الدين
لكنه هنا يخلف بخلق الغريم زيلعي
(فصل في مسائل شتى)
(اقرت المرأة المكلفة بدين) لاخر (فكذبها زوجها
صح) اقرارها (في حقه ايضا) عند ابي حنيفة
(قوله بس) المقر (ولا لازم) وان تضرر الزوج
وهذه إحدى المسائل الست الخارجة من قاعدة
الاقرار حجة فاصرة على المقر ولا يتعدى الى غيره
وهو في الاشياء وينبغي ان يخرج ايضا من كان
في اجارة غيره فاقرباخ بدين فان له حقه وان
تضرر المستأجر وهو واقعة الفتوى ولم نرها
صريحة (وعندهما لا) تصدق في حق الزوج
صريحة ولا تلازم درر قلت وينبغي ان يعول
فلا حبس ولا تلازم وقضاء لان الغالب ان الاب
على قوله ما اتاه وقضاء لان الغالب ان الاب
يملك الاقرار له اولى من زوجها كما وثقت
الى منعها بالحبس عنده من زوجها كما وثقت
عليه راراحين اثبت بالقضاء كذا ذكره المصنف
(مجهولة النسب اقرت بالرق لانسان) وصدقها
(قوله) ولها زوج واولاد منه (اي الزوج
المقر) ولها زوج (صح في حقه خاصة) فوارث على
(ولم يثبت نسبه) لانها صارت امة وهذا حكم يخصها
بعدها لا يترخص في خلافا لحد (لا في حقه) يرد
عليه انتقاص طلاقها كما حقه في الشرع لا يثبت
(وحق الاولاد) وفرع على حقه بقوله (ولا يطل
النكاح) وعلى حق الاولاد بقوله (ولا يطل
حصلت قبل الاقرار وما الى بطلان وقته احرام)
لمصوبه قبل اقرارها بالرق (بجهول النسب)

اذا رده ثم قبله فانه لا يطل وبهذا الاعتبار عد هما مسالتين مما نحن فيه (قوله وهما ابراء الكفيل) اي عن المال المكفول به او عن النفس فانه من قبيل الاسقاط يتم بالاسقاط فليس للطالب ان يطالب بموجب الكفالة بعد ذلك الا ابراء (قوله بعد قوله ابرتنى) فانه قائم مقام القبول (قوله ومضى صدقه فيها) اي في الاقرار بعين اودين والابراء والوكالة والوقف هذا ما تفيد عبارة العلامة عبد البر (قوله لا يرتد بالرد) قد علمت ان من جهة مرجع الضمير الوكالة وهي مقدر لازم فكيف لا يرتد بالرد ويمكن تصويرها فيما اذا وكله بشرأ معين وقبل الوكالة فاشترأ بمثل ما عين له من قدر الثمن ثم ادعى انه رد الوكالة فلا يقبل (قوله وهل يشترط لصحة الرد مجلس ابراء) ذكره العلامة عبد البر في ابراء الله ان مدونه من الدين وعبارة بعد ذلك هذه المسئلة وهل يشترط لصحة الرد مجلس ابراء اختلاف المشايخ ولو قال ابرتنى من مالك على فقال ابرتنى فقال لا قبل فهو يرى وفي بعض المسح هبة الدين عن عليه لا يتم الا بالقبول والابراء يتم لكن للمدين حق الرد قبل موته ان شاء انتهى (قوله والضابط) قال العلامة عبد البر من تقويم الدوي الصدقة بالواجب في الثابت في الدقة اسقاط كصدقة الاين على الغريم وهبة الدين له تتم بغير قبول وكذا سائر الاسقاطات تتم من غير قبول الا ان ما فيه تخليك مال من وجه قبل الارتداد بالرد وما ليس فيه تخليك مال لم يقبل كابطال حق الشفعة والطلاق وهذا ضابط جيد فتنبيه له انتهى (قوله وطلاق) عطف على ابطال (قوله او قبضت الجميع) صورته اقر الوارث انه قبض بجميع ما على الناس من تركه والده ثم ادعى على رجل دين تسريح دعواه من الخمانية (قوله ثم ظهر في يد وصيه) هذا انما يظهر في مسئلة الوصي لاني غيرها طو ساق المصنف بتمامه الى قوله وقت الصلح ثم يقول او ادعى في يد الوصي شيئا وقال هذا من تركه والدي او ادعى على رجل دين ا لو اده تسريح دعواه فيما ذكر لكان انصب فتأمل (قوله لم يكن وقت الصلح) اي لم يذكر (قوله وتحققه) المراد انه اثبتته والا فتحققه من غير اثبات لا يعتبر (قوله ولا تناقض) هذا وارد على ما اذا قال الوارث للوصي قبضت تركه والدي ولم يبق لي حق من تركه والدي لا قبل ولا كثير وحاصل الايراد كما في المنع واصله لابن وهبان ان قولهم النكرة في سياق النفي تم استحضار لان قوله ولم يبق لي حق نكرة في سياق النفي فعلي مقتضى القاعدة لا يصح دعواه بعد ذلك تناقضه والمتناقض لا يقبل دعواه ولا يشنه ثم اجاب بما ذكره المؤلف (قوله على ان الابراء عن الاهبان) اي الصادر من الوارث للوصي والمنع لو ابقينا عموم النكرة لا يصح لما ذكره ونظا هر هذا ولو ذكر وقت الصلح حيث كان الصلح عنها تقسم الا من بدلهما مستهلكة (قوله كما افاده ابن السكينة) لعله في غير هذا المحل فانه لم يذكر هنا عند ذكر هذه المسئلة (قوله ان يقال بانه) ممن يقال معنى يفي فعداه بالباء (قوله بانه يحلف المقر) على انه لم يكن بعضه وبابل كله دين ثابت في ذمته شرعا (قوله لزمه مهر بالدخول) ونظا هر سقوط الحد للثبته ولعدم الاقرار بالزنى اربعا صريحا (قوله ولو كتاب الوقف بصلافه) قال في الاشياء اقر الموقوف عليه بان فلا يستحق معه كذا اوانه يستحق الربع دونه وصدقه فلان صح في حق المقر دون غيره من اولاده وذريته ولو كان مكتوب الوقف محال فانه جلا على ان الواقف مرجع عما شرط له وشرط ما اقر به المقر ذكره الخصاص في باب من نقل انتهى فانه قال اقر فقال غلة هذه الصدقة لفلان ابن فلان هذا دوني ودون الناس جميعا بامر حق واجب ثابت لازم عرفته في ولزمني الاقرار به بذلك قال في المصنف على نفسه والزمه ما اقر به هذا الرجل مادام حيا فاذا حدث عليه الموت ردت الغلة الى من جعله الواقف له قلت وعلى اي شيء تصرف اقراره قال لما صارت غلة هذه الصدقة لفلان هذا بامر حق عرفته ولزمني الاقرار به الزمته ذلك وجعلته كان الواقف هو الذي جعل ذلك للمقر له وعلله ايضا بقوله لجواز ان الواقف قال انه ان يزيد وينقص وان يخرج وان يدخل مكانه من رأى فيصدق زيد على حقه انتهى قلت يؤخذ من هذا انه لو علم القاضي ان المقر انما اقر بذلك لاجل اخذ ثمن من المال من المقر له عوضا عن ذلك لكي يستفيد بالوقف ان ذلك الاقرار غير معمول به لانه اقرار خال عما يوجب تعميمه كما قاله الامام الخصاص وهو الاقرار الواقع في زمانه ولا حول ولا قوة الا بالله انتهى بيري (قوله ولو جعله لغيره) بان انشا الجعل من غير اسقاط التحصن المقابلة وسيأتي ما يفيد ان الجعل انشاء (قوله او اقطعه للاحد) لانه اسقاط لجهول ولا يسقط حقه وقيد بقوله لا لاحد لانه لو اسقطه لمعين صح قال في الاشياء ومثلت عن واقف شرط من تبارجل معين ثم من بعده للقرأ فقرغ عنه لغيره ثم مات فهل ينتقل للقرأ فاجبت بالانتقال انتهى فانه يفهم منه الصحة لكنه ينتقل بعد موته لمستحقته

تبع الاشياء (الاقرار بالحرية والنسب وولاة العتاقة والوقف) في الاسعاف لو وقف على رجل قبله ثم رده لم يرتد وان رده قبل القبول ارتد (والطلاق والرق) فكذلك لا يرتد لغيره اذا الميراث بزمانه والنسك كمال متفرقات قضاء العبر وتامة ثمة واستثنى مسئلتين من الابراء وهما ابراء الكفيل لا يرتد و ابراء المدين بعد قوله ابرتنى فابرأه لا يرتد قال الشيخ عشرة فالتحفظ في وكالة الوهبانية ومضى صدقه فيما ثم رده لا يرتد بالرد وهل يشترط لصحة الرد مجلس ابراء خلاف والضابط ان ما فيه تخليك مال من وجه يقبل الرد والا فلا كابطال شفعة وطلاق وصالح احد الورثة و ابرأه وهذا ضابط جيد فليحفظ (صالح احد الورثة و ابرأه) ابرأه اما او قال لم يبق لي حق من تركه ابي عند الوصي او قبضت الجميع ونحو ذلك (ثم ظهر في) يد وصيه من (التركة) ثم لم يكن وقت الصلح وتحققه (تسريح دعوى) ذمته منه على الاصح وعلقه البرازية ولا تناقض لجعل قوله لم يبق لي حق صلح اباي فتنه على ان الابراء عن الاهبان باطل اي عما قبضته على ان الابراء عن الاقاد ابن وسينذ فالوجه عدم صحة البراءة كما افاده ابن السكينة واعتده الشرنبلالي وسنققه في الصلح (اقر) رجل (بمال) الى من (القرية) (قرض) ثم ادعى ان بعض هذا المال (المال) المقر به (قرض) وبعضه ربا عليه فان اقام على ذلك بينة تقبل وبعضه كان متناقضا لا تعلم انه ضطر الى هذا وان كان متناقضا لا تعلم انه ضطر الى هذا الاقرار شرح وهبانية قلت وشررا ورحما الشرنبلالي انه لا يفي بهذا النوع لانه لا عذر بان اقر عاتبه ان يقال بانه يحلف المقر له على قول ابي يوسف المختار القسوي في هذه ونحوها اه قلت وبه جزم المصنف فيما مر فتدبر (اقر به الدخول) من هنا الى كتاب الصلح ثابت في نسخ الاين ساقط من نسخ الشرح (انه طاقها قبل الدخول لزمه) (الربع) بالادخول (ونصف) بالاقرار (اقر الشروط) (الربع) او بعضه (انه) اي ربع الوقف (اقر الشروط) فلان دونه صح (ومقط حقه ولو كتاب الوقف) (لم يصح) بغيره (ولو جعله لغيره) وامقطه للاحد (لم يصح)

وكذا المشروط له الشرط على هذا) كما صرح في الوقت
 وذكره في الاشياء ثمرة ومنها وفي الباب المخطئ لا يعود
 فراجع (القصص من المروءات) (قوله في الاقرار) (قوله في الاقرار)
 في الاشياء ان لا يقر بها في غير ما اقرت به الا اذا اقرت
 بغيرها (قال في الف على الثاني) خلافاً للثاني
 ارا حجب او اذن لا شيء عليه (قوله في الف على الثاني)
 في الاول فلهذا هي للسك صفة من فلان (ثم قال)
 لزمه اتفاقاً (قال غصنبا الف) من فلان (ثم قال)
 كما عشرة اقسام (مثلاً) (واضح القاصب)
 كذا في نسخ التوفيق على سقوط ذلك من نسخ
 النسخ ومما يراه في الطالب كما عرفت في الجمع
 وقال شراحه اي المصوب منه (انه هو وحده)
 غصنبا (لزمه الاتفاد كلها) (الزمنه زفر بعشرها)
 قلنا هذا التفسير يستعمل في الواحد والظاهر
 انه يغير بغيره دون غيره فيكون قوله كذا عشرة
 وجوباً فلا يصح ثم لو قال غصنبا كذا عشرة اتفاقاً
 فلا يصح استعماله لزمه زفر بعشرها (قال رجل)
 (اوصى ابني ثلث ماله لزيد بن علي) وقال زفر لكل
 ثلث الاول وليس لزيد بن علي ثلث ثلث الوصية
 ثلثه وليس للابن ثلث الاول فاستحقه فلم يصح
 على الثلث وقد اقر به الاول فاستحقه خلاف الدين
 وجوبه بعد ذلك الثاني بها في خلاف الله اعلم
 لزمه من الكل الكل ثم ادعى الخطأ لم يقبل الا اذا
 (فروع) اقر بشئ ثم ادعى الثاني ثم بين عدم
 اقرار بالطلاق بناء على اثناء الثاني ثم بين عدم
 الوقوع لم يصح ديانة قنية اقراراً بالمكره باطل
 الا اذا اقر بالساقف مكرها فافق بعضهم بعضه
 طهيرة الاقرار بشئ محال وبالدين بعد الابراء
 منه باطل ولو عزم بعد ثبوتها على الاشياء مع
 لو ادعى ديناً بسبب ما حدث بعد الابراء العام وله
 اقر به يلزمه ذكره المصنف في فتاويه قلت ومفاده
 انه لو اقر ببقاء الدين ايضا لم يملك
 وفي واقعة التقوى قائل

والجواب (قوله احط من فعل الصحة) فان الاقرار فيه يدين مؤخر عن دين الصحة والقروح يقد فيه بمهر المثل
وتسطل الزيادة بخلاف الصحة والعنق وما بعده في المرض تغذ من الثلث وفي الصحة من الكل (قوله الا في مسئلة
اسناد الناظر النظر لتفسيره) المراد بالاسناد التقويض فانه اذا فوضه في صحته لا يصح الا اذا شرط له التقويض
واذا فوضه في مرضه صح (قوله بلا شرط) اي شرط الواقف التقويض له اما اذا كان هناك شرط فيستويان
(قوله تنج) اي انتهى من التجه (قوله وتماه في الاشياء) قال فيها الاختلاف في كون الاقرار وارث في الصحة
او المرض فالقول للمدعي المرض او الصغير او الكبير فالقول للمدعي الصغير وكذا لو طلق او اعتق ثم قال كنت صغيرا
فالقول له وكذا اذا اسنده الى بئنه المعهود ولو اقر في مرضه بشئ وقال كنت فعلته في الصحة كان بمنزلة
الاقرار في المرض انتهى (قوله وفي الوهبانية) هو لما رويها العلامة عبد البر بيت الاصل

اقرار بالصبر ما صح مشرفا * ولو وهبت من قبل ليس بغير

(قوله اقرار بمهر المثل) قد من انقله عنه عن شرح الوهبانية (قوله فيئنة الايجاب) اي المماثلة من الورثة انها وهبت له
هبة صحيحة قبل هذا الاقرار (قوله واسناد صحيح) بالنصب مفعول لا قبل ان او يتدأ خبره بانه اقبلن (قوله فيه) اي
في مرض موته (قوله اقبلن) اي اذا صدقه المشتري وصورة المسئلة كما في المتن لو اقر في المرض الذي مات فيه
انه باع هذا العبد من فلان في صحته وقبض الثمن وادى ذلك المشتري فانه يصدق في البيع ولا يصدق في قبض
انتم الا بقدر الثلث وانما صح اقراره بالبيع لانه غير محجور عليه فيه الا ان يكون فيه محاباة لا يخرج من الثلث
اما لو كان اقبض بمعاينة شهود الاقرار صح ولو كان في الدين وتماه في شرح العلامة عبد البر (قوله وليس بلا
تشهد الخ) هذا التصويب العلامة عبد البر لا بيت الاصل وهو

وليس باقرار مقالة لا تكن * شهيد او لا تخبر يقال فينظر

يعني اذا قال لا تشهدوا ان فلان على الف درهم لا يكون اقرارا لانه نهي عن اثبات سبب الوجوب بالزور فانه
ابن وهبان وانما ليس نهي عن اقامة الشهادة لان النهي عنها لا يصح ولا يعمل فلا يحمل كلامه عليه فيعمل على
ارادة النبي اي لا شهادة على لكم بكذ او لو قال هكذا لا يكون اقرارا فانه لا يكون اقرارا عليه عامة
اي لا تعد ذلك في حكم الاقرار (قوله خلف) ينظر فيما اذا قاله ابتداء فقال الكرخي انه لا يكون اقرارا عليه عامة
مشايخ بلح وقال مشايخ بضمير الصواب انه اقرار وفي القنية وهو الصحيح وتعده في المنية وزعم شمس الاعنة
ان فيه روايتين وجه كونه اقرارا ان النبي عن الاخبار يصح مع وجود الخبر عنه لقوله تعالى واذا جاءهم امر
من الامن او الخوف اذا هو اياه ذمهم على الاخبار مع وجود الخبر عنه ومن شرط صحة الاخبار تقدم الخبر عنه
في الاثبات وكذلك في النفي فكانه اثبت الخبر عنه وكأنه قال فلان على الف درهم ولا تخبره بار له على ذلك
ولو قال ذلك كان اقرارا انتهى من شرح العلامة عبد البر ملخصا ووجه كونه غير اقرار ما تقدم في لا تشهد (قوله
ومن قال ملكي ذاذا) اي لهذا الشخص (قوله كان ملثا) اي تحميك فيعتبر فيه شرأط الهبة (قوله فهو
مطهر) اي مقرو وخبر فلا يشترط شروط الهبة وقد سبق هذا مفصلا (قوله لي اليوم) بتصرف اليام من لي (قوله
منها) اي من دعاوى اليوم او ما تقدمه اما اذا كان بسبب حادث قسم افاده ابن وهبان ولو قال تركت دعاوى
على فلان وفوضت امرى الى الاخرة لا تسجد بعد (قوله فذكر) بتخصيف الكاف مع اشباع الراء اي يسكره
الشرع ولا يقبله والله تعالى اعلم واستغفر الله العظيم

(كتاب الصلح)

(قوله مناسبته ان انكار المقر سبب الخصومة) يعني ان الصلح قد سبب عن الخصومة المترتبة على انكار المقر
اقراره اي قناسب الصلح والاقرار بواطمين ولكنهما مناسبة خفية تبع فيها المصنف وقد تقدمت مناسبة اول
كتاب الاقرار وقال الشريف الحموي في وجه المناسبة ان الصلح قد يكون من اقرار او ان كلا منهما يحصل به قطع
المنازعة انتهى (قوله اسم من المصالحة) لو قال صك كما قال الحموي اسم المصالحة لكان اظهر (قوله ويقطع
الخصومة) عطف تفسير كما يفيد الحموي فانه فسر رفع التراجع بقطع الخصومة (قوله مطلقا) اي فيما يتعين وفيما
لا يتعين (قوله فيما يتعين) انما اشترط القبول لانه ليس من الاسقاط حتى يتم بالمسقط وحده لعدم جريان في الاعيان
(قوله فيتم بلاقبول) اي من المطلوب اذا بدأ هو بطلبه بان ادعى شخص على شخص دراهم ونحوها فطلب المدعي

الله في المرض اسقط من فصل الصحة الا في
مسئلة اسناد الناظر النظر لغرضه بلا شرط فانه
صح في المرض لا في الصحة تنج وتماه
في الاشياء وفي الوهبانية
اقرار بمهر المثل في ضعف موته
فيئنة الايجاب من قبل تهدي
واسناد صحيح فبذل الصحة اقبلن
وفي القبض من ثلث الترات يقد
وليس بلا تشهد مقرا بعده
وقال لا تخبر بخلف بغير
وليس بلا تشهد مقرا بعده
ومن قال ملكي ذاذا كان ملثا
ومن قال لا دعوى لي اليوم عندنا
من يدعي من بعد منها فذكر
(كتاب الصلح)
مناسبته ان انكار المقر سبب الخصومة
المستدعية للصلح (هو) لغة اسم من المصالحة
ونشر (عقد برفع النزاع) ويقطع الخصومة
وتنه الايجاب مطلقا (والقبول) فيما يتعين
اما بما لا يتعين كالدرهم فانه لا يقبل غايه
وسمي

فلهذا الصلح على نفسه ما كان له في ما قبله على ذلك فلا يشترط قبول المدعي عليه لان ذلك اسقط من المدعي
 وهو يتم بالسلط واستداده وهذا انما يظهر في صورة الاقرار (قوله ويشترط العقل) لاجابة اليه لانه شرط في جميع
 العقود والتصرفات الشرعية فلا يصح صلح بغير عقل (قوله فصيح من صبي ما ذون) ويصح عنه بان
 ما لم يجر من دونه وقد ادعاهما مدع وأقام البرهان (قوله ان محرم) بكسر الراء اي خلا وما يقتضيهما من
 ونزل (قوله من ضررين) بان كان نفعهما محضاً ولا تنفع فيه ولا ضرراً وفيه ضرر غيرين فاذا ادعى المصلي المأذون
 على المدعي ان يترك صلحه على بعض حقه فان لم يكن له عليه نفع يبرأ الصلح او عند انعدامه لاحق له الا انحصار
 والحق والمال انفع منهما وان كانت البيعة لم يجز لان الخطا تبرع وهو لا يملك ومثال ما لا ضرر فيه ولا نفع
 صلحه عن عينه ونفعها ومثال ما لا ضرر فيه بين ما اذا اضر الكسب فانه يجوز لانه من اعمال التجارة (قوله
 ومكاتب) فانه نظره المأذون في جميع ما ذكرته (قوله لو فيه نفع) لو قال لو لم يكن فيه ضررين لكان
 اولى ليشمل ما اذا لم يكن فيه نفع ولا ضرر او كان فيه ضرر غيرين (قوله معلوما) سواء كان مالا او منفعة بان
 ما لم يجر على خدمة عبد بعينه سنة او ركوب دابة بعينها او زراعة ارض او سكنى دار وقنانه لوما فانه يجوز ويكون
 في معنى الاجارة ونحوه ما لم يكن كذلك فلا يصح الصلح من الخمر والميتة والدم وصيد الاحرام والحرم ونحو ذلك لان
 في الصلح معنى المعاوضة كما لا يصح الحوض والبيع لا يصح خصوصاً في الصلح اهـ (قوله ان كان يحتاج الى قبضه)
 فان كان لا يحتاج الى قبضه لا يشترط معلوميته كن ادعى حقا في دار وادعى المدعي عليه قبلة حقا في سائره
 فتصلحهما على ان يترك كل واحد منهما ذمهما قبل ما حبه صلح وان لم يبين كل منهما مقدار حقه لان جهالة
 الساقط لا تنقض الى المنازعة كذا في الدور (قوله وكون المصالح عنه حقا) اي للمصالح ثابته في العمل لا حقا لله
 تعالى نظير بقولنا اي للمصالح ما اذا اذمت مطلقه على زوجها ان صعبا في بداحدهما بانها منه فصالحها على
 شيء لترك الذموى فانه يبطل لان العيب حق الصبي لاحتها فلا تملك الاعيان عن حق غيرها وخرج بقولنا
 فاما في العمل ومصلحة الكفيل بالنفس على مال على ان يبرئه من الكفالة لان اثبات الطالب بحق المطالبة بتسليم
 نفس الامريل وهو عبارة عن ولاية المطالبة وانما صفة الوالي فلا يجوز الصلح عنه كما ياتي (قوله كالتقاضي) انما
 جاز الصلح عنه لان العمل فيه غير مملوك كافي حق الاستيفاء كان الحق ثابتا في العمل فيملك الاعتراض عنه بالصلح اهـ
 (قوله والتعزير) الذي هو حق العبد كان صلحه عن سبه بطلان فذف اما التعزير الذي هو حق الله تعالى بقبلة
 في اجنبية فالظاهر عدم صحة الصلح عنه وحرره (قوله او مجهولا) كان ادعى عليه قد راس المال فصول (قوله
 حتى شفعة) يعني اذا مالح المشتري التمتع عن الشفعة التي وجبت له على شيء على ان يسلم له ان لا يشتري فالصلح
 باطل له لاحق للشفعة في العمل بل هو عبارة عن ولاية الطالب وتسليم الشفعة لاجبة له فلا يجوز اخذ المال
 في مقابلته (قوله وكفالة بنفس) الوجه فيه كالوجه في حاقه وقيد الكفالة بكفالة النفس لانه لو صلحه عن كفالة
 المال يكون اسقاط البعض الذي عنده وهو صحيح (قوله وحد قذف) بان قذف رجلا فصالحه على مال على ان
 يعفو عنه لانه وان كان لا يجد فيه حق فالغالب فيه حق الله تعالى والمنعوب مطلق بالعدم وكذلك لا يجوز الصلح
 عن حق الله تعالى ولو ماليا كالزكاة ولا عن حد الزنى والسرقة وشرب الخمر بان اخذ زانيا او سارقا من غيره
 او ثار بغير صلحه على مال على انه لا يرفع الى ولي الامر لانه حق الله تعالى ولا يجوز عنه الصلح لان المصالح
 بالصلح ينصرف اما باستيفاء كل حقه او امتناعه به وادعاء الباقي او بالمعاوضة وكل ذلك لا يجوز
 في غير حقه (قوله ويطلب به الاول والثالث) رضى الشفيع بسقوط حقه وكذا الطالب (قوله وكذا الثاني)
 لو قبل الرفع للمساكن) ظاهره انه يبطل بالصلح اصلا وهو الذي في التمريلالية عن قاضي خان فانه قال يبطل الصلح
 او سقط الحدان كان قبل ان يرفع الى القاضي وان كان بعده لا يبطل الحد وقد سبق انه انما سقط بالعفو لعدم
 الطلب حتى لو عاد وطلب حد قال المصنف والشارح في باب حد القذف ولا رجوع بعد اقرار ولا اعتراض
 اي استدعوى ولا صلح ولا عفو فيه وعنه فم لو عفا المتدوف فلا حد لاجبة العفو بل اثره الطلب حتى لو عاد
 وطلب حد حتى قافادانه لا صلح وظاهره ولو قبل المرافعة الا ان يحمل ما في الخاتمة على البطال لعدم الطلب
 (قوله لا حد زنى) اي لا يصح الصلح عنه قال قاضي خان زنى رجل بامرأة رجل فعلم الزوج واراد احكامها الصلح
 فتصلحهما معا الواحد على معلوم على ان يعفو كان باطلا وعفوه باطل سواء كان قبل الرفع او بعده انتهى

(وشرط العقل لا البلوغ والمصلحة
 فصح من صبي ما ذون ان يكون
 ضررين في جميع (من عبد ما ذون) وتكاتب
 لو فيه نفع (و) شرطه ايضا (كون المصالح
 عليه معلوما ان كان يحتاج الى قبضه ولو
 الصلح عنه حقا يجوز الاعتراض عنه ولو
 كان (غير مملوك) والتميز معلوما كان
 المصالح عنه (او مجهولا) بغير الوصلح
 عند (بطلان) الشافى لو قبل الرفع
 في الاول والثالث وكذا الثاني لو قبل الرفع
 للصلح لا حد زنى وشرب الخمر

قوله

(قوله وشرب) قال قاضي خان الامام ابو القاسم ادا مال شارب الخمر على ان يأخذ منه ما لا يدفع عنه لا يصح الصلح ويرد المال على شارب الخمر سواء كان ذلك قبل الرفع او بعده لله وقد عرفت معنى الاطلاق (قوله من المدعي عليه) متعلق بالقبول وحذف نظيره من الاول فان المعنى وطلب الصلح من المدعي عليه (قوله لانه اسقاط) هذا يقيد انه لا يشترط الطلب كما لا يشترط القبول وان هذا في الاقرار قائل (قوله وطلب الصلح) مستغنى عنه بالمصنف (قوله لانه كالباع) اي ولا بد فيه من الايجاب والقبول ولو قال المشتري اولاً يعني فقال بيعتكم فانه لا يكتفى من القبول (قوله وحكمه) اي اثره الثابت له منع (قوله وقوع البرائة عن الدعوى) لما امر به عقد يرفع النزاع انتهى (قوله وقوع المال في مصالح عليه) اي للمدعي سواء اقر المدعي عليه او انكر حوى (قوله ومنه) اي وقوع المال للمدعي عليه في المصالح مع ان كان بما يحتمل التملك وان لم يحتمل كقول ديورانية فالحكم برائة المدعي عليه عن ذلك (قوله لو مقر) قيد في قوله ومنه واما اذا كان منكراً فالحكم البرائة عن الدعوى سواء كانت فيما يحتمل التملك او لا فاداه الجوى (قوله وهو صحيح) اقوله تعالى والصلح خير وقوله عليه الصلاة والسلام كل صلح جائز فيما بين المسلمين الاصلح اسل حراما او حرم حلالا ومعنى جواز الصلح اعتباره حتى يملك المدعي بدل الصلح ولا يترده المدعي عليه ويطلب حق المدعي في الدعوى والمبراد بقوله الاصلح اسل حراما اي لعينه كالتحريم وقوله او حرم حلالا اي لعينه كالمصلحة على تركه وطلب الضرة واما دفع الرشوة لدفع الظلم لجائز وليس بصلح اسل حراما ولا بصحة الاعلى من اكله قال محمد في السير الكبير بلغنا عن الشعثاء جابر بن زيد انه قال ما وجدنا في زمن الججاج ازيداً من زياد شيئاً خيراً لنا من الرشي انتهى (قوله مع اقرار الخ) قال الاكمل المحصر في هذه الانواع ضروري لان الخصم وقت الدعوى امان يكت اوتسكلم بحسبها وهو لا يخلو عن النقي والاثبات لا يقال قد تسكلم بما لا يتصل بمحل النزاع لانه سقط بقولنا جيباً انتهى مع (قوله وحيث قد قصري) زيادة حيث تم اقتضت زيادة الفاء التقريرية في المصنف وقوله فيه اي في هذا الصلح انتهى مع فيشمل المصالح عنه والمصالح عليه وهو بدل الصلح حتى لو صالح عن دار يريد ابروجبت فيها الشفعة انتهى حوى (قوله والرد بعيب) تقولون كان بدل الصلح عبداً مثلاً فوجد المدعي فيه عيباً ان يردّه وظاهر اطلاقه انه يردّه بغير العيب وقا حقه وقد ذكره الطحاوي افا داه الجوى (قوله وخيار رويته) فردة العوض اذا رآه وكان لم يره وقت العقد وكذلك يرد المصالح عنه ان كان لم يره (قوله وشروط) بان تصالحا على شئ فشرط احدهما الخيار لنقصه مثلاً (قوله ويقدمه جهالة البذل) ذكره هنا وان استفيد من اشتراط مطلوبية المصالح عليه لانه ذكره صدد التقرير على انه كالباع (قوله لانه يسقط) على لقوله لاجمالة المصالح عنه اي والساقط لا تنقض جهالته الى المنازعة (قوله وتشرط القدرة على تسليم البذل) استثنى واقع موقع التعليل لقوله ويقدمه جهالة البذل ولا يصح عطفه على يسقط انتهى حلي (قوله ان كلا فكلما اوبه ضاف بعضاً) المصنف صريح في البعض لقوله حصته ولو قال الموائف بعد المثل وان استحوذ الكل رد الكل لكان اوضح (قوله لانه معاوضة) مقتضى المعاوضة انه اذا استحق الثمن فان كان مثلياً يرجع به مثله وان كان غير مثلياً يرجع بقيته ولا يفسخ العقد فالصلح يجري على هذا (قوله كما ذكرنا) اي ان كلا فكلما وان بعضاً فبعضاً هـ حلي (قوله ان احتج اليه) قال العلامة مسكين وانما يشترط التوقيت في الاجير الخاص حتى لو تصالحا على خدمة عبداً او مسكناً داره يحتاج الى التوقيت وفي المشترك لا يحتاج اليه كما اذا مالاه على صمغ ثوب او ركوب دابة الى موضع كذا او سهل طعام اليه انتهى (قوله ويسطر بموت احدهما) اي ان عقد نفسه حوى (فرض) اذا اقر المدعي ضمن الصلح انه لاحق له في هذا الشئ ثم يطل الصلح يطل اقراره الذي في ضمنه وله ان يدفعه بعد ذلك والمدعي عليه اذا اقر عند الصلح بان هذا الشئ للمدعي ثم يطل الصلح فانه يرد ذلك الشئ الى المدعي انتهى وقد اوضحه الجوى في شرحه (قوله ويهلك المثل) قبل الاسقياء ولو قبض بعضه بطل فيما بقي غير جع بقدره وما ذكره من البطلان بالمولد والهلال قول محمد وقال ابو يوسف ان مات المطلوب لا يطل الصلح والمدعي يستوفيه او المدعي فكل ذلك في خدمة عبداً مسكناً داره ويقوم وارثه مقامه ويسطر في ركوب دابة وليس ثوب ولو كان بخدمة عبداً فقتله اذ افع بطل الا لا يجني ضمن قيمته واعتري بها عبداً بخدمة ان شاء وعماه في الجوى والظاهر المتون اعتماد قول محمد (قوله وكذا لو وقع عن منفعة) اي الصلح عن دعوى منفعة واقر بها وفيه ان المنفعة منفعة ملك المدعي عليه ولا يصح استجار منفعة ملكه (قوله ابن كمال) قال في الايضاح لكن

(وطلب الصلح) كفاف عن القبول من
المدعى عليه إن كان المدعى به عما لا يتعين
بالتميزين) كالذواهم والذناير وطلب الصلح على
فألا لا تله أمقاط للبعض وهو يتم بالمسقط
(وإن كان مما يتعين) بالتميزين (فلا بد من قبول
المدعى عليه) لأنه كما يبيع جبر (وحكمه
وقوع البرائة عن الدعوى) وهو صحيح مع
فصل الصلح عليه وضده لو مقرا (وهو صحيح مع
أقرا وأسكوت أو انكار) فالأول مستثنى
(صحي) يبيع إن وقع عن مال بمال (والمستثنى
محصري فيه) أحكام البيع (كالشفعة وأرد
بغير وخيار رقية بشرط وفسده جسمه
البدل) المصالح عليه لأجله الصلح منه لأنه
يسقط وتنتزط القدرة على تسليم البدل
(وما استحق من المدعى) أي المصالح منه
(وما استحق من المدعى) حصته من العوض (أي البدل
ان كان فسدا أو بعضا فيه ضا) (وما استحق من
البدل يرجع) المدعى (بجوته من المدعى)
كأن كذا فالأية معاوضة وهذا حكمه (أو حكمه
كما جازة ان وقع) الصلح (عن مال بمنفعة)
كخدمة عبد وسكنى دار (فقطط التوقيت فيه)
ان احتج البذوالا كما يبيع ثوب (ويطبل بموت
أحدهما وبهلا في الحل في المدة) وكذا الوقوع
عن كمال لأنه حكم الإجازة

انما يجوز عن منفعة بمنفعة اذا كانتا مختلفتي الجنس انتهى كما اذا مالحه عن سكنى دار على خدمة عبد بخلاف
 ما اذا اتحد الجنس كما اذا مالح عن سكنى دار على سكنى دار فانه لا يجوز لانه لا يجوز استئجار المنفعة بعفسها
 من المنافع فكذا الصلح انتهى حلي (قوله اي الصلح) يشير الى تقدير مضاف في المصنف وقوله بسكون وانكار
 الباء بمعنى في اي الصلح الواقع في سكوت وانكار والظرفية مجازية ولا يصلح جعلها سببية لان سبب الصلح
 الدعوى (قوله وانكار) الواو بمعنى او (قوله معاوضة في حق المدعى) لانه يأخذ عوضا عن حقه في زعمه
 انتهى رز (قوله وقد آتينا) وقطع نزاع في حق الانس (اذ لا يلبي النزاع ولزم اليين قال الزبلي وهذا في الانكار
 ظاهر لانه تبين بالانكار ان ما يعطيه لقطع الخصومة وقد آتينا اليين وكذا في السكوت لانه يحتمل الاقرار والانكار
 وجهه الانكار واجبة اذا اصل فراغ الذم فلا يجب بالاشك واليمين به كون ما في يده عوضا عما وقع بالاشك
 انتهى (قوله فلا شفعة في صلح عن دار مع احدهما) لانه يزعم انه يستبقى الدار المملوكة له على نفسه بهذا الصلح
 ويدفع خصومة المدعى عن نفسه لانه يشتريها زعم المدعى لا يلزمه اهدر (قوله فيدلى بحجته) اي فيتوصل
 الشفع بحجة المدعى الى اثبات الدعوى عليه اي على المدعى عليه المنكر او الساكت (قوله لان باقامة الحجلة)
 حذف اسم ان (قوله خلف) اي الشفع المدعى عليه ان الدار لم تكن للمدعى (قوله او باقرار) لا حاجة اليه
 للاعتناء عنه بقوله في الصلح عن اقرار فتجربى فيه الشفعة (قوله من المال) ال عوض عن الضمير (قوله فيه)
 اي في البعض المستحق (قوله لطلو العوض عن الغرض) لان المدعى عليه لم يدفع العوض الا بدفع خصومته
 عن نفسه وبقي المدعى في يده بلا خصومة احد فاذا استحق لم يحصل له مقصوده وظهر ايضا ان المدعى لم يكن له
 خصومة ف يرجع عليه انتهى من (قوله هذا اذ لم يقع الخ) اي وهذا ايضا اذا كان المصلح عنه مما يقبل النقص
 فلو كان مما لا يقبله فانه يرجع بشفعة البديل كالتقصا ص فاذا كانت الدعوى فيه فانكر المدعى عليه او سكت
 وصالح المدعى على جارية فاستولدها المدعى ثم اخذها مستحق وضمنه قبة الولد والعقر فان المدعى يرجع
 الى الدعوى سكت لو اقام يئنة عليها وانكحل المدعى عليه عن العين يرجع بقيمة الجارية والولد ولا يرجع بالتقصا ص
 لان الصلح فيه عقور وهو لا ينقض ومنه في عدم النقص العتق والتكاح وانقطع حموى في حاشية الاشياء (قوله
 فان وقع به) بان عبر بلفظ البيع من الصلح في الانكار والسكوت (قوله قبل التسليم) واما هلا كما بعد تسليمه
 فبطلان على المدعى لدخوله في نعمانه (قوله في الفصلين) فان كان عن اقرار يرجع بعد الهلاك الى المدعى وان كان
 عن انكار يرجع الى الدعوى واذا هلك بعضه يكون سكا استحقاق بهضه حتى يبطل الصلح في قدره وبقي
 في الباقي من (قوله والالم بطل) بان كان دراهم او دنانير فان الصلح لا يبطل به لانه لا يمتنعان في العقود
 والقسوخ فلا يمتنع العقد بهما عند الاشارة اليه او انما يتعلق بمثلهما في الذمة فلا يمتنع ورقه الهلاك انتهى من
 (قوله كذا نسخ المتن والشرح) لعله هو الذي وقع له والذي في نسخة الشرح التي بيدي على (قوله اي عين يدها)
 تفسيرها وتخصيصها لعمومها فانها تشمل الدين اه حلي موضحا (قوله لجواز في الدين) لجواز اسقاطه وهو
 عليه التخصيص المذكور اي انما كان هذا الحكم خاصا بالعين لجوازه الخ (قوله فلواتي عليه دارا) تفريع على المتن
 وتخييل له انتهى حلي (قوله على بيت معلوم منها) الظاهر انه اذا كان على بعض شائع منها كذلك للعله المذكورة
 (قوله فلو من غير هاصم) الاولى تأخير من قوله لم يصح وعلمه ليكون مفهوما للتقيد بقوله منها وليسلم من
 الفصل بين لو وجوبها وهو قوله لم يصح باجنبي وهو قوله فلو من غير هاصم (قوله من عين حقه) اي بعض عين
 حقه اي واستيفاء البعض واسقاط البعض لا يرد على العين بل هو مخصوص بالدين انتهى من (قوله كنوب
 ودرهم) اشارة الى انه لا فرق بين القيمي والمثلي (قوله فيصير ذلك) اي المزيد من الثوب او درهم (قوله
 او يلحق) منصوب بان مضرة فيكون موقولا بمصدر مجرور معطوف على مجرور الباء انتهى حلي اي او بالحقاق
 الا برآءه يلحق بضم الياء من الافعال (قوله الا برآء عن دعوى الباقي) في البرازية عن محمد ابرأتك عن هذه الدار
 او عن خصومتي في هذا اومن دعوى وبرأت من هذه الدار جاز ولا حق له فيها وفي الواقعات ان قوله ابرأتك
 عن خصومتي في هذا الدار خطاب للواحد فله ان يحاصم غيره في ذلك بخلاف برأت لانه اضاف البرآءة الى نفسه
 مطلقا فيكون هو برأتا حموى ونعاسه فيه (قوله الصعامة مطلقا) ولوم في غير هذه الجملة فلا يصح الدعوى بحجته وان
 برهن ابو السعود (قوله في العزيمة) ووجهه كافي الحموى ان البرآءة لاقينا ودعوى والبرآءة عن الدعوى

(والاخير ان) اي الصلح بسكوت وانكار
 (معاوضة في حق المدعى) وقد آتينا اليين وقطع نزاع
 في حق الانس (وحيث ان) فلا شفعة في صلح عن دار
 مع احدهما (اي مع سكوت او انكار) سكت
 للشفع ان يقوم مقام المدعى عليه واخذ الدار
 للمدعى يئنة اقامتها الحجلة ان الصلح سكت في معنى
 بالشفعة لان باقامة الحجلة ان الصلح سكت في معنى
 البيع وكذا لو لم يكن له يئنة خلف المدعى عليه
 قد سكت ثم لا يلية (وتجربى في صلح) وقع (عليها
 ما عدهما) او باقرار لان المدعى باحدهما من
 المال فيؤخذ به زعمه (وما استحق من المدعى
 رد المدعى حصته من العوض ورجع
 بالشفعة فيه) فبما صم المستحق لطلو العوض
 من الغرض (وما استحق من البديل يرجع الى
 الدعوى في كله او في بعضه) هذا اذ لم يقع الصلح
 بلفظ البيع فان وقع به رجوع بالمباينة اقرار
 لا بالدهوى لان اقداره على المباينة اقرار
 بالكتابة عيني وغيره (وهلاك البديل) كاشفاته
 (قبل التسليم) اي لا مدعى اقرار او مع سكوت
 كذا في (في الفصلين) اي مع اقرار او مع سكوت
 وانكار وهذا لو البديل مما يمين والالم بطل
 بل يرجع بغيره عيني (صالح عن) كذا في المتن
 والشرح وصوابه على (بعض ما يدعيه) اي
 من يدعيه لجوازه على بيت معلوم منها فلو من
 عليه دارا فصالحا (لم يصح) لان ما قد فيه من
 غير هاصم فبستانا (قوله) (البرآءة
 من هقه وحده تحت ما ذكره بقوله) فيصير ذلك
 من هقه ودرهم (في البديل) فيصير ذلك
 من هقه فيصير ذلك (او) يلحق به (البرآءة
 عن دعوى الباقي) سكت ظاهر الرواية الصفة
 مطلقا في البرازية ونشئ عليه في الاشياء
 ومحمد في العزيمة للبرازية

عليه ثم يرجع به على الموكل (قوله مطلقا) أي سواء كان في دم عمد ودين أو غيرهما وهذا إنما يظهر في جانب المدعي عليه أنه وفي جانبه قد آتت بين وقطع نزاع وهذا إنما يعود إلى الموكل لا إلى الوكيل (قوله صالح عنه) أي عن المدعي عليه قال الزيلعي وهذا مفروض فيقال يحمل على المعاوضة كدعوى القصاص وأخواتها إذا كان عن معاوضة فيجوز على القضوي إذا كان شراؤه عن اقرار (قوله بلا امر) قيد به لأنه لو كان ثامرا من هذا الصلح على المدعي عليه وعليه البطل إلا في صورة الضمان فالبطل على الصالح عند الامام الحلواني وذكر شيخ الاسلام أنه عليه وعلى المدعي عليه أيضا غلط الباطل المدعي به أي ما شاء فمستأنى عن المحيط (قوله مع ابن خنيس المال) لأن الحاصل للمدعي عليه البراءة وفي مثله يستوى المدعي عليه والأجنبي لأنه لا يسلم للمدعي عليه شيء كما لا يسلم للأجنبي والمقصود من هذا الصلح رضی صاحب الحق لأرضي المدعي عليه إذا لاحظ فيه وفيه والمدعي يتقرب بالصالح فيما لا معاوضة فيه غير أنه لم يرض به قوط حقه بجانا فإذا سلم له العوض من جهة المتبرع صح انتهى (قوله أضاف الصلح) أي البطل الذي وقع عليه الصلح إلى ماله بأن يقول صاكتك على الف من مالي أو على عبدي فلان لأن الإضافة إلى نفسه التزام منه بالتسليم إلى المدعي وهو فاذر على ذلك فيجب عليه تسليمه (قوله أو قال على هذا) أي أشار إلى نقد أو عين وإنما صح فيه لأن المعروف المشار إليه كالمضاف إلى نفسه لأنه تعين بالتسليم إليه بشرط أن يكون ملكه فيتم به الصلح (قوله أو كذا) أشار به إلى الصورة الرابعة وهي صورة الإطلاق بأن قال على الف (قوله وسلم المال) أي في الصورة الرابعة (قوله صح) لأنه بالتسليم حقيقة ثم رضاه تصار فوق الضمان والإضافة إلى نفسه (قوله ولا يسلم في الصورة الرابعة) هذا الشيء هو خاص بالصورة كاستفاد من الدرر (قوله فهو وقوف) لأنه لم يسلم للمدعي عوض فلم يسم حقه بجانا لعدم رضاه فان أجازه المدعي عليه جاز ولزمه المنبروط لا التزامه باختياره وإن رده بطل لأن الصالح لا ولاية له على المطلوب فلا يتقيد به تصرفه ومن جعل الصور أربعة جعل الرابعة بشقيها وهما التسليم وعدمه صورة واحدة كالزبي (قوله والخلع) أي إذا صدر من فضولي عن المرأة بطل فان ضمنه أضافه إلى مال نفسه أو أشار به ولزمه وكان متبرعا وإن أطلق أن سلم صح والوقوف على إجازتها قال في التبيين وجعل في بعض شروح الجامع في باب الخلع الألف المشار إليه أو العبد المشار إليه مثل الألف المنسكح حتى جعل القبول إلى المرأة انتهى (قوله ادعي وقفية دار) أطلق فيه فم الوقفية من نفسه وغيره (قوله ولا يثبت له) مفهومة أنه إذا وجد البيعة لا يجوز الصلح لأنه لا مصلحة فيه ولا نظر لكون البيعة قد ترد والقباض قد لا يعدل (قوله وطاب له) أي للمدعي ولم يذكر هل يطيب للمدعي عليه الأرض إذا كان المدعي صادقا والظاهر أنها لا تطيب (قوله لو صادقا في دعواه) فيه أنه إذا كان صادقا في دعواه كيف يطيب له وفي زعمه أنه واقف وبطل الوقف حرام فملكه من غير مدعوغ فآخذة مجرد رشوة ليكيف دعواه فكان كالألم بكن صادقا وقد يقال أنه إنما آخذة ليكيف دعواه لا يبطل وقضيه وعسى أن يوجد مدع آخر (قوله فالثاني باطل) أي إذا كان الصلح على قبيل الإسقاط أما إذا كان الصلح على عوض ثم اصطفا على عوض آخر فالثاني هو الجائر ويفسخ الأول كالبيع أو الوعد (قوله وكذا النكاح بعد النكاح) فلا يلزمه إلا المهر الأول ولا ينفسخ العقد الأول إذا النكاح لا يمتثل الفسخ والمسئلة ذات خلاف قال في جامع الفتاوى تزوج امرأة بلف ثم تزوجها بالعين فالمهر الثاني وقيل الف وفي المنية تزوج على مهر معلوم ثم تزوج على آخر ثبتت التسميتان في الأصح جوى في حاشية الأشياء (قوله والحوالة بعد الحوالة) أي إذا صدرت حوالة على شخص قبلها ثم إذا صدرت على شخص آخر فالثانية باطلة لأن الدين ثبت في ذمة الأول بالحوالة عليه فلا ينتقل بالحوالة الثانية على غيره (قوله والصلح بعد الشراء) يعني إذا اشترى شخص دارا مثلا من آخر ثم ادعى المشتري على البائع أن الدار ملكه فصالحه البائع فهذا الصلح باطل تناقضه فان أقامه على الشراء منه دليل أنها ملك البائع ثم ادعى والصلح بعدها يناقضه قال في جامع الفصولين ولو كان الشراء بعد الصلح فالشراء صحيح والصلح باطل انتهى (قوله الكفالة) فلا يأخذ منه كقبول ثم أخذ منه كقبول آخر صح ولا يبرأ الأول بكفالة الثاني كإثبات الخاتمة (قوله والشراء) أي إذا كان بغير الثمن الأول بأن كان بازيد منه وانقص فانه ينفسخ الأول والعبرة الثاني قال في البحر وإذا تعدد الإيجاب والقبول انعقد الثاني وانفسخ الأول ان كان الثاني بازيد من الأول وانقص وان كان مثله لم ينفسخ الأول انتهى ذكره في السور (قوله والأبارة) هي مثل البيع لأنها بيع المنافع (قوله عن انكار) إنما خصه لأن ما ذكره لا يتأتى عند الأقرار

(أما إذا كان عن انكار لا يلزم الوكيل مطلقا)
 جبرودر (صالح عنه) فضولي (بلا امر) صح ان
 ضمن المال أضاف الصلح (المدعي أو قال على)
 هذا أو (كذا أو سلم) المال صح وصار متبرعا
 في الشكل إذا ضمن باسمه عزى زاده (والا) يسلم
 في الصورة الرابعة (فهم وقوف) البطل (والا) بطل
 المدعي عليه جاز ولزمه (البدل) التمس
 والخام في جميع ما ذكرنا من الأحكام (التمس)
 كالصلح أذني وقفية دار ولا يثبت له (البدل)
 المنسكح قطع الخصومة جاز وطاب له (قائله صاحب
 لو صادقا في دعواه وقيل) فأنه لا يبيع معني وبيع
 الأجنبي (لا) يطيب له يبيع معني وبيع
 الوقت لا يبيع (كل صلح بعد صلح فالثاني باطل
 وكذا) النكاح بعد النكاح (والأصل أن سئل
 الحوالة) (الصلح بعد الشراء) والأصل أن سئل
 عقد عيها فالثاني باطل (الصلح بعد الشراء) والأصل أن سئل
 في بيع الأشياء الكفالة (المدعي عليه) (قوله بعد الصلح)
 فتراجع (أقام) المدعي (قوله قبل الصلح)
 عن انكار أن المدعي (قوله قبل الصلح)
 (أي) قبل فلان حق

(قوله في الصلح ما جئ على المصلحة) ولا تقبل المصلحة لاحتمال ان ثبت له حق بعد هذا الاقرار بخلاف المسئلة الثانية
فانه ان اقر المصالح المصلحة في دعواه او ذكر الشرب لابي في رسالة الابراء عن هشام عن محمد في توجيه المسئلة
لانه اذا اقر المصالح على اعتباره انه قد مضى في الصلح واعتداه العين بالميل جائز فكان اقامه على الصلح اعترافا
ببطلان الصلح فبدعواه بعد ذلك انه لم يصح الصلح صار متناقضا والمناقضة تمنع صحة الدعوى واذا تعليل
البيان بنص ما ذكرنا (قوله فان المصنف وهو يتقيد لا بطلاق العبادية) نصه وفي العمادية ادعى بكبر فضائله
ثم ظهر بعده ان لا شيء عليه بطلان الصلح انتهى القول فيجب ان يقيد قوله ثم ظهر بعده اي بعد الصلح بالاقرار اي
من المصالح اي لا بالبيان على اقراره سابق على الصلح اه ينصرف (قوله ثم قل) اي المصنف (قوله عن دعوى
البرازية) عبارة عن المتيقن لدعي فبما وصالح ثم برهن المدعي بحجبه على اقرار المدعي انه لاحق له فيه اي على
اقراره قبل الصلح فالصلح صحيح وان بعد الصلح يبطل الصلح وان علم المصالح اقراره بعدم حقه ولو قبل الصلح يبطل
الصلح وعليه بالاقرار السابق كاقاروه بعد الصلح هذا اذا اتحد الاقرار بالملك بان قال انه ميراث لي عن ابي ثم قال
لاحق لي من هذه الجهة فاما اذا ادعى ملكا لاجهة الارث بعد الاقرار بعدم الحق بطريق الارث بان قال حق
بالشهر اما بالهبة لا يبطل انتهى (قوله فيعبر) لا يحتاج الى تحرير لان ما ذكره البرازي من قوله هذا اذا اتحد
الاقرار بقبضه لعدم صحة الصلح ام اقرار المدعي ولا اشكال فيه (فرع) ذكر المصنف عن آخر الدعوى من الخلاصة
لو ادعى انه استلم دابة فلان وهلك عند فاعلم المالك الاقارة واراد التضمن فيها لم يدرى العارية على مال
ثم اقام دينة على العارية قبلت بينته وبطل الصلح انتهى (قوله عن الدعوى الفاسدة) كدعوى وقع فيها تناقض
(قوله وعن الباطلة) كدعوى نهر وخزير من مسلم (قوله ما يمكن تعميمها) بالتوفيق في التناقض مثلا
والباطلة لا يمكن تعميمها كالداعي انها امته صالت اناسا الاصل فصالحها عنه فهو جائز وان اقامت بينته
على انها حرة الاصل يبطل الصلح اذ لا يمكن تعميم هذه الدعوى بعد ظهور حرة الاصل ومن الباطلة الصلح عن
دعوى حرة وعن دعوى اجرة نايعة او مغنية او تصوير محرم (قوله وحرر في الاشياء الخ) الذي تحرر اعتماد
ما ذكره المصنف من هذا التفصيل قال في البرازية فلا بد ان يستقر عليه فتوى ائمة خوارج ان الصلح من دعوى
فاسدة لا يمكن تعميمها ولا يصح والتدعي يمكن تعميمها كما اذا ترك ذكر الحد او غلط في احد الحدود ويصح انتهى
وفي شرح الطحاوي للاسباب التي الصلح الذي هو فاسد من قبلها ما كما اذا ادعى خيرا او خزيرا فصالح عن
الدعوى على شيء آخر فالصلح فاسد وكذا لو ادعت المرأة على زوجها انها حرمت عليه بالطلاق الثلاث فصالحها
على مال على ان تزول النكاح فاصح فاسد لانه غير جائز من قبلها ما جئ بها انتهى (قوله وقيل اشترط الدعوى)
تطويل من غير فائدة فلو قال وقيل يصح مطلقا لكان اوضح وقد علمت الحق فيه وما استند اليه صدر الشريعة
من انه اذا ادعى شيئا مجهولا في دأبه فهو على شيء يصح الصلح لا يفيد الاطلاق بل انما يصح الصلح فيه لان
الدعوى يمكن تعميمها بتعيين الحق المجهول وقت الصلح (قوله عن دعوى حق الشرب) هو نصيب الماء وكذا
مرور الماء في الارض على ما يظهر (قوله وحق الشفعة) اي يجوز الصلح عن دعوى حق الشفعة لدفع العين اما
الصلح عن حق الشفعة الثابت فلا يجوز لئلا يسهل لغيره غير مال لا يجوز الاغتياض عنه (قوله في اي حق كان) ولو كان
مخالا لا يقبل الاغتياض عنه (قوله حتى في دعوى التعزير) بان ادعى انه كفره او ضلله او رماه بسوء وتقوم حتى
توجهت عليه العين فاعتداه ما يدراهم فانه يجوز على الاصح منع (قوله دعوى حد) ولو حد قذف ولو عن الابراء
منه منع (قوله ونسب) كما اذا ادعت ان هذا ولده منها فصالحها لتزول دعواها (قوله بان كان دينبايعين) وفي
نسخة بدين ومثله فيما يظهر بالعين بالعين واحدا للتقذين بالآخر (قوله منها ايدا) ومثله اذا صالحه على سكاه حتى
يموت الدعي او على منفعة مجهولة وليحرر الوجه في ذلك اذ عديم الصحة لكونه جزا المدعي فلا وجه لقوله ايدوان
كلنت بلهما المدة فلا وجه له ولها فتدبر (قوله الى الحصاد) لانه اجل مجهول فيؤدي الى المنازعة (قوله
او صالح مع المردع الخ) الصلح في الوديعة على وجوه احدها ان يدعى صاحب المال الابداع فقال المستودع
ما اودعني شيئا ثم صالحه على شيء معلوم جاز الصلح في قولهم لان الصلح يفي بجواره على زعم المدعي وفي زعمه انه
صاحبها بالجود فيجوز الصلح معه والوجه الثاني اذا ادعى صاحب المال الوديعة ومطالبه بالرد فافترس المستودع
بالوديعة وسكت ولم يقل شيئا وصاحب المال يدعي عليه الاستلام ثم صالحه على شيء معلوم جاز الصلح في قولهم

[illegible]

والوجه الثالث اذا ادعى صاحب المال عليه الاستهلاك والمدعى عليه يدعي الرد او الهلاك ثم صالحه على شيء جاز
الصالح في قول محمد وابي يوسف الاول وعليه القوي والوجه الرابع اذا ادعى المودع الرد او الهلاك وصاحب المال
لا يصدقه في ذلك ولا يكذبه بل سكت ذكر الكرخي انه لا يجوز هذا الصلح في قول ابي يوسف الاول ويجوز في قول
محمد ولو ادعى صاحب المال الاستهلاك والمودع لم يصدقه في ذلك ولم يكذبه فصالحه على شيء ذكرنا انه يجوز هذا
الصالح في قولهم انتهى من (قوله بفرد دعوى الهلاك) صادق بسكونه وبدهواه الرد وقد تقدم انه يصح الصلح
فيهما (قوله لانه لو ادعاه) اي الهلاك اي والمالك يدعي انه امتلكه (قوله وصالحه قبل اليقين) اما لو صالحه بعد
حلف المستودع انه هلك اورد لا يجوز الصلح اجماعا وفيه ان ذلك داخل في مسئلة المصنف المذكورة بعد وفيها
خلاف كما ذكره المصنف (قوله دفع النزاع) قوله لا يصح وقوله باقامة البينة متعلق بالنزاع (قوله بعده) اي
بعد الصلح اي وان لم يكن هنالك حلف (قوله الا في الوصي) ومثله الاب (قوله عن مال اليتيم) اي اذا صالح
عن مال اليتيم وقوله اذا صالح على بعضه بدل من هذا المقدور (قوله على انكار) اي ولم يكن هناك بينة
اما اذا كان الخصم مقر بدين اليتيم او كان عليه بينة قالذي يتخذ من المقصود انه لا يجوز الصلح على البعض
لعدم المصلحة لليتيم (قوله ولو طلب) بالبناء للجبرول اي لو طلب الوصي بعد الصلح عين المدعي عليه او طلبه اليتيم
بعد بلوغه كافي سواشي الاشياء (قوله وبالثاني في السراجية) وهو قوله ما هو الصحيح كافي معين المقتضى الاول
رواية محمد عن الامام (قوله والابراء) الراوية سافيا باي جمعي او مثلها ما طلب تأخير الدعوى كافي الخلاصة
(قوله بالدعوى) اي بالمدعي به (قوله بخلاف طلب الصلح عن المال الخ) في البرازية صالحه من حقه فهو اقرار
بالحق والقول في بيان الحق لانه لا يجهل وان صالحه من دعوى الحق لم يكن اقرارا انتهى ووجهه ان الصلح
عن الدعوى او الابرأه منها المقصود منه قطع النزاع فلا يفيد ثبوت الحق بخلاف طلب الصلح او الابرأه عن الحق
فانه يقتضي ثبوته وحينئذ يلزمه المدعي به (قوله عن عيب) اي بالمبيع اي عيب كان بيضا بالعلل او جبلا
او تزجا (قوله وظاهر عدمه) اي العيب او الدين بان ظهر ان لادين عليه اصلا او اواة على غيره والله تعالى اعلم
واستغفر الله العظيم

(فصل في دعوى الدين)

الاولى في الصلح عن دعوى الدين ويقال مثله في العبارة الاتية له صنف قال المصنف لما ذكر حكم الصلح
عن عموم الدعوى ذكر في هذا الباب حكم الخصام وهو دعوى الدين لان المخصوص ابد يكون بعد العموم
انتهى (قوله من دين) لزمه بعقد او استهلاك (قوله او غضب) اي غصب قبي او مثلي (قوله لريا) اي لا يجعل
معاوضة لما يلزم عليه من الربا ولا يصح وتصرف العاقل يجعل على العصة ما لم يكن (قوله وحينئذ) اي حين
اذ كان ما ذكر اخذا لبعض الحق واسقاطا لباقيها لا معاوضة (قوله بلا اشتراط قبض بدله) اي الضوري وهو
ما وقع عليه الصلح والا فليس هنالك بدل بل هو اخذ لبعض الحق (قوله على مائة حالة) ويكون اسقاطا لبعض
الحق فقط (قوله او على الف مؤجل) ويجعل على اسقاط وصف الحلول (قوله وعن الف جياذ على مائة زوف)
ويجعل حطا لبعض والصفة (قوله لعدم الجنس) اي انما يصح ذلك مؤجلا لعدم الجنس فكان معاوضة
ولو كان من الجنس لكان اخذا لبعض الحق فيجوز مؤجلا (قوله او عن الف مؤجل على نصفه حالا) لان الجهل
غير مستحق بعقد المداينة اذا لم يثبت به هو المؤجل والمجهل غير منه فقد وقع الصلح على ما لم يكن مستحقا به قد
المداينة فصار معاوضة والاجل كان حتى الماريون وقد تركه بازاء ما حطه عنه من الدين فكان اعتبارا من
الاجل وهو حرام الا يرى ان ربا النسبة حرم لشبهة مبادلة المال بالاجل فلان يحرم حقيقة اولى انتهى درر (قوله
فيجوز) لان معنى الارفاق بينهما اظهر من معنى للمعاوضة ثم نبلاية فيجعل على ان السيد فيجوز عن بعض بدل
الكتابة وان العبد احسن اليه باعطاء احسن البديل وصفا (قوله او عن الف سود على نصفه بيضا) لان البيض
غير مستحق بعقد المداينة لان من له السود لا يستحق البيض فقد صالح على ما لا يستحق بعقد المعاوضة فكان
معاوضة الالف بخمسة زيادة وصف الحدود فكان ربا انتهى من (قوله ان الاجسان ان وجد من الدائن
بان صالح على شيء هو اذن من حقه قدرا او وصفا او وقتا (قوله ولان منهما) اي من الدائن والمدين بان دخل
في الصلح لا يستحقه الدائن من وصف كالببيض بدل السود او ما هو في معنى الوصف كتجهيل المؤجل

(بغير دعوى الهلاك لم يصح الصلح) في الصور
الاولى سر اجبة قبل عدم دعوى الهلاك لانه
(ويصح) الصلح (بعد حلف المدعي عليه
لنزع) باقامة البينة ولو برهن المدعي بعد على
اصل الدعوى لم تقبل الا في الوصي عن مال
اليتيم على انكار اذا صالح على بعضه ثم وجد
البينة فاتها تقبل ولو بلغ الصلح فاقامها تقبل
ولو طلب عينه لا يحلف اشياء (وقيل لا) بزم
بالاول في الاشياء مقدم الاول (مطلب الصلح
وحكامها في القنية لا يكون اذرا) بالدعوى
والابرأه من الدعوى وخالفهم التأخرون والاول
عند المتقدمين وخالف طلب الصلح عن المال
اصح برزنية (بخلاف طلب الصلح) (صالح
والابرأه من المال) فانه اقرار اشياء (عيب
عن عيب) (ويبرأ ما اخذ اشياء ودرر
يرطل الصلح) (فصل في دعوى الدين)
(الصلح الواقع على بعض جنس ماله عليه
من دين او غضب) (اخذ كبعض حقه وجعل
من دين او غضب) (لأربا وحينئذ) (فصل الصلح
لباقية لا معاوضة بدله عن الف جياذ على
بلا اشتراط قبض مؤجل وعن الف جياذ على
حالة او على الف مؤجل على دراهم على دنا بر مؤجلة)
مائة زوف ولا يصح فكان صرفا فلم يجز نسبة
لعدم الجنس فكان نصفه حالا (الاف في صلح
او عن الف مؤجل على نصفه بيضا) (او عن الف سود
المولى مكانه فيجوز بلعي) (او عن الف سود
على نصفه بيضا) (والاصل ان الاجسان ان وجد
من الدائن فاقسط وان منها معاوضة)

او من جنس بخلاف جنسه (قوله معاودة) اي ويجري فيه حكمه فان تحقق الربا او شبهته فسدت والا صحت
 (قوله عاديته) عندهما وعند اي يومف يبرأ (قوله لقوات التقييد بالشروط) اي من حيث المعنى فكانه قيد
 البرائة من النصف باداء خمسةائة في العدة فاذا لم يؤد لا يبرأ لعدم تحقق الشرط (قوله والثاني ان لم يوقت)
 اي مضمون ان لم يوقت وقس عليه ما بعده اه حلي وصورته ان يقول ادفع الى خمسةائة على انك برى من الباقي
 منع (قوله لانه ابرأه مطلق) قال في الدرر لانه لما لم يوقت للاداء وقتا لم يكن الاداء غرضا صحيحا لانه واجب على
 العريم في كل زمان فلم يتقيد بل حمل على المعاوضة وهو لا يصلح عوضا والتظاهر ان ابرأه مقيد بادائه ولو في آخر
 جزء من ابرأه حياته حتى اذا مات ولم يودبؤخذ كل الدين من تركته لان التعليق بالاداء موجود بمعنى بخلاف
 الوجه الرابع فانه يبرأ مطلقا لبدائه بالاداء (قوله ككالموجه الاول) خبر اول وقوله كما قال خبر ثان (قوله
 لبدائه بالاداء) قال في الدرر لانه اطلق ابرأه واداءه معا لانه لا يصلح عوضا او يصلح شرطاً مع الشك
 في تقييده بالشروط فلا يتقيد بالشك بخلاف ما اذا بدأ باداء خمسةائة لان ابرأه حصل مقرره فانه حين
 انه لا يصلح عوضا يقع مطلقا ومن حيث انه يصلح شرطاً لا يقع مطلقا فلا يثبت الاطلاق بالشك فافترا انتهى
 (قوله لما تقرر الخ) قال في المنع انما لا يصح لان ابرأه المعلق تعليقا صريحا لا يصح لان ابرأه فيه معنى التعليل
 ومعنى الاسقاط فالاسقاط لا ينافي تعليقه بالشروط والتعليل ينافيه فراجعنا المعنيين وقتنا ان كان التعليق
 صريحا لا يصح وان لم يكن صريحا يصح انتهى (قوله صح) حتى انه بعد التأخير لا يتمكن من المطالبة في الحال
 وفي الحط لا يتمكن من مطالبة ما حط ابد انتهى منع (قوله ولو اعلن ما قاله سرا) يعني انه تكلم به اولاً بين الناس
 وليس المراد انه بعد ان انتفض على الحط او التأخير اعلن فانه لا يتقضى الصلح والمراد ان الدائن سكت اذ لو حط
 في الاعلان او اقر صريح بل هو اولى من حالة السر (قوله اخذ منه الكل للحال) لعلة اذ لم يؤثره الطالب ولم يحط
 املوه بل انك صح لعدم اكرامه (قوله فقال اقره) بهزمة قطع فتوحه من آخر (قوله جاز) اي الحط لانه ليس
 من تعليل ابرأه صريحا بل معنى وقدر سبق بواژه (قوله بخلاف على ار اعطيك مائة) فاذا اقر صريح الاقرار
 ولا يلزم الدائن شي (قوله لا الحط) لان الحط ابرأه وهو معلق بصريح الشرط فلا يصح كما تقدم اه حلي (قوله
 كمن مبيع الخ) شامل لما اذا اشترى في المبيع بان كان عيناً واحدة او لم يشترى بان كانا عينين لكل عين بيعنا
 صفقة بلا تفصيل عن انتهى شرئاً ليلية وقيد بالصفقة الواحدة الاحتراز عما اذا كان عبيدين رجلين باع احدهما
 نصيبه من رجل بخمسمائة والاخر باع منه نصيبه بخمسمائة وكتب عليه مكاواحد ايات درهم فان احدهما
 لا يشارك الاخر فيما قبضه لاختلاف السبب ولا بد في المشاركة ان يتساويا في قدر الثمن وصفته لانهما لو باعا
 صفقة واحدة على ان نصيب فلان منه مائة ونصيب فلان خمسةائة ثم قبض احدهما منه شي لم يكن للاخر فيه
 مشاركة لان تفرق التسمية في حق البائعين كتفرق الصفقة بدليل ان المشتري له ان يقبل في نصيب احدهما
 دون الاخر وكذا لو اشترى احدهما ان يكون نصيبه خمسمائة ايضا ونصيب الاخر خمسمائة سودا لم يكن للاخر
 ان يشارك فيما قبضه لان التسمية تفرقت وهيرت نصيب احدهما عن الاخر وصفا (قوله وحيتشد فلو صالح)
 في التفرع نظر لان هذا صلح عن نصيبه لا قبض (قوله اخذ الشريك الاخر نصفه) لان الصلح وقع عن نصف الدين
 وهو مشاع ونصفه الدين حال كونه في الذمة لا تصح وحق الشريك متعلق بكل جزء من الدين فيستوقف على اجازته
 واخذ النصف دال على اجازة العقد فيصح ذلك (قوله فلا حقه في الثوب) اي وحقه في الدين وقد ضمنه له
 وقد علم ان الخيار للمصالح (قوله ضمنه الشريك الربيع) ولا يخفى في دفع نصف الثوب لانه بالشرأ صار كانه قبض
 نصف الدين بخلاف مسئلة الصلح فانه يخير لان مائة على الحط والاغراض فكان المصالح بالصلح ابرأه عن بعض
 نصيبه وقبض بعضه فاذا الزمان دفع ربع الدين فنصوبه المصالح لانه لم يستوف تمام نصف الدين انتهى (قوله
 او اتبع غريمه في جميع ما من) اي في مسئلة الصلح والبيع (قوله لا يرجع) اي اشريك بنصف المبرأ على الذي
 ابرأ (قوله قبل وجوب دينهما عليه) احترازه عما اذا حدث له دين بعد الدين الذي عليهما حتى التقيما قصاصا
 فانه يكون بمنزلة القبض ويشاركه فيه (قوله لا قابض) اي والمشاركة انما تثبت في المقبوض لا في القضاء (قوله
 ولو ابرأ الشريك المديون) الاولى ان يقول ولو ابرأ احد الشريكين (قوله قسم الباقي على سهامه) حتى لو كان
 اهما على المديون عشرون درهما فابرا احد الشريكين عن نصف نصيبه كان له المطالبة بالخمس والسادس كانت

(قال لغريمي) اذ الى خمسةائة غدا من الغدا
 عليك على انك برى من الباقي
 واذا في فيه (برى وان لم يؤد ذلك في الغدا
 دينه) كما كان لزوات التقييد بالشروط (ان لم يوقت)
 خمسة احدها هذا (قوله الثاني) وكذا
 فالعد (لم يعد) لانه ابرأه مطلقا والثالث غدا
 لو صالحه من دينه على نصفه يدفعه غدا قال
 وهو برى مما فضل على انه ان لم يدفعه غدا قال
 عليه كان الامر) كالوجه الاول (كما قال)
 لانه صرح بالتقييد والرابع (فان ابرأه عن
 نصفه على ان يعطيه ما بقي عدا فهو برى
 اذ الى الباقي) في الغدا (اولا) لبدائه بالاداء
 لا بالاداء (قوله الخامس) (لو اقر صريح لا يصح)
 كان ادبت الى كذا (او اذا اقر صريح لا يصلح
 الا ابرأه لما تقرر ان تعليقه بالشروط صريحا باطل
 لانه قليل من ربه (وان قال) المديون (لاخر
 سرا لا تقول لك بمالك حتى تؤثره عنى او يحط
 عنى (قوله) (ولو اعلن ما قاله سرا اخذ
 ليس بمكره عليه (ولو اقر صريح لا يصح)
 منه الكل للحال) ولو اقر صريح لا يصح
 او روى برى على ان احط منها ما قال ان اقررت
 على ان اعطيك مائة لانه رشوة ولو قال ان اقررت
 لي حططت لك منها مائة فاقصر صريح الاقرار لا الحط
 يجزئ (الدين المشترك) بسبب تعدد كمن مبيع
 بيع صفقة واحدة او دين موروث او فدية مشترك
 مشترك (اذ قبض احدهما عن نصيبه على ثوب)
 الاخر فيه) ان شاء او اتبع الغريم كما ياتي
 حيثشد فلو صالح الدين (اخذ الشريك الاخر
 اي على خلاف جنس الدين) اصل (الدين) فلا
 نصفه الا ان يقضي له (ربيع) اصل (الدين) بنصفه
 سقى له في ثوب (الربيع) قبضه النصف
 في دينه (الشريك الربيع) في جميع ما من
 بالمقاصة (او اتبع غريمه) في جميع ما من
 حقه في دينه (او ابرأ احد الشريكين) لا لانه ان لا يقبض
 الاخر عن نصيبه لا يرجع

المطالبة بالعشرة (قوله ومثله المقاصصة) بان كان عليه دين خمسة قبل هذا الدين فان القسمة على ما بقي بعد المقاصصة (قوله عند الشافعي) قال في البرهان تأجيل نصيبه موقوف على رضى شريكه عند ابي حنيفة وناقد عندهما وفي عامة الكتب محمد بن ابي يوسف وذكره في الهداية مع ابي حنيفة فكان عنه روايتان وفي البصر وان اجلهما فان لم يكن واجبا يعقد كل منهما بان ورثا ديننا مؤجلا قالنا تأجيل باطل وان كان واجبا باد انه اجلهما فان كانا شرعيين شركتهما فان اخر الذي ولي الادانة صح تأجيله في جميع الدين وان اخر الذي لم يشرهما لم يصح في حصته ايضا وان كانا متفاوضين واجل احدهما ايها اجل صح تأجيله انتهى ولم يظهر وجه له كقول الثاني وترد قول الامام مع عدم نصيبه (قوله والغصب) اي اذا غصب احدهما منه عينا وهلكت عنده فانه ينزل قابضا نصيبه حتى يتركه فيه الاخر ومثله الشراء الفاسد وحدوث دين للمطلوب على احدهما حتى التقيا قصاصا (قوله لا التزوج) اي تزوج المديونة على نصيبه فانه لا يكون قبضا بخلاف ما اذا تزوجها على دراهم مطلقة اي حتى التقت قصاصا بنصيبه فانه يكون كالقبض كذا يستفاد من البصر وفي الشربلالية والتزوج بنصيبه خلاف في ظاهر الرواية حتى لا يرجع عليه ضاحيه بنى وعن ابي يوسف انه يرجع بنصيبه منه لو وقع القبض بطريق المقاصصة والعصم الاول انتهى (قوله والصلح من جنابة عمد) لانه لم يملك بمقتضاه شيئا قابلا للشركة كما في البرهان والتبيين انتهى شربلالية وقيد بالعمد لان الخطأ يسلك فيه مسلك الاموال فكانه قابض افاده في النهاية ومعراج الدواية وفي الايضاح لا يلزمه لشريكه شي لان كالتسكاح وقال الاكل في العناية بعد نقله ما تقدم واري انه قيد بذلك لان الارض قد يلزم العاقلة فلم يكن مقتضيا وقامه في تسكمله فاضى زاده (قوله ان يبيعه الغريم) اي المديون فيكون المقبوض حبة لادينه (قوله ثم يبريه) الضمير في يبريه لاحد الدينين فقيه تثبت (قوله اربيعه) اي الطالب وقوله به اي بقدر نصيبه من الدين بان يعمل بمن التمر بقدر نصيبه فيكون المقبوض ثمن المبيع لان نصيبه من الدين (قوله ثم يبريه) اي احدهما الدين وهو من باع التمر (قوله صالح احدهما السلم) اطلاق الصلح هنا مجاز عن التسخير (قوله عن نصيبه) اي من المسلم فيه (قوله على ما دفع من رأس المال) قيد به لانه لو كان على غيره لا يجوز بالايجاع لما فيه من الاستبدال بالمسلم فيه قبل قبضه (قوله تغذ عليهما) فيكون نصف رأس المال فيهما وباقي الطعام بينهما سواء كان رأس المال مخلوطا او لا بصر (قوله وان رده رد) وبقي المسلم فيه على حاله بصر (قوله لان فيه قسمة الدين) وهو المسلم فيه وهذا مذهبهما وقال ابو يوسف يجوز اعتبار ارباع الدين ولهما انه لو جاز قاما ان يجوز في نصيبه خاصة اوفى النصف من النصيبين فعلى الاول لزم قسمة الدين قبل القبض لان خصوصية نصيبه لا تظهر الا بالتمييز ولا يميز الا بالقسمة وهي باطلة وان كان الثاني فلا بد من اجازة الاخر لانه فسخ على شريكه عقده فيقتصر الى رضاه رد (قوله مفادضة) نصب على التمييز (قوله جاز مطلقا) الذي في الصرح جاز ولو في الجميع اي جميع المسلم فيه يعني ان الجواز لا يخص نصيبه بل اذا فسخ في الجميع جاز قال واما اذا كانت عتانا توقف ايضا ان لم يكن من تجارتهما والله تعالى اعلم واستغفر الله العظيم

(فصل في التفارج)

قال في المتع هو من الخروج وهو اي شرعا ان يصطلح الورثة على اخراج بعضهم من الميراث بمال معلوم ووجه تأخير قوله وفوقه فانه قلما يرضى احدهما بان يخرج من البين بغير استيفاء حقه وسببه طلب الخارج من الورثة ذلك عند رضى غيره به وله شروط تذكر في أثناء الكلام انتهى (قوله صرفا الجنس بخلاف جنسه) حله لقوله او نقدين بهما والاولى تأخير عن قوله قل ما اعطوه او اكثر (قوله باحد النقيدين) قيد باحد النقيدين احترازاعما اذا كان بدل الصلح مجموع النقيدين فانه يصح كيف كان لا نا صرف الجنس الى خلاف الجنس فعمدها للعقد كما في البيع على اولى لان المقصود من الصلح قطع المنازعة ولكن يشترط فيه التقابض قبل الاقتراض لانه صرف انتهى مكي عن التبيين (قوله الا ان يكون ما اعطى له اكثر من حصته من ذلك الجنس) بلو كان ما اعطوه منه اقل او مساويا لنصيبه او لا يعلم قدر نصيبه من الدراهم فسد الصلح (قوله وغيرهما) ليس بلام في التصور (قوله تقرزا عن الربا) قلنا في الدرر ليكون حصته بمثابة الزيادة بمقابلة حقه من بقية التركة صونا عن الربا فلا بد من انتقاض فيما يقابل حصته من الذهب والفضة لانه صرف في هذا التقدير (قوله ولا بد من حضور النقيدين عند الصلح)

(وكذا الحكم ان) احدهما دين قبل وجوب دينها (ان) لا قابض (ولو ابراء) الشريك المديون (عن البعض) قسم الباقي على سباسب (ومثله المقاصصة) ولو اجل نصيبه صح عند انشائي والغصب والاستحباب بنصيبه قبض لا التزوج والصلح من جنابة عمد وحيلة اختصاصه بما قدض ان يبريه الغريم قدر دينه ثم يبريه او يبيعه له كما من غير مشلا ثم يبريه ملتقط وغيره وميرت في الشركة (صالح احدهما السلم عن نصيبه على ما دفع من رأس المال فان ابراء الشريك) الاخر نقضه لهما وان رده رد لان فيه قسمة الدين قبل قبضه وانه باطل نعم لو كانا شرعيين مفادضة

جاز مطلقا بصر (صل في التفارج) (أخرجت الورثة احدهم من) تركة وهي (عرض او هي) (عقار) مال اعطوه له (او) اخرجوه (من) تركة هي (ذهب بنقضة) دفعوا له (او) على (العكس) او عن نقدين بهما (صح) في الكل صرفا الجنس بخلاف جنسه (قل) ما اعطوه (او اكثر) لكن بشرط التقابض فيما هو صرف (و) في اخراجه من نقد بن وعبرهما باحد النقيدين لا يصح (ان يكون ما اعطى له اكثر من حصته من ذلك الجنس) تحريزا عن الربا ولا بد من حضور النقيدين عند الصلح وعلم بقدر نصيبه شربلالية وجلاية ولو بغيره جاز مطلقا لعدم الربا وكذا وانكروا اذنه لانه حيث لا بد

لم يذكر هذا في الشرع بل لادله ولا وجه لاشتراطه وان اراد به حضور البذل اذا كان نهما فقد افاده بقوله سابقا لكن بشرط التقاض فيما هو صرف (قوله ولو بعرض) ظاهره بيع مالوكا ان العرض من التركة اذ حقيقته في جميعه فيكون مبادلا عن نصيبه في بقية التركة بما زاد عن حقه فيه (قوله وكذا لو انكروا ارثه) فانه يجوز مطلقا قال الحاكم انما يطل المصلح على مثل نصيبه او اقل من مال الربا في حال التصديق واما في حال المساكاة فالصالح جائز وقال شيخ الاسلام انه باطل في الوجوهين ووجهه انه يكون معارضة في حق المدعي فيدخل فيه الربا من هذا الوجه انتهى (قوله وبطل المصلح الخ) اي في الكل عند الكل على الاصح وقبل عندهما بقي العقد صحيحا فيما وراء الدين (قوله لان تعليق الدين الخ) قال في الدرر لانه يصير ملكا حصته من الدين لسائر الورثة بما يأخذ منهم من العين وتعليق الدين من غير من عليه الدين باطل وان كان بعوض واذا بطل في حصه الدين بطل في الكل له (قوله وصح لو شرطوا ابراء الغرماء) اي ابراء المصالح الغرماء (قوله واحالهم بحصته) ذكر مردا على صاحب الدرر وبعده المصنف حيث قال ولا يلحق ما فيه اي هذا الوجه من الضرر بقية الورثة ولكنه لا يدفع لانه يرجع عليهم بحالهم فيكون الضرر عليهم مرتين (قوله منه) اي من الدين (قوله بالقرض) اي يبدله (قوله وهذه احسن الحيل) لان الاولى فيها ضرر المصالح بالبراءة واشاية فيها ضرر الورثة بالتبرع (قوله والوجه الخ) اي الايسر لهم والاخف (قوله ولادين فيها) اما اذا كان فيادين فلا يصح الصلح لما تقدم (قوله اختلاف) فقال القتيبي ابو جعفر بالصح وهو الصحيح وقال ظهير الدين المرنطاني لا يصح (قوله لعدم اعتبار شبهة الشبهة) لان عدم الصحة باحتمال ان يكون في التركة مكمل او وزون ثم يحتمل حينئذ ان يكون نصيبه اقل من بدل الصلح فالقول بعد الحواش وقد ادى الى اعتبار شبهة الشبهة ولا عبرة بها انتهى (قوله لم يجز) اي الا ان يريد البذل على قدر نصيبه ليكون الرأى في مقابلة ما يخصه من غير الجنس ويشترط القبض لانه بمنزلة البيع ويسع ما جبهه ما قدر وجنس واحد مما لا يجوز في ذاته كذا تقتضيه القواعد والمراد انه لا يجوز اتفاقا كما ان الثاني يجوز اتفاقا (قوله وهي غير مكمل او وزون) كذا وقع في الغرر ولا وجه له الا اذا كان المصالح عليه مكملا او موزونا اما اذا كان غيرهما فلا ينظم هذا التقييد وجه وقد نقل المصنف هذه المسئلة عن الزيلعي وعبارته ان يلحق خالصة عن هذا انتقيد ونصها وهذا يدل على ان الصلح مع جهالة التركة يجوز وقيل لا يجوز لانه يسع ويسع الجهول لا يجوز ولا اول اصح لان الجهالة هنا لا تنفي الى المنازعة لانها في يد بقية الورثة فلا يحتاج فيها الى التسليم حتى لو كانت في يد المصالح او به ضمه لا يجوز حتى يصير جميع ما في يده معلوما للعاجلة الى التسليم (قوله ابن ملك) لم يذكر هذا الضم (قوله وبطل الصلح) اي مع احد الورثة اضرمه عنها (قوله والقصة) اي قصة التركة بين الورثة لانهم لا يملكون التركة حينئذ ان تقدم حاجته فلغيره ابطالها ولو اجاز قبل ان يصل اليه حقه وفي الظهيرية ولو لم يضمن الوارث ولكن هو لواحق الدين الميت فيه وفاء بالدين ثم صالحوا في الباقي على نحو ما قلنا جاز انتهى قال العلامة المقدسي فلو هلك المعزول لا بد من نقض القصة (قوله بلا رجوع) اما لو كان يرجوع كانت التركة مشغولة قال في التبيين ولو ضمن رجل بشرط ان لا يرجع في التركة جاز الصلح لان هذا كغالة بشرط براءة المصيل وهو الميت فتصير حوالة فيخلو مال اليتيم عن الدين فيجوز تصرفهم فيه انتهى (قوله بشرط براءة الميت) تسع فيه المصنف وقد علم من عبارة الزيلعي ان المدار على اشتراط عدم الرجوع في التركة وتدين وجهه (قوله او يوفي من مال آخر) الاولى تقديمه على قوله او يضمن اجنبي فان الضمير فيه يرجع الى الوارث وسواء وفي الوارث من ماله الخاص به او من غير اخرى ظهري للميت قال في الغاية عن كفاية البسقي في كتاب القصة قسم الورثة التركة وعلى الميت دين فطلبه القريم تقض القصة وان قل الا اذا كان للميت مال سواء جعلنا الدين فيه انتهى (قوله ولا ينبغي ان يصالح) اي بل يكره وهل هي تنزيهية او تحريمية حرر (قوله استحيانا) والقياس ان لا يجوز لان كل جزء من اجزاء التركة مشغول بالدين لعدم الاولوية بالصرف الى جزء دون جزء فصار كالمستغرق فيمنع من دخوله في ملك الورثة ووجه الاستحسان ما ذكره من التعليل والاولى تقديم قوله استحيانا عند قوله صح وتركيبه يوهم خلاف المراد (قوله لئلا يحتاجوا) علم لقوله فيوقف (قوله ان كان ما اعطوه من مالهم) اي وقد استوفوا فيه ولا يظهر عند التناوب (قوله ضلي قدر ميراثهم) قال في المراجعية وشرحها من صالح عن شيء من التركة فاطرح سهامه من التصحيح ثم اقسم باقي التركة على سهام

بطل قطع المنازعة (وبطل الصلح ان اخرج احد الورثة في التركة بدون بشرط ان يكون الدينون لبقيةهم) لان تعليق الدين من غير من عليه الدين باطل ثم ذكر احصته حيلة فقال (وسمح لو شرطوا ابراء الغرماء) اي من عليه الدين فيسقط حصته لانه تعليق الدين ممن عليه الدين فيسقط قدر نصيبه من الغرماء (او فوضوا نصيب المصالح منه) اي الدين (ببرءا) منهم (واحالهم بحصته) او اقره وقد مر حصته منه وما الحوالة عن غيره (واحالهم بالقرض على الغرماء) بما يصلح بدلا (واحالهم احسن الحيل ابن كمال) وقيلوا الحوالة وهذه احسن الحيل ابن كمال والوجه ان يبيد وكفا من قرار فتدبر بقدر الدين ثم يحلهم على الغرماء ابن ملك (وفي صحة صلح عن تركة او وزون) متعلق بصلح (اختلاف) والصحيح احصه ريلعي لعدم اعتبار شبهة الشبهة وقال ابن كمال ان في التركة بنفس بدل الصلح لم يجز ولا جاز وان لم يدور في الاختلاف (ولو) التركة (تجوز الورثة) مع مكمل او وزون في يد بقية من المنازعة في الاصح (لانها لا تنفي عن بقية المصالح في الاصح) حتى لو كانت في يده للعاجلة لغيرهم لم يجز ما لم يعلم جميع ما في يده للعاجلة او بعضهم لم يجز ما لم يعلم جميع ما في يده للعاجلة الى التسليم ابن ملك (وبطل الصلح والقصص مع الحطة الدين بالتركة) الا ان يضمن الورثة الدين بلا رجوع او يضمن اجنبي بشرط براءة الميت (او يوفي من مال آخر) ولا ينبغي (ان يصالح) او يوفي من مال آخر (الدين) في غير دين محبط ولا يقسم (قبل القضاة) الدين (في غير دين) لا يخلو ولو فعل الصلح والقصة (صح) لان التركة لا تحتاج من قبيل دين فلو وقف الكل تضمر الورثة عن قبيل دين استحيانا ما وقاية لئلا يحتاجوا فيوقف قدر الدين بغير (ولو اخرجوا واحدا) من الورثة (فحصته تقسم بين باقيه) على السواء ان كان من حصته تقسم بين باقيه وان كان المعطى (او اوزوه) في قدر ميراثهم يقسم بينهم

الباقين كزوج وام وعهم فصالح الزوج عن نصيبه على ما في ذمته من المهر ونخرج من البين فيقسم باقي التركة بين الام والعم اثلاثا بقدر سهامهما سهمان للام وسهم للعم فان قلت هلا جعلت الزوج بعد المصالحة ونزوجه من البين بمنزلة المعدوم واي فائدة في جعله داخل في تصحيح المسئلة مع انه لا يأخذ شيئا وراه ما اخذه قلت فائدة انه لو جعلناه كان لم يكن وجعلنا التركة ما وراء المهر لا تقلب فرض الام من ثلث اهل المال الى ثلث الباقي اذ حينئذ يقسم الباقي بينهما اثلاثا فيكون للام سهم والعم سهمان وهو خلاف الاجماع اذ حقها ثلث الاصل واذا ادخلنا الزوج في المسئلة كان للام سهمان من الستة والعم سهم واحد ويقسم الباقي بينهما على هذه الطريقة فتكون مستوفية حقهما من الميراث انتهى **لمنصبا** (قوله وقيد المصنف) اي قيد جريان هذا التفصيل بما اذا كان الورثة منكرين (قوله فعلى السواء) اي مطلقا مع سواء كان الدفع من التركة او من غيرها لانه بمنزلة البيع فكأنهم اشتروه جميعا ولا يظهر التساوي الا اذا كان المدفوع متساويا بينهم فليتامل (قوله عن بعض الاعيان) اشار به الى انه كما يصح الصلح معه من كل اعيانها يصح من بعضها اعتبار الجزء بالكل وفي المجتبى ادعى مالا اي معلوما او غيره بخلاف رجل واشترى ذلك من المدعي يجوز الشراء في حق المدعي ويقوم مقامه في الدعوى فان استحق شيئا كان له والا فلا فان جحد المطلوب ولا يئنه فله ان يرجع انتهى جوى (قوله ان في التركة دين) الصواب النصب يعني فالصلح صحيح يعني اذا اقر بما فيه عمل به وليس له نقضه الا بسوء (قوله وكذا لو لم يذكره في الفتوى) اي في الدوال الذي رفع ليكتب عليه او يجاب عنه اي فلا يجب على المفتي البحث (قوله فيما قدمناه) اي من مسائله المتعارفين تفصيلها (قوله انشهرهما لا) وعلى مقابله فان كان الذي ظهر دينا فسد الصلح مكانه وجد في الابتداء وان كان عينا لا انتهى مع (قوله وفي مال طفل) اي والصلح في مال الطفل ثابت بالشهود لم يجز اذا لمصلحة له ومفهومه انه يجوز الصلح حيث لا يئنه للطفل والصغير في جزأى الصلح (قوله وما يدعي) عطف على ما خوذ من المقام اي فلم يجز الصلح في ذلك ولا في ما يدعي خصم ولا يتور بدعي اذا ادعى شخص على الطفل مالا ولم يورد دعواه بينة لا يجوز الصلح لان المدعي لم يستحق سوى الاستخلاف ولا يستخلف الاب ولا الوصي ولا الصبي حال صغره وان تبرع الاب بماله صح كالا جنى وان كان هناك يئنه بصر الصلح من مال الصغير بمثل القيمة وزيادة يتغابن فيها وهذه المسائل تجري في الاب والجد ووصيهما والقاضي ووصيه وسواء كان الصلح في عقار او عبد او غيرهما في الكل او البعض (قوله وصح على الابرا من كل عائب) هذا البيت للعلامة عبد البر ذكره بعد ايات بعد البيت الاول والصغير في صح يعود الى الصلح يعني جاز الصلح عن البراءة من كل عيب لان الابرا من العيب بلابدل صحيح فكذلك معه كالموسى عيا معلوما لانه اسقاط الحق ولو قال اشترت منك العيوب بكذا لم يصح انتهى (قوله ولو زال عيب) اي لو صالح عن بياض العين فاشجلى بطل الصلح فبرء البديل لعود السلامة وكذا كل عيب زال كطلاق المشرة او لم يوجد رتبته كعدم الحبل وكما لو ظهر الدين على غير المصالح بربطه اه شربلاي (قوله ومن قال) اي مدع قال للمدعي عليه ان حلفت فانت بري مخلف فالصلح باطل لانه لا يصح تعليق الابرا بالشرط الصريح كما سبق وان اقام بينة قبلت ينشئه وان جحد اعاد البين عليه لان البين الاولى لا تقطع الخصومة لكونه ساعدا غير القاضي (قوله ولو مدع) ولو لم يمدع ومورنه اصطلاحا على ان المدعي ان حلف على دعواه بكون المدعي عليه ضامنا لما يدعي فهذا الصلح باطل ولو حلف المدعي لا يجب المال على المدعي عليه (قوله كالا جنى) خبر ابتداء محذوف اي وما ذكر من المدعي عليه والمدعي كالا جنى حال كونه بصور ومورنه قال المدعي عليه ان حلف فلان غير الطالب فالمال على فالصلح باطل ولا يلزمه المال بحلفه والله تعالى اعلم واستغفر الله العظيم

(كتاب المضاربة)

قال ملاه مكنين هي كالمصالحة من حيث انها تقتضى وجود البديل من جانب واحد انتهى قال السيد الجوى وفيه تأمل لان الصلح اذا كان عن مال يكون بيعا والبيع يقتضى وجود المبادلة من الجانبين انتهى وفيه انه لا يلزم في المناسبة ان تكون من كل الوجوه وقد اختلفت هنا في قسمين من الصلح الصلح عن انكار او سكوت (قوله مضاربة) كنهها على غير بابها (قوله وهو السير فيها) قال الله تعالى وآخرون يضربون في الارض ينتغون من افضل الله يعني يسافرون في الارض للتجارة وسمى هذا العقد بها لان المضارب يسير في الارض غالبا

وقيد المصنف بكونه عن انكار فلو كان الورثة فعلى السواء واصلح احدهم عن بعض الاعيان صحبه ولو لم يذكر في صلح جميع وصحبه على وجود دين ام لا فالصلح صحيح وبالله وجه (قوله فيما قدمناه) اي من مسائله المتعارفين تفصيلها (قوله انشهرهما لا) وعلى مقابله فان كان الذي ظهر دينا فسد الصلح مكانه وجد في الابتداء وان كان عينا لا انتهى مع (قوله وفي مال طفل) اي والصلح في مال الطفل ثابت بالشهود لم يجز اذا لمصلحة له ومفهومه انه يجوز الصلح حيث لا يئنه للطفل والصغير في جزأى الصلح (قوله وما يدعي) عطف على ما خوذ من المقام اي فلم يجز الصلح في ذلك ولا في ما يدعي خصم ولا يتور بدعي اذا ادعى شخص على الطفل مالا ولم يورد دعواه بينة لا يجوز الصلح لان المدعي لم يستحق سوى الاستخلاف ولا يستخلف الاب ولا الوصي ولا الصبي حال صغره وان تبرع الاب بماله صح كالا جنى وان كان هناك يئنه بصر الصلح من مال الصغير بمثل القيمة وزيادة يتغابن فيها وهذه المسائل تجري في الاب والجد ووصيهما والقاضي ووصيه وسواء كان الصلح في عقار او عبد او غيرهما في الكل او البعض (قوله وصح على الابرا من كل عائب) هذا البيت للعلامة عبد البر ذكره بعد ايات بعد البيت الاول والصغير في صح يعود الى الصلح يعني جاز الصلح عن البراءة من كل عيب لان الابرا من العيب بلابدل صحيح فكذلك معه كالموسى عيا معلوما لانه اسقاط الحق ولو قال اشترت منك العيوب بكذا لم يصح انتهى (قوله ولو زال عيب) اي لو صالح عن بياض العين فاشجلى بطل الصلح فبرء البديل لعود السلامة وكذا كل عيب زال كطلاق المشرة او لم يوجد رتبته كعدم الحبل وكما لو ظهر الدين على غير المصالح بربطه اه شربلاي (قوله ومن قال) اي مدع قال للمدعي عليه ان حلفت فانت بري مخلف فالصلح باطل لانه لا يصح تعليق الابرا بالشرط الصريح كما سبق وان اقام بينة قبلت ينشئه وان جحد اعاد البين عليه لان البين الاولى لا تقطع الخصومة لكونه ساعدا غير القاضي (قوله ولو مدع) ولو لم يمدع ومورنه اصطلاحا على ان المدعي ان حلف على دعواه بكون المدعي عليه ضامنا لما يدعي فهذا الصلح باطل ولو حلف المدعي لا يجب المال على المدعي عليه (قوله كالا جنى) خبر ابتداء محذوف اي وما ذكر من المدعي عليه والمدعي كالا جنى حال كونه بصور ومورنه قال المدعي عليه ان حلف فلان غير الطالب فالمال على فالصلح باطل ولا يلزمه المال بحلفه والله تعالى اعلم واستغفر الله العظيم

[illegible]

بل له اجر مثله او من قوله بلا زيادة والموت بعد هذا التوضيح (قوله متبرعا) أي بعمله حيث لم يشترط له برأ من الربح
(قوله له ضرره) قال في التبیین وانما انشا المضارب مستقرا بائنا شرط كل الربح له لانه لا يستحق الربح كله
الا انما ضرره ان المال ضل كانه لان الربح فرع المال كالتبرع بالتصديق والولد للغير وان اذ شرط ان يكون جميع
الربح له فقد ضل كانه جميع برأه المال مقتضى وقضيته ان لا يرد برأه المال لان التبرع لا يقتضي الرد كالهبة
لكن مقتضى مقتضى برأه المال بطلناه كرضا الاتصافه على المصنفين عملا بهما وان التوضيح اذ في
التبرعين لانه يقتضي الحق عن العين دون البدل والهبة تقتضي عتقها فمساكن اولى بكونه اقل ضررا وانتهى (قوله
سبعين) بضم قوله ومن شرطه هذا (قوله كون برأه المال من الايمان) لا يتأثر بكونه عند حصول الربح فلا بد
من مال تصح به الشركة وهو الدراهم والدينار والقبول من التاقيقة انتهى منع وجوازها بالتبرع كان راجعا
والا فهو كالتبرع ومن فلا يجوز المراجعة عليه وجوازها بالقول قول محمد (قوله وكنت فيه) أي في كونه معلوما
(قوله الاشارة) كما اذا دفع الى رجل تراههم مضاربة وهو لا يعرف قدرها فانه يجوز فيكون القول في قدرها
ومقتضاها انما لا يرد مع نيته واليافعة للمالك (قوله لم يجر) لان الدين الذي عليه لا يصلح برأه ماله لكونه مضمونا
عليه ومن شرط المضاربة صكون برأه المال امانة عند المضارب لان يجرى البيع المبيع عند الامام
رضي الله تعالى عنه جوى وما اشترطه والدين في ذمته منع والا ووجه تأخير هذا عند قوله وتكون برأه المال
غنى لا دينا (قوله جاز) لان هذا هو كمال ما يقبض واضافة للمضاربة الى ما بعد قبض الدين وذلك بما تدرى (قوله
وكره) لانه شرط لنفسه منفعة فعل العقد وتظهر هذا في المسئلة التي بعد قوله ولو قال اشترى عبد البينة الخ
هذا فيهم لانه لو دفع مرضا وقال له بعه فاعمل بعه مضاربة انه يجوز بالا و قد اوضحه الشرح وهذه بحيلة
لجواز المضاربة في العروض وحيلة اخرى ذكرها الخصاص ان يمنع المتاع من رجل يثق به ويقبض المال لم يدفعه
الى المضارب مضاربة ثم يشتري هذا المضارب هذا المتاع من الرجل الذي ابتاعه من صاحبه (قوله فبينة)
اي بين مؤجل (قوله اعلم بما في يدك) أي وكان لها تجري في المضاربة (قوله وشكون برأه المال عينا)
اي معيانا وليس المراد بالدين العرض (قوله كايست في الدين) هو كذا الذي قد حقه في الدين قويا (قوله لم يجر)
التصرف) لان العمل من سبائه ولا يمكنه الا بالتسليم اليه اي على وجه الكمال فلو شرط ان يكون للمال كل ليلة
عند المالك فبينة المضاربة فبينة في حال الايجابي اذ ارد المضارب برأه المال على المالك فانه يبيع
ويشتري على المضاربة فبينة في يد يجر فهو جاز في المضاربة والربح على ما شرطنا لانه لم يوجد ضرر من النقص
ولا دلالة لانه صار مستغنياه على العمل واذا وقع العمل من ذب المال امانة لا يجعل استردادها بخلاف
ما اذا شرط عمل ذب المال حال العقد فبينة في يد يجر (قوله لان العمل فيما من الجانبين) فلو شرط
خلوص الرد لا بعد هاتم تعقد الشركة لانهما شرطها وهو العمل انتهى منع (قوله شائعا) اتصافا او اثلا فامثلا
لتحقق المشاركة بينهما الى الربح قل او كثر حاله في البرهان وفي الجبر الرابع ان يكون الربح بينهما شائعا كالنصف
والثالث لانهما معيانا يقطع الشركة ككافة درهم او ربع النصف عشرة انتهى مكي ملخصا (قوله معلوما عند العقد)
لان الربح هو الموقوف عليه وجهها التي توجب فساد العقد انتهى ذور (قوله فسدت) لانها شرطان لا يقتضيها
العقد (قوله بوجوب جهالة في الربح) كما اذا شرط نصف الربح او ثلثه باذات الدرية انتهى حلي (قوله او يقطع
الشركة) كما لو شرط لا عند هاتم مصادرة انتهى حلي والورع الاكمل شرط العمل على رب المال فانه يفسدها
وليس بواحد منهما واجيب بان المراد بالفساد ما بعد الوجود وهي عند اشتراط ذلك لم يوجد المضاربة أصلا
اذ حقيقة انها ان يكون العمل فيما من طرف المضارب (قوله فلو بطل الشرط) أي ان لم يكن واستدانتها كاشتراط
الفساد ان على المضارب اهل حلي او عليه ما جوى وقال فاصح بزيادة في تكتم شرطها فوعان حقيقة وهي ما بطل
العقد بقوله وانما سادده في نوع من العقد ونوع يفسد في نفسه ويبقى العقد صحيحا انتهى ملخصا (قوله ولو
ادعى المضارب فسادها) الاخصر الاوضح ان يقول والقول لمده في الحقيقة منها (قوله ولو فيه فسادها) لانه يمكن
ان لا يظهر بربح الا العشرة ففانتهى اموالها فقطع الشركة في الربح (قوله وما في الاشياء) من قوله القول قول
مدعي العصة الا اذا قال رب المال شرطت لك الثلث وزيادة عشرة وقال المضارب الثلث فاقول للمضارب
انتهى قال المصنف ان الحكم المذكور مطابق للقاعدة المذكورة فان المضارب يدعي العصة وهو كذا ذكره

(و) المساعدة (لا ضمان فيها) ايضا
(كصحة) لانه امين (ودفع المال الى الربح)
(كصحة) كله (لاما لا بضاعة) فيكون
شرط الربح (ودفع شرطها) امور سبعة (كون
وكلا متبرعا) (وامان) كما في الشركة
لقلة ضرر المال من الايمان (وكنت فيه الاشارة)
رأس المال من الايمان (وكنت فيه الاشارة)
(وهو معلوم) (لما لا بضاعة) فيكون
والقول في قدره ومقتضى المضاربة مدعي فان على
والبينة للمالك فاما المضاربة مدعي فان على
المضارب لم يجوز ان يجره وضارب بغيره فبينة
اشترى عبد البينة ثم يبيع له المضارب او يشتري
ما يجره له فبينة المضاربة بالبيع فبينة
اعلم بما في يدك (قوله كايست في الدين) كايست في الدين
(وكون برأه المال عينا) كايست في الدين
(مسألة) لان العمل فيما من الجانبين (وكون
الشركة) كايست في الدين
الربح بينهما شائعا (قوله فسدت) لانها شرطان لا يقتضيها
(وكون نصيب كل منهما معلوما) عند العقد
(وكون نصيب كل منهما معلوما) عند العقد
ومن شرطها ان يكون نصيب المضارب من الربح
حتى لو شرط له من رأس المال او منه ومن الربح
فسدت في الجلاية كل شرط يوجب جهالة
فسدت في الجلاية كل شرط يوجب جهالة
في الربح او يقطع الشركة فيه بفسادها (ولو ادعى
الشرط وصح العقد فاقول رب المال وبمكة
المضارب فسادها فاقول رب المال وبمكة
فالمضارب (الامل ان القول مدعي العصة
في العقود الا اذا قال رب المضارب الثلث فاقول
الربح الا عشرة وقال المضارب الثلث فاقول
رب المال ولو فيه فسادها لانه يكثر زيادة مدعي
المضارب فبينة في الاشياء فيه اشتباه فافهم

من البيع منافع في حاشيتها ولا وجه لما ذكره الجوزي في محل هذه المضاربة (قوله في حاشيتها) فانه من انما
 خارج عن القاعدة مع انه داخل فيها (قوله التي لم تلتزم بها الخ) والمناصب زيادة او نقصان بحسبه فانما هي
 من القيد كما حقه قاضي زاده اما اذا كانت مقيدة لا يجوز المضارب ان يعمل في غير ذلك المقيد فانه السلي
 وكلام المؤلف على حذف اي التفسيرية فهو بان المطلقه (قوله البيع) قال الفقهاء السلي في شرحه اشترى
 المضارب ارباعا ولا يتغابن الثمن فيه يكون مجازا قال له رب المال اعلم برأيتك أولا لان الغبن الفاحش
 تبرع وهو ما يور بالتجارة لا بالتبذير ولوباع مال المضاربة بما لا يتغابن فيه او باجل غير متعارف جاز عند الامام
 خلافا لما كالكوكيل بالتبذير انتهى وانما يبيع ويشتري من غير اصوله وفروعه كذا في سري الدين عن فتاوى
 الولوالجي (قوله ولو قاسدا) ليس المراد منه انه يجوز له مباشرة لمصرته بل المراد انه لا يكون به مخالفا فلا يكون
 عاصيا فلا يخرج المال عن كونه في يده امانة او بالسعود (قوله ونسيئة) النسيئة بالهمز على وزن فعيله ورجعا
 تدغم بعد التضعيف كالخطيئة والنساء بالمدا التاخير انتهى ولو اختلفا في النقد والنسيئة فالقول بالمضارب
 في المضاربة والموكل في الوكالة (قوله متعارفة) احتريه عما اذا باع للماجل طويل زبطي وانما جاز له النسيئة
 لانه متى لا يحصل له الربح الا بالنسيئة انتهى (قوله بهما) اي بالبيع والشراء (قوله ولو دفع له المال في يده
 على التهاون) يعني اي يوسق عن الامام انه ان دفع اليه المال في بلدة ليس له ان يسافر به وان دفع اليه في غربة
 كان له ان يسافر به الى بلدة لان الظاهر ان صاحبه رضى به اذا الانسان لا يقيم في دار الغربة اذا تم عا لبا فاعطاؤه
 المال في هذه الحالة ثم علمه بما له بدل على رضاه وجه الظاهر ان المضاربة مشتمكة من الضرب في الارض
 فيلكه بطلاق العقد اذا لفظ دال عليه ولا يسلط له تعريض على الهلاك لان الظاهر فيه السلامة ولا معتبر
 بالموهوم انتهى نيين (قوله ولا تغسبه) وقال زفر غسدا لان رب المال حينئذ متصرف لنفسه وهو لا يصلح
 ان يكون وكيله لانيه فيكون مستردا لولنا ان المتصرف في المضاربة صار حقا للمضارب فيصلح ان يكون رب المال
 وكيله عنه في التصرف فيه انتهى (قولها في قبول الخوالة) هذا ليس معنى الاحتيال لان الاحتيال هو كونه
 محتملا وذلك برضى الهيول والحال عليه والحال وانما انصرف عليه لانه المقصود هنا (قوله من منافع التجار)
 جمع صنعة بمعنى مصنوعة وفي نسخة صنيع اي عملهم (قوله لا يملك المضاربة) هذا اذا كانت المضاربتان
 مع بعضهما اما اذا كانت احدهما قائما فذلكا فذلكا فلا يمنع منه المضارب فانه مري الدين وهذا ايضا اذا كانت
 مع غير رب المال اما اذا كانت معه فهي محصة كما تقدم عن الاسيبي في قال المهر والشهد التصرفات
 في المضاربة ثلاثة اقسام قسم هو من يلب المضاربة وتوابعها فيملكها بطلاق الايجاب وهو الايداع والابضاع
 والامارة والاستجار والرهن والارتهان وما اشبه ذلك وقسم آخر ليس من المضاربة المطلقة لكنه يحتمل
 ان يطق بها عند وجود الدلالة وهو اثبات الشركة في المضاربة بان يدفع الى غيره مضاربة او يخلط مال المضاربة
 بماله او بمال غيره فانه لا يملك هذا بطلاق المضاربة لان رب المال لم يرض بشركة غيره وهو امر لا يد على ما تقوم به
 التجارة فلا يتناول مطلق عقد المضاربة لكن يحتمل ان يلحقها بالتعميم وقسم لا يمكن ان يلحق بها وهو الاقراض
 والاستدانة على المال لان الاقراض ليس تجارة وهكذا الاستدانة على المال بل تصرف بغير رأس المال
 والتوكيل مقيد برأس المال انتهى (قوله وانخلط بمال نفسه) هذا اذا لم يكن الخلط متعارفا في تلك البادة
 والالم يضمن به على ما قالوا قهستاني عن قاضي خان (قوله اذا لشي لا يضمن مثله) هذا انما يظهر على لشي
 المضاربة لا لشي الشركة وانخلط قالوا لاني ان يقول ولا اعلى منه لان الشركة ككة وانخلط اعلى من المضاربة
 لانها شركة في اصل المال واورد على قولهم اذا لشي لا يضمن مثله المأذون فانه يأذن لعبده والمكاتب
 له ان يكتب والمستاجر له ان يؤجر والمستعير له ان يعير ما لم يختلف بالاستعمال واجيب بان هؤلاء يتصرفون
 بطريق الملكية لا النيابة والكلام في الثاني اما المأذون فلان الاذن فكل الجرح به بذلك يتصرف للعبد بحكم
 الملكية الاصلية والمكاتب صار حرا اذ المستاجر والمستعير ملكا المنفعة (قوله ولا الاقراض والاستدانة)
 قال في شرح الاقطع لا يجوز للمضارب ان يستدين على المضاربة وان فعل ذلك لم يجز على رب المال الا ترى
 انه اذا اشترى برأس المال فهلك قبل التسليم يرجع المضارب عليه بمثله واذا كان كذلك فرب المال لم يرض
 ان يضمن الامتداد برأس المال فلو جوزنا الاستدانة لزمه ضمان ما لم يرض به وذلك لا يصح واذا لم يصح استدانة

في حاشيتها ولا وجه لما ذكره الجوزي في محل هذه المضاربة (قوله في حاشيتها) فانه من انما
 خارج عن القاعدة مع انه داخل فيها (قوله التي لم تلتزم بها الخ) والمناصب زيادة او نقصان بحسبه فانما هي
 من القيد كما حقه قاضي زاده اما اذا كانت مقيدة لا يجوز المضارب ان يعمل في غير ذلك المقيد فانه السلي
 وكلام المؤلف على حذف اي التفسيرية فهو بان المطلقه (قوله البيع) قال الفقهاء السلي في شرحه اشترى
 المضارب ارباعا ولا يتغابن الثمن فيه يكون مجازا قال له رب المال اعلم برأيتك أولا لان الغبن الفاحش
 تبرع وهو ما يور بالتجارة لا بالتبذير ولوباع مال المضاربة بما لا يتغابن فيه او باجل غير متعارف جاز عند الامام
 خلافا لما كالكوكيل بالتبذير انتهى وانما يبيع ويشتري من غير اصوله وفروعه كذا في سري الدين عن فتاوى
 الولوالجي (قوله ولو قاسدا) ليس المراد منه انه يجوز له مباشرة لمصرته بل المراد انه لا يكون به مخالفا فلا يكون
 عاصيا فلا يخرج المال عن كونه في يده امانة او بالسعود (قوله ونسيئة) النسيئة بالهمز على وزن فعيله ورجعا
 تدغم بعد التضعيف كالخطيئة والنساء بالمدا التاخير انتهى ولو اختلفا في النقد والنسيئة فالقول بالمضارب
 في المضاربة والموكل في الوكالة (قوله متعارفة) احتريه عما اذا باع للماجل طويل زبطي وانما جاز له النسيئة
 لانه متى لا يحصل له الربح الا بالنسيئة انتهى (قوله بهما) اي بالبيع والشراء (قوله ولو دفع له المال في يده
 على التهاون) يعني اي يوسق عن الامام انه ان دفع اليه المال في بلدة ليس له ان يسافر به وان دفع اليه في غربة
 كان له ان يسافر به الى بلدة لان الظاهر ان صاحبه رضى به اذا الانسان لا يقيم في دار الغربة اذا تم عا لبا فاعطاؤه
 المال في هذه الحالة ثم علمه بما له بدل على رضاه وجه الظاهر ان المضاربة مشتمكة من الضرب في الارض
 فيلكه بطلاق العقد اذا لفظ دال عليه ولا يسلط له تعريض على الهلاك لان الظاهر فيه السلامة ولا معتبر
 بالموهوم انتهى نيين (قوله ولا تغسبه) وقال زفر غسدا لان رب المال حينئذ متصرف لنفسه وهو لا يصلح
 ان يكون وكيله لانيه فيكون مستردا لولنا ان المتصرف في المضاربة صار حقا للمضارب فيصلح ان يكون رب المال
 وكيله عنه في التصرف فيه انتهى (قولها في قبول الخوالة) هذا ليس معنى الاحتيال لان الاحتيال هو كونه
 محتملا وذلك برضى الهيول والحال عليه والحال وانما انصرف عليه لانه المقصود هنا (قوله من منافع التجار)
 جمع صنعة بمعنى مصنوعة وفي نسخة صنيع اي عملهم (قوله لا يملك المضاربة) هذا اذا كانت المضاربتان
 مع بعضهما اما اذا كانت احدهما قائما فذلكا فذلكا فلا يمنع منه المضارب فانه مري الدين وهذا ايضا اذا كانت
 مع غير رب المال اما اذا كانت معه فهي محصة كما تقدم عن الاسيبي في قال المهر والشهد التصرفات
 في المضاربة ثلاثة اقسام قسم هو من يلب المضاربة وتوابعها فيملكها بطلاق الايجاب وهو الايداع والابضاع
 والامارة والاستجار والرهن والارتهان وما اشبه ذلك وقسم آخر ليس من المضاربة المطلقة لكنه يحتمل
 ان يطق بها عند وجود الدلالة وهو اثبات الشركة في المضاربة بان يدفع الى غيره مضاربة او يخلط مال المضاربة
 بماله او بمال غيره فانه لا يملك هذا بطلاق المضاربة لان رب المال لم يرض بشركة غيره وهو امر لا يد على ما تقوم به
 التجارة فلا يتناول مطلق عقد المضاربة لكن يحتمل ان يلحقها بالتعميم وقسم لا يمكن ان يلحق بها وهو الاقراض
 والاستدانة على المال لان الاقراض ليس تجارة وهكذا الاستدانة على المال بل تصرف بغير رأس المال
 والتوكيل مقيد برأس المال انتهى (قوله وانخلط بمال نفسه) هذا اذا لم يكن الخلط متعارفا في تلك البادة
 والالم يضمن به على ما قالوا قهستاني عن قاضي خان (قوله اذا لشي لا يضمن مثله) هذا انما يظهر على لشي
 المضاربة لا لشي الشركة وانخلط قالوا لاني ان يقول ولا اعلى منه لان الشركة ككة وانخلط اعلى من المضاربة
 لانها شركة في اصل المال واورد على قولهم اذا لشي لا يضمن مثله المأذون فانه يأذن لعبده والمكاتب
 له ان يكتب والمستاجر له ان يؤجر والمستعير له ان يعير ما لم يختلف بالاستعمال واجيب بان هؤلاء يتصرفون
 بطريق الملكية لا النيابة والكلام في الثاني اما المأذون فلان الاذن فكل الجرح به بذلك يتصرف للعبد بحكم
 الملكية الاصلية والمكاتب صار حرا اذ المستاجر والمستعير ملكا المنفعة (قوله ولا الاقراض والاستدانة)
 قال في شرح الاقطع لا يجوز للمضارب ان يستدين على المضاربة وان فعل ذلك لم يجز على رب المال الا ترى
 انه اذا اشترى برأس المال فهلك قبل التسليم يرجع المضارب عليه بمثله واذا كان كذلك فرب المال لم يرض
 ان يضمن الامتداد برأس المال فلو جوزنا الاستدانة لزمه ضمان ما لم يرض به وذلك لا يصح واذا لم يصح استدانة

على رب المال لزمه العين خاصة وقد قالوا ليس المضارب ان يأخذ سقعة لان ذلك استدانة وهو لا يملك
الاستدانة وكذلك لا يعطى سقعة لان ذلك قرض وهو لا يملك القرض ولو قال له اعمل برأيتك اه شلى مختصرا
(قوله وان استدان) اي بالاذن كانت شركة وجوه وفي الهداية كانت بمنزلة شركة الوجوه وهي اولى والطلاق
الشركة يقتضى التساوى فلذا كان بينهما نصفين اه شلى وفي سرى الدين عن السراجية وصورة الاستدانة
ان يشتري باله را هم او الدنانير بعد ما يشتري برأس المال انتهى **ك** كما اذا اشترى سلعة بثمن دين وليس عنده
من مال المضاربة شئ من جنس ذلك الثمن فلو كان عنده من جنسه كان شرآء على المضاربة ولم يكن
من الاستدانة في شئ فاستبانى والظاهر ان ذلك محمول على ما اذا كان ماعنده يوفى بثمن ما اشترى فلا يقال
انه بعدم الدفع عند العقد مستدين واما اذا لم يوف فلا شك ان ما زاد عليه استدانة وفي البدائع كما لا يجوز
للمضارب الاستدانة على مال المضاربة لا يجوز له الاستدانة على اصلاح مال المضاربة حتى لو اشترى بجميع
مال المضاربة ثيابا ثم استأجر على حملها او قصرها او قتلها كان سقوطها في ذلك كله لا بما زاد لم يبق في يده شئ
من رأس المال صان بالاشتجار مستدينا على المضاربة فلم يجوز عليها فصار عاقبة سقوطها انتهى شلى (قوله
بما له) متعلق بكل من قصر وحمل انتهى شلى (قوله وقد قيل له ذلك) اي اعمل برأيتك من (قوله فهو متطوع)
اي بما زاد فليس له حصته من الثمن (قوله فشرىك بما زاد الصبيغ) اي والثنا (قوله بالخلط) اي بسبب خلط
ماله وهو الصبيغ او الثنا بما لم المضاربة وقد سلف انه يملك الخلط بالتعصيم وفي نسيج كاخلط (قوله في مالها)
اي مال المضاربة فيجربان فيه على ما اشترط في الربح (قوله بل غاصبا) فيخرج مال المضاربة عن ان يكون
امانة فيضمنه ويحكون الربح له على ما مر (قوله نقص عند الامام) لا عندهما وقد مر انه اختلاف زمان
وفي زماننا لا بعدة نقصا فهو كالجرة فيدخل في اعمل برأيتك ما زال لوان كالجرة (قوله اودقت) كقوله دفعته
مضاربة بالصبيغ او الخريف او الليل فمستاني (قوله لان المضاربة تقبل التقييد المفيد) لان التجار بان تختلف
بالامكنة والامتنعة والافاق والاشخاص وليس له ان يدفعه بشيعة في غير هذا البلد اذ عين البلد لانه
لا يملك التصرف لنفسه فلا يملكه لغيره (قوله ولو بعد العقد) قبل التصرف في رأس المال او بعد التصرف ثم صار
المال ناضا فانه يصح تخصيصه لانه يملك عزله فبذلك تخصيصه وانتهى عن السفر فيجوز على هذا كما في المنع (قوله
لا يملك عزله) ولا نهيه منع (قوله كسوق من مصر) قال في الهداية وهذا بخلاف ما اذا قال على ان تشتري
في سوق الكوفة حيث لا يصح التقييد لان المصر مع باين اطرافه كبقعة واحدة فلا يفيد التقييد الا اذا صرح
بالنهى بان قال اعمل بالسوق ولا تعمل في غير السوق لانه صرح بالجرح والولاية اليه ومعنى التخصيص ان يقول
على ان تعمل كذا اوفى مكان كذا وكذا اذا قال خذ هذا المال تعمل به في الكوفة لانه تفسيره او قال فاعمل به
في الكوفة لان القائل لو صل او قال خذ بالنصف بالكوفة لان الباء لا لاصاق اما اذا قال خذ هذا المال واعمل به
بالكوفة فله ان يعمل فيها وفي غيرها لان الوارد للعطف فيصير بمنزلة المستورة انتهى (قوله وكان ذلك الشراء له)
وله رجه وعليه خسارته دور (قوله ولو لم تصرف فيه) هذا يتعلق بتعيين البلد فاذا عين له بلدا فقاوزه الى آخر
خرج المال عن المضاربة ثم رجعا موقوفا فان عاد به الى المعين زال الضمان ورجع الى الوفاق وبقيت المضاربة
كلودع اذا خالف في الوديعة ثم ترك (قوله عادت المضاربة) لبقائه في يده بالعقد السابق انتهى هداية (قوله وكذا
لو عاد في البعض) بان تصرف في البعض في غير المعين ورد البعض الى المعين والا وضح ان يقول وكذا الورد البعض
وبه عبر في الهداية (قوله ولا يملك تزويج من مالها) سواء كان عبدا او امة وعن ابى يوسف انه يزويج الامة
لانه من الاكتساب اذ يستفيد به المهر وسقوط النفقة عن مال المضاربة وله ما انه ليس من التجارات والعقد
لا يتضمن الا التوكيل بالتجارة فلا يملكه وان كان اكسابا كالكتابة والاعتماد على ضعف قيمته انتهى منع (قوله
او عين) بان قال ان ملكته فهو حر لان المضاربة تصرف يحصل به الربح وهذا لا يكون بشرآء كما يمكن بيعه اه
منع ونظير المضاربة الشريك شركة عتاق او مفوضة حتى كان تزويج الامة على الخلاف في بيعي (قوله فانه يملك
ذلك) لان التبركيل مطلق فيجوز على اطلاقه (قوله ولا من يدين عليه) لانه يعتق نصيبه ويغيب به نصيب
رب المال او يعتق على الخلاف بين الامام ومالك (قوله كما بسطه العيني) حيث قال والمراد من ظهر ورارح
ان يكون قيمة العبد المشتري اكثر من رأس المال سواء كان في جلة رأس المال ربح او لا لانه اذا كان قيمة العبد

وان استدان كانت شركة وجوه وشركة
(قوله واشترى بمال المضاربة ثوبا وقصر بالماء
او صل) متاع المضاربة (بما له) وقد قيل له
ذلك فهو متطوع لانه لا يملك الاستدانة بهذه
المقالة وانما قال بالماء لانه لو قصر كان شراؤه
كصبيغ (وان صبغه اجر برأيتك ككامل
الصبيغ ودخل في اعمل برأيتك مع وجبة
الصبغ كان له حصته) قيمة (صبيغ) ان بيع وجبة
التوب (ايض) (في مالها) ولو لم يقل اعمل
برأيتك لم يكن شريكا بل غاصبا وانما قال اجر
لما كان السواد نقص عند الامام فلا يدخل
في اعمل برأيتك بجر (ولا) يملك ايضا (فبما زاد
بلد او سلعة او وقت او شخص عيه المال لا
لان المضاربة تقبل التقييد المفيد ولو بعد العقد
ماله يصح المضاربة كما سيجي قيدنا بالتقييد لان
فلا يملك تخصيصه كما سيجي قيدنا بالتقييد لان
غير المفيد لا يعتبر اصل كسوق من مصر فان
واما التقييد في الجملة والا لا (فان فعل تصرف
صرح بالنهى صح والا لا) (فان فعل تصرف
بالخصالة) (وكان ذلك الشراء له) (ولا) يملك
فيه حتى عاد للوفاق عادت المضاربة وكذا الوعد
في البعض اعتبارا للجزء بالكل (ولا) يملك
(تزوج من من مالها ولا شراؤه من يدين عليه)
رب المال بقرابة او بيع بخلاف الوكيل بالوكالة
رب المال ذلك (عند عدم القربة) القربة الوكالة
فانه يملك ذلك (عند عدم القربة) القربة الوكالة
كاشترى عبدا بعه او استخدمه او جارية اطاعها
(ولا من يدين عليه) هو هذا ان يكون قيمة هذا العبد
في المال ربح (وهو ان يكون قيمة هذا العبد
سلي رأس المال كما بسطه العيني فليصنف

مثل رأس المال لا يقل لا يظهر له المضارب فيه بل يجعله شغولاً برأس المال حتى إذا كان رأس المال ألفاً
وصار عشرة آلاف درهم ثم اشترى المضارب من يعتق عليه وقيته ألفاً وقل لا يعتق عليه وكذا لو كان له ثلاثة
أولاد أو أكثر قيمة كل واحد ألفاً وقل فاشترى منهم لا يعتق منهم شيء لأن كل واحد مشغول برأس المال ولا يملك
المضارب منهم شيئاً حتى تزيد قيمة كل عين على رأس المال على حدة من غير ضمه إلى آخر انتهى لأنه لا يمكن أن يملك
منهم اثنين فيعين الباقي رأس المال لعدم الأولوية (قوله وقع الذرأة لنفسه) لأن الذرأة متى وجد نفاذ على
المشترى يتخذ عليه انتهى مع وضمن في الصورتين في الوجه الأول يضمن جميع الثمن إذا دفع من مال المضاربة
أذ ليس له فيه نصيب لعدم ظهور الربح فيه بخلاف الوجه الثاني حيث يسقط عنه من ثمنه بحسب ما يخصه
فيما يظهر فيه من الربح هذا ما ظهر لي وكانهم تركوا التنبية عليه لظهوره انتهى أبو السعود (قوله وإن لم يكن
ربح) متعلق بما إذا اشترى المضارب من يعتق عليه فأفاده الحلبي (قوله لعنته لا يضمنه) لأنه إنما اعتق عند الملك
لا يضمن منه بل يضمن زيادة قيمته بلا اختيار انتهى مع (قوله وسعى العبد المعتق الخ) قال في الجوهرة وولاه
ينهما على قدر الملك عند أبي حنيفة وعندهما عتق كله وسعى في رأس المال وحصة رب المال من الربح اهـ سمي
وأنما سعى العبد لأنه احتسبت مالية العبد عند العبد فيسعى فيه عناية (قوله على الصغير) ومثله المعشوه جوى
(قوله أذا نظر فيه للصغير) علة فاصرة والعلة في الشريك هي المذكورة في المضارب من قصد الاسترباح (قوله
زبلي) قال وإن كان عليه دين محيط برقبته وحسبته لا يعتق عنده وعندهما يعتق بناء على أنه هل يدخل
في ملك المولى أم لا انتهى (قوله فولدت) أي فوطئها المضارب فولدت (قوله فادعاه موسراً) ومن باب أولى يسعى
الولد إذا كان المضارب معسراً وانما ذكر اليسار دفعاً لما عساه أن يقال كأن ينبغي أن يضمن المضارب نصيب
رب المال أي ولا يسعى الولد إذا كان المضارب موسراً لأنه ضمان عتق وحاصل الجواب أنه إنما يضمن ولو كان
موسراً لا يقتضيه العتق بمعنى حكيم لا يصنع للمضارب فيه فلا يجب عليه الضمان لعدم التعدي إذا لا يجب
ضمان العتق إلا بالتعدي كذا يفاد من التبيين وحاشية الشلبي (قوله كما ذكرنا) لم أعلم موضع ذكره ولو أخر قوله
كما ذكرنا بعد عبارة المصنف لكان له وجه لأنه هو ما نقله سابقاً عن العيني (قوله فعنتي) قال في التبيين فاذ نفذت
دعوتها صار الغلام ابنه واعتق بقدر نصيبه منه وهو ربه ولم يضمن المضارب حصة رب المال من الولد لأن
العتق ثبت بالملك والسلب فصارت العلة ذات وجهين والملك آخرهما وجوداً فيضاف الحكم وهو العتق إليه
لأن الحكم يضاف إلى الوصف الأخير ملة وضع الثقة على السفينة والقدح الأخير ولا يصنع للمضارب في الملك
فلا يجب عليه الضمان لعدم التعدي إذا لا يجب ضمان العتق إلا بالتعدي انتهى مختصراً قال صاحب الكافي
سفينة لا تحصل الامانة من فاقع فيها رجل منازاً أدعى المائة ففرقت كان الضمان كله عليه انتهى والقدح
الأخير المسكر هو المحرم أي على قول الامام وإن كان المفق به أن ما أسكر كثيره قليله حرام (قوله سعي) ينبغي
زيادة وأول عطفه على قوله نفذت فإنه جعله جواباً لمسألة المصنف أفاده الحلبي (قوله في الألف) فإنه مستحق
بكونه رأس المال فإن قيل لم يجعل المقبوض من الولد من الربح وهو يمكن بأن يجعل الولد كله ربحاً والخارجية
مشغولة برأس المال على حالها قلنا المقبوض من مجلس رأس المال فمكان أولى يجعله رأس المال ولأن رأس
المال مقدم على الربح أذ لا يسلم له شيء من الربح إلا بعد سلامة رأس المال لرب المال فكان جعله به أولى بعد
وصوله إلى يده انتهى تبيين (قوله بعد قبضه الفقه من الولد) إنما شرط قبض رب المال الألف من الغلام حتى
تصير الجارية أم ولد للمضارب لأنها مشغولة برأس المال فإذا قبضه من الغلام فرغت عن رأس المال وصارت
كلها ربحاً فظهر فيها ملك المضارب فصارت أم ولد له انتهى زبلي (قوله لأنه ضمان تلك) وهو لا يختلف باليسار
والأصاير ولا يتوقف على التعدي انتهى زبلي (قوله لظهور نفوذ دعوتها فيها) بضم ورسلك فيها (قوله ويجعل
على أنها تزوجها) بأن يجعل أن البائع زوجها منه ثم باعها منه وهي حبل جلاله على الصلاح (قوله
وضمن المالك الفاور بعه لوموسراً) لأنه لما زادت قيمتها ربحاً ربحاً ومالك المضارب بعض الربح فنفذت دعوتها
فيها ويجب عليه رب المال رأس ماله وهو ألف ويجب عليه أيضاً نصيبه من الربح وهو مائتان وخمسون فإذا
وصل إلى يده الف درهم استوفى رأس المال وصار الولد كله ربحاً فيملك المضارب منه نصفه فيعتق عليه انتهى
وهذا علم أنها مسألة مستقلة موضوعها أنه لم يقبض الألف من الغلام فندبر وقوله لوموسراً كذا وقع في البحر

(فإن فعل) شرآه من يعتق على واحد منهما
(وقع الذرأة لنفسه) (فإن لم يكن) ربح كذا سرياً
(صحيح) للمضاربة (فإن لم يكن) الربح (زيادة)
ففيه بعد الشراء عتق حظه ولم يضمن نصيب
المالك (لأنه لا يضمنه) (وسعى) العبد (المعتق)
في قيمة نصيب رب المال ولو اشترى الشريك من
يعتق على شريكه أو الأب أو الوصي من يعتق
على الصبي نفذ على العاقلة (أذا نظر فيه الصغير)
(وإذا أدون إذا اشترى من يعتق على المولى مع
واعتق عليه أن لم يكن مستغراً فأبداً في الألف)
شكلاً فالهنا زبلي (مضارب معه الف)
بأنه نصف اشترى أمه فولدت ولداً مسأواً له أي الولد
لأنه (فادعاه وسرا) (أي خجاعة نفذت)
وعدته كذا (فادعاه وسرا) (أي خجاعة نفذت)
دعوتها لو جرد الملك فظهر الربح المذكور
فعتق (سعى رب المال في الألف وره) ولو معسراً
الملك (أو اعتقه) (أن شاء) (ولرب المال بعد)
قبضه الفقه من الولد (نصف قيمتها) أي الأمه لظهور
لأنه ضمان تلك (نصف قيمتها) على أنها تزوجها ثم اشترى
نفوذ دعوتها فيها ويجعل على أنها تزوجها ثم اشترى
حبل جلاله على الصلاح (قوله وضمن المالك الفاور بعه لوموسراً)
أم ولد وضمن للمالك الفاور بعه لوموسراً
فلوموسراً فلا سعاية عليه لأن أم الولد لا تسعى
وتأخذ في البحر والله اعلم

والذي يستفاد من كلامهم ان الضمان عليه مطلقا لانه ضمان تلك فصار ذلك الضمان يدل والضمان
اذ كان يدل يستوى فيه اليار والاصار ويدل عليه قول المؤلف فلا سعيه علميا لانه لا يضيع على المالك
حقه وتحماله في الجهر حيث قال وما لم يصل الى رب المال رأس ماله فالولد رقيق انتهى حلي والله تعالى اعلم
واستغفر الله العظيم

(باب المضارب بضارب)

يصح في باب التنوين وعدمه على انه مضاف للمضارب وجمله يضارب حال من المضارب اوصفة لان
المضارب بمنزلة الذكوة اذا لاقى واللام فيه الجنس وهذا على جعلهما متضايين اما على التنوين فالظاهر
ان جملته يضارب خبر المضارب والمعنى المضارب تقع منه المضاربة ويرد على الحالية ان اطال لا يجبي من المضاف
اليه الا في صور ثلاث واثبت هذا من (قوله شرع في المركبة) لان المركب يتلو للفرد طبعا فكذا وضعا جوى
ورده قاضي زاده بان مضاربة المضارب وان كانت بعد مضاربة رب المال الاتهام مفردة ايضا غير من حكمة
من المضاربين الا يرى ان الثاني يتلو الاول ولكنه ليس بمركب من الاول ومن نفسه قطعا وانما المركب
منهما الاثنان واستوجه في المناسبة ما في النهاية وممر الجارية حيث قال الماذكر حكم المضاربة الاول ذكر
في هذا الباب حكم المضاربة الثانية اذ الثانية تتلو الاول ابدافكذا بيان **حكما** انتهى (قوله فلاذن)
اي او تفويض بان لم يقل رب المال اعمل رأيك لانه اذا قال له ذلك يملك ان يضارب حيث انتهى شلي (قوله
على الظاهر) وهو قوله ما ورواية عن الامام ومقابل الظاهر قولان قول الحسن انه لا يضمن حتى يرجع وقول
زفر انه يضمن بالدفع تصرف اول (قوله فاذا عمل بين انه مضاربة) قال في المخ وجه الظاهر ان يرجع انما يحصل
بالعمل في مقام سبب حصول الرجوع مقام حقيقة حصوله في صيرورة المال مضمونا به انتهى (قوله فيضمن)
اي ان شاء رب المال كما يأتي وانما ضمن لانه حصل العمل في المال على وجه لم يرض به المالك فتعقبت اختلاف
فوجب الضمان لجعل الامر من اى موقفا قبل العمل حتى اذا عمل الثاني وجب الضمان والا فلا انتهى
اتقاني (قوله الا اذا كانت الثانية فاسدة) قال في التبيين هذا اذا كانت المضاربتان صميمتين واما اذا كانت
احداهما فاسدا وكلاهما فلا ضمان على واحد منهما لانه ان كانت الثانية هي الفاسدة صار الثاني اجيرا وللاول
ان يستأجر من يعمل في المال وان **حكما** هي الاولى فكذلك لان فسادها يوجب فساد الثانية لان الاولى
لما فسدت صارت اجارة وصار الرجوع كله لرب المال ولو صحت الثانية في هذه الحالة نصار للثاني شريكا وليس
للاجير ان يشاركه غيره فكانت فاسدة بالضرورة وكانا اجيرين وكذا اذا كانتا فاسدتين واذا كانا اجيرين
لا يضمن واحد منهما انتهى بتصرف ما (قوله ولو استهلكه الثاني) قال الاتقاني والحاصل انه لا ضمان على واحد
منهما قبل عمل الثاني في ظاهر الرواية من علم ثلثة الثلاثة واذا عمل الثاني في المال ان عمل عملا لم يدخل تحت
المضاربة بان وهب المضارب الثاني المال من رجل او استهلكه فالضمان على الثاني دون الاول وان عمل
عملا دخل تحت المضاربة بان اشترى بالمال شيئا فان رجع فعليهما الضمان وان لم يرجع فلا ضمان على واحد
منهما في ظاهر الرواية انتهى وفيه تأمل (قوله حتى ضمنه) حتى للتقريع فان الضمان مرتبط بالعمل فقط
(قوله خير رب المال) قال في التبيين ثم رب المال بالتخيير ان شاء ضمن الاول رأس ماله لانه صار غاصبا بالدفع
الى غيره بغير اذنه وان شاء ضمن الثاني لانه قبض مال الغير بغير اذن صاحبه فان ضمن الاول صحت المضاربة
بين الاول والثاني والرجوع بينهما على ما شرط لانه باء الضمان مله من وقت خالف فصار كالمودع مال نفسه
مضاربة الى الثاني وان ضمن الثاني يرجع بما ضمن على الاول لانه التزم له سلامة المقبوض له عن الضمان فاذا لم
يسلم رجوع عليه بالخالف اذ هو مغرور ومن جهته كودع الغاصب وصحت المضاربة بينهما لانه لما كان قرار الضمان
عليه ملك المدفوع مستندا الى وقت التعدي فبين انه دفع مضاربة ملك نفسه ويصكون الرجوع بينهما على
ما شرط لصحة المضاربة وبطيب الثاني ما رجح لانه يستحقه بالعمل ولا خيب في عمله ولا يطيب للاول لانه
يستحقه برأس المال وملكه فيه ثبت مستندا فلا يخلو عن شبهة فيكون سبيله التصديق انتهى لان الثابت
بالاستناد ثابت من وجهه دون وجه فلا يثبت الملك من كل وجه فيمكن الخيب في الرجوع فلا يطيب ما انتهى اتقاني
(قوله ليس له ذلك) لان المال بالعمل صار غصبا وليس للمالك الاتصين البذل عند ذهاب العين المغصوبة

(باب المضارب بضارب)
كما تقدم الترتيب شرع في المركبة (قوله فلاذن)
(ضارب المضارب) آخر (بلاذن)
(لم يضمن بالدفع) ما لم يدل على دفع ايداع وهو عليه
(اولا) على الظاهر لان الدفع ايداع وهو عليه
فان عمل بين انه مضاربة فيضمن الا اذا كانت
الثانية فاسدة فلا ضمان وان رجع بل للثاني اجير
مشارك على المضارب الاول والا فلا ضمان (قوله قبل)
(فان صاع) المال (من يده) على احد
(المعمل) الموجب للضمان (فلا ضمان) على احد
(وكذا) لا ضمان (لوضعب المال من الثاني)
(و) انما الضمان على العاصم فقط ولو استهلكه
اشترى او وهب فالضمان عليه خاصة فان عمل
حتى ضمنه (خير رب المال ان شاء ضمن الثاني) وان
(الاول) رأس ماله ولا يضمن ليس له ذلك جهر
اختار اخذ الرجوع (ودفع بالثلث) وقد قيل
(فان اذن) المالك بالدفع (وقد قيل بالثلث) فاما الثلث
للاول (مارزق الله قبيلا) ان فلان المالك
للاول (علا بصرطه) (والاول السدس الباقي)
(النصف) (الثلث) (المشروط) ولو قيل مارزق الله
(وللثاني الثلث) (المشروط) (والثاني نصفان) باعتبار
يكاف انما يطلب (والمالك نصفان) (ومنه ما رجعت
والباقي بين الاول والثلث) (والمشروط) (والمشروط)
الكاف فيكون لكل ثلث (ومنه ما رجعت
من شيء او ما كان لك فيه من الرجوع) (وغيره)
ذلك وكذا الوشرط للثاني اكثر من الثلث او اقل
فالباقي بين المالك والاول (ولو قال له ما رجعت)
شيئا (نصفان) (ودفع بالانصاف) (فلا ضمان)
وان واثبت (لانه لم يرجع سواء

المشروط (قوله ولا يلزم) أي كل من المالك والمضارب (قوله بموت أحدهما) قال قاضي خان سواء علم المضارب بموت رب المال أم لم يعلم حتى لا يملك الشرع بعد ذلك بمال المضاربة ولا يملك السفر ويملك بيع ما كان عرضاً لنقض المال لأنه زل ~~حكي~~ انتهى (قوله ويجري طراً على أحدهما) يجنون أو سقه أو جرم أذن وفي القاموس طراً أي بالهز طراً وطراً أي أنهم من مكان أو خرج عليهم منه فجاء انتهى والمواد به هنا الحدوث (قوله ويجنون أحدهما) هو ما دخل تحت قوله ويجر إلا أنه ذكره لتقييده بالاطباق (قوله بأعها وصيه) أي وصي المضارب لأن العزل لا يمكن حيث نفي المضارب فلا يجري على وصيه وقيل إن ولاية البيع تصككون رب المال ووصي المضارب كليهما وهو الأصح لأن الحق كان للمضارب ولكن الملك لرب المال فصار بمنزلة مال مشترك بين اثنين فيكون الأمر اليهما انتهى قلت فلو لم يكن له وصي هل يستبد المالك بالبيع أو ينصب القاضي وصياً يبيع معه ينظره جوي والذي في الهندية فإن لم يكن له وصي جعل القاضي له وصياً يبيعها فيوفى رب المال رأس ماله وحسنه من الربح ويعطى حصة المضارب من الربح غرماءه أي إن كان له غرماء فغرماء المضارب لا يأخذون عروضها لأنها مال الغير (قوله تبطل في حق التصرف) أي ولا تبطل في حق كونه ودبعة (قوله تبطل في حق المسافرة) فلواتي مصر أو أشرى شيئاً فأتى رب المال وهو لا يعلم فأتى بالمتاع مصر آخر فنفقة المضارب في مال نفسه وهو ضامن لماله في الطريق فإن سلم المتاع بازيعه لبقائها في حق البيع ولو خرج من ذلك المصر قبل موت رب المال ثم مات لم يضمن نفقته في سفره انتهى برأيه وقوله فأتى بالمتاع مصر أي غير مصر وبالمال فإنه لو أخرجه يعني به موت رب المال إلى مصر رب المال لا يضمن لأنه يجب عليه تسليمه فيه ذكره فيما أيضاً ذكره قاضي خان (قوله وبالحكم بطوق المالك مرئداً) لأن الصوف بمنزلة الموت وهذا يورث ماله ويعتق أمهات أولاده ومدروره يلعى (قوله حكم بمساقه أم لا) أما قبل الحكم فلأنه بمنزلة الغيبة وهي لا توجب بطلان المضاربة وأما بعده فلحق المضارب كالومات حقيقة انتهى ثم نبلاية (قوله بخلاف الوكيل) أي إذا ارتد الموكل وحكم بمساقه فإن الوكالة تبطل ولا تعود به ووده إلى الإسلام لأن على التصرف خروج عن ملك الموكل ولم يتعلق به حق الوكيل انتهى (قوله بخلاف المضارب) الأول حذفه (قوله فهي على حالها) عندهما حتى لو تصرف ورث ثم قتل كان ربحه بينهما على ما شرط انتهى برهان فان لحق وبيع واشترى هناك ثم رجع مسلماً فله جميع ما اشترى وبيع في دار الحرب ولا ضمان عليه في شيء من ذلك هندية وذلك لأن تصرفات المرتد إنما توقف عند الإمام للوقوف في أملاكه ولا ملك للمضارب في مال المضاربة وله عبارة صحيحة فلا يوقف في ملك رب المال فبقيت المضاربة على حالها مكي عن التبيين والشمي (قوله وما تصرف نافذ وعهده على المالك) قال أبو السعود عازياً إلى الزيلعي والعناية لأن توقف تصرف المرتد لتعلق حق الوارث ولا تعلق لورثة المضارب بملك رب المال فبقيت المضاربة على حالها خلافاً لما يلحقه من العهدة فيما يبيع واشترى يكون على رب المال في قول الإمام لأن حكم العهدة يتوقف برده لأنه لو لم يردته لكانت له تصرف له فيه فكان كالصبي المحجور إذا وكل عن غيره بالبيع والشراء وفي قوله ما حاله في التصرف بعد الردة كهي فيه قبلها فالعهدة عليه ويرجع على رب المال انتهى (قوله وتصرفه أي المضارب موقوف) عند الإمام فينفذ بالإسلام والتحقق رده بالعدم في جميع أحكام المضاربة وكذا إن لحق ثم عاد مسلماً قبل أن يحكم بإسلامه هندية والبطلان بالموت أو القتل من وقت الردة هندية لأن المضارب يتصرف للمالك فصار تصرفه كتصرف المالك بنفسه وتصرف مرتد بدون لحاقه موقوف فكذلك تصرف نائبه مكي عن الشمني مزبداً (قوله وردة المرأة غير مؤثرة) سواء كانت هي صاحبة المال أو المضاربة إلا أن الموت أو تلف بدار الحرب فيحكم بلحاقها لأن ردتها لا تؤثر في أملاكها فكذلك لا تؤثر في تصرفها من غير الجواهره (قوله أن علم به) ولو في الحكمي بخلاف الوكيل حيث يعزل في الحكمي وإن لم يعلم لأنه لا حق له بخلاف المضارب فأفاده المصنف هذا والذي في الهندية عن العناية تبطل المضاربة بموت رب المال علم بذلك ولم يعلم حتى لا يملك الشرع بعد ذلك بمال المضاربة ولا يملك السفر انتهى وتقدم ذكره (قوله مطلقاً) أي وإن لم يكونا عدلين بان كما فاسقين أو مستورين (قوله أوفضولي عدل) الأوضح أن يقول أو واحد عدل قال المصنف في متفرقات القضاء ولا يثبت عزله أي الوكيل إلا بعدل أو مستورين أو فاسقين وقال المصنف والمخالف في باب عزل الوكيل ويثبت ذلك أي العزل بمشاهدة به وبكتاب مكتوب بعزله وإرساله رسولاً محمداً عدلاً

ولا يلزم بدفعه لغرماءه جبر (قوله تبطل) المضاربة
(قوله بموت أحدهما) لكونها وكالة وكذا يقتله
ويجري طراً على أحدهما ويجنون أحدهما
مطلقاً فاستأنف في البرازية مات المضارب
والمال عروض بأعها وصيه ولو مات رب المال
والمال نقد تبطل في حق التصرف ولو عرض
تبطل في حق المسافرة لا التصرف فله بيعه
يعرض وتقدم (قوله بالحكم) (بالموت) (قوله بخلاف الوكيل)
فإن عاد بعد سقوطه مساقاً للمضاربة على حالها
حكم بمساقه أم لا بخلاف المضارب (ولو ارتد
لأنه لا حق له بخلاف حالها فإن مات أو قتل
المضارب فعلى حالها بملكه بطلت)
أو تلف بدار الحرب وحكم بمساقه على المالك عند الإمام
وما تصرف نافذ وعهده على المالك (قوله أي ولم يلحق
بجبر) ولو ارتد المالك قطع (قوله موقوف وردة المرأة)
(قوله تصرفه) أي المضارب (موقوف وردة المرأة) حقها
لأنها لا تقبل فلم ينفذ بسبب التلف في حقها
(أن علم به) بخبر جابن مطلقاً أوفضولي عليه
أو عدل محض (والأ) يعلم (لا) يعزل

او غير ان هذا ليس الاوهيد اصغيرا او كبيرا صدقه او كذبه انتهى (قوله ولو حكما) اي ولو كان الزل حكما فانه يشترط فيه انه لم على ما سلف (قوله ولو حكما) كارتداد مع الحكم بالعقوبات وجنونه مطلقا (قوله فاما دراهم والدينارين جيسان) لا يظهر التفريع لانهما قد يكونان جنسا واحدا في كثير من المسائل فالاولى الواو كما في المنع (قوله وان تماء عنها) فلا يملك ثمنه كما لا يصح ثمنه عن المسافرة في الروايات المضمرة مكي عن الحر (قوله ولا في نقد) اي لا يصرف ان حكان رأس المال فضة بفضة ولو اوجد كما يفيد عموم (قوله استحصانا) والقياس لا يبدل لان التقدين من جنس واحد من حيث التمنية (قوله لوجوب رد جنسه) الظاهر انه عند التنازع وفي الهندية عن الكافي انه ان يبيعها بجنس المال استحصانا وهو يفيد الجوارقان حمل على عدم التنازع زال الاشكال (قوله ولا تخصيص الاذن) افاده بقوله آثا وان تماء عنها (قوله صحيح) والربح بعد ذلك للعامل كما سلف في الشركة (قوله احقرا) اي فضا المضاربة وانتهت (قوله وفي المال ديون) اي وقد باع المضارب عروضا بثن لم يقبضه من المشتري (قوله على اقتضاء الديون) اي اخذها واستخلاصها (قوله اذ حيث يذبح بالاجرة) لانه كالا جبر والربح كالا جرة وظاهره ولو كان الربح قليلا قال في شرح المائتي ومفاده ان نفقة الطلب على المضارب وهذا لو ادين في المصر والافقي مال المضاربة قال في الهندية وان طال سفر المضارب ومثما حتى انت النفقة في جميع الدين فان فضل على الدين حسب النفقة فقد ادين وما زاد على ذلك يكون على المضارب كذا في المحيط (قوله لانه حيث يذبح) اي ولا يجبر على المتبرع ولهذا لا يجبر الواهب على التسليم ولا يقال ارد واجب عليه وذلك انما يكون بالتسليم كما اخذ لانا نقول الواجب عليه رفع الموانع وذلك بالتخليه لا بالتسليم حقيقة ابو السعود (قوله لانه غير العاقد) اي والموقوف لا يرجع الا الى العاقد فلا يمكن المالك من المطالبة الا بالتوكيل فيؤمر المضارب به لثلا بضياع حق المالك (قوله وحيث يذبح) اي حين اذ كان المتبرع لا يجبر على الاقتضاء والاولى ان يقول ولهذا كان الوكيل الخ (قوله والسمار) بكسر السين الاولى وهو الذي يجلب الساع باجر من غير ان يستاجر فهو ايضا يعمل بالاجرة ويجعل ذلك بمنزلة الاجارة الصحيحة بحكم العادة فيجبر على طلب الثمن انتهى دور (قوله وكذا الدلال) مرقينهما في القسم الثاني بان السمار لم يكن في يده شيء بخلاف البياع انتهى اي وهو الدلال (قوله لعدم قدرته عليه) لان التبرع والبيع لا يتم الا بمساعدة غيره وهو البائع والمشتري فلا يقدر على تسليمه انتهى زيلعي (قوله ويستعمله في البيع) انما جازت هذه الحيلة لان العقد يتناول المنفعة وهي معلومة ببيان قدر المدة وهو قادر على تسليم نفسه في المدة ولو عمل من غير شرط واعطاء شيئا لا بأس به لانه عمل معه حسنة فجازاه خيرا وبذلك برت العادة وما رآه المسلمون حسنا فم عند الله حسن انتهى زيلعي (قوله لانه بيع) اي ورأس المال اصل وصرف البهالك الى ما هو تابع اولى كما يصرف الى العنق في الزكاة ولان الربح فرع عن رأس المال فلا يثبت له حكم قبل ثبوت اصله انتهى (قوله ولو فاسدة) لانها امانة عند الامام وعندها ان كانت فاسدة فالمال مضمون انتهى من (قوله من علمه) اي ولو الهالك من علمه ويقبل قوله في هلاكه وان لم يعلم ذلك كما يقبل في الوديعة من (قوله لياخذ المالك رأس المال) فيبدأ برأس المال ثم بالنفقة ثم بالربح الا اهم فالاهم اختيار فان فضل شيء اقتسمه انتهى در منتي (قوله لما سر) من انه امين فلا يكون ضمينا قال الا قطع وقد قال اصحابنا ان مال المضاربة اذا هلك قبل ان يشتري به شيئا بطلت المضاربة لان المضاربة تبين فيما وقعت عليه كالوديعة واذا تمقت بطل العقد بلاكها والقول قول المضارب في هلاكها لانه امين فان استهلكها المضارب ضمنها ولم يكن له ان يشتري بعد ذلك شيئا على المضاربة لانه صار مائنا ومن حكم المضارب ان يكون امينا ولو استهلكها غيره فاخذها منه جاز له ان يشتري بها على المضاربة لانه لما اخذ عوضها صار كائنا اخذتمها انتهى اي مكانه باعها واخذتمها اي ولا تنتهي المضاربة بالبيع واخذ الثمن (قوله والمال في يد المضارب) نص على المتوهم والافيا لاولى اداد فعه رب المال به الفسخ ثم استردده بما في المؤلف يعلم ان تقييد الزيلعي الحيلة بتسليم المضارب المال الى ربه اتفاقا بيه عليه ابو السعود (قوله لانه عقد جديد) اي وهو لا يوجب استقاص القصة الا لاولى كما لو دفع له ما لا جديد احوى (قوله وهذه هي الحيلة) قال في التبيين وهذه هي الحيلة فيما اذا خاف المضارب ان يسترد منه الربح بعد القصة بسبب هلاك ما في يده من رأس المال اه والله تعالى اعلم واستغفر الله العظيم

(فصل في المتفرقات)

(قوله لا تقصد الخ) حق لو اشترى رب المال به شيئا وباع فهو على المضاربة لأن الشرط هو التولية وقد تحققته
والا بضاع توكيل بالتصرف والتصرف حق المضارب فيصح التوكيل به ولو لم يصح ان يكون وكيلاً لم يكن اخذه
استرداد بل انتقل عمل رب المال الى المضارب وصار كالمضارب على نفسه فلم تنقض المضاربة انتهى جوى
(قوله يدفع كل المال) افاد بالدفع ان المضارب لا بد ان يسلم المال اولا حتى لو جعل المال بضاعة قبل ان يتسلمه
لا يصح لأن التسليم شرط فيما انتهى مكي (قوله تقييد الهداية) الاولى الاتيان بالقبض (قوله بضاعة) المراد
بالبضاعة هنا الاستعانة لان البضاعة الحقيقي هنا لا يتأتى لان الربح جيبه فيه رب المال وليس الامر هنا
كذلك (قوله لا مضاربة) فلو دفعه له مضاربة بطل الثانية لا الاولى هدية ويكون الربح بينهما على ما شرط جوى
وهو عطف على المعنى كأنه قال وتصح بضاعة لمضاربة (قوله لما مضى) أى من ان الشيء لا يتضمن مثله (قوله
وان اخذه أى المالك الخ) قال في المبسوط والحاصل ان كل تصرف صار مستحقا للمضارب على وجه لا يملك
رب المال منه فرب المال في ذلك يكون معيناً له سواء مباشره بامر ما او غير امره وكل تصرف يتمكن رب المال
ان يمنع المضارب منه فرب المال في ذلك التصرف عامل لنفسه الا ان يكون بامر المضارب فيثبت يكون معيناً له
انتهى مكي (قوله ثم ان يبيع بعرض الخ) قال في حاشية المكي لو باع العروض بقدر ثم اشترى عرضاً كان للمضارب
حصته من ربح العروض الاولى لا الثانية لأنه لما باع العروض وصار للمالك تقديراً في يده كان ذلك نقضاً للمضاربة
فشرأوه به بعد ذلك يكون لنفسه فلو باع العروض بعروض مثله او بكميل او موزون و ربح مكان بينهما
على ما شرط لان رب المال لا يتمكن من نقض المضاربة مادام المالك عروضاً انتهى (قوله لما مضى) من انه عامل
لنفسه (قوله ولذا سافر) للخبرة او اطالب الديون الا ان يزيد على ذلك قدر الدين فلا يجب الزائد كما في المحيط
وما انفقه في الخصومة لتقاضى الدين لا يرجع به في ماله كما في المحيط ايضا (قوله ولو بوما) قال في التلخيص وليس
المراجحة سفر هنا السفر الشرعى المقدر بثلاثة ايام بل المراد ان لا يمكنه ان يبيت في منزله وان خرج من المصر
وامكنه ان يعود اليه في ليلته فهو كالمصر لا تنقذه له انتهى (قوله قطعاه) ولو فاكهة جوى أى معتادة والشم
كما كان ياكل كدوروى عن ابي يوسف وانما لا يلزم تنقذه غلمان المالك لان نفقتهم كنفقة نفسه وهو لو سافر معه
ليعيته على العمل في مال المضاربة لم يستوجب نفقة في مال المضاربة بهذا السبب فكذا نفقة غلمانه ودوابه
بخلاف غلمان المضارب ودوابه انتهى مبسوط (قوله وركوبه) أى في الطريق ثم يكتشف وكذا فراس نومه مانتق
(قوله بفتح الراء) ويجوز ان يكون بضم الراء على انه مصدر يريد به اسم المفعول وهو الجارى على الالسنه مكي
عن الشاذلي وكذا اجرة خادمه وعلف دابته واما نفقة عبيد المالك ودوابه لو سافر بهم المضارب فعلى المالك
لا في مال المضاربة ولو انفق عليهم المالك نفسه من المضاربة كان استرداد الرأس المال لا من الربح انتهى جوى
(قوله ولو بكرآه) هذا يفيد ان له ان يشتري دابة للركوب فان يشترى اكثرى لزمه الكركرآه فلو قال اركب آوه
كان اوضح (قوله وكل ما يحتاجه عادة) كفعل ثيابه ودهن السراج والمطبخ واجرة الخادم والحمام والحلاق
والدهن في موضع يحتاج اليه فان الشخص اذا سكن طوبى الشعر وسمخ الثياب بعد من الصعاليك ونقل
معامله فصار ما به تكثر الرغبات في المعاملة معهم من جملة النفقة انتهى وكل ما يعين المضارب على العمل او يخدم
دابة نفقتهم كنفقة الاغنام افاده المصنف (قوله بالمعروف) واذا جازا المعروف ضمن الفضل اتفاقاً وسياًقى
(قوله في ماله) سواء كان المال قليلاً او كثيراً جوى لأنه جسد نفسه لاجلها فالنفقة جراًء الاحتماس كنفقة
القاضى والمرأه من وان لم يتفق له شرآه امتناع في ذلك السفر ابن مالك (قوله لا فائدة) نفقة للمضارب فيما من مال
نفسه من (قوله كسبضع ووكيل) فهما متبرعان وفي الاتفاق لا نفقة له سبضع في مال البضاعة لأنه متطوع
فيها الا ان يكون اذن له فيها انتهى (قوله وفي الاخير خلاف) فنى الكافى لا نفقة له لعدم جريان العرف بذلك
ومصرح في النهاية بوجوبها انتهى وكأنه لانه حبس نفسه للمالين فتسكون النفقة على قدرهما وفي ابن مالك
ما يفيدان المعتمد عدم الوجوب فانه نقل الوجوب رواية عن محمد فقط (قوله وان عمل في المصر الخ) لانه لم يجبس
نفسه لاجل المضاربة بل هو ساكن بالسكن الاصل (قوله كدواؤه) فانه في ماله مطلقاً في ظاهر الرواية
كما في المعدن سواء كان في الحضر او السفر لانه يعارض المرض وقد يمرض وقد لا يمرض فلا يكون من جملة النفقة

(فصل في المتفرقات)
(المضاربة لا تقصد بدفع كل المال او بفضه)
تقييد الهداية بالبعض (قوله وان اخذه) أى المالك
بضاعة لا مضاربة (قوله لما مضى) أى من ان الشيء لا يتضمن مثله
المال (قوله لما مضى) أى من ان الشيء لا يتضمن مثله
ان كان رأس المال نقداً (قوله لما مضى) أى من ان الشيء لا يتضمن مثله
صار عرضاً (قوله لما مضى) أى من ان الشيء لا يتضمن مثله
لا يعمل فيه هذا المالك (قوله لما مضى) أى من ان الشيء لا يتضمن مثله
وان بقدر بطلت (قوله لما مضى) أى من ان الشيء لا يتضمن مثله
(قوله قطعاه) أى من ان الشيء لا يتضمن مثله
ما يركب ولو بكرآه (قوله لما مضى) أى من ان الشيء لا يتضمن مثله
التجار بالمعروف (قوله لما مضى) أى من ان الشيء لا يتضمن مثله
لأنه اجبر فلا تنقذه (قوله لما مضى) أى من ان الشيء لا يتضمن مثله
كافى وفي الاخير خلاف (قوله لما مضى) أى من ان الشيء لا يتضمن مثله
سواء راد فيه او اتخذه داراً (قوله لما مضى) أى من ان الشيء لا يتضمن مثله
كدواؤه على الظاهر (قوله لما مضى) أى من ان الشيء لا يتضمن مثله
ولم يتخذ داراً (قوله لما مضى) أى من ان الشيء لا يتضمن مثله
مالاً لانه لم يجتدس (قوله لما مضى) أى من ان الشيء لا يتضمن مثله
او خلط بادن او بالبن (قوله لما مضى) أى من ان الشيء لا يتضمن مثله
مرد ما بقى (قوله لما مضى) أى من ان الشيء لا يتضمن مثله

ولو اتفق من مال المدعى في مالها له ذلك ولو ملك
لم يرجع على المالكين (ويأخذ المال قدر ما انفق
المضارب من رأس المال إن كان ثمة ربح فان
استوفاه وفضل شيء) من الربح (انقسمه) على
النسبة لأن ما انفق يجعل كالمال والمالك
يعرف إلى الربح كما مر (وان لم يظهر ربح
فلا شيء عليه) أي المضارب (وان باج المساع
مراجعة حسب ما اتفق وبالصباغ ونحوه) بما
وابر ذمه (ويقول) البائع (قام على بكذا
وكلد ايضا إلى رأس المال ما يوجب زيادة فيه
وحقيقة او حكم او اعتادة اعتبار) كأجرة الدهسار
هذا هو الاصل نهاية (لا) يضم (ما انفق على
نفسه) لعدم الزيادة والعادة (مضارب بالنصف
شري بالعبارة) أي ثلثا (وباقه بالفق وشري
بهما عبد ايضا جاني يده) قبل تقدرهما ليبيع (ربهما
العبد (غيرهما المضارب) نصف (ربح العبد)
(صومر) (المساكن الباقي) بصير (ربح العبد)
ملكك (للمضارب) تخارجا عن المضاربة لكونه
مساعدا واعليه ومال المخاربة امانة وبينهما شاف
(وباقية لهم ورأس المال) جميع ما دفع المالك
وهو (الثمان وخمسة آلاف) ولكن (رابح) المضارب
في بيع العبد (على الفين) فقط لا غير آلاف
(ولو بيع) العبد (لألف وربعه للمضارب
لأن رأس) (لألف وثلاثمائة ألف) (لأن رأس
والربح منها نصف الألف منها) (لأن رأس
المال إذا كان خمسة آلاف) وبالمال (نصفه رابح
بالقبول) وكذا عكسه لأنه وكيله ومنه علم
بنصفه) (وكذا عكسه من المضارب وعكسه

الاكتسب في الثمن والقيمة على الف وقد اشتراه المضارب بخمسمائة ونرب المال يراجع على ما اشترى المضارب
ومثلها في الحكم اذا كان الفضل في قيمة المبيع دون الثمن واما اذا كان فيه افضل فانه يراجع على ما اشترى به
المضارب وحصة المضارب ومثله اذا كان الثمن فيه الفضل فقط بغير (قوله لخروب عن المضاربة بالنداء) لان
النداء مؤنة المالك فيتقدر بقدره فاذا اخذناه خرج العبد كله عن المضاربة اما نصيب المضارب فلانه صار مضمونا
عليه واما نصيب رب المال فبقتضاء القاضي بانقسام النداء على جميع ما لان قضاءه بالنداء يتضمن قسمة العبد
بينهما لان الخطأ بالنداء يوجب سلامة المقضى ولا سلامة الا بالقسمة انتهى زيلعي (قوله لتوهم الربح) حيث
هذه العلة محلها فيها اذا كانت قيمة العبد القاقال في البحر قيد بقوله قيمته فان كان فيه القاقال في البحر
الجزاية الى رب المال لان الرقبة على المكس لا ملك للمضارب فيها فان اختار رب المال الدفع واختار المضارب
النداء مع ذلك فله ذلك لانه يستبقى بالنداء مال المضاربة وله ذلك لان الربح يتوهم كذا في الايضاح
قالمراد ان المضارب اراد استبقاء العبد بتمامه للمضارب واما في صورة المصنف فكل مال من اراد ان يدفع دفع
ومن اراد ان يهدي فدى ولا يلزم احد من ان يفعل فعل الاخر واما مثله المصنف قال يجمع في ظاهره لانه يتوهم
قتل حال في الجور واعلم ان العبد المشتري اذا جنى خطأ لا يدفع بها حتى يحضر المضارب ويهدى المال سواء كان
الارش مثل قيمة العبد او اقل ارا كثر والحاصل انه يشترط حضرة رب المال والمضارب للدفع دون النداء
الا اذا ابي المضارب الدفع والنداء وقيمته مثل رأس المال فرب المال دفعه لتعنته وغامه فيه (قوله ثم ونم)
فيه حذف المعطوف ودخول العاقبة على مثله انتهى جوي (قوله ورأس المال بجميع ما دفع) يعني لا يكون
للمضارب شيء من الربح حتى يصل رب المال الى جميع ما اوصله للمضارب على انه عن اما اذا اراد المضارب
ان يبيعه مراحمة لا يراجع الا على الف كما تقدم انتهى شلبي (قوله بخلاف الوكيل) الحاصل ان الوكيل اذا قبض
الثلث بعد الشراء ثم هلك فانه لا يرجع لانه ثبت له حق الرجوع بنفس الشراء فجعل مستوفيا بالقبض بعده
واما لو دفع اليه قبل الشراء فله ان يرجع عليه مرة ثم لا يرجع لوقوع الاستيفاء اعادة المصنف فقول الشرح لان
قائم على الامانة بعده فاذا هلك يرجع عليه مرة ثم لا يرجع لوقوع الاستيفاء اعادة المصنف فقول الشرح لان
يده ثانيا الخ محمول على ما اذا دفع الموكل اليه الثمن اولا اما اذا لم يدفع الا بعد الشراء فلا رجوع اصلا اذا هلك
(قوله فالتقول للمضارب) كالموجب المضارب بالثمن وقال الف مضاربة والف ودبعة عندى لفلان او من خالص
مالي ورب المال يقول الف درهم رأس المال والف درهم ربح فالتقول قول المضارب بالاتفاق ذكره النقيض
في شرح الجامع الصغير (قوله لان القول في مقدار المقبوض للقابض) لانه احق بمعرفة مقدار المقبوض جوي
(قوله كالمواكبر) اي القبض اصلا فالتقول قوله جوي (قوله ولو كان الاختلاف مع ذلك في مقدار الربح)
بان قال رب المال رأس المال الف الف وشرطت لك ثلث الربح وقال المضارب رأس المال الف وشرطت لي نصف
الربح (قوله لانه يستفاد من جهته) اي وقد انكر الزيادة وهو لو انكر استحقاق الربح عليه بالكلية بان قال
كان المال في يده بضاعة كان القول له فكذا في انكاره الزيادة (قوله فقط) اي وليس القول له في قدر رأس المال
بل القول فيه للمضارب لانه القابض (قوله فالبينة بينة رب المال الخ) لان البينة تثبت الزيادة (قوله وكذا
لو قال المضارب) الاولى ان يقول واضح اليد لان المستثنين الاولين اتفاقا فيما على عدم المضاربة (قوله
هو بضاعة) اي بجميع الربح (قوله هي فرض) اي بجميع الربح (قوله او ودبعة) انما كان القول له
وان كان الربح ليس له منه شيء لما ذكره المؤلف من انه يهدي عليه التملك وهو ينكره (قوله لانه ينكر الضمان)
اي ورب المال يهديه والقول للمنكر قد خرجت هذه عن قاعدة الاختلاف في الوصف لهذه العلة لانها كثر
اثباتا لانها تثبت عليه ضمان البدل (قوله واما الاختلاف في النوع) الاولى حذف قوله في النوع لانه لا يظهر
الا في المسئلة الاخيرة (قوله فان ادعى المضارب العموم) اي في انواع التصاريح (قوله او الاطلاق) بان قال
اطلقت لي في السفر برا وبحرا (قوله وادعى المالك الخصوص) اي بنوع من التجارة والمناسب والتقييد لتحسن
المقابلة بان قال قيدت لك السفر بالبر (قوله فالتقول للمضارب) لان الاصل في المضاربة العموم اذا قصود
منها الاسترباح والعموم والاطلاق ياسباه وهذا اذا تازع بعد تصرف المضارب فلو قبله فالتقول للمالك كما اذا
ادعى المالك بعد التصرف العموم والمضارب الخصوص فالتقول للمالك انتهى در منتي (قوله فالتقول للمالك)

(ولو اشترى بالعهدها عبدا قيمته القاقال فقتل العبد
رجلا خطا فثلاثة ارباع القداء على المالك
وربعه على المضارب) على قدر ملكهما
(والعبد يخدم المالك ثلاثة ايام والمضارب يوما)
لخروب عن المضاربة بالمضارب بالنداء
اختار المالك الدفع والمضارب بالنداء
لتوهم الربح حيث قد اشترى بالعهدها عبدا
وهذا الثمن قبل النقد للمضارب (الغايه)
ام ينبل (دفع المالك) للمضارب ان يرضى لانه
ثم ونم (اي كذا هلك دفع) بخلاف الوكيل
(ورأس المال بجميع ما دفع) مع القاقال
لان يده ثانيا يستيفه لامانة (مع القاقال)
فقال (فالتقول) دفع الثمن فالتقول للمضارب
وقال المالك دفع الثمن فالتقول للمضارب
لان القول في مقدار الربح فالتقول للمضارب
او ضمينا كالمواكبر اصله فالتقول للمضارب
مع ذلك في مقدار الربح فالتقول للمضارب
في مقدار الربح فقط لانه يستفاد من جهته
(واجمعا اقام بينة تقبل وان اقامها فالبينة
شنة رب المال في دعواه الزيادة في رأس المال
وبينة المضارب في الدعوى لانه لو كان في الصفة
الاختلاف بكونه في القاقال (مع القاقال)
فالتقول للمالك فالتقول للمضارب (وكذا
مضاربة بالنصف وقد ربح النصف وقال المالك
هو بضاعة فالتقول للمالك) لانه ينكره (وكذا
لو قال المضارب) هي فرض وقال رب المال
هو بضاعة او ودبعة او مضاربة فالتقول للمضارب
المال والبينة بينة المضارب لانه يهدي عليه
اتملك (والمالك ينكر) فالتقول للمضارب
الارض والمضارب المضاربة فالتقول للمضارب

اقبال من منها خمسة وهلكت الخمسة الباقية ضمن سبعة ونصف لان الخمسة الموهوبة مضبوطة على القبايض
 لانها هبة مشاع يحتمل التسعة وهي فاسدة والخمسة التي استهلكها نصفها من الهبة ونصفها من الامانة فيضمن
 هذه الخمسة والخمسة التي ضاعت نصفها من الهبة فيضمن نصفها فصار المضمون سبعة ونصف قلت وهذا على
 غير الصحيح لان الهبة الفاسدة ثلاث بالقبض وقد سلطه المالك عليه فلا ضمان فيها وكذلك لا ضمان في الوديعة
 لما في البرازية دفع اليه الفانصة هبة ونصفها مضاربة فهلكت يضمن حصة الهبة لا حصة المضاربة لانها
 امانة وقوله يضمن حصة الهبة انما هو على رواية عدم المالك وهو خلاف المقتضى اما على المقتضى فلا ضمان مطلقا
 لافي الوديعة ولا في الهبة الفاسدة انتهى حلي بنصره واصلاح من شرح العلامة عبد البر ويضمن درهمين
 ونصفا من الامانة التي استهلكها والله تعالى اعلم واستغفر الله العظيم

(كتاب الابداع)

اصله اوداع وقعت الواو اثر كسرة قلبت باعصار ابداع انتهى سري الدين واعلم ان الفقهاء يصحون عن افعال
 المكلف لكن الفقهاء يعنونون بعض الكتب بها كقولهم كتاب النكاح كتاب البيع والهبة وفي بعضها
 بما يتعلق بذلك ككتاب العارية والمأذون والوجه فيه غير ظاهر انتهى درميتي وحفظ الامانة بوجوب سعادة
 الدارين والحياة فوجب الضمان فيهما قال عليه السلام الامانة تجر الفنى والحياة تجر العقر وروى ان زليخا لما
 ابتليت بالفقر وابست عينها من الحزن على يوسف عليه السلام قامت له نادى ايها المالك اسمع كلامي فوقف
 يوسف عليه السلام فقالت الامانة اقامت المملوك مقام المولك والحياة اقامت المملوك مقام المملوك فسأل عنها
 فقيل انها زليخة فاجابها مرحمة عليها انتهى زليخى والابداع والاستيداع بمعنى وفي المغرب يقال اودعت زيدا مالا
 واستودعته اياه اذا دفعته اليه ليكون عند مفا مودع ومستودع بالكسر وزيد مودع ومستودع بالفتح والمال
 مودع ومستودع اي وديعة انتهى (قوله وهو الامانة) قال الزيلعي وحكيكم الوديعة الحفظ على المستودع
 ووجوب الاداء عند الطلب وصيرورة المسال امانة في يده وفي حاشية الشلبي مناسبة هذا الكتاب لما تقدم مرت
 وهي ان المسال الثابت له ان حظه بنفسه فظاهر وان بغيره فوديعة اول الاقرار ثم ذكرت بعده العارية والهبة
 والاجارة للتناسب بالترقي من الادنى الى الاعلى لان الوديعة امانة بلا تعليق شئ والعارية امانة مع تعليق المنفعة
 لكن بلا عوض والهبة تعليق عين بلا عوض وهي الهبة المحضة التي ليس فيها معنى البيع والاجارة تعليق منفعة
 بعوض وفيه معنى اللزوم وما كان لازما اقوى مما ليس بلازم فكان في الكل الترقى من الادنى الى الاعلى (قوله
 من الودع) قال زيد مشتق من المجرد قال في الدر المنثور من ودع ودعا اي ترك وكلاهما محمول في القرآن
 والحديث ذكره ابن الاثير انتهى وفي الزيلعي من الودع وهو مطلق التركة قال عليه السلام ليستين اقوام عن
 دعم الجماعات اوليتهن على قلوبهم اوليتهن من الغافلين اي عن تركهم اياها وقال الله تعالى ما ودعك ربك
 وما قلى قرى بالتخفيف والتشديد انتهى وفي مسكين الابداع في اللغة تسليط العبر على الحفظ اي شئ كان مالا
 او غيره اه مكي (قوله كان انفق) عبره لانه لو فتنه ماله وتركه فلا ضمان على احد ولو فتنه غيره فلا ضمان على
 الغافق كذا طهرلى ويحرو (قوله فاحذره وحل) اما اذا لم يأخذه ولم يدن منه لا يضمن مخ عن الهيطة وهذا يشيد به
 اذا دنا منه لرسه وان لم يأخذه والعله تساقبه (قوله بعبية ماله) اما اذا كان المالك حاضرا لم يضمن في الوجهين
 مخ اي في الاخذ وعدمه (قوله لانه بهذا الاخذ) على لقوله ضمن ووجه كونه من التسليط على الحفظ دلالة ان
 المالك يجب حفظ ماله ويجب المعاونة على حفظه فكان امر ما لحفظ والمؤلف جعل الدلالة من قبل المودع بالفتح
 وهو خلاف الموضوع فلو قال لانه بهذا سلطه على حفظه دلالة لكان البق (تبينه) الوديعة مؤثر رعية مؤدوب
 اليها والدليل على ذلك قوله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى وتعاونوا على البر لا على الباطل لان التعاون فيه
 ماله انتهى شلبي عن الاتفاق (قوله والوديعة) قال فوح احدى القبايض وديع بدون التاء لان فعلا يستوي فيه
 المذكر والمؤنث وانما عدل عنه لانه جعل من الامانة كذبية وطبعة فتكون التاء لا للتأنيث انتهى (قوله
 ما تركه عند الامين) اي الحفظ زاد البرجندى فقط ليصرح العارية لانها تترك للحفظ والاتجاع (قوله وهي اخص
 من الامانة) لان الامانة اسم لما هو غير مضمون فيشمل جميع الصور التي لا ضمان فيها كالحصة العارية والمستاجر
 والموصى بخدمته في يد الموصى له بها والوديعة ما ودع الحفظ بالايجاب والقبول فكانا متغايرين اي بالعموم

الاختلاف في المثل كما مع ما قبله في الحكم وهو
 الامانة (هو) لغة من الودع اي التركة ونسبها
 (تسليط العبر على حفظ ماله) صرحوا بالامانة
 كان انفق زليخة وحل فاحذره وحل فيحيط ماله
 ثم تركه ضمن لانه بهذا الاختلاف التزم حفظه
 دلالة جبر (الوديعة) ما تركه عند ادب
 وهي اخص من الامانة كما حقه المستند وغيره

وبالمقصود من ذلك ان يبرأ عن الضمان اذا عاد الى الوفاق ولا يبرأ عن الضمان اذا عاد الى الوفاق
 في الامانة انتهى وقد اوسع الكلام في هذا المقام فانه زاد (قوله كسوة رجل اعطى الخ) لوقال كقوله لرجل
 اعطيتك بعد قوله اعطى كان اوضح لان الايجاب هو قوله اعطيتك على ان قوله اعطى ليس بلازم في التصوير
 (قوله يحتمل الهبة) اي ويحتمل للوديعة وفيه ان احتمال الوديعة في مثل هذه العبارة بعيد جدا لغة وعرفا
 فلما اذا عدلوا عن التبادر الى غيره (قوله نصار كناية) لا يظهر كونه كناية لعدم انتقال من اللازم الى الملزم
 ولا عكسه فلو قال صريحا او احتمالا لكان اظهر واجيب بان المراد بالسكنانية ما احتمله او غيرها ككناية الطلاق
 (قوله كما لو وضع ثوبه بين يدي رجل) قال في الخلاصة لو وضع كناية عند قوم فذهبوا وتركوه فمضوا اذا ضاع
 وان قام واحد بعد واحد ضمن الاخير لانه تعين الحفظ فتعين للضمان انتهى فهذا من الايجاب دلالة حكمائه
 من القبول كذلك (قوله دلالة) اي حالية ولو قال لا قبل لا يكون مودعا لان الدلالة لم توجد ذكره المصنف
 والاولى ما في شرح المتن حيث قال لان الدلالة لا تعارض الصريح (قوله يبرأ من الثيابي) ولا يكون الجاهي
 مودعا مادام الثيابي حاضرا فان كان غائبا فالجاهي مودع انتهى منع وقال في اجابة الخلاصة ليس ثوبا يبرأ
 من الثيابي فظن الثيابي انه ثوبه فاذا هو ثوب الغير ضمن وهو الاصح انتهى جوى لانه يترك السؤال والتفحص
 يكون مقرطا انتهى ابو السعود (قوله كل ايداعا) هذا من الايجاب والقبول دلالة (قوله وهذا) اي الايجاب
 والقبول قال في المنع وما ذكرنا من الايجاب والقبول شرط في حق وجوب الحفظ واما في حق الامانة فنتم
 بالايجاب انتهى والمراد بحق الامانة انه لا يكون مضمونا (قوله وان لم يتقبل) انظر هل المراد بالسكوت عند قول
 المالك اودعك او المراد منه ما يميز الرذوه والتبادر لان السكوت قبول دلالة والمراد في القبول بقسميه فتأمل
 (قوله وشربها كون المال قابلا الخ) لو قال وشربها اثبات اليد عليها بالقبول لكان أولى لانه يستفاد منه
 اشتراط القابلية من غير عكس ولا يكفي قبول الاثبات لان حفظ الشيء بدون اثبات اليد عليه بالقبول محال
 ثم بلالية (قوله لم يضمن) الاولى ان يقول لا يصح لانه اذا وجد بعد وضع يده عليه وهلك من غير تعد لم يضمن
 فتدبر (قوله ولو عبد المحجور ضمن بعد عتقه) لو بالغاقلو قاصر الا ضمان عليه اصلا ابو السعود (قوله وهي امانة)
 هذا من قبيل حل العام على الخاص وهو جائز كالانسان حيوان ولا يجوز عكسه لان الوديعة عبارة عن كون
 الشيء امانة باستحفاظ صاحبه عند غيره قصد امانة قد تكون من غير قصد والوديعة خاصة والامانة عامة
 والوديعة بالعقد والامانة اهم فتفرد فيما اذا هبت الريح بثوب انسان والقتة في حجر غيره وتقدم انه يبرأ عن
 الضمان في الوديعة اذا عاد الى الوفاق والامانة غيرها لا يبرأ عن الضمان بالوفاق (قوله والاداء عند الطلب)
 الا اذا كانت مسبقا واراد به قبل آخر ظلمنا انتهى دره شتي (قوله واستجاب له الجور وانشاء جوى) (قوله معزيا لزيابي) ذكره
 على بذل منافع بدنه وماله في امانة عباد الله واستجاب له الجور وانشاء جوى (قوله معزيا لزيابي) ذكره
 في ضمان الاجير وعلى الضمان بان الحفظ واجب عليه مقصودا بديل انتهى (قوله سواء امكن التصرع عنه ام لا)
 وليس منه النسيان كما لو قال وضعت عندي فتسيت وقت بل يكون مقرطا بخلاف ما اذا قال ضاعت ولا ادري
 كيف ذهبت فان القول قوله مع يمينه ولا يضمن لانه امين انتهى جوى بصرف (قوله الحديث الدار قطن)
 قال في المحرر وانما كانت الوديعة امانة لقوله صلى الله عليه وسلم ليس على المستعير غير المغل ضمان ولا على
 المستودع غير المغل ضمان والغلول والاغلول الحليانة الا ان الغلول في المعنى خاصة والاغلول عام وهذا
 الحديث مشد من عبد الله بن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم انتهى ملخصا (قوله واشتراط الضمان الخ)
 ولو ضمن تسليمها صم ابو السعود (قوله وعياله) تفسير من في عياله اربسكن معه سواء كان في نفقته او لم يكن
 والعبر في هذا المسألة الا في حق الزوجة والولد الصغير والعبد لكن يشترط في الولد الصغير ان يدر على الحفظ
 فله في هذا التفسير ينبغي ان لا يضمن بالدفع الى اجنبي يسكن معه ذكره عقيد السعد في حوائج صدر الشريعة
 ويؤيده ما في الوالدية رجل ابر يتامن داره انسا اودع الوديعة الى هذا المستأجر ان كان لكل واحد منهما
 علق على حدة يضمن لانه ليس في عياله ولا بمنزلة من في عياله وان لم يكن لكل منهما علق على حدة وكل واحد
 منهم ما يدخل على صاحبه بغير حشمة لا يضمن لانه بمنزلة من في عياله انتهى وفي الخلاصة مودع غاب عن بيته
 ودفع مفتاحه الى غيره فلما رجع الى بيته لم يجد الوديعة لا يضمن ويدفع المفتاح الى غيره لم يجعل البيت في يده غيره اه

(وردها عن صاحب صريحا) كادعيتك
 (أو كناية) كقوله لرجل اعطى الف درهم
 أو ما في هذا ان ثوبه فلا قال اعطيتك كان
 ووديعة جبر لان الإعطاء يحتمل الهبة لكن
 كما لو وضع ثوبه بين يدي رجل ولم يتقبل شيئا فهو
 ايداع (والقبول من المودع صريحا) كقبول
 اودع (كأنه) كقوله كسوة رجل اعطى الف درهم
 دلالة كوضع ثوبه في جام جري من الثيابي
 وكقوله لرجل اعطى الف درهم فقبول
 ايداعا خفية وهذا في حق وجوب الحفظ واما في
 حق الامانة فتتم بالايجاب ويرى عن الضمان
 للعاء ب اودعك (وكون المودع مكلفا شرط
 وان لم يضمن ايداعا) ولو اودع الابن او الطير
 لا يثبت اليد عليه (وكون المودع مكلفا شرط
 في الهبة لم يضمن) فلو اودع مبيعا فاستلمها
 لوجب الحفظ عليه (ولو اودع مبيعا فاستلمها
 لم يضمن ولو عبد المحجور ضمن بعد عتقه (وهي
 امانة) هذا حكمها مع وجوب الحفظ والاداء
 عند الطلب واستجاب له الجور وانشاء جوى
 فالحال (الا اذا كانت امانة) امكن التصرع عنه
 معزيا لزيابي (معقلا) سواء امكن التصرع عنه
 ام لا ذلك معهما في اول الحديث (واشترط
 ان لا يملك المودع غير المغل ضمانا) وانما في
 ليس على المودع (الا في) كالبها على وانما في
 الضمان على الاية (خلاصة صدر الشريعة
 (فان لم يضمن) خلاصة صدر الشريعة
 (وهم من يضمن) خلاصة صدر الشريعة

(قوله فلو دفعها) تفريع على قوله اوحسبنا (قوله خلاصة) قال فيها وفي النهاية لو دفعها الى ولده الصغير
او زوجته وهما في محله والزوج يسكن في محله اخرى لا يضمن ولو كان لا يجي اليهما ولا ينفق عليهما لم يسكن
يشترط في الصغير ان يكون قادرا على الحفظ فان الزوجة اى والولد الصغير وان سكتا في مسكن آخر الا انهما
في الحكم كأنهما في مسكن الزوج والاب وقد تقدم زيادة العبد (قوله طوع علم خيائته ضمن) فلا يضمن
في صورتين ما اذا علم امانته وما اذا لم يعلم حاله اصلا (قوله وعن محمد) رجه الله تعالى ان المودع اذا دفع الوديعة
الى وكيله وليس في عياله او دفع الى امين من امانته ممن يثق به في ماله وليس في عياله لا يضمن لانه حفظه مثل
ما يحفظ ماله وجعله مثله فلا يجب عليه اكثر من ذلك ذكره في النهاية ثم قال وعليه الفتوى وعزله الى التمراتشي
وهو الى الحلواني ثم قال وعن هذا المشرط في التحفة في حفظ الوديعة العيال فقال ويلزم المودع حفظه اذا قبل
الوديعة على الوجه الذي يحفظ ماله وذكر فيه اشياء حتى ذكر ان له ان يحفظ بشريك العنان والمقاوضة وعنده
المأذون له الذي في يده ماله وهذا يعلم ان العيال ليس بشرط في حفظ الوديعة انتهى وسيأتي ذكره (قوله واعقده
ابن السكال) حيث قال في الاصلاح والايضاح وله حفظها بنفسه وامينه لم يقل وعياله لان المدفع الى العيال
اغما يجوز بشرط الامانة وعند تحققه لا حاجة الى كونه عيالا انتهى (قوله الا اذا خاف الحريق او الغرق) الحرق
بالسكون من النار وبالتحريك من دق القصار وقد روي فيه السكون مغرب وفي المصباح الحرق يقتضيه
اسم من احرق النار انتهى والغرق يقتضيه مصدر غرق في الماء فهو غريق مكى ومثل خوف الغرق والحرق
خوف اللصوص وفي الخلاصة فان دفع لضرورة بان احترق بيت المودع فدفعها الى جاره وصككتها فيما ينسب
هذا انتهى اتفاقا الى فانه لا يضمن (قوله وكان عابا محيطا) المراد بكونه غالبا كونه كثيرا فلا ينافي كونه محيطا
والمراد ان ذلك في بيت المودع قال الجوى لابد ان يكون غالبا محيطا بمنزل المودع وفي التمهاتى الا اذا خاف
الحرق اى سرا محيطا بجميع محلهما انتهى (قوله فلو غير محيط ضمن) قال في الخلاصة اما ان كان فكن محيطا
بضمن بالدفع الى الاجنبي (قوله فسلها الى جاره) الظاهر من اساليب الكلام انه لا يجب ان يسلمها الى جاره
حتى لو تركها في داره فحرق لا يضمن ويحرقها فادع سري الدين عن الجعفي ثم رابت في الهندية عن التمراتشي
انه يضمن (قوله الا اذا امكنه دفعها) اى وقت الحرق والغرق الى من في عياله فدفعها للاجنبي فانه يكون ضامنا
وهذا على اشتراط العيال كما سلف اولى من يحفظ ماله على التقى به ويأق له مصنف (قوله ضمن) لان الاتلاف
حصل بفعله جوى (قوله لحصل بين كلامي الخلاصة والهداية التوفيق) عبارة الخلاصة اما اذا علم انه وقع
الحريق في بيته قبل قوله والا فلا وعبارة الهداية انه لا يصدق الا بيته قال في المنع ويمكن حمل كلام الهداية
على ما اذا لم يعلم وقوع الحريق في بيته وبه يحصل التوفيق انتهى حلي وقد ذكر هذا التوفيق صاحب الذخيرة
عن المتن (قوله لم يضمن) لان مؤنه الرد على المالك جوى (قوله كوكيله) سوى في التصنيص بين الوكيل
والرسول وقال الا انه لا يضمن وفي العمادة ذكر الضمان في المنع من الرسول فالمسئلة ذات خلاف
فيهما واقتصار المصنف على ما ذكره يدل على اعتماده وقد نقله الهستاني عن المضمرة (قوله ولو بعلمه منه)
لا سكن انبان غير الرسول بهذه العلامة (قوله على الظاهر) راجع الى الوكيل والرسول (قوله واخاف على
نفسه او ماله) في المحيط لوطيلها ايام الفتنة فقال لم اقدر عليها هذه الساعة لبعدها اوضح الوقت فاغاروا على
ذلك الناحية فقال اغبر عليها لم يضمن والقول له انتهى وفي البصر لوطيلها فقال لا يمكنني ان احضرها الساعة
فتركتها وذهب ان ترك عن رضى وذهب لا يضمن لانه لما ذهب قد انشأ الوديعة وان كان عن غير رضى
بمعنى الخلاصة وينبغي ان يكون محل التفصيل اذا كان المودع كاذبا في قوله اما اذا كان صادقا فلا يضمن
مطلقا انتهى (قوله كطلب الظالم) اى وديعته ليظلم بها فانه يمنعها لا يكون ظالما حتى لو ضاعت لا يكون ضامنا
كذبه منه وديعته عبده فانه لا يكون ظالما لان المولى ليس له قبض وديعته عبده ما ذونه كان او محجورا اما لم
يحضر ويظهر انه من كسبه لا احتمال لانه مال الغير فاذا ظهر انه العبد بالبينة لم يثبت باخذه خلاصة (قوله
فلو كانت) تفريع على عدم الضمان بالمنع عند طلب الظالم (قوله ليضرب به رجلا) اى مقلوما ولو مع هذا
او امرأة او صبيا ومثل السيف كل مؤذيا يظهر (قوله ان يعلم الخ) فلو شك في اذنه لا يبعد بمنعه ظالما
ولا يضمن بهلاكه كذا يناد من مفهومه (قوله كالأردعت) اى بالكاف ليخيد انه مثال غير محض فله كل

فلو دفعها لولده المميز وزوجه ولا يسكن
معها ما لا ينفق عليها لم يضمن خلاصة وكذا
لو دفعها لزوجها لان العبد الممسك كذا لا ينفق
وقيل بغيره ان ما عني (قوله طوع علم خيائته ضمن) خلاصة
في عياله (قوله جاز) لمن في عياله المدفع لمن في عياله فدفع ان وجب
من المدفع الى بعض من في عياله فدفع ان وجب
بذاته (قوله بان كان له عيال غير ابن ملك) وعن محمد ان
والا لا وان حفظها بغيرهم ضمن (قوله وبأذونه وشريكه
حفظها بمن يحفظ ماله كوكيله وبأذونه وشريكه
مقاوضة وعنا ابن السكال وغيره واقره المصنف
واعقده ابن السكال الحرق او الغرق وكان غالبا
(الا اذا خاف الحرق او الغرق) فسلها الى جاره
محيطا) فلو غير محيط ضمن (قوله فانه لا
او الى (قوله آخر) الا اذا امكنه دفعها الى
في عياله او اتصاها فوضعت في الجعري
او بالتدريج ضمن فلي (قوله فان ادعاه) اى المدفع
لجاره او قلت آخر (قوله صدق ان علم وقوع
الحريق في بيته) اى بدار المودع (قوله والا) يعلم وقوع
الحريق في داره (قوله لا) يصدق الا بيته فحصل
بين كلامي الخلاصة والهداية التوفيق وبالله
التوفيق (قوله ولو بعلمه منه) لم يضمن ابن ملك
لرذ وديعته فلو ظلمها اليه لم يضمن ابن ملك
(نفسه) ولو سكتا على الظاهر (قوله راجع الى
ولو بعلمه منه على الظاهر) راجع الى الوكيل والرسول (قوله واخاف على
نفسه او ماله) بان كان عاجزا او خاف على نفسه
وهو بان كان مدفونا معها ابن ملك (قوله
ايضا كطلب الظالم) فلو كانت الوديعة
يضمن كطلبه ان باخذها ليضرب به رجلا
سبا ارا صاحبها (قوله ان يعلم الخ) فلو شك في اذنه لا يبعد بمنعه ظالما
فله المنع من المدفع (قوله ليضرب به رجلا) اى مقلوما ولو مع هذا
الاول وانه يتنفع به على وجه مباح جواهر

ما كان في معناه فيما يظهر (قوله اي موت المودع مجهلا) من الوديعة الزائدة من الرهن على مقدار الدين
 فيضمن بالموت عن تجهيل وتسكون الوديعة ونحوها كدين العمة فيصاحص ربحا الغرماء لان اليد المجهولة
 عند الموت تنقلب يد ملك ولانه الامارات ولم يبين صارا بالتجهيل مستهلكا لها (قوله الا اذا علم) بالبناء للفاعل وغيره
 للمودع بالفتح قال الحوي في شرحه وقيد في الخلاصة ضمان المودع بموته مجهلا بان لا يعرفها الوارث
 اما اذا عرفها المودع يعلم انه يعرف فان لم يبين لا يضمن انتهى وذلك بان سئل عنها فقال عند فلان علمها (قوله
 وما لو كانت عنده) اي عند المورث (قوله الا اذا علمه) اي المودع يعني ان المودع بعد ما دل السارق على الوديعة
 بفاء السارق ليأخذها فغنه فاخذها السارق فورا لا يضمن قال في الخلاصة المودع انما يضمن اذا دل السارق
 على الوديعة اذا لم يغنه من الاخذ حال الاخذ فان منع لم يضمن انتهى (قوله ومفاوض) عطف خاص (قوله
 على ما في الاشياء) وعلى ما في شرح الشربلالي للوهبانية تسعة عشر (قوله ناظر اودع غلات الوقف) الذي
 في الاشياء الناظر اذا مات مجهلا غلات الوقف ثم كلام المصنف عام في غلات المسجد وغلات المستحقين وجعل
 البيروني الحكم في الاول اما الثاني فيضمنه وبمقتضى الطرسوسي بمقتضى ورده الشيخ صالح وبمقتضى بحثنا آخر وسياتي
 ذكر ذلك في كلام الموقوف (قوله لان الناظر لو مات مجهلا مال البديل ضمنه) اما لو علم ضياعه لا يضمن قال في البحر
 عن المجهل لوضاع الثمن من المستقبل لا ضمان عليه انتهى وهذا مخرج في جواز الاستبدال بالدرهم والدنانير
 فلا يشترط كون البديل عقارا او هو ياتي ما قدمه في الوقف من اشتراط كون البديل عقارا افاده ابو السعود
 في حاشية الاشياء (قوله على القول بجوازه) حيث جرت به العادة وعليه عمل اهل الروم (قوله وقيد) اي
 صاحب الزواهر هذا البحث في غلة المستحقين كما يفيد كلامه الذي رده على الطرسوسي حيث قال لكن
 يقول العبد الضعيف ينبغي ان يقال اذا مات فجاء على غلة لا يضمن لعدم تمكنه من بيانها فلم يكن حابسا ظلما
 وان مات بمرض ونحوه فانه يضمن لانه تمكن من بيانها ولم يبين وكان مانعا لها ظلما فيضمن انتهى وافاد البيروني
 ان محل عدم ضمان الناظر بما اذا مات مجهلا غلات المسجد اما اذا كانت الغلة مستحقة لقوم بالشروط فانه يضمن
 انتهى ويأتي بحث صاحب الزواهر (قوله ورده ما بحثه في اتبع الوسائل) حيث ذكره تفصيلا فقال ان حصل
 طلب المستحقين منه المال وأخرج حتى مات مجهلا يضمن وان لم يحصل طلب منهم ومات مجهلا ينبغي ان يقال
 ايضا ان كان محمودا بين الناس معروفا بالديانة والامانة لا ضمان عليه وان لم يكن كذلك ومضى زمان والمال
 في يده ولم يفرقه ولم يمنعه من ذلك مانع شرعي يضمن قال الشيخ صالح اقول هو الامارات مجهلا فقد ظلم وقصر حيث
 لم يبين قبل موته فكان حابسا لها ظلما فيضمن سواء اطلب منها او لا ودخل لكونه محمودا او غير محمود ولو كان
 محمودا لبيها قبل موته في مرضه وخلص نفسه فالحسن ما عليه المشايخ الاعلام ثم ذكر بحثه السابق ثم ان هذا
 من المواقف خلط مقام مقام فانه لا خلاف في عدم ضمانه بموته مجهلا غلات المسجد واما اذا مات مجهلا
 ا- تصفاق المستحقين ففيه اختلاف المشايخ وما عليه مشايخ المذهب انه يضمن مطلقا خلافا لتجهيل الطرسوسي
 والحاصل ان بحث الطرسوسي وصاحب الزواهر في غلة المستحقين (قوله لانه لو وضعها في يته ومات مجهلا
 ضمن) وكذا اذا جن جنونا لا يرجو برؤه كذا في شرح البيروني معزنا لزيادة الاكل ابو السعود (قوله اودع بعض
 الغنمية) وذلك انما يكون قبل القسمة ومنها الوصي اذا مات مجهلا فلا ضمان عليه كما في جامع الفصولين ومنها
 الاب اذا مات مجهلا مال ابنه ومنها اذا مات الوارث مجهلا ما اودع عند موته وهذه لم يعزها صاحب الاشياء
 لاحد ومنها اذا مات مجهلا ما القنه الربح في يته ومنها اذا مات مجهلا ما اودع ماله في يته بغير عمله كذا
 في الاشياء قال السيد الحوي والصواب بغير امره كما في شرح الجامع اذ يستحيل تجهيل ما لا يعلم ومنها اذا مات
 الموصي مجهلا لما اودع عنده محجورا لانه لم يلتزم الحفظ وهي الستة تمام العشرة وكذلك اذا بلغ ثم مات الابن
 يشهدوا انها في يده بعد البلوغ لزوال المانع وهو الصبي والمعتوه كاصبي في ذلك وذكر البيروني انه اذا مات الصبي
 بعد البلوغ ولم يدرك هلكت الوديعة ولم يعلم كيف حالها لم يوجب القاضي ضمانا في ماله بالعقد الموقوف حتى
 يقيم المدعي يته يشهدون انهم راوه في يده بعد البلوغ انتهى (قوله لمساقله المصنف هنا وفي الشركة) وقوله
 صاحب البحر في الشركة (قوله انه يضمن نصيب شريكه) عنانا او معاوضة ومال المضاربة مثل مال الشركة
 اذا مات المضارب مجهلا لمال المضاربة او المشتري بما الهاذكره ابو السعود في حاشية الاشياء وفي الخاتمة اذا اقر

في مرضه

(كأن لو ادعت امرأة) كذا اذ يدعيها زوجها الزوجه
 بمال او قبضه من ربحه (قوله منعه منها لئلا
 يذهب حق الزوج خاتمة) (قوله اي من التبع
 ظلم) (قوله) اي موت المودع (مجهلا فانه
 يضمن) فتصديقنا في تركه الا اذا علم ان وارثه
 يعلمها فلا ضمان ولما قال الوارث انما علمها وانكر
 الطالب ان فسرهما وقال هي كذا وانما علمها
 وهلكت صدق هذا وما لو كانت عنده سوا
 الا في مسئلة وهي ان المودع اذا دل ضمن خلاصة
 الوديعة لا يضمن من الاخذ حال الاخذ (كأن في سائر
 الا اذا علمه من الاخذ من قبله) (قوله في عشر على
 الامارات) فاتها مفاوض (قوله غلات الوقف
 تجهيل كشرط منها) ناظر اودع غلات الناظر
 ما في الاشياء ينبغي ان يقال اذا مات فجاء على غلة لا يضمن لعدم تمكنه من بيانها فلم يكن حابسا ظلما
 وان مات بمرض ونحوه فانه يضمن لانه تمكن من بيانها ولم يبين وكان مانعا لها ظلما فيضمن انتهى وافاد البيروني
 ان محل عدم ضمان الناظر بما اذا مات مجهلا غلات المسجد اما اذا كانت الغلة مستحقة لقوم بالشروط فانه يضمن
 انتهى ويأتي بحث صاحب الزواهر (قوله ورده ما بحثه في اتبع الوسائل) حيث ذكره تفصيلا فقال ان حصل
 طلب المستحقين منه المال وأخرج حتى مات مجهلا يضمن وان لم يحصل طلب منهم ومات مجهلا ينبغي ان يقال
 ايضا ان كان محمودا بين الناس معروفا بالديانة والامانة لا ضمان عليه وان لم يكن كذلك ومضى زمان والمال
 في يده ولم يفرقه ولم يمنعه من ذلك مانع شرعي يضمن قال الشيخ صالح اقول هو الامارات مجهلا فقد ظلم وقصر حيث
 لم يبين قبل موته فكان حابسا لها ظلما فيضمن سواء اطلب منها او لا ودخل لكونه محمودا او غير محمود ولو كان
 محمودا لبيها قبل موته في مرضه وخلص نفسه فالحسن ما عليه المشايخ الاعلام ثم ذكر بحثه السابق ثم ان هذا
 من المواقف خلط مقام مقام فانه لا خلاف في عدم ضمانه بموته مجهلا غلات المسجد واما اذا مات مجهلا
 ا- تصفاق المستحقين ففيه اختلاف المشايخ وما عليه مشايخ المذهب انه يضمن مطلقا خلافا لتجهيل الطرسوسي
 والحاصل ان بحث الطرسوسي وصاحب الزواهر في غلة المستحقين (قوله لانه لو وضعها في يته ومات مجهلا
 ضمن) وكذا اذا جن جنونا لا يرجو برؤه كذا في شرح البيروني معزنا لزيادة الاكل ابو السعود (قوله اودع بعض
 الغنمية) وذلك انما يكون قبل القسمة ومنها الوصي اذا مات مجهلا فلا ضمان عليه كما في جامع الفصولين ومنها
 الاب اذا مات مجهلا مال ابنه ومنها اذا مات الوارث مجهلا ما اودع عند موته وهذه لم يعزها صاحب الاشياء
 لاحد ومنها اذا مات مجهلا ما القنه الربح في يته ومنها اذا مات مجهلا ما اودع ماله في يته بغير عمله كذا
 في الاشياء قال السيد الحوي والصواب بغير امره كما في شرح الجامع اذ يستحيل تجهيل ما لا يعلم ومنها اذا مات
 الموصي مجهلا لما اودع عنده محجورا لانه لم يلتزم الحفظ وهي الستة تمام العشرة وكذلك اذا بلغ ثم مات الابن
 يشهدوا انها في يده بعد البلوغ لزوال المانع وهو الصبي والمعتوه كاصبي في ذلك وذكر البيروني انه اذا مات الصبي
 بعد البلوغ ولم يدرك هلكت الوديعة ولم يعلم كيف حالها لم يوجب القاضي ضمانا في ماله بالعقد الموقوف حتى
 يقيم المدعي يته يشهدون انهم راوه في يده بعد البلوغ انتهى (قوله لمساقله المصنف هنا وفي الشركة) وقوله
 صاحب البحر في الشركة (قوله انه يضمن نصيب شريكه) عنانا او معاوضة ومال المضاربة مثل مال الشركة
 اذا مات المضارب مجهلا لمال المضاربة او المشتري بما الهاذكره ابو السعود في حاشية الاشياء وفي الخاتمة اذا اقر

بقصها الاستعجال فان قصها ضمن اي نقصان لصيرورة حابسا لجزء منها على وجه التعدي كذا في شرح
 تور الاذهان وانما زال الضمان لانه مأمور بالحفظ في كل الاوقات فاذا خالف في البعض ثم رجع الى المأمور به
 كما اذا استأجر العتق شهر افرق الحفظ في بعضه ثم حفظ في الباقي استحق الاجرة بقدره اذ منع (قوله اذا لم يكن من
 نية العود) فلو ليس فوب الوديعة تزعمه ليللا ومن عزمه ان يلبس منها را ثم سرق ليللا لا يبرأ عن الضمان بصر من
 الجنابات (قوله والمستأجر) بان استأجر دابة الى مكان معين ثم جاوزه ثم عاد اليه لا يبرأ وقيل ان استأجر دابة
 وباتيا يبرأ وان ذاهبا فقط لا يبرأ لان المقصد انتهى بالوصول الى ذلك المكان والعود اليه لا يعود العقد بينهما
 شلي ثم ضمانهما هو الملقى به ومنهم من جهمهما كالمودع اذا كانت مدة الاجارة والاعارة باقية افاده
 في الشر ببلالية والرد (قوله لعلهما لا نفسهما) وعلة البيرى بانهما مأموران بالحفظ تبعاً للاستعمال
 اي الماذن فيه لا مقصودا فاذا اقطع الاستعمال المذكور لم يبق الحفظ ثابتا فلا يبرأ بالعود انتهى (قوله
 بخلاف مودع) لاجابة اليه لانه اصل المسئلة المقصود بالذ كرو لئلا يتركه ليظهر ردها وينضخ الاستثناء
 في قوله الا في هذه العشرة (قوله ووكيل بيع) بان استعمل الثوب مثلا الموكل يبيعه ثم ترك وضاع فانه لا يضمن
 (قوله او حفظ) صوره تقدمت قريبا (قوله او اجارة) بان وكاله ليؤجره دابته فركبها ثم ترك (قوله او استأجر)
 بان وكاله ليستأجره دابة فاستعملها ثم ترك وهلك والا حسن في التصوير ان يدفع دراهم ليستأجره يتا
 فدفعه الى استأجره كان ثم استرد هابعتها فهلكت فانه لا يضمن (قوله ومضارب ومستبضع) اذا خالف ودفع
 المال لتفقه ثم عاد الى الوفاق صار مضارباً ومستبضعاً بالعود عن الشيخ صالح (قوله وشريك عنا نا ومقوضة)
 فانها يعودان امينين بالعود الى الوفاق ابو السعود (قوله ومستعير رهن) كما اذا استعار عبداً ليرهنه اردابة
 ليرهنها فاستخدم العبد واركب الدابة قبل الرهن ثم رهن بمال بمثل القيمة ثم قضى المال ولم يقبضها حتى هلك
 عند المرتين فلا ضمان على الراهن لانه قد برئ عن الضمان حين رهنها فاذا كان اميناً خالف فقد عاد الى الوفاق
 اذ مستعير الرهن كالمودع وتسليمها الى المرتين يرجع الى تحقيق مقصود المعير حتى لو هلك بعد ذلك يصير ديناً
 مقضياً فيستوجب المعير الرجوع على الراهن بمثله فكان ذلك بمنزلة الرد عليه حكما انتهى وقد علمت ان هذه
 المسئلة مقيدة بما اذا تعدي ثم رهن فلو استعار ليرهن فتعدي ولم يرهن وضاعت قال الضمان عليه ويكون
 داخل في حكم المستعير المذكور في المصنف وان هذه المسئلة مستثناة من قول المصنف بخلاف المستعير
 كما افاده في شرحه (قوله الا في هذه العشرة) بعد الشريك صورتين (قوله لان يده كيد المالك) علة للمسئلة الوديعة
 المذكورة في المصنف (قوله فاقول له) اي للمالك الان يقيم المودع البيئة على العود الى الوفاق والاولى
 التصريح بذلك لدفع اللبس الواقع في العبارة فتأمل (قوله وقيل للمودع) بقض الدال لانه ينقضي الضمان
 عنه اي ولا يشترط اقامة البيئة على المودع الى الوفاق وظاهر كلامهم اعتماد الاول (قوله اي بجود الايداع)
 بان قال لم يودعني اما لو قال ليس لك شيء ثم ادعى رداً او تلفاً صادق شر ببلالية عن جامع الفصولين (قوله حق
 لو ادعى هبة او بيعاً) اي وانكر صاحبها ثم هلك (قوله فلو سألته عن حالها) بان قال ما حال وديعتي عنده
 ليفكره على حفظها بصر والاولى ان يقول لانه الخ بديل القاء وكذا يقال فيما ياتي (قوله ونقلها من مكانها
 وقت الانكار) لعل المراد انه زمن الانكار ونقلها وليس المراد نقلها وقتها حقيقة لانه لا يتأتى الا في نادر من
 الصور وانظر ما لو كان نقلها سابقاً وفي نية الجود وقد نقل هذا التقييد الشر ببلالي عن الناطقي ونقل عن جامع
 الفصولين انه يضمن بجود الوديعة كالعارية ولو لم يحولها وقوله وكانت منقولة لاجابة اليه بعد قوله ونقلها
 من مكانها ولو قدمه عليه لمكان اولي (قوله لانه لم ينقلها وقتها) صادق بعدم النقل اصلاً ونقلها بعده وجبه
 والحاصل انه على ما ذكره المصنف انه لا يضمن الا بشرط ان يحجد عند سؤال ردها وان ينقلها وان يكون نقلها
 زمن انكارها وان تكون ممن ينقل وان لا يكون عند الانكار ممن يخاف عليها منه وان لا يحضرها بعد الجود وان
 يكون الجود لها كلها (قوله او ظننت اني دفعتها) اي فانما صادق في قولي لم يكن لك عندي وديعة (قوله ولو ادعى
 هلاكها قبل جودها حلف الخ) واما اذا اتيت بيئة فقال في الهندية اذا اقام رب الوديعة البيئة على الايداع
 بعد ما جحد المودع واقام المودع البيئة على الضياع فان جحد المودع الايداع بان يقول للمودع لم يودعني فني هذا
 الوجه المودع ضامن ويثبت على الضياع مردودة سواء شهد الشهود على الضياع قبل الجود او بعد الجود وان

وهذا اذا لم يضره التبعض (واذا تعدي عليا)
 فان من نوبها او ركب دابتها او اخذ بعثتها (ثم رد)
 عنها الى يده (حق قال التعدي قال) ما يودي
 اليه (الضمان) اذا لم يكن من نية العود اليه
 اشياء من شروط التبة بخلاف المستعير
 والمستأجر) فلو ازال المودع العتق او اجارة
 بخلاف مودع ووكيل بيع او حفظ او اجارة
 او استأجر ومضارب ومستبضع وشريك عنا نا
 او مقوضة ومستعير من اشياء او ضمان
 ان الامين اذا تعدي ثم ازاله لا يبرأ ولو كذب
 الا في هذه العشرة لا يبرأ وقيل للمودع عمادية
 في عوده الى الوفاق فاقول له اي بجود الايداع
 (ن) بخلاف (أقراره بعد جوده) خلاصة وتفيد
 حتى لو ادعى هبة او بيعاً او ركبها (قوله فلو سألته عن
 بقوله (بعد طلب) ردها (قوله فلو سألته عن
 حالها بعد هلاكها) لم يضمن (اي حال
 ردها) من مكانها وقتها فهلك لم يضمن
 بجوده لانه لم ينقلها وقتها فهلك (منقولاً)
 خلاصة وتفيد بقوله (وكانت) الوديعة (منقولاً)
 لان العقار لا يضمن بالجود عند هلاكها (قوله فلو كان لم يضمن
 في الاصح غصب الزباني وقيل بقوله (قوله فلو كان لم يضمن
 هلاكه من جفاف منه عليا) فلو كان لم يضمن
 لانه من باب الجحود فان امكنه اخذها لم يضمن لانه
 بجودها) لانه لو جحد هاتم اخذها لم يضمن
 دعم او ديعه فان امكنه اخذها لم يضمن
 ايداع جديد والا فنيها لانه لم يتم الردا اختيار
 وقيل بقوله (لما لكها) لانه لو جحد هاتم لم يبرأ
 لانه من الحفظ فاذا تمت هذه الشروط لم يبرأ
 بآمراره الا بعد جديد ولم يوجد (ولو جحد هاتم
 ثم ادعى ردها بعد ذلك وبرهن عليه قبل
 وبرئ) كما لو برهن انه ردها قبل الجود وقال
 فاطقت في الجود او نسيت او ظننت اني دفعتها
 فقبل برهانه ولو ادعى هلاكها قبل جودها

محمد الوديعه بان قال ليس لك مندى وديعة ثم اقام البيعة على الضياع ان اقام البيعة على الضياع بعد الجحود فهو ضامن وان اقام بيئته على الضياع قبل الجحود فلا ضمان وان اقام بيئته على الضياع مطلقا ولم يتعرضوا لكونه قبل الجحود او بعده فهو ضامن انتهى (قوله حلف المالك) اي حلفه القاضى اذا طلب المودع ذلك وذلك عندهم اقامة البيعة على الضياع من المودع (قوله وكذا العارية) اي اذا ادعى المستعير هلا كها قبل جحوده فان القاضى يحلفه على العلم الخ (قوله ويضمن قيمته يوم الجحود) وتعتبر القيمة يومه في الزيادة والنقصان من حيث السعر والعين ان علم القاضى بذلك والاقبل بيئته المودع على النقصان من قيمته يوم الجحود فان قالوا لا تعلم المودع قلت في يده ثم اقام المودع بيئته على قيمته يوم الجحود قضى على المودع بقيته يوم الجحود فان قالوا لا تعلم قيمته يوم الجحود لكن قيمته يوم الايداع كذلك قضى عليه بقيته يوم الايداع مكى انتهى (قوله بخلاف مضارب محمد ثم اشترى لم يضمن خاتمة) الذي في المتخ عن الخاتمة المضارب اذا قال لرب المال لم تدفع الى شيئا ثم قال بلى قد دفعت الى ثم اشترى بل لا بد ذكر الناطق ان المشتري يكون على المضاربة وان ضاع المال في يده بعد الجحود وقبل الشراء فهو ضامن والقياس ان يضمن على كل حال وفي الاستحسان اذا جحد ثم اشترى ثم اشترى من غيره عن الضمان وان جحدها ثم اشترى ثم اقر فهو ضامن والمتاع له انتهى فلو قال الموقوف بخلاف مضارب محمد ثم اقر ثم اقر ثم اقر ثم اقر لم يضمن لاصاب (قوله وله السفر بها) اي برا واجهوا انه لو سافرهم البحر يضمن هندية عن غايه البيان (قوله ولوليها حق) فصره في الجوهره بما يحتاج في حمله الى ظهور او اجرة حال انتهى مكى وفي الهندية عن المضمرات الوديعه لو كانت طعما ما كثيرا فاسافر بها فهلك الطعم فانه يضمن استسلاما انتهى وقد ذكر في المتخ ولا يضمن ولو كان الخروج طويلا وموتة الرد على المالك قال في التبيين وما يلزم الامر من موتة الرد ضرورة صحة امره فلا يعد ذلك اضراوا به انتهى (قوله عند عدم نهي المالك وعدم الخوف عليها) قال في الهندية اذا لم يعين مكان الحفظ ولم ينه عن الاخراج نهى بابل امره بالحفظ مطلقا فاسافر بها فان كان الطريق مخوفا فهلك ضمن بالايجاع وان كان امنا ولا حمل لها ولا موتة لا يضمن بالايجاع وان كان لها حمل وموتة فان كان المودع مضطرا في السفر فبها لا يضمن بالايجاع وان كان له يد من المسافرين بها فلا ضمان عليه قريب المسافة او بعدت وعلى قول ابي يوسف ان بعدت يضمن وان قربت لا هذا هو المختار والمختار اه (قوله فان لم يد من السفر) هذا التفصيل في الصورتين كما افاد ما لم يلحق (قوله فان سافر بنفسه ضمن) لانه يمكنه ان يحتفظ بها بعينه وفي الهندية ان امكنه حفظ الوديعه في المصر الذي امر بالحفظ فيها مع السفر بان يتركه عبد الله في المصر المأمور به او به من من في حياته فاذا سافر به او حاله هذه ضمن وان لم يمكنه ذلك بان لم يكن في ماله او كان الا انه احتاج الى نقل العيال فاسافر فلا ضمان تار خاتمة (قوله ثلثا او قريبا) لكن عدم جواز الدفع في القيمي باجتماع وفي المثل خلاف الصالحين فانهم ما قالوا يجوز دفع حظه له (قوله ولو دفع الخ) قالوا اذا دفع لا يكون قسمة اتفاقا حتى اذا هلك الباقي وجع الغائب على الاخذ بحصته وبأخذ حصته منها اذا ظهر بها متخ وفي الهندية فان دفع اليه نصيبه قبل ان يده ثم حضر الاخر فلا ان يأخذ ما بقي في يد المودع فان هلك ما في يد المودع هلك امانة بالايجاع يبيع ولو هلك المقبوض في يد القابض فليس له ان يسأل الغائب فيما بقي غايه البيان (قوله فكان هو المختار) كيف يكون هو المختار مع ان سائر المتون على قول الامام قاله المقدمي وقال الشيخ قاسم اختاره قول الامام انسي والخبوي وصدر الشريعة وقد صور الوديعه من اكثر من واحد في الخاتمة لكن زاد في التصوير قوله وقالوا لا تدفع المال الى احد متلحق فيجتمع اه فلو لم يقل لا تدفع حتى يجمع هل يضمن بالدفع اي بناء على الامتحان طاه وتقيدهم انه لا يضمن الا ان ياتيا بالوديعه حاملين لها ولما ذكر ذلك اما اذا سلمها احدهما بحضرة الاخر فطاهرا به يدفع لمن سلمه وحضور الاخر لا يقتضي كونه مودعا لجواز ان يكون شاهدا ونحوه كذا بخط المقدسي حوى (قوله وعدلى رهن) اي العدلين اللذين وضع متدهما الرهن فهو يفتح العين تنسبة عدل كذلك فانهما يشعان المتلى ويحفظ كل نصيبه فان دفع احدهما الى الاخر ضمن ما دفع (قوله ووكلني شراء) بان دفع لهما القاشترى به عبدا اقسما الالف فان دفع احدهما نصفه ضمن الدافع واجمعوا ان المدفع اليه لا يضمن هندية (قوله بخلاف ما لا يقسم) فسر ما يقسم بالحصص والموزونات ومثلها كل ما لا يتعيب بالتقسيم وما لا يقسم هو ما يتعيب بالتقسيم الحسى انتهى مكى قال السيد الخوى واذا لم تمكن القسمة فيما لا يقسم كان لهما التباين في الحفظ كذا في الخلاصة فلو دفعه زاعدا على ومن التباين ينظر

حائبه المالك ما يعلم ذلك فان سلمت ضمنه وان نكل برئ وكذا العارية منهاج ويضمن قيمتها يوم الجحود وان علم الايداع لم يضمن خاتمة بخلاف مضارب محمد ثم اشترى لم يضمن خاتمة (ر) المودع (له السفر بها) ولو لم يباحل دور (عند عدم نهي المالك وعدم الخوف عليها) بالانخراج فانها لو خاف فان لم يد من السفر ضمن والا فان سافر بنفسه ضمن وباهله لا استسار (ولو ادعاه ثلثا او قريبا) بجزان (يضمن) المودع الى احد هما وحظه في الدرد ثم وفي المصر ولو دفع الى احد كان هو المختار (فان اودع رجل غدر جلفي ما يقسم) اقتسماه وحفظه كل نصف (كرويهن ووسيقعهين ووسيقهين) (قوله ولو دفعه) احدهما وعدلى رهن ووكلني شراء (جلا في ما لا يقسم) (المدحبة ضمن) الدافع (جلا في ما لا يقسم) (جلا في ما لا يقسم)

انتهى (قوله ولو قال لا تدفع الى عيالك) اي دفع اليهم وهلكك لا يضمن لانه لا يمكنه الحفظ مع مراعاة شرطه
 وفي الجوى شرط على المودع الحفظ بنفسه لحفظ زوجته هل يضمن للمصالحاة او لا والذي يظهر من كلامهم عدم
 الضمان انتهى (قوله فدفعها الى ما لا بد منه) هذا انما يظن في صورة ما اذا منعه عن الدفع الى بعض معين من
 عياله لا في التهي عن الدفع الى العيال مطلقا ثم عدم الضمان فيما اذا دفع الى بعض عياله وقد نهى عن الدفع اليه
 محله اذا كانت الوديعة مباحة في يده من منعه اما لو كانت لا تحفظ عند معادة فنها عن الدفع اليه فدفع ضمن
 كما لو كانت الوديعة مرساة فتمنع من دفعها الى امرأته او عقد جوهر فتمنع من دفعه الى غلامه ودفع ضمن اخاه
 الزبلي (قوله لم يضمن) لان التقييد غير مفيد لان الدار حرز واحد بليل ان السارق اذا اخذ من بيت من الدار
 فنقل الى بيت آخر لم يقطع لعدم هتك الحرز والحرز الواحد لا غائدة في تخصيص بعضه دون بعض وما لا فائدة
 في تخصيصه في الامر يسقط في الايداع كقولنا انما يحفظها بينك دون شمالك او وضعها في بين البيت دون يساره
 وكما لو قال في كسبك هذا فوضعتها في غيره او في الصندوق او احفظ في الصندوق ولا تحفظ في البيت لحفظ
 في البيت فانه لا يضمن (قوله والا ضمن) اي وان حفظ عند الزوجة او الغلام الذي تمناه عن الدفع اليهما والمودع
 زوجة او غلام آخر وكان البيت الاخر اقل خطرا كان طهره الى الطريق فانه يضمن لانه تعدل ان من العيال
 من لا يؤمن على المال والتفاوت البيوت في الحفظ يتي لولاهم به بالحفظ في دار تحفظ في دار اخرى فالتدبير الذي ذكره شيخ
 الاسلام الضمان وان كانت الثانية احرز والذي في شرح الطحاوي اذا كانت الدار التي خباها فيها والدار الاخرى
 في الحرز الى السواء او كانت التي خباها فيها احرز فلا ضمان عليه سواء انتهت عن انبائها فيها ام لم ينته كذا في المحيط
 ولو قال احفظ في هذه البلدة ولا تحفظها في بلدة اخرى لحفظها في البلدة المنبهة ضمن بالاتفاق انتهى هندية
 (قوله لان التقييد مفيد) قال في البدائع الاصل المحفوظ في هذا الباب ما ذكرنا ان كل شرط يمكن مراعاته ويقيد
 فهو معتبر وكل شرط لا يمكن مراعاته ولا يفيد فهو هدر انتهى (قوله فيضمن الاول) اذا دفع الى غير من في عياله
 بغير اذن ولا ضرورة كترك درة متقى واما ضمن الاول لانه ترك الحفظ دون الثاني لانه اخذ المال من امين ولم
 ينزل الحفظ وهذا قول الامام وعندهما يضمن المالك ايا شاء (قوله لا ضمان) لان حفظه لا يثبت مادام في مجلسه
 والمالك انما رضى بحفظه ورأيه لا يصرفه يده اه اي والحفظ بالرأى قائم مع قيامه ولو استلم الثاني الوديعة ضمن
 بالاتفاق ولصاحب الوديعة ان يضمن الاول ويرجع على الثاني وان يضمن الثاني ولا يرجع اه (قوله لم يصدق) لان
 الايداع الى الغير موجب لضمان فلا يصدق مع اي في رفع الموجب (قوله وفي العصب منه يصدق) يعني
 لو عصب الوديعة من المودع وهلكت فوارد المالك ان يضمن الغاصب فقال المودع قد رده على وهلك عندي
 وقال لا بل هلك عنده فالقول قول المودع لما ذكره مع (قوله فكللاهما ضمن) يعني ان للمالك ان يضمن ايا شاء
 منهما فان ضمن القصار رجوع على القاطع وان ضمن القاطع لا يرجع هذا ما اقتضته القواعد (قوله فظريها تضمن
 من شاء) المودع لتعديده بما لم يؤمر به والمعالج لباشرته بسبب الهلاك (قوله والا لم يرجع) قال في الهندية فان ضمن
 المودع لا يرجع على احد وان ضمن المعالج ان علم ان المالك لا يرجع عليه وان لم يعلم انما الغيرة او ظنها رجوع عليه
 (قوله بخلاف مودع الغاصب) مثله تضمنه لان مودع الغاصب غاصب لعدم اذن المالك ابتداء ببقاء اما مودع
 المودع ليس بغاصب فلا ضمان عليه لانه امين استوفى (قوله دور) اه له في التبيين وعبارته ثم مودع الغاصب
 ان لم يعلم انه غاصب رجوع على الغاصب قول واحد وان علم فكذا في الظاهر وحكي ابو اليسر انه لا يرجع عليه
 اشار شمس الاثمة ذكره في النهاية (قوله فكل لهما) اي انكر وليس لهما عليه ينة فعرض عليه اليين فكل
 ونكل من باب دخل بمعنى جبن وقال ابو عبيدة نكل بالكسر لغة فيه وانكرها الاصمعي شخار (قوله فهو لهما)
 لعدم الاولوية (قوله وعليه القدر) لا قرار به اول بذه اياه على اختلاف الاصليين ولا يها بدأ القاضي
 بالتصليح جاز لتعذر الجمع بينهما وعدم الاولوية والاولى عند التشاحن ان يقرع بينهما تطييبا لقلوبهما ونقيا
 لتهمة الميل فان نكل للاول لا يقضي به لينكشاف وجه القضا مهل هو لهما ولا أحدهما ولا ضرر عليه في التأخير
 لانه لا يفتنى للمتقدم حتى يحلف للمتاخر (قوله قال لئلا نكل له) دون الآخر لوجود الجلة في حقه دون
 ولو حلف ام ما خلا شي لهما لعدم الجلة زبلي (قوله اضاعت ام لم تضع) هذا خلاف ما نقلوه في الهندية عن
 العمادية وعبارتها لو قال لا ادري اضاعت ام لم تضع لا يضمن ولو قال لا ادري اضعت ام لم تضع كذا

(ولو قال لا تدفع الى عيالك او احفظ في هذا البيت
 فدفعه الى ما لا بد منه او حفظها في بيت آخر
 في الحفظ) او احرز (لم يضمن والا ضمن) لان
 التقييد مفيد (ولا يضمن مودع المودع)
 فيضمن الاول قط ان هلكك بعد مفارقتها
 وان قبلها لا ضمان ولو قال المالك هلكك
 عند الثاني وقال بل ردها وهلكك عندي
 لم يصدق وفي العصب منه يصدق لانه امين
 سراجية وفي الجبتي انقصار اذا غلط قد دفع
 ثوب رجل لنفسه فقلعه فكللاهما ضمان
 ومن عصب صاحب الوديعة من ذلك فظريها تضمن
 وبلايه بلها فعطب من ذلك فظريها تضمن
 من شاء لكن ان ضمن المالك لم يرجع انتهى بخلاف
 ان لم يعلم انها لغيره والا لم يرجع ايا شاء
 مودع الغاصب (قوله فيضمن ايا شاء) وان ضمن
 المودع رجوع على الغاصب وان علم على الظاهر رد
 خلافا لما نقله القهستاني والباقيات والبرجندري
 وغيرهم فتنبه (معه القدر) من الحلف لهما
 منهما انه لا اردعه اياه فكل (من الحلف) لهما
 فهو لهما وعليه القدر قال لئلا نكل له
 لا حذرهما ونكل للآخر قال ادفعها اليوم الى فلان
 (دفع الى رجل القاد قال ادفعها اليوم الى فلان)
 فلم يصدقها حق ضاعت لم يضمن (قوله لم يضمن
 ذلك) كقولنا له اجل الى الوديعة فقال اعمل
 ولم يصدق حق ضاعت اليوم) وهلكك لم يضمن
 لان الواجب عليه التظية مما دية (قال) رب
 الوديعة (المودع ادفع الوديعة الى فلان فقال
 وضعت وكذا) في الاصح (فلان وضاعت)
 الوديعة (صدق المودع مع عينه) لانه امين
 سراجية (هل) المودع (ابتداء لا ادري كيف
 ذهبت لا يضمن) على الاصح كقولنا ذهبت
 ولا ادري (كيف ذهبت) فان القول قوله
 بخلاف قوله لا ادري اضاعت ام لم تضع

في الفصول العمادية انه قلت وينبغي ان يؤمر بالبحث عنها في الاولى (قوله لا يضمن) اي ان كان للكرم والدار باب وان لم يكن له باب يضمن هندية عن المحيط (قوله ان خاف الخ) ظاهر منيعة ان المنظور اليه ما وقع عند المودع من خوف تلف نفسه او عضوه لوجوبه او اخذ ما له وان كان التهديد مطلقا اما اذا كان صريحا باحدها فالحكم ظاهر (قوله وان خاف الحبس او القيد) او التجريس كما في الهندية (قوله وان حشى اخذ ما له كله فهو هذر) قال في الهندية سلطان هذا المودع بالتلاف ما له ان لم يقع اليه الوديعة ضمن ان بقي له قدر الكفاية وان اخذ كل ما له فهو معذور ولا ضمان عليه كذا في خزائن المفتين ولم يبين ما المراد بقدر الكفاية هل كفاية يوم او شهر او العمر الغالب فيجوز (قوله كالمالك الجار هو الاخذ بنفسه فلا ضمان) اي من غير تفصيل كما يؤخذ من المنع (قوله رقع الامر للصائم) اي على سبيل الاولوية (قوله لبيعه) وان لم يكن في البلد قاض باعها وحفظ ثمنها هندية (قوله فهل سال القرأة) نص على التوهم فلا ضمان بعدها بالاولى (قوله لان له ولاية هذا التصرف) اي وهو القرأة فوسا في آخر العارية مانعه اما كتب العلم فينبغي ان يجوز النظر فيها اذا كانت لا تتضرر بالنظر والتقليب ويكفي كالاستغلال بالحنطة والاستعانة بالنار لاسيما اذا كان مودعا وعادة الناس في ذلك المساهلة والمساومة والاحتياط عدم النظر الا بامروى الهندية اودع عنده طبقا فوضع المودع الطبق على رأسه ففزع ان كان الوضع على وجه الاستعمال يضمن وان كان على غير وجه الاستعمال لا يضمن وطريق معرفة ذلك ان ينظر ان كان في الحب شيء نحو الماء والدقيق عما يغطي رأس الحب لاجله كان استعمالا وان كان الحب خاليا وفيه شيء لا يغطي لاجله لم يكن استعمالا (قوله وكذا لو وضع السراج) اي سراج الوديعة على المنارة على محل النور اي فانه لا يضمنه اذا تلف (قوله اودع صكا) اي له اما اذا كان لغيره وقد اودعه هو وباء الذي له الصك يطالبه فلا يدفعه اليه وعليه التوى هندية (قوله وانكر الوارث) اي وارث الطالب (قوله حبس المودع الصك) لما فيه من الاضرار وقد تقدم نحو هذا في المصنف وله محمول على ما اذا كان المكتوب عليه بقرينه اذا عرض عليه والا فبجرد الخط لا يثبت الحق ثم ظاهر كلامه مع ما لو انكر الوارث لكونه لا يعلم الدفع (قوله لا يبرأ مديون الميت الخ) الظاهر ان بقيد عدم البرأة بما اذا كان المدين مستغفرا والوارث غير مؤتمن كما قيد بهما في الوديعة اذا دفعها المودع الى الوارث جوى (قوله ليس للسيد اخذ وديعة العبد) اي ولو غير مأذون لاحتمال انه مال الغير الا اذا اقام السيد بينة على انه ماله وقد سلف (قوله الا الوصي) اي وصي القاضى وقد نصبه باجر وامام وصي الميت فلا يستحق الاجر كما في الاشياء من فن الجمع والفرق في الكلام على اجر المثل وقد علل الولوجي عدم صحة الاجرة ولو جعله المتوفى له لينقله وصاياه بانه يقبل الوصية صار العمل واجبا عليه والاستقرار على هذا لا يجوز انتهى وادعى خير الدين ان الاجر يجوز له اذ استنع عن القيام بالوصية الا باجر لانه متبرع ولا جبر على المتبرع فاذا جعل القاضى له اجرة مثله فما المانع قياسا واستحسانا انتهى وفيه تأمل اذ بعد القبول لا يقال انه متبرع (قوله اذا عمل) فيستحقان اجرة المثل اشياء (قوله فعلم منه انه لا اجر للناظر الخ) اي من قوله اذا عمل اي الا اذا كان مشروطا من جهة الواقف اقامه بالسعود ووجه العلم انه لا عمل حينئذ (قوله ودفع الف مائة مقارضا) يعني دفع الفاقا الى نصفه اقترض عليك والنصف الاخر قراض ومضاربة والرجح على (قوله ويرجع القراض) اي لرب المال خاصة (قوله للشرط طراز) ويجعل النصف بضاعة ونماء النصف القرض للمستقرض لان المضاربة لما فسدت باشتراط كل ارجح لرب المال صارت بضاعة (قوله ويجذر) انتهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قرض من نفعه واذا علم صحة الشرط فالرجح الحاصل من الالف له ما وانظر ان عليهما لانهما شريكان في الالف (قوله قرب المال قد قيل اجدر) اي يقبل قوله وان ذلك المال فان كان قبل العمل فلا ضمان عليه لانهما قههما على لفظ الدفع وبعد العمل يضمن والقول الثاني ان القول للمضارب وهو الذي جرى عليه المصنف قبيل الابداع (قوله وفي العكس) بان قال المضارب وقد رجح هو قرض وقال رب المال مقارضة بالثلث مثلا فالقول قول رب المال ايضا وعلى المضارب البينة (قوله كذلك في الاضاع) بان قال رب المال دفعته بضاعة والمضارب يدعى القرض فالقول لرب المال (قوله ما يتخير) اي الحكم في هذه الصور (قوله قد يتصور) بان يجعل السارق ان تكون هي المقصودة ومعنى يصح يصدق (قوله وتارك) بغير توين (قوله لامر) متعلق بتارك او بصيغة والصيغة مثقال وهي قطعة من جلد او قرطاس كتب فيه وبقى تقييد هذا الفرع بما لا يقسم

اولا ادرى وضعها اودقنها في دارى او موضع آخر فانه يضمن ولو لم يبين مكان الدفن لكنه قال سرق من المسكن المدفون فيه لا يضمن وتامه في العمادية (فروع) هذا المودع او الوصى او عتوه فذبح لم يضمن وان خاف تلف نفسه او القيد ضمن وان حشى اخذ بنفسه فلا ضمان كالمالك الجار هو الاخذ بنفسه فلا ضمان عمادية خيف على الوديعة القصاد وضع الامر للصائم لبيعه ولو لم يرفع حتى فسد فلا ضمان ولو اتفق عليها بلا امر خاص فهو متبرع قرا من مصنف الوديعة او لاية هذا التصرف صيرفية لاضمان لان له ولاية هذا التصرف صيرفية قال وكذا لو وضع السراج على المنارة وقبض المودع اودع صكا وعرف بآء بعض الحق ومات الطالب وانكر الوارث الاداء حبس المودع الصك ابدى الوارث وعلى الميت دين ليس يدفع الدين الى الوارث وعلى الميت دين ليس للسيد اخذ وديعة العبد العامل بعينه امانة لا اجر له الا الوصى والناظر اذا عملت فاعلم منه ان لا اجر للناظر في المسقط اذا حبل عليه المستحقون فليحفظ وفي الوهبانية ودفع الف مقرضا مقارضا ويرجع القراض الشرط جاز ويجذر وان يدعى ذو المال قرضا ونقصه قراض اقرب المال قد قيل اجدر وفي العكس بعد الرجح فالقول قوله كذلك في الاضاع ما يتخير وتارك في قوم لامر صيغة فراج واداحت بضمن التأخير

فاما اذا كان محاسنهم يكون القائم اولاً فيكون ما بعد من جهة المودع العظم (قوله يعني الشاخص) لانه من جهة المحاسن
 فتعين الصانع انتهى عبد البر قوله ما هو ما تضمنوا جميعاً صرح به قاضي خان (قوله ثبت) لعلب بالملك
 السوس او الارضة وهي دريئة تأكل الصوف (قوله لم يضمن) لانه يحفظ الوديعة كما امر به محيط ويضرب
 يتسديده الميم (قوله وقرض الفسار) الحاصل انه اذا اردعه الوديعة فوضعه في محل لا تقب فيه فقرضها للملأ
 او احرقها بالنار او قصت فلا ضمان عليه واما اذا كان في الملأ كان الموضوع فيه الوديعة ثقب قد اطلع عليه
 المودع ان اخبر صاحبها به فلا ضمان عليه وان لم يخبره ولم يضمن انما هو صاحب الهتدي (قوله لم يضمن) كمن
 يوثق (قوله ولم يعلم) الواعى او فينتفى عنه المضمن بسده ارباعاً للمالك له وان لم يسده لان
 المالك حينئذ رضى موضعه فيه على هذا الحال (قوله ويضمن تفصيله) قال الطرسوسي وينبغي ان يكون فيها
 التفصيل لان الامر بآمرين الاعلام للمودع لو السد بدونه وهو موجود والرضا عبد البر واقره الشرنبلالي
 (تمه) مؤنة الرد على المالك لا على المودع مراحبة وان نقلها في بلد من محلة مؤنة الرد على صاحبها لا تفارق
 وكذا اذا سافر فيها يجوز له السهر بها تكون الاجرة على المالك سراج اي ابرة الرد كما يؤخذ من سابقه واذا سافر
 مؤنة جله لاخر ارجح على المودع او المالك والله تعالى اعلم واستغفر الله العظيم

(كتاب للعربية)

مشروعيتها بالكتاب قال الله تعالى ويجمعون الماعون والماعون ما يتعارفونه في العادة وقيل الزكاة فقد ذم
 الله تعالى على منع الماعون وهو عدم اعارته فتكون اعارة مخدومة وبالسنة وهي ما روى البخاري انه عليه السلام
 استعار من ابي طلحة فرسا يسمى المندوب فركبه وبالإجماع فان الأمة اجعت على جوازها وانما اختلفوا
 في انها مستحبة او واجبة والاكثر انها مستحبة انتهى ابو السعود (قوله لان فيها عليك) اي وايداعا فتكون
 من الوديعة بمنزلة المقرض من المركب والمركب مؤخر من المقرض ويحتمل ان يكون اشارة الى ما قدمنا في الوديعة
 من انه من باب الترقى والانسب في التركيب ان يقول ذكرها بعد الوديعة لاشترائكها في الامانة واخرها
 لان فيم عليك (قوله النيابة عن الله تعالى في اجابة المضطر) اي ان المستعير مضطر وقال تعالى انهم من يجيب
 المضطر اذا دعاهم فاعانته المعرف فكانه نائب عن الله تعالى في اعانته وان كل فعل المغير من الله تعالى فلا نيابة
 في الحقيقة فاعانته قد تغلق بهذا الخلق وورد خلقوا باخلاق الله (قوله لانها لا تكون الا لاحتياج) غالباً كالقرض
 (قوله والقرض ثمانية عشر) حقق بعضهم ان ثواب الصدقة اكثر وان افرادها اكثر كيفاً وان كانت في القرض
 اكثر كما قال المناوي بقلا من الطيبي القرض اسم مصدر والمصدر بالحقيقة الاقراض ويجوز كونه بمعنى
 المقرض قال البلقيني فيه اي في الحديث ان درهم القرض بدرهمي صدقة لكن الصدقة لم يعد منها شيء
 والقرض عاقبته درهم فسقط مقابله وبقي ثمانية عشر ومن ثم لو ابرأ منه كان عشرون ثواباً الاصل وهذا الحديث
 يعارض حديث ابن جبان من اقرض درهما مرتين كان له كاجر صدقة مرة وجمع بعضهم بان القرض افضل
 من الصدقة ابتداء مقامها به عنها بصون وجه من لم يعتد السؤال وهي افضل انتهى لما فيها من عدم رد المال بل
 وعند تقابل الخصوميتين ترجيح الثانية باعتبار اثر المترتب والحق ان ذلك يختلف باختلاف الأشخاص
 والاحوال والازمان وعليه ينزل الاحاديث المتعارضة انتهى (قوله منسدة) وعليه فهي منسوبة الى العارة
 اسم من الاعارة ويجوز ان تكون من التعارور وهو التناوب وقيل غير منسوبة بل باؤها كماء الكرمي واخذها
 من العار بمعنى العيب لان طلبها عيب كما قال الجوهرى وابن الاثير مردود بان العار باقى وهي واوية وبالمشتق
 يقال استعاره منه واستعاره ما الشيء على حذف من (قوله اعارة الشيء) قاموس (قوله في الموضع) اعارة الشيء
 واعارة منه وعاءه اياه وتعمور واستعار طلبها واعثور والشيء وتعموره وتداوله (قوله عليك المنافع)
 يشهد بهذا انعقادها بلطف التعليل وجواز ان يعبرما لا يختلف بالمستعمل وقال الكرمي انها اياحة قلنا
 لو كانت اياحة لما جاز له ان يعبره لان المسباح له ليس له ان يبيع غيره كالمباح له الطعام ليس له ان يبيع لغيره
 كما ذكره الاتقاني والقول بانها عليك قول ابي بكر الرازي وعامة اصحابنا وهو الصحيح كافي السراج فله ان يملك
 بغير عوض لان عليك المنافع مشروع بعوض كالاجارة فوجب ان يكون مشروعاً بغير عوض ايضا كالاغناق
 لان ما جاز فيه التملك يدل جاز فيه التملك بغير بدل الا النكاح (قوله لزوم الايجاب والقبول) تقدم ان عهد

فانما يشترط الصوف صيغاً ثبت لم
 يضمن وقرض القار بالعكس
 اذا لم يبد القارب من بعده
 ولا يعلم الملائمة ما في قرض
 قلت يعني لو سدها مؤنة فتضمن
 قوله كروني في تفصيله كما في قديم
 (كتاب العارية) وان اشتركا
 في اياها من الوديعة لان فيها عليك
 في الامانة وحسب منها النيابة عن الله تعالى
 في اجابة المضطر لانها لا تكون الا لاحتياج
 كما في القرض فلذا كانت الصدقة بعشرة والقرض
 بثمانية عشر (قوله) لفتة منسدة وتختلف اجارة
 الشيء فاموس وشرا (عليك المنافع مجازاً)
 اتحاد التعليل في الاما على القبول

المال (قوله ومزارع) أي من أخذ الأرض مزارعة وكان البذر من ربحها لا ينفذها إلى غيره مزارعة بدون أمر
فإن كل البذر من قبل المزارع كان له أن يدفع إلى غيره مزارعة مطلقا (قوله من عنده) أي المزارع (قوله يبذر)
بالبناء للمجهول حال من البذر ومن عنده خبر وهو خبر كان وقوله من عنده متعلق به (قوله وما للمساقي)
ذكره ابن وهبان في فصل المساقاة والمزارعة ووجه المنع أن الدفع إلى غيره فيها فيه أثبات الشركة في مال غيره
بغير إذنه فلا يصح (قوله وإن أذن المولى) أي المالك فإنه من معانيه (قوله ويتصدق بالاجرة) لأنه صار بمنزلة
الغاصب والغاصب إذا أبرم تلك الاجرة ويتصدق بها لأنها حصلت بسبب خيبت وهو استعمال مال الغير
فكان عليه التصديق اهـ اتفاقا (قوله الخامسة) أي من مسائل التظيم المتقدم فربما وقد سلف ما فيه (قوله)
إذا لم يعلم بأنه عارية في يده) أما إذا علم فلا يرجع لعدم الغرر (قوله مطلقا بلا تقييد) قال في التبيين ينبغي أن يحمل
هذا الإطلاق الذي ذكره هنا فيما يختلف باختلاف المستعمل كاللبس والركوب والزراعة على ما إذا قال
على أن أركب عابيا من أشياء كما حل الإطلاق الذي ذكره في الاجارة على هذا انتهى فـ الاوهم قول المؤلف
بلا تقييد بالنظر لما لا يختلف لايتم (قوله يحمل ما شاء) وذلك لأنه أمره بالاتفاق مطلقا والمطلق يتناول أي
انتفاع شاء واليه التحيين يفعل إن شاء استعمالها في الركوب أو في الحمل عليها وإي ذلك فعل لا يمكنه أن يفعل
غيره بعد ذلك لأن المطلق إذا تعين بقيد لا يبقى مطلقا بعد ذلك انتهى شلبي (قوله هو الصحيح) فإن ركب
وعطبت حتى قال شيخ الإسلام المعروف بنحوه رزاده أنه لا يضمن وهذا أصح عندي لأن المستعير من المستعير
إذا لم يضمن بالركوب أو اللبس لأنه استعمال العين بأذن المستعير وتلك فلا تليق أن لا يضمن إذا ركب بعد ذلك بنفسه
بأطريق الأولى لأنه استعماله بالملك لأنه لو لم يملك لما ملك غيره وأقره الاتفاق (قوله ما شاء) أي أي نوع شاء
وأي فعل تعين (قوله لما مر) من العمل بالإطلاق (قوله وإن قبله بوقت) قال في البحر وإذا قبله بوقت فهي
مطلقة إلا في حق الوقت حتى لو لم يردّها بعد الوقت مع الامكان ضمن إذا هلكت سواء استعملها بعد الوقت أم لا
انتهى ولو كانت مقيدة بالمكان فهي مطلقة إلا من حيث المكان حتى لو جاوزه ضمن وكذا لو خالف ضمن
وإن كان هذا المكان أقرب من المكان المأذون فيه خلاصة وفي فتاوى قاضي خان إذا استعار دابة إلى موضع
كذا كان له أن يذهب عليها ويحج وإن لم يسم له موضع ليس له أن يخرج بها من المصر انتهى (قوله لا إلى مثل)
بأن استعار دابة ليحمل عليها عشرة أفقره من حنطة معينة فحمل عليها هذا القدر من حنطة أخرى أو ليحمل
عليها حنطة نفسه فحمل عليها حنطة غيره (قوله وأخير) بأن حمل قدر هذه الأفضة المعينة من الشعير فإنه
لا يكون ضامنا لأنه إنما يعتبر من تقييده ما يكون مفيدا حتى لو هي مقدارا من الحنطة وزاد فحمل مثل
ذلك الوزن من الشعير يضمن لأنه يأخذ من ظهر الدابة أكثر مما أخذ الحنطة كذا في النهاية وصحح الراجح
عدم الضمان بجر (قوله مثل العارية) على تقدير رأي (قوله والمعدود المتقارب) مثل الجوز والبيض وكذلك
الأقطان والصوف والابر يسم والمعدود والكافور وسائر منافع العطر التي لا تقع الاعارة على منافعها فرض
انتهى اتفاقا (قوله ضرورة استهلاكها) قال في التبيين لأن الاعارة إذن في الانتفاع به ولا يأتى الانتفاع
بهذه الأشياء إلا باستهلاكها عينا ولا يملك الاستهلاك إلا إذا ملكها فانتقض تملك عينا ضرورة وذلك
بالهبة أو بالقرض والقرض إذا نهضوا لكونه يوجب رد المثل انتهى (قوله فيضمن المستعير بهلاكها
قبل الانتفاع) ويصح بيعه من مقرضه لأنه باع ملك نفسه ولو اشتراه من مقرضه لا يصح لأنه اشترى ملك نفسه
ولو اشترى ما عليه من مقرض صح لأنه مقدور التسليم بكونه في ذمته وإن تفرقا قبل قبضه بدله فسد
للافتراق عن دين يدين وإن نقد في المجلس صح انتهى شلبي (قوله حتى لو استعارها) لا وجه للتفريق إلا بالنظر
إلى قوله عند الإطلاق (قوله ليغير الميزان) أي بالذنانير مثلا قال في القاموس وغير الذنانير ورنها واحدا
بعد واحد وفي المختار وعار المكييل والموازين عيارا ولا تقل غير المعيار بالكسر العيار (قوله أو يزين) يفتح
الياء من زان وهو متعد ومنه الحديث ما دخل الرفق في شيء إلا زانه (قوله كان عارية) لأنه يمكن العمل
بحقيقة الاعارة وهو تأييد المسافع مع بقاء العين على ملك المغير (قوله ففرض) فعليه مثلها أو قيمتها خلاصة
(قوله فاباحة) ولا ضمان لأنه يستهلكها على ملك المبيع (قوله لأن الرمي يجري مجرى الهلاك) أي من غير تعد
للذن فيه فلا يكون ضامنا وذكر في المخ عن الصيرفة استعارتهما أن استعارته غزو دابة الحرب لا يصح

وما للمساقي أن يذاتي غيره قلت راجعة
وإن أذن المولى له لا يبين بنسبه
المستعير (أورد من فها يمكن ضمنه)
(فإن أجز) المستعير (ولا رجوع له) المستعير
(على أحد) لأنه بالضمان طهر أنه أجز ذلك نفسه
ويتصدق بالاجرة خلافا للثاني (أو) ضمن
(المستأجر) سكت عن المرتين وفي شرح
الوهبانية الخامسة لا يملك المرتين أن يرضن
فيضمن للمالك الخيار ويرجع الثاني على الأول
(ورجع) المستأجر (على المستعير) الأول
عارية في يده (دفعها لضرر الغرر) وله أن يعير
ما اختلف استعماله أولا أن يعين (وإن
(منعها) ويعير) ما لا يختلف استعماله
اختلاف لا للتفاوت وعزاه في زواهر الجواهر
للاختيار (ومثله) أي كالمعادن (المؤجر) وهذا
معدوم التمرق فلو قال لا يدفع لغيرك فدفع
فذلك ضمن مطلقا بلا تقييد (يحمل) ما شاء
أو استأجرها مطلقا (ويركب) عالا بالإطلاق
(ويربها) ليحمل (ويربها) (وضمن بعيره)
(وأي فعل) (ولا تعين) مرادا (وضمن لم يركب)
أن عطبت حتى لو لبس أو أركب غيره لم يركب
بنفسه بعده هو الصحيح (وإن أطلق) المعير
أو المؤجر (الانتفاع في الوقت والنوع) انتفع
ما شاء (أي وقت شاء) لما مر (وإن قبله) بوقت
أو نوع أو بهما (ضمن بالخلاف إلى شرطه) لا إلى
مثل أو خبر (وكذا تقييد الاجارة ببيع أو قرض)
مثل العارية (عارة التخييل والمكيل) (فرض)
والمعدود المتقارب (عند الإطلاق) المستعير
ضرورة استهلاكها (فيضمن) المستعير
(بها كذا قبل الانتفاع) لأنه فرض حتى
لو استعارها ليعير الميزان أو يزين المكان كان عارية

وان استعار يرى الهدف صحيح لانه في الاول لا يمكن الانتفاع به الا باستهلاك السهم وكل عارية لا يمكن
الانتفاع بها الا باستهلاك ذلك العين يكون قرضا لا عارية لانه لو غزا في دار الحرب ورى الى حد ووقع السهم بينهم
فلا يقدروا على تحليصه فيكون مستهلكا فلا يصح قلت (قرد) يصح لانه يمكن الانتفاع به في الحال فانه يحتمل عوده
اليه يرى الكثرة بعد ذلك وافق (ق خ) بانه يصح ثم قال (هـ) وتصح عارية السلاح وذكر في السهم انه لا يضمن
كالقرض لان الرمي يجري مجرى الهلاك (قوله والغرس) بفتح الغين وكسرها مغرب (قوله ويكلفه فلهما)
وايضا طلب القلع اجيب زيلجى ولا يضمن ما تنقص من البناء والغرس لعدم الغرور عند عدم التوقيت اقامه
الزيلجى (قوله فيترك كان بالقيمة) اي فيضمن صاحب الارض القيمة له ويكون ان له ويستبد هو بذلك لانه صاحب
اصل انتهى تبين وان رضى رب الارض بالنقص فلهما ولا يجبر على الصمان (قوله فرجع قبله) بذكر الرجوع
للخلف في الوعد قال صلى الله عليه وسلم المسلمون عند شروطهم اتقوا وقيد بقوله قبله لانه لو مضى الوقت
فصاحب الارض يقطع الاشجار والبناء ولا يضمن شيئا عندنا الا ان يضر القلع بالارض فيتملك البناء والغرس
بالضمان ويعتبر في الضمان قيمة مقلوعا هندية عن المحيط (قوله ما تنقص البناء والغرس) كذا ذكر في الكنز
والنهاية والذي في الهندية واقصر عليه وذكره الحاكم الشهيد وصاحب المحيط ان المستعير في هذه الصورة بالخيار
ان شاء ضمن صاحب الارض قيمة غرسه وبناءه قائما ببناء وتركة ذلك عليه ويملكهما باداء الضمان وان شاء اخذ
غرسه وبناءه ولا شيء على صاحب الارض وحمل التخصير اذ لم تنقص الارض بقلعه فان كان مضرنا فانه خيار
لانه ان شاء انتظر الى مضى المدة فغيره على القلع او يغرم له قيمة البناء والغرس مقلوعا وليس له غير ذلك ولعل
في المستثنين روايتين او قولين (قوله بان يقوم قائما الخ) اي ويقوم مستحق القلع في هذا الوقت فيضمن صاحب
الارض تفاوت ما بينهما او معنى قوله ونعتبر القيمة يوم الاسترداد اي يوم اراد رب الارض استردادها (قوله
فتترك باجر المثل) فاذا حصد الزرع طالبه باجر المثل وان لم يعقد وكان الفقيه ابو اسحاق الحافظ يقول انما يجب
الاجر اذا اتمرها منه صاحبها والقاضي ويدون ذلك لا يجب الاجر فان ابى المزارع ضمان اجر المثل وكره القلع
واراد لظنين رب الارض قيمة الزرع اختلف كلام صاحب المتن في موضع قال له ذلك الا ان يرضى وبها الارض
بترك الزرع حتى يستحصل وفي موضع قال ليس له ذلك هندية مختصرا مزيدا (قوله مراعاة العتق) حق صاحب
الارض المعارة لثبوت الرجوع له فيها وحق صاحب الزرع لانه مغرور باذنه له في الزرع (قوله اشار الى الجواز
في العتق) وهو المختار كما في العباثية (قوله على المستعير) لانه قبض لمنفعة نفسه والرد واجب عليه زيلجى (قوله
ضمنها) هو قول السرخسي واختيار قاضي خان وهو الراجح وفي الكافي ان العارية بعد مضى المدة تكون
وديعة وصح في المجتبى حيث قال والعصم ان رد العارية لا يجب قبل الطلب وبعد يجب انتهى وهو حكم
الوديعة في المسئلة قولان معصمان (قوله لان مؤنة الرد عليه) لارجه لذلك بعد كون ماسلف مفرعا عليه
(قوله فتكون كالاجارة) مؤنة الرد على المعير كما هي على المجر لان هذه اعارة فيها منفعة لصاحبها فانها تصير
مضمونة في يد الميرتن والمعير ان يرجع على المستعير بقيمة فكانت بمنزلة الاجارة بجر (قوله مؤنة الرد عليه)
لانه هو المنتفع بالعين ولو جوبه عليه (قوله وكذا الموصى) لان العين الموصرة مقبوضة لمنفعة المالك
لان الاجر له فاذا امسكها المستأجر بعد مضى المدة لا يضمنها ما لم يطالبه صاحبها اه ولا يجب على المستأجر
ردها وانما يجب عليه التحسين والتفلية فلا يكون عليه مؤنة الرد ولا يقال قبضه كان لمنفعة نفسه فوجب
ان تكون المؤنة عليه لاننا نقول انما حصل له منفعة وهي عرض يفتى وما حصل للمو جري عن تقي فكان هو
بالوجوب اولى انتهى زيلجى (قوله والغاصب) لانه يجب عليه نسخ فعله وهو ردها الى مالكها لانه ازال يده
عنهما فاقى ردها برأفة ذمته فكان عاملا لنفسه فوجب عليه المؤنة (قوله والمرتن) لان قبضه قبض استيفاء
فكان قابضا لنفسه زيلجى وهو الظاهر وفي شرح الطحاوي للاستيعاب انها على الراهن انتهى شلي (قوله
هذا) اسم الاشارة واجمع الى كون مؤنة الرد على المور يعني انما تكون عليه اذا اخرج المستأجر باذنه اما اذا
اخرجه بغير اذنه فعلى المستأجر فيكون كالمستعير قال في المنع قال صاحب المحيط هذا اذا كان الانراج
باذن رب المال ولو بلاذن مؤنة الرد عليه مستأجرا او مستعيرا انتهى (قوله بخلاف شركة) اي ودرأس
مال الشركة فيها وفي المضاربة والبضاعة واللاقطه والا بق فانها على صاحب المال مع (قوله قضى بالرجوع)

ولو اجارة فصحة شرطه يقرض ولو فيها مباحطة
فاباحة وتصح عارية الهلاك حريفة (ولو اعار
الرمي يجري مجرى الهلاك حريفة) للعلم بالمنفعة
ارضا البناء والغرس (قوله لا يضر بالارض
(قوله ان يرجع متى شاء) لا يضر بالارض
(ويكلفه فلهما الا اذا كان فيه مضر بالارض
فيترك كان بالقيمة من لوعين) لا يضر بالارض
(وان وقت) العارية (فرجع قبله) كلفه
على عمار (ضمان) بالقلع) بان يقوم قائما الخ
البناء والغرس (بالقلع) بان يقوم قائما الخ
المضاربة وتعتبر القيمة يوم الاسترداد
(فاذا استعارها لغيره اولا) فتترك باجر المثل
ان يحصد الزرع وقتها اولا) فتترك باجر المثل
صاحبة العتق فلو قال المعير اعطيك البذر
وكلفتك ان كان لم يثبت لم يثبت لان بيع الزرع
قبل بناءه بالمال وبعد بناءه فيه (ومؤنة الرد على
الى الجواز في العتق نهاية) فامسكها بغيره
المستعير فلو كانت مؤنة الرد عليه نهاية
فها كانت ضمنها) لان مؤنة الرد على كالاجارة
(الا اذا استعارها لغيره) فتكون مؤنة
وهي الحانية (وكذا الموصى والغاصب والمرتن)
الرد عليه وكذا المور والمنفعة لهم هذا
مؤنة الرد عليهم لحصول المنفعة لهم مستأجر
لوا لاخراج باذن رب المال والافقوة رد مستأجر
ومستعار على الذي اخرج به اجارة البزارة
ببخلاف شركة ومضاربة وهبة قضى بالرجوع
مجبى

ان هذا الحكم ما لم يكن مع الصبي حافظ كخادمه الضابط ما على الصبي والا فلا ضمان لانه بمنزلة الوديعة ويجوز
(قوله لانه اعادة) اعاد لقول المصنف لم يضمن والاولى تقديمه على قوله والا ضمن (قوله والمستعير يملكها)
اي فلا يكون مضيعا (قوله وضمن لو نام مضطجعا) قال الكردري في الوجيز نام قاعدا او مضطجعا والمستعير
تحت رأسه او موضوعا بين يديه وبحواليه بعد حافظا انتهى فاعله خلاف او يحمل ما فيه على حالة السفر
وما في المصنف على غير حالة السفر كما حلف (قوله ليس للاب اعارة مال طفله) هذا ما عليه العامة واجازه بعضهم
وليس له ان يعير نفس الولد كذا كره شمس الاثمة في شرح كتاب الوكالة (قوله وكذا القاضي) يخالف لما في الهندية
حيث قال وفي شرح يوع الطحاوي للقاضي ان يعير مال اليتيم كذا في المتنقط ولعل الفرق ان القاضي عنده
قدرة الاستيفاء بخلاف الاب لانه لا مصلحة للولد فيه بل يكون ضررا محضا بالهلاك فانها لا تضمن به (قوله
لكن في المجتبى الخ) فهو ما قولان وعزى في الهندية الاولى الى مجموع النوازل والثاني الى فتاوى ابي الليث واهل
وجه الضمان ان ذلك وعد ولا يجب الوفاء به فباخذ يكون متديا فيضمن ووجه عدمه انه بتعين وقت الاعطاء
يكون آذنا لا اعطاء فيه (قوله جهز ابنته) اي الكبيرة اما لو اشترى لها في صغرها فلا سبيل للورثة عليه ويكون
للبنت خاصة اعادة المصنف (قوله به يفتي) وقيل لا يصدق في انه عارية الا ان يشهد بها عند التجهيز وقيل يصدق
مطلقا لانه هو الدافع ثم لم يقر بالتجليك يكون القول قوله وقيل ان كان الاب من كرام الناس واشرافهم لا يقبل
قوله في الاعارة وان كان من اوساط الناس كان القول قوله (قوله وولي الصغيرة) اي اذا زوجها بجهاز (قوله فيما
ذكر) اي في اعتبار العرف وهذا الحكم في الام والولي بحث لابن وهبان قال العلامة عبد البر وفي الولي عندي
تقرى فان الغالب من حالة العارية بخلاف الاخيرين لمزيد شفتقتهما ولكن حيث كان العرف مستقرا ان الولي
يجوز من عنده فلا نظروا قد ذكر المصنف في باب المهر ان الام ككالاب وان حكم الموت حكم الحياة (قوله
وفيما يريه الاجنبي) اي من انه اعاد والمتوفى هذا الشيء لا يصدق الا بيئته وله ان يحلف الواو ان انكر على العلم
كما هو الحكم في نظائرها (قوله كالمودع اذا ادعى الرذ) وكذا الوصي اذا ادعى دفعها اي دفع الامانة المعبنة
الى ربه ولو انكر لا يمين جوى اما المرتين فلا يقبل قوله في الرد كما في جامع الفصولين (قوله والوكيل) كالوكيل
بالبيع مثلا اذا ادعى هلاك الامانة او تسليمها الى ربه كان القول قوله مع العين انتهى يرى والاولى ان يقول
اذا ادعى هلاك المبيع او التمس اورد المبيع الى الموكل (قوله وامثالهما) كالعلماء والاشراف قال بعض الفضلاء
يبقى ان يقيد بان لا يكون الناظر معروفا بالخيانة كما كثر تضارضا ما تباين يجب ان لا يقتوا بهذه المسئلة جوى
(قوله المرتقة) كالامام والقراش والوفاد والفرق ان استحقاق نحو الاولاد لم يكن بمقابلته عمل فكان صلة محضة
بخلاف استحقاق الامام ونحوه فانه شبه بالاجرة وشبه الخلق ابو السعود ذلك بما اذا استأجر شخصا لبناء
في الجامع بجرة معلومة ثم ادعى تسليم الاجرة اليه فانه لا يقبل قوله (قوله واقراء ابنه) بل قال في حاشية الاشياء
وهو تفصيل حسن خصوصا في زماننا انتهى (قوله الا في الوكيل) الاولى اسقاط في (قوله بقبض الدين) اي من
المدين (قوله اذا ادعى بعدم موت الموكل) اما اذا ادعى القبض والدفع للموكل حال حياته فانكر الموكل يقبل
قوله ولو كان فيه ايجاب الضمان على الغير ويقبل قوله ايضا في نفي الضمان من نفسه فلا يرجع الغريم عليه
لان قبضه منه بالنسبة اليه ثابت سواء صدقه في الدفع او كذبه انتهى ابو السعود (قوله لم يقبل قوله) اذا كذبه
الورثة في القبض والدفع وعدم قبوله حيثئذ بالعسبة الى ايجاب الضمان على الميت لان الدين تقضى بامثالها
فيادعائه الدفع اليه يوجب عليه مثل ما قبض ويلتقى قصاصا بما له على المدين وهو لا يملك ذلك لانه بموت الموكل
انعزل عن الوكالة وقد حكى امرنا لا يملك امتثاله وفيه ايجاب الضمان على الغير فلا يصدق في ذلك وصرحوا
في كتاب الوكالة انه اذا صدق المدين وكيل الغائب في الوكالة صار المال المدفوع اليه امانته لتصديقه عليها
فانتفى رجوعه عليه فلما قام بينة على الدفع للوكيل قبلت وانفذت الورثة واذا صدقه الورثة في القبض والدفع
فالا مرطاه واذا صدقه الورثة في القبض او ثبت بينة وكذبوه في الدفع فالقول قوله لانه مودع بعد القبض
لما تصوا عليه من ان الوكيل يقبض الدين بصير مودعا بعد قبضه فيصير عليه احكام المودع فاذا صدقه
في القبض صاروا مقرين بان المال في يده وديعة (قوله بخلاف الوكيل بقبض العين) هي اصل المسئلة فلا حاجة
الى هذه الزيادة (قوله لانه ينفي الضمان عن نفسه) اي وليس المقصود هذا الايجاب على الموكل (قوله وهو ضمان

بإعادة والمستعير يملكها) (وضعهما) اي العارية
بنيدي فنام مضاعت لم يضمن لو نام جالسا) لانه
لا يضمن مضطجعا (وضعهما) اي العارية
لم يضمن لو نام مضطجعا (الوكيل) (من)
كذا القاضي فقال اعطيتك عبدا فليسا كان
يجل نور عارية فقال اعطيتك عبدا فليسا كان
اعطيتك عبدا فليسا كان
مات (التور) لانها ان عليه (خاتمة عن ابراهيم
بن يوسف لكن في المجتبى وغيره انه يضمن جهز
ابنته بما يجزى به ثلها ثم قال كنت اعزتها
لا متعة ان العرف مستقرا (بين الناس ان الاب
عائده فذلك) الجواز (ولمسا لا اعارة لا يقبل
قوله انه اعارة لان الظاهر يملكه (فانقول له)
العرف (كذلك) اؤنارة فانه (فانقول له)
به يفتي كما لو كان أكثر مما يجزى به ثلها
فان القول له انما (والام) وولي الصغيرة
(كالاب) فبما ذكر وفيما يدعيه الاجنبي بعد
الموت لا يقبل الا بيئته شرح وهبانية وتقدم
باب المهر وفي الاشياء (كل امين ادعى كالمودع
امانة الى سبعة اشهر قبل قوله) اذا ادعى
اذا ادعى الرذ والوكيل (يعني من الاولاد
الصرف الى الموقوف عليهم يعني من الاولاد
والفقهاء الميراث الهما واما اذا ادعى الصرف الى
وظائف المرتقة فلا يقبل قوله في حق ارباب
الوظائف لكن لا يضمن ما انكره ولا بل يدفعه
ثانيا من مال الوقف عليهم (وسواء
قلت وقدم في الوقف عن المولى ابو السعود
واستحسنه المصنف واقر به فليحفظ (وكذا
كان في حياة مستحقه الوكيل ان يضمنه
قبض الدين اذا ادعى عدمه من الموكل بخلاف
ودفعه في حياته لم يقبل قوله لا يضمن
الوكيل بقبض العين) كوديعة قال فليحفظ
في حياته وملكته وانكرت الورثة او قال دفعته
اليه فانه يصدق لانه ينفي الضمان عن نفسه

اي متجزا عن غير الموهوب وغير مشغول بغير الموهوب حتى لو وهب ارضا فيها زرع للواهب دون الزرع او عكسه
او تخلا فيها شجرة للواهب معلقة به دون الثمرة او عكسه لا يجوز وكذلك الواهب دارا او ظرفا فيها متاع للواهب
هنديا وترك شروطا اخرى للموهوب ذكرها في الهندية منها ان يكون موجودا وقت الهبة فلا تجوز هبة
ماليس بوجوده قبل العقد بان وهب ما يجره فخله العام او ما تلده اغنامه البينة او ما في بطن هذه الجارية
او الشاة او ما في ضرعها وسلطه على قبضه عند الولادة والطلب اوزيد في لبن او ذهنا في مسم او دقيقا في حنطة
وان سلطه على قبضه عند حدوثه لانه معدوم الحال فلم يوجد محل العقد وهو الاصح ومنها ان يكون مالا متقوما
فلا تجوز هبة ماليس بحال كالحجر والميتة والدم وصيد الحرم والخنزير ولا هبة ماليس بحال مطلق ككامل الولد
والمكاتب والمدر بالطلق وفي شرح الملتقى انه يشكل بهية الطباغات فانها هبة صحيحة عند اهل السنة واصله
للهبتان ومنها ان يكون مملوكا فلا تجوز هبة المباحات لان تملك ماليس بمملوك محال ومنها ان يكون
مملوكا للواهب فلا تجوز هبة مال الغير بغير اذنه لاستحالة تملك ماليس بمملوك للواهب وترك شروط العقد
وقد ذكرها فيها وهو ان لا يكون معلقا بماله خطر الوجود كدخول زيد وقدوم خالد وان لا يكون مضافا الى وقت
بان يقول وهبت منك الشيء هذا او راس الشهر ولذا كانت الرقي باطله وهي ان يقول داري لثوقي ومعناه
ان مت فهي لي وان مت فهي لك كان كل واحد منهما يراقب موت الاخر انتهى بتصرف (قوله وركتها الايجاب
والقبول) لانها عقد يمنع منهما كسائر العقود واما القبض فلا بد منه لثبوت الملك انتهى تبيين وفي الهندية
واما ركنها فقول الواهب وهبت لانه تملك وانه يتم بالمالك وحده والقبض شرط ثبوت الملك للموهوب له حتى
لو سلف لا يجب فوهب ولم يقبل الا تحسنت كذا في محيط السرخسي انتهى وفي اب السعود وركتها الايجاب
والقبول ولولدالة وانما حنت لو سلف لا يجب فوهب ولم يقبل الموهوب له لانه انما منع نفسه عما في يده
انتهى لان الغرض اطهار الجود وقد وجد قهستانى وايد القهستانى ما في المحيط بما قاله الوضوح ماله في طريق
ليكون ملكا للرافع جاز قال ولعله الحق وفيه تصح الهبة بالتعاطي (قوله وحكمها) اي الاثر المترتب عليها من
(قوله غير لازم) اي الا في الصور السبعة (قوله الرجوع) اي مع كراهة التصريم كما ياتي (قوله والقسم) عطف
خاص فان القسم من الاقاط الدالة على الرجوع (قوله وعدم صحة شرط الخيار فيها) الاولى وعدم صحتها بخيار
الشرط بقرينة التفريع والافخاد انها صحيحة مطلقة والشرط باطل (قوله فلو شرطه) اي الموهوب له الخيار
وقوله وكذا الواهب اراء هذا فيما لو كان شرط الخيار من جانب الواهب (قوله وكذا الواهب اراء) صوابه اسقاط كذا كما عبر به
في المنع والاقا تشبيه غير صحيح انتهى بحلي (قوله وتصح بايجاب) عبر في الاصلاح بتعقد قال في الرضا لم يقل
ويصح لان الصحة امر آخر واما لانه قد اشرأط ان مادته تصح والاشقة قد فاسدة والكلام ههنا في بيان
انعقادها بالفاط مخصوصة انتهى وقد يقال انقصه انقصه اعلو وجه الصحة لانه هو الذي يخلو عن الاثم (قوله
ونحلت) قال في مختصر الصحاح محل بالكسر اعطى من طيب نفس من غير مطالبة وقيل من يمر ان يأخذ
عوضا قاله عبد الحى (قوله واطعمتك هذا الطعام) في المحيط البرهان نقله عن الاصل لو قال اطعمتك هذا
الطعام فان قال فاقبضه فهو هبة وان لم يقبل فهو هبة او عارية انتهى قال التلخيص انما استفيد من قوله فاقبضه انتهى
فاضى زاده ونحوه في الدرر (قوله ولو ذلك على وجه المراح) نقله في البحر عن الخلاصة قال المقدسي الذي
في الخلاصة انه طاب الهبة من احوال اجد افوهبه بعد او سلم هبت الهبة لان الواهب غير مازح وقد قبل الموهوب
له قبولا صحيحا انتهى وما نقله المصنف عن الخزانه مستدلا به على ما في منته لا يفيده فانه نحو ما في الخلاصة
وعبارتها لو قال هبني هذا الشيء على وجه المراح فقال وهبت اليه وسلم جاز انتهى وكذا ما في القهستانى لا يفيد
ونصه ويدخل فيه ما يكون على وجه المراح ولو قال وهبت لي كذا فقال وهبت وقال لاخر قبلت وسلم اليه جاز
انتهى (قوله بخلاف اطعمتك ارضي الخ) مفهوم قوله هذا الطعام وفي الهندية لو قال مختك هذه الارض
او هذه الدار او هذه الجارية فهي اعادة الاذنى الهبة ولو قال مختك هذا الطعام او هذه الدراهم او الدنانير
وكل ما لا يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه يكون هبة انتهى (قوله واطعام لغلتها) اي الذي يزرعها المستعير كما تقدم
ما يفيد (قوله والاضافة الخ) الاوضح ولو بالاضافة اي ولو صدر الايجاب بالاضافة الخ (قوله لان الام للتمليك)
ولان الجمل عبارة عن التملك قاله قاضي خان (قوله فانه ليس بهبة) هذا احد قواين وهو غير الاظهر قال

(وركتها) هو (الايجاب والقبول) كما سيجي
(وسلمها بثبوت الملك للموهوب) غير لازم
فله الرجوع والقسم (وعدم صحة شرط الخيار
فيما) فلو شرطه بحيث ان اختارها قبل فسخها
وكذا الواهب اراء (ولا يطل بالشرط الفاسدة)
(وسلمها انما ان يصدق تصح ويطل الشرط
فهبة عند على ان يصدق تصح ويطل الشرط
(وتصح بايجاب كوهبت ونحلت واطعمتك
هذا الطعام ولو) ذلك (على وجه المراح)
بخلاف اطعمتك ارضي (او الاضافة الى ما) اي الى
من (يعبر عن الشكل كوهبت لك فرجها
وسلمتك لك) لان الام للتمليك بخلاف جعلته
باسمك فانه ليس بهبة

قد خليت بينك وبين الهبة فاقبضها فانصرف الواهب قبضه الموهوب له جاز لان التخلية اقباض منه
 فاذا قبضه باذنه تم العقد اما البيع فيتزل فاقبضه بمجرد التخلية وان لم يباشر القبض والفرق ان القبض واجب عليه
 في البيع والبائع محتاج الى اخراج نفسه من عمدة المبيع فاذا اتى بما وسعه فقد برئ وايسر في وسعه الا التخلية
 واما الهبة فان التسليم ليس بواجب عليه فيها فاذا لم يسلمه اليه ويقبضه لا يعد مسلما انتهى بتصرف وتقل بعده
 عن المحيط مانعه النواذر رجل وهب من رجل قويا وهو حاضر فقال الموهوب له قبضته قال ابو حنيفة صار
 قابضا لانه تمكن من قبضه فاقم ~~تمككه~~ مكانه مقام قبضه كالتخلية في باب البيع وقال ابو يوسف لا يصير قابضا
 ما لم يقبضه بنفسه لانه غير قابض حقيقة انتهى فعلى هذا محمد مع ابى حنيفة رحمه الله تعالى والقبض حقيقة
 عنده بالنقل من ذلك المكان انتهى (قوله ثلاثة عشر) احدها الهبة والثاني الصدقة والثالث الرهن والرابع
 الوقف في قول محمد بن الحسن والاوزاعي وابن شبرمة والحسن بن صالح والخامس العمري والسادس الخلعة
 والسابع الجنتين والثامن الصلح والتاسع وأمن المال في السلم والعاشر البذل في السلم اذا وجد بعضه زيوفا
 فان لم يقبض به لها قبل الاقتراق بطل حصتها من السلم والحادي عشر الصرف والثاني عشر اذ باع الكيل بالكيل
 والجنس مختلف مثل الخلطة بالشعر جاز فيه التفاضل لا النسبة والثالث عشر اذ باع الوزني بالوزني مختلفا
 مثل الحديد بالصفر او الصفر بالنحاس او النحاس بالرصاص جاز فيها التفاضل لا النسبة انتهى حلي من المنع
 وقوله في الجنتين ظاهره انه يصح اذا قبضه بعد الولادة وقد نص المصنف فيما يأتي انه لو وهب الحمل وسلمه بعد الولادة
 لا يجوز لان في وجوده احتمالا فصار كالمعدوم انتهى (قوله لان الصريح اقوى من الدلالة) وهذا الصريح
 افاد الرجوع عن الهبة قال شيخ الاسلام لان تهى الواهب الموهوب له من القبض رجوع عن الايجاب لان
 القبض في باب الهبة بمنزلة القبول في باب البيع والبائع لو نهى المشتري عن القبول بعد الايجاب كان ذلك رجوعا
 منه عن الايجاب دلالة فكذلك هذا ولو رجع ثم قبض لا يصح قبضه فكذلك هذا انتهى والحاصل انه ان اذن
 بالقبض صريح يصح قبضه في المجلس وبعده ولونها لم يصح قبضه في المجلس ولا بعده لان الصريح اقوى
 من الدلالة ولو لم ياذن ولم يذنه صح قبضه في المجلس لا بعده ولو كان الموهوب غائبا ذهب وقبض ان كان باذن
 صح والا لا ذكره القهستاني مكي (قوله بالقبض الكامل) قال في الدرر والقبض الكامل في المنقول ما يناسبه
 وفي العقار ما يناسبه فقبض مفتاح الدار قبض لها والقبض الكامل فيما يحتمل القسمة بالقسمة حتى يقع القبض
 على الموهوب بالاصاله من غير ان يكون بتعبية قبض الكل وفيما لا يحتمل القسمة بتعبية الكل انتهى (قوله منع
 تمامها) ولا يصدق قبضها حينئذ قبضا وقاهر منع ضمير يعود على الشغل (قوله فلو وهب جرابا) بكسر الجيم ومن
 لطائف الكلام لا تفتح الجراب والخزانة ولا تكسر القنديل والقسعة (قوله لان شغله بغيره ملك واهبه) هذا تعليل
 افاد من كلام المصنف كانه يقول وانما قيد عدم التمام بكونه مشغولا بملك الواهب لان الخ وفي نسخة لا شغله اى
 لا يمنع تمامها شغله الخ وعليها يصح فائدة قوله لا يمنع تمامها (قوله لا يمنع تمامها) من صور ذلك ما لو وهب دارا
 بما فيها من المتاع او وهبه جوالا بما فيه من المتاع وسلمها الى الموهوب له ثم استحق المتاع فالهبة تامة في الدار
 والجوالت لان يد الواهب كانت ثابتة على الدار والمتاع جميعا حقيقة فصح تسليمه ثم باستحقاق المتاع نيزان المتاع
 لم يكن ملك الواهب وهو غير مانع (قوله كرهن وصدقة) فانهما لا يتان الا بالقبض الكامل ويضرب كونه مشغولا
 بملك الرهن والمتصدق لا شاعلا لهما فالتشبيه راجع الى كلام المصنف (قوله وكذا الدار المعارة) صورتها عار
 دار انسانا ثم ان المستعير او المعير غصب متاعا ووضع في الدار ثم وهب المعير الدار من المستعير معت الهبة في الدار
 لانه حين ان الشاغل ملك غير الواهب (قوله والتي وهبت الزوجها) صورتها وهبت المرأة دارها من زوجها وهي
 ساكنة فيها ولها المتعة والزواج معها ساكن فيها يصح لان المرأة مع الدار والمتاع في يد الزوج فكانت الدار
 في يد الموهوب له معنى فصحت الهبة انتهى (قوله على المذهب) مقابله ما صن ابى يوسف انه لا يجوز لان يد الواهب
 ثابتة على الدار اه (قوله الحرر) اى هذا هو الحر الموقوف عليه بيت الاصل ومن وهبت للزوج دارا لها بها *
 متاع وهم فيها يقولون يزبر * (قوله ان يودع الشاغل اولا) قال في الجوهر لو وهب دارا فيها متاع الواهب
 وسلم الدار اليه او سلمها مع المتاع لم يصح والحيلة فيه ان يودع المتاع اولا عند الموهوب له ويحلى بينه وبينه
 ثم يسلم الدار اليه فتصح الهبة وبعبكسه لو وهب المتاع دون الدار وحلى بينه وبينه صح وان وهب له الدار والمتاع

وفي التمتع ثلاثة عشر مقدا لا تصح بالاقبض
 (ولونها من القبض لم يصح قبضه مطلقا)
 ولو في المجلس لان الصريح اقوى من الدلالة
 (ونهم) الهبة (بالقبض) الكامل (ولو الموهوب
 شاغلا لملك الواهب لا مشغولا به) والاصل
 ان الموهوب ان مشغولا بملك الواهب منع
 تمامها وان شاغلا لا فلو وهب جرابا بغيره
 الواهب اذ اراد ان ياتى بصدقة عليه سرجه
 وسلمها كذلك لا تصح وبعبكسه نص في الطعام
 والمتاع والسرج فقط لان كلا منها شاغل
 لملك الواهب لا مشغول به لان شغله بغيره ملك
 واهبه لا يمنع تمامها كرهن وصدقة لان القبض
 شرط تمامها وتتمامه في العمدية وفي الاشياء
 هبة المشغول لا يجوز الا اذا وهب اذ لا يملكه
 قلت وكذا الدار المعارة والتي وهبت الزوجها
 على المذهب لان المرأة ومتاعها في بيت الوهبانية قلنت
 فصح التسليم وقد غرت دارا لها بها
 ومن وهبت للزوج دارا لها بها
 متاع وهم فيها تصح الحرر
 وفي الجوهر وحيلة هبة المشغول ان يودع
 الشاغل اولا عند الموهوب له

جميعا وتخلي بينه وبينهما صبح فيهما جميعا (قوله متعلق بتم) الاولى ان يؤخره بعد قوله يجوز لان المتعلق الجور
 (قوله يجوز) المراد به ان يحسبوا من غيرنا عن ملك الواهب وحقه واحترزه عن هبة التمر على الخلل انتهى درر
 وكسوف على غم وزرع في ارض قوله مفرغ تفسيره وزلا ان فيه شائبة تكرار مع قوله لا مشغولا به والاولى
 ان يفسر الجوز بالمجوع لانه من سحاره اذا جمعه لاجل ان يظهر لقوله متمزا فائدة فانه انما ديه انه لو حازه غير مقسوم
 بان حاز التمر مع الخلل لانتبه به الهبة بل حتى يقسم وفي القاموس الخوز الجمع وضم الشيء كالحيازة والاحتياز
 انتهى المراد منه (قوله ومشاغ) اي غير مقسوم في الصحاح مهم شائع اي غير مقسوم انتهى (قوله لا يبقى منتفعا به
 بعد ان يقسم) بمعنى انه لا يبقى منتفعا به بعد القسمة اصلا كعبد واحد ودايه واحدة ولا يبقى منتفعا به بعد القسمة
 من جنس الانتفاع الذي كان قبل القسمة كالبيت الصغير والحمام الصغير والثوب الصغير انتهى درر وانما صبح
 فيه الهبة لان القبض لا يتصور فيه الا بالقبض الناقص وهو قبض الكل فاكتفى به قال في البحر هبة المشاع
 فيما لا يقسم تفيد الملك لله وهو بطله على وجه لا يستحق المطالبة بالقسمة لانها لا تمكن واما المهاياة فلا تجب
 في طاهر الرواية لانها اعادة فان كل واحد منهما يصير مع بر نصيبه من صاحبه والجبر على الاعارة غير مشروع
 وفي رواية تجب انتهى والذي يفيد الزيلعي انه يجبر على المهاياة لانها قسمة المتافع والتبرع وقع في العين فيكون
 ايجابا في غير ما تبرع به فلا يبالى به وانما المحذور الايجاب في عين ما تبرع به وقال قاضي زاده بعد نقل ان المهاياة
 لا تجب مع علمته من صاحب غاية البيان اهل هذا الجواب - يرشح لان التبرع يجب ويجبر فيه جبر القاضى
 اذا طلبه احد الشركاء لا سيما فيما لا يقسم نص عليه في عاسة الكتب (قوله لانها لا تتم) لا موقع لهذا التعليل
 الاستدلال وانما قيدنا المشاع لا يقسم لانها الم (قوله لا تتم بالقبض فيما يقسم) قال علماء ائمة المشاع فيما يحتمل
 القسمة لا يتم ولا تفيد الملك قبل القسمة وبهض اصحابنا قال انه فاسدة والاصح الاول كالهبة قبل القبض انتهى
 شلى عن الاتفاق وفي اقصه - ثاني كل ما يوجب قسمة نقصا ما فهو مما لا يقسم والاقصا يقسم انتهى وفي البحر
 والحل القائلين ما يحتمل القسمة وما لا يحتمل وان كل ما كان مشتركين اثنين فطالب احدهما القسمة واني
 الاخر فان كان للقاضى ان يجبر الا على القسمة فهو مما يحتملها كالدار والبيت الكبير وان كان مما لا يجبره فهو
 مما لا يحتملها كالعبد والحمام والبيت الصغير والحائط انتهى (قوله ولا جنبي) الاولى اسقاطه لانه مفهوم من لو
 ولا خلاف فيه انما الخلاف في الشريك (قوله اعدم تصور القبض الكامل) اي فيما يتصور فيه (قوله وهو المختار)
 الظاهر من عبارتهم اعتداد الاول حتى نسب الثاني شيخ الاسلام الى ابن ابي ليلى بعد ما حكى الاطلاق عن اهل
 المذهب (قوله مع زوال المانع) وهو الاشاعة فانها زالت بالقسمة والتسليم ومعناه انها تملك بذلك لان القسمة
 متوقفة على القسمة ولو كان شرط القسمة لاحتج الى تجديدها العقد فاده صاحب البحر (قوله ولو سلمه ثانيا) بان
 سلمها لسكن (قوله لا يملكه) لعدم وجود القبض الكامل فيما يتصور فيه (قوله الهبة الفاسدة الخ) ظاهره ان هبة
 المشاع قبل القسمة فاسدة مع انها صحيحة غير تامة ولذا قال الشلي قوله لانه لو صبح هبة المشاع فيما يقسم ظاهره
 كما ترى يشعر بعدم الصحة وقد قدمت قريبا ان الاصح انها صحيحة غير تامة لافاسدة كما قال به بعض مشايخنا
 ولعله تعالى اعلم انتهى ويدل عليه كلام صاحب البحر المتقدم قريبا وبعبارة الهندية الاتية تفيد ان الفتوى
 على الفساد (قوله وبه يقى) قال في الهندية هبة المشاع فيما يحتمل القسمة لا يجوز سواء كانت من شريك او من
 غير شريك ولو قبضها اهل يفيد الملك ذكر حسام الدين رحمة الله تعالى في كتاب الوافعات ان المختار انه لا يفيد الملك
 وذكر في موضع آخر انه يفيد الملك ملكا فاسدا وبه يقى كذا في السراجية اه (قوله لكن لفظ الفتوى) استدراك
 على ما يستفاد من قوله ما صححه في العمادية من ان القولين سواء (قوله مع بقية احكام المشاع) من يبعه
 فانه جائز فيما يقسم وما لا يقسم ومن اجارته فهي جائزة من شريكه لا من الاجنبي وعليه الفتوى وهي فاسدة
 فيجب اجر المثل ومن اعارته فمجهوز من شريكه وان كانت لاجنبي فان سلم الكل فهي اعارة مستأنفة للكل
 والا لا يجوز ومن رهنه فانه فاسد في المقسوم وغيره والشريك وغيره سواء ومن وقفه فيجوز عند الثاني لا الثالث
 واختلف فيما يحتمل القسمة ويجوز فيما لا يحتمل اتفاقا ومن ايداعه فجاز مع الشريك ومن قرضه فانه يجوز باجماع
 وتماه فيما (قوله قال في الدرر نتم) عبارتها قال بعض المشايخ كانت المسئلة واقعة الفتوى وقررت بين الهبة
 الصحية والفاسدة واقتبت اي في الفاسدة بالرجوع وقال الامام الاسترغيني والامام عماد الدين هذا الجواب

ثم يسلمه الى دار مثله لا يقسم لانتفاعها بالمتاع (في يده)
 في متعلق بتم (مجهوز) مفرغ (مقسم) كبيت وسلام
 لا يبقى منتفعا به بعد ان (يقسم) فيها يقسم (ولو)
 صغيرين لانها (لا) تتم بالقبض (فما يقسم ولو)
 وجه (الشريك) ولا جنبي لعدم صور القبض
 الكامل حتى في عامة الكتب فكان هو المذهب
 وفي الصيرفة عن التناهي وقيل يجوز لشريكه
 وهو المختار (فان قسمة وسلمه صح) زوال المانع
 (ولو سلمه ثانيا لا يملكه) فلا يتخذ نصرفه فيه
 فيصحه وينفذ تصرف الواهب الملك بالقبض
 من الفصول الهبة الفاسدة تفيد خلاف ما صححه
 وبه يقى ومثله في البرازية على خلاف ما قلنا
 في العمادية لكن لفظ الفتوى أكد من لفظ
 الصحيح كالبطله المصنف مع بقية احكام
 المشاع وهل للقریب الرجوع في الهبة الفاسدة
 قال في الدرر نتم

مستقيم اما على قول من لا يرى الملك بالقبض في الهبة الفاسدة قطاها وما على قول من يرى خلاف المقبوض
بحكم الهبة الفاسدة مضمون على ما تقر فان كان مضمونا بالقيمة بعد الهلاك كان مستحق الرد قبل الهلاك
فذلك الرجوع والاسترداد انتهى (قوله وتعبه في الشرع ليلية) حيث قال وهذا غير ظاهر لان قوله فلان
المقبوض بحكم الهبة الفاسدة مضمون لا يكون متبعا الاعلى القول بعدم الملك والافكيف يكون مالكا
وضامنا انتهى ونظريه الشيخ شاهين بان المقبوض في البيع الفاسد مملوك بالقبض مضمون بقيته فلا يعد
كون الشخص مالكا وضامنا فكان الجواب مستقيما وكان القول بالضممان متبعا حتى على قول من قال بملك
الموهوب فاسدا انتهى ذكره ابو السعود وفيه ان هذا قياس مع الفارق فان المبيع فاسدا مقبوض في عقد
معاوضة فلا بد من العوض وقد اتفقت على عدم العصة واوجبنا القيمة عوضا والا لزم اخذ معاقد للمعاوضة
بلا عوض اما المقبوض في الهبة الفاسدة فهو مقبوض بغير عوض اصلا وقد قال القائل بالملك فيها والملك
في الموهوب بلا عوض اما لو نظرنا الى كونه ملكا خبيثا كما قال المؤلف في شرح المتن وقيل يملكه
بالقبض لكنه ملك خبيث وبه يفتى قهستانى عن المضمرات يكون موصىبه التصديق بقيته مالكا كما قيل به
في نظائره فليست مل وبتفرغ على القول بثبوت الملك بالقبض في الهبة الفاسدة كما في البحر عن الاسعاف من انه
اذا وقف الارض التي وهبت له هبة فاسدة صح وعليه قيمتها انتهى وهذا يؤيد ما ذكره الشيخ شاهين نعا
للاما بين الاستر وشى والعمادى وفي ابى السعود من القهستانى وكما لا يمنع الرجوع في الهبة الفاسدة القرابة
فكذا غيرها من الموانع انتهى (قوله من تمام القبض) اى كون القبض تاما (قوله لا طارئ) بالهزم كما خلف (قوله
لاستحقاق البعض الشائع) في كون الزرع بعضا شاعرا نظروا عمله في الدرب بقوله لان الزرع مع الارض بحكم
الاتصال كشي واحد فاذا استحق احداهما صار كانه استحق البعض الشائع فيما يحتمل القسمة فتبطل الهبة
في الباقي كذا في السكا في يدل لهذا التعليل قول المؤلف الا لانه كشاع (قوله اذا ظهر بالبيتة الخ) انظر
ما لو ثبت الاستحقاق باقرار الواهب والظاهر انه لغو لانه اقر بملك الغير ما لو اقره الموهوبه والظاهر انه يعلم
باقراره فيثبت الزرع لمستحقه وهل تبطل الهبة بمجرد (قوله فيكون مقارنا لها لا طارنا) هذا الذى في الظهيرية
والذى في دعوى النهاية والذكر ما في جعله من الطارئ قال القهستانى فتل في المسئلة روايتين وبه تعلم
ان صدر الشرع بركة وابن السكال لهما سلف فجا ذهاب اليه (قوله ولو فصله جاز) انما جاز في اللبن وان كان في وجوده
شك لانه قد يكون ربحا او ذمما ترجع جانب الوجود بالتصرف فيه فانه بالتصالحه يتيقن وجوده بخلاف هبة
الحمل فانه لا يصح ولو سلم به الولادة لعدم امكان التصرف وقت الهبة (قوله ظاهر الدرر ثم) فانه قال وكذا
يجوز هبة البناء دون العرصة اذا اذن له اى الموهوب له الواهب في نقضه وهبة ارض فيها زرع دون اى دون
الزرع وتخل فيها ثم دونه اى دون اثم اذا امر اى الواهب الموهوب له بالحصاد في الزرع والخذاذ في الثمر لو ازال
اشغال الموهوب بملك الواهب انتهى بتصرف واذا عزمى زاده انه صحيح في الاول دون الاخيرين فانه لا يصح
فيهما مطلقا لانه متصل به اتصال خلقه فكان بمنزلة المشاع الذى يحتمل القسمة فلا تتم بدون الافراز
والخياره ثم الحكم صحيح في عكسهما وهبة زرع بدون ارض وهبة ثمر بدون شجرة فانه يصح استحقاقا
ابا امره بالحصاد والخذاذ وفعلنا انتهى وعلى كل نماد ذكره الشرح صحيح وبجست عزمى زاده في التثليل (قوله
حيث لا يصح اصلا) سواء افرزها وسلمها او لا انتهى درر (قوله لانه معدوم) قال في الدرر لانه في حكم
المعدوم وسره ان الخطة استصالت وصارت دقيقا وكذا غيرها وبعد الاستصالة هو عين اخرى على ما عرف
في الغصب انتهى (قوله وملك بالقبول) انما اشترط القبول نصا لانه اذا لم يوجد كذلك يقع الملك في الهبة بغير رضاه
لانه لا حاجة الى القبض ولا يجوز ان يقع الملك للموهوب له بغير رضاه لما فيه من توهم الضرر بخلاف ما اذا وهب
عبداله لم يكن في يده وامره بقبضه فانه يصح اذا قبض ولا يشترط القبول لان العبد ليس في يده مال الهبة فكان
الموهوب له محتاجا الى احدث قبض حتى يملك الهبة فاذا تقدم على القبض كان ذلك اقدا ما على القبول ورضى
منه بوقوع الملك له فيملكه (قوله لانه حينئذ) اى حين اذ قبل عامل لنفسه اى بسبب وضع يده على ملكه (قوله
والاصل ان القبض اذا تجاسا) كان كان عنده ودية قاعاره فان كلا القبضين قبض امانة فيصح من غير
قبض مستأنف او غصب شيئا فباعه المالك منه (قوله قاب الا على) كما اذا غصبه منه واخذه ثم وهبه منه صح

وتعبه في الشرع ليلية بانه غير ظاهر على
القول القوي من افادتها الملك بالقبض فليست
(والمائع) من تمام القبض (شيوخ مقارن)
العقد (لا طارئ) كان يرجع في بعض اشاعها
قانه لا يفسدها اذا قام (والاستحقاق) نبيوع
(مقارن) لا طارئ فيفسد الكل حتى لو وهب
ارضا وزدعا وسلمها فاستحق الزرع بطلت
في الارض لاستحقاق البعض الشائع فيما يحتمل
القسمة والاستحقاق الهبة فيكون مقارنا لها
مستندا اليها قبل صدور الشرع وان تعذر ان
لا طارنا كمنه (ولا تصح هبة ابن في خرع
الكال فتنه) ولا تصح هبة ابن في خرع
وصرف على غنم وتخل في ارض وتخرق تخل
لانه كشاع (ولو فصله) وملكه (جاز) ازال المائع
وهل يكنى فصل الموهوب له باذن الواهب
ظاهر الدرر نعم (بجلا في دقيق في بزود من
في قسم ومن قاب) حيث لا يصح اصلا لانه
معدوم فلا يملك الا بعد جيل في يد الموهوب له
(بلا قبض جديلا) لانه حينئذ عامل لنفسه
ولو غصب او امانة اذا تجاسا با احداهما
والاصل ان القبض اذا تجاسا با احداهما
عن الاخر اذا تعسا با قاب الا على من الادنى

ولا يحتاج الى قبض لان في الاعلى مثل ما في الادنى وزيادة (قوله لا فكسبه) كما اذا كان في يد عارية ثم باعه منه
لانه ليس في الادنى ما في الاعلى فلا ينوب عنه انتهى قال الاقطع في شرحه والاصل في ذلك ان العين الموهوبة
اذا كانت في يد الموهوب له امانة كالوديعة والعارية ملكها بعقد الهبة من غير تجديد قبض استحسانا لا قياسا
وبوجه الاستحسان ان الهبة تنقضي بمجرد القبض فلا يلتفت الى قبض بصفة ويجوز القبض موجود عقب
العقد فصحت الهبة ولا يشبه هذا بيع الوديعة ممن هي في يده لان البيع يقتضي مبيعاً مضموناً وقبض المودع
عقب العقد قبض امانه فلا بد من تجديد القبض وذلك لا يكون الا بالتخلية بينه وبين الوديعة واما اذا كانت
العين في يد الموهوب له مضمونة فهو على وجهين ان كانت مضمونة بمثلها او بغيرها كالعين المفصولة والمضمونة
على وجه السوم فانه يملكه بالعقد ولا يحتاج الى تجديد قبض وذلك لان القبض الذي تنقضي به الهبة قد وجد
وزيادة وهو الضمان وذلك الضمان تصح البراءة منه الا ترى انه لو ابرأ الغاصب من ضمان النصب جاز وسقط
فصار الهبة براءة من الضمان فبقى قبض من غير ضمان فتصح الهبة وان كانت العين مضمونة بغيرها كالمبيع
المضمون بالعين وكلاهما المضمون بالدين فلا بد من قبض مستأنف بعد الهبة وهو ان يرجع الى الموضع الذي
فيه العين ويحضر وقت يمكن فيه من قبضها وذلك لان العين وان كانت في يده مضمونة الا ان هذا الضمان
لا تصح البراءة منه مع وجود القبض المرجح له فلم تكن الهبة براءة واذا كان كذلك لم يوجد القبض المستحق
بالهبة فلم يكن بد من تجديد قبض انتهى (قوله في الجملة) اي وان لم يكن له تصرف في ماله وقوله على الطفل
ان يرجع بالولد الكبير فان الهبة لا تتم الا بقبضه ولو كان في عياله ولا يملك المولى قبض ما يجب لعبد المجهور
واذا قبضه العبد ملكه المولى لانه كسب عبده (قوله عند عدم الاب) لان تصرفهم كان للضرورة ولا ضرورة
مع ضرورة والمراد بعدم الاب ما يعم الغيبة المنقطعة اقاده في البحر واقاد للموافاق ان قبض غير الاب مشروط
بشرطين هذين الاب وكون الصغير في عياله والظاهر ان القول الصحيح الا في انه لا يشترط عدم الاب في الهبة
الصادرة من الاجنبي يأتي هذا والمراد بالاب من له ولاية التصرف في ماله (قوله لو الموهوب معلوما) مفهومه
بأن في قوله وضعوا هدايا للثلاثين بين يدي الصبي الخ (قوله وكان في يده اويده وودعه) مثلهما المستعير كما في
البرازية واحترز بما ذكرهما اذا كانت في يد الغاصب من المولى او المرتبة او المستأجر حيث لا يجوز الهبة لعدم
قبضه لان قبضهم لا ينقسم انتهى (فرع) ينبغي للواهب للطفل ان يشهد للاحتياط فخر راعن بحجوده او بحجود
ورثته (قوله والاصل ان كل عقد الخ) منه بيع الاب ماله لانه الصغير انتهى ذخيرة والاولى ان يقول ويكفي
الايجاب وحده والاصل الخ (قوله وهو احدى اربعة) قال الشرح في كتاب المأذون عند قول المصنف
وان اذن الصبي الذي يعقل البيع والشراء عليه الخ المراد بالمولى ولي له تصرف في المال وهو ابو له ثم وصى الاب
ثم بعده ابو ابيه ثم وصى جده ثم المولى ثم القاضي ووصى القاضي انتهى مري الذين تقدم ان الذي يتصرف في ماله
تسعة الاب والجد والقاضي ووصى وصيه ومقتضاه ان قبض هؤلاء جميعا ينوب عن قبضه ثم رأيت
صاحب الهندية نقله عن غاية البيان (قوله وعند عدمهم) ولو بالغيبة المتقاطعة (قوله ثم يقبض من يعوله)
لان له ولاية التصرف النافع لشؤون يدهم عليه حتى لا يكون لغيرهم نزاعه من ايديهم فكانوا احق بحفظه
وتحصيل المال من ضرورات حفظه لصرفه في قوته وملبوسه (قوله لو في حجره ما) بالقبح والكسر والجمع
يجوز صحاح وجمهر الانسان حضنه وهو مادون ابطله الى الكشح ومعنى كونه في حجره انه في كنفه
ومنعته انتهى ابو السعود عن المحوى وفي الكشف الجرا الكنف والتربية (قوله والا لا) اي ان لم يكن في الحجر
لا تتم قبضه وان كان ذارحم محرم منه منع (قوله يعقل التحصيل) اي تحصيل المال وهو بيان لتمييزه (قوله
لانه في النافع المحض) اي لانه جعل في التصرف النافع الذي لا يحتمل ضرراً كالبالغ فينفذ نظراً له ويجاز
تصرف المولى في هذه الحالة نظراً له ايضا حتى يفتح له سبب تحصيل النفع بطريقين (قوله حتى لو وهب له اعمى)
تفريع على التقييد بقوله النافع (قوله لكن في البرجندى) استدراك على قوله وعند عدمهم انتهى حلي (قوله
وظاهر القهستاني الخ) حيث قال كما جاز قبض هبة الاجنبي لطفل ممن يريه من الجد والاخ او الم او الام
او وصيه او اجنبي وهو في عياله وان لم يكن عاقلاً وكان ابوه حاضراً في هذه الصور على ما قالوا منهم نحر الاسلام
وقال بعضهم لم يجوز قبض غير الزوج خال حضرة الاب والاول المختار كما في المضمرات انتهى ونقل صاحب الهندية

لا فكسبه (قوله من يعله قد نزل الاخ والم عند عدم
وهو من يعله في يده اويده مودعه لان قبض
الاب لو كان في يده اويده مودعه لان قبض
معلوماً وكان في يده اويده مودعه لان قبض
الولى ينوب عنه والاصل ان سبب عقد ثبوت
الواحد بكنه في يده بالاجاب (وان وهب له اجنبي
ثم قبض من وصيه وهو احدى اربعة الاب ثم وصيه
ثم الجدة ثم قبض من يعله كسبه (قوله
عند عدمهم) ولو منقطعا (قوله يعقل التحصيل
واجنبي) ولو منقطعا (قوله يعقل التحصيل
لغوات الولاية) (قوله لو عياله لا تقع له
ولو مع وجود ابيه) (قوله حتى لو وهب له اعمى لا تقع له
المحض) (قوله كالبالغ حتى لو وهب له اعمى لا تقع له
وتلقاه مودعه اربع قبضه اثنائه قلت كسبه
في البرجندى اختلاف في اربعة قبض من يعوله
والاب مضر فقبل لاي وزواجه مع ابي له
انتهى وظاهر القهستاني خلاف ما اعتمد المصنف
في شرحه

عن الخاتمة انه الصحيح وانه به يقى عن الفتاوى الصغرى (قوله بمقتله) اى الجواز (قوله بوصول ولو) اى بسبب
وصول قول المصنف ولومع وجود ابيه (قوله بامه والابن) الجار متعلق بوصول يعنى بمقتله اذا وصل قول المتن
ولومع وجود ابيه بقوله واه واجنبى انتهى (قوله ايضا) اى كما وصل بقوله وبقبضه ولو يميزا (قوله وصح رده)
اى رد الصبي وانظر حكم رد الولي والظاهر انه لا يصح حتى لو قبل الصبي بعد رد وليه صح وهل يكره ذلك لانه
لا مصلحة فيه الظاهر نعم (قوله حسنات الصبي له) اى فيثاب عليها وترفع درجاته اذا لا ذنوب عليه حتى تكفر بها
وهذا هو المعتمد وقيل لوالديه وعليه فهل يتساويان اولامه الثلثان منه قيل وثيل (قوله ولا يويه) عبر بعضهم بويليه
وهو اعم (قوله اجر التعليم) اى ان علماء برازية (قوله ونحوه) كالارشاد والتسبب للوجود وابقاء كذا في المنع
(قوله ويباح لوالديه) التقييد بهما مخرج غيرهما (قوله من ما كقول وهب له) لان الاهداء اليهما وذكر الصبي
لاستغفار الهدية هندية (قوله وقيل لا) قاله اكثر ائمة بخارى (قوله فافاد) اصل هذا المصنف في شرحه (قوله
الاستحاجة) وذلك كفقير الوالدين (قوله فما يصلح له كتياب الصبيان) وكشئ يستعمله الصبيان مثل الصولجان
والكره فالهدية له لان هذا تخليق للصبي عادة هندية (قوله فالهدية له) الاولى ان يقول فهو له (قوله والا) بان كانت
الهدية لا تصلح للصبي عادة كالدراهم والدنانير هندية (قوله او من معارف الام) الاولى زيادة اقرارها ككافي الاب
وبه صرح في البرازية (قوله فللام) لان التخليق هنا من الام عرفا وهما لثمن الاب فكان اتعويل على العرف حتى
لو وجد سبب او وجه يستدل به على غير ما قلنا يعتمد على ذلك هندية (قوله ولو قال اهديت الخ) قال في الهندية
عن الظهيرية وهذا كاه اذا لم يقل المهدى شيئا وتعذر الرجوع الى قوله انا اذا قال اهديت الى الاب او لام ان الزوج
او المرأة فاقول للمهدى انتهى وهذا يناقى قوله قبل ذلك قال هذا الصبي اولا (قوله وكذا راف البنت) اى
وكذلك ان اتخذ ولية لرغاف ابنته فاهدى الناس هدايا فهو على ما ذكرنا من التقسيم انتهى هندية ولا راف
بكسر الزاى مصدر زفقت المرأة ازفها زقا وزقا فاه نوح اهدى والمراد به بعثا الى بيته فهو ستانى (قوله ليس له
ذلك) قال في الهندية اشترى ثوبا قطعه لولده الصغير صاروا به له يقطع مسلما اليه قبل الخياطة ولو كان كبيرا
لم يصير مسلما اليه الا بعد الخياطة والتسليم انتهى قسبة وهذا يفيد تفصيلا بين الولد الصغير والكبير فالانحياز يكفى
في الصغير بدون تسليم لاقى الكبير فيصل كلامه على الصغير وفي البرازية اتخذ لولده الصغير ثيابا بملكها وكذا
الكبير بالتسليم وينظر الوجه في التليذ فان ذلك في حقه هبة وهى لانتم الاب بالقبض ولم يحصل بمجرد الانحياز
الا ان يجعل الانحياز في حقه على التسليم فانه اذا سلمه ثم هرب التليذ فليس له ان يعطيا لغيره وصحارة البرازية
وكذا لو اتخذ لتليذه ثيابا فابقى التليذ فاراد ان يدفعها لغيره وان اراد الاحتياط بين وقت الانحياز انها عارية
اي يمكنه المدفع الى غيره فقوله انها عارية يفيد التسليم لان العارية لا تتحقق الا بالتسليم (قوله ما لم بين الخ) قال
في الجروان اراد الاحتياط بين انها عارية حتى يمكنه ان يدفع الى غيره انتهى (قوله وفي المستنى الخ) عبارته كافي
الجروان من صنع لولده ثيابا قبل ان تلد ليوضع عليها نحو الحنفية والوسادة ثم ولدته امرأته ووضع عليها ثم مات الولد
لا تكون الثياب ميراثا ما لم يقر ان الثياب ملك الولد بخلاف ثياب البدن فانه يملككم اذا البسها انتهى وفي الهندية
قال ابو القاسم ولو جهزت المرأة لولدها الذي في بطنها ثيابا فولدت فان وضع الولد على الثياب فالثياب ميراث
قال الفقيه وعندى ان الثياب لها ما لم تقر المرأة انها جعلته ملكا للغير الا ترى انه لو كان الصبي مقدار عشر
سنين او نحو ذلك فبسطت له كل ليلة فراشا وبسطت عليه ملطقة او لحا عالم بصير لولده ما لم تقل هذا لك كذلك هنا
وايس هذا بجملة ثياب البدن انتهى اى فانه انصير ميراثا عنه اذا البسها للعرف بالتخليق منه ويفرق بينها وبين
مستلها الانحياز بان هذه فيما سيولد ومثله الاتحاد فيمن ولد (قوله لانها عمل القلب) وذلك غير مقدور له يدل
عليه حديث القسم من (قوله وصككنا في العطايا) ويكره ذلك عند تساويهم في الدرجة ككافي المنع والهندية
اما عند عدم التساوى كما اذا كان احدهم مستغلا بالعلم لا بالكسب لا بأس ان يفضل على غيره كما في الملتقط
اى ولا يكره وفي المنع روى عن الامام انه لا بأس به اذا كان التفضيل لزيادة فضل له في الدين وفي خزائن المؤمنين
ان كان في ولده فاسق لا ينبغي ان يعطيه اكثر من قوته كيلا يصير معينا له في المعصية انتهى وفي الخلاصة ولو كان
ولده فاسقا فاراد ان يصرف ماله الى وجوه الخير ويحرمه عن الميراث هذا خير من تركه انتهى اى للولد وعلاه
في البرازية بالعله السابقة (قوله وان قصد) اى الاضرار (قوله يسوى بينهم) بالبناء للفاسق وخيريه يرجع

وعزله للخلاصة لكن منه يحتاج بوصول
ولو بامه والابن (قوله ايضا فامل) (وصح رده
لها كقبوله) سراجية وفيها حسنات الصبي له
ولا يويه لغيره ان لم يميز ونحوه ويباح لوالديه
ان ما كلام من ما كقول وهب له وقيل لا انتهى
فافاد ان غير ما كقول لا يباح لهما الا الحاجة
وضع واحدما الثلثان بين يدي الصبي فما يصلح
كتياب الصبيان فالهدية له والا فان الممدى
من اقراء الاب او معارفه لادب او من معارف
الام فللام قال هذا الصبي اولا ولو قال اهديت
لادب او للام فالقول له وكذا راف البنت
خلاصة وفيما اتخذ لولده او لتليذه ثيابا ثم اراد
دفعها لغيره ليس له ذلك ما لم بين وقت الانحياز
انها عارية وفي المستنى ثياب البدن يملكها
لا بأس بتفضيل بعض الاولاد في الحصة لانها
الاضرار وان قصد يسوى بينهم يعطى البنت
كالاب عند الثاني

للمعنى قال في البرازية الافضل في هبة البت والابن التثليث كالميراث وهذا الثاني التخصيص وهو المختار
 ولو وهب جميع ماله من ابنة جاز قضاء وهو اتم نص عليه محمد اه فانت ترى نص البرازية خاليا عن قصد الاضرار
 وقال في الثانية ولو وهب رجل شيئا لولاده في العصة واراد تفضيل البعض على البعض في ذلك لا رواية لهذا
 في الاصل عن اصحابنا وروى عن الامام رحمه الله تعالى انه لا بأس به اذا كان التفضيل لزيادة فضل له في الدين
 وان كانا سواء بكرة وروى المصنف عن ابي يوسف انه لا بأس به اذا لم يقصد به الاضرار وان قصد به الاضرار سوى
 بينهم يعطى الابنة مثل ما يعطى الابن وقال محمد رحمه الله تعالى يعطى للذكر ضعف ما يعطى للأنثى والفتوى على
 قول ابي يوسف (قوله وعليه الفتوى) هذا مذهب الثاني وقال محمد يعطى الذكر ضعف ما يعطى الأنثى انتهى
 (قوله كل المال للولد) اي وقصد حرمان بقية الورثة كما يتفق ذلك فيمن ترك بنتا وخاف مشاركة العاهل (قوله
 جاز) اي صح لا يقض وفي بعض المذاهب يرد عليه قصد ويجعل متروكة لميراثا لكل الورثة (قوله ولو عوض)
 اي ولو كانت الهبة بعوض جاء الاصبي قبل او يحصل بعد وظاهره ولو عوض اكثر (قوله ويبيع القاضى الخ) لانه
 من المصلحة للصبي وانظر ما حكمه وان نظرنا الى ما علمناه كان واجبا ان يقر الرجوع وكان الاب ونحوه في حكم
 القاضى ويجوز (قوله ولو قبض زوج الصغيرة) سواء كان ممن يجامع مثلها او لا في الصحيح جهر (قوله فالتبضع لها)
 لا زوجها ولا لابيها جهر (قوله ما وهب لها) استمر به من ديون لها فلا يملك قبضها مطلقا جهر (قوله انما به عنه)
 لانه فوض امورها اليه دلالة جهر (قوله فصم) تفريع على العلة لان الذائب اذا كان يملك قبض ذلك فالاصيل
 اولى وفيد به لان الام وكل من يعولها لا يملك قبض الا بعد موت الاب او غيبته غيبة منقطعة لان تصرف
 هؤلاء للضرورة لا يتقربض الاب ولا ضرورة مع الحضور من قدم المؤلف ان الصحيح جواز قبض من يعول
 الصغير ولو مع وجود الاب (قوله وهب اثنان دارا) ولو كان مما يحتمل القسمة (قوله لعدم الشروع) لانها سلمت
 جلة وهو قد قبضها جلة فلا شروع انتهى من قيد يكون الواهب واحدا لانه لو كان اثنين كما هو هو بلسا على
 ان يكون نصيب احدهما لهذا بعينه ونصيب الاخر لا يجوز اتفاقا وقيد يكون الموهوب له اثنين لانه
 لو كان واحدا فوكل اثنين بقبضها قبضا جاز جهر (قوله وبقلبه) في نسخ المصنف وبعبارة (قوله لكبير بن)
 اي ولم يبين نصيب كل واحد منهما اما اذا بين بان قال لهذا ثلثها ولهذا اثنان فصفا ولهذا اثنان
 لا يجوز عندهما وان قبضه وقال محمد يجوز ان قبضه جهر نظرا الى انه عقد واحد فلا شروع انتهى (قوله
 للشروع) لانه هبة النصف من كل واحد منهما دليل انه لو قبل احدهما فيما يقسم صحت في حصته دون الاخر
 فعلم انهما عقدان (قوله وصغير في عيال الكبير) الذي في الجرو المنع والصغير في عياله وعياله تابع للمعيط بانه
 حين وهب صار قابضا حصصه الصغير فبقى النصف الاخر شاعرا انتهى وهذا يدل على ان الصغير في عياله يرجع الى
 الواهب خلافا لما نفىه عبارة المؤلف وهذه العلة تقال في المسئلة المذكورة بعد وفي الهندية وهب دارا لاثنتين
 احدهما كبير والاخر صغير وقبض الكبير الهبة باطله وهو الصحيح لان هبة الصغير منقذة حال مباشرة الهبة
 لقيام قبض الاب مقام قبضه وهبة الكبير محتاجة الى قبول وسبقت هبة الصغير فمكن الشروع والحيلة
 ان تقسم الدار الى الكبير ثم يهرم احدهما وكل ما يخص به من الخوام او يتوصل به الى الخلال من الخيل فهو حسن
 اه (قوله لجواز الرهن) انما جاز الرهن منهما لان حكمه الخمس الدائم وقد ثبت لكل واحد منهما اكلا فلا شروع
 فيه الا ترى انه لو قضى دين احدهما في يدا الاخر انتهى ز يلحق (قوله يراد بها وجه الله) والفقير ناثبه ز يلحق
 (قوله لالفنيين) اي لا تجوز الصدقة بعشر دراهم لاهبها لالفنيين (قوله هبة) قال في البحر والصدقة على الغنى
 مجاز عن الهبة كالهبة من الفقير مجاز عن الصدقة لان بينهما اتصالا معنويا وهو ان كل واحد منهما تمليك
 بغير بدل فيجوز استعاره احدهما للاخر فالهبة للفقير لا تجوز الرجوع والصدقة على الغنى تجوز الرجوع
 (قوله للشروع) لان الهبة لهما يراد انهما وهما اثنان فحصل الشروع (قوله اي لا تملك) فالمراد من نقي العصة
 نقي الملك على هذا الوجه افاده في البحر وقد تقدم انهما قولان الاول انهما صححة ولا تفيد الملك قبل الصحة والثاني
 انها فاسدة وهو المقتضى به فكيف يفسر احد القولين بالاخر فتأمل (قوله صح) لانه هبة مشاع لا يقسم من
 (قوله ان استويا لم يجز) اي ان استويا وزنا وجوده لانهما اذا استويا وزنا وجوده تكون هبة المشاع فيما يحتمل
 القسمة لانه يجزى على الصفة من (قوله وان اختلفا) بان كان احدهما ثلثا او جود هندية وظاهره ان هذا

قوله الفتوى ولو وهب في حصته كل المال
 للولد جاز وانما فيها لا يجوز ان يبيع شيئا من
 المال ماله ولو يعرض لانها تبرع ابتداء وفيها
 ويبيع القاضى ما وهب للصغير حتى لا يرجع
 الوهاب في هبته (ولو قبض زوج الصغيرة)
 اما البالغة فالقبض لها (بعد الزفاف ما وهب
 لها صح) قبضه ولو قبض الاب قبضها بمنزلة
 لثباته عند فصم قبض (لا يصح) لعدم الشروع
 (وقبله) اي الزفاف (لا يصح) لعدم الشروع فيها
 (وهب اثنان دارا لاثنتين) عند الشروع فيها
 (وبعبارة) لكبير بن (لا) عند الشروع فيها
 يحتمل القسمة اما ما لا يحتملها كالبيت
 فيصح اتفاقا قيدا بالكبير ولا ينفى صغير
 وكبير لم يجز اتفاقا قيدا بالهبة لجواز الرهن
 والا جازة من اثنين اتفاقا (وإذا تصدق بعشرة)
 دراهم (اووهما لفقيرين مع) لان الهبة
 للفقير صدقة والصدقة يراد بها (لالفنيين) لان الملك حتى
 وهو واحد فلا تصح للشروع اي لا تملك حتى
 على انغى هبة فلا تصح للشروع (فروج) وهب لرجلين
 لو قسمها وسلمها صح وان مشوشا لانه مما
 درهما ان حصصا صح والعروض معد درهما ان
 يقسم لكونه في حكم العرض وان مشوشا لانه مما
 قال رجل وهبت لك احدهما وانصفتها ان
 استويا لم يجز وان اختلفا جاز لانه مشاع لا يقسم

التفصيل يجري فيما لو قال له وهبت لك أحدهما وجعله في الهندية وعزاه إلى الحماية فاصرا على ما إذا قال
نصفهما لك أما إذا قال أحدهما لك هبة لم يجز سواء كانا سواء أو مختلفين انتهى ولعله لانهما إذا كانا سواء كان
هما تحت القسمة وإن كانا مختلفين فليهما (قوله ولذا) أي لكونه مناعا لا يقسم (قوله مطلقا) أي مستويين
أو مختلفين (قوله فهذا يدل) أي من حيث الإطلاق والأفلاصراحة في كلامه بذلك وفي الهندية عن جواهر
الاخلاطي إذا وهب نصيبا له في حائط أو طريق أو حمام وسعى وسلطه على القبض فهي جائزة كالوهاب يتبناه
لاخر مع جميع حدوده وحقوقه مقسوما مقرونا فقبضه الموهوب له بأذن الواهب لكن عمر البيت مشتركة
بينه وبين آخر جاز (قوله لا يمنع هبة الهبة) المراد لا يمنع قلصكم إذا قبضها كذلك والله تعالى اعلم
واستغفر الله العظيم

(باب الرجوع في الهبة)

قال في البحر لا يجزى حسن تأخيره ودخل في الهبة الهندية فإن للمهدي الرجوع كما في المنية وغيرها انتهى در
مشتق وأخرج بالهبة الصلقة أي للفقير فإنه لا يصح الرجوع فيها لأن القصد بها الثواب وقد حصل جموى
والمراد بالهبة ما كان هبة لغنى فلو كانت لفقر فلا رجوع لأنها صدقة شربلا لية والمراد بالهبة الموهوب
لأن الرجوع إنما يكون في الأعيان لا الأقوال ودخل فيها ما إذا وهب ديناه لغريمه بونه وسلطه على قبضه
فقبل وقبض لأن الهبة هنا تملك لا إسقاط جموى بخلاف هبته عن هو عليه فلا رجوع فيها لأنها إسقاط
والإسقاط لا يعود زمن متق ويصح الرجوع فيها كالأهبة المتق (قوله فلم تتم الهبة) أي فلم يخرج الموهوب عن
ملك واهبه فلا يقال إن له رجوعا فيه (قوله مع انتفاء مانعه الاتي) المشار إليه بدمع خرقه (قوله وإن كره الرجوع
تصريحا) بهذا حصل الجمع بين قوله صلى الله عليه وسلم لا يحمل رجل أن يعطى عطية أو يهب هبة فيرجع فيها
إلا الولد فيما يعطى ولده ومثل الذي يعطى العطية ثم يرجع كمثل الكاب يأكل فاذا شبع فاه ثم عاد في قبضه
وبين قوله عليه الصلاة والسلام من وهب هبة فهو أحق بها ما لم يذب منها انتهى فبالتالي ثبت الرجوع وبالأول
ثبت كراهة التصريم ويثبت بضم الياء التخصيص وفتح المثناة مضارع مجهول مجزوم من أناب يئيب أي عوَّض
كذا ضبطه عزيم زاده قال في الدرر المراد بالحديث الأول أن الواهب لا يتقرب بالرجوع بلا قضاء ولا رضى
إلا لو إذا احتاج إلى ذلك فإنه يتقرب بالاحتياج إلى الاتفاق وسعى ذلك رجوعا نظرا إلى الظاهر وإن لم
يكن رجوعا حقيقة على أن هذا الحكم غير مختص بالهبة بل الأب إذا احتاج له الأخذ من مال ابنه ولو غائب
ولم يجزى لا يجوز له الأخذ انتهى ملخصا (قوله لا يمكن سعي اشتراطه في العقد) قال في المنع بعد نقل عبارة
الجواهر وهو مخالف لما وقع في المجتبى معزى إلى شرح القدوري من قوله إنما يقبض الرجوع إذا كان مشروطا
في العقد فاما إذا عوَّضه بعده فلا وهي هبة مبتدأة قال المؤلف فيما يأتي ولم أره لغیر المجتبى وفروع المذهب مطلقة
(قوله دمع خرقه) قيل هو من نظم الامام النذبي وقيل لغیره دره متق قال البرجندی هذا التركيب لمجرد
الضبط وليس له معنى يعتد به انتهى وغاية ما يتكلف له أن يكون دمع خرقه فاعل بمنع وفي الصحاح خرقهم بالنيل
أصبهم بها انتهى فالمعنى أصابه دمع وفي الدرر انزق الطعن والخازن السنان فكانه شبه الدمع بالسنان انتهى
وهذا ما قبله في غير موضع من دمع وان خرق فعل ماض والهاء ضمير يرجع إلى الشخص قال القهستاني والمعنى
التركيب ان دمع له كثرته كأن أطرافه نصول تجرح وجهه وله ضوابط آخر كخرق قدمه أي تخلف ودق عز
خدمه وزعق خدمه أي صاح وفي القهستاني عن العمادى أنه يصح الرجوع في الفاسدة وإن وجد أحد الموانع
لأن المقبوض منها مضمون بعد الهلاك فلا الرجوع قبله انتهى فالمانع إنما هو في العجصة (قوله الزيادة في نفس
العين) قيد بالزيادة لأن نقصان الحبل وقطع الثوب سواء كان بفعل الموهوب له أولا غير مانع وفي الهندية
عن الميسوط وإذا أراد الواهب الرجوع وهو حبل فإن كانت قد ازدادت خيرا فليس له أن يرجع فيها وإن كانت
قد ازدادت شرا فله أن يرجع فيها والجواري في هذا تختلف فتنب من إذا حبست محنت وحسن لو لم يكن ذلك
زيادة في عينها فيمنع الرجوع ومنه من إذا حبست أصغر لو لم يكن ذلك نقصا في عينها لا يمنع الواهب
من الرجوع اه ويبنى على هذا على ما إذا كان الحبل من غير السيد الموهوب له أما إذا كان منه فلا رجوع
لأنه ثابت لها بالحبل منه وصف لا يمكن زواله وهو أنها تأملت كونهما له كما إذا ولدت منه بالفعل كما ذكره

ولذا لو وهب ثلثهما جاز مطالنا فمجرد هبة
حائط بين داره وبين دار جاره لجاره وهبته
البيت من الدار فهذا يدل على كون مقف
الواهب على الحائط أو اختلاط البيت بجدران
الدار لا يمنع صحة الهبة مجزى والله تعالى اعلم
(باب الرجوع في الهبة)
(باب الرجوع فيما بعد القبض) (وإن كنتم
الرجوع مع انتفاء مانعه) (الاتي)
الرجوع بخبرها وقيل تنزيها نهاية (ولو وجب
إسقاط حكمه من الرجوع) فلا يقبض بأشراطه
خاتمة ولي الجواهر لا يصح إلا بآء من الرجوع
ولو صالحه من حق الرجوع على نقيض مع
وكانه وخاضع الهبة لكن سيجب اشتراطه
في العقد (ويصح الرجوع فيها) حروف (دمع
خرقه) يعني الموانع السبعة الاتية (قال الدال
الزيادة) في نفس العين

بعض المتأخرين ثقفها وقد ذكرنا أن الموهوب له إذا بر العبد الموهوب أنقطع الرجوع لا يقيده بالزيادة في نفسه
 العين لاخراج الزيادة في السعر فلا تمنع الرجوع (قوله الموجبة لزيادة القيمة) بالرفع صفة لزيادة ما إذا كانت
 الزيادة في العين فوجب تقصا في السعر كطول قاحش تنقص به القيمة فإنه لا يقطع به حق الرجوع كما في محيط
 السرخسي (قوله لكن في الخلافة ما يحالقه) وكذا في الظهيرية قال سري الدين في حاشية الزيلعي وفي الظهيرية
 وقاضى بخان ولذا قضى القاضى بإبطال الرجوع لما منع ثم زال المانع عاد حق الرجوع بيانه إذا بني في الدار
 القهوية بناء بطل القاضى رجوع الواهب بحجب البناء ثم هدم الموهوب له البناء وصارت كما كانت فله
 الرجوع فيها انتهى والمسئلة المذكورة في الموقت ذات خلاف أيضا قد قال في المحيط رجل وهب لرجل وصيفا
 فشب وكبر وشاخ وانقصت قيمته ليس للواهب الرجوع لأنه زاد في بدنه وطال في جشته ثم انتقص من وجه آخر
 بشيخوخته وذكر الناطق في اجناسه ولو وهب أمة فمشت وكبرت له أن يرجع وكذا جيع الحيوانات انتهى
 وفي الهندية من المحيط ولو وهب أمة فمشت وكبرت لا يرجع وكذا جيع الحيوانات انتهى فهما قولان للمناج
 (قوله واعتمد القهستاني) حيث قال وفيه اشعار بان مانع الزيادة إذا ارتفع كما إذا بني ثم هدم عاد حق الرجوع
 كما في محيط اه (قوله فليتنبه له) بمنزلة قوله وفيه نظروا له بقوله لأن الساقط لا يعود حلي وفيه ان هذا من باب
 زوال المانع كما إذا تزوجت المرأة فمقط حقها في الحضنة فانها إذا ماتت عاد حليها فيها زوال المانع ولذا اعتمد
 في شرح الملتقى العود (قوله ان هذا زيادة في كل الارض) اما اذا لم يعد زيادة فلا كسبها شور الخبر في غير محله
 فانه لا يمنع الرجوع كما في المنع من الزيلعي (قوله والا) راجع الى قوله انه هذه الزيادة فهو مفهومه وقوله ولوعدا
 في قطعة مفهوم قوله في كل الارض وفي الهندية عن الكافي ان وهب لآخر ارضا يضاء فانبت الموهوب له
 في ناحية من ارضها لبناء اود كان ذلك زيادة فيها فليس له ان يرجع في شيء منها فان كان لا بعد زيادة او بعد
 نقصا فانه لا يمنع الرجوع حتى لو بني دكانا صغيرا بحيث لا بعد زيادة اصلا فلا هبة به وان كان الارض عظيمة لا بعد
 ذلك زيادة في الكل انما بعد زيادة في تلك القطعة فله ان يرجع في غيرها اه (قوله وخياطة) اما اذا قطعه فلا يمنع
 الرجوع ولو قطعه نصفين لحاط نعمة وبقي النصف الاثر له الرجوع في الاخر بجر (قوله وكبر صغير) قد علمت
 ما في (قوله ومداوانه) اي من مرض كان عند الواهب اما اذا مرض عند الموهوب له فداواه لا يمنع الرجوع
 هندية عن البحر (قوله وعقوجناية) اي صدرت من العبد كما اذا كان العبد حلال الدم فعفا الولي عنه وهو في يد
 الموهوب له لا يرجع وان كانت الجناية خطأ فقداه الموهوب له لا يمنع من الرجوع ولا يترد منه القداء كما في
 الزيلعي ولو جنى العبد على الموهوب له فداواه الرجوع والجناية باطله هندية عن محيط السرخسي (قوله
 او قرأة) اي لبعض القرء ان (قوله باهرا) اي بشككه (قوله وحل غم الخ) فان فيه زيادة القيمة بالنقل من مكان
 الى مكان انتهى بمر واقتر حكيم ما اذا لم تزد وقد علم ان محل كون زيادة السعر لا تمنع الرجوع اذا لم ينقل الهبة
 (قوله ولجوها) اي المذكور ان (قوله والحبل الخ) قد تقدم مبسوطا لمناسبة اما اذا وهب ساملا فقال في الهندية
 وان وهب جارية حاملا فرجع قبل الوضع ان كان رجوعه قبل ان تقضي مدة يعلم فيها زيادة الحمل جازوا لا فلا
 القوي (قوله في المتولة كسب) بان قال الموهوب له وهبتها لي وهي صغيرة فكبرت هندية وقال الواهب وهبتها
 هكذا كبيرة (قوله وفي نحو بناء وخياطة) فقال الواهب وهبتها هكذا مبينة او مخيطة وقال الموهوب له احديثه
 (قوله لكنه استثنى الخ) هذا ظاهر لتيقن كذب الموهوب له من حيث ان العادة تفصيل احداث هذا البناء في مثل
 هذه المدة والضمير في لكنه لصاحب المحيط (قوله وارث) اي ارض جناية على العبد كما اذا قطعت يده واخذ
 الموهوب له ارضه كان للواهب ان يرجع ولا يأخذ الارض هندية (قوله انه قول ابي يوسف) قال في الهندية
 قال بشر قلت وان اختصه واتي الرجوع والولد صغير ثم ادرك الصغير وقد كان القاضى ابطال الرجوع في الام
 قال له الرجوع انتهى فافادت ان القاضى يبطل الرجوع قبل كبر الولد وهل على قوله يلزم الموهوب له الاجرمدة
 الرضاع ومقتضى القواعد ان ينظر الى الولد تارة يقبل غير امه وتارة لا فان لم يقبل الاياها امسكها للرضاع
 ولاجر وامتنع اخذها وان قبل غيرها لا تمنع الابرض الواهب له الا بر ويصرر (قوله قال في السراج لا وقال
 الزيلعي نعم) فيبغي ان يكون القول المذلل السابق في كلامه مجمع القولين وهو ظاهر وقد علمت ان هذا في غير الحمل
 من الواهب والولادة منه كما به عليه ابو السعود بخشا (قوله مريض) قال في المحيط يجب ان يعلم ان هبة المريض

الموجبة لزيادة القيمة (التصحيح) وان زالت
 جعل الرجوع كما نثبت في شاخ لكن في الخلافة
 ما يحالقه واعتمد القهستاني (قوله فليتنبه له لان
 الساقط لا يعود) ككتاب وغيره (ان هذا زيادة
 في كل الارض والاربع (وسجن) وجمال وخياطة
 امتنع فيما سقط زيلعي (وسجن) وجمال وخياطة
 وصبيغ وقصير وب كبير صغير وسماح اصم
 وابصار اعني اسلام عبد ومداوانه وعقو
 جناية وتعليم فرز آن وكناية او قرأة وتقط
 هبة باهرا وبجل بحر من بغداد الى بلخ مثلا
 ويحويها وفي البرازية والحبل ان زيادة في
 الرجوع وان نقص من الواهب وفي نحو بناء
 المتولة كسب القول للموهوب له لو كان لا يبي
 وخياطة وصبيغ لكنه استثنى ما لو كان لا يبي
 ومثله في المحيط لكنه (لا يمنع) الزيادة النقصان
 في مثل تلك المدة (وغيره فراجع في الاصل
 كوله وارث وعقر) وقرية فراجع في الاصل
 لا الزيادة لكن لا يبيغ بالام حتى يستثنى الولد
 منها كذا قال الله تعالى في الاية (قوله فليتنبه له ولو جلت
 وغيره انه قول ابي يوسف فليتنبه له ولو جلت
 ولم يلدل الواهب الرجوع قال في السراج لا
 وقال الزيلعي نعم وفي الموهبة مير بصر مدبون
 يستغرق وهب امة ثمان

ان يرجع في هبته لبطان التعويض بانه في هذه العلة فبذلك ان الاب يرجع بما عوض وهو طاهر ولا يجوز
 التعويض فان كانت الهبة للصغير بشرط التعويض كما في الهندية (قوله من ماله) اي الصغير فلو من مال غير
 الصغير جاز (قوله فكل من هبته الرجوع) وجهه في العبد انه ليس من اهل الشريعة فاذا ملك العبد الرجوع
 لبطان الهبة فكذا للموهوب الرجوع بالعوض لان التعويض موقوف على الهبة وقد بطلت انتهى
 ابو السعود (قوله خبرا او خبرا) مفعول تعويض بقرينة التعليل فاذا ذهب التصريح عنا لم يفسد فعوده عنها
 خبرا او خبرا الا يصح هذا التعويض فالذي ان يرجع في هبته لان المسلم ليس له ان يملك ما ذكر للذي والظاهر
 انه لو كانت المسئلة بالعكس يكون الحكم كذلك ويحرم رأت في الهندية ماله واهل الذمة في الهبة بمنزلة
 المسلمين لانهم التزموا احكام الاسلام فيما يرجع الى المعاملات الا انه لا تجوز المعادضة بالخبر من الهبة فيما بين
 المسلم والذمي سواء كان المسلم هو المعوض للخبر والذمي ثم ذكر ذمي وهب لمسلم شيئا فعوضه خبرا له الرجوع
 في هبته (قوله فله الرجوع في الباقي) لان حقه كان ثانيا في الكل فاذا وصل اليه بعضه لا يسقط حقه في الباقي
 زيلعي (قوله صح) سواء كان في مجلس او مجلسين بجر (قوله والا لا) هي مسئلة المصنف (قوله في هبة) يعني انه
 اذا وهب دراهم فمشت فلان لم يملكها بغيرها بكونها اموالها بغيرها في غير هبة فله الرجوع في هبة (قوله
 ورجوع) اي ليس له ان يرجع الا اذا كانت دراهم الهبة فائمة بعينها فلو انقعهما كان اهلا كما يمنع الرجوع واذا
 قبضها الموهوب له وانما اياها بنفسها او بغير جنسها لا يرجع عليه وبمثل الدراهم الدائرا (قوله فله الرجوع بالطن)
 اي فلا يقال انه عين الموهوب اربعة (قوله ثم عوضه) اي جده عوضا عن الهبة فانه يصح للحصول الزيادة فيه
 فكانه شي آخر (قوله استمع الرجوع) لانه ليس له الرجوع في الولد فصح عوضا له من والظاهر ان ذكر الجارية
 انفا في الاول للمصنف التعبير باحدى وهو كذلك في بعض النسخ (قوله وصح العوض من اجنبي) اي دفعه
 لان الموهوب له لا يحصل له بهذا العوض شيء لم يكن ماله من قبل فيصح من الاجنبي كما يصح منه الخلع
 والصلح عن دم العبد انتهى تبين (قوله لعدم وجوب التعويض) علة لقوله ولا رجوع ولو بأمره (قوله بخلاف
 قضاء الدين) يعني اذا كان بأمره فانه يرجع ولو لم يقل على اني ضامن قال الاتقاضي والفقه فيه انه لما امره
 بقضاء الدين صار مستقر ضامنه ذلك القدر وموكلا اياه بالضرف الي غيره لا نالوم بجمعه كذلك لا يتصور فراغ
 ذمته عما عليه لان الذمة لا تفرغ الا باقضاء ولا يقع الفعل قضاء الا اذا اتقلم في المؤدى الى من عليه الدين
 اولا حتى اذا قبض رب الدين وجب للمدينون مثل ما عليه فيلتحقان قصاصا وهذا لا يحتاج اليه في الهبة لانه
 لا دين على الموهوب له فيحتاج الى فراغ ذمته بقدر ما لا يتقاضي فانه من هذا الوجه انتهى شلي (قوله
 ما يطالب به الانسان) يدخل فيه النفقة على الزوجة والاولاد (قوله بالحس والملازمة) خرج بذلك الامر بالتكفير
 عنه واداء النذر فانه وان كان بطالب بهما لكن لا بالحس والملازمة فليأمل (قوله فانه يرجع فيما بلا شرط
 رجوع) كانه لان العرف قاض بضممان ما يدفع في ذلك وقد ذكر هذا البحث المصنف وانه في خبره و اشار
 بقوله فامل الى نظري وجه الاستثناء (قوله وان استحق نصف الهبة رجوع نصف العوض) قال السجستاني
 هذا اذا استحق نصف معين اما اذا لم يكن معين بطل الهبة اصلا كذا في الشرح انتهى وقال في الجهره وهذا
 اي الرجوع فيما اذا لم يحتمل القسمة وان فيما يحتملها اذا استحق بعض الهبة بطل في الباقي ويرجع بالعوض انتهى
 لانه تبين انه لم يملك المستحق بالقبض فبطل العقد فيه من الاصل فلو جاز في الباقي كان هبة مشاع فيما يحتمل
 القسمة وذلك يمنع استداء التملك بالهبة اليه اشارة الى الدين (قوله وعكسه لا) اي اذا استحق نصف العوض
 لا يرجع نصف الهبة لانه ليس عوضا حقيقة على ما تقدم (قوله ليس العوض) الاول ان يقول لعدم سلامة
 العوض فتأمل (قوله ان المشروط) اي في عقد الهبة (قوله فيوزع) لانه يبيع (قوله كما لو استحق) نظير مفهوم
 قوله ما لم يرد ما بقي فان مفهومه انه اذا ورد ما بقي وجع بكل الهبة (قوله لان كانت هالكه) فان استحق العوض
 والهبة هالكه لا يرجع الواهب على الموهوب له اصلا لان هلاك الهبة مانع من الرجوع انتهى شلي اي وقد
 هلكت على ملكه واستحال الرجوع فيها فاستوى في ذلك التعويض وعدمه (قوله لم يرجع) اي الواهب على
 الموهوب له يبدل العوض لان الزيادة مانعة من الرجوع كالهلاك (قوله رجوع بما لم يعوض) لان المانع قد خص

(قوله في المذمة يصلح عوضا عنها) قوله
 بالطنين وكذا في جميع بعض السباب اوله
 السويعين ثم عوضه من ماله (قوله فله الرجوع)
 ولما احدى جاريته موهوبين وجد (قوله فله الرجوع)
 (بعد الهبة امتنع الرجوع وصح العوض)
 (من اجنبي) ويسقط حق الواهب في الرجوع
 اذا قبضه (قوله كبدل الخلع) ولا رجوع ولو بأمره
 (تقدير ان الموهوب له على اني ضامن لعدم
 الا اذا قال عوض من خلاف قضاء الدين) والاصل
 وجوب التعويض بخلاف ما يطالب به الانسان بالحس
 ان كبدل يكون الاصل اذا لم يملك الا اذا شرط
 والملازمة يكون الاصل (قوله الا اذا شرط
 من غير شرط الغنم وما لا فلا) الا اذا شرط
 الغنم طهر بغيره بغيره (قوله وان لم يضمن فوجوبه
 بقضاء ذمته رجوع عليه) وان لم يضمن فوجوبه
 على باءه اذ يرجع عن الاصل ما لو قال انفق
 فيها بلا شرط رجوع عن الاصل فانه يرجع
 لا يطالب بها لا يجيب ولا ملازمة فتأمل
 (وان استحق نصف الهبة رجوع نصف العوض)
 وعكسه لا مالم يرد ما بقي (قوله يصح عوضا
 ابتداء فكذا بقائه لكنه يتصور ان المشروط
 ومن اده العوض القدر المشروط على المبدل نهاية
 فيما لا يجزي فيوزع المبدل على المبدل حيث يرجع
 (كما لو استحق كبدل فائمة لان كانت هالكه)
 في كاهها اذا كانت فائمة وقد اذادت الهبة كاهها
 كالمواضع حتى العوض وقد اذادت الهبة كاهها
 خلاصة (وان استحق العوض ان كان فائمة ان قيمها)
 ان يرجع في جميع العوض ان كان فائمة ان قيمها
 العوض (هالكه) وان كان فائمة ان قيمها
 فائمة (ولو عوض النصف وجع بما لم يعوض)

المصنف (قوله ولا يضرب الشيوخ) أي الحاصل بالرجوع في المصنف (قوله ولم أر من صرح به غيره) قال المصنف
 بل صرحوا أن العوض قسمان قال سري الدين جعل صاحب البدائع والمحيط العوض على نوعين عوض
 مشروط في العقد وسياقي في كلام المصنف آخر مستقلة من هذا الباب وعوض متأخر عن العقد وهو ما ذكره
 المصنف والعين للعوض أي المتأخر انتهى وقد عقد صاحب الهندية بابا مستقلا لهما ويفرق بينهما بما ذكره
 من أنه إن لم يكن مشروطا واستحق بعهده فإنه يتمتع الرجوع وإن كان مشروطا انقسم على الهبة (قوله وفروع
 المذهب مطلقة) قال في المنع بينهما ما قدمناه من أن دقيق الخطبة يصلح عوضا عنها ما تقدم من أنه لو عوضه
 ولما أحدى جاريتين موهوبتين وجد بعد الهبة فإنه يتمتع الرجوع انتهى (قوله ولو باع نصفه الخ) مرتبط بالمصنف
 ويظهر في صورة تكرار الهبة أيضا (قوله لا يمنع الرجوع) ويجوز به فن الاضحية والمنفعة عند محمد وليس له
 الرجوع في قول أبي يوسف والصحيح أن قول الإمام كقول محمد هدية عن المحيط وسكت عن النذر والتأخير
 عدم الأجزاء لعدم الوفاء بالنذر وانظر هل يجب عليه أن يقيم قيمتها مقامها ولا يجوز بعدم محل الأبقاء حيث
 عين (قوله والنذر) لعل المراد به هذا المطلق فلا يشكر مع المصنف (قوله فله الرجوع) ما لم يقبضه للمتصدق
 عليه ولو قبضه له شيئا وقبضه فاشتمل عليه الواهب واستلحقه فمقتضى قبضه للموهوب له ولو كان شاة فذبحها الواهب
 بعد قبض الموهوب له يأخذ الشاة المذبوحة من غير تعزيم بخلاف ما لو كان فوا تقطعه الواهب فإن الموهوب له
 يأخذ الشوب ويغرم الواهب له ما بين القطع والعمدة هندية (قوله ورواية عن الإمام) الأولى وهي رواية عن
 الإمام وظاهر التقيد بمحمدان مذهب الإمام وأبي يوسف العود وحرره (قوله كما لا يعود النكاح) وذكر الصدر
 الشهيد أنه يعود وفيما يستقبل لا يماضي الأثر في أن من وهب مال الزكاة من رجل قبل الحول وسلمه إليه ثم رجع
 في الهبة بعد الحول لا يجب على الواهب زكاة ما مضى انتهى (قوله والراي) فيها لغات قد خاضها بعض العرب
 ومنهم من يقول زاي ومنهم من يقول زاي فيقبرها ومنهم من يقول زاي وهذا أقبح الوجوه لأنه لم يأت فيهم
 على حرف ومنهم من يقول زاي فيستد بالياء أبو السعود عن ابن عبدون (قوله فلو وهب لامرأة الخ) الأصلي
 أن الزوجية نظير القرابة حتى يجرى التوارث بينهما بلا حاجب ورتد شهادة كل واحد منهما للآخر فيكون
 المقصود من هبة كل منهما للآخر الصلة والتوارد دون العوض بخلاف الهبة للأجنبي فإن المقصود منها
 العوض ثم المعتبر في ذلك حالة الهبة فإن كانت أجنبية كان مقصود العوض فثبت له الرجوع فيها فلا يسلط
 بالتزويج وإن كانت حليلته كان مقصود الصلة دون العوض وقد حصل فسقط الرجوع فلا يعود بالابانة
 انتهى زبلي ملخصا (قوله كعكسه) وهو ما إذا كلن الواهب المرأة للرجل فيعبر فيها حكم الصورتين
 فيما إذا كان هو الواهب والوضع أن يقول كما إذا كانت هي الواهب فيهما (قوله ولو في مرضه) قال في الأصل
 ولا يجوز هبة المريض ولا صدقته إلا مقبوضة فإذا قبضت جازت من الثلث وأدامت قبل التسليم بطلت ويجب
 أن يعلم بأن هبة المريض هبة عقد وأبست بوصية واعتبارها من الثلث ما كان لأنها وصية وليس كذلك لأن حتى
 الورثة يتعلق بالمريض وقد تبرع بالهبة فيلزم تبرعه بقدر ما جعل الشرع له وهو الثلث وإذا كان هذا التصرف
 هبة فمقتضى الشرط له سائر شرائط الهبة ومن جعلها قبض الموهوب قبل موت الواهب انتهى محيط (قوله
 ولا تغلب الوصية) بلا علمت أن هبة المريض هبة عقد وهي ليست باهل لقبضها لأنها لو قبضتها كانت ملكا له
 ويستحيل أن يملك الإنسان ملكا لنفسه (قوله لتعقبها بموته) ويعتبر القبول بعد الموت والتحكيم لأفع لها بعده
 (قوله لذي رحم محرم) قال السراج قندي الرحم صاحب القرابة والمحرم هو الذي يحرم من أخته أو أختها أو أختها
 فيها القول عليه السلام إذا كانت الهبة لذي رحم محرم لم يرجع فيها ولأن المقصود منها صلة الرحم وقد حصل
 وفي الرجوع قطعية الرحم انتهى زبلي (قوله نسبيا) راجع لمحرمة (قوله ولو ذمنا أو مستأمننا) مثلها الحربي
 كافي القهستاني (قوله ولو ابن عمه) لا تنصح المبالغة به على المصنف لأن له رجعا فالأولى جعله مستقلة مستقلة
 (قوله رجع) عند الإمام وقالا يرجع في الأولى لافي الثانية لأن الملك يقع للمولى فكان هو المعتبر ولا إمام
 أن الهبة تقع للمولى من وجه وهو ملك الرقبة والعبد من وجه وهو ملك اليد الأثرى أنه أحق به ما لم يفضل
 عن حاجته فباعتبار واحد الجانبين يلزم فيها وباعتبار الجانب الآخر لا يلزم فيها فلا يلزم بالثالث ولأن الصلة

ولا يضرب الشيوخ لأنه طارئ (ثبينة) نقل
 في المجتبى أنه يشترط في العوض أن يكون
 مشروطا في عقد الهبة أما إذا عوضه بعده فلا
 ولم أر من صرح به غيره وفروع المذهب مطلقة
 حكم من قبله (والخالف خروج الهبة عن ملك
 الموهوب له) ولو هبة إلا إذا رجع الثاني فلا رول
 الرجوع سواء كان بقضاء أو رضى للماسعيين أن
 الرجوع فسخ حتى لو عادت بسبب جديد بان
 تصديقها الثالث على الثاني أو باعها منه لم يرجع
 الأول ولو باع نصفه رجع في الباقي لعدم المانع
 وقيد المروج بقوله (بالكلية) بأن يكون
 مروجاً عن ملكه من كل وجه ثم فرع عليه بقوله
 (فالوصي الموهوب له بالشاة الموهوبة أو زبد
 التصديق بها وصارت للمال لا يمنع الرجوع) ومثله
 المنفعة والقران والنذر مجتبى وفي النكاح
 وإن وهب له نوبا فجعله صدقة لله تعالى فله
 الرجوع خلافا للشافعي (كما لو جعها من غيره
 نكحته) فله الرجوع أيضا (قوله) عبد عليه
 دين أوجبانية سقط الدين والجنانية عند محمد
 أولي الجنانية سقط الدين والجنانية عند محمد
 صح استعسا ما ولا يعود النكاح لو وهبها
 ورواية عن الإمام (والراي الرجعية وقت
 زوجها ثم رجع خاتمة) (فرع) لأنصح
 الهبة فلو وهب لغيره انتهى (فرع) لا تغلب
 لاص آية لا) كعكسه انتهى (فرع) لا تغلب
 هبة المولى لام ولله ولولي من ضده ولا تغلب
 وصية أذ لا يد العبد وأما الوصي لها بعد موته
 تصح لغتها بموته فبسلم لها كافي (والقاضي
 التبرأة أو مستأمننا لا يرجع) (فرع) لا تغلب
 ولو ذمنا أو مستأمننا لا يرجع (قوله ولو ذمنا أو مستأمننا) مثلها الحربي
 لم ير بالرحم كاخيه رضاعا) (لو ابن عمه) (والمهرم
 بالصاهرة كأمهات النساء والراي باب وأخيه
 وهو عبد لأجنبي أو عبد أخيه رجع

فاضرة في حق من واحد من المأذونين المعنى والعلة الكاملة هي المصلحة من الرجوع فلا يفتدى إلى
 القاصرة (قوله ولو كانا ذارحم محرم من الواهب) بأن كان أخوه لا يسه هذا لانه من امه اه مري الدين
 البسوط (قوله على الاصح) وذكر الكرخي عن محمد بن قيس قول الامام ان يرجع لانه لم يكن لكل واحد منهما
 حصة كاملة (قوله لان الهبة الخ) اي فليس في المبيع تلك (قوله ما لا يقسم) قيد به لانها لا تصح الهبة لاشين
 فيما يقسم للشيوع كما سلف ما يقيد (قوله الرجوع في حظ الاجنبي) اعتبارا للعض بالكل ميسوط (قوله
 هلالا العين الموهوبة) اي تلف هبتها او عامة منافعتها مع بقاء الملك فلا تظن ان الخروج عن الملك مغن عنه
 فلو وهب شيئا فخره ~~سكنه~~ او شيئا آخر لا يرجع بخلاف ثمة ذبحها مكي وانما لا يرجع لتعذر الرجوع بعد
 الهلاك اذ هو غيره مضمون عليه اه زياي (قوله لانه ينكر الرد) اي وجوبه ولان دعواه الهلاك اخباره منه بهلاك
 ملكه وانه لا يوجب بمساره ان (قوله تحلف المنكر انما ليست هذه) اي ولا يحلف على الهلاك لما سبق (قوله
 كما يحلف الواهب الخ) قال في الهندية واذا اراد الواهب الرجوع في الهبة فقال الموهوب له انا اخوك او قال
 عوضتك او تصدقت به على وكذبه الواهب فاقول للواهب (قوله الاخ) الاول الموهوب له (قوله بسبب
 النسب) يعني المال انتهى حلي اي فكان المقصود اثباته دون السبب بحراي ولو كان المقصود النسب لا يجري
 فيه العين على قول الامام (قوله ولا يصح الرجوع الا بتراضيهما او بحكم الحاكم) فلو استرد هاتين فضاء ولا رضى
 كان غاصبا حتى لو هلك في يده يضمن قيمتها للموهوب له انتهى شقي (قوله للاختلاف فيه) اي بين العلماء فان
 بعض المتقدمين يقول بعدم الرجوع فهو ضعيف لا يثبت حكمه الا باحد المذكورين (قوله فيضمن الخ) قال
 المصنف في الم يقض القاضي ارضضاها بالتراضي ملك الموهوب له ثابت في العين حتى يتقدر صرقه فيه من بيع
 وعقد وغير ذلك ولو كان بعد المرافعة الى الحاكم وكذا لو منعه وهلك في يده لا يضمن لقبام ملكه فيه وكذا
 لو هلك بعد القضاء قبل المنع لانه وان القبض كان غير مضمون عليه فلا يثبت مضمونا بالاستمرار عليه وان منعه
 بعد القضاء ضمن لوجود التعدي منه انتهى وانظر ما لو منعه بعد الرجوع بالرضى والظاهر ان الحكم واحد (قوله
 بقضاء ارضى) على حذف اي (قوله لاهية للواهب) عطف على فضاء ولو وهب الموهوب له للواهب قبل
 القضاء والرضى وقبله لا يملكه حتى يقبضه فاذا قبضه كان بمنزلة الرجوع بالتراضي او بقضاء وليس للموهوب له
 ان يرجع فيه بدائع (قوله لا يشترط فيه قبض الواهب) والموهوب يكون امانة في يد الموهوب له حتى لو هلك
 لا يضمن هندية (قوله ومع الرجوع في الشائع) اي في البعض الشائع الذي يحتمل القسمة (قوله وللواهب رده)
 اي له بعد الرجوع منه رد الموهوب اذا كان اشتراه من رجل ثم بعد الرجوع اطلع على عيب فيه (قوله بخلاف
 الرد بالعيب) اي لو اشترى شيئا ثم باعه ثم رد المشتري الثاني على الاول بعيب قديم فان رده بقضاء ~~سكان~~ فضاء
 فيثبت حق الرد للمشتري الاول على بائعه وان كان برضى لانه بمنزلة البيع الجديد (قوله لان حق المشتري
 في وصف السلامة لا في الفسخ) ولهذا الوزال العيب امتنع الرد لوصول حقه اليه واذا لم يكن سليما فانت رضاء
 فيرجع بالعوض ويلزم منه فسخ العقد ضرورة من غير ان يثبت حقه في الفسخ فاذا لم يكن له حق الفسخ لم يصح
 مستوفيا حقه فيكون ملكا مستدأ ضرورة غير انه اذا حكم الحاكم بالرد عند عجزه عن تسليم حقه جعلا فضاء فضاء
 لمعوم ولا يثبت ولا كذلك المتعاقدان لانه لا ولاية لهما الا على انفسهما بخلاف الهبة فانهما تعقد مرجع حتى
 الفسخ وهو بالفسخ يكون مستوفيا حقا باثاله بالعقد لان العقد وقع غير لازم فان رجع اليه عين ملكه
 كالمبارية فيكون فضاء في حق الكل فلا يمكن ان يجعل هبة مستدأه انتهى متح بتصرف وبهذا ظهر قول
 المؤلف فاقترفا (قوله لا بطلان اثره اصلا) اي فيما مضى (قوله والا لعاد المنفصل) اي ولو قلنا بطلان اثره
 في الماضي لا وجبنا رد الزوائد المنفصلة من الولد والتم والارض التي وجدت عند الموهوب له مع انه لا يثبت
 للواهب الرجوع فيها ولا وجبنا عليه زكاة ماله الموهوب اذا رجع فيه لما مضى من السنين مع انه لا يجب عليه
 كما سلف (قوله من المراضع السبعة) لا يظهر في الموت لان الاتفاق حيث قد من الوارث والباقي احد العاقلين
 ويصكون الرجوع في العوض بالتراد في الهلاك برد البذل (قوله جاز هذا الاتفاق منهما) وهل يعد رجوعا
 فلا يشترط القبض او هبة مستدأه فلا بد من القبض بجرر وظاهر كلامهم انه يعد رجوعا لتعريفهم به (قوله
 في المأرم) تظاهرت قيده بالمأرم فييد ان القبض لا يشترط في غيرهم وفي شرح المصنف واطلق ابو يوسف

(ولو كان اي العبد وولاه) (ذارحم محرم من
 الواهب فلا رجوع فيها اتفاقا على الاصح) لان
 الهبة لا يجرى فيها الرجوع فيها الرجوع بغير (فرع) وهب
 لا يجرى واجنبي ما لا يقسم قضاء له الرجوع
 في هذا الاجنبي لعدم المانع رد (والله هلاك
 العين الموهوبة ولو اقرض) اي الهلاك (مدى
 بلا حلف) لانه ينكر الرد (فان قال الواهب
 هذه هذه العين) (حلف) المنكر (انما ليست
 هي هذه) (كأن يحلف الواهب ان لا يديه
 هذه) خلاصة (كأن يحلف الواهب ان لا يديه
 ليس بايديه اذا ادعى) (الاخ) (فان قال الواهب
 بسبب النسب لا النسب الخ) (الاخ) (فان قال الواهب
 الا بتراضيهما او بحكم الحاكم) (الاخ) (فان قال الواهب
 فيضمن غام يقض القاضي ارضضاها بالتراضي ملك الموهوب له ثابت في العين حتى يتقدر صرقه فيه من بيع
 وعقد وغير ذلك ولو كان بعد المرافعة الى الحاكم وكذا لو منعه وهلك في يده لا يضمن لقبام ملكه فيه وكذا
 لو هلك بعد القضاء قبل المنع لانه وان القبض كان غير مضمون عليه فلا يثبت مضمونا بالاستمرار عليه وان منعه
 بعد القضاء ضمن لوجود التعدي منه انتهى وانظر ما لو منعه بعد الرجوع بالرضى والظاهر ان الحكم واحد (قوله
 بقضاء ارضى) على حذف اي (قوله لاهية للواهب) عطف على فضاء ولو وهب الموهوب له للواهب قبل
 القضاء والرضى وقبله لا يملكه حتى يقبضه فاذا قبضه كان بمنزلة الرجوع بالتراضي او بقضاء وليس للموهوب له
 ان يرجع فيه بدائع (قوله لا يشترط فيه قبض الواهب) والموهوب يكون امانة في يد الموهوب له حتى لو هلك
 لا يضمن هندية (قوله ومع الرجوع في الشائع) اي في البعض الشائع الذي يحتمل القسمة (قوله وللواهب رده)
 اي له بعد الرجوع منه رد الموهوب اذا كان اشتراه من رجل ثم بعد الرجوع اطلع على عيب فيه (قوله بخلاف
 الرد بالعيب) اي لو اشترى شيئا ثم باعه ثم رد المشتري الثاني على الاول بعيب قديم فان رده بقضاء ~~سكان~~ فضاء
 فيثبت حق الرد للمشتري الاول على بائعه وان كان برضى لانه بمنزلة البيع الجديد (قوله لان حق المشتري
 في وصف السلامة لا في الفسخ) ولهذا الوزال العيب امتنع الرد لوصول حقه اليه واذا لم يكن سليما فانت رضاء
 فيرجع بالعوض ويلزم منه فسخ العقد ضرورة من غير ان يثبت حقه في الفسخ فاذا لم يكن له حق الفسخ لم يصح
 مستوفيا حقه فيكون ملكا مستدأ ضرورة غير انه اذا حكم الحاكم بالرد عند عجزه عن تسليم حقه جعلا فضاء فضاء
 لمعوم ولا يثبت ولا كذلك المتعاقدان لانه لا ولاية لهما الا على انفسهما بخلاف الهبة فانهما تعقد مرجع حتى
 الفسخ وهو بالفسخ يكون مستوفيا حقا باثاله بالعقد لان العقد وقع غير لازم فان رجع اليه عين ملكه
 كالمبارية فيكون فضاء في حق الكل فلا يمكن ان يجعل هبة مستدأه انتهى متح بتصرف وبهذا ظهر قول
 المؤلف فاقترفا (قوله لا بطلان اثره اصلا) اي فيما مضى (قوله والا لعاد المنفصل) اي ولو قلنا بطلان اثره
 في الماضي لا وجبنا رد الزوائد المنفصلة من الولد والتم والارض التي وجدت عند الموهوب له مع انه لا يثبت
 للواهب الرجوع فيها ولا وجبنا عليه زكاة ماله الموهوب اذا رجع فيه لما مضى من السنين مع انه لا يجب عليه
 كما سلف (قوله من المراضع السبعة) لا يظهر في الموت لان الاتفاق حيث قد من الوارث والباقي احد العاقلين
 ويصكون الرجوع في العوض بالتراد في الهلاك برد البذل (قوله جاز هذا الاتفاق منهما) وهل يعد رجوعا
 فلا يشترط القبض او هبة مستدأه فلا بد من القبض بجرر وظاهر كلامهم انه يعد رجوعا لتعريفهم به (قوله
 في المأرم) تظاهرت قيده بالمأرم فييد ان القبض لا يشترط في غيرهم وفي شرح المصنف واطلق ابو يوسف

في رواية ابن مسعود خلافة تصدق ولم ثم استقبله فاقاله لم يجز حتى يقبض انتهى وهذا يفيد ما ذكرنا ثم قاعدة
التقييد بالقبض انه لو لم يقبضه وتصرف فيه الموهوب له صح تصرفه ونظيره يقال فيما بعده (قوله وكل شيء
يقبضه الحاكم) كالباع الفاسد (قوله فهذا حكمه) يعني ان الاقالة لا تصح فيه الاسع انقبض (قوله لانه غير
مقبوض) اي بل هو في ذمة المدين وهبة الدين من غير من عليه الدين لا تصح الا بتسليم الموهوب له على قبضه
وانظر ما لو سلط الولد على القبض من ابيه ومقتضى ما ذكره من ان المرأة اذا وهبت مهرها الذي على زوجها
لابنه الصغير لا تصح الهبة الا اذا وهبت وسلطت ولدها على القبض فيجوز ويصير ملكا للولد اذا قبض ذكره
قاضي خان اذ يقال في هذه المسئلة كذلك اذا لفرق (قوله ثم زال المانع) لا يظهر في الزوجية والقراءة وهلاك
العين والموت والعوض لانه يبيع انتهاء واما الخروج عن الملك فيقول اذا عاذا اليه بنسخ فتأمل (قوله فلا يستحق
فيه السلامة) وتفيد الهبة لان عقود المعاوضات ثبتت فيها الغرور والمستقري الرجوع على بائعه وكذا بكل
عقد يكون للدافع كالدوية والاجارة اذا هلك كالدوية او العين المستأجرة ثم جاز رجل واستحق الدوية
والمستأجر وضمن المودع والمستأجر فانما يرجع ان على الدافع بما استأجره كذا كل ما كان في معناه والحاصل
ان المودع يرجع باحد امرين اما بعقد المعاوضة او بعقد يكون للدافع انتهى مع (قوله لعدم العقد) اي عقد
المعاوضة والا فالاجارة والهبة لا بد فيهما من عقد (قوله فيشترط التقابض) في الجاهل او بعده باذنه يمكن
ولا يثبت بها الملك قبل القبض والكل واحد ان يمتنع من التسليم هندية (قوله يبيع انتهاء) اي في انتهاء لعقد بعد
التقابض حتى لو تقابضا صح العقد وصار في حكم البيع انتهى حوى (قوله فترد بالعيب) اي في العوض
والمعوض وكذا خيار الرؤية وكذا الشفعة (قوله فهو يبيع ابتداء وانتهاء) فيثبت لكل منهما الملك في حقه
ولا يمتنعان من التسليم ولا يشترط قبض ولا يضره شيوخ (قوله فيكون) اي المقبوض من الهبة وعوضها
اذا دفع (قوله شرط استبداله) اعاد الضمير مذكرا على الارض لتأويلها بالوقف والعقار وقوله بلا شرط فوض
متعلق بوهب (قوله وان شرط الخ) ظاهره انه يصح ولو كان البديل دراهم ودنانير وقد تقدم في الوقف انه لا بد
ان يكون البديل عقارا وقد منافاه كلاما فارجع اليه (قوله بشرط عوض مساو) اي لقيمة مال الصغير وبالأولى
اذا كان زائدا عليه (قوله بين الوقف) اي الذي شرط استبداله حيث اجاز به بشرط العوض (قوله لعمال
الصغير) حيث لم يجوزاه مطلقا قال الرمي يفرق بينهما بان الواقف لما شرط الاستبدال وهو يحصل بكل عقد
يفيد المعاوضة كانت الهبة بشرط العوض داخل في شرطه بخلاف هبة الاب مال ابنه الصغير اي فانها تبرع
ابتداء وهو مودع عن مطلق التبرع في ماله والله سبحانه وتعالى اعلم واستغفر الله العظيم

(فصل في مسائل متفرقة)

اشاره الى ان الاولى ترجحه بذلك (قوله ولومعينا) اشار به الى انه لا فرق في التحويل بين بعض الموهوب بين
المجهول والمعلوم لان الفساد ليس من جهة الجهالة بل من جهة كونه بعض الموهوب (قوله اوعلى ان يدمر
في الهبة والصدقة شيئا منها) اي شيئا مجهولا انتهى حلي (قوله وبطل الاستثناء في الصورة الاولى) لان الاستثناء
لا يعمل الا في محل يعمل فيه العقد والهبة لا تعمل في المحل لكونه وصفا لبارية فانقلب شرطا فاسدا والهبة
لا تطل بالشرط الفاسد وقد اوسع الكلام على المحل الاتصافي وظهر الشاي عنه فراجع ان شئت (قوله
او مجهول) هذا انما يظهر في صورتين الاخيرتين لافي الثانية والثالثة والرابعة فالاولى تعليل الهداية بان هذه
الشرط تخالف مقتضى العقد فكانت فاسدة والهبة لا تطل بها افاده الحلي وفيه ان الشرح ذكره بقوله
والهبة لا تطل بالشرط (قوله ولا تنس ما مر) اي فجهلته فاسدة قال في السراج والاصل في هذا ان كل عقد
من شرطه القبض فان الشرط لا يفسده كالهبة والرهن انتهى (قوله بخلاف الاول) فان الجنين لم يبق على ملكه
فلا يكون الموهوب مشغولا بملك الوهاب انتهى درر وهذا هو الصحيح وقيل يصح فيها وقيل لا يصح فيها
فهستاني (قوله لانه مشاطرة وتعليق) فيه ان المشاطرة لا تظهر في قوله اذا جاء غدا الا ان يلاحظ ان جلا غدا
وديني عليك بقوله ليكون تقييضا) الاولى فيكون (قوله وكذا ان متبضم التاء) فانت ترى منه اوفى حل جاز
فرق بينهما في الهبة ونفسه لو قال رب الدين اذ انت فانت في حل منه فهو جائز كذا في فتاوى قاضي خان
ولو قال ان مت فانت ترى من ذلك لا يبرأ وهو مشاطرة كقوله ار دخلت الدار فانت ترى مما لي عليك لا يبرأ كذا
تعلين

ثم قال وكل شيء يقبضه الحاكم اذا اختصما اليه
فهذا حكمه ولو وهب الدين لطفل المديون
لم يجز لانه غير مقبوض وقد ادر في بطلان
الرجوع المانع ثم زال المانع عاد الرجوع (قلت)
الدين (الموهوب) وانقصها مستحق وضمن
المستحق (الموهوب له) لم يرجع على الواهب بها
فمن (لانها عقد تبرع فلا يستحق فيه السلامة
والاجارة كالهبة) هنا لان قبض المستعير
كان لنفسه ولا ضرر لعدم العقد وتماسه
في العمادية (واذا وقعت الهبة بشرط العوض
المعين فمن هبة ابتداء فيشترط التقابض فيها
في المعوضين وبطل (بالشروع) في
يقسم (بيع انتهاء) فترد بالعيب وخيار الرؤية
ويؤخذ بالشفعة) هذا اذا قال وهبت لكنا فهو يبيع
تعوضي كذا الموقوف وهبت يكون معضالا لانه
ابتداء وانتهاء وتفيد العوض فيكون هبة ابتداء
لو كان مجهولا بطل اشتراطه فيكون هبة ابتداء
وانتهاء (فرع) وهب الواقف ارضا بشرط ان
بلا شرط عوض لم يجز وان شرط كان كبيع
في كره الناحية وفي الجمع ما جاز محمد هبة مال
ملقه بشرط عوض مساو ومنعاه قلت فيحتاج
على قولهما الى الفرق بين الوقف ومال الصغير
(فصل في مسائل متفرقة)
(وهبة امته الاجلها اوعلى ان يرد لها عليه
او يعقها او يبتاعها او وهب (دارا على ان
يرد عليه شيئا منها) ولو عينا كانت الدار
او ريعها (او على ان يعوض في الهبة الاستثناء)
شيئا عنها صحت (الهبة) وبطل (الشرط) في العود
في الصورة الاولى (و) بطل (الشرط) والهبة لا تطل
الباقية لانه بعض او مجهول واستراط معلومية
بالشرط ولا تنس ما مر من اشتراط معلومية
العوض (اعتنى حل امته ثم وهبها صم ولو بره
ثم وهبها لم يصح) لبقاء الجمل على ملكه الا يصح
مشغولا به بخلاف الاول (من الدين) بشرط محض
تعلين

(و) ليس منه (ماذا اقر الدائن ان الدين
 لقلا ان وان اسمه) في كتاب الدين (عارية) حيث
 (صم) اقراره لكونه اخبارا لا تملكها فلا يحترق
 قبضه بزازية وتعامه في الاشياء من احكام
 الدين وكذا لو قال الدين الذي لي على فلان
 لقلا بزازية وضريبة فقلت وهو مشكل لانه مع
 الاضافة الى نفسه يكون تملكيا وتمليك الدين من
 ليس عليه باطل فتامه وفي الاشياء في قاعدة
 تصرف الامام معزنا لصلح البرازية اصطفا
 ان يكتب اسم احد هما في الديوان فالعطاء
 لمن كتب اسمه الخ (والصدق كالهبة) بجامع
 التبرع وحيث لا يرجع فيها ولو على غنى لان
 مناع يقسم ولا رجوع فيها ولو على فقر لان
 المتصدق فيها التبرع لا العوض فالقول الواهب
 الواهب هبة والاخر صدقة فالقول الواهب
 خاتية (فروع) كتب قصة الى السلطان
 يسأله تملك ارض محدودة فامر السلطان
 بالتوقيع فكتب كتابه جعلها ملكا له
 بالتمليك الى القبول في الجلس القياس نعم لكن
 يحتاج الوصول اقيم السؤال بالقصة تمام
 لما تعدر الوصول اقيم السؤال بالقصة تمام
 حضوره اعطيت زوجا ما لا بد له من زوج
 فظفر به بعض غرمايه ان كانت هبة
 او اقترضه ليس لها ان تسترد من الغريم وان
 اعطته ليتصرف فيه على ملكها فذلك لانه
 دفع لابنه ما لا يتصرف فيه فعمل وكذا ذلك
 فانت الاب ان اعطاه هبة فالشكل له والا فبراث
 وتعامه في جواهر الفتاوى كان يريد ان يكون
 في اثناء هل يباح اكله اقبه ان كان يريد ان يكون
 مما لو حوله الى اناه آخر ذهب لانه يباح والا فان
 كان بينهما اب سأل يباح ايضا والا فلا دعا فوالا
 طعام وفقرهم على اخوة ليس لاهل خوان منازلة
 اهل خوان آخر ولا اعطاء سائل وخادم وهرة
 لغريب المنزل ولا كاب ولولرب البيت الا ان
 يتاوله الخبز المحرق للادن حادة وتعامه في الجوهرة

الا ان يسلطه الموكل على القبض بعد الدفع اما قبله فالولاية في الطلب له كالا يحنى (قوله وليس منه) اي من
 تملك الدين من غيره من عليه الدين (قوله فليقره قبضه) فاذا دفعه اليه برئ وكذا ادفع الى المقر كما في المنع (قوله
 وتعامه في الاشياء) لعل الضمير راجع الى الدين اي تمام بيان احكامه والا فليقره قبضه في الاشياء على هذه المسئلة
 (قوله لانه مع الاضافة الى نفسه) اي مع اسناد المسائل اليه (قوله فتأمله) يمكن الجواب بان المراد الدين الذي لي
 على فلان بحسب الظاهر هو لقلا ان اي في نفس الامر فلا اشكال انتهى حلي وقد سبق الى الفهم قبل الاطلاع
 (قوله اصطفا الخ) مناسبة ذكر هذه المسئلة كتابة اسم غير المستحق فان المكتوب اسمه لا يستحق المكتوب
 (قوله فالعطاء لمن كتب اسمه) عبارة البرازية بالحرف له عطاء في الديوان مات عن ابنه فاصطفا على ان يكتب
 اسم احد هما في الديوان وبأخذ العطاء هو والاخر لا شيء له من العطاء ويبدل من كان له العطاء ما لا فالصلح باطل
 ويرد بدل الصلح والعطاء للذي جعل الامام العطاء له لان الاستحقاق (العطاء باقبات الامام لا دخل لرضي الغير
 وجعله غير ان السلطان ان منع المستحق فقد ظلم مرتين في قضيته بغير مستحق وانبات غير المستحق اه (قوله
 فالقول الواهب) لانه المالك وجهة التملك تعلم منه (قوله ولا في مناع يقسم) قيده لانه تصنع في مناع لا يقسم
 حموي (قوله لان المتصدق فيها التبرع) وهو قد يقصد في الغنى الكثير العيال انتهى حموي وقد سبق اول الكتاب
 انه يرجع في الصدقة عليه لانها هبة فلهما قولان (قوله لا تصنع غير مقبوضة) اي لا تتم (قوله ولا رجوع فيها)
 الاولى ان يقول غير ان لا رجوع فيها لان عبارته توهم انه مما اشتر كافيه المقدان (قبيه) قال السيد الحموي اعلم
 ان التملك يكون في معنى الهبة ويتم بالقبض واذا عرى عن القبض والقسم اخلاف العلماء فيه فقيل يجوز
 وقيل لا يجوز قياسا على الهبة واكثر المذايع على انه يجوز بدون تسليم وانه غير الهبة لان التملك والهبة شيان
 اسما وحكما اما الاسم فظاهر واما حكمه فلا نه لو وهب الثمار الى رؤس الانصار لا يجوز ولو اقر بالتمليك يجوز ثبت
 ان التملك يصح بدون التسليم وانه غير الهبة وعليه الفتوى وعمل الناس وموت المقر بمنزلة التسليم بالاتفاق كذا
 في المفتاح انتهى والمناسبات في المقابلة ان يقول ولو ملكه لان الاقرار بالملك صورته ان يقول هذا الشيء لقلا ان وهو
 اخبار لا تملك (قوله جعلتها ملكا له) هذا انما يتم في ارض موات او ملك السلطان اما اذا اقطعه من غير ذلك
 فلا امام ان يخرج منه متى شاء كما سلف ذلك في العشر والخراج (قوله القياس نعم) لانه عليك يحتاج الى القبول
 في المجلس والقياس ان لا يكتفى الامر بالكتابة بل يقتضي ان يقول ملكته وقوله مقام حضوره الاولى مقام قبوله
 (قوله اعطيت زوجا ما لا بد له من زوج) ولو كانت تدفع اليه فضة عند الحاجة الى النفقة او شيئا آخر وهو يتفق على عياله ليس
 لها ان ترجع بذلك عليه ولو اعطى زوجته دنانير لتخذيها ثيابا وتلبس بها عنده فدفعتها الى المعاملة فمضى لها
 هندية ولو اشترى حلياً ودفعه الى امرأته واستعملته ثم ملكت فاختلف الزوج وورثتها انها هبة او عارية فالقول
 قول الزوج مع اليقين انه دفع ذلك اليها عارية لانه منكر للهبة منع (قوله والا فان كان بينهما الخ) اي بان كان
 فاكهة ولجوها مما لا يذهب التحويل لذته وفي الهندية عن السراج ويقال اذا بعث اليه هدية في ظرف او اثناء
 وفي العادة رد ذلك لم يملكها كالفقاع والجراب وما اشبه ذلك وان كان من العادة ان لا يرد الطرف كقواصر
 التمر فاعطى طرف هدية ايضا لا يلزمه رده ثم اذا لم يكن الطرف هدية كان امانه في يد المهدى اليه وليس له ان يستعمله
 في غير الهدية وله ان يأكل الهدية فيه اذ لم تقتض العادة تفريغه فان اقتضت تفريغه وتحويله لزمه تفريغه
 انتهى (قوله لاهل خوان) هو كغراب وكتاب ما يوكل عليه الطعام كالاخوان انتهى قاموس (قوله
 مناوله الخ) ولولا ان من معه على خوانه لا بأس به قال الفقيه هذا قياس وفي الاستحسان ان كل
 من كان في تلك الضيافة اذا اعطاه بزازية نأخذ كذا في الحارثي للفتاوى انتهى هندية وفيها وقال الوكيل
 لا اسلم من تناول ما لث فقال الامراء في حل من تناولت منه من درهم الى مائة درهم ليس له ان يأخذ مائة
 او خمسين جملة وله ان يتناول من الماكول والمشروب والدرهم ما لا يدمنه ولو اهدى رجل الى مقرضه شيئا
 فان لم يهد قبل القرض كرم القبول (قوله وخادم) اي من هو قائم على رأس المائدة جوهره فاذا ان ذلك
 فخدمته رب المنزل فغيرهم اولى وقد صور هذه المسئلة في الضيف وادرجها المؤلف في مسئلة اهل الخوان لانهم
 ضيف (قوله لاهل بيت المنزل) فان كانت هرة صاحب البيت جازا احتسبا فاجوهرة (قوله وتعامه في الجوهرة)
 قال فيها رجل كتب الى آخر كتابا واذكر فيه اكتب الجواب على ظهره لزمه رده وليس له التصرف فيه والا فملكه

وهو من ماله كان كذا...
 فقبض على المشتري...
 (قوله ونفقة زوجته)...
 ويجوز...
 (قوله وما لم يوف)...
 والافقية...
 الايجاب...
 يثبت...
 الدال...
 قال لا بد...
 دليل الرضى...
 رده ويرى...
 دين مشترك...
 نصف الدين...
 اي هذا هو...
 به انه لا...
 (قوله وان...)
 الاجه...
 لان ما كان...
 هي مسئلة...
 من مهر...
 مهرها قبل...
 (الانسان...)
 ابرأوه...
 وقبض...
 بقى ما...
 متعلق...
 اصلها...
 المصلحة...
 المشتري...
 وينبغي...
 التخل...
 الارض...
 او حلية...
 استحسانا...
 الى هذا...
 اعلم...
 وان اختاره...

وفي الاشياء...
 وقد سئل...
 عن رجل...
 واهب...
 على...
 متعلق...
 وان قبض...
 ومن دون...
 قلت وجه...
 ومن البناء...
 قال السامع...
 من خواهر...
 المتابع...
 للاب...

(خاتمة) قال الطساوى اذا كانت الهدية لا تشمل الضجة كالشوب او عمال او كل في الحال كاللحم ونحوه لم يجعل لاصحابه منه شيئاً وان كان مهياً للزك في الحال يجعل لاصحابه من ذلك حفظاً ويمسك البقية لاهله كذا في التتارخانية رجل مات فبعث رجل الى ابنه شوب ليكفنه فيه هل يملكه الابن حتى يكون له ان يكفنه في غيره ويمسكه لنفسه ان كان الميت ممن يتركه شكفنه افقه او ورع فان الابن لا يملكه ولو شكفنه في غيره وجب عليه رده لاصحابه وان لم يكن كذلك جاز للابن ان يصرفه حيث احب كذا في السراج الوهاج والله تعالى اعلم واستغفر الله العظيم

قال مؤلفه رحمه الله * واكرم بدار النعيم متقوا
ثم الجزء الثالث من كتابة الدر بمعونة الله تعالى وفضله الهل الدائم
على ما انتم وبثوه ان شاء الله تعالى **الجزء الرابع**
اوله كتاب الاجارة والله تعالى اعلم
وصلى الله على سيدنا محمد
وعلى آله وصحبه وسلم

وقال معصم طبعه * ومقابل اصله الاصيل بفرعه * غفر الله ذنوبه المتكاثرة * وستر عيوبه في الدنيا والاخرة
الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات * والصلاة والسلام على اكل المخلوقات * وعلى آله بدور التمام *
واصحابه السابقين الى غايات المرام * وبعد فلما اتم الله احسانه * واكمل افضاله وامتنانه * بتتيم هذا الجزء
الثالث من حواشي الدر المختار * الذي هو شرح توير الابصار * وكانت هوامشه الغر * قد فحلت
اجيادها بالدر * تكميلاً لجماله * وتجيماً لكماله * حتى بلغ الغاية في محاسن الطبع * ووصل الى النهاية
في جملة الوضع * وباهى عقود الدر بجوهر الفرد * وفي عنق الحسناء يستحسن العقد * أنشأ لسان
الحال * وانشد مؤرخا وقال

هذي عروس فضائل * رفعت ستار جبهها
رقت حواشيه لمن * امسى عيم جبهها
وتقلدت بالدر اذ * جللت لطالب قريها
وزعت بحسن الطبع في * حلال الكمال لجهها
كم من فروع اسبلت * لتزيد زينة صلبها
هي آية الحسن التي * شهدت بقدره ربهها
واذا بدت لمؤرخ * نختامه مسك يهها

١١٢٦ ١٢٠ ٨

وكان ذلك في دار الطباعة العامرة * الكاتبة بيولاقي مصر القاهرة
لثلاث عشرة ليلة خلت من المحرم الحرام سنة اربع
وخمسين وما تتين بعد الالف من
هجرة عليه اكل الصلاة
والسلام

